رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الأول

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الشبكشى بالأزهر بمصر

اهداء المترجم

الى الذين يقدسون البحث العلمي وحرية الرأي الرشيدة

نفدت الطبعة الأولى فى أيام

وصدرت الطبعة الثانية من :

حرب البترول فى الشرق الأوسط

تأليف

الدكتور راشد البراوى

أول بحث باللغة العربية أثار ضجة فى الدوائر الاستعمارية وأثنت عليه الصحافة العربية .

بيان بموارد الشرق الأوسط البترولية ، وشرح دقيق للسياسات الاستعمارية وإحصائيات وافية عن الشركات الاحتكارية الضخمة وعقود امتيازاتها ورؤوس أموالها وأساليبها الخفية والعلنية .

رسم الطريق أمام الشعوب العربية لتحطيم الاستعمار والاحتكار .

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للدكتور راشد البراوى

—

مؤلفـــات

١ — نحو عالم جديد أو تطور الفكرة الدولية

٢ — التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث

٣ — دزرائيلى

٤ — النظام الاشتراكى : عرضه وتحليل ونقد

٥ — حرب البترول فى الشرق الأوسط

« كتب مترجمة »

٦ — الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

تأليف ف . لينين وأضيفت إليه إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة ١٩١٩ — ١٩٣٩ مع تحليلها والتعليق عليها

٧ — الاقتصاد السياسى

(من روائع النظرية الاشتراكية للكاتب الروسى ا. ليونتيف)

محتويات الجزء الأول

صفحة

الباب الثانى

تحول النقود إلى رأس مال

الباب الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

الباب الرابع

إنتاج فائض القيمة النسبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

الحمد لله الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم . نحمده ونشكره إذ أخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم ، وأمرنا بالقصد ونهانا عن الإسراف ، وجعلنا سواء فى الانتفاع بما أفاء علينا من الطيبات والخيرات ، وحثنا على التعاضد والتساند ، ولم يميز عربياً على أعجمى إلا بالعمل الصالح والتزام حدود العدالة وإحقاق الحق وكفاح الشر والطغيان .

وبعد ... فهذا كتاب « رأس المال » للكاتب الأشهر كارل ماركس نضعه بين أيدى خاصة المثقفين من قراء العربية الراغبين فى البحث العلمى العميق وفى الدرس الرصين لشتى المسائل والمذاهب الاقتصادية من مراجعها الأصلية حتى يكونوا أدنى إلى فهمها وإدراك حقيقتها . والكتاب – على ما انعقد الإجماع من جانب الأنصار والخصوم – أدق تحليل على النظام الرأسمالى من حيث نشأته ، وأهمية الدور الذى لعبه فى التقدم ، والمتناقضات التى ينطوى عليها والتى تمهد لاختفائه ليحل محله نظام أرقى منه[1] . فهذه العوامل وغيرها أصبح رأس المال إنجيل الفلسفة الإشتراكية ، ومرشد الحركة العمالية الرشيدة الرصينة فى أنحاء العالم .

وقد ترجم الكتاب إلى مختلف اللغات وتناوله العلماء بالنقد والتحليل . ومما يلفت النظر أنه ظهرت له ترجمة روسية طبية فى سان بطرسبرج عام ١٨٧٢ أى بعد خمس سنوات من ظهوره بالألمانية ، ونفدت النسخ المطبوعة كلها وعدتها ثلاثة آلاف فى فترة وجيزة ، وذلك فى روسيا القيصرية التى يحدثنا التاريخ أنها كانت دولة استبدادية رجعية وغير ذات نظام ديمقراطى أو دستور مستنير .

---

(١) يرى الماركسيون على اختلاف طوائفهم ونحلهم أن الاشتراكية نظام المستقبل ، وقد ظهرت أخيراً نظرية للكاتب James Burnham تنكر هذا الاحتمال وتذهب إلى أن « المنظمين » هم الطبقة الحاكمة فى المجتمع الذى يقوم على أنقاض الرأسمالية والذى يرتكز فى الوقت ذاته على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج (راجع كتابه The Managerial Revolution للكاتب المذكور) .

كانت حياة ماركس سلسلة طويلة من الكفاح المرير[1] فى سبيل ما آمن به وكرس حياته للدفاع عنه . غير أن هذه الجهود المضنية لم تثنه عن البحث والدرس وأخيراً صدر الجزء الأول من كتابه « رأس المال : نقد الاقتصاد السياسى » (١٨٦٧) وقدمه للناس قائلا «إن هذا المؤلف الذى أقدم الآن للجمهور المجلد الأول منه استمرار لكتابى «نقد الاقتصاد السياسى» المنشور عام ١٨٥٩[2]» . وقد تلقفه الكثيرون من الاقتصاديين والعلماء بالنقد والتحليل . وبرغم ما تعرض له من تأييد أو استنكار إلا أن النظرية التى صاغها المؤلف اعتبرها الجميع فتحاً جديداً وثورة جديدة فى عالم الفكر . وإليك ما جاء فى مقال نشر بعدد مايو ١٨٧٢ من مجلة European Messenger[3] :

« تنحصر القيمة العلمية لمثل هذا البحث فى الكشف عن القوانين الخاصة التى تنظم نشأة نظام اجتماعى معلوم ووجوده وتطوره وفناءه وحلول نظام آخر أرقى منه محله . هذه فى الحقيقة قيمة كتاب ماركس » . وفى سنة ١٨٧٢ ظهرت الطبعة الثانية مصدَّرة بمقدمة عرض فيها المؤلف لبعض ما قيل فى الكتاب . ولكن لم يمتد به العمر ليتمتع بلذة إعداد الطبعة الثالثة إذ فى ١٤ مارس من عام ١٨٨٣ مات ذلك المفكر الجبار الذى اضطر خصومه أنفسهم أن يحنوا الرأس إجلالا أمام عظمته[4] .

ليس كتاب « رأس المال » بالسهل قراءة ، فهو صعب فى حد ذاته لأنه يعالج بحثاً نظرياً مجرداً غاية فى الصعوبة . وفضلا عن هذا فالفهم التام له يستلزم إلماماً واسعاً بالمذاهب الاقتصادية والآراء الفلسفية السائدة فى وقت كتابته ، وهذه الظاهرة لا يلبث القارىء أن يلمسها واضحة بارزة فى الإشارات الوافرة فى المتن والحواشى إلى المتقدمين والمعاصرين لماركس من كتاب الاقتصاد والسياسة والفلسفة مما يكشف لنا بجلاء عن عمق الرجل ونزاهته العلمية[5] . ومن الصعاب التى تواجهنا كذلك الأسلوب الذى اتبعه حيث يبدو غريباً فى

---

(١) راجع الفصول التى عقدناها عن حياته فى كتابنا « النظام الاشتراكى » (طبعة ١٩٤٩)

(٢) مقدمة المؤلف للطبعة الألمانية الأولى .

(٣) وردت هذه الفقرة فى مقدمة المؤلف للطبعة الألمانية الثانية .

(٤) مقدمة فردريك إنجلز للطبعة الألمانية الثالثة .

(٥) كان ماركس « دقيقاً ضميره حتى فى عمله فلا يذكر قضايا أو أرقاماً إلا إذا أثبت صحتها من المصادر الأصلية وحواشى مؤلفاته مليئة بأسماء مؤلفين مجهولين لأنه — على حد رأيه — يقر العدل التاريخى ويعطى كل إنسان حقه » (راجع كتابنا : النظام الاشتراكى ص ٨٥ — ٨٦) .

نظر الكثيرين من القراء اليوم ، بل إن بعض معاصريه لق منه عنتاً . وأخيراً ـ وليس آخراً فالمؤلف يستعمل بعض المصطلحات الفنية فى معانٍ مختلفة مما قد يدعو إلى حيرة القارى»[1] .

يتحدث الكتاب عن انقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء ويذهب إلى أن الدولة لا تعدو كونها لجنة تنفيذية لإدارة شئون الطبقة الحاكمة وتأييد سلطانها . وهذه آراء غير جديدة ولم يبتكرها ماركس . غير أن الجديد فى فلسفة الرجل نظرته إلى تطور التاريخ الإنسانى من حيث أنه سلسلة من صراع طبقات ذى صبغة اقتصادية وسياسية فى نفس الوقت . هذه الفكرة عن التطور التاريخى لا تجدها مبسوطة بوضوح وتحديد فى رأس المال وإن كانت الأساس الذى يقوم عليه ، وإن كانت كذلك حجر الزاوية فى الفلسفة الماركسية . ونستطيع أن ندرك جوهر هذه النظرية فى تفسير التاريخ من مؤلفات ماركس الأخرى . « فى الانتاج الاجتماعى الذى يزاوله الناس نراهم يقيمون علاقات محدودة لا غنى عنها ، وهى مستقلة عن إرادتهم . وعلاقات الانتاج هذه تطابق مرحلة محدودة من تطور قواهم المادية فى الانتاج ، والمجموع الكلى لهذه العلاقات يؤلف البناء الاقتصادى للمجتمع وهو الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه النظم القانونية والسياسية والتى تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعى . فأسلوب الانتاج فى الحياة المادية يعين الصفة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية فى الحياة . ليس شعور الناس هو الذى يعين وجودهم . بل إن وجودهم هو الذى يعين شعورهم . وعند بلوغ مرحلة معينة من تطور قوى الانتاج المادية فى المجتمع نراها تصطدم مع علاقات الانتاج القائمة أو علاقات الملكية بالتعبير القانونى ، وبذا تتحول هذه العلاقات إلى أغلال تقيد تطور قوى الانتاج وهنا تبدأ فترة انقلاب اجتماعى »[2] .

أنكر البعض مادية ماركس هذه إلا أن موقفهم منها راجع إلى قصورهم عن إدراك معناها . فهى ليست مادية بمعنى أنها تستبعد فعل العقل بل إنها تبحث عن الحقيقة فى عالم الناس والأشياء لا فى عالم التصورات والآراء . وليس من الصواب أن نعد العوامل الاقتصادية المؤثر الوحيد فى تطور التاريخ البشرى ، أو نعتبر تصرفات الناس مبعثها الدوافع الاقتصادية

---

(١) ومن أمثال ذلك عبارات manufacture, manufacturer, value, use-value, exchange-value إلخ (المقدمة التى كتبها Eden & Cedar Paul فى ترجمتها للكتاب طبعة Everyman's Library ج ١ ص ٢٤—٢٦) .

(٢) A Contribution to the Critique of Political Economy. Preface (Selected Works, vol, I. p. 356).

البحتة . إن تطور قوى الانتاج يثير مشاكل على الناس أن يجدوا لها حلا مناسباً . حين تشير مدرسة ماركس إلى الحادث الاقتصادى فإنها تعده الأول من حيث الزمن ، ولكن لا يلبث بعد ذلك أن يبدو أثر التغيرات السياسية والاجتماعية حتى فى الموقف الاقتصادى . هذه هى النظرية فى وضعها الصحيح وليست كما تتراءى لمجرد النظر السطحى[1] . وإذا ما استوعبناها كاملة وضح لنا ما يهدف إليه ماركس فى كتابه « رأس المال » وذلك لأنها مفتاح بقية آرائه . وما نظريته عن القيمة الفائضة ونقده للاقتصاديين الكلاسيك إلا تطبيق لها فى ميدان الفكر الاقتصادى .

يستهل ماركس كتابه بالحديث عن السلع والنقود . ولعل هذا الفصل ــ باعترافه شخصياً ــ أصعب ما فى الكتاب . وتنحصر النتيجة التى يصل إليها فى أن قيمة السلع تتوقف على مقدار ما يبذل فى إنتاج السلع من عمل ، وهو يقصد بذلك عملا إنسانياً متجانساً مجرداً . وهــذا المقدار هو ما يلزم فى ظل أحوال اجتماعية معلومة . فكأن هذا الأخير العامل الوحيد الذى يمكن أن يؤثر فى قيمة أية سلعة . وقد هوجمت هذه الفكرة بشدة وقال الناقدون إن نفقة إنتاج السلعة تتضمن عناصر أخرى كالتضحية بالمتعة الحاضرة وكالمخاطرة إلى جانب العمل المبذول . غير أن عبقرية ماركس تبدو فى ناحية أخرى . لقد أخذ عن الاقتصاديين الكلاسيك أمرين : وأولهما أن قيمة السلعة تتوقف على ما يتكلفه إنتاجها من عمل ، وثانيهما ميل الأجور إلى الهبوط نحو مستوى الكفاف Subsistence level . وهنا نجد ماركس يستخلص من هذين العنصرين نظريته أو كشفه المبتكر عن القيمة الفائضة . وخلاصة هذا الرأى أن كافة الأدوات والوسائل التى تستخدم فى الإنتاج ــ عدا قوة العمل ــ لا تخلق شيئاً ، ولكن العامل وحده هو الذى ينتج أكثر مما هو ضرورى لعيشه ، غير أنه لا يتناول سوى القدر اللازم لبقائه وتكاثره ، أما الباقى فيستولى عليه صاحب رأس المال الذى يشترى قوة العمل . هذه القيمة الفائضة مصدر الريع والفائدة والربح ؛ وتحقيقها راجع إلى المزايا الاقتصادية المترتبة على التعاون وتقسيم العمل .

تلك هى المبادىء الأساسية التى يقوم عليها هذا الكتاب الذى نقدم ترجمته إلى القراء . ويلاحظ أن ماركس يستشهد بالأحوال السائدة فى انجلترا وفى هذا يقول « موضوع الدراسة

---

(١) راجع المقدمة بقلم G. D. H. Cole (طبعة Everyman's Library) جـ ١ ص ١٣ وما بعدها . والفصول التى عقدها كول أيضاً عن هذا الموضوع فى كتاب What Marx Really Meant . وانظر كذلك الفصل الحادى عشر من كتابنا « النظام الاشتراكى » ص ٣٠٠ وما بعدها . وراجع أيضاً الجزء الأول من « مختارات من مؤلفات ماركس » ص ٢٨١—٢٨٣ ، ٣٩١—٣٩٢ .

فى المؤلف الحالى طريقة الإنتاج الرأسمالية ثم علاقات الانتاج والتبادل الملائمة لهذه الطريقة . وانجلترا البلد الذى اتخذت فيه هذه العلاقات المظاهر الخاصة بها » (مقدمة الطبعة الألمانية الأولى). وفضلا عن هذا وجد مادة وفيرة فى المصادر الرسمية البالغة الأهمية كتقارير مفتشى المصانع ولجان استخدام الأطفال والتقارير عن الصحة العامة ، وهذا إلى جانب الاحصائيات الدقيقة . وللكتاب مزية هامة من حيث كونه عرضاً للتطور الصناعى فى تلك الدولة ، كما أن الفصول الخاصة بيوم العمل والآثار المتباينة المترتبة على الانقلاب الصناعى - هذه قد يكون فيها مايرشدنا فى المحاولات التى يراد بها تحسين أحوال العمل والطوائف العاملة ، وبذا يتسنى لنا أن تتجنب مواطن الزلل .

ونحن إذ نقدم هـذه الترجمة العربية نعتذر عما قد يكون بها من نقص ترجو أن يتداركه سواءنا أو يوجه أنظارنا إليه فنتقبل النصح شاكرين . ونود أن نعتذر كذلك عن إغفالنا إيراد ثبت المصادر التى رجع اليها المؤلف مكتفين بذكره إياها فى الحواشى . وأخيراً نرجو القارىء أن يغتفر لنا بعض أخطاء الطباعة وقد صححناها فى ختام كل جزء على حدة . ولا يسعنا كذلك إلا أن نعبر عن عميق شكرنا إلى حضرات الأفاضل أصحاب مكتبة النهضة المصرية لمعاونتهم القيمة فى إخراج هذا الكتاب فى ثوبه العربى ، وهم الذين لا يضنون بالتشجيع الكامل لما فيه إذكاء الحركة الثقافية . وكذلك نثنى على « مطبعة الشبكشى » صاحبها وعمالها الذين تحملوا بالصبر وبذلوا ما وسعهم من جهد فى طبع الجزء الأول طبعاً أنيقاً .

وإنا لنتوجه إلى العلى القدير بالحمد والثناء أن أعاننا على ترجمة هذا السفر الذى يعد من أمهات المؤلفات الاقتصادية بالغرب ، ونضرع إليه سبحانه وتعالى أن يهدينا سواء السبيل وأن يوفقنا إلى المساهمة بجهودنا المتواضع فى تزويد المكتبة العربية بنفائس زميلتها الغربية ونحن فى هذه المرحلة من النهضة العلمية المباركة بالشرق العربى .

راشد البراوى

كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٤٧

الباب الأول

السلع والنقود

الفصل الأول

السلع

(١) عاملا السلعة : القيمة الاستعمالية والقيمة (جوهر القيمة، حجم القيمة)

تبدو ثروة المجتمعات التي يسودها الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج ، تراكماً واسع النطاق من السلع[١]، ووحداته التي يتكون منها عبارة عن السلع الفردية . ولهذا نرى لزاماً علينا أن نستهل بحثنا بتحليل السلعة . ونلاحظ أولاً أن السلعة شيء خارج عنا أي يستطيع بما له من خواص أن يقضي الحاجات الإنسانية المختلفة الأنواع ، وهي حاجات لا تختلف ماهيتها سواء أكان مصدرها المعدة أم الخيال[٢]. ولا يعنينا في هذا المقام بحث الكيفية التي يتحقق بها إشباع هذا الشيء لهذه الحاجات سواء بالطريق المباشر كوسيلة للعيش ، أو غير المباشر كوسيلة للانتـــاج .

والشيء النافع كالحديد والورق وما إليهما يجوز النظر إليه من وجهتي الكيف والكم ، فهو مجموع خواص كثيرة وبذا تتعدد وسائل الانتفاع به . ومهمة التاريخ أن يكشف

---

(١) كارل ماركس Zur Kritik der politischen Oekonomie ، برلين ١٨٥٩ ص ٤ .

(٢) «الرغبة تنطوي على الحاجة ، وهي شهية العقل ، وطبيعية كالجوع للجسم ... ويستمد معظم (الأشياء) قيمته من إشباع حاجات العقل» راجع Nicholas Barbon في A Discourse on Coining the New Money lighter in answer to Mr. Locke's Considerations لندن ١٦٩٦ ص ٢—٣ .

(٣) «الأشياء ذهبية حقيقية (تعبير بربون الخاص به للقيمة الاستعمالية) .

(نفس المصدر المشار إليه قبلاً ص ١٦) . ان خاصية المغناطيس التي تمكنه من اجتذاب الحديد لم تصبح ذات نفع إلا بعد أن أدت إلى كشف القطبية المغناطيسية .

عن مختلف منافع الأشياء[٢]، ووضع مستويات المعايير التى يقرها المجتمع لبيان مقادير هذه الأشياء النافعة . ويرجع تفاوت هذه المعايير إلى اختلاف طبيعة الأشياء التى يراد قياسها من جهة ، وإلى العرف من جهة أخرى . إن منفعة الشىء تجعله « قيمة استعمالية »[١]. ولكن هذه المنفعة ليست شيئا قائما مستقلا بذاته ، إذ نظرا لأن خواص السلعة هى التى تعينها فإن المنفعة لا وجود لها منفصل من تلك الخواص . وعلى ذلك فالسلعة ذاتها كالحديد والقمح والماس قيمة استعمالية أو إحدى الطيبات ، وصفتها هذه مستقلة عن مبلغ العمل اللازم للانتفاع بصفاتها النافعة . وعندما نبحث موضوع القيم الاستعمالية كدزينات من الساعات وياردات من القماش أو أطنان من الحديد ، فإننا نسلم دائماً أو نعترف بتعيينها الكمى quantitative . وتهىء القيم الاستعمالية للسلع موضوع دراسة خاصة هى علم السلع[٢]. والقيمة الاستعمالية لا تتحقق أو يكون لها وجود فعلى إلا بالاستعمال أو الاستهلاك . والقيم الاستعمالية كذلك هى كل ما تحتويه كل ثروة مهما كان الشكل الاجتماعى الذى تبدو فيه هذه الثروة . وأكثر من ذلك فإن القيم الاستعمالية فى المجتمع الذى نحن على أهبة البحث فيه ، هى كذلك المستودعات المادية للقيمة التبادلية .

وتبدو القيمة التبادلية من أول نظرة نسبة كمية أى النسبة التى يمكن بها تبادل القيم الاستعمالية من نوع ما بغيرها من نوع آخر[٣]، وهى نسبة تتغير حسب ظروف الزمان والمكان . وبذلك تبدو القيمة التبادلية شيئاً عرضياً ونسبياً تماماً . ويترتب على ذلك أن هذه القيمة (القيمة الحقيقية) الكامنة فى السلع تتراءى كأنها تناقض فى التعبير[٤]. وجدير بنا أن ننظر إلى

---

(١) « تنحصر القيمة worth الطبيعية لأى شىء فى صلاحيته لإشباع الضروريات أو خدمة أغراض الحياة الإنسانية » John Locke: Considerations on the consequences of the Lowering of Interest ، سنة ١٦٩١ ، مؤلفات لوك ، لندن ١٧٧٧ جـ ٢ ص ٢٨ . وفى القرن السابع عشر استعمل كثير من المؤلفين الإنجليز يستعملون كلمة worth مقابل القيمة الاستعمالية وكلمة Value للقيمة التبادلية .

وهذا يتفق مع عبقرية تلك اللغة التى تفضل كلمة الجذر سكسونية على الشىء الواقعى .

(٢) فى المجتمع البرجوازى تسود « الخرافة القانونية » القائلة أن لكل إنسان بصفته مشتريا للسلع معرفة واسعة بها .

(٣) « تنحصر القيمة فى نسبة التبادل بين شىء وآخر ، أى بين كمية معلومة من منتج وكمية معلومة من منتج آخر » Le Trosne ; De L'Interet Social (باريس ١٨٤٦ ص ٨٨٩)

(٤) « لا شىء يمكن أن تكون له قيمة حقيقية » باربون ص ١٦ (المصدر المشار إليه) أو كما قال بتلر : « قيمة الشىء بمقدار ما يأتى به » .

الأمبراطورية أقرب إلى التحديد .

لنفرض أننا نبادل سلعة ما ولتكن ربعاً من القمح بكمية قدرها س من البوية السوداء ، ص من الحرير ، ع من الذهب الخ ، وبعبارة أخرى نبادلها بسلع أخرى بأشد النسب اختلافاً . فبدلا من أن تكون للقمح قيمة تبادلية واحدة نجد له قيماً عدة . ولما كانت س من البوية ، ص من الحرير ، ع من الذهب يمثل كل منها القيمة التبادلية للربع من القمح ، ترتب على هذا أن س من البوية ، ص من الحرير ، ع من الذهب — بوصفها قيماً استعمالية يجب أن تكون قابلة للتبادل فيما بينها أى يكون كل منها مساويا للآخر . ومن ذلك نستخلص أمرين : أولهما أن القيم التبادلية الحقيقية لسلعة ما متساوية كل منها بالنسبة إلى الأخرى ، وثانيهما أن القيمة التبادلية يجب أن تكون الطريقة التى تعبر عن شىء تحتويه السلعة أو تكون الشكل الذى يبدو به هذا الشىء ، وإن كان متميزاً عن السلعة .

وإذا فرضنا سلعتين كالقمح والحديد فإن نسب تبادلهما مهما كانت هذه السلع يمكن أن تمثلها دائما بمعادلة تكون فيها كمية ما من القمح مساوية لكمية ما من الحديد . فمثلا قد تكون المعادلة هكذا : ربع من القمح يساوى س هندردويت من الحديد . فما الذى تدل عليه هذه المعادلة ؟ إنها تدل على أنه فى شيئين مختلفين وهما ربع من القمح ، س هندردويت من الحديد يوجد شىء مشترك بينهما بمقادير متساوية . وعلى ذلك فهما مساويان لشىء ثالث يختلف عنهما من حيث الجوهر . وإذن يجب إرجاع كل منهما ، من حيث كونه قيمة تبادلية، إلى هذا الشىء الثالث .

ولعل مثلا هندسياً بسيطاً قد يزيد الأمر وضوحاً . فالمعلوم أنه لإمكان حساب مساحات الأشكال المستطيلة وموازنتها بعضها ببعض نعمد إلى تقسيمها مثلثات . ولكن مساحة المثلث يمثلها شىء مخالف للشكل المنظور فهى تساوى نصف القاعدة فى الارتفاع . وبالطريقة ذاتها يجب أن يكون فى المستطاع التعبير عن القيم التبادلية بعبارات مشتركة بالنسبة إليها جميعاً . وهذا الشىء المشترك لا يمكن أن يكون أية خاصية هندسية أو كيماوية أو طبيعية للسلع ، إذ هذه الخواص إنما تسترعى انتباهنا من حيث أنها تؤثر فى منفعة هذه السلع أى تجعلها قيماً استعمالية . ولكن تبادل السلع عملية تتميز بالتجرد التام عن القيمة الاستعمالية . وإذن فالقيمة الاستعمالية الواحدة صالحة كأى غيرها على شريطة توافرها بالقدر الكافى ، أو كما يقول باربون « إن أى نوع من السلع صالح كالآخر إذا تساوت القيم ، وليس هناك اختلاف أو تمييز بينه

الأشياء المتساوية القيمة . فما قيمته ١٠٠ جنيه من الرصاص أو الحديد (١) ذو قيمة تسرى كما للشيء الذى قيمته ١٠٠ جنيه من الفضة أو الذهب » . فالسلع من حيث كونها قيماً استعمالية ذات صفات مختلفة ، ومن حيث كونها قيماً تبادلية لا تزيد عن كونها مقادير مختلفة وبذا لا تحتوى مطلقاً على ذرة من القيمة الاستعمالية .

حين نسقط من الحساب القيم الاستعمالية للسلع لا يتبقى لدينا إلا خاصية واحدة مشتركة بالنسبة إليها جميعاً وهى خاصية كونها منتجات عمل . ولكن حتى منتج العمل نفسه قد تعرض للتغيير فى أيدينا . وإذا كنا بواسطة عملية التجريد هذه نتجاهل قيمة هذا المنتج الاستعمالية فإننا نتجاهل أيضاً العناصر والأشكال المادية التى تجعله قيمة استعمالية . فهو لا يعود فى نظرنا مائدة أو بيتاً أو غزلا أو أى شيء نافع ، وتزول كافة الصفات التى بها يؤثر فى حواسنا ، ولا يعود منتج عمل النجار أو البناء أو الغزال ، أى ثمرة نوع مخصوص من العمل الإنتاجى . حين تزول الصفة النافعة لمنتجات العمل تزول كذلك الصفة النافعة للعمل المتجسم فى هذه المنتجات ، والنتيجة أن تختفى كذلك مختلف الأشكال المادية للعمل ، ولا يعود فى الإمكان تمييز أحدها عن الآخر . وترجع جميعها إلى نوع متماثل من العمل الإنسانى وهو العمل الانسانى المجرد المعنوى .

ولنبحث الآن هذا المتخلف من منتجات العمل . إنه لا يتبقى إلا ذلك الشكل غير المادى المذكور آنفاً ، ويراد بذلك بذل قوة عمل إنسانى بغض النظر عن طريقة البذل . وكل ما يهم الآن فى منتجات العمل هو أن قوة عمل إنسانى قد بذلت فى إنتاجها ، وأن قوة عمـــل إنسانى مخزونة فيها . وبوصفها بلورات هذا الجوهر الاجتماعى المشترك بالنسبة إليها جميعاً فإنها تكون قيما — أى قيم سلع .

فى النسبة التى تتم بها التبادل بين السلع بدت قيمتها التبادلية كشيء مستقل تماماً عن قيمتها الاستعمالية . فإذا أغفلنا القيمة الاستعمالية لمنتجات العمل توصلنا إلى قيمة هذه المنتجات كما عرفناها آنفاً . وفى الواقع إن قيمة السلع هى العنصر المشترك الذى يُكشف عنه الغطاء فى نسبة التبادل أو القيمة التبادلية للسلع . وكلما تقدم بنا البحث سيتضح أن القيمة التبادلية هى الشكل الوحيد الذى تبدو به قيم السلع أو الذى يمكن أن نعبر به عنها . والذى يعنينا الآن البحث فى طبيعة أو شكل القيمة منفصلة عن هذا . إذن القيمة الاستعمالية أو الشيء النافع ذو قيمة لأنه يتضمن عملا إنسانياً . فكيف نقيس هذه القيمة ؟ واضح أن يكون ذلك بمقدار

---

(١) باربون ص ٥٣ ، ٥٧ .

العمل أي المادة التي تخلق القيمة . وتقاس كمية العمل ذاتها بمدته ، وهـذا الأمر أيضاً يحسب بالأسابيع والأيام والساعات .

ولما كانت قيمة السلعة يعينها مقدار العمل المبذول أثناء إنتاجها ، لهذا قد يتراءى للبعض أنه كلما زاد خمول العامل وقلت خبرته زادت قيمة السلعة التي ينتجها لأنه يستنفد في إنتاجها مقداراً أكبر من الوقت . ولكن الذي يخلق جوهر القيمة عمل إنساني متجانس أي بذل قوة عمل متجانسة . والمجموع الكلي لقوة عمل المجتمع كما يتمثل في القيمة الإجمالية لكافة السلع التي ينتجها المجتمع يحسب هنا ككتلة متجانسة من الطاقة الإنسانية على العمل وإن كان مكوناً من وحدات مفردة لا عداد لها . وكل وحدة من وحدات قوة العمل تماثل الأخرى من حيث أن لها خواص متوسط قوة العمل الاجتماعية . ووقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معينة هو ما يحتاج اليه لإنتاج سلعة في الظروف العادية وبالدرجة العادية من المهارة والحدة السائدتين في ذلك الوقت . فإدخال الأنوال البخارية ربما خفض إلى النصف العمل اللازم لنسج كمية معلومة من الغزل . وكان الناسج الفردي يحتاج إلى نفس مقدار الوقت كما كان الحال قبل استخدام القوة البخارية في صناعة النسيج . ولكن منتج ساعة من عمله في ظل الأحوال القديمة كان يمثل منتج نصف ساعة من متوسط العمل الاجتماعي في عهد الأحوال الجديدة ، وبذلك صارت قيمته نصف ما كانت عليه من قبل . فالذي يعين حجم قيمة القيمة الاستعمالية إنما هو مقدار ما تحتويه من العمل اللازم في أحوال اجتماعية معينة أو من وقت العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجها [1] . وكل سلعة مفردة يمكن اعتبارها في هذا المقام كعينة متوسطة تمثل جنسها كله [2] وإذن فالسلع التي تحتوي على مقادير متساوية من العمل أو التي يمكن إنتاجها في نفس الوقت تكون ذات حجم واحد من القيمة . فالنسبة بين قيمتي سلعتين تماثل النسبة بين قدرتين من وقت العمل الضروري الذي يستغرقه إنتاجهما ، وإن السلع من حيث كونها

---

(١) «وقيمتها (أي ضروريات الحياة) حين مبادلتها الواحدة بالأخرى تنظمها كمية العمل اللازمة بالضرورة لإنتاجها» Some Thoughts on the Interest of Money in general, and particularly in the public Funds والمصدر الذي اقتبسنا منه هذه العبارة (ص٣٦) غير معلوم مؤلفه وليس على غلافه تاريخ ، وقد نشر في لندن خلال عهد جورج الثاني . ويبدو من الدليل الباطني أن عام النشر ربما كان ١٧٣٩ أو ١٧٤٠ .

(٢) «جميع منتجات نفس النوع الواحد تكون مجموعة واحدة تعين ثمنها الاعتبارات العامة دون مراعاة للظروف الخاصة» Le Trosne, op. cit. p. 6.

قيماً ليست سوى مجموعات معينة من وقت العمل المتجمد Congealed»[1].

يظل حجم قيمة أية سلعة ثابتاً إذن إذا ظل وقت العمل اللازم لإنتاجها ثابتاً ، ولكن الأخير يتغير تبعاً لأى تغيير في إنتاجية العمل ، وهذه الإنتاجية تحددها ظروف مختلفة مثل المقدار العادي من مهارة العامل ، وحالة العلم ، ومدى تطبيقه العملي ، والتنظيم الاجتماعي للانتاج ، ومدى وطاقة وسائل الإنتاج ، ثم الأحوال الطبيعية . ولنضرب مثلا يوضح ذلك . فمقدار معين من العمل قد يمثله ٨ بوشل من القمح في الفصل المناسب ، ٤ بوشل في الفصل غير المناسب ، وبنفس المقدار من العمل تستخرج من المنجم الغنى كمية من المعدن الخام أكثر منها في حالة المنجم الفقير . فندرة الماس على وجه الأرض راجعة إلى أن كشفه يتطلب في المتوسط قدراً كبيراً من وقت العمل ، وبهذا يتمثل لنا عمل كثير في حيز أو نطاق ضيق . ويشك يعقوب أن الذهب يشترى بقيمته الكاملة ، وينطبق نفس الشيء على الماس . وقد إشفيج أن الانتاج الكلي من الماس عناجم البرازيل خلال الثمانين عاماً المنتهية سنة ١٨٢٣ لم يحقق ثمن إنتاج عام ونصف عام من مزارع السكر والبن في نفس البلاد مع أن الماس تطلب عملا أكثر واذن مثل قيمة أعظم. وفي حالة المناجم الغنية يؤدى نفس القدر من العمل إلى إنتاج كمية أكبر من الماس مما يهبط بقيمة الأخير . ولو أمكن بانفاق مقدار قليل من العمل أن تحول الكربون إلى الماس لكانت قيمة الأخير أقل من قيمة الطوب . وعلى وجه العموم كلما زادت إنتاجية العمل ، قل الوقت اللازم لإنتاج السلعة ، ونقص مقدار العمل المتمثل فيها وهبطت قيمتها ، وبالعكس كلما قلت إنتاجية العمل زاد مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة ، وارتفعت قيمتها تبعاً لذلك . وهكذا نرى أن قيمة السلعة تختلف اختلافاً مباشراً حسب العمل المتمثل فيها ، واختلافاً عكسياً تبعاً للانتاجية .

ومن الممكن أن يكون الشيء قيمة استعمالية دون أن تكون له قيمة وهذا هو الشأن حيث لا تكون منفعة الشيء للانسان راجعة إلى العمل . ومن أمثلة هذا الهواء والأرض العذراء والمراعي الطبيعية الخ . وقد يكون الشيء نافعاً وثمرة عمل إنساني دون أن يكون سلعة . فأى امرىء يشبع حاجياته المباشرة بنتاج عمله يخلق في الواقع قيمة استعمالية ولكنه لا يخلق سلعاً . أما إذا شاء إنتاج الأخيرة فعليه أن ينتج قيماً استعمالية للغير أى قيماً استعمالية اجتماعية . وأخيراً لا يمكن أن تكون للشيء قيمة بغير أن يكون ذا منفعة . فإذا كان الشيء عديم المنفعة كان العمل المتمثل فيه عديم الفائدة كذلك ، وعمل من هذا القبيل لا يمكن أن يحسب عملا بالمعنى الحقيقي ، وبذلك لا يستطيع أن ينتج قيمة .

(١) كارل ماركس (مصدر سبقت الاشارة إليه) ص ٦ .

٢ — الصفة المزدوجة للعمل الذى تتضمنه السلع

رأينا فى البداية أن السلعة مركبة من شيئين وهما القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، ثم اتضح بعد ذلك أن العمل من حيث تعبيرالقيمة عنه، يكتسب خواص تختلف عن تلك التى يتميز بها العمل بصفته منتج قيم استعمالية. وقد كنت أول من أوضح وناقش هذه الصفة المزدوجة للعمل المتجسم فى السلع (١). ونرى لزاماً علينا أن نولى الأمر قدراً أعظم من الدقة إذ على إدراك هذا يدور فهم الاقتصاد السياسى.

لنضرب مثلا بسلعتين كرداء وعشر ياردات من التيل، ونفرض أن قيمة الأول تساوى ضعف قيمة الثانية بمعنى أنه إذا كانت الياردات العشر من التيل = و فإن الرداء = ٢ و.

والرداء قيمة استعمالية وتشبع حاجة مخصوصة، ولا بد لإنتاجه من نوع خاص من النشاط الإنتاجى، وطبيعة هذا النشاط يعينها الهدف منه وطريقته فى العمل ومادته ووسائله ونتيجته. والعمل الذى تتمثل منفعته هكذا فى القيمة الإستعمالية للمنتج أو العمل الذى يبدو على هذا النحو من جعل منتجه قيمة استعمالية، نقول إن هذا العمل تطلق عليه عبارة «العمل النافع» الموجزة. ومن وجهة النظر هذه ينظر إلى العمل دائماً من حيث أثره أو نتيجته أى من حيث أنه منتج للمنفعة. وكما أن الرداء والتيل قيمتان استعماليتان مختلفتان من حيث الكيف فكذلك الحال بالنسبة إلى شكل العمل الذى ينتجهما على التوالى (وهما الحياكة والنسيج) ولو أن هذين الشيئين قيمتين استعماليتان متفاوتتان من حيث النوع، ولولا أنهما تبعاً ذلك منتجا شكلين من العمل النافع مختلفين من حيث الكيف، لما أمكن لهما أن يواجه أحدهما الآخر كسلع. إننا لا نبادل الأردية بمثلها، كما أننا لا نبادل قيمة استعمالية بأخرى من نفس نوعها.

وفى المجموع الكلى من القيم الإستعمالية المختلفة أو السلع يتجسم مجموع كلى من أشكال متفاوتة بالمثل من العمل النافع. ويمكن تقسيم أنواع العمل النافع إلى أجناس وأنواع فرعية وفصائل. ذلك أن هناك تقسيما اجتماعياً للعمل. وتقسيم العمل هذا ضرورى لإنتاج السلع ولو أنه بالعكس ليس من الصحيح أنه لا يوجد تقسيم اجتماعى للعمل فى حالة عدم وجود إنتاج السلع فإننا نلتقى بين المجتمعات البدائية فى الهند تقسيما اجتماعياً للعمل ولكن منتجات إنتاج هذه المجتمعات لا تصبح سلعاً. ولدينا مثال أقرب إلينا من ذلك، ونقصد به وجود تقسيم منظم للعمل فى كل مصنع وإن لم يكن السبب فيه تبادل المنتجات الفردية بين عمال المصنع.

---

(١) كارل ماركس (مصدر سابق) ص ١٢، ١٣ الخ.

وإن المنتجات الوحيدة التي تقف كسلع إزاء بعضها البعض هي المنتجات التي تنتجها مشروعات كل منها مستقل بدوره عن الآخر . علمنا إذن أن في القيمة الاستعمالية لكل سلعة يتجسم نشاط محدود المقدار والهدف وإنتاجي . أو بعبارة أخرى يتجسم فيها عمل نافع . ولا تستطيع القيم الاستعمالية أن يواجه كل منها الأخرى على هيئة سلع إلا إذا احتوت على أشكال من العمل النافع مختلفة من حيث الكيف . ففي المجتمع الذي تتخذ منتجاته بوجه عام هيئة سلع أي في مجتمع من منتجي السلع ، فإن هذه التفرقة النوعية للأشكال النافعة من العمل والتي تقوم بها مشروعات كل منها مستقل بدوره عن الآخر ، تنمو وتتطور فتصبح نظاماً معقداً أي تقسيماً اجتماعياً للعمل .

إن الرداء يحقق الغرض منه سواء ارتداه الحائك الذي صنعه أم أحد عملاء ذلك الحائك ، فهو في أي الحالتين يؤدي وظيفة القيمة الاستعمالية ، كما أن العلاقة بين الرداء والعمل الذي ينتجه لا تتأثر إذا أصبحت الحياكة حرفة خاصة وفرعاً مستقلا من التقسيم الاجتماعي للعمل . فقد دفعت الحاجة إلى الملبس بالانسان إلى صنع الأردية قبل أن يصبح أي إنسان حائكا بآلاف السنين . ولكن وجود الرداء والتيل وكافة مقومات الثروة المادية بخلاف ما تهبه الطبيعة ، إنما بسببه نوع مخصوص من العمل الإنتاجي ذي الهدف المحدود أي العمل الذي يطابق بين هبات طبيعية مخصوصة وحاجات إنسانية مخصوصة . فالعمل بصفته خالق للقيم الإستعمالية وبصفته عمل نافع ، شرط ضروري لوجود الإنسان ؛ وهو بصفته مستقل عن أشكال المجتمع البشري عبارة عن ضرورة أملتها الطبيعة ذاتها على مر العصور إذ بدونه لا يمكن إجراء تبادل الماديات بين الإنسان والطبيعة ، وبكلمة واحدة تستحيل بدونه الحياة .

والقيم الاستعمالية كالرداء والتيل والسلع بوجه عام تتكون من عنصرين هما المادة والعمل . وحين نستبعد المقدار الكلي لمختلف أنواع العمل النافع المتجسمة في الرداء والتيل أو أية سلعة أخرى تبقى لدينا دائماً طبقة مادية سفلية قدمتها الطبيعة بغير معونة من الإنسان . وفي أثناء عملية الإنتاج ليس للانسان إلا أن يحذو حذو الطبيعة أي يغير أشكال المادة[1] .

---

(١) .. أن الظواهر العالمية سواء منها ما أنتجته يد الانسان أو ما تولد عن القوانين العالمية العامة في الطبيعيات تعطي جميعاً فكرة واحدة لا عن الخلق الفعلي وانما فقط عن تعديل في المادة . فالتوحيد من الأشياء والفصل بينها هما العنصران الوحيدان اللذان يمكن لذكاء الانسان أن يكشفهما حين يحلل فكرة الانتاج بما في ذلك انتاج القيمة أو الثروة . سواء كان الأرض والهواء والماء تتحول في الحقول الى حب ، أو أن يد الانسان تحول

وأكثر من هذا فإنه يلقى المساعدة باستمرار من قوى الطبيعة فى عمله هذا وهو تحويل أشكال المادة . وإذن يتضح لنا أن العمل ليس المصدر الوحيد للقيمة الإستعمالية التى ينتجها ، كما أنه ليس كذلك مصدر الثروة المادية الوحيد . وقد عبر وليم بتى عن ذلك بقوله إنه إذا كان العمل أب الثروة المادية فإن الأرض أمها .

وانتقل الآن من موضوع السلعة من حيث اعتبارها شيء له منفعة إلى البحث فى قيمة السلعة . فرضنا فى المثل الذى أوردناه أن للرداء ضعف قيمة التيل ، وعلى كل فهذا مجرد اختلاف من حيث الكم ولا يعنينا فى هذا المقام . فإذا كان الرداء يعادل ضعف عشر ياردات من التيل من حيث القيمة ، كان حجم قيمة عشرين ياردة مساوياً لحجم قيمة رداء واحد . والرداء والتيل من حيث كونهما قيم من نفس الجوهر أى أنهما تعبيران موضوعيان لنفس النوع الواحد من العمل . ولكن الحياكة والنسج نوعان من العمل يختلفان من حيث الكيف ؛ ومع هذا فثمت نواح من الحياة الاجتماعية يقوم فيها المرء بالحياكة حيناً وبالنسج حيناً آخر . وفى تلك الحالة لا يكون هذا النوعان المختلفان من العمل سوى صور معدلة من عمل يقوم به نفس الفرد بدلا من أن يكونا وظيفتين خاصتين ودائمتين لأفراد مختلفين ، وهذا شبيه بكون الرداء الذى يصنعه الحائك فى يوم والسراويل التى يصنعها فى اليوم التالى صور مختلفة لنفس العمل الفردى . وواضح فضلا عن هذا أنه فى مجتمعنا الرأسمالى وطبقاً للتغيرات فى الطلب على العمل قد يقوم قدر معلوم من العمل الانسانى على هيئة الحياكة مرة والنسج مرة أخرى . ولا مراء أن هذا التغيير فى شكل العمل قد يصحبه احتكاك ولكنه أمر لابد منه برغم هذا . وإذا غضضنا النظر عن الشكل الخاص للنشاط الانتاجى وتجاهلنا بالتالى منفعة العمل ، فإن جوهر هذا النشاط الانتاجى ينحصر فى أنه بذل لقوة العمل الانسانية . فالحياكة والنسج - برغم كونهما عملين إنتاجيين مختلفين من حيث الكيف . هما بذل لقوة الانسان العقلية وأعصابه وعضلاته وأيديه الخ بطريقة إنتاجية ، وبهذا المعنى يكون كلاهما عملا إنسانياً . إنهما مجرد طريقتين مختلفتين لبذل قوة العمل الإنسانية . وبطبيعة الحال يجب أن تكون قوة

ماهو نه الحشرة الى حرير وقابلية ، أو أن قطعاً من المعدن تصنع منها ساعة Pietro Verri, Meditazioni sulla economica politica (نشر لأول مرة سنة ١٧٧٠ فى طبعة كستودى عن الاقتصاديين اطاليان ، القسم الحديث ، ١٥ ص ٢٢) ، حين يتحدث فيرى عن « القيمة » فى القطعة التى اقتبسناها فإنه يقصد « القيمة الاستعمالية » وإن كان لايهدى نفسه الى أى نوع من القيمة يشير فى كلامه فى ذلك النقد الموجه الى الطبيعيين .

العمل الانسانية هذه على جانب كبير أو صغير من التطور والنمو قبل أن يكون في الإمكان بذلها بأشكال متفاوتة . ولكن قيمة أية سلعة تمثل عملا إنسانياً غير مخصوص ، وإنما تمثل عملا إنسانياً ذا طابع عام . وكما أنه في المجتمع البورجوازي يقوم القائد العام أو المصرفي بدور كبير بينما يؤدي « النفر » دوراً صغيراً[1]، فكذلك الشأن بالنسبة إلى العمل الانساني . فهو بذل لقوة عمل بسيطة مما يتوافر في المتوسط للعامل العادي بدون نمو خاص في ملكاته ومواهبه . إن متوسط العمل البسيط يختلف بلا شك من حيث صفته من بلد إلى آخر ومن عصر ثقافي إلى آخر ، ولكنه ثابت في أي جماعة معلومة . أما العمل الحاذق فنوع من العمل البسيط مضعّف أو أكثر حدة وكثافة ، بحيث أن مقداراً أصغر من العمل الحاذق مساو لكمية أكبر من العمل البسيط ، وأظهرت التجربة أن من الممكن دائماً إرجاع العمل الحاذق إلى أساس من العمل البسيط . وسواء كانت السلعة منتج أشد أنواع العمل حذقاً فإن في الإمكان معادلة قيمتها إلى قيمة منتج العمل البسيط بحيث أنها تمثل مجرد مقدار محدود من العمل البسيط[2] . والنسب المتفاوتة التي يمكن طبقاً لها إرجاع أنواع العمل المختلفة إلى مستوى من العمل البسيط ، تعينها عملية اجتماعية تجرى من وراء ظهر المنتجين وتبدو بالنسبة لهم أمراً أقره العرف والتقليد . وسنعمل فيما يلي على تبسيط الأمر وذلك بأن نعد كل نوع من قوة العمل قوة عمل بسيطة .

حين ننظر إلى الرداء والتيل كقيم فاننا نتجاهل الفوارق في قيمهما الاستعمالية . وبالمثل حين نبحث العمل المتجسم في هذه القيم نتجاهل الفوارق في نوع المنفعة ، كذلك الفوارق بين شكلين مختلفين من العمل النافع كالحياكة والنسج . وكما أن القيم الاستعمالية ، الرداء والتيل ، ارتباطات بين الأعمال الإنتاجية ذات الهدف المحدود وهي القماش والغزل على التوالي ، بينما القيم رداء وتيل مجرد مجموعات متجانسة من عمل ليس فيه مميزات أو فوارق ، فكذلك ترجع أهمية مجموعات ما تتضمنه هذه القيم من عمل إلى كونها بذل لقوة عمل إنسانية لا إلى كونها ذات علاقة إنتاجية بالقماش أو الغزل . إن الحياكة والنسج عناصر تشترك في إنتاج القيم الاستعمالية الرداء والتيل ، وذلك بسبب أن نوعي العمل النافع مختلفان

---

(١) Hegel : Philosophie des Rechts. برلين ١٨٤٠ ص ٢٥٠ بند ١٩٠

(٢) نرجو القارىء أن يلاحظ أننا هنا لا نناقش الأجور أو القيمة التي يحصل عليها العامل مقابل يوم عمل يؤديه ، وإنما نبحث قيمة السلعة التي تنطوي على عمله في اليوم . إنه لا شأن لنا بالأجور في هذه المرحلة من البحث .

من حيث الكيف ، ولكنهما أجزاء فى تكوين قيمة الرداء وقيمة التيل وذلك من حيث إغفال صفتهما النوعيتين كالحياكة والنسج ومن حيث اشتراكهما فى نفس الصفة وهى أنهما عمل إنسانى .

وعلى كل ليس الرداء والتيل مجرد قيم بالمعنى العام ، بل انهما قيم ذات حجم محدود . وحسب الفرض الذى أوردناه يساوى الرداء ضعف قيمة عشر ياردات من التيل . فمن أين ينشأ هذا الاختلاف فى حجم قيمهما ؟ يرجع هذا الاختلاف إلى أن القطعة ذات الياردات العشر من التيل تنطوى على نصف العمل الذى يتضمنه الرداء ، ومعنى هذا أنه لإنتاج الرداء احتاج الأمر إلى بذل قوة عمل خلال وقت ضعف ذلك الذى تطلبه إنتاج التيل . وإذن بينما نجد فى حالة القيمة الاستعمالية للسلعة يحسب العمل المتجسم فيها من ناحية الكيف فقط ، فانه يحسب فى حالة حجم قيمة السلعة من حيث الكم فقط بعد إرجاعه إلى معيار من العمل الإنسانى البحت والبسيط . وفى الحالة الأولى نعنى بطريقة العمل وسببه ، وفى الحالة الثانية نعنى بمدة دوام العمل وأن نجيب على السؤال « إلى متى ؟ » . وبما أن حجم قيمة السلعة لا يمثل إلا مقدار العمل المجسم فيها يتبع ذلك أن النسب الملائمة تختلف السلع لها قيم ذات حجم متساو . إذا ظلت القوة الانتاجية (لأنواع العمل النافع المختلفة واللازم لإنتاج رداء) بدون تغيير ، تزداد الحجم الكلى لقيم عدد من الأردية تبعاً للزيادة فى عددها . فلو كان رداء واحد يمثل عمل س من الأيام كان رداءان يمثلان عمل ٢ س من الأيام وهكذا . ثم لنفرض بعد ذلك أن مقدار العمل اللازم للانتاج قد ضوعف أو أنقص إلى النصف . فلو أنه ضوعف لأصبح الرداء الآن يساوى ضعف ما كان يساويه من قبل ، وإذا أنقص إلى النصف ترتب على ذلك أن الرداءين يساويان قيمة رداء واحد من قبل . ولكن الرداء فى أى الحالتين يؤدى مهمته كما كان قبلا ، والعمل المجسم فيه من نفس الجودة السابقة . فالذى تغير إذن هو مقدار العمل المبذول فى إنتاج الرداء .

والزيادة فى كمية القيمة الاستعمالية زيادة فى الثروة المادية ، فالرداءان أكثر من الرداء الواحد ، وهما يكفيان لرجلين بينما الرداء الواحد يكفى شخصاً واحداً فقط . ومع هذا فقد تحدث الزيادة فى تعداد الثروة المادية بينما يهبط حجم قيمة هذه الثروة . هذه الحركة المتناقضة مترتبة على صفة العمل المزدوجة . والقوة الانتاجية بطبيعة الحال وفى كافة الحالات هى القوة الإنتاجية للعمل المادى المجسم ، ولكنها فى الواقع لفعلى تعين فقط كفاية العمل الانتاجى المقصود فى فترة معلومة من الوقت . وهكذا يصبح العمل النافع مصدراً

أكبر أو أصغر للمنتجات طبقاً لازدياد أو نقص قوته الانتاجية . ومن جهة أخرى لا يستطيع أي تغيير بذاته في القوة الانتاجية أن يؤثر في العمل الذي يتمثل في القيمة . ولما كانت القوة الانتاجية تنتمي إلى الشكل النافع المادي للعمل ، لهذا لا يكون لها تأثير على العمل إذا اعتبرناه من الوجهة المجردة ومستقلا عن شكله النافع المادي . ففي فترات الزمن المتساوية يولد نفس العمل أحجاماً متساوية من القيمة مهما كان مبلغ اختلاف القوة الانتاجية . ولكن في الفترات المتساوية من الزمن يولد نفس المقدار من العمل مقادير متفاوتة من القيمة الاستعمالية فهذه تزداد بازدياد القوى الإنتاجية وتهبط بنقصها . ونفس التغيير في القوة الانتاجية والذي يزيد غلة العمل وبالتالي يزيد مقدار القيم الاستعمالية المتولدة عنها ، يؤدي إلى نقص حجم قيمة هذه الكتلة الكلية المتزايدة إذا كان يقلل من المجموع الكلي لوقت العمل اللازم لإنتاج هذه الكتلة والعكس صحيح غاية الصحة كذلك .

إن جميع العمل الإنساني من الوجهة الفسيولوجية عبارة عن بذل لقوة عمل انسانية ، وعلى ذلك فبصفته عمل إنساني متجانس أو معنوي يخلق قيمة السلع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كل عمل عبارة عن بذل لقوة عمل إنسانية في شكل مخصوص مقصود ، وعلى ذلك بوصفه عمل نافع مادي يولد قيماً استعمالية[1].

---

(١) ولا ثبات أن العمل ، والعمل لا غير ، هو المقياس الباقي والفعلي الذي يمكن به دائماً قياس قيمة السلع وموازنتها ، كتب آدم سميث يقول : « في كافة الأوقات والأماكن يجب أن يكون للمقادير المتساوية من العمل نفس القيمة للعامل . فاذا كان في حالة عادية من الصحة والقوة والنشاط وعلى قدر متوسط من المهارة ، فانه يجب أن يقدم دائماً نفس الجزء من راحته وحريته وسعادته » (Wealth of Nations الكتاب الأول ، الفصل الخامس) . ومن جهة أخرى يخلط آدم سميث هنا (لا في كل مكان) بين تعيين القيمة بواسطة مقدار العمل المبذول في انتاج السلعة ، وبين تعيين قيم السلع بواسطة قيمة العمل ، وهكذا يحاول أن يثبت أن للمقادير المتساوية من العمل نفس القيمة دائماً ، ومن جهة أخرى تجد لديه ادراكاً ما مثيلا للحقيقة التالية وهي أن العمل من حيث كونه يجسم في قيمة السلع لا يحسب الا كبذل لقوة العمل ، ولكنه لا يرى في هذا البذل أكثر من التضحية بالراحة والحرية والسعادة بدلا من أن ينظر إليه على أنه النشاط العادي من جانب المخلوقات الآدمية . وسافير سميث الذي سبق أن اقتبست منه يصيب الهدف خيراً منه حين يقول (نفس المصدر ص ٣٩) « إن شغل رجل واحد نفسه أسبوعاً في اعداد هذا الشيء الضروري للحياة ... والشخص الذي يعطيه آخر بالتبادل لا يمكن أن يجد مقياساً لتقدير معادل صحيح أكثر من حسبان مقدار ما تكلف من عمل ووقت ، وهذا في الحقيقة لا يزيد عن كونه تبادل بين عمل امرىء في شيء ما لوقت معين وبين عمل شخص آخر في شيء ما لنفس الوقت » .

٣ — شكل القيمة أو القيمة التبادلية

تأتى السلع إلى العالم على هيئة قيم استعمالية : كالحديد والتيل والقمح وما إليها : وهذا هو شكلها الطبيعى الصريح المباشر . ومع هذا فهى سلع وذلك بفضل صفتها المزدوجة أى لكونها أشياء نافعة ومستودعات للقيمة فى نفس الوقت ، ويترتب على هذا أن ظهورها بمظهر السلع أو اتخاذها هذا الشكل لا يكون إلا بقدر ما يكون لها شكل مزدوج ، ويقصد بذلك الشكل الجسمى والشكل الذى يمثل القيمة . ومن هنا نجد أن حقيقة قيمة السلع تشبه السيدة كويكلى التى قال عنها فولستاف «لايدرى الانسان من أين يأتى بها» . وحقيقة قيمة السلع تباين حقيقتها المادية الكثيفة (ويراد بهذه الحقيقة التى ندركها بحواسنا) وينحصر هذا التباين فى أن حقيقة القيمة لا تدخل فيها ذرة من المادة . وقد تقلب السلعة ذات اليمين وذات الشمال ، ولكنها كشىء ذى قيمة تظل حواسنا الجثمانية عاجزة عن تقديره وإدراكه . ولنذكر مع هذا أن السلع لا تتضمن حقيقة القيمة إلا من حيث أنها الصور التى تعبر عن نفس الوحدة الاجتماعية الواحدة وهى العمل الانسانى . وبما أن حقيقة قيمة السلع اجتماعية بحتة فمن الواضح أن هذه الحقيقة لا تظهر إلا فى العلاقة الاجتماعية بين سلعة وأخرى . لقد بدأنا فى الحقيقة من القيمة التبادلية أو نسبة تبادل السلع لكى نصل إلى القيمة المستترة فى هذه السلع ، وعلينا الآن أن نرجع إلى هذا الشكل الظاهرى للقيمة .

نعلم جميعاً أن للسلع شكل قيمة مشتركا بالنسبة إليها جميعاً وهذا هو الشكل النقدى . والشكل النقدى يباين بوضوح الأشكال الجسمية المتعددة الجوانب لقيم السلع الاستعمالية . ولكن هنا تواجهنا مهمة لم يحاول الاقتصاد البورجوازى الاضطلاع بها مطلقاً . فعلينا أن نكشف منشأ الشكل النقدى ، وأن نتتبع تطور تعبير القيمة الذى تتضمنه نسبة القيمة بين السلع ، وأن نتتبع هذا من أبسط صورة وأقلها وضوحاً إلى الشكل النقدى البارز . وهكذا لا تعود النقود لغزاً كما تبدو .

إن أبسط نسبة قيمة هى فى الظاهر الجلى نسبة القيمة بين سلعة وأخرى تخالفها فى النوع مهما كان هذا النوع . وعلى ذلك فالنسبة بين قيمتى سلعتين تمدنا بأبسط تعبير عن قيمة سلعة منهما .

ا ـــ الشكل الأولى أو المنعزل أو العرضي للقيمة .

نكتب أن س سلعة ا يساوى ص سلعة ب أو نقول أن س سلعة ا وتساوى، ص سلعة ب .
وللتعبير عن هذا بصورة مادية مجسمة نكتب ٢٠ ياردة من التيل عن رداء واحد
أو نقول إن ٢٠ ياردة من التيل « تساوى » رداء واحداً .

ا ـــ ب ـــ قطبا تعبير القيمة : شكل القيمة النسبي والشكل المعادل .

إن السر كله الذى ينطوى عليه شكل القيمة مختف فى هذا الشكل الأولى ، وإن تحليله لأول الصعاب التى تجابهنا .

يلعب ا ، ب وهما نوعا السلعة المختلفان ، دورين مختلفين . فالتيل يعبر عن قيمته فى الرداء ، ومهمة الرداء أنه أداة التعبير عن هذه القيمة ، وهكذا تلعب السلعة الأولى دوراً إيجابياً بينما تقوم الثانية بدور سلبى . وتعرض قيمة السلعة الأولى أمامنا على أنها نسبية أو مقارنة أو تبدو فى شكل نسبى ، أما السلعة الثانية فتقوم بوظيفة المعادل أو تبدو فى شكل معادل .

فالشكل النسبى للقيمة والشكل المعادل عاملان يتوقف كل منهما على الآخر ، ويعين كل منهما الآخر ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، ولكنهما فى الوقت ذاته طرفان متباينان أو قطبان متضادان فى نفس تعبير القيمة ، فهما خاصان بنوعين مختلفين من السلع على التوالى وهما النوعان اللذان يقيم تعبير القيمة علاقة بينهما . فأنا لا أستطيع التعبير عن قيمة التيل بالتيل ، وقولك ٢٠ ياردة من التيل = ٢٠ ياردة من التيل ليس بتعبير عن القيمة ، وكل ما تدل عليه هذه المعادلة أن ٢٠ ياردة من التيل ليست سوى ٢٠ ياردة من التيل أو أنها كمية معلومة من مادة نافعة وهى التيل . فقيمة التيل لا يمكن التعبير عنها إلا بالنسبة إلى سلعة أخرى . وعلى ذلك فشكل القيمة النسبى معناه أن سلعة أخرى توضع فى الشكل المعادل مقابل التيل . ومن جهة أخرى هذه السلعة الأخرى التى تبدو بمظهر المعادل لا يمكن أن تعرض نفسها فى الوقت ذاته فى الشكل النسبى للقيمة ، فهى لا تعبر عن قيمتها الذاتية ، وإنما تصلح فقط وسيلة للتعبير عن قيمة السلعة الأخرى .

حقيقة التعبير ٢٠ ياردة من التيل = (أو تساوى) رداء واحداً يتضمن التعبير العكسى وهو رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل أو رداء واحد يساوى ٢٠ ياردة من التيل . ولكن إذا أردت التعبير عن قيمة الرداء نسبياً أو بالشكل النسبى تعين على أن أقلب طرفى المعادلة ، وبمجرد أن أفعل ذلك يصبح التيل هو المعادل بدلا من الرداء . فالسلعة

الواحدة في تعبير القيمة الواحدة لا يمكن أن تبدو فى كلا الشكلين فى نفس الوقت ، إذ هذان الشكلان ضدان متقابلان كل منهما ينفي الآخر .

وكون السلعة فى شكل القيمة النسبى أو فى الشكل المعادل المضاد إنما يتوقف فقط على مكانها أو موضعها فى تعبير القيمة — أى على ما إذا كانت السلعة هى التى تريد التعبير عن قيمتها أو هى التى نريد أن نجعل منها وسيلة للتعبير عن قيمة سلعة أخرى .

ب — شكل القيمة النسبى

ا — طبيعة ومعنى شكل القيمة النسبى

إذا أردنا أن نكتشف كيف أن التعبير الأولى لقيمة السلعة يستتر فى نسبة القيمة بين سلعتين، فإن علينا أن نبدأ بتأمل هذه النسبة مستقلة عن مظهرها الكمى . ويتخذ الناس السبيل المضاد إذ لا يرون فى علاقة القيمة أكثر من النسبة التى يتم بها التعادل بين مقدارين مخصوصين من نوعين مختلفين من السلع ، وهم يعجزون عن أن يدركوا استحالة الموازنة الكمية بين أحجام الأشياء المختلفة حتى نعبر عنها بعبارات من وحدة واحدة فهذه الأشياء لا يمكن أن نصير مقادير تحمل نفس الاسم وتكون قابلة للموازنة فيما بينها إلا بكونها تعبيرات عن نفس الوحدة [1] . سواء كانت ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو عشرين رداء ، وسواء كان مقدار معلوم من التيل يساوى عدداً قليلا أو كثيرا من الأردية ـ فإن هذه العبارة التى تمثل النسبة تتضمن معنى أن التيل والأردية بوصفها أحجام قيمة عبارة عن تعبيرات عن نفس الوحدة ، أو هى أشياء من نفس النوع . وأساس المعادلة هو العبارة : تيل = رداء . وتلعب السلعتان اللتان تعادلى بينهما من حيث الكيف دورين مختلفين . وقيمة واحدة منهما وهى التيل هى التى يعبر عنها ، وكيف ذلك ؟ يحدث ذلك عن طريق علاقتها بالرداء بوصفه « معادل » لها أى الشيء الذى يمكن « إجراء التبادل معه » . فالرداء بصفته الشكل الذى تتمثل فيه القيمة يكون شيئاً ذا قيمة إذ على هذا الوضع فقط يكون مماثلا للتيل ، ومن جهة أخرى تظهر قيمة التيل أو تجد لها تعبيراً مستقلا إذ أنها لا تساوى الرداء من حيث القيمة ولا تكون قابلة للتبادل معه إلا

---

(١) ان الاقتصاديين القلائل الذين حللوا شكل القيمة كما فعل س . بايلي عجزوا عن الوصول الى أية نتيجة ويرجع ذلك أولا الى أنهم خلطوا بين شكل القيمة والقيمة ذاتها ، وثانياً لأنهم (متأثرين بعقلية البورجوازيين العمليين) كانوا منذ بداية الأمر عاجزين عن الالتفات الى شيء خلاف المظهر الكمي للمسألة » ان السيطرة على الكمية ... يكون عناصر القيمة » .

S. Bailey Money and its Vicissitudes. London, 1837, p. 11.

بوصفها قيمة . وقد نضع الأمر على الصورة الآتية : فالسلع بوصفها قيم تجميد أو تجسيم للعمل الإنسانى ولهذا السبب يردها تحليلنا إلى القيمة من الوجهة المجردة ولكنه لا يكسبها شكلا من القيمة يخالف شكلها المادى . والأمر خلاف هذا حين يتعلق بعلاقة القيمة بين سلعة وأخرى ، فحينئذ يكشف الغطاء عن صفة قيمة السلعة الأولى بحكم علاقتها بالسلعة الأخيرة .

إذا كنا نعادل بين الرداء كشيء له قيمة وبين التيل فاننا نعادل العمل الذى يتمثل فى الرداء بالعمل الذى يتضمنه التيل . حقيقة نجد فى عالم المحسوسات أن الحياكة وهى التى تصنع الرداء نوع من العمل يختلف عن النسج الذى يصنع الكتان ولكن حين يحدث التعادل بين الرداء والكتان فإن الحياكة ترد إلى الشيء المتماثل فى كلا النوعين من العمل ، أى ترد إلى الصفة المشتركة بالنسبة إليهما بوصفها عمل إنسانى . وبهذه الطريقة الملتوية نقول إن النسج إذ ينسج قيمة لا يمكن التفرقة بينه وبين الحياكة لأنه عمل إنسانى مجرد (عام) . وليس من شيء يكشف عن الصفة الخاصة للعمل الذى يخلق القيمة سوى ذلك التعبير عن التعادل بين أنواع مختلفة من السلع . ويحدث هذا بأن نرد مختلف أنواع العمل التى تتضمنها السلع المختلفة إلى معيار واحد مشترك بالنسبة إليها جميعاً ، وهذا المعيار هو العمل الإنسانى من الوجهة المجردة أو العامة [١] . وعلى كل فليس يكفى أن نعبر عن الصفة المخصوصة للعمل الذى تتحصر فيه قيمة التيل . إن قوة العمل الإنسانية فى حالة السيولة ، أى العمل الإنسانى ، تخلق القيمة ولكنها ليست فى حد ذاتها قيمة ، فهى لا تصبح قيمة إلا إذا صارت ذات صورة حسية مجسمة . فلـــكى نعبر عن قيمة التيل على أنها هلام العمل الانسانى يجب أن نعبر عنها على أنها « حقيقة » متميزة عن التيل نفسه ولكنها شيء مشـــترك بالنسبة إلى التيل والسلع الأخرى . وهذا يحل المعضلة التى أمامنا . فى نسبة القيمة ازاء التيل تنظر إلى الرداء على أنه المعادل له من حيث الكيف ، ومن حيث كونه قيمة فإنه من نفس نوع الكتان . وإذن فهو هنا شيء تبدو فيه القيمة أو شيء يمثل القيمة وهو فى شكله المادى . غير أن الرداء ذاته

(١) ان بنيامين فرانكلين المشهور وأحد الاقتصاديين الأوائل (بعد وليم بيتى) من أدركوا حقيقة ما هية القيمة قد كتب يقول « التجارة بوجه عام ليست سوى تبادل العمل بالعمل ، ولهذا فقيمة جميع الأشياء ... تقاس بواسطة العمل » (مؤلفات ب . فرانكلين لناشرها سباركس . بوستن سنة ١٨٣٦ ، المجلد الثانى ص ٢٦٧) . ولكن فرانكلين حين يقيس قيمة جميع الأشياء « بواسطة العمل » يغفل الاختلافات بين أنواع العمل التى يجرى بينها التبادل وبذلك يردها جميعاً الى مقياس من العمل الانسانى المجانس الذى لا اختلاف بينه . ورغم أنه لا يدرى ذلك فانه يقول مثل هذا فبدأ بالحديث عن « العمل الواحد » ثم « العمل الآخر » وفى النهاية يشير الى « العمل » بدون تخصيص على أنه جوهر قيمة كافة الأشياء .

أي جوهر الرداء بوصفه سلعة ، ليس إلا قيمة استعمالية . فإذا أخذنا الرداء بنفسه لما كان يعبر عن أية قيمة ، كما أن هذا هو الحاصل حين نأخذ قطعة من التيل بذاتها . وهذا يظهر لنا أن الرداء حين نجعل بينه وبين التيل علاقة ، يتضمن معنى أكثر مما يتضمنه لو لم نجعل له هذه العلاقة ، ومثال ذلك أن الرجل الذي يرتدي بذلة رسمية أنيقة يدل على شيء أكثر مما يدل عليه الرجل الذي يرتدي جلباباً من قماش القطن .

حين أنتجنا الرداء بذلنا فيه قوة عمل إنسانية على هيئة حياكة ، وعلى ذلك صار عمل إنساني مخزوناً في الرداء ومن هذه الناحية يكون الرداء « مستودع قيمة » ولو أن هذه الصفة الأخيرة له تظل خافية حتى ولو ارتديناه قديماً مهلهلا . وحين ننظر التيل إلى الرداء نرى فيه روح القيمة الشبيهة بقيمة التيل . ولكن الرداء لا يمكن أن يعبر عن القيمة بالنسبة إلى التيل إلا إذا اتخذت هذه القيمة من وجهة نظر التيل شكل رداء . وبنفس الطريقة لا يستطيع ا أن يتخذ مظهر جلالة الحاكم بالنسبة إلى ب إلا إذا أصبحت فكرة الجلالة في نظر ب مرتبطة بشكل ا المادي ... ومعنى هذا أن على « الجلالة » أن تغير ملامحها وشعرها وخواص جسمانية أخرى حين يعتلي العرش حاكم جديد .

وفي نسبة القيمة التي يقوم فيها الرداء بدور المعادل تكون أهمية شكل الرداء أنه شكل يدل على القيمة ؛ ونتيجة لهذا فقيمة السلعة وهي التيل يُعبر عنها في جسم السلعة الأخرى وهي الرداء ، أي يعبر عن قيمة سلعة في القيمة الاستعمالية للسلعة الأخرى . والتيل بوصفه قيمة استعمالية عبارة عن شيء يبدو لحواسنا مختلفاً عن الرداء ؛ ولكنه بوصفه قيمة عبارة عن معادل الرداء وبذلك يشبه الرداء . وبهذه الطريقة يكتسب شكل قيمة يخالف شكله المادي ، وجوهر قيمة واضح في تشابهه بالرداء .

بذلك نرى أن كل شيء عرفناه من تحليلنا للقيمة يكشف عنه التيل المعطاء بمجرد أن تقيم علاقة بين التيل وسلعة أخرى وهي الرداء ؛ فهو يعبر عن أفكاره باللغة الوحيدة التي يعرفها وهي لغة السلع . فلكي يحدثنا أن قيمته خلقها العمل على هيئة العمل الإنساني العام المجرد ، تراه يقول إن الرداء من حيث أنه معادل له هو بالمثل قيمة تتكون من نفس العمل الذي يتضمنه التيل . ولكي يحدثنا أن حقيقته كقيمة تختلف عن شكله المادي يقول إن القيمة تبدو كرداء ، وبالتالي بقدر ما يكون التيل قيمة ، فإن التيل والرداء صنوان . فبواسطة نسبة القيمة يصبح الشكل المادي للسلعة ا ، أو جسم السلعة ب يكون مرآة تعكس قيمة

السلعة ء [1] . والسلعة ء إذ تصير ذات علاقة بالسلعة ب على أنها شيء يتضمن قيمة أو يمثل عملا إنسانياً ، فإنها تجعل السلعة ب مادة للتعبير عن قيمتها ذاتها . وهكذا فقيمة السلعة ء معبراً عنها في القيمة الاستعمالية للسلعة ب ، تتخذ شكل قيمة نسبية .

ب ـ التعيين الكمي لشكل القيمة النسبي

إن كل سلعة يراد التعبير عن قيمتها شيء نافع لدينا منه مقدار معلوم مثل ١٥ بوشل من القمح ، ١٠٠ رطل من البن الخ . ويحتوي هذا المقدار المعلوم من أية سلعة على مقدار محدود من العمل الإنساني ، وبهذا فعلى شكل القيمة أن يعبر لا عن القيمة بوجه عام فحسب بل وعن مقدار محدود منها أو عن حجم القيمة . ففي نسبة القيمة بين السلعتين ا ، ب أو التيل إلى الرداء لا يقف الأمر عند حد التعادل الكيفي بين الرداء والتيل بوجه عام . ولكن الأمر الذي يحدث هو أننا نجري التعادل بين كمية محدودة من التيل (ولتكن ٢٠ ياردة منه مثلا) وبين كمية محدودة مما يتضمن القيمة أي المعادل (وليكن ذلك رداء واحداً مثلا) .

إن المعادلة « ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحداً » أو « رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل » تتضمن المعنى التالي وهو أن الرداء يحتوي على نفس المقدار من جوهر القيمة الذي تتضمنه ٢٠ ياردة من التيل ، ومعنى هذا أن المقدارين من السلع يساويان أو يتكلفان مقدارين متساويين من العمل أو فترتين متساويتين من وقت العمل . ولكن فترة وقت العمل اللازمة لإنتاج ٢٠ ياردة من التيل أو رداء واحد تتفاوت مع كل تغيير في إنتاجية النسج أو الحياكة . وعلينا الآن أن ندرس بقدر أعظم من الدقة تأثير مثل هذه التغييرات على التعبير النسبي لحجم القيمة .

(١) لنفرض أن قيمة التيل تختلف [1] بينما تظل قيمة الرداء ثابتة . فإذا تضاعف وقت العمل المطلوب لإنتاج التيل ربما بسبب تضاؤل خصوبة الأرض التي يزرع فيها الكتان ، ترتب على ذلك تضاعف قيمة التيل ، فلا تعود المعادلة ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد وإنما تصبح ٢٠ ياردة = ردائين لأن الرداء في هذه الحالة يحتوي فقط على نصف وقت العمل الذي تتضمنه ٢٠ ياردة من التيل . وإذا فرضنا من جهة أخرى أن وقت العمل اللازم

(١) كلمة «قيمة» تستعمل هنا للدلالة على القيمة المعينة تعييناً كمياً ، وبعبارة أخرى تستعمل للدلالة على حجم القيمة (كما فعلنا قبل ذلك أحياناً) .

لإنتاج التيل هبط إلى النصف بسبب التحسين فى الأنوال مثلا ، نجم عن هذا نقص قيمة التيل بمقدار النصف وعلى ذلك تصير المعادلة بالشكل الآتى : ٢٠ ياردة من التيل = نصف رداء . فالقيمة النسبية للسلعة ا : أى قيمتها معبراً عنها بعبارات من السلعة ب ، ترتفع أو تهبط مباشرة تبعاً لارتفاع أو هبوط قيمة السلعة ا بشرط بقاء قيمة السلعة ب ثابتة .

(٢) لنفرض أن قيمة التيل تظل ثابتة بينما تتغير قيمة الرداء . فإذا تضاعف وقت العمل اللازم لإنتاج الرداء بسبب نقص محصول الصوف مثلا لتحولت المعادلة من ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد إلى ٢٠ ياردة من التيل = ½ رداء . وإذا حدث من جهة أخرى أن نقصت قيمة الرداء بمقدار النصف فإن ٢٠ ياردة من التيل = رداءين . وعلى ذلك فى حالة ثبات قيمة السلعة ا فإن قيمتها النسبية أى قيمتها معبراً عنها فى عبارات من السلعة ب ، تهبط أو ترتفع بطريقة عكسية حسب تغير قيمة ب .

إذا وازنا بين مختلف الأمثلة التى أوردناها فى رقمى ١ و ٢ رأينا أن نفس التغيير فى حجم القيمة النسبية قـــد يكون نتيجة أسباب متضادة . فبدلا من أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد نضطر أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداءين إما لأن قيمة التيل تضاعفت وإما لأن قيمة الرداء هبطت إلى النصف ، وبدلا من أن نكتب ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد يتعين علينا أن نقول ٢٠ ياردة من التيل = ½ رداء إما لأن قيمة التيل نقصت بمقدار النصف ، وإما لأن قيمة الرداء تضاعفت .

(٣) وقد تتغير مقادير العمل اللازمة لإنتاج التيل والرداء فى نفس الوقت وفى نفس الاتجاه وإلى نفس المدى . وحينئذ ، بعد التغيير ومهما كان التغيير فى القيم عظيما ، يظل صحيحاً القول بأن ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد . فالتغيير فى قيمتى التيل والرداء يظهر بمجرد الموازنة مع سلعة ثالثة . فإذا ارتفعت أو هبطت قيم جميع السلع فى وقت واحد وبنفس الدرجة ظلت قيمتها النسبية بدون تغيير . وإن التغيير الفعلى فى القيم تظهره الحقيقة التالية :
« وهى أنه فى مقدار معلوم من وقت العمل يمكن الآن إنتاج مقدار أكبر أو أصغر من السلع » .

(٤) قد تتغير أوقات العمل اللازمة لإنتاج التيل والرداء على التوالى ؛ وعلى ذلك قد تتغير قيمة هاتين السلعتين ، فى نفس الوقت وفى اتجاه واحد ، ولكن إلى حد مختلف ؛ أو قد تتغيران فى اتجاهين متضاربين الخ . وإن التأثير الذى يحدث من كافة الارتباطات الممكنة من هذا النوع على القيمة النسبية لسلعة يمكن استنتاجها من تطبيق الحالات ١و٢و٣ .

وعلى ذلك نرى أن التغيرات الحقيقية فى حجم القيمة لا تنعكس فى تعبيرها النسبى أى فى حجم القيمة النسبية ، إن القيمة النسبية لسلعة قد تتغير برغم ثبات قيمتها ، وقد تظل قيمتها النسبية ثابتة برغم تغير قيمتها ، وأخيراً فليس من الضرورى أن تكون التغيرات الحادثة فى نفس الوقت فى أحجام القيمة وفى التعبير النسبى عن هذه الأحجام ، متماثلة من حيث مداها [١]

(ج) الشكل المعادل

رأينا أن السلعة ا وهى التيل إذ تعبر عن قيمتها فى القيمة الإستعمالية لسلعة أخرى وهى الرداء قد فرضت على الأخيرة فى الوقت ذاته شكلا خاصاً من القيمة وذلك هو شكل المعادل . فهذه السلعة (التيل) توضح كونها قيمة لأن الرداء وضع مكافئاً لهـــا مع أنه لم يتخذ لنفسه شكلا من القيمة مختلفاً عن شكله المادى ، وبهذا نجد فى الواقع أن التيل يعبر عن قيمته بالقول بأن فى الإمكان إجراء التبادل مباشرة بينه وبين الرداء . وترتب على ذلك أنه حينما نقول إن سلعة ما هى الشكل المعادل قصدنا من ذلك أن من المستطاع مبادلتها بسلعة أخرى مباشرة .

حين تصلح سلعة من نوع ما كالأردية مثلا لأن تكون المعادل لنوع آخر كالتيل بحيث تكتسب الأردية تبعاً لذلك خاصية إمكان مبادلتها بالتيل ، فإن هذا لايدلنا على النسبة التى يتم بها التبادل بين كل من السلعتين . وما دام حجم قيمة التيل معلوماً فإن تلك النسبة

---

(١) يستخدم دهاء الاقتصاديين دهاءهم فى أن يحولوا لصالحهم ذلك التناقض بين حجم القيمة والتعبير النسبى عنها . ومثال ذلك أن ج . برود هيرست يقول فى كتابه (الاقتصاد السياسى ـ لندن ١٨٤٢ ص ١١ ، ١٤) ‹‹ اذا أقررنا مرة بأن ا يهبط لأن ب الذى يجرى معه التبادل به يرتفع بينما لا يبذل عمل أقل على ا فى أثناء ذلك ، فانك ترى أن المبدأ العام الذى اتخذه يتحطم تماماً ... واذا كان (ريكاردو) قد اعترف أنه حين يرتفع ا بالنسبة الى ب يهبط من حيث قيمته بالنسبة الى ا فانه يهدم الأساس الذى يقوم عليه (من حيث القيمة) ا الفرض الذى افترضه وهو أن قيمة السلعة يعينها دائماً العمل الذى يتجسم فيها لأنه اذا كان لتغير فى نفقة ا لا يغير قيمته فحسب بالنسبة الى ب الذى نبادله به وانما يغير كذلك قيمة ب بالنسبة الى قيمة ا برغم عدم حـــدوث تغير فى كمية العمل اللازمة لانتاج ب فهنا لا يقتصر الأمر على تحطيم المذهب القائل بأن العمل المبذول فى انتاج سلعة يعين قيمتها وانما يتحطم كذلك المذهب الذى يؤكد أن نفقة (تكلفة) السلعة هى التى تنظم قيمتها ›› . وهوكان يجوز للمستر برود هيرست أن يقول ‹‹ أنظر الى النسب العددية ١٠/٢٠ ، ١٠/٥٠ ، ١٠/١٠٠ الخ ، ان العدد ١٠ يبقى بدون تغيير ومع ذلك يهبط باستمرار حجمه النسبى أى حجمه حين موازنته بالمقامات ٢٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ الخ وبهذا يتحطم المبدأ العظيم الذى يذهب الى أن حجم عدد مثل ١٠ يحدده عدد الوحدات التى يحتوى عليها ›› .

تتوقف على حجم قيمة الأردية . وسواء كان الرداء هو المعادل والتيل القيمة النسبية ، أو كان التيل هو المعادل والرداء القيمة النسبية فى كلتا الحالتين على السواء نجد أن حجم قيمة الرداء يعينه وقت العمل اللازم لإنتاجه وبذا يكون مستقلا عن شكل القيمة الذى يمثله . ولكن بمجرد أن يشغل الرداء مركز المعادل فى معادلة أو تعبير القيمة فإن قيمته لا تكتسب التعبير الكمى أى أن حجم قيمته لا يعود يُعبر عنه كحجم قيمة . ففى معادلة القيمة لا يبدو الرداء الآن إلا كمقدار محدود من سلعة أخرى .

فمثلا ٤٠ ياردة من التيل تساوى — ماذا ؟ إنها تساوى رداءين لأن الرداء يلعب هنا دور المعادل ، بينما القيمة الاستعمالية وهى الرداء (كنقيض التيل) تبدو الصورة التى تتجسم فيها القيمة ؛ وعلى ذلك يكفى عدد محدود من الأردية للتعبير عن مقدار محدود من قيمة التيل ، فرداءان قد يعبران عن مقدار القيمة لأربعين ياردة من التيل ولكنهما لا يستطيعان التعبير عن حجم قيمتهما أى حجم الرداء . والنظرة السطحية إلى حقيقة كون المعادل فى معادلة القيمة لا يعدو أن يكون مقداراً بسيطاً من شىء (أو قيمة استعمالية) أضلت بايلى وكثيرين غيره ممن تقدموه أو جاءوا بعده فلم يروا فى تعبير القيمة سوى علاقة كمية بحتة . والحقيقة الفعلية أن الشكل المعادل لسلعة ما لا يحتوى على أى تعيين كمى للقيمة .

والخاصية التى تسترعى اهتمامنا من دراسة الشكل المعادل هى أن القيمة الاستعمالية تصبح الشكل الظاهرى لنقيضها أى القيمة . فالشكل المادى للسلعة يصبح شكل القيمة لها . ولكن لاحظ جيداً أن هذه الظاهرة « شىء بشىء » لا توجد بالنسبة للسلعة ب (رداء أو قمح أو حديد أو ما شئت) إلا فى حدود هذا النوع الخاص من العلاقة بين السلعة ب وسلعة أخرى أ (التيل أو شىء سواه) . وبما أن أية سلعة لا يمكن أن تكون المعادل لذاتها ولا يمكن أن تجعل شكلها المادى يعبر عن قيمتها ، لهذا فأية سلعة لابد لها من أن تختار سلعة أخرى كى تكون المعادل لها وبهذا تحول الشكل المادى لتلك السلعة إلى الشكل الذى يمثل قيمتها هى . ولنضرب مثلا يزيد هذه النقطة إيضاحاً . إن لقطعة السكر وزن لأنها جسم وثقيلة ولكننا لانستطيع أن نرى أو نلمس هذا الوزن . وهنا نأخذ قطعا مختلفة من الحديد قد عين وزنها من قبل . والحديد بصفته حديد ليس أكثر من السكر كمظهر للوزن ، ومع هذا فلكى نعبر عن وزن قطعة السكر نقيم علاقة وزن بينها وبين الحديد . وفى هذه الحالة يقوم الحديد بوظيفة جسم يمثل الوزن ، فكمية معينة من الحديد تصبح مقدار الوزن للسكر وتمثل بالنسبة إلى قطعة السكر صورة مظهر الوزن . هذا الدور يؤديه الحديد داخل نطاق هذه العلاقة

وحدها التي يدخل فيها السكر أو أي جسم آخر نريد أن نعين زنته . ولولا ثقلهما لما أمكن دخولها في هذه العلاقة ، ولما أمكن لأحدهما أن يعبر عن وزن الآخر . وحينما نضعهما في كفتي الميزان نرى في الواقع أنهما متشابهان من حيث الوزن وأنهما إذا أخـــذا بنسبتين متماثلتين صار لهما وزن واحد . وهكـذا كما أن الحديد يمثل الوزن فقط في حالة نسبته إلى السكر كـذلك في تعبيرنا عن القيمة نجد أن الجسم المادي وهو الرداء منسوباً إلى التيل لا يمثل سوى القيمة .

هنا تقف المشابهة ، فالحديد يمثل خاصية طبيعية مشتركة بالنسبة إليه وإلى السكر ألا وهي وزنهما . ولـكن حين يعبر الرداء عن قيمة التيل فإنه يمثل صفة غير طبيعية بالنسبة إليهما . ويمثل شيئاً ذا طابع اجتماعي صرف وهو قيمتهما .

وبما أن الشكل النسبي لقيمة السلعة (ولتكن التيـــل مثلا) يعبر عن قيمة تلك السلعة بصفتها شيء مختلف تماماً عن طبيعتها وخواصها ، فإننا نرى أن هذا التعبير ذاته يدل على وجود علاقة اجتماعية في أساسها . ونجد العكس تماماً في حالة المعادل . فجوهر هذا الشكل هو السلعة المادية ذاتها — الرداء — تعبر عن القيمة ، وقد أسبغت عليها الطبيعة شكل القيمة . وبطبيعة الحال يعد هذا القول صحيحاً مادامت علاقة القيمة قائمة وهي العلاقة التي يكون فيها الرداء المعادل للتيل[1] ولـكن بما أن خواص الشيء لا تنشأ عن العلاقة بينه وبين الأشياء الأخرى ، وإنما تظهر ذاتها في مثل هذه العلاقة فقط ، لهذا يبدو كأنما الطبيعة وهبت الرداء شكل المعادل أي خاصية التبادل المباشر كما منحته خاصية الثقل أو صلاحيته لتدفئة أجسامنا ، ومن هنا تلك القصة الغامضة للشكل المعادل والتي لا يلاحظها الاقتصادي البورجوازي إلى أن يصطدم بها كاملة النمو على هيئة النقود ، وحينئذ يحاول أن يفسر الصفة الخفية للذهب والفضة بأن يستبدل بهما سلعاً أقل مدعاة للحيرة ويأخـــذ في ترديد كافة السلع التي لعبت في وقت أو آخر دور المعادل . إنه لا يحلم مطلقاً أن حتى أبسط تعبير للقيمة وهو ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد تهيء له فعلا حل لغز الشكل المعادل .

إن جسم السلعة التي تقوم بمهمة المعادل يمثل دائماً الصورة التي يتجسم فيها عمل إنساني

---

(١) مثل هذه التعبيرات عن العلاقات عموماً والتي يدعوها هيجل ،، الأنواع المنعكسة ،، ذات نوع خاص . فلا ما هو رجل أصبح ملكاً لأن الآخرين يتصرفون بصفتهم رعاياه ، غير أنهم من جهتهم يعتقدون أنهم رعاياه لأنه الملك .

مجرد ، وهو دائماً ثمرة نوع خاص من العمل الحسي النافع ، وهكذا يصير هذا العمل الحسي الصورة المعبرة عن العمل الانسانى المجرد . فإذا كان الرداء مثلا لايعدو أن يكون ممثلا لعمل إنسانى مجرد فإن الحياكة وهى التى يتضمنها الرداء فعلا ليست سوى الشكل الذى يتصادف أن يبدو فيه العمل الانسانى المجرد . ففى التعبير عن قيمة التيل لاتنحصر منفعة الحياكة فى أنها تعمل الملابس وإنما تنحصر فى أنها تصنع جسما ننظر إليه على أنه قيمة أو نواة العمل الذى لايتميز عن العمل المتمثل فى قيمة التيل . فإذا كان للحياكة أن تكون مرآة للقيمة فيجب عليها ألا تعكس أكثر من خاصيتها المجردة وهى كونها عملا إنسانياً .

إن قوة العمل الإنسانى يبذل سواء على شكل حياكة أو نسيج ، وعلى ذلك فكلا الحياكة والنسيج لها خاصية عامة وهى أنهما عمل إنسانى ، وهذا يستتبع أنه فى حالات خاصة (كما لو عنينا بإنتاج القيمة) يمكن أن ننظر إليهما من وجهة النظر هذه وحدها .

ليس فى الأمر سر خفى غامض ، ولكن الأمور تلتوى نوعاً فى التعبير عن قيمة السلعة . ومثال ذلك أنه لكى نوضح أن النسيج يخلق قيمة التيل لا فى شكله المحسوس كالنسيج بل بحكم خاصيته العامة وهى كونه عملا إنسانياً ، فإن الحياكة وهى العمل المحسوس الذى ينتج المعادل توضع مقابل النسيج كالصورة التى يتمثل فيها العمل الإنسانى المجرد .

وهنا إذن نجد خاصية ثانية للشكل المعادل إذ فيه يصبح العمل المحسوس الشكل الظاهرى لنقيضه وهو العمل الإنسانى المجرد .

وبقدر ما يكون هذا العمل الحسى مجرد التعبير عن عمل إنسانى واحــــد فإنه يتشابه مع العمل المتجسم فى التيل أى يكون من جنسه . ونتيجة لهذا فبرغم أنه عمل فرد مخصوص فإنه (مثل جميع العمل الذى ينتج السلع) عمل نوع اجتماعى مباشر ، وهـذا هو السبب الذى من أجله يخلق منتجاً قابلا للتبادل مع سلع أخرى . هذه هى الخاصية الثالثة للشكل المعادل وهى أن العمل الفردى يتخذ شكل نقيضه ويصبح عملا بشكل اجتماعى مباشر . ومن المستطاع أن نزداد إدراكا للخاصيتين الأخيرتين لو رجعنا إلى ذلك المفكر العظيم الذى كان أول من حلل الكثير من أشكال الفكر والمجتمع والطبيعة . فأولا حدثنا أرسطو فى إسهاب أن الشكل النقدى للسلع إن هو إلا صورة متطورة للشكل البسيط من القيمة الذى هو عبارة عن التعبير عن قيمة السلعة بواسطة أية سلعة سلعة أخرى تختارها . وهو يقول إن عبارة « ٥ أسرة = بيت

واحد ، تتضمن معنى التشابه النوعي أو الكيفي بين البيت والسرير ، وهو يدرك أنه برغم اختلاف الشيئين في نظر حواسنا الجثمانية فلا بد من وجود جوهر مشترك بالنسبة إليهما وإلا لما أمكن إقامة علاقة بينهما بحيث يمكن الموازنة أو القياس بينهما وفي هذا يقول « لا يمكن وجود تبادل بدون المساواة ، ولا مساواة بدون القابلية للموازنة » .

ى — الشكل الأولى للقيمة إذا نظرنا إليه على أنه كل

إن الشكل الأولى الذي يعبر عن قيمة السلعة تتضمنه علاقة القيمة بين هذه السلعة وسلعة أخرى من نوع آخر ، أو أن هذا الشكل موجود في النسبة التي يجري بها التبادل بين السلعتين . وقيمة السلعة ا يعبر عنها من حيث الكيف بقابلية السلعة ب للتبادل مع السلعة ا تبادلا مباشراً ، ويعبر عنها من حيث الكم بقابلية مقدار محدود من السلعة ب للتبادل مع كمية معلومة من السلعة ا . وبعبارة أخرى تكتسب قيمة السلعة تعبيراً مستقلا عن طريق تمثيلها ، كقيمة تبادلية ، . وفي بداية هذا الفصل جارينا العرف ووصفت السلعة كقيمة استعمالية ، أو شيء نافع ، وقيمة : وهي تظهر نفسها على هيئة هذا الشيء المزدوج بمجرد أن يصير لقيمتها هذا الشكل الظاهري أي شكل القيمة التبادلية والذي يختلف عن الشكل المادي ، وهي لا تكتسب هذا الشكل إذا نظرنا إليها على حدة ، وإنما يتم لها هذا إذا قامت علاقة قيمة (علاقة تبادل) بينها وبين سلعة أخرى من نوع مختلف . وطالما ندرك هذا فإن التعريف الذي سبق إيراده لا ينطوي على ضرر ويصلح طريقة ملائمة للتعبير .

وقد أبان تحليلنا أن شكل القيمة أو التعبير عن قيمة السلعة ينشأ في الأصل في طبيعة السلعة ، وهو بالعكس لم يوضح أن القيمة وحجم القيمة منشؤهما في تعبيرهما كقيمة تبادلية ولكن الوهم الأخير ساد بين التجاريين ويسود بين الذين أحيوا المذهب التجاري من أمثال فرييه[1] وجانيه[2] ويسود كذلك بين خصوم التجاريين أي أنصار حرية التجارة الحاليين من أمثال باستيا وشركائه . وقد وجه التجاريون الاهتمام الرئيسي إلى المظهر الكيفي من تعبير القيمة وبالتالي إلى شكل القيمة المعادل الذي يبلغ أقصى أشكاله في النقود . هذا من جهة ، ومن جهة تجد دعاة حرية التجارة الذين هدفهم الأول في الحياة أن يبيعوا سلعهم بأي ثمن

F.C.A. Eerrier, subinspector of customs, du gouvernement considéré dans ses rapports avec le commercé, Paris, 1805.

Charles Ganilh, des systèmes de l'économie politique, second edition, Paris, 1[82.

يوجهون الاهتمام الأساسي إلى المظهر الكمي لشكل القيمة النسبي . وعلى ذلك في نظرهم لا وجود للقيمة أو لحجم قيمة السلعة خارجاً عن علاقة التبادل أي أنه كامن في القائمة اليومية للأسعار السائدة . ويعد ذلك ليود الأسكتلندي الذي جعل همه أن ينقي ويصقل آراء لو ميارد ستوريت الغامضة ، حلقة ناجحة بين التجاري المؤمن بالخرافات وبين نصير حرية التجارة المستنير .

ولو أمعنا النظر في التعبير الخاص بقيمة السلعة ا وهو التعبير الذي تنطوي عليه علاقة القيمة بين السلعة ا والسلعة ب لاتضح لنا أنه في داخل هذه العلاقة يعد الشكل المادي للسلعة ا شكلا أو مظهراً للقيمة الاستعمالية ، بينما أهمية الشكل المادي للسلعة ب أنه شكل أو مظهر للقيمة . وبهذا يكون للتباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة والمستتر داخل السلعة مقابل ظاهري منظور وهو العلاقة بين السلعتين وهي العلاقة التي فيها تحسب قيمة استعمالية السلعة التي يراد التعبير عن قيمتها بينما تحسب قيمة تبادلية السلعة التي تستخدم للتعبير عن قيمة السلعة الأولى . وعلى ذلك فالشكل البسيط لقيمة السلعة هو الشكل الظاهري البسيط للتباين الكامن (داخل السلعة) بين القيمة الاستعمالية والقيمة .

إن منتج العمل شيء نافع وذلك في كافة الأحوال الاجتماعية ، ولكن منتج العمل لا يصبح سلعة إلا في مرحلة محدودة من التطور التاريخي حين نجد أن العمل المبذول في إنتاج شيء نافع يعبر عنه على أنه قيمة هذا الشيء . وهذا يستتبع أن شكل القيمة الأولى للسلعة هو في الوقت ذاته المظهر الأولى الذي يبدو فيه منتج العمل على هيئة سلعة ، ومعنى هذا أن تطور شكل السلعة يتفق أو يتمشى مع تطور شكل القيمة .

ونرى من أول نظرة عدم صلاحية أو عدم وفاء شكل القيمة الأولى وهو الشكل البدائي الذي يجب أن يمر خلال سلسلة من التحولات قبل إمكان تطوره إلى الشكل الدال على الثمن.

وحين نعبر عن قيمة السلعة ا بعبارات من السلعة ب فأهمية هذا التعبير أنه صالح للتمييز بين قيمة ا وقيمتها الاستعمالية ، وبذا لا يتعدى عمله أكثر من أنه يقيم علاقة تبادل بين السلعة ا وسلعة أخرى من نوع مختلف ، كما أنه لا يظهر ما بين ا وكافة السلع الأخرى من تماثل كيفي وتناسب كمي . والشكل الأولى لقيمة السلعة النسبية يعبر عن الشكل المعادل المنعزل لسلعة أخرى ، وهنا نجد أنه في التعبير النسبي عن قيمة التيل لا يكون للرداء أكثر من شكل المعادل (أي شكل القابلية للتبادل المباشر) بالنسبة إلى هذه السلعة الواحدة وهي التيل .

ولكن شكل القيمة الأولى ينتقل بمحض رغبته إلى الشكل الممتد . وفى الشكل الأولى تعبر عن قيمة السلعة ا بعبارات من سلعة أخرى واحدة ولا يعنينا أن تكون هذه الأخيرة رداءاً أو حديداً أو قمحاً أو خلاف ذلك . ولهذا فلكل سلعة واحدة عدة تعبيرات أولية عن قيمتها حسب العلاقة بين السلعة وأى غيرها (١) . ولكن عدد هذه التعبيرات الممكنة عن القيمة يحد منه عدد أنواع السلعة المختلفة عن الأولى . وبناء على هذا فالتعبير المنعزل عن قيمة أية سلعة واحدة إن هو إلا عبارة واحدة فى سلسلة طويلة لا نهاية لها من أمثال هذه التعبيرات الأولية والتى يختلف الواحد منها عن جميع الأخرى .

(ب) الشكل الكلى أو الممتد من القيمة

إننا نكتب : م سلعة ا = ل سلعة ب أو = ه سلعة ح أو = هـ سلعة ى أو = ى سلعة هـ أو = الخ . وللتعبير عن هذا بصورة حسية نقول ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاى أو = ٤٠ رطلا من البن أو = ربع من القمح أو = أوقيتين من الذهب أو = ½ طن الحديد أو = الخ .

١ — شكل القيمة النسبي الممتد

وفى هذا الشكل نعبر عن قيمة سلعة ما كالتيل مثلا بعناصر أخرى لا عد لها من عالم السلع ، وتصبح كل سلعة أخرى مرآة لقيمة التيل(١) ، وبهذا تبدو القيمة لأول مرة فى ثوبها الحقيقى وهى أنها صورة تمثل عملا إنسانيا متجانسا لأن العمل الذى يخلقها يظهر الآن بجلاء أنه العمل الذى يقف على قدم المساواة مع أى نوع آخر من العمل الإنسانى سواء كان شكله الحياكة أو الحرث أو التعدين أو ما إلى ذلك ، وسواء تحقق فى الأردية أو القمح أو الحديد أو الذهب . ويصبح التيل بفضل هذا الشكل من قيمته ذا علاقة اجتماعية لا مع نوع واحد من السلع وإنما مع عالم السلع بأسره كأنه بوصفه سلعة مواطن فى هذا العالم . وفى الوقت ذاته تدل سلسلة أو معادلات القيمة التى لانهاية لها على أن فيها يتعلق بقيمة السلعة لا أهمية للمظهر أو النوع الذى تبدو فيه القيمة الإستعمالية .

فى الشكل الأول ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد قد يكون من قبيل الصدفة المحضة أن تكون هاتان السلعتان قابلتين للتبادل فيما بينهما بتلك النسبة الكمية الخاصة . ولكننا نلمس فى الشكل الثانى الأساس الذى يعين هذه الظاهرة العرضية وإن اختلف عنها اختلافاً

---

(١) نجد هومر مثلا يعبر عن قيمة الشيء بعبارات من أشياء أخرى متنوعة .

أساسياً ، فلقيمة التيل نفس الحجم دائماً سواء عبرنا عنها بالأردية أو البن أو الحـــديد ، ومهما كثر عدد ملاك هذه السلع . هذه العلاقة العرضية بين مالكين فرديين من أرباب السلع تختفى من الصورة التى أمامنا ، ونرى بوضوح أن التبادل ليس هو الذى يعين حجم قيمة السلعة بل على النقيض من ذلك إن حجم قيمة السلعة هو الذى يعين علاقاتها التبادلية أى يتحكم فى نسب تبادلها .

ب — الشكل المعادل الخاص

فى ذلك التعبير عن قيمة التيل تعد كل سلعة (كالرداء والشاى والقمح والحديد الخ) معادلا و بالتالى تكون صورة ممثلة للقيمة . والشكل المادى المخصوص لكل من هذه السلع شكل معادل مخصوص من بين أشكال كثيرة . وبنفس الطريقة فإن مختلف الأنواع المتعددة من العمل النافع الذى تنطوى عليه هذه السلع إن هى إلا أشكال ظاهرية متعددة لأى وكل نوع من العمل الإنسانى .

ج — نقائص شكل القيمة الكلى أو الممتد

نلاحظ أولا أن التعبير النسبى لقيمة السلع غير كامل حيث أن السلسلة التى تمثله لانهاية لها . ولأن السلسلة التى تكون معادلة القيمة احدى حلقاتها عرضة للإطالة كلما ظهر نوع جديد من السلع يهيىء لنا مادة لتعبير جديد عن القيمة . وثانياً هذا الشكل صورة متعددة الألوان تمثل تعبيرات عن القيمة كل منها مستقل عن الآخر وغير قابلة للموازنة فيما بينها . وأخيراً إذا عبرنا عن القيمة النسبية لكل سلعة بهذا الشكل الممتد ترتب على هـذا أن صار لدينا شكل نسبى للقيمة يختلف فى كل حالة ، ومكون من سلسلة من تعبيرات القيمة لانهاية لها .

هذه النقائص الملازمة لشكل القيمة النسبى الممتد تنعكس فى الشكل المعادل الذى يقابله . وبما أن الشكل المادى لكل نوع من السلع على حدة إن هو إلا شكل معادل خاص من بين أشكال لاعـد لها ، لهـذا لايتبقى لدينا سوى أشكال معادلة جزئية يستبعد كل منها الآخر . وبالطريقة ذاتها نجد أن النوع المحسوس المخصوص من العمل النافع الذى يتمثل فى كل معادلة لايبدو إلا على هيئة نوع خاص من العمل لا على أنه صورة الشىء الشامل الذى يمثل العمل الإنسانى بوجه عام . والحقيقة أن الأخير لايكتسب شكله الكامل أو الكلى إلا من مجموع هذه الأشكال الظاهرية الخاصة ، ولكن فى هذه الحالة يكون التعبير عنه فى سلسلة لانهاية لها ويكون ناقصاً تعوزه الوحدة .

وشكل القيمة النسبي الممتد ليس إلا مجموع (خلاصة) التعبيرات النسبية عن القيمة أو معادلات النوع الأول مثل :

٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد .

٢٠ ياردة من التيل = ١٠ أرطال من الشاى الخ .

وكل من هذه المعادلات تتضمن أو تدل على المعنى العكسى :

رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل .

١٠ أرطال من الشاى = ٢٠ ياردة من التيل الخ .

ذلك أنه فى الواقع حين يستبدل شخص ما لديه من التيل بسلع أخرى وبذا يعبر عن قيمة سلعه بسلسلة من السلع الأخرى فإن ذلك يستتبع حتما أن تختلف ملاك السلع الأخرى يستبدلونها بالتيل ، وبذلك يعبرون عن قيمة سلعهم المختلفة بالتيل .

ولنفرض أننا عكسنا السلسلة ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاى الخ وذلك لكى تعبر عن العلاقات العكسية . إذا فعلنا ذلك حصلنا على الشكل المعمم للقيمة .

(ح) الشكل المعمم للقيمة

رداء واحد
١٠ أرطال من الشاى
٤٠ رطلا من البن
ربع من القمح
أوقيتان من الذهب
نصف طن من الحديد الخ

} = ٢٠ ياردة من التيل

١ — الصفة المتغيرة لشكل القيمة

تعبر السلع الآن عن قيمتها (١) بشكل بسيط ذلك أن القيمة يعبر عنها عن طريق سلعة واحدة (٢) بشكل موحد لأن قيمة السلع جميعها يعبر عنها بواسطة نفس السلعة الواحدة.

هكذا الشكل أولاً وبذا مشتركاً بالنسبة إلى كافة السلع وعلى ذلك فهو شكل عام .

والشكلان ا و ب (أي الشكل العرضي للقيمة والشكل الكلي أو الممتد) كانا صالحين فقط للتعبير عن قيمة السلعة بصفتها شيء متميز عن قيمتها الاستعمالية أو شكلها المادي .

والشكل الأول يعطي لنا معادلات من هذا النوع : رداء واحد = ٢٠ ياردة من التيل ، و ١٠ أرطال من الشاي = ½ طن من الحديد . فنحن نجعل قيمة الرداء معادلة للتيل ، وقيمة الشاي مكافئة للحديد . ولكن هاتين المعادلتين التيل والحديد اللتين تعبران عن قيمة الرداء والشاي مختلفة إحداهما عن الأخرى اختلاف التيل والحديد . وواضح أن هذا الشكل من القيمة لا وجود له إلا في الأيام الأولى حين كانت منتجات العمل تحول إلى سلع بالمقايضة الاتفاقية العرضية أو التي تقع من حين إلى آخر .

أما في الشكل الكلي أو الممتد فإن قيمة السلعة تتميز بطريقة أرقى عن قيمتها الاستعمالية ، لأن قيمة الرداء (مثلاً) توضع في هذه الحالة مقابل شكله المادي في كافة الصور الممكنة كمعادل للتيل أو الحديد أو الشاي ... أو أي شيء آخر عدا معادل الرداء . ومن جهة أخرى يستبعد مباشرة كل تعبير معمم للقيمة ، وهو التعبير المشترك بالنسبة إلى جميع السلع لأنه في ذلك التعبير عن قيمة سلعة ما تبدو السلع الأخرى في شكل معادلات . والواقع أن شكل القيمة الممتد يلقى سبيله إلى العالم بمجرد أن منتجاً معيناً من العمل كالماشية يأخذ في أن يبادل بسلع أخرى متنوعة ، لا في حالات استثنائية وإنما على صفة العموم والاعتياد .

هذا الشكل الجديد [illegible] يعبر عن قيم كافة أنواع السلع بواسطة سلعة واحدة أخرى (ولتكن التيل مثلاً) وهي السلعة التي استبعدت من نطاق السلع الأخرى . فهذا الشكل يعبر عن قيمة جميع السلع عن طريق مساواتها بالتيل . هكذا تصبح قيمة كل سلعة لا متميزة عن قيمتها الاستعمالية فحسب بل عن كل القيمة الاستعمالية . وبواسطة هذه الحقيقة وحدها تعبر عن قيمة السلعة كشيء ما تشترك فيه مع كافة السلع . عن طريق هذا الشكل تصبح السلع بطريقة أعم ذات علاقات متبادلة فيما بينها كقيم ، أو تصبح وكل منها بواسطة الأخرى كقيم تبادلية .

ويعبر الشكلان السابقان عن قيمة السلعة وذلك بواسطة سلعة مفردة من نوع مختلف كما في الحالة الأولى ، أو بواسطة سلسلة من السلع من [illegible] نوع مختلف كما في الحالة الثانية . وفي كلا الحالتين على [illegible] شأن السلعة الواحدة (إن صح التعبير) على أن تجد تعبيراً عن قيمتها وتنجح في ذلك دون أي تعاون مهما من جانب السلع الأخرى التي يقتصر عملها على القيام بدور سلبي وهو كونها المعادلات .

ومن جهة لا يظهر الشكل المعمم من القيمة إلا كنتيجة للعمل المشترك من جانب كافة أنواع السلع ، فالسلعة لا تستطيع أن تكتسب تعبيراً معمماً عن قيمتها إلا إذا عبرت جميع السلع فى نفس الوقت عن قيمتها فى نفس المعادل بحيث يتعين على كل سلعة جديدة أن تحذو نفس الحذو. وهذا يزيح الغطاء عن الحقيقة الآتية وهى أن حقيقة قيمة السلع من حيث أنها لا تزيد عن كونها الوجود الاجتماعى ، لهذه الأشياء ، تجد التعبير عنها إلا عن طريق هذه العلاقات الاجتماعية المتداخلة ذات الصيغة العامة وعلى ذلك يجب أن يكون هذا الشكل الذى يعبر عن قيمة السلع شكلا معترفاً به من قبل المجتمع أو بصفة إجتماعية .

وعلى هيئة معـــادلات التيل لا تبدو كافة السلع الآن متشابهة من حيث الكيف ولا قيماً بالمعنى العام لهذه العبارة فحسب ، وإنما تبدو كذلك أحجاماً من القيمة قابلة للموازنة فيما بينها من حيث الكم . ولما كانت أحجام قيمها تنعكس فى مرآة نفس المادة الواحدة أى فى التيل تبع ذلك أن هذه الأحجام من القيمة ينعكس كل منها الآخر فى مرآته . ومثال ذلك أن ١٠ أرطال من الشاى = ٢٠ ياردة من التيل ، ٤٠ رطلا من البن = ٢٠ ياردة من التيل ، ويترتب على هذا أن ١٠ أرطال من الشاى = ٤٠ رطلا من البن وللتعبير عن هذا بعبارة أخرى نقول إن ما فى رطل من البن من جوهر القيمة أى العمل يعادل ربع ما فى رطل من الشاى .

هذا الشكل المعمم من القيمة النسبية والذى يشمل السلع بوجه عام يدمغ التيل (وهو السلعة التى وضعت جانباً كمعادل) بطابع المعادل العام ، وشكله المادى هو شكل القيمة العام فى عالم السلع هذا . وعلى ذلك يصير التيل قابلا للتبادل مع جميع السلع الأخرى ، أى أن الشكل المادى هذا هو الصورة المتجسدة المنظورة أو الشكل الاجتماعى العام الذى يمثل جميع العمل الإنسانى . وفى نفس الوقت يظهر النسيج وهو عمل أفراد مخصوصين فى شكل اجتماعى معمم وهو شكل التعادل أو التكافؤ مع أى نوع آخر من العمل . والمعادلات المتعددة التى يتكون منها الشكل العام للقيمة تجعل العمل الذى يشمله التيل مساوياً للعمل الذى تنطوى عليه كل سلعة أخرى ، وهكذا يتحول الغزل إلى الشكل العام للصورة التى يبدو فيها العمل الإنسانى المتجانس . وعلى هذا فإن العمل الذى يصير موضوعياً فى قيمة السلع لا يمثل فحسب فى ظل مظهره السلبى كعمل أغفلت فيه كافة الأشكال المحسوسة والصفات النافعة من العمل الفعلى بل إن طبيعته الإيجابية تبدو للعيان . فشكل القيمة العام عبارة عن إرجاع جميع أنواع العمل الفعلى إلى صفتها المشتركة وهى كونها عملا إنسانياً أى بذلا لصورة عمل إنسانية .

إن الشكل العام للقيمة وهو الشكل الذى تبدو فيه منتجات العمل على أنها مجرد هلاميات العمل الإنسانى المتجانس ، يكشف بطبيعة تكوينية أنه الصورة الاجتماعية التى تعبر عن عالم

السلع ، وهنا يظهر أنه في عالم السلع تكون صفة العمل الإنساني الحسية الأساس الذي يكون صفته الخاصة .

إن درجة تطور الشكل المعادل تطابق درجة تطور شكل القيمة النسبي ، وعلى كل واجب علينا أن نعني بملاحظة هذا الأمر وهو أن تطور الشكل المعادل إن هو إلا تعبير عن ونتيجة لتطور شكل القيمة النسبي .

إن الشكل النسبي الأولي أو المنعزل الدال على قيمة سلعة يجعل من سلعة أخرى معادلا منعزلا عن سواه ، والشكل الممتد أي الذي نعبر فيه عن قيمة سلعة ما بعبارات من كافة السلع الأخرى يجعل من هذه الأخيرة معادلات منعزلة . وأخيراً نصل إلى الشكل الذي يقوم فيه نوع مخصوص من السلعة بوظيفة المعادل العام بقدر ما تجعل السلع الأخرى من هذه السلعة مادة للتعبير عن شكل قيمتها المعمم الموحد . والآن كلما كان مدى تطور شكل القيمة كلما كان مبلغ حدة التباين بين قطبيه ، وهما شكل القيمة النسبي والشكل المعادل .

ويحتوي الشكل الأول وهو ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد على هذا التباين ولكن قواعده لم تثبت بعد . وحسبما نقرأ المعادلة طرداً وعكساً فإن كلا من قطبي السلعة (وهما التيل والرداء) يقوم بالتبادل وبلا اهتمام بدوره في شكل القيمة النسبي وفي الشكل المعادل . ففي هذه الحالة لا يزال من الصعب أن ندرك وجود تباين قطبي .

وفي الشكل الثاني ليس سوى نوع واحد من السلع يستطيع أن يحـــدد أو ينمي قيمته النسبية تماماً ، وهو لا يكتسب هذا الشكل النسبي الممتد من القيمة إلا لأن السلع الأخرى جميعاً تقف منه موقف المعادلات . في هذه الحالة نجد أن طرف معادلة القيمة ٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو = ١٠ أرطال من الشاي أو = ربع من القمح الخ لا يمكن تحويل مكانيهما بدون تغيير صفة المعادلة وتحويلها من الشكل الكلي أو الممتد إلى الشكل المعمم عن القيمة .

وأخيراً فالشكل الثالث يكسب السلع عموماً شكلا نسبياً اجتماعياً من القيمة ذا طابع عام لأن جميع السلع عدا واحدة تستبعد من الشكل المعادل العام ومعنى هذا أن سلعة واحدة وهي اكتسبت صفة كونها قابلة للتبادل مع كافة السلع الأخرى وذلك لأن السلع الأخرى لم تكتسب هذه الصفة [1] .

(١) من أبعد الأشياء عن الحقيقة الواضحة بذاتها أن هــذه الصفة عن القابلية للتبادل العام المباشر هي صفة قطبية ولا انفصال لها عن نقيضها في القطب الآخر ، أي صفة عدم القابلية للتبادل المباشر كما هو الشأن بين قطبي

ومن جهة أخرى فالسلعة التي تؤدي وظيفة المعادل العام تستبعد من شكل قيمة السلع المعمم . ولو أن التيل (أو أية سلعة أخرى اختيرت لتكون معادلا عاما) كان عليه بالمثل أن يشترك في شكل القيمة النسبي المعمم لكان عليه أن يقوم بدور المعادل لنفسه ، وبهذا نحصل على المعادلة التالية ٢٠ ياردة من التيل — ٢٠ ياردة من التيل وهي لغو لايدل على القيمة أو حجمها . فإذا أردنا التعبير عن القيمة النسبية للمعادل العام فيجب علينا أن نعكس الشكل الثالث . هذا المعادل العام ليس له شكل قيمة نسبي تشارك فيه السلع الأخرى ؛ إن قيمته تعبر عن نفسها بطريقة نسبة في السلسلة التي لانهاية لها من السلع . وعلى هذا نرى أن شكل وهي التيل . وإذا رجعنا إلى التاريخ لألفينا أن سلعة بالذات وهي الذهب قد شغلت هذا القيمة النسبي (وهو الشكل ب) هو شكل القيمة النسبي الخاص للسلعة والذي يؤدي وظيفة المعادل العام .

ج — الانتقال من شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدي

تستطيع أية سلعة أن تتخذ الشكل المعادل العام ، وهي تستطيع ذلك حينما تستبعدها السلع الأخرى عن نطاقها وتجعل منها معادلا . والشكل النسبي الموحد للقيمة لا يكتسب صفة الاستقرار الموضوعي والصلاحية من الوجهة الاجتماعية العامة إلا إذا كان هذا الاستبعاد قد تركز بصفة نهائية في نوع معين من السلع . فإذا ماحدث هذا فإن ذلك النوع المعين من السلعة الذي يتماثل الشكل المعادل مع شكله المادي يصبح سلعة نقدية أو يؤدي وظيفة النقود . ومن ذلك الوقت نجد أن الوظيفة الاجتماعية الخاصة (وبالتالي الاحتكار الاجتماعي) لهذه السلعة أنها تلعب دور المعادل العام بالنسبة إلى السلع عموماً . ففي الشكل (ب) قامت سلع متنوعة بدور المعادل للتيل ، وفي الشكل (ج) عبرت سلع مختلفة عن قيمتها النسبية عن طريق سلعة واحدة

يبين المغناطيسي الموجب والسالب . وأولئك يطلقون العنان لخيالهم قد يتصورون أن في امكان كافة السلع أن تتخذ هذه الصفة في وقت واحـــد وهي صفة كونها قابلة للتداول فيما بينها مباشرة ، وذلك كما لو أنهم تصوروا أن في امكان جميع الكاثوليك أن يكونوا البابا في نفس الوقت الواحـد . والبورجوازية الصغيرة التي تنظر الى انتاج السلع على أنه آخر كلمة في الحرية الانسانية والاستقلال الشخصي قد يسرها بطبيعة الحال لو أننا استطعنا القضاء على العقبات والمضايقات الناجمة من عجزنا عن تحقيق التبادل المباشر بين السلع . واشتراكية برودون ان هي الا صورة لهذا العالم المثالي الذي لا يحمل حتى طابع الابتكار لأن هذا المشروع قد صاغه من قبل وبطريقة أفضل جراي وبراي وغيرهما . لهذا لا تزال هناك دوائر تزدهر فيها هذه الحكمة تحت اسم « العلم » ولم تعد مدرسة فكرية الى عرض العلم بهذا المظهر السطحي أكثر مما نحن أتباع برودون ذلك أنه ، اذا أعوزتك الأفكار فقد تساعدك كلمة واحـــدة في الخروج من المأزق وذلك في اللحظة المناسبة ..

المركز الممتاز . وعلى ذلك فى الشكل (ج) إذا وضعنا الذهب مكان التيل لحصلنا على الشكل النقدى للقيمة .

د — شكل القيمة النقدى

٢٠ ياردة من التيل		
رداء واحد		
١٠ أرطال من الشاى		
٤٠ رطلا من البن	}	= أوقيتين من الذهب
ربع من القمح		
نصف طن من الحديد		
س من السلعة (ا)		

فى هـذا الانتقال من الشكل (ا) إلى الشكل (ب) ومن الشكل (ب) إلى الشكل (ج) تحدث تغييرات هامة . ومن جهة أخرى ينحصر الفارق بين الشكلين (د ، ج) فى أن الذهب حل محل التيل كالمعادل العام ، أى أن مظهر التقدم هو أن شكل قابلية التبادل المباشر أو شكل المعادل العام قد جعله العرف الاجتماعى أخيراً وبصفة نهائية مرتبطاً بذلك الجوهر المادى لهذه السلعة وهى الذهب .

والسبب الذى من أجله يواجه الذهب السلع الأخرى بوصفه نقود راجع إلى أنه واجهها من قبل كسلعة . فهو كبقية السلع الأخرى استطاع أداء وظيفة المعادل سواء على هيئة معادل منعزل فى عمليات منفصلة من المقايضة أو على هيئة معادل معين خاص إلى جانب معادلات أخرى من السلع . وتطور الأمر تدريجاً فصار يقوم بدور المعادل العام ، وبمجرد أن اكتسب لنفسه هذا المركز الاحتكارى العام فى التعبير عن قيمة السلع بوجه عام تحول فصار السلعة النقدية . ولا نستطيع التمييز بين الشكلين (د ، ج) قبل أن يصبح الذهب سلعة نقدية ، كما أنه بذلك تطور من شكل القيمة المعمم إلى الشكل النقدى .

والتعبير الأولى عن القيمة النسبية للسلعة (التيل مثلا) بواسطة سلعة صارت تقوم بدور النقود (كالذهب مثلا) ، عبارة عن الشكل الدال على ثمن تلك السلعة . وبهذا يكون شكل ثمن التيل عبارة عن ٢٠ ياردة من التيل = أوقيتين من الذهب أو ٢٠ ياردة من التيل = ٢ جنيه استرلينى إذا كان هذا الإسم الأخير هو الذى يطلق على أوقيتى الذهب إذا سكتا نقودا .

إن الصعوبة فى فهم ماهية الشكل النقدى لاتزيد عنها فى فهم طبيعة الشكل المعادل العام أى طبيعة شكل القيمة المعمم أو كنه الشكل (جـ) . ولكن الشكل (جـ) نفسه مشتق من (ب) وهو شكل القيمة الممتد وهذا بدوره مشتق من الشكل (ا) الأولى (٢٠ ياردة من التيل = رداء واحد أو (س) من السلعة ا = ص من السلعة ب) . وهكذا يتضح لنا أن الشكل الأولى نواة الشكل النقدى .

٤ — السر الغامض الذى يحيط بالصفة السحرية للسلع

تبدو السلعة من أول نظرة شيئاً عادياً مألوفاً يسهل إدراكه وفهمه ، ولكن التحليل يظهر أنها شىء غريب حقاً . وليس من سر خفى يعلق بالسلعة طالما كانت قيمة استعمالية ، سواء اعتبرناها شيئاً تمكنه خواصه الطبيعية من إشباع الحاجات الإنسانية ، أو نظرنا إليها على أنها شىء لا يكتسب هذه الخواص إلا بوصفه نتيجة العمل الإنسانى . ومن الواضح أن الإنسان قادر بفضل عمله ونشاطه على تعديل أشكال المواد الطبيعية ليجعلها ذات نفع لذاته ، فشكل الخشب مثلا يتغير إذا شئنا أن نصنع منه منضدة ، ولكن برغم هذا لاتزال المنضدة خشباً أى شيئاً ملموساً عادياً . غير أنه بمجرد أن تبدو لنا على هيئة سلعة فإنها تتحول إلى شىء يفوق غيره كما أنه ملموس . وعلى هذا فلغز السلع لا ينشأ عن قيمتها الاستعمالية ، كما أنه لا يتوقف على طبيعة عوامل القيمة . والسبب الأول فى ذلك أنه مهما اختلفت أنواع العمل النافع أو النشاط الإنتاجى فمن الحقائق الفسيولوجية أن هذه الأنواع كلها وظائف للجهاز الإنسانى ، وكل وظيفة من هذه (مهما كان محتواها أو شكلها) بذل لذاتية الإنسان من مخ وعصب وعضل وحاسة وما إلى ذلك . وثانياً من حيث ذلك الذى يقوم على أساسه تعيين حجم القيمة وتقصد بهذا طول مدة هذا البذل أو مقدار العمل، فإن فى استطاعة حواسنا أن تجعلنا نميز بين مقدار ونوع العمل . ومهما كانت الأحوال الاجتماعية فلا بد للناس من أن يظهروا الاهتمام بالوقت اللازم لإنتاج الغذاء وإن كان لابد أن درجة هذا الاهتمام قد تغيرت فى مختلف مراحل التطور الاجتماعى[1]. والخلاصة أنه حين يتعاون الآدميون ويعمل كل منهم للآخر بأى طريقة ، فإن عملهم يكتسب شكلا اجتماعيا .

---

(١) كانت وحدة قياس الأرض لدى قدماء التيوتون وتعرف باسم مورجن Morgen (وتقرب من فدان) عبارة عن المقدار الذى يمكن حرثه فى اليوم الواحد . وهذا كانوا يستعملون كلمات على اليوم أو عن الرجل أو قوة الرجل أو ما يحصده الرجل ... الخ . أنظر :

Georg Ludwig von Maurer, Einleintung zur geschichte der Mark-, Hof- u. s. w. Verfassung, Munich, 1859. pp. 129 et seg.

لماذا إذن يصبح منتج العمل ذا طابع غامض حينما يتخذ شكل سلعة ؟ واضح أن السبب كامن فى الشكل ذاته . فتشابه أنواع العمل الإنسانى يتخذ صورة مادية محسوسة على هيئة حقيقة القيمة فى منتجات العمل ، كما أن قياس ما يبذل من قوة العمل حسب المدة التى يستغرقها ذلك تتخذ شكل حجم قيمة منتج العمل ، وأخيراً فالعلاقات المتبادلة بين المنتجين والتى يبدو بها الطابع الاجتماعى لعملهم تتخذ هى الأخرى شكل علاقة اجتماعية بين منتجات العمل . وهكذا نرى السر الذى يحوط شكل السلعة بسيطاً وينحصر فى أنه يعكس للناس الصفة الاجتماعية لعملهم ويعكسها على أنهــا صفة موضوعية عالقة بمنتجات العمل نفسها : ويعكسها كذلك بوصفها خاصية اجتماعية طبيعية لهذه الأشياء . يترتب على هذا أن العلاقة الاجتماعية القائمة بين المنتجين والمجموع الكلى لعملهم تبدو بالنسبة إليهم علاقة اجتماعية بين منتجات عملهم لا بينهم أنفسهم . وبفضل انتقال الصفات والخواص هذا من ناحية إلى أخرى تصبح منتجات العمل سلعاً أو أشياء اجتماعية يمكن لحواسنا فى نفس الوقت أن تدركها . حين ينعكس الضوء من جسم فإن الأثر فى شبكة العين لا نراه على أنه تنشيط ذاتى لذلك العضو بل نراه على هيئة جسم حسى خارج عن العين ، ولكن الضوء فى حالة الرؤية يمر فعــلا من شىء هو الجسم الخارجى إلى شىء آخر وهو العين . فنحن إذن أمام علاقة طبيعية بين وقائع طبيعية . ومن جهة أخرى فشكل السلعة وعلاقة القيمة بين منتجات العمل وهى العلاقة التى يعبر عنها شكل السلعة — نقول إن هذين لا علاقة لها بالخواص الطبيعية للسلع أو بالعلاقات المادية الناشئة عن هــذه العلاقات الطبيعية . فنحن إنما نوجه اهتمامنا إلى علاقة اجتماعية محـــدودة بين الناس وهى العلاقة التى بدت فى أعينهم كأنها علاقة بين الأشياء . ولتمثيل الأمر نلجأ إلى ذلك العالم السديمى وهو عالم الدين والذى تصير فيه منتجات العقل الإنسانى أشكالا مستقلة لها حياتها الخاصة بها وتستطيع أن تجعل بينها وبين الناس من الجنسين علاقة ما . وفى عالم السلع تقوم منتجات اليد بنفس العمل . وإنى لأتحدث عن هـذا بأنه الصفة السحرية الملازمة لمنتجات العمل بمجرد أن يتم إنتاجها على هيئة سلع . وهذه الصفة لا انفصال لها عن إنتاج السلع . وقد أبان التحليل السابق أن هذه الصفة السحرية التى يتميز بها عالم السلع نتيجة لتلك الصفة الاجتماعية الخاصة بالعمل الذى ينتج السلع .

إن السبب الذى من أجله تصبح الأشياء النافعة سلعاً راجع إلى أنها منتجات عمل أفراد أو مجموعات أفراد يعمل كل منهم أو منها مستقلا عن الآخر . ومجموع عمل هؤلاء الأفراد أو هذه الجماعات الخاصة يتكون منه المجموع الكلى للعمل الاجتماعى . وإذا كان المنتجون

لا يتصل بعضهم ببعض قبل أن يتبادلوا منتجات عملهم ، كذلك لاتظهر الصفة الاجتماعية لعملهم إلا حينما يجرى هـــذا التبادل . وبعبارة أخرى نقول إن عمل الأفراد لايصبح جزءاً فعالا من المجموع الكلى للعمل الاجتماعى إلا بحكم العلاقات التى تقيمها عملية التبادل بين منتجات العمل وبالتالى بين المنتجين . وهذا هو السبب الذى من أجله نجـــد أن العلاقات الاجتماعية التى تربط عمل فرد بآخر أو عمل مجموعة أفراد بأخرى تبـدو فى نظر المنتجين علاقات مادية بين أشخاص وعلاقات اجتماعية بين أشياء ، لا على أنها عـــلاقات اجتماعية مباشرة بين أفراد يعملون .

إن منتجات العمل لا تـكتسب صفة القيمة الاجتماعية المتميزة عن القيمة الاستعمالية إلا بعدأن تدخل فى عالم التبادل ، وهذا الإنقسام فى منتج العمل إلى شىء ذى منفعة وشىء ذى قيمة لا يصير فعالا من الناحية العملية إلا إذا عظم انتشار عملية التبادل وزادت أهميتها إلى الحد الذى عنده يجرى إنتاج الأشياء النافعة لغرض التبادل خاصة بحيث يصير من اللازم أن تعمل حساباً لقيم الأشياء أثناء عملية الإنتاج ذاتها . من تلك اللحظة يكتسب عمل المنتجين الخاصين طابعاً اجتماعياً مزدوجاً فى الحقيقة . فمن جهة يجب على هـــذا العمل بصفته عمل نافع بصورة نهائية أن يشبع طلباً اجتماعياً محدوداً ، وبهذا يتخذ مكانه كأحد العناصر التى يتكون منهـا المجموع العام للعمل أو كجزء من نظام التقسيم الاجتماعى للعمل الذى تطور بصفة تلقائية . ومن جهة أخرى فإن مثل هـذا لا يستطيع قضاء مختلف حاجات المنتجين الذين يقومون به إلا بقدر ما يكون كل نوع من العمل النافع الفردى أو الخاص صالحاً وقابلا للتبادل مع أى نوع آخر وذلك لأن كلامنهما يتساوى مع الآخر . مثل هذه التسوية بين أنواع العمل المختلفة اختلافاً كليا لايمكن تحقيقها إلا إذا تجاهلنا ما بينها من عدم تشابه فعلى وإلا إذا أرجعناها جميعاً إلى معيار واحد مشترك بالنسبة إليها جميعاً وذلك المعيار هو العمل الإنسانى المجرد .

هذا الطابع الاجتماعى المزدوج ينعكس فى أذهان المنتجين الفرديين على أنه مجرد صورة لتلك الأشكال التى يظهرها تبادل المنتجات فى الحياة اليومية ، وهكذا فالصفة النافعة من الوجهة الاجتماعية لعمل المنتجين الفردى أو الخاص تتراءى على صورة وجوب أن يكون العمل نافعاً ونافعاً للغير ، بينما الصفة النافعة من الوجهة الاجتماعية وهى أن كل نوع من العمل الخاص أو الفردى يقف على قدم المساواة مع أى نوع آخر — نقول إن هذه الصفة تبدو على صورة أخرى وهى أن منتجات العمل برغم اختلاف أنواعها إن هى إلا أجسام مادية ومتشابهة جميعا كأشياء ذات قيمة .

وعلى ذلك حين يقيم الناس علاقة بين منتجات عملهم بوصفها قيم فليس السبب فى ذلك أنهم يدركون أن الأشياء ليست سوى الإطار المادى لهذا المقدار أو ذاك من العمل الإنسانى المتجانس ؛ بل على العكس فهم حين يجرون التبادل بين منتجات عمل من مختلف الأنواع إنما يعادلون قيم المنتجات المتبادلة الواحدة مع الأخرى ، وهم إذ يفعلون ذلك إنما يعادلون بين مختلف أنواع العمل المبذولة فى الإنتاج على اعتبار أنها عمل إنسانى متجانس . إنهم لا يدركون أنهم يفعلون ذلك ولكنهم يفعلون نفس الشىء[1] . إن القيمة لا تحمل بطاقة تشرح ماهيتها . إن الأمر أبعد من هذا إذ أن القيمة تغير كافة منتجات العمل إلى حروف هيروغليفية اجتماعية . ويحاول الناس بعد ذلك أن يفكوا هذه الرموز وأن يحلوا ذلك اللغز عن منتجهم الاجتماعى . لأن تخصيص أو وصف شىء نافع بأنه قيمة منتج اجتماعى كاللغة تماما . أما أن منتجات العمل بوصفها قيم تعبر بصورة مادية عما بذل فى إنتاجها من عمل إنسانى : فهذا كشف علمى حديث يدل على مرحلة معينة فى تاريخ تطور الجنس البشرى ، ولكنه يكفى لتبديد مظهر المادية الذى اتخذه الطابع الاجتماعى للعمل .

لقد حللت العلوم الطبيعية والكيماوية الهواء إلى عناصره ؛ ولكن التأثيرات المادية المألوفة التى يحدثها الجو فى حواسنا تظل باقية دون تغيير . كذلك نلحظ أنه بعد كشف كنه القيمة الحقيقى يسبغ أولئك الداخلون فى نطاق إنتاج السلع صفة الشمول والصلاحية على حقيقة لا تصدق إلا على نوع الطابع الاجتماعى لعمليات العمل الفردى أو الخاص والتى تكون كل منها مستقلة عن الأخرى ؛ وهو طابع ينحصر فى ما بينها من تشابه عام من حيث كونها عملا انسانياً ، كما أنه يتخذ فى منتج العمل شكل القيمة المميز له .

وفى الحقائق العملية نجد أن أول أمر يعنى به ذلك الذى يبادل منتجات عمله أن يعرف مقدار ما يحصل عليه مقابلها من منتجات أخرى ؛ وبعبارة أخرى يهمه أن يعرف نسبة التبادل . وإذا ما نضجت هذه النسب بفعل العرف بحيث تكتسب قدراً كافياً من الإستقرار ، فإنها تبدو كما لو أنها نشأت من نفس طبيعة منتجات العمل بحيث أن طناً من الحديد وأوقيتين من الذهب مثلا يُعدان ذوى قيمة متساوية أسوة بقولنا إن رطلا من الذهب

---

(١) وعلى ذلك حين كتب جليانى يقول ,, ان الثروة (القيمة) علاقة بين شخصين ،، كان عليه أن يضيف ,, ولكن العلاقة تختفى داخل اطار مادى ،، .

Galiani : della moneta, p. 220, in vol. III of Custodi's Scrittori classici Italiani di economica politica, modern section, Milan 1801.

وآخر من الحديد لها نفس الوزن برغم ما بين المعدنين من اختلافات في خواصهما الكيماوية والطبيعية . والحقيقة أن صفة القيمة لمنتجات العمل لا يستقر أمرها إلا بما لهذه المنتجات من فعل ورد فعل متبادلين بصفتها أحجام للقيمة . وهذه الأحجام تتغير على الدوام وهذا التغير لا علاقة له بإرادة الذين يقومون بعمليات التبادل وسابق معرفتهم ومجهودهم ، وهم الذين تبدو حركتهم الاجتماعية في نظرهم حركة أشياء — أي حركة أشياء تتحكم فيهم بدلا من أن يكونوا هم الذين يتحكمون فيها . إن البصر العلمي عن طريق التجارب لاينشأ إلا إذا اكتمل نمو إنتاج السلع . وحينئذ يصير واضحاً أن أنواع العمل الفردي أو الخاص المختلفة (وهي التي يمارسها أربابها وكل منها مستقل عن الآخر وإن كان كل منها يعتمد على الآخر من الوجهة العامة الشاملة بصفتها فروع من التقسيم الإجتماعي للعمل تمت نمواً تلقائياً) — تقول إن هذه الأنواع ترد باستمرار إلى مقياسها أو معيارها الإجتماعي الذي يعين النسب فيما بينها . وكيف يتحقق ردها إلى هذا المعيار ؟ يتحقق هذا بالطريقة الآتية وهو أنه في علاقات التبادل العرضية والمتغيرة على الدوام بين المنتجات يكون لوقت العمل اللازم لإنتاجها تأثير قوى كما لو كان أحد القوانين الطبيعية . إن قانون الجاذبية يحدث مثل هذا التأثير حتى يقع بيته ما على رؤوسنا (١) وعلى هذا فإن تعيين حجم القيمة بواسطة وقت العمل عبارة عن سر يختفي تحت التقلبات الظاهرة في القيم النسبية للسلع . وإن كشف الطريقة التي يتعين بها حقيقة حجم قيمة منتجات العمل ، يزيل عن هذا التعيين مظهر أو شبهة كونه عملا وليد الصدفة المحضة ، ولكنه لا يؤثر في الشكل المادي للعملية .

إن فكرة الإنسان عن أشكال الحياة الاجتماعية وتحليله العلمي لهذه الأشكال ، يخالفان المجرى الحقيقي الواقعي للتطور الاجتماعي . فهو يبدأ بدراسة المنتج بعد إتمامه وهو النتيجة القائمة لعملية التطور . أما الصفات التي تدمغ منتجات العمل بطابع السلع وهي الصفات التي يجب أن تكتسبها هذه المنتجات قبل تداولها على هيئة سلع — هذه الصفات قد حصلت على ثبات الأشكال الطبيعية للحياة الاجتماعية وذلك حين يبدأ الاقتصاديون أن يدرسوا لا تاريخ

---

(١) ماذا نقول عن قانون لا يثبت أثره وقوته إلا عن طريق الثورات الدورية من وقت إلى آخر ؟ إنه ليس سوى قانون طبيعي قائم على عدم وعي الذين يعنيهم أمره ...

Friedrich Engels, Umrisse zu einer Kritik der Nationaloekonomie. Deutsch - Französische Jahrbücher' edited by Arnold Ruge and Karl Marx, Paris, 1844.

هذه الصفات (التي تعد ثابتة لا تتغير) وإنما معناها . ولهذا فإن تحليل أثمان السلع هو الذي أدى إلى تعيين حجم القيم ، كما كان التعبير العادي عن كافة السلع بالنقود السبيل إلى إدراكها (كقيم) . ولكن هذا الشكل الكامل لعالم السلع ونقصد به الشكل النقدي ، هو نفسه الذي يخفي بدلا من أن يكشف الصفة الاجتماعية للعمل الخاص أو الفردي ، وبذا يخفي العلاقات الاجتماعية بين المنتجين الفرديين . حين أقول إن الأردية أو الأحذية ذات علاقة بالتيل بصفته الصورة العامة التي يتجسم فيها العمل الإنساني المجرد فإن هذه العبارة تبدو في الظاهر سخيفة . غير أنه حين يجعل منتجو الأردية والأحذية الخ لهذه السلع علاقة مع التيل بوصفه المعادل العام (أو مع الذهب أو الفضة بصفتهما المعادل العام) ، ففي هذا الشكل السخيف تجد أن العلاقة بين عملهم الخاص والعمل الجماعي للمجتمع تكشف عن ذاتها لهم .

هذه الأشكال هي التي تشمل نواحي الاقتصاد البورجوازي ، وهي أشكال فكرية ثابتة الصلاحية من الوجهة الاجتماعية ، تصلح للتعبير عن علاقات الإنتاج الذي يتصف بها نوع مخصوص معين من الإنتاج الاجتماعي ألا وهو إنتاج السلع . ويترتب على هذا أنه حين نتحول إلى بحث أساليب الإنتاج الأخرى يزول في الحال كل الغموض أو السحر الذي يحيط منتجات العمل في نظام من إنتاج السلع .

للاقتصاديين البورجوازيين غرام بالتمثيل بروبنسن كروزو وسنحذو حذوهم ونلق نظرة على هذا الرجل الذي أقام بجزيرة وفي حالة عزلة ووحدة . وبرغم أن حاجيات الرجل قليلة وبسيطة إلا أن له على الأقل حاجيات ولذا يتعين عليه القيام بأنواع متباينة من العمل النافع . فعليه أن يعد الأدوات اللازمة وأن يصنع الأثاث ويستأنس حيوان اللاما ويصيد السمك والحيوان الخ . ولا يعنيني في هذا المقام ما يقوم به من صلات وما إليها لأن روبنسن كروزو يجد لذة في مثل مظاهر النشاط هذه ويعدها نوعا من الرياضة والتسلية . وبرغم اختلاف وظائفه الإنتاجية التي يضطلع بها فإنه يعلم أنها ليست سوى أشكال متنوعة من نشاط نفس الشخص الواحد وأنها على ذلك ليست إلا مظاهر مختلفة من العمل الإنساني ، وتضطره الحاجة إلى تخصيص وقته لهذا العمل أو ذاك . ويتوقف مدى وقت كل من الوظائف التي يؤديها على مبلغ الصعاب التي يلاقيها في إدراك الغاية التي وضعها نصب عينيه ، وهو في هذا يسترشد بالتجارب . ويبدأ في الحال بعد أن أنقذ من الغرق المزولة ودفتر الحساب والقلم والمداد ، في إمساك الدفاتر بالشكل الواجب الصحيح كما يليق بالرجل الإنجليزي ، على أنه هو الذي يتعلق به جميع ما يقيده في دفتره . فتراه يكتب بيانا بالأشياء النافعة التي يملكها ، ويعدد أو يخصص العمل المادي

اللازم لإنتاجها ، ويسجل وقت العمل الذى تتكلفه فى المتوسط مقادير محدودة من المنتجات. وإن العلاقات القائمة بين روبنسن كروزو والأشياء التى تتكون منها ثروته بسيطة بحيث يسهل على أى امرىء عادى أن يدركها ويفهمها دون ما حاجة إلى مجهود عقلى . ولكن برغم هذا فى هذه العملية تجد العناصر الضرورية التى تعين القيمة وتحددها .

ولننتقل الآن من جزيرة كروزو ذات الشمس المشرقة إلى ظلام أوربا فى العصور الوسطى. فى الجزيرة نحن أمام شخص واحد مستقل بأموره وهو الساكن الوحيد بها . أما فى أوربا خلال العصور الوسطى فإن الجميع فى حالة اعتماد متبادل : الأقنان والأشراف ، والأتباع والملوك ، والعلمانيون ورجال الدين . فطابع اعتماد الناس بعضهم على بعض يميز علاقات الإنتاج المادى الاجتماعية بما لا يقل عن تمييزه لمجالى الحياة القائمة على أساس هذه العلاقات . ولكن لنفس السبب الذى من أجله يتكون أساس المجتمع من علاقات الاعتماد الشخصية يكون من غير الضرورى أن يتخذ العمل ومنتجات العمل أشكالا تصورية تختلف عن أشكالها الحقيقية . هذه تدخل فى الجهاز الاجتماعى على هيئة خدمات نوعية ومدفوعات نوعية . فهنا نجد أن الشكل الطبيعى للعمل أى شكله الخاص هو الشكل الاجتماعى المباشر للعمل — وذلك تمييزاً له عما يحدث فى مجتمع منظم على أساس إنتاج السلع حيث فيه العمل المجرد أى شكله المعمم هو الشكل الاجتماعى المباشر للعمل . والسخرة يمكن قياسها بمعيار الوقت بنفس السهولة التى نلقاها فى حالة العمل الذى ينتج السلع ، ولكن كل قن يعلم أن كل ما يبذله فى خدمة السيد عبارة عن مقدار محدود مما يملك من قوة العمل . والعشور التى ينبغى إعطاؤها للقسيس حقيقة ذات طابع مادى ملموس أكثر من بركة رجل الدين . ومهما كانت نظرتنا إلى الأقنعة التى تلبسها مختلف الشخصيات التى تظهر على مسرح مجتمع العصور الوسطى فإن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد العاملين تبدو فى غشائها الطبيعى كعلاقات شخصية ولا تتراءى على هيئة علاقات اجتماعية بين أشياء أى بين منتجات العمل .

وإذا أردنا أن ندرس العمل المشترك فليست بنا حاجة إلى الرجوع إلى ذلك الشكل الذى تطور من تلقاء ذاته والذى يواجهنا فى بداية تاريخ كافة الشعوب المتمدينة (١) .

---

(١) .. ظهرت أخيراً فكرة مضحكة للعقل وصدقها الكثيرون وخلاصتها أن المشاعية البدائية .. من حيث نموها التلقائى أمر سلافى بصفة خاصة ان لم يكن ظاهرة روسية . والواقع أنها شكل بدائى يمكن بيان وجوده بين الرومان والتيوتون والكلت ، بل إننا لنجد اليوم بالهند أمثلة عدة (وإن كانت فى حالة انحلال) . ولو أمعنا دراسة الأشكال

ولدينا مثال قريب منا تهيئه لنا الصناعة التي تزاولها أسرة الفلاح التي تشتغل في الأرض وتنتج كل مايلزمها من حبوب وماشية وغزل وتيل وملبس وما أشبه ذلك . هذه الأشياء المتنوعة تعتبر بالنسبة إلى الأسرة منتجات مختلفة أنتجها عمل الأسرة ولكنها غير قابلة للتبادل فيما بينها كسلع . وأنواع العمل المختلفة التي تولد هذه المنتجات (الفلاحة وتربية الماشية والغزل والنسج والحياكة الخ) تعتبر في شكلها الطبيعي وظائف اجتماعية بقدر ماهي وظائف تضطلع بها الأسرة التي تتميز بنظامها في تقسيم العمل وهو النظام الذي تطور بصفة تلقائية ، كما أن لإنتاج السلع مثل هذا النظام في تقسيم العمل ، وتقسيم العمل بين مختلف أفراد الأسرة وتخصيص وقت العمل لكل منهم تعينهما اختلافات الجنس والسن والتغيرات الفصلية في أحوال العمل الطبيعية . وما يبذله الفرد من قوة العمل مقاساً بمدة العمل ، يتخذ منذ البداية مظهر تعيين اجتماعي للعمل مادامت الجهود الفردية لقوة العمل تقوم منذ البداية بوظيفة واحدة وهي كونها أدوات العمل المشترك الذي تقوم به الأسرة .

وأخيراً على سبيل التوزيع لندرس حال جماعة من الأفراد يشتغلون بأدوات إنتاج يملكونها بالاشتراك وينفقون عن علم وإدراك ما يملكون من قوى عمل متعددة على أنها قوة عمل اجتماعية متحدة . في هذه الحالة تتكرر كافة خواص ومميزات عمل روبنسن كروزو مع الفارق الآتي وهو أن العمل اجتماعي بدلا من أن يكون فردياً . لقد كانت منتجات روبنسن كروزو فردية بحتة وإذا كانت أشياء نافعة بالنسبة إليه وحده . أما المنتج الكلي للجماعة التي نتخيل وجودها فعبارة عن منتج اجتماعي ، ويستخدم جانب من هذا المنتج كأداة لإنتاج جديد وبذلك يظل اجتماعياً أي ملكا للمجتمع ، أما الجزء الآخر فيستهلكه مختلف أعضاء الجماعة ولذلك يجب توزيعه بينهم . وتختلف طريقة التوزيع تبعاً للاختلافات في طبيعة الجهاز الاجتماعي الذي يقوم بعملية الانتاج وتبعاً لما يطابقه من مستوى التطور التاريخي الذي بلغه المنتجون . لنفرض (لمجرد الموازنة مع إنتاج السلع) أن نصيب كل منتج في ضروريات الحياة يعينه مقدار الوقت الذي اشتغل فيه ، ففي هذه الحالة يلعب وقت العمل دوراً مزدوجا . فمن جهة نجد أن تقسيمه طبقاً لخطة اجتماعية محدودة يجعل في الإمكان توزيع مختلف أنواع العمل بنسب تتفق ومختلف الحاجيات الاجتماعية . ومن جهة أخرى يصلح وقت العمل كمعيار للقياس

ـــ الأسيوية وبخاصة الهندية المشاعية لاتضح لنا كيف أنه من بين مختلف أنواع المشاعية ذات النوع التلقائي خرجت أشكال متباينة نتيجة لتحطم المشاعية . ومن أمثلة ذلك أن مختلف الأشكال الأصلية الملكية الخاصة لدى الرومان والتيوتون مشتقة من مختلف أشكال المشاعية الهندية ... Karl Marx: zur Kritik, etc., p. 10

فيقاس به أولا نصيب كل منتج فردى فى العمل المشترك . كما يقاس به ثانياً ذلك المقدار من المنتج الاجتماعى الذى يخص كل فرد . والعلاقات الاجتماعية بين الناس من جهة وعملهم ومنتجاتهم من جهة أخرى تظل بسيطة تماما وواضحة تماما فى الإنتاج أو التوزيع على حد سواء .

ولنفرض وجود مجتمع مكون من منتجى السلع وفيه تكون علاقات الانتاج الاجتماعى العامة (ما دامت المنتجات سلعاً أى قيماً) بحيث تكون أعمال مختلف المنتجين الضرورية متصلة بعضها ببعض فى شكل السلع المحسوس بصفتها صور تمثل عملا إنسانياً متجانساً . لمجتمع من هذا الطراز تكون أصلح الديانات المسيحية بفكرتها عن الإنسان المعنوى المجرد ، وبخاصة المسيحية حيث تبدو فى المظاهر البورجوازية من تطورها كالبروستانتية وما إليها .

وفى نظام الانتاج الآسيوى كما كان الشأن لدى الإغريق والرومان لعب تحويل منتج العمل إلى سلعة وبالتالى تحويل الناس إلى منتجى سلع دوراً ثانوياً ، ولكن ما لبث أن ازداد أهمية إذ أخذ هذا النظام يدخل فى دور الانحلال . وشبيه بآلهة أبيقور أو اليهود فى داخل المجتمع البولندى عاشت شعوب تجارية بالمعنى الصحيح فى العالم القديم .

وقد كانت الأجهزة الإنتاجية الاجتماعية فى الأيام القديمة أشد بساطة وأكثر سهولة فى فهمها مما تجد الحال عليه فى المجتمع البورجوازى ، ولكن هذه الأجهزة كانت قائمة إما على أساس عدم نضوج الانسان الفردى (أى الذى لم يتخلص بعد من الأحوال البدائية التى تربط جميع أفراد النوع الإنسانى بعضهم إلى بعض) ، وإما على أساس علاقات مباشرة من السيطرة والخضوع . فهى نظم أبقتها مرحلة منحطة من تطور قوى العمل الإنتاجية ، وهى مرحلة تميزت كذلك بعدم نضوج علاقات الناس بعضهم ببعض فى نطاق العملية التى بواسطتها ينتجون الضروريات المادية للحياة ، وبالتالى العلاقات بينهم وبين الطبيعة ، هذا التقييد أو القصور فى عالم الحقائق المادية الحسية انعكس على العالم الفكرى أى عالم الأديان الطبيعية القديمة . مثل هذه الصور التى تعكس العالم الحقيقى لن تزول حتى تتخذ علاقات الآدميين فيما بينهم وفى حياتهم العملية اليومية مظهر علاقات مفهومة ومعقولة تماماً بين إنسان وإنسان وبين الإنسان والطبيعة . إن عملية حياة المجتمع ، ويقصد بذلك عملية الإنتاج المادية ، لن تفقد ما عليها من غشاء الغموض والسرية إلا إذا صارت عملية تتولاها جماعة حرة من المنتجين يدركون ما يعملون ولهم غاية يهدفون إليها عن وعى ولكن لا بد لهذا من شرط ضرورى ألا وهو وجود أساس مادى مخصوص (أو سلسلة من

ظروف الوجود المادية) وهو الذى لايظهر إلا على أنه نتيجة تلقائية لعملية طويلة ومؤلمة من التطور .

حقيقة وفق الاقتصاد السياسى إلى نوع من التحليل ، وإن كان غير وافٍ [١] . للقيمة وحجم القيمة وكشف ماتحتوى عليه هذه الأشكال ، ولكن الاقتصاديين لم يتساءلوا أبداً عن السبب الذى من أجله يتخذ المحتوى هذه الأشكال ، والذى من أجله يجب أن تمثل العملَ قيمةُ منتجِ العمل ويمثل مقدارَ العمل (كما يقيس بمدته) حجمُ قيمة ذلك المنتج [٢] . إننا لنقرأ على

(١) ان عدم دقة تحليل ريكاردو لحجم القيمة (وهو خير تحليل حتى الآن) سيظهر فى البابين الثالث والرابع من هذا المؤلف . وفيما يختص بالقيمة عموماً فان الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لم يحاول أبداً أن يرسم خطاً مميزاً واضحاً كامل الوعى بين العمل كما يعبر عنه فى القيمة وبين نفس العمل كما يعبر عنه فى القيمة الاستعمالية لما ينتجه . وبالطبع نجد الاقتصاديين الكلاسيك بالفعل يحدثون هذه التفرقة لأنهم ينظرون الى النوع الأول من العمل من ناحية الكم والى الثانى من ناحية الكيف ، ولكنه لا يخطر لهم أن تمييزاً كمياً بحتاً بين نوع من العمل وآخر يفترض منذ البداية وحدة أو تشابها من حيث الكيف بين العملين وبذلك يفترض ردهما الى أساس أو معيار العمل الانسانى المجرد . ويحدثنا ريكاردو أنه متفق مع Destutt de Tracy الفيلسوف الفرنسى حين يقول « كما أنه من المؤكد أن مواهبنا الطبيعية والاخلاقية هى وحدها ثروتنا الأصلية ، وأن استخدام تلك المواهب ، أى العمل من أى نوع ، كانوا الأصل الوحيد وأن كافة الأشياء تمثل فقط العمل الذى خلقها ، واذا كانت لها قيمة أو حتى قيمتان متميزتان فانها لا تستمدهما الا من العمل الذى نشأ أو تولد منه » (هذه الفقرة من ترجمة ريكاردو) Ricardo, The Principles of Political Economy, third edition, London 1821, p. 334. وسأكتفى هنا بأن أشير الى أن ريكاردو يقيم معناه الأكثر عمقاً على أساس من كلمات دستوت دى تراسى . حقيقة يقول الفرنسى ان كافة الأشياء التى تخلق الثروة « تمثل العمل الذى خلقها » ، ولكنه يقول من جهة أخرى انها تستمد قيمتين متميزتين (القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية) من (قيمة) العمل الذى نشأ عنه وبهذا ينزلق الى ارتكاب الخطأ الذى وقع فيه دعاة الاقتصاديين الذين يفترضون قيمة سلعة واحدة (هى العمل فى هذه الحالة) لكى يتمكنوا بواسطتها من تعيين قيمة بقية السلع . وقد فهم ريكاردو أن الرجل قد قال ان العمل (لا قيمة العمل) يتجسم فى كلا القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . ولكنا نلاحظ أنه من جهته يوجه قدراً ضئيلاً من الاهتمام الى صفة العمل المزدوجة التى تكتسب تعبيراً مزدوجاً ، بحيث أن الفصل الذى عقده بعنوان Value and Riches, their Distinctive Properties. قد خصص أغلبه لدراسة تافهة لتفاهات ج . ب . ساى وعلى ذلك تراه فى النهاية مدهشاً اذ يجد أن دستوت دى تراسى فى الوقت الذى يتفق معه بشأن اعتبار العمل مصدر القيمة ، يوافق ساى فى فكرته عن القيمة .

(٢) من النقائص الرئيسية للاقتصاد السياسى الكلاسيكى أنه بسبب تحليل السلع وخاصة قيمة السلع ، لم ينجح أبداً فى كشف شكل القيمة الذى يجعلها قيمة تبادلية . وحتى أعظم ممثلى هذه المدرسة من أمثال آدم سميث وريكاردو يعالجون موضوع شكل القيمة على أنه أمر غير ذى أهمية أو على أنه شىء لا علاقة له بالطبيعة الأساسية للسلع . ولا يرجع

وجه هذه الصيغ أنها تنتمي إلى نوع من التنظيم الاجتماعي تسيطر فيه عملية الإنتاج على الجنس البشري ولم يتوصل الجنس البشري فيه بعد إلى السيادة على عملية الإنتاج . ولكن هذه الصيغ تبدو في نظر العقل البورجوازي على أنها لا تقل عن العمل الإنتاجي نفسه من حيث الوضوح الذاتي ومن حيث أنها ضرورة طبيعية . ولهذا السبب نجد نظرة الاقتصاديين البورجوازيين إلى أشكال جهاز الإنتاج الاجتماعي السابقة للعصر البورجوازي نظرة آباء الكنيسة إلى الديانات السابقة لظهور المسيحية [١] .

ـــــ السبب في هذا الى أنهم يركزون اهتمامهم خاصة في تحليل حجم القيمة فحسب ، بل إن هناك سبباً أعمق من هذا . ان شكل قيمة منتج العمل هو الشكل الأعظم تجرداً وتعميماً والذي يتخذه ذلك المنتج في نظام الانتاج البورجوازي الذي يتحدد من ذلك طابعه الخاص كنوع مخصوص من الانتاج الاجتماعي وبذلك يكتسب تمييزه التاريخي الخاص ، وعلى ذلك اذا كنا نعتبر خطأ أن شكل قيمة منتج العمل هو الشكل الوحيد من الانتاج الاجتماعي والذي تحدده قوانين الطبيعة الخالدة ثابتاً على كافة العصور فاننا بالضرورة نتجاهل المميزات الفاصلة الخاصة بشكل القيمة وبالتالي نتجاهل أمثال هذه المميزات الخاصة بشكل السلع وتطوراته كالشكل النقدي وشكل رأس المال الخ , وهذا هو السبب الذي من أجله نرى أنه بينما يوافق بعض الاقتصاديين تمام الموافقة على أن وقت العمل مقياس حجم القيمة ، نجدهم يدلون بآراء شديدة الاضطراب والتناقض عن النقود أي الشكل الكامل من التعادل العام . ويظهر هذا بوضوح كبير حينه يأخذون في مناقشة المصرفية وهو موضوع لم تعد فيه التعاريف العادية للنقود كافية لهداية خطى الباحث ، ولهذا ظهرت هائلة أحيت المذهب التجاري بشكل جديد (وزعماؤها Ganih وسواه) وتنظر الى القيمة على أنها ليست سوى شكل اجتماعي أو بالأحرى شبح لا أساس له من الحقيقة لمثل هذا الشكل . ودعوني أفسر لكم ما أقصده بقولي « الاقتصاد السياسي الكلاسيكي » ، اني أعني به جميع الاقتصاد السياسي الذي خصص منذ عهد وبتي لدراسة علاقات الانتاج البورجوازي المتداخلة الحقيقية ، وذلك تمييزاً له « عن الاقتصاد العامي » الذي يكتفي رجاله بتوضيح شبه علاقات الانتاج البورجوازي المتداخلة ، وهم كالحيوانات المجترة يمضغون ويقيم في مصنع المواد التي هيأها لهم الاقتصاد السياسي العلمي في الأيام الماضية ، وهم يسعون من وراء ذلك أن يستخلصوا للغذاء البورجوازي اليومي تفسيرات مقبولة لأوضح الظواهر ، وأما فيما يختص بالباقي فانهم يقنعون بصياغة تنظيم بشكل يتم عن سعة العلم ويصفون كحقائق خالدة أتفه الآراء وأسخفها التي يعتنقها دعاة الانتاج البورجوازي فيما يختص بعالمهم الذي يعدونه خير العوالم الممكنة .

(١) « ان الاقتصاديين علوقات غريبة وهم لا يرون الا نوعين من النظم : ما خلقه الفن وما ابتدعته الطبيعة ، والنظم الاقطاعية اصطناعية ، والنظم البورجوازية طبيعية . وهم من هذه الناحية كرجال اللاهوت الذين لا يرون الا نوعين من الدين . وكل دين خلاف ما يعتنقون هو من وضع الانسان بينما دينهم من لدن الله . ـــ وهكذا وجد التاريخ ولكن التاريخ انتهى الآن »

Karl Marx : Misére de la philosophie, réponse à la philosophie de la misère par M. Proudhon, 1847, p. 113.

ومن الشخصيات التهكمية المثير باستيا الذي وهم أن الاغريق والرومان القدماء عاشوا على السلب وحده . اذا كان لشعب أن يعيش على السلب وحده قروناً فلا بد من أن يتبقى دائماً شيء يمكن سرقته أو أن تكون القيمة مقدرة

إن النزاع الممل السخيف بشأن الدور الذى تلعبه الطبيعة فى خلق القيمة التبادلية ليدل على المدى الذى أضلت به الصفة السحرية لعالم السلع بعض الاقتصاديين ، ويوضح الطريقة التى خدعهم بها مظهر الحقيقة المادية الموضوعية الذى تتخذه المميزات والصفات الاجتماعية للعمل . ولما كانت القيمة التبادلية لا تعدو كونها طريقة اجتماعية مخصوصة للتعبير عن العمل المبذول فى شىء ما ، لهذا فلا يمكن أنها تحتوى من الجوهر الطبيعى (المادى) على أكثر مما يحتويه سعر الصرف مثلا .

إن شكل السلع هو أكثر أشكال الانتاج البورجوازى عمومية وأقلها نموا ، ولهذا السبب يظهر فى وقت مبكر وإن كان ذلك بطريقة أقل تميزا وسيطرة مما هو عليه الآن ، ولهذا السبب أيضا يكون إدراك الطابع السحرى للسلع أسهل نسبيا . ولكن إذ ننتقل إلى أشكال أعظم نموا وتطورا ، نجد أنه حتى هذا المظهر من البساطة يختفى ويزول . من أين نشأت

بمبادلة على التجدد والتكاثر . وعلى ذلك يبدو أنه حتى الاغريق والرومان القدماء كانت لديهم عملية انتاج أى اقتصاد ان صح القول — تكونت منه الأسس المادية لعالمهم ، كما أن الاقتصاد البورجوازى هو الأساس المادى للعالم الحديث . أو هل ينفصل باستيا أنيقول ان أسلوبا من الانتاج قائما على عمل العبيد يرتكز على نظام من السلب ؟ انه فى هذه الحالة يسير فوق أرض خطرة . اذا كان أحد عمالقة الفكر مثل أرسطو يخطىء فى حكمه على العبودية فلماذا يكون هذا القزم بين الاقتصاديين وهو باستيا على حق فى تقديره العمل الأجير ؟ وإنى لأنتهز هذه الفرصة للرد بايجاز على نقد نشر فى صحيفة أمريكية ألمانية حين ظهر كتابى « نقد للاقتصاد السياسى » سنة ١٨٥٩ . ووافق الناقد على أنه قولا يختص بالعالم المعاصر حيث الغلبة فيه للمصالح المادية ، كان ما قلته صحيحا الى القدر الكافى . فن الصحيح عن العالم الحديث أن طريقة الانتاج الخاصة السائدة وعلاقات الانتاج الملائمة لهذه الطريقة — وبعبارة أخرى البناء الاقتصادى للمجتمع — هى الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه الصرح العلوى القانونى والسياسى والذى تتفق معه أشكال اجتماعية مخصوصة من الوعى . ومن الصحيح عن العالم الحديث أن طريقة انتاج الضروريات المادية للحياة تعين المميزات والصفات الاجتماعية العامة للحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية . ولكن هذا لا ينطبق على العصور الوسطى حين سادت الكاثوليكية ، كما لا ينطبق على بلاد الاغريق وروما القديمة حيث كانت الغلبة للاعتبارات السياسية . والآن فن الغريب أولا أن يفترض شخص فى آخر الجيل بهذه العبارات المألوفة عن العصور الوسطى القديمة . غير أن الثابت أن العصور الوسطى لم تكن لتعيش على الكاثوليكية كما أن العصور القديمة لم تكن تحيا على السياسة ، وعلى النقيض من هذا فان الطريقة التى كان الناس يحصلون بها على عيشهم فى كل من العصور القديمة والوسطى تفسر السبب الذى من أجله لعبت السياسة فى الحالة الأولى والكاثوليكية فى الحالة الثانية الدور الرئيسى . وفضلا عن هذا (ولنركز اهتمامنا فى مثل واحد معين) فان أقل دراية بتاريخ الجمهورية الرومانية ليبين لنا هذه الحقيقة وهى أن النواة السرية لتاريخها كانت مكونة من تاريخ نظام ملكية الأرض . وقد دفع دون كيشوت ثمن الخطأ الذى وقع فيه اذ اعتقد أن نظام الفروسية كان بالمثل متفقا مع جميع أوضاع المجتمع الاقتصادية .

الأوهام عن النظام النقدي ؟ لقد أعتبر التجاريون (وهم المدافعون عن النظام النقدي) الذهب والفضة وهما يقومان بوظيفة النقود لا على أنهما يمثلان علاقة إنتاج اجتماعية ، بل على أن الطبيعة قد وهبتهما خواص اجتماعية مخصوصة . والاقتصاديون الذين جاءوا بعد ذلك والذين ينظرون إلى التجاريين بعين الاحتقار وقعوا ضحية هذا الوهم السحري بمجرد أن بدأوا بحث موضوع رأس المال . لم ينقض وقت طويل منذ تبديد ذلك الوهم الذي أشاعه الطبيعيون بشأن اعتبار ريع الأرض وليد التربة بدلا من كونه نتيجة مترتبة على النشاط الاجتماعي !

وكيلا أستبق الأمور فسأكتفي هنا بمثل واحد متصل بشكل السلعة ذاته . لو استطاعت السلع النطق لتحدثت هكذا : قد تكون قيمتنا الاستعمالية مما يهم الآدميين ولكنها ليست صفة لازمة لنا بوصفنا أشياء . إن صفتنا كأشياء هي قيمتها ويثبت ذلك ما بيننا من علاقات متداخلة . فنحن لا نتصل بعضنا ببعض إلا بوصفنا قيم تبادلية فقط . والآن لنستمع إلى الاقتصادي يفسر لنا ما يجول في ذهن السلعة : إن القيمة (القيمة التبادلية) خاصية الأشياء ، والثروة (القيمة الاستعمالية) خاصية الإنسان . وعلى أساس هذا المعنى فإن القيمة تتضمن بالضرورة المبادلات بينما الثروة لا تدل على شيء من هذا[1] ويقول كذلك : الثروة صفة للإنسان والقيمة صفة للسلع والإنسان أو الجماعة غني ، واللؤلؤة أو الماسة ذات قيمة [2].

إن اللؤلؤ أو الماسة ذات قيمة بوصفها لؤلؤة أو ماسة ! لم يستطع أي كيماوي حتى الآن أن يكشف عن قيم تبادلية في جوهرة أو ماسة .

ولكن الاقتصاديين الذين يكشفون هذه الخاصية الكيماوية (وهم قوم يدعون لأنفسهم ميزة الذكاء الناقد) يجدون أن القيمة الاستعمالية للأشياء تعلق بها مستقلة عن الخواص المادية لهذه الأشياء . وأن قيمة هذه الأشياء من جهة أخرى تعلق بها بوصفها أشياء . والشيء الذي يؤيد هذه النظرة هو الحقيقة البارزة عن أن القيمة الاستعمالية للأشياء تتحقق بدون التبادل أي بواسطة علاقة مباشرة بين الأشياء والناس ، بينما قيمة الأشياء تتحقق فقط في التبادل أي في عملية اجتماعية فقط . ومن المؤكد أن كل امرىء سيذكر في هذه المناسبة

---

(١) Observations on certain Verbal disputes in Political Economy, particulary relating to value and to Supply and Demand, London, 1821 p. 16.

(٢) S. Bailey. cit., p. 165 .

التعليمات التي أعطاها دُجبري إلى جاره سيكول حيث قال : « لأن تكون رجلا محظوظاً فهبة من الحظ ، ولكن الكتابة والقراءة من هبات الطبيعة » (١)

(١) يتفق مؤلف كتاب Observations مع س . بايلي في اتهام ريكاردو بأنه حوّل القيمة التبادلية من شيء نسبي بحت الى شيء مطلق . والحقيقة أن ريكاردو سلك السبيل الآخر، ذلك أنه أرجع هذه النسبية الظاهرية التي تتخذها الأشياء (كالماسات واللآلىء مثلا) بصفتها قيم تبادلية ، الى العلاقة الحقيقية المستترة تحت هذا المظهر أو الظاهر أي أرجعها الى نسبية هذه الأشياء بوصفها تعبيرات عن العمل الانساني . واذا كان رد أتباع ريكاردو على بايلي وقحاً دون أن يكون ذا أثر فعال ، فالسبب في هذا أنهم عجزوا أن يجدوا في كتابات ريكاردو شيئاً يفسر العلاقة الوثيقة بين القيمة من جهة وشكل القيمة أو القيمة التبادلية من جهة أخرى .

الفصل الثانى

التبـــــادل

من الواضح أن السلع لا تشق سبيلها إلى السوق أو تتبادل فيما بينها من تلقاء ذاتها ، ولهذا صار من المتعين علينا أن ندرس أعمال وتصرفات أولئك الحفاظ على السلع أو المالكين لها . والسلع أشياء لا قدرة لها على مقاومة الإنسان ، وإذا لم تكن مطواعة له لجأ إلى القوة أى استولى عليها بعبارة أخرى [١] . وحتى يتسنى خلق علاقة بين السلع وجب على مالكيها أن ينشئوا فيما بينهم علاقة بصفتهم أفراد تسكن إرادتهم فى تلك الأشياء ، وينبغى أن يتصرفوا بحيث لا يختص كل منهم بسلعة الآخر أو يفرط فى سلعته إلا بعمل من الرضاء المتبادل ، كما أن على كل منهم أن يعترف بما للآخر من حقوق الملكية الخاصة . وهذه العلاقة القانونية التى يعبر عنها التعاقد (سواء صيغ ذلك بطريقة قانونية أم لا) علاقة اختيارية تنعكس عليها الصلة الاقتصادية . وهذه الصلة الإقتصادية هى التى تعين فحوى العلاقة القانونية أو الاختيارية [٢] . وفى الحالة التى ندرسها ينحصر وجود الأشخاص كل إزاء الآخر على أنهم ممثلون أو مالكون للسلع . وسنرى فى بحثنا أن الشخصيات التى تظهر على المسرح الاقتصادى ليست سوى صور تمثل ما بينها من علاقات اقتصادية .

---

(١) فى القرن الثانى عشر المشهور بانتشار التقوى فيه كانوا يدرجون أشياء غريبة جداً فى زمرة السلع . ومثال ذلك أن أحد الشعراء الفرنسيين ذكر ,, النساء المتساهلات فى الفضيلة ،، من بين السلع التى تباع بسوق لا نديت وذلك الى جانب الملابس والأحذية والجلد والأدوات الزراعية الخ .

(٢) يبدأ برودون باستخلاص مثله الأعلى عن العدل ,, العدل الأبدى ،، من العلاقات القانونية المطابقة لانتاج السلع ، ثم تراه يقرر بذلك (وبطريقة فيها عزاء لا حد له للبورجوازية الصغيرة) أن هذا الشكل من انتاج السلع أبدى كالعدالة ، وبعد ذلك يعود فيحاول أن يصوغ من جديد انتاج السلع الفعلى والنظام القانونى الفعلى الموافق له بحيث ينسجم كله مع مثله الأعلى . ماذا ترى فى كيميائى بدلا من أن يدرس القوانين الفعلية للتغيرات الذرية فى تكوين وتحليل المادة ، وبدلا من أن يحاول حل مشكلات خاصة على هذا الأساس ، يقترح تشكيل التكوين الكيماوى من جديد طبقاً ,, للآراء أبدية ،، عن ,, الطبيعية ،، و ,, الجسمانية ،، . هل تزيد معلوماتنا عن ,, المرابى ،، حين تقول ان أعماله تتنافى مع ,, العدل الأبدى ،، و ,, المساواة الأبدية ،، و ,, روح التعاون التبادلى الأبدية ،، وغير ذلك من ,, الحقائق الخالدة ،، ، وهل يمكنك تزيد معلوماتنا عن آباء الكنيسة حين قالوا ان أعمال المرابى تعارضت الى حد المجاهدة ,, و ,, الايمان الخالد ،، و ,, ارادة الله الخالدة ،، ؟

والأمر الذى يميز السلعة عن صاحبها أنها تنظر إلى أية سلعة أخرى على أنها الشكل الذى يمثل قيمتها . والسلعة بطبيعتها على استعداد للتبادل جسداً وروحاً بأية سلعة أخرى ، ولكن المالك يعوض هذا النقص فى الشعور بالجسم المادى وذلك باستخدام حواسه الخمس . ويلاحظ أن السلعة ليست لها قيمة استعمالية مباشرة بالنسبة إلى صاحبها وإلا لما جاء بها إلى السوق ، ولكنها ذات قيمة استعمالية للآخرين . أما قيمتها الاستعمالية بالنسبة له فتنحصر فى أنها مستودع القيمة التبادلية وبالتالى التبادل[1] ، ولهذا فهو يصمم على الخلاص منها مقابل سلع أخرى لها قيمة استعمالية ذات فائدة له . وكافة السلع غير ذات قيم استعمالية لأربابها ولكنها كذلك بالنسبة إلى الغير ، ومن هنا ينبغى تغيير الأيدى التى تتداولها . وفى هذه العملية من انتقالها من يد إلى أخرى ينحصر التبادل الذى ينشىء بينها علاقة كقيم ويحققها كقيم . وعلى ذلك يجب على السلع أن تحقق ذاتها كقيم قبل أن تفعل ذلك كقيم استعمالية . ومن جهة أخرى يجب أن تظهر أنها قيم استعمالية قبل إمكان تحقيقها كقيم ، لأن العمل الذى بذل فى سبيلها يكون ذا أثر فعال إذا كان بذله قد تم بطريقة تنفع الغير . وسواء كان ذلك العمل مفيداً للغير وإنتاجه قادراً على قضاء حاجات الآخرين ، فإن إثبات ذلك لا يتم إلا عن طريق التبادل .

يرغب صاحب السلعة فى التنازل عنها وذلك باستبدالها بالسلع التى تشبع قيمتها الاستعمالية بعض حاجياته . وإذا نظرنا إلى التبادل على هذا الوجه فإنه يصبح بالنسبة إليه مجرد عملية بسيطة . ومن جهة أخرى فهو يرغب فى تحقيق قيمة سلعته وتحويلها إلى أية سلعة أخرى ذات قيمة مساوية بغض النظر عما إذا كانت لسلعته قيمة استعمالية بالنسبة لصاحب السلعة الأخرى أم لا . ومن وجهة النظر هذه يكون التبادل بالنسبة إليه عملية اجتماعية ذات طابع عام ، ولكن نفس العملية لا يمكن أن تكون فى الوقت ذاته وبالنسبة إلى أرباب السلع ذات طابع خاص بحت وذات صفة اجتماعية وعامة خالصة .

وحين نمعن النظر فى الأمر نجد أن صاحب السلعة ينظر إلى أية سلعة أخرى بنسبة سلعته كمعادل معين وبهذا يعد سلعته المعادل العام لكافة السلع الأخرى . ولما كان هذا الأمر ينطبق على كل مالك سلعة ؛ لهذا فليس من سلعة فى الحقيقة تستطيع أداء وظيفة المكافىء أو

---

(١) منفعة كل جسم مزدوجة ، فالأولى خاصة بالجسم كما هو على هذا الشكل والأخرى خلاف ذلك ، كما هو الحال بالنسبة الى الخف الذى يستخدم فى اللبس وكذلك فهو قابل للتبادل ، وكلاهما منفعتان للخف ، اذ أن الذى يبادله بنقود أو غذاء يحتاج اليه يستفيد من الخف بوصفه الخف ، ولكن ليس ذلك فى شكله الطبيعى لأنه لم يصنع بقصد مبادلته . Aristotle. De Republica l, i. cap. 9.

المعادل العام ، وكذلك ليس لقيمة السلع النسبية أي شكل عام يمكن في ظله إجراء التعادل بينها كقيم أو الموازنة بين أحجام قيمتها . وعلى ذلك فهي لا تواجه بعضها بعضاً بصفتها سلع بل إنها تفعل ذلك على أنها منتجات أو قيم استعمالية . وإزاء هذه الصعاب التي تواجه مالكي السلع تراهم يفكرون بطريقة فاوست : في البداية كان العمل — أي الفعل — يأتي أولا ، وعلى ذلك فهم قد تصرفوا قبل أن يفكروا . وهم بحكم الغريزة يخضعون للقوانين التي تفرضها عليهم طبيعة السلع ، لا يستطيعون أن يجعلوا سلعهم ذات علاقة بصفتها قيم إلا بمقارنتها بسلعة أخرى على أنها المكافيء العام ، وقد رأينا ذلك نتيجة تحليلنا للسلعة ، ولكن السبيل الوحيد الذي تقتضاه يمكن لسلعة خاصة معينة أن تصير مكافئاً عاما يكون بواسطة فعل اجتماعي ، وعلى ذلك فالفعل الاجتماعي الذي تقوم به كافة السلع الأخرى يتخير سلعة معينة تعبر عن قيم جميع السلع وبهذا يصير الشكل الجسمي لهذه السلعة هو المعادل العام الذي يقره المجتمع ، أي أنه بفضل هذه العملية الاجتماعية تكون وظيفة هذه السلعة التي استبعدت عن السلع الأخرى أنها المعادل العام . وبهذه الطريقة تصبح هذه السلعة — نقوداً .

وتتخذ النقود شكلا محدداً كنتيجة لازمة لعملية التبادل ، وبواسطتها يتسنى بطريقة عملية أن نعادل بين منتجات العمل وبذا تتحول في الواقع العملي إلى سلع . واتساع نطاق التبادل وازدياد عمق هذه العملية على مر التاريخ مما ينمي التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة ، وهو التباين الكامن في طبيعة السلع ، هذه الحاجة إلى إيجاد وسيلة خارجية للتعبير عن هذا التباين وذلك بقصد مواجهة أغراض التبادل التجاري ، هي التي تدعو إلى إقامة شكل مستقل من القيمة ، وينتهي الأمر بإشباع هذه الحاجة وذلك بتقسيم السلع إلى سلع ونقود ، وكما يحدث تحول المنتجات إلى سلع ، كذلك وبنفس المدى والنسبة تتحول سلعة واحدة خاصة إلى نقود[1] .

والمقايضة المباشرة للسلع تتخذ شكل التعبير "الأولى" عن القيمة وذلك من ناحية واحدة وهذا الشكل هو س سلعة ا = ص سلعة ب . والشكل المباشر من المقايضة عبارة عن س قيمة استعمالية ا = ص قيمة استعمالية ب[2] ، وفي هذه الحالة لا تصبح ا ، ب سلعتين إلا عن

---

(١) بهذا نستطيع أن نقيس عمق اشتراكية البورجوازية الصغيرة التي ترمي الى دوام بقاء إنتاج السلع بينما ترغب في نفس الوقت في القضاء على « التناقض أو العداء بين النقود والسلع » ، أو القضاء — إذا صح القول — على النقود ذاتها — مادامت النقود لا وجود لها الا بحكم هذا العداء . وهذا شبيه بمحاولة تولية الكثلكة مع الغاء البابا ! وتستطيع أن تحصل على مزيد في هذا الموضوع من كتابي « نقد الاقتصاد السياسي » ص ٦١ وما بعدها .

(٢) ما دام هناك عدد من الأدوات يقدم كمعادل لأداة واحدة (كما يحدث بين المتوحشين) بدلا من وجود تبادل بين قيمتين استعماليتين مختلفتين ، فإن المقايضة المباشرة للمنتجات تكون في طفولتها أي في بداية عهدها الأولى .

طريق عملية المقايضة . والخطوة الأولى التي يتعين على أي شيء ذي منفعة أن يخطوها حتى يصير قيمة تبادلية ، تكون حين لا يظل هذا الشيء النافع قيمة استعمالية لصاحبه ، ولا يحدث هذا الأمر إلا في حالة كون جزء من أداة معينة زائداً عن حاجة صاحبها المباشرة . والأشياء في حد ذاتها وبذاتها ذات وجود منفصل عن الإنسان وتبعاً لذلك يستطيع نقلها إلى الغير . وإذا أريد أن يكون هذا النقل من شخص إلى آخر متبادلا فلا بد للناس عن طريق التفاهم الصامت من أن يتعاملوا بعضهم مع بعض على أنهم ملاك لهذه الأشياء القابلة للنقل أو التحويل ، وبعبارة ضمنية على أنهم أفراد مستقلون كل عن الآخر . ولكن هذه الحالة من الاستقلال المتبادل لا وجود لها في مجتمع فطري قائم على أساس الملكية المشتركة ، سواء كان هذا المجتمع أسرة يسودها الأب أو جماعة هندية قديمة أو دولة من دول الإنكا في بيرو . أن تبادل السلع يبدأ حيث تنتهي حياة الجماعة المشتركة ، ويبدأ على حدود هذه الجماعات عند اتصالها بجماعة مختلفة ، أو يبدأ عند نقطة الاتصال بين أفراد جماعتين مختلفتين . ولكن بمجرد أن تصبح المنتجات سلعاً في علاقات الجماعة الخارجية لا تلبث أن تصير كذلك في حالة الحياة الداخلية للجماعة وذلك بتأثير رد الفعل . وتبدو النسب الكمية التي يتم بها تبادل المنتجات عملا في أول الأمر وليد الصدفة . والذي يجعل هذا التبادل ممكناً الرغبة المتبادلة لدى أربابها في نقل ملكيتها من واحد لآخر . وخلال ذلك تنشأ الحاجة تدريجاً إلى سلع أجنبية من نفس المنفعة ، ولا يلبث التبادل أن يصير عملا اجتماعياً عادياً بحكم تكرار هذه العملية . وعلى ذلك يحدث بمرور الوقت أننا نفتج جانباً من إنتاج العمل لغرض التبادل خاصة ، ومنذ ذلك الحين يثبت التمييز بين منفعة الشيء المعد لأغراض الاستهلاك ومنفعة ذلك المعد لأغراض التبادل ، وتصبح قيمة الشيء الاستعمالية متميزة عن قيمته التبادلية . ومن جهة أخرى نجد أن النسب الكمية التي يتم بها تبادل السلع تصبح متوقفة على إنتاجها نفسه ، ولا تلبث العادة أن تجعل من هذه النسب الكمية قيماً ذات أحجام محدودة .

في حالة مقايضة السلع تكون كل سلعة وسيلة تبادل بالنسبة لصاحبها ومعادلا بالنسبة لكافة الأشخاص الآخرين ، ولكن يتم ذلك من حيث كونها ذات قيمة استعمالية للآخرين . وعلى ذلك نرى في هذه المرحلة أن الأدوات (الأشياء) التي تتبادلها لا تكتسب شكلا من القيمة مستقلا عن قيمتها الاستعمالية أو مستقلا عن الحاجات الفردية لأولئك الذين يجرون هذا التبادل ، وتنمو الضرورة الداعية إلى شكل للقيمة كلما حدثت زيادة في عدد وأنواع السلع التي يحدث التبادل فيما بينها . وتنشأ في نفس الوقت المشكلة وكذلك الوسيلة المؤدية إلى حلها .

وأصحاب السلع لا يعادلونها بالنسبة لسلع غيرهم أو يبادلونها على نطاق واسع إلا إذا كانت أنواع مختلفة من السلع يملكها أفراد مختلفون قابلة للمبادلة بها وتكون مكافئة من حيث القيم لسلعة واحدة مخصوصة . ومثل هذه السلعة الثالثة والتي تقوم بوظيفة المعادل لسلع أخرى مختلفة تكتسب في الحال — ولو في حدود ضيقة — صفة المعادل الاجتماعي العام ، وهذا الشكل المعادل العام ينمو أو يضمحل مع الاتصالات الاجتماعية المؤقتة التي تستدعي وجوده ، وهذا الشكل أيضاً تتخذه هذه السلعة أو تلك بالدور وبصفة مؤقتة . ولكن ، بسبب نمو التبادل نجد هذا الشكل يثبت على نوع خاص من السلع ثم يتبلور متخذاً شكلاً محدوداً هو شكل النقود .

وفي أول الأمر يكون اكتساب سلعة معينة لهذه الصفة مسألة صدفة ، ولكن هناك أمرين أثرهما حاسم في هذا الشأن ، فالشكل النقدي يعلق إما بأكثر سلع التبادل أهمية من الخارج وهذه في الواقع أشكال بدائية وطبيعية تعبر فيها عن القيمة التبادلية للمنتجات المحلية ، وإما تعلق بالشيء النافع الذي يكون — كما في حالة الماشية مثلا — الجزء الأساسي من الثروة القومية القابلة للنقل والتحويل . وكانت الشعوب البدوية أول من تطور لديها الشكل النقدي لأن كافة البضائع التي تملكها تتكون من أشياء قابلة للنقل وبذلك تكون قابلة للتبادل ، وثانياً لأن أسلوب معيشة هذه الشعوب يستدعي تبادل المنتجات بسبب اتصالها المستمر بالجماعات الأجنبية عنها . وغالباً ما حدث أن استخدم الإنسان الانسان نفسه في صورة العبيد على هيئة النقود البدائية ، ولكنه لم يستخدم الأرض مطلقاً لهذا الغرض لأن مثل هذه الفكرة لا تنشأ إلا في مجتمع بورجوازي أكثر تقدماً ، ويعود تاريخها إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر ، وحدثت أول محاولة لتطبيقها عملياً على نطاق قومي واسع بعد ذلك بقرن خلال الثورة الفرنسية البورجوازية .

وبقدر خروج التبادل عن نطاق القيود المحلية وازدياد اتساع نطاق قيمة السلع بحيث تصير الصورة التي يتجسم فيها العمل الإنساني العام ، فإن الشكل النقدي يعلق بالسلع التي أعدتها الطبيعة لأداء هذه الوظيفة الاجتماعية وهي المكافيء العام ، وهذه السلع هي المعادن النفيسة . يقال إنه ، برغم أن الذهب والفضة ليسا نقوداً بطبيعتهما فإن النقود بطبيعتها ذهب وفضة [1] . ويدل على صدق هذه العبارة الخواص الطبيعية التي تجعل هذين المعدنين يؤديان

---

(١) وكذلك « والمعادن ... بالطبيعة نقود » .

Karl Marx, op . cit., p. 135

Galiani. Della moneta in Custodi's collection, modern section. vol. III, p. 72.

وظيفة النقود [١]. وحتى الآن لم نعرف إلا وظيفة واحدة للنقود ألا وهي كونها الشكل الظاهري الذي يدل على قيمة السلع أو أنها المادة التي يعبر بها المجتمع عن أحجام قيم السلع. ولا يصلح لهذا الشكل الظاهري للقيمة سوى مادة كل جزء منها ذو صفات متماثلة واحدة. ومن جهة أخرى، بما أن الاختلاف بين أحجام القيمة اختلاف من حيث الكم تماماً لهذا ينبغي أن تكون السلعة التي تؤدي وظيفة النقود قابلة للتأثر بالفروق الكمية؛ وأن يكون في المستطاع تقسيمها أجزاء حسبما نشاء وإعادتها إلى ما كانت عليه بضم هذه الأجزاء ثانية. وقد أسبغت الطبيعة هذه الصفات على الذهب والفضة.

والقيمة الاستعمالية للسلعة التي تؤدي وظيفة النقود ذات وجهين. فإلى جانب قيمتها الاستعمالية المخصوصة بوصفها سلعة (فالذهب مثلا يستخدم لتثبيت الأسنان أو كالمادة الخام في أدوات الترف وغير ذلك) فإنها تكتسب قيمة استعمالية شكلية ناشئة عن وظائفها الاجتماعية المخصوصة. وبما أن كافة السلع مجرد معادلات خاصة للنقود بينما النقود هي المعادل العام لها، لهذا فإن السلع تلعب دور سلع خاصة وذلك في موقفها إزاء النقود التي تعد بالنسبة إليها سلعة ذات طابع عام [٢].

وقد رأينا أن الشكل النقدي إن هو إلا انعكاس للعلاقات بين كافة السلع الأخرى وهو الصورة المنعكسة التي علقت بسلعة واحدة معينة. وإن اعتبار النقود سلعة [٣] يعد على ذلك كشفاً جديداً بالنسبة لأولئك الذين عند تحليلها يبدأون بشكلها التام النمو والتطور. وعملية

(١) للحصول على تفصيلات أكثر في هذا الموضوع راجع الفصل المعقود على المعادن النفيسة في كتابي المشار إليه.

(٢) ,, النقود هي السلعة التجارية ذات الصفة العالمية الشاملة ,, Verri, op. cit., p. 16.

(٣) ,, والذهب والفضة ذاتهما، ويجوز أن تطلق عليهما اسم عام وهو السبيكة ... سلعتان ... تعلو قيمتهما أو تهبط ... وإذن يجوز اعتبار السبيكة على أنها ذات قيمة أعلى حيث يمكن أن يشترى بمقدار صغير منها مقدار كبير من منتجات البلد أو مصنوعاته ,, A Discourse of the General notions of Money, Trade, and Exchange, as they stand in relations to each other, by a Merchant, London, 1695, p. 7.

,, والفضة والذهب سواء كانا مسكوكين أو غير مسكوكين ورغم استعمالهما مقياساً لكافة الأشياء الأخرى، لا يقلان من حيث كونهما سلعة عن النبيذ والطباق والقماش ,, A. Discourse concerning Trade, and that in particular of the East Indies. London, 1689, p. 2.

,, وإن ما تملك الدولة من معدن نفيس وثروة لا يمكن أن يقتصر حقيقة على النقود، كما أنه لا ينبغي استبعاد الذهب والفضة من كونهما بضائع أي تجارة ,, The East India Trade a most profitable Trade, London, 1677, p. 4.

التبادل التي تحول السلع إلى نقود لا تكسب السلعة قيمة وإنما تسبغ على قيمتها شكلا مخصوصاً معيناً . ورغم هذا فنظراً للخلط بين القيمة على وجه العموم وبين شكلها المخصوص نرى بعض الكتاب قد اعتبر قيمة الذهب والفضة خيالية(١) وإذا كانت النقود في بعض وظائفها يمكن أن تحل محلها رموز دالة عليها فهذا نشأ خطأ آخر وهو الاعتقاد بأن النقود مجرد رمز . ومع ذلك نجد في هذا الخطأ إدراكاً بأن الشكل النقدي للشيء ليس جزءاً غير قابل للانفصال عن هذا الشيء وإنما هو مجرد الشكل الظاهري الذي تبدو فيه علاقات اجتماعية معينة يخفيها هذا الشيء . وبهذا المعنى يمكن اعتبار كل سلعة رمزاً أي أنها بقدر ما تكون لها قيمة عبارة عن الغطاء المادي للعمل الإنساني الذي بذل في إنتاجها(٢) ولكن إذا قلنا إن الصفات

---

(١) ,,الذهب والفضة قيمة بصفتهما معادن وذلك قبل أن يكونا نقوداً Galiani, op. cit. ، وكتب لو يقول ,, ان الرضا المتبادل من جانب الجنس البشري أسبغ قيمة خيالية على الفضة بسبب الصفات التي جعلتها تصلح نقوداً ,, . وتساءل لو من جهة أخرى ,, كيف تستطيع شعوب مختلفة أن تعطي لأي شيء واحد قيمة خيالية ؟ .. أو كيف أمكن لهذه القيمة الخيالية أن تحافظ على ذاتها وتبقى ؟ ,, ولكن العبارات التالية تدلنا على مدى قلة فهمه للأمر ,, كان تبادل الفضة يجري بنسبة ما لها من قيمة في الاستعمال وبالتالي بنسبة قيمتها الحقيقية ، وقد اكتسبت قيمة اضافية باتخاذها نقوداً ,, John Law, Considérations sur les numéraire et le commerce: in E. Daire's economistes financiers du XVIII siecle, p, 470

(٢) ,, النقود رمز للسلع ,, V. de Forbonnais, Eléments du commerce. (الطبعة الجديدة – ليدن سنة ١٧٦٦) المجلد الثاني ص ١٤٣ . ,, وبوصفها رمز فان السلع تجذبها ,, نفس المرجع ص ١٥٥ ,, النقود رمز لشيء وتمثله ,, .

Montesquieu, Esprit des lois, Oeuvres, London, 1767 vol 11 p, 2

,, ليست النقود رمزاً فحسب لأنها ذاتها ثروة . انها لا تمثل القيم ولكنها المعادل للقيم ,,

Le Trosne, op. cit, p, 910.

,,وحين نتأمل فكرة النقود فاننا ننظر الى الشيء ذاته على أنه لايزيد عن كونه رمزاً ، ولا تنحصر أهميتها من حيث ذاتها وانما من حيث ما تساويه ,, Hegel, op. cit., 100 . وقد سبق رجال القانون الاقتصاديين في ادراك أن النقود ليست الا رمزاً وأن قيمة المعادن النفيسة خيالية صرفة . وقد وصلوا الى ذلك الرأي وهم يخدمون الملوك بتأييدهم حق الأخيرين في غش العملة خلال عصور الوسطى معتمدين على ذلك بتقاليد الامبراطورية الرومانية والآراء الواردة في مجموعة قوانين الامبراطور جستنيان عن النقود . ومن تلاميذهم الأكفاء في تطبيق رأيهم فيليب فالوا الذي أصدر مرسوماً سنة ١٣٤٦ قال فيه ,, لا يستطيع امرىء ولا ينبغي له أن يشك أن لنا ولذاتنا الملكية فقط عمل وحقيقة وحالة واعداد كافة قوانين العملات المعدنية ، ولنا أن نأمر بتداولها بالثمن الذي نراه في صالحنا ,, . وكان القانون الروماني يرى أن قيمة النقود تتحدد بالأوامر الامبراطورية ، وكان يحرم صراحة اعتبار النقود سلعة . ,, وليس لأي انسان الحق في شراء النقود اذ ليس من الأمور السليمة أن نجعل منها بضاعة مادامت معدة للاستعمال العام ,, وتجد ==

الاجتماعية التي تتخذها الأشياء أو أن الأشكال المادية التي تتخذها الصفات الاجتماعية للعمل في ظل نظام قائم على أسلوب محدود من الإنتاج ، إن هي إلا رموز ، لكان علينا كذلك أن نصرح في الوقت ذاته بأن هذه المميزات إن هي إلا أقاصيص تعسفية أقرها ما يطلق عليه اسم رضاء الجنس البشري وهي وليدة خيال الإنسان . وكان هذا هو الأسلوب الذي فسروا به الأمور في القرن الثامن عشر لأن عجز الناس عن تعليل نشأة الأشكال المحيرة التي اتخذتها العلاقات الاجتماعية بين فرد وآخر ، جعلهم يحاولون تجريدها من مظهرها الإجتماعي بأن ينسبوا إليها نشأة هي وليدة العرف والتقاليد .

سبق أن أشرت إلى أن الشكل المعادل للسلعة لا يتضمن أي تحديد أو تعيين كمي لحجم قيمتها . حين نعلم أن الذهب نقود وأنه لذلك تمكن مبادلته بكافة السلع الأخرى فإن هذا لا يحمل معه معرفتنا بقيمة ١٠ أرطال من الذهب مثلا ، فالذهب كأي سلعة أخرى ، لا يعبر عن حجم قيمته إلا على هيئة علاقة بينه وبين السلع الأخرى ، وقيمته تتحدد بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجه وتلك القيمة يعبر عنها بمقدار من أية سلعة أخرى ينطوي على مقدار مساو من وقت العمل[١] ومثل هذا التحديد الكمي لقيمته النسبية يحدث عند مركز إنتاج الذهب عن طريق المقايضة ، فقيمته تكون قد تحددت في الوقت الذي يدخل فيه نظام التداول وقد أدرك الناس في العقود الختامية من القرن السابع عشر أن النقود سلعة ولكن هذه الخطوة لم تكن إلا المرحلة الأولى في التحليل . وليست الصعوبة أن ندرك أن النقود سلعة ، ولكنها تنحصر في كشف الكيفية والسبب والوسيلة التي بها يمكن أن تكون سلعة ما نقود[٢] .

= بحثاً طيباً في هذه المشكلة في كتاب G. F. Pagnini المسمى Saggio sopra il guisto pregio della cose ، ١٧٥١ ، كستودي ، القسم الحديث ، الجزء الثاني . ويوجه بانيني في الجزء الثاني من مؤلفه « النقد والمعوم » نحو رجال القانون بصفة عامة .

(١) « اذا استطاع فرد أن يأتي الى لندن بأوقية من الفضة قد استخرجت من بيرو في نفس الوقت الذي يستطيع فيه انتاج بوشل من القمح ، فاذن يكون أحدهما الثمن الطبيعي للآخر ، ولكن اذا أمكن بفضل كشف مناجم جديدة يسهل العمل فيها ، انتاج أوقيتين من الفضة بنفس السهولة التي كان يتم بها انتاج أوقية من قبل لكان البوشل رخيصاً بعشر شلنات كما كان كذلك قبلا بخمس شلنات » .
William Petty: A Treatise on Taxes & Contributions, London 1667. P.31

(٢) يقول لنا الأستاذ روشر ما يأتي « يمكن تقسيم التعاريف الخاطئة عن النقود الى مجموعتين رئيسيتين وهما التعاريف التي تعتبر النقود شيئاً أكثر من سلعة ، والتعاريف التي تنظر اليها على أنها شيء أقل من سلعة » ! ثم يتلو ذلك بيان مضطرب بالمؤلفات التي وضعت عن طبيعة النقود وبعد ذلك يستخلص هذه الملحظة « وفضلا عن هذا لا يمكن أن ننكر أن معظم الاقتصاديين الحديثين قد أخفقوا في رؤية الخواص التي تميز النقود عن السلع الأخرى (وعلى ذلك

رأينا من أبسط تعبيرات القيمة وهو س سلعة ا = ص سلعة ب أن الشيء الذي يعبر عن حجم قيمة شيء آخر يبدو أن له شكله المعادل مستقلا عن هذه العلاقة ، أى أن له هذا كصفة طبيعية اجتماعية . وقد تتبعنا الطريقة التي بها تدعم هذا المظهر الباطل ، ويكمل التدعيم بمجرد اتحاد الشكل المعادل العام مع الشكل المادى لنوع مخصوص من السلع أى بمجرد تبلوره واتخاذه الشكل النقدى . والذى يحدث ليس أن السلعة تتخذ مظهر النقود لأن كافة السلع الأخرى عموماً تعبر عن قيمتها بواسطة هذه السلعة ، ولكن العكس هو الواقع بمعنى أن السلع يبدو أنها تعبر عن قيمتها بواسطة هذه السلعة لأن الأخيرة نقود . وتختفى الخطوات المتوسطة فى النتيجة دون أن تخلف آثاراً بعدها . وبدون أى تعاون من جانب السلع فإن هذه تجـد الشكل الدال على قيمتها على هيئة سلعة أخرى موجودة خارجاً عنها وإلى جانبها . والذهب والفضة حين يخرجان من باطن الأرض هما فى الوقت ذاته الصورة المباشرة التى يتجسم فيها كل العمل الإنسانى . وفى هذا تلقى سحر النقود . ففى هذا المجتمع الذى ندرسه نرى أن علاقات الناس الاجتماعية بعضهم ببعض فى الإنتاج تتخذ شكلا مادياً مستقلا عن رقابتهم وإشرافهم وأعمالهم الفردية الواعية . وفى أول الأمر يكشف الغطاء عن هـذه الأشياء بواسطة كون منتجات العمل بوجه عام تتخذ شكل السلعة .

وعلى ذلك فلغز الطابع السحرى للنقود إن هو إلا لغز الطابع السحرى للسلع الذى بهرنا فى أول الأمر ثم أصبح الآن واضحاً فى النقود .

= فهى أكثر أو أقل من سلعة !) ، وهكذا فإن رد الفعل القديم بالذهب التجارى والذى أحدثه Ganilh له ما يبرره إلى حد ما ، ،
Wilhelm Roscher, Die Grundlagen der Nationaloekonomie الطبعة الثالثة ١٨٥٨ ص ٢٠٧ — ٢١٠ ... يا لها من عبارات دقيقة ! هذا هو الكلام التافه العديم المعنى الذى أحسن أستاذ اختياره والذى حمله تواضعه على وصفه بالطريقة التشريحية الفسيولوجية ، للاقتصاد السياسى ! وعلينا أن ننسب إليه على الأقل الفضل فى أنه وصل إلى كشف واحد وهو أن النقود سلعة علية سارة .

الفصل الثالث

النقود أو تداول السلع

(١) مقيـــاس القيم

سأفترض خلال هذا المؤلف أن الذهب هو السلعة التي تضطلع بوظيفة السلعة النقدية، وتبسيط الأمور هو الغاية التي أتوخاها من هذا الفرض.

إن وظيفة الذهب الأولى أن يهيء لعالم السلع مادة للتعبير عن قيم السلع، أو أنه يمثل قيمتها بصفتها أحجام ذات مقياس واحد وقابلة للموازنة فيما بينها من حيث نوعها ومقدارها، وبهذا يقوم الذهب بوظيفة المقياس العام للقيم، وهو لكونه معادل السلع الخاص لا يصبح نقوداً إلا بحكم هذه الوظيفة التي يضطلع بها.

ليست النقود هي التي تجعل السلع قابلة للتعادل أو ذات معيار واحد بل الصحيح هو العكس، ذلك أنه لما كانت السلع من حيث كونها قيما تمثل عملا إنسانيا وبذلك تكون قابلة للمعادلة فيما بينها لهذا يمكن أن تقاس قيمها جميعاً وفق سلعة واحدة مخصوصة، وبهذا يمكن لهذه الأخيرة أن تتحول إلى مقياس القيم العام أي إلى نقود. والنقود بوصفها مقياس القيمة عبارة عن الشكل الذي يبدو فيه مقياس قيمة السلع الكامن فيها ونقصد به وقت العمل[1].

حينما نعبر عن قيمة السلعة بالذهب فنقول إن س من السلعة = ص من السلعة النقدية، فإننا

---

(١) لماذا لا تمثل النقود ذاتها وقت العمل بصفة مباشرة بحيث أن قطعاً مطبوعة من الورق مثلا يمكن أن تمثل س من ساعات العمل؟ هذا السؤال هو كالسؤال التالي: اذا علمنا انتاج السلع فلماذا يجب أن تتخذ منتجات العمل شكل سلع؟ وهذا واضح نظراً لأن اتخاذها شكل سلع يتضمن معنى تفرقتها الى سلع ونقود. ولو كان الأمر خلاف هذا لأمكن النظر الى العمل الفردي كأنه عمل اجتماعي ذو صفة مباشرة وهو الأمر الذي يعد العكس. وقد قمت في موضع آخر ببحث دقيق في ماهية تلك الفكرة التصورية أو الخيالية عن ,, نقود العمل ،، في مجتمع يقوم على أساس من انتاج السلع، ويكفي أن أزيد على ما سبق قوله أن ,, نقود العمل ،، التي ذكرها أوين تعتبر ,, نقوداً ،، بالقدر الذي نعتبر به تذكرة المسرح ,, نقوداً ،، ويفترض أوين مقدماً وجود عمل متحد أي يقوم به أفراد متحدون بصفة مشتركة وهي طريقة انتاج تخالف انتاج السلع. وأما شهادة العمل فدليل على الدور الذي يقوم به الفرد في العمل المشترك وعلى حقه في نصيب معين في الناتج المشترك المعد للاستهلاك؛ ولكن أوين لا يفكر مطلقاً في أن يفترض مقدماً وجود انتاج السلع ومع ذلك يحاول بمثل هذه التفاهة في بحث موضوع النقود أن يتحاشى النتائج الضرورية المترتبة على نظام انتاج السلع.

تقصد شكلها النقدى أى الثمن . والمعادلة الثانية القائمة بذاتها وهى طن من الحديد = أوقيتين من الذهب تكفى لبيان قيمة الحديد بطريقة ثابتة فى نظر المجتمع ، وبهذا تنتفى الحاجة إلى أن تكون هذه المعادلة حلقة فى سلسلة المعادلات التى تعبر عن قيم كافة السلع الأخرى . والسبب فى هذا أن السلعة المعادلة وهى الذهب قد اتخذت شكل النقود ، وكذلك استعاد الشكل العام للقيمة النسبية مظهره الأصلى وهو الشكل البسيط أو المتعزل للقيمة النسبية . ومن جهة أخرى نجد أن التعبير النسبى الممتد للقيمة وسلسلة المعادلات التى لا حد لها أصبحا الشكل النسبى الخاص لقيمة السلعة النقدية ، وهذه السلسلة صارت تقدم لنا على هيئة أثمان السلع . ويمكن أن نقرأ قوائم الأثمان السائدة بطريقة عكسية حتى نرى حجم قيمة النقود وقد عبر عنها فى كافة أنواع السلع ولكن النقود من جهة أخرى ليس لها ثمن ، ولكى نجعلها على قدم المساواة مع السلع الأخرى نضطر إلى جعلها معادلة لنفسها أى المكافىء فى معادلة تكون النقود فيها الطرف الأول .

وكما هو الشأن فى شكل قيمة السلع فإن ثمن السلع أو شكلها النقدى متميز تماماً عن شكلها المادى الحقيقى ، فهو إذا صح التعبير شكل وليد الفكر أو التصور . وبرغم أن قيمة الحديد والتيل والقمح لا يمكن رؤيتها ، إلا أن لها وجوداً حقيقياً فى هذه السلع ذاتها ، ولكننا ندركها بعين العقل وعن طريق التعادل مع الذهب . ولذلك يتعين على مالكى السلع إن أرادوا التعريف بأثمانها أن يعيروها ألسنة [1] ، أو يلصقوا على أجسامها بطاقات ورقية . ولما كان تقويم السلع بالذهب عمل عقلى بحت جاز لنا أن نستعمل لهذا الغرض نقوداً لا وجود لها إلا فى عالم الفكر أو الخيال ، حين يعبر كل تاجر عن قيمة بضائعه على شكل ثمن ، أى شكل الذهب التصورى ، فإنه يدرك تمام الإدراك أن هذه البضائع لم تتحول إلى نقود ، كما يعلم أنه حين يقدر بضائع معينة بملايين القطع الذهبية فإن هذا لا يتطلب مطلقاً وجود أية قطعة من

---

(١) للشعوب المتوحشة وشبه المتوحشة طريقة مختلفة عن هذا فى استخدام اللسان ، وقد كتب الكابتن بارى عن سكان الساحل الشرقى لخليج بافن مشيراً الى الأدوات التى تعرض للمقايضة « فى هذه الحالة كانوا يلعقونها باللسان مرتين ويعدها يعتبرون المبادلة قد تمت على وجه مرضى » وكذلك يفعل الاسكيمو الشرقيون اذ يلعقون السلع التى يتبادلونها . فاذا كان اللسان يستخدم فى الشمال كعضو يدل على امتلاك الشىء فلا مدعاة للدهشة اذا كان البطن يستعمل فى الأقاليم الجنوبية عضواً يدل على تراكم الممتلكات أو الثروة بحيث أن ثروة الشخص فى قبائل Kaffirs تقاس بحجم ذلك الجزء من جسم الشخص . وتدل الحقيقة التالية على أن أهل هذه القبائل يدركون معنى ما يعملون ، فقد أظهر التقرير الصحى الذى أصدرته السلطات البريطانية سنة ١٨٦٤ أن جانباً كبيراً من أفراد الطبقة العاملة لم يحصل على كفايته من الغذاء الذى يتطلبه صحة الجسم ولذا نجد الدكتور هارفى (وهو غير عبد المشهور الذى كشف الدورة الدموية) يعلن عن وصفات تخفض الدهنة فى أجسام أفراد البورجوازية والارستقراطية .

المعدن الحقيقي . وعلى ذلك حين تقوم النقود بمهمة مقياس القيمة فإنها لا تكون سوى نقود لا وجود لها إلا فى ميدان الفكر . وقد سبب هذا أغرب النظريات (١). وبرغم هذا الإعتبار فالثمن يتوقف تماماً على النقود الحقيقية أو ذات الوجود المادى . فقيمة الطن من الحديد ، أو بعبارة أخرى مقدار وقت العمل الذى يتضمنه هذا الطن ، إنما نعبر عنها فى خيالنا بذلك المقدار من السلعة النقدية الذى يتكافأ أى يتضمن نفس القدر من وقت العمل . وعلى ذلك إذا كان مقياس القيمة هو الذهب أو الفضة أو النحاس فإننا نعبر عن قيمة طن الحديد بأثمان مختلفة أى بمقادير مختلفة من هذه المعادن على التوالى .

وإذا كانت سلعتان مختلفتان كالذهب والفضة تؤديان فى نفس الوقت الواحد وظيفة مقاييس القيمة أصبح فى الإمكان أن نعبر عن ثمن جميع السلع بتعبيرين مختلفين أحدهما بمقياس الذهب والآخر بمقياس الفضة . ويظل هذان قائمين جنباً إلى جنب طالما لم تتغير النسبة بين المعدنين وهى ١٥ : ١ مثلا . وأى تغيير فى النسبة بين المعدنين يحدث اضطراباً فى النسبة القائمة بين الثمن المقوم بمقياس الذهب والآخر المقدر بالفضة .

وهذا يثبت لنا أن وجود معيار مزدوج للقيمة لا يتفق مطلقاً مع وظائف هذا المعيار (٢).

---

(١) راجع كارل ماركس فى كتاب « نقد الاقتصاد السياسى » ص ٥٣ وما بعدها بصدد النظريات المتعلقة بوحدة قياس النقود .

(٢) « حينما اعتبر القانون الذهب والفضة مقاييس قيمة تستعمل فى نفس الوقت الواحد فقد حدثت محاولة عابثة لاعتبارهما كأنهما نفس المادة الواحدة . والفرض الذى يذهب إلى وجود نسبة غير متغيرة بين مقادير الذهب والفضة التى ينطوى كل منها على كمية معلومة من الفضة ، إن هو فى الحقيقة إلا فرض يرى أن الذهب والفضة من نفس المادة ، وأن كمية محدودة من المعدن الأقل قيمة وهو الفضة عبارة عن كسر — جزء — من كمية محدودة من الذهب وغير قابل للتغيير . وتاريخ العملة الانجليزية من أيام ادورد الثالث حتى عهد جورج الثانى سلسلة متصلة من الاضطرابات الناشئة عن الصراع بين التحديد القانونى للنسبة ما بين الذهب والفضة من جهة وبين تقلباتهما الفعلية من حيث قيمتهما من جهة أخرى . فيمكن فى احدى اللحظات تقدير قيمة عالية للذهب بينما يحصل نفس الشيء بالنسبة إلى الفضة لحظة أخرى . وقد سحب من التداول المعدن الذى كان يقدر بأقل من قيمته وتبعاً لذلك غير القانون النسبة بين المعدنين ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى حدث التنافر مرة أخرى بين القيمة الاسمية الجديدة والنسبة الحقيقية . وفى أيامنا هذه كان من أثر الهبوط الطفيف الزائل فى قيمة الذهب بموازنته بالفضة نتيجة اشتداد الطلب من الهند والصين على الأخيرة أن حدثت نفس الظواهر فى فرنسا على نطاق أوسع مدى لأن الفضة كانت تصدر ويطاردها الذهب من التداول . وفى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ بلغت زيادة الواردات من الذهب عن الصادرات منه فى فرنسا ٤١٥٨٠٠٠٠ جنيه وبلغت زيادة الصادر من الفضة على الوارد منها ١٤٧٠٤٠٠٠ جنيه . والواقع أنه فى البلاد التى يعترف فيها القانون بالمعدنين مقاييس للقيمة بحيث يعد لكليهما قوة ابراء قانونية ولكل امرىء حرية الدفع بالذهب أو الفضة ، فان المعدن الذى يعلو

وتبدو لنا السلع ذات الأثمان المحدودة على الوضع الآتي :

ا سلعة ا = س ذهب

ب سلعة ب = ع ذهب

جـ سلعة جـ = ص ذهب الخ

ففي هذه المعادلات تمثل ا ، ب ، جـ مقادير محدودة من السلع ا ، ب ، جـ ، بينما س ، ع ، ص تمثل مقادير محدودة من الذهب ، وبذلك تحول قيم السلع إلى مقادير خيالية من الذهب ذات حجم متباين ، أي تحول برغم تعدد السلع الخير وتصبح أحجاماً ذات مقياس واحد وهي أحجام ذهبية . وإذ تتخذ شكل هذه المقادير المتباينة من الذهب يصبح في الإمكان الموازنة أو المعادلة بينها وإرجاعها جميعاً إلى مقدار ثابت من الذهب بوصفه وحدة القياس . وهذه الوحدة ، عن طريق تقسيمها فيما بعد إلى أجزاء ، تتعرض لتطور خلاف هذا فيصير المعيار . والذهب والفضة والنحاس أمثال هـــذه المقاييس المعيارية قبل أن تصبح نقوداً إذ يمكن وزنها طبقاً لمعيار مقبول ، وهكذا يصلح الرطل كوحدة مجموعة . وهـــذا الرطل يمكن تقسيمه إلى أوقيات الخ . أو مضاعفاته لتكوين هندردويتات الخ[1] ولهذا نجد أنه في كافة العملات المعدنية كانت الأسماء المطلقة على معايير النقود أو الثمن مأخوذة في الأصل من الأسماء التي كانت تطلق قبل ذلك على معايير الوزن .

وتؤدي النقود وظيفتين مختلفتين ، وذلك بوصفها مقياس للقيمة ومقياس للثمن ، فهي مقياس القيمة لأنها الصورة التي يتجسم فيها العمل الإنساني ، وهي مقياس الثمن من حيث أنها توجد على هيئة وزن ثابت من المعدن . وبوصفها مقياس القيمة تقوم بمهمة تحويل قيم السلع

= قيمته يصبح سلعة مثل أية سلعة أخرى يقاس ثمنها بالمعدن المقوم بها كأي قيمته وهذا الأخير هو الذي يقوم وحده بدور المعيار والمحتوى الحقيقي للقيمة . وتوضح كافة التجارب التاريخية في هذا المضمار أنه حينما يعترف القانون لمعدنين بحق من دانه وظيفة مقاييس القيمة فان أحدهما من ناحية التطبيق العملي هو الذي يحتفظ بمركزه كمعيار للقيمة »

Karl Marx : op. cit., p.p. 52, 53.

(١) ان الظرف الخاص الذي من أجله في انجلترا لا يعتبر الجنيه الاسترليني جزءاً من الأوقية مع أن الأوقية من الذهب هي وحدة معيار النقود قد فسر على الوضع الآتي « كانت تمثل في الأصل ملائمة لاستخدام الفضة فقط ومن هنا يمكن دائماً تقسيم الأوقية من الفضة الى عدد معين من الأجزاء أو القطع النقدية ، ولما كان الذهب قد أدخل في عهد متأخر واستخدم في عملة ملائمة للفضة فقط لهذا لا يمكن ضرب الأوقية من الذهب الى عدد معين من الأجزاء »

Maclaren : A Sketch of the History of Currency, London, 1858 p. 16.

المختلفة إلى أثمان أي إلى مقادير تصورية من الذهب ، وبوصفها مقياس للثمن فإنها تقيس هذه المقادير من الذهب . ومقياس القيم يقيس السلع المعتبرة قيما ، وأما مستوى الأثمان فعلى النقيض من ذلك يقيس مقادير الذهب بواسطة وحدة منه تشمل مقداراً معلوماً منه ، ولكنه لايقيس مقداراً من الذهب بوزن مقدار آخر . ولكي يتسنى اتخاذ الذهب معياراً للأثمان يجب الاتفاق على وزن معين منه يتخذ وحدة معلومة . وفي هذه الحالة ، كما هو الشأن في جميع الحالات التي تقاس فيها مقادير من عيار واحد ، يصبح اتخاذ وحدة قياس غير قابلة للتغيير أمراً بالغ الأهمية . وعلى ذلك كلما كانت هذه الوحدة أقل عرضة للتغيير كان معيار الأثمان أصلح لأداء مهمته . ولكن الذهب يصلح مقياساً للقيمة لأنه هو ذاته منتج عمل ، وبهذا يكون في أساسه أو في طبيعته قابلا للتغيير من حيث قيمته [1] .

وواضح أن التغير في قيمة الذهب لا يؤثر في وظيفته من حيث أنه مستوى الأثمان ، ولذلك فرغم تغير هذه القيمة تظل النسبة القائمة بين قيم المقادير المختلفة من الذهب ثابتة ، وحتى لو كان الهبوط في قيمة الذهب بمقدار ١٠٠٠ ٪ فإن ١٢ أوقية منه لا تزال تساوي من حيث القيمة ١٢ ضعفاً من الأوقية الواحدة . والشيء الجدير بالاعتبار في الأثمان هو العلاقة بين المقادير المختلفة من الذهب . ومن جهة أخرى لما كان أي ارتفاع أو انخفاض في قيمة الذهب لا يغير من وزنه كذلك لا يتغير وزن الأجزاء التي ينقسم إليها وهكذا يظل الذهب مؤدياً مهمته كمستوى ثابت غير متغير للأثمان مهما تغيرت قيمته . كذلك لا يؤثر أي تغيير في قيمة الذهب في وظيفته كمقياس للقيمة ، فهذا التغيير يؤثر في السلع كلها في نفس الوقت وبهذا تظل قيمتها النسبية فيما بينها غير متغيرة برغم أن ثمنها بالذهب يقدر بمبلغ أعلى أو أدنى عن ذي قبل . وكما أننا حين نقدر قيمة أية سلعة بمقدار محدود من القيمة الاستعمالية لسلعة أخرى كذلك حين نقوم الأولى بالذهب فإننا في الواقع لا نفترض أكثر من أن مقداراً معلوماً من الذهب يتكلف مقداراً معلوماً من العمل في وقت معلوم .

أما تقلبات الأثمان بوجه عام فتخضع لقوانين القيمة النسبية الأولية التي درسناها قبلا . إن الارتفاع العام في أثمان السلع لا يتأتى إلا عن ارتفاع في قيمتها مع ثبات قيمة النقود أو من هبوط في قيمة النقود مع ثبات قيمة السلع . ومن جهة أخرى يرجع الانخفاض العام في الأثمان إما إلى هبوط في قيمة السلع مع ثبات قيمة النقود ، وإما إلى ارتفاع قيمة النقود مع

---

(١) نجد في مؤلفات الكتاب الأنجليز عن العملة اضطراباً لا يمكن وصفه وخلطاً كبيراً بين مقياس القيمة ومستوى الأثمان ، وتراهم يستخدمون وظائف وأحدها الواحد مكان وظائف وأحداها الآخر .

ثبات قيم السلع وعلى هذا ليس من الحتم أن ارتفاع قيمة النقود يتضمن هبوطاً بنفس النسبة فى أثمان السلع ، أو أن هبوطاً فى قيمة النقود يؤدى إلى ارتفاع الأثمان بنفس النسبة . إن مثل هذا التغيير فى الثمن صحيح فى حالة السلع التى تظل قيمتها ثابتة ، أما فى حالة السلع التى ترتفع قيمتها مع قيمة النقود فى نفس الوقت وبنفس النسبة فلا تغيير فى الثمن . وإذا كان الارتفاع فى قيمتها أسرع أو أبطأ منه فى قيمة النقود فإن الذى يعين ارتفاع أثمانها أو هبوطه إنما هو الفرق بين التغيير فى قيمتها وقيمة النقود وهكذا ولنرجع الآن إلى شكل الثمن .

ينشأ بالتدريج تباين بين الأسماء النقدية التى تطلق على الأوزان المختلفة من المعدن النفيس الذى يستخدم كنقود ، وبين الأوزان الحقيقية التى كانت هذه الأسماء تدل عليها فى الأصل ـ ويرجع هذا التباين إلى أسباب تاريخية أهمها (١) استيراد النقود الأجنبية إلى مجتمع لم يكتمل نموه كما فى روما فى مستهل تاريخها حيث تداول القوم العملات الذهبية والفضية فى أول الأمر على أنها سلع أجنبية . فأسماء هذه العملات الأجنبية لا تتفق مطلقاً مع أسماء الأوزان القومية ـ (٢) بازدياد الثروة كلما قل طرد المعدن النفيس من مكانه كمقياس للقيمة بواسطة معدن أنفس منه مهما كانت هذه العملية متناقضة مع الترتيب الزمنى . فكلمة « باوند » كانت الاسم النقدى الذى يطلق على ما زنته رطل من الفضة ، فلما حل الذهب محل الفضة مقياساً للقيمة استعمل هذا الاسم للدلالة على $\frac{1}{15}$ من رطل من الذهب طبقاً للنسبة بين قيمتى المعدنين . وهكذا أصبحت كلمة باوند فى التعبير النقدى متميزة عنها كاسم يدل على الوزن[1] (٣) جرى الحكام قروناً طويلة على سياسة خفض العملة وتوسعوا فى ذلك بحيث لم يبق فى الحقيقة من الأوزان الأصلية للعملات سوى اسمها[2].

أوجدت تلك الأسباب التاريخية هذا الاختلاف بين اسم النقود واسم الوزن بحيث أصبح هذا عادة ثابتة أقرها المجتمع . ولما كان مستوى النقود وليد العرف من جهة كما يجب أن يلقى قبولا من الجميع ، تدخل القانون فى النهاية لتنظيمه فتحدد مقداراً معلوماً من المعدن النفيس ، وليكن أوقية من الذهب تنقسم أجزاء معترفاً بها رسمياً وتعطى أسماء ذات صبغة قانونية كالجنيه والدولار الخ .. هذه الأجزاء التى تعد وحدات نقدية تنقسم كذلك أجزاء

(١) لذلك يدل الجنيه الاسترليني الانجليزى على أقل من $\frac{1}{3}$ وزنه الأصلى ، والجنيه الاسكتلندى (قبل اتحاد البلدين) $\frac{1}{36}$ ، والجنيه الفرنسى $\frac{1}{72}$ ، والأسبانى أقل من $\frac{1}{1000}$ ، والرى Rey البرتغالى يدل على كسر أصغر بكثير .

(٢) ان النقود التى تعد اليوم خيالية تصورية هى أقدم الأشياء عهداً فى أى أمة ، وقد كانت جميعها فى وقت من الأوقات حقيقية . الأمر الذى جعلها تستخدم لاجراء عمليات الحساب ». Della moneta, p. 153 (جاليانى)

فرعية يعترف بها القانون كالشلن والبنس[1] ولكن قبل إجراء هذه التقسيمات وبعده لا بد أن يكون مستوى النقود المعدنية وزناً محدوداً من المعدن ، وينحصر التغيير الوحيد في التقسيم الفرعي وأساس القياس .

هكذا نجد أن الأثمان أو مقادير الذهب التي تتحول إليها قيم السلع بطريقة نظرية يعبر عنها بأسماء العملات أو بالأسماء القانونية للأجزاء التي ينقسم إليها العيار الذهبي . وعلى ذلك بدلا من أن نقول إن الربع من القمح يساوي أوقية من الذهب نقول إنه يساوي ٣ جنيه ، ١٧ شلن ، ٥ر١٠ بنس . وبهذه الطريقة نجد الأثمان تدل على مقدار ما تساويه السلع وبهذا تؤدي النقود وظيفة نقود حسابية money of account[2] حيث تكون المسألة عبارة عن تحديد قيمة سلعة بشكلها النقدي أي بالنقود .

يتميز اسم الشيء عن صفاته فأنا لا أدري شيئا عن هذا الرجل لو عرفت أن اسمه يعقوب وهذا هو الشأن بصدد النقود حيث في الأسماء جنيه ودولار وفرنك يختفي كل أثر لعلاقة القيمة ، ويعظم الاضطراب الناجم من نسبة معنى خفي لهذه الأمارات الغامضة لأن هذه الأسماء النقدية تدل على قيم السلع من جهة ، كما أنها أجزاء انقسم إليها ذلك الوزن المعلوم من المعدن أي مقياس النقود[3] . ومن جهة أخرى إذا أردنا أن نتميز القيمة عن الأشكال المادية المتعددة للسلع فلا بد أن تتخذ القيمة هذا الشكل المادي الذي لا يدل على أي معنى .

---

(١) يعلق David Urquhart في كتابه Familiar Words على الخطر الفظيع (؟) الذي نجده أمام أعيننا اليوم من حيث أن الجنيه الاسترليني وهو وحدة القياس النقدي في انجلترا ، يمثل حوالي ربع أوقية من الذهب ، فيقول ان هذا معناه غش القياس ، لا تقرير مستوى القياس » . وهو يرى في هذا « القياس الزائف » لوزن الذهب ، كما يرى كل شيء آخر ، الأثر الفاسد المفسد للحضارة .

(٢) حينما سألوا Anacharsis عن الأغراض التي استعمل من أجلها الاغريق النقود أجاب قائلا : « ليجعلوا منها وسيلة للحساب » .

(٣) لما كانت النقود وهي تؤدي دور معيار الثمن تبدو لنا وقد اتخذت نفس الأسماء التي تتخذها أثمان السلع .

بنس شلن جنيه

وعلى ذلك قد يدل مبلغ ١٠،٥ ١٧ ١٣ على أوقية ذهب ، أو على قيمة طن من الحديد من جهة أخرى ، لذا أطلقوا على اسم النقود الحسابي هذا ثمن الضرب أي ثمن دار سك النقود . ومن هنا نشأت الفكرة الغريبة وهي أن قيمة الذهب (أو الفضة) تقدر في مادته وأن للذهب (أو الفضة) — بخلاف كافة السلع الأخرى — ثمنا تحدده الدولة . ويرجع مصدر هذا الخطأ الى الفكرة القائلة بأن اعطاء اسم حسابي لوزن محدود من الذهب يشبه تماما تحديد قيمة ذلك الوزن من الذهب .

وإن كان في الوقت ذاته ذا طابع اجتماعي بحت[1] وعليه فإن القول بوجود تعادل بين كمية من سلعة ما وبين مبلغ من النقود يمثل ثمنها ، يعتبر لغواً[2]. شـــأن ذلك القول بأن القيمة النسبية لسلعة ما إنما هي عبارة عن تحقق تعادل بين كميتين من السلعتين مختلفتين . ولكن برغم أن الثمن وهو الذي يمثل حجم قيمة السلعة يعبر عن نسبتها التبادلية إلى النقود ، فلا يستتبع هـــذا أن ما يمثل النسبة التبادلية يمثل حجم قيمة السلعة . لنفرض مقـــدارين متساويين من العمل اللازم في ظل ظروف اجتماعية معينة ويتمثلان في ربع من القمح وجنيهين (أي ما يقرب من نصف أوقية من الذهب) . فالجنيهان عبارة عن التعبير بالنقود عن حجم قيمة الربع من القمح أو ثمنه . فإذا جدت ظروف سببت ارتفاع هذا الثمن إلى ثلاث جنيهات أو خفضه إلى جنيه واحد فإن الجنيه أو الثلاثة جنيهات برغم أنهما قد يكونان أقل أو أكثر من القدر الذي يعبر عن حجم قيمة القمح ، نقول إنها برغم هـــذا عبارة عن ثمنه . وذلك لأنهما أولا الشكل الذي تبدو فيه قيمة القمح أي النقود ، وثانياً لأنهما يمثلان النسبة التبادلية مع النقود . فإذا ظلت ظروف الإنتاج أو بعبارة أخرى قوة العمل الإنتاجية ثابتة وجب إنفاق نفس القدر من وقت العمل على إنتاج ربع القمح سواء كان ذلك قبل التغيير في الثمن أو بعده . وهذه الحالة لا تتوقف على إرادة منتج القمح أو مالكي السلع الأخرى . وعلى ذلك فحجم قيمة السلع يعبر عن علاقة من الإنتاج الاجتماعي وعن الصلة التي ينبغي وجودها

---

(١) انظر مناقشة النظريات المتعلقة بالوحدة النقدية في كتابي «نقد للاقتصاد السياسي» ص ٥٣ وما بعدها وقد ناقش وليم بتي في بحثه Tuantulumcunque concerning money, to the Lord marquis of Halifax 1682 الآراء الداعية الى السخرية , المتعلقة بالزيادة أو النقص المقرونتان على نقل الأسماء التي عينها القانون لقطع محددة من الذهب والفضة الى أوزان أكبر أو أصغر من هذين المعدنين ، (وهذه الآراء المضحكة ترمي لا الى الضغط على الدائنين الخصوصيين والعامين والاستفادة منهم الى أكبر حد بواسطة عملية غير سليمة القواعد ، وانما تهدف الى وصف علاج اقتصادي شامل لكل شيء كما لو اعطى مثلا أذرع أوقية الأورنية من الذهب ستقسم في المستقبل الى أربعين شلنا بدلا من عشرين) . وقد أسهب بتي في مناقشة هذه الخرافات بحيث لم يترك لخلفائه ومن أعقبوه من أمثال سير دولي نورث وجون لوك وغيرهم من المتأخرين الا أن يستندوا الى آرائه . وهو يقول (المصدر المذكور آنفا ص ٣٦) «إذا أمكن مضاعفة ثروة الشعب بقشور من قبل الدولة فمن العجيب أن الحكام لم يصدروا مثل هذا المنشور خلال هذه العهود الطويلة المتصرمة» .

(٢) لو كان الأمر خلاف هذا لوجب علينا أن نعترف ان قيمة المليون بالنقود تساوي أكثر من قيمة مساوية بالبضائع . Le Trosne, op. cit., p. 922
ويقول ان هذا شبيه بالقول ان «قيمة ما تساوي أكثر من قيمة مساوية لها» .

حتماً بين سلعة معينة وبين مقدار وقت العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجها . وبمجرد تحول حجم القيمة إلى ثمن فإن هذه العلاقة الضرورية تتخذ شكل نسبة تبادل عرضية بين سلعة وأخرى وهذه الأخيرة هي السلعة النقدية . ولكن النسبة التبادلية قد تعبر عن الحجم الحقيق لقيمة السلعة أو عن ذلك القدر من الذهب الذى تبادلها به . وعلى ذلك فإمكان وجود اختلاف كمى بين الثمن وحجم القيمة أو إمكان اختلاف الثمن عن حجم القيمة ، من الأمور الكامنة فى شكل الثمن . وليس هذا بنقص، بل بالعكس فإنه يجعل شكل الثمن ملاءماً لأسلوب من الإنتاج لا تعبر قوانينه الكامنة عن ذاتها إلا بوصفها نتائج شواذ تبدو فى الظاهر غير خاضعة لقانون وتعوض كل منها الأخرى .

وشكل الثمن مع هـذا ليس متسقاً مع إمكان وجود تباين كمى بين حجم القيمة والثمن فحسب أى بين حجم القيمة والصورة النقدية المعبرة عنه ، لأنه قد يخفى كذلك اختلافاً من حيث الكيف بحيث أن الثمن قد لايصبح معبراً عن القيمة برغم أن النقود عبارة عن شكل قيمة السلع فقط . والأشياء التى ليست فى حد ذاتها سلعاً كالضمير والشرف وما إلى ذلك يمكن لحائزيها أن يعرضوها للبيع وبذلك تكتسب بواسطة ثمنها شكل سلع . وعلى هذا قد يكون للشىء ثمن دون أن تكون له قيمة ، وفى هذه الحالة يكون الثمن وليد الخيال كمقادير معينة فى علم الرياضة . ومن جهة أخرى فشكل الثمن الخيالى هذا قد يخفى تحته إما علاقة قيمة حقيقية مباشرة وإما علاقة غير مباشرة ، ومن أمثلة ذلك ثمن الأرض غير المزروعة وهى غير ذات قيمة إذ لم يدخل فيها أى عمل إنسانى .

فالثمن كالقيمة النسبية بوجه عام يعبر عن قيمة سلعة ما (كطن من الحديد) بأن يقال إن مقداراً معلوماً من المعادل لها (كأوقية من الذهب) يمكن استبداله بالحديد مباشرة ، ولكن هذا لايعنى العكس وهو أن الحديد يمكن استبداله مباشرة بالذهب . وعليه إذا أريد أن تقوم سلعة معينة بوظيفة مقياس لقيمة التبادل كان عليها أن تخلع عنها شكلها المادى وأن تحول نفسها من ذهب خيالى إلى ذهب حقيقى ولو أن عملية التحويل هذه بالنسبة للسلع قد تكون صعبة كل الصعوبة وأصعب من عملية الانتقال من « الضرورة » إلى « الحرية » فى عالم هيجل التصورى ، أو أصعب من قيام السرطان البحرى بطرح قشاته عنه ، أو أشد صعوبة من عمل سان جيروم فى التخلص من آدم القديم[1] . وقد يكون للسلعة بجانب شكلها الحقيقى (الحديد مثلا) شكل

---

(١) كان على جيروم فى شبابه أن يكافح شهوات الجسدية كما تدل على ذلك قصة القتال الذى قام به فى الصحراء

تصورى أى شكل ذهبى خيالى وذلك فى ثمنها ، ولـكن السلعة لا يمكن أن تكون فى نفس الوقت حديداً حقيقياً وذهباً حقيقياً . والتحديد ثمنها يكفى إجراء التعادل بينها وبين الذهب الخيالى . ولـكن إذا أريد أن تخدم صاحبها بوصفها معادلا عاماً فيجب أن يحل محلها الذهب بطريقة فعلية . فإذا أراد صاحب الحديد أن يتوجه إلى صاحب سلعة أخرى مرشحة للتبادل وأحال هذا الأخير على ثمن الحديد كدليل على أنه نقود فعلا لحصل على نفس الجواب الذى أجاب به القديس بطرس فى السماء حين قال له دانتى :

حسناً ! لقد نقدت هذه القطعة النقدية المزيج والوزن ، ولـكن حدثنى : هل هى فى جيبك[1] .

وعلى ذلك يتضمن شكل الثمن معنيين : أولهما أن سلعة ما قابلة للتبادل مع غيرها ، وثانيهما الضرورة لإجراء مثل هذا التبادل . ومن جهة أخرى يقوم الذهب بوظيفة مقياس تصورى للقيمة لأنه صار فى عملية التبادل السلعة النقدية . وخلف هذا المقياس التصورى للقيمة تجد مبلغ النقود .

(٢) واسطة التداول

(أ) تحول السلع

رأينا فى فصل سابق أن تبادل السلع يدل على حالات متناقضة : وتقسيم السلع إلى سلع ونقود لا يمحو هذه المتناقضات ولكنه يخلق طريقاً وسطاً وهذا هو السبيل فى المادة الذى يوفق بواسطته بين الأشياء المتنافرة . فمن التناقض مثلا أن تصور جسماً يميل على الدوام نحو جسم آخر ولكنه فى الوقت ذاته يبتعد عنــــه ، ولـكن الشكل البيضاوى هو الذى يسمح باستمرار هذا التناقض ويعمل على التوفيق بين طرفيه . والتبادل عملية اجتماعية خاصة بتداول المادة وذلك لأنه واسطة لانتقال السلع من أيدى لاتكون فيها قيماً استعمالية إلى أخرى تصبح فيها كذلك ، أى أن منتج عمل نافع يحل محل آخر . وعند ما تنتقل السلعة إلى المكان الذى تصلح فيه قيمة استعمالية فإنها تخرج عن نطاق التبادل وتدخل مجال الاستهلاك ؛ ولـكن الأول وحده هو الذى يعنينا أمره الآن . وعلينا أن نبحث موضوع التبادل أو تغيير الشكل أو تداول السلع الذى يسبب التداول الإجتماعى المادة . ولا يزال إدراك معنى هذا التغيير

جنت هذه صورة ابتدعها ذهنه عن تناسخ جيلات ، ولما تقدمت به السن كأنغام الصوت الروحية . انه يقول «خلفت نفسى روحاً أمام قاضى العالم» ، وسمعت صوتاً يسأل «من أنت ؟» ، فأجبت «انى مسيحى» ، فدوى صوت القاضى الحق كالرعد «انك كاذب ، ما أنت الا من تلاميذ شيشرون» .

(١) Paradiso; Canto XXIV, 11 83-85

فى الشكل ناقصاً ، وهذا النقص (بغض النظر عن الاضطراب السائد بصدد الفكرة الأساسية عن القيمة) راجع إلى أن أى تغيير شكل فى سلعة ما ينشأ عن تبادل سلعتين إحداهما سلعة عادية والأخرى سلعة نقدية . وإذا جعلنا نصب أعيننا الحقيقة المادية وحدها وهى أننا أبدلنا سلعة بالذهب فإننا نغفل نفس الشيء الذى يتعين علينا ملاحظته وهو : ماذا أصاب شكل السلعة ؟ إننا نغفل حقيقة وهى أن الذهب حين يكون مجرد سلعة ليس بنقود ، وأنه حين تعبر السلع الأخرى عن أثمانها بالذهب فإن هذا الذهب ليس إلا السلع نفسها فى تحول جديد أى فى شكل نقدى .

فى أول الأمر تدخل السلع عملية التبادل بوصفها سلعاً لاغير ، فلا تلبث عملية التبادل هـذه أن تفرقها إلى سلع ونقود وبذا تحقق تعارضاً خارجياً يطابق التعارض الباطنى الكامن فى السلع من حيث كونها قيماً استعمالية وقيماً فى الوقت ذاته ، وهنا نجد أن السلع بوصفها قيماً استعمالية تقف موقفاً معارضاً للنقود بصفتها قيمة تبادلية . ومن جهة أخرى نجد أن كلا الطرفين المتعارضين سلع أو اتحادات من القيمة الاستعمالية والقيمة ولكن هذا الاتحاد من الأشياء المختلفة يبدو فى طرفين متقابلين وفى كل طرف طريقة معارضة . ففى أحد طرفى المعادلة نجد سلعة عادية هى فى الحقيقة قيمة استعمالية يعبر الفكر عن قيمتها بثمنها الذى بواسطته نجعلها مكافئة لخصمها وهو الذهب بصفته الصورة التى تتجسم فيها القيمة حقيقة . ومن جهة أخرى نجد أن الذهب فى حقيقته المعدنية عبارة عن الشكل الذى تتجسم فيه القيمة أى عبارة عن نقود . فالذهب بصفته ذهباً هو القيمة التبادلية نفسها ، أما بخصوص قيمته الاستعمالية فهذه ليس لها سوى وجود فى عالم الفكر تمثله سلسلة التعبيرات عن القيمة النسبية حيث تقف وجهاً لوجه إزاء كافة السلع الأخرى ، ومجموع هذه الفوائد يكون مختلف فوائد الذهب . هذه الأشكال المتناقضة للسلع هى الأشكال الحقيقية التى تتحرك فيها عملية التبادل .

لنصحب الآن صاحب سلعة ما وليكن صديقنا القديم غزال التيل إلى السوق . فالياردات العشرون ذات سعر محدود قدره جنيهان ، فهو يستبدلها بالجنيهين ثم يتنازل عنها مقابل الحصول على إنجيل بنفس الثمن . فالتيل الذى يبدو فى نظره مجرد سلعة إنما يخلله من حيازته مقابل الذهب الذى هو شكل قيمة التيل ، ثم يتنازل عن ذلك الشكل مقابل سلعة أخرى هى الإنجيل الذى سيدخل منزله كشيء ذى منفعة ويكون موضع تقديس الأسرة . فيصبح التبادل حقيقة واقعة بواسطة تحويلين ذوى طابع متناقض وإن كان كل منهما يكمل الآخر ، وهما تحويل السلعة إلى نقود ثم إعادة تحويل النقود إلى سلعة وكلاهما عمليتان متميزتان.

يقوم بهما الغزال[١] : البيع وهو استبدال السلعة بنقود . والشراء وهو استبدال النقود بسلعة ، والرابطة بين العملين هي البيع بقصد الشراء ، والنتيجة التي تترتب على هذه العملية من وجهة نظر الغزال هي أنه بدلا من أن يكون مالكا للتيل يصبح مالكا للإنجيل وبدلا من السلعة الأصلية فإنه يملك سلعة أخرى لها نفس القيمة ولكنها ذات منفعة مختلفة . وبنفس هذه الطريقة يحصل على وسائل العيش والانتاج الأخرى . ومن وجهة نظره لا تؤدى العملية كلها إلى أكثر من تبادل ثمرة عمله بثمرة عمل شخص آخر ، أى أن العملية كلها عبارة عن تبادل منتجات العمل . فتبادل السلع إذن مصحوب بالتغيرات الآتية فى شكلها :

سلعة ـــ نقود ـــ سلعة

س ـــ ن ـــ س

فنتيجة العملية كلها فيما يختص بالأشياء ذاتها عبارة عن استبدال سلعة بأخرى أو تداول عمل اجتماعى ذى شكل مادى ، فإذا تحققت هذه النتيجة انتهت العملية .

س ـــ ن . التحول الأول للسلعة : البيع

يجعل التقسيم الاجتماعى للعمل عمل صاحب السلعة ذا جانب واحد بينما تكون حاجاته متعددة النواحى ، وهذا بالضبط السبب الذى يجعل منتج عمله غير ذى فائدة له إلا بصفته قيمة تبادلية ، ولكن هذا المنتج لا يكتسب الخواص التى تجعل منه معادلا يلقى الاعتراف العام به من قبل المجتمع إلا إذا حولناه إلى نقود وهذه النقود فى جيب شخص آخر . ولكى نخرجها منه يجب أن تمثل السلعة قيمة استعمالية بالنسبة إلى صاحب النقود وهذا لا سبيل إلى حدوثه إلا إذا كان العمل المبذول فى إنتاج هذه السلعة من نوع مفيد للمجتمع أو كان نوعا هو فرع من فروع ذلك التقسيم الاجتماعى للعمل . ولكن تقسيم العمل جهاز إنتاجى نما وتطور بصورة تلقائية ، ونما ولا يزال ينمو من وراء ظهور المنتجين دون أن يدروا بذلك . فالسلعة التى يراد استبدالها قد تكون منتج نوع جديد من العمل يشبع مطالب جديدة أو يخلق نفسه

---

(١) .. كما يقول Heraclitus عن النار – تتحول النار إلى كافة الأشياء . وجميع الأشياء تتحول إلى النار . وكما تحول النقود إلى ذهب كذلك يحول الذهب إلى نقود .. . هذه القطعة من : Plutarch's Moralia, of the Word "Ei" engraved over the Gate of Apollo's Temple at Delphi, Cap. 8. وقد اقتبسها لاسال (Die Philosophie Herakleitos des Dunkein) برلين ١٨٥٨ ط ص ٢٢٢ وقد علق عليها فى حاشية (ص ٢٢٤) وهناك أعلن خطأ أن النقود ليست سوى رمز أو علامة للقيمة .

مطالب جديدة . وقد يحدث أن عملية معينة كانت بالأمس إحدى عمليات كثيرة يضطلع بها منتج عمل سلعة معلومة تصبح اليوم فرعاً من العمل مستقلا وتبعث بمنتجها غير الكامل إلى السوق بصفته سلعة مستقلة ؛ وقد تكون الظروف ملائمة أو غير ملائمة لمثل هذا الانفصال. فمنتج العملية قد يشبع اليوم حاجة اجتماعية ، وغداً قد يحل محل السلعة منتج آخر مناسب حلولا كلياً أو جزئياً . وعلاوة على هذا فبرغم أن عمل الغزال قد يكون فرعا من ذلك التقسيم الاجتماعي للعمل فإن هذه الحقيقة لا تكفى لضمان فائدة ما أنتجه وهو العشرون ياردة من التيل . فإذا حدث أن تمكن الغزالون المنافسون من إشباع حاجة الجماعة إلى التيل وهذه الحاجة مثل أي حاجة أخرى لها حدودها ، صار إنتاج صاحبنا شيئاً يفيض عن الحاجة ولا فائدة منه ، وصاحبنا بطبيعة الحال لا يتوجه إلى السوق بقصد إهداء ما لديه . ولكن لنفرض أن منتج عمله له فعلا قيمة استعمالية ويجتذب النقود ، هنا يبدو السؤال التالي : كم من النقود يجتذب ؟ لا مراء أن الجواب سيتوقع من ثمن السلعة أى الشيء الذى يمثل حجم قيمتها ، وهنا تغفل أخطاء فى الحساب ذاتية بحتة يقع فيها الغزال ولكن هذه الأخطاء تصحح فوراً فى السوق . إن المفروض أنه بذل فى عمل المنتج ذلك القدر المتوسط من وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج ياردة من التيل وهذه حقيقة يحاول أصحاب النقود إثباتها عن طريق الأثمان التى يعرضها منافسو صديقنا الغزال ، ومن سوء حظه أن الغزالين ليس عددهم قليلا كما أنهم غير متباعدين بعضهم عن بعض . وأخيراً لنفرض أن كل قطعة من التيل بالسوق لا تحتوى على مقدار من وقت العمل أكبر مما يقره أو يتطلبه المجتمع . وبرغم هذا فإن مجموع هذه القطع كلها قد يكون فيها قدر من العمل بذل من غير ما ضرورة - فإذا عجز السوق عن استيعاب كل المقدار المعروض بالسعر العادى وهو شلنان للياردة فهذا دليل على أن كمية أكبر من اللازم من مجموع عمل الجماعة قد بذلت فى إنتاج التيل ، والنتيجة المترتبة على ذلك مماثلة للنتيجة الحادثة فيما لو أن كل غزال على حدة قد استغرق فى إنتاج سلعة قدراً من وقت العمل الاجتماعى أكثر مما هو ضرورى . وهذه حالة ينطبق عليها المثل الألمانى « أما وقد قبض عليهم جميعاً وجب شنقهم جميعاً » . لأن التيل الموجود كله بالسوق يعامل كأنه سلعة واحدة فى التجارة وكل قطعة فيه عبارة عن جزء مما تتكون منه هذه السلعة الكلية . وفى الحقيقة ما قيمة كل ياردة على حدة إلا ذلك الشكل ذو الطابع المادى من ذلك المقدار المحدود الذى عينه المجتمع من العمل الإنسانى المتجانس .

هكذا نرى أن بين السلع والنقود مودة وحباً ، ولكن طريق الحب الصادق وعر غير ممهد ، والتقسيم الكلى للعمل شأنه كالتقسيم الكيفى أو النوعى ، نما وتطور بصورة تلقائية عرضية.

وعلى ذلك لا يلبث أصحاب السلع أن يكشفوا أن تقسيم العمل هذا والذى يجعل منهم منتجين كل منهم مستقل عن الآخر ، يعمل فى الوقت ذاته على تحرير عملية الإنتاج الاجتماعية وعلاقات المنتجين داخل هذه العملية من كل اعتماد على إرادة هؤلاء المنتجين ، كما أنهم يدركون أن ما يبدو من اعتماد كل فرد على الآخر يكمله نظام من الاعتماد العام المتبادل عن طريق المنتجات أو بواسطتها .

إن تقسيم العمل يحول منتج العمل إلى سلعة وبذا يجعل تحويلها بعد ذلك إلى نقود أمراً لازماً ، وفى الوقت نفسه وبفضل تقسيم العمل يصبح من الصدف أن يتم هذا التحول بنجاح ، وهنا لا يعنينا سوى هذه الظاهرة بشكلها العام وعلى ذلك نفترض حدوث العملية بطريقة عادية . فإذا حدث هذا ، وإذا لم تكن السلعة قابلة للبيع مطلقاً ، حدث التغيير المرغوب فى الشكل وإن كان الثمن الذى يتحقق أعلى أو أدنى من القيمة .

إن البائع يستبدل بالذهب سلعته والمشترى يستبدل بالسلعة ذهباً . والحقيقة التى تواجهنا الآن أن السلعة والذهب أى ٢٠ ياردة وجنيهان ، قد تم التبادل بينهما أى انتقالها من يد إلى أخرى ومن مكان إلى آخر . ولكن بماذا أبدلنا السلعة ؟ لقد استبدلناها بالشكل الذى اتخذته قيمتها أى بالمعادل العام . وبماذا أبدلنا الذهب ؟ أبدلناه بشكل مخصوص من قيمته الاستعمالية . ولماذا يواجه الذهب التيل على شكل نقود ؟ لأن ثمن التيل أى جنيهين وهو مقياسه بالنقود قد جعل علاقة بين التيل والذهب بوصف الأخير نقوداً . فالسلعة تنزع عن ذاتها مظهرها الطبيعى الأصلى حينما تنتقل إلى يد أخرى أى فى اللحظة التى تجتذب قيمتها الاستعمالية الذهب الموجود من قبل فى الثمن حسب تفكيرنا . فتحقيق سعر السلعة أو شكل قيمتها الفكرى عبارة — فى هذه الحالة — عن تحقيق القيمة الاستعمالية الفكرية للنقود ؛ وكذلك فإن تحويل السلعة إلى نقود هو تحويل النقود فى الوقت ذاته إلى سلعة . فالعملية التى تبدو فى ظاهرها واحدة عملية مزدوجة تكون فى نظر مالك السلعة بيعاً ومن وجهة نظر صاحب النقود شراء . وبعبارة أخرى البيع هو الشراء أى أن س — ن هى كذلك ن — س [١].

إلى هنا كانت العلاقة الاقتصادية الوحيدة التى درسناها بين الناس هى العلاقة القائمة بين ملاك سلع يختص كل منهم نفسه بمنتج عمل الغير لقاء التنازل عما أنتجه . وعلى ذلك إذا شاء صاحب

---

(١) " كل بيع شراء " Quesnay, Dialogues sur le commerce et les travaux des artisans, Daire's edition, Paris, 1846, p. 170.

ويقول نفس المؤلف فى كتابه Maximes Générales " البيع هو الشراء " .

سلعة لقاء صاحب النقود فإنه يفعل ذلك لسببين: إما لأن منتج عمله قد وهبته الطبيعة الشكل النقدى أى أن هذا المنتج جوهر النقود أو الذهب الخ ، وإما لأن ثمرة عمله قد نزعت عن نفسها شكلها الأصلى بوصف كونها شيئاً نافعاً . ولكى يتسنى للذهب أن يلعب دور النقود وجب أن يدخل السوق من إحدى النقط المختلفة وهذه نجدها عند مصدر إنتاج ذلك المعدن حيث يقايضون الذهب بصفته ثمرة مباشرة للعمل بثمرة أخرى ذات قيمة متساوية ، ومن تلك اللحظة يمثل الذهب الثمن الذى تحققه السلعة (١) .

وبغض النظر عن استبدال الذهب فى مكان الإنتاج بسلعة أخرى فإنه ، مهما كانت اليد التى تحوزه ، عبارة عن الشكل الذى تحولت إليه سلعة نقل صاحبها ملكيتها إلى جهة أخرى . وعلى ذلك فالذهب نتيجة بيع أو ثمرة التحول الأول (س ـ ن (٢)) .

وقد رأينا أن الذهب أصبح مقياساً للقيمة لأننا نقوّم بواسطته كافة السلع الأخرى وبذا نجعل منه صورة لقيمتها ، ثم أصبح نقوداً حقيقية عند انتقال ملكية السلع وبذا صار الصورة المجسمة لقيمتها . وعند ما تتخذ السلع هذا الشكل النقدى فإنها تنزع عن نفسها كل أثر لقيمتها الإستعمالية الطبيعية ، ولذلك النوع المخصوص من العمل الذى تعزو إليه وجودها . وهى تفعل ذلك كى تحول نفسهـــا إلى تلك الصورة الموحدة التى يقرها المجتمع للعمل الإنسانى المتجانس . حين ننظر إلى قطعة من النقود لا نستطيع القول بأى شىء أبداً لأن السلع تبدو متشابهة فى ظل ذلك الشكل النقدى ، وهكذا قد تكون النقود قاذورات ولو أن القاذورات ليست نقوداً . لنفرض أن القطعتين الذهبيتين اللتين تنازل بسببهما الغزال عن تيله هما الشكل الذى تحول إليه ربع من القمح . وبيع التيل س ـ ن فى نفس الوقت شراؤه ن ـ س . ولكن البيع هو العمل الأول فى عملية تنتهى بعمل طبيعته مناقضة له وهو شراء الإنجيل . ومن جهة أخرى يضع شراء التيل حداً لحركة بدأت بعملية مضادة وهى بيع القمح ، وعلى ذلك فإن « تيل ـــ نقود » عبارة أيضاً عن « نقود ـــ تيل » وهو المظهر الأخير من حركة أخرى ، قمح ـــ نقود ـــ تيل » . فالتحول الأول لسلعة ما وهو تحويلها من سلعة إلى نقود هو كذلك التحول الثانى لسلعة أخرى أى تحويلها من نقود إلى سلعة (٣) .

(١) والطريقة الوحيدة التى يمكن بواسطتها دفع ثمن أية سلعة تكون بواسطة ثمن سلعة أخرى .

Mercier de la Rivière: L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques, Daire's edition p, 554.

(٢) لكى يحصل على هذه النقود لا بد أن يكون قد باع شيئاً (شرحه ص ٥٤٣) .

(٣) كما لاحظنا من قبل فان المنتج العملى للذهب أو الفضة استثناء للقاعدة العامة ، فهو يبادل منتوجه مباشرة بسلعة أخرى بدون أن يكون قد باعه أولا .

ن — س (التحول الثاني أو الختامي للسلعة) : الشراء

نظرا لأن النقود هي الشكل الذي تحولت إليه كافة السلع الأخرى ، ونظرا لأنها ثمرة التنقل العام للسلع ، لهذا فإنها ذاتها قابلة للتنقل دون الخضوع لأية قيود . وهي تقرأ الأثمان جميعها طرداً بمعنى أنها تعكس صورتها أو تتراءى في أجسام جميع السلع الأخرى التي هي عبارة عن المادة المطواعة التي تسهل تحول النقود إلى السلعة . والأثمان في نفس الوقت تعين الحدود المفروضة على قابلية النقود للتحول وذلك بالإشارة إلى كميتها . وبما أن كل سلعة حين تحولها إلى نقود تختفي من حيث كونها سلعة ، لهذا يستحيل علينا عند النظر إلى النقود أن نقول كيف انتقلت إلى يد صاحبها أو نعرف ما تحول إليها ، ولهذا قال الرومان «ليس للنقود رائحة» مهما كان أصلها ومنشؤها . إن النقود إذ تمثل السلعة المباعة ، فإنها من جهة أخرى تمثل السلع التي يجوز شراؤها [١].

إن الدورة «ن — س» أي الشراء عبارة عن الدورة «س — ن» وهي البيع وذلك في الوقت نفسه ، ولهذا فالتحول الأخير لسلعة ما هو في ذات الوقت التحول الأول لسلعة أخرى . فبالنسبة لصاحبنا الغزال تنتهي دورة حياة سلعته بالإنجيل الذي حول الجنيهين إليه . ولنفرض أن بائع الإنجيل أنفق هذين الجنيهين في شراء البراندي ، فهنا نجد أن الدورة «ن — س» التي تمثل المظهر الختامي من العملية س — ن — س (تيل — نقود — إنجيل) هي كذلك «س — ن» أي المظهر الأول في العملية س — ن — س (إنجيل — نقود — براندي) . ولما كان منتج السلع ليس لديه إلا هذه السلعة يعرضها فإنه غالباً ما يبيعها بمقادير كبيرة جداً ، ولكن تعدد أشكال حاجياته يضطره إلى تقسيم الثمن الذي حققه أو مبلغ النقود الذي حصل عليه وذلك بإنفاقه في مشتريات كثيرة مختلفة . وعلى ذلك فالبيع يؤدي إلى شراء أدوات مختلفة كثيرة ، أي أن التحول النهائي لسلعة ما عبارة عن مجموع التحولات الأولى لسلع أخرى مختلفة .

ولننظر الآن إلى التحول الكامل لسلعة ما ولتكن التيل مثلا . فأول شيء نلاحظه أن هذا التحول مكون من حركتين متضادتين تكمل كل منهما الأخرى وهما س — ن ، ن — س .

---

(١) «إذا كانت النقود في أيدينا تمثل الأشياء التي قد نريد شراءها ، فإنها تمثل كذلك الأشياء التي بعناها لكي نحصل على هذه النقود» . Mercier de la la Rivière, op. cit., p. 586.

هذان التحولان المتقابلان يتمان بواسطة عمليتين اجتماعيتين متقابلتين يقوم بهما مالك السلعة وينعكسان فى التباين القائم بين الطابعين الاقتصاديين للعمليتين . هذا المالك للسلعة بائع بحكم أنه يقوم بالبيع ، ومشتر من حيث أنه يقوم بالشراء . ولكن كما أنه فى حالة كل تحول للسلعة يوجد شكلاها وهما شكل السلعة والشكل النقدى فى نفس الوقت، وإن كانا فى قطبين متضادين فكذلك كل مالك سلعة كأنه بائع يواجهه مشتر ومشتر يقف إزاءه بائع . وكما أن نفس السلعة الواحدة تمر فى تحولين متضادين كذلك يلعب صاحب السلعة دورى البائع والمشترى على التوالى . وهذان الدوران لا يتخذان بصفة دائمة ولكنهما يلحقان بالدور بالأشخاص المختلفين الذين يشتغلون فى تداول السلع .

والتحول الكامل للسلعة يفترض مقدماً فى أبسط أشكاله وجود أربعة أطراف وثلاثة أشخاص فى هذه المسرحية . ففى أول الأمر تجد السلعة فى مواجهتها نقوداً بوصفها الشكل الدال على قيمة السلعة وهى النقود التى فى جيب شخص آخر ولها حقيقة مادية محسوسة ؛ وعلى ذلك فمالك السلعة يواجهه مالك النقود . وحالما تتحول السلعة إلى نقود تصبح الأخيرة الشكل المعادل المؤقت للسلعة الذى توجد قيمته الاستعمالية أو فحواه فى أجسام السلع الأخرى . فالنقود وهى هدف التحول الأول تكون فى الوقت نفسه نقطة الابتداء فى التحول الثانى ، وعلى ذلك فالبائع فى العملية الأولى يصير مشترياً فى الثانية حين يواجهه مالك سلع ثالث بصفته بائعاً [1] .

ومظهرا تحول السلع المعكوسان يكونان دورة . ولاشك أن السلعة تظهر هنا فى مظهرين مختلفين . ففى البداية لا تكون لها قيمة استعمالية لصاحبها بينما تكون كذلك فى الختام . أما النقود فتظهر أولا كالصورة التى تمثل قيمة السلعة وبعد ذلك تتحلل إلى مجرد شكلها المعادل . وكلا التحولان فى دورة السلعة هما فى ذات الوقت تحولان جزئيان معكوسان لسلعتين مختلفتين . فالتيل يفتتح سلسلة تحولاته ، ويتم تحول سلعة أخرى (القمح) . وخلال تحوله الأول أى البيع يلعب التيل هذين الدورين بشخصه ، وبعد ذلك إذ يدخل مظهر الذهب يتمم فى نفس الوقت التحول الأول لسلعة ثالثة . وعلى ذلك تتداخل دورة سلعة ما بدورات السلع الأخرى . ومجموع هذه العمليات يتكون منه تداول السلع .

---

(١) « لدينا اذن أربعة أطراف وثلاثة أشخاص متعاقدون يتدخل أحدهم مرتين »

Le Trosne, op. cit., p. 909.

ويختلف تداول السلع عن تبادلها المباشر (المقايضة) من حيث الجوهر والشكل . فالغزال مثلا استبدل سلعته (التيل) بسلعة آخر وهي الإنجيل . ولكن هذه الظاهرة ليست حقيقية إلا بالنسبة إليه : ولكن بائع الإنجيل لم تكن لديه فكرة مطلقاً فى أن يبادل إنجيله بالتيل أكثر مما كان الغزال يعرف أن تيله تجرى مبادلته بالقمح . إن سلعة ب تحل محل سلعة ا ولكن كلا من ا ، ب لا يتبادلان سلعيهما . قد يحدث أن تقع مشتريات بين ا . ب فى نفس الوقت ، ولكن هذه ليست نتيجة مترتبة على العلاقات العامة التى يحدث فيها تداول السلع . إننا نرى هنا كيف يحطم تبادل السلع العوائق الفردية والمحلية التى تصاحب عملية المقايضة ، وكيف ينمى تداول منتجات العمل الإنسانى . ومن جهة أخرى تنمو مجموعة من العلاقات الاجتماعية وهي علاقات تنشأ من تلقاء ذاتها . فالغزال يبيع ما لديه من التيل لأن الفلاح باع القمح ، ومالك الإنجيل يبيعه لأن الغزال باع التيل ، وصاحب الخمر يبيع ما عنده لأن صاحب الإنجيل قد باعه فعلا ، وهكذا . ونتيجة لهذا وبخلاف المقايضة المباشرة لا تنتهى عملية التداول بمجرد انتقال القيم الإستعمالية من مكان لآخر أو من يد إلى أخرى ، ولا تختفى النقود لأنها تخرج نهائياً من سلسلة تحولات سلعة معينة ، بل إنها تدفع باستمرار إلى ميادين من التداول تخليها السلع الأخرى . فمثلا فى التحول الكامل للتيل (تيل — نقود — إنجيل) يخرج التيل من التداول وتحل النقود محله ، ثم يخرج الإنجيل وتحل مكانه النقود . فحينما تحل سلعة محل أخرى فإن السلعة النقدية تبقى فى أيدى شخص ثالث (١).

وليس أسخف من الرأى الذى يذهب إلى أنه لما كان كل بيع شراء وكل شراء بيعاً فإن تداول السلع يتضمن توازناً بين المشتريات والمبيعات . إذا كان المراد تساوى عدد كل من المشتريات والمبيعات الفعلية لكان هذا لغواً ، ولكن المراد من القول أن كل بائع يأتى بالمشترى إلى السوق . إن الشراء والبيع عمل واحد إذا اعتبرناهما علاقة بين شخصين فى قطبين متقابلين وهما صاحبا السلع والنقود . ولكن الشراء والبيع طرفان متقابلان متضادان إذا نظرنا إليهما كأفعال يقوم بها نفس الشخص الواحد . وعلى ذلك فتماثل الشراء والبيع معناه أن السلعة لا نفع فيها إذا لم يتم بيعها وبالتالى شراء صاحب النقود لها ، وذلك عند ما تلقى بها فى عملية التداول . وكذلك معناه أن التبادل — إذا تم بنجاح — عبارة عن مرحلة متميزة فى حياة السلعة . لما كان تحول السلعة الأولى هو فى نفس الوقت شراءاً وبيعاً ، فإن هذه العملية الجزئية عملية مستقلة فى الوقت نفسه . فالمشترى السلعة ، والبائع النقود أى سلعة تحتفظ بقوة

---

(١) برغم وضوح هذه الظاهرة يغفل أمرها رجال الاقتصاد السياسى وخاصة دعاة حرية التجارة .

التوجه إلى مضمار التداول فى أى وقت بحيث تستطيع العودة إلى السوق عاجلا أو آجلا .
إن المرء لا يستطيع البيع إلا إذا قام آخر بالشراء ، ولكن ليس من الضرورى أن يشترى فرد فى الحال بسبب أنه باع . فالتداول يضع حداً للقيود المختلفة من حيث الزمان والمكان والأشخاص ، والتى تفرضها المقايضة المباشرة ، وهو يفعل ذلك بأن يقسم إلى بيع وشراء التماثل المباشر الذى يوجد فعلا فى حالة المقايضة المباشرة بين التنازل عما يتجه فرد وبين الحصول على ما يتجه آخر . وإذا قلنا إن هاتين العمليتين المتقابلتين والتين تكمل كل منهما الأخرى بينهما وحدة حقيقية ، كان ذلك كقولنا إن وحدتهما الحقيقية تعبر عن نفسها فى تباين Antithesis خارجى . إذا عظمت فترة الوقت بين مظهرى التحول الكامل للسلعة ، أى إذا صار الانفصال بين البيع والشراء واضحاً ، نجد أن الوحدة بين الشراء والبيع تفصح عن ذاتها بوحدات أزمة . إن التباين الكامن فى السلعة أى التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة ، والتناقض الذى تنطوى عليه الحقيقة القائلة بأن عملا مادياً معيناً لا تحسب أهميته إلا كعمل مجرد عام ، والتباين بين التمثيل للأشياء بالأشخاص والتمثيل للأشخاص بأشياء — نقول إن مظاهر هذه التباينات والمتناقضات الكامنة فى السلع تتخذ أشكالا متحركة كاملة التطور والنمو فى التعارض الظاهر فى تحول السلع . وهذه الأشياء تترتب عليها مجرد إمكانية وقوع الأزمات . هذه الإمكانية لا تصبح حقيقة إلا كنتيجة لسلسلة من علاقات لا وجود لها إذا نظرنا إليها من ناحية تداول السلع البسيط وهى وجهة النظر التى نبحثها الآن[1] .

إن النقود تكتسب وظيفتها من حيث كونها واسطة للتداول وذلك لأنها الأداة التى يتم بواسطتها تداول السلع .

---

(١) انظر ما سبق أن أبديناه من ملاحظات عن جيمس مل وذلك فى كتابنا « نقد الاقتصاد السياسى » ص ٧٤ — ٧٦ » وفى هذا الصدد أشير الى نقطتين تتميز بها أساليب الاقتصاد الفنى عادة الخاص بالمبررات والمعاذير . فأولا لدينا تشبيه تداول السلع بمقايضتها المباشرة وهو تشبيه يتم بمجرد اغفال الاختلافات والفروق . وثانياً أمامنا محاولة تفسير المتناقضات التى تنطوى عليها طريقة الانتاج الرأسمالية ، وهذا العمل يتخذ شكل محاولة لرد العلاقات القائمة بين الأشخاص المشتغلين فى ذلك الانتاج الى العلاقات البسيطة الناشئة عن تداول السلع . ان انتاج السلع وتداولها ظاهرتان تنتميان الى أشد أساليب الانتاج اختلافاً وتبايناً ، وان كانا ينتميان اليها بدرجات متفاوتة . واذا كنا لا نعلم أكثر من نواحى التداول العامة المشتركة بالنسبة الى جميع أساليب الانتاج هذه ، فلن نستطيع أن نعلم شيئاً عن الفوارق النوعية أى الخاصة بين هذه الأساليب ، كما نعجز عن الحكم عليها . ليس من علم كالاقتصاد السياسى يكثر فيه هذا العرض للأمور العادية الأولية . ومثل ذلك أن ج . ب . ساى يزهو بنفسه كحجة فى موضوع الأزمات لأنه يعرف أن السلعة منتج :

(ب) تداول النقود

إن الصيغة (س ـ ن ـ س) التي توضح تغير شكل السلعة وتسبب تداول منتجات العمل المادية تستدعي أن تكون قيمة محدودة على هيئة سلعة نقطة الابتداء في هذه العملية ، كما تستدعي كذلك أن تعود هذه القيمة وهي على شكل سلعة أيضاً إلى نقطة الابتداء هذه . وهذه الحركة التي تجري فيها السلع عبارة عن دورة ولكن من جهة أخرى نجد أن نفس طبيعة شكل هذه الحركة يستبعد وجود دورة تسير فيها النقود بالمعنى الدقيق المفهوم من كلمة دورة ، فالنتيجة ليست عودة النقود إلى نقطة الابتداء بل ازدياد ابتعادها عن نقطة ابتدائها . وما دام البائع متمسكاً بنقوده فالسلعة هي المظهر الأول للتحول أي أنها أتمت فقط نصف دورتها الأول . ولكن حالما يتمم العملية ويتبع بيعه بشراء فإن النقود تخرج من أيدي مالكها من جديد . حقيقة تعود النقود إلى أيدي الحواك إذا باع مقداراً آخر من التيل بعد شرائه الإنجيل ، ولكن لا يرجع هذا إلى تداول العشرين ياردة الأولى الذي ترتب عليه انتقال النقود إلى أيدي بائع الإنجيل ، بل تكرار عملية التداول لسلعة أخرى ، وهذه العملية الجديدة تنتهي كسابقتها بنفس النتيجة . وعلى ذلك فالحركة التي يعطيها تداول السلع في النقود تتخذ شكل حركة دائمة بعيدة عن نقطة ابتدائها أو تتخذ مظهر انتقال من يد مالك سلعة إلى يد آخر . هذا الانتقال هو الذي يعبر عنه بحركة النقود أو بمجراها وتداولها .

فحركة النقود هي التكرار الدائم الممل لنفس العملية ، والسلعة دائماً في أيدي البائع والنقود تكون دائماً بوصفها أداة لشراء في يد المشتري ، والنقود تقوم بمهمة وسيلة الشراء لأنها تحقق ثمن السلعة الأمر الذي ينقل السلعة من البائع إلى المشتري ، وينقل النقود من المشتري إلى البائع حيث تمر بنفس العملية مع سلعة أخرى .

إن حقيقة كون هذا الشكل المفرد لحركة النقود نتيجة الشكل المزدوج لحركة السلع أمر يخفى على النظر ، ونفس طبيعة تداول السلع يبعث على ظهور شبه مضاد . إن التحول الأول للسلعة يبدو للنظر لا على أنه حركة النقود فحسب بل وعلى أنه حركة السلعة كذلك ، أما في التحول الثاني للسلعة فتبدو لنا الحركة على أنها حركة النقود فقط . وفي النصف الأول من دورة السلعة نجدها والنقود يحل كل منهما محل الآخر ، وبناء على هذا تخرج السلعة بصفتها

شيئاً ذا منفعة من التداول إلى الاستهلاك[١] ونجد بدلا منها شكلها النقدى أي النقود ، وبعد ذلك تمر في النصف الثانى من دورتها لا بشكلها الطبيعى بل على هيئة النقود. ودوام الحركة راجع إلى النقود وحدها ، ونفس الحركة التي تتكون في حالة السلعة من صفتين متناقضتين تصبح عملية واحدة إذا اعتبرناها حركة النقود أى عملية مستمرة من تغيير مكانها مع سلع جديدة . وعلى ذلك تبدو النتيجة المترتبة على تداول السلع كأنها تمت لا عن طريق تغيرشكل السلع بل بواسطة النقود بوصفها وسيلة (أداة) تداول أى عن طريق تحول يؤدى إلى تداول السلع التي تبدو في الظاهر عديمة الحركة وينقلها من أيد لاتكون فيها قيماً استعمالية إلى أخرى تكون فيها، كذلك وذلك فى اتجاه معارض دائماً لاتجاه النقود . والأخيرة تسحب السلع على الدوام من التداول لتحل محلها وبهذه الطريقة يزداد ابتعادها عن نقطة ابتدائها ؛ وعلى هذا فبرغم أن حركة النقود هى مجرد التعبير عن تداول السلع إلا أن العكس هو الذى يبدو كأنه الحقيقة الواقعة ويظهر كأن تداول السلع هو نتيجة حركة النقود [٢] .

ومن جهة أخرى ليس للنقود إلا وظيفة أداة التداول لأنها الشكل الذى تتجسم فيه قيمة السلع . وبناء على ذلك فإن حركتها بوصفها أداة تداول ليست فى الواقع سوى حركة السلع فى شكل متغير ، وإذن فلا بد أن تنعكس هذه الحقيقة فى حركة (تداول) النقود ، هذا التغيير المزدوج فى شكل السلعة ينعكس فى كون النقود تغير مكانها مرتين خلال عملية التحول الكامل للسلعة . ومثال ذلك أن التيل يتغير من شكل السلعة إلى الشكل النقدى ، فالطرف الأخير فى تحويله الأول (س ـــ ن) يصبح الطرف الأول فى تحوله الأخير (ن ـــ س) أى حينما يتغير إلى إنجيل ؛ ولكن كلا من هذين التغييرين يسببه تبادل بين مكانى السلع والنقود . فقطعة النقود غيرت مكانها مع التيل فى العمل الأول ومع الإنجيل فى الثانى ؛ فالتحول الأول يضعها فى جيب الغزال والثانى يخرجها منه . أما إذا كانت السلعة تمر فى مظهر واحد من التحول أى أنه إذا كانت هناك مبيعات فقط أو مشتريات فقط ـــ فإن قطعة النقود تغير مكانها مرة واحدة ، وتغييرها الثانى يطابق أو يعبر عن التحول الثانى للسلعة أى تحويلها من جديد إلى

---

(١) وحتى حين تباع السلعة وتباع من جديد وتباع كذلك ثانيا (وهى ظاهرة لا وجود لها بالنسبة لنا هنا الآن) ففى البيع الجديد الأخير تخرج السلعة من مجال التداول وتدخل مجال الاستهلاك لتؤدى هناك مهمة وسيلة العيش أو أداة انتاج .

(٢) « ليس للنقود من حركة سوى التى تطبعها بها المنتجات »

Le Trosne, op. cit., p. 885.

سلعة يراد بها منفعة — ومن الطبيعي أن ينطبق هـذا كله على التداول البسيط للسلع وهو الشكل الذي نبحثه الآن .

إن كل سلعة حين تدخل حيز التداول لأول مرة وتتعرض لأول تغيير في الشكل إنما تفعل هذا كي تخرج من هذا المجال لتحل محلها سلع أخرى . وعلى النقيض من هـذا فإن النقود بصفتها وسيلة التداول تظل دائماً داخل نطاق التداول وتتحرك فيه . وهنا يعرض لنا السؤال : كم من النقود يمتص مجال التداول هذا على الدوام ؟ إذا ضربنا المثل ببلد معين رأينا أنه في كل يوم وفي نفس الوقت ولكن في مجال مختلفة تحدث تحولات ذات جانب واحد أو بعبارة أخرى تتم عمليات عدة من البيع والشراء ، وقبل أن يتم بيع السلع فإنها تعادل بواسطة أثمانها أي تجعل معادلة لمقادير خيالية من النقود . ونظراً لأنه في التداول تقف النقود والسلع وجهاً لوجه إحداهما في القطب الموجب وهو الشراء والأخرى في القطب السالب وهو البيع ، يتضح أن مبلغ وسائل التداول اللازمة يعينه مقدماً مجموع أثمان هذه السلع . والواقع أن النقود تمثل مقدار أو مجموع الذهب (أي مادة النقود) الذي يجري التعبير عنه في الفكر بواسطة مجموع أثمان السلع ، ومن هنا يتضح تساوي هذين المجموعين . ونعلم أنه مع ثبات قيم السلع تتغير أثمانها بالارتفاع والانخفاض تبعاً لقيمة الذهب وبنفس النسبة .

فإذا حدث بسبب ارتفاع أو هبوط قيمة الذهب أن ارتفع أو هبط مجموع أثمان السلع وجب أن ترتفع أو تنخفض كمية النقود المتداولة وهذا التغيير في كمية النقود المتداولة سببه أن النقود مقياس للقيمة . فأولا يتغير ثمن السلع عكسياً مثل قيمة النقود ؛ وبعدئذ تتغير كمية واسطة التداول مباشرة كثمن السلع . ويحدث نفس الأمر تماماً إذا تصادف مثلا - بدلا من انخفاض قيمة الذهب أن حلت الفضة محل الذهب كمقياس للقيمة ، أو حدث بدلا من ارتفاع قيمة الفضة أن طرد الذهب الفضة كمقياس للقيمة وحل محلها .

في الحالة الأولى تزيد كمية الفضة المتداولة عما كانت عليه كمية الذهب المتداولة من قبل وفي الحالة الثانية تقل كمية الذهب عما كانت عليه كمية الفضة قبلا . وفي كل من الحالتين تتغير قيمة مادة النقود أي قيمة السلعة التي تستخدم مقياساً للقيمة وأثمان السلع المقومة بالنقود وكمية النقود المتداولة التي وظيفتها تحقيق هذه الأثمان . وقد رأينا أن المجال الذي يتم فيه تداول السلع له فتحة ينفذ خلالها الذهب (أو الفضة مادة النقود مهما كان نوعها) ويدخل كسلعة ذات قيمة معلومة . وقبل أن تقوم النقود بوظائفها كمقياس للقيمة أي قبل أن تتحدد

الأثمان تكون قيمة مادة النقود قد تحددت . فإذا حدث مثلا أن قيمة مقياس القيمة ذاتها هبطت بدا هذا أولا بواسطة تغيير في أثمان السلع التي تجرى مبادلتها مباشرة مع المعادن النفيسة في مكان إنتاج هذه ، وإن الجانب الأكبر من السلع الأخرى يظل مدى وقت طويل (وبخاصة في مراحل المجتمع البورجوازي الناقصة النمو) يقدر بواسطة القيمة القديمة المهملة لمقياس القيمة — وهي قيمة صارت خيالية . وبرغم هذا تؤثر كل سلعة في الأخرى عن طريق ما بينها من علاقة القيمة بحيث أن أثمانها مقدرة بالذهب أو الفضة ترد إلى النسب التي تتفق مع قيمها النسبية — أي حتى يحدث في النهاية أن قيم كافة السلع تقدر بعبارات من القيمة الجديدة للمعدن الذي يقوم بمهمة النقود . وعملية التعويض هذه تصحبها زيادة مستمرة في مقدار المعادن النفيسة وهي زيادة ناشئة عن تدفق هذه المعادن لتحل محل السلع التي استبدلت بها مباشرة عند المكان الذي يستخرج منه الذهب والفضة . وعلى ذلك فبقدر ما تكتسب السلع بوجه عام أسعارها الحقيقية وبقدر ما تصبح قيمتها مقدرة وفق هذه القيمة الجديدة المنخفضة والمتضائلة للمعادن النفيسة ، فكذلك بنفس النسبة تتوافر كمية المعدن اللازم لتحقيق هذه الأسعار الجديدة . ولما كشفت موارد جديدة من الذهب والفضة في القرنين السابع عشر والثامن عشر استنتج بعض الاقتصاديين خطأ أن أثمان السلع قد ارتفعت نتيجة لازدياد كمية الذهب والفضة اللذين يقومان بوظيفة أداة للتداول . وسنفرض فيما يلي أن قيمة الذهب محدودة كما هي فعلا مؤقتاً في اللحظة التي فيها نقدر قيمة السلعة . فعلى أساس هذا الفرض فإن الذي يعين كمية أداة التداول هو مجموع الأثمان التي يجب تحقيقها . فإذا علمنا ثمن كل سلعة رأينا أن مجموع أثمان السلع يتوقف على مقدار السلع المتداولة . ولتوضيح الأمر نضرب المثال الآتي : إذا كان ربع من القمح يساوي ٢ جنيه فإن ١٠٠ ربع = ٢٠٠ جنيه و ٢٠٠ ربع = ٤٠٠ جنيه وهكذا ، وعلى ذلك فكمية النقود التي تستبدل بالقمح حين يباع يجب أن تزيد مع ازدياد كميته وإذا ظلت كمية السلع ثابتة فإن كمية النقود المتداولة تختلف حسب تقلبات أثمان هذه السلع فهي تزيد أو تنقص لأن مجموع الأثمان يزيد أو ينقص تبعاً لتغير الثمن . وللوصول إلى هذه النتيجة ليس من الضروري أن ترتفع أثمان كافة السلع أو تهبط في نفس الوقت . فالارتفاع أو الهبوط في أثمان عدد من السلع الرئيسية كاف لأن يزيد أو ينقص مجموع أثمان السلع التي في التداول وبذا يزيد أو ينقص مقدار النقود المتداولة . وسواء كان التغيير في الأثمان مطابقاً للتغيير الفعلي في قيم السلع . وسواء كان نتيجة مجرد تقلبات في سعر السوق ، فإن التأثير الواقع على أداة التداول يظل واحداً .

لنفرض أن السلع الآتية تباع أو تحول جزئياً في نفس الوقت في أماكن مختلفة ، وهذه

السلع هي ربع من القمح ، ٢٠ ياردة من التيل ، إنجيل ، ٤ جالونات من البراندي . فإذا كان ثمن كل سلعة جنيهين ومجموع الأثمان التي يجب تحقيقها ٨ جنيه ترتب على ذلك ضرورة وجود ٨ جنيه نقداً في التداول . ومن جهة أخرى إذا كانت هذه السلع ذاتها حلقات في سلسلة من مجموعة تحولات كالتي سبق لنا بحثها ففي مثل هذه السلسلة ربع من القمح ـ ٢ جنيه ـ ٢٠ ياردة من التيل ـ ٢ جنيه ـ إنجيل ـ ٢ جنيه ـ ٤ جالونات من البراندي ـ ٢ جنيه ، نجد أن مبلغاً واحداً قدره ٢ جنيه يؤدي إلى تداول السلع المختلفة بنظام متتالي بحيث يمكنها أن تحقق أثمانها بالتوالي ولكنه يحقق بوجه عام مجموع الأثمان البالغ ٨ جنيه وفي النهاية يجد الجنيهان موئلا لهما في جيب صانع البراندي ، وعلى هذا يقوم مبلغ الجنيهين بأربع حركات . إن ما تقوم به نفس القطع النقدية من تغيير مكانها يمثل التغيير المزدوج لشكل السلع أي حركتها خلال مرحلتين متضادتين من مراحل التداول ، كما أنه يمثل تشابك أو تداخل تحولات السلع المختلفة [1] . هذان المظهران المتقابلان اللذان يكمل كل منهما الآخر وتمر بهما العملية ينبغي أن يحدثا الواحد بعد الآخر ولا يمكن أن يقعا في نفس الوقت الواحد ، ونتيجة لهذا تقاس سرعة دوران النقود بعدد الحركات التي تؤديها قطعة نقدية معلومة في زمن معلوم . لنفرض أن عملية تداول السلع الأربع المذكورة آنفاً تستغرق يوماً ، ومجموع الأثمان التي يجب تحقيقها في اليوم ٨ جنيه ، وعدد حركات قطعتي النقود أربعة وكمية النقود المتداولة ٢ جنيه . وحينئذ في فترة معلومة من الوقت أثناء عملية التداول تكون كمية النقود التي تستعمل كأداة تداول مساوية لمجموع أثمان السلع مقسوماً على عدد الحركات التي تقوم بها قطع نقدية من مقياس واحد . وهذا القانون صحيح بوجه عام .

إن عملية التداول في بلد معلوم خلال وقت معلوم تتكون من عدد من التحولات الجزئية المنعزلة التي تحدث في وقت واحد ، أي من مبيعات هي في الوقت ذاته مشتريات وفيها تغير قطع النقود مكانها مرة واحدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهذه العملية تتكون كذلك من عدد من سلاسل متمايزة من التحولات وهي مكونة من عدد أكبر أو أصغر من الحلقات وتسير جنباً إلى جنب أو يتحد بعضها مع بعض ، وفي كل من هذه السلاسل تتحرك قطعة النقود عدة مرات يزيد عددها أو يقل حسب الظروف . فإذا عرفنا العدد الكلي لحركات القطع

---

(١) ان المنتجات هي التي تدفع النقود الى الحركة وتجعلها تنتقل من يد الى أخرى ... ويمكن لسرعة حركتها أن تعوض النقص في كميتها . وإذا دعا الأمر فانها تمر من يد الى أخرى دون أن تتوقف لحظة واحدة.

Le Trosne, op. cit., p.p. 915-916

بالمتداولة ذات المقياس الواحد أمكننا الوصول إلى متوسط عدد الحركات لكل قطعة نقدية من ذلك المقياس أو سرعة دوران النقود . وكمية النقود التي يلقى بها في التداول كل يوم يعينها مجموع أثمان كافة السلع المتداولة في نفس الوقت جنباً إلى جنب . ولكن بمجرد أن تحل النقود في التداول تصبح كل منها مسئولة عن الأخرى ، فإذا زادت سرعة إحداها قلت سرعة الأخرى أو خرجت من مجال التداول لأن التداول لا يمتص أو يستوعب سوى تلك الكمية من الذهب التي إذا ضربناها في متوسط عدد حركات القطعة النقدية الواحدة تصبح مساوية لمجموع الأثمان التي يجب تحقيقها . وعلى هذا إذا زاد عدد حركات القطع النقدية نقصت كمية أداة التداول، وإذا قل عدد الحركات زادت كمية أداة التداول. ومادامت النقود التي تستطيع أداء وظيفة أداة التداول معلومة حين يكون متوسط سرعة الدوران معلوماً فعلى ذلك يكفي أن نلقي في مجال التداول بكمية محدودة من أوراق النقد من فئة الجنيه لكي تطرد من التداول عدداً مساوياً لها من الجنيهات الذهبية Sovereigns وهي حيلة يعرفها كافة الصيرفيين .

وكما أن دورة النقود بوجه عام تعكس عملية تداول السلع ، فكذلك تعكس لنا سرعة الدوران صورة السرعة التي تغير بها السلع من شكلها ، وتعكس لنا كيف يحدث التداخل المتصل بين سلسلة من التحولات وأخرى . وكيف يتم التبادل الاجتماعي السريع للمادة ، وكيف تختفي السلع سراعاً من التداول وتحل محلها سلع أخرى بسرعة مماثلة . ففي الإسراع بدوران النقود تتراءى لنا الوحدة المنسابة للظاهر المتقابلة المكمل بعضه بعضاً أي تحول قيمة استعمالية إلى قيمة وتحول قيمة من جديد إلى قيمة استعمالية — ومعنى هذا أنه تتراءى لنا عمليتا البيع والشراء . ومن جهة أخرى إذا أبطأ دوران النقود تراءى لنا كيف تتفكك هذه العمليات وكيف تتجه حركة كل منها إلى الاستقلال عن حركة الأخرى ، وكيف يحدث الركود في تغييرات الشكل وبالتالي في الطريقة التي يتم بها التداخل المتبادل الاجتماعي بين السلع . وبالطبع ليس في استطاعتنا حين ندرس التداول أن نتحقق من كيفية نشوء هذا الركود ولكنا نعلم فقط من هذه الدراسة بوجود ذلك الركود . ولكن عامة الناس تلاحظ أنه حين يبطؤ دوران النقود تقل حدوث ظهورها واختفائها في كافة الأطراف التي في مجرى التداول ولهذا فإنهم إزاء هذا الذي يلاحظونه يميلون إلى الظن بأن هذا الإبطاء مرجعه نقص في كمية أداة التداول[1].

---

(١) ,, فهنا لا تبدو النقود القاسم المشترك للشراء والبيع فإن كل امرئ لديه شيء يبيعه ولا يجد المشترين يظن أن السبب في عدم تصريف بضاعته راجع إلى نقص النقود في البلد ، ولهذا يتعالى الصراخ المشترك من جانب

وعلى ذلك فالكمية الكلية من النقود التي تقوم بوظيفة أداة التداول خلال فترة معلومة من الوقت يعينها من جهة مجموع أثمان السلع التي في التداول، ومن جهة أخرى تعينها السرعة التي تتوالى بها المظاهر المتقابلة في عملية التداول . فعلى هذه السرعة يتوقف مقدار ذلك الجزء من مجموع الأثمان الكلي وهو الجزء الذي يمكن لكل قطعة نقدية أن تحققه . ولكن مجموع أثمان السلع التي في التداول يتوقف على قيمتها كما يتوقف على كمية مختلف السلع . هذه العوامل الثلاثة وهي حركة الأثمان ، وكمية السلع التي في التداول ، وسرعة دوران النقود ، قد تختلف في اتجاهات مختلفة وطبقاً لنسب مختلفة . وبناء على هذا فإن مجموع أثمان السلع التي يجب تحقيقها وبالتالي مبلغ أو مقدار أداة التداول (الذي يتوقف على ذلك المجموع) يجب أن يخضع لتغييرات عدة حسب التأثيرات المتحدة المتجمعة لهذه العوامل المختلفة هذا وإني سأعد هنا أن أمثال هذه التغييرات أهم ما في تاريخ الأثمان .

حينما تظل الأثمان ثابتة فقد تزيد كمية أداة التداول نظراً لازدياد كمية السلع التي في التداول ، أو نظراً لنقص سرعة دوران النقود ، أو نظراً لفعل هذين العاملين في نفس الوقت الواحد . وعلى العكس من هذا قد تهبط كمية أداة التداول بسبب خفض كمية السلع التي في التداول أو ازدياد سرعة تداولها .

= البيع وهذا الصراخ ينصب على عدم توافر النقود ، ولكن هذا خطأ كبير ، ما الذي يريده هؤلاء القوم الذين يرفعون الصوت عاليا في طلب النقود ؟ . ان الزارع يشكو . . . ويظن أنه اذا زادت كمية النقود في البلد حصل على ثمن لبضائعه . وحينئذ يظهر أن ما يطلبه ليس النقود وانما الثمن لما يملك من قمح وماشية يريد بيعها ، ولكنه لا يستطيع ذلك ، ولماذا لا يستطيع أن يحقق ثمن هذه ؟ (١) اما أنه بسبب وجود غلال وماشية كثيرة في البلد بحيث أن معظم من يأتون الى السوق يريدون البيع بينما القليل منهم راغبون في الشراء (٢) أو لنقص ما يصدر الى الخارج . أو (٣) بسبب نقص الاستهلاكات كما يحدث حين يدفع الفقر الناس الى أن ينفقوا في بيوتهم أقل مما كانوا ينفقون من قبل ، وعلى ذلك فالذي يؤدى الى تصريف بضائع الفلاح ليس ازدياد النقود النوعية وانما ازالة أحد هذه العوامل الثلاثة وهي التي حقيقة تسبب اضطراب حالة الأسواق . . . والتاجر وصاحب الحانوت يريدان النقود بنفس طريقة أي أنهما يطلبان منفذاً للبضائع التي يتجران فيها » .

(ان الشعب) « لا يزيد رخاؤه الا اذا انتقلت الأموال من يد الى أخرى » .

Sir Dudley North: Discourses upon Trade, London 1691, pp. 11-15.

وكل آراء Herrenschwand التافهة خلاصتها أن المتناقضات الناشئة عن نفس ماهية السلعة والتى تظهرها لذلك في تداول السلع يمكن أن تزيلها عن طريق الزيادة في كمية أداة التداول . ولكن من جهة أخرى اذا كان الوهم السائد في أذهان الناس يعزو الركود في الانتاج والتداول راجعا الى عدم كفاية أداة التداول ، فهذا لا يمنع من جهة أخرى أن الندرة الفعلية في أداة التداول (الراجعة الى محاولات تشريعية لتنظيم العملة) قد لا تسبب مثل هذا الركود .

وحين يحدث ارتفاع عام فى أثمان السلع فقــد تظل كمية أداة التداول دون تغيير إذا كانت كمية السلع التى بالتداول تنقص بنفس النسبة التى تزيد بها أثمانها ، أو إذا كانت الزيادة فى سرعة الدوران كمثيلتها فى ارتفاع الأثمان مع بقاء كمية السلع التى فى التداول ثابتة ، وقد تنقص كمية أداة التداول لأن هبوط كمية السلع أسرع من ارتفاع الأثمان أو لأن سرعة الدوران أكبر من سرعة ارتفاع الأثمان .

وحين يحدث هبوط عام فى أثمان السلع تظل كمية أداة التداول دون تغيير حين تكون الزيادة فى كمية السلع متناسبة مع الهبوط فى أثمانها . أو حين يكون تناقص سرعة الدوران متناسباً مع الأثمان . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تزيد كمية أداة التداول إذا كانت الزيادة فى كمية السلع أكبر أو إذا تناقصت سرعة الدوران بدرجة أسرع مما تهبط بها الأثمان . وقد توازن تغييرات العوامل المختلفة بعضها بعضاً بحيث أنه برغم عدم تباينها باستمرار يظل مجموع الأثمان الواجب تحقيقه وبالتالى مقدار أداة التداول ثابتاً . ولهذا السبب نجد ــ وبخاصة فى فترات طويلة ــ أن كمية النقود المتداولة فى أى بلد تختلف بدرجة أقل مما نتوقعه من مستوى المتوسط الثابت . وذلك بالطبع بصرف النظر عن الاضطرابات العنيفة كالتى تحدث من فترة لأخرى نتيجة الأزمات الصناعية والتجارية ، أو قد تحدث بدرجة أقل بسبب تغيير فى قيمة النقود . وثمت قانون يقول إن كمية أداة التداول يعينها مجموع أثمان السلع التى فى التداول ومتوسط سرعة دوران النقود[1] فهذا القانون يمكن أن نعبر عنه بطريقة أخرى وذلك بأن نقول

(١) « هناك مقياس معين ونسبة محددة من النقود مما يستلزمه نشاط تجارة البلد أكثر أو أقل مما يضر بهذه التجارة . وكما أن هناك نسبة معينة من الفلسات farthings ضرورية فى تجارة القطاعى الصغيرة لتحويل النقود الفضية ولتسوية أمثال الحسابات التى لا يمكن تسويتها بواسطة أصغر القطع الفضية . . . والآن كما أن نسبة عدد الفلسات اللازمة فى التجارة تؤخذ على أساس عدد الناس ، كما تكون درجة حدوث تداولها مأخوذة من أصغر القطع الفضية ، فكذلك بالمثل فإن نسبة النقود (الذهب والفضة) اللازمة لتجارتنا تؤخذ من درجة حدوث التحولات ومن كبر حجم المبيعات » W. Petty : A. Treatise on Taes and Contributions (لندن ١٦٦٢ ص ١٧) وفى كتاب Political Arithmetic (لندن ١٧٧٤) دافع ا . يتيج عن نظرية هيــوم ازاء هجمات ج . ستيوارت . وسواه ويهذا الكتاب فصل عنوانه « تتوقف الأثمان على كمية النقود » ــ أنظر ص ١١٢ وما بعدها . وقد كتبت فى كتابى « نقد الاقتصاد السياسى » (٢٣٢) ما يأتى « يتجاهل آدم سميث فى صمت مسألة كمية النقود التى بالتداول ، كما أنه يخطىء اذ ينظر الى النقود على أنها لا تزيد عن كونها سلعة » . وتنطبق هذه الملاحظة على ما اورده سميث بصدد النقود . وأحياناً تجد بعض ملاحظاته سديدة (ومثــال ذلك حين ينقد نظم الاقتصاد السياسى السابقة) « ان كمية العملة فى كل بلد تنظمها قيمة السلع التى يتم تداولها بواسطتها . . . وقيمة البضائع

إنه إذا علمنا مجموع قيم السلع ومتوسط سرعة تداولها فإن كمية العملة المتداولة السائدة أو مادة النقود تتوقف على قيمة النقود . وكان الرأى أن أثمان السلع تتحدد بكمية أداة التداول وأن الكمية ذاتها تعينها كمية مادة النقود الموجودة فى البلد(١) وهذا الرأى الوهمى الخاطىء قائم على أساس فرض سخيف مؤداه أن السلع تدخل فى عملية التداول دون ثمن وأن النقود تدخل نفس العملية دون قيمة ، وأنه بمجرد دخول هذين العنصرين فى التداول يجرى التبادل بين أحد أجزاء مجموع السلع وأحد أجزاء ذلك الجمع المتراكم من المعادن النفيسة(٢).

حتى التى تغذى وتباع سنوياً فى أى بلد تتطلب كمية معلومة من النقود بقصد تداول وتوزيع هذه الغلات على مستهلكيها ، وبجرى التداول لا بد أن يجتذب مبلغاً من النقود كافياً لذلك ولا يسمح بأكثر من هذا (ثروة الأمم – الكتاب الرابع الفصل الأول) . وفى مقدمة كتابه يتحدث عن تقسيم العمل ، ولكنه فى الكتاب الأخير حيث يعالج مصادر الإيراد العام ، يكرر من حين لآخر ما سبق أن ردده أستاذه ا . فرجوسن من استنكار تقسيم العمل والحملة عليه .

(١) .. من المؤكد أن ترتفع أثمان الأشياء فى كل شعب كلما زاد الذهب والفضة بين الناس ، ونتيجة لهذا كلما نقص الذهب والفضة فى أى أمة وجب أن تهبط أثمان كافة الأشياء بما يتناسب مع مثل هذا النقص فى النقود .. Jacob Vanderlint: Money answers all Things (لندن ١٧٣٤ ص ٥) . فأى موازنة دقيقة بين مؤلف فاندرلنت و «مقالات» هيوم لا تترك فى ذهنى أى شك من حيث أن هيوم قرأ مؤلف فاندرلنت واستخدمه وهو مؤلف له أهميته وجدير بالذكر . ويعبر باربون وكثيرون سواه من الكتاب عن الرأى القائل بأن كمية أداة التداول تعين الأثمان . ويقول فاندرلنت أيضاً (مصدر سابق ص ٤٤) .. لا يمكن أن تنشأ مشقة من تجارة غير مقيدة ولكن يترتب على ذلك مزية عظيمة . . . بما أنه إذا تسبب ذلك فى نقص أموال الشعب النقدية وهو ما ترمى قيود التحريم إلى منعه فإن تلك الشعوب التى تحصل على هذه الأموال النقدية ستجد بكل تأكيد كل شىء يزداد ثمناً كلما ازداد النقد بينها . . . وسرعان ما يصبح رجال الصناعة وكل شىء آخر لدينا على قدر من الاعتدال بحيث يحولون ميزان التجارة لصالحنا وبذلك يستردون النقود ثانية .. .

(٢) من المفروض بالواضحة بذاتها أن ثمن كل نوع من السلع عبارة عن أحد العناصر المكونة لمجموع أثمان السلع التى بالتداول . ولكن لا يمكن أن نفهم مطلقاً الطريقة التى يجب أن يجرى وفقها التبادل بين مجموعة القيم الاستعمالية غير القابلة للموازنة فيما بينها وبين الكمية الكلية للذهب أو الفضة فى بلد ما . فإذا شئنا أن نتخيل أن عالم السلع يتكون من سلعة كلية هائلة واحدة لا تزيد فيها كل سلعة فردية عن كونها جزءاً من هذه السلعة فإذن نحصل على هذه النتيجة : السلعة الكلية = س هندر [illegible] من الذهب ، السلعة أ = جزءاً من السلعة الكلية = نفس الجزء أ من س هندرويت من الذهب . وقد ذكر منتسكيو هذا بصفة جدية تماماً .. إذا وازنا بين الكمية الكلية من الذهب والفضة فى العالم وبين الكمية الكلية من البضائع فى العالم فمن المؤكد أن كل سلعة أو بضاعة معينة يمكن أن نقارنها بجزء معين من الكمية الأخرى . لنفرض أن العالم فيه سلعة واحدة أو أن المعروض للبيع سلعة واحدة وأنه يمكن تقسيمها كالنقود فإذن هذا الجزء من تلك السلعة يطابق جزءاً من كمية النقود ، أى أن نصف الأولى يطابق نصف الثانية وهكذا . . . إن تحدد ثمن الأشياء يتوقف دائماً وبطريقة أساسية على النسبة بين المجموع الكلى للأشياء وبين المجموع الكلى للرموز

القطع النقدية ورموز القيمة

تتخذ النقود هيئة قطع نقدية وهذا ناشىء عن قيامها بوظيفة أداة التداول . ووزن الذهب الذى تمثله فى الخيال أثمان السلع أو أسعارها النقدية يجب أن يواجه هذه السلع فى عملية التداول على هيئة قطع من الذهب أو الفضة ذات معيار معادل لها . وسك العملة مثل تقرير مستوى للأثمان ، من مهام الدولة . وفى مختلف القطع النقدية القومية والتى يأتى بها فى السوق العالمية ما يؤكد الانفصال بين الميادين الداخلية أو القومية لتداول السلع وبين المجال العالمى العام لتداولها فى السوق العالمية . وهكذا نرى الفارق الوحيد بين قطع النقد الذهبية والسبائك ينحصر فى المظهر الخارجى ، ويستطيع الذهب نفسه أن يتحول من أحد الشكلين إلى الآخر فى أى وقت (١) وحينما تخرج القطعة النقدية من دار الضرب تتعرض أثناء تداولها لأن تبلى

= الدالة عليها (مصدر سابق جـ ٢ ص ١٢-١٣) . راجع كتابى « نقد الاقتصاد السياسى » ص ١٤٠ – ١٤٦ ، ص ١٥٠ وما بعدها لنرى كيف حور وأتى هذه النظرية كل من ريكاردو وتلميذه جيمس ميل ولورد أوفرستون وغيرهم . وإذ يمتدح جون ستيوارت ميل بطريقته فى دراسة المنطق فإنه يرى فى الامكان وفى هذه المسألة أن يقبل رأى والده جيمس ميل وأن يحقق الرأى المضاد فى نفس الوقت . وراجع « مبادىء الاقتصاد السياسى » ومقدمة الطبعة الأولى حيث تحدث عن نفسه بأنه آدم سميث ذلك العصر ، وإنا لا ندرى أيهما نعجب به : أنعجب بسذاجة الكاتب أو بسذاجة الرأى العام الذى اعتقد أن الرجل آدم سميث ذلك الزمان مع أن الشبه بينه وبين آدم سميث كالشبه بين الجنرال سير و. فنويك وليامز ودوق ولنجتون . وقد لخص جون ستيوارت ميل أبحاثه المبتكرة (وهى أبحاث لا تتسم بطابع السعة أو العمق) فى ميدان الاقتصاد السياسى ونشرها فى مؤلفه الصغير Some Unsettled Questions of Political Economy المنشور سنة ١٨٤٤ . ويؤكد لوك العلاقة بين كون الذهب والفضة عديمى القيمة وبين تعيين مقدارهما بقيمتهما . « وإذا قبل الجنس البشرى أن يجعل للذهب والفضة قيمة خيالية ... فإن القيمة الحقيقية ، التى نعتبرها فى هذين المعدنين ... ليست سوى الكمية »

Some Considerations on the Consquences of the Lowering of Interest, works, vol. II London 1777, p. 15

(١) إن المسائل الشائكة لحقوق السيد الإقطاعى فى ضرب العملة تقع بطبيعة الحال خارج نطاق هذا البحث ولكن لما كان ذلك المداح الرومانتيكى آدم مولر يعجب « بهذا الجود النبيل » الذى يقتضيه « تملك الحكومة الإمبراطورية للنقود مجاناً » ، فإنى أنتهز هذه الفرصة لكى أقتبس الرأى الذى أدلى به سير ددلى نورث : « إن للفضة والذهب مدهما وجزرهما كما هو شأن السلع الأخرى فعند وصول كميات من أسبانيا ... فإنها تنقل إلى البرج وتضرب ولن يمضى طويل بعد ذلك حتى يأتى الطلب على تصدير السبائك ثانية . فإذا لم يتوافر ذلك وكان الكل

بسرعة متفاوتة . فاسم الذهب ومادة الذهب والمحتوى الأسمى والحقيقى — كل هذه تبدأ عملية الانفصال إذ أن القطع ذات الاسم الواحد تصبح ذات قيم مختلفة نظراً لكونها ذات ذات أوزان مختلفة . والذهب بصفته أداة للتداول يختلف ويتميز عن الذهب بوصفه مستوى للأثمان وبذا لا يعود معادلا حقيقياً للسلع التي يحقق أثمانها . ويدل تاريخ العملة منذ العصور الوسطى حتى القرن الثامن عشر على الاضطراب الناجم عن هذا . والميل الطبيعي للتداول إلى تحويل القطع النقدية إلى مجرد مظهر لما هي عليه أو إلى رمز لوزن المعدن المفروض رسمياً أنها تتضمنه — هذه مسائل يعترف بها التشريع الحديث الذى يحدد المقدار الذى إذا فقدته القطعة النقدية صارت غير ذات قوة إبراء قانونية . لذلك نتيجة لدوران النقود يحدث انفصال بين المحتوى الحقيقى للقطعة النقدية ومحتواها الإسمى أى بين وجودها المعدنى الفعلى ووجودها كشيء ذى وظيفة معينة — هذه الحقيقة تكشف لنا عن إمكانية كافية من حيث أن وظيفة النقود المعدنية فى العملة قد تتخذها رموز من مادة أخرى أى أنه فى الإمكان استبدال القطع النقدية المعدنية برموز من مادة أخرى وتؤدى نفس الغرض . وإن الصعاب الفنية القائمة فى سبيل سك المقادير الدقيقة جداً من الذهب والفضة ، وكون المعدن الأقل نفاسة يستخدم مقياساً للقيمة حتى يطرده ما هو أنفس منه . كل هذه الحقائق تفسر الأدوار التى لقيتها الرموز الفضية والنحاسية كبديلات للقطع النقدية . وتستخدم رموز الفضة والنحاس بدلا من الذهب حينما تنتقل القطع النقدية فى حالة التداول بسرعة من يد إلى أخرى وتتعرض لأقصى حد من البلى . وهذا هو الحادث حينما تتم المبيعات والمشتريات على نطاق صغير وبسرعة ، ولكى لا تثبت هذه المعادن وتغتصب مركز الذهب تحدد التشريعات تحدد المقادير التى ينبغى قبولها منها فى الدفع بدلا من الذهب . وهذه المسالك التى تسير فيها الأنواع المختلفة من العملة المتداولة تجرى بطبيعة الحالة الواحد نحو الآخر ، فالرموز تصاحب الذهب لدفع الكسور الصغيرة جداً من القطعة الذهبية ؛ وكذلك ينساب الذهب على الدوام إلى التداول القطاعى أى فى حالة التجزئة ، كما أنه من جهة أخرى يتعرض دائماً إلى إخراجه من مجال هذا التداول

= عملة مسكوكة . فاذا حدث إنقاص عليك أن تنزيها ثانية فلن تترتب على ذلك خسارة لأن سك العملة لا يكلف صاحبها شيئاً . وهكذا أمن استغلال الضعيف . فاذا أرغم التاجر على دفع ثمن ضرب النقود لما أرسل ما لديه من فضة إلى الخرج دون أن يفكر فى الأمر ، ولأصبحت قيمة النقود المسكوكة أعلى دائماً من قيمة الفضة غير المسكوكة (مصدر سابق ص ١٨) — وقد كان نورث من أشهر التجار فى عهد شارل الثانى .

بتحوله إلى القطع النقدية الرمزية (١).

ويحدد القانون بطريقة تعسفية وزن المعدن فى هذه الرموز الفضية والنحاسية ؛ ولما كانت تبلى فى دورانها بأسرع مما تبلى القطع الذهبية فإن وظائفها كقطع نقدية مستقلة تماما عن وزنها وبالتالى عن قيمتها ، وتصبح وظيفة الذهب كقطعة عملة معدنية مستقلة تماماً عن قيمة المعدن وعلى ذلك نرى أن الأشياء التى تعد نسبياً غير ذات قيمة كأوراق النقد تستطيع أن تحل محلها كنقود ، وهذا الطابع الرمزى يختفى إلى حد فى الرموز المعدنية ؛ ولكن هذه الرمزية واضحة فى الورق النقدى . هكذا نرى أن الخطوة الأولى هى الصعبة .

والإشارة هنا إلى ورق النقد غير القابل للتحويل والذى تصدره الدولة وتحتم تداوله ، وهذا ينشأ مباشرة عن العملة المعدنية — ومن جهة أخرى تتم النقود المرتكزة على الائتمان على شروط هى — من حيث وجهة نظرنا إلى تداول السلع البسيط — ما تزال غير معروفة لنا تماماً . ولكن تجوز الإشارة العابرة إلى أنه كما أن نشأة ورق النقد راجعة إلى وظيفة النقود كأداة للتداول ، فكذلك النقود المرتكزة على الائتمان مصدرها وظيفة النقود كوسيلة لإتمام المدفوعات أو أداة للدفع (٢) .

---

(١) « إذا كانت الفضة لا تزيد عن حاجة تجارة التجزئة فلا يمكن جمعها بكميات كافية للمدفوعات الأكبر حجماً . واستعمال الذهب فى المدفوعات الرئيسية يتضمن بالضرورة معنى استعماله فى تجارة التجزئة ، وأولئك الذين معهم العملة الذهبية يعرضونها فى المشتريات الصغيرة ويقبضون مع السلعة المشتراة مقداراً من الفضة مقابل ذلك ، وبهذه الطريقة فإن الفائض من الفضة يسحب ويوزع على التبادل ، ولولا ذلك لكان عائقاً فى وجه تاجر التجزئة . أما إذا كان هناك من الفضة ما يساعد على إجراء المدفوعات الصغيرة مستقلة عن الذهب وجب على تاجر التجزئة إذن أن يتسلم الفضة ثمناً للمشتريات الصغيرة ولا بد حتماً أن تتراكم فى يده » David Buckanan : Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain (ادنبره ١٨٤٤ ص ٢٤٨ — ٢٤٦) .

(٢) فكر وانـ ماو إن وزير المالية الصينى يوماً أن يقترح على ابن السماء تحويل كافة أوراق العملة إلى أوراق نقدية قابلة للتحويل . وفى إبريل ١٨٥٤ قررت اللجنة الخاصة توجيه اللوم الشديد إليه وجاء فى تقريرها « درست اللجنة الاقتراح بعناية ووجدته فى صالح التجار ولا فائدة منه للتاج » Arbeiten der Kaiserlichen Gesandschaft zu Peking uber China (ترجمه عن الروسية ك . آبل ، ف . مكلنبرج ، المجلد الأول ، برلين ١٨٥٨ ص ٤٧ وما بعدها) وفى أثناء شهادة أدلى بها أحد محافظى بنك إنجلترا أمام لجنة مجلس اللوردات التى تبحث قوانين البنك قال ما يلى بصدد تآكل العملة الذهبية أثناء تداولها « فى كل سنة يخف وزن طبقة جديدة من الجنيهات الذهبية ، والطبقة التى يجرى تداولها سنة بوزنها الكامل لا تلبث بسبب التآكل أن تفقد هذه الميزة » (لجنة مجلس اللوردات ١٨٤٨ رقم ٤٢٩) .

وتصدر الدولة إلى التداول قطعاً من الورق ذات فئات مختلفة كالجنيه وخمسة الجنيهات الخ . وهذه الأوراق إذ تحل محل المبالغ المذكورة آنفاً تعكس لنا مرة أخرى في حركتها قوانين دوران النقود . والقانون الخاص بتداول الورق النقدي لا ينشأ إلا من حيث النسبة التي يمثل بها الذهب ، ويتلخص هذا القانون في أنه يجب ألا يزيد الصادر من العملة الورقية عن الذهب (أو الفضة) الذي يكون فعلا في التداول لو لم تحل محله الرموز . ونعلم أن كمية الذهب التي يمتصها التداول تتقلب دائماً حول مستوى متوسط معلوم ، ورغم هذا فإن مجموع أداة التداول في بلد ما لا يهبط دون أدنى معين تعينه التجارب العملية . إن العناصر المكونة لهذا الحد الأدنى تتغير على الدوام أي أن القطع النقدية الذهبية التي يتكون منها قد تختلف في وقت ما عنها في وقت آخر — هذه الحقيقة لا تؤثر بأي حال من الأحوال في مقدار هذا الحد الأدنى وفي حركته المستمرة داخل مجال التداول ، وعلى ذلك يمكن أن تحل محله الرموز الورقية . ولكن إذا حدث أن امتلأت مجاري العملة حتى التخمة بالورق النقدي بحيث لا يستطيع مجال التداول أن يمتص نقوداً بعد ذلك ، فإذن بسبب التقلب في تداول السلع قد تملأ مجاري العملة في الغد زيادة عن سعتها وطاقتها ، وبذا لا يعود هناك أي معيار أو مستوى . وإذا زاد الورق النقدي عن الحد الواجب الذي هو مقدار القطع النقدية الذهبية التي يمكن أن تكون فعلا في التداول فإنه لن يمثل سوى ذلك القدر من الذهب اللازم والذي يمكن تمثيله بواسطة الورق النقدي ، وذلك طبقاً لقوانين تداول السلع . فإذا كانت كمية الورق الصادرة ضعف ما يجب أن تكون عليه ترتب على ذلك في الحقيقة أن يكون الجنيه عبارة عن الاسم النقدي لثمن أوقية من الذهب لا ربع أوقية ، وتكون النتيجة كما لو أن تغيراً قد حدث في وظيفة الذهب بصفته مقياساً للأثمان ، وتلك القيم التي كان يتم التعبير عنها قبلا بجنيه واحد يعبر عنها الآن بثمن قدره جنيهان .

إن الورق النقدي علامة تمثل الذهب أو النقود ، وعلاقته بقيم السلع أن الأخيرة تعبر عنها عقلياً بنفس مقادير الذهب التي يمثلها الورق بطريقة رمزية . إن ورق النقد لا يكون رمزاً للقيمة إلا بقدر ما يمثل الذهب (الذي له قيمة شأنه في ذلك شأن كافة السلع الأخرى) [1] .

---

(١) تدل القطعة الآتية التي اقتبسها عن فولارتن مدى على غموض الآراء التي يبديها بصدد وظائف النقود أحسن الكتاب الذين كتبوا عن العملة « وفيما يختص بالمبادلات الداخلية فإن جميع الوظائف النقدية التي تؤديها العملة الذهبية والفضية عادة يمكن أن يقوم بها بطريقة مماثلة تداول أوراق غير قابلة للتحويل ليس لها في الحقيقة سوى تلك القيمة الوهمية التي يفرضها القانون — أعتقد أن هذه الحقيقة لا تحتمل الإنكار . ويجوز أن نجعل قيمة من تلك

وأخيراً قد يسأل البعض : لماذا يمكن لهذه الرموز التي لا قيمة لها أن تحل محل الذهب ؟ ولكن هذا كما رأينا مرتبط بوظيفة الذهب كقطعة نقدية أو كأداة التداول لا غير . والآن نعلم أن للنقود وظائف أخرى إلى جانب هذه وأداؤها وظيفة أداة التداول ليس من الضروري أنه الوظيفة الوحيدة المتعلقة بالقطعة النقدية الذهبية ولو أن هذا هو الحال بصدد تلك القطع النقدية التي أصابها البلى والتي تستمر في التداول . ولكن هذا هو الحال نفسه مع الحد الأدنى من مجموع الذهب الذي يمكن أن يحل محل الورق . فهذا المجموع يظل على الدوام داخل نطاق التداول ويقوم بوظيفة أداته ولا يبقى إلا لهذا الغرض ذاته ، وحركته لا تمثل إذن سوى التغيير المتواصل للمظاهر المتقابلة للتحول التالي (س — ن — س) وهي مظاهر تواجه فيها السلع أشكال قيمتها ثم تختفي بعد ذلك سريعاً . فالوجود المستقل لقيمة السلعة التبادلية هو مظهر زائل هنا تحل بواسطته سلعة محل أخرى في الحال ، وعلى ذلك ففي هذه العملية التي تجعل النقود تمر من يد إلى أخرى يكفي مجرد الوجود الرمزي للنقود ، ونظراً لأنه صورة موضوعية تعكس أثمان السلع فإنه يؤدي فقط وظيفة رمز لذاته وبذلك يمكن أن تحل محله رموز تدل عليه [١]. ومع ذلك فثمت شيء أساسي لازم وهو أنه لابد أن يكون لهذا الرمز صلاحية اجتماعية موضوعية خاصة به وورق النقد يكتسب هذا بتداوله الإجباري . هذا العمل الإجباري من جانب الدولة لا يحدث إلا في داخل المجال للتداول الذي يقف عند حدود الجماعة أو حيث تنتهي أراضيها التي تعيش عليها . وعلى ذلك في ذلك المجال يستطيع أن يكون له على هيئة الورق النقدي وجود يؤدي وظيفة مخصوصة متميزة عن جوهره المعدني .

—— هذا النوع تحقق كافة أغراض القيمة الحقيقية بل انها قد تنفي الحاجة الى معيار بشرط أن تكون كمية الاوراق الصادرة محدودة بالقدر المناسب .» Regulation of Currencies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٥ ص ١١). ونفهم من هذا أنه لما كان في الامكان أن تحل الرموز عن القيمة على السلعة النقدية في مجال التداول ، فعلى ذلك ليس من حاجة الى السلعة النقدية كمقياس للقيم ومستوى للأثمان !

(١) نظراً لأن الذهب والفضة من حيث أنهما عملة أو يقومان بصفة أداة بوظيفة أداء التداول ، يصبحان مجرد رموز في حد ذاتهما ، لهذا استنتج نيقولا باربون أن للحكومة الحق في «.. أن ترفع النقود .. أي تضع على وزن القطعة الفضية التي يقال لها شلن اسم وزن أكبر مثل الكراون Crown وبهذا تدفع للدائنين شلنات بدلا من كرونات .. ان النقود تتآكل وتخف وزنها ... ان الذي يهتم به الناس في أعمالهم التجارية انما هو تداول النقود وما تدل عليها لا كمية الفضة ... ان السلطة العامة على المعدن هي التي تجعل منه نقوداً .» (مصدر سابق ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٥) .

٣ — النقود

النقود هي السلعة التي تؤدي وظيفة مقياس القيمة وبذا تقوم (بشخصها أو عن طريق ما يمثلها) بوظيفة أداة التداول ، وعلى ذلك يكون الذهب أو الفضة نقوداً . إن هذه السلعة تقوم بدور النقود إذا تعين وجودها في شكلها الذهبي أو الفضي وحينئذ بوصفها سلعة نقدية تكون خيالية (كما يحدث حين تؤدي وظيفة مقياس القيمة) كما لا يمكن أن تمثلها رموز تحل محلها (كما يحدث حين تقوم بدور أداة التداول) . هذا من جهة ، ومن أخرى يقوم الذهب بوظيفة النقود حينما يتجمع بنفسه أو عن طريق ما يمثله إلى مجرد شكل للقيمة أي كالشكل الوحيد المناسب الذي تكون عليه القيمة التبادلية لكافة السلع الأخرى .

أ — الاكتناز

إن التداول المستمر في التحولين المتقابلين للسلع ، والتبادل الذي لا ينقطع للبيع والشراء — كل هذا ينعكس في دوران النقود الدائم أي في الوظيفة التي تضطلع بها النقود من حيث كونها الحركة الدائمة للتداول . ولكن بمجرد أن تتوقف سلسلة التحولات ، بمعنى أنه بمجرد أن تتم مبيعات لا تكملها مشتريات ، تصبح النقود ثابتة غير متحركة أو تتحول كما يقول Boisgeuillebert من متاع منقول (متحرك) إلى غير منقول (غير متحرك) أي من عملة جارية إلى نقود ذات مظهر عام . ومع ذلك ففي أثناء المراحل المبكرة من تطور نظام تداول السلع نمت الحاجة أو الرغبة الملحة في التمسك بنتاج التحول الأول وهذا الناتج هو شكل السلعة الذي تغيرت إليه أي مظهرها الذهبي [١]، فتباع السلع لا بقصد شراء غيرها ولكن لكي يحل شكلها النقدي مكان شكلها الطبيعي المادي . هذا التغيير في الشكل والذي كان الغرض منه أولاً تنمية تداول السلع تحول فصار غاية في حد ذاته . بهذا تجمد النقود وتتحول إلى اكتناز للمال ويصبح البائع مكتنزاً له . وفي المراحل المبكرة من تداول السلع لا يتحول إلى نقود سوى فائض القيمة الاستعمالية ، وبذا يصبح الذهب والفضة تعبيرات اجتماعية عن الإملاء أو الثروة . ويستمر هذا الشكل البسيط من الاختزان في الجماعات التي تتبع الأسلوب التقليدي في الإنتاج الذي يرمي إلى سد الدائرة الثابتة المحدودة من حاجيات الجماعة ، وهذا هو شأن شعوب آسيا وبخاصة

---

(١) «الثروة على شكل نقود ليست سوى ... ثروة في شكل انتاج تحول الى نقود» .

Mercier de la Rivière, op. cit., p. 557

«والقيمة في المنتجات انما غيرت شكلها» — نفس المصدر ص ٤٨٦ .

فى جزر الهند الشرقية . وإنا لنجد فاندرلنت الذى يتوهم أن أثمان السلع فى بلد ما تعينها كمية الذهب والفضة فيه يتساءل عن السبب فى رخص السلع الهندية ، والجواب على ذلك أن الهنود (يدفنون) نقودهم . ويلاحظ الكاتب نفسه أنه فيما بين ١٦٠٢ و ١٧٣٤ اختزن الهنود ١٥٠ مليوناً من الجنيهات الإسترلينية من الفضة جاءت فى الأصل من أمريكا إلى أوربا[1] ، وفى السنوات العشر (١٨٥٦ — ٦٦) صدرت انجلترا إلى الهند والصين ماقيمته ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الفضة حصلت عليه مقابل الذهب الأسترالى . ويذهب معظم الفضة الصادرة إلى الصين صوب الهند .

بازدياد نمو تداول السلع أصبح كل منتج للسلع مضطراً أن يتأكد من الضمان الإجتماعى[3] لحاجاته فى ازدياد وتطلب الشراء المستمر لسلع الغير ، بينما إنتاج سلعة وبيعها يقتضيان وقتاً ويتوقفان على الظروف . ولكى يستطيع الشراء دون أن يبيع لابد أنه قد باع شيئاً دون أن يصحب هذه العملية شراء . ويبدو على هذه العملية أو الظاهرة طابع التناقض إذا أجريت على نطاق واسع ، ولكن المعادن النفيسة تستبدل عند مواطن إنتاجها مباشرة بسلع أخرى وفى هذه الحالة نجد مبيعات (من جانب أرباب السلع) بدون مشتريات (من قبل أصحاب الذهب والفضة)[3] ، والمبيعات التالية لذلك (من جانب المنتجين) والتى لا تعقبها مشتريات إنما تؤدى إلى توزيع المعادن النفيسة المنتجة حديثاً بين جميع أرباب السلع ، وبهذه الطريقة تتراكم خلال عملية التبادل مقادير مختزنة من الذهب والفضة . ولما كان بالإمكان خزن القيمة التبادلية على هيئة سلعة معينة نشأ الجشع فى سبيل الاستحواذ على الذهب . وإذ يتسع نطاق التداول تعظم قوة النقود ذلك المظهر الاجتماعى الذى ينم عن الثروة . لقد كتب كولمبس من جاميكا سنة ١٥٠٣ يقول « إن الذهب شىء مدهش ، ومن يملكه يصبح سيداً لكل ما يحتاج إليه ، ويستطيع المرء بواسطته أن يبعث الحياة فى الجثة الهامدة » . وبما أن الذهب لا يدل على الأشياء التى تحولت إليه تبع هذا أن كل شىء سواء كان سلعة أم لا يمكن أن يتحول إلى ذهب ، وصار كل شىء قابلا للبيع والشراء ، بل لا تستطيع مقاومة هذا السحر حتى عظام القديسين ، وتقل عن ذلك من حيث المقاومة الأشياء المتناهية فى الدقة والرقة والأشياء ذات القدسية مما يقع

(١) .. وعن هذا الطريق يجعلون أثمان بضائعهم ومصنوعاتهم منخفضة .. فاندرلنت ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) .. النقود رهان .. John Bellers; Essays about the Poor, Manufactures Trade, Plantations and Immorality, London, 1659, p. 13.

(٣) فى المعنى المطلق لهذه العبارة نقصد حين نتحدث عن الشراء أن البضائع يدفع ثمنها بالذهب أو الفضة الموجود كل منهما على هيئة شكل متغير من سلع وهو الشكل الذى تولد عن عملية بيع .

خارج مجال النشاط التجارى للناس (١) وكما أن أي اختلاف كيفي بين السلع يختفي في النقود كذلك تقضي الأخيرة على كافة المميزات والفوارق(٢). ولكن النقود ذاتها سلعة وجسم خارجي يمكن أن يكون ملكاً خاصاً لأي فرد من الأفراد، وبهذا تصير القوة الاجتماعية قوة خاصة يملكها أفراد مخصوصون، ومن أجل هذا السبب حمل الأقدمون على النقود ونسبوا إليها العمل على هدم النظام الاقتصادي والأخلاقي(٣).

والمجتمع الحديث الذي — ولما يزل في بداية عهده — جذب بلوطو من شعر رأسه وأخرجه من باطن الأرض (٤)، يعد الذهب الصورة البراقة التي يتجسم فيها مبدأ الحياة وأصولها.

والسلعة بصفتها قيمة استعمالية تشبع حاجة معينة، وهي عنصر خاص من عناصر الثروة المادية. ولكن قيمة السلعة مقياس درجة اجتذابها لكافة العناصر الأخرى التي تكون عنده

---

(١) درج هيرودوت ملك ليديا لعظم الشك بالبهجة حين أن يطلب من الأديرة من ذهب وآثار كي يحولها إلى نقود، ولما لحق الليديين في تاريخ الإغريق ما أسهم عليه الفوقيون من نهب معبد دلفي. ويقول الأقدمون إن إله السلع كان يقيم في المعبد، فكانت المعابد عبارة عن «مصارف مقدسة». وكان الفوقيون وهم شعب تجاري قبل كل شيء، ينظرون إلى النقود على أنها الشكل الذي تتحول إليه كافة الأشياء. وهذا كانت العذارى اللاتي يبعن أنفسهن للأغراب في معبد آلهة الحب يقدمن إليها ما تسلمنه من قطع النقود.

(٢) الذهب ! الذهب الأشقر البراق النفيس !

وهكذا فكثير من هذا يجعل الأسود أبيض، والخبيث طيباً، والضلال حقاً، والمنحط نبيلاً، والشيخ شاباً والجبان شجاعاً ... ماهذا أيتها الآلهة؟ ماالسبب الذي يجعل هذا الشيء ينزع الكهنة والأتباع من جانبكم، وينزع الوسائد من تحت رؤوسهم. هذا العبد الأصفر يصنع الأديان ويحطمها، ويبارك الملعون، ويجعل الداعرة البرصاء موضع الإعجاب والعبادة، ويرفع اللصوص ويسبغ عليهم الألقاب والمراكز والتقدير أسوة بأعضاء الهيئات الحاكمة. هذا هو الذي يجعل الأرملة الباكية تتزوج من جديد.

... تعالي أيتها الأرض الملعونة، أيتها العاهرة التي تخدعين الناس جميعاً ...

Shakespeare, Timon of Athens, act IV, sc. III.

(٣) إن المال من أعظم المآسي السائدة على ظهر الأرض

إن المال هو الذي يخرب المدن ويدمرها، ويؤدي إلى إخراج الناس من بيوتهم، ويخدع الأبرياء ويجعلهم يسلكون سبيل الضلال والغواية، ويربي في النفوس الخيانة ويجعل منها عادة ثابتة.

Sophocles, Antigone, 11, 295 et seq. (F. Storr's Translation Loeb Classical Library, Sophocles, vol. 1, p. 337)

(٤) «والجشع الذي يخرج بلوطو نفسه من باطن الأرض»

Athentaeus, The Deipnosophists, VI, 23.

الثروة المادية ، وبذلك فهي المقياس لثروة صاحبها الاجتماعية . وتبدو القيمة في نظر فلاح غرب أوربا غير منفصمة العرى عن شكل القيمة ، ولهذا فهؤلاء يعتبرون ازدياد ما يكنزون من ذهب أو فضة كأنه زيادة في القيمة - حقيقة تختلف القيمة النسبية للنقود نظراً للتغير في قيمتها من جهة أو بسبب تغير في قيمة السلع من جهة أخرى ، ولكن هذا لا يمنع أن لمائتى أوقية من الذهب قيمة أكبر مما لمائة أوقية ، وأكثر من هذا فسواء تغيرت قيمة النقود أم لم تتغير فإن الشكل المعدني الواقعي لهذه السلعة هو الشكل المعادل العام لكافة السلع ، والصورة الاجتماعية المباشرة التي يتجسد فيها كل عمل إنساني .

والرغبة الدافعة على الاكتناز هي بحكم طبيعتها مما لا يمكن إشباعه . وإذا نظرنا إلى النقود من ناحية الكيف أو الشكل وجدنا أنها غير ذات حد وأنها المظهر العام الذي يمثل الثروة المادية وذلك بسبب قابليتها للتحول إلى أية سلعة . وبرغم هذا فإن كل مبلغ من المال محدود من حيث مقداره وبهذا لا يصلح إلا لشراء مقدار محدود مقيد من البضائع . هذا التباين بين ظاهرة التقييد الكمي المفروض على النقود وبين ما تتصف به من عدم التقييد بحدود من حيث الكيف - نقول هذا التباين هو الذي يحد من رغبة الفرد في الاختزان . فهو مثل الفاتح الذي يرى في كل بلد جديد يغزوه حداً جديداً .

وحتى يتسنى اختزان الذهب يجب منعه من التداول أي من أن يتحول إلى وسيلة للاستمتاع بأن يستخدم لإتمام عمليات الشراء . فالمختزن إنما يضحي بشهوات الجسد أمام هذا المعبود وهو الذهب . ولكنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يسحب من التداول أكثر مما ألقى فيه على هيئة سلع . فكلما زاد إنتاجه زادت مقدرته على البيع ، وعلى ذلك فالفضائل التي تميزه هي الجد والاقتصاد والجشع ، وهكذا تتلخص مبادىء الاقتصاد السياسي الذي يؤمن به في أن يبيع كثيراً ويشتري قليلا [١] .

وإلى جانب هذا الشكل البسيط الخشن من الاختزان نجد شكلا آخر أشد تهذيباً وينحصر في امتلاك الأدوات الذهبية والفضية ، وتعظم الرغبة في هذه الأشياء الأخيرة بازدياد ثروة المجتمع البورجوازي .

لقد قال ديدرو « فلنكن أغنياء ، أو فلنبد بمظهر الأغنياء » . بهذه الوسيلة ينشأ سوق يتسع باطراد للذهب والفضة لا علاقة له بوظيفتهما كنقود ، ومن جهة أخرى يتكون مورد ممكن

---

(١) « وتتلخص التي تعود عليها عمليات الاقتصادي السياسي تنحصر في أن تزيد الى أكبر حد ممكن عدد أولئك الذين يبيعون مختلف أنواع السلع ، وأن تقلل ما أمكن من عدد المشترين » . - Verri, op. cit., p. 52.

الاتجاه إليه من وقت إلى آخر وبخاصة فى عهود الأزمات والاضطرابات الاجتماعية .

ويؤدى الاكتناز أغراضاً أخرى فى اقتصاد تداول المعادن النفيسة وتنشأ وظيفته الأولى من الأحوال والظروف التى يحدث فيها تداول العملة الفضية أو الذهبية . لقد رأينا كيف أن كمية النقود المتداولة (الجارية) تزيد وتنقص تبعاً لما يطرأ من تقلبات غير منقطعة على السلع من حيث مداها وسرعة تداولها ، وكذا أثمانها . فعلى ذلك يجب أن تكون العملة قابلة للانكماش والامتداد ، فمرة يجب اجتذاب النقود كى تكون عملة متداولة ، وأخرى يجب إبعاد العملة المتداولة لتصبح نقوداً راكدة . وحتى يتسنى لمجموع النقود التى فى التداول فعلا أن يشبع دائما طاقة التداول على الامتصاص ، من الضرورى أن تكون كمية الذهب والفضة فى بلد أعظم من الكمية اللازمة لأداء وظيفة العملة . وهذا الشرط يتوافر فى النقود التى تتخذ شكل مخزن . إن الأموال المختزنة خزانات ذات اتصال بالمجارى التى بها النقود المتداولة ، بحيث لا يفيض مجرى العملة الجارية على جانبيه [1] .

ب — وسيلة الدفع

إذ توافرنا حتى الآن على بحث الشكل المباشر من تداول السلع رأينا كل حجم معلوم من القيمة موجوداً دائماً فى صورة مزدوجة أى كسلعة فى طرف ونقود فى الطرف المقابل ، وعلى ذلك اتصل أصحاب السلع بعضهم ببعض بصفتهم الممثلين لمكافآت سبق وجودها من قبل . ولكن نمو التبادل أدى إلى ظهور حالات يرجع إليها الفضل فى أن انفصل نقل ملكية

---

(١) « لكى يتسنى مواصلة تجارة الأمة لابد من مقدار معين من النقود النوعية وهو مقدار يتغير فيزيد أحياناً وينقص أخرى تبعاً للظروف السائدة ... ويحدث هذا الازدياد والنقص فى النقود ويتطلب أنفسهما دون تمحيص مساعدة من جانب رجال السياسة ... حين تندر النقود أمسك السبائك ، وحين تندر السبائك تذاب النقود » — Sir Dudley North, op. cit., postscript, p. 3 وكذلك نجد أن جون ستيوارت مل الذى اشتغل زمنا طويلا موظفاً فى خدمة شركة الهند الشرقية يؤيد ماقيل من أن الهنود لايزالون يكنزون الحلى المصنوعة من الفضة ، ويقول إنهم يخرجونها لتحويلها إلى نقود حين يرتفع سعر الفائدة فإذا هبط هذا الأخير أعادوها إلى حيث يكنزونها — راجع الشهادة التى أدلى بها Reports on Bank Act, 1857, n. 2084 — وجاء فى وثيقة برلمانية (١٨٦٤) عن صادرات الهند ووارداتها من الذهب والفضة أن سنة ١٨٦٣ شهدت زيادة الواردات من الذهب والفضة عن الصادرات منهما قدرها ١٩،٣٦٧،٧٦٤ من الجنيهات . وخلال سنوات ثمان تمتد حتى سنة ١٨٦٤ زادت واردات المعادن النفيسة عن الصادر منها بما مقداره ١٠٩،٦٥٢،٩١٧ من الجنيهات . وفى خلال القرن الحالى بلغ مقدار النقود المسكوكة فى الهند أكثر من مائتى مليون جنيه .

السلع عن تحقيق أثمانها بواسطة فترة من الزمن ، ويكفي أن نشير إلى أبسط هذه الحالات . فثمت نوع من السلع يتطلب إنتاجه وقتاً طويلا بينما يتم إنتاج نوع آخر في وقت أقصر ، ويتوقف إنتاج بعض السلع على أحوال فصلية ، ويمكن تسويق سلعة ما في مكان إنتاجها بينما يتعين على غيرها أن تشق سبيلها إلى سوق بعيدة عن الوطن الذي توجد فيه . ولهذه الأسباب يعرض صاحب سلعة معينة نفسه بائعاً لها قبل أن يتهيأ لذلك سلعة آخر الوقت الذي يقوم فيه بدور المشتري . وحينما تتكرر عمليات متشابهة باستمرار بين نفس الأشخاص فإن تنظيم أحوال البيع يجري وفقاً لأحوال الإنتاج . هذا من جهة . ومن جهة أخرى تباع منفعة سلعة معينة كالمنازل مثلا لفترة مخصوصة من الزمن بحيث أن المشتري لا يحصل على كل قيمة السلعة حقيقة إلا بعد انقضاء أجل البيع . وعلى ذلك فإن مثل هذا المشتري يشتريها قبل أن يدفع مقابلها . فالبائع يبيع سلعة موجودة ، والمشتري يشتريها على أنها مجرد شيء تمثل النقود أو تمثل نقوداً مستقبلة ، وبهذا يصبح البائع دائناً والمشتري مديناً وإذ تبدو هنا تحولات السلع أو تطور شكل قيمتها في مظهر جديد فإن النقود كذلك تكتسب وظيفة جديدة أي تصير وسيلة للدفع[1]

وتداول السلع البسيط تترتب عليه صفة كون المرء دائناً أو مديناً ، ولكن هذا الطابع الجديد يدمغ البائع والمشتري حين يغير تداول السلع الشكل الذي هو عليه . وعلى ذلك أولا يتخذ نفس عاملي التداول هذين الدورين بصورة مؤقتة ويلعبانهما الواحد بعد الآخر أي بالتبادل وذلك كما يحدث اتخاذ دوري البائع والمشتري بصفة مؤقتة وكما يتم القيام بهما بالتبادل . ولكن هذا التعارض أو التباين بين الدائن والمدين أقل رحمة بكثير وأكثر ميلا للتثبيت والاستقرار[2]

وينبغي أن نذكر أن من المستطاع اتخاذ نفس دوري المدين والدائن بعيداً ومستقلا عن تداول السلع . فقد اتخذ الصراع الطبقي في العالم القديم شكل نضال بين دائنين ومدينين

---

(١) يميز لوثر بين النقود بوصفها وسيلة للشراء وبوصفها وسيلة للدفع وذلك لأنه يقول «« انك تعمل لي توأماً من المرابي لأني لا أستطيع الدفع هنا ولا أتمكن من الشراء هناك »» انظر :

An die Pfarrherrn, wider den Wucher zu predigen, Wittenberg, 1540

(٢) نقرأ ما يلي بصدد العلاقات بين الدائن والمدين في صفوف التجار الإنجليز في بداية القرن الثامن عشر «« وتسود مثل هذه الروح من القسوة هنا في انجلترا بين أهل التجارة ، الأمر الذي لا نلتقي له مثيلا في أي مجتمع من الناس ولا في أي مملكة أخرى في العالم »» .

An essay on credit and the Bankrupt Act, London, 1707, p. 2.

وانتهى في روما بدمار المدينين من طبقة العامة فصاروا عبيداً . وفي العصور الوسطى ختم هذا الصراع بدمار المدينين الإقطاعيين الذين فقدوا سلطانهم السياسي حين ضاع منهم الأساس الاقتصادي الذي قام عليه ذلك السلطان . وبرغم هذا فإن الشكل النقدي (والعلاقة النقدية بين الدائن والمدين لها شكل علاقة نقدية) يعكس هنا مجرد التعارض بين أحوال البقاء الاقتصادية التي توجد في مستوى على قدر كبير من التعمق في صرح المجتمع ونظامه .

لنعد الآن إلى موضوع تبادل السلع . فالمتعادلان وهما السلع والنقود لا يعودان يظهران في قطبي عملية البيع في نفس الوقت الواحد . فأولا تؤدي النقود الآن وظيفة مقياس قيمة في تعيين ثمن السلعة المبيعة ، فالثمن الذي يحدده العقد مقياس للالتزام الواقع على المشتري أي ذلك المبلغ من المال الذي يتعين عليه دفعه في ميقات محدود . وثانياً تضطلع النقود بدور شيء فكري أي على أنها وسيلة غير مادية لإتمام عملية الدفع ، فرغم أنها لا توجد إلا على صورة وعد بالدفع من جانب المشتري فإنها تؤدي إلى انتقال السلعة من أيدي البائع إلى أيدي المشتري . إن أدوات الدفع لا تدخل فعلا في نطاق التداول حتى ينقضي الأجل المشروط ، ولا تنتقل النقود من يد المشتري إلى يد البائع حتى يحين ذلك الأجل . لقد تحولت أداة التداول إلى اختزان لأن عملية التداول توقفت في ختام المظهر الأول ، كما سحبت من التداول النقود التي تمثل السلعة في شكل متغير ، وبعد أن تخرج السلعة من مجال التداول تدخله وسيلة الدفع . إن النقود لا تعود الوسيلة التي تسبب تلك العملية ، وإنما تختم العملية وذلك بأن تبدو في الشكل القديم لوجود القيمة التبادلية . يغير البائع سلعته إلى نقود كي يقضي حاجة بواسطة النقود ؛ ويحول البخيل سلعته الى نقود ليختزن السلعة في شكلها النقدي ، ويحول المدين السلعة إلى نقود كي يدفع ثمن ما اشتراه من قبل ، وإذا لم يدفع المدين ما عليه لوقع الحجز على ما لديه . لقد أصبحت الآن النقود أي الشكل النقدي المعبر عن قيمة السلعة الغاية المرجوة من البيع . وهذا يعبر عن حاجة اجتماعية ناشئة عن عملية التداول ذاتها .

والمشتري يعيد تحويل نقوده إلى سلع قبل أن يكون قد حول سلعه إلى نقود ، وبعبارة أخرى يجري التحول الثاني للسلع قبل أن يتم التحول الأول . وتتداول سلعة البائع وتحقق ثمنها ولكنها لا تفعل ذلك الا بصفتها ذات حق قانوني إزاء النقود . إنها تحـــول إلى قيمة استعمالية قبل أن تحول نفسها إلى نقود ، أي يتأجل إتمام التحول الأول(١) .

---

(١) من العبارة الآتية التي وردت في كتابي الذي وضعته سنة ١٨٥٩ يتضح السبب الذي من أجله لم آت بالا في النص إلى شكل مضاد ... ومن جهة أخرى في العملية ... يمكن نقل ملكية النقود كوسيلة حقيقية للشراء . وهذا يمكن تحقيق ثمن السلعة قبل أن تتحقق القيمة الاستعمالية للنقود وقبل أن تسلم السلعة فعلا ، ويحدث هذا عادة في الشكل المألوف ...

والالتزامات التي تستحق الوفاء خلال فترة معلومة تمثل مجموع أثمان السلع التي سبب بيعها هذه الالتزامات . ومبلغ النقود اللازم لتحقيق مجموع هذه الأثمان الكلي يتوقف أولا على سرعة دوران وسيلة الدفع . وهذه نفسها تحدد بحالتين : سلسلة العلاقات بين الدائنين والمدينين بحيث أنه حين يتسلم ا نقوداً من مدينه ب يسلمها في الحال إلى دائنه ج وهكذا . والحالة الثانية هي طول الفترات الواقعة بين مختلف الأيام التي تحدث فيها تسوية الحساب . هذه السلسلة المستمرة من المدفوعات أو هذه التحولات الأولى المؤخرة تختلف اختلافاً أساسياً عن ذلك التداخل بين سلسلات التحولات التي عرضنا لها في مرحلة سابقة من بحثنا هذا. وفي دوران وسيلة الدفع نجد أن العلاقة بين البائعين والشارين تنشأ فعلا عن تداول (دوران) النقود وتوجد فيه . ومن جهة أخرى تعبر حركة وسيلة الدفع عن علاقة اجتماعية قائمة قبل بدء الحركة .

والمدى الذي يمكن فيه إتمام مبيعات عدة في نفس الوقت الواحد بحيث تسير جنباً إلى جنب ، يعمل على تحديد درجة تعويض النقص النسبي في مقدار العملات النقدية بواسطة زيادة سرعة دورانها. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن وقوع المبيعات في نفس الوقت الواحد فيه دافع جديد على الاقتصاد في وسيلة الدفع .

وبالنسبة التي تتركز بها مبيعات عدة في بقعة واحدة تنشأ بطبيعة الحال نظم وأساليب خاصة لإجراء التوازن بينها ، ومن هذا القبيل مثلا تلك المؤسسات المعروفة باسم « virements » لتسوية وتصفية الحسابات والتي قامت في ليون خلال العصور الوسطى . فيكفي أن توضع ديون ـ ا ـ إزاء ـ ب ، و ـ ب ـ إزاء ـ ج ، و ـ ج ـ إزاء ـ ا بحيث يلغي كل منها الآخر ، إلى حد ما كما تفعل الأحجام الموجبة والسالبة ، وبهذا يتبقى دين واحد بارز لتسويته . وكلما زاد نطاق تركز المدفوعات قل الميزان بالنسبة إلى مجموعها الكلي ، وعلى ذلك صغر مجموع وسيلة الدفع الموجودة المتداولة .

وتنطوي الوظيفة التي تؤديها النقود من حيث كونها وسيلة للدفع على تناقض مباشر . فمن حيث أن المدفوعات يوازن كل منها الآخر فإن النقود تؤدي عملها بطريقة فكرية بحتة بصفتها نقود حسابية أي مقياس للقيمة . وبقدر ما يجب إجراء المدفوعات الفعلية فإن النقود

عند الدفع المقدم . ونراه كذلك في طريقة الشراء التي تتبعها الحكومة البريطانية لشراء الأفيون من زراع الهنود ... في هذه الحالات تقوم النقود بدورها دائماً بالطريقة المعتادة بوصفها وسيلة للشراء ... وبطبيعة الحال يدفع رأس المال مقدماً على شكل نقود ... وعلى كل فإن وجهة النظر هذه لا تدخل في نطاق التداول البسيط .

Zur Kritik der politischen Oekonomie, pp. 119—120 .

لاتصلح كأداة للتداول بل كالصورة الفردية التي يتجسم فيها العمل الاجتماعي أي كالمجموع الكلي المستقل للقيمة التبادلية أو كالسلعة المطلقة . ويبلغ التعارض أقصاه في تلك المظاهر من الأزمات الصناعية والتجارية بما يعرف باسم الأزمات النقدية (١) .

ولا تقع أزمة من هذا القبيل إلا إذا توافرت لدينا سلسلة من المدفوعات وطريقة اصطناعية في موازنتها وتسويتها قد بلغتا حد النمو الكامل . وحينما يصاب هذا الجهاز باضطراب عام مهما كان مصدره تفقد النقود هذا الشكل الفكري للنقود الحسابية وتتخذ صورة مادية هي صورة نقود فعلية ؛ ولا تعود السلع قادرة على أن تحل محلها ، وتصبح القيمة الاستعمالية للسلع دون أية قيمة ، ويقضى شكل القيمة الذي لها على قيمتها ويحطمها . وقد ملأ الرخاء المؤقت البورجوازيين غروراً وصلفاً بحيث قالوا إن النقود وحدها هي السلعة . وكما يلهث الظبي في عدوه نحو المجاري التي تطفئ ظمأه كذلك تتعطش نفوس هؤلاء إلى النقود أي الثروة الوحيدة (٢) . ففي خلال الأزمة يبلغ التعارض بين السلعة والنقود — أي الشكل الدال على قيمتها — غايته فيصبح تعارضاً مطلقاً . ولا يهم الشكل المظهري الذي قد تكون عليه النقود إذ التعطش شديد سواء حدث الدفع بالذهب أو بنقود الائتمان كالأوراق النقدية (٣) .

---

(١) ان الأزمة النقدية التي أشير اليها في النص على أنها مظهر خاص في كل أزمة صناعية وتجارية عامة ، يجب تمييزها بوضوح عن نوع خاص من الأزمات (يعرف كذلك باسم «الأزمة النقدية») وهو نوع قد يقع مستقلا عن الأزمة الصناعية والتجارية وان كان له رد فعل غير مباشر على الصناعة والتجارة . وأساس مثل هذه الأزمات رأس المال النقدي ولهذا السبب نجد مجال نشاطها انما يكون في المصارف والبورصة والمالية بوجه عام .

(٢) « ان هذا الرجوع المفاجيء من نظام الائتمان الى نظام الدفع بالنقد يضيف رعباً نظرياً الى ذلك الذعر العملي ، ويرتجف فرقاً أولئك الذين يتجرون الذين يتم التداول عن طريقهم أمام ذلك السر الغامض الذي تشابك فيه علاقاتهم وهم عاجزون عن ادراك كنهه » Karl Marx. op. cit., p. 126. « ويظل الفقراء في حالة توقف ويكون ذلك ليس لدى الأغنياء أموال لاستخدامهم وان كان لديهم الأرض والأيدي التي تنتج الغذاء والكساء وهذا هو ثروة الشعب الحقيقية لا النقود ... » .

John Bellers, : Proposals for Raising a College of Industzy, London, 1696, p. 3.

(٣) « ترينا القصة كيف يستغل مثل هذه الأوقات أولئك الذين يطلق عليهم أصدقاء التجارة » ففي أحد المرات وكان ذلك سنة ١٨٣٩ كان مصرفي جشع عجوز جالساً في غرفته الخصوصية وأزاح غطاء الدرج الذي كان جالساً عليه وأبرز لصديق له رزمات من أوراق النقد قائلا وقد غمره فرح شديد أن لديه من ذلك ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، وهاتيك هذه الأوراق كلها مربوطة وسيخرجها جميعاً بعد الساعة الثالثة في نفس اليوم » .

وإذا نظرنا إلى المجموع الكلي للنقود المتداولة خلال فترة معلومة لوجدناه مساوياً لأثمان السلع التي تحققت زائداً مجموع مبالغ المدفوعات المستحقة ناقصاً ، المدفوعات التي يوازن بعضها بعضاً وناقصاً عدد الدورات التي تقوم بها نفس قطعة العملة النقدية بصفتها أداة تداول ووسيلة للدفع - وهذا كله مع فرض ثبات سرعة دوران أداة التداول ووسيلة الدفع . مثال ذلك يبيع الفلاح حباً بجنيهين يصلحان بذلك أداة تداول . وفي يوم التسوية يستخدم هذين الجنيهين ليدفع ثمن التيل الذي سبق أن اشتراه من الغزال . حينئذ يشتري الغزال نسخة من الإنجيل بالجنيهين ويدفع الثمن نقداً بحيث أن الجنيهين يؤديان من جديد وظيفة أداة التداول وهكذا . ومن هنا مع افتراض الأثمان وسرعة الدوران والاقتصاد في المدفوعات - فإن كمية النقود المتداولة خلال فترة معلومة من الزمن كيوم مثلا تماثل أو تطابق مجموع السلع المتداولة خلال هذه الفترة ، إن النقود التي تمثل سلعاً سبق سحبها من التداول تظل متداولة ، ويجري تداول السلع التي لن يظهر على المسرح المعادل النقدي لها إلا في يوم مستقبل ، وعلاوة على ذلك فالديون التي تعقد كل يوم والمدفوعات التي تستحق الوفاء في نفس اليوم هي كميات غير قابلة للموازنة والتعادل فيما بينها . وتنشأ نقود الائتمان مباشرة من وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع ، بما أن الكمبيالات التي تمثل مقادير يدين بها البعض مقابل سلع اشتروها ، يجري تداولها بقصد نقل هذه الإلتزامات من واحد إلى آخر . ومن جهة أخرى يتسع نطاق وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع وذلك تبعاً لاتساع نطاق نظام الائتمان . وإذ تؤدي نقود الائتمان وظيفة وسيلة الدفع فإنها تتخذ أشكالا مختلفة خاصة بها وهي أشكال تجعلها مألوفة ميسورة في مجال العمليات التجارية الكبرى . ومن الناحية الأخرى يزداد الاحتفاظ بالذهب والفضة كي يسد حاجة تجار التجزئة[1]

The Theory of Exchanges, the Bank Charter Act. of 1844, London 1864, p. 81,

وجاء في صحيفة الأوبزرفر في عددها الصادر يوم ٢٤ أبريل ١٨٦٤ ما يأتي « تروج شائعات غريبة عن بعض الأساليب التي لجأ اليها البعض بقصد احداث ندرة في الأوراق النقدية . . ومع أن افتراض استخدام خدع من هذا القبيل من الأمور التي تحتمل الشك ، الا أن الأقوال تداولها الألسن في كل مكان بحيث يستحق الأمر الاشارة اليه حقيقة » .

(١) لكي يمكن بيان مدى ضآلة مقادير النقود الموجودة نقداً اللازمة لاجراء عمليات تجارية واسعة النطاق أذكر البيان التالي الذي أصدره أحد البيوت التجارية الكبرى بلندن (بيت موريسون ، ديلون وشركاهم)

حينما يسمو إنتاج السلع إلى درجة كافية فإن وظيفة النقود من حيث كونها وسيلة للدفع تنتشر إلى ماوراء مجال تداول السلع ، وتصبح النقود أساس العقود العام[1] ويصير الآن دفع الريع والضرائب الخ نقداً بدلا من دفعها عيناً . ويدل على عظم مدى توقف إمكانية هذا التحول على الطبيعة العامة لأحوال الإنتاج أن الامبراطورية الرومانية بذلت محاولتين لجباية الضرائب نقداً وأخفقت في كلتيهما . ونعلم أن طبقة الفلاحين الفرنسيين في عهد لويس الرابع عشر كانت تئن من الفقر الشديد مما أشار إليه بعبارات بليغة بواجلبرت ومرشال فوبان وسواهما . هذا

ـــ بصدد المبالغ الواردة اليه والمدفوعة منه كل عام ، ويحتوي البيان ذكر عمليات البيت المالية التي تبلغ عشرة ملايين من الجنيهات في العام وقد خفضت الى مقياس المليون ، وتجد الجدول وارداً في Report From the Select Committee on the Bank Acts, July 1858 p. LXXI.

المبالغ التي حدث تسليمها

جنيه	
٥٣٣،٥٩٦	كمبيالات المصرفيين والتجار المستحقة تدفع بعد التاريخ
٣٥٧،٧١٥	شيكات على المصرفيين الخ تدفع عند الطلب
٩،٦٢٧	الأوراق النقدية بالأقاليم
٦٨،٥٥٤	أوراق نقدية صادرة من بنك انجلترا
٢٨،٠٨٩	ذهب
١،٤٨٦	فضة ونحاس
٩٣٣	أذونات البريد
١،٠٠٠،٠٠٠	المجموع الكلي

المبالغ المدفوعة

جنيه	
٣٠٢،٦٧٤	كمبيالات تدفع بعد التاريخ
٦٦٣،٦٧٢	شيكات على المصرفيين في لندن
٢٢،٧٤٣	أوراق نقدية صادرة من بنك انجلترا
٩،٤٢٧	ذهب
١،٤٨٤	فضة ونحاس
١،٠٠٠،٠٠٠	المجموع الكلي

(١) وإذ يتغلب سير التجارة من تبادل البضائع بالبضائع أو التسليم والتسلم ، الى بيع ودفع فان كافة المدفوعات تقدر حسب الثمن بالنقود .

An Essay upon Public Credit, third edition, London, 1710, p. 8.

الفقر لم يكن سببه فداحة الضرائب فحسب ، وانما كان مرجعه جبايتها نقداً لا عيناً[1] وفي آسيا من جهة أخرى حيث تدفع مختلف أنواع الريع عيناً وحيث المدفوعات العينية هي الجانب الأكبر من الضرائب ، تتوقف الظواهر على علاقات الانتاج التي تتكرر تبعاً لانتظام الظواهر الطبيعية . إن الدفع العيني أحد أسرار بقاء الإمبراطورية العثمانية . وإذا قدّر للتجارة الخارجية التي فرضتها الدول الكبرى الغربية على اليابان أن تؤدي إلى دفع ريع الأرض نقداً لا عيناً لا نتهى نظام الزراعة النموذجي في ذلك البلد إذ ستزول الظروف الاقتصادية المقيدة التي مارس في ظلها الأهلون ذلك النظام .

وتجد في كل بلد أياماً مخصوصة حددها العرف لإتمام التسويات ، ويرجع جانب من اختيار هذه الأيام إلى التغييرات الفصلية وهي الأحوال والشروط الطبيعية للانتاج . وإذ يتحدد موعد هذه الأيام فيها كذلك تنظم المدفوعات التي لا تتصل مباشرة بتداول السلع كالضرائب والريع الخ . ومقدار النقود الذي يتطلبه إتمام المدفوعات المستحقة في مثل هذه التواريخ في كافة أنحاء البلد يؤدي إلى حدوث اضطرابات دورية — وإن كانت سطحية — في اقتصاد وسائل الدفع[2] ويترتب على القانون الخاص بسرعة دوران وسيلة الدفع أنه فيما يختص

---

(1) أصبحت النقود نوعاً من الجلاد العمومي .. وفن المال .. البوتقة التي يتم فيها تسخين كمية هائلة من البضائع وتبخيرها وذلك بقصد انتاج هذا المنتج المنذر بالشر .. وكذلك .. تعلن النقود الحرب على الجنس البشري بأجمعه ...

Boisguillebert, Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs, (طبعة دير ، باريس ١٨٤٣ ، المجلد الثاني ص ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤١٩) .

(٢) قال مستر كريج أمام لجنة مجلس العموم وذلك سنة ١٨٢٦ ما يأتي .. في عيد العنصرة سنة ١٨٢٤ اشتد طلب الأوراق النقدية على بنوك ادنبره بحيث لم تبق لها ورقة واحدة ما حلت الساعة الحادية عشرة . أرسلت البنوك إلى كافة المصارف الأخرى بغية الاقتراض منها فلم تستطع ذلك ولهذا سويت كثير من العمليات باعطاء قصاصات من الورق فقط . ولكن لم تأت الساعة الثالثة بعد الظهر حتى عادت جميع الأوراق النقدية الى المصارف التي كانت قد خرجت منها ! لقد كان ذلك مجرد نقل من يد الى أخرى ...

وبرغم أن متوسط الأوراق المتداولة في اسكتلندا يبلغ أقل من ٣،٠٠٠،٠٠٠ جنيه فانها ما عدت في بعض أيام دفع الأجور تداول جميع الأوراق التي في حوزة المصرفيين ومبلغها ٧،٠٠٠،٠٠٠ جنيه . في مثل هذه الأيام تقوم النقود بوظيفة واحدة مخصوصة فاذا ما تم أداؤها رجعت الى المصارف ثانية . انظر :

John Fullarton, Regulation of Currencies, London 1844, p. 85, note.

وعلى سبيل الايضاح أذكر انه في ذلك الوقت الذي كتب فيه فولارتن كانوا في اسكتلندا يصدرون أوراقاً نقدية لا شيكات مقابل الودائع .

بكافة المدفوعات الفترية مهما كانت طبيعتها يتناسب مبلغ وسائل الدفع تناسباً عكسياً مع طول الفترة المحدودة للدفع[1].

إن تطور النقود إلى وسيلة للدفع يجعل من الضروري جمع النقود احتياطياً للحاجة التي تنشأ في أيام التسويات . وبينما نجد أن الاختزان ، بصفته أسلوباً خاصاً من أساليب اجتناء الثروة ، يختفي بتقدم المجتمع البورجوازي ، فإن تكوين احتياطيات لإعداد وسائل الدفع يعظم مداه كلما زاد نمو ذلك المجتمع .

ح — النقود العالمية Universal Money

عندما تخرج النقود من مجال التداول تنزع عن نفسها الأردية التي اتخذتها من حيث كونها مقياساً للثمن ، وعملة ، ورموزاً للقيمة ، ثم تعود إلى شكلها الأصلي وهو السبيكة . وفي التجارة القائمة بين أسواق العالم يعبر عن قيمة السلع بطريقة يقرها العالم أجمع . وعلى ذلك فالشكل النقدي للسلع يواجهها في هذه الحالات أيضاً على هيئة نقود عالمية . وفي أسواق العالم فقط تكتسب النقود — إلى أعظم حد — صفة السلعة التي يكون شكلها الطبيعي الصورة الاجتماعية المباشرة التي يتجسم فيها العمل الإنساني بصفته المجردة ، ويتطابق أسلوب وجودها في هذا المجال انطباقاً مناسباً ومتفقاً مع فكرتها التصورية .

ولا يوجد في مجال التداول القومي (الداخلي) سوى سلعة واحدة تصلح مقياساً للقيمة وبذلك تؤدي وظيفة النقود ، ولكن في السوق العالمية مقياسين للقيمة وهما الذهب والفضة[2].

---

(١) إذا استدعى الحال جمع ٤٠ مليوناً في السنة فهل الملايين الست (ذهباً) تكفي لما تتطلبه التجارة من أمثال هذه الدورات ومثل هذا التداول ؟ .. لو سألنا هذا السؤال لأجاب بتي بطريقته البليغة العادية قائلا «.. إني أجيب عن السؤال بنعم ، ذلك أنه إذا كانت النفقة ٤٠ مليوناً في حالة قصر هذه الدورات كأن تكون أسبوعية كما يحدث بين فقراء أهل الحرف والعمال الذين يتسلمون أجورهم ويدفعون ما عليهم في كل سبت ، إذن لكان في ٤٠/٥٢ جزءاً من المليون من النقود ما يحقق هذه الأغراض . ولكن إذا كانت هذه الدورات تتم كل ثلاثة شهور طبقاً لعادتنا في دفع الريع وجباية الضرائب ففي هذه الحالة يتطلب الأمر عشرة ملايين . وبناء عليه إذا فرضنا أن المدفوعات تتم في دورة مختلطة تتراوح بين أسبوع وثلاثة عشر أسبوعاً فعلينا إذن أن نضيف ١٠ ملايين إلى ٤٠/٥٢ فيكون نصف ذلك ٥ ½ بحيث إذا كان لدينا ٥ ½ ملايين لكان لدينا ما فيه الكفاية ».

Political Anatomy of Ireland, London, 1691 Appendix, Verbum sapienti, p.p. 13-14.

(٢) ومن هنا تبدو سخافة التشريع الذي يوجه المصارف القومية نحو تكوين احتياطيات من ذلك المعدن النفيس

تقوم النقود بوظيفة أداة الدفع العالمية ، ووسيلة الشراء العالمية ، والصورة التي تتجسم فيها والتي يقرها العالم . وتنحصر وظيفتها الرئيسية في أنها أداة الدفع لتسوية الديون الدولية ومن هنا جاء شعار التجاريين عن « الميزان التجاري » [1] . ويصلح الذهب والفضة وسائل دولية للشراء وخاصة في الأحوال التي يضطرب فيها التوازن العادي في تبادل المنتجات بين الشعوب المختلفة ، وأخيراً فهي تؤدي وظيفة الصورة العالمية التي تتجسم فيها الثروة حينما لاتتعلق المسألة بالشراء أو البيع وإنما بنقل الثروة من بلد إلى آخر ، وحينما يتعذر هذا النقل على شكل سلع إما بسبب أزمات في الأسواق أو بسبب طبيعة الغرض الذي يجب تحقيقه [2] .

وكما أن كل دولة في حاجة إلى احتياطي من النقود للتداول الداخلي فيها ، كذلك تحتاج إلى احتياطي مثله لأغراض التداول الخارجي في أسواق العالم . وعلى ذلك فوظائف الاختزان

= وحده الذي يقوم بوظيفة النقود في داخل الدولة ، وانا لنعرف جيداً تلك ،،المصاعب الفادحة،، التي أوجدتها بنك انجلترا نفسه ، راجع كارل ماركس : مصدر سبقت الاشارة اليه ص ١٣٦ وما بعدها) لكي نعلم أهم الفترات في تاريخ التغيرات التي طرأت على القيم النسبية للذهب والفضة . وقد صرح سير روبرت بيل في قانون البنك الصادر سنة ١٨٤٤ مصرحاً لبنك انجلترا أن يصدر أوراقاً مالية بضمان الفضة بشرط ألا يزيد الاحتياطي من الفضة عن ربع احتياطي الذهب . وقد أراد من هذا التصريح مساعدة البنك على تخطي تلك الصعوبة التي وجد نفسه فيها ؛ وتقرر أن تؤخذ قيمة الفضة حسب ثمنها بالذهب في سوق لندن .

(١) كان النظام التجاري عبارة عن النظام الذي ابتدعه أولئك الاقتصاديون الذين اعتبروا ان هدف التجارة الدولية ينحصر في تسوية موازين التجارة الناتجة بالذهب والفضة ، وقد اتفق خصومهم بدورهم اخفاقاً كاملاً في فهم وظيفة النقود العالمية وقد اوضحت في موضع آخر بالتفصيل ريكاردو كيف أن الفكرة الباطلة عن القوانين التي تنظم كمية أداة التداول تنعكس في فكرة خاطئة بالمثل عن الحركات الدولية للمعادن النفيسة . ويقول ريكاردو ،، ان الميزان التجاري غير الصالح لاينشأ مطلقاً الا من تداول زائد عن الحاجة ... ان تصدير العملة النقدية سببه رخصها ، وهو ليس في الميزان التجاري غير الصالح وليس نتيجة مترتبة عليه ،، هذا المذهب الخاطئ نجد مثيلاً لدى باربون الذي كتب يقول ،، ان الميزان التجاري — ان كان له وجود — ليس السبب في اخراج النقود من البلد ولكنه نتيجة الاختلاف في قيمة السبائك في كل بلد (باربون : مصدر سابق ص ٥٩ — ٦٠) وفي كتاب The Literature of Political Economy, A Classified Catalogue (لندن ١٨٤٥) نجد أن McCulloch يمتدح باربون على هذا الرأي ولكنه في قدر كاف من الحذر والفطنة يسمح له بتجاهل سذاجة الأشكال التي يرى بها باربون هذا الفرض السخيف الذي يرتكز عليه ،، مبدأ العملة ،، وكتاب ماك كولوخ المشار اليه لايتصف بطابع النقد بل انه لايتوخى الأمانة ويبلغ الذروة من عدم الأمانة في الأجزاء التي خصصها لتاريخ نظرية النقود ، والسبب في ذلك أنه في هذا الجزء يمتدح دون المناس اللورد أو فرستون حيث يدعوه ،، زعيم الماليين ،، .

(٢) قد تنشأ الحاجة الى القيمة بشكلها النقدي كي يمكن دفع الاعانات ، أو تقديم القروض النقدية للمساعدة في مواصلة الحروب ، ولتقديم الأموال التي تمكن المصارف من استئناف دفع المبالغ المطلوبة نقدا .

متشوهاً فى وظيفة النقود كأداة للتداول والدفع فى الداخل، كما تنشأ عن وظيفتها كنقود عالمية(١)
ولهذه الوظيفة الأخيرة لا بد من السلعة النقدية الصحيحة أى الذهب والفضة فعلا . وهذا هو
السبب الذى من أجله يدعو سير جيمس ستيوارت الذهب والفضة ، نقود العالم ، وذلك
بقصد تمييزهما عن البديل القومى .

إن مجرى الذهب والفضة مزدوج ، فهو من جهة ينتشر من مصادره إلى أسواق العالم كى
تمتصه ميادين التداول القومية المختلفة . وكى يحل محل العملة الذهبية والفضية التى تعرضت للتآكل
وليمد الناس بأدوات الترف ، وليتجمد على شكل كنوز مختزنة(٢) . وهذا المجرى الأصلى تبدأه
الدول التى تستبدل عملها محققاً فى السلع بعمل ممثل فى المعادن النفيسة بواسطة البلاد التى تنتج
الذهب والفضة . ومن جهة أخرى هناك اتجاه من ناحية إلى أخرى للذهب والفضة بين مختلف
ميادين التداول القومية ، وهو تيار تتوقف حركته على التقلبات التى لا تنقطع فى مجرى
التبادل الدولى (٣) .

وفى البلدان التى نما فيها الأسلوب البورجوازى فى الإنتاج تحدد الكنوز المتركزة فى
حجرات المصارف بالحد الأدنى اللازم كى تؤدى هذه الوظائف الخاصة التى تضطلع بها.(٤)
وحينما يحدث أن تكون هذه الكنوز فوق المستوى العادى بشكل واضح عد هذا دليلا على

---

(١) ,, لست فى حاجة حقاً الى دليل مصنع يشهد بكفاية آلة الاختزان فى البلاد التى تدفع الذهب والفضة لتحقيق كل نواحي التسويات والضبط الدولية دون أية مساعدة ملموسة من التداول ، أكثر من الدليل الذى تقدمه الدولة التى تمكنت بها فرنسا — ولما تنهض بعد من صدمة الغزو الأجنبى المدمر ، من أن تدفع فى ظرف سبع وعشرين عاما عشرين مليوناً فرضتها عليها قسراً الدول العظمى المتحالفة ومن هذا المبلغ نسبة كبيرة من الذهب وذلك دون أن تتعرض العملة الأهلية لأى قدر محسوس من النقص أو الاضطراب ، بل وبدون أى تقلب مزعج فى بورصاتها،،

Fullarton, op. cit., p. 134

(٢) توزع النقود بين الأمم بالنسبة الى حاجياتها المتباينة ..... نظراً لأن المنتجات تجتذبها دائما ،،

Le Trosne, op. cit., p. 196

,, ان المناجم التى تخرج الذهب والفضة باستمرار تنتج المقدار الكافى الذى تحتاجه كل أمة ،،

J. Vanderlint, op. cit., p. 40

(٣) ,, تعلو المبادلات وتهبط كل أسبوع ، وتصعد فى أوقات معينة من السنة ضد صالح الأمة ، بينما ترتفع كثيراً فى أوقات أخرى ويكون الارتفاع حينذاك فى صالحها ،، باربون (مصدر سابق ص ٣٩) .

(٤) تتعرض هذه الوظائف المتباينة الى أن يتصادم بعضها مع بعض حينما يكون على الذهب والفضة أيضاً أن يصير رصيداً يستخدم فى تحويل الأوراق النقدية .

ركود فى تداول السلع أى توقف فى نفس سير تحولاتها (١).

(١) " ان ما يزيد من النقود عن الحاجة المطلقة للتجارة المحلية رصيد ميت لا يعود بربح على الدولة التى يحبس فيها John Bellers : Essays, etc.p. 39 ص ١٢ . — " ماذا يحدث اذا كان لدينا من العملة النقدية أكثر من القدر اللازم ؟ اننا قد نذيب أثقلها وزنا ونحيلها الى أدوات فضية وآنية من الذهب والفضة ، أو نبعث بها فى الخارج كأنها سلعة حيث عليها نفس الطلب ، أو نؤجرها مقابل فائدة حيث تكون الفائدة مرتفعة ".

W. Petty : Quantu lumcunque, p. 39.

" ليست النقود سوى الشحم فى الجهاز السياسى ، حيث كثير منه غالبا ما يعوق سرعة عمل الجهاز وقليل جداً يمنعه من الحركة ... فكما أن الشحم يلين حركة العضلات ، ويغذى الجسم اذا لم يتوافر الغذاء ، ويملأ الفجوات غير المستوية ، ويبعث على جمال الجسم ، فكذلك النقود فى الدولة تسرع من حركتها ، وتغذيها من الخارج فى أوقات الجدب الداخلى ، وتسوى الحسابات ... وتسبب جمال الكل — ولو أن ذلك ينصب بصفة خاصة على أولئك الذين يملكون الكثير منها ". W. Petty : Political Anatomy of Ireland. ص ١٤ .

الباب الثاني

تحول النقود إلى رأس مال

الفصل الرابع

تحول النقود إلى رأس مال

١ — الصيغة العامة لرأس المال

إن تداول السلع نقطة ابتداء رأس المـــال ، وأساسه التاريخي هو إنتاج السلع وذلك الشكل النامي من تداولها ويعرف باسم التجارة . ويبدأ التاريخ الحديث لرأس المال في القرن السادس عشر مع قيام نظام تجاري عالمي وفتح السوق العالمية .

وإذا أغفلنا الجوهر المادي لتداول السلع ، وأغفلنا تبادل مختلف القيم الاستعمالية وقصرنا النظر على الأشكال الاقتصادية التي تولدها عملية التداول ، لألفينا أن نتيجتها النهائية عبارة عن النقود .

وهذا الناتج الأخير لتداول السلع أول شكل يظهر به رأس المال . ومن وجهة النظر التاريخية ، يبدو رأس المال ، بخلاف الثروة الزراعية ، على هيئة نقود أي يبدو كثروة نقدية أو رأس مال التاجر والمرابي [١] .

غير أنه لا حاجة بنا البحث عن أصل ونشأة رأس المال كيما ندرك أن النقود هي الشكل الذي ظهر فيه ، لأن هذا التاريخ يتكرر كل يوم . وكل مجموعة من رأس المال تأتي إلى السوق (سوق السلع أو العمل أو النقود) على هيئة نقود لابد أن تتحول بطريقة محدودة معينة إلى

---

(١) ان التباين بين القوة المرتكزة على العلاقات الشخصية من السيادة والعبودية ، وفي القوة التي تمنحها الزراعة من جهة ، وبين القوة غير الشخصية الناجمة عن ملكية النقود — نقول ان هذا التباين تجد أحسن التعبير عنه بمثلين فرنسيين يمكن ترجمتهما كالآتي « ما من أرض بدون سيد » ، « ليس للنقود سيد » .

رأس مال . والفارق الأول بين النقود من حيث كونها نقوداً ورأس مال ، ليس إلا الفارق بين شكلي تداولها .

وأبسط صورة لتداول السلع وهي (س ـ ن ـ س) عبارة عن تحويل السلع إلى نقود ثم تحويل الأخيرة إلى سلع من جديد وهذا هو البيع بقصد الشراء . وهناك صورة أخرى مختلفة من حيث الكيف وهي (ن ـ س ـ ن) ويقصد بها تحويل الأخيرة إلى نقود ، بمعنى أننا نشترى بقصد البيع . والنقود التي تتحول طبقاً لهذه الطريقة الأخيرة تصبح رأس مال .

إذا أنعمنا النظر في الدورة (ن ـ س ـ ن) رأينا أنها ، مثل الدورة البسيطة (س ـ ن ـ س) تمر خلال مظهرين متقابلين : (ن ـ س) أي الشراء وفيه تتغير النقود إلى سلع ، (س ـ ن) أي البيع وفيه تتحول السلع ثانية إلى نقود . واتحاد هذين المظهرين يكون حركة واحدة يرجع إليها الفضل في مبادلة النقود بسلعة ثم إعادة مبادلة هذه السلع بنقود . أو إذا أغفلنا الفارق الشكلي بين الشراء والبيع قلنا إن النقود تشترى السلع ثم بعد ذلك تشترى السلع النقود[1] ونتيجة هذه العملية كلها تبادل النقود بالنقود (ن ـ ن) فإذا اشتريت ٢٠٠٠ رطل من القطن بمائة جنيه وبعتها بمبلغ ١١٠ جنيه ، أكون في الواقع قد استبدلت ١٠٠ ب ١١٠ .

ومن الجلي الآن أن الدورة (ن ـ س ـ ن) تصبح لا معنى لها إذا انتهت بعد هذا العناء الذي تجشمناه بأن يحل مبلغ من النقود مكان مبلغ آخر مساو له تماماً أي ١٠٠ جنيه مقابل ١٠٠ جنيه . لأنه في هذه الحالة تصبح طريقة البخيل أبسط وأضمن إذ أنه يحتفظ بالمائة جنيه التي لديه ولا يعرضها لأخطار التداول ، ومن جهة أخرى سواء كان التاجر الذي دفع ١٠٠ جنيه ثمناً لقطنه قد باعها بمبلغ ١١٠ أو ١٠٠ أو حتى بخمسين جنيهاً ، فإن نقوده مرت في حركة مختلفة من حيث الكيف عن حركة تداول السلع البسيط كما لو كان الفلاح مثلا يبيع قمحاً ثم يشترى ملابس بما يحصل عليه من نقود . وغايتنا الأولى الآن أن ندرس الخواص التي تميز الدورتين (ن ـ س ـ ن) ، (س ـ ن ـ س)

ولنتساءل الآن عن النواحي المشتركة بينهما فهما يتحللان إلى المظهرين المتقابلين ، وفي كل من هذين يقف نفس العنصرين الماديين أي السلعة والنقود وجهاً لوجه ، وكذلك يقف شخصان هما البائع والمشترى كل منهما إزاء الآخر وقد ارتديا نفس القناع الاقتصادي فكل دورة إن هي إلا وحدة تجمع بين نفس المظهرين المتقابلين ، وفي كل حالة تتم هذه الوحدة عن

---

(١) يقول Mercier de la Rivière „ بالنقود تشترى بضائع ، وبالبضائع تشترى نقوداً " في كتابه L'Ordre naturel et essentiel des societés politiques ص ٥٤٣

طريق تدخل أطراف ثلاثة أحدها بائع والثانى مشتر بينما الثالث بائع ومشتر .

ولكن الشيء الذى يمثل الدورتين (س - ن - س) ، (ن - س - ن) هو النظام العكسى لترتيب أو توالى المظهرين . فتداول السلع البسيط يبدأ ببيع وينتهى بشراء ، أما تداول النقود بصفتها رأس مال فيبدأ بشراء وينتهى ببيع . وفى الحالة الأولى تكون السلع هى البداية والهدف ، وتكون النقود فى الحالة الثانية نقطة الابتداء والغاية . وفى الشكل الأول تحدث الحركة عن طريق تداخل النقود ، وفى الثانية تحدث بواسطة السلعة .

وفى الدورة (س - ن - س) تتحول النقود فى النهاية إلى سلع تصلح قيما استعمالية ، بينما فى الدورة الأخرى (ن - س - ن) يعرض المشترى النقود حتى يستردها بصفته بائعاً . فهو فى حالة الشراء يلق بالنقود فى التداول حتى يتسنى له سحبها منه ثانية حيث يبيع نفس السلعة وهو إذن لا يفرط فى نقوده إلا لغرض ما كر وهو استردادها ، وعلى ذلك فهو لا ينفق النقود وإنما يدفعها مقدماً[1] .

وفى الشكل (س - ن - س) تغير نفس قطعة النقود مكانها مرتين ، فالبائع يحصل عليها من المشترى ثم يدفعها إلى بائع آخر . فالعملية كلها التى تبدأ بتسلم النقود مقابل السلع تنتهى بدفع النقود مقابل السلع . ولكنا نشاهد العكس فى الشكل (ن - س - ن) إذ السلعة لا قطعة النقود هى التى تغير مكانها مرتين فالمشترى يأخذها من البائع وينقلها إلى آخر . وكما أنه فى حالة تداول السلع البسيط يسبب التغيير المزدوج لمكان قطعة النقود مرورها من يد إلى أخرى

فكذلك نجد هنا أن التغيير المزدوج لمكان نفس السلعة يؤدى إلى عودتها إلى النقطة التى بدأت فيها . هذه العودة لا تتوقف على بيع السلعة بأكثر من ثمن شرائها إذ هذا لا يؤثر إلا فى كمية النقود التى تعوده فهذه العودة نفسها تحدث بمجرد أن يعاد بيع السلعة المشتراة . وبعبارة أخرى بمجرد أن تتم الدورة (ن - س - ن) وبهذا نلمس فرقاً واضحاً بين تداول النقود بوصفها نقوداً فقط وتداولها بصفتها رأس مال . وتنتهى الدورة (س - ن - س) حالما تؤخذ مثا النقود التى نحصل عليها من بيع سلعة ، وذلك حين نشترى سلعة أخرى . وإذا ترتب على هذا أن رجعت النقود إلى نقطة ابتدائها فلن يتم هذا الأمر إلا بتجديد العملية كلها . فإذا بعت ربعاً من القمح بثلاثة جنيهات واشتريت بهذا المبلغ ملابس ، تكون النقود من ناحيتى قد

---

(١) «حين يشترى شيء كى يباع ثانية ، فالمبلغ الذى استخدم هكذا يقال له نقود مدفوعة مقدماً ؛ وحين يشترى الشيء لكيلا يباع يجب أن يقال أن المبلغ أنفق» : مؤلفات سير جيمس ستيوارت نشرها الجنرال سير جيمس ستيوارت (ابنه) لندن ١٨٠١ جـ ١ ص ٢٧٤ .

أنفقت لأنها أصبحت ملكا لصاحب الملابس وهو الذى يعنيه شأنها . وإذا مابعت ربعاً ثانياً عادت النقود إلىّ لأن هذه العملية قد تكررت . وإذا أتممت العملية الثانية بشراء جديد خرجت النقود من يدى . وهكذا يتضح أنه فى (س ـ ن ـ س) لا علاقة بين إنفاق النقود وعودتها . ومن جهة أخرى تتوقف عودة النقود فى الدورة (ن ـ س ـ ن) على طريقة إنفاقها . وبغير هذه العودة تخفق العملية أو تتوقف ولا تكون كاملة نظراً لعدم وجود مظهرها الختامى الذى يكملها ألا وهو البيع .

والدورة (س ـ ن ـ س) تبدأ بسلعة وتنتهى بأخرى تخرج من مجال التبادل وتدخل فى حيز الاستهلاك . فالاستهلاك أو قضاء الحاجات اوالقيمة الاستعمالية هو النهاية والغاية . ولكن الدورة (ن ـ س ـ ن) تبدأ وتنتهى بالنقود ، والقيمة التبادلية هى الدافع عليها وفى تداول السلع البسيط نجد لطرفى الدورة شكلا اقتصادياً واحداً . فكلاهما سلعتان لها حجم قيمة واحد وفى هذه الحالة نرى أن أساس الحركة هو تبادل المنتجات أى مختلف المواد التى يتمثل فيها عمل المجتمع . ويختلف الحال فى (ن ـ س ـ ن) التى تبدو لأول نظرة عديمة القيمة ، ففيها نجد لكلا الطرفين نفس الشكل الاقتصادى ، وكلاهما نقود أى إنهما ليسا قيماً استعمالية مختلفة من حيث الكيف نظراً لأن النقود هى الشكل الذى تحولت إليه السلع أى الشكل الذى فقدت فيه قيمتها الاستعمالية المخصوصة . إن استبدال مائة جنيه بقطن ثم مبادلة الأخير بمائة جنيه مجرد طريقة ملتوية لاستبدال نقود بنقود ، الأمر الذى يحمل على الظن بأنها عملية سخيفة غير ذات غرض أو مغزى[1] .

والطريقة الوحيدة التى يمكن بها تمييز مبلغ من النقود عن مبلغ آخر طريقة متعلقة بالحجم . وعلى ذلك فالعملية لاتعزو معناها إلى أى اختلاف كيفى Qualitative بين طرفيها

---

(١) يقول مرسيه دى لارفيير فى معارضة منهج الاقتصاديين « إننا لانستبدل النقود بنقود » (نفس المصدر ص ٤٨٦) . وفى مؤلف يدل عنوانه على أنه يعالج « التجارة » و « المضاربة » نقرأ الآتى : « تنحصر التجارة كلها فى إجراء التبادل بين أشياء من أنواع مختلفة ، وتأتى الميزة (النامية إلى التاجر) من هذا الاختلاف فاستبدال رطل من الخبز برطل آخر من الخبز لايترتب عليه أية ميزة ... ومن هنا تقارن التجارة بالمقامرة التى تنحصر فى مجرد تبادل النقود بنقود » .

Thomas Corbet : An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals; or the Principles of Trade and Speculation explained, London 1841; p. 5

ورغم أن كوربت يخفق فى أن يرى أن « ن ـ ن » أى مبادلة النقود بالنقود شكل يتميز به التداول لا فى حالة =

إذ كلاهما نقود ، وإنما تعزو معناها إلى الاختلاف الكمي بين هذين الطرفين ، لأن النقود التي نسحبها من التداول في ختام العملية أكبر قدراً من تلك التي نلقي بها في التداول عند البداية ، فالقطن الذي يشترى بمبلغ ١٠٠ جنيه قــد يباع بمبلغ قدره ١٠٠ + ١٠ أي ١١٠ من الجنيهات . وبهذا يكون الشكل الصحيح لهذه العملية هو (ن ـ س ـ ن') وفيه ن' = المبلغ المدفوع أصلاً مضافاً إليه الزيادة . هذه الزيادة أدعوها « فائض القيمة » . إن القيمة المدفوعة في الأصل تعرض في التداول لتغير في حجم قيمتها إذ تضيف إلى ذاتها فائض قيمة أو بعبارة أخرى إنها تتمدد وتنتشر . هذه الحركة هي التي تحولها إلى رأس مال .

وطبيعي أيضاً أنه من الممكن في (س ـ ن ـ س) قيـــام الطرفين س ، س (كالقمح والملابس مثلا) بتمثيل حجمين مختلفين من القيمة . فقد يبيع الفلاح قمحه بأكثر من قيمته أو يشترى بما دون قيمته ، وقد يخدعه تاجر الملابس . غير أن هذه الفروق عرضية بحتة في هذا الشــكل من التداول الذي نبحث أمره . فالعملية هنا لا تفقد معناها لأن طرفيها القمح والملابس معادلان أحـــدهما للآخر ، كما هو الحال في العملية ن ـ س ـ ن التي تفقد معناها حينما تكون النقود في البداية والنهاية متساوية في مقدارها . والواقع أن تعادل القيم في العملية (س ـ م ـ س) بالأخرى شرط لازم لكي تكون الدورة عادية غير شاذة .

وتكرار عملية البيع بقصد الشراء يظل في داخل الحدود التي يرسمها هدف هذا التكرار ، ألا وهو الاستهلاك أي إشباع حاجات من نوع مخصوص . وهذا هدف خارج تماماً عن نطاق التداول . ولكن من جهة أخرى حين يشترى الشيء لنبيعه تكون بداية العملية ونهايتها واحدة أي النقود أو القيمة التبادلية . ولو لم تكن لهذا السبب وحده لكانت الحركة لا نهاية لها . لاشك أن (ن) تصبح ن + △ن أي أن ١٠٠ جنيه تصير ١١٠ من الجنيهات . ولكن لو نظرنا إلى الأمر من ناحية مظهره الكمي البحت لوجدنا أن ١١٠ هي نفس ١٠٠ وهي

ــــ رأس مال التاجر فقط بل في حالة رأس المال كله إلا أنه على كل حال يعترف بأن هذا الشكل مشترك بالنسبة إلى التجارة والمضاربة . ويقول Mc Cullach وعندئذ أن الشراء بقصد البيع مضاربة ، وبهذا يختفي الفارق بين الاتجار والمضاربة ، أن كل عملية يشترى فيها الفرد منتجا لكي يبيعه ثانية ، هي في الواقع « مضاربة » .

A Dictionary Practical of Commerce لندن ١٨٤٧ ص ١٠٠٨ . ويقول أكثر منه البساطة يلاحظ بنتو وهو شاعر بورصة الأوراق المالية بأمستردام ، « التجارة لعبة حظ ، (عبارة مقتبسة من لوك) ولن تكسب شيئا إذا كان الذين نلعب معهم من المتسولين . وحتى إذا ربحنا في الأجل الطويل ، فسنضطر مع هذا إلى التنازل عن الجانب الأكبر من ربحنا إن شئنا ابتداء اللعب من جديد » .

Traite de la circulation et du credit. أمستردام سنة ١٧٧١ ص ٢٣١ .

النقود . وفضلا عن هذا لو نظرنا إلى المسألة من وجهة الكم فإن ١١٠ جنيه شأنها كشأن المائة جنيه ، مقدار محدود من القيمة . فإذا أنفقت ١١٠ جنيه كنقود بطل عملها ولم تعد رأس مال ، إذ بمجرد سحبها من التداول تصبح اختزاناً ولا تزيد فلساً حتى ولو ظلت موضع الاختزان إلى يوم الدين . وعلى ذلك إذا كان الغرض نمو القيمة فهناك نفس الإغراء لزيادة قيمة الجنيهات الـ ١١٠ كقيمة المائة جنيه لأنهما تعبيران محدودان للقيمة التبادلية ، الأمر الذي يجعل لكليهما مهمة الاقتراب بقدر الإمكان من الثروة المطلقة، وذلك بواسطة امتداد الحجم . ويبدو بمجرد النظر أن القيمة التي دفعت في الأصل وهي مبلغ المائة جنيه متميزة عن فائض القيمة وقدره ١٠ جنيهات والذي أضيف أثناء التداول . ولكن سرعان ما يختفي هذا الفارق إذ في نهاية العملية لا تتسلم المائة جنيه الأصلية بيد والعشرة جنيهات أي فائض القيمة باليد الأخرى ، بل كل ما يحدث هو أننا نحصل على ١١٠ جنيه وهي صالحة لبدء عملية الامتداد المائة الأصلية . فالنقود تنهي العملية لكي تبدأها من جديد[1] ، وعلى ذلك فالنتيجة النهائية لكل دورة منفصلة تكون من تلقاء ذاتها نقطة الابتداء في دورة أخرى . وعلى ذلك فالتداول البسيط للسلع ، أي البيع بقصد الشراء ، وسيلة لتحقيق غرض لا اتصال بينه وبين التداول وهو امتلاك القيم الاستعمالية أو قضاء الحاجات ، وعلى النقيض من ذلك فتداول النقود غاية في ذاته لأن نمو القيمة لا يحدث إلا في داخل نطاق هذه الحركة المتجددة على الدوام . ولهذا لا تكون لتداول رأس المال حدود[2] .

---

(١) يتقسم رأس المال ... إلى رأس مال أصلي وربح والأخير هو زيادة رأس المال ... ولو أن هذا الربح من الناحية العملية يتحول مباشرة وفي الحال إلى رأس مال ويتحرك مع الأصل ،،

F. Engels : Umrisse zu einer Kritik der Nationaloekonomie

في مجلة «Deutsch-Französische Jarbücher» والتي رأس تحريرها أرنولد روج وكارل ماركس ، باريس ١٨٤٤ ص ٩٩ .

(٢) يفرق أرسطو بين ،، الاقتصاد ،، وعلم تكوين الثروة ،، ، فالأول من حيث إنه فن كسب العيش ينحصر في الحصول على الأشياء اللازمة للبقاء والتي فيها نفع للأسرة أو الدولة . والثاني ما يقوله ،، تتكون الثروة الحقيقية من أمثال هذه القيم الاستعمالية لأن كمية الممتلكات التي من هذا النوع والتي تجعل الحياة بهيجة ، غير محدودة ، وهناك طريقة أخرى للحصول على الأشياء ، ومن الحق والصالح أن نطلق اسم chrematistics وفي مجال هذا الأخير ليس من حد للثروة والممتلكات . إن التجارة لا تنتمي من حيث طبيعتها إلى هذا العلم لأن التبادل هنا خاص فقط بالأشياء الضرورية للمشتري والبائع ،، يقصد أرسطو من كلمة التجارة ،، تجارة التجزئة ،، وهو يستعمل هذه الكلمة لأن القيم الاستعمالية تسود في تجارة التجزئة ، بعد ذلك أخذ أرسطو يوضح كيف كانت المقايضة تشكل الأصل من التجارة ، فلما اتسع نطاق المقايضة نشأت النقود بالضرورة . فبكشف النقود تحولت المقايضة إلى تجارة — وهي بخلاف الميل الأصلي —

وصاحب النقود الذي يمثل هذه الحركة ، يصبح رأسمالياً ويصير شخصه أو جيبه النقطة التي تبدأ منها النقود . والغرض الموضوعي أي تمدد القيمة هو هدفه الذاتي وأساس الدورة (ن ـ س ـ ن) • وهذا الشخص يقوم بوظيفة صاحب رأس المال أي رأس المال مجسماً في شخص له شعور وإرادة . وعلى ذلك ينبغي ألا تنظر إلى الرأسمالي على أن هدفه الحقيقي القيمة الاستعمالية [١] أو الحصول على ربح من عملية واحدة ، لأن ما يهدف إليه فعلا عملية لا انتهى غايتها تحقيق الربح [٢] ويشترك الرأسمالي والبخيل في الجري غير المحدود وراء الإثراء المطلق ، وبالنهم الشديد وراء القيمة . ولكن بينما البخيل رأسمالي فقد صوابه فالرأسمالي بخيل عاد إلى صوابه . والبخيل في سعيه الدائم نحو زيادة القيمة التبادلية ينقذ نقوده من التبادل [٣] ، أما زميله الأصدق نظراً فيحقق هذه الغاية بمواصلة إلقاء النقود في مجال التداول [٤] .

والأشكال النقدية التي تتخذها قيمة السلع في عملية التداول البسيط لها فائدتها في إتمام تبادل السلع ثم تختفي في النتيجة النهائية للحركة . أما في الدورة (ن ـ س ـ ن) فالسلعة والنقود تمثلان وسيلتين مختلفتين لوجود القيمة ، وتكون فيهما النقود عبارة عن طريقة

يجب تحولت الى تكوين الثروة ، ويتميز علم تكوين الثروة عن علم الاقتصاد من حيث ... انه فيما يختص بالأول يكون التداول مصدر الثروة ، ويبدو ان تكوين الثروة يتوقف على النقود لأنها البداية في هذا النوع من التبادل والغاية فيها وعلى ذلك فالثروة ، كما يحاول علم تكوين الثروة الحصول عليها غير محدودة . وكما ان كل فن لا يكون وسيلة لغاية بل غاية في حد ذاته غير مقيد من حيث هدفه لأنه يحاول دوماً الاقتراب من هذا الهدف ، بينما الأعمال التي تكون وسيلة لغاية لأن الهدف نفسه يفرض عليها حدوداً ... نقول انه لهذه الفنون لا تجد لعلم تكوين الثروة حداً للهدف منها نظراً لأن هذا الهدف هو الإثراء المطلق ، ان للاقتصاد حدوداً بعكس تكوين الثروة ... ويهدف الأول الى شيء مختلف عن النقد بينما يعمل الثاني على ازدياد النقود ... وبسبب الخلط بين هذين الشكلين المتداخلين نظراً البعض الى الاحتفاظ بالنقود وزيادتها كأنها الغاية النهائية من علم الاقتصاد Aristotle : De Republica, lib. 1, caps. 8 and 9, passim.

(١) «ليست السلع (ويعني ان اقرأها القيم الاستعمالية) الهدف الأخير الذي يضعه نصب عينيه الرأسمالي التاجر ... إن النقود الغاية التي يسعى اليها» Thowas Chalmers: On Politieal Economy etc. Second edition. London 1832, p. 166.

(٢) «يعبأ التاجر قليلاً او لا يهتم مطلقاً بما حقق من ربح لأن غرضه الحصول على ربح آخر» A. Genovesi, Lezioni di economia civile, 1765, Custodi's edition, modern section. vol VIII, p. 136.

(٣) كلمة «ينقذ» يعطيها التوزيع لها مقابل مضبوط في اليونانية

(٤) «هذه الذاتية التي لا تمتلكها الأشياء حين تتحرك مباشرة نحو الأمام، تمتلكها حين تدور الى الوراء» جالياني

وجودها العامة بينما تمثل السلعة الوسيطة الخاصة (أو المستترة إن شئنا القول [١] ؟) . فقيمة السلع تغير شكلها على الدوام دون أن تضيع خلال هذا الانتقال من شكل إلى آخر . وبهذا تكتسب صيغة فعالة بطريقة آلية . وإذا أخذنا كلا من الشكلين المختلفين اللذين تتخذهما القيمة المتمددة بذاتها واحداً بعد الآخر خلال حياتها ، لوصلنا إلى الفرضين التاليين وهما : « رأس المال هو النقود » و« رأس المال هو السلع [٢] » . وفي الحقيقة فإن القيمة هنا ، بينما تتخذ على الدوام شكل نقود وشكل سلع الواحد بعد الآخر ، فإنها العامل الفعال في عملية تتغير خلالها وفي نفس الوقت من حيث الحجم ، وتولد فائض القيمة بحيث أن القيمة تتمدد بطريقة تلقائية ، ذلك لأن الحركة التي تضيف القيمة خلالها فائضاً إلى ذاتها هي حركتها نفسها وتمددها الذاتي . ونظراً لكونها قيمة تكون قد اكتسبت الصفة الخفية التي تمكنها من إضافة القيمة إلى ذاتها ، فهي تلد نسلا حيا أو على الأقل تصبح بيضاً ذهبياً .

فالقيمة إذن لكونها العامل الفعال في مثل هذه العملية (أي تتخذ مرة شكل نقود وأخرى شكل سلع برغم محافظتها على ذاتها وتمددها خلال هذه التغيرات) تتطلب شكلا مستقلا قائماً بذاته تستطيع بواسطته أن تثبت شخصيتها ، وهي لا تتخذ هذا الشكل إلا على هيئة نقود . فعلى هيئة النقود تبدأ القيمة وتنتهي ثم تبدأ من جديد . لقد بدأت بأنها « ١٠٠ جنيه » وهي الآن « ١١٠ » وهكذا ، ولكن النقود نفسها لا تزيد عن كونها أحد شكلي القيمة . فإذا لم تتخذ شكل سلعة ما فلن تصبح رأس مال . وليس هنا تناقض بين النقود والسلع كما في حالة الاختزان . فالرأسمالي يعلم أن كافة السلع هي في الحقيقة نقود ووسيلة عجيبة تتيح له المجال كي يحصل من النقود على مقدار أكبر منها .

في التداول البسيط (س ـ ن ـ س) لا تكتسب قيمة السلع أكثر من شكل مستقل عن قيمها الاستعمالية أي الشكل النقدي ، ولكن نفس تلك القيمة تبدو لنا فجأة في التداول (ن ـ س ـ ن) أي تداول رأس المال كمادة ذات حركة ذاتية مستقلة ، وكمادة لا تكون فيها النقود والسلع إلا مجرد أشكال تتخذها أو تطرحها بالدور . وأكثر من هذا فبدلا من أن تمثل علاقات سلع فإنها تدخل (إذا صح القول) في علاقة خاصة بالنسبة إلى ذاتها . فتميز نفسها كقيمة أصلية

---

(١) ليس الجوهر المادي هو الذي يكون رأس المال ، وإنما قيمة الجوهر المادي هي التي تفعل ذلك .
J.B. Say : Traité de l'economie politique الطبعة الثالثة باريس ١٨١٧ ج ١ ص ٤٢٨

(٢) « العملة (أ) المستخدمة في إنتاج السلع ... رأس مال » Mac Leod. : Theory and Practice of Banking. London. 1855, vol. 1, chap. 1, p. 55. « رأس المال سلع » James Mill. Elements of Political Economy. لندن ١٨٢١ ص ٧٤

عن ذاتها كفائض قيمة ، لأن المبلغ المدفوع فى الأصل وهو ١٠٠ جنيه يصبح رأس مال فقط بواسطة فائض القيمة وقدره ١٠ جنيهات ، وبمجرد أن يحدث هذا يزول الفارق ويصبحان شيئاً واحداً وهو ١١٠ جنيه .

وعلى ذلك تصبح القيمة قيمة فى عملية ونقوداً فى أخرى وعلى هذا النحو تصير رأس مال ، فهى تخرج من نطاق التـــداول ثم تعود إليه ، وتحفظ ذاتها وتتضاعف داخل نطاق دورتها وتخرج منها وقد تمدد حجمها وتبدأ الدورة من جديد دائماً [1] ، (ن - ن) المال الذى يخلق المال ، هذا هو الوصف الذى أطلقه التجاريون على رأس المال .

إن الشراء بقصد البيع بسعر أكبر وهو ما تمثله بالصيغة ن - س - ن يبدو فى الحقيقة شكلا خاصاً بنوع واحد من رأس المال ، وهو رأس المال التجارى . ولكن رأس المال الصناعى أيضاً نقود تتحول إلى سلع ، وبيعها تتحول ثانية إلى نقود أكثر قدراً . والعمليات التى تقع خارج نطاق التداول ، فى الفترة ما بين الشراء والبيع ، لا تؤثر فى شكل هذه الحركة . وأخيراً فى رأس المال الذى يدر فائدة يختصر التداول (ن - س - ن) لأنه يتمثل لنا نتيجة أمكن تحقيقها بدون دور وسيط يتمثل لنا فى الصيغة (ن - ن) أى نقود مساوية لنقود أكثر منها أو قيمة أكبر من ذاتها .

وعلى ذلك فى الواقع نجد أن ن - س - ن هى الصيغة العامة لرأس المال كما يبدو فى نطاق التداول .

(٢) مناقضات فى الصيغة العامة لرأس المال

إن الشكل الذى يتخذه التداول حين تتحول النقود إلى رأس مال يناقض كافة القوانين التى بحثناها بخصوص طبيعة السلعة والقيمة والنقود بل والتداول ذاته . والشىء الذى يميز هذا الشكل عن التداول البسيط للسلع هو الوضع العكسى لتوالى هاتين العمليتين المتقابلتين وهما البيع والشراء . فكيف يتسنى لهذا التمييز الشكلى البحت أن يغير طبيعة هاتين العمليتين كما لو أن هذا قد تم بطريق السحر ؟

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد إذ ليس لهذا الوضع المعكوس أو هذا القلب من وجود إلا بالنسبة إلى أحد الأشخاص الثــلاثة الذين يتعاملون فيما بينهم . فبصفتى رأسمالياً

---

(١) « رأس المال ... جزء مثمر من الثروة المتراكمة ... قيمة دائمة تضاعف ذاتها » Sismondi, Nouveaux principes de l'économie politique, vol. 1, pp. 88—89.

أشتري السلع من ا وأبيعها إلى ب ، ولكن بصفتي صاحب سلع بسيط أبيعها إلى ب ثم اشتري سواها من ا ، وكل من ا ، ب لا يرى أي فرق في العمليتين فهما يبدوان بائعين أو مشترين لاغير ، وينحصر موقفي منهما في أني الحالين في أني صاحب نقود أو صاحب سلع ، أو بائع أو مشتر وأكثر من هذا ففي كلتا العمليتين أواجه (ا) بصفتي مشترياً ، (ب) بصفتي بائعاً . وأبدو بالنسبة للأول كنقود وأظهر للثاني كسلع . ولست أواجههما كرأسمال أو كرأسمالي أو ممثل لشيء خلاف النقود أو السلع ، أو شيء له تأثير يخالف ماتحدثه النقود أو السلع . وبالنسبة إلىّ يبدو الشراء من (ا) والبيع إلى (ب) جزئين من سلسلة ، ولكن العلاقة بين العملين لاوجود لها إلا فيما يتعلق بي فقط . وكل من (ا ، ب) لايهتم بما يجري بيني وبين الآخر . وإذا ماحاولت أن أوضح لها الخدمة التي أؤديها من حيث قلب الترتيب لاعتبروني مخطئاً وقالوا إن العملية كلها بدلا من أن تبدأ بشراء وتنتهي ببيع بدأت بالبيع وانتهت بالشراء . وحقيقة بعد على الأول وهو الشراء بيعاً من وجهة نظر (ا) بينما البيع يعتبره (ب) شراء ، بل إن (ا ، ب) لايكتفيان بهذا بل يصرحان أن السلسلة كلها غير ذات معنى وأنه في المستقبل سيشتري ا من ب وسيبيع ب الى ا مباشرة . وبهذا ترد العملية كلها إلى عمل واحد ينتمي إلى ميدان التداول العادي للسلع ، فهو لايعدو كونه بيعاً في نظر (ا) وشراء من وجهة نظر (ب) . وعلى ذلك فقلب الترتيب لايخرجنا عن مجال تداول السلع البسيط ، وينبغي بالأحرى أن نبحث لنرى إن كان في هذا التداول البسيط مايسمح بتمدد القيمة التي تدخل في التداول ، وبالتالي مايسمح بخلق فائض القيمة .

لنبحث عملية تداول تبدو كمجرد تبادل للسلع ، وهذا هو الشأن دائماً عند مايشتري مالكا سلع كل منهما من الآخر ، وعندما تتساوى في يوم تصفية الحساب المبالغ المستحقة لكل منهما ويلغي بعضها بعضا . فالنقود في هذه الحالة أداة محاسبية وتصلح للتعبير عن قيمة السلع بواسطة أثمانها ، ولكن النقود لا تواجه السلع على أنها عملة .

وفيما يختص بالقيم الاستعمالية فمن الواضح أن الطرفين قد يكسبان إذ يستغنيان عن بضائع بوصف كونها قيماً استعمالية لاتفيدهما ، ويأخذان أخرى يستطيعان الاستفادة منها ، وقد يكون في هذا أيضا كسب آخر ، فإن (ا) الذي يبيع النبيذ ويشتري القمح ربما ينتج نبيذاً بقدر معلوم من وقت العمل أكثر مما ينتج الفلاح (ب) . ومن جهة أخرى قد ينتج (ب) قمحا أكثر مما يستطيعه منتج النبيذ . وعلى ذلك قد يحصل (ا) مقابل نفس القيمة التبادلية على قمح أكثر ، كما سيحصل (ب) على نبيذ أكثر مما يستطيع أيهما الحصول عليه بدون أي تبادل إذا أنتج كل منهما قمحه ونبيذه . وبناء على هذا فمن حيث القيمة الاستعمالية قد

يكون هناك أساس للقول بأن « التبادل عملية يكسب بها الطرفان[١] » . ولكن الحال خلاف ذلك بالنسبة للقيمة التبادلية . « إذا تعامل رجل يملك مقداراً من النبيذ وليس لديه قمح مع رجل لديه قمح كثير دون النبيذ ، حدث بينهما تبادل فى القمح بقيمة ٥٠ مع النبيذ بنفس القيمة . وهذا العمل لا يترتب عليه أى زيادة فى القيمة التبادلية لأيهما لأن كلا منهما كان يملك قبل التبادل قيمة مساوية لتلك التى حصل عليها بواسطة هذه العملية » [٢] ولا تتغير النتيجة بإدخال النقود كأداة للتداول بين السلع بحيث يصبح البيع والشراء عملين كل منهما متميز عن الآخر [٣]. إن قيمة السلع يعبر عنها فى أثمان السلع قبل أن تذهب الأخيرة إلى السوق ، فالقيمة فرض سابق لحدوث التداول وليست نتيجة له [٤] .

وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر المجردة أى بغض النظر عن الظروف التى لا تنشأ مباشرة من قوانين التداول البسيط للسلع فإنه فى أى تبادل لا يوجد سوى تحول أى مجرد تغيير فى شكل السلعة (وذلك إذا استثنينا إحلال قيمة استعمالية مكان أخرى) . ونفس القيمة وبعبارة أخرى نفس كمية العمل الإجتماعى ، تظل فى أيدى مالك السلعة أولا على هيئة سلعة وثانيا على هيئة نقود تتحول إليها السلعة ، وأخيراً على هيئة السلعة التى تحولت إليها النقود . وهذا التغير فى الشكل لا ينطوى على أى تغير فى حجم القيمة . ولكن التغير الذى يصيب قيمة السلعة مقصور على التغير فى الشكل النقدى الذى يعبر عنها - وهذا الشكل يوجد أولا كثمن السلعة المعروضة للبيع ، ثم كمبلغ فعلى من النقود ، وأخيراً كثمن السلعة المعادلة . وهذا التغير فى الشكل إذا أخذناه بمفرده لا يدل كذلك على تغير فى كمية القيمة أكثر مما يدل تغيير ورقة نقدية من فئة الخمسة جنيهات إلى جنيهات ذهبية أو أنصافها أو شلنات . وعلى ذلك مادام تداول السلع يحدث تغيرات فى شكل قيمتها فقط وخاليا من التأثير الداعى إلى الاضطراب فينبغى أن يكون تبادلا بين المعادلات . ونتيجة لهذا فإن الاقتصاديين بسبب قلة فهمهم ماهية القيمة يفترضون دائماً ، حين يرغبون نظر الظاهرة بدون نواحيها المعقدة ،

---

(١) Destutt de Tracy, Traité de le volonté et de ses effets.
باريس ١٨٢٦ ص ٦٨ ، وقد أعيد إصدار هذا الكتاب باسم Traite de l'economie politique

(٢) Mercier de la Rivière, op. cit., p. 544.

(٣) « لا يهم مطلقاً أن كانت إحدى هاتين القيمتين نقوداً او كانت كلتاهما بضاعة عادية » .
Mercier de la Riviére op. cit., p. 543.

(٤) « ليس الطرفان المتعاقدان هما اللذان يعينان القيمة ، لأن هذه تتقرر قبل أن يجرى التبادل » .
Le Trosne, op. cit., p. 906.

أن العرض والطلب متساويان ومعنى هذا أن ليس لهما تأثير، وعلى ذلك إذا كان المشترى والبائع يكسبان شيئاً فى حالة مبادلة القيم الاستعمالية فليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالقيم التبادلية. وهنا يتعين أن نقول: «إذا توفرت المساواة انعدم الكسب»[١]. حقيقة قد تباع السلع بأثمان تحيد عن قيمتها، ولكن هذه الاختلافات خروج عن قوانين تبادل السلع[٢] الذى هو فى حالته العادية عبارة عن تبادل المعادلات وبذا لا يكون وسيلة لزيادة القيمة[٣].

بهذا نرى أنه خلف كافة المحاولات التى يراد بها تمثيل تداول السلع على أنه مصدر فائض القيمة يكمن كذلك مزيج من القيمة التبادلية. فمثلا يقول كوندياك: «ليس من الصحيح أننا فى حالة مبادلة السلع نعطى قيمة أقل مقابل قيمة أكبر. إذا كنا فعلا نستبدل قيماً متساوية فلن يحقق أى من الجانبين ربحاً. ومع ذلك كلاهما يربح. لماذا؟ إن قيمة الشىء تنحصر فقط فى علاقتها بحاجاتنا. فما هو أكثر بالنسبة لواحد أقل بالنسبة لآخر والعكس. ولا يجب افتراض أننا نعرض للبيع سلعاً نحتاجها لاستهلاكنا. إننا نبغى التخلص من شىء غير نافع كى نحصل على آخر نحن فى حاجة إليه، أى نريد أن نعطى القليل مقابل الكثير. لقد كان من الطبيعى أن يظن أنه فى التبادل تعطى قيمة مقابل قيمة حينما تكون كل من السلعتين المتبادلتين ذات قيمة متساوية مع نفس الكمية من الذهب. ولكن هناك أمراً لا بد من أن ندخله فى حسابنا. إن المهم هو هل كلانا يتبادل شيئاً فائضاً مقابل شىء ضرورى»[٤]. ونرى فى هذه القطعة التى اقتبسناها كيف يخلط كوندياك بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وكيف أنه بطريقة تافهة يفترض أنه فى مجتمع مما فيه إنتاج

---

(١) Galiani, Della moneta, Custodi's edition, moderm section, vol IV p. 244.

(٢) «وقد لا يكون فى صالح أحد الطرفين حين تعمل ظروف خارجية على خفض أو رفع الثمن، وحينئذ يحدث اعتداء على المساواة ولكن هذا الاعتداء نتيجة لسبب المشار اليه وليس نتيجة التبادل»

Le Trosne, op. cit., p. 904.

(٣) «ان التبادل من حيث طبيعته الأساسية تعقد على أساس شروط متساوية فيه يجرى التبادل بين قيمة واخرى مساوية لها. وبنتيجة لهذا فهو ليس وسيلة يمكن ان يغتنى بها شخص مادام ما يعطيه يساوى ما يأخذه» شرحه ص ٩٠٣.

(٤) Le Commerce et le gouvernement, 1776, Daire's and Molinari's edition in Mélanges d'economie politique باريس ١٨٤٧ ص ٢٦٧.

السلع ينتج كل منتج وسائل عيشه ويعرض فى التداول مايزيد عن حاجته (١) . ومع ذلك لايزال الاقتصاديون الحديثون يستخدمون حجة كوندياك وبخاصة عندما يريدون أن يوضحوا أن التجارة أى الشكل الراقى من تداول السلع هى التى تنتج فائض القيمة . فمثلا يقال « التجارة تضيف قيمة إلى المنتجات لأن نفس المنتجات فى أيدى المستهلكين تساوى أكثر منها فى أيدى المنتجين ، ويجوز أن نعتبرها عملا منتجاً.(٢)» . ولكن السلع لايدفع ثمنها مرتين . الأولى على أنها قيمة استعمالية ، والثانية باعتبار قيمتها . ورغم أن القيمة الاستعمالية للسلعة أكثر نفعاً للمشترى فإن شكلها النقدى أكثر نفعاً للبائع . ولو كان الأمر خلاف ذلك فلماذا يبيعها ؟ وإذن يجوز أن نعد المشترى قائماً بعمل من الإنتاج حين يحول الجوارب مثلا إلى نقود .

إذا جرى التبادل بين السلع بصفتها معادلات ، أو إذا جرى التبادل بين سلع ونقود لها نفس القيمة التبادلية ، فمن الواضح أن القيمة التى نسحبها من التداول تزيد عما نطرحه منها فى ميدانه . وإذن ليس هناك خلق لفائض القيمة . وتداول السلع فى شكله المادى يتطلب تبادل المعادلات ، ولكن نلاحظ من الناحية العملية الواقعية أن العملية لاتحتفظ بشكلها المادى وعلى ذلك لنفرض إمكان وجود تبادل بين غير المتعادلات .

على أية حال لايرتاد سوق السلع سوى أصحاب الأخيرة ، وسلطان هؤلاء بعضهم على بعض هو السلطان الذى لسلعهم . والاختلاف المادى بين هذه السلع هو الحافز على التبادل ويجعل المشترين والبائعين يعتمد بعضهم على بعض إذ ليس لدى أحدهم الشيء الذى يقضى حاجاته ، وكل منهم يملك مايشبع حاجة الآخر . وإلى جانب هذه الاختلافات المادية فى قيمها الإستعمالية يوجد فرق واحد آخر بين السلع وهو الفرق بين شكلها الطبيعى والشكل الذى تتحول إليه نتيجة البيع ، أى الفرق بين السلع والنقود . ونتيجة لهذا يتميز أصحاب السلع كبائعين أى الذين

---

(١) يجيب لوترون صديقه كوندياك إجابة سديدة حين يقول «فى المجتمع النامى لا وجود لهذه الوفرة الزائدة عن الحد ، ولكنه يلاحظ فى الوقت ذاته ، إذا كان الطرفان فى عملية التبادل يقبلان فى نفس الوقت مقداراً أكبر مقابل مقدار أقل فإن كليهما يأخذان مقدارين متساويين . ولما كان كوندياك لم تكن لديه أدنى فكرة عن طبيعة القيمة التبادلية لذا استشهد به ولهلم روشر لتأييد آرائه الفاطئة . انظر —

Roscher, Die Grundlagen der Nationaloekonomie. third edition, 1858.

(٢) S. P. Newman: Elements of Political Economy Andover and New York, 1835 p. 175.

يملكون السلع ، ومشترين أى الذين يملكون النقود .

ولنفرض أنه لسبب غير مفهوم استطاع البائع أن يبيع سلعته بأكثر من قيمتها أى باع ما يساوى ١٠٠ جنيه بثمن مبلغه ١١٠ جنيه . فى هذه الحالة يرتفع الثمن إسمياً بمقدار ١٠ ٪ وبذا يضع البائع فى جيبه فائض قيمة قدره ١٠ ، ولكنه بعد البيع يصير مشترياً ويأتى إليه ثالث من أصحاب السلع كبائع ويبيع إليه بزيادة قدرها ١٠ ٪ . فصاحبنا قد كسب ١٠ كبائع وخسرها ثانية كمشترٍ[1]. وتكون النتيجة الخالصة أن أصحاب السلع يبيعونها بعضهم إلى بعض بأكثر من قيمتها بمقدار ١٠ ٪، وهذا شبيه تماماً بما لو أنهم باعوا سلعهم بقيمها الحقيقية . ومثل هذا الإرتفاع الاسمى العام فى الأثمان له نفس الأثر كما لو كانت القيم مثلاً قد عبرنا عنها بالفضة بدلاً من الذهب . فالأسماء النقدية أى أثمان السلع ترتفع ولكن النسبة بين القيم المختلفة لا تتأثر .

لنفرض العكس وهو أن المشترى يشترى السلع بأقل من قيمتها . فى هذه الحالة ليس من الضرورى أن نذكر أنه سيصبح بدوره بائعاً فقد كان كذلك قبل أن يصبح شارياً ، وهو كبائع خسر ١٠ ٪ قبل أن يكسب ١٠ ٪ كمشترٍ[2]. فكل شىء يبقى كما كان تماماً .

إن تكوين فائض القيمة وبالتالى تحويل النقود إلى رأس مال لا يمكن تفسيره بأن نفرض أن السلع تباع بأعلى أو تشترى بأقل من قيمتها[3]. ولا تسهل المشكلة بإدخال مسائل تافهة كما يفعل الكولونيل تورنس حيث يقول « إن الطلب الفعال ينحصر فى القدرة والميل (!) من جانب المستهلكين إلى أن يدفعوا فى السلع عن طريق المقايضة المباشرة أو المدارة مقداراً . . من رأس المال أكثر مما يكلفه إنتاج السلع »[4]. فى عملية التداول

---

(١) « زيادة قيمة المنتج الاسمية . . لا يثرى البائعون . . مادام ما يكسبونه بوصفهم بائعين ينفقونه تماماً بصفتهم مشترين » The Essential Principles of the Wealth of Nations etc, London, 1797, p. 66.

(٢) إذا اضطررنا ان ندفع مقابل ١٨ جنيهاً مقداراً من منتج يساوى ٢٤ ، فحين نستخدم نفس هذه النقود للشراء فسنحصل بدورنا على ١٨ تساوى ٢٤ Le Trose, op. cit., p. 897.

(٣) وعلى ذلك لن يستطيع بائع بصفة عادية ان يبيع بضائعه بسعر زائد عن الحد المعقول إلا إذا رضى بدوره ان يدفع سعراً باهظاً فى بضاعة بائعين آخرين ، ولنفس السبب لن يستطيع اى مستهلك ان يدفع ثمناً قليلا جداً فيما يشتريه إلا إذا كان مستعداً ان يقبل ثمناً قليلا مماثلا عن الأشياء التى يبيعها Mercier de la Rivière, op. cit., p. p. 555.

(٤) An Essay on the Production of Wealth, London, 1821, p. 349.

يتقابل المنتجون والمستهلكون كمشترين وبائعين فقط . إذا قلنا إن فائض القيمة الذى يحصل عليه المنتج سببه أن المستهلكين يدفعون أكثر من قيمة السلع كان ذلك شبيهاً بقولنا إن صاحب السلعة يملك بصفته بائعاً امتياز البيع بثمن أعلى . إن البائع قد أنتج السلع أو يمثل منتجها ولكن المشترى أنتج السلع التى تمثلها نقوده أو أنه يمثل من أنتجها . والفارق الذى يميزهما أن أحدهما يشترى والآخر يبيع . وعلى ذلك لا نتقدم خطوة فى البحث إذا قلنا إن صاحب السلع بصفته منتجاً يبيعها بأكثر من قيمتها ، وبصفته مستهلكاً يدفع فيها ثمناً كبيراً [1] . أما الذين يتوهمون أن فائض القيمة ناشىء فى الأصـــل عن ارتفاع اسمى فى الأثمان أو من امتياز للبائع يخوله حق البيع بثمن عال ، فلا بد لهم لكى لا يناقضوا أنفسهم من افتراض وجود طبقة تشترى ولا تبيع أى تستهلك ولا تنتج . ومن وجهة النظر التى وصلنا إليها وهى التداول البسيط لا يمكن تفسير وجود مثل هذه الطبقة . ولكن لنستبق الأمور لحظة . فالنقود التى تشترى بها هذه الطبقة دائماً لا بد أن تنساب على الدوام فى جيوبهم بدون التبادل أى مجاناً وبالحق أو بالقوة ، من جانب جيوب أصحاب السلع أنفسهم . وإذا بعنا السلع بأكثر من قيمتها لمثل هذه الطبقة فإننا نسترجع جزءاً مما سبق أن أعطيناه لها بلا مقابل [2] . وقد كانت مدن آسيا الصغرى تدفع جزية سنوية لروما القديمة التى كانت تشترى بهذه الجزية السلع من تلك المدن ، وهكذا خدع أهل الأقاليم روما واستردوا عن طريق التجارة جانباً من الجزية ولكن برغم هذا كان الفاتحون هم الذين يخدعونهم : كانوا يدفعون ثمن السلع من الجزية التى حصلوا عليها من أهل البلاد المفتوحة ، وليست هذه هى الطريقة للإثراء أو خلق فائض القيمة.

وعلى ذلك فلنبق فى داخل حدود تبادل السلع أى فى المنطقة التى فيها نجد أن (البائع الشارى) (والشارى البائع) يواجه كل منهما الآخر . وقد تنشأ الصعوبة التى تواجهنا عن النظر إلى الأشخاص فى مسرحيتنا هذه لا بوصفهم أفراداً بل بصفة كونهم صوراً تمثل غيرها .

---

(١) إن الفكرة القائلة بأن المستهلكين يدفعون الأرباح فكرة سخيفة بكل تأكيد . من هم المستهلكون؟
G. Ramsay An Essay on the Distribution of Wealth, Edinburgh, 1836, p. 184

(٢) حين يفتقر امرىء إلى الطلب فهل ينصحه المستر مالتس بأن يدفع شخص آخر حتى يأخذ بضائعه ؟ هذا هو السؤال الذى أثار غضب أحد تلامذة ريكاردو فوجهه إلى مالتس الذى يغفل كتلميذه بارسن تشالمرز فيمجد الطبقة التى تتكون من مشترين أو مستهلكين فقط . أنظر

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus, etc., London 1821 p. 55

قد يكون صاحب سلعة وهو ا على قدر من المهارة يسمح له بالاستفادة من (ب) أو (حـ) دون أن يستطيعا مثل ذلك معه فيبيع ا نبيذاً ثمنه ٤٠ جنيهاً إلى ب ويحصل منه مقابل ذلك على قمح قيمته ٥٠ جـ فكأن ا حول ٤٠ جـ إلى ٥٠ جـ أي حصل على نقود أكثر مقابل نقود أقل، وحول سلعه إلى رأس مال . لنبحث الأمر بطريقة أدنى إلى الدقة . قبل التبادل كان لدينا نبيذ قيمته ٤٠ جـ في يد ا، وقمح قيمته ٥٠ جـ في يد ب، وقيمة السلعتين الكلية ٩٠ جـ . وبعد إجراء التبادل تظل القيمة الكلية ٩٠ جـ أي لم تزد شيئاً في التبادل ولكن توزيعها تم بطريقة مختلفة فما يعد خسارة في القيمة بالنسبة إلى ب هو زيادة في القيمة بالنسبة إلى ا، وكان من الممكن حدوث نفس الأمر لو أن ا سرق ١٠ جـ من ب بدلا من الالتجاء إلى شكليات التبادل . فمجموع القيم التي في التداول لا يمكن أن يزيد، والطبقة الرأسمالية بوجه عام في أي دولة لا تستطيع أن تتخطى حدودها(١). ومهما حورنا الموضوع تظل الحقيقة واحدة وهي أنه إذا أجرينا التبادل بين المعادلات أو بين غير المعادلات فلن يكون هناك فائض قيمة(٢)، فالتداول أو تبادل السلع لا يخلق قيمة(٣).

وعلى ذلك سيفهم القارىء السبب الذي من أجله عند تحليلنا الشكل الأساسي لرأس المال أي الشكل الذي يعين فيه التنظيم الاقتصادي للمجتمع الحديث، نستطيع أن نتجاهل تماماً شكليه العاديين أو الأوليين وهما رأس مال التاجر ورأس مال المرابي.

إن الدورة ن - س - نَ وهي الشراء بقصد البيع بثمن أعلى يمكن مشاهدتها واضحة في حالة رأس المال التجاري الحقيقي . ولكن الحركة تحدث تماماً داخل نطاق التداول . وبما أنه

(١) يأخذ ديستوت دي تراسي بالرأي المخالف مع أنه عضو بالمعهد أو لعل ذلك لأنه عضو به، ويرى الرجل أن الرأسماليين من رجال الصناعة يجنون الأرباح لأنهم يبيعون الشيء بأكثر مما كلفهم إنتاجه . ولكن من يبيعون؟ أولا يبيع كل منهم للآخر (مصدر سابق ص ٢٣٩).

(٢) «حينما يحدث التبادل بين قيمتين متساويتين فهذا التبادل لا يزيد أو ينقص مجموع القيم في مجتمع ما . إذا جرى التبادل بين قيمتين غير متساويتين ... فإن هذا التبادل لا يؤثر في المجموع الكلي للقيم الاجتماعية ولو أنه يزيد ثروة طرف عن طريق ما يأخذه من ثروة الآخر» (ج. ب. ساي: مصدر سابق، جـ ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٥). ولنا أن نقول إن الطريقة التي استخدم بها المسيو ساي كتابات الفيزيوكرات (والتي كاد الناس ينسونها في أيامه) بقصد الترويج في نظريته عن «القيمة» ... ومن أشهر أقواله «إنما تشترى المنتجات بالمنتجات» (جـ ٢ ص ٤٣٨) وهي شبيهة بقول Le Trosne «إنما تدفع ثمن المنتجات بالمنتجات» (مصدر سابق ص ٨٩٩).

(٣) «لا يسبغ التبادل مطلقاً أية قيمة على المنتجات»

F. Wayland : The Elements of Political Economy, Boston 1853 p. 168.

من المستحيل رغم ذلك أن نحاول بواسطة التداول وحده تحويل النقود إلى رأس مال أو أن نفسر تكوين فائض القيمة ، فيبدو إذن أن تكوين رأس المال التجارى أمر مستحيل ما دام التبادل يجرى بين المتعادلات[١]، أو أن منشأه هو الميزة المزدوجة التى يحصل عليها التاجر بالنسبة إلى المنتجين الذين يبيعون ويشترون ، ولهذا يقول فرنكلين « الحرب سرقة والتجارة غش[٢]. وإذا كان تحويل نقود التجار إلى رأس مال يمكن تفسيره بغير غش المنتجين ، فكان من الضرورى وجود سلسلة طويلة من الخطوات الوسطى التى لا وجود لها فى حالة ما إذا كان التداول البسيط هو الأمر الوحيد الذى نفترضه .

وما سبقت الاشارة اليه بشأن رأس مال التجار ينطبق كذلك على رأس مال المرابين . فى حالة الأولى نجد الطرفين المتباعدين وهما النقود التى يلقى بها فى السوق والنقود الزائدة التى تسحب منه ، يتصلان عن طريق الشراء والبيع أو بعبارة أخرى بواسطة حركة التداول . أما فى حالة رأس مال المرابين فان الشكل ن ـ س ـ ن١ يقتصر على طرفين لا وسيط بينهما فيصبح ن ـ ن١ أى نقوداً تستبدل بنقود ، وهذا شكل لا يتفق مع طبيعة النقود ، وبهذا يظل بدون تفسير وذلك من وجهة نظر تداول السلع . لهذا قال أرسطو « بما أن علم الثروة علم مزدوج ينتمى جانب منه إلى التجارة والآخر إلى الاقتصاد ، فالأخير ضرورى وممتدح والأول قائم على أساس التداول ومستنكر بحق (لأنه لا يرتكز على الطبيعة وإنما على الخداع المتبادل) . وعلى ذلك فالمرابى مكروه بحق لأن النقود نفسها هى مصدر كسبه ولا تستعمل للأغراض التى ابتدعت من أجلها . إنها نشأت بقصد تبادل السلع ، ولكن الفائدة تخلق من النقود نقوداً أكثر[٣] . ومن هنا جاء اسمها (فائدة أو نسل) لأن المولود شبيه بمن يلده . والفائدة نقود مكتسبة من نقود ، وبهذا تعد أشد وسائل العيش مخالفة للطبيعة[٤] .

---

(١) « تصبح التجارة مستحيلة فى ظل سيطرة المعادلات التى لا تقبل التغير

G. Apdyke : A. Treatise on Political Economy, New York,1851 p.69

إذا ما كشفنا النطاء عن الفارق بين القيمة الحقيقية والقيمة التبادلية لوجدنا تحت الحقيقة التالية وهى أن قيمة الشىء تختلف عما يعرف فى التجارة باسم المعادل ، ومعنى ذلك أن مثل هذا المعادل ليس بمعادل مطلقا » فردريك انجلز (مصدر سابق ص ٩٦) .

(٢) المؤلفات (طبعة سباركس ج ٢ ص ٣٧٦ فى

Positions to be examined Concerning National Wealth.

(٣) كلمة « ربا » فى اللغة الاغريقية كان معناها فى الأصل « النسل »

(٤) Aristotle, op. cit., cap. 10.

وسنرى خلال بحثنا أن رأس مال التجار ورأس المال الذى يغل فائدة شكلان مشتقان ، كما سيتضح فى الوقت نفسه السبب الذى من أجله يظهر هذان الشكلان فى التاريخ قبل الشكل العادى المعروف لرأس المال . لقد رأينا أن التداول لا يمكن أن يخلق فائض قيمة ولهذا لا بد من وجود شىء من وراء الستار وإن لم يظهر فى التداول ذاته (١) . ولكن هل يمكن تكوين فائض القيمة فى شىء خلاف التداول الذى هو مجموع العلاقات التبادلية بين أرباب السلع بقدر ماهم متبادلون بسلعهم ؟ وإذا أغضينا النظر عن أمثال هذه العلاقات فإن صاحب السلعة لا علاقة له إلا بسلعته .

وأما فيما يختص بقيمتها فإن تلك العلاقة مقصورة على الآتى وهو أن السلعة تحتوى على مقدار من عمله يقاس وفق معيار اجتماعى محدود ؛ وقيمة السلعة تعبر عن هذا المقدار . وبما أن القيمة تحسب بالنقود الحسابية فهذا المقدار يعبر عنه بالثمن الذى سنفرض أنه ١٠ ج ، ولكن عمله لا تعبر عنه فى نفس الوقت قيمة السلعة وذلك الجزء المضاف الى تلك القيمة . ولا يعبر عنه الثمن البالغ ١٠ والذى هو فى نفس الوقت ثمن ١١ ، ولا تعبر عنه قيمة أكبر مما هى عليه .

ويستطيع صاحب السلعة عن طريق عمله أن يخلق القيمة ولكنها ليست القيمة التى تتمدد بذاتها . ويستطيع أن يزيد قيمة سلعته بإضافة عمل جديد وبذلك يضيف قيمة إلى القيمة التى فى يده بأن يعمل مثلا من الجلد أحذية . فالمادة نفسها أصبحت الآن ذات قيمة أكبر لأنها تحتوى على قدر أكبر من العمل ، والأحذية ذات قيمة أعظم من الجلد ، ولكن قيمة الجلد تظل على ما كانت عليه فهى لم تتجدد ولم تضف إلى ذاتها فائضاً أثناء عمل الأحذية . ولذلك ففى خارج مجال التداول يستحيل على منتج السلع أن يزيد القيمة بدون أن يحتك بأصحاب السلع الآخرين ، أو أن يستطيع تحويل النقود أو السلع إلى رأس مال .

وعلى ذلك من المستحيل أن يخلق التداول رأس المال ، كما أنه من المستحيل أن ينشأ الأخير بعيداً عن التداول . فيجب أن يكون منشؤه فى التداول وكذلك يجب ألا ينشأ فى التداول . وهكذا نصل إلى نتيجة مزدوجة وهى أن تحويل النقود إلى رأس مال يجب تفسيره على أساس القوانين التى تنظم تبادل السلع بحيث أن نقطة الابتداء هى تبادل الأشياء المتعادلة (٢) .

---

(١) فى الأحوال العادية للسوق لا تسبب عملية التبادل الربح ، فإذا لم يوجد قبل هذه العملية لما أمكن أن يكون له وجود بعدها . رمزى (مصدر سابق ص ١٨٤) .

(٢) لا بد أن التفسيرات السابقة مكنت القارىء من أن يدرك أن هذه العبارة معناها فقط أن تكوين

وصاحبنا مالك النقود الذى لا يزال رأسمالياً فى طريق التكوين يجب أن يشترى سلعه حسب قيمتها، وأن يبيعها بقيمتها ، ومع ذلك ففى النهــاية يجب أن يسحب من التداول نقوداً أكثر مما ألقى إليه منها فى البداية . وهكذا يجب أن يتطور إلى رأسمالى كامل النمو فى داخل مجال التداول وفى خارجه هذان هما شرطا المسألة، وهذه هى البندقة التى يجب علينا أن نكسرها !

٣ — شراء و بيع قوة العمل

إن تغير القيمة الذى يحدث فى حالة النقود التى تحول إلى رأس مال لا يمكن أن يحدث فى النقود ذاتها لأنها بحكم وظيفتها كأداة للشراء والدفع : لاتعمل أكثر من تحقيق سعر السلعة التى تشتريها أو تدفع ثمنها ، وهى بصفتها نقوداً حقيقية عبارة عن قيمة متجمدة لاتتغير مطلقاً من حيث الحجم[1]. والتغيير لا ينشأ عن الفعل الثانى فى عملية التداول أى من إعادة بيع السلعة لأن هذا

—رأس المال يجب أن يكون مستطاعا حتى ولو كان ثمن السلعة مساوياً لقيمتها . ان تكوين رأس المال لا يمكن تفسيره عن طريق انحراف أثمان السلع عن قيمها فاذا حدث أن انحرف الثمن حقيقة عن القيمة وجب علينا أولا أن نرد الثمن الى القيمة ، وبعبارة أخرى ننظر الى الاختلاف أو الفرق على أنه عرضى ، حتى يتسنى أن نبحث ظاهرة تكوين رأس المال على أساس تبادل السلع بكل ما تتميز به هذه الظاهرة من بساطة ، ويجب أن نضطرب ملاحظاتنا عن طريق تدخل ظروف اضافية لا علاقة لها بالمسألة الحقيقية . ونعلم فضلا عن ذلك ان ارجاع الثمن الى مقياس القيمة ليس مجرد عملية نظرية . ان التقلبات المستمرة فى أثمان السوق يلغى كل منها الآخر وترد جميعاً الى ثمن متوسط ، ومتوسط الأثمان هو الحكم الذى يهدى التاجر أو رجل الصناعة فى كل عمل يتقلب وقتاً . وهو يعلم أنه اذا تعلق الأمر بفترة طويلة الى حد كاف من الزمن ، فان السلع لا تباع بأعلى أو أقل من ثمنها ، وانما تباع بثمن وسط . فاذا وجد من صالحه أن ينظر الى المسألة مجرداً عن المصلحة الشخصية ، أصاغ عملية خلق رأس المال بالشكل التالى . كيف نعلل نشأة رأس المال على أساس فرض أن الأثمان ،، فى الملجأ الأخير ،، ينظمها ثمن متوسط ، ومعنى هذا أن الأثمان تنظمها قيمة السلع ؟

وأقول ،، فى الملجأ الأخير ،، لأن متوسط الأثمان (بخلاف ما اعتقده آدم سميث وريكاردو وسواهما) لا يتفق بطريقة مباشرة مع قيمة السلع .

(١) ان رأس المال لا ينتج ريعاً اذا كان على شكل نقود

Ricardo, Principles of Political Economy, p. 267

نجد فى القواميس القديمة مثل هذا الكلام عديم المعنى ومثال ذلك القول بأن رأس المال فى العالم القديم كان كامل النمو ولكن لم يكن وجود للعامل الحر و نظام الائتمان ويورد Mommsen فى مؤلفه Römische Geschichte أخطاء كثيرة من هذا النوع .

لا يؤدى إلا إلى إرجاع السلعة من شكلها الجسمى (المادى) النقدى الذى يعبر عنها . وعلى ذلك يجب أن يحدث التغيير فى السلعة التى تشترى بواسطة الفعل الأول (ن ـ س) ولكنه لا يحدث فى قيمة تلك السلعة نظراً لأن التبادل يجرى بين متعادلات ، ونظراً لأن السلعة تشترى حسب قيمتها الصحيحة . وعلى ذلك نرى أنفسنا مضطرين إلى الاستنتاج بأن التغيير ينشأ فى القيمة الاستعمالية للسلعة أى فى استهلاكها . ولكن إذا أريد استخلاص القيمة من استهلاك السلعة فلا بد أن يكون صديقنا صاحب النقود موفقاً إلى الحد الذى يسمح له بأن يجد فى مجال التداول وفى السوق سلعة لقيمتها الاستعمالية خاصية كونها مصدر قيمة ، ويكون استهلاكها الفعلى فى حد ذاته صورة يتجسم فيها العمل ، والذى بواسطته يمكن خلق القيمة . وإن صاحبنا ليجد فعلاً مثل هذه السلعة فى السوق ، وهذه السلعة هى قوة العمل أو المقدرة على العمل وإنى استخدم تعبير المقدرة على العمل أو قوة العمل للدلالة على مجموع قوى الإنسان العقلية والجثمانية والتى يستخدمها حين ينتج قيمة استعمالية من أى نوع وشكل . ولا بد من تحقيق شروط عدة حتى يتيسر لصديقنا صاحب النقود أن يلقى قوة العمل معروضة للبيع كأنها سلعة . إن تبادل السلع فى حد ذاته لا يدل على أى علاقات من اعتماد شىء على آخر أكثر مما ينجم عن طبيعة هذا التبادل . وعلى هذا الفرض لا تظهر قوة العمل بالسوق كسلعة إلا إذا كان صاحبها يعرضها للبيع على أنها سلعة ولا يتسنى له هذا إلا إذا كانت تحت تصرفه أى كان مالكاً لشخصه ذاته . وهو يتقابل فى السوق مع صاحب المـــال ولهما حقوق متساوية أى أنهما متساويان أمام القانون والفارق الوحيد بينهما أن أحدهما مشتر والآخر بائع . ودوام هذه العلاقة يتطلب من صاحب قوة العمل أن يبيعها لمدة محدودة . لأنه لو باعها نهائياً كان كمن باع نفسه وهبط من منزلة الشخص الحر إلى مرتبة العبد أو نزل من مستوى صاحب السلعة إلى مستوى السلعة ذاتها . وعلى ذلك يجب عليه أن ينظر إلى ما يملك من قوة العمل على أنها ملك له وأنها سلعة ، ولا يكون هذا إلا بوضعها مؤقتاً تحت تصرف المشترى لفترة محدودة من الزمن . وبهذه الوسيلة وحدها يتجنب التنازل عن حقوقه فى ملكيتها [1] .

---

(١) ومن هنا تجد التشريع يضع حداً أعلى لمدة عقد العمل . وحيثما يسود العمل الحر تضع القوانين قواعد لانهاء أمثال هذه العقود . وفى بلاد مختلفة وبخاصة فى المكسيك (وكذا قبل الحرب الأهلية الأمريكية فى الأراضى التى انتزعتها الولايات المتحدة من المكسيك ، وكذلك فى ولايتى الدانوب حتى عهد الثورة التى قام بها كوزا) يستتر الرق تحت غطاء من العمل الزراعى تسديداً للدين Peonage فبواسطة مبالغ مدفوعة على أن تدفع بطريق العمل وهى مبالغ تتوارثها الأسرة من جيل الى جيل يصبح العامل وأسرته أيضاً من الوجهة العملية ملكاً لأشخاص آخرين وأسرات أخرى . وقد ألغى جواريز هذا النظام فأعاده الامبراطور مكسيميليان بمرسوم ، وفى مؤتمر وشنطن ===

والشرط الثانى اللازم لصاحب النقود الذى يبحث عن قوة العمل كسلعة بالسوق هو أن العامل بدلا من أن يكون فى مركز الذى يبيع سلعاً تتضمن عمله يكون مضطراً أن يعرض للبيع كسلعة هذه القوة ذاتها التى لا وجود لهـــا إلا فى شخصه . وكى يستطيع المرء أن يبيع سلعاً خلاف قوة العمل لابد له من امتلاك أدوات الإنتاج كالمادة الأولية والأدوات الخ . فلا يمكنه عمل الأحذية بغير الجلد ، وهو فى حاجة كذلك إلى وسائل العيش إذ لايستطيع امرىء أن يعيش على منتجات مستقبلة أو على قيم استعمالية فى حالة غير كاملة . وقد كان الإنسان منذ ظهوره على الأرض ولايزال مستهلكا قبل وأثناء الإنتاج . وفى المجتمع الذى فيه تتخذ كافة المنتجات شكل السلع يجب أن تباع هذه السلع بعد إنتاجها ، وهى لاتقضى مطالب منتجها إلا بعد إنتاجها . ويضاف الوقت اللازم لبيعها الى الوقت اللازم لإنتاجها . وعلى ذلك فلتحويل النقود الى رأس مال يجب على صاحب النقود أن يتقابل فى السوق مع العامل الحر ويقصد بالحر معنى مزدوج فهو من جهة حر فى التصرف فيما يملك من قوة العمل أى سلعته ، كما أنه من جهة أخرى ليست لديه سلعة أخرى يبيعها ، وينقصه كل شىء لازم لتحقيق مالديه من قوة العمل .

وصاحب النقود لايعنيه السبب الذى من أجله يقابله هذا العامل الحر فى السوق لأن الأول يعد سوق العمل فرعاً من سوق السلع العام . وهناك شىء واحد ظاهر جلى وهو أن الطبيعة لاتنتج فئتين إحداهما تملك النقود أو السلع والأخرى ليس لديها الا قوة العمل . هذه العلاقة ليس لها أساس طبيعى ، كما أن أساسها الاجتماعى ليس مشتركا بالنسبة إلى جميع العصور التاريخية . فمن الواضح أنها نتيجة تطور تاريخى ماض ، وثورات اقتصادية كثيرة ، والقضاء على سلسلة كاملة من أشكال الإنتاج الاجتماعى القديمة .

كذلك الأنواع الإقتصادية التى بحثناها من قبل تحمل آثاراً تنم عن أصلها التاريخى ، فلابد من توافر شروط وحالات تاريخية مخصوصة قبل أن يصبح المنتج سلعة ، فيجب أولا عدم إنتاجه على أنه وسيلة عيش المباشرة المنتج نفسه . وإذا أردنا أن نبحث الظروف التى فيها تتخذ المنتجات أو أغلبيتها شكل السلع لوجدنا أن هذا لايحدث إلا فى ظل إنتاج من نوع معين

═ هوجم هذا المرسوم على أنه محاولة لاعادة الرق الى بلاد المكسيك ،، قد أتنازل لآخر لمدة محدودة عن استعمال ما أملك من استعدادات ومقدرات جثمانية وعقلية ولكن بفعل هذا التحديد فإن هذه المقدرات تحتفظ بصلة ظاهرية بالنسبة الى شخصيتى الكلية . ولكن اذا ما تنازلت عن جميع وقت العمل الذى أملكه وعن كل انتاجى فانى اتنازل اذا عن الشأن الجوهرى وحقيقتى العامة وعن فرديتى فأجعلها ملكا لآخر .

Hegel, Philosophie des Rechts, Berlin, p. 104—67.

وذلك هو الإنتاج الرأسمالي . مثل هذا البحث يكون خارجاً عن نطاق تحليلنا للسلعة . وقد يحدث الإنتاج وتداول السلع برغم أن الأغلبية أو المجموعة الساحقة من المنتجات (التي أنتجت ليستعملها المنتج) لا تتحول إلى سلع ، وبرغم أن عملية الإنتاج الإجتماعية بعيدة عن أن تكون خاضعة كلها للقيمة التبادلية ، فلا يمكن أن تنتج الأشياء كسلع إلا إذا كان تقسيم العمل في المجتمع قد وصل إلى حـــد كمل فيه الانفصال بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (وهو الانفصال الذى يظهر لأول مرة في حالة المقايضة المباشرة) .

ولكن مثل هذه الدرجة من النمو مشتركة بالنسبة إلى الكثير من أشكال المجتمع الاقتصادية وهي الأشكال التي تمثل من نواح أخرى أشد المميزات التاريخية تنوعاً واختلافاً . ومن جهة أخرى إذا تحولنا للنظر إلى النقود لألفينا أن وجودها يدل على مرحلة محدودة في تبادل السلع . إن وظائف النقود بصفتها مجرد مكافىء للسلع أو أداة تداول أو وسيلة للدفع أو اختزان أو نقود شاملة ، تشير إلى مراحل مختلفة في إنتاج هذه الأشكال كلها وذلك تبعاً لمدى تفوق إحدى الوظائف بالنسبة لغيرها . ولكن الأمر خلاف ذلك في حالة رأس المال إذ مجرد ظهور تداول السلع والنقود لا يكفي لتوافر الظروف التاريخية اللازمة لوجود رأس مال . فهذا الأخير ينشأ حين يجد صاحب وسائل الإنتاج والعيش في السوق عاملا حراً يعرض للبيع ما يملك من قوة العمل . وهذا الشرط التاريخي الواحد ينطوى على مظهر بأكمله من التاريخ العالمي الشامل . وعلى ذلك يكون ظهور رأس المال لأول مرة مؤذناً بعصر جديد في عملية الإنتاج الاجتماعية [١] .

ولنبحث الآن ماهية هذه السلعة ذات الطابع الخاص وهي قوة العمل ، وهي كغيرها من السلع ذات قيمة [٢] ، فكيف يتسنى تعيين هذه القيمة ؟

وكما هو الشأن بالنسبة للسلع الأخرى فالذي يعين قيمة قوة العمل إنما هو وقت العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة الغريبة وكذلك لإعادة انتاجها . فمن حيث أنها ذات قيمة فقوة العمل نفسها لا تمثل أكثر من مقدار محدود من متوسط العمل الاجتماعي الذى تتضمنه . وقوة

---

(١) والميزة لهذا يتميز العصر الرأسمالي بما يأتي وهو أن قوة العمل تتخذ في نظر العامل شكل سلعة هي ملك له ، ولهذا السبب يتخذ عمله شكل العمل الأجير . وعلاوة على هذا فمن هذه اللحظة فقط تتخذ منتجات العمل شكل سلع .

(٢) « قيمة الرجل ثمنه — وبعبارة أخرى مقدار ما يدفع لقاء استعمال قوته »

Thomas Hobbes, Leviathan, in Works, Mobes worth's edition, London, 1839-1844, vol III, p. 76

العمل لا وجود لها الا كطاقة أو مقدرة للفرد الحي ، وإنتاجها يفترض مقدماً وجود هذا الفرد ، وعلى ذلك فإنتاج قوة العمل يتوقف على إبقاء العامل على ذاته . ويتطلب الفرد الحي كي يعيش مقداراً معيناً من وسائل العيش . وهذا يؤدي بنا الى النتيجة الآتية وهي أن وقت العمل الضروري لإنتاج قوة العمل هو وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش هذه ، وبعبارة أخرى أن قيمة قوة العمل هي قيمة وسائل العيش اللازمة للابقاء على حياة صاحب قوة العمل ولكن قوة العمل لا تقوم بدور عامل فعال إلا في العمل ، وبهذا يبذل مقدار محدود من عضل الإنسان وأعصابه ومخه الخ وهذه الأشياء التي تنفق لابد من تعويضها وازدياد الانفاق يتطلب دخلا أكبر[1] وصاحب قوة العمل الذي اشتغل اليوم لابد له من أن يكون قادراً على تكرار نفس العملية في الغد في ظل نفس الأحوال من حيث النشاط والصحة . ونتيجة لهذا يجب أن يكون مقدار وسائل العيش كافياً للابقاء على الفرد العامل كفرد عامل في حالته العادية من الحياة . ولكن الحاجات الطبيعية من الغذاء والكساء والمسكن والوقود وغير ذلك تختلف من بلد إلى آخر طبقاً للأحوال المناخية والطبيعية . ومن جهة أخرى فما يقال لها حاجات إن هي إلا ثمرة التطور التاريخي وذلك من حيث عددها ومداها وأساليب إشباعها ، وبذلك فهي تعتمد إلى حد كبير على درجة حضارة البلد ، وتتوقف كذلك بنوع خاص على الظروف والعادات ودرجة الرفاهية التي تكونت فيها طبقة العمال الأحرار[2] ، وهكذا نرى أنه عند تعيين قيمة قوة العمل يدخل عنصر تاريخي وأخلاقي ، وهذا ما يميز هذه السلعة عن غيرها من السلع ، ومع هذا فبالنسبة إلى بلد مخصوص يمكن أن نعتبر متوسط شمول ضروريات الحياة كمية ثابتة .

إن صاحب قوة العمل من أهل الفناء ، فاذا كان لا بد من دوام ظهوره في السوق وهو الأمر الذي يفرضه تحول النقود الى رأس مال دائم ، فلا بد لبائع قوة العمل من العمل على أن يديم نفسه بالطريقة التي يديمها كل فرد حي أي عن طريق التوالد . وقوة العمل التي تسحب من السوق عن طريق البلى والموت يجب أن يحل محلها باستمرار مقدار مساو لها من قوة العمل الجديدة . وبناء على ذلك يجب أن يكون مجموع وسائل العيش اللازمة لإنتاج قوة العمل شاملا للوسائل الضرورية لمن يحل محل العامل أي لأطفاله حتى يمكن استدامة ظهور هذا

---

(١) ولهذا السبب كان مقدم العبيد الزراعيين عند الرومان يتقاضى أجراً أعلى يقابل من أجر العبيد العاملين لأن عمله كان أخف Mommsen, Romische Geschichte. 1859. p. 810

(٢) See Overpopulation and its Remedy, London, 1846, by W.T. Thornton.

الجنس الذي يملك تلك السلعة الغريبة في السوق[١] . ولكي يتسنى تعديل الطبيعة البشرية بحيث يكتسب الأفراد المهارة والحذق في فرع معين من الصناعة وبذا يصبحون قوة عمل من نوع حسن مخصوص ، لابد من تعليم أو تدريب خاص ، وهذا يكلف معادلا من السلع يختلف مقداره زيادة أو نقصاً . ويتفاوت هذا المقدار تبعا لصفة قوة العمل واختلافها من حيث مدى التعقيد . فالنفقات التي يستلزمها هذا التعليم (وهي صغيرة في حالة قوة العمل العادية) تدخل في تكوين القيمة الكلية التي تنفق على إنتاج هذه القوة . ونتيجة لهذا نجد أن قيمة قوة العمل تصبح عبارة عن قيمة مقدار محدود من وسائل العيش ، وعلى ذلك تختلف قيمته تبعاً للتغيرات في قيمة وسائل العيش أي التغيرات في مقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها .

وبعض وسائل العيش كالغذاء والوقود يستهلك كل يوم ويجب إعداد غيره كذلك يومياً ، والبعض الآخر كالملابس والأثاث يدوم زمنا أطول ولا يحل محله غيره إلا في فترات أطول . فبعض هذه الوسائل يجب شراؤه ودفع ثمنه يوميا ، بينما يحدث ذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الوسائل الأخرى كل أسبوع أو كل ثلاثة أشهر وهكذا . ولكن مهما كانت طريقة توزيع المجموع الكلي لهذه المصروفات على السنة فلا بد من تغطيته عن طريق متوسط الدخل اليومي .

فلو فرضنا أن مجموع السلع اللازمة يوميا لإنتاج قوة العمل = أ ، واللازمة أسبوعيا = ب ، واللازمة كل ثلاثة أشهر = جـ وهكذا ، فإن المتوسط اليومي لهذه السلع = $\frac{\text{٣٦٥ أ} + \text{٥٢ ب} + \text{٤ جـ} + \text{الخ}}{\text{٣٦٥}}$. لنفرض أنه في هذه المجموعة من السلع اللازمة للمتوسط اليومي يوجد ٦ ساعات من العمل الاجتماعي فإذن يوجد في قوة العمل اليومية ½ يوم من متوسط العمل الاجتماعي أو بعبارة أخرى ½ يوم من العمل اللازم لإنتاج قوة العمل كل يوم .

فإذا كان نصف يوم من متوسط العمل الاجتماعي يتضمن ٣ شلنات كانت الثلاث شلنات هي الثمن الذي يطابق قيمة يوم من قوة العمل . فإذا عرضها صاحبها للبيع بثلاث شلنات في اليوم فإن سعر بيعها يساوي قيمتها ، وحسب الفرض الذي أوردناه يدفع هذه القيمة صديقنا صاحب النقود الذي لا هم له إلا تحويل النقود إلى رأس مال . فالحد الأدنى لقيمة قوة العمل

---

(١) والثمن الطبيعي «للعمل» ينحصر في مقدار من ضروريات الحياة وكمالياتها بما يكفي لإعالة العامل وذلك تبعاً لطبيعة مناخ البلد وعاداته ، ولتمكينه من تربية أسرة تعمل على أن يظل في السوق مورد غير متناقص من العمل ، ويلاحظ أن كلمة «عمل» تستعمل هنا خطأ بدلا من «قوة العمل» .

R. Torrens : An Essay on the External Trade. London, 1815, p. 62.

تعينه قيمة السلع التي لا يستطيع العامل بدونها أن يجدد نشاطه ، أو بالتالي تعينه قيمة وسائل العيش التي لا غنى عنها من الوجهة الجثمانية . وإذا هبط ثمن قوة العمل إلى هذا الحد الأدنى فإنها تهبط إلى ما دون قيمتها لأنه في ظل هذه الأحوال لا يمكن الابقاء عليها وتنميتها إلا في حالة سيئة . ولكن قيمة كل سلعة يعينها وقت العمل اللازم لإنتاجها بصورة عادية .

هذه الطريقة في تعيين قيمة قوة العمل تنشأ عن ضروريات الحال ، وما الشكوى من أنها طريقة وحشية إلا نوع من العاطفية الرخيصة ، وإن روسي ليبدو عاطفياً حين يقول « إذا كنا نرى في الطاقة على العمل شيئاً له وجود منفصل عن وسائل عيش العمال أثناء عملية الإنتاج كنا نكون يتصور شبحاً . وحين نتحدث عن العمل أو عن الطاقة على العمل فإننا نقصد كلا العامل ووسائل العيش أي كلا العامل والأجر »(١) . حين نتحدث عن الطاقة على العمل فإننا لا نتحدث عن العمل كما أننا حين نقول الطاقة على الهضم لا نقصد الهضم . إن كل امرىء يعلم أن عملية الهضم تتطلب أشياء أخرى إلى جانب المعدة السليمة ، وذلك الذي يتحدث عن الطاقة على العمل لا يفكر فيها منفصلة عن وسائل العيش الضرورية لإنتاجها .

إن قيمة وسائل العيش يعبر عنها في قيمة الطاقة على العمل . فإذا ظلت هذه الطاقة على العمل دون أن تباع لما استفاد العامل منها ولأسف على الضرورة الطبيعية القاسية التي تحتم على ما لديه من طاقة على العمل أن تتطلب مقداراً محدوداً من وسائل العيش لإنتاجها وموردا متجدداً من هذه الوسائل لإعادة انتاج هذه الطاقة ، وحينئذ يتفق مع سيسموندى على أن « الطاقة على العمل ... لاتعد شيئاً الا اذا بيعت »(٢) .

هذه الخاصية التي تميز تلك السلعة المخصوصة وهي قوة العمل يترتب عليها أنه عند إجراء التعاقد بين الشاري والبائع تنتقل قيمتها الاستعمالية مباشرة إلى يدى الأول ، فقيمتها ـ كقيمة أية سلعة أخرى ـ قد عينت قبل أن تنتقل إلى مجال التداول ، نظراً لأن كمية محدودة من العمل الإجتماعي قد بذلت فيها . ولكن قيمتها الاستعمالية تتحقق فقط بسبب ممارستها فيما بعد . وانتقال قوة العمل واستحواذ المشتري عليها فعلا ثم استخدامها كقيمة استعمالية عمليتان تفصلهما فترة من الزمن . ولكن في الحالات التي تنتقل فيها القيمة الاستعمالية للسلعة بطريق البيع في نفس الوقت الذي تسلم فيه فعلا للمشتري تكون وظيفة نقود الأخير في العادة أنها

---

(١) Coursvd' économie politique, Brussels, 1842, p. 370.

(٢) Nouveaux principes etc., vol. 1, p. 112.

واسطة للدفع .(١) ففى كل دولة يسودها النظام الرأسمالى جرت العـــادة بعدم دفع أجر قوة العمل قبل استخدامها خلال المدة المحدودة فى العقد كأن يكون الدفع مثلا فى نهاية الأسبوع .

وعلى ذلك ففى كل مكان يقدم العامل القيمة الاستعمالية لما يملك من قوة العمل إلى الرأسمالى أى أن بائع قوة العمل يسمح للمشترى باستهلاك قيمتها الاستعمالية ، وذلك قبل أن يقبض ثمنها . وبعبارة أخرى يقدم العامل اعتماداً مالياً للرأسمالى . وهو اعتماد غير وهمى والدليل على ذلك لانجده فقط فى الأجور التى يخسرها العمال(٢) من وقت لآخر حين يفلس الرأسمالى ، بل ونجده أيضاً إذا ما أخذنا فى دراسة النتائج والعواقب الدائمة(٣). ومع هذا فسواء استعماله

(١) «كل عمل يدفع مقابله بعد أن ينتهى» An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demands, etc., p. 104.
كان لابد من أن يبدأ الائتمان التجارى حين صار العامل البسيط أى أول صانع للإنتاج قادراً بفضل مدخراته على أن ينتظر على أجره حتى نهاية الأسبوع أو الأسبوعين أو الشهر أو ربع السنة الخ Charles Ganilh, Des systemes de l'économie politique, second edition. 1821, vol 1, p. 150.

(٢) يعير العامل جهده ونشاطه ـــ هكذا يقول ستورش ولكنه حريص بحيث يضيف الى ذلك أن العامل «لا يخاطر بشىء» «خلاف خسارة أجره . . . ان العامل لا يعطى الرأسمالى شيئاً مادياً» Cours d'économie politipue طبعة سان بطرسبرج . الطبعة الثانية جـ ٢ ص ٣٧)

(٣) اليك مثال . فى لندن نوعان من الخبازين أحدهما يبيع الخبز بقيمته الكاملة والآخر يبيعه دون هذه القيمة . ويشمل أكثر من ثلاثة ارباع الخبازين الى النوع الأخير
ونجد أن خبازى النوع الثانى بلا استثناء تقريباً يبيعون خبزاً مغشوشاً بطرق مختلفة وذلك باضافة مزيج من الشب والصابون والجير الخ هى أمثال هذه المواد الدنيئة والمغذية والصحية (أنظر الكتاب الأزرق السابق الذكر ، وكذلك تقرير لجنة سنة ١٨٥٥ عن غش الخبز ، وكذلك كتاب الدكتور هاسال الطبعة الثانية لندن ١٨٦٢) .
وذكر سير جون غوردون أمام لجنة ١٨٥٥ أنه نتيجة لهذه المغشوشات نجد أن الفقير الذى يعيش على رطلين من الخبز فى الأسبوع ، لا يحصل على ربع المادة المغذية ، خلاف الآثار السيئة التى تتعرض لها صحته . ويقول ترمنهير (مصدر سابق ص ٤٨) إن السبب فى قبول هـــذه المواد برغم علمهم بهذا الغش راجع إلى اضطرارهم إلى أخذ الخبز ممن يبيعه ولما كان العمال لا يتناولون أجورهم الا فى ختام الأسبوع ، لهذا لايستطيعون دفع ثمن ما تستهلكه أسراتهم من الخبز الا عند انتهاء الأسبوع ، وقد ذكر ترمنهير بناء على أقوال شهود ان الخبز المكون من أمثال هذا المزيج يصنع لكى يباع بهذه الطريقة بصفة خاصة . وغالباً ما تدفع الأجور فى المناطق الزراعية بانجلترا واسكتلنده كل أسبوعين بل وكل شهر ، ونظراً لطول الفترات الواقعة بين مواعيد الدفع ، يضطر العامل الى الشراء بالأجل وبأثمان أعلى . فمثلا فى هورتنهام بويلتس حيث الدفع بالشهر يشترى العامل ما زنته Stone من الدقيق بسعر ——

النقود وسيلة للشراء أو للدفع ، فإن هذا لا يؤثر فى طبيعة تبادل السلع .

إن ثمن قوة العمل تحدده عملية البيع ، وإن كانت قوة العمل لا تتحقق إلا بعد إتمام العملية (ويحدث نفس الشيء حيث يستأجر شخص بيتاً إذ أن المستأجر لا يحقق ميزة هذه العملية إلا تدريجاً) . إن قوة العمل يتم بيعها وإن لم يدفع مقابلها (ثمنها) إلا بعد ذلك بوقت . وعلى ذلك يسهل علينا أن نفهم طبيعة العلاقة إذا فرضنا مؤقتاً فى هذه اللحظة أن صاحب قوة العمل يقبض الثمن المتفق عليه فى اللحظة التى يبيعها فيها .

إننا نعلم الآن كيف تعين القيمة التى يدفعها مالك النقود إلى صاحب هذه السلعة الغريبة أى قوة العمل ، والقيمة الاستعمالية التى يحصل عليها الأول لا تبدو الا بالانتفاع أى باستهلاك هذه القوة . وصاحب المال يشترى كل ما يلزم لهذا الغرض كالمادة الأولية ويدفع ثمنها حسب قيمتها الكاملة . واستهلاك قوة العمل كما هو الشأن بصدد أية سلعة أخرى خارج حدود السوق أو نطاق التداول . لنخرج مؤقتاً مع صاحب المال ومالك قوة العمل من ذلك السوق الصاخب حيث يجرى كل شيء فى الظاهر وأمام جميع الناس ولنتبع الرجلين إلى ذلك المقر الخفى للانتاج حيث تواجهنا على عتبته العبارة الآتية : « ممنوع الدخول الا للعمل » . وهنا سنرى كيف يحدث انتاج رأس المال ، وسنهتدى أخيراً الى سر تحقيق الربح . إن هذا الميدان الذى يجرى داخله بيع قوة العمل وشراؤها إن هو فى الواقع إلا جنة حقوق الإنسان الكاملة ، ففيه فقط تسود الحرية والمساواة والملكية ومبادىء بنتام . هناك الحرية لأن مشترى السلعة وبائعها يتعاقدان بمحض رغبتهما ، فهما يتعاقدان كأحرار ، واتفاقهما هو الذى يعبران به عن ارادتهما المشتركة بطريقة قانونية . وهنا المساواة لأن كلا منهما يدخل فى علاقة مع الآخر كما هو الشأن مع صاحب السلع البسيط ، ويبادلان المعادل بالمعادل . وهناك الملكية لأن كلا منهما يتصرف فيما هو ملك له .

بنسلنين وأربع بنسات مع أن هذا المقدار يباع فى أماكن أخرى بعشر شلن وعشرين بنسات ؟ (التقرير السادس عن الصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ٢٦٤) . وقد حصل الطباعون فى بايسلى وكيلمارنوك على الدفع كل أسبوعين بدلا من كل شهر وذلك بعد أن أضربوا عن العمل (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٥٣ ص ٣٤) . ولأضرب مثلا آخر يؤيد قولنا ان العامل يقدم اعتماداً للرأسمالى ، ذلك أنه فى المناجم حيث يسود نظام دفع الأجور شهرياً يحصل العامل من الرأسمالى خلال الشهر على مبالغ على الحساب غالباً ما تكون على هيئة بضائع تباع له بأعلى من ثمنها بالسوق . وهذا ما يعرف باسم truck system . (وقد ذكرت لجنة استخدام الأطفال شيئاً من هذا القبيل فى تقريرها الثالث الصادر فى لندن سنة ١٨٦٤ ص ٣٨ رقم ١٩٢) .

وهناك يسود وئام لأن كلا منهما يرعى مصلحته . والقوة الوحيدة التي تجمع بينهما هي حب الذات والكسب والمصالح الخاصة لكل منهما . كل ينظر إلى صالحه ، ولا يعنى أحد بما يجرى للغير . وبما أنهم يفعلون ذلك فإنهم جميعا ، وفق نظام مرسوم من قبل أو في ظل عناية إلهية حكيمة ، يعملون سوياً لما فيه صالحهم المتبادل ، وللصالح العام ولمصلحة الجميع .

وإذ نغادر مجال هذا التداول البسيط أو تبادل السلع الذي يمد « أنصار حرية التجارة » بآرائهم وبالمعيار الذي يحكمون به على مجتمع قائم على أساس رأس المال والأجور ، نظن أننا نستطيع أن نلمس تغييراً في شخصية المشتغلين . فذلك الذي كان من قبل صاحب نقود يسير أمامنا الآن كرأسمالي ومن ورائه صاحب قوة العمل كعامل . ويبدو على الأول الشعور بأهميته وبالجرأة والانكباب على العمل . أما الآخر فيتراءى جبانا متردداً كالرجل الذي يأتي إلى السوق ومعه جلده وليس له أن ينتظر سوى الدبغ .

الباب الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

عملية العمل وعملية إنتاج فائض القيمة

(١) عملية العمل

العمل هو استخدام قوة العمل ومن يشترى الأخيرة يحمل بائعها على العمل ، وبهذا يصبح البائع عاملا أى قوة عمل عاملة . ولكى يتجسم عمله فى سلع يتعين عليه قبل كل شىء أن يجعل هذا العمل متمثلا فى قيم استعمالية أى فى أدوات قادرة على قضاء حاجات من نوع أو آخر . وعلى ذلك فالرأسمالى يحمل العامل على انتاج قيمة استعمالية أو أداة من نوع خاص. وانتاج القيم الاستعمالية أو الطيبات لا يتأثر من حيث طبيعته العـــامة بكونه يتم من أجل صاحب رأس المال وتحت اشرافه . وعلى ذلك يجب علينا أولا أن ندرس عمليـة العمل مستقلة عن الشكل المخصوص الذى قد تتخذه فى ظل أحوال اجتماعية خاصة .

والعمل عمليـة تجرى بين الإنسان والطبيعة يقوم فيها الانسان عن طريق نشاطه ببدء ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة وتنظيمها والسيطرة عليهـا ، فهو يواجه الطبيـعة كأنه احدى قواها ويحرك ذراعيه وساقيه ورأسه ويديه لكى يختص نفسه بمنتجاتهـا فى شكل يلائم حاجاته . ولكنه اذ يطبق عمـله على العالم الخارجى ويغيره على هذا النحو انما يغير طبيعته فى الوقت ذاته ، فهو ينمى القوة الكامنة الراكدة فى داخله ويخضع هـذه القوى الداخلية لسيطرته ورقابته ؛ ولا تعنينا الأشكال البدائية والغريزية من العمل التى تشترك فيها مع الحيوان . إن فترة هائلة من الزمن تفصل الأيام التى كان فيها العمل غريزياً بحتـاً عن العصر الذى يبدو فيه العامل فى سوق السلع بائعاً لما يملك من قوة العمل ، وعلينا أن ندرس العمل فى ذلك الشكل الخاص بالنوع الإنسانى . يؤدى العنكبوت عمليات شبيهة بتلك التى يقوم بها الغزال،

والمهارة التي تبنى بها النحلة خليتها لتخجل الكثيرين من المهندسين المعماريين . ولكن الشيء الذي يميز أقل مهندس معماري كفاءة عن أحسن النحل أن المهندس يرسم صورة الخلية في ذهنه قبل أن يصوغ الأنموذج لها بالشمع . فعملية العمل تنتهي بخلق شيء كان عند بدء العملية موجوداً في خيال العامل أي على صورة فكرية . فالعامل لا يحدث تغييراً في الأشياء الطبيعية من حيث الشكل فحسب ، بل إنه في الوقت نفسه يحقق في الطبيعة التي توجـــد منفصلة عن ذاته الغرض الذي وضعه نصب عينيه أو الغرض الذي يتحكم في أعماله والذي عليه أن يخضع إرادته له . وهذا الإخضاع للإرادة ليس عملا مؤقتاً يحدث في التو واللحظة ، ذلك أنه بغض النظر عن الإجهاد الجثماني يجب أن تكون إرادته ذات الهدف المقصود والتي تظهر على هيئة انتباه ، قائمة بعملها خلال فترة العمل كلها . وأكثر من هذا ، فكلما قلت جاذبية العمل وطريقته وكلما قل استمتاع العامل بالعمل كشيء يتيح المجال لقواه الجثمانية والعقلية ، زادت حدة الانتباه الذي يوجهه العامل الى العمل .

والعوامل الأولية في عملية العمل هي أولا العمل نفسه ، وثانياً المادة التي يتناولها العمل وثالثاً أدواته . ويلقى العمل الإنساني في المادة التي يشتغل عليها في التربة (وتشمل من الناحية الاقتصادية الماء) العذراء التي تمد الإنسان بضروريات الحياة أي بوسائل العيش الجاهزة[1] دون أن يدخل فيها نشاط تلقائي من جانب الانسان . فمادة العمل التي تهيئها الطبيعة تتكون من جميع الأشياء التي يقتصر العمل على فصلها عن العلاقة المباشرة التي تربطها بيئتها ، ومن أمثلة ذلك السمك الذي يصاد ويبعد عن عنصره الطبيعي ، والخشب الذي يتساقط على الأرض في الغابة البدائية ، وخامات المعادن . أما اذا كانت المادة التي يتناولها وليدة عمل سابق فإننا ندعوها المادة الخام ، ومن ذلك مثلا خامات المعادن التي توجد مصادفة بعد غسلها . إن كافة المواد الخام هي المادة التي يتناولها العمل ، ولكن لا نستطيع أن نقول العكس وهو أن كل مادة يتناولها العمل هي مادة خام . فمادة العمل إنما تصبح مادة خاماً إذا ما غيرها العمل بطريقة ما .

وأداة العمل شيء أو مجموعة أشياء يجعلها العامل بينه وبين مادة العمل وتقوم بمهمة

---

(١) « نظراً لكون المنتجات التي تخرجها الأرض بصفة تلقائية قليلة المقدار ومستقلة تماماً عن الانسان فانها تبدو كأن الطبيعة قدمتها بنفس الطريقة التي يعطى بها مبلغ صغير لشاب لحثه على العمل والنشاط وتكوين ثروة ».

James Steuart, Principles of Political Economy Dublin edition, 1770., vol. 1., p. 116.

الموصل لنشاطه . فهو يستخدم الخواص الميكانيكية والطبيعية والكيماوية للأشياء كوسيلة تعرض قوته على هذه الأشياء ولكى يجعل هذه الأشياء الأخرى تخدم أغراضه وغاياته[١] . وإذا أسقطنا من حسابنا جميع وسائل العيش الجاهزة كالفاكهة وهو الغرض الذى من أجله تكون أجهزة الجسم الإنسانى كأدوات عمل ، فإن الشيء الذى يشرف عليه العامل إشرافاً مباشراً ليس مادة وإنما أداته . وهكذا تصبح الطبيعة أداة لنشاطه يكمل بها أجهزة الجسم بأن يضيف قدراً إلى طوله أو بنيته . فالأرض كما أنها المخزن البدائى له كذلك هى المكان الأصلى للأدوات التى يستعين بها . مثال ذلك أنها تمده بالحجارة التى يتخذ منها سلاحاً ويستخدمها للطحن والعصر الخ ، وهى أداة عمل ولكن استخدامها على هذا النحو فى الزراعة يحتاج إلى جانبها عدداً من أدوات العمل الأخرى ، والزراعة تفترض مقدماً درجة عالية نسبياً من تطور قوة العمل[٢] . فبمجرد أن تتقدم عملية العمل تقدماً معتدلا تطلبت أدوات عمل دقيقة الصنع . ففى أقدم الكهوف التى سكنها الإنسان أدوات وأسلحة . ومنذ فجر التاريخ الانسانى نجد الإنسان إلى جانب استعماله الأشياء الحجرية التى صنعها وقطع الخشب والعظام عرف أن يستفيد من خدمات الحيوانات المستأنسة على أنها أدوات عمل ، وهذه الحيوانات التى استأنسها العمل الانسانى وعدلها ورباها من أولى أدوات العمل البدائية[٣] ورغم أننا نجد البدايات الأولى لأدوات العمل بين أنواع معينة من الحيوان الا أن استعمالها وصنعها مما يتميز به الجنس الانسانى ولهذا قال بنيامين فرنكلين إن الانسان « حيوان يصنع الآلات » ولا تقل مخلفات أدوات العمل أهمية فى دراسة الأشكال الاقتصادية والاجتماعية عن الحفريات فى دراسة تنظيم الأجناس المنقرضة . لا تتميز العصور الاقتصادية المختلفة بالفوارق

---

(١) « .... يتميز العقل بالدهاء كما يتصف بالقوة ويبدو هذا الدهاء بطريقة غير مباشرة فهو عن طريق الأفعال وردود الأفعال بين الأشياء وفقاً لطبيعتها يستطيع بدون التدخل المباشر فى هذه العملية أن يجعل الأشياء تتحرك صوب الغايات التى يريد تحقيقها »

Hegel, Encyklopadie, prat. Logic, Berlin 1840, p. 382.

(٢) يعدد جانيه فى كتابه Theorie de l'économie politique, Paris 1819 السلسلة الطويلة من عمليات العمل السابقة للزراعة حسب المعنى الصحيح لهذه العبارة (وهو فى هذا يعارض جماعة الطبيعيين) .

(٣) يوضح ترجو أهمية الحيوانات المستأنسة فى المراحل المبكرة من الحضارة ، وذلك فى كتابه

Reflexions sur la formation et la distribution des richesses, 1776.

فيما يصنع فعلا بقدر ما تتميز بالاختلاف فى أدوات العمل[1] فليست أدوات العمل معياراً نقيس به تطور وتقدم قوة العمل الانسانية فحسب ، ولكنها تدل كذلك على العلاقات الاجتماعية التى كان يتم أداء العمل فيها . وأدوات العمل ذات الطبيعة الميكانيكية (وهى النوع الذى اذا نظرنا اليه بصفة كلية يصح تسميته الجهاز العظمى والعضلى للانتاج) تلقى على خواص ومميزات أى فترة من عصور الانتاج الاجتماعى ضوءاً أكثر مما تلقيه عليها أمثال الأنابيب والسلال والجرار الخ وهى الأدوات التى وظيفتها أن تكون الأوعية التى تحتوى على المادة التى يقوم العمل بأداء وظيفته عليها (وهذه الأدوات نصفها بوجه عام باسم الجهاز الوعائى للانتاج) ؛ ومثل هذه الأوعية لا تبدأ تلعب دوراً هاماً حتى تظهر الصناعات الكيماوية إلى عالم الوجود[2] . ولو شئنا التوسع لقلنا ان أدوات العمل ، الى جانب تلك الأشياء التى تستخدم لنقل العمل الى المادة اللازمة له بطريقة مباشرة ، تشمل كافة الأشياء اللازمة لمواصلة عملية العمل . فهناك أشياء مختلفة لا تدخل مباشرة فى عملية العمل ومع هذا لا تستطيع الأخيرة بدونها أن تواصل مهمتها على الوجه الصحيح . ومرة أخرى نقول إن الأرض أعم أداة عمل بهذا المعنى ما دامت تهيء للعامل المجال اللازم لاستخدام نشاطه . والورش والقنوات والطرق الخ تنتمى إلى هذا النوع كما تعد فى الوقت نفسه من أدوات العمل التى أنتجها عمل سابق .

وعلى ذلك يسبب نشاط الانسان بمعونة أدوات العمل تغييرات فى المادة التى يتناولها العمل وهى تغييرات تتم عن قصد خلال عملية العمل . والعملية تختفى فى المنتج ، والمنتج قيمة استعمالية هيأتها الطبيعة وجعلها تغيير شكلها ملاءمة للحاجات الانسانية ، وأصبح العمل داخلا فى مادته أى أنه صار ذا صورة مادية وصيغت مادة العمل وأتقنت . فذلك الذى ظهر فى العامل كحركة يبدو الآن فى المنتج كشىء مستقل أى « كينونة » بدلا من « صيرورة » ، فالعامل قد قام بالغزل ، والمنتج هو النسيج .

وإذا ما نظرنا إلى عملية العمل من حيث نتيجتها لاتخذ كلا أداة العمل ومادة العمل

(١) ان أدوات الترف هى أقل السلع أهمية من حيث الموازنة الفنية بين مختلف عصور الانتاج .

(٢) برغم قلة ميل المؤرخين حتى الآن الى عدم توجيه الاهتمام الى تطور الانتاج المادى الذى هو أساس الحياة الاجتماعية كلها وبالتالى التاريخ الحقيق كله ، فان العصور السابقة للتاريخ تقسم طبقاً لنتائج البحوث العلمية لا التاريخية على اغفال لها ، فقد قسمت تبعاً للمواد التى كانوا يصنعون منها الأدوات والأسلحة ، وهذا هو السبب الذى من أجله تتحدث عن العصر الحجرى والعصر البرونزى والعصر الحديدى .

مظهر أدوات انتاج[1] . ولاتخذ العمل نفسه مظهر عمل المنتج[2] . ولو أن القيمة الاستعمالية تنشأ من عملية العمل على هيئة منتج ، الا أن لها استعمالية أخرى ، وهى منتجات عمليات عمل سابقة ، تدخل فى عملية العمل الحالية على أنها أدوات إنتاج . وبهذا ليست المنتجات نتائج عملية العمل فحسب ، بل إنها فى الوقت ذاته شروط لازمة فيها .

وإذا استثنينا الصناعة الاستخراجية (التى تجد المواد اللازمة لها مهيئة لها فى الطبيعة ، كما هو الحال بالنسبة الى التعدين وصيد الحيوان والسمك والزراعة حتى يمارسها الإنسان فى التربة العذراء) فإن جميع فروع الصناعة تشتغل بمادة تولدت من قبل عن عمل سابق أى بمادة ندعوها المادة الخام ، ومن هذا النوع البذور التى تستخدم فى الزراعة . الحيوانات والنباتات التى يعدها الناس منتجات طبيعية قد لا تكون منتجات العام السابق فحسب ، بل قد تكون فى شكلها الذى هى عليه منتجات عملية تحويل دامت أجيالا كثيرة تحت رقابة الانسان وبمساعدة عمله . وإذا استبعدنا مثل هذه الأمثلة فان أدوات العمل بوجه عام أى العدد توضح فى معظمها آثاراً جلية لعمل سابق .

وقد تتخذ المادة الخام شكل المادة الأساسية للمنتج أو تكون شيئاً إضافياً يستخدم فى إنتاجه . وقد تستهلك أدوات العمل المادة الاضافية كما هو شأن الآلة البخارية مع الفحم والآلة مع زيت التشحيم وحيوان الجر والخيل مع الدريس ، وقد تضاف المادة المساعدة الى المادة الخام لإحداث تغيير فى الأخيرة كما يضاف الكلورين الى التيل غير المبيض والكربون الى الحديد والأصبغة الى الصوف ، وقد تساعد المواد الإضافية على مواصلة العمل كما هو حال المواد التى تستخدم فى إضاءة الورشة وتدفئتها . ولكن التمييز بين المادة الأساسية والمادة الثانوية يختفى فى الصناعات الكيماوية اذ فيها لا تعود أى من المواد الخام المستخدمة الى الظهور كمادة أو جوهر المنتج[3] .

وبما أن لكل شىء خواصاً عدة وبذا يمكن الانتفاع به بطرق مختلفة لهذا قد يكون نفس المنتج هو المادة الخام لعمليات عمل مختلفة جداً ، فالقمح مثلا مادة خام بالنسبة الى

---

(١) لاشك أنه يبدو من التناقض أن نصف سمكة لم نصطادها بعد كأنها أداة انتاج فى صناعة صيد السمك ومع ذلك لم يكتشف أحد بعد كيف يصطاد السمك فى المياه التى لا يوجد بها السمك !

(٢) هذه الطريقة فى تعريف العمل الانتاجى أى تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، لا تلائم تماماً الشكل الرأسمالى من الانتاج .

(٣) يطلق ستورش على المواد الخام الحقيقية اسم matters وعلى المواد الاضافية اسم material ويصف شربولييه الأخيرة بأنها instrumental matters

الطحان وصانع النشاء ومقطر الويسكي ومربي الماشية الخ . ولكنه على هيئة بذور يكون المادة الخام اللازمة لإنتاجه . وفي صناعة التعدين نجد الفحم منتجاً وكذلك أداة الانتاج .

وفي عملية العمل قد يصلح المنتج أداة عمل ومادة خاماً ، ومن ذلك تسمين الماشية حيث الحيوان مادة أولية وفي الوقت نفسه أداة لإنتاج السماد .

والمنتج ذو الشكل القابل للاستهلاك المباشر يمكن أن يصير برغم هذا مادة أولية لعمل منتج آخر فالكروم المادة الخام لعمل النبيذ . ومن جهة أخرى قد يمدنا العمل بمنتج في شكل لا يصلح الا للاستعمال كمادة أولية ومثال ذلك القطن الخام والغزل الخ ، فبرغم أن مثل هذه المادة ذاتها منتج إلا أن عليها أن تمر خلال سلسلة كاملة من عمليات مختلفة ، وفي كل من هذه العمليات وفي ظل أشكال متغيرة على الدوام تؤدي هذه المادة دور الخام الى أن تخرج من آخر عملية في السلسلة وقد صارت منتجاً تام الصنع صالحاً للاستهلاك الفردي أو لاستعماله كأداة من أدوات العمل .

من ذلك نرى أن مسألة كون القيمة الاستعمالية مادة أولية أو أداة عمل أو منتجات تتوقف تماماً على وظيفة هذه القيمة أو محلها في عملية العمل ، فاذا ما تغير محلها وجب وضعها في طبقة أخرى من جديد .

وعلى ذلك حينما يدخل المنتج كأداة إنتاج في عملية عمل جديدة فانه يفقد طابعه كمنتج ولا يصير أكثر من عامل في تلك العملية . ان الغزال ينظر الى المغازل على أنها مجرد أدوات والى الكتان على أنه المادة التي يتناولها بعمله وهو الغزل . ومن المؤكد أنه ما من شخص يستطيع أن يغزل من غير مادة للغزل ومغازل ، فمن المفروض عند بدء عملية الغزل سبق وجود هذه الأشياء ، ولكن الغزال لا يعنيه أن الكتان والمغازل منتجات عمل سابق كما أن المعدة وهي مشغولة بعملية الهضم لا يهمها كون الخبز وليد عمل سابق من جانب زارع التربة والطحان والخباز الخ . وحينما يحدث خلال عملية العمل أن أدوات الإنتاج تلفت النظر الى ما تتميز من حيث كونها منتجات عمل سابق ، فاننا نجد حقاً أنها تفعل ذلك بسبب ما بها من نقائص ، فحينما يضطر المرء الى استخدام سكين بارد فان هذا يذكره على الدوام بمن صنعه، وحينما نستخدم الخياطة خيطاً ينقطع باستمرار فانها لا تنسى الغزال . ولكن بغض النظر عن هذه النقائص ففي المنتج التام الصنع يختفي العمل الذي به اكتسب هذا المنتج صفاته النافعة .

ليس من نفع في الآلة التي لا تحقق أغراض العمل ، كما أنها تتعرض لفعل القوى الطبيعية المدمر فمثلا يصدأ الحديد ويفسد الخشب ، وغزل القطن الذي لا يستعمل في النسج أو عمل الجوارب قطن ضاع سدى . فيجب على قوة العمل أن تتناول هذه الأشياء وتهزها

من رقادها الشبيه بالموت وتغيرها من قيم استعمالية كامنة وراكدة إلى أخرى حقيقية متحركة ، فاذا ما أثيرت خلال عملية العمل لكي تؤدى وظائفها فانها تستهلك حقا لتكون العناصر التي تتكون منها قيم استعمالية جديدة ، أو منتجات جديدة على استعداد للدخول في مجال عملية الاستهلاك الفردى بصفتها وسائل عيش ، أو في عملية عمل جديدة بوصفها أدوات إنتاج . ولما كانت المنتجات القائمة شرطاً لازماً لعملية العمل لا مجرد نتائج هذه العملية : فاننا نجد من جهة أخرى أن الوظيفة الوحيدة التي يمكن بها لهذه المنتجات الناجمة عن عمل سابق أن تحتفظ بصفتها قيما استعمالية وتحققها إنما تكون باندماجها في عملية العمل أى بأن نجعلها تتصل وتحتك بالعمل الحى .

والعمل عملية استهلاك لأنه يستهلك عناصره المادية من مادة وأدوات . مثل هذا الاستهلاك الانتاجي يختلف عن الاستهلاك الفردى من حيث أن الأخير يستهلك المنتجات على أنها وسائل عيش الفرد الحى بينما يستخدمها الأول كوسائل يتمكن بها العمل وحده أى قوة عمل الفرد الحى من أداء مهمته ؛ فالمستهلك نفسه هو منتج أى وليد الاستهلاك الفردى بينما نتيجة الاستهلاك الانتاجي منتج متميز عن المستهلك .

وبقدر ما تكون أدوات العمل ومادته منتجات فان العمل يستهلك هذه المنتجات لينتج بها غيرها وكما أنه في حالة البداوة لا يزيد المشتركون في عملية العمل عن الإنسان والأرض كذلك تستخدم في عملية العمل وسائل انتاج معينة تمدنا بها الطبيعة مباشرة أى وسائل ليست اتحاداً من المواد الطبيعية والعمل الانسانى .

بتحليل عملية العمل الى عواملها الأولية البسيطة نراها عبارة عن نشاط ذى هدف مقصود هو إنتاج القيم الاستعمالية ، أى ملاءمة المواد الطبيعية للحاجات الانسانية ، أو هى الشرط العام اللازم لاتمام التبادل في المادة بين الانسان والطبيعة ، أو أنها الحالة التي تفرضها الطبيعة دائماً على الحياة الانسانية وبذا تكون مستقلة عن أشكال الحياة الاجتماعية أو بالأحرى مشتركة بالنسبة الى كافة الأشكال الاجتماعية . ولذا كان من لغو القول أن نمثل العامل كأنه موجود على اتصال بالعمال الآخرين ، وكان يكفي أن نصف الانسان وعمله في جانب والطبيعة وموارده في الجانب الآخر . إننا حين نأكل الخبز لا نعرف من طعمه من زرع القمح ، وكذلك حين ندرس عملية العمل فانها لا تدلنا على الأحوال التي سارت فيها هذه العملية سواء كان ذلك تحت صوت مقدم العبيد أو تحت أنظار الرأسمالى ، أو سواء يؤدى الزارع عملية العمل بفلاحة مزرعته الصغيرة أو يذبح المتوحش حيوانا بريا بالحجارة(١) ولنرجع الآن الى

---

(١) بسبب هذه الحقيقة التي لانزاع فيها استطاع الكولونل تورنز أن يقوم بهذا العمل المنطقي الرائع وهو أنه

صاحبنا الذى سيكون رأسماليا . لقد تركناه بعد أن اشترى فى السوق الطليقة كافة لوازم عملية العمل وهى أدوات الانتاج وقوة العمل الملائمة لعمله كالغزل وعمل الأحذية أو ما إلى ذلك . والآن يأخذ فى العمل على أساس استهلاك السلعة التى اشتراها أى قوة العمل، وبعبارة أخرى يحمل العامل الذى يملك هذه القوة على أن يستهلك أدوات الانتاج بواسطة عمله . وبطبيعة الحال لا يطرأ تغيير ما على الناحية العامة لعملية العمل بسبب أن العامل يمارسها من أجل الرأسمالى بدلا من يقوم بها لنفسه ، كما أن الطريقة المخصوصة لعمل الأحذية أو الغزل يتناولها التغيير بسبب أن الرأسمالى تدخل عند مرحلة معينة من هـــذه العمليات . على الرأسمالى أن يبدأ بأن يأخذ قوة العمل كما يجدها فى السوق ، وبهذا يجب عليه أن يقنع بالعمل كما هو موجود فى الفترة السابقة مباشرة لقيام الرأسماليين . إن التغييرات فى أسلوب الانتاج التى يسببها خضوع العمل لرأس المال لا تنشأ إلا فى مرحلة متأخرة ؛ ولا يمكن دراستها الآن .

ولو نظرنا الى عملية العمل على أنها العملية التى يستهلك بها الرأسمالى قوة العمل لوجدنا لها خاصيتين بارزتين :

فأولا يقوم العامل بعمله تحت إشراف الرأسمالى الذى يملك عمله . ويعنى الرأسمالى بأن يتم أداء العمل على وجه صحيح . وأن تستخدم أدوات الإنتاج بطريقة ملائمة ، والا يتبدد أى جانب من المادة الخام ، والا تتضار أدوات العمل بحيث لا تستهلك إلا بالقدر الضرورى لإتمام عملية العمل .

وثانيا فالمنتج ملك لصاحب رأس المال لا للعامل أى المنتج المباشر . لنفرض أن الرأسمالى يشترى عمل يوم حسب قيمته ، فى هذه الحال يصبح استعمال قوة العمل هذه ملكا له فى ذلك اليوم (كما يحدث عند استئجار حصان مثلا مدة يوم واحد) إن لمن يشترى سلعة الحق فى استعمالها ، وصاحب قوة العمل لايستطيع فى الواقع الا أن يعطى القيمة الاستعمالية لما باع وذلك بإعطاء عمله . ومنذ اللحظة التى يدخل فيه ورشة الرأسمالى تصير القيمة الإستعمالية

= كشف أصل رأس المال فى الحجارة التى يرميها المتوحش ،، فى الحجر الأول الذى يلقيه على ما يطارده من الحيوان ، وفى العصا التى يمسك بها ليسقط الثمرة التى تبعد عن متناول يده ، ترى تخصيص أداة ما بقصد المساعدة فى الاستحواذ على أخرى ، وهكذا نكتشف عن نشأة أصل رأس المال ..

An Essay on the Production of Wealth, etc, p.p.70—71

لقوته على العمل أى استعمالها ملكا للرأسمالى ، وهذا الأخير إذ يشترى قوة العمل يدمج العمل كخميرة حية بعناصر المنتج الجديدة الحياة (والتى هى ملك له كذلك) . وليست عملية العمل من وجهة نظره إلا استهلاك لقوة العمل التى اشتراها والتى لا يستطيع استهلاكها إلا إذا أمدها بأدوات إنتاج . إن عملية العمل تحدث بين أشياء اشتراها الرأسمالى وصارت متاعاً له ، وبذا يصير منتجها ملكا له شأنه فى ذلك شأن النبيذ الذى تنتجه عملية تخمير تم فى قبو الرجل[1].

(٢) انتاج فائض القيمة

والمنتج الذى يملكه الرأسمالى قيمة استعمالية كالغزل والأحذية الخ . ولكن برغم أن الأحذية من أساس التقدم الاجتماعى وبرغم أن صديقنا الرأسمالى يعمل من أجل التقدم ، إلا أنه لا يصنع الأحذية لذاتها لأن المرء ينتج السلع لأنها مستودعات للقيمة التبادلية . إن لصديقنا الرأسمالى هدفين أولهما إنتاج قيمة استعمالية لها قيمة تبادلية ، أى أداة معدة للبيع وبعبارة أخرى سلعة . وثانيهما إنتاج سلعة تفوق قيمتها المجموع الكلى لقيم ما استهلك فى إنتاجها من السلع أى القيمة الكلية لأدوات الإنتاج وقوة العمل مما دفع ثمنه فى سوق السلع . إنه يريد أن ينتج سلعة لا قيمة استعمالية فحسب ، وقيمة إلى جانب القيمة الاستعمالية ، وفائض قيمة علاوة على القيمة .

ويتجه اهتمامنا الحالى إلى إنتاج السلع ، وواضح أننا لم نبحث حتى الآن سوى جانب واحد من العملية . وكما أن السلعة وحدة مكونة من القيمة الاستعمالية والقيمة كذلك يجب أن

---

(١) „ يحدث الاستحواذ على المنتجات قبل تحولها الى رأس مال ، وهذا التحول لا يخرجها عن مجال الاستحواذ عليها“ Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris 1841, pp.53—54 „ ان العامل اذ يبيع عمله مقابل كية محدودة من ضروريات الحياة يتنازل عن كافة الحقوق فى نصيب من المنتج . وتظل طريقة امتلاك المنتجات كما كانت من قبل ولا تتغير عن طريق المساومة التى اشرنا اليها فالمنتج ملك خاص للرأسمالى الذى يقدم المادة الخام وضروريات الحياة وهى نتيجة دقيقة من نتائج قانون الامتلاك ذلك القانون الذى مبدأه الأساسى المكسى تماماً وهو — المكس — الذى يقول ان لكل عامل الحق الوحيد له فى ملكية ماينتج “ شرحه ص ٥٨ ” حينما يأخذ العمال اجوراً عن عملهم ... يصير الرأسمالى المالك للعمل أيضاً لا لرأس المال وحده (ويراد بالأخير ادوات الانتاج) „ فاذا كانت كتلة رأس المال تشمل الأجور التى تدفع — كما هى العادة القائمة — فمن السخف ان تتحدث عن العمل منفصلا عن رأس المال . ان كلمة رأس المال عن هذا النحو الذى تستخدم به تشمل كلا العمل ورأس المال “

James Mill : Elements of Political Economy, 1821, p.p. 70—71.

تكون عملية إنتاج السلعة وحدة من عملية العمل وعملية خلق القيمة .وعلى ذلك لننظر إلى عملية الإنتاج كعملية لإنتاج القيمة .

نعلم أن قيمة كل سلعة تتحدد بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها فى ظل أحوال اجتماعية معينة . وتصدق هذه القاعدة على ما يحصل عليه الرأسمالى من منتج نتيجة لعملية العمل . وسنبدأ الآن بحساب العمل الذى صار ذا شكل موضوعى فى المنتج .

لنفرض أن المنتج غزل . وكان أول شيء لازم لعمل الغزل المادة الأولية ولتكن ١٠ أرطال من القطن . ولتكن قيمة القطن فى السوق الحرة ١٠ شلنات . وفى ثمن القطن يتمثل مقدار متوسط العمل الاجتماعى اللازم لإنتاجه . ولنفرض كذلك أن استهلاك المغزل (وسنستعمل هذه الكلمة للدلالة على أدوات العمل) يمثل قيمة قدرها شلنان . فإذا تطلب إنتاج كمية من الذهب ثمنها ١٢ شلنا ٢٤ ساعة عمل أو يومى عمل ، فإننا نبدأ إذن بافتراض وجود عمل يومين فى الغزل .

ويجب ألا تضلنا حقيقة كون القطن قد اتخذ شكلا جديداً وأن بعض مادة الغزل ضاعت دون عمد بسبب الاستهلاك . فحسب قانون القيمة العام إذا كانت قيمة ٤٠ رطلا من الغزل مساوية لقيمة ٤٠ رطلا من القطن زائداً قيمة المغزل كله ، وبعبارة أخرى إذا كان نفس مقدار وقت العمل لازماً لإنتاج السلع فى كل طرف من طرفى هذه المعادلة ، فإن ١٠ أرطال من الغزل تكون معادلا لعشرة أرطال من القطن زائداً المغزل . وفى الحالة التى نحن بصددها نفس مقدار وقت العمل الذى كان موجوداً من قبل فى القطن والمغزل نجده داخلا فى القيمة الاستعمالية وهى الغزل ؛ فالقيمة كما هى وذلك سواء ظهرت على هيئة غزل أو مغزل أو قطن ، فالمغزل والقطن بدلا من وجودهما جنبا إلى جنب اتحدا فى عملية الغزل . لقد تغيرت أشكالها الاستعمالية ، ولكن قيمتها لم تتأثر بهذا أكثر مما لو تأثرت فى حالة ما إذا تحولت إلى معادل للغزل بواسطة تبادل بسيط بدلا من عملية العمل .

إن وقت العمل اللازم لإنتاج القطن وهو المادة الخام للغزل جزء من وقت العمل اللازم لإنتاج الغزل وبذلك يكون داخلا فى الغزل . وتنطبق نفس الملاحظة على وقت العمل اللازم لإنتاج ذلك الكسر من المغزل الذى لاغنى عن استهلاكه لعملية غزل القطن [١] .

---

(١) « إن الذى يؤثر فى قيمتها ليس فقط العمل الذى يبذل فى الحال على السلع ، بل كذلك الذى يبذل على الأدوات والعدد والمبانى التى تساعد مثل هذا العمل » . Ricardo, op. cit., 16.

وعلى هذا حين تأخذ فى تعيين قيمة الغزل (أى قيمة وقت العمل اللازم لإنتاجه) فإن كافة عمليات العمل المختلفة اللازمة لانتاج القطن الخام والجزء المستهلك من المغزل والتى تمت فى أوقات مختلفة وأماكن مختلفة ، وكذلك وقت العمل الضرورى من بعد ذلك لعمل الغزل من القطن الخام والمغزل — نقول إن هذه جميعاً يجب أن تعدها مظاهر مختلفة متتالية فى نفس عملية العمل الواحد .

إن جميع مايحتوى عليه الغزل من عمل إنما هو عمل ماض ، ولا يهم مطلقا أن العمل اللازم لآخر مرحلة فى العملية وهى الغزل الفعلى لم يتم أداؤه إلا من وقت وجيز جداً . فإذا كان بناء بيت يحتاج إلى كمية محدودة من العمل ولتكن ثلاثين يوما فإن المجموع الكلى لوقت العمل الذى يتجسم فى البيت لا يؤثر فيه أن اليوم الثلاثين من أيام العمل جاء بعد اليوم الأول بتسع وعشرين . وعلى ذلك يمكن أن تنظر إلى وقت العمل الذى تتضمنه المادة الخام وأدوات العمل على أنه مجرد وقت عمل بذل فى مرحلة متقدمة أو سابقة من عملية العمل الفعلى والنهائى للغزل .

وعلى ذلك فقيم أدوات الإنتاج والقطن والمغزل التى يعبر عنها فى الثمن البالغ ١٢ شلنا عبارة عن عناصر داخلة فى تكوين قيمة الغزل أى قيمة المنتج .

ولكن لابد من تحقيق شرطين أولهما أن يكون القطن والمغزل قد قاما بمهمتهما فعلا فى إنتاج قيمة استعمالية . ففى الحالة التى ندرسها لابد أن الغزل قد نشأ عنهما . إن القيمة يمكن أن تكون متجسمة فى أية قيمة استعمالية شئت ولكن يجب أن يكون ذلك فى قيمة استعمالية من نوع ما . وثانياً نفترض استهلاك ذلك المقدار فقط من وقت العمل الضرورى فى ظل أحوال الانتاج الاجتماعية القائمة . وعلى ذلك إذا كان رطل من القطن لازماً لغزل رطل من الغزل فلا بد أن رطلا من القطن فقط قد استهلك فى انتاج رطل الغزل ، وينطبق نفس الأمر على المغزل .

فإذا تراءى لصاحبنا الرأسمالى أن يستخدم مغازل ذهبية بدلا من الحديدية فمع هذا ففى قيمة الغزل المصنوع فى منشأته لا أهمية إلا لوقت العمل اللازم اجتماعياً ، ومعنى هذا وقت العمل اللازم لإنتاج المغازل المصنوعة من الحديد .

إننا نعلم الآن أى جزء من قيمة الغزل يتكون من أدوات الانتاج ومن القطن والمغازل ، وتبلغ هذه ١٢ شلنا أى قيمة عمل يومين . وعلينا بعد ذلك أن نبحث ذلك المقدار من القيمة الذى يضاف إلى القطن بواسطة عمل ذلك الذى يصنع الغزل ، وفيما يختص بأغراضنا الحالية

أن نبحث أمر هذا العمل من وجهة نظر جديدة تخالف تماماً نظرتنا حينما كنا ندرس مسألة عملية العمل إذ فى تلك الحالة كان همنا موجهاً إلى ذلك النشاط الذى له هـــدف معين ويرمى إلى تحويل القطن إلى غزل ، ورأينا إذ ذاك أنه فى حالة تساوى الأشياء الأخرى كلما زاد الغرض من العمل كلما حسن الغزل .

لقد كان عمل الغزال مختلفاً من حيث صفته عن الأنواع الأخرى من العمل الإنتاجى ووضح الفارق فى كلا الناحيتين الذاتية والموضوعية من حيث الغرض المخصوص من الغزل ، وطريقة العمل المخصوصة ، والطبيعة الخاصة لأدوات الإنتاج ، والقيمة الاستعمالية الخاصة للمنتج . فالقطن والمغازل أدوات للغزل ولكنها غير ذات فائدة أصلا لصنع المدافع . ورغم هذا فلما كان عمل الغزال منتجاً للقيمة فإنه لا يختلف من أى ناحية عن عمل الشخص الذى يصنع المدافع ، ولا يختلف عن عمل زارع القطن وصانع المغزل وهما العملان اللذان تضمنهما أدوات إنتاج الغزل . وبسبب هذا التماثل فقط يستطيع زرع القطن وصنع المغازل والغزل تكوين أجزاء مختلفة من نفس القيمة الكلية الواحدة وهى قيمة الغزل (وهذه الأجزاء تختلف فيما بينها من حيث الكم فقط) . ولا يعنينا بعد ذلك صفة العمل وماهيته ووظائفه المخصوص ، وإنما الذى يعنينا هو كميته . وهذا مجرد عملية حساب فنفرض أن عمل الغزل عمل عادى أى عمل اجتماعى متوسط . وسنرى فيما بعد أن الفرض العكسى لا يسبب أى اختلاف .

فى خلال عملية العمل يتغير العمل باستمرار من حالة الحركة إلى شىء يتخذ شكل أو جسم مادة ، ففى نهاية الساعة الواحدة تصبح حركات الغزل ممثلة فى كمية محدودة من الغزل أى كمية محدودة من العمل ، وبعبارة أخرى تندمج ساعة عمل فى القطن . وحين نقول ساعة عمل نقصد مايبذل الغزال من طاقة فى هذه الساعة لأن عملية الغزل المخصوصة تحسب هنا كبذل لقوة العمل بوجه عام ، ولا تحسب كعمل مخصوص يؤديه الغزال .

ومما له أهمية حاسمة فى بحثنا الحالى ألا يُبذل فى تحويل القطن إلى غزل وقت أكثر مما يلزم فى ظل الأحوال الاجتماعية السائدة . فإذا كان أ رطل من القطن فى ظل متوسط أحوال إنتاج اجتماعية يتحول خلال ساعة عمل إلى ب من أرطال القطن فإن يوم عمل طوله ١٢ ساعة لا يحسب كيوم عمل ذى ١٢ ساعة إلا إذا تحولت ١٢ أ رطال قطن خلال ذلك اليوم إلى ١٢ ب رطل غزل ، إذ فى خلق القيمة لا أهمية إلا لوقت العمل الضرورى فى ظل أحوال اجتماعية معينة .

ولا يقتصر الأمر على العمل بل إن المادة الخام والمنتج يتخذان مظهراً مختلفاً تماماً عن المظهر الذى كان لها حينما كنا ننظر إليهما فقط فى عملية العمل . وفيما يختص بفرضنا الحالى تنحصر أهمية المادة الخام فى أنها تمتص كمية محدودة من العمل وبذا يتغير القطن الخام إلى غزل ، وتضاف إلى القطن الخام قوة عمل على شكل غزل . ولكن المنتج أى الغزل ليس الآن أكثر من مقياس للعمل الذى امتصه القطن . فإذا غزلنا ⅔ ١ من أرطال القطن فى ساعة واحدة كانت ١٠ أرطال من الغزل تمثل امتصاص ٦ ساعات من العمل . إن المقادير المحدودة من المنتج (وهى مقادير تتحدد بالتجربة) لا تمثل أكثر من مقادير محدودة من العمل أو وقت العمل المتجمد ، وليست سوى الصورة التى تتجسم فيها ساعة أو ساعتان أو يوم الخ من العمل الاجتماعى .

فى المثال الذى ضربناه العمل هو عمل الغزال ، والمادة الخام هى القطن ، والمنتج هو الغزل ، ولكن هذه الحقائق لا تهمنا الآن أكثر مما يهمنا كون المادة التى يتناولها العمل منتجاً وبالتالى مادة أولية . فإذا كان معدناً فى منجم فحم بدلا من أن يكون غزلا كانت المادة التى يتناولها بعمله وهى الفحم مما هيأته الطبيعة ، ومع ذلك فمقدار محدود مما يستخرج من الفحم ولكن فلنك هندرويديت مثلا يمثل إذ ذاك كمية محدودة من عمل سبق امتصاصه .

حينما بحث قوة العمل فرضنا أن قيمتها فى يوم واحد ٣ شلنات وأن ذلك المبلغ ينطوى على عمل ٦ ساعات ، ومعنى هذا أن ٦ ساعات من العمل لازمة لإنتاج متوسط كمية وسائل العيش التى يتطلبها العامل يومياً .

فإذا كان صاحبنا الغزال يحول فى الساعة ⅔ ١ رطل من القطن إلى ⅔ ١ رطل من الغزل أمكن تحويل ١٠ أرطال من القطن إلى ١٠ أرطال من الغزل فى ٦ ساعات ، وبهذا تكون عشرة أرطال القطن قد امتصت فى عملية العمل ٦ ساعات من العمل . ونفس هذا المقدار من وقت العمل تمثله قطعة ذهبية قيمتها ٣ شلنات ، وعلى ذلك سبب الغزل إضافة قيمة قدرها ٣ شلنات إلى القطن .

لننظر الآن إلى قيمة المنتج الكلية وهو عشرة أرطال من الغزل ، ففى هذه الكمية يتجسم ½ ٢ من أيام العمل منها يومان فى القطن الخام والمغزل ونصف يوم امتصه القطن خلال عملية تحويله إلى غزل . وتحتوى قيمة ذهبية قدرها ١٥ شلن على هذا المقدار من وقت العمل ، وبهذا يكون مبلغ ١٥ شلناً ثمناً مناسباً للعشرة أرطال من الغزل ويكون ثمن رطل الغزل شلناً وست بنسات .

إن صديقنا الرأسمالى يعرف ما يفعل ، فقيمة المنتج مساوية بالضبط لقيمة رأس المال الذى قدمه من قبل ، ولم يطرأ أى تمدد فى القيمة التى دفعها ، ولم ينتج فائض قيمة ، أى لم تتحول النقود إلى رأس مال .

فثمن عشرة أرطال من الغزل ١٥ شلن وهذا المبلغ أنفق فى سوق السلع على العناصر التى تكون المنتج أى على عوامل عملية العمل . هذا الرأسمالى أنفق ١٠ شلنات على القطن الخام ، شلنين على مقدار مايستهلك من المغزل ، ٣ شلنات على قوة العمل ، وزيادة قيمة الغزل إذا ما قورنت بقيمة القطن لاتساعده بأى حال من الأحوال لأن الزيادة تمثل فقط استهلاك المغزل والمقدار الذى أنفق على قوة العمل .

إن فائض القيمة لا يمكن أن ينشأ من مثل عملية الجمع البسيطة هذه للقيم الموجودة من قبل[1] هذه القيم متركزة الآن جميعاً فى شيء واحد ، ولكنها كانت بالمثل مركزة فى مبلغ ١٥ شلن قبل تقسيمه أجزاء لشراء ثلاث سلع مختلفة .

فى الحقيقة ليس فى هذه النتيجة أمر غريب . إن قيمة رطل الغزل شلن وست بنسات ، وعلى ذلك كان على الرأسمالى أن يدفع فى سوق السلع ١٠ شلنات . فسواء اشترى المرء منزلا جاهزاً أو أمر ببناء منزل له فإن طريقة الحصول على المنزل لا تؤثر فى مبلغ النقود الذى خصص للاستيلاء على البيت .

ولما كان ذلك الرأسمالى متشبعاً بمثل الاقتصاد العامى قد يحدثنا أنه دفع نقوده لكى يحصل بذلك على قدر أكبر ، وجوابنا على ذلك أن طريق الجحيم قد يكون معبداً بالنوايا الحسنة وأنه يستطيع أن « ينوى » الحصول على قدر أكبر من النقود بدون الدخول فى ميدان الإنتاج[2]

---

(١) هذا لدينا الأساس الذى يقوم عليه مذهب الفزيوكرات وهو المذهب الذى يقول ان العمل الزراعى وحده هو الانتاجى أو المنتج . وفضلا عن هذا فحجة الطبيعيين ثابتة بالنسبة للاقتصاديين الارثوذكس (وهى طريقة اضافة قيمة أشياء أخرى الى شيء واحد ومثال ذلك أن تضيف الى الكتان نفقة المحافظة على الغزال) ومعنى ذلك وضع طبقة على أخرى وفرض قيم عدة على قيمة واحـدة ـــ نقول ان هذه تترتب عليها زيادة متناسبة مع الأخيرة ... وكلمة „ اضافة „ صالحة جداً بالنسبة الى الطريقة التى يتكون منها ثمن منتجات العمل اليدوى لأن هذا الثمن ليس سوى المجموع الكلى لعدة قيم استهلكت وأضيفت ... والاضافة ليس هى المضاعفة „

Mercier de la Rivière, op. cit. p. 599

(٢) ومثال ذلك أنه فى السنوات ١٨٤٤ - ١٨٤٧ كان يسحب بعض رأس ماله من مشروع منتج لكى يضارب فى أسهم السكك الحديدية . وكذلك فى أيام الحرب الأهلية الأمريكية كان يغلق مصنعه ويلقى بعماله فى عرض الطريق لكى يقامر فى بورصة القطن بليفربول .

وهو سيشترى فى المستقبل سلعاً جاهزة من السوق بدلا من أن يصنعها . ولكن أين يجد السلع إذا حذا إخوانه الرأسماليون حذوه ؟ إنه لن يأكل النقود . وحين اذكره بهذا يقول : « انظروا إلى مدى الحرمان الذى تعرضت له ، فقد كان فى استطاعتى أن أقضى وقتاً طيباً بالشلنات الخمس عشرة ، ولكنى عمدت إلى استهلاك النقود بطريقة إنتاجية فاستخدمتها لعمل الغزل . حسناً هذا ! وجزاؤه الغزل بدلا من وخز الضمير . أما عن تمثيله دور البخيل فعليه ألا يفعل ذلك إذ رأينا مثل هذا التصرف لايؤدى إلى أية نهاية .

ومهما كان ذلك الحرمان داعياً للثناء فالرأسمالى لاينال أجراً على هذا مادامت قيمة المنتج الناتجة من عملية العمل مساوية للمجموع الكلى من قيم السلع التى استهلكت فى عمل ذلك المنتج . يجب عليه أن يقنع بما يعرفه من أن الفضيلة جزاؤها . ولكنه يغضب فيقول : « ليس الغزل بذى نفع لى ، ولم أنتجه إلا كى أبيعه » . — « حسناً ! إذن بعه ، أو هناك سبيل أبسط من هذا وهو أن تعمل فى المستقبل على إنتاج الأشياء التى تقضى حاجاتك ، وهذا هو الدواء الذى أشار به عليك طبيبك ماك كولوخ Mc Culloch علاجاً للافراط فى الإنتاج » — هنا يشتد عناد صاحبنا فيتساءل : « أيستطيع العامل أن ينتج سلعاً من لاشىء ؟ ألم أزوده بالمواد التى بها وحدها يمكن أن يتخذ عمله صورة محسوسة ؟ بما أن الجانب الأكبر من المجتمع يتكون من أمثال هؤلاء المسرفين ، ألم أسد للمجتمع خدمة لاتقدر بما لدى من أدوات إنتاج وقطن ومغازل ؟ ألم أخدم العامل فى الوقت نفسه إذ زودته بضروريات الحياة ؟ ألا جزاء لى على هذه الخدمات ؟ حسناً ! . وماذا عن العامل ، ألم يؤد لك خدمة مقابل أخرى بأن حول قطنك ومغازلك إلى غزل ؟ » .

وفضلا عن هذا ليست المسألة هنا مسألة خدمات (١). إن الخدمة هى مجرد النتيجة المباشرة

---

(١) عليك بالانتفاع من ذلك على أحسن ماتستطيع وأبرز ماتمتاز به ... ولكن من يأخذ أكثر أو أفضل مما يعطى مراب ولا يؤدى خدمة لجاره وإنما يسىء إليه كما يفعل حين يسرق . ليس كل مايقال له خدمة ومنفعة خدمة ومنفعة حقيقية لجار المرء . فالزانية والزانى يخدم كل منهما الآخر ويمنح كل منهما لذة للآخر . والفارس يسدى إلى المجرم خدمة عظيمة إذ يساعده على ارتكاب السرقات فى الطريق الرئيسية العامة وعلى النهب يرتكبه بصدد الأراضى والبيوت . وأنصار البابا يخدمون قوما كثيراً من حيث إنهم لايغرقونهم ولايحرقونهم ولايقتلونهم مرة واحدة أو يتركونهم فى السجون حتى يهلكوا بل يسمحون لبعض منهم بالبقاء ويكتفون بطردهم والاستيلاء على مايملكون . إن الشيطان نفسه يسدى إلى خدامه خدمة عظيمة يتعذر تقديرها ... وبعبارة واحدة ، إن العالم ملىء بالخدمات والمنافع العظيمة الرائعة يومياً .. Martin Luther An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen, etc., Wittenberg, 1540.

لقيمة استعمالية سواء سلعة أو عمل[1]. ولكن هنا علينا أن نعنى بالقيمة التبادلية . لقد دفع الرأسمالى للعامل قيمة قدرها ٣ شلنات ، فأعطاه العامل معادلا مضبوطاً أى قيمة بقيمة بأن أضاف قيمة قدرها ٣ شلنات إلى القطن . هنا يتخذ صاحبنا موقف المالك فيقول « ألم أشتغل ؟ ألم أقم بمهمة الإشراف ؟ ألم أشرف على الغزال ؟ أليس هذا العمل كذلك ذا قيمة ؟ وهنا يحاول مقدم العمال والمدير إخفاء ابتسامتيهما إزاء هذا ينفجر صديقنا ضاحكاً معلناً أنه يدع كل هذه الأقوال لأساتذة الاقتصاد السياسى الذين يؤجرهم لمثل هذا ، وأما من جهتى فأنا رجل عملى . وبرغم أنى خارج ساعات العمل قد أتكلم أحياناً بدون تفكير ، إلا أنى فى العمل أدرك ما يجب معرفته » .

لنمعن النظر فى المسألة ، كانت قيمة قوة العمل فى اليوم ٣ شلنات إذ كان يتجسم فيها عمل نصف يوم وبعبارة أخرى لأن وسائل العيش اللازمة يومياً لإنتاج قوة العمل كانت تساوى نصف يوم عمل . ولكن العمل الماضى المختفى فى قوة العمل ، والعمل الحى الذى تقوم به هذه القوة ، شيئان مختلفان تماماً والنفقة اليومية للمحافظة على قوة العمل، وكذلك الإنتاج اليومى لقوة العمل أمران مختلفان تماماً . فالأولى تحدد القيمة التبادلية لقوة العمل ، والثانى يعين قيمتها الاستعمالية . وبرغم أن عمل نصف يوم يلزم للإبقاء على العامل خلال الأربعة وعشرين ساعة التى يتكون منها اليوم فان هذا لا يحول دون قيامه بالعمل خلال يوم العمل كله وطوله ١٢ ساعة . وعلى ذلك فقيمة قوة العمل والقيمة التى تخلقها قوة العمل فى عملية العمل حجمان مختلفان اختلافاً تاماً ، وهذا الفارق فى القيم هو ما كان فى ذهن الرأسمالى حين اشترى قوة العمل . كان من الضرورى بطبيعة الحال أن تكون لقوة العمل صفة نافعة بأن تستطيع عمل غزل أو أحذية الخ لأن العمل يجب أن يبذل بشكل نافع إذا أريد أن ينتج قيمة ولكن النقطة الحاسمة حقيقة أن هذه السلعة أى قوة العمل ذات قيم استعمالية من نوع خاص وهى كونها مصدر قيمة أو كونها قادرة أن تنتج قيمة أكثر مما فيها ، وهذه هى الخدمة ذات الطابع الخاص التى يتوقعها الرأسمالى من قوة العمل . فى علاقاته مع قوة العمل تراه يتصرف وفقاً للقوانين الأبدية الخاصة بتبادل السلع . الحقيقة إن بائع قوة العمل ـ كأى بائع سلعة أخرى ـ يحقق قيمتها التبادلية ويتنازل عن ملكية قيمتها الاستعمالية ، وليس فى استطاعته الحصول على الأولى دون التصرف فى الثانية . إن القيمة الاستعمالية لقوة العمل أى العمل نفسه لا تصير ملكاً لمن باعها شأنها فى

---

(١) قد علق فى كتابى Zur Kritik der palitischen Oekonomie, p. 14
« ليس من الصعب أن نفهم أى خدمة » يجب أن تؤديها عبارات « خدمة » للاقتصاديين من طراز ج . ب . ساى ف . باستيا .

ذلك شأن القيمة الاستعمالية للزيت بالنسبة إلى الزيات الذى باعه . ولكن صاحب النقود الذى يدفع قيمة قوة العمل فى يوم يصير مالكاً للقيمة الاستعمالية هذه القوة أى للعمل نفسه خلال ذلك اليوم . حقيقة يتكلف الإبقاء على قوة العمل كل يوم عمل نصف يوم ولكن برغم هذا تستطيع قوة العمل أن تعمل طيلة يوم العمل ما يترتب عليه أن تنتج من القيمة فى يوم العمل ضعف قوة قيمة العمل فى اليوم ، وهذا أمر حسن بالنسبة إلى المشترى ولكنه ظلم للبائع .

لقد توقع صاحبنا الرأسمالى هذا كله ولذلك بدا عليه السرور والابتهاج . ففى الورشة يجد العامل أدوات الانتاج اللازمة لا لعملية عمل قدرها ٦ ساعات فحسب ولكن لعملية طولها ١٢ ساعة . فإذا امتصت ١٠ أرطال من القطن ٦ ساعات عمل وبذلك تحولت إلى ١٠ أرطال من الغزل ، فإن ٢٠ رطلا من القطن تمتص ١٢ ساعة عمل وبذا تتحول إلى ٢٠ رطلا من الغزل . فلنفحص منتج عملية العمل هذه التى أطلنا مدتها فى ٢٠ رطلا من الغزل نجد ٥ أيام عمل منها ٤ فيما استهلك من القطن وجانب من المغزل ويوم واحد امتصه القطن خلال عملية الغزل ، والتعبير بالذهب عن هذه الأيام الخمسة هو ٣٠ شلناً أى جنيه واحد وعشر شلنات وهذا هو ثمن ٢٠ رطلا من الغزل . وهنا يساوى الرطل من الغزل كما كان الأمر من قبل شلناً وست بنسات ، ولكن مجموع القيم التى استهلكت فى عملية الانتاج يبلغ ٢٧ شلناً بينما قيمة الغزل ٣٠ ، فكأن قيمة المنتج تزيد بمقدار ١/٩ عن القيمة التى كان لابد منها لإنتاجه ، ونتيجة هذا تحولت ٢٧ شلناً إلى ٣٠ أى أضيف فائض قيمة قدره ٣ شلنات . هكذا نجحت الحيلة أخيراً وتحولت النقود إلى رأس مال .

لقد حفظت كافة شروط المسألة ولم يحدث أى خرق لقوانين تبادل السلع . فقد تم التبادل بين المعادلات ، فالرأسمالى بوصفه مشترياً دفع القيمة الكاملة لكل سلعة من القطن والمغازل وقوة العمل ، ثم استهلك قيمتها الإستعمالية . وعملية استهلاك قوة العمل وهى عملية إنتاج السلعة فى الوقت ذاته ، أعطتنا منتجاً من ٢٠ رطلا من الغزل قيمتها ٣٠ شلناً . والرأسمالى الذى غادر السوق مشترياً يعود إليه بائعاً فيبيع ما معه من الغزل بسعر شلن ونصف للرطل أى بقيمته تماما ، ولكنه برغم ذلك يخرج من التبادل ومعه ثلاث شلنات أكثر مما كان معه حين دخل نطاقه . هذا التحول من النقود إلى رأس مال يحدث داخل نطاق التبادل وخارجه ويتم فى التداول وبواسطته لأنه يتحدد بشراء قوة العمل فى سوق السلع ، وهو يتم خارج التداول لأن التداول لا يهيء سوى الدافع الأولى لعملية إنتاج فائض القيمة وهى عملية تؤتى ثمارها فى ميدان الانتاج .

وبتحويل النقود إلى سلع هي العناصر المادية لمنتج جديد فى عملية العمل ، وبإدماج قوة العمل الحية بالمادة الميتة ، يحول الرأسمالى القيمة (العمل الماضى ، العمل الميت) إلى رأس مال ، إلى قيمة تتمدد بذاتها ، إلى وحش سريع الحياة يبدأ فى « العمل » كأنما يتغذى جسمه على الحب .

وإذا كنا نقارن الآن بين عملية خلق القيمة وعملية خلق فائض القيمة لرأينا أن الثانية إن هى إلا الأولى قد أطلناها بعد نقطة معينة . وإذا استمرت عملية خلق القيمة إلى اللحظة التى يحل فيها معادل جديد لما دفعه الرأسمالى من قيمة قوة العمل فلن يكن لدينا سوى عملية بسيطة لخلق القيمة ، ولكن بمجرد أن تمد عملية خلق القيمة إلى ما بعد هذه اللحظة فإنها تصبح عملية لخلق فائض القيمة .

ولنأخذ الآن فى مقارنة عملية خلق القيمة بعملية العمل . إن الأخيرة عمل نافع ينتج قيما استعمالية ومن هذه الوجهة ننظر إلى الحركة من ناحية الكيف أى النوع ، والذى يعنينا إنما هو النوع الخاص للعمل وغايته وفحواه . أما إذا كان الأمر متعلقاً بعملية خلق القيمة فاننا لا ننظر إلى عملية العمل إلا من ناحية مظهرها الكمى ، ولا يعنينا سوى وقت العمل أو مدى البذل المفيد لقوة العمل . وفضلا عن هذا فالسلع التى تدخل عملية العمل ترجع أهميتها إلى مجرد كونها مقادير محدودة من العمل المتجسم ، ولا يهمنا سواء كان هذا العمل متجسماً فى أدوات الإنتاج أو أن قوة العمل أضافته . فالعمل يقدّر حسب مدته ويتكون من كذا ساعات وأيام وما إلى ذلك .

ولكنه مهم نظراً لأنه العمل اللازم فى ظل الأحوال الإجتماعية السائدة لإنتاج القيمة الاستعمالية ، وهذا يتضمن أشياء كثيرة ، فقوة العمل يجب أن تؤدى وظيفتها فى ظل أحوال عادية . فاذا حدث فى ظل أحوال العمل السـائدة فى المجتمع الذى ندرسه إن كانت أداة غزل بخارية هى الآلة السائد استعمالها فى العمل وجب علينا ألا نعطى العامل عجلة غزل قديمة الطراز مما يدار باليد ، كما لا ينبغى لنا أن نعطيه قطناً من صنف ردىء يتقطع باستمرار بدلا من قطن ذى جودة متوسطة ، لأنه لو فعلنا أى الأمرين لاحتاج العامل فى إنتاج رطل من الغزل وقتاً أطول مما يتطلبه المتوسط الاجتماعى ، ولكنه لن يحول هذا الوقت الزائد عن الحد اللازم إلى قيمة أو نقود . وعلينا أن نذكر أن الخواص العادية التى تتميز بها العوامل المادية لعملية العمل تتوقف على الرأسمالى لا على العامل . وثمت شرط ضرورى آخر وهو أن تكون لقوة العمل نفسها هذه الصفة العادية فيكون لنا فى كل حرفة خاصة المتوسط السائد من المهارة والدقة

والسرعة ، وقد اشترى صديقنا الرأسمالي في سوق العمل قوة عمل متوسطة النوع . وأكثر من هذا يجب أن تشتغل قوة العمل بالحد المتوسط من الحدة أو الكثافة intensity في ذلك المجتمع الخاص الذي نبحث أمره .

ويحرص الرأسمالي على ألا يحدث إبطاء في العمل ولا تبديد للحظات . لقد اشترى استعمال قوة العمل لمدة محدودة ولا يريد أن يسلبه أحد حقوقه . وأخيراً (وهذه مسألة للرأسمالي فيها قانونه الجنائي الخاص به) يجب ألا يحصل تبديد في المواد الخام ولا استهلاك لا مبرر له في أدوات العمل ، لأن أي الأمرين ينطوي على بذل مقادير من العمل المتجسم أكثر من اللازم أي بذل لمقادير لا تدخل في المنتج أو قيمته [١] .

حينما حللنا السلعة كشفنا الفرق بين العمل الذي ينتج قيمة استعمالية وذلك الذي ينتج قيمة ، والآن نرى أن هذا الفرق يتحول إلى تمييز بين مظهرين لعملية الإنتاج .

إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج على أنها وحدة من عمليتي العمل وخلق القيمة لكانت عملية

---

(١) هذا أحد الظروف التي تجعل الانتاج بواسطة عمل العبيد كثير الكلفة . وللقدماء صيغة حسنة التعبير عن الفارق بين العبد وغيره فقالوا انه أداة ناطقة تمييزاً له عن الحيوان الذي هو أداة شبه ناطقة وعن الجماد الذي هو أصم . ولكن العبد حريص أن يعلم الحيوان والآلة يدركان أنه من طبقة تخالفهما أي أنه انسان . وهو يشعر برضاء ذاتي حين يقنع نفسه أنه مختلف . وذلك باساءة استعمال الحيوان وافساد الآلة . ولهذا من المبادئ العامة في الانتاج بواسطة عمل العبيد أن أبسط الأدوات وأثقلها اثقالاً هو الذي يستعمل اذ من الصعب افسادها لجمود فساد تركيبها ووضعها . ففي بعض ولايات العبيد بالاتحاد الأمريكي والتاخمة لخليج المكسيك ظل القوم حتى نشوب الحرب الأهلية يستخدمون محاريث مقتبسة من طراز صيني وهي محاريث تحفر في الأرض كما يفعل الخنزير والحشرة ولكنها لاتحفر شقوقاً أو تقلب التربة . ويمكن مراجعة ذلك بكتاب The Slave Power تأليف J.E.Cairnes (لندن ١٨٦٢ ص ٤٦ — ٤٩) وكذلك كتب Olmsted A Journey in the Seaboard States يقول ،، لقد أروني هنا أدوات لا يمكن لرجل عاقل أن يرهق بها عمالاً يدفع لهم أجورهم ، وان ثقلها المفرط وسوء صنعتها مما يجعل العمل أشق بمقدار ١٠ ./. عنه في حالة الأدوات العادية . وأسمع تأكيداً انه نظراً لاهمال العبيد فان تزويدهم بأدوات أخف وأحسن ليس من حق الاقتصاد والوفر ، وان الآلات الخفيفة الخالية من الجسارة والتي تزود بها عمالنا دائماً ونجدها تعود علينا الربح لا تدوم أكثر من يوم واحد في أحد حقول القمح في فرجينيا . وكذلك حين تساءلت عن سبب استخدام البغال مكان الخيول في المزرعة كان السبب الأول والقاطع الذي ذكروه لي أن الخيل لا تحتمل سوء معاملة العبيد فما تصاب بالعجز بينما تحتمل البغال الضرب والحرمان من بعض وجبات غذائها دون أن تصاب بأذى حقيقي مادي ، فضلا عن أنها لا تصاب بالبرد أو المرض اذا أهملت أو حملت من العمل أكثر من طاقتها . ولكن لا حاجة لي الى السير أكثر منه الى النافذة غرفتي حيث أشاهد معاملة للماشية لو وقعت من جانب عامل في الشمال لما تردد الفلاح صاحب الماشية في طرده في الحال ،، .

إنتاج سلع ، وإذا اعتبرناها وحدة من عمليتي العمل وخلق فائض القيمة لكانت عملية إنتاج رأسمالي أو كانت الشكل الرأسمالي لإنتاج السلع . وأوضحنا أنه فيما يتعلق بعملية إنتاج فائض القيمة فلا أهمية لكون العمل الذي يختص به الرأسمالي عملا اجتماعيا متوسطا أو عملا مركبا أي عملا حاذقا أعلى حدة وكثافة من العمل غير الحاذق . إن العمل الأعلى درجة والأشد حذقا والذي يساوي أكثر من العمل الاجتماعي المتوسط إن هو إلا مظهر قوة العمل التي تشمل نفقات أعلى في التدريب أي مظهر قوة العمل التي تكلف إنتاجها قدرا أكبر من وقت العمل وهذا هو السبب الذي من أجله تكون قيمتها أعلى من قيمة قوة العمل البسيطة . وإذ تكون قيمة قوة العمل هذه أعلى فإن قوة العمل تبدو بمظهر عمل من نوع أسمى وبالتالي تصير خلال فترة معلومة من الزمن مجسمة في قيم أكبر بما يتناسب مع ذلك . ومع ذلك فمهما كانت درجة الاختلاف بين عمل كل من الغزال والجواهرجي مثلا ، فإن الجزء الذي بواسطته يخلق الأخير ما يحل محل قيمة قوته على العمل لا يتميز من حيث الكيف عن ذلك الجزء الإضافي من العمل الذي تخلق بواسطته القيمة الفائضة . ففي عمل الجواهر كما في الغزل لا يحدث إنتاج فائض القيمة إلا بفائض عمل كمي أي بإطالة نفس عملية العمل — والتي هي عملية صنع الغزل كما أنها عملية لصنع الجواهر [1] .

---

[1] الفارق بين العمل الأعلى من جهة والأبسط من جهة أخرى أي بين العمل «الحاذق» و «غير الحاذق» يرجع جانب منه الى الأوهام أو أي اختلافات لم تعد حقيقية وإنما تعيش في التقاليد والعرف . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالسبب أيضا راجع الى عجز طوائف معينة من الطبقة العاملة عن انتزاع قيمة ما يتكون من قوة العمل ـ وتلعب الصدف دورا عظيما من حيث ان شكلي العمل أحيانا يحل كل منهما محل الآخر . ومثال ذلك انه اذا انحطت صحة الطبقة العاملة بحيث ان قوتهم الجثمانية تخور (وهو الأمر الذي نجده في كافة البلدان التي بلغ فيها الانتاج الرأسمالي مبلغا عاليا من التطور) ، فان الأشكال الدنيا من العمل والتي تتطلب بذلا كبيرا للعضلات تعد كأنها عمل حاذق وذلك عند موازنتها بالأشكال الأخرى من العمل والأعظم دقة ورقة والتي تهبط الى مستوى العمل غير الحاذق . خذ مثلا ضارب الطوب في انجلترا وهو الذي يشغل مستوى عاليا بالنسبة الى غزال الحرير الدمشقي . ومن جهة أخرى فبرغم ان عمل قاطع القماش القطني يتطلب مجهودا جثمانيا عظيما كما انه غير صحي في الوقت ذاته الا انه ينظر اليه كعمل غير حاذق . وكذلك ينبغي أن لا ننسى ان ما يقال له عمل حاذق لا يشغل مكانا كبيرا في ميدان العمل القومي ، فحسب تقدير لاينج Laing يبلغ عدد الذين يكسبون عيشهم من العمل غير الحاذق في انجلترا وويلز ١١٣٠٠٠٠٠ . فاذا طرحنا من عدد السكان البالغ ١٨٠٠٠٠٠٠ اذ ذاك مليونا يمثل الفريق المهذب من الشعب و مليونا ونصف من الفقراء المساكين وأبناء السبيل والمجرمين والعاهرات الخ ، ٤٦٥٠٠٠٠ تمثل الطبقة الوسطى ابقت لنا الأحد عشر مليونا السالفة الذكر . ولكنه يجعل من أهل الفئة الوسطى اشخاصا

ومن جهة أخرى ففي كل عملية لخلق القيمة يجب أن يرد العمل الحاذق إلى عبارات من ترسط العمل الإجتماعي ، أي يرد يوم من العمل الحاذق إلى سه يوم من العمل غير الحاذق (١) . وبهذا نوفر على أنفسنا مشقة عملية لا حاجة بنا إليها ونبسط تحليلنا بأن نفترض أن العمل الذي يستخدمه الرأسمالي عمل اجتماعي غير حاذق ذو حد متوسط .

ـــ يعيشون عن فائدة استثمارات صغيرة ، والى جانب هؤلاء الموظفين ورجال الأدب والفن والمعلمون وامثالهم ، ولكي يزيد من عدد الفريق العامل من الطبقة الوسطى تراه يدخل عمال الصنائع الأحسن أجرا الى جانب ارباب المصارف الخ كما ان صاحب الطوب من هذه الصنف . انظر

S, Laing, National Distrees etc., London, 1844

„ ان الفريق الغالب في الشعب عبارة عن الفئة العاملة التي ليس لديها سوى العمل العادي تعطيه لقاء الغذاء „

James Mill in the article «Colony» Supplement to the Encyclopaedia Britannica, 1831.

(١) „ حينما نشير الى العمل كمقياس للقيمة فانه يتضمن بالضرورة العمل من نوع معين ... ومن السهل التأكد من نسبة الأنواع الأخرى اليه „

Outlines of Political Economy, 1832 p.p. 22.32.

الفصل السادس

رأس المال الثابت ورأس المال المتغير

تساهم العوامل المختلفة التي تتكون منها عملية العمل بدرجات متفاوتة في تكوين قيمة المنتج ، والعامل حين يصوغ مادة يضفي عليها قيمة جديدة وذلك ببذل مقدار محدود من العمل الإضافي بغض النظر عن الطبيعة الخاصة لعمله وهدفه وطابعه الفني . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعود قيم وسائل الإنتاج المستهلكة أثناء عملية العمل إلى الظهور على هيئة العناصر التي تتكون منها قيمة المنتج فقيمة القطن الخام والمغازل تظهر من جديد في قيمة الغزل . فكأن الاحتفاظ بقيمة وسائل الإنتاج يتم عن طريق نقلها إلى المنتج ويحدث هذا النقل أثناء تحويل وسائل الإنتاج إلى المنتج أى خلال عملية العمل فهذا النقل يسببه العمل ولكن بأية طريقة يتم هذا ؟

إن العامل لا يعمل شيئين مرة واحدة . أحدهما لكي يضيف بواسطة عمله قيمة إلى القطن ، والآخر لكي يحافظ على قيمة القطن القديمة أو بعبارة أخرى لينقل قيمة القطن (والمغزل الذى يشتغل به) إلى المنتج أى الغزل . وبدلا من هذا فانه يحافظ على القيمة القديمة بنفس العمل الذى يضيف به قيمة جديدة . ولكن لما كانت إضافة قيمة جديدة إلى المادة التى يتناولها بعمله والمحافظة على القيمة القديمة في المنتج نتيجتين متميزتين يحققهما العامل في وقت واحد وإن اشتغل مرة واحدة لا مرتين بينما يؤدى العمل ، فان الطبيعة المزدوجة للنتيجة يجب أن تكون مترتبة على ماهية عمله المزدوجة ، فقى نفس الفترة الواحدة من الزمن عليه أن يخلق قيمة كما يتعين عليه كذلك أن يحفظ القيمة أو ينقلها . فبأى وسيلة يضيف العامل إلى الشىء الذى يتناوله بعمله وقت عمل وبالتالى قيمة ؟ من الواضح أنه لا يستطيع ذلك إلا عن طريق العمل بطريقة إنتاجية وبشكل مخصوص . فالغزال بالغزل والنساج بالنسيج والحداد بالحدادة . فاذا أمكن إضافة عمل وبالتالى قيمة جديدة بطريقة مقصودة كأن يكون ذلك بالغزل والنسيج والحدادة فان وسائل الانتاج كالقطن والمغازل والغزل والنول والحديد والسندان تصبح العناصر التى تكون منتجاً أو قيمة استعمالية

جديدة(١) ويختفي الشكل القديم لقيمتها الاستعمالية لكي يتجسم في شكل جديد من القيمة الاستعمالية . ولكن حينما كنا نبحث عملية خلق القيمة رأينا أنه من حيث أن القيمة الاستعمالية تستهلك بقصد إنتاج قيمة استعمالية جديدة فإن وقت العمل الذي كان لازماً في الأصل لإنتاج القيمة الاستعمالية المستهلكة يصبح جزءاً من وقت العمل اللازم لإنتاج القيمة الاستعمالية الجديدة . بمعنى أن وقت العمل هذا ينقل من وسائل الانتاج المستهلكة الى المنتج الجديد وهكذا يحفظ العامل قيم وسائل الانتاج المستهلكة أو ينقلها إلى المنتج الجديد كأجزاء تتكون منها قيمة لا على أن هذا عبارة عن إضافة عمل ينظر إليه من وجهة مجردة ولكن على أنه عمل ذو صفة نافعة أي من حيث الشكل الخصوص الذي يتصف به هذا العمل الإضافي . ويستطيع العمل بوصفه مجهوداً إنتاجيا مقصوداً (كالغزل والنسيج أو الحدادة) وبمجرد احتكاكه بوسائل الانتاج ، أن يرفعها من صفوف الأشياء الميتة بحيث تصير عوامل حية في عملية العمل وأن يتحد بها لتكوين منتجات . إن العامل لا يستطيع أن يحول القطن إلى غزل إلا إذا كان نوع عمله الإنتاجي هو الغزل . إذ في هذه الحالة فقط يستطيع أن ينقل قيم القطن والمغازل إلى الغزل أما إذا تصادف أن غير هذا العامل مهنته فصار نجاراً مثلا فانه يظل يضيف بواسطة عمله اليومي قيمة إلى المادة التي كان يشتغل عليها ، وعلى ذلك فهو يضيف قيمة عن طريق عمله فقط لا لأن هذا العمل عمل غزال أو نجار ، بل لأنه عمل اجتماعي نظر اليه من الوجهة المجردة المطلقة . وهو يضيف مقداراً مخصوصاً من القيمة لا لأن لعمله غرضاً نافعاً من نوع مخصوص ولكن لأنه استمر وقتاً مخصوصاً . وهكذا يتضح أن عمل الغزال يضيف قيمة جديدة إلى قيم القطن والمغازل بصفته بذلا لقوة عمل إنسانية في شكلها العام المطلق ، بينما ينقل عمله هذا قيم وسائل الإنتاج هذه إلى المنتج ويحافظ بذلك على قيمتها فيه وذلك من حيث شكله المادي النافع ذي الصفة المخصوصة . وهذا هو السبب الذي من أجله تتحقق نتيجة مزدوجة في نفس الفترة الواحدة من الزمن . عن طريق إضافة مقدار من العمل تضاف قيمة جديدة فوق ذلك ، ولكن يحافظ على القيم القديمة لوسائل الانتاج في المنتج وذلك بحكم نوع العمل الذي يضاف زيادة عن ذلك . هذا التأثير المزدوج لنفس العمل الواحد والمترتب على صفة العمل المزدوجة ، تبرزه مظاهر مختلفة .

---

(١) « يخلق العمل شيئا جديداً مكان ما استهلك او انتهى » .

An Essay on the Political Economy of Natios, London, 1821 p. 13

لنفرض أن اختراعاً جديداً يمكن غزال القطن من أن يغزل في ٦ ساعات ما كان يغزله قبل ذلك في ٣٦ ساعة فكأن عمله من حيث أنه مجهود نافع مقصود وإنتاجي قد زاد ستة أمثال ما كان عليه وبذا يصير المنتج أكثر ست مرات مما كان قبلا أي يصبح ٣٦ رطلا بدلا من ٦ أرطال . ولكن الأرطال الست وثلاثين تستنفد من وقت العمل نفس القدر الذي كانت تتطلبه الأرطال الست ، بمعنى أنه في ظل الأحوال الجديدة يستوعب كل رطل من القطن سدس العمل وبذلك تكون القيمة التي يضيفها العمل إلى كل رطل سدس ما كانت عليه قبلا . ومن جهة أخرى نرى أن القيمة المنقولة من القطن إلى المنتج الكلي الجديد ستة أمثال ما كانت عليه من قبل ، فبغزل ستة ساعات تكون قيمة المادة الأولية التي تنقل ستة أمثال ما كانت عليه برغم أن ما يضاف من القيمة الجديدة إلى كل رطل من المادة الأولية عبارة عن السدس وذلك بمقارنتها بما كان يضاف في ظل الأحوال القديمة . وهذا يرينا الاختلاف الأساسي بين صفتي العمل اللتين تجعلانه في نفس العملية الواحدة المتصلة يحفظ قيمة من جهة ويخلق قيمة من جهة أخرى . فكلما طال الوقت اللازم لغزل وزن معلوم من القطن ، زاد مقدار القيمة الجديدة التي تضاف إلى القطن ، ولكن كلما عظم وزن القطن المغزول في فترة معلومة من وقت العمل زاد مقدار القيمة الجديدة المحتفظ بها في المنتج الجديد .

لنفرض الآن ثبات إنتاجية الغزل بمعنى أن غزل رطل من القطن يتطلب نفس القدر من وقت العمل الذي كان يتطلبه من قبل . ونفترض مع هذا أن قيمة القطن التبادلية تغيرت بحيث يساوي الرطل سدس أو ستة أمثال ما كان يساويه قبـــلا . ففي أي الحالتين يضيف الغزال في فترة معلومة نفس المقدار من وقت العمل أي يضيف نفس القيمة بمعنى آخر إلى ذات المقدار من القطن ، وفي أي الحالتين كذلك سينتج في نفس الوقت نفس الكمية من الغزل . وبرغم هذا فالقيمة التي ينقلها من القطن إلى الغزل تكون في إحدى الحالتين سدس ما كانت عليه قبلا وفي الحالة الأخرى ستة أمثالها . وبالمثل يحدث ذلك إذا ما صارت أدوات العمل أعلى أو أرخص بينما تظل تؤدي نفس القدر من الخدمات في عملية العمل .

وكذلك إذا لم تتغير الأحوال الفنية لعملية العمل وقيمة وسائل الإنتـــاج فإن الغزل يستهلك في فترة معلومة من الغزل نفس الكمية من المواد الأولية والآلات كما كان يفعل من قبل . وبهذا لا تتغير قيمة وسائل الإنتاج التي تستهلك . وتتناسب القيمة التي يحتفظ بها في المنتج تناسباً مباشراً مع القيمة الجديدة التي يضيفها بمعنى أنها في أسبوعين ضعفها في أسبوع . وبعبارة أخرى نقول إنه يضيف ضعف القيمة كما يستخدم في الوقت ذاته ضعف المادة الأولية

التي ذا ضعف القيمة الأولى وبلي من الآلات ضعف ما كان يحدث من قبل مع كون قيمة هذه الآلات الضعف الآن . وهكذا إذا ظلت أحوال الإنتاج دون تغيير نلاحظ أنه كلما أضاف العامل عن طريق عمل جديد مقداراً أكبر من القيمة ، كلما احتفظ بمقدار أكبر من القيمة غير أنه لا يحتفظ بقيمة أكبر بسبب أنه يضيف قيمة أكثر ، وإنما يرجع ذلك إلى أنه يضيف القيمة الجديدة في أحوال ثابتة لم تتغير ومستقلة عن عمله .

ويجوز القول إن العامل يحتفظ دائماً بالقيم القديمة بنفس النسبة التي يضيف بها قيماً جديدة . فسواء ارتفع ثمن القطن من شلن إلى اثنين أو هبط من شلنين إلى شلن فالعامل يحفظ في المنتج في الساعة الواحدة نصف قيمة القطن التي يحتفظ بها في ساعتين مهما كان مدى تغير قيمة القطن . وفضلا عن هذا إذا طرأ على إنتاجية عمله تغيير بالزيادة أو النقص فإنه يغزل في ساعة واحدة مقداراً من القطن يزيد أو يقل عما كان يغزله من قبل وبذلك يحتفظ في منتج ساعة واحدة بمقدار أكبر أو أصغر من قيمة القطن حسبما تكون عليه الحال . وكذلك القيمة التي يحتفظ بها في ساعتي عمل تظل ضعف ما يحفظه منها في ساعة عمل واحدة . وبغض النظر عن الصور الرمزية البحتة التي تمثل القيمة فليس للقيمة وجود إلا في قيمة استعمالية أي في شيء (والإنسان نفسه إذا اعتبرناه مجردة الصورة التي تتجسم فيها قوة العمل عبارة عن جسم طبيعي أي شيء ولو أنه شيء حي واع ، ويكون العمل نفسه المظهر الخارجي الذي ينم عن قوة العمل) . لهذا إذا فقدت أداة عمل منفعتها فقدت قيمتها . أما السبب الذي من أجله لا تفقد وسائل الإنتاج قيمتها حين تفقد قيمتها الإستعمالية ، فراجع إلى أن قيمتها الاستعمالية تنتقل بحكم عملية العمل إلى المنتج حيث تظهر فيه على هيئة قيمة استعمالية جديدة ، ومعنى هذا أن القيمة الاستعمالية لا تنعدم وإنما تفقد شكلها الأصلي . وبينما يكون من الضروري وجود القيمة على هيئة قيمة استعمالية أو أخرى فليس من المهم مطلقاً نوع القيمة الاستعمالية التي توجد فيها ، وهذا واضح من دراسة تحولات السلع . ويترتب على هذا أنه خلال عملية العمل تنقل وسائل الإنتاج قيمتها إلى المنتج وذلك فقط إلى جانب قيمتها الاستعمالية المستقلة ، بالقدر الذي تفقد به قيمتها التبادلية فكأن كل ما تتنازل عنه للمنتج إنما هو القيمة التي تفقدها بصفتها أدوات انتاج . غير أنه من هـــذه الوجهة يختلف سلوك مختلف العوامل الموضوعية في عملية العمل .

يحترق الفحم في توليد البخار ، والزيت في تشحيم الآلات ، والصبغات وسواها من المواد الإضافية ولكنها تبدو على هيئة صفات للمنتج . فالمادة الأولية والإضافية هي الجوهر الأساسي

للمنتج ولكنها تغير شكلها ، وعلى هذا تفقد المواد الأولية والاضافية أشكالها المستقلة التى دخلت بها فى نطاق عملية العمل على هيئة قيم استعمالية . ولكن الحال خلاف هذا بالنسبة إلى أدوات العمل . فالعدد والآلات والمبانى والأدوات وما إليها تظل ذات شأن فى عملية العمل طالما احتفظت بأشكالها الأصلية بمعنى أنها تدخل اليوم عملية العمل بنفس الشكل الذى كان لها بالأمس . وكما أن أدوات العمل تحتفظ خلال عملية العمل بالشكل المستقل الذى تبدو به وهى تواجه المنتج ، فإنها تظل كذلك محتفظة بهذا الشكل بعد فنائها . فجثث الآلات والعدد والمصانع والورش الخ . تظل موجودة ومنفصلة عما تساعد على خلقه من المنتجات فإذا تدبرنا حالة إحدى أدوات العمل منذ دخولها نطاق الإنتاج إلى اليوم الذى تخرج منه ، لألفينا أن العمل خلال هذه الفترة يستهلك قيمتها الاستعمالية تماماً ، وأن قيمتها التبادلية تنتقل بتمامها إلى المنتج . فلو كانت آلة غزل مثلا تدوم ١٠ سنوات ثم تبلى بعدئذ فإنها تنقل إلى المنتج جميع قيمتها خلال عملية العمل التى تدوم ١٠ سنوات ، وبناء على هذا تنقضى حياة أداة عمل معلومة فى التكرار المتصل لعدد أكبر أو أصغر من عمليات العمل فكأن فى الإمكان أن نشبه حياتها بحياة الإنسان .

فنى ختام كل يوم يدنو المرء ٢٤ ساعة من نهايته ولكننا لانستطيع بمجرد النظر إليه أن نعلم عدد الأيام التى أفناها من حياته . ورغم هذه الصعوبة تستطيع شركات التأمين إدراك متوسط الأعمار وبدر عليها هذا الاستنتاج أرباحاً طيبة . وبالمثل نستطيع أن نعلم عن طريق التجربة متوسط حياة أداة عمل ما ، ولتكن نوعاً مخصوصاً من الآلات . لنفرض إذن أن قيمتها الإستعمالية أثناء عملية العمل تدوم ٦ أيام فقط ، فمعنى هذا أن تفقد فى المتوسط سدس قيمتها الاستعمالية كل يوم من أيام العمل وبذا تنقل إلى المنتج اليومى سدس قيمتها . هذه هى الوسيلة التى يحسب الناس بها بلى الآلات ، ومقدار ما تفقده أدوات العمل من القيمة الاستعمالية وما تنقله من القيمة الى المنتج يوماً بعد يوم .

يتضح إذن أن ما تنقله أداة العمل من القيمة إلى المنتج لا يمكن أن يزيد عما تفقده منها خلال عملية العمل عن طريق إفناء قيمتها الإستعمالية . فلو لم تكن لها قيمة تفقدها ولو لم تكن وليدة العمل الإنسانى لما كان فى وسعها أن تنقل أية قيمة الى المنتج . إنها تساعد على خلق القيمة الاستعمالية دون خلق القيمة التبادلية ، ومن هذا النوع كافة أدوات الإنتاج التى تهيئها الطبيعة دون معونة الإنسان ، ومن أمثلة ذلك الأرض والهواء والماء وخامات الحديد التى لم تستخرج والخشب الكائن فى الغابات البكر وغير ذلك .

وثمت ظاهرة طريفة أخرى تتراءى لنا . لنفرض أن لدينا آلة تساوى ١٠٠٠ جنيه وتبلى

فى ١٠٠٠ يوم ، فنى هذه الحالة تنقل الآلة كل يوم ١/١٠٠٠ من قيمتها إلى المنتج اليومى . وبرغم تناقص حيوية الآلة يوماً بعد يوم فإن الآلة بكليتها تظل مشتركة فى عملية العمل وحينئذ نرى أن عاملا واحداً فى عملية العمل أى أداة معينة من أدوات الإنتاج يدخل كله فى هذه العملية بينما يدخل بصفة جزئية فى عملية خلق القيمة . والفارق بين عمليتى العمل وخلق القيمة تعكسه هنا العوامل المادية فى كل منهما على اعتبار أن نفس وسائل الإنتاج فى نفس عملية الإنتاج تحسب بكليتها كأحد عناصر عملية العمل ؛ بينما تحسب من جهة أخرى وإلى حد جزئى كعامل فى خلق القيمة(١).

ومن جهة أخرى قد تشترك إحدى أدوات الانتاج بأكملها فى خلق القيمة وإن كانت تدخل تدريجيا فى عملية العمل . لنفرض أنه فى غزل القطن يتبدد ١٥ رطلا فى كل ١١٥ رطل فبرغم أن هذه النسبة وهى ١٥ ٪ عادية ولاتنفصل عن متوسط غزل القطن فإن قيمة هذه الأرطال الخمس عشرة تدخل فى تكوين قيمة الغزل شأنها فى ذلك شأن قيمة الأرطال المائة التى هى الجوهر الفعلى للغزل . إن قيمة الأرطال الخمس عشرة الاستعمالية لابد من اختفائها قبل إمكان صنع المائة رطل من الغزل ، وعلى ذلك ففناء هذا القدر من القطن شرط لازم لإنتاج الغزل ، ولهذا السبب ذاته يضفى قيمته على الغزل . وينطبق نفس الأمر على كافة مخلفات عملية العمل على الأقل من حيث أن هذه المخلفات لا تستخدم لتكوين منتجات جديدة لكى تصبح بذلك قيماً استعمالية جديدة ومستقلة . والانتفاع بهذه الفضلات التى لولا ذلك لصارت منتجات مبددة . من الأمور التى نشاهدها فى المصانع الضخمة المشتغلة بعمل الآلات فى منشستر حيث تجد أن مقادير كبيرة من المتخلف من الحديد المستعمل فى صنع الآلات الهائلة الحجم يؤخذ فى المساء إلى مسبك الحديد ليعود ثانية على هيئة سبيكة من هذا المعدن .

إن وسائل الإنتاج تفقد قيمتها على هيئة قيمتها الاستعمالية القديمة خلال عملية العمل وبهذا القدر وحده تنقل قيمتها إلى الشكل الجديد للمنتج . وواضح أن الحد الأقصى لما تفقده من القيمة فى عملية العمل يتحدد بواسطة القيمة الأصلية التى كانت لها حين دخلت فى عملية العمل ، وبعبارة أخرى يحدده مقدار وقت العمل الذى استخدم فى إنتاج هذه الأدوات . وتبعاً لهذه لا تستطيع أدوات الإنتاج (مهما كانت منفعة نوع معلوم من المادة الأولية

---

(١) يكن الآن أن نغفل أمر الإصلاحات التى تجريها فى أدوات العمل والآلات والمبانى الخ . لأن الآلة وهى

أو الآلة أو أى من أدوات الإنتاج الأخرى أن تضيف قيمة مقدارها أكبر مما لهذه الأدوات ومستقلة عن عملية العمل التى تقوم بدور فيها) .

لنفرض أن هذه تكلفت ١٥٠ جنيهاً أو ٥٠٠ يوم من أيام العمل ، فإنها لا تضيف إلى المنتج الكلى الذى تشترك فى عمله أكثر من ١٥٠ جنيهاً . إن الذى يعين قيمتها ليس عملية العمل التى تدخل فيها كأداة إنتاج وإنما تعينها عملية العمل التى تخرج منها على هيئة منتج . إن أداة الانتاج تقوم في عملية العمل بدور قيمة استعمالية أى شيء ذى صفات نافعة ، ولهذا لا تستطيع أن تنقل إلى المنتج أية قيمة إن لم تكن لها هى ذاتها قيمة قبل دخولها فى عملية العمل [1] .

ـــ التى يجرى اصلاحها لم تعد تقوم بوظيفة أداة العمل ، والبالى لا يستخدمونها لأداء عملهم نظراً لأن الغرض من عملهم أن يعيدوا إليها قيمتها الاستعمالية . ويكفى بصدد أغراضنا الحالية أن نعد مثل هذه التصليحات داخلة فى مقدار العمل اللازم لانتاج أدوات العمل . والتآكل الذى نقصده (فى النص) هو النوع الذى لا علاج له والذى ينتهى تدريجاً بالفناء أى ،، ذلك النوع الذى لا يمكن اصلاحه من وقت لآخر ، ومثال ذلك السكين الذى تصل إلى حالة تصبح فيها لا تساوى نصلا جديداً ،، . أوضحنا (فى المتن) أن الآلة تشترك بكليتها فى كل عملية عمل ، أما فى عملية خلق القيمة (وهى التى تحدث مع الأولى فى نفس الوقت) فانها تشترك جزءاً جزءاً . فاذا ما تذكر القارىء هذا أمكنه أن يدرك الاضطراب فى العبارة التالية ،، يقول المستر ريكاردو ان جانباً من عمل المهندس فى صنع الجوارب (الآلات) تتضمنه قيمة زوج من الجوارب ،، الا أن العمل الكلى الذى أنتج كل زوج واحد ... يتضمن كل عمل المهندس لا جزءاً منه ، لأن آلة واحدة تصنع عدة أزواج ولا يمكن أن يكون زوج منها قد تم صنعه دون أى جزء من الآلة ،،

Observations on certain Verbal Disputes in Political Economy, particulary relating to Value and to Demand and Supply.

(لندن ١٨٢١ ص ٥٤) . ويصدا الكاتب المدعى الحكمة على حق إلى هذا الحد فقط حين يقول إن ريكاردو ومن سبقوه أو تبعوه من الاقتصاديين لم يميزوا بدقة مظهرى العمل هذين ، ولا الدور الذى يلعبه العمل فى تكوين القيمة فى ظل كل من المظهرين .

[1] وعلى ذلك يستطيع القارىء ادراك تفاهة وسخف ما يقوله ج . ب . ساى حين يحاول تعليل نشأة القيمة الفائضة (الفائدة ، الربح ، والريع) على أنها نتيجة مترتبة على الخدمات الانتاجية التى تؤديها أدوات الانتاج (الأرض ، العدد ، الجلد الخ) بواسطة قيمتها الاستعمالية فى عملية العمل . ويقول المستر وليم روشر ،، إن ج . ب ساى (ج ١ ، فصل ٤) يلاحظ بحق أن القيمة التى ينتجها معمل الزيت شىء جديد يختلف تماماً عن العمل الذى تم بواسطته بناء المعمل ، وذلك بعد أن نخصم من هذه القيمة كافة التكاليف ،، (مصدر سابق ص ٨٢ حاشية) ـــ حقاً إن ،، الزيت ،، الذى أنتجه المعمل شىء يختلف تماماً عن العمل الذى بذل فى بناء المعمل . حين يتحدث المستر روشر عن القيمة فانه يفكر فى مواد من أمثال ،، زيت ،، لأن ،، الزيت ،، له قيمة بينما الزيت المعدنى ،، موجود فى الطبيعة ـــ

حينما يحول العمل الانتاجي أدوات الانتاج إلى العناصر التي يتكون منها المنتج الجديد، فإن نقل القيمة يكون مصحوباً بهجرة أرواح بمعنى أن روح الجسم القديم الذي استهلك ينتقل إلى الجسم الذي تكون حديثاً . ولكن هذا التحول الروحي إنما يقع من وراء ظهر العمل الفعلي دون أن يدري به . فالعامل لا يستطيع أن يضيف عملا جديداً أو بعبارة أخرى لا يستطيع أن يخلق قيمة جديدة دون أن يحفظ القيم القديمة إذ لا بد له من أن يضيف دائماً العمل بشكل نافع ومن نوع مخصوص ولا يتسنى له إضافته بشكل مفيد إلا باستخدام المنتجات كأدوات لإنتاج منتج جديد وبذا ينقل قيمة الأولى إلى الثانية . وعلى ذلك فهذه هبة من الطبيعة تستطيع بواسطتها قوة العمل العاملة أي العمل الحي المحافظة على القيمة بإضافة قيمة ، وهبة طبيعية لا تكلف العامل شيئاً ولكنها ذات نفع كبير للغاية بالنسبة للرأسمالي إذ تحافظ على قيمة رأسماله الموجودة من قبل [١] . وطالما كانت التجارة في حالة طيبة فإن انهماك الرأسمالي في تجميع المال يحول بينه وبين ملاحظة هذه الهبة الطبيعية ، ولكنه يحس بها حينما تنشأ اضطرابات تعرقل عملية العمل ، وبمعنى آخر حين تقع الأزمات [٢] .

= ولو أن ذلك ،، بكميات صغيرة نسبياً ،، . وهي الحقيقة التي يبدو أنه يشير اليها حين يقول ،، تكاد الصيغة لا تنتج أي قيمة تبادلية ،، . وحسب رأي الرجل يشبه موقف الطبيعة من القيمة التبادلية موقف الفتاة التي تعتذر عن طفلها غير الشرعي بقولها انه ،، صغير ،، . ويواصل نفس ،، العالم المتبحر ،، كلامه قائلا ،، جرت عادة مدرسة ريكاردو أن تجعل رأس المال نوعاً من العمل باسم عمل متجمع ، وهذا خطأ جسيم لأن صاحب رأس المال يفعل شيئاً أكثر من مجرد خلق نفس الشيء والمحافظة عليه ، فهو يمتنع عن التمتع به ولهذا مثلا يطالب بفائدة ،، (شرح) — حقاً لقد خلت من الأخطاء هذه الطريقة ،، التشريحية الفسيولوجية ،، في دراسة الاقتصاد السياسي ، وهي الطريقة التي تستطيع فعلا ،، خلق ،، القيمة من مجرد ،، الرغبة ،، !

(١) يقول ادمند برك Thoughts and Details on Scarcity, originally presented to the Rt. Hon. W. Pitt in the Month of November 1795. London 1800 p. 10 — ،، من بين الأدوات التي تستلزمها حرفة الفلاح ، يعد عمل الانسان .. الأداة التي عليه أن يعتمد عليها كي يحصل على ثمن استخدام رأس ماله . أما الأداتان الأخريان وهما الماشية ... والعربات والمحاريث والمجارف الخ . فلا تعد شيئاً بدون جزء من الأداة الأولى ،، .

(٢) نجد في عدد التيمس الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٢ صاحب مصنع به ٨٠٠ عامل ويستهلك في المتوسط ١٥٠ بالة من القطن الهندي أو ١٣٠ من الأمريكي ، يشكو من فداحة النفقات الدائمة حين يتوقف مصنعه عن العمل . وتشمل هذه النفقات عناصر لا تعنينا هنا مثل الايجار والرسوم والضرائب والتأمين ومرتبات المدير وكاتب الحسابات والمهندس الخ . وقد حسب الرجل ١٥٠ جنيهاً ثمناً للفحم المستهلك في تدفئة المكان وإدارة الآلات بضع دقائق بين وقت وآخر ، يضاف إلى ذلك أجور العمال المشرفين على إدارة الآلات ، وأخيراً هناك ١٢٠٠ جنيه لاستهلاك الموسسة =

وفيما يختص بأدوات الانتاج فالذى يستهلك هو قيمتها الاستعمالية وعن طريق هـذا الاستهلاك يصنع العمل المنتجات . غير أن قيمتها لا تستهلك فى الواقع[1] ولذا لا يمكن القول بأنه يعاد إنتاجها من جديد . إنها تحفظ لا بسبب أى عمل تتعرض له فى عمليـة العمل بل لأن القيمة الاستعمالية التى وجدت فيها من قبل تختفى لتعود إلى الظهور فى قيمة استعمالية جديدة . وعلى ذلك فقيمة أدوات الانتاج ، تعود إلى الظهور ، فى قيمة المنتج ، ولكن لا يعاد إنتاجها ، إذا شئنا الدقة فى القول . إن الذى يتم إنتاجه هو القيمة الاستعمالية الجديدة التى تظهر القيمة التبادلية القديمة فيها ثانية[2].

ويختلف الأمر فى حالة العامل الموضوعى فى عملية العمل ويقصد به قوة العمل وهى تؤدى مهمتها . فبينما أن العمل لكونه هدفاً مقصوداً ، ينقل قيمة أدوات الانتاج إلى المنتج ويحفظ تلك القيمة ، فانه لا ينقطع عن خلق قيمة إضافية أى قيمة جديدة .

لنفرض أن عملية الانتاج توقفت فى اللحظة التى أنتج فيها العامل معادلا لقيمة قوته على العمل ، ولنفرض مثلا أنه بواسطة عمل ست ساعات أضاف قيمة قدرها ٣ شلنات ، فهذه القيمة عبارة عن زيادة قيمة المنتج على القيمة التى يتضمنها بصفتها نقل من أدوات الانتاج . إنها المقدار الأصلى وحده من القيمة التى تكونت خلال هذه العملية ، أى الجزء الوحيد من قيمة

= نظراً لأن الطقس وعوامله الأخرى كل الطبيعية لايعترف فيها لأن الآلة البخارية انقطعت عن الدوران ، وقد صرح بأن مبلغ ١٢٠٠ جنيه ضئيل جداً لأن الآلات كانت قد بليت حينئذ .

(1) الاستهلاك الانتاجى حيث يكون استهلاك السلعة جزءاً من عملية الانتاج ... ففى هذه الأمثلة استهلاك للقيمة — س. ب. نيومان ص ٢٩٦ .

(2) فى كتاب أمريكى طبع عشرين مرة نقرأ ما يلى «ولا يهم الشكل الذى يظهر فيه رأس المال من جديد» وبعد أن عدد الكاتب كافة عناصر الانتاج الممكنة التى تعود قيمتها الى الظهور فى المنتج ، قال ختماً أقواله «، تتغير كذلك مختلف أنواع الغذاء والكساء والمأوى مما لابد منه لبقاء الانسان ورفاهيته ، فهذه جميعاً تستهلك من وقت لآخر وتعود قيمتها الى الظهور (ف . ويلاند : مصدر سابق ص ٣١—٣٢) وبغض النظر عن المظاهر البارزة الأخرى فى هذه العبارات أقول ان ما يعود الى الظهور فى الطاقة المتجددة ليس ثمن الخبز ولكن مواده التى تكون الدم . ومن جهة أخرى فالذى يعود الى الظهور كقيمة الطاقة ليس وسائل العيش بل قيمة هذه الوسائل ، فنفس وسائل العيش قد تنتج نفس المقدار من العضلات والعظام الخ اذا لم تتكلف سوى نصف ما تتكلفه ، وبكلمة واحدة انها قد تنتج نفس القدر من الطاقة ولكنها لا تنتج طاقة لها نفس القيمة . هذا الاضطراب بين «القيمة» و «الطاقة» الى جانب الغموض الواضح فى كلام الكاتب ، عبارة عن محاولة (عابثة فى النهاية) لتفسير القيمة الفائضة على أنها راجعة الى مجرد عودة قيم موجودة من قبل الى الظهور .

المنتج التي يتم إنتاجها فعلا بواسطة عملية العمل المخصوصة هذه . وبرغم هـذا فانها لا تصلح إلا لتحل محل مبلغ النقود الذى دفعه الرأسمالى في شراء قوة العمل ، أو مبلغ النقود الذى يدفعه العامل نفسه على ضروريات الحياة . وفيما يتعلق بمبدأ الإنفاق للثلثات الثلاث فان القيمة الجديدة وقدرها ٣ شلنات تبدو على أنها مجرد إنتاج من جديد ولكن هذا المقدار من القيمة لإعادة إنتاجه فى الظاهر فحسب كما هو الشأن بالنسبة إلى قيمة أدوات الانتاج . إن إبدال قيمة بأخرى يتم هنا عن طريق خلق قيمة جديدة .

وبرغم هذا فإننا نعلم أن قوة العمل تدوم إلى ما بعد اللحظة التى أعادت فيها إنتاج مجرد معادل لقيمتها والتى أضيف فيها هذا المعادل إلى المادة التى يتناولها العمل . قد تكفى ست ساعات من العمل لهذا ولكن عملية العمل تدوم إثنى عشرة ساعة مثلا ، وقيام قوة العمل بأداء وظيفتها لا يقف عن حد إعادة إنتاج قيمتها وإنما ينتج قيمة زيادة على ذلك . مثل هذه القيمة الفائضة تمثل زيادة قيمة المنتج على قيمة العناصر التى استهلكت فى تكوينه وبعبارة أخرى زيادة على قيمة أدوات الانتاج وقوة العمل .

حين تشرح الأدوار المختلفة التى تقوم بها مختلف عوامل عملية العمل فى تكوين قيمة المنتج فإننا فى الواقع نشرح الوظائف المتنوعة التى تتميز بها مختلف العناصر المكونة لرأس المال فى العملية التى يعمل بواسطتها على امتداد قيمته . إن زيادة قيمة المنتج الكلية على مجموع قيمة العناصر التى يتكون منها ، عبارة عن زيادة رأس المال المتمدد على رأس المال الذى قدمه صاحبه فى بداية الأمر ، وما وسائل الانتاج من جهة وقوة العمل من جهة أخرى إلا أساليب الوجود المتنوعة التى اتخذتها قيمة رأس المال الأصلى حـين خرجت من شكلها النقدى وتحولت إلى عوامل عملية العمل .

نتيجة لهذا لا يطرأ أى تغيير أثناء عملية العمل على حجم قيمة ذلك الجزء من رأس المال والذى يتحول إلى أدوات إنتاج أى إلى مواد أولية ومواد إضافية وأدوات عمل . ولهذا السبب أطلق عليه رأس المال الثابت constant .

ومن جهة أخرى تتغير قيمة ذلك الجزء الذى يتحول إلى قوة عمل ، فهو يعيد إنتاج معادل لذاته ثم قيمة فائضة متغيرة فى مقدارها بمعنى أنها قد تكون أكبر أو أصغر . هذا الجزء يتحول بلا انقطاع إلى حجم متغير ولهذا تحدث عنه باسم رأس المال المتغير variable . وهكذا نرى أن نفس عنصرى رأس المال اللذين يتميزان من وجهة نظر عملية العمل كعاملين أحدهما موضوعى والآخر ذاتى أى كأدوات إنتاج من جهة وقوة عمل من جهة أخرى ، يتميزان من وجهة نظر عملية

خلق فائض القيمة على أنهما رأس مال ثابت ورأس مال متغير .

ولا تستبعد فكرة رأس المال الثابت إمكانية حدوث تغير فى قيمة الأجزاء التى يتكون منها . لنفرض أن رطلا من القطن يساوى ست بنسات بالأمس أصبح اليوم يساوى شلناً بسبب عجز فى المحصول ، فالقطن القديم الذى لا زال يغزل قد اشتريناه بسعر الرطل ست بنسات ولكنه يضيف إلى المنتج قيمة قدرها شلن فى الرطل . وعلاوة على هذا فالقطن الذى تم غزله والذى لعله فى حالة تداول بالسوق ، يضيف إلى المنتج من القيمة ضعف ما كان يفعله قبل الارتفاع فى الثمن . وسيرى القارىء أن هـذه التغيرات فى القيمة مستقلة عن ذلك القـدر الزائد من القيمة الذى أضيف إلى القطن فى عملية الغزل . فلو أن القطن القديم الذى اشتريناه بسعر الرطل ست بنسات لم يدخل فى عمليـه العمل لأمكن بيعه اليوم بسعر الرطل شلن بدلا من ٦ بنسات . بل وأكثر من هذا ، كلما قل عدد العمليات التى مر القطن خلالها عظم التأكد بإمكان بيعه بهذا السعر المرتفع . ونتيجة لهذا حينما تحدث هذه التغيرات فى القيمة يفضل المضاربون أن يقامروا فى المواد التى بذل فيها أقل قدر من العمل ، أى يقامروا فى الغزل أكثر منه فى القماش وفى القطن أكثر منه فى الغزل . والتغير فى القيمة ينشأ عن العملية التى تنتج القطن وعن العملية التى فيها يؤدى القطن نفسه وظيفة أداة الانتاج وبالتالى يقوم فيها بدور رأس المال الثابت . حقيقة تتحدد قيمة السلعة بواسطة مقدار العمل اللازم فى ظل الأحوال الاجتماعية السائدة لإنتاجه (وحين يسوء المحصول فإن نفس المقدار من القطن يمثل قدراً من العمل أكبر مما لو كان المحصول طيباً) فإن هذا يؤثر فى ذلك الجزء من السلعة الذى تم إنتاجه فى ظل الأحوال القديمة وهو الجزء الذى يعتبر دائماً عينة استثنائية من نوعه[1] نظراً لأن قيمة السلعة بصفة كلية إجمالية تقاس بالعمل اللازم إجتماعياً أى بالعمل اللازم فى ظل الأحوال الاجتماعية السائدة فى الوقت الحاضر .

وحتى إذا تغيرت قيمة المادة الخام تغيرت القيمة التى تنطوى عليها أدوات العمل التى تؤدى وظيفتها فى عملية الإنتاج (كالآلات الخ) ، وهذا يؤثر فى ذلك الجزء من القيمة الذى تنقله أدوات العمل إلى المنتج . فإذا حدث مثلا أن صار فى الإمكان بفضل اختراع جديد إعادة انتاج آلات من نفس النوع ببذل مقدار أقل من العمل لترتب على ذلك هبوط قيمة

(١) جميع المنتجات التى من نفس النوع عبارة عن كل aggregate واحد ثمن تمنه اعتبارات عامة دون نظر إلى الظروف الخاصة ،، Trosne ص ٨٩٣ .

الآلات القديمة وبذا تنقل إلى المنتج مقداراً أقل من القيمة . ولكن هنا كذلك ينشأ التغيير في القيمة خارج العملية التي تعمل فيها الآلة كأداة إنتاج ، فإذا لم تشتغل الآلة في تلك العملية فإنها لا تستطيع أن تنقل مقداراً من القيمة أكبر مما لها بغض النظر عن العملية ، أي بعيداً عنها .

وكما أن أي تغيير في قيمة أدوات الإنتاج لا يؤثر في صفتها كرأس مال (وإن كان لهذا التغيير رد فعل عليها بعد دخولها في عملية العمل) فكذلك أي تغيير في النسب القائمة بين رأس المال الثابت والمتغير لا يؤثر في الفارق بينهما الناشىء عن وظيفة كل منهما . فمثلا قد تتطور الأحوال الفنية إلى درجة كبيرة جداً بحيث أن عاملا واحداً الآن بمساعدة آلة عالية الثمن يستطيع أن يصوغ من مادة أولية مقداراً أكبر مائة مرة مما كان يستطيعه عشرة عمال يستخدمون عشر أدوات قليلة الكلفة . ففي هذا المثل زيد رأس المال الثابت أي القيمة الكلية لأدوات الإنتاج إلى حد كبير بينما خفض إلى حد كبير رأس المال المتغير الذي يدفع لشراء قوة العمل . ولكن مثل هذا التغيير يؤثر فقط في الحجم النسبي لرأس المال الثابت ورأس المال المتغير أي يؤثر فقط في النسب التي ينقسم إليها رأس المال الكلي إلى ثابت ومتغير ، ولكنه لا يؤثر في التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير .

الفصل السابع

معـــدل فائض القيمة

١ — درجة استغلال قوة العمل

إن فائض القيمة الذي يولده أثناء عملية الانتاج رأس مال نرمز له بالحرف ا أو بعبارة أخرى التمدد الذاتي لرأس المال المستخدم في هذه العملية ، يبدو لنا في أول الأمر عبارة عن مبلغ زيادة قيمة المنتج عن مجموع قيم العناصر التي يتكون منها .

ويتكون رأس المال ا من جزئين : مبلغ من النقود « ب » ينفق على أدوات الانتاج ، وآخر « حـ » يصرف على قوة العمل ، ومن هنا يمثل ب جزء القيمة المحول إلى رأس مال ثابت ويدل حـ على ذلك الجزء الذي يحول إلى رأس مال متغير . وعلى ذلك فإن ا = ب + حـ أي أن رأس المال ومقداره ٥٠٠ = ٤١٠ جنيه رأس مال ثابت = ٩٠ جنيه متغير . وفي ختام عملية الانتاج نجد لدينا سلعة قيمتها = (ب + حـ) + ى (فائض القيمة) ، وباستخدام الأرقام السالفة الذكر نجد قيمة السلعة = (٤١٠ جنيه رأس مال ثابت + ٩٠ جنيه متغير) + ٩٠ جنيه فائض قيمة ، فكأن رأس المال الأصلي تغير من ا فصار آ أي من ٥٠٠ جنيه الى ٥٩٠ جنيه ، والفرق بين الاثنين عبارة عن ى وهي فائض القيمة ومقداره ٩٠ جنيه . ولما كانت قيمة العناصر المكونة للمنتج مساوية لقيمة رأس المال المدفوع في الأصل ، فمن اللغو القول بأن زيادة قيمة المنتج على قيمة عناصره التي يتكون منها مساوية لتمدد رأس المـــال الأصلي أو لفائض القيمة الذي تم إنتاجه .

ومع ذلك يستأهل هذا اللغو قدراً أكبر من إمعان النظر والبحث . إن الشيئين اللذين نوازن بينهما هما قيمة المنتج وقيمة العناصر التي يتكون منها وتستهلك في عملية الانتاج . وقد رأينا أن ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذي يتكون من أدوات عملية العمل لا ينقل إلا قسما من قيمته إلى المنتج ، بينما تظل بقية تلك الأدوات محتفظة بشكلها القديم وهذه يمكن إغفالها مادامت لا تلعب دوراً في خلق القيمة ولأن إدخالها في الحساب لا يسبب أي اختلاف .

لنفرض أن ب = ٤١٠ جنيه مكونة من مواد خام بمبلغ ٣١٢ جنيه و مواد إضافية قدرها ٤٤ جنيه وبلي آلات قدره ٥٤ جنيه مع اعتبار أن القيمة الكلية للآلات المستخدمة ١٠٥٤ جنيه . والذى يعنينا من المبلغ الأخير هو رأس المال المقدم بقصد اخراج المنتج ؛ ومبلغ ٥٤ جنيه الذى يضيع بسبب استهلاك الآلات خلال العملية والذى ينقل بناء على هذا إلى المنتج . ولو شئنا حسبان مبلغ الالف جنيه الذى يظل موجوداً فى شكله القديم على هيئة آلات تجارية الخ لتعين علينا أن نذكر هذا البند فى جانبي الحساب أى فى جانب القيمة المقدمة وجانب قيمة المنتج[1] وبذا نحصل على ١٥٠٠ ، ١٥٩٠ جنيه على التوالى . ولهذا حين نتحدث عن رأس المال الثابت المقدم لإنتاج القيمة سنقصد بذلك دائماً (إلا إذا ذكر خلاف هذا) قيمة أدوات الإنتاج التى تستهلك فعلا فى العملية ، ولا نقصد سوى تلك القيمة .

وإذ نتفق على هذا نعود إلى الصيغة ا = ب + ح وهى التى تحولت كما رأينا فصارت آ = (ب + ح) + ى وفيها أصبحت آ . ونعلم أن قيمة رأس المال الثابت تنقل إلى المنتج وتعود إلى الظهور فيه ، وعلى ذلك فالقيمة الجديدة التى تخلق فعلا فى العملية أى القيمة المنتجة أو منتج القيمة تختلف عن قيمة المنتج ؛ وليست كما تبدو لأول وهلة (ب + ح) + ى أو (٤١٠ جنيه ثابت + ٩٠ متغير) + ٩٠ فائض ولكنها (ح + ى) أو (٩٠ جنيه متغير + ٩٠ فائض) أى أنها ليست ٥٩٠ بل ١٨٠ . وإذا كانت ب = صفر أى بعبارة أخرى إذا كانت هناك فروع من الصناعة يستطيع فيها صاحب رأس المال أن يستغنى عن جميع أدوات الانتاج التى هى ثمرة عمل سابق سواء كانت مادة خاماً أو مواد إضافية أو أدوات عمل ، وإذا لم يستخدم (إلى جانب قوة العمل) سوى المواد التى تقدمها الطبيعة مجاناً ، ففى هذه الحالات لما كان هناك رأس مال ثابت ينقل إلى المنتج ولاستبعد هذا العنصر من عناصر قيمة المنتج أى مبلغ ٤١٠ جنيه فى المثل الذى ضربناه ولكن مبلغ ١٨٠ جنيه أى مقدار القيمة المنتجة والتى تشمل ٩٠ جنيهاً من فائض القيمة تظل كما هى كما لو كانت ب تمثل أعلى قيمة يمكن تصورها . وإذن يكون لدينا ا = (صفر + ح) = ح ، آ (رأس المال المتمدد) = ح + ى وبذلك ا ـــ آ = ى كما كان الأمر قبلا . ومن جهة أخرى إذا كانت ى = صفر أو إذا كانت قوة العمل التى تقدم قيمتها على هيئة رأس مال متغير لاتنتج إلا معادلها فقط

(١) « إذا حسبنا قيمة رأس المال الثابت الذى يستخدم كجزء مما سبق تقديمه لوجب أن نحسب القيمة الباقية لمثل رأس المال هذا فى نهاية السنة على أنها جزء من الارباح السنوية » . مالثس : مبادىء الاقتصاد السياسى ، الطبعة الثانية ، لندن ١٨٣٦ ص ٢٦٩ .

لكان ا = ب + ح ، اَ (قيمة المنتج) = (ب + ح) + صفر بمعنى أن ا = اَ
وفى هذه الحالة لما تمددت قيمة رأس المال الأصلى .

ونعلم مما سبق شرحه أن فائض القيمة ينشأ فقط عن التغيير فى القيمة الذى يطرأ على ح وهو ذلك الجزء من رأس المال الذى تحول إلى قوة عمل ، ونعلم بذلك أن ح + ى = ح + △ ح (أى ح زائداً جزءاً منه) .

ولكن التغيير الحقيقى فى القيمة والنسبة التى تتغير بها تخفيهما الحقيقة التالية وهى أنه بسبب ازدياد رأس المال المتغير يزداد كذلك المبلغ الكلى لرأس المال الأصلى ، فقد كان هذا ٥٠٠ ج فأصبح الآن ٥٩٠ ج . وعلى ذلك إذا كان تحليلنا صادقاً دقيقاً وجب علينا أن نتجاهل تماماً أمر ذلك الجزء من القيمة الذى يعود فيه رأس المال الثابت إلى الظهور ومعنى هذا أنه ينبغى لنا أن نجعل رأس المال مساوياً لصفر أى ب = صفر ، وليس هذا سوى تطبيق لقاعدة رياضية تستخدم فى حالة الأحجام المتغيرة والثابتة التى يتصل بعضها ببعض برموز الجمع والطرح وحدها .

وثمت صعوبة أخرى تنشأ عن الشكل الأصلى لرأس المال المتغير . ففى المثال السالف اَ = ٤١٠ ج رأس مال ثابت + ٩٠ ج رأس مال متغير + ٩٠ ج فائض قيمة ، ولكن ٩٠ ج تتضمن حجماً محدوداً ثابتاً وعلى ذلك يبدو من السفه أن نعامل هذا المبلغ على أنه حجم متغير ، والواقع أن عبارة ٩٠ ج متغير إن هى إلا رمز للعملية التى تمر فيها هذه القيمة . فجزء رأس المال الذى يستثمر فى شراء قوة العمل عبارة عن مقدار محدود من عمل ذى صورة مادية وبذا فهو قيمة ذات حجم ثابت مثل قيمة قوة العمل المشتراه .

ولكن فى عملية الإنتاج تحل قوة العمل العاملة محل هذه الجنيهات التسعين أى أن عملا ميتا تحل محله قوة عمل حية أو حجم ثابت يحل محله حجم متغير ، والنتيجة إعادة إنتاج ح مضافاً إليه جزء منه . وسير الحوادث كله لا يتعدى فى نظر الرأسمالى كونه حركة ذاتية من جانب القيمة الثابتة فى الأصل والتى تحولت إلى قوة عمل ، وإلى هذا يعزى ما يحدث وكذلك النتيجة المترتبة عليه . وعلى ذلك إذا بدا تناقض بين عبارات من أمثال ٩٠ ج رأس مال متغير و ٩٠ قيمة تتمدد تمدداً ذاتيا بمقدار كذا ، فالسبب راجع إلى أنها تكشف الغطاء عن التناقض الكامن فى الإنتاج الرأسمالى .

وقد يبدو غريباً أن نجعل رأس المال الثابت مساوياً للصفر ، ولكن نفس الشيء يقع دائما فى الحياة اليومية . مثال ذلك أنه إذا أردنا أن نحسب مقدار الربح الذى يعود على انجلترا

من الصناعة القطنية بدأنا باستقطاع المبالغ المدفوعة إلى الولايات المتحدة والهند ومصر وغيرها من البلدان ثمناً للقطن الخام ، وبعبارة أخرى نجعل قيمة رأس المال الذى يقتصر أمره على الظهور ثانية فى قيمة المنتج مساوية للصفر .

ومما له أهمية كبيرة جداً إذا تكلمنا من الوجهة الاقتصادية نسبة فائض القيمة لا إلى ذلك الجزء من رأس المـــال والذى ينشأ عنه مباشرة والذى يمثل التغيير فى قيمته فحسب ، بل وكذلك إلى المبلغ الكلى الذى يمثل رأس المـال المقدم فى الأصـل ، وسأعالج الموضوع بالتفصيل فى الكتاب الثالث .

فاذا كان لجزء من رأس المال أن يتمدد تمدداً ذاتياً عن طريق تحويله إلى قوة عمل ، لزم أن يتحول جزء آخر إلى أدوات إنتاج ، وإذا كان لرأس المال المتغير أن يؤدى وظيفته فلا بد من تقديم رأس المال الثابت بنسب ملائمة أى بالنسب التى تتغير تبعاً للطابع الفنى لعملية العمل التى نعنى بأمرها . ولكن برغم أنه حين تقوم بإجراء تحليل كيماوى تستخدم أوعية فإننا نتجاهل أمرها حين نأخذ فى فحص نتائج التحليل ؛ كذلك حين نتأمل فى خلق القيمة وتغيير القيمة فى ذاتهما وبذاتهما (أى فى جوهرهما المجرد) فإن وسائل الانتاج أى الأشكال المادية لرأس المال الثابت لا تهيىء لنا أكثر من المادة التى يمكن أن تنطوى فيها قوة العمل وهى تؤدى مهمتها ، أى قوة العمل التى تخلق القيمة . وعلى ذلك فماهية هذه المادة ليست بذات بال فقد تكون قطناً أو حديداً أو أى شيء ، وكذلك قيمة المادة لا يؤبه لها ، والشيء الوحيد المهم هو وجوب وجود قدر كاف منها لتمتص أى مقدار من العمل يبذل خلال عملية الانتاج . فإذا كان لدينا هذه الكمية فقد تعلو القيمة أو تهبط وقد تكون المادة عديمة القيمة كالأرض والبحر — ومع ذلك فهذه الاعتبارات لن تؤثر فى عملية إنتاج القيمة وتغييرها[١] .

بناء على ذلك نبدأ أولا بأن نجعل رأس المال الثابت مساوياً لصفر ، فيترتب على هذا أن يهبط رأس المال المستخدم فى الأصل من ب + حـ إلى حـ ، وتهبط قيمة المنتج (ب + حـ) + ى إلى القيمة المنتجة حـ + ى . فلو فرضنا أن القيمة المنتجة ١٨٠ ج وهذا المبلغ يمثل العمل المبذول خلال عملية الإنتاج كلها ، وجب علينا أن نطرح من هـــذا مبلغ ٩٠ ج الذى يمثل قيمة رأس المال المتغير حتى يتسنى لنا التحقق من فائض القيمة وقدره ٩٠ ج ، هذا المبلغ

(١) يقول لوكريتيوس « لا يمكن خلق شيء من لا شيء » وهذا الأمر واضح وضوحاً ذاتياً . حين نتحدث عن « خلق القيمة » فانا لا نقصد « الخلق » بمعناه الدقيق الذى تدل عليه العبارة ، وإنما نقصد تحويل قوة العمل إلى عمل . إن قوة العمل من جانبها نشاط ينتقل من مادة مغذية إلى جهاز العاملى .

وهو ٩٠ ج أو ى يمثل الحجم المطلق لفائض القيمة الذي تم إنتاجه . ولكن حجمه النسبي أي النسبة المئوية لزيادة رأس المال المتغير تعينه النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير ويمثلها الكسر ى/م . ففي المثال الذي ضربناه يعبر الكسر ٩٠/٩٠ = ١٠٠ ٪ عن هذه النسبة . هذه الزيادة النسبية في قيمة رأس المال المتغير أو الحجم النسبي للقيمة الفائضة ، هو ما أطلق عليه عبارة معدل فائض القيمة (١) .

رأينا أنه خلال جزء واحد من عملية العمل لا ينتج العامل أكثر من قيمة ما يملك من قوة العمل ومعنى ذلك أنه ينتج قيمة وسائل العيش الضرورية له . وبما أنه يقوم بعمله بصفته منتجاً في مجتمع يسوده التقسيم الاجتماعي للعمل لهذا لا ينتج ضروريات الحياة لنفسه مباشرة وإنما ينتج على هيئة نوع معين من السلع كالغزل مثلا قيمة تعادل قيمة وسائل العيش أو قيمة النقود التي يشترى الأخيرة بها ، ويزداد أو يقل طول ذلك الجزء من يوم العمل والذي يبذل بهذه الطريقة حسبما تكون قيمة متوسط مبلغ وسائل العيش التي يحتاج أكبر أو أصغر ، وبعبارة أخرى حسبما يطول أو يقصر متوسط وقت العمل اليومي اللازم لإنتاجها . فاذا كانت قيمة متوسط وسائل العيش التي يحتاجها في اليوم تمثل ست ساعات عمل اضطر العامل أن يكد في المتوسط ست ساعات يومياً لكي ينتج هـــذه القيمة ، وإذا كان العامل يشتغل لنفسه مستقلا وليس لصاحب رأس المال فان عليه أن يشتغل في المتوسط - مع فرض تساوى الأشياء الأخرى - نفس هـــذا الجزء من يوم العمل حتى يتسنى له أن ينتج قيمة قوته على العمل وبذا يحصل على وسائل العيش الضرورية لبقائه واطراد تكاثره . ولما كان العامل خلال ذلك الجزء من يوم العمل حيث ينتج القيمة اليومية لما يملك من قوة العمل (ولتكن ٣ شلنات مثلا) لا ينتج أكثر من معادل قوة العمل التي دفع الرأسمالي المقابل عنها ، ولما كانت القيمة الجديدة التي يخلقها لا تفعل أكثر من أن تحل محل قيمة رأس المال المتغير الذي أنفق ، لهذا يبدو على إنتاج القيمة أنه لا يعدو كونه إنتاجاً من جديد أي إعادة إنتاج ، ولهذا فإن ذلك القسم من يوم العمل الذي يتم فيه مثل هذا الانتاج المعاد أطلق عليه اسم وقت العمل الضروري كما أدعو العمل المبذول خلال هذه الفترة العمل الضروري (٢)

---

(١) صغنا هذا الاصطلاح كما يفعل الانجليز وعلى نمط « معدل الربح » و « معدل الفائدة » الخ . وسترى في الكتاب الثالث أن من السهل علينا فهم معدل الربح اذا عرفنا قوانين القيمة الفائضة . أما إذا حاولنا معالجة المشكلة بالطريقة المخالفة لعجزنا عن فهم الاثنين .

(٢) لقد استخدمت في المؤلف الحالي حتى الآن عبارة « وقت العمل الضروري » للدلالة على وقت العمل

وهو ضروري للعامل لأنه مستقل عن الشكل الاجتماعي لعمله ، وضروري لصاحب رأس المال ولعالم رأس المال لأن استمرار بقاء العامل الأساس الذي يقومان عليه .

أما الفترة الثانية من عملية العمل أي الفترة التي يتخطى فيها العامل حــــدود وقت العمل الضروري ، فإنها تكلفه عملا وتتطلب منه بذل قوة عمل ولكنها لا تصلح لخلق أية قيمة له ، إلا أنها تخلق قيمة فائضة تشع بابتسامة على الرأسمالي ولها سحر شبيه بسحر ذلك الشيء الذي يأتي من لاشيء . وإني لأدعو هذا الجزء من يوم العمل وقت العمل الفائض وأطلق على جميع العمل المبذول فيه عبارة العمل الفائض .

فإذا كان علينا أن نفهم القيمة بوجه عام فمن الأهمية القصوى أن نتعلم أن ننظر إليها على أنها مجرد تجميد لوقت العمل أي أنها لا تزيد عن كونها عملا اكتسب الصورة المادية . ولكي نفهم فائض القيمة من المهم كذلك أن نعلم كيف ننظر إليه على أنه مجرد تجميد لوقت العمل الفائض أي أنه لا يعدو كونه فائض عمل اكتسب الصورة المادية . وإن الذي يميز مختلف أوضاع المجتمع الاقتصادية (كما يميز مثلا بين مجتمع قائم على أساس العبودية وآخر مرتكز على العمل الأجير) ليس سوى الطريقة التي ينتزع بها فائض العمل من المنتج الفعلي أي من العامل (١) .

ـــــــ اللازم في ظل أحوال اجتماعية لانتاج السلع بوجه عام . ومن الآن فصاعدا سأستعمل العبارة كذلك للدلالة على وقت العمل الضروري اللازم لانتاج تلك السلعة الخاصة وهي قوة العمل . أن استعمال العبارات الفنية في معان مختلفة قد يضلل القارئ . ولكن لا يمكن تجنب ذلك في أي علم من العلوم . أنظر مثلا الرياضة العالية والابتدائية .

(١) وصل الحبر Wilhelm Thucydides Roscher إلى كشف باهر وهو أنه إذا كان تكوين فائض القيمة أو المنتج الفائض وما يعقب ذلك من تجميع وأجمعين اليوم قد يرجع لتوفر في نفس صاحب رأس المال .. الذي يحملنا على أن ندفع له فائدة .. فمن جهة أخرى يجب .. في العهود الأولى المبكرة من الحضارة .. أن الأقوياء هم الذين يرغمون الضعفاء على الاقتصاد . ص ٧٨ وما الذي يقتصدونه ؟ أهو العمل ؟ أم أنه ثروة زائدة عن الحاجة ولم توجد بعد ؟ ولماذا يحاول أمثال روشر تفسير نشأة فائض القيمة بعبارات لا تعدو أن تكون تلخيصاً لما يبرر به الرأسمالي استيلاءه على القيمة الفائضة ؟ يرجع بعض السبب إلى جهل هؤلاء الكتاب حقيقة ، ولكنه يرجع من جهة إلى أنهم من يلتمسون الأعذار ولأنهم يتكاسلون عن التحليل العلمي للقيمة وفائض القيمة ، فهم يخشون الوصول إلى نتيجة لا تميل إليها السلطات القائمة مطلقاً . ولو أن معدل فائض القيمة تعبير مضبوط عن درجة استغلال قوة العمل إلا أنه لا يعبر عن المقدار المطلق للاستغلال . فمثلا إذا كان العمل الضروري = ٥ ساعات وفائض العمل = ٥ ساعات فإن درجة الاستغلال ١٠٠ ٪ ، ويقاس مبلغ الاستغلال هنا بخمس ساعات . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا كان العمل الضروري = ٦ ساعات وفائض العمل = ٦ ساعات فإن درجة الاستغلال لا تزال ١٠٠ ٪ بينما المقدار المطلق للاستغلال زاد بنسبة ٢٠ ٪ أي من ٥ إلى ٦ ساعات .

بما أن قيمة رأس المال المتغير مساوية لقيمة قوة العمل التي يشتريها ، وبما أن قيمة قوة العمل هذه تحدد طول الجزء الضروري من يوم العمل بينما القيمة الفائضة من ناحيتها يحددها طول القسم الفائض من يوم العمل ، لهذا تكون النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير متماثلة مع النسبة بين فائض العمل والعمل الضروري . وبعبارة أخرى معدل فائض القيمة وهو $\frac{ف}{م}$ = $\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$ ، وهاتان النسبتان $\frac{ف}{م}$ ، $\frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضروري}}$ يعبران عن نفس الأمر الواحد بطريقين مختلفين : أحدهما بعبارات من العمل المتجسم ذي الصورة المادية ، والآخر بعبارات من العمل الحي أي العمل في حالة سيولة أو حركة .

فمعدل فائض القيمة إذن تعبير مضبوط عن درجة استغلال رأس المال لقوة العمل أو استغلال صاحبه للعامل .

لقد افترضنا أن قيمة المنتج كانت تساوي (٤١٠ ج رأس مال ثابت + ٩٠ ج رأس مال متغير) + ٩٠ ج قيمة فائضة ، وأن رأس المال المستخدم ٥٠٠ جنيه وبما أن فائض القيمة ٩٠ ج ورأس المال ٥٠٠ ج يتعين علينا ، طبقاً للطريقة المعتادة في الحساب ، أن نستخلص أن معدل فائض القيمة (والذي يخلط عادة بينه وبين معدل الربح) كان ١٨٪ وهي نسبة منخفضة لاتسر أفئدة أمثال كاري وغيره من المغرمين بالتحدث عن انسجام المصالح بين العمل رأس المال .

ومع هذا فليس معدل فائض القيمة في الواقع الفعلي عبارة عن $\frac{ف}{أ}$ أو $\frac{ف}{ث + م}$ ولكنه $\frac{ف}{م}$ وبذلك فهو $\frac{٩٠}{٩٠}$ تعني أنه ١٠٠٪ أي خمسة أمثال درجة الاستغلال الظاهرية . ومع أننا في الحالة التي ندرسها لانعلم الطول المطلق ليوم العمل ولا التقسيم الفرعي الزمني لعملية العمل (إلى أيام أو أسابيع الخ .) أو عدد العمال الذين يقومون في وقت واحد بإدارة رأس المال المتغير وقدره ٩٠ ج بواسطة قابليته للتحول إلى $\frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضروري}}$ ، فإن معدل القيمة الفائضة وهو $\frac{ف}{م}$ يرينا بدقة النسبة بين جزئي يوم العمل وهذه النسبة ١٠٠٪ ، وهكذا نعلم أن العامل يشتغل النصف من كل يوم لنفسه والنصف الآخر لصاحب رأس المال .

ولكي نصوغ المسألة في صورة موجزة نقول إن طريقة حساب معدل فائض القيمة هي

كالآتى . نأخذ قيمة المنتج الكلية و نعامل ذلك الجزء من قيمته الذى لا يمثل سوى تجدد ظهور قيمة رأس المال الثابت على أنه شيء لاوجود له ، فيكون المتبقى عبارة عن القيمة الوحيدة التى خلقت فعلا فى أثناء عملية إنتاج السلعة . فإذا عرفنا مقدار فائض القيمة فما علينا إلا أن نطرحه من هذا المتبقى لكى نتأكد من رأس المال المتغير . ومن جهة أخرى إذا عرفنا رأس المال المتغير أمكننا بالعملية العكسية أن نعرف فائض القيمة . واذا علمنا كلا من مقدارى رأس المال المتغير وفائض القيمة فعلينا أن نقوم بالعملية الختامية وتنحصر فى حسابه $\frac{ف}{ح}$ وهى نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير .

ورغم بساطة هذه الطريقة يحسن بنا أن نقدم أمثلة قليلة ليتدرب القارىء على تطبيق هذه المبادىء الجديدة .

نبدأ أولا فنفرض وجود مصنع للغزل يحتوى على ١٠٠٠٠ مغزل تصنع الغزل رقم ٣٢ من القطن الأمريكى بمقدار رطل من الغزل لكل مغزل فى الأسبوع ، ونفرض كذلك أن ما يتبدد تبلغ نسبته ٦ ٪ . ففى هذه الظروف تحول ١٠٦٠٠ رطل من القطن إلى ١٠٠٠٠ رطل من الغزل فى الأسبوع مع استقطاع ٦٠٠ رطل وهى الجزء الذى يتبدد خلال هذه العملية . وكان ثمن الرطل من القطن فى إبريل ١٨٧١ عبارة عن $٧\frac{١}{٤}$ بنس أى أن ١٠٦٠٠ رطل تساوى ٣٤٢ جنيها . وكانت المغازل العشرة آلاف بما فيها آلات قبل الغزل والآلة البخارية تساوى ١٠٠٠٠ ج على حساب ١ ج للمغزل . ولنفرض أن المغازل تستهلك بنسبة ١٠ ٪ أو ١٠٠٠ ج أو ٢٠ ج فى الأسبوع بصفة تقريبية ، وليكن إيجار مبانى المصنع ٣٠٠ ج أو ٦ ج فى الأسبوع تقريباً ، ولنقدر الفحم على أساس ١١ طناً فى الأسبوع بثمن قدره أربعة جنيهات وعشر شلنات فى الأسبوع على اعتبار أن ثمن الطن الواحد ٨ شلنات و ٦ بنسات ، ويضاف إلى هذا أسبوعياً ١ ج للغاز و ١٠ شلن ٤ ج لزيت التشحيم الخ . فالتكاليف الكلية للمواد المساعدة المذكورة آنفاً ١٠ ج فى الأسبوع ، ويترتب على هذا أن مبلغ ٣٧٨ جنيه يمثل الجزء الثابت من قيمة المنتج الأسبوعى ، ولنفرض أن الأجور الأسبوعية ٥٢ ج ، وثمن الرطل من الغزل $١٢\frac{١}{٤}$ بنس بحيث تكون قيمة ١٠٠٠٠ رطل منه ٥١٠ جنيه . فى هذه الحالة تكون القيمة الفائضة ٥١٠ ج – ٤٣٠ = ٨٠ ج . وإذا خصمنا الجزء الثابت من قيمة المنتج وهو الجزء الذى لا يلعب دوراً فى خلق القيمة كان لدينا ٥١٠ ج — ٣٧٨ = ١٣٢ ج وهى القيمة التى يتم إنتاجها فى الأسبوع . من هذا المبلغ ٥٢ ج تمثل رأس المال المتغير ، ٨٠ ج فائض القيمة ، وبذا يكون معدل القيمة الفائضة $\frac{٨٠}{٥٢}$ = $١٥٣\frac{١}{١٣}$ ٪ أى أنه فى يوم عمل طوله ١٠ ساعات مع عمل متوسط تكون النتيجة هكذا . العمل الضرورى = $٣\frac{٣١}{٣٣}$ ساعة والعمل

الفائض = $\frac{٢}{٢٣}$ ٩ ساعة(١) .

وإليك مثال آخر حيث يعطينا بقوب الحساب التالي عن سنة ١٨١٥ ، ورغم أن بعض البنود قد صحح لأغراض مختلفة فالجدول دقيق إلى الحد الكافي لمطالبنا كما أن ثمن ربع القمح ٨ شلنات ومتوسط غلة الفدان ٢٢ بوشل بحيث أن الفدان يغل ما قيمته ١١ جنيها .

البنود الخاصة بالفدان الواحد

	بنس	شلن	جنيه		بنس	شلن	جنيه
بذور	—	٩	١	عشور ورسوم وضرائب	—	١	١
سماد	—	١٠	٢	إيجار	—	٨	١
جور	—	١٠	٣	ربح وفائدة الفلاح	—	٢	١
المجموع الكلي	—	٩	٧	المجموع الكلي	—	١١	٣

وعلى فرض أن ثمن المنتج مساو لقيمته ففائض القيمة هنا يخصص لأنواع مختلفة وهى الربح والفائدة والعشور الخ . وليس لنا أن نعمل شيئاً إزاء هذه التفصيلات وإنما نكتفى بجمعها ويكون الناتج قيمة فائضة مقدارها — ١١ ٣ (بلس ش ج) ومقدار رأس المال الثابت المدفوع ثمناً للبذور والسماد يبلغ — ١٩/٣ وإنما لنغفل أمره . بهذا يتبقى مبلغ ١٠ ش ٣ ج يمثل رأس المال المتغير المدفوع ونرى أن قيمة جديدة قدرها — ١٠ ٣ + — ١١ ٣ أنتجت مكانه ، وعلى ذلك يعطينا $\frac{ف}{م}$ = $\frac{٣ \; ١١}{٣ \; ١٠}$ معدل قيمة فائضة تزيد عن ١٠٠ ٪ . فالعامل يشتغل أكثر من نصف يوم العمل فى إنتاج فائض قيمة يقتسمه أشخاص مختلفون فيما بينهم ويلتمسون لذلك أعذاراً متنوعة(١)

---

(١) هذه البيانات قدمها لى صاحب مصنع بمنشستر ولذا يمكن الاعتماد عليها وفى الأيام السابقة كانوا فى انجلترا يحسبون حصان الآلة البخارية من نصف قطر الأسطوانة ؛ أما الآن فبالمؤشر الذى يوضح قوة الحصان البخارى الفعلية .

(٢) التقديرات الواردة فى النص يراد بها التمثيل فقط ، والمفروض فيها أن الأثمان مساوية للقيم . وسنرى فى الكتاب الثالث أنه حتى فى حالة متوسط الأسعار لا يمكن إجراء مثل هذا الفرض البسيط .

(٢) تمثيل قيمة المنتج في أجزائه النسبية

لنرجع الآن إلى المثل الذى أرانا كيف يكون الرأسمالى رأس المال من النقود . لقد كان العمل الضرورى الذى توفر عليه الغزال ٦ ساعات ، والعمل الفائض ٦ ساعات كذلك ، وبذا كانت درجة الاستغلال ١٠٠ ٪ .

كان المنتج في يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٢٠ رطلا من الغزل قيمتها ٣٠ شلناً ، ولا أقل من ٤/٥ قيمة الغزل أى ٢٤ شلناً كان يتكون من قيمة أدوات الإنتاج التى عادت إلى الظهور والتى استهلكت (وهى ٢٠ رطلا من القطن = ٢٠ شلنا ، والمغازل الخ ويقدر لها ٤ شلنات) أو كان يتكون من رأس المال الثابت . أما الجزء الباقى وهو ١/٥ فعبارة عن القيمة الجديدة التى خلقتها عملية الغزل ، ونصف هذا المقدار يحل محل القيمة اليومية المدفوعة ثمناً لقوة العمل أى يحل محل رأس المال المتغير بينما النصف الآخر عبارة عن فائض قيمة قدره ٣ شلنات . وعلى هذا يكون تكوين القيمة الكلية للعشرين رطلا من الغزل هكذا : ٣٠ شلنا قيمة الغزل = ٢٤ شلناً رأس المال الثابت + (٣ شلنات رأس المال المتغير + ٣ شلنات القيمة الفائضة) ولما كان المنتج الكلى وقدره ٢٠ رطلا من الغزل تمثل فيه هذه القيمة ، استتبع هذا وجوب تمثيل الأجزاء التى تتكون منها القيمة فى أجزاء المنتج النسبية . فإذا كان فى ٢٠ رطلا من الغزل قيمة قدرها ٣٠ شلنا وجب أن يكون فى ٤/٥ المنتج أى فى ١٦ رطلا ٤/٥ هذه القيمة وهو المقدار الذى يمثل العنصر الثابت أى ٢٤ شلنا . من هذه الأرطال الست عشرة تمثل ١٣⅓ رطل قيمة المادة الخام أى القطن المغزول الخ وهى ٢٠ شلناً تمثل ٢⅔ رطل قيمة المواد الاضافية وأدوات العمل والمغازل الخ وقدرها ٤ شلنات . ونتيجة لهذا تمثل ١٣⅓ رطل من الغزل جميع القطن المستهلك في عمل ٢٠ رطلا من الغزل . حقيقة هذا المقدار ١٣⅓ رطل من الغزل يحتوى فقط على ١٣⅓ رطل من القطن قيمته ١٣⅓ شلن ، ولكن القيمة الاضافيـــة وقدرها ثلثان وست شلنات عبارة عن المعادل للقطن المستهلك فى غزل هذه الأرطال الاضافية من الغزل وهى ٦⅔ . والنتيجة واحدة كما لو أن هذه ٦⅔ من أرطال الغزل لم تحتو على قطن بالمرة وكما لو أن جميع العشرين رطلا تركزت فى ١٣⅓ رطل من الغزل . ومن جهة أخرى لا يشمل الوزن الأخير ذرة من قيمة المواد الاضافية وأدوات العمل المستهلكة أو لا يشمل ذرة من القيمة الجديدة التى خلقت خلال عملية العمل .

وبنفس الطريقة فإن الكمية الاضافية من الغزل وهى ٢⅔ رطل والتى يستتر فيها بقية

رأس المال الثابت (٤ شلنات) لا تمثل أكثر من قيمة المواد المساعدة وأدوات العمل المستهلكة فى إنتاج العشرين رطلا من الغزل . وعلى ذلك برغم أن ٨/١٠ المنتج أو ١٦ رطلا من الغزل تعد إذا نظرنا اليها كقيمة استعمالية كأنها مثل منتجات عمل الغزال شأنها فى ذلك شأن بقية المنتج ، ولكنها من وجهة نظرنا الحالية لا تحتوى على أى عمل مبذول خلال عملية الغزل لأنها لم تمتص عملا ما خلال هذه العملية فكأنها تحولت إلى غزل دون أن تغزل . والواقع حينما يبيع صاحب رأس المال كمية الغزل هذه بأربعة وعشرين شلنا ثم يشترى بعدئذ حاجته من أدوات الإنتاج . فهذه الأرطال الستة عشرة من الغزل لا تزيد عن أنها قطن خام ومغازل وفحم الخ زينت على هيئة غزل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فباقى المنتج وهو ٢/١٠ أى أربعة أرطال من الغزل لا يمثل سوى القيمة الجديدة أى الشلنات الست التى أنتجتها عملية الغزل الممتدة ١٢ ساعة . ومهما كان مقدار المواد الأولية المستهلكة ومهما كانت أدوات العمل الخافية فيها فإن هذا المقدار قد استخلص وأدمج فى الأرطال الست عشرة الأولى من الغزل إن عمل الغزال الذى تتضمنه العشرون رطلا من الغزل متركز فى ٢/١٠ من المنتج كأنما غزل الغزال ٤ أرطال فى الهواء أو كما وهبته الطبيعة من قطن ومغازل لم يشترك فيها عمل أى إنسان — وبذا لا يضيف أى قيمة إلى المنتج .

إن الأرطال الأربعة من الغزل تتضمن جميع الغزل فى يوم . ومن هذه الكمية تجسد النصف يمثل فقط القيمة التى تحل محل قوة العمل التى استهلكت أو رأس المال المتغير البالغ ثلاث شلنات ، بينما النصف الآخر وهو رطلان من الغزل قيمة فائضة مقدارها ٣ شلنات .

بما أن ١٢ ساعة من عمل الغزال تتجسم فى ٦ شلنات فإذن تتجسم ٦٠ ساعة عمل فى قيمة غزل مقدارها ٣٠ شلنا أى توجد فى ٢٠ رطلا من الغزل منها ٨/١٠ أو ١٦ رطل عبارة عن التحقيق المادى لثمانية وأربعين ساعة عمل أنفقت فى عملية الغزل أو العمل المتجسم فى أدوات إنتاج الغزل بينما ٢/١٠ أو ٤ أرطال من الغزل من جهة أخرى هى التحقيق المادى لاثنى عشرة ساعة عمل بذلت فعلا فى عملية الغزل .

وقد رأينا من قبل أن قيمة الغزل مساوية لمبلغ القيمة الجديدة التى تولدت أثناء إنتاجه وللقيمة السابق وجودها فى أدوات إنتاجه . والآن نرى كيف أن الأجزاء المختلفة التى تكون منها قيمة المنتج وهى الأجزاء التى اختلفت من حيث وظائفها أو تصورها ، يمكن تمثيلها بواسطة ما يقابلها من أجزاء المنتج نفسه النسبية .

هكذا نستطيع أن نقسم المنتج إلى أجزاء مختلفة يمثل أحدها رأس المال الثابت أى العمل

المبذول قبلا في أدوات الإنتاج ، بينما يمثل جزء آخر رأس المال المتغير أي العمل الضروري المبذول خلال عملية الإنتاج ، وكذلك هناك جزء آخر يمثل العمل الفائض المبذول في نفس العملية أي يمثل القيمة الفائضة فقط . وعند ما نأتي إلى تطبيق هذه الطريقة فيما بعد على مسائل معقدة لم تحل حتى الآن فسنرى أن هذا الإجراء لا تقل أهميته عن بساطته .

في المثال الذي ضربناه اعتبرنا المنتج الكلي النتيجة الكاملة ليوم عمل من ١٢ ساعة ، وفي إمكاننا تتبع هذا المنتج الكلي خلال كل مرحلة من مراحل إنتاجه بينما نمثل طيلة الوقت المنتجات الجزئية التي تتم في المراحل المختلفة على أنها أجزاء من المنتج النهائي أو الكلي من حيث عملها ووظيفتها .

بما أن الغزال ينتج ٢٠ رطلا من الغزل في ١٢ ساعة فهو ينتج ١ ⅔ رطل في الساعة الواحدة ، ١٣ ⅓ رطل في ٨ ساعات ، وهذا منتج جزئي يعادل من حيث القيمة كل القطن المغزول في يوم عمل بأكمله . وبنفس الطريقة يكون المنتج الجزئي للفترة الثالثة وقدرها ساعة وست وثلاثون دقيقة مساويا لرطلين وثلثي رطل من الغزل وهذا يمثل قيمة أدوات العمل المستهلكة أثناء يوم العمل ذي الإثني عشرة ساعة . وبالمثل ينتج الغزال رطلين من الغزل = ٣ شلنات في الفترة التالية وقدرها ساعة و٣٦ دقيقة ، وقيمة هذا المنتج مساوية للقيمة كلها التي يولدها في ٨ ساعات من العمل الضروري . وأخيراً في الفترة الأخيرة (ساعة واثنتي عشرة دقيقة) ينتج ١٢ رطل من الغزل قيمتها مساوية للقيمة الفائضة التي أنتجها في نصف يوم عمل . وهذه الطريقة في الحساب تخدم صاحب المصنع الانجليزي لأنها توضح أنه في الثمانية ساعات الأولى أي في ثلثي يوم العمل يسترد قيمة قطنه ، وهكذا نفس الأمر بالنسبة للساعات الباقية . والطريقة سليمة وتماثل الطريقة الأولى التي أسلفنا ذكرها مع هذا الفارق وهو أنه بدلا من تطبيقها في عالم المكان أي الفراغ حيث توجد مختلف أجزاء المنتج جنباً إلى جنب في الشكل الكامل فإنها تطبق في عالم الزمن حيث يتبع كل جزء الآخر . ورغم هذا فقد تكون مثل هذه الطريقة في الحساب مصحوبة بأفظع الآراء والنظريات وبخاصة في رؤوس الذين لهم مصلحة قوية كمصلحتهم في سوء إدراك تلك العملية في الميدان النظري .

قد يخيل إلى أمثال هؤلاء أن صديقنا الغزال مثلا ينتج خلال الساعات الثمانية الأولى من يوم العمل قيمة القطن ، وفي الفترة التالية (ساعة وست وثلاثون دقيقة) قيمة أدوات العمل المستهلكة ، وفي الفترة التي بعد ذلك (ساعة واثني عشرة دقيقة) قيمة أجره ، وأخيرا يخصص الساعة الأخيرة ، المشهورة لإنتاج فائض القيمة . وهكذا فرض الغزال على نفسه

مهمة أداء معجزة مزدوجة ، فليس عليه فقط أن ينتج القطن والمغازل والآلة البخارية والفحم والزيت الخ فى نفس الوقت الذى يغزل بواسطتها ، بل يجب عليه فى نفس الوقت أن يحول يوم عمل واحد إلى خمسة ؛ لأنه فى المثال الذى ندرسه يتطلب إنتاج المادة الخام وأدوات العمل أربعة أيام عمل طول كل منها ١٢ ساعة ، ويتطلب تحويلها إلى غزل يوم عمل آخر طوله ١٢ ساعة . وسأضرب مثلا صار مشهوراً يوضح كيف يؤدى الجشع إلى الاعتقاد بمثل هذه المعجزات وكيف أنه لن ينتهى أمثال هؤلاء النظريين الذين يحاولون إثبات حقيقة هذه المعجزات .

٣ — نظرية سينيور عن « الساعة الأخيرة »

فى صباح يوم جميل من عام ١٨٣٦ استدعى من أكسفورد إلى مانشستر أحد الاقتصاديين الإنجليز وهو نساو و . سينيور وقد اشتهر بحسن أسلوبه . وكان الرجل يتولى تدريس علم الاقتصاد فى المدينة الأولى وقدر له أن يتعلمه فى الثانية . وقد اختاره أرباب المصانع ليقوم بالنيابة عنهم بمحاربة قانون المصانع الذى صدر إذ ذاك ، وكذلك لمهاجمة الحركة التى اتسع نطاقها بعد صدور القانون والرامية إلى تقرير يوم الساعات العشر . وقد أدرك أرباب المصانع أن الأستاذ العالم فى حاجة إلى « صقل » جيد ، أما سينيور فقد قام من جانبه بإصدار كتيب جعل عنوانه Letters on the Factory Act, as it affects Cotton Manufacture, London, 1837.

ومن هذا المؤلف أقتطف القطعة الآتية :

« حسب القانون الحالى لا يمكن لأى مصنع يستخدم أشخاصا دون الثامنة عشرة من عمرهم أن يشتغل أكثر من ١١ ساعة فى اليوم ، أى ١٢ ساعة خلال ٥ أيام فى الأسبوع ، ٦ ساعات يوم السبت . والآن سنرى من التحليل الآتى (!) أنه فى مصنع يشتغل على هذا النحو يأتى الربح الصافى كله عن طريق الساعة الأخيرة . أفرض أن أحد رجال الصناعة يستثمر ١٠٠٠٠٠ ج : ــــ ٨٠٠٠٠ فى مصنعه وآلاته ، ٢٠٠٠٠ فى المادة الخام والأجور . وبفرض دوران رأس المال مرة واحدة فى السنة مع ربح إجمالى قدره ١٥ ٪ يجب أن ينتج المصنع بضائع تساوى ١١٥٠٠٠ ج ... من هذا المبلغ وقدره ١١٥٠٠٠ ج ينتج كل نصف من أنصاف الساعات الثلاث والعشرين ٥/١١٥ أو ١/٢٣ من هذا الرقم ٢٣ × ١/٢٣ (أى مبلغ ١١٥٠٠٠ ج كله) نجد أن ٢٠ قسماً فقط أى ١٠٠٠٠٠ ج من ١١٥٠٠٠ تحل محل رأس المال المستثمر

فى الأصل، ٢/٢٣ (أو ١٠٠٠٠ ج من ١١٥٠٠٠ ج) عبارة عما يصيب المصنع والآلات من بلى. أما الباقى وهو ٢/٢٣ أى نصفا الساعة الأخيران من يوم العمل وقدره ٢٣ نصف ساعة فينتج الربح الصافى وقدره ١٠٪. وعلى ذلك (مع بقاء الأثمان كما هى) إذا اشتغل المصنع ١٣ ساعة بدلا من ١١½، بإضافة حوالى ٢٦٠٠ ج إلى رأس المال المتداول لزاد صافى الربح إلى أكثر من الضعف. ومن جهة أخرى إذا خفضت ساعات العمل بمقدار ساعة واحدة كل يوم (مع بقاء الأثمان كما هى) لقضى على الربح الصافى. وإذا كان الخفض ١½ ساعة فإن الربح الإجمالى يقضى عليه»[1].

وهذا ما يدعوه الأستاذ العالم «تحليلا»! لو أنه آمن بصحة الشكاوى التى يجأر بها أصحاب المصانع الذين يصرحون أن العمال يبددون أفضل ساعات اليوم فى إنتاج — وبالتالى فى إعادة إنتاج قيمة المبـــانى والآلات والقطن والفحم الخ. إذن لكان تحليلا لا معنى ولا لزوم له. وكان من الواجب عليه أن يجعل رده كالآتى: سادتى، لو أدار كل منكم مصنعه ١٠ ساعات بدلا من ١١½ ساعة لترتب على ذلك، بفرض تساوى الأشياء الأخرى، أن هبط استهلاك

---

(١) Senior, op. cit., pp. 12—13 — فى أغلب الأحيان مشقة التعليق على بعض آراء غريبة فى تلك القطعة التى اقتبسناها ومن ذلك القول بأن أرباب المصانع يعدون من أجزاء ربحهم (الاجمالى أو الصافى) المقدار اللازم لتعويض بلى الآلات أو بعبارة أخرى الحصول على جزء من رأس المال. كما أنه لا يعنينا التأكد من دقة الأرقام التى أوردها الكاتب فقد أظهر ليونارد هورنر فى «خطاب إلى سينيور الخ، لندن ١٨٣٧» أن هذه الأرقام لا تساوى شيئاً شأنها فى ذلك شأن «التحليل» المزعوم. وكان هورنر أحد أعضاء لجنة التحقيق فى المصانع سنة ١٨٣٣ وصار مفتشاً للمصانع حتى سنة ١٨٥٩، وأدى خدمات لا تقدر للطبقة العاملة فى انجلترا إذ شن الحرب طيلة حياته لا ضد أصحاب المصانع فحسب بل وضد الوزراء الذين كان عدد أصوات رجال المصانع فى مجلس العموم بالنسبة إليهم أكثر أهمية من عدد الساعات التى يشتغل خلالها العمال فى المصانع. وفضلا عن الأخطاء فى المبدأ فإن عبارة سينيور يسودها الاضطراب وإليك ما أراد قوله: «يستخدم صاحب المصنع العامل يوميا ١١½ ساعة أى ٢٣ نصف ساعة. فإذا كان متوسط يوم العمل ٢٣ نصف ساعة أمكن القول بأن سنة العمل تتكون من نفس العدد من أنصاف الساعات (بضربها فى عدد أيام العمل فى كل سنة). على هذا الأساس تنتج الانصاف الثلاث والعشرون من وقت العمل منتجا سنويا قدره ١١٥٠٠٠ جنيه، وينتج نصف الساعة ١/٢٣ × ١١٥٠٠٠ جنيه، وتنتج ٢٠ نصف ساعة ٢٠/٢٣ × ١١٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيه وهو الذى يحل محل رأس المال المستثمر أولا. يتبقى إذاً ٣ أنصاف ساعة تنتج ٣/٢٣ × ١١٥٠٠٠ = ١٥٠٠٠ جنيه وهذا هو الربح الاجمالى من هذه الانصاف ساعة وينتج ١/٢٣ × ١١٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ جنيه وهذا يحل محل بلى المصنع والآلات. والنصفان الباقيان أى «الساعة الأخيرة» ينتجان ٢/٢٣ × ١١٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠ جنيه وهذا هو صافى الربح. ويرد فى النص أن سينيور يحول النصفين الباقيين من المنتج إلى أجزاء من يوم العمل نفسه.

القطن والآلات الخ . اليومى بمقدار ساعة ونصف ساعة ، وبهذا يكون كسبكم معادلا لخسارتكم. ففى المستقبل سيبذل عمالكم وقتاً أقل بمقدار $1\frac{1}{12}$ ساعة فى إنتاج رأس المال الذى سبق استثماره أو فى إحلال شىء مكانه » .

ومن جهة أخرى إذا لم يكن يؤمن بما يقولون بل رأى — كما يفعل الخبراء — ضرورة إجراء تحليل ، لكان لزاماً عليه فى مسألة متصلة بالعلاقات بين صافى الربح وطول يوم العمل ، أن يطلب من أرباب المصانع قبل كل شىء ألا يضعوا سوياً الآلات ومبانى المصنع والمادة الخام والعمل بطريقة جمع المتنوعات وإنما يتفضلون بأن يجعلوا رأس المال المستثمر فى المبانى والآلات والمادة الخام الخ فى قائمة رأس المال الثابت ، وأن يضعوا رأس المال المدفوع كأجور تحت اسم رأس المال المتغير . فإذا وجب طبقاً لتقدير أرباب المصانع — أن العامل ينتج من جديد أجره فى ساعتين لوجب عليه أن يواصل تحليله على النحو التالى :

طبقاً للأرقام التى قدمتموها ينتج العامل أجره فى الساعة قبل الأخيرة ، وفى الساعة الأخيرة فائض القيمة لكم أو ربحكم الصافى . وبما أنه ينتج قيما متساوية فى فترات الزمن المتساوية ، فإن منتج الساعة قبل الأخيرة لا تختلف قيمته عنها فى حالة منتج الساعة الأخيرة . وأكثر من هذا فهو ينتج قيمة بقدر ما يبذل من عمل ، ويقاس مقدار العمل بوقت العمل وهذا عبارة عن $11\frac{1}{2}$ ساعة فى اليوم حسب البيانات التى أوردتموها . والعامل ينفق جانباً من هذه الساعات فى إعادة إنتاج أجره أو ما يحل محله ، ويبذل الباقى من الوقت فى إنتاج ربحكم الصافى . ولا يفعل خلاف هذا طيلة يوم العمل كله . وبما أن أجره ومقدار ما يغله من قيمة فائضة قيم ذات حجم متساو وذلك حسب فرضكم ، فمن الواضح أن عليه أن ينتج أجره فى $5\frac{3}{4}$ ساعة وصافى ربحكم فى $5\frac{3}{4}$ ساعة . وعلى اعتبار أن قيمة الغزل الناتج فى ساعتين مساوية لقيم أجره وصافى ربحكم ، وجب أن تكون $11\frac{1}{2}$ ساعة عمل مقياساً لقيمة هذا الغزل فيقاس منتج الساعة السابقة للأخيرة بالمقدار $5\frac{3}{4}$ ساعة عمل . والآن أصل إلى نقطة محرجة ولذا يتعين عليكم أن تصغوا بدقة . إن الساعة قبل الأخيرة ساعة عادية من وقت العمل شأنها فى ذلك شأن الساعة الأولى ، أى هى ساعة عادية لا أكثر ولا أقل . فكيف إذن يستطيع الغزال أن ينتج فى ساعة عمل واحدة على هيئة غزل قيمة تمثل $5\frac{3}{4}$ من ساعات العمل ؟ الواقع أنه لا يأتى بمثل هذه المعجزة . إن ما ينتجه على هيئة قيمة استعمالية فى ساعة عمل واحدة مقدار من الغزل محدود ، وتقاس قيمة هذا الغزل بواسطة $5\frac{3}{4}$ ساعة عمل منها $4\frac{3}{4}$ ساعة مستترة (دون تآمر من جانب الغزال) فى أدوات الإنتاج المستهلكة خلال

تلك الساعة ـ أي في القطن والآلات الخ ـ بينما الساعة الواحدة الباقية يضيفها العامل نتيجة لهذا بما أن أجره يتم إنتاجه في ٥ ٣/٤ ساعة كما أن مقدار الغزل الناتج في ساعة واحدة من الغزل تتجسم فيه كذلك ٥ ٣/٤ ساعة ، فلا سحر إذن في النتيجة وهي أن القيمة التي يخلقها الغزل مدى ٥ ٣/٤ ساعة ، مساوية لقيمة المنتجات المغزولة في ساعة واحدة . إنكم تضلون الطريق تماماً إذا تصورتم أن العامل يضيع لحظة واحدة من يوم العمل حين يعيد إنتاج قيم القطن والآلات وما إليها ، بل بالعكس إن قيم القطن والمغازل تنقل ذاتها إلى الغزل عن رضاء منها بسبب أن عمله يحول القطن والمغازل إلى غزل أي بسبب أنه يقوم بعملية الغزل . ويتوقف النقل على صفة العمل لا على كميته . حقيقة ينقل إلى الغزل في ساعة مقداراً من القيمة على هيئة قطن أكثر مما يفعل في ١/٢ ساعة ، ولكن السبب في هذا راجع فقط إلى أنه يغزل في ساعة قطناً أكثر مما يفعل في نصف ساعة . وبهذا ترون أنه فيما يختص بدعواكم أن العامل ينتج أجره في الساعة قبل الأخيرة وينتج صافي الربح في الساعة الأخيرة لا يتعدى الأمر الحقيقة التالية وهي أن ما ينتجه من الغزل في ساعتي عمل سواء كانتا الساعتين الأوليين أو الأخيرتين من يوم العمل ، تتجسم فيه ١١ ١/٢ ساعة عمل أو أي عدد من الساعات في يوم العمل بأكمله . وقولكم إنه ينتج ما تدفعون له من أجر عن عمله في الـ ٥ ٣/٤ ساعة الأولى وينتج صافي ربحكم في الـ ٥ ٣/٤ الأخيرة نقول إن هذا الادعاء معناه أنكم تدفعون له مقابل الساعات الأولى ولا تدفعون له شيئاً عن الأخيرة .

إني أتكلم عن دفع مقابل « العمل » بدلا من دفع مقابل « قوة العمل » لأني أريد أن أستخدم أسلوبكم . والآن أيها السادة إذا عقدتم الموازنة بين وقت العمل الذي تدفعون عنه مقابلا وذلك الذي لا تدفعون عنه شيئاً لوجدتموهما متساويين أي كتساوي نصف اليوم مع نصفه الآخر وهذا يساوي ١٠٠٪ وهي نسبة مئوية بديعة حقاً . وفضلا عن هذا فليس ثمت ريب أنكم إذا حملتم عمالكم على أن يكدوا ١٣ ساعة بدلا من ١١ ١/٢ واعتبرتم ـ كما ينتظر منكم ـ العمل الذي يؤدى في هذه الفترة الإضافية وهي ساعة ونصف الساعة على أنه عمل فائض بحت ، إذن لزاد العمل الفائض من ٥ ٣/٤ ساعة إلى ٧ ١/٤ ولارتفعت نسبة فائض القيمة من ١٠٠٪ إلى ١٢٦٪ وعلى ذلك فأنتم متفائلون أكثر مما يجب إذ تعتقدون إن إضافة ١ ١/٢ ساعة إلى يوم العمل يرفع معدل القيمة الفائضة من ١٠٠٪ إلى ٢٠٠٪ أو أكثر من هذا ، وبعبارة أخرى إذا اعتقدتم أنه يزيد أكثر من الضعف . ومن جهة أخرى فإن قلب الإنسان شيء غريب وخاصة إذا جعل المرء قلبه في جيبه) إنكم متشائمون إذا خشيتم أن خفض يوم العمل من ١١ ١/٢ ساعة إلى ١٠ ١/٢ يذهب بصافي ربحكم تماماً إذ إن يحدث شيء من هذا القبيل ، لأنه

مع تساوي الأشياء الأخرى يهبط فائض العمل من ٣½ إلى ٢½ ساعة مما يدع لكم معدل قيمة فائضة طيب وهو ٨٢ ٢/١١ ٪. وعلى ذلك فهذه الساعة الأخيرة الشهيرة والتي أكثرتم من السفه عنها أكثر مما فعل الناس عن يوم الحساب إن هي إلا دعاية لا أساس لها. إنكم إذا فقدتم هذه الساعة الأخيرة فلن يكلفكم هذا كل ربحكم الصافي ولن يكلف من يشتغل لديكم من الصبيان والفتيات ما لديهم من صفاء الذهن(١).

---

(١) بينا كرس سينيور نفسه لكي يثبت أن « الساعة الأخيرة » في « يوم العمل » الأساس الذي يقوم عليه صافي ربح أرباب المصانع ووجود صناعة القطن الإنجليزية ومركز إنجلترا المتفوق في السوق العالمية ، نجد أن الدكتور اندرو يطور من جهة أخرى أنه لو أن الأطفال والأحداث دون الثامنة عشرة من أعمارهم بدلا من إبقائهم الساعات الاثنتى عشرة بأكملها في جو المصانع الدفىء والأخلاق غادروه إلى العالم الخارجي الذي لا قلب له ولا أخلاق له قبل ذلك الميعاد بساعة فإنهم يحرمون من فرصة الخلاص الأبدي وذلك بسبب الكسل والرذيلة . ومنذ سنة ١٨٤٨ لم ينقطع مفتشو المصانع عن السخرية بأصحاب المصانع من أجل هذه « الساعة الأخيرة » أو هذه « الساعة ذات الأهمية القصوى » . فقد كتب المستر هوول في تقريره بتاريخ ٣١ مايو ١٨٥٥ يقول : « لو أن التقرير التالي (ويقصد كلام سينيور) صحيح لكان كل صاحب مصنع في المملكة المتحدة يشتغل بخسارة منذ سنة ١٨٥٠ » (تقارير مفتشي المصانع عن نصف السنة المنتهي في ٣٠ أبريل ١٨٥٥ ص ١٩ — ٢٠) . وفي سنة ١٨٤٨ بعد صدور قانون العشر ساعات طاف بعض أصحاب معامل غزل الكتان حول الأرياف الواقعة على حدود دورست وسومرست وضغطوا على عمالهم ليوقعوا على التماس ضد ذلك القانون وجاء في أحد مواد الالتماس ما يأتي : « وأصحاب الالتماس بصفتهم والدين يرون أن إضافة ساعة إلى وقت الفراغ يؤدي إلى إفساد أخلاق الأطفال ذلك أن الكسل يولد الرذيلة » ويعلق على هذا تقرير مفتشي المصانع (٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٠٤) بما يأتي : « إن أطفال هؤلاء الآباء والأمهات الفضلاء الرقيقي العاطفة يعملون في جو مصانع الكتان المحمل بالغبار والألياف من المادة الخام بحيث أن الوقوف ١٠ دقائق في غرف الغزل مؤذ للغاية إذ لا تستطيع أن تفعل ذلك دون أن تحس إحساساً مؤلماً بسبب سحب الغبار المتطاير من الكتان التي لا مهرب منها والتي سرعان ما تملأ الأعين والآذان والأنف والفم . والعمل ذاته بسبب سرعة الآلات الجديدة يتطلب بلا انقطاع استخدام المهارة والحركة تحت رقابة لا تكل ، ومن الصعب أن نسمح للوالدين باستخدام عبارة « تكاسل » بالنسبة لأطفالهم الذين يقيدون ١٠ ساعات كاملة إلى مثل هذا العمل في مثل هذا الجو ، مع استقطاع وقت وجبات الطعام ... وهؤلاء الأطفال يشتغلون وقتاً أطول من العمال في القرى المجاورة ... مثل هذا الكلام الدال على القسوة عن « الخمول والرذيلة » إن هو إلا نفاق لا يعرف الخجل ... إن ذلك الفريق من الجمهور الذي تأثر منذ ١٢ سنة مضت بما قاله حجة كبيرة من أن الربح الصافي كله ينشأ عن عمل الساعة الأخيرة وأن خفض يوم العمل بمقدار ساعة يقضي على هذا الربح الصافي — نقول إن هذا الفريق من الجمهور لن يصدق عينيه حين يجد أن هذا الكشف الخاص بفضائل « الساعة الأخيرة » قد تحسن منذ ذلك الوقت بحيث يشمل الأخلاق مع الربح سواء ، بحيث لو خفض وقت عمل الأطفال إلى ١٠ ساعات زالت أخلاقهم مع الأرباح الصافية لأن كليهما يعتمدان على هذه الساعة الأخيرة « الساعة الخطيرة » . ثم يواصل التقرير ضرب الأمثلة مما يلجأ إليه أرباب الصناعة من حيل =

حين تدق ساعتكم الأخيرة بصفة جدية فعليكم بالتفكير في ذلك الأستاذ من أكسفورد والآن وداعاً أيها السادة ولعلنا نلتقى فى عالم أفضل !!(١).

لقد وصل سينيور إلى كشفه الشهير حوالى سنة ١٨٣٦ ؛ وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٤٨ قرع جيمس ولسن الطبول فى مجلة « الايكونومست » من جديد لذلك المذهب حين كتب مقالا هاجم فيه قانون العشر ساعات.

المنتج (الناتج) الفائض

إنى أطلق عبارة المنتج الفائض على ذلك الجزء من المنتج الذى يمثل فائض القيمة (وهو فى المثال الذى ضربناه يتم من أرطال الغزل العشرين أى رطلان) . وكما أن معدل فائض القيمة تعينه علاقته برأس المال المتغير لا رأس المال الكلى المستثمر ، فكذلك الحجم النسبي لفائض المنتج لاتعينه النسبة بينه وبين الباقى من المنتج الكلى وإنما يتحدد بواسطة نسبته إلى ذلك الجزء من المنتج الضرورى . وبقدر ما يكون إنتاج فائض القيمة غاية الانتاج الرأسمالى والهدف منه . فكذلك ينبغى أن تقاس الثروة لا بواسطة الحجم المطلق للمنتج وإنما بواسطة

تتت وخداع وتهديد وأباطيل ليحملوا أولا بعض الهش الضعاف على تقديم الالتماسات ، وثانياً لفرض هذه الالتماسات على البرلمان على أنها تمثل وجهة نظر فرع من الصناعة بأكمله أو مقاطعات بأسرها . وما يعين الحالة الحاضرة لما يقال له ‹‹ والعلم الاقتصادى ›› أنه لا سينيور نفسه الذى أخذ بعد ذلك يناصر تشريع المصانع بنشاط ولا خصومه من البداية إلى النهاية ، نجحوا فى كشف طبيعة هذه المغالطات التى أثبتت عدم صحة الكشف الأصلى الذى وصل إليه . ولعدم وجود تحليل سليم نودى بالاعتماد على التجارب العملية ولكن أسباب هذه التجارب العملية ومعنيها ظلت سراً غامضاً .

(١) برغم أن سينيور لم يتمكن بقدر الكافى كى يكتب بهذه الروح فمن المؤكد أنه استفاد من رحلته إلى منشستر بعض الشيء . وفى ‹‹ خطابات عن قانون المصانع ›› يجعل كل صافى الربح بما فى ذلك ‹‹ الربح ›› و ‹‹ الفائدة ›› إلى ‹‹ شيئاً آخر زيادة على ذلك›› يتوقف على ساعة عمل واحدة لا أجر لها . وقبل ذلك بعام وضع كتابه ‹‹ معالم الاقتصاد السياسى ›› لطلاب جامعة أكسفورد وفيه ‹‹ كشف ›› أن الربح مصـــدره عمل الرأسمالى ، وأن الفائدة مصدرها ‹‹ الامتناع ›› من جانب الأخير (وهو فى هذا يعارض ريكاردو الذى يذهب إلى أن القيمة يعينها وقت العمل) . وفكرة الرجل على عتاقتها تمثل فكرة قديمة وما الجديد فيها سوى كلمة ‹‹ امتناع ›› ، وكان الهر روشير على حق حين ترجم abstinence بالكلمة الألمانية ‹‹ enthaltung ›› وقد ترجمها بعض مواطنيه عن لا يدرون عن اللاتينية إلا القليل ، بأنها entsagung (renunciation) .

الحجم النسبي للمنتج الفائض[1] .

إن يوم العمل أو الوقت الفعلي الذي يشتغل فيه العامل عبارة عن مجموع العمل الضروري والعمل الفائض أي فترة الوقت التي ينتج العامل خلالها القيمة التي تحل محل قيمة قوة عمله وكذلك فائض القيمة علاوة على ذلك .

---

(١) «في حالة الفرد الذي رأس ماله ٢٠٠٠٠ جنيه وأرباحه ٢٠٠٠ في السنة فلا أهمية إلا إذا كان رأس ماله يستخدم ١٠٠ أو ١٠٠٠ رجل أو إذا كانت السلعة المنتجة تباع بـ ١٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠ جنيه بشرط ألا تنقص أرباحه في جميع الحالات عن ٢٠٠٠ جنيه . أليست فائدة الشعب الحقيقية مشابهة لذلك ؟ وبشرط تشابه دخله الصافي الحقيقي ، وريعه ، وأرباحه فلا أهمية إذا كان الشعب مكونا من ١٠ أو ١٢ مليونا من السكان» (ريكاردو ص ٤١٦) وقبل ريكاردو بزمن طويل نقرأ ما يلي لآرثر يونج وهو من أنصار المنتج الفائض المتعصبين ومن نواح أخرى مؤلف ثرثار عديم النقد ولا تتناسب شهرته مع مزاياه : «ما الفائدة التي تعود على مملكة حديثة من تقسيم مقاطعة بأسرها على هذا النحو (حسب الطريقة الرومانية القديمة بين صغار الفلاحين المستقلين) ، مهما كانت طريقة زراعتها جيدة ، اللهم إلا إذا كانت الفائدة مجرد تزايد الناس ، وهو غرض في حد ذاته عديم الفائدة» Political Arithmetic (لندن ١٧٧٤ ص ٤٧) — «مما له أهمية حقيقية ، الميل القوي لتمثيل الثروة الصافية على أنها ذات نفع للطبقة العاملة ... وربما كان من الواضح أن السبب في ذلك ليس كونها صافية» T. Hopkins : On Rent of Land etc. لندن ١٨٢٨ ص ١٢٦ .

الفصل الثامن

يوم العمل

١ — حدود يوم العمل

فرضنا منذ البداية أن قوة العمل تشترى وتباع بقيمتها التي يعينها وقت العمل اللازم لإنتاجها . فإذا كان إنتاج متوسط وسائل العيش اليومية يتطلب ست ساعات تعين على العامل أن يشتغل في المتوسط ٦ ساعات يومياً حتى ينتج قوته على العمل اليومية ، أو بمعنى آخر ليعيد إنتاج القيمة التي تسلمها نتيجة بيعه قوة العمل .

فالجزء الضروري من يوم عمله والذي يبلغ ٦ ساعات مقدار معلوم ، ولكن إلى جانب هذا لا يعلم مدى يوم العمل ذاته .

لنفرض أن الخط ا ب يمثل وقت العمل الضروري وليكن ست ساعات ، فإذا أطلنا العمل بعد المدة المرموز لها ا ب بمقدار ساعة أو ثلاث ساعات أو ١٢ ساعة صارت لدينا خطوط ثلاثة وهي :

يوم العمل (٣)	يوم العمل (٢)	يوم العمل (١)
ا —— ب —— حـ	ا —— ب —— حـ	ا —— ب ... حـ

هذه الخطوط تمثل ثلاثة أيام عمل مختلفة طولها ٧ ، ٩ ، ١٢ من الساعات على التوالي .

والمدة ب حـ المضافة إلى ا ب تمثل فائض العمل . وبما أن يوم العمل هو ا ب + ب حـ أو ا حـ فإنه يختلف حسب المقدار المتغير (ب حـ) . وبما أن ا ب ثابت فالنسبة بين ب حـ ، ا ب يمكن حسابها دائماً فهي في حالة يوم العمل (١) عبارة عن ١/٦ ا ب ، وفي (٢) ٣/٦ وفي (٣) ٦/٦ وبما أن النسبة $\frac{\text{فائض وقت العمل}}{\text{وقت العمل الضروري}}$ تحدد نسبة فائض القيمة صار في الإمكان معرفة الأخير بواسطة النسبة بين ب حـ : ا ب وهي تبلغ في أيام العمل الثلاثة المشار إليها ١٦ ٢/٣ ، ٥٠ ، ١٠٠ في المائة على التوالي . ومن جهة أخرى نجد أن نسبة فائض القيمة وحدها لا تدلنا على مدى

يوم العمل فإذا كانت هذه مثلا ١٠٠ ٪ . فقد يكون يوم العمل ٨ ، ١٠ ، ١٢ ساعة على التوالى ، وهى تشير إلى أن الجزئين اللذين يتكون منهما يوم العمل وهما الوقت الضرورى والوقت الفائض كانا متساويين فى مداهما ، ولكنهما لا تدل على طول أى الجزئين .

فيوم العمل إذن مقدار متغير . حقيقة يحدد أحد جزئيه وقت العمل اللازم لإعادة إنتاج قوة العمل ، ولكن يختلف مبلغه الكلى حسب مدة فائض العمل . وعلى هذا فيوم العمل قابل للتعيين ولكنه فى حد ذاته غير محدود أى غير معين[1] .

وبالرغم من أن يوم العمل مقدار غير ثابت إلا أنه يتغير فى نطاق حدود معينة وإن كان من غير المستطاع تعيين الحد الأدنى . وبطبيعة الحال إذا جعلنا الجزء المضاف إلى الخط وهو ب جـ أو فائض العمل = صفر صار لدينا حد أدنى أى الجزء الذى ينبغى للعامل أن يشتغل فيه للإبقاء على حياته . وعلى أساس الإنتاج الرأسمالى هذا العمل الضرورى جزء من يوم العمل . أما يوم العمل نفسه فلا يمكن مطلقا أن يرد إلى هذا الحد الأدنى . ومن جهة أخرى هناك حد أعلى ليوم العمل أى لا يمكن إطالته بعد نقطة معينة . وهذا الحد الأعلى يعينه أمران أولهما الحدود الطبيعية لقوة العمل . ففى خلال الساعات الأربع والعشرين لا يستطيع الإنسان أن يبذل سوى قدر معلوم من قواه على العمل ، إذ لابد من الراحة والنوم خلال جزء معلوم من اليوم ، كما أن صاحبها مضطر خلال جزء آخر منه إلى قضاء حاجياته الطبيعية من مأكل وغسيل وملبس . وفضلا عن هذا هناك اعتبارات أدبية ، فالعامل يحتاج وقتاً لقضاء مطالبه العقلية والاجتماعية التى يتوقف مداها وعددها على درجة التقدم الاجتماعى العام . ولكن هذه الشروط التى تحدد يوم العمل مرنة ، ومن هنا نجد يوم عمل طوله ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ساعة أى أن طوله عرضة للاختلاف الشديد .

يشترى الرأسمالى قوة العمل بقيمتها مدى يوم واحد ، وبذا يحصل على حق حمل العامل على أن يشتغل من أجله خلال هذا اليوم . ولكن ما هو يوم العمل ؟[2] إنه أقل فعلا من اليوم الطبيعى ولكن السؤال الهام هو : بأية نسبة يقل يوم العمل عن اليوم الطبيعى ؟ لصاحب رأس المال

---

(١) «إن يوم العمل غامض وقد يكون طويلا أو قصيراً» An Essay on Trade and Commerce Containing Observations on Taxation etc. لندن سنة ١٧٧٠ ص ٧٣ .

(٢) هذا السؤال أعظم أهمية من السؤال الشهير الذى وجهه سير روبرت بيل إلى غرفة برمنجهام التجارية «ما هو الجنيه ؟» . ولم يسأل بيل هذا السؤال إلا لجهله بطبيعة النقود كما كان الحال بالنسبة إلى دعاة أصحاب الأموال فى برمنجهام .

وجهة نظر بصدد الحد الضروري ليوم العمل . فبصفته رأسمالياً هو الصورة التي يتمثل فيها رأس المال ، وروحه هي روح رأس المال . ولكن رأس المال له دافع واحد في الحياة ألا وهو الميل إلى خلق القيمة وفائض القيمة ، وإلى جعل أدوات الانتاج تمتص أعظم قدر ممكن من فائض العمل [1]. إن رأس المال عمل ميت لا حياة له إلا بامتصاص العمل الحي ، وتزيد حياته كلما زاد مقدار هذا الامتصاص .

والوقت الذي يشتغل فيه العامل هو الوقت الذي فيه يستهلك الرأسمالي تلك القوة على العمل التي اشتراها [2]. فإذا كان العامل يستهلك لنفسه الوقت الذي تحت تصرفه فإنه يسرق الرأسمالي [3] وهنا يستند الأخير إلى قانون تبادل السلع فهو كغيره من المشترين يسعى إلى الحصول على أكبر نفع ممكن من القيمة الاستعمالية لسلعته . هنا يرتفع صوت العامل الذي ظل خافتاً أثناء عملية الانتاج قائلا : إن السلعة التي بعتها لك تختلف عن غيرها من حيث أن استعمالها يخلق قيمة أكبر من قيمتها ولهذا اشتريتها. فما يبدو في نظرك نمواً لرأس المال معناه في نظري أنني أنفق من قوتي على العمل قدراً كبيراً يزيد عن الحد الضروري . إن كلينا يعرف في السوق قانوناً واحداً ذلك هو قانون تبادل السلع ، واستهلاك السلعة ملك لشاريها لا للذي يتنازل عنها . وعلى ذلك فاستخدام قوتي اليومية على العمل ملك لك .

ولكنني بالثمن الذي تدفعه لي يومياً أعيد إنتاجها كل يوم وأبيعها ثانية . وبغض النظر عن الإجهاد الطبيعي الناشيء عن السن وما إليه فمن الواجب أن أكون قادراً في الغد على العمل بنفس القوة والصحة والنشاط . إنك تعظني يومياً بفضائل «الاقتصاد» و«الاعتدال» حسناً هذا ! وسأعمل بهذه النصيحة وأوفر ثروتي الوحيدة وهي قوة العمل ولن أنفق منها كل يوم سوى ذلك القدر المتناسب مع مدتها العادية ونموها السليم . ومن استطاعتك اذا أطلت يوم العمل إلى غير ما حد أن تستهلك في يوم واحد مقداراً من قوة العمل أكبر مما أستطيع

---

(١) «إن غاية الرأسمالي أن يحصل على أعظم قدر ممكن من العمل مقابل مبلغ رأس المال الذي ينفقه في شراء العمل» J. G. Courcelle-Seneuil : Traité théorique et pratique des entreprises industrielles الطبعة الثانية ، باريس ١٨٥٧ ص ٦٣ .

(٢) «إن ضياع ساعة عمل في يوم واحد إساءة مميتة للدولة التجارية ... هناك استهلاك عظيم جداً للكماليات بين الفقراء العاملين في هذه المملكة وبخاصة بين الجماهير المشتغلة في الصناعة ، وبواسطة هذا يستهلكون وقتهم وهذا أخطر أنواع الاستهلاك» An Essay on Trade and Commerce etc. ص ٤٧ ، ١٥٣ .

(٣) «إذا كان العامل الحر يستريح لحظة فإن الاقتصادي الجشع الذي يراقب ذلك في قلق يدعي أن العامل يسرقه» N. Linguet : Théorie des lois civiles لندن ١٧٦٧ الجزء الثاني ص ٤٦٦ .

تعويضه في ثلاثة أيام . فما تكسبه من العمل أخسره من حيث المـــادة أي جوهر العمل وعلى ذلك فاستخدام قوتي على العمل واستغلالها أمران مختلفان اختلافاً تاماً . اذا كان متوسط الزمن الذي يحياه العامل العادي ٣٠ سنة فإن قيمة قوتي على العمل التي تدفعها الي من يوم إلى آخر هي $\frac{١}{٣٦٥ \times ٣٠}$ أي $\frac{١}{١٠٩٥٠}$ من قيمتها الكلية . أما إذا كنت تستهلك هذه القوة في ١٠ سنوات فأنت تدفع لي يومياً $\frac{١}{١٠٩٥٠}$ بدلا من $\frac{١}{٣٦٥٠}$ من قيمتها الكلية ؛ وبعبارة أخرى تدفع لي ⅓ قيمتها اليومية وتسلبني بذلك قيمة ⅔ كل يوم . فأنت تدفع ثمن يوم من قوة العمل وتستغل ذلك القدر ثلاثة أيام . وهذا يخالف التعاقد بيننا ويناقض قانون المبادلات . ولذلك أطالب بيوم عمل عادي في طوله دون مناشدة عطفك وكرمك إذ ليس للعاطفة محل في مسائل المال . قد تكون مواطناً نموذجياً ، وقد تكون عضواً في جمعية الرفق بالحيوان ورجلا صالحاً ، ولكنك تمثل في نظري شيئاً سليب القلب والعاطفة . فإذا كنت أطالب بيوم عمل عادي فإني أفعل ذلك لأني — كأي بائع آخر — أريد قيمة السلعة التي أملكها[1] .

هكذا نرى أن طبيعة تبادل السلع لا تفرض حداً ليوم العمل أو لفائض العمل . فصاحب رأس المال يتصرف في نطاق حقه كمشتر حين يحاول إطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن وأن يجعل من يوم العمل يومين إن استطاع . ونرى من جهة أخرى أن طبيعة هـذه السلعة النافعة تفرض حدوداً على مشتريها بصدد استهلاكها . وكذلك يحافظ العامل على حقوقه كبائع حين يرغب في خفض يوم العمل إلى الحد العادي المحدود .

فهنا إذن تناقض بين ما يبدو منطقياً في ظاهره ، أي هنا صدام بين حقين كل منهما يستند إلى قانون المبادلات ولهذا ففي تاريخ الإنتاج الرأسمالي يبدو لنا تحديد ما هو العمل كنتيجة نضال بين رأس المال أي الرأسماليين ، والعمل الجماعي Collective أي الطبقة العاملة .

---

(١) أثناء الاضراب الكبير الذي قام به البناؤون في لندن (١٨٦٠ — ٦١) بقصد خفض يوم العمل إلى ٩ ساعات نشرت لجنة الاضراب منشوراً يطابق ذلك الالتماس الخيالي من وجوه كثيرة ، وأشار في سخرية إلى أن سير صمويل بيتو — وهو من أشد رجال صناعة البناء جشعاً كان يعيش حياة الزهد والطهر . وفي سنة ١٨٦٧ تعرض بيتو هذا لنهاية سيئة من الوجهة المالية ، كما حدث بعد ذلك بسنوات قلائل لشخص أشد منه جشعاً وهو مقاول السكك الحديدية الألماني الشهير ستر وسبرج .

٢ — الجشع في سبيل فائض العمل

لم يكن فائض العمل كشفاً جديداً اهتدى إليه رأس المال ، إذ حيثما ملك جانب من المجتمع وسائل الإنتاج تعين على العامل حراً كان أم غير حر أن يضيف إلى وقت العمل اللازم لإعالته قدراً إضافياً من وقت العمل لكي ينتج وسائل العيش لأولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج [1] سواء كان هذا المالك زاهداً أثينياً من عبيد الخير والجمال ، ثيوقراطياً من إتروريا ، مواطناً رومانيا ، بارونا نورمنديا ، مالكاً حديثاً ، أو رأسمالياً [2] . ومن الجلي أنه في ظل أي نظام اقتصادي للمجتمع تسوده القيمة الاستعمالية للسلعة لاقيمتها التبادلية ، يتحدد فائض العمل بواسطة مجموعة معلومة من الحاجات قد تعظم أو تقل ، كما أن التعطش غير المحدود لفائض العمل لاينشأ عن طبيعة الإنتاج نفسه ، وعلى ذلك كان الإرهاق شنيعاً في العصور القديمة حين كان الغرض منه الحصول على القيمة التبادلية في مظهرها النقدي المستقل وهو إنتاج الذهب والفضة . فالعمل الإجباري حتى الموت هو هنا مظهر الإرهاق الذي أقره المجتمع ، وماعليك إلا أن تقرأ ديودور الصقلي [3] . ومع ذلك فهذه حالات شاذة في العصور القديمة .

ولكن في الوقت الذي يتجه فيه الناس الذين لايزال إنتاجهم يتحرك في حيز الأشكال الدنيا من عمل العبيد والسخرة الخ إلى نطاق السوق الدولية حيث يغلب الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج وحيث هم الناس الأساسي بيع منتجاتهم للاصدار . فإن الويلات المتمدينة للإرهاق في العمل تتداخل مع الويلات الهمجية للعبودية والرق وما إليهما . لذلك كان عمل السود بالولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكي معتدلاً في مظهره مادام الهدف من الإنتاج

(١) « إن الذين يعملون ... يطعمون في الحقيقة الأغنياء الذين يعيشون على حسابهم كما يطعمون أنفسهم » . الدمند برك : ص ٢ .

(٢) يقول Niepuhr في كتابه Romanische gesschichte بقدر كبير من البساطة « لا يسعنا إلا أن ندرك أن مثل هذه الأعمال كالتي نلقاها في إتروريا القديمة والتي تدهشنا في خرائبها ، تفترض على نطاق صغير (!) دولا تتكون من سادة وأرقاء » ويقول سيسموندي وقد كان أدق في إدراك الأمور إن « شريط بروكسل » يفترض وجود سادة الأجر وطالبي الأجراء ... .

(٣) « من يستطيع أن ينظر إلى هؤلاء البؤساء دون أن تأخذه الشفقة على حظهم وتعسهم » (وهو هنا يتكلم عن العبيد في مناجم الذهب على حدود مصر والحبشة وبلاد العرب) « أولئك البؤساء الذين لا يستطيعون المحافظة على نظافة أجسامهم أو ستر عوراتهم بأي نوع من الرداء . فلسنا نجد هنا نوعاً من التسامح أو الاشفاق على المرضى والضعفاء والمسنين أو النساء العاريات . ففي ظل إرهاب السوط يجب على الجميع أن يعملوا حتى الموت الذي يضع حداً لآلامهم وشقائهم » . Bibliotheca historica الكتاب الثالث الفصل ١٢ .

إشباع الحاجات العاجلة المباشرة ، ولكن حين أصبح إصدار الغلال ذا أهمية حيوية بالنسبة إلى هذه الولايات صار إرهاق الأسود أو استنفاد حياته في سبع سنوات أحياناً عاملاً له أهميته في نظام مقرر معلوم وواضح الهدف . لم يعد الأمر مقصوراً على الحصول من العبد على مقدار معلوم من المنتجات النافعة ، بل صار عبارة عن إنتاج فائض العمل نفسه ، وكذلك حدث نفس الشيء بالنسبة إلى السخرة في ولايتي الطونة (ويطلق عليهما اليوم إسم رومانيا) .

والموازنة بين الجشع في سبيل فائض العمـــل في ولايتي الطونة وبين مثيله في المصانع الإنجليزية ذات أهمية خاصة إذ لفائض العمل في السخرة مظهر مستقل ملموس .

لنفرض أن يوم العمل يتكون من ٦ ساعات من العمل الضروري ، ٦ ساعات من العمل الفائض . فالعامل الحر في هذه الحالة يعطي الرأسمالي كل أسبوع ٦ × ٦ أي ٣٦ ساعة من فائض العمل ، كما لو أنه اشتغل كل أسبوع ثلاثة أيام لنفسه ومثلها للرأسمالي . ولكن هذا الأمر غير واضح في الظاهر بسبب تداخل كل من فائض العمل والعمل الضروري . وأستطيع بذلك أن أعبر عن نفس العلاقة بالقول مثلا إن العامل يشتغل في كل دقيقة ثلاثين ثانية لنفسه ومثلها لصاحب رأس المال . غير أن الأمر بخلاف هذا في حالة السخرة إذ يتميز تماما العمل الضروري الذي يقوم به الفلاح في ولاية الأفلاق للإبقاء على ذاته عن فائض العمل الذي يؤديه لحساب السيد لأن النوع الأول من العمل يؤديه في حقله الشخصي والثاني في مزرعة السيد . وهكذا يوجد جزءا العمل جنباً إلى جنب وكل منها مستقل عن الآخر . ففي حالة السخرة يتميز فائض العمل بدقة عن العمل الضروري إلا أن هذا لا يسبب أي اختلاف بصدد العلاقة الكمية بين فائض العمل والعمل الضروري إذ تظل الثلاثة أيام من فائض العمل في الأسبوع ثلاثة أيام لا تغل ما يقابلها للعامل نفسه سواء دعوناه عامل سخرة أو عاملا بأجر . ولكن يبدو جشع صاحب رأس المال في سبيل فائض العمل فيما يبذل من مجهود لمد مدة يوم العمل بينما السيد في ولاية الأفلاق بالحصول مباشرة على ثلاثة أيام من السخرة [1] .

وبرغم اختلاط السخرة في ولايتي الطونة بإيجارات نوعية ومظاهر عبودية أخرى ظلت أهم ضريبة تدفع إلى الطبقة الحاكمة ، وحيثما سادت السخرة فنادراً ما نشأت عن الرق . بل كانت في الغالب سبباً فيه ، وهذا ما حدث في الولايتين حيث قام أسلوب الإنتاج في الأصل على أساس الاشتراكية في الأرض ولكن على خلاف النظام الصقلي أو الهندي . جزء من الأرض يزرعه أعضاء .

---

(١) ما يتلو ذلك ينطبق على الأحوال التي كانت سائدة في الولايتين الرومانيتين قبل حرب القرم .

الجماعة بصفتهم حائزين أحرار كل نفسه ، أما الجزء الآخر وهو الأرض العامة فيزرعونه بالاشتراك ، والغاية من منتجات هذا العمل المشترك أن تكون احتياطياً فى حالة سوء المحاصيل والحوادث المالية ، وأن تكون وسيلة لتغطية نفقات الحرب والدين وما إلى ذلك من المصروفات العامة . غير أنه بمرور الوقت اغتصب الزعماء العسكريون ورجال الدين الأرض العامة ومعها العمل الذى يبذل فيها فانقلب عمل الفلاحين الأحرار فى أرضهم العامة إلى سخرة لأولئك اللصوص وما لبثت هذه السخرة أن تحولت إلى علاقة دينية قائمة بالفعل وإن لم يقرها القانون ، واستمرت حتى أكسبتها الروسيا ، محررة العالم (١) ، الطابع القانونى تحت ستار إلغاء الرق .

ومن المحقق أن طبقة السادة الملاك هى التى أملت قانون السخرة الذى أصدره القائد الروسى كيسيلف سنة ١٨٣١ . وبهذه الطريقة غزت الروسيا قلوب أفرادها ونالت الثناء من جانب الأحرار فى كافة أرجاء القارة الأوربية .

وقد نص ذلك القانون Réglement Organique أن على كل فلاح بالأفلاق أن يؤدى للسيد فضلا عن مجموعة مفصلة من المدفوعات العينية : (١) ١٢ يوماً من العمل العام (٢) يوماً واحداً من عمل الحقل (٣) يوماً واحداً فى حمل الخشب ، ومجموع ذلك كله ١٤ يوم فى السنة . ولكن روح الادراك الدقيق للاقتصاد تبحث فى صياغة القانون بمهارة ودهاء بحيث أن يوم العمل لا يؤخذ بمعناه العادى ولكن على أنه يوم العمل اللازم لانتاج متوسط فى اليوم . وبعبارة واضحة صيغ القانون بحيث يفهم منه أن ١٢ يوم يقصد بها منتج العمل اليومى فى ٣٦ يوماً وأن يوماً واحداً من عمل الحقل معناه ٣ أيام ، وكذلك الحال فى اليوم المخصص لحمل الخشب ، وبذلك يكون المجموع فى الواقع ٤٢ يوما من السخرة يضاف إليها خدمات تؤديها كل قرية بنسبة عدد سكانها فى المناسبات غير العادية ، وتقدر هذه السخرة الإضافية بأربعة عشر يوم لكل فلاح فى الأفلاق وبذلك تصل السخرة المقررة إلى ٥٦ يوماً فى السنة . ولكن السنة الزراعية فى الأفلاق ٢١٠ يوم بسبب قسوة الجو ، يستقطع منها ٤٠ يوماً للآحاد والعطلة ، ٣٠ يوماً فى المتوسط لرداءة الطقس ومجموع هذه الأيام التى لا أهمية لها ٧٠ وبذلك يتبقى ١٤٠ يوم وتصبح نسبة السخرة إلى العمل الضرورى عبارة عن ٥٦ : ٨٤ أى ٦٦ ٪ . وهذه نسبة من فائض القيمة أقل بكثير من تلك التى تنظم عمل المزارع أو عامل المصنع فى انجلترا . ولكن هذه هى السخرة المنصوص عليها قانوناً .

وقد عرف القانون الروسى كيف يحرم سبيل الهروب من نصوصه ، إذ بعد أن جعل من الاثنى عشرة يوم ستاً وخمسين نراه ينظم العمل فى كل من هذه الأيام الأخيرة بحيث لا بد من

أداء جزء منه فى اليوم التالى ، ففى يوم واحد مثلا يجب إزالة الأعشاب من قطعة من الأرض تتطلب ضعف هذا الوقت وخاصة فى مزارع الذرة . وكذلك العمل اليومى القانونى بالنسبة إلى بعض أنواع العمل الزراعى يفسر بطريقة تجعل ذلك اليوم يبدأ فى مايو وينتهى فى أكتوبر . أما فى ولاية البغدان فالحالة أسوأ . وقد قال أحد الملاك وهو فى نشوة الخمر إن الإثنى عشرة يوماً من السخرة والتى نص عليها القانون تصل إلى ٣٦٥ يوما فى السنة (١) .

وإذا كان ذلك القانون فى ولايتى الطونة يعبر بطريقة إيجابية عن ذلك الجشع فى سبيل الحصول على فائض العمل والذى أجازته كل فقرة واردة فيه ، فإن قوانين المصانع الصادرة فى انجلترا تعبر عن نفس ذلك الجشع بطريقة سلبية . إذ هذه القوانين تحد من رغبة رأس المال الشديدة فى ذلك الاستغلال غير المقيد لقوة العمل وذلك عن طريق تحديد الدولة ليوم العمل وهى دولة يسيطر عليها أصحاب رؤوس الأموال والملاك الزراعيون . وإذا صرفنا النظر عن الحركة العمالية التى زاد تهديدها وخطرها يوماً بعد يوم ، فإن الذى سبب تحديد العمل فى المصانع هو نفس الضرورة التى قضت باستعمال الجوانو فى الحقول الانجليزية ، كما أن الرغبة فى النهب وهى التى أنهكت التربة من جهة زعزعت من جهة أخرى جذور قوة الشعب الحيوية . وتحدثنا أقل الأوبئة التى تنتشر من وقت لآخر عن هذا الأمر بوضوح مماثل ما يدل عليه تناقص المستوى الحربى فى ألمانيا وفرنسا(٢) .

إن قانون العمل الصادر سنة ١٨٥٠ والمعمول به الآن (١٨٦٧) يجعل متوسط يوم العمل ١٠ ساعات أى ١٢ ساعة خلال الأيام الخمس الأولى من السادسة صباحاً حتى السادسة

---

(١) يمكن الحصول على تفاصيل أكثر من كتاب :

E. Regnault's : Histoire politique et sociale des principautés danubiennes

باريس ١٨٥٥ ص ٣٠٤ وما بعدها .

(٢) « ويمكن بوجه عام إنه فى نطاق حدود معينة يكون الدليل على رخاء وتقدم الكائنات العضوية حين يتخطى حجمها متوسط حجم أعضاء الجنس . وفيما يختص بالانسان يكون نموه غير واف حين تكون الأحوال الطبيعية والاجتماعية غير ملائمة . ففى جميع البلدان الأوربية حدث هبوط فى متوسط طول الأفراد البالغين الذكور منذ تقررت الخدمة العسكرية الاجبارية ، ويمكن القول بصفة عامة إنه حدث نقص فى صلاحيتهم للخدمة العسكرية . فقبل الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كان الحد الأدنى لطول المشاة ١٦٥ سم فصار ١٥٧ سنة ١٨١٨ (حسب قانون ١٠ مارس) ثم ١٥٦ (قانون ٢١ مارس سنة ١٨٥٢) وفى هذا البلد يرفض قبول أكثر من نصف المتقدمين للخدمة بسبب نقص طولهم . وكان الحد الأدنى للمشاة فى سكسونيا سنة ١٧٨٠ ، ١٧٨ سم وهو الآن ١٥٥ سم ، كما أنه ١٥٧ فى بروسيا . ويعتقد الدكتور ماير فى صحيفة Bayrische Zeitung (٩ مايو سنة ١٨٦٢) بعد دراسة متوسطات متوات

مساء ويشمل ذلك ١ ½ ساعة للإفطار وساعة للغداء وبذا يتبقى ١٠ ½ ساعة من العمل . أما فى يوم السبت فمدة العمل من السادسة صباحاً حتى الثانية مساء يستقطع منها ½ ساعة للإفطار وهكذا يتبقى ٦٠ ساعة بحساب ١٠ ½ ساعة خلال كل يوم من الأيام الخمس الأولى ، ٧ ½ ساعة للأخير .

ونص القانون على تعيين مفتشين للمصانع تحت إشراف وزير الداخلية مباشرة وتنشر تقاريرهم كل نصف عام بإذن البرلمان . وتمدنا هذه التقارير بإحصائيات رسمية منتظمة تنم عن مبلغ ما فى نفوس الرأسماليين من جشع فى سبيل الاستحواذ على فائض العمل . ولنستمع لحظة إلى ما يحدثنا به مفتشو المصانع [1] . إن صاحب المصنع المخادع يبدأ العمل قبل السادسة بربع ساعة (أو أكثر أو أقل من ذلك) ، وهو يستولى على خمس دقائق من بداية ونهاية نصف الساعة المسموح به للإفطار ، وعلى ١٠ دقائق عند بداية ونهاية ساعة الغداء . وفى يوم السبت يشتغل ربع ساعة (أو أكثر أو أقل) بعد الثانية مساء . وبذا يكون ما يكسبه على النحو الآتى :

= أنه من ١٠٠٠٠ مجند كان ٨٧١٦ غير صالحين للخدمة العسكرية منهم ٧٠٣ بسبب القصر ، ٢٩٩ نتيجة عيوب صحية وضعف جثمانى ... وفى سنة ١٨٥٨ عجزت برلين عن أن تمد الجيش بالفرقة المطلوبة منها من المجندين إذ نقص العدد بمقدار ١٥٦ ..

J. von Liebig, Die Chemie in ihrer Andwendung auf agricultur und Physiologie سنة ١٨٦٢ ، الطبعة السابعة ، المجلد الأول ص ١١٧ ، ١١٨ .

(١) فيما يختص بالفترة الممتدة من بداية الصناعة الكبيرة فى انجلترا لغاية سنة ١٨٤٥ سأمس المسألة هنا وهناك محيلا القارىء على تفاصيل أوفى فى كتاب «حالة الطبقة العاملة فى انجلترا» (ليبزج ١٨٤٥) تأليف فردريك انجلز وإن كان فهمه العميق لطبيعة الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج قد أثبته بجلاء التقارير عن المصانع والمناجم الخ ، والتى ظهرت منذ نشر ذلك الكتاب ، وحين نوازن بين ما قاله فى كتابه وبين تقارير الرسمية لجنة تشغيل الأطفال والمنشورة بعد ذلك بثمانية عشر أو عشرين سنة (١٨٦٣ — ٦٧) ، ندرك بأى قدر من الأمانة فى إيراد التفاصيل قد صور الظروف . وتقارير لجنة تشغيل الأطفال خاصة بتلك الفروع من الصناعة التى لم تطبق عليها قوانين المصانع حتى قبل سنة ١٨٦٢ والتى لم تطبق عليها فى الواقع ، وعلى ذلك لم يحدث فى تلك الميادين تغير فى الأحوال التى وصفها إنجلز . والأمثلة التى سأوردها مستقاة فى الأغلب من فترة حرية التجارة بعد سنة ١٨٤٨ وهى ذلك العصر الذهبى الذى تحدث عجائبه للأذان أولئك الذين يلأون جيوبهم بالمال والذين يتميزون بالجهل ، وهناك سبب للاعتماد على إنجلترا عن بإلحاح فهى أولا البلد الكلاسيكى للانتاج الرأسمالى ، وثانياً البلد الوحيد الذى نشر سلسلة متصلة من الاحصائيات الرسمية بصدد المسائل التى نبحثها .

قبل السادسة صباحاً	١٥	دقيقة
بعد « مساء	١٥	»
وقت الافطار	١٠	»
وقت الغداء	٢٠	»
	٦٠	»

أى ٣٠٠ دقيقة فى ٥ أيام .

فى يوم السبت قبل السادسة صباحاً	١٥	دقيقة
وقت الأفطار	١٠	»
بعد الثانية مساء	١٥	»
	٤٠	»
المجموع الكلى فى الأسبوع	٣٤٠	»

أو ٥ ساعات ، ٤٠ دقيقة فى الأسبوع ؛ فاذا ضربنا هذا الرقم فى ٥٠ أى عدد الأسابيع فى السنة (مع مراعاة أيام العطلة والتوقف عن العمل من حين إلى آخر) لكان ذلك مساوياً اسبع وعشرين يوماً من أيام العمل[1] . وجاء فى موضع آخر « إن زيادة وقت العمل بمقدار ٥ دقائق فى اليوم يعادل يومين ونصف يوم من الانتاج فى السنة [2]. وكذلك « الساعة الإضافية فى اليوم والتى يحصل عليها أجزاء قبل السادسة صباحاً وبعد السادسة مساء وعند بداية ونهاية الساعات المحدودة إسمياً لتناول الطعام تساوى العمل فى السنة ١٣ شهراً [3]. والأزمات التى تؤدى إلى تعطيل الانتاج وتحمل المصانع على العمل جانباً من الأسبوع ، لا تؤثر فى الميل إلى إطالة يوم العمل ، وكلما قل الوقت المبذول فى العمل بدت الضرورة لزيادة تحويل هذا الوقت إلى فائض وقت العمل . وقد جاء ما يأتى فى تقرير مفتشى المصانع عن فترة الأزمة التى حدثت ما بين عامى ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ « قد يكون من التناقض يتعرض العمال للارهاق فى الوقت الذى ساءت فيه حالة التجارة ، ولكن هذه الحالة السيئة تحمل فريقاً من الناس من لا وازع لهم من ضميرهم على أن يتخطوا الحدود المرسومة بقصد اجتناء ربح أكبر ... فى

(١) « مقترحات ... الخ ذكرها مفتش المصانع المنزل . هورنر فى Factory Regulations Act والذى أمر بالنشر من مجلس العموم (٩ أغسطس ١٨٥٩ ص ٤ — ٥) .

(٢) تقارير مفتشى المصانع أكتوبر ١٨٥٦ ص ٣٥ .

(٣) شرحه ، أبريل ٣٠ ١٨٥٨ ص ٩ .

نصف العام الماضي على ما يقول ليونارد هورنر تعطل ١٢٢ مصنعاً وظل ١٤٣ مصنعاً قائماً بالعمل ومع ذلك استمر تشغيل العمال أكثر من الساعات التي يحددها القانون (١) ويقول المستر هوول « ترتب على الأزمة التجارية أن أغلقت مصانع كثيرة أبوابها كلية بينما اشتغل عدد أكبر من ذلك جانباً من الأسبوع أقل من المعتاد ، وبرغم هذا لا زلت أتلقى الشكاوى بشأن التعدى على حقوق العمال واغتصاب نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة من الأوقات المخصصة للراحة والتغذية (٢) . حدثت نفس الظاهرة ولكن على نطاق أضيق خلال الأزمة القطنية المخيفة التي امتدت من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥ (٣) .

ويحدث أحياناً عند ما يوجد بالمصنع أفراد يشتغلون أثناء ساعة الأكل أو خلال وقت لا يجيزه القانون أن تكون الحجة من قبيل الاعتذار أنهم لا يغادرون العمل في الساعة المحدودة وأن من الضرورى إرغامهم على ترك عملهم (تنظيف الآلات الخ) وبخاصة بعد ظهر أيام السبت . ولكن إذا كان العمال يبقون في المصنع بعد توقف الآلات عن العمل .. لما اشتغلوا كذلك إذا كان هناك وقت كاف معد خاصة للتنظيف وما إلى ذلك سواء قبل السادسة صباحاً أو بعد السادسة مساء في أيام السبت (٤) .

---

(١) مصدر سابق ص ٤٣ (٢) شرحه ص ٢٥

(٣) تقارير الخ (٣٠ أبريل ١٨٦١) أنظر الملحق رقم ٢ شرحه ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٢ ص ٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، زادت مخالفات نقض القوانين خلال النصف الأخير من سنة ١٨٦٣ شرحه ، ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٣ .

(٤) تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٢٣ ، ان شهادة أصحاب المصانع التي أدلوا بها في محاكم القضاء تدل على مدى مقاومة العمال لأية محاولة ترمى إلى الاقلال من عدد الذين يشتغلون في المصنع ! ففي بداية يونية سنة ١٨٣٦ قيل لقضاة ديوزبري يوركس أن أصحاب ثمانية معامل كبيرة في جوار باتلي خرقوا قوانين المصانع ، واتهم بعض أصحاب المصانع بتشغيل ٥ أولاد تتراوح أعمارهم بين ١٢ ، ١٥ سنة منذ السادسة صباحاً يوم الجمعة إلى الرابعة مساء في اليوم التالي دون السماح لهم بأي وقت للراحة عدا الفترات المخصصة لتناول وجبات الطعام وساعة واحدة للنوم في منتصف الليل ، وكان على هؤلاء الأولاد أن يؤدوا العمل خلال هذه الفترة الممتدة ٣٠ ساعة في جحر ضيق وهو مكان يمزق فيه الخرق الصوفية البالية ، والجو مثقل بالأتربة والغبار المتصاعد من بقايا القماش ، الأمر الذي يضطر العامل البالغ نفسه إلى أن يضع منديلا على فمه كيما يحمي رئتيه ، وكان السادة المتهمون وكلهم من جماعة الأصدقاء (Quakers) يمتنعون لأسباب دينية عن حلف اليمين ، وقد أكدوا أن شفقتهم على هؤلاء الصغار جعلتهم يسمحون لهم براحة قدرها أربع ساعات لينالوا أثناءها قسطاً من النوم ولكن أولئك الأولاد رفضوا النوم بعناد وقد صدر الحكم على السادة المجرمين بتغريمهم ٢٠ جنيهاً ، ولا بد أن درايدن كان يفكر في أمثالهم حين كتب يقول :

Fox full fraught in seeming sanctity, That feared an oath but like the devil would lie, That look'd like Lent, and the holy leer and durst not Sin before he said his prayer.

«إن الربح الذي يمكن الحصول عليه (من وراء إطالة وقت العمل خلافاً لما ينص عليه القانون) يبدو في نظر الكثيرين إغراء أعظم من أن يقاوموه وهم يعتمدون على فرصة عدم كشف أمرهم، كما أنهم حينما يرون تفاهة العقوبة وتفاهة الغرامات التي دفعها من وقع عليهم الجزاء، يدركون أنه إذا ما كشف أمرهم ظل جانب الربح في ناحيتهم [1]». وفي الحالات التي يكسب فيها صاحب العمل قدراً من العمل الإضافي مكوناً من سرقات بسيطة خلال اليوم تبدو جسامة الصعاب القائمة في وجه المفتشين الذين يكشفون حالة من هذه الحالات [2]. وهذه «السرقات الصغيرة» التي يرتكبها الرأسمالي على حساب الزمن المقرر لراحة العامل وتناوله الطعام يدعوها بعض المفتشين «سرقات تافهة للدقائق» [3]، أو «اختطاف بضع دقائق».

من هذا يتضح جلاء أنه في هذا الجو لا يمكن أن يقل تكوين فائض القيمة بواسطة فائض العمل سر أخفائها. وقد قال لي سيد محترم إلى حد بعيد: «لو أتيح لي أن أشغل عشر دقائق فقط زيادة عن الوقت المحدود يومياً لكسبت ألف جنيه في السنة [4]» وذلك «لأن اللحظات هي عناصر الربح [5]».

ومن هذه الناحية لا نجد شيئاً أكثر تعبيراً في الوصف من تسمية العمال الذين يشتغلون كل ساعات العمل باصطلاح «الذين يعملون كل الوقت» Full timers بينما يقال للأطفال دون الثالثة عشرة والذين يسمح لهم بالعمل ست ساعات «الذين يشتغلون نصف الوقت» [6] Half timers. فالعامل هنا ليس إلا صورة مجسمة لوقت العمل وكل الفوارق الفردية تختلف أو تندمج في عباراتي «الذين يعملون كل الوقت» و«الذين يشتغلون نصف الوقت».

٣ — فروع من الصناعة البريطانية ليس فيها حدود قانونية للاستغلال

درسنا حتى الآن الميل إلى إطالة مدة يوم العمل أو ذلك التعطش نحو فائض العمل في ناحية امتازت بقسوة لا تفوقها قسوة الأسبان في معاملة الهنود الحمر الأمريكيين بقصد البحث.

---

(١) شرحه ٣٠ أكتوبر ١٨٥٦ ص ٣٤ (٢) شرحه ص ٣٥

(٣) شرحه ص ٤٨ (٤) شرحه ص ٤٩

(٥) شرحه ص ٤٨ (٦) هذا هو التعبير الرسمي سواء في المصانع أو في التقارير.

عن الذهب[1] كما قال كاتب اقتصادى انجليزى من البورجوازية . هذه القسوة ذاتها أدت إلى تدخل القانون لتقييد رأس المال والحد من حريته . ولنلق الآن نظرة على فروع من الإنتاج لايزال فيها الاستغلال طليقاً من أى قيد ، وكان ذلك بالأمس القريب .

صرح مستر بروتون شارلتون حين رأس اجتماعاً فى اجتماع روم بنوتنجام فى ١٤ يناير سنة ١٨٦٠ بما يأتى « لقد كان ذلك الفريق من الأهلين المشتغل بصناعة الدنتلا عرضة لآلام وحرمان لامثيل لها فى أى جهة أخرى بالمملكة بل وفى العالم المتمدين . فكان الأطفال من سن التاسعة أو العاشرة ينزعون من فراشهم فى الساعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة صباحا ويجبرون على العمل حتى العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة مساء ، وذلك بما يكاد يقوم بأودهم مما سبب هزالهم وتضاؤل أجسامهم واصفرار وجوههم وانحطاط بشرتهم إلى نوع من التحجر الباهت مما يبعث الرعب فى نفس من يفكر فيه . إنه لايدهشنا أن يتقدم مستر مالیت أو أى صانع آخر ويحتج على المناقشة . إن النظام القائم كما وصفه السيد مونتاجو فالى نظام من العبودية ليس لها مايبررها ، وذلك من النواحى الاجتماعية والجثمانية والأدبية والروحية.. ماذا يكون الرأى فى مدينة يعقد فيها اجتماع عام يطلب فيه خفض مدة العمل للرجال إلى ١٨ ساعة يوميا ؟ . إننا نحمل ساخطين على ملاك مزارع القطن فى فرجينيا وكارولينا . فهل مالديهم من سوق سوداء واستعمال للسوط وبيع للحم البشرى أشد كراهية إلى النفس من هذه التضحية البطيئة بالإنسانية والتى تقع أمام أبصارنا حتى يتسنى لنا صنع نقب وربطات عنق لصالح الرأسماليين ؟ »

وقد تعرضت مصانع الفخار فى ستافورد شير للتحقيق البرلمانى ثلاث مرات خلال الاثنين وعشرين سنة الأخيرة ، وقد وردت نتائج التحقيقات فى تقرير مستر سكريفن المرفوع سنة ١٨٤١ إلى أعضاء « لجنة تشغيل الأطفال » ، وفى تقرير الدكتور جرينهاو المنشور سنة ١٨٦٠ بأمر الموظف الصحى فى المجلس المخصوص (الصحة العامة ، التقرير الثالث ١١٢ — ١١٣) ، وأخيراً فى تقرير مستر لونج سنة ١٨٦٢ والوارد فى « التقرير الأول للجنة تشغيل الأطفال فى ١٣ يونية ١٨٦٣ » .

ويكفينى فى هذا المقام أن أورد من تقريرى ١٨٦٠ – ١٨٦٣ بعض مافاه به الأطفال

---

(١) الكلمات الموجودة فى النص مأخوذة عن John Wadane فى كتابه History of the Middle and Working Classes الطبعة الثالثة لندن ١٨٣٥ ص ١١٤ . والجزء النظرى من هذا الكتاب عن الاقتصاد السياسى يعتبر مبتكراً إذا راعينا التاريخ الذى وضع فيه . أما الجزء التاريخى فسرقة مكشوفة من سير ف . م . أيدن : State of the Poor لندن ١٧٩٧ .

أنفسهم الذين كانوا موضع الاستغلال ، ومنهم تستطيع تكوين فكرة عن حالة البالغين من البنات والنساء. وذلك في صناعة يبدو إلى جانبها غزل القطن عملا مقبولا وتراعى فيه الاعتبارات الصحية. (انجلز — حالة انجلترا .... ص ٢٤٩ — ٢٥١).

التحق الطفل وليم وود وعمره ٩ سنوات بالعمل وكانت سنه إذ ذاك ٧ سنوات وعشرة أشهر ، وكان عمله عبارة عن نقل القوالب إلى غرفة التجفيف ثم إعادة الشكل الفارغ . وكان يبدأ العمل كل يوم في السادسة صباحاً ويغادره حوالى التاسعة مساء ، وقد قال الطفل «ظللت مدى سبع أو ثمان أسابيع أعمل حتى التاسعة مساء ستة أيام في الأسبوع». وهكذا يشتغل طفل في السابعة من عمره ١٥ ساعة في اليوم ! ويقول ج . موراى وعمره ١٢ سنة «اتوجه إلى العمل في السادسة أو في الرابعة أحيانا ، وقد عملت طيلة ليل أمس حتى السادسة من صباح اليوم . وقد اشتغل كذلك ثمانية أو تسعة أولاد خلال ليلة أمس كلها وجاءوا جميعاً عدا واحداً هذا الصباح . أما الأجر الذي أتناوله فثلاث شلنات وست بنسات . ولا أحصل على زيادة مقابل العمل الليلي . وفي الأسبوع الماضي اشتغلت ليلتين».

ويقول فرنيهو في العاشرة من عمره «لا أحصل دائماً على ساعة للغداء وإنما يصرح لي بنصف ساعة فقط أحيانا في أيام الخميس والجمعة والسبت». (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ١٨٦٣ ص ١٦و١٩و١٨).

ويقرر الدكتور جرينهاو أن متوسط العمر قصير إلى درجة غير عادية في منطقة صناعة الفخار في ستوك أون ترنت وولستانتون . وبرغم أن نسبة المشتغلين بهذه الصناعة إلى عدد البالغين لا تتعدى ٣٦٫٩ ٪ في المنطقة الأولى ، ٣٠٫٤ ٪ في الثانية فإن أكثر من نصف الوفيات في الجهة الأولى وما يقرب من الثلثين في الثانية سببها أمراض الرئة . ويقول الدكتور بوترويد في هانلي إن كل جيل من الفخاريين أقل بنية وقوة من سابقه . وكذلك لاحظ طبيب آخر هو مستر ماين «أنه منذ مارس مهنته بين صفوف الفخاريين خلال ٢٥ سنة لاحظ انحطاطاً بارزاً في نقص الطول والعرض». وهذه الأقوال مستقاة من تقرير الدكتور جرينهاو سنة ١٨٦٠ (الصحة العامة ، التقرير الثالث ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥)

ونقتطف الآتى من تقرير أعضاء اللجنة سنة ١٨٦٣ :

يقول الدكتور ج . ت . أرلدج كبير أطباء مصحة ستافورد شير الشمالية «إن طبقة الفخاريين من الرجال والنساء تمثل فئة منهارة من السكان من الناحيتين الجثمانية والأدبية ، فهم في العادة بطيئو النمو ، مشوهو الجسم ، غالباً ما يكون صدرهم غير سليم ، ويدركهم الهرم

قبل الأوان ، ومن المحقق أن أعمارهم قصيرة ، وهم مصابون بفقر الدم وشحوب الوجه ، ويبدو ضعف أجسامهم في تعرضهم لأمراض الكلى والكبد والروماتزم . ولكنهم معرضون بصفة خاصة لأمراض الصدر والالتهاب الرئوى ، وداء السل والنزلة الشعبية والربو . ويبدو أن هناك نوعاً خاصاً بهم يعرف باسم ربو أو سل الفخارى . ويصاب نحو ثلثيهم أو أكثر بداء الخنازير الذى يصيب الغدد أو العظام أو أجزاء أخرى من الجسم . والسر فى أن تناقص السكان ليس أعظم مما هو عليه راجع إلى دوام الحصول على العمال من المناطق المجاورة وإلى التزاوج بأجناس أوفر صحة »[1] .

وكتب المستر شارل بارسنز الجراح فى نفس المعهد فى خطاب بعث به إلى عضو اللجنة لونج يقول : إنى أتحدث استناداً إلى ما لاحظته بنفسى لا اعتماداً على بيانات ومعلومات إحصائية . إنى لا أتردد فى التأكيد بأن غضبى الشديد قد أثاره منظر أولئك الأطفال الذين تضحى صحتهم لإشباع نهم الآباء أو أرباب الأعمال . وبعد أن عدد أسباب الأمراض التى تنتاب الفخاريين أجملها فى عبارة واحدة وهى « ساعات العمل الطويلة » ويعرب تقرير اللجنة عن ثقته « أن هذه الصناعات التى تشغل محلا بارزاً فى العالم بأجمعه لن تظل موضعاً للمؤاخذة من حيث القول بأن نجاحها مصحوب بانحطاط وألم جثمانيين واسعى النطاق والانتشار ، وبالموت المبكر يصيب أولئك الذين أمكن بفضل جهودهم ومهارتهم الحصول على نتائج باهرة (شرحه ص ٢٢ ، ١١). ولا مراء أن ما يقال عن مصانع الفخار بانجلترا ينطبق تماماً على مثيلتها فى اسكتلنده (شرحه ص ٤٧) .

ويرجع تاريخ صناعة الكبريت إلى عام ١٨٣٢ أى منذ كشف طريقة استخدام الفسفور مع الثقاب نفسه . وقد تقدمت هذه الصناعة بانجلترا منذ سنة ١٨٤٥ وعظم انتشارها وبخاصة فى الجهات الآهلة بالسكان فى لندن ومنشستر وبرمنجهام وليفربول وبرستول ونورتش ونيوكاسل وجلاسجو . وقد صحب تقدمها انتشار مرض يعرف باسم phossy jaw كشف أمره طبيب من فينا سنة ١٨٤٥ واتضح أنه يصيب المشتغلين بهذه الصناعة خاصة ، ونصفهم من أطفال دون سن الثالثة عشرة أو من الأحداث ممن لم يبلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم . ونظراً لعدم توافر العنصر الصحى فى هذه الصناعة نجد أن الكثيرين لا يميلون إليها ، وهذا فضلا عن الرائحة الكريهة المنبعثة ، الأمر الذى لا يجذب إلى هذه الصناعة سوى أشد أفراد الطبقة العاملة بؤساً من أمثال الأرامل اللاتى عضهن الجوع بنابه ومن فى حكم هؤلاء . ويصف لنا

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ص ٢٤ .

أحد التقارير هؤلاء الأطفال « بأنهم يسيرون وقد ارتدوا أسمالا ممزقة، يكاد الجوع أن يفتك بهم. ولم يحصلوا على أدنى حظ من التعليم » (شرحه ص ٥٤) وقد كان الشهود الذى استجوبهم عضو اللجنة هوايت فى عام ١٨٦٣ يضمون ٢٧٠ فرداً دون الثامنة عشرة من أعمارهم، ٥٠ دون العاشرة، ١٠ فى الثامنة، ٥ لا يتجاوز الواحد منهم السادسة. أما يوم العمل فكان يتراوح بين ١٢، ١٤، ١٥ ساعة، ويضاف إلى ذلك العمل الليلى وعدم تناول الطعام فى أوقات منظمة. وأكثر من هذا كانوا يتناولون غــداءهم فى حجرات العمل ذاتها وهى أماكن موبوءة مليئة بمادة الفسفور[1] بحيث لو أن دانتى شاهدها لرأى أن أهوال تلك الصناعة تفوق أهوال الجحيم الذى وصفه لنا.

وفى صناعة ورق الحائط تستخدم الآلات فى صنع الأنواع السميكة بينما تعمل الأصناف الرقيقة باليد. ويبلغ نشاط هذه الصناعة أقصاه فيما بين بداية أكتوبر ونهاية أبريل، وخلال هذه الفترة كلها يواصل العمال العمل بلا انقطاع منذ السادسة صباحاً حتى العاشرة مساء أو ما بعد ذلك. ويحدثنا ج. ليتش كيف « أن ستاً من الفتيات التسعة عشر انقطعن عن العمل دفعة واحدة خلال الشتاء الماضى إذ ضعفت صحتهن نتيجة الإرهاق فى العمل، وكنت اضطر إلى الصراخ فى وجوه الفتيات حتى لا يأخــذهن النوم » ويقول و. د. دفى « لاحظت أنه فى الوقت الذى يعجز فيه الأطفال عن فتح أعينهم لمزاولة العمل لا يستطيع أحد منا أن يفعل ذلك » وقال ج. لا يتبورن « إنى فى الثالثة عشرة من عمرى... وكنا نعمل فى الشتاء الماضى حتى التاسعة مساء، وفى الشتاء الذى تقدمه حتى العاشرة. وقد كنت خلال الشتاء الماضى أصرخ دائماً من الألم الذى أصاب قدمى » وذكر ج. آبسدن ما يأتى: « حينما كان ابنى فى السابعة من عمره كنت اضطر إلى حمله على ظهرى ذهاباً وإياباً فوق الجليد، وكان يشتغل ١٦ ساعة فى اليوم الواحــد... وغالباً ما كنت أركع إلى جانبه لأطعمه وهو واقف إلى جانب الآلة إذ لم يكن فى وسعها أن يغادر مكانه فتتعطل الآلة عن العمل » وحدث سميث الشريك المشرف على العمل فى مصنع بمانشستر: « إنا (ويقصد والعمال الذين يعملون لنا) نشتغل باستمرار دون أن نتوقف عن العمل لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل وطوله عشر ساعات ونصف الساعة ينتهى فى منتصف الخامسة مساء، وأما مايزيد عن ذلك فيدفع عنه أجر[2] ».

---

(١) تقرير لجنة تشغيل الأطفال، التقرير الأول ص ٥٤

(٢) يجب ألا نفهم هذه الكلمة overtime بنفس المعنى الذى أقصده حين أتكلم عن «العمل الفائض».

ولنا أن نتساءل : ألا يتناول المستر سميث هذا طعاماً خلال الساعات العشر ونصف ؟ ويقول نفس الرجل « نادراً ما نغادر العمل قبل السادسة مساء » (ويقصد مغادرة استهلاك « ما لدينا » من آلات قوة العمل) بحيث أننا طول العام نشتغل في الواقع وقتا أكثر من المعتاد وذلك بأجر .

وكان متوسط العمل بالنسبة إلى هؤلاء جميعاً (وعددهم ٢٥١ من الأطفال والأحداث، ١٤٠ من البالغين) عبارة عن ٧ أيام، ٥ ساعات أى ½ ٧٨ ساعة فى الأسبوع على الأقل وذلك خلال الثانية عشر شهر الماضية . وأثناء الأسابيع الست المنتهية فى مايو من هذا العام (١٨٦٢) ارتفع المتوسط فبلغ ٨ أيام أى ٨٤ ساعة فى الأسبوع » . ومع هذا يقول مستر سميث نفسه بابتسامة على محياه : « إن عمل الآلة ليس كبيراً إلى هذا الحد » . وبهذا المعنى يقول أصحاب العمل فى قسم الطباعة « إن العمل اليدوى أصلح من عمل الآلة » . وعلى العموم نجد رجال الصناعة ساخطين على أى اقتراح يرمى إلى إيقاف الآلة على الأقل خلال أوقات تناول الطعام . ويقول مستر أوتلى مدير أحد مصانع عمل ورق الحائط فى المدينة « إن المادة (من القانون) التى تبيح العمل بين السادسة صباحا والتاسعة مساء تناسبنا جداً (!) ولكن ساعات المصنع بين ٦ صباحا ، ٦ مساء غير ملائمة . إن آلتنا تتوقف دائما بسبب تناول الغذاء (يا للكرم !) وليس هناك إسراف فى الورق أو اللون ، ثم يستطرد مبدياً روح العطف : ولكنى أستطيع أن أفهم أن ضياع الوقت أمر غير مستحب » .

ويصرح تقرير اللجنة أن الخوف الذى تشعر به بعض الشركات الرئيسية من ضياع الوقت ومعنى هذا الوقت الذى يستغل فى استخدام عمل الغير والحصول على الربح ، ليس مبرراً كافيا لحرمان الأطفال من دون الثالثة عشرة أو الأحداث دون الثامنة عشرة والذين يعملون من ١٢ إلى ١٦ ساعة يومياً ، من تناول غذائهم أو إعطائه لهم كما يعطى الفحم والماء للآلة البخارية أو الصابون للصوف أو الزيت للعجلة ، فالغذاء كأنه مجرد شىء تحتاجه أداة العمل[1].

== إن مستر سميث ومن على شاكلته يعدون عشر ساعات ونصف الساعة يوم عمل عادياً يتضمن بالطبع فائض العمل العادى وحين تنتهى هذه الساعات يبدأ العمل الزائد بأجر أحسن نوعا . وسنرى فيما بعد أن العمل الذى يبذل خلال ما يقال له يوم العمل العادى يدفع عنه أقل من قيمته بحيث أن هذا « العمل الزائد » ليس سوى حيلة رأسمالية لاستخلاص قدر أكبر من فائض العمل ؛ وهو كذلك حتى ولو كانت قيمة العمل المبذولة خلال يوم العمل العادى يدفع عنها قيمتها الكاملة .

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٠ .

ليس من صناعة بانجلترا لازالت محتفظة بالطريقة العتيقة فى الإنتاج أكثر من صناعة الخبز (ونحن هنا لانتعرض لصناعة الخبز بواسطة الآلات وقد انبعث حديثاً) . ولكن رأس المال كما أوضحنا من قبل لا يأبه للطابع الفنى لعملية العمل .

إن غش الخبز لدرجة يصعب تصديقها (وبخاصة فى لندن) لم يكشف الغطاء عنه لأول مرة إلا فى تقرير لجنة مجلس العموم عن غش المواد الغذائية (١٨٥٥-٥٦) وفى المؤلف الذى وضعه الدكتور هاسال بعنوان «كشف أنواع الغش»[1] . وقد ترتب على ذلك أن أصدر فى ٦ اغسطس سنة ١٨٦٠ قانون لمنع غش مواد الطعام والمشروبات وهو قانون غير ذى أثر ناجع فعال لأنه يراعى إلى حد كبير مصالح دعاة حرية التجارة ممن يرون فى الاتجار فى السلع المغشوشة وسيلة لكسب بلس بطريقة شريفة .[2] وقد قالت اللجنة ببساطة إنها تعتقد إن حرية التجارة معناها الاتجار بالسلع المغشوشة أو غير الحقيقية (السفسطائية كما يدعوها الإنجليز) . وهذا النوع من السفسطة يعرف خيرا من براتاجوراس كيف يجعل الأبيض اسود والأسود ابيض ، ويعرف خيراً من أتباع إيليا كيف يظهر ان كل شيء ليس إلا مظهراً فقط .[3]

وعلى كل حال فقد وجهت اللجنة أنظار الجمهور إلى «خبزه اليومى» وبالتالى صناعة الخبز . وفى الوقت ذاته ارتفع صوت العمال بالمخابز بالشكوى من الإرهاق فى العمل وما إليه وذلك عن طريق الاجتماعات العامة يعقدونها والالتماسات يرفعونها إلى البرلمان . وقد ترتب على هذا الضجيج من جانبهم أن تألفت لجنة تحقيق ملكية برئاسة المستر هـ . س . ترمنهير .

---

(١) إن مسحوق العظم الدقيق والممزوج أحياناً بالملح ، أداة عادية للاتجار فيها وتحمل إسم «مادة الخبازين» .

(٢) من المعلوم أن الهباب شكل قوى من الكربون ومادة مخصبة ولهذا تجد ملاسمى المداخن من ذوى الميول الرأسمالية يبيعون هذه المادة للفلاحين الانجليز ، وفى سنة ١٨٦٢ طلب من إحدى هيئات المحلفين أن تقرر هل الهباب الذى مزج به ٩٠ ٪ من التراب والرمل (دون أن يدرى المشترى) يعد «طبيعياً» أى صحيحاً بالمعنى «التجاري» أم «مغشوشاً» بالمعنى «القانونى» . وقد قررت الهيئة وهى مكونة من «أصدقاء التجارة» أن الهباب حقيقى من وجهة النظر التجارية وأصدرت الحكم لصالح المدعى عليه وكلفت المدعى بدفع نفقات الدعوى .

(٣) درس الكيماوى الفرنسى شيفاليه فى رسالة له عن «مغشوشات» السلع أكثر من ٦٠٠ سلعة وعدد ما بين ١٠ ، ٢٠ بل والاثنين طريقة للغش ، ويقول إنه لا يعرف كافة الطرق كما أنه لا يذكر جميع الوسائل التى يعرفها ويصف لنا ٦ طرق لغش السكر ، ٨ لزيت الزيتون ، ١٠ فى الزبد ، ١٢ الملح ، ١٩ فى اللبن ، ٢٠ فى الخبز ، ٢٣ فى البراندى ، ٢٤ فى الدقيق ، ٢٨ فى الشيكولاته ، ٣٠ فى النبيذ ، ٣٢ فى البن وهكذا . أنظر فى هذا الصدد رواود دى كارد De la falsification des substances sacramentelles باريس ١٨٥٦ .

وأحد أعضاء لجنة ١٨٦٢ التي أشرنا إليها عدة مرات) . وإن التقرير[١] الذي قدمه والأدلة التي أوردها فيه لم يثر عاطفة الشعب وشعوره وإنما أثار معدته وحرك الناحية المادية منه . والانجليز وهم المعروفون بنشاطهم في قراءة الكتاب المقدس يؤمنون أن على الإنسان أن يكسب عيشه بعرق جبينه (إلا إذا كان بفضل الله من الرأسماليين وملاك الأراضي) ، ولكنهم لم يعلموا من قبل أن الإنسان محكوم عليه يومياً أن يأكل الخبز بعد أن يكون العجين قد امتزج بقدر معين من عرق الإنسان والافرازات من الخراريج وأنسجة العناكب والجمارين الميتة والخميرة الألمانية المتعطنة . ولا نقل شيئاً عن الشبه والرمل وغير ذلك من العناصر المعدنية اللذيذة . ونتيجة لهذا تقرر في ختام الدورة البرلمانية سنة ١٨٦٣ وضع صناعة الخبز تحت إشراف مفتشي الدولة دون إقامة وزن لقدسية مبدأ حرية التجارة ، ونص القانون على تحريم العمل بالمخابز بالنسبة إلى الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من أعمارهم وذلك فيما بين التاسعة مساء والخامسة صباحاً . وتحدثنا المادة الأخيرة عن مبلغ الإرهاق في تلك الصناعات المنزلية العتيقة الطابع ، حديثاً أقوى مما نقاد في مجلدات بأسرها .

ويبدأ العمل بلندن بالنسبة إلى عمال المخابز بالمياومة حوالى الساعة الحادية عشرة عادة فيبدأ عمل العجين في هذه الساعة وهى عملية شاقة تستغرق ما بين نصف وثلاثة أرباع الساعة حسب حجم الكمية أو العمال المخصص لها . يوضع العجين بعد ذلك على لوح الخشب المخصص له وهو في الوقت ذاته غطاء الوعاء الذي يعجن فيه الدقيق . ينام العامل نحو ساعتين على زكيبة بينما يجعل من أخرى شيئاً كالوسادة ، ثم ينهض لمواصلة عمل سريع متصل وهو إخراج العجين وتقريصه ووضعه في الفرن وإعداد الأرغفة وتجهيزها وإخراجها إلى المخبز وهكذا . ويتم مثل هذا العمل في نحو ٥ ساعات وتتراوح درجة حرارة المكان ما بين ٧٥ و٩٠ وقد تصل إلى ما بعد ذلك في المحلات الصغيرة . وإذ ينتهى صنع الخبز تبدأ عملية التوزيع فيخرج الغلمان إلى الطرقات والشوارع يجوبونها ساعات حاملين الأسفاط أو جارين العربات وقد يرجعون أحياناً إلى المخبز ويتركون العمل في ساعات مختلفة فيما بين الواحدة والسادسة مساء حسب الفصل ومبلغ عمل مخدوميهم وطبيعته ، بينما يشتغل غيرهم ثانية بالمخبز لإعداد

---

(١) Report, etc. relating to the grievances complained of by the Journeymen Bakers, etc. London, 1862 and Second Report, etc, London, 1863.

مقادير أخرى وذلك حتى ساعة متأخرة بعد الظهر[١] وخلال الفترة التي تعرف باسم موسم لندن نجد العمال بالمخابز الراقية في حي وست إند يبدأون العمل عادة في الحادية عشرة ويقومون بإعداد الخبز حتى الثامنة صباحاً مع منحهم فترتي راحة قصيرتين (جداً) : ثم ينهمكون طول النهار في التوزيع حتى الساعة الرابعة أو الخامسة أو السادسة بل والسابعة مساء وقد يعودون أحياناً إلى الفرن للمساعدة في عمل البسكويت . وبعد أداء عملهم ربما لا يتبقى لهم سوى خمس أو ست ساعات بل وأربع أحياناً يستأنفون بعدها العمل من جديد . وفي أيام الجمعة يبدأون العمل في العاشرة مساء ويواصلونه سواء في عمل الخبز أو توزيعه حتى الثامنة من مساء السبت ولكن في العادة حتى الرابعة أو الخامسة من صباح الأحد . وفي أيام الآحاد على الرجال أن يترددوا على المحال مرتين أو ثلاثاً لعمل الاستعدادات اللازمة لليوم التالي . أما أولئك الناس الذين يبيعون خبزهم بأقل من السعر الكامل فإنهم يحملون رجالهم على العمل في الخبز خاصة ، لأن هؤلاء السادة عادة يبيعون خبزهم . . . في المحل نفسه ، وإذا ما بعثوا به خارجاً وهو أمر غير عادي فإنهم يستخدمون عمالاً آخرين إذ ليس من عادتهم إرسال الخبز من بيت إلى بيت . وحوالي نهاية الأسبوع يبدأ الرجال العمل يوم الخميس في العاشرة مساء ويواصلونه مع فترة قصيرة من الراحة حتى ساعة متأخرة من مساء السبت . (التقرير الأول الخ ص ٧١) .

وحتى من وجهة النظر البورجوازية كان من الممكن أن ندرك ما يفعله أصحاب المخابز الذين يبيعون بأسعار دون الـ يبيع بها غيرهم ، فقد أمكن التنافس بفضل عمل العمال الذين لا يتقاضون عنه أجراً[٢] أما الخباز ذو السعر الكامل ، فقد شكا منافسيه الذين يبيعون بأقل منه إلى لجنة التحقيق وأفهمها أنهم لصوص يسرقون عمل الغير ويغشاشون ، لأنهم يعيشون أولاً بغش الجمهور وثانياً بالحصول من عمالهم على عمل ١٨ ساعة لقاء أجر ١٢ ساعة[٣] . أما غش الخبز وتكون طبقة من الخبازين تبيع بأقل من السعر السليم فيرجعان إلى بداية القرن الثامن عشر أي من الوقت الذي زالت فيه الصفة الطائفية لهذه الصناعة وقام بها الرأسمالي على هيئة صاحب المطحن مستتراً وراء الخباز الإسمي[٤] . وهكذا وضعت في هذه الصناعة أسس

(١) التقرير الأول الخ ص ٦ .

(٢) George Read: The History of Baking, London, 1848, p. 16

(٣) First Report etc, evidence of the «full-priced baker» Cheeseman p. 108

(٤) جورج ريد (مصدر سابق) — في نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر كان الوكلاء الذين يلاكون كل مهنة موضع الاستنكار إذ اعتبروا مصدر إقلاق للراحة العامة ، فقد تقدمت هيئة المحلفين الكبرى في مقاطعة

الإنتاج الرأسمالي وإطالة يوم العمل وأداء العمل الليلي ولو أن هذا الأمر الأخير لم تثبت دعائمه في لندن إلا منذ سنة ١٨٢٤ .

ويفهم مما أوردته لجنة التحقيق في تقريرها أن طبقة عمال المخابز بالمياومة تدخل في زمرة العمال ذوي الأعمار القصيرة ونادراً ما يدرك أفرادها الثانية والأربعين من عمرهم .

وبرغم هذا لاتزال هذه الصناعة مزدحمة بمن يتهافتون عليها من اسكتلنده والمناطق الزراعية في غرب انجلترا ثم ألمانيا . وقد نظم عمال صناعة الخبز بأرلنده في سنوات (١٨٥٨ — ٦٠) اجتماعات كبيرة احتجاجاً على العمل الليلي وفي يوم الأحد ، وانحاز إلى صفهم الجمهور وذلك أثناء الاجتماع الذي عقدوه في مايو ١٨٦٠ . وقد ترتب على هذه الحركة أن تقرر العمل نهاراً فقط وذلك في وكسفورد وكلكني وكلونمل ووترفورد الخ ، أما في ليمريك حيث تعرض عمال المخابز لمساوىء شديدة مرهقة فقد أخفقت الحركة بسبب المعارضة من جانب أصحاب المخابز ، وبخاصة من ناحية أرباب المطاحن ، وقد سبب ما حدث في ليمريك حركة رجعية في إنس Ennis وتيبراري Tipperary ، كما استطاع أصحاب المخابز في كورك إخماد الحركة عن طريق التهديد بطرد العمال . وفي دبلن قاوم أصحاب المخابز مقاومة عنيفة واستطاعوا حمل القائمين بالحركة على الرضاء بالعمل أثناء الليل وفي يوم الأحد ، مخالفين بذلك مايؤمنون به (١) .

وتحتج لجنة الحكومة الإنجليزية القائمة في أرلنده ، بعبارة محققة اللهجة وإن كانت محزنة على مسلك أصحاب المخابز العدائي في دبلن وليمريك وكورك الخ فتقول ، تعتقد اللجنة أن ساعات العمل تحددها قوانين طبيعية لايمكن الخروج عليها دون خوف عقاب القانون وإن محاولة أصحاب المخابز عن طريق التهديد بالطرد لحمل عمالهم على نكث معتقداتهم الدينية ومشاعرهم ، ومحاولة عصيان قوانين البلاد وعدم مراعاة الرأي العام (وهذا كله إشارة إلى العمل يوم الأحد) مما يثير النفور بين العمال وسادتهم . كما أنه مثل خطير الأثر على الدين والاخلاق والنظام الاجتماعي . وتعتقد اللجنة أن تشغيل العامل أكثر من ١٢ ساعة فيه اعتداء

= بحرست بياناً إلى مجلس العموم جاء فيه ، وهؤلاء الوكلاء من بلاكويلهول مصدر مضايقة عامة ويسيئون إلى صناعة التهاني ويجب القضاء عليهم ، The Case of our English wool, etc. London, 1685, pp. 6-7 هكذا وضح أساس الانتاج الرأسمالي في هذه الصناعة ، ولمدى العمل إلى غير حد ، والعمل الليلي ولو أن هذا الأخير لم يصبح عاماً في لندن إلا بعد سنة ١٨٢٤ (القرن الأول الخ ص ٨)

(١) Report of Commitee on the Baking Trade in Ireland for 1861

على حياته المنزلية والخاصة ، ويؤدى إلى نتائج أدبية خطيرة بالنسبة إلى بيته وإلى قيامه بواجباته إزاء أسرته بصفته ابنا أو أخا أو زوجا أو والدا . إن العمل أكثر من ١٢ ساعة ليحطم صحة العامل ويجلب الهرم والموت قبل الأوان مما يسىء إلى أسرات العمال التى تحرم بذلك من عناية رؤسائها وعونهم فى وقت تكون فى أشد الحاجة إلى هذين الأمرين » (شرحه) .

بحثنا الأمر فى إرلنده فإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من القنال رأينا العامل الزراعى والحراث باسكتلنده يحتجان على العمل مدة ١٣ — ١٤ ساعة فى جو شديد القسوة ، فضلا عن العمل أربع ساعات يوم الأحد (١) بينما نجـــد فى الوقت ذاته ثلاثة من رجال السكك الحديدية وهم كمسارى وسائق وإشارجى يدلون بشهادتهم عن الإرهاق فى هذه المهنة أمام هيئة محلفى قاضى التحقيق بلندن . فقد وقعت حادثة سكة حديدية أودت بحياة مئات من الركاب بسبب إهمال الموظفين ، وقد صرحوا أمام المحلفين أنهم كانوا منذ عشر سنوات، أى اثنى عشرة سنة سابقة يعملون ثمانية ساعات فى اليوم ، ولكنهم خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة كانوا يشتغلون ١٤ أو ١٨ أو ٢٠ ساعة ، ونظراً لشدة ضغط حركة الركاب الخارجين لقضاء إجازاتهم يوم الأحد ، وكثرة قطر الرحلات ، كانوا يشتغلون أحيانا ٤٠ أو ٥٠ ساعة بلا انقطاع وهم مع ذلك أفراد عاديون تخونهم القدرة على العمل فى وقت معين ويصيبهم الإعياء ويعجزون عن التفكير والرؤية . فاكان من المحلفين المحترمين، تماما إلا أن أصدروا قرارهم بإحالة هؤلاء على محكمة الجنايات بتهمة القتل مع رجاء يتم على الصلاح بأن يعمل أصحاب السكك الحديدية الرأسماليون فى المستقبل على استخدام عدد أكبر من العمال وأن يبدوا قدراً أعظم من « العفة » و « إنكار الذات » و « الاقتصاد » فى استنزاف قوة العمل التى دفعوا ثمنها (٢)

---

(١) اجتماع عام للعمال الزراعيين فى لاسويد قرب إدنبره ، ٥ يناير ١٨٦٦ . « نصير العمال » ، ١٣ يناير ١٨٦٦ — وحوالى ختام سنة ١٨٦٥ بدأ فى إسكتلنده تكوين اتحاد للعمال الزراعيين ، وهذا حادث ذو أهمية تاريخية . وفى مارس ١٨٦٧ أضرب العمال الزراعيون بمقاطعة بكنجام وهى أشد المناطق الزراعية بانجلترا خضوعاً للاستبداد والظلم مطالبين بزيادة أجورهم من ٩ أو ١٠ شلنات إلى ١٢ شلناً فى الأسبوع .

(٢) « صحيفة رينولدس » ، يناير ١٨٦٦ ، وقد أخـــذت الجريدة تنشر أسبوعاً بعد الآخر قائمة طويلة عن حوادث السكك الحديدية تحت عنوان « حوادث فظيعة وخيمة » ، « مآسى مرعبة » ، وقد علق على هذه الحوادث أحد رجال السكك الحديدية فى خط ستافورد شير بقوله « يعلم كل امرىء النتائج المترتبة عن عدم عناية السائق والوقاد فى القاطرة . وكيف ننتظر هذا من رجل اشتغل ٢٩ أو ٣٠ ساعة معرضاً لتقلبات الطقس بدون أن يتمتع بالراحة ، —

ومن هذا الجمع الخليط من أفراد يمثلون كافة المهن والأعمار من كلا الجنسين تستطيع أن ترى على وجوههم من أول نظرة طابع الإرهاق فى العمل . وإنا لنذكر مثلين آخرين بينهما أشد التناقض ولكنهما يثبتان أن الناس جميعاً سواء فى نظر رأس المال ، وهذان المثلان عن حائكة وحداد .

فى الأسبوع الأخير من شهر يونية سنة ١٨٦٣ نشرت كافة صحف لندن اليومية فقرة بهذا العنوان المثير « الموت بسبب ارهاق العمل » ، وهذه قصة فتاة تدعى مارى آن ووكلى البالغة من العمر عشرين عاماً . كانت الفتاة تعمل فى محل حياكة محترم وتستخدمها سيدة ذات اسم ظريف يقال لها إليز . وبلغ متوسط ما تعمله الفتاة ١٦½ ساعة فى اليوم ، أما خلال الموسم فكان العمل يستمر ثلاثين ساعة بلا انقطاع ، وكانوا يعطونها بعض المنبهات مثل الشاى والنبيذ والقهوة حتى لاتخر من الإعياء . وإذ كانت تلك الفترة أشد الفترات فى الموسم نشاطاً وكان لابد من إعداد الملابس الفخمة الرائعة للسيدات النبيلات فى أسرع وقت ممكن حتى يتسنى لهن الظهور فى حفلة تقام تكريماً لأميرة ويلز التى وفدت من الخارج حديثاً . لهذا اشتغلت مارى آن ٢٦½ ساعة بدون توقف مع ٦٠ فتاة أخرى كل ٣٠ منهن فى غرفة واحدة لاتسمح لأى منهن إلا بنصف قدم مكعب من الهواء . نامت الفتيات ليلا كل اثنتين منهن فى إحدى الجحور الخانقة التى قسمت الحجرة إليها بواسطة ألواح من الخشب [1] ويلاحظ أن هذا المحل كان

= وفيما يلى مثل كثير الوقوع . — يبدأ وقت العمل فى ساعة مبكرة جداً من صباح الاثنين ، وبعد أن أتم ما ينال فى هذا اليوم كان قد اشتغل ١٤ ساعة ، ٥٠ دقيقة . وقبل أن يحمد الوقت تناول الشاى استدعى للعمل .... وفى المرة الثانية كان قد اشتغل ١٤ ساعة ، ٢٥ دقيقة ، ويتبع ذلك ٣٩ ساعة ١٥٠ دقيقة بدون توقف . وكانت بقية عمل الأسبوع كالآتى : الأربعاء ١٥ ساعة ، الخميس ١٥ ساعة ، ٣٥ دقيقة ، الجمعة ١٤½ ساعة ، السبت ١٤ ساعة ، ١٠ دقائق وبهذا يكون المجموع فى الأسبوع ٨٨ ساعة ، ٤٠ دقيقة . والآن تصور يا سيدى دهشته إذ يتناول الأجر عن ٦½ يوم ، فظن ذلك خطأ وجاء إلى مؤقت الوقت سائلا عما يعدونه يوم عمل فكان الجواب أن يوم العمل ١٣ ساعة (رجل الكتف) (أى ٧٨ ساعة) .... وهنا طالب أجراً عما اشتغله زيادة عن ٧٨ ساعة فى الأسبوع ولكن رفض طلبه ، وأخيراً قيل له إنهم سيعطونه ١٠ بنسات »» (مصدر سابق ، ٤ فبراير ١٨٦٣) .

(١) صرح الدكتور Letheby طبيب لجنة الصحة بما يأتى :

«« يجب أن يكون الحد الأدنى من الهواء لكل بالغ ٣٠٠ قدم مكعبة فى غرفة النوم ، ٥٠٠ فى حجرة السكن »» . وقال الدكتور ريتشاردسن رئيس أطباء أحد مستشفيات لندن «« إن النساء المشتغلات بالإبرة بما فى ذلك مختلف أنواع الخياطات يتعرضن لثلاثة ألوان من الشقاء وهى : الارهاق فى العمل ، نقص الهواء ، وقلة الغذاء أو سوء الهضم ... إن عمل الإبرة فى الغالب ، أنسب للنساء منه للرجال . ولكن شرور المهنة وخاصة فى العاصمة تنحصر فى أنه يحتم =

من خيرة عمال الحياكة في لندن مرضت ماري آن يوم الجمعة وماتت يوم الأحد دون إتمام العمل المنوط بها وهو ما أثار دهشة السيدة إليز . وجيء بالدكتور كيز في ساعة متأخرة إلى فراش الموت وقد أدلى بشهادته أمام المحقق قائلا ان الموت كان نتيجة الساعات الطويلة من العمل في مكان شديد الازدحام وفي غرفة نوم صغيرة رديئة التهوية .

وكأنما أراد المحقق أن يلقي على الطبيب درساً في حسن الأخلاق فصدر قرار المحلفين معلنا أن « المتوفية توفيت من الإختناق ، ولكن هناك من الأسباب ما يحمل على الظن بأن الوفاة قد عجل بها الإرهاق في محل شديد الازدحام الخ » . وكتبت صحيفة المورننج ستار لسان حال نصيري حرية التجارة كوبدن وبرايت تقول صارخة « إن عبيدنا البيض الذين يجبرون على العمل الشاق الذي يودي بحياتهم ... هؤلاء في الغالب يذوون ويموتون في صمت وسكون [1] .

يجب الصناعة احتكار لست وعشرين من الرأسماليين الذين ، بسبب المزايا الناجمة عن رأس المال يستطيعون ان يأتوا برأس مال كاف لأحداث الاقتصاد عن طريق العمل . ويبدو أن هذه القوة في الطاقة كلها . فاذا كانت صانعة الملابس لها عدد قليل من العملاء تعرضت المنافسة تحملها على ان تعمل حتى الموت وهي بالضرورة تعرض هذا الإرهاق على كل من يساعدها . فاذا اخفقت او لم تحاول العمل مستقلة اضطرت إلى الالتحاق بأحد المنشآت حيث لا ينقص عملها ولكنها تطمئن إلى سلامة مالها . وإذ توضع في هذا المركز فإنها تصبح مجرد عبد تحركه تقلبات المجتمع . والآن في البيت وفي غرفة واحدة تموت جوعاً او تعيش فيما يقرب من حد الكفاف . ثم تشتغل ١٥ - ١٦ بل ١٨ ساعة من ساعات اليوم الأربع والعشرين في هواء لا يكاد يطاق ، وتعيش على غذاء لا يمكن هضمه ولو كان طيباً وذلك بسبب عدم توافر الهواء . على احتمال هذه الضحايا يتغذى السل وهو مرض ناشئ عن الهواء الفاسد » .

(١) وجدت صحيفة التيمس في هذا الحادث فرصة طيبة تدافع فيها عن ملاك العبيد الأمريكيين ضد برايت وشركاه وإليك ما ورد في مقال نشر بالعدد الصادر يوم ٢ يوليه سنة ١٨٦٨ « يتراءى لكثير منا انه بينما نحمل فتياتنا على العمل إلى حد الموت مستخدمين في ذلك التهديد بدلا من السوط اداة للارغام يكاد لايكون لنا الحق في الحملة الشديدة على أولئك الذين ولدوا ملاكاً للعبيد والذين على الأقل حرروا عبيدهم ومكافئوهم بأداء عمل خفيف » . وبنفس الروح حملت صحيفة ستاندرد على المستر نيومان هول فقالت « إنه ضد ملاك العبيد بالحرمان ولكنه يصلي من أجل القوم الطيبين الذين لايشعرون بوخز الضمير وهم يجبرون سائقي السيارات العمومية في لندن على العمل ١٦ ساعة في اليوم لقاء اجر لايزيد عما يدفع للكلب » . واخيراً جيء بذلك العراف توماس كارليل الذي كتبت عنه سنة ١٨٥٠ مايلي « لقد ذهب العبقري إلى الشيطان ولكن تعاليمه باقية » . لقد وصف الحرب الأهلية الأمريكية بهذه العبارة الموجزة فقال إنها تتلخص في أن بطرس الشمال يريد تحطيم رأس بولس الجنوب لأن بطرس الشمال يستأجر العمال « باليوم » وبولس الجنوب يستأجرهم مدى الحياة » .

Macmillan's Magazine, Ilias America in nuce

وقد جاءت هذه العبارات في المقال الصادر بعدد ٢٣ يونيه سنة ١٨٦٣ .

وليست غرف حياكة الملابس بالمكان الوحيد الذي يسوده نظام من الارهاق المميت بل إن هناك ألف مكان سواه شبيه به ، بل إننا نجد نفس الأمر في كل مكان به « عمل ناجح يدر الربح على صاحبه » . ولنضرب مثلا بالحداد ، « لو صدق الشعراء لما كان ثمت رجل أشد منه عطفاً وابتهاجاً ، فهو يصحو مبكراً ويطرق الحديد حتى يتطاير الشرر وذلك قبل الشروق ويأكل ويشرب بما لا يفعله الغير . وإذا اشتغل بقصد واعتدال لكانت مهنته من خير ما يمارس الناس من الوجهة الجثمانية . ولكننا إذا تتبعناه إلى المدينة ورأينا تأثير العمل على ذلك الرجل القوى ، فماذا يكون مركزه في نسبة الوفيات في هذا البلد ؟ . ففي Marylebone يبلغ متوسط الوفيات بين الحدادين ٣١ في الألف سنوياً وهذه النسبة تزيد ١١ في الألف عن مثيلتها في حالة البالغين في البلاد كلها . وهكذا نجد أن هذا العمل الذي هو بالغريزة جزء من الفن الإنساني والذي لا اعتراض عليه بصفته أحد فروع الصناعة الإنسانية ، يصبح بسبب الإرهاق هادماً لذلك الرجل الذي يستطيع أن يضرب ضربات عدة كل يوم ويمشي خطوات كثيرة ويتنفس كثيراً وينتج انتاجاً كبيراً ويعيش في المتوسط ٥٠ عاماً . ولكننا نحمله على أن يعمل ويمشي ويتنفس وينتج أكثر مما يجب فتكون النتيجة أنه لكي ينتج ربع عمل زيادة عن المعتاد يموت في سن ٣٧ بدلا من ٥٠ »[1].

القسم الرابع — العمل النهاري والليلي — نظام المناوبات

اذا نظرنا الى رأس المال الثابت ووسائل الإنتاج من وجهة نظر خلق فائض القيمة لوجدنا أن الغاية من وجودهما امتصاص العمل ، فكل قطعة من العمل تمتص إلى جانبها مقداراً متناسباً من فائض العمل ، فإذا أخفقنا في تحقيق هذه الغاية لسبب وجودهما خسارة نسبية لصاحب رأس المال إذ أنهما خلال الوقت الذي يظلان فيه عاطلين يمثلان مبلغاً من رأس المال قدمه صاحبه بلا نفع ولا جدوى . وتصبح هذه الخسارة إيجابية ومطلقة بمجرد أن يتطلب

= أغسطس سنة ١٨٦٣ . وهكذا انقص حظ النوري أخيراً عن عمال المدن (لأن جماعة النوري لا تبدى تلطفاً عن العمال الزراعيين) . وفي دخول هذا انقطت نجد الاستبداد .

(١) Social Science Review. July 18, 1863.

توقفها عن العمل مبالغ إضافية عند استئنافه . أما إطالة يوم العمل أكثر من اليوم الطبيعي حتى جانب من الليل فليس إلا وسيلة مخففة تطفيء إلى حد بسيط تعطش رأس المال لدم العمل الذي يتميز به الإنتاج الرأسمالي . ولما كانت هناك استحالة مادية أي جثمانية في استغلال مقدرة الفرد على العمل ليلا ونهاراً لهذا يحاولون التغلب على هذه العقبة الطبيعية عن طريق نظام التناوب بين العمال الذين تنهك قواهم نهاراً وأولئك الذين تنهار مقدرتهم على العمل ليلا . ويتم هذا الإجراء بأساليب متنوعة كأن ينظم العمل بحيث يشتغل فريق ليلا في أسبوع ما ونهاراً في الأسبوع الآخر .

ومن المعلوم أن هذه الطريقة سادت في عهد شباب صناعة القطن الإنجليزية ، ولاتزال حتى اليوم مزدهرة في صناعة غزل القطن بمنطقة موسكو ، كما أن هذه الطريقة في الإنتاج والقائمة على استغلال الساعات الأربع والعشرين لازالت موجودة ببريطانيا العظمى في كثير من الصناعات التي لاتزال « حرة » كما هو الشأن في أفران الصهر وغيرها من المنشآت المعدنية الصناعية بانجلترا وويلز واسكتلنده . والعمل هنا يشمل جانبا من يوم الأحد إلى جانب الساعات الأربع والعشرين في كل من الأيام الست الأخرى . والعمال يشملون الرجال والنساء والبالغين والأطفال من كلا الجنسين ، وتتراوح أعمار الأطفال والأحداث من الثامنة (بل والسادسة أحياناً) حتى الثامنة عشرة [١] وفي بعض فروع الصناعة تشتغل الفتيات والنساء بالليل إلى جانب المذكور [٢] .

وإذا ما طرحنا جانبا الأثر الضار المترتب على العمل بالليل [٣] فإن استمرار عملية الإنتاج

---

(١) لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الثالث ، لندن ١٨٦٤ ص ٤ ، ٥ ، ٦ .

(٢) في كل من ستافوردشير وجنوب ويلز تستخدم الفتيات الصغيرات والنساء للعمل نهاراً وليلا على جانبي المناجم وفوق أكوام الكوك . ولاحظت التقارير المرفوعة إلى البرلمان أن مثل هذه العادة مصحوبة بشرور سيئة كبيرة . فهؤلاء الفتيات اللاتي يعملن مع الرجال ، ولا يتميزن عنهم من حيث الملبس ، ويعلو أجسامهن التراب والقذارة ، يتعرضن للانهيار الخلقي الناشيء عن فقدان احترام الذات الأمر الذي يستتبع هذا العمل الذي لم تعد له الأنثى .. . شرحه ١٩٤ ص ٢٦ . وانظر كذلك التقرير الرابع ١٨٦٥ ، ص ١٣ ونجد الأمر نفسه في مصانع الزجاج .

(٣) يلاحظ صاحب مصنع للصلب يستخدم الأطفال في العمل الليلي ما يأتي .. يبدو من الطبيعي أن الأولاد الذين يعملون بالليل لا يستطيعون النوم أو يحصلون على الراحة الكافية بالنهار ، وإنما يجرون هنا وهناك .. ـ المصدر السابق ، التقرير الرابع ٦٣ ص ١٣ . وفيما يختص بأهمية ضوء الشمس بالنسبة إلى المحافظة على الجسم ونموه كتبه طبيب يقول .. يؤثر الضوء تأثيراً مباشراً على أنسجة الجسم فيزيدها صلابة ويزيد من مرونتها .. . وحين تحرم الحيوانات من القدر الصحيح من الضوء فإن عضلاتها تصبح لينة غير مرنة ، وتفقد القوة العصبية طابعها نتيجة نقص

بلا انقطاع مدى ٢٤ ساعة كاملة يتيح الفرص لتجاوز حدود يوم العمل العادى . والمثال لذلك متوافر فى فروع الصناعة التى سلفت الإشارة إليهـــا والتى هى مجهدة بطبيعتها . ويوم العمل بعد هذا الحد ، مخيف حقاً ، [1] على حد تعبير التقرير الرسمى البريطانى . و ، فى التقرير كذلك ، وأن من المستحيل على العقل أن يدرك مبلغ العمل الذى تصفه هذه الصفحات والذى يقوم به أطفال تتراوح أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة ، دون أن يرى أن من الضرورى ألا يسمح بعد الآن بقاء هذا الاستغلال للسلطة من جانب الوالدين وأصحاب الأعمال [2] ، وإن عادة تشغيل الأولاد بالدور ليلا ونهاراً سواء فى الأوقات العادية أو الحالات الماسة لابد وأن يفتح الباب لاشتغالهم ساعات أطول مما يستدعيه الحال . وهـذه الساعات طويلة بالنسبة إلى الأطفال إلى حد القسوة بدرجة يصعب تصديقها ، ولذا يحدث أن يتغيب واحد أو أكثر منهم لسبب ما ، وحين يقع هذا يحل محلهم غيرهم من الأولاد ، وهذا النظام واضح مفهوم على ما يبدو من اجابة مدير مصانع كبيرة حين سألته كيف يشغل محل الأولاد المتغيبين عن دورهم فقال ، انك لتعلم ذلك مثلى ، واعترف بالحقيقة [3] . وفى أحـــد مصانع طرق المعادن حيث يمتد العمل من ٦ صباحاً إلى ½٥ مساء اشتغل حدث أربع ليال فى كل أسبوع لغاية الساعة ½٨ على الأقل واستمر على هذا النحو ٦ أشهر وقام آخر فى التاسعة من عمره أحياناً بالعمل فى فترات ثلاث كل منها ٢٤ ساعة ولما بلغ العاشرة اشتغل يومين وليلتين ، . وهناك ثالث ، سنه العاشرة الآن ، اشتغل من ٦ صباحاً حتى ١٢ مساء مدى ثلاث ليال وحتى ٩ مساء فى الليالى الأخرى .

يصيبها الذبول الشامل ، ويمضى كما سبيل القمر كله يسير فى اتجاه غير سليم ... وفى حالة الأطفال نجد أن التعرض الدائم للضوء ، كالتعرض أثناء النهار ولأشعة الشمس المباشرة خلال جانب منـــه ، من ألزم الأشياء للصحة ، إذ الضوء يساعد على نماء الجسم ويزيد من صلابة الألياف ، وينشط كذلك أجهزة البصر وبذا يسبب نشاطاً أكبر فى مختلف وظائف النخاع الشوكى ... ، أما الدكتور و . ستراتج Strange كبير أطباء مستشفى ورستر العمومية (والذى اقتبسنا الفقرة السابقة من مؤلفه عن ، الصحة ، المنشور سنة ١٨٦٤) فقد كتب ما يأتى فى خطاب إلى مستر هوايت أحد أعضاء لجنة استخدام الأطفال ، عند ما كنت فى لانكشير سابقاً أتيحت لى الفرص لملاحظة آثار العمل الليلى على الأطفال ، وإنى بخلاف ما كان بعض أرباب الأعمال يرددونه ، لا أتردد فى القول بأن الأطفال الذين كانوا يخضعون لهذا النظام ، سرعان ما كانت تتأثر صحتهم ، التقرير ٢٨٤ ص ٥٥ ، وإن كون مثل هذا الموضوع يصبح عرضة لمثل هذا الجدل ما يشهد بالطريقة التى يؤثر بها الانتاج الرأسمالى فى الوظيفة المخية للرأسماليين ومن يلوذون بهم .

(١) مصدر سابق ٥٧ ص ١٢ .

(٢) التقرير الرابع ١٨٦٥ ، ٥٨ ص ٩٢ .

(٣) شرحه

واشتغل آخر عمره الآن ١٣ سنة من ٦ مساء حتى ظهر اليوم التالى خـــلال أسبوع بأكمله وأحياناً ثلاث دورات بأكملها أى من صباح الإثنين حتى ليلة الثلاثاء ، وغيره فى الثانية عشرة من عمره الآن كان يشتغل فى ورشة حديد بستافلى من ٦ صباحاً حتى ١٢ مساء لمدة أسبوعين ولم يستطع بعد ذلك أن يعمل نفس الشىء ، وحضر جورج ألنسورث وعمره التاسعة إلى هنا يوم الجمعة الماضى بصفته أحد صبيان القبو . وفى صباح اليوم التالى كان علينا أن نبدأ العمل فى الثالثة ولذا بقيت هنا طول الليل لأنى أسكن على بعد ٥ أميال ونمت على أرضية الفرن وتحتى فوطتى وغطائى قطعة من جاكتة . أما الولدان الآخران فكانا هنا فى السادسة . آه إن الحر شديد هنا . وقبل أن أفد إلى هنا اشتغلت نحو عام ببعض الورش فى الجهة ، وهناك كنت أبدأ العمل أيضاً فى الثالثة من صباح السبت ولكنى كنت أنام فى بيتى وهو على مقربة من محل عملى وفى بعض الأيام الأخرى كنت أبدأ فى السادسة صباحاً وأواصله حتى ٦ أو ٧ مساء الخ[1]

---

(١) المصدر المذكور ص ٣٢ . من المحتوم أن المستوى العقلى لقوة عمل من هذا الطراز يجب أن يكون بالصورة التى تظهرها المحادثة التالية مع أحـد أعضاء اللجنة : أرميا هاينز وعمره ١٢ سنة : « أربعة فى أربعة ٨ ، أربع أربعات ١٦ . الملك هو ذلك الذى يملك كل المال والذهب . لنا ملك (وقيل له إنها ملكة) ويدعونها الأميرة الإسكندرية Alexandria قيل له إنها تزوجت ابن الملكة . ابن الملكة هو الأميرة الكسندرية . الأميرة عبارة عن رجل » . وليم تيرنر وعمره ١٢ سنة « لا أسكن فى إنجلترا ، أظن أنها ملكة ولكنى لم أعلم ذلك من قبل » . جون موريس وعمره ١٤ « سمعتهم يقولون إن الله خلق العالم وإن الناس جميعاً غرقوا عدا واحداً ، وسمعتهم يقولون إن ذلك الواحد كان طائراً » . وليم سميث وعمره ١٥ « لا أعرف شيئاً عن لندن » . هنرى ماثيومان وسنه ١٧ « كنت أتوجه إلى الكنيسة ولكنى لم أفعل ذلك عدة مرات فى المدة الأخيرة ، وكانوا يعظون عن أمر يسوع المسيح ولكنى لا أذكر أسماء أخرى كما أنى لا أعلم شيئاً عنه . لم يقتل ولكنه مات كغيره من الناس . وكان يخالف الناس فى بعض الأمور لأنه كان متدينا فى بعض النواحى بينما سواه ليسوا كذلك » . (نفس المصدر ص ٤٥) «وإن الشيطان شخص طيب ولا أدرى أين يقيم » — «وكان المسيح رجلا شريراً » . هذه الفتاة تخطئ فى هجاء كلمة God ولم تعرف اسم الملكة » — تقرير لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الخامس ١٨٦٦ ، ص ٥٥ رقم ٢٧٨ . النظام الذى وصفناه عن المصانع المشتغلة بالصناعات المعدنية نجده كذلك فى مصانع الزجاج والورق . وفى الأخيرة حيث يصنع الورق بواسطة الآلة نجد أن العمل الليلى هو القاعدة السائدة بالنسبة إلى جميع عمليات العمل عدا ترتيب الخرق . وفى بعض الحالات نجد أن العمل الليلى بطريق التناوب يستمر خلال الأسبوع كله فيبدأ فى منتصف الليل كل يوم سبت ويستمر حتى منتصف ليل السبت التالى . والذين يؤدون عمل النهار يستخدمون ٥ أيام كل منها ١٢ ساعة ويوماً واحداً طوله ١٨ ساعة ، وأولئك الذين يشتغلون بالليل يستخدمون خمس ليال كل منها ١٢ ساعة وليلة ذات ٦ ساعات — وذلك أسبوعاً بعد أسبوع . ومع هذا ففى حالات أخرى نجد أن أفراد كل نوبة يشتغلون بالتوالى ==

ولنستمع الآن لنرى كيف ينظر رأس المال إلى نظام الساعات الأربع والعشرين هذا . إنه يمر فى صمت على مظاهر هذا النظام المتطرفة ومساوئه القاسية التى يبعد على العقل تصديقها من حيث إطالة يوم العمل . إن رأس المال يتحدث عن هذا النظام فى شكله « العادى » وإليك ما يقوله السادة نيلور وفيكرز من أصحاب مصانع الصلب ويستخدمان ما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ شخص منهم حوالى ١٠٪ دون الثامنة عشرة ومن هؤلاء عشرون فقط يعملون فى الجماعات الليلية . لا يقاسى الأولاد شيئاً من الحرارة . قد تكون هذه بين ٨٦° ، ٩٠° .... ففى الأكوار ومصانع طرق المعادن يشتغل العمال ليلا ونهاراً بالتناوب ولكن بقية أجزاء العمل نهارية أى من ٦ صباحاً حتى ٦ مساء . وفى الفرن forge نجد ساعات العمل من ١٢ إلى ١٢ . ويشتغل بعض العمال ليلا دائماً بدون أى تبادل بين عملى النهار والليل ... ولا نجد فارقاً بين صحة من يعملون ليلا بانتظام وأولئك الذين يشتغلون نهاراً . ومن المحتمل أن فى استطاعة الناس النوم بطريقة أفضل إذا حصلوا على نفس فترة الراحة عما لو تغيرت ... وحوالى ٢٠ حدثاً دون الثامنة عشرة منخرطون فى زمرة الجماعات الليلية ... ولم يكن فى استطاعتنا الاستغناء عن الأحداث من هم دون الثامنة عشرة فى أداء العمل ليلا . وينحصر الاعتراض فى زيادة نفقة الإنتاج ... من الصعب الحصول على العمال المهرة والأسطوات فى أية ناحية ولكن نستطيع الحصول على أى عدد من الأولاد ... ولكن نظراً لصغر نسبة الأولاد الذين نستخدمهم فإن الموضوع (أى القيود المفروضة على العمل الليلى) قليل الأهمية بالنسبة لنا⁽¹⁾ .

== فى أيام بالتبادل ، فتشتغل مجموعة ٦ ساعات يوم الاثنين ، ١٨ يوم السبت تكملة الساعات الأربع والعشرين . وفى حالات أخرى خلاف هذه يسود نظام وسط بين الاثنين السابقين ، فكل الذين يعملون فى مصنع الورق يشتغلون ١٥ أو ١٦ ساعة كل يوم فى الأسبوع . ويكتب عضو اللجنة لورد يقول إن هذا النظام الأخير « يبدو كأنه يجمع فى طياته كافة مساوىء نوبتى الساعات ١٢ ، ٢٤ » . ويشتغل فى ظل هذا النظام الثانى أطفال دون الثالثة عشرة من أعمارهم وأحداث لم يبلغوا الثامنة عشرة ونساء . وأحياناً فى ظل نظام الساعات الاثنى عشر يحضرون إلى العمل نوبة مضاعفة قدرها ٢٤ ساعة حين لا يأتى أفراد الفرقة التى يجب أن تحل عليهم ، ويظهر من الأدلة أن الأولاد والبنات غالباً ما يشتغلون زيادة عن الوقت المقرر (بأجر) ، بل إنهم أحياناً يعملون ٢٤ إلى ٣٦ ساعة فى عمل مجهد غير منقطع ، وفى بعض الأحيان تشتغل البنات من سن الثانية عشرة الشهر كله ـــ ١٤ ساعة فى اليوم وذلك فى عملية الترجيج المتصلة المملة « بدون أى فترات للراحة اللهم إلا فترتين أو ثلاث كل منها نصف ساعة حتى يتناولن غذاءهن » . وفى بعض المعامل حيث أقلعوا عن العمل الليلى كنظام عادى يتبع نظام العمل زيادة عن الوقت إلى الحد الأقصى المرعب « وذلك فى أشد العمليات قذارة وحرارة وملالة » . لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٢٨ ، ٢٩ .

(١) التقرير الرابع ١٨٦٥ ، ٧٩ ص ١٦ .

ويملك السادة جون براون وشركاه مصانع للحديد والصلب تستخدم حوالى ٣٠٠٠ من الرجال والأولاد ، ويؤدى جانب من العمل وبخاصة الحديد والصلب الثقيل ليلا وفق نظام التناوب ، وهناك ما يقرره مستر ج . إليس أحد رجال هذه الشركة « فى صناعة الصلب الثقيل نستخدم ولداً أو ولدين مقابل كل ٢٠ أو ٤٠ رجلا ، وفى شركتهم أكثر من ٥٠٠ ولد دون الثامنة عشرة ونحو ١٧٠ أقل من الثالثة عشرة . ويقول المستر إليس بصدد التغيير المقترح فى القانون « لا أظن أن هناك داعياً للاعتراض على منع من هم دون سن ١٨ من الاشتغال أكثر من ١٢ ساعة فى الـ ٢٤ ، ولكننا لا نظن إمكان وضع حد فوق سن ١٢ وهى السن التى يمكن فيها الاستغناء عن الأطفال فى العمل الليلى . إن الأولاد الذين يعملون فى مجموعات النهار يأخذون دورهم فى المجموعات الليلية أيضاً إذ ليس باستطاعة الرجال الاشتغال فى الجماعات الليلية فقط لأن هذا يفسد صحتهم ... ونعتقد أن العمل الليلى أسابيع بالتناوب لا ضرر ينجم عنه (يلاحظ أن السادة نيلور وفيكرز برغم أنهما لصالح عملهما أن تغيير العمل الليلى من وقت لآخر قد يضر أكثر مما يفعل العمل الليلى المتصل) وإننا نجد الرجال الذين يقومون بهذا العمل وكذلك غيرهم الذين يؤدون عملا آخر فى النهار ... وإن اعتراضنا على عدم السماح للأولاد دون الثامنة عشرة بالعمل ليلا راجع إلى ما يسببه من ازدياد النفقات ، ولكن هذا هو السبب الوحيد (يا للبساطة الدالة على حب الذات !) ونرى أن هذه الزيادة فى النفقات أكثر مما تستطيع الصناعة تحمله إذا أريد مواصلتها بنجاح (يا للأسباب الدالة على المصلحة الذاتية) . إن الأيدى العاملة هنا قليلة وقد يزداد نقصها إذا وجد مثل هذا القانون » ومعنى ذلك أن إليس براون وشركاه قد يقعون فى الارتباك الخطير حيث يضطرون أن يدفعوا لقوة العمل قيمتها الكاملة[1] .

وتدار مصانع سيكلوبس للصلب والحديد التابعة للسادة كامل وشركاهم على نفس النطاق الكبير كما هو الشأن فى المنشآت المذكورة آنفا ملك جون براون وشركاه . وقد سلم المدير المشرف على العمل شهادته كتابة إلى عضو اللجنة الحكومية مستر هوايت ، إلا أنه رأى من صالحه إخفاء النسخة الأصلية حين أعيدت إليه لمراجعتها ، ولكن لمستر هوايت ذاكرة قوية إذ تذكر ما قاله السادة سيكلوبس من أن تحريم العمل الليلى بالنسبة للأطفال والأحداث « أمر مستحيل ويقرب معناه من أن يكون إغلاق مصانعهم » ومع هذا تستخدم مصانعهم أقل من ٦ ٪ من الأحداث ممن هم دون الثامنة عشرة ، وأقل من ١ ٪ ممن لم يبلغوا الثالثة عشرة[2] .

---

(١) شرحه ٨٠ ص ١٦

(٢) شرحه ٨٢ ص ١٧

ويقول مستر ج . ن . سندرسن من شركة سندرسن اخوان وشركاهم فى أتركليف إن منع العمال دون سن الثامنة عشرة من العمل ليلا سوف يؤدى إلى صعاب كبيرة أهمها مايترتب على أستخدام الرجال مكان الأولاد من ازدياد التكاليف . ولا أدرى ما ذا يكون هـــذا ، ولكن من المحتمل أنه لن يكفى أن يمكن أصحاب المصانع من رفع ثمن الصلب ، وبناء على ذلك سيقع العبء عليهم (يالغرابة تفكير هؤلاء القوم) لأن الرجال يرفضون دفعها . ولايعرف المستر سندرسن الأجر الذى يدفعه للأطفال ولكن من المحتمل أن الصغار يتناولون ما بين ٤ ، ٥ شلنات فى الأسبوع . . . إن عمل الأحداث من النوع الذى تكفيه قوتهم بوجه عام (ليس على الدوام بالطبع) وبذلك لن يكن هناك أى كسب من استخدام الرجال الذين هم أشد قوة إلا فى الحالات التى يكون فيها المعدن ثقيلا . ولن يقبل الرجال ألا يكون تحت إمرتهم أولاد لأن الرجال أمثالهم يكونون أقل طاعة للأوامر . وفضلا عن هذا لابد للأولاد من أن يبدأوا العمل فى سن الصغر حتى يتعلموا الصنعة ، ولن يتحقق هذا الهدف إذا قصرنا الأولاد على العمل النهارى » ولماذا ؟ لم لا يتعلمون الصنعة أثناء النهـــار فقط ؟ أين السبب الذى تدلون به ؟ نظراً لأن الرجال يشتغلون ليلا ونهاراً بالتناوب من أسبوع لآخر فانهم سينفصلون نصف الوقت عن الأولاد الذين يعملون معهم وبذا يخسرون نصف ما يحصلون عليه منهم من الكسب . والتدريب الذى يهيئونه للصبى يعتبر جزءاً من الأجر عن عمل الأولاد وبذا يمكن الرجال من الحصول على هذا العمل بسعر أرخص . فكل رجل يرغب فى الحصول على نصف هذا الربح . وبعبارة أخرى يرى السادة سندرسن أنهم سيضطرون إلى دفع جزء من أجور الرجال البالغين من جيوبهم بدلا من أن يكون ذلك عن طريق عمل الأولاد الليلى وبهذا يهبط ربح جماعة سندرسن الى حد ما ، وهذا هو السبب الذى من أجله يقول سندرسن ان الأولاد لا يستطيعون تعلم الصنعة نهاراً [١] ويضاف الى ذلك أن هذا يلقى عبء العمل الليلى على الذين يعملون بدلا من الأولاد ولن يستطيعوا تحمله . وفى الحقيقة ستكون الصعاب كبيرة إلى الحـــد الذى يؤدى إلى الاقلاع عن العمل الليلى كلية ، وأما فى ما يختص بالعمل نفسه فان هـذا يكون مناسباً ولكن . . . غير أن السادة سندرسن لديهم ما يعملونه بجانب الصلب ، لأن صناعة الصلب ليست سوى ذريعة يخفون بها السعى إلى تكوين فائض القيمة . فأفران الصهر والمبانى والآلات والحديد والفحم الخ لها مهمة فى التحول إلى صلب . إنها موجودة لتمتص فائض العمل : وبالطبع أنها تمتص فى ٢٤ ساعة أكثر مما تفعل فى ١٢ ساعة .

---

(١) « وفى عصرنا هذا حيث نقوم بالتأمل والتعليل لا يساوى المرء شيئاً كثيراً إذا عجز عن إبداء السبب فى كل شىء مهما كان السبب رديئاً وسخيفاً . وكل شىء وقع فى العالم خطأ إنما حدث خطأ لسبب طيب » . (هيجل ص ٢٤٩).

إنها فى الواقع تعطى جماعة سندرسن حقاً فى امتلاك وقت عمل عدد معين من العمال أثناء الساعات الأربع والعشرين كلها . فإذا توقفت عن أداء وظيفتها فى امتصاص العمل فقدت صفتها كرأس مال وأصبحت خسارة بالنسبة إلى آل سندرسن ، ولكن فى هذه الحالة ستنشأ الخسارة بسبب بقاء الآلات عاطلة نصف الوقت . وإذا أردنا إنتاج نفس الكمية التى تنتجها الآن وفق النظام الحالى لاضطررنا إلى مضاعفة النفقات . ولكن لماذا يتمسك جماعة سندرسن بهذا الامتياز الذى لا يتمتع به غيرهم من الرأسماليين الذين يشتغلون نهاراً والذين تظل مبانيهم وآلاتهم وموادهم الأولية عاطلة « أثناء الليل » ؟ هنا تجيبنا آل سندرسن بالإجابة نيابة عن شركائه جميعاً . حقيقة هناك خسارة بسبب تعطيل الآلات وذلك بالنسبة للصناعات التى تدور نهاراً فقط . ولكن استعمال الأفران ينطوى على خسارة أكبر فى حالتنا . فإذا ظلت دائرة لترتب على ذلك تبديد الوقود (وذلك بدلا من تبديد حياة العمال كما هو الحال الآن) ، وإن لم نبقها كذلك لحدثت خسارة فى الوقت بسبب إطفاء النيران ، بينما خسارة وقت النوم حتى بالنسبة للأطفال فى سن الثامنة كسب فى وقت العمل بالنسبة لجماعة سندرسن ، وتتأثر الأفران ذاتها بسبب تغيير درجة الحرارة ، بينما هذه الأفران نفسها لا تتأثر من تغيير العمل فى الليل والنهار[1] .

---

(١) مصدر سابق ٨٥ ، ص ١٧ — يبدى بعض أصحاب مصانع الزجاج هذه المشاعر الرقيقة حين يقولون إن إعداد مواعيد منتظمة لتناول وجبات الطعام أمر مستحيل إذ لو حدث هذا لحدثت خسارة لتبديد قدر معين من الحرارة التى تشعها الأفران . ويبدى عضو اللجنة هوايت الرد على هذا لأنه ليس على غرار يور ، سينيور ومن شاكلهم من اللصوص الألمان الأدب الأنذال أمثال روشير Roscher الذين تأثروا بمظاهر « الحرمان » و « إنكار الذات » و « القصد فى الإنفاق » التى يبديها الرأسماليون فى إنفاق أموالهم ، ومظاهر « الإسراف » المجدية بتيمور لنك والتى يظهرها نفس هؤلاء الرأسماليين فى إنفاقهم للحياة البشرية . ويقول مستر هوايت « إن مقداراً معيناً من الحرارة زيادة عن المقدار المعتاد الآن قد يتعرض للتبديد إذا نظمت مواعيد تناول الطعام فى هذه الحالات ، ولكن هذا لا يعادل قيمة الخسارة الناجمة للبلاد من تبديد القوة الحيوانية فى الأولاد إذ لا يتاح لهم الوقت الكافى لتناول طعامهم فى يسر مع منحهم راحة بسيطة بعد الأكل لهضم الطعام » المصدر المشار إليه ص ٤٥ — وكان هذا فى « سنة التقدم » عام ١٨٦٥ ! ولسنا نقول شيئاً عن النشاط الذى يبذل فى رفع الأثقال وحملها لأن الطفل الذى يشتغل فى الحظائر التى يصنع فيها الزجاج عليه أثناء تأديته العمل أن يمشى مابين ١٥ ، ٢٠ ميلا فى ٦ ساعات ! وأحياناً يستمر العمل ١٤ أو ١٥ ساعة ! وفى كثير من مصانع الزجاج هذه ، كما هو الحال فى معامل الغزل بموسكو ، يتبع نظام من التناوب كل فترة فيه طولها ٦ ساعات . « خلال جزء العمل من الأسبوع لا تزيد فترة الراحة المتصلة التى يمكن الحصول عليها عن ٦ ساعات تضمن الوقت الذى يضيع فى الحضور إلى العمل ومغادرته ، وفى الاغتسال واللبس وتناول وجبات الطعام بحيث لا يتبقى فى الواقع إلا فترة قصيرة جداً للراحة ولا يتبقى شىء للترويض فى الهواء الطلق والملعب إلا إذا كان ذلك على =

القسم الخامس — النضال في سبيل يوم عمل عادي — القوانين الصادرة منذ منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر لتطويل مدى يوم العمل

وما هو العمل ؟ وما طول الزمن الذي قد يستهلك رأس المال خلاله القوة على العمل التي يدفع قيمتها اليومية ؟ وإلى أي حد يمكن إطالة يوم العمل زيادة على وقت العمل اللازم لإعادة انتاج قوة العمل ذاتها ؟ لقد رأينا أن رأس المال يجيب عن هذه الأسئلة الإجابات التالية : يحتوي يوم العمل على الساعات الأربع والعشرين الكاملة مع اقتطاع الساعات القلائل للراحة والتي بدونها تأبى قوة العمل عرض خدماتها ثانية . ولهذا فمن الواضح أن العامل وقوته والوقت الذي تحت تصرفه ليس إلا — بحكم الطبيعة والقانون — وقت العمل الذي يجب تخصيصه لتجدد رأس المال . أما الوقت اللازم للتعلم والنمو العقلي وأداء الوظائف الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وإبراز النشاط الجثماني والعقلي ووقت الراحة في الأحد(١) إن هذا كله مظهر لا حقيقة له . ولكن رأس المال نتيجة جشعه غير المحدود في سبيل الحصول على فائض العمل ، يتخطى الحدود العليا ليوم العمل ويغتصب الوقت اللازم لنمو الجسم والمحافظة السليمة

= حساب النوم الضروري للأولاد الصغار وخاصة في مثل هذا العمل الحار المجهد .. وحتى ذلك النوم القليل الأمد قد يتعرض لأن يقطع حبله اذا صحا الولد ليلا أو أيقظه صوت اذا كان النوم في النهار .. . ويذكر مستر هوايت حالات يشتغل فيها أولاد صغار ٣٦ ساعة مرة واحدة ، وأخرى اشتغل فيها أولاد في سن الثانية عشرة حتى الساعة الثانية صباحاً ثم ناموا ثلاث ساعات حتى ايقظوا لاستئناف العمل ! ويقول Tremenheere ، Tufnell المفتشان وهما محررا التقرير العام ,, ان مقدار العمل الذي يؤديه الأولاد والأحداث والفتيات والنساء خلال عملهم النهاري أو الليلي شاذ وغير مألوف للغاية .. تقريره ص ٤٣ ، ٤٤ . وفي أثناء ذلك يعود الرأسمالي صاحب مصنع الزجاج من ناديه في سهرته الى بيته وهو يتغنى بالعبارة التالية ونفسه راضية ,, ان البريطانيين لن يصبحوا أبداً عبيداً .. .

(١) وحتى الآن في انجلترا غالباً ما يحدث أن يحكم على العامل في بعض الجهات الزراعية بالسجن عقاباً له على العمل يوم الأحد في حديقته الصغيرة ، ويعاقب إذا لم يذهب إلى معامل المعادن أو الورق أو الزجاج يوم الأحد ويعاقب على الاخلال بالعقد ، حتى ولو كان تخلفه راجعاً إلى أسباب دينية ، والبرلمان المكون من المؤمنين لن يؤيد أي شكاوى بشأن العمل يوم الأحد اذا كان هذا العمل يساعد على تنمية وتوسيع رأس المال . ففي أغسطس ١٨٦٣ طالب عمال محال السمك والدجاج الغاء العمل يوم الأحد قائلين ان متوسط عملهم في أيام الأسبوع ١٥ ساعة يومياً ويتطلب منهم العمل من ٨ الى ١٠ ساعات يوم الأحد ، ويصرح الشاكون أن بين المتأنقين الارستقراطيين في اكستر هول من يشجع على يوم الأحد ، وهؤلاء المتدينون يظهرون مسيحيتهم بتحمل ما يعانيه الآخرون من الارهاق والحرمان والجوع ، وينطبق عليهم قول هوارس (Satires II, 104) ,, ان الشفقة نحو الذين يهضمهم الجوع بشابه ما يؤدي الى خراب هؤلاء المشفقين ,, .

الصحية عليه ، ويسرق الوقت اللازم لاستهلاك الهواء الطلق والاستمتاع بضوء الشمس ، ويجرى وراء الوقت المخصص لتناول الغـــذاء فيضمه إلى عملية الإنتاج ما استطاع إلى ذلك سبيلا بحيث يعطى الغذاء للعامل كأن الأخير مجرد أحد أدوات الإنتاج وكما يعطى الفحم للمرجل والشحم والزيت للآلات ، ويخفض وقت النوم العميق الضرورى لاستعادة القوى الجثمانية وتنشيطها إلى عدد من الساعات الذى يستلزمه بعث الحياة من جديد فى جسم قد أصابه الإعياء الكامل . ليست المحافظة العادية على قوة العمل هى التى تعين حدود يوم العمل ، بل إن أقصى قدر يبذل يومياً من قوة العمل هو الذى يعين حدود فترة الراحة العمال مهما كانت هذه الفترة مريضة ومتألمة . إن رأس المال لا يعبأ بطول حياة قوة العمل لأن كل ما يعنيه إنما هو الحد الأقصى من هذه القوة الذى يمكن انسيابه خلال يوم العمل ، وهو يحقق هذا الغرض بتقصير أمد حياة العمل كما يفعل المزارع الجشع حين ينتزع مقداراً أكبر من المحصول بأن يسلب الأرض خصوبتها .

والطريقة الرأسمالية فى الإنتاج (وتقوم فى أساسها على إنتاج فائض القيمة وامتصاص فائض العمل) بواسطة إطالة يوم العمل لا تسبب انحطاط قوة العمل فحسب بأن تسلبها الأحوال العادية والأدبية والطبيعية اللازمة لنموها وتمكينها من أداء وظيفتها ، بل إنها تسبب كذلك الإعياء والموت المبكرين لقوة العمل ذاتها[1] . فهى تطيل وقت العامل فى الإنتاج خلال فترة معلومة عن طريق تقصير زمن حياته الفعلى .

ولكن قيمة قوة العمل تتضمن قيمة السلع اللازمة لإعادة إنتاج العامل أو بعبارة أخرى للإبقاء على الطبقة العاملة . ولكن إذا كان جشع رأس المال فى سبيل التضخم يدعو إلى قصر حياة العامل وبالتالى مدة قدرته على العمل ، فإن القوى التى تستهلك لابد أن تحل محلها غيرها بسرعة أعظم ولذا تزيد النفقات اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل ، كما هو الشأن فى الآلة إذ تزيد قيمة الجزء الذى يستهلك منها يومياً كلما زادت سرعة استهلاك الآلة . ومن هنا يبدو أن من صالح رأس المال نفسه أن يتجه نحو يوم العمل العادى .

إن صاحب العبد يشتريه كما يشترى حصانه فإذا أضاع العبد أضاع كذلك رأس مال لا يمكن استرجاعه إلا بإنفاق مبلغ جديد فى سوق الرقيق . ولكن مناطق زراعة الأرز فى جورجيا أو مستنقعات المسيسبى قد تكون شديدة الخطر على الحياة البشرية ولكن تبديد

---

(١) أوردنا فى تقاريرنا السابقة أقوال عدد من رجال الصناعة المحنكين مؤداها أن العمل زيادة على الساعات المقررة ... يميل إلى استهلاك قوة عمل العمال قبل الأوان (مصدر سابق ٦٤ ص ١٣) .

الأخيرة التي تستلزمه زراعة هذه الحاصلات ليس كبيراً الى الحد الذي لا يمكن تعويضه من احتياطي فرجينيا وكنتوكي . وفضلا عن هذا ، فان الاعتبارات الخاصة بالاقتصاد في النفقات والتي قد تهيء في ظل النظام الطبيعي بعض الضمان لمعاملة انسانية بأن تجعل مصلحة السيد متفقة مع الابقاء على حياة العبد — نقول ان هذه الاعتبارات ذاتها تؤدي إلى تشغيل العبد الى الحد الأقصى ما دامت تجارة الرقيق قائمة اذ طالما كان في الامكان ايجاد من يحل محل العبد من الأسواق الأجنبية أصبح طول حياة العبد أقل أهمية من انتاجه ما دام حياً . ومن هنا كان السائد في البلاد التي تستورد العبيد ان خير سبل الاقتصاد في النفقات تتكون بالحصول من هذه الأدوات الآدمية على أعظم قدر من العمل والجهود في أقل فترة من الزمن . ففي الجهات الاستوائية حيث غالبا ما تعادل الأرباح السنوية رأس المال كله المستغل في المزارع ، نرى ان حياة السود يضحى بها بدون اكتراث . فالزراعة بجزر الهند الغربية والتي ظلت قرونا مشهورة بثروتها الشبيهة بالخرافات . هي التي قضت على الملايين من أفراد الجنس الافريقي . وفي كوبا التي تعد ايراداتها اليوم بالملايين والتي يعيش فيها أرباب المزارع كالأمراء نرى ارهاقا لا مثيل له واقعا على الطبقة العامة بل إنا نجد أحيانا القضاء على جانب من أفرادها سنويا(١).

لكي تعلم ما يدعى بتجارة الرق ، عليك بقراءة « سوق العمل » وعن كنتوكي وفرجينيا اقرأ « ارلندة والمناطق الزراعية في انجلترا واسكتلندة وويلز » ، وعن افريقية « اقرأ » ألمانيا » . لقد سمعنا كثيراً أن الارهاق انقص عدد الخبازين في لندن ، ورغم هذا فسوق العمل بلندن مزدحمة دائما بطلاب الموت في الخبز من الألمان وغيرهم . وصناعة الفخار من الصناعات التي يقصر عمر المشتغلين فيها . فهل هناك نقص في عدد الفخاريين ؟ ها هو جوسيا ودجود مخترع صناعة الفخار الحديثة والذي كان في الأصل عاملا . يقول(٢) سنة ١٧٨٥ أمام مجلس العموم ان هذه الصناعة كانت تستخدم ما بين ١٥٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٦١ بلغ عدد سكان المناطق المشتغلة بهذه الصناعة في انجلترا ١٠١٣٠٢ ، وقد عاشت صناعة القطن منذ ٩٠ عاما . . لقد عاشت مدى ثلاثة أجيال من الشعب الانجليزي ، وأعتقد أني استطيع أن أقرر مطمئنا أنها قضت خلال هذه الفترة على تسعة أجيال من عمال المصانع(٣) .

---

(١) كيرنز The Slave Power, ص ١١٠ — ١١١

(٢) JohnWard : History of the Borough of Stoke-upon - Trent, London, 1843. p. 42.

(٣) فران : خطاب في مجلس العموم ٢٧ أبريل ١٨٦٣

لا شك أنه فى فـــترات معينة من النشاط الكبير حدث نقص فى سوق العمل كما فى سنة ١٨٣٤ مثلا ، ولكن فى تلك الحالة كان أصحاب الصناعات يطلبون من الموظفين المشرفين على تنفيذ قانون الفقراء أن يبعثوا إليهم « بالفائض من السكان فى المناطق الزراعية الواقعة إلى الشمال ، حيث تمتصهم أرباب الصناعات (١) » ولهذا عين وكلاء بموافقة هؤلاء الموظفين وأنشىء مكتب بمنشستر ترسل إليه قوائم بأسماء العمال فى المناطق الزراعية والذين يطلبون عملا وتسجل أسماؤهم فى دفاتر أعدت لذلك .

وكان أرباب الصناعات يتوجهون إلى المكتب لاختيار من يشاؤون وبعد ذلك يعطون التعليمات بإرسالهم إلى منشستر ، وهم يرسلون بعد ذلك كبالات السلع بواسطة القنوات أو العربات ، بينما تذهب جماعات من هؤلاء العبيد سيراً على الأقدام ، ولهذا ضل بعضهم الطريق وكان يهلك من الجوع . وقد نما هذا النظام حتى صار حرفة أو تجارة منتظمة ، قد يصعب على هذا المجلس أن يصدق هذه الأقوال ، ولكنى أقرر أن هذا الاتجار فى الأجساد الآدمية كان قائما ، ويرسل القوم بانتظام إلى أرباب الصناعات (فى منشستر) كما يباع العبيد لمنتجى القطن بالولايات المتحدة . . فى سنة ١٨٦٠ بلغت تجارة القطن أوجها . ووجد رجال الصناعة نقصاً فى الأيدى العاملة من جديد ، فأرسلوا إلى « وكلاء اللحم البشرى » كما كانوا يدعون . وأرسل هؤلاء الأخيرون فى طلب العمال من جنوب انجلترا ومراعى دورستشير وغابات ديفونشير ، ورعاة الخنازير فى ولتشير ، ولكن كان سعيهم عبثا إذ قد امتص السوق الفائض من السكان .

وعندما عقدت المعاهدة مع فرنسا قالت صحيفة Bury Guardian إن فى استطاعة لانكشير أن تستخدم ١٠٠٠٠٠ زيادة عما لديها ، وستشتد الحاجة إلى عدد يتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ — ٤٠٠٠٠٠ . ولما أخفق أولئك الوكلاء ومندوبوهم فى المناطق الزراعية « جاء وفد من لندن وقابل السيد المحترم (المستر فيرز رئيس لجنة قانون إعانة الفقراء) بقصد الحصول على الأطفال الفقراء من الأماكن التى يقيمون بها وذلك سداً لحاجة مصانع لانكشير (٢) » .

---

(١) « تلك هى نفس الكلمات التى استعملها رجال صناعة القطن » (ترجمه) .

(٢) ترجمه — انظر المدنى Villiers « حسب التعبير القانونى » أى رفض الفقراء أصحاب المصانع ولكن استطاع الأخيرون ادراك غايتهم بفضل مجاملة السلطات المحلية المشرفة على تنفيذ قوانين الفقراء . ويعلن المفتش ردجراف أنه فى هذه المناسبة لم يكن للنظام الذى عومل فيه الأيتام والأطفال الفقراء عن أهم ميزات مصحوبا بالمساوىء القديمة » (راجع بشأنها انجلز — مصدر سابق) . ولكن أسيء استعمال هذا النظام فى حالة واحدة فيما يختص بعدد من الفتيات والنساء الشابات جيء بهن من المناطق الزراعية باسكتلندة الى لانكشير وشيشير . فى ظل هذا النظام كان صاحب المصنع يتعاقد لمدة محدودة مع السلطات المحلية المشرفة على تنفيذ قوانين الفقراء ، وكان عليه خلال ...

إن الذي تدل عليه تجارب صاحب رأس المال وجود فائض دائم من السكان ، وبعبارة أخرى فائض بالنسبة إلى المطالب الوقتية لرأس المال الذي يمتص فائض العمل مع أن هذه الزيادة وليدة أجيال من البشر يحل الواحد منها مكان الآخر ويختطفه الموت في وقت مبكر (١) والواقع أن التجارب تدل الرجل الذكي القوي الملاحظة على مدى السرعة والقوة التي ينتزع بهما الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج قوة الشعب مع أن تاريخ هذه الطريقة في الإنتاج يرجع إلى الأمس فقط . وتظهر لنا التجارب كذلك أن انحطاط سكان المناطق الصناعية إنما يؤخره استمرار امتصاص العناصر الأولية من البـــلاد والتي لم تفسد بعد . وهذه التجارب ترينا كيف أنه برغم الهــواء النقي ومبدأ الانتخاب الطبيعي المطلق الأثر في صفوف العمال والذي لايسمح إلا ببقاء الأصلح فإن العمال قـــد بدأوا في الانقراض (٢) وإن رأس المال الذي

هذه الفترة أن يمد الأطفال بالغذاء والكساء والمسكن ، فضلا عن مبلغ صغير من النقود . وإذا ما نقلنا عن رد جراف له أهمية اذا ذكرنا أن سنة ١٨٦٠ من أعظم السنوات رخاء بالنسبة لصناعة القطن وخاصة لأن الأجور كانت مرتفعة أكثر من المعتاد بسبب ندرة العمل ، وكان ذلك الطلب الاستثنائي على العمل مصحوباً في نفس الوقت بنقص السكان في أيرلندة ، والهجرة التي لم يسبق لها مثيل من الجهات الزراعية بإنكلترة وانجلترا الى استراليا وأمريكا ، ونقص مطلق في عدد السكان ببعض الجهات الزراعية بانجلترا سببه الانحطاط الفعلي في قوة العمال الزراعيين الحيوية ، ومن جهة أخرى الى أن المتاجرين في اللحم الآدمي قد استنفدوا العنصر الصالح من الأهالي . وبرغم هذا يحدثنا رد جراف عن الطلب على هذا النوع من العمل لأنه عزيز عالى القيمة . كان أجر الولد الذي سنه ١٣ عاماً ٤ شلنات في الأسبوع ، ولكن بأربع شلنات أسبوعياً للفرد الواحد لم يكن في الامكان اعداد المسكن والغذاء والكساء والعناية الطبية والاشراف الصحيح لعدد من هؤلاء الأولاد يتراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ » (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٢٧) — ولكن نسى المستر رد جراف أن يحدثنا كيف يستطيع العامل نفسه أن يجهز كل هذه اللوازم لأطفاله من أجورهم التي تبلغ ٤ شلنات لكل منهم في الأسبوع حين يعجز صاحب المصنع عن ذلك مع أن هؤلاء الأطفال يأكلون ويكتسون بالاشراف. ويجب أن أنبه الى أن صناعة القطن الانجليزية منذ امتداد مفعول قانون المصانع لسنة ١٨٥٠ الى هذا الميدان يجب أن تعتبر الصناعة النموذجية في انجلترا . والعامل الانجليزي في هذه الصناعة أفضل حالا من زميله بالقارة من كافة الوجوه «. يشتغل عامل المصانع البروسي ما يزيد عما يشتغله منافسه الانجليزي بمقدار ١٠ ساعات في الأسبوع ، أما اذا اشتغل في نوله في بيته لا يقتصر عمله حتى على هذه الساعات الإضافية » (تقارير أكتوبر ١٨٥٣ ص ١٠٣) . وقد سافر ردجراف الى أوروبا بعد المعرض الصناعي (١٨٥١) وزار بلادها وخاصة فرنسا وألمانيا ليبحث أحوال العمل في المصانع بالقارة . ويحدثنا عن العامل البروسي أن أجره يكفيه للمعيشة البسيطة ومظاهر الترف القليلة التي اعتادها مع أنه يشتغل بجد ، وهكذا فمركزه دون مركز العامل الانجليزي (تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٥٣ ص ٨٥) .

(١) يموت المرهقون بالعمل بسرعة غريبة ولكن أماكن الذين يهلكون تمتلئ في الحال ولا يحدث أي تغيير في المنظر بسبب كثرة تغيير الأشخاص ». ج . ويكفيلد : انجلترا وأمريكا ، لندن ١٨٣٣ ج ١ ص ٥٥ .

(٢) Public Health, Sixth Report of the Medical Officer of the Privy Council, 1863, London 1864.

لاتؤثر فيه آلام العمال المحيطة به ولا يهتم كثيراً بما سيتمخض عنه المستقبل من تناقص الجنس البشري . إن كل شخص يعلم أن الكارثة آتية ولكن كلا يأمل أن تقع على رأس جاره بعد أن يكون هو قد جمع الذهب وأخفاه في حرز أمين . إن شعار كل الرأسماليين وكل الأمم الرأسمالية « وبعدى الطوفان » . ولهذا فرأس المال لايعبأ بصحة العامل أو طول حياته إن لم يرغم على ذلك من قبل المجتمع (١) فإذا ارتفع الصوت منذراً شاكياً من الانهيار الجثماني والعقلي والموت المبكر والعذاب الناشيء عن الإرهاق في العمل كان الرد : أينبغي أن نهتم بهذه مادامت تزيد أرباحنا ؟ ولكن إذا نظرنا إلى هذه المسائل بوجه عام لوجدنا أن هذا لايتوقف في الحقيقة على حسن النية أو سوئها من جانب الرأسمالي الفردي . إن المنافسة الحرة تبرز القوانين الكامنة في الإنتاج الرأسمالي على صورة قوانين خارجية قاهرة لها سلطان على الفرد الواحد من الرأسماليين (٢) .

== وهكذا إذا ما بحثنا بوجه خاص أحوال العمال الزراعيين ، وجدنا أن مقاطعة سذرلند كانت تشتهر بأنها موطن الرجال والجنود الشجعان ولكن لتحقيق أثبت انحطاط السكان . ففي أصح الأماكن على سفوح التلال المواجهة للبحر تجد وجوه أطفالهم الجائعين ممتقعة كما لو كانوا في جو لندن الفاسد .

W. T. Thornton : Overpopulation and its Remedy. pp. 74 — 75.

(١) ... ولكن رغم أن صحة السكان عامل هام بالنسبة لرأس المال ، إلا أنا نخشى أن نقول إن الذين يستخدمون هذا الثمين لم يكونوا على القدر اللازم من الاهتمام كي يحافظوا على هذا الكنز ويصونوه ... وقد أرغم أصحاب المصانع أن يراعوا صحة العمال ... (التيمس ، ٥ نوفمبر ١٨٦١) — ... أصبح أهل West Riding القوم الذين يمدون الجنس البشري بالكساء ... ولكن ضحيت صحة العمال وكان لا بد من أن ينحط الأهلون في أجيال ثلاثة ، ولكن بدأ رد فعل إذ حددت قوانين لورد شافتسبري ساعات العمل للأطفال ...

Report of the Registrar General, October, 1861.

(٢) وهكذا السبب نجد في بداية سنة ١٨٦٣ أن ٢٦ شركة تملك معامل واسعة لصنع الأدوات الفخارية في ستافورد شير (ومنها شركة Josiah Wedgwood & Sons) ترسل التماساً تطلب فيه إصدار تشريع لأن المنافسة من جانب غيرهم من الرأسماليين جعلت من المستحيل عليهم أن يقوموا بمحض رغبتهم بتحديد عمل الأطفال الخ ... وبقدر ما نأسف عن الشرور السالفة الذكر فمن غير الممكن منعها عن طريق الاتفاق بين رجال الصناعة ... ونظراً لهذه الاعتبارات نعتقد بالحاجة إلى إصدار تشريع » (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الأول ١٨٦٣ ص ٣٢٢) . ولنذكر مثلا حديثاً بارزاً في مغزاه . ففي أثناء فترة من النشاط في صناعة القطن أجبر ارتفاع الأسعار في ثمن القطن أصحاب مصانع المنسوجات في بلاكبورن على تقصير ساعات العمل في مصانعهم ، وتم هذا بالاتفاق فيما بينهم لمدة محدودة تنتهي في نهاية نوفمبر ١٨٧١ . وترتب على هذا الاتفاق نقص الإنتاج فانتهز زملاؤهم الذين يفوقونهم ثراء ويملكون معامل الغزل والنسيج ، الفرصة لتوسيع نطاق أعمالهم واجتناء الأرباح على حساب الشركات الأقل منهم . وبعد حرضت الأخيرة العمال على المطالبة بيوم عمل طوله ٩ ساعات ووعدتهم بالمساعدة المالية تأييداً لهم !

إن تقرير يوم العمل العادى نتيجة صراع دام قرونا بين صاحب رأس المال والعامل ، ويظهر لنا هذا الصراع اتجاهين متناقضين كما يبدو من مقارنة تشريع المصانع الإنجليزى الصادر في أيامنا بقوانين العمل الانجليزية السائدة من القرن الرابع عشر حتى منتصف الثامن عشر (١) فبينما قوانين المصانع الحديثة تعمل قهراً على تقصير يوم العمل كانت قوانين العصور السابقة تريد طوله قهرا . ولا شك أن ادعاءات رأس المال في نشأته حين يحصل على حق امتصاص مقدار كاف من فائض العمل لا بحكم العلاقات الاقتصادية بل بتأييد الدولة له ، تبدو متواضعة جدا أمام الامتيازات التي يضطر إلى منحها حين يدخل في دور النمو . لا بد من انقضاء قرون قبل أن يوافق العامل « الحر » — بفضل تطور الإنتاج الرأسمالى — على أن يبيع حياته العاملة ومقدرته على العمل مقابل ثمن ضروريات الحياة ، ومن هنا من الطبيعى إن إطالة يوم العمل . الأمر الذى حاول رأس المال بمساعدة الدولة منذ منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر أن يفرضه على العمال البالغين ، يتفق مع تقصير يوم العمل الذى أقدمت عليه الدولة في النصف الثانى من القرن التاسع عشر لمنع تحويل دم الأطفال الى رأس مال . وفى ولاية ماساشوستس وهى أكثر ولايات الجمهورية الأمريكية الشمالية حرية حتى عهد حديث نجد أن ما صار يحكم القانون حدا لعمل الاطفال دون الثانية عشرة كان بانجلترا حتى القرن السابع عشر يوم العمل العادى بالنسبة الى أرباب المهن والعمال والحدادين الأقوياء الجسوم (٢) .

فقانون العمل الأول الصادر في عهد إدورد الثالث سنة ١٣٤٩ كانت الحجة في صدوره الوباء العظيم الذى قضى على عدد كبير من السكان بحيث بلغت صعوبة الحصول على العمال

(١) لم تلغ قوانين العمل Labour Statutes (وما مثيل في فرنسا والاراضى الواطئة) في انجلترا الا سنة ١٨١٣ وان كانت التغييرات في طريقة الانتاج ابطلت مفعولها قبل ذلك بزمن طويل .

(٢) « لا يجوز تشغيل طفل دون ١٢ سنة من عمره اكثر من ١٠ ساعات في اليوم الواحد في اى منشأة صناعية » General Statutes of Massachusetts 63, cap. 12 (صدرت فيما بين ١٨٣٦ ، ١٨٥٨) . وفى ولاية نيوجرسى يعد يوم العمل القانونى عبارة عن العمل ١٠ ساعات يومياً في مصانع القطن والصوف والحرير والورق والزجاج والكتان وفى مصانع الحديد والنحاس اليدوية ، ويحرم تشغيل الأحداث اكثر من ١٠ ساعات يومياً او ٦٠ ساعة في الاسبوع ، وكذلك يحرم قبول الذين سنهم دون ١٠ سنوات بصفتهم عمالا في اى مصنع بالولاية

An Act to Limit the Hours of Labour, etc. 61 & 62 Law of March 11, 1855

وفى ولاية رود ايلند لا يشتغل الاحداث التى يتراوح عمرهم بين ١٢ ، ١٥ سنة اكثر من ١١ ساعة في اليوم الواحد في اى منشأة صناعية ، ويحرم العمل بالنسبة له قبل ٥ صباحاً وبعد ٧ ½ مساء .

Revised Slalutes of the State of Rhode Island, cap. 99 § 23, July, 1 1877

للعمل بشروط معقولة جداً غير محتمل(١) كما عبر عن ذلك أحد كتاب جماعة التوري (ويراد بهذا الثمن الذي يترك لأصحاب الأعمال مقداراً معقولا من فائض العمل). ولهذا السبب حدد القانون الأجر وحدود يوم العمل. وتكرر الأمر الأخير وهو الذي يعنينا في القانون الصادر سنة ١٤٩٦ في عهد هنري السابع. وقد حدد يوم العمل بالنسبة للصناع وعمال الحقول من الخامسة صباحاً حتى السابعة والثامنة مساء وذلك خلال المدة الممتدة من مارس إلى سبتمبر. أما فترات الطعام فعبارة عن ساعة للإفطار، ١ ½ للغداء، ½ للراحة بعد الظهر، وذلك ضعف المقرر في قوانين المصانع السارية الآن(٢). ويستمر العمل شتاء من ٥ صباحاً حتى حلول الظلام بما في ذلك فترات تناول الطعام. ويتعرض قانون ١٥٦٢ الصادر في عهد إليزابيث لطول يوم العمل بالنسبة لجميع العمال المستأجرين بأجر أسبوعي أو يومي، ولكنه حدد فترات الأكل بساعتين ونصف الساعة صيفاً وساعتين شتاء، وهو يجعل وقت الغداء ساعة ولا يسمح براحة بعد الظهر إلا نصف ساعة وذلك منذ منتصف مايو حتى منتصف أغسطس. وتقرر كذلك خصم بنس واحد من الأجر مقابل غياب ساعة عن العمل. غير أن الأحوال من الناحيـــة العملية كانت أكثر ملاءمة للعمال منها حسب نص القوانين. فها هو وليم بيتي أبو الاقتصاد السياسي والذي يعتبر إلى حد ما مؤسس علم الإحصاء يقول في مؤلف له نشر في الثلث الأخير من القرن السابع عشر: « إن العمال (ويقصد بهم من يشتغلون في الحقول) يعملون ١٠ ساعات في اليوم ويتناولون ٢٠ وجبة في الأسبوع بمعدل ٣ في كل من أيام العمل

(١) Sophisms of Free Trade (الطبعة السابعة، لندن ١٨٥٠ ص ٢٠٥، الطبعة التاسعة ص ٢٠٦) ... ومع ذلك يعترف نفس الكاتب بأن « القوانين التي أصدرها البرلمان لتنظيم الأجور بقيت حبراً على ورق ، إن كانت ضد مصلحة العامل لصالح رب العمل ... وزاد عدد السكان ، وحينئذ أصبح أمر هذه القوانين حقيقة عبئاً ثقيلا وغير ضرورية » (شرحه ص ٢٠٦).

(٢) يلاحظ J. Wade بصدد هذا القانون « من العبارة الآنفة الذكر يظهر أنه في سنة ١٤٩٦ كان الغذاء يعد معادلا لثلث دخل الصانع artificer ونصف دخل العامل ، الأمر الذي يدل على تقدم الطبقات العاملة أكثر من الاستقلال أعظم مما هي عليه الآن ، واليوم نجد أن نسبة نفقات الأكل والسكن إلى أجور الصناع والعمال أعلى مما كانت عليه ».

History of the Middle and Working Classes. p. p. 24, 25 & 577.
ويقال أن هذا الاختلاف يتوقف على تغير في الأثمان النسبية للغذاء والكساء ، ولكن هذا رأي لا يمكن أن يؤيده كل من ألقى حتى نظرة سريعة على Chronicon pretiosum etc. (الطبعة الأولى ، لندن ١٧٠٧ ، الطبعة الثانية لندن ١٧٤٥) . (الأسقف فليوود)

واثنين فى يوم الأحد . ومن هذا يتضح أنه إذا استطاعوا الصوم فى ليالى الجمعة وتناول العشاء فى ساعة ونصف فإن الثمن بزيادة قدرها ½ والإنفاق بمقدار يقل ½ يجعلان فى الإمكان جباية (الضريبة) المذكورة آنفاً(١)، ألم يكن الدكتور أندرو على حق حين قال إن قانون الساعات الإثنى عشرة الصادر سنة ١٨٣٣ فيه رجوع عما كان عليه فى العصور الخالية ؟ وهذا حق لأن التنظيمات التى يشملها القانون الذى أشار اليه يبقى تنطبق على الصبيان ، أما حالة الأطفال حتى فى نهاية القرن السابع عشر فيمكن أن ندركها من الشكوى الآتية : ليست العادة عندهم (أى فى ألمانيا) أن يقيدوا الصبى مدة سبع سنوات كما هو الشأن فى هذه المملكة ، فالمتوسط عندهم ثلاث أو أربع سنوات ، والسبب فى ذلك أنهم هناك يعلمون الأطفال منذ المهد حرفة أو أعمالا مما يجعلهم أكثر استعداداً وبالتالى أقدر على النضوج والمهارة فى العمل . أما هنا فلا يدرب الأطفال على شىء قبل أن يصبحوا من زمرة الصبيان apprentices وبهذا يصبح تقدمهم بطيئاً ويتطلبون وقتاً أطول ليتسنى لهم الوصول إلى درجة الكمال التى يبلغها أرباب المهن المدربون الناضجون(٢) ومع هذا نجد أنه خلال معظم القرن الثامن عشر حتى عهد الصناعة

---

(١) Political Anatomy of Ireland, 1672, 1691 edition, p. 10. Verbum Sapienti (ملحق من المترجم) .

(٢) A Discourse concerning Mechanic Industry Collection of State Tracts Published during the Reign of King William III, London 1706, vol. II pp. 130 et seq., 1689

وإن ماكولاى الذى شوه التاريخ الانجليزى لمصلحة الهويج والبورجوازية ليعد مسئولا عن الأغنية الصاخبة الآتية : "وعادة تشغيل الأطفال قبل الأوان ... انتشرت فى القرن السابع عشر إلى حد لا يحتمل التصديق بالقياس إلى مدى نظام الصناعة اليدوية ، ففى نورتش — مقر صناعة غزل القطن — كانوا يعدون طفلا فى السادسة من عمره صالحاً للعمل . ونجد كتاب ذلك العصر ومنهم نفر من ذوى العقول الكبيرة يذكرون فى فرح أن صغار الأولاد والبنات بتلك المدينة كانوا ينتجون ثروة تزيد بمقدار ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً عما يلزم لمعيشتهم . وكلما دققنا دراسة التاريخ الماضى ازددنا اختلافاً عن رأى أولئك الذين يخيل إليهم أن عصرنا هذا قد ولد شروراً اجتماعية جديدة .. إن الجديد هو الذكاء والإنسانية اللذان يعالجان هذه الشرور" (تاريخ انجلترا ج ١ ص ٤١٩ — ٤٢٠) . وكان لماكولاى أن يقول إلى جانب هذا أن "ذوى النوايا الطيبة للغاية" من أصدقاء التجارة فى القرن السابع عشر يروون "دون غبطة" كيف كان طفل فى الرابعة من العمر يعين على العمل فى إحدى بيوت الفقراء ، وأن هذا المثال عن "إظهار الفضيلة" نجده فى كافة الكتب ذات الروح الإنسانية من نوع ماكولاى وغيرها إلى عهد آدم سميث . حقيقة عند حلول الصناعة اليدوية مكان الحرف اليدوية تبدأ الآثار التى تنم عن استغلال عمل الأطفال وإن كانت هذا الأمر موجوداً من قبل بين أهل الريف إلى درجة تتناسب مع الظلم الواقع على الزراع . إننا لا نخفى —

والآلات الحديثة لم يتمكن رأس المال فى انجلترا من الاستيلاء على أسبوع العامل كله مقابل دفع القيمة الأسبوعية لقوة العمل ، اللهم إلا إذا استثنينا العمال الزراعيين . والواقع أن تمكن العمال من أن يعيشوا الأسبوع كله على أجر أربعة أيام لم يبد سبباً كافياً يحملهم على العمل فى اليومين الآخرين للرأسمالى . وقد انقسم الكتاب الاقتصاديون ؛ فالمدافعون عن مصالح رأس المال يحملون على هذا العناد بطريقة غاية فى العنف والوحشية ، بينما وقف فريق آخر موقف الدفاع عن العمال . ولنستمع مثلا إلى الخلاف الذى نشب بين بوستلوايت الذى كان لكتابه « قاموس التجارة » شهرة فى أيامه لا تقل عن شهرة ماك كولوخ وماك جريجور اليوم ، وبين مؤلف « مقال عن التجارة » الذى سبق أن اقتبسنا منه (١) .

يقول Postlewayt من بين أمور أخرى « لا نستطيع أن نضع حداً لتلك الملاحظات القليلة دون أن نلاحظ هذه الملاحظة البالية التى فى أفواه الكثيرين وهى أن الفقراء المجدين إذا استطاعوا الحصول على ما يكفيهم للابقاء على ذواتهم فى خمسة أيام فلن يشتغلوا الستة أيام كلها . ومن هنا يستنتجون ضرورة رفع أسعار ضروريات الحياة عن طريق الضرائب أو بأية وسيلة أخرى حتى نرغم أرباب الحرف والصناع على أن يبذلوا مجهوداً خلال ستة أيام من الأسبوع بلا انقطاع . وليسمح لى أولئك الساسة العظام أن أخالفهم فى عاطفتهم وهم الذين

بروية الذى من جانب رأس المال فى هذه الناحية ، ويمكن الأمثلة عليه نادرة ندرة الأطفال ذوى الرأسين ، ولهذا السبب يحملها « أصدقاء التجارة » فى فرح ويرونها جديرة بالذكر والاعجاب ويوصون بها معاصريهم وخلفاءهم . وماكولاى هذا نفسه ذلك المداح الاكتتافى يقول : « ولا نسمع اليوم إلا عن الرجوع إلى الوراء ، ولكننا لا نرى إلا التقدم » . يالها من أعين ، ويالها من آذان بوجه خاص !

(٢) مؤلف هذا المقال (وهو غير معروف الاسم) شديد العنف فى حملاته على العمال ، وقد سبقه نفس المؤلف فى كتاب سابق له باسم Considerations on Taxes, London, 1765 ويوليوس أرلى يتبع ذلك التيار الاصعاق ينتمى إلى هذا الجيل . ومن أشهر من دافع عن العمال نذكر يعقوب فاندرلنت

Money answers all Things, London 1734

وناثانيال فورستر An Inquiry into the Causes of the Present Prices of Commodities, London, 1766 والدكتور برايس ، وبخاصة بوستلوايت فى ملحق بكتابه

Universal Dictionary of Trade and Commerce

وكذلك فى Great Britain's Commercial Interest Explained and Improved. الطبعة الثانية ، لندن ١٧٥٩ — ونجد حقائق المسألة فى مؤلفات كثير من الكتاب المعاصرين أذكر منهم Josiah Tucker

يدلون بحجج ترمى إلى استعباد الطوائف العاملة فى هذا البلد استعباداً أبدياً ، ناسين المثل العام «من» العمل دون الترفيه . . . » ثم يفتخر الإنجليز بمهارة أرباب الحرف والصناع وحذقهم مما أكسب السلع الإنجليزية حتى اليوم سمعة طيبة بوجه عام ؟ فإلى أى شىء يرجع ذلك ؟ إنه لا يرجع إلا إلى ما درج عليه هؤلاء العمال من التخفيف عن أنفسهم بوسائلهم الخاصة ! فلو أنهم أرغموا على العمل ستة أيام فى الأسبوع أما كان هذا قمينا أن يخمد حذقهم ويجعلهم أغبياء ويقضى على سمعتهم بدلا من الإبقاء عليها وكل هذه النتائج السيئة كانت تترتب عن هذا الاستعباد الأبدى ؟ وأى نوع من الصنعة ننتظره من أمثال هذه الحيوانات التى تساق قسراً وبعنف إلى العمل ؟ . إن كثيرين منهم يعملون فى أربعة أيام مايعمله زملاؤهم الفرنسيون فى خمسة أو ستة أيام . ولكن إذا كنا نسعى إلى استرقاق العمال الإنجليز فهنالك الخوف من هبوطهم إلى ما دون مستوى الفرنسيين . ألسنا نعزو شهرة رجالنا فى الحرب إلى لحم البقر الإنجليزى المشوى والبودنج الذى يتناولونه إلى جانب روح الحرية الدستورية التى يتمتعون بها ؛ ولماذا لا يكون تفوق عمالنا وصناعنا فى مهارتهم وحذقهم راجعاً إلى مايتمتعون به من حرية فى توجيه أنفسهم على طريقتهم الخاصة بهم ؟ وإنى لآمل أننا لن نرغم أبداً على حرمانهم من هذه الامتيازات ومن هذه المعيشة الطيبة التى تتولد عنها مهارتهم وشجاعتهم[١] » . وهنا يجيب مؤلف (مقال عن التجارة) بقوله « إذا تراءى لنا أن جعل اليوم السابع من كل أسبوع إجازة نظام سماوى كما يتضمن هذا تخصيص الأيام الستة الأخرى للعمل فإذن ليس من القسوة أن نطبق ذلك . إن القول بأن الجنس البشرى ميال بطبعه إلى الراحة والكسل دلتنا على صدقه التجارب المؤلمة وسلوك طوائف الصناع لدينا الذين لا يعملون فى المتوسط سوى أربعة أيام إلا إذا اضطروا إلى غير ذلك بسبب ارتفاع أثمان المؤن — فلو رددنا ضروريات الحياة إلى معيار واحد ومثال ذلك أن ندعوها جميعاً قمحاً . فلو فرضنا . . . أن البوشل من القمح يساوى ٥ شلنات وأن الصانع يكسب شلناً عن عمله فإنه سيضطر إلى العمل خمسة أيام فقط فى الأسبوع . وإذا كان سعر البوشل ٤ شلنات فلن يشتغل سوى ٤ أيام . ولما كانت الأجور فى هذا البلد أعلى بالنسبة إلى أثمان الضروريات . . . فإن الصانع الذى يشتغل ٤ أيام يجد لديه فائضاً يمكنه من التعطل والكسل بقية الأسبوع . وإنى لآمل أن أكون قد أوضحت أن تقرير العمل ٦ أيام فى الأسبوع ليس استعباداً . . إن عمالنا يفعلون ذلك وتدل الظواهر على أنهم

(١) First Preliminary Discourse in the Dictionary of Trade, p. 14

أسعد الفقراء العاملين لدينا (١) ولكن أدلى هؤلاء يعملون ذلك في الصناعات ويبدو عليهم أنهم شعب سعيد ويفعل الفرنسيون ذلك حين لاتتدخل الأجازات (٢) .

ولكن هذا الشعب تساوره فكرة أنه بسبب كونه إنجليزياً له حق طبيعي في أن يكون أكثر حرية واستقلالا من أي شعب آخر في أوربا . وهذه الفكرة بقدر ما قد تؤثر في شجاعة قواتنا قد تكون ذات نفع ، ولكن كلما قل هذا الشعور لدى الفقراء الصناع كان ذلك خيراً لهم وللدولة . . على العمال ألا يظنوا أنهم مستقلون عن هم أعلى منهم . إن من الخطر الشديد أن تشجع الجماهير في دولة تجارية كهذه حيث ⅞ السكان ممن لا يملكون شيئاً . ولن يكن العلاج كاملا إلا إذا قنع عمالنا بالعمل ستة أيام بنفس الأجر الذي يتناولونه الآن في أربعة أيام (٣) . ولتحقيق هذه الغاية ، وللقضاء على الخمول والفساد والإفراط ، ولتنمية روح الجد والعمل ، ولخفض سعر العمل في مصانعنا وتخفيف عبء ضريبة الفقراء المفروضة على الأرض : نجد صاحبنا يقترح : وضع العمال الذين يعتمدون على الإعانة العامة وبعبارة أخرى العمال المعانين في (بيت شغل مثالى) على أن يصير « بيت رعب » لا ملجأ للفقراء « يتمتعون فيه بأحسن الغذاء والكساء دون أن يؤدوا عملا » ، وإنما يجب حمل الفقراء في بيت الرعب هذا على أن يشتغلوا ١٤ ساعة في اليوم مع منحهم فترات مناسبة للطعام بحيث يكون طول يوم العمل فعلا ١٢ ساعة » (٤) « ويضحك الفرنسيون من أفكارنا الحماسية عن الحرية (٥) » .

إثنى عشرة ساعة من العمل يومياً في دار العمل المثالية أو في بيت الرعب سنة ١٧٧٠ !
وبعد ذلك بثلاث وستين عاماً يخفض البرلمان الإنجليزي يوم العمل بالنسبة للأطفال من سن الثالثة عشرة حتى الثامنة عشرة إلى ١٢ ساعة كاملة في أربعة فروع من الصناعة . لقد جاء يوم الحساب للصناعة الإنجليزية !

ولما حاول لويس بونابرت سنة ١٨٥٢ أن يتلاعب بيوم العمل الذي حدده القانون وذلك

---

(١) يلقى المؤلف (ص ٩٦) الضوء على عناصر هذه السعادة التي يتمتع بها العمال الزراعيون الإنجليز في ١٧٧٠ ذلك أنه يقول « إن قواهم مستنفدة ، فهم لا يستطيعون أن يعيشوا أرخص مما يعيشون أو يشتغلوا أشد مما يعملون » .

(٢) لعبت البروتستانتية دوراً هاماً في تكوين رأس المال وذلك بإلغائها كافة الأعياد التقليدية وتحويلها إلى أيام عمل عادية .

(٣) مصدر سابق ص ١٥ ، ٤١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٩ — سبق أعلن بقريب فاندرلنت سنة ١٧٣٤ أن سر احتجاج الرأسماليين على كسل العمال ينحصر في رغبة أصحاب العمل أن يدفعوا أجر أربعة أيام مقابل عمل ستة أيام .

(٤) مصدر سابق ص ٢٤٢ (٥) مصدر سابق ص ٧٨ .

كي يقال تأييد البورجوازية صرخ الشعب الفرنسي بصوت واحد « إن القانون الذي يحدد يوم العمل باثني عشرة ساعة هو القانون الطيب الذي تبقى لنا من تشريع أيام الجمهورية[1] » . وفي زيوريخ حدد العمل للأطفال فوق العاشرة باثني عشرة ساعة ، وفي آرجاو خفض يوم العمال لمن تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة الى ١٢ ساعة بدلا من ١٢½ . وحدث نفس الخفض في النمسا بالنسبة للأطفال ما بين ١٤ و ١٦ سنة [2] . يالَه من تقدم منذ سنة ١٧٧٠ ! لاشك أن ماكولاى كان يصرخ جذلا بذلك !

ولكن « بيت الرعب » الذي كانت الروح الرأسمالية تحلم به في سنة ١٧٧٠ تحقق بعد ذلك بسنوات قلائل على هيئة « بيت العمل » الضخم للعامل الصناعي ذاته . وهذا المكان يعرف باسم المصنع . وفي هذه المرة يتضاءل المثل الأعلى أمام الحقيقة .

٦ — النضال في سبيل يوم العمل العادي — التحديد القانوني الإجباري لوقت العمل — قوانين العمل الصادرة في انجلترا فيما بين ١٨٣٣ — ١٨٦٤

قضى رأس المال قرونا في مد يوم العمل إلى حده الأقصى ثم تخطى ذلك إلى حد اليوم الطبيعي ذي الاثني عشرة ساعة[1] . أعقب ذلك ظهور الآلات وقيام الصناعة الحديثة في

(١) « واعترضوا بصفة خاصة على العمل زيادة عن ١٢ ساعة في اليوم لأن القانون الذي حدد تلك الساعات هو الخير الوحيد الذي تبقى لهم من التشريع الذي سنته الجمهورية » (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ٨٠) — وقانون الاثني عشرة ساعة الفرنسي الصادر في ٥ سبتمبر ١٨٥٠ وهو نسخة برجوازية من المرسوم الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في ٢ مارس ١٨٤٨ ، ينطبق على جميع الورش بلا استثناء . وقبل صدور هذا القانون لم يعرف يوم العمل بفرنسا حدوداً فكان في المصانع عبارة عن ١٤ ، ١٥ ساعة بل وأكثر من هذا .

Des classes ouvrières en France pendant l'anné 1848, by A. Blanqui

والمسيو بلانكي (الاقتصادي أدولف بلانكي تمييزاً له عن أخيه الأصغر الثوري لويس أوغست بلانكي) كانت الحكومة قد كلفته بإجراء تحقيق في أحوال الطبقة العاملة .

(٢) « تعد بلجيكا من ناحية تنظيم يوم العمل الدولة البرجوازية النموذجية . وقد كتب اللورد هوارد وزير بريطانيا المفوض في بروكسل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٦٢ يقول « أخبرني الوزير المسيو روجيه أن عمل الأطفال لا يحدده قانون عام أو أية تنظيمات محلية ، وأن الحكومة خلال السنوات الثلاث الأخيرة اعتزمت أن تقترح في كل دورة برلمانية مشروع قانون في هذا الموضوع ولكنها كانت في كل مرة تلقى عقبة شديدة بسبب المعارضة في إصدار أي تشريع لأنه يخالف مبدأ حرية العمل التامة » .

(٣) « إنه لما يدعو إلى الأسف حقيقة أن تشتغل طبقة من الناس ١٢ ساعة في اليوم تشمل الوقت اللازم...

الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وهنا تحطمت كافة القيود الأدبية والطبيعية ، واعتبارات السن والجنس والليل والنهار ، بل إن فكرة الليل والنهار اضطربت بحيث احتاج قاض إنجليزى سنة ١٨٦٠ إلى التلمود كى يفسرهما تفسيراً قانونياً(١). وهكذا احتفل رأس المال بانتصاره .

ترنحت الطبقة العاملة تحت تأثير نظام الإنتاج الجديد ، ولكن ما لبثت أن أفاقت من الصدمة وبدأت المقاومة فى انجلترا مهد النظام الآلى . وقد ظلت الحقوق التى اكتسبها العمال ذات طابع إسمى ثلاثين عاماً . لقد أصدر البرلمان (١٨٠٢ — ٣٣) خمسة قوانين ولكنه لم يقرر بنساً واحداً لضمان تنفيذها بتعيين موظفين مختصين(٢) ، فظلت حبراً على ورق إذ كان الأحداث والأطفال يشتغلون حقيقة بالليل والنهار أو فى كليهما(٣) . ويرجع تاريخ يوم العمل العادى فى الصناعة الحديثة إلى قانون المصانع الصادر سنة ١٨٣٣ ، وكان يشمل مصانع القطن والصوف والكتان والحرير . ولا يدل على روح رأس المال أكثر من تاريخ قوانين المصانع الصادرة بانجلترا بين ١٨٣٣ ، ١٨٦٤ . يمتد يوم العمل حسب قانون ١٨٣٣ من ٣٠ر٥ صباحاً

= تتناول الغداء . المعتبر إلى مقر العمل ومغادرته بحيث يصل الرقم إلى ١٤ ساعة من ٢٤ ... وبدون أن نتعرض لمسألة الصحة فى أطفال أنه ما من امرىء يتردد فى الاعتراف أن مثل هذا الاستهلاك لوقت الطبقات العاملة بدون انقطاع من سن الثالثة عشرة المبكر وفى سن أكبر بالنسبة للمعيد — نقول إنه لا يسعه إلا الاعتراف بأن هذا ينطوى من الوجهة الأدبية على أذى كبير وشر يدعو إلى الرثاء ..... ومن أجل الآداب العامة وتنشئة شعب منظم ومنح الجانب الأعظم من الأهلين متعة معقولة بالحياة ، نرى أن من الأمور المرغوب فيها أن يخصص فى جميع الفروع جانب من يوم العمل للراحة والفراغ »

Leonard Horner. Reports of Inspectors of Factories, December 1841

(١) The Judgment of Mr. J. H. Otway. Belfast Hilary Sessions

County Antrim. 1860

(٢) من الأمور التى تميز عصر لويس فيليب ذلك الملك البورجوازى أن قانون المصانع الوحيد الذى صدر فى ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ وهو القانون الوحيد الذى سن فى عهده لم ينفذ مطلقاً . وعلاوة على هذا فالقانون لم يتعرض إلا لعمل الأطفال إذ نص على يوم عمل ذى ثمان ساعات للأطفال فيما بين الثامنة والثانية عشرة ، ويوم عمل طوله ١٢ ساعة لمن هم بين ١٢ ، ١٦ وذلك مع وجود استثناءات عدة بحيث أن إحداها أباحت العمل الليلى حتى بالنسبة للأطفال الذين فى الثامنة من العمر . أما مراقبة تنفيذ هذا القانون (فى بلد يراقب البوليس فيه أتفه الأشياء) فقد ترك أمرها لحسن نية « أصدقاء التجارة » . ولم تعين الحكومة مفتشاً للمصانع يتقاضى مرتباً من الدولة إلا فى سنة ١٨٥٣ وحدث هذا فى مقاطعة الشمال . ومن الأشياء المميزة كذلك أن يظل هذا القانون من بين مجموعة التشريعات الفرنسية بمثابة القانون المصانع حتى نشوب ثورة سنة ١٨٤٨

(٣) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٥٠

حتى ٣٠ر٨ مساء ، وخلال هذه الفترة يجوز استخدام من تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ سنة في أي وقت من النهار مدة لا تزيد عن ١٢ ساعة إلا في حالات خاصة نص عليها القانون . ولهؤلاء الأفراد (المادة ٦) الحق في ١½ ساعة للأكل بالنهار ، وحرم القانون تشغيل من لم يبلغوا التاسعة (إلا في حالات استثنائية) ، وحدد العمل لمن سنهم ٩ — ١٣ سنة بثمان ساعات مع تحريم العمل الليلي (فيما بين ٣٠ر٨ مساء ، ٣٠ر٥ صباحاً) بالنسبة إليهم . وكان واضعو القانون أبعد نظراً من أن يعتدوا على « حرية العمل » أي حرية رأس المال في استغلال العمال البالغين . جاء في التقرير الأول للجنة المركزية (٢٨ يونية ١٨٣٣) ما يأتي : «وأعظم شر ناجم من نظام المصانع كما هو الآن ، أنه يستدعي ضرورة اشتغال الأطفال إلى الحد الأقصى كما يفعل البالغون . وعلاج الشر ، بغير تحديد العمل للبالغين الأمر الذي تترتب عليه أخطار أجل شأناً مما نريد معالجته ، إنما يكون بابتداع طريقة المجموعات المزدوجة بالنسبة للأطفال » . وقد نفذ نظام التناوب هذا فتشتغل مثلا مجموعة من الأطفال (٩—١٣ سنة) من ٣٠ر٥ صباحاً حتى ٣٠ر١ مساء وتتلوها الأخرى من ٣٠ر١ حتى ٣٠ر٨ مساء .

وكأنما أريد مكافأة أصحاب المصانع على تجاهلهم القوانين الصادرة خلال السنوات الـ ٢٢ السابقة فقرر البرلمان عدم السماح للأطفال دون سن ١١ (بعد أول مارس ١٨٣٤) ، ودون سن ١٢ (بعد أول مارس ١٨٣٥) ، ودون سن ١٣ (بعد أول مارس ١٨٣٦) بالاشتغال أكثر من ٨ ساعات في أي مصنع . ومما يجعل هذه الحرية المالية بالاعتبار والمراعاة لرأس المال جديرة بالملاحظة أنها جاءت بعد أن أوضح الدكتور فار ، سير ا ب ، برودي ، سير س . بل ، مستر جوثري وسواهم من أبرز الأطباء وأشهر الجراحين بلندن ، خطر الإبطاء . وقد قال الدكتور فار بصراحة « إن التشريع ضروري إذا أريد منع الموت في سن مبكرة ومن المؤكد أن هذا (أي طريقة المصانع) يجب أن ينظر اليه على أنه طريقة غاية في القسوة لاحداث الموت المبكر » . وهذا البرلمان المعروف باسم «برلمان الاصلاح» والذي حكم على الأحداث الذين دون الثامنة عشرة أن يشتغلوا في السنوات التالية ٧٢ ساعة من الأسبوع هو نفسه الذي أصدر قانون تحرير العبيد وبمقتضاه حرم على أصحاب المزارع أن يشغلوا العبيد أكثر من ٤٥ ساعة في الأسبوع .

لم يهدأ رأس المال وأخذ يحدث جلبة واضطراباً سنوات عدة . فبدأ الخلاف على سن الذين حدد عملهم بثمان ساعات وكانوا مضطرين إلى الحصول على قدر من التعليم . وحسب علم الأجناس الرأسمالي ينتهي عهد الطفولة في العاشرة أو الحادية عشرة وكلما اقترب موعد تنفيذ القانون

وفى عام سنة ١٨٣٦ زاد هياج أرباب الصناعة وحاولوا إدخال الرعب فى قلب الحكومة إلى حد أنها اقترحت سنة ١٨٣٥ خفض سن الطفولة من ١٣ الى ١٢ سنة . ولكن الضغط الخارجى كان قوياً فخانت مجلس العموم الشجاعة ورأى أن يلقى بالأطفال دون الثالثة عشرة تحت عجلة رأس المال فيشتغلون أكثر من ٨ ساعات . وبذا أصبح قانون سنة ١٨٣٣ نافذاً وظل دون تغيير حتى سنة ١٨٤٤ .

وخلال السنوات العشر التى نظم فيها القانون العمل فى المصانع نجد تقارير المفتشين مليئة بالشكاوى من حيث استحالة تنفيذ القانون . إذ لما كان قانون سنة ١٨٣٣ يترك لسادة رأس المال الحرية خلال الخمسة عشر ساعة (٥٫٣٠ صباحاً — ٨٫٣٠ مساءاً) أن يجعلوا الحدث أو الطفل يبدأ ، يتوقف عن ، يستأنف ، ينهى الساعات الاثنى عشرة أو الثمانية فى أى لحظة يشاؤون ، كما سمح لهم أن يخصصوا للأفراد أوقات مختلفة لتناول الغداء . فإن هؤلاء السادة اكتشفوا طريقة التناوب وبها لا تغير خيول العمل هذه فى محطات ثابتة ، بل يعاد تجهيزها على الدوام من محاط متغيرة . ولن نقف هنا لنتأمل جمال هذا النظام إذ سنعود إليه فيما بعد . ولكن الواضح لأول وهلة أن هذا النظام ألغى قانون المصانع كله لا روحاً فحسب بل نصاً كذلك . اذ كيف يستطيع مفتشو المصنع أن ينفذوا وقت العمل المحدد والوقت المعين للغداء فى ظل نظام معقد يقتضى امساك دفاتر كل طفل أو حدث ؟ وهكذا عادت المساوىء الهمجية من جديد فى كثير من المصانع وقد شكا المفتشون حين قابلوا وزير الداخلية (١٨٤٤) من استحالة القيام بأى اشراف فى ظل نظام التناوب الحديث[1] .
وفى الوقت نفسه كانت الظروف قد أخذت فى التغير إذ أصبح مشروع الساعات العشر الشعار الاقتصادى للعمال كما كان ، العهد ، شعارهم السياسى وأرسل نفر من أرباب الصناعات ممن كانوا يديرون مصانعهم حسب قانون سنة ١٨٣٣ يشكون الى مجلس العموم من المنافسة غير الشريفة التى يلقونها من اخوانهم الذى مكنتهم وقاحتهم أو ظروفهم المحلية الملائمة من خرق القانون . وفضلا عن هذا فقد أخذ ممثلو أصحاب الصناعات والزعماء السياسيون يغيرون موقفهم ولهجتهم إزاء الطبقة العاملة لأنهم كانوا فى حاجة الى تأييدها فى الحملة لإلغاء قوانين الغلال ووعدوا أفرادها لا بمضاعفة حجم رغيف الخبز فحسب بل وتمرير قانون الساعات العشر فى العصر الذهبى الذى سيتلو حرية التجارة[2] . أما التورى الذين هُددت أقدس مصالحهم وهى

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ ص ٦ .
(٢) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ٩٨ .

إيجار أرضهم فقد أرغوا وأزبدوا فى غضب عليه طابع العطف الإنسانى ضد الأساليب الدنيئة[1] التى يتبعها خصومهم .

هذا هو منشأ قانون المصانع الاضافى الصادر فى ٧ يونية سنة ١٨٤٤ والذى نفذ فى العاشر من سبتمبر ، وهو يحمى طائفة جديدة من العمال وهى النساء ممن تزيد أعمارهن عن ١٨ إذ جعلهن كالأحداث وحدد يومهن باثنى عشرة ساعة وحرم العمل الليلى بالنسبة إليهن . الخ . وهكذا ألفى التشريع نفسه مضطراً لأول مرة أن يبسط رقابته بطريقة مباشرة ورسمية على عمل الأفراد البالغين . وقد جاء فى تقرير المصانع لسنة ١٨٤٤ — ٤٥ « لم تصل الينا أمثلة عن أسف النساء للتدخل فى حقوقهن [2] » . وقد خفض عمل الأطفال دون سن ١٣ إلى ٦ ساعات ، وإلى ٧ ساعات يومياً فى حالات معينة[3] ولكى يمكن التخلص من مساوىء نظام التناوب قرر القانون القاعدة الآتية : تحسب ساعات العمل للاطفال والأحداث من الوقت الذى يبدأ فيه الطفل أو الحدث العمل فى الصباح ، ومثال ذلك : إذا كان (ا) يبدأ ٨ صباحاً ، (ب) فى العاشرة فبرغم هذا يجب انتهاء عمل الاثنين فى نفس الساعة . وتقرر تنظيم الوقت بواسطة ساعة عمومية ولتكن ساعة أقرب محطة للسكة الحديدية وعلى أساسها تضبط ساعة المصنع . ويجب طبع قائمة لبيان ساعات ابتداء العمل وانتهائه ومواعيد تناول الطعام . والأطفال الذين يبدأون العمل قبل الساعة ١٢ ظهراً لايجوز تشغيلهم ثانية بعد الواحدة وبذا تكون نوبة بعد الظهر من أطفال غيرهم . ومن حيث ١½ ساعة المقررة للطعام يجب أن تكون ساعة منها قبل الساعة الثالثة مساء وفى نفس الفترة من اليوم ، ولا يجوز تشغيل طفل أو حدث أكثر من ٥ ساعات قبل الساعة الواحدة دون منحه ٣٠ دقيقة على الأقل للأكل ، كما لايجوز استخدام طفل أو حدث (خلال فترات تناول الطعام) فى حجرات العمل .

لم تكن هذه التفاصيل الدقيقة ذات الطابع العسكرى فى تنظيمها لأوقات العمل والراحة وليدة فكرة طرأت على ذهن البرلمـــان ، ولكنها فى الواقع تطورت تدريجا من الظروف

(١) يستخدم ليونارد هورنر هذا التعبير فى تقاريره الرسمية (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٥٩ ص ١٧)

(٢) تقارير الخ ، ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ص ١٥

(٣) سمح القانون باستخدام الأطفال عشر ساعات مرة واحدة إذا لم يشتغلوا كل يوم ولا يجب أن يحدث هذا إلا فى أيام غير متلاحقة . وعلى العموم ظلت هذه المادة غير نافذة المفعول .

الجديدة بصفتها قوانين طبيعية للأسلوب الحديث في الإنتاج . وتكونها والاعتراف الرسمي بها نتيجة صراع طويل . وأول النتائج التي ترتبت عليها أن خضع عمل البالغين لنفس القيود نظراً إلى أنه في معظم عمليات الإنتاج لا غنى عن تعاون الأطفال والأحداث والنساء . وعلى العموم ساد قانون الإثنى عشرة ساعة (خلال الفترة ١٨٤٤ — ٤٧) في كافة فروع الصناعة الخاضعة لقانون المصانع .

ولم يسمح أرباب الصناعة لهذا التقدم بأن يأخذ مجراه دون القيام برد فعل رجعي من جانبهم فحملوا مجلس العموم على خفض الحد الأدنى لسن الأطفال الذين هم موضع الاستغلال من ٩ إلى ٨ سنوات ، وذلك ليضمنوا مورداً إضافياً من أطفال المصانع للرأسماليين الذين يرون ذلك حقاً لهم طبقاً للقوانين السماوية والإنسانية (١).

إن السنوات ١٨٤٦ — ٤٧ فاصلة في التاريخ الاقتصادي بإنجلترا ففيها ألغيت قوانين الغلال ، والرسوم على القطن والمواد الأولية الأخرى ، ونودي بأن حرية التجارة هي النجم الذي يهدي التشريع . وبعبارة أخرى خيل للناس أن هذه الفترة إيذان بحلول العصر الذهبي . ومن جهة أخرى ففي هذه السنوات وصلت الحركة التعاهدية والاضطراب بشأن العشر ساعات حدهما الأقصى ، ووجدا نصيراً لهما في التوري المتلهفين على الثأر . واستطاع قانون العشر ساعات أن يمر خلال البرلمان رغم معارضة أنصار حرية التجارة وعلى رأسهم برايت وكوبدن .

وقد قرر القانون الجديد الصادر في ٧ يونية سنة ١٨٤٧ أنه اعتباراً من أول يولية يخفض يوم العمل بصفة مبدئية إلى إحدى عشرة ساعة بالنسبة إلى الأحداث (من ١٣ إلى ١٨ سنة) وجميع الإناث ، ولكن ابتداء من أول مايو سنة ١٨٤٨ يحدد يوم العمل بصفة نهائية بعشر ساعات . أما من النواحي الأخرى فقد عدل القانون أو أكمل القوانين الصادرة في عامي ١٨٣٣ ، ١٨٤٤ .

بدأ رأس المال حملة افتتاحية لعرقلة تنفيذ المشروع في أول مايو سنة ١٨٤٨ واعتمد على العمال أنفسهم ، فدعم حملته تحت الستار الكاذب بأن التجارب صقلتهم وعلمتهم . وقد أحسن رأس المال اختيار الوقت بسبب الضيق الذي دام أكثر من عامين على أثر الأزمة العنيفة التي شاهدتها البلاد (١٨٤٦ — ٤٧) وتأثر بها عمال المصانع كثيراً بسبب تعطل بعضها واتجاه البعض الآخر إلى تقليل إنتاجها . ولما كان كثير من العمال في حالة سيئة وكثيرون منهم في حالة دين فلا ريب أنهم يفضلون الاشتغال أكثر من الحد المقرر قانوناً حتى يتسنى لهم

(١) نظراً لنقص ساعات عملهم بسبب استخدام عدد أكبر من الأطفال ، ورؤى أن في الإمكان مواجهة الطلب المتزايد عن طريق تعديد الإلحاق من الأطفال الذين أعمارهم بين الثامنة والتاسعة — ترجمة ص ١٣ .

التعويض عن خسائرهم ، وسداد ديونهم ، وتخليص أثاثهم من الرهن ، أو شراء ملابس جديدة لأنفسهم ولأسراتهم (١) . وحاول أرباب الصناعات زيادة أثر هذه الظروف السيئة فخفضوا الأجور بمقدار ١٠ ٪ بحجة أنهم يستهلون عهد حرية التجارة ، وتلا ذلك خفض آخر بمعدل ٨ ٪ لما خفض اليوم إلى ١١ ساعة ؛ وخفض ثالث ضعف هذا المقدار لما نفذ قانون العشر ساعات . وعلى ذلك حيثما سمحت الظروف حدث خفض في الأجور قدره ٢٥ ٪ (٢) وفي ظل هذه الأحوال الملائمة بدأت حركة العمال نحو إلغاء قانون سنة ١٨٤٧ ولم يدخر القائمون بالحركة وسيلة إلا استخدموها فلجأوا إلى الكذب والرشوة والوعيد ، ولكن كان ذلك كله عبثاً . ففيما يختص بالالتماسات الست التي حمل فيها العمال على الشكوى من « الظلم الذي يوقعه بهم القانون » ، فحينما استجوب رافعو الالتماس شفوياً صرحوا أنهم أرغموا على التوقيع وقالوا « إنهم يشعرون بظلم واقع عليهم ولكن ليس سببه القانون » (٣) . وإذا كان رجال الصناعة قد أخفقوا في حمل العمال على أن يتكلموا بلسانهم ، فإنهم رفعوا الصوت عالياً في الصحافة والبرلمان باسم الدفاع عن العمال ، وحملوا على مفتشي المصانع وشبهوهم برسل الثورة الذين كان المؤتمر الوطني يبعث بهم أثناء الثورة الفرنسية ، وقالوا إنهم يضحون دون شفقة بعمال المصانع البؤساء على مذبح الأوهام الإنسانية . وقد أخفقت هذه المناورة كذلك إذ قام المفتش ليونارد هورنر ومرؤوسوه باستجواب كثير من الشهود بمصانع لانكشير وصرح ٧٠ ٪ برضائهم عن العشر ساعات وحبذ عدد قليل نظام الإحدى عشرة ساعة أما الراغبون في العمل ١٢ ساعة فأقلية لا تستحق الذكر (٤) .

ومن المناورات أيضاً حمل البالغين من الذكور على العمل ١٢ — ١٥ ساعة ثم يتخذ من ذلك دليل على ما ترغب فيه الطبقة العاملة في قرارة نفسها . وهنا تقدم هورنر نفسه يسجل

---

(١) تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٦

(٢) « رأيت أن الرجال الذين كانوا يعملون على ١٠ شلنات في الأسبوع يخصم منهم شلن بنسبة ١٠ ٪ ، شلن ونصف الشلن من الشلنات التسع الباقية بسبب الخفض في الوقت . بذا يبلغ الخصم شلنين ونصف شلن ، ورغم هذا قال كثيرون منهم إنهم يفضلون العمل ١٠ ساعات » — شرحه

(٣) « رغم أني وقعت عليه (أي الالتماس) فقد قلت إذ ذاك إني أشترك في أمر خاطىء » . إذن ولماذا اشتركت فيه ؟ لأني لو رفضت لتعرضت للطرد . ومن هنا يظهر أن هذا الشخص الذي وقع الالتماس أحس بأنه « موضع الاضطهاد » ولكن لم يكن الاضطهاد من جانب قانون المصانع تماماً (التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٠٢)

(٤) شرحه ص ١٧ ... في منطقة مستر هورنر استجوب ١٠٢٧٠ من العمال الذكور البالغين يعملون في ١٨١ مصنعاً . وتوجد شهاداتهم في الملحق المضاف إلى تقارير المصانع عن نصف العام المنتهي في أكتوبر ١٨٤٨ ، والشهادة لها قيمتها في نواح أخرى كثيرة خلاف الناحية التي تعنينا الآن .

ما سمعه من الرجال حيث قال معظم من يشتغلون أكثر من الوقت المقرر بأجر إنهم يفضلون العمل ٩ ساعات بأجر أقل ولكن لم يكن في وسعهم الاختيار، ولأن الكثير منهم متعطل بحيث أنهم إذا رفضوا العمل هذه المدة الطويلة أسرع غيرهم بالعمل مكانهم (١).

بهذا أخذت حملة رأس المال إخفاقاً يدعو إلى الأسى وتعد قانون العشر ساعات اعتباراً من أول مايو ١٨٤٨، ولكن في الوقت ذاته تحطمت ميزة الحركة التعاهدية Chartist movement بين سجن زعمائها وحل هيئاتها الأمر الذي زعزع ثقة الطبقة العاملة بإنجلترا في قوتها. أعقب ذلك ثورة يونية في باريس ثم إخمادها بالدم وهنا نجد في إنجلترا — وغيرها من دول القارة — تحالفاً جمع شمل مختلف شيع الطبقات الحاكمة كلها من اللوردات والرأسماليين، وذئاب البورصة وأصحاب المتاجر الصغيرة وأنصار الحماية وأتباع حرية التجارة، والحكومة والمعارضة، والقساوسة وذوي التفكير الحر، والمومسات والراهبات — كل هؤلاء اجتمعوا تحت شعار واحد هو العمل على إنقاذ الملكية والدين والأسرة والمجتمع؛ وأصبح العمال موضع الريب والتضييق، ورفع رجال الصناعة على الثورة لا على قانون العشر ساعات وحده بل وعلى التشريعات كلها الصادرة منذ سنة ١٨٣٣ والتي حاولت تقييد حريتهم في استغلال قوة العمل. لقد كان ذلك ثورة مصغرة للثورة أريد بها إرجاع عهد العبودية ولم يدخر أصحاب رؤوس الأموال جهداً إلا إذا كان في ذلك مساس بجلودهم.

ولكي نفهم الحوادث التالية يجب أن نذكر أن قوانين المصانع الصادرة في سنوات ١٨٣٣، ١٨٤٤، ١٨٤٧ كانت كلها نافذة من حيث أن الواحد منها لم يعدل الآخر، وإن أياً منها لم يحدد يوم العمل للعامل البالغ الذي يزيد سنه عن الثامنة عشرة، وأنه منذ سنة ١٨٣٣ ظلت الخمس عشرة ساعة من ٥,٣٠ صباحاً حتى ٨,٣٠ مساء اليوم القانوني، والذي في نطاقه طبق نظام الاثنى عشرة ساعة ثم العشر ساعات بالنسبة إلى الأحداث والنساء. وقد بدأ أرباب الصناعات بطرد عدد بلغ النصف أحياناً من الأيدي العاملة من الأحداث والنساء ثم أعادوا العمل الليلي للذكور البالغين، قائلين إن قانون العشر ساعات لا يترك لهم سبيلاً آخر (٢). أما خطوتهم الثانية فكانت بصدد الأوقات القانونية المحددة لتناول الغداء، ولنستمع إلى ما يقوله

---

(١) تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨، والأدلة التي جمعها ليونارد هورنر شخصياً تحت هذا العنوان تجدها في الأرقام التالية ٦٩، ٧٠، ٧١، ٩٢، ٩٣، والأدلة التي جمعها المفتش المساعد ا موجودة في الأرقام ٥١، ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٧٠ من الملحق. ويعترف أحد أصحاب المصانع عن الحقيقة غير المرونة: أنظر أرقام ١٤، ٢٦٥.

(٢) تقارير الخ ٣٠ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٢٣، ١٢٤

مفتشو المصانع . ومنذ تقييد ساعات العمل العشر يقول أصحاب المصانع إنه بفرض أن ساعات العمل تمتد من ٩ صباحاً إلى ٧ مساء فانهم يطبقون نصوص القوانين بالسماح بساعة قبل التاسعة صباحاً وبنصف ساعة بعد السابعة مساء (للأكلات) . وفي بعض الحالات يسمحون الآن بساعة أو نصف ساعة للغداء مع إصرارهم في الوقت نفسه على أنهم غير مقيدين بالسماح بهذا الوقت خلال يوم العمل بالمصنع »(٢) وقد قال أرباب الصناعات إن كل ما فعله القانون الصادر سنة ١٨٤٤ إنما هو السماح للعمال بالأكل والشرب قبل حضورهم إلى المصنع وبعد مغادرته أي في بيوتهم . ولماذا لا يتناولون غداءهم قبل التاسعة صباحاً ! ولكن محامي التاج حكموا بأن المواعيد المقررة للأكلات يجب أن تكون خلال ساعات العمل ، وأنه ليس مما يتفق مع القانون أن يشتغل الإنسان ١٠ ساعات متواصلة من ٩ صباحاً إلى ٧ مساء بدون أية فترة راحة (٣) . وإزاء هذا خطا رأس المال خطوة جديدة تتفق مع حرفية قانون سنة ١٨٤٤ . من المعلوم أن هذا القانون حرم على الأطفال الذين يشتغلون في الصباح أن يعملوا بعد الواحدة بعد الظهر ، ولكنه لم ينظم عمل الست ساعات ونصف بالنسبة للأطفال الذين يبدأ وقت عملهم ظهراً أو بعد ذلك . وعلى هذا فما لا يتعارض مع القانون أن تجعل الأطفال الذين في سن الثامنة إذا بدأوا ظهراً أن يشتغلوا من ١٢ إلى ١ ومن ٢ إلى ٤ ومن ٥ إلى ٨/٣٠ ومجموع ذلك كله الست ساعات ونصف القانونية . وهناك سبيل خير من هذا لأنه يجعل عملهم يتفق مع عمل الذكور البالغين ، وذلك بأن تجعل هؤلاء الأطفال يبدأون العمل في الثانية بعد الظهر ويواصلونه حتى الثامنة والنصف . وهذه الطريقة سائدة الآن في انجلترا بسبب رغبة أصحاب المصانع في بقاء آلاتهم قائمة بعملها أكثر من ١٠ ساعات يومياً ، وفي تشغيل الأطفال مع الذكور البالغين بعد انتهاء عمل الأحداث والنساء حتى الثامنة والنصف (٤) . وقد اعترض العمال ومفتشو المصانع مستندين إلى أسباب صحية وأدبية ولكن تمسك رأس المال بحرفية القانون . ودلت الإحصائيات المقدمة إلى مجلس العموم في ٢٦ يولية ١٨٥٠ على خضوع ٣٧٤٢ طفلا في ٢٥٧ مصنعاً لهذه الطريقة . لم يكتف رأس المال بهذا (١) ، بل كشف أن قانون ١٨٤٤ لم يسمح بخمس ساعات من العمل في الصباح إلا مع منح فترة للطعام قدرها ٣٠ دقيقة على الأقل ولكنه لم يتعرض لعمل فترة بعد الظهر ولهذا جعل الرأسماليون أطفال الثامنة يشتغلون من الساعة ٢ حتى ٨/٣٠ مساء دون أن يأكلوا شيئاً . هذا التمسك (على طريقة شيلوك حين

---

(١) شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٤٧
(٢) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٣٠
(٣) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١٤٢
(٤) شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٥٠ ص ٥ — ٦

قال : نعم ، القلب هكذا ينص العقد»[1] بحرفية القانون أدى بعد ذلك إلى الثورة على ما قرره . هذا القانون بصدد عمل «الأحداث والنساء» . ولعلنا نذكر أن الغرض الأساسى من القانون كان القضاء على « طريقة التناوب الباطلة » وهنا صرح رجال الصناعة للمفتشين بعزمهم على إعادة الطريقة القديمة وعلى مسئوليتهم[2] لأنهم إنما يفعلون ذلك لصالح العمال المخدوعين وحتى يتسنى لهؤلاء الحصول على أجور أكبر ، ولأن هذه هى الوسيلة التى تمكن بريطانيا العظمى من الاحتفاظ بتفوقها الصناعى فى ظل قانون العشر ساعات[3] وقالوا كذلك ، قد تكون هنالك صعاب فى كشف المخالفات التى ترتكب فى ظل نظام التناوب ولكن ما أهميـــة ذلك ؟ إن تعامل المصلحة الصناعية لهذه البلاد على أنها مسألة ثانوية وذلك كى توفر بعض المشقة على المفتشين ومرؤوسيهم»[4] ، غير أن المحاولات لم تجد نفعاً بطبيعة الحال إذ لجأ المفتشون إلى المحاكم . وأخيراً انهالت التماسات رجال الصناعة على وزير الداخلية سير جورج غراى حتى أنه أرسل نشرة دورية يوصى المفتشين بعدم مقاضاة أصحاب المصانع لنقض نصوص القانون أو تشغيل الأحداث بالتناوب ، وذلك فى الحالات التى لم يشتغل هؤلاء فيها أكثر من الوقت القانونى . وهنا أباح المفتش ج . ستيوارت نظام التناوب بأسكتلنده خلال الخمس عشرة ساعة وهى يوم العمل بالمصانع . أما المفتشون الإنجليز فأعلنوا أن ليس لوزير الداخلية أن يصدر مثل هذه الأوامر لوقف مفعول القوانين وواصلوا إجراءاتهم القانونية ضد هذه الثورة الرامية إلى تثبيت نظام الاستعباد .

ولكن ما فائدة ذلك إذا كانت المحاكم نفسها المكونة من أعيان البلاد تبرئ الرأسماليين ! ولنضرب مثلا لذلك . عرض اسكريچ وهو أحد غزالى القطن فى شركة كرشاو ، ليز وشركاهم على مفتش الجهة خطة لإدخال نظام المناوبات فى مصنعه ولكن المفتش أبى الموافقة . وبعد

---

(١) مهما كان الشكل الذى يسير به رأس المال نامياً أو غير نام فإن طبيعة واحدة ... فقبل أن تنشب الحرب الأهلية الأمريكية بوقت وجيز استطاع ملاك العبيد كما يفرضون فى منطقة ميركليكو قانوناً يقتضى بعد العامل الذى اشترى أن أصابه مرضه على العمل ... هذا الآخر ... وقد سادت وجهة نظر عائلة بين الشرفاء ... قديماً لأن المال الذى كانوا يدفعونه المدينين من طبقة العامة كان يتحول عن طريق وسائل العيش إلى لحم ودم المدينين ، وعلى ذلك كان هذا «اللحم والدم» ... مالا لهم ... رأى ذلك وجهة نظرية Linguet وهى أن الأشراف كانوا يقيمون الولائم من وقت لآخر ... على لحم مدينيهم ... المناقشة كما هو الحال بالنسبة إلى نظرية دومر Dummer عن العشاء الربانى عند المسيحيين .

(٢) انظر مثلا خطاب ... إلى ليونارد هورنر ... تقارير أخر ابريل ١٨٤٨ ص ٤ .

(٣) شرحه ص ١٣٤

(٤) شرحه ص ١٤٠

أشهر قلائل قدم غزال آخر يدعى روبنسون للمحاكمة لإدخال النظام الذى وضعه اسكريج . وجلس أربعة من قضاة السلام من بينهم ثلاثة من غزالى القطن وعلى رأسهم اسكريج . وصدر الحكم ببراءة روبنسون - وهنا اعتمد اسكريج على الحكم الذى أصدره وأدخل نظامه الذى سبق أن اقترحه [١]. ولا ريب أن تكوين المحكمة بهذا الشكل فيه افتئات على القانون [٢] ولهذا يرى المفتش هورنر ضرورة علاج هذه المهازل القضائية إما بتغيير القانون او بإسناد تطبيقه إلى محكمة أخرى تتفق قراراتها معه [٣].

صرح محامو التاج أن تفسير أرباب الأعمال للقانون تفسير سخيف ، ولكن هذا لم يثن الأخيرين عن عملهم . ولهذا ذكر ليونارد هورنر فى تقريره أنه لا يرى فائدة فى مقاضاة الخائنين بعد أن قدم سبعاً منهم لم ينصره القضاء إلا فى حالة واحدة ، ويقول إن القسم الذى أريد به توحيد ساعات العمل غير نافذ فى منطقة (لانكشير) ، وهو وموظفوه لا يتمكنون من التوصل بما يمكنهم من التيقن انه فى ظل نظام المناوبات لا يشتغل الأحداث والنساء أكثر من عشر ساعات يومياً ، ويرى أنه بوجه عام يمكن القول بأن المصنع يشتغل ١٣½ ساعة من السادسة صباحاً حتى السابعة والنصف مساء ، بل قد يصل ذلك فى بعض الحالات إلى ١٥ ساعة (أى ٥½ صباحاً الى ٨½ مساء) [٤] . وفى ديسمبر سنة ١٨٤٨ كانت لدى هورنر قائمة من ٦٥ من أصحاب المصانع ، ٢٩ من المشرفين على العمال وكلهم صرحوا بالإجماع باستحالة أى نظام من الرقابة أن يحول دون الإرهاق الشديد مع وجود طريقة المناوبات [٥]. فنفس الاحداث ينقلون من غرفة الغزل إلى غرفة النسيج تارة ، وتارة أخرى خلال ١٥ ساعة من مصنع إلى آخر [٦] . ومن هنا تبدو استحالة مراقبة نظام يعد تحت ستار المناوبات وسيلة لنقل الأيدى العاملة وساعات العمل والراحة للأفراد خلال اليوم بحيث لا تكون هناك جماعة من العمال تشتغل سوياً فى نفس المكان وفى نفس الوقت [٧] .

وتصف الصحافة المحترمة هذه الأساليب بأنها نماذج ولما يستطيع مستوى معقول من

---

(١) تقارير الخ ٣٠ ابريل ١٨٤٩ ص ٢١ – ٢٢ وللاطلاع على امثلة مشابهة انظر شرحه ص ٤ – ٥

(٢) حسب القانون المعروف باسم قانون مصانع سير جون هوبهاوس تقرر ان كل صاحب مصنع لغزل القطن او للنسيج او والد مثل هذا الشخص او ابنه او أخوه ، ممنوع من القيام بوظيفة قاضى السلم فى المقضيات المتصلة بقانون المصانع .

(٣) التقارير الخ ٣٠ ابريل ١٨٤٩ ص ٢٢ (٤) شرحه ص ٥ .

(٥) شرحه ٣١ اكتوبر ص ٦ (٦) شرحه ٣٠ ابريل ص ٢١

(٧) شرحه ٣١ اكتوبر ١٨٤٨ ص ٩٥

العناية والنظام أن يؤديه من نتائج . ولننظر الى أحد هذه الأساليب . فأحيانا يقسم عمال المصنع الى ١٢ — ١٤ درجة يتغير أفراد كل درجة مركزهم ودورهم . فخلال الساعات الخمس عشرة يجد رأس المـال يجر العامل الى الداخل لمدة ٣٠ دقيقة ثم لساعة ثم يدفعه خارجاً ليعيده الى داخل المصنع ويكرر هذه العمليات دون أن تضعف قبضته على العامل . فالعمال هنا كالممثلين الذين يظهر الواحد منهم في عدة أدوار . وكما أن الممثل ملك المسرح أثناء الرواية فكذلك العامل ملك المصنع خلال الخمس عشرة ساعة وذلك دون حساب وقت الذهاب والإياب . وبهذه الحيل يعمل الرأسمالي على بقاء الآلة عاملة من ١٢ الى ١٥ ساعة دون زيادة عدد العمال . وعلى العامل أن يبتلع طعامه في أي فترة . ولقد قال رجال الصناعة أثناء حركة المطالبة بيوم العشر ساعات إن العمال يطالبون أجر ١٢ ساعة مقابل عمل ١٠ ساعات . أما الآن فقد عكسوا الآية فهم (رجال الصناعة) يدفعون أجر ١٠ ساعات مقابل عمل ١٢ أو ١٥ ساعة [1]. وهذه هي الطريقة التي يفسر بها الرأسماليون قانون العشر ساعات !

هؤلاء هم أنصار حرية التجارة الذين أفهموا العمال أثناء الحركة المعادية لقوانين القمح أنه في حالة تقرير سياسة حرية التجارة ورخص الاستيراد وبسبب مزايا الصناعة الإنجليزية فإن عمل ١٠ ساعات كاف ليدر الثراء على الرأسماليين [2] . ولكن ثورة رأس المال توجت بالنصر حين صدر قرار في القضية المرفوعة في ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ بأنه ولو أن رجال الصناعة تصرفوا فعلا بما يخالف قانون ١٨٤٤ إلا أن ذلك القانون نفسه يضم كلمات تجعله عديم المعنى . وبهذا القرار ألغي قانون العشر ساعات [3] وتشجع الكثيرون على اتباع نظام المناوبة للأحداث والنساء بعد أن منعهم الخوف من قبل [4].

---

(١) انظر التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٤٩ ص ٦ . وكذلك شرح [illegible] نظام الورديات من كتب مفتشا المصانع هوول وسوندرز (التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨) . وانظر كذلك الالتماس المرفوع إلى الملكة من رجال الدين في آشتون والجهات المجاورة لها في ربيع سنة ١٨٤٩ ضد [illegible] نظام التناوب .

(٢) أنظر مثلا :

The Factory Question and The Ten Hours Bill by R. H. Greg. 1837

(٣) فردريك إنجلز Die englische Zehnstunden-bill في Neue Rheinische Zeitung
[illegible] كارل ماركس ، أبريل ١٨٥٠ ص ١٣ . [illegible] المحكمة العليا [illegible] خلال الحرب الأهلية الأمريكية [illegible] القانون [illegible] أصحاب السفن الذين يسلحون [illegible] .
([illegible])

(٤) التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٥٠ .

ولكن هذا الفوز الظاهرى أعقبته هزيمة فى الحال . فقد كانت مقاومة العمال حتى ذلك التاريخ سلبية وإن لم تكن صلبة ، ولكنهم الآن احتجوا فى لانكشير ويوركشير فى اجتماعات عقدوها قائلين إن قانون العشر ساعات — تلك الخدعة البرلمانية — لا وجود له . وقد سجل بعض المفتشين الحكومية من أن العداء قد وصل إلى درجة من العنف يصعب تصديقها . وتذمر بعض أرباب الأعمال أنفسهم « إذ نظراً للتناقض بين أحكام القضاة تسود حالة شاذة مليئة بالفوضى . ففى يوركشير قانون وفى لانكشير قانون آخر ، بل تختلف القوانين فى جهات المنطقة الواحدة ولو كانت متجاورة . وبينما يستطيع أرباب الصناعة بالمدن أن يتجنبوا القانون لا يجد زملاؤهم فى الريف العمال اللازمين لنظام الدورات والمناوبة الخ .

إن الحق الأول لرأس المال هو التساوى بين أربابه فى استغلال قوة العمل . وإزاء هذا أصدر البرلمان قانون المصانع الإضافى (٥ أغسطس سنة ١٨٥٠) بقصد التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال . فرفع يوم العمل بالنسبة إلى الأحداث والنساء من ١٠ ساعات إلى ١٠ ½ ساعة خلال الأيام الخمس الأولى من الأسبوع ، وخفض إلى ٧ ½ يوم السبت ويستمر يوم العمل من ٦ صباحاً إلى ٦ مساء مع اعطاء ١ ½ ساعة على الأقل لتناول الطعام على فترات واحدة للجميع وحسب شروط قانون سنة ١٨٤٤ . وبهذا قضى نهائياً على نظام التناوب[2] أما عن عمل الأطفال فقد ظل قانون سنة ١٨٤٤ نافذاً .

هناك طائفة من أصحاب الأعمال نالت لنفسها ، كما فعلت من قبل ، حقوقاً على أطفال الطبقة العاملة ، وهذه هى فئة المشتغلين بصناعة الحرير . ففى سنة ١٨٣٣ صرخوا مهددين « بأن حرمانهم من حرية استخدام الأطفال من أى سن لمدة ١٠ ساعات فى اليوم ، معناه إغلاق مصانعهم[3] إذ سيكون من المستحيل عليهم شراء العدد الكافى من العمال ممن تزيد أعمارهم عن ١٣ سنة ، وقد نجحوا فى انتزاع هذا الامتياز . وقد أبانت التجارب أن حجتهم كانت أكذوبة متعمدة[4] . ولكنها لم تحل بينهم وبين غزل الحرير عشر ساعات فى اليوم من دماء أطفال صغار كانوا يضطرون إلى وضعهم على كراسى ليمكنهم أداء أعمالهم [5] . حقيقة سلبهم قانون

---

(١) فى الشتاء يمكن أن يعمل عمله من ٧ صباحاً حتى ٧ مساء .

(٢) كان قانون ١٨٥٠ محاولة توفيق تنازل بمقتضاها المستخدمون عن الميزة التى يجنونها من قانون العشر ساعات مقابل الميزة المترتبة على فترة متواصلة لابتداء وانتهاء عمل اولئك الذين عملهم مقيد . التقارير إلى آخره ٣٠ ابريل ١٨٥٢ ص ١٤ .

(٣) التقارير فى ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ص ١٣ (٤) شرحه (٥) شرحه

سنة ١٨٤٤ حرية تشغيل الأطفال دون الحادية عشرة أكثر من ٩ ساعات ، ولكنه منحهم من جهة أخرى امتياز تشغيل الأطفال بين ١١ ، ١٣ سنة عشر ساعات يومياً ، وألغاه التعليم الذى صار إجبارياً بالنسبة الى جميع أطفال المصانع . وقد كان العذر فى هذه أثرة دقة الصنعة بما يتطلب خفة فى اللمس وهذا لا يمكن إدراكه الا بالحاق الأطفال بالمصانع فى سن مبكر (١) . وهكذا كان الأطفال يقتلون من أجل دقة أصابعهم كما تذبح الماشية فى جنوب روسيا من أجل جلودها وشحومها ، وأخيراً فى سنة ١٨٥٠ قصر هذا الامتياز على جدل وفتل الحرير ، ولكن رأس المال نال مقابل ذلك رفع وقت العمل بالنسبة لمن هم بين ١١ ، ١٣ إلى ١/٢ ١٠ ساعة بحجة أن العمل فى مصانع الحرير أخف منه فى مصانع الأنواع الأخرى من النسيج وأقل ضرراً بالصحة (٢) . وقد أثبتت التحقيقات الرسمية فيما بعد نقيض ذلك ، إذ أن متوسط الوفيات مرتفع جداً فى مناطق صناعة الحرير ، وهو بين النساء أعلى منه حتى فى مناطق صناعة القطن بلانكشير (٣) ، ولا يزال الشر قائماً حتى اليوم برغم تكرر الاحتجاجات من جانب

(١) شرحه ص ٢٠ (٢) التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٦

(٣) المصدر المشار اليه ص ٢٧ . وعلى العموم حدث تحسين محسوس فى الحالة الجثمانية لذلك الفريق من الطبقة العاملة الذى أصبح خاضعاً لمفعول قانون المصانع ، ويشهد بذلك الشهود الطبيون جميعاً ، كما أننى لاحظت فى فترات مختلفة أنه حتى أن الأمر كذلك ، برغم هذا ، وبغض النظر عن فداحة وفيات الأطفال فى المناطق التى يسود فيها عمل النساء ، فان تقارير الدكتور جرينهاو الرسمية تظهر سوء حال هذه المناطق من الناحية الصحية اذا ما عقدنا الموازنة بينها ... والمناطق الزراعية حيث الحالة الصحية فيها عادية ... لاحظ الجدول التالى المقتبس من تقريره فى عام ١٨٦١

النسبة المئوية للذكور البالغين المشتغلين فى الصناعات	معدل الوفاة من الالتهاب الرئوى فى كل ١٠٠٠٠٠ من الذكور	اسم الجهة	معدل الوفيات من التهاب الرئة فى كل ١٠٠٠٠٠	نسبة الاناث البالغات المشتغلات فى الصناعات	نوع المهنة النسائية
١٤٠٩	٥٩٨	وركهان	٦٤٤	١٨	القطن
٤٢٠٦	٧٠٨	بلاكبيرن	٧٣٤	٣٤٠٩	القطن
٣٧٠٣	٥٤٧	هاليفكس	٥٦٤	٢٠٠٤	الصوف
٤١٠٩	٦١١	برادفورد	٦٠٣	٣٠	الصوف
٣١	٦٩١	ماكلسفيلد	٨٠٤	٢٦	الحرير
١٤٠٩	٥٨٨	ليك	٨٦٥	١٧٠٢	الحرير
٣٦٠٦	٧٢١	ستوك اون ترنت	٦٦٥	١٩٠٣	الفخار
٣٠٠٤	٧٢٦	ولستانتن	٧٢٧	١٣٠٩	الفخار
—	٣٠٥	ثمانى جهات زراعية صحية	٣٤٠	—	—

مفتشي المصانع كل ٦ أشهر (١). لقد غير قانون سنة ١٨٥٠ وقت الساعات الـ ١٥ من ٥,٣٠ صباحا حتى ٨,٣٠ مساء إلى ١٢ ساعة من ٦ صباحا حتى ٦ مساء بالنسبة للأحداث والنساء فقط، ولكنه لم يؤثر في الأطفال الذين يمكن تشغيلهم دائما قبل تلك المواعيد بنصف ساعة وبعدها بساعتين ونصف بشرط ألا يزيد مجموع ساعات العمل لهم عن ٦ ½ . وأثناء مناقشة المشروع قدم المفتشون إلى البرلمان إحصائيات لتوضيح المساوىء المترتبة على هذا الشذوذ، ولكن بدون جدوى، إذ كانت الفكرة المستترة أنه في سنوات الرخاء يمد يوم العمل للبالغين إلى ١٥ ساعة بمساعدة الأطفال. ولكن أثبتت تجارب السنوات الثلاث التالية أن مثل هذه المحاولة لابد أن تخفق إزاء معارضة العمال البالغين (٢). ولهذا صدر قانون سنة ١٨٥٣ محرما تشغيل الأطفال قبل الأحداث والنساء صباحا وبعدهم مساء. ومنذ ذاك التاريخ نظم قانون ١٨٥٠ يوم العمل لجميع العمال في فروع الصناعة الداخلة في دائرة سلطانه (٣)، وقد انقضى نصف قرن منذ صدور أول قانون المصانع (٤).

وقد تخطى تشريع المصانع نطاقه الأصلي في قانون المطابع (١٨٤٥) ويبدو في سطوره استياء رأس المال من هذا الإسراف، فهو يحدد يوم العمل للأطفال فيما بين ٨، ١٣ والنساء إلى ١٦ ساعة فيما بين ٦ صباحا، ١٠ مساء بدون أي فترات قانونية لتناول الغذاء.

---

(١) يعلم كل واحد منا كيف كان ... أنصار حرية التجارة الانجليز غير راغبين في إلغاء الضريبة الجمركية الحامية عن الحرير المصنوع. ولكن عدم وجود الحماية للأطفال الانجليز الذين يعملون في المصانع يحقق غايتهم بدلا من الحماية ضد الواردات من فرنسا.

(٢) التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٥٣ ص ٣١.

(٣) في عامي ١٨٥٩، ١٨٦٠ حيث بلغت الصناعة القطنية بانجلترا أوجها حاول بعض أرباب المصانع أن يغروا عمالهم على الرضاء بإطالة يوم العمل وذلك بأن يوعدوا لهم بأجور عالية عن الوقت الذي يعملونه علاوة على المقرر. فرد الغزالون وملاحظو الآلات قائلين: نحدثكم بوضوح، إن حياتنا عبء واقع علينا وبينما نحن في المعامل يومين تقريبا أكثر مما يعمل العمال الآخرون في البلد، فإننا نشعر أننا أشبه بالعبيد في الأرض وأننا نساعد على بقاء نظام ضار بأنفسنا وبالأجيال المقبلة ... ولهذا نرسل هذه المذكرة بكل احترام معلنين أننا سنشتغل ٦٠ ساعة فقط في الأسبوع ولا أكثر من هذا أو من السادسة إلى السادسة مع خط ساعة ونصف للراحة، وذلك من بعد ... عيد الميلاد ورأس السنة ... التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٣٠.

(٤) أما فيما يختص بأسلوب هذا القانون عما هيأ الفرصة لخرقه فعليك أن ترجع إلى Factory Regulations Act. (٩ أغسطس ١٨٥٩) Leonard Horner's Suggestions for Amending the Factory Acts to enable the Inspectors to prevent Illegal Working now become very Prevalent.

وهو يسمح بتشغيل الذكور فوق سن ١٣ ليلا ونهاراً [١] ، وهذا القانون سقطة برلمانية [٢]

ومع ذلك فقد انتصر المبدأ فى تلك الصناعات الكبرى التى هى أبرز ما أنتجه الأسلوب الحديث فى الإنتاج ، وقد كان تقدمها السريع إلى جانب ارتفاع مستوى العمال الجثمانى والأدبى واضحاً لكل ذى عينين ، وحتى أرباب الأعمال الذين انتزعت منهم هذه القيود والتنظيمات تدريجاً خلال نصف قرن من الصراع الداخلى كانوا يشيرون إلى التناقض مع حالة الصناعات التى لاتزال الاستغلال فيها حراً [٣] والآن نجد دعاة الاقتصاد السياسى يعلنون أنهم أول من أدرك ضرورة تعيين يوم عمل قانونى وأن هذا كشف جديد تميز به علمهم [٤]. ومن السهل أن تفهم أنه منذ أن خضع سادة المصانع لما لا بد منه ضعفت قوة رأس المال على المقاومة تدريجاً ، بينما زادت فى الوقت نفسه قوة هجوم الطبقة العاملة التى وجدت لها أنصاراً فى تلك الطبقات من المجتمع التى لا مصلحة لها مباشرة فى الموضوع . وهذا يفسر التقدم منذ سنة ١٨٦٠ إذا قيس بالحالة قبل ذلك .

وفى سنة ١٨٦٠ صارت مصانع الصباغة والتبييض فى دائرة قانون سنة ١٨٥٠ [٥] ، ثم

---

(١) «حدث حتى فى منطقة البراق أن استخدم أطفال من سن الثامنة وما فوقها من الساعة ٦ صباحا حتى ٩ مساء خلال النصف الأول من السنة» — التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٥٧ ص ٣٩ .

(٢) «يعترف الجميع بفشل قانون مصانع الطباعة وذلك من حيث نصوصه الخاصة بالتعليم والحماية للعمال» التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٢ .

(٣) راجع مثلا خطاب E. Potter إلى صحيفة التيمس بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٦٣ ، وقد ذكرته تلك الصحيفة بثورة أصحاب المصانع ضد مشروع قانون العشر ساعات .

(٤) راجع المستر و. نيومارش وهو المشرف على إصدار Tooke's Historg of Prices ومن ساهموا فيه — هل من التقدم الذى أن يتساهل الانسان إزاء الرأى العام تساهلا ينم عن الجبن ؟

(٥) نص قانون ١٨٦٠ الخاص بمصانع الصباغة والتبييض على أنه ابتداء من أول أغسطس ١٨٦١ يكون يوم العمل بصفة مؤقتة ١٢ ساعة ، ثم يخفض إلى ١٠ ساعات بصفة نهائية ابتداء من أول أغسطس سنة ١٨٦٢ على أن تكون المدة هى ١٠ ساعات فى أيام الأسبوع ، و ٧ فى أيام السبت . ولكن لما حل عام ١٨٦٢ تكررت المهزلة القديمة فالتمس أصحاب المصانع من البرلمان أن يسمح لهم باستخدام الأحداث والنساء ١٢ ساعة لمدة سنة أخرى «من مصلحة العمال إلى حد كبير فى الأحوال الحالية للتجارة (سنة ١٨٦٢ تميزت بالمجاعة القطنية) أن يشتغلوا ١٢ ساعة فى اليوم ويحصلوا على الأجور ما استطاعوا ذلك» ، «وقدم مشروع قانون بهذا المعنى ، ولكن صرف النظر عنه بسبب موقف عمال التبييض فى اسكتلنده» (تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٤ — ١٥) . إزاء هذا رفض القانون من جانب العمال الذين =

صناعات الدنتلا والجوارب سنة ١٨٦١. وعلى أثر التقرير الأول للجنة بصدد تشغيل الأطفال (١٨٦٣) امتد سلطان القانون إلى صناعة الفخاريات بكافة أنواعها، وصناعات الكبريت، والخرطوش، والسجاجيد، وأنواع أخرى تدخل تحت عنوان الاعداد النهائى. وفى سنة ١٨٦٣ صدرت قوانين خاصة بالتبييض فى الهواء الطلق(١) وصناعة الخبز وحرم فى حالة الأولى عمل

= أمنى الدفاع عن مصالحهم، إرتدى الرأسماليون ملابس رجال القانون واستطاعوا أن يكتشفوا أن هذا القانون، شأنه كأى تشريع آخر، ... غاية العمل ... قد صيغ فى عبارات غامضة قابلة للتأويل بحيث جعل فى إمكانهم استبعاد بعض صنوف العمال (calenderers, Finishers) من نصوصه. وقد تأيد هذا التفسير فى المحكمة Court of Common Pleas (إذ القضاء الانجليزى الخادم الأمين دائماً لرأس المال) ... لقد شعر العمال بخيبة أمل إلى حد كبير ... وشكوا من الارهاق فى العمل، وإنه لما يدعو إلى شديد الأسف ألا تتحقق هذه النية الطيبة من جانب السلطة التشريعية بسبب هذا التعريف الخاطىء ... (تقرير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص١٨).

(١) استطاع «open — air bleachers» التهرب من قانون ١٨٦٠ بتصريح كاذب بأنه عدم استخدام النساء فى العمل الليلى فى هذه الصناعة. وقد كشف المفتشون عن هذه الأكذوبة كما قدم العمال الالتماسات إلى البرلمان التى تبين أن التبييض يجرى فى غرف تتراوح درجة حرارتها بين ٩٠° ، ١٠٠ فهرنهيت وأن معظم العمل تقوم به البنات، والتنظيم من وقت لآخر من غرف التبييض إلى الهواء الطلق يطلق على مغادرة الدنية وهى ... ١٥ ، ٢٠ بنتاً فى الموائد، والحرارة من ٨٠ إلى ٩٠ فى حالة البياضات ... ١٠٠° وما فوقها فى حالة الأقمشة المعروفة باسم cambrics — ١٢ بنتاً يقمن بالكى فى حجرة مساحتها ١٠ أقدام مربعة وفى وسطها موقد مغلق تقف حوله البنات وهو يشع حرارة شديدة يجفف الأقمشة بسرعة ... ساعات العمل غير مقيدة فاذا كثر الشغل دام العمل حتى ٩ أو ١٢ ليلاً لمدة ليال متتالية. (تقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٦) — ويقول موظف طبى: «لا يسمح بوقت للتبريد، ولكن إذا ارتفعت درجة الحرارة كثيراً أو تلوثت أيدى العمال من العرق سمح لهم ببضع دقائق فى الهواء الطلق ... إن خبرتى الكبيرة فى معالجة أمراض عمال المواقد تضطرنى إلى القول بأن الأحوال الصحية هنا دونها فى مصنع للغزل» (وهذا يخالف ما قاله رأس المال حين صورها فى البرلمان زاهية) وأهم الأمراض يتهم الرئة الصدرية وعدم انتظام المسالك البولية والهضمية بأعنف أشكالها واعتقد أن معظمها راجع بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الهواء القاسد الشديد الحرارة فى أماكن العمل وإلى قصر الكساء الذى يحمى العمال من الجو البارد الرطب فى الشتاء حين يذهبون إلى بيوتهم» (شرحه ص ٥٦—٥٧). ولاحظ المفتشون ما يأتى بصدد القانون الاضافى الصادر سنة ١٨٦٠ «لم يقف فعل القانون عند حد عدم كفالته حماية العمال بل إنه ليشمل مادة ... صيغت فى ظاهرها بحيث أنه إذا لم يكتشف الأفراد وهم يعملون بعد الساعة ٨ مساء فانه يبدو أن القانون لا يحميهم مطلقاً. وإذا كشف الأمر كان الدليل موضع الريب بحيث يندر انزال العقاب بالمذنب» (شرحه ص ٥٢) وأيضاً «لقد فشل هذا كقانون يرمى إلى أغراض خيرية أو تعليمية مادام يلغ به الأمر أن يجبر النساء والأطفال على العمل ١٤ ساعة فى اليوم بدون تناول الطعام، وربما لمدة ساعات أطول من هذا الحد وذلك دون فرض أى قيود من حيث السن والجنس والعادات الاجتماعية للاسرات المقيمة فى المناطق المجاورة لما توجد بها هذه المصانع (التبييض والصباغة)» (تقارير الخ ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٣ ص ٤٠).

الأحداث والنساء ليلاً (٨ مساء — ٦ صباحاً) وفى الأخيرة استخدام الخبازين الذين يعملون باليومية دون ١٨ فيما بين ٩ مساء ، ٥ صباحاً . وسنعود فيما بعد إلى الاقتراحات الأخرى التى تقدمت بها اللجنة للقضاء على الحرية التى تتمتع بها كل الفروع الهامة من الصناعة الانجليزية مع استثناء الزراعة والمناجم ووسائل النقل(١).

(٧) (تابع) النضال فى سبيل يوم العمل العادى

رد الفعل الناتج عن قوانين المصانع الانجليزية فى البلاد الأخرى

يذكر القارىء أن إنتاج فائض القيمة أو استخلاص العمل الفائض هو هدف الإنتاج الرأسمالى ولحمته وسداه ، مستقلاً عن أية تغيرات فى أسلوب الانتاج قد تنشأ نتيجة لخضوع العمل لرأس المال ؛ وطبقاً لدراستنا الموضوع حتى الآن لن ينسى القارىء كذلك أن العامل المستقل وحده أى العامل الذى يخوله القانون حق إدارة شئونه هو الذى فى إمكانه بوصفه بائعاً لسلعة أن يتعاقد مع الرأسمالى . وعلى ذلك نرى فى عرضنا التاريخى أنه إذا كانت الصناعة الحديثة تلعب دوراً رئيسياً من جهة وكان عمل الأشخاص الصغار من الناحية الجثمانية ومن الوجهة القانونية يلعب دوراً رئيسياً من جهة أخرى ، فهذا لأن الأول كان بالنسبة إلينا مجالاً خاصاً لاستخلاص فائض العمل بينما جىء بالأخير كمثال يوضح نفس الحالة . وبدون أن نستبق المجرى التالى لبحثنا ففى إمكاننا أن نستخلص نقطاً معينة من مجرد العلاقات المتداخلة للحقائق التاريخية التى درسناها .

فأولاً نجد أن رغبة رأس المال الجامحة فى إطالة يوم العمل إلى غير حد معين أشبعت فى الصناعات التى تعرضت للانقلاب بواسطة القوة المائية والبخار والآلات الميكانيكية ، أى فى صناعات غزل ونسج القطن والصوف والكتان التى كانت أول ما خلقته طريقة الانتاج الحديثة . إن التغيرات فى طريقة الانتاج المادية وما يصحب ذلك من تغيرات فى العلاقات الاجتماعية القائمة بين المنتجين(٢). نقول إن هذه التغيرات تؤدى فى أول الأمر إلى تخطى كافة الحدود المعقولة ليوم العمل ، ثم تثير من ناحية مضادة حركة ترمى إلى فرض رقابة اجتماعية

---

(١) حاشية أضيفت الى الطبعة الثانية — منذ حدث رد فعل منذ سنة ١٨٦٦ حين كتبت الفقرات السالفة الذكر .

(٢) .. ان سلوك كل من هاتين الطبقتين (الرأسماليون والعمال) كان نتيجة للموقف النسبى الذى وضعت فيه كل منهما . تقارير الخ ، ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١١٣ .

تابعاً تقييد ساعات العمل بالطرق القانونية ، وتنظيم يوم العمل وما يتخلله من فترات الراحة والاستجمام . وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر اتخذت هذه الرقابة شكل تشريع استثنائي بحت[1]. وبمجرد أن تمكنت هذه الرقابة في الميادين الأولية التي غلبت فيها الطريقة الجديدة في الانتاج اتضح أن الأمر لم يقف عند حد اقتباس فروع كثيرة أخرى من الانتاج لنظام المصانع ، بل إن الصناعات اليدوية التي سادتها أساليب عتيقة إلى حد كبير أو قليل كحال صنع الفخار والزجاج الخ ، والحرف اليدوية القديمة كعمل الخابز ، والصناعات المنزلية المتناثرة كعمل المسامير[2] هذه كلها خضعت لسلطان الاستغلال الرأسمالي كما هو الشأن بالنسبة إلى المصانع . وبناء على هذا أخذ هذا التشريع الذى نحن بصدد البحث فيه يطرح عن نفسه تدريجاً صفة القوانين الاستثنائية ، واضطر إلى أن يعلن إبراء الذمة أن أى بيت يمارس فيه العمل الصناعي يعد مصنعاً[3].

ومن جهة ثانية نرى أن تاريخ تنظيم يوم العمل في فروع معينة من الانتاج ، والنضال في تنفيذ التنظيم وهو النضال الناشب الآن في فروع أخرى ، يثبتان بما لا يحتمل الجدل أن العامل المنعزل وهو الفرد الذى ، له الحرية ، في بيع ما يملك من قوة عمل ، عاجز لدرجة اليأس عن مقاومة اعتداءات رأس المال حين يصل الانتاج الرأسمالي مرحلة معينة من النضوج والاستواء . فتقرير يوم عمل عادى عبارة عن حرب أهلية طويلة الأمد مستترة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . وبما أن هذا الصراع يبدأ في ميدان الصناعة الحديثة لهذا نراه يبدو ظاهراً في مهد تلك الصناعة أى في انجلترا[4]. فعمال المصانع الانجليز كانوا أول من

---

(١) كانت المدن الخاضعة للتحديد هي التي لها اتصال بصناعة المنسوجات بمساعدة قوة البخار أو الماء . وكان لابد من توفر شرطين لكي تخضع المؤسسة لهذا التقييد وهما استخدام قوة البخار أو الماء ، وصناعة ألياف مخصوصة معينة .» تقارير الخ ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٨ .

(٢) تحتوى أحدث تقارير لجنة تشغيل الأطفال على معلومات قيمة للغاية بصدد الحالة التي عليها هذه الصناعات التي يطلق عليها اسم المنزلية .

(٣) تشمل قوانين الدورة الأخيرة (١٨٦٤) مجموعة متنوعة من المهن تختلف العادات فيها ، كما لم يعد فيها استخدام القوة الآلية شرطاً ضرورياً — كما كان الحال قبلاً — لقيام المصنع بالمعنى القانوني .» تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٨ .

(٤) لا نجد أثراً لمثل هذه الحركة في بلجيكا التي تعد جنة حركة الحرية في القارة ، حتى في مناجم الفحم والمعادن نجد العمال من كلا الجنسين ومن كافة الأعمار يلتهمهم رأس المال بحرية تامة لأية فترة من الزمن وفي أي وقت في النهار أو الليل . ومن كل ١٠٠٠ شخص يستخدمون هناك نجد ٧٣٣ من الرجال ، ٨٨ من النساء ، ١٣٥ ولداً ، ٤٤ بنتاً دون سن السادسة عشرة ، وفي أفران الصهر الخ نجد مقابل كل ١٠٠٠ رجل ١٤٩ امرأة ، ٩٨ ولداً ، ٨٥ بنتاً دون سن

نصب نفسه للدفاع لا عن العمال الإنجليز وحدهم فحسب ، بل عن الطبقة العاملة بوجه عام كما كان أرباب النظريات منهم أول من تحدى نظرية رأس المال(١). فيور — فيلسوف نظام المصانع — يحدثنا أن من العار الأبدي للطبقة العاملة الإنجليزية أنها نقشت على ألويتها هذه العبارة : «عبودية قانون المصانع» بخلاف الرأسماليين الذين جاهدوا في رجولة دفاعاً عن «حرية العمل التامة» (٢).

وتعثرت فرنسا ببطء خلف انجلترا ، وكان لا بد من ثورة سنة ١٨٤٨ لخلق قانون الساعات الاثنى عشرة الذي هو نسخة ضعيفة من الأصل الإنجليزي (٣) ومع هذا فهناك مزايا معينة للطريقة الفرنسية الثورية ، فهي تفرض نفس الحدود على يوم العمل في جميع الورش والمصانع بلا تمييز ، بينما تخضع الهيئة التشريعية في انجلترا على غير رضاء منها لضغط الظروف وتعتزل طريقها وسط هذه القرارات والقوانين المتناقضة(٤). ومن جهة أخرى يجعل القانون الفرنسي

السادسة عشرة . أضف إلى هذا أن الأجور التي تدفع لقاء هذا الاستغلال المفرط تقرر على الأحداث والبالغين منخفضة إلى حد فظيع شائن . والمتوسط أسبوعي للرجل شلنان وثمانية بنسات ، والمرأة شلن وثمانية بنسات ، وللصغار شلن وبنسان ونصف البنس . ومقابل هذا نجد أن بلجيكا في سنة ١٨٦٣ قد ضاعفت مقدار وقيمة صادراتها من الفحم والحديد الخ بنسبة ما كان عليه الحال سنة ١٨٥٠ .

(١) بعد سنة ١٨١٠ بوقت وجيز لم يقف روبرت أوين عند حد المطالبة بضرورة تقييد يوم العمل ، بل إنه أدخل في مصنعه في نيولانارك يوم الساعات العشر ، وقد تعرض هذا للسخرية والتهكم على أنه فكرة خيالية شيوعية لا يمكن تحقيقها ، وكذلك وجه نفس الانتقاد لما قام به من ربط تعليم الأطفال بالعمل الانتاجي ، وبجمعيات العمال التعاونية التي كان هو أول من بعثها إلى الوجود . واليوم صار أول هذه الآراء الخيالية قانون المصانع ، والثاني أصبح عبارة رسمية في جميع قوانين المصانع ، بينما تستخدم الثالثة كستار يخفي الأساليب الرجعية .

(٢) Ure, Philosophie des manufactures (ترجمة فرنسية) باريس ١٨٣٦ المجلد الثاني ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٦٧ ، ٧٧ الخ .

(٣) نقرأ الآن في تقرير مؤتمر الاحصاء الدولي المنعقد في باريس سنة ١٨٥٥ « إن القانون الفرنسي الذي يقصر يوم العمل في المصانع والورش على ١٢ ساعة لا يقصر هذا العمل على ساعات محدودة وثابتة . إنه يقضي بأن يظل عدم جواز استخدام الأطفال فيما بين الخامسة صباحاً والتاسعة مساء . وتبعاً لهذا يستغل بعض أصحاب المصانع هذا الاغفال المؤسف من جانب القانون فيجعلون عمالهم في العمل دون توقف إلا في أيام الأحد . ولهذا الغرض يجعلون لديهم مجموعتين من العمال يتناوبون بالتناوب بحيث لا يبقى في المصنع في الوقت الواحد من العمال أكثر من ١٢ ساعة ولكن العمل يستمر ليلا ونهاراً . إنهم قد قدروا إرادة القانون ولكن ماذا من الناحية الانسانية في الأمر ؟ » ويتعرض التقرير للأثر المدمر على الجهاز الانساني نتيجة العمل الليلي ، فإن التقرير يؤكد الاشارة إلى النتائج المدمرة المترتبة على اختلاط الجنسين ليلا في ورش رديئة الاضاءة » .

(٤) « لذلك لا نجد بلجيكا حتى تدخل في دائرة اختصاصي تاجراً صغيراً occupier في نفس المكان

مبدأ عاما ما كسبته انجلترا باسم الأطفال والأحداث والنساء ولم يعتبر حقاً عاماً إلا في الأيام الأخيرة [1].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان وجود الرق كعنصر يشوه الجمهورية عاملا شل إمكان قيام أي نوع مستقل من الحركة العمالية . فالعامل الأبيض لا يستطيع التحرر مالم يحصل العامل الأسود على هذا الشيء ذاته . ولكن عندما دق ناقوس نعي الرق نشأت حياة جديدة قوية نشيطة . وقد كان من أولى ثمار الحرب الأهلية أن بدأ الهياج في سبيل يوم ذي ثمانية ساعات ـــ وهي الحركة التي انتقلت من المحيط الأطلسي إلى الهادي ، من نيوانجلند إلى كاليفورنيا ، وأعلن اتحاد العمال القومي المنعقد في بلتيمور (١٦ أغسطس ١٨٦٦) ما يأتي : « إن الحاجة العظيمة الأولى لتحرير العمل في هذه البلاد من الاسترقاق الرأسمالي هي إصدار قانون ينص على أن يكون يوم العمل العادي في كافة ولايات الاتحاد الأمريكي ثمانية ساعات وإنا لمعتزمون أن نلقي بكل قوتنا حتى تتحقق هذه النتيجة المجيدة» [2] . وفي نفس الوقت قرر مؤتمر جنيف لاتحاد العمال الدولي وبناء على اقتراح المجلس العام « أن تقييد يوم العمل شرط أولي بدونه تصبح كافة المحاولات التالية للتحسين والتحرير عبثاً لا طائل تحته . . . ويقترح المؤتمر أن يكون الحد القانوني ليوم العمل ثمانية ساعات» .

——————

= وفي الوقت ذاته سيقضي ويصبح بدخول تحت طائلة قانون مصانع التبييض والصباغة ، وطباعة تحت طائلة قانون معامل الطباعة قد دخل في دائرة قانون المصانع ... المستر بيكر في التقرير بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦١ ص ٢٠ . ويبدو أن يسرد نصوص هذه القوانين واتجاها كل الناجمة عنها تراه يقول ومن هنا يظهر أنه لابد أن يكون من الصعب جداً تنفيذ تنفيذ هذه القوانين الثلاث التي أصدرها البرلمان حيث يختار هذا المعتصر occupier الهرب من القانون » . وعلى كل فهناك شيء مضمون بالنسبة إلى المحامين ألا وهو كثرة القضايا .

(٢) وهكذا يجري مفتشو المصانع إلى القول أخيراً .. وهذه الاعتراضات (من جانب رأس المال على القيود التي يفرضها القانون على يوم) يجب أن تنهار إزاء المبدأ العام عن حقوق العمل ... هناك وقت لا يكون فيه ثمت وجود لحق رب العمل في عمل العامل ، ويصبح عمله ملكا خاصاً به حتى ولو لم يكن في الأمر إرهاق » « التقارير ..الخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٤ .

(٣) نصرح نحن عمال دنكرك أن طول وقت العمل وهو الأمر الذي يتطلبه النظام الحالي عظيم جداً ، فضلا عن أنه لا يدع للعامل وقتاً للراحة والتعليم ، فإنه يرديه في حالة من الاستعباد لا تزيد عن الرق إلا قليلا . وهذا هو السبب الذي من أجله نقرر أن ثمانية ساعات كافية لتكوين يوم عمل ، ويجب أن يعترف بها القانون ، وهذا هو السبب الذي من أجله ندعو قوة الصحافة لمساعدتنا .... والتي من أجله سنعد كل من يرفض تقديم هذه المساعدة إليه أعداء لإصلاح العمل وحقوق العامل» Resolution of the Workingmen of Dunkirk. ولاية نيويورك ١٨٦٦ .

وهكذا نلتقي على جانبي المحيط الأطلسي أن حركة الطبقة العاملة وهي الحركة التي تمت بصفة تلقائية من أحوال الإنتاج تؤيد ماذهب إليه مفتش المصانع ج. ج. سوندرز حيث قال: «لا فائدة مطلقا من اتخاذ أي خطوات نحو إصلاح المجتمع بحيث يكون لها أي حظ من النجاح إن لم تقيد ساعات العمل وينفذ الحد الذي يتقرر تنفيذاً دقيقاً حازماً»[١].

وعلينا أن نعترف أن العامل يخرج من عملية الإنتاج في رداء يخالف ما كان عليه حين دخول هذه العملية. فعاملنا هذا دخل السوق بصفته مالك السلعة التي يقال لها «قوة العمل» وهناك يواجه أصحاب سلع أخرى، فهو إذن مالك سلعة يقف إزاء مالك سلعة أخرى. والعقد الذي بمقتضاه باع قوته على العمل للرأسمالي يقرر أنه حر التصرف في ذاته. ولكن إذ يتم العقد يكتشف أنه «ليس عاملا حراً» وأن الوقت الذي له الحرية أن يبيع خلاله قوة العمل إنما هو الوقت الذي يجبر فيه على بيعها[٢]، وأن المخلوق الذي يمتص دمه «لن» تنفك قبضته «مادام هناك عضل أو عصب أو قطرة من الدم يمكن استغلاله»[٣]. ولكي يستطيع العمال حماية أنفسهم ضد هذا السوس الذي ينخر في عظامهم يتعين عليهم التعاون، ويجب عليهم كطبقة قائمة بذاتها أن يعملوا على صدور قانون أو إقامة حاجز اجتماعي قوي يمنع حتى العمال أنفسهم من الدخول في تعاقد حر مع رأس المال حينما يحكم هذا العقد وشروطه عليهم وعلى جنسهم بالموت والاسترقاق[٤] وبدلا من العبارات الطنانة عن «حقوق الإنسان الثابتة»

---

(١) التقارير الخ ٣١ أكتوبر ١٨٤٨ ص ١١٢.

(٢) «إن هذه الإجراءات (أي مناورات رأس المال فيما بين ١٨٤٨ - ١٨٥٠) بالأدلة التي لا تقبل النقض والنقاش خطأ القول بأن العمال ليسوا في حاجة إلى الحماية وإنما قد ينظر إليهم على أنهم أحرار في التصرف في السلعة الوحيدة التي يملكونها ألا وهي عمل أيديهم وعرق جبينهم» التقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٥٠ ص ٤٥ - «إن العمل الحر (إن صحت هذه التسمية) حتى في بلد حر يتطلب من القانون القوية حمايته» شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٦٤ ص ٣٤ «السماح، وهو ما يقرب من الإرغام ... على العمل ١٤ ساعة في اليوم مع تناول وجبات الطعام أو بدون ذلك» شرحه ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ٤٠.

(٣) Friedrich Engels, op. cit., p. 5.

(٤) «في كافة فروع الصناعة التي تدخل في نطاق قانون العشر ساعات» «قضى على الضعف المبكر الذي يصيب العمال الذين كانوا من قبل يشتغلون ساعات طوالا». التقارير الخ أكتوبر ١٨٥٩ ص ٤٧ «إن رأس المال (في المصانع) لا يمكن استخدامه مطلقاً في إدارة الآلات زيادة عن وقت محدد من غير أن يؤذي صحة وأخلاق العمال المستخدمين، وهم ليسوا في موقف يمكنهم من حماية أنفسهم» شرحه ص ٨.

عليهم أن يطالبوا بعهد أعظم متواضع وهو يوم عمل يحدد مداه القانون ، وهو العهد الذى يوضح فى النهاية «متى ينتهى الوقت الذى يبيعه العامل ومتى يبدأ وقته هو»(١) . ياله من تغيير فى الصورة ! .

---

(١) وثمة نعمة أعظم وهى التمييز الذى وضع أخيراً بين وقت العامل الذى هو ملك له وذلك الذى هو ملك لرب العمل . فالعامل يعلم الآن متى ينتهى الوقت الذى يبيعه ومتى يبدأ الوقت الذى يخصه ، وهذه تمكنه من تنظيم دقائقه لأغراضه الخاصة .. شرحه ص ٥٢ .. وإذا أصبح العمال سادة لوقتهم نرى أن قوانين المصانع أكسبتهم نشاطاً أدبياً يوجههم نحو الاستحواذ على السلطة السياسية فيما بعد .. شرحه ص ٤٧ . وبسخرية مستترة وعبارات تنم عن الحذر يشير مفتشو المصانع إلى أن قانون العشر ساعات القائم الآن يعمل على تحرير الرأسماليين من بعض وحشيتهم الطبيعية بصفتهم صوراً مجسمة لرأس المال ويعطيهم وقتاً لقدر قليل من .. الثقافة .. . ففى الأيام السابقة .. لم يكن لرب العمل وقت لأى شىء سوى الجرى وراء النقود ، ولم يكن لدى الخادم وقت لشىء سوى العمل .. شرحه ص ٤٨ .

الفصل التاسع

معدل ومقدار فائض القيمة

سأنظر في هذا الفصل إلى قيمة قوة العمل على أنها ثابتة، ونقصد بها ذلك الجزء الضروري من يوم العمل لتوالد قوة العمل والإبقاء عليها.

والمفروض أنه إذا عرفنا معدل فائض القيمة عرفنا مقدار فائض القيمة الذي ينتجه عامل فردي للرأسمالي في فترة معلومة. فلو كان العمل الضروري ٦ ساعات في اليوم ويعادل مقداراً من الذهب قدره ٣ شلنات فمعنى هذا أن ٣ شلنات هي قيمة قوة العمل في يوم أو أنها ذلك القدر من رأس المال الذي أنفق في شراء قوة العمل في يوم واحد. وإذا كان معدل فائض القيمة ١٠٠٪ ترتب على هذا أن رأس المال المتغير البالغ ٣ شلنات ينتج فائض قيمة مقداره ٣ شلنات أو أن العامل يقدم ست ساعات يومياً من العمل الفائض.

ورأس المال المتغير هو الصورة النقدية التي تعبر عن القيمة الكلية لكافة قوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في وقت واحد. فقيمته إذن تساوي متوسط قيمة قوة عمل واحدة مضروبة في عدد قوى العمل التي يستخدمها. ولهذا إذا كانت قيمة قوة العمل ثابتة فإن حجم رأس المال المتغير يتناسب تناسباً طردياً مع عدد العمال الذين يستخدمون في نفس الوقت. فإذا كانت القيمة اليومية لقوة عمل واحدة ٣ شلنات فلا بد من إنفاق رأس مال قدره ١٥ ج (أو ٣٠٠ شلن) لكي يتسنى استغلال ١٠٠ قوة عمل كل يوم. ويجب إنفاق ن × ٣ شلن لاستغلال (ن) من قوى العمل في اليوم.

وبنفس الطريقة إذا كان رأس المال المتغير وقدره ٣ شلنات ينتج ٣ شلنات من فائض القيمة كل يوم، تبع هذا أن ٣٠٠ شلن من رأس المال المتغير تنتج ٣٠٠ شلن من القيمة الفائضة كل يوم، وأن رأس المال المتغير البالغ ن × ٣ شلن ينتج قيمة فائضة مقدارها ن × ٣ شلن كل يوم. وعلى هذا يكون مقدار القيمة الفائضة المنتجة مساوياً لفائض القيمة التي يغله العامل في يوم العمل مضروباً في عدد العمال. وعلاوة على هذا بما أنه في حالة ثبات قيمة قوة العمل يعين معدل فائض القيمة مقدار القيمة الفائضة التي ينتجه عامل فردي

فإنا نستخلص القانون الأول الآتى : إن مقدار القيمة الفائضة يساوى رأس المال المتغير المبذول مضروباً فى معدل فائض القيمة . وبعبارة أخرى إن هذا المقدار تعينه النسبة المركبة بين عدد قوات العمل التى يستغلها نفس الرأسمالى فى ذات الوقت وبين درجة استغلال كل قوة عمل فردية .

لنفرض أن مقدار فائض القيمة س ، وفائض القيمة الذى ينتجه العامل الفردى فى يوم متوسط س ، ورأس المال المتغير الذى أنفق فى شراء قوة عمل واحدة ق والمجموع الكلى لرأس المال المتغير ف ، وقيمة متوسط قوة العمل ب ، ودرجة الاستغلال

$$\frac{\text{أَ}}{\text{أ}} \left(\text{أى } \frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضرورى}} \right)$$

وعدد العمال المستخدمين فى ذات الوقت ن . فهنا نحصل على الآتى : —

$$\text{س} = \begin{cases} \frac{\text{س}}{\text{ق}} \times \text{ف} \\ \text{ب} \times \frac{\text{أَ}}{\text{أ}} \times \text{ن} \end{cases}$$

ونحن نفترض فى هذا كله لاثبات قيمة قوة عمل متوسطة فحسب ؛ بل أن العمال الذين يستخدمهم الرأسمالى هم كذلك من العمال المتوسطين . وهناك حالات استثنائية لايزداد فيها مقدار فائض القيمة المنتج بنسبة الزيادة فى عدد العمال الذين هم موضع الاستغلال ، ولكن هذا يحدث فى حالة عدم بقاء قوة العمل ثابتة .

نستخلص من هذا أنه فى إنتاج مقدار محدود من القيمة الفائضة يمكن تعويض النقص فى أحد العوامل بالزيادة فى الآخر . فإذا نقص رأس المال المتغير وحدثت فى نفس الوقت زيادة متناسبة فى معدل فائض القيمة ، ترتب على ذلك عدم حدوث أى تغيير فى المقدار الكلى لفائض القيمة المنتج . فإذا كان الرأسمالى طبقاً للفروض السالفة الذكر ينفق ٣٠٠ شلن لكى يستغل ١٠٠ عامل يومياً ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٥٠٪ ، إذن كان رأس المال المتغير هذا وقدره ٣٠٠ شلن يغل فائض قيمة قدره ١٥٠ شلناً أو قدره ١٠٠ × ٣ ساعات عمل . فإذا حدث الآن أن ضاعفنا معدل فائض القيمة بحيث أن يوم العمل لم يعد مكوناً من ٩ ساعات (٦ ساعات من العمل الضرورى + ٣ من الفائض) بل صار ١٢ (٦ ساعات من العمل الضرورى + ٦ من الفائض) بينما نقص فى نفس الوقت رأس المال المتغير بمقدار النصف (أى صار عدد العمال المستخدمين ٥٠ بدلا من ١٠٠) فإن رأس المال المتغير

الذي اعتراه النقص وقدره ٥٠ × ٣ شلن = ١٥٠ شلناً يظل يمثل رأس مال متغيراً قدره ١٥٠ شلناً أو في هذه الحالة رأس مال متغيراً قدره ٥٠ × ٦ ساعات عمل . فالخفض في رأس المال المتغير يمكن بذلك تعويضه بزيادة متناسبة مع مقداره في درجة استغلال قوة العمل ، أو بعبارة أخرى إن النقص في عدد العمال المستخدمين يمكن تعويضه عن طريق إطالة يوم العمل بنفس النسبة . وعلى ذلك ففي حدود معينة يكون عرض العمل الذي يستغله رأس المال مستقلا عن عرض العمال[1] . ومن جهة أخرى فإن هبوطاً في معدل فائض القيمة لا يؤثر في مبلغ القيمة الفائضة المنتجة الإجمالي إذا حدثت في نفس الوقت زيادة مماثلة في حجم رأس المال المتغير أو (بعبارة أخرى) في عدد العمال الذين يستخدمون في وقت واحد .

ومع هذا فهناك حدود لا يمكن تخطيها للتعويض بواسطة الزيادة في معدل القيمة الفائضة عن الخفض في عدد العمال المستخدمين في نفس الوقت أو الخفض في مبلغ رأس المال المتغير . فمهما كانت قيمة قوة العمل ، وسواء كان الوقت الذي يجب خلاله بذل قوة العمل للإبقاء على العامل عبارة عن ساعتين أو ١٠ ساعات ، فإن القيمة الكلية التي يستطيع عامل أن ينتجها يوماً بعد يوم دائماً أقل من مقدار القيمة التي يتضمن ٢٤ ساعة عمل ، أي أقل من ١٢ شلن (إذا كان هذا هو التعبير النقدي عن ٢٤ ساعة من وقت العمل المجسم) . إذا رجعنا إلى فرضنا السابق وهو أن ٦ ساعات عمل أمر لابد منه كل يوم لإعادة إنتاج قوة العمل أو لإحلال ما يوازي رأس المال المتغير الذي أنفق في شراء قوة العمل ، نقول إنه بناء على هذا الفرض إذا كان لدينا رأس مال متغير قدره ١٥٠٠ شلن يستخدم ٥٠٠ عامل بمعدل قيمة فائضة قدره ١٠٠٪ (ومعنى هذا وجود يوم عمل طوله ١٢ ساعة) فإن رأس المال المتغير هذا ينتج يوماً بعد يوم قيمة فائضة تبلغ ١٥٠٠ شلن أو ٦ × ٥٠٠ ساعة عمل . ورأس مال قدره ٣٠٠ شلن ويستخدم ١٠٠ عامل يومياً بمعدل قيمة فائض مقداره ٢٠٠٪ أو يوم عمل طوله ١٨ ساعة ، ينتج فقط قيمة فائضة مبلغها ٦٠٠ شلن أو ١٢ × ١٠٠ ساعة عمل . فنتيجه القيمى الكلي أي المعادل لرأس المال المنفق مضافاً إليه فائض القيمة لا يمكن أن يصل أبداً مبلغ ١٢٠٠ شلن أو ٢٤ × ١٠٠ ساعة عمل . فهناك حد مطلق مفروض على يوم العمل المتوسط ذلك أن الطبيعة تفرض كون هذا اليوم أقل من ٢٤ ساعة . والنتيجة المترتبة على هذا أن هناك

---

(١) يبدو أن الاقتصاديين انفسهم لا يدرون شيئاً عن هذا القانون . فهم يعتقدون أن سعر سوق العمل بينه العرض والطلب يعتقدون أنهم اكتشفوا أداة يستطيعون بفضلها إيقاف حركة العالم لا تحريكه كما فعل أرشميدس .

حداً مطلقاً للمدى الذى يمكن فيه التعويض عن خفض مبلغ رأس المال المتغير بزيادة معدل فائض القيمة أو (بعبارة أخرى) فى المدى الذى يمكن فيه التعويض عن إنقاص عدد العمال المستغلين بزيادة درجة إستغلال قوة العمل . وهذا القانون الثانى واضح وضوحاً ذاتياً . ومع هذا فله فائدته فى تفسير ظواهر معينة ناشئة عن ميل رأس المال دائماً إلى إحداث أقصى خفض ممكن فى عدد العمال المستخدمين أو فى ذلك القدر المتغير من رأس المال الذى ينفق على شراء قوة العمل ، وهذا ميل يتعارض مع ذلك الاتجاه الدائم الآخر لرأس المال نحو إنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة . وبالعكس ، برغم ازدياد عدد قوى العمل وبرغم الزيادة فى حجم رأس المال المتغير ، فاذا لم تكن هذه الزيادة متناسبة مع الهبوط الذى يفترض حدوثه فى معدل فائض القيمة ، هبط مقدار القيمة الفائضة التى يتم إنتاجها .

وفى امكاننا أن نستخلص قانوناً ثالثاً مما أوردناه بصدد تعيين مقدار فائض القيمة الذى يخلقه معدل فائض القيمة وحجم ما ينفق من رأس المال المتغير . فاذا عندنا معدل فائض القيمة أى درجة استغلال قوة العمل ، وعرفنا قيمة قوة العمل أى حجم وقت العمل الضرورى ، فمن الواضح أنه كلما كبر رأس المال المتغير كبر مقدار الناتج من القيمة ومن فائض القيمة . واذا عرفنا حد يوم العمل وحد الجزء الضرورى منه فان مقدار القيمة وفائض القيمة الذى ينتجه رأسمالى فردى يتوقف على كمية العمل التى يدفعها إلى الحركة . ولكن على أساس الفروض المعلومة يتوقف هذا على ما يستغله من كمية قوة العمل أو من عدد العمال ، وعدد العمال يتوقف بدوره على مبلغ ما ينفق من رأس المال المتغير . فاذا كان لدينا معدل معلوم من القيمة الفائضة وقيمة معلومة لقوة العمل ، فان مقدار فائض القيمة يتناسب تناسباً مباشراً مع مقدار رأس المال المتغير ، حتماً ؛ اننا نعلم أن الرأسمالى يقسم رأس ماله قسمين ينفق أحدهما فى شراء أدوات الانتاج وهذا هو الجزء الثابت من رأس ماله ، وينفق جزءاً على شراء قوة العمل الحية وهذا هو القسم المتغير ، وعلى نفس طريقة الانتاج نجد أنه فى الفروع المختلفة من الصناعة يختلف تقسيم رأس المال الى قسميه (الثابت والمتغير) وعلاوة على ذلك فى نطاق نفس الفرع من الانتاج تتغير النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير تبعاً للتغييرات فى الأساس الفنى ، والرابطة الاجتماعية فى عملية الانتاج . ومع هذا فمهما كانت النسبة بين القسمين الثابت والمتغير وسواء كانت نسبة الأخير إلى الأول عبارة عن ١ : ٢ أو ١ : ١٠ أو ١ : س فان مفعول القانون الذى صغناه لايتأثر لأنه ، كما يتضح من تحليلنا السابق ، ولو أن قيمة رأس المال الثابت تعود الى الظهور فى قيمة المنتج عموماً فان قيمة رأس المال الثابت لا تدخل فى المنتج القيمى الذى أنتج حديثاً ، بطبيعة الحال يتطلب

١٠٠٠ غزال مقداراً من القطن الخام والمغازل الخ أكبر مما يحتاجه ١٠٠ غزال . ولكن قيمة أدوات الانتاج الاضافية هذه قد تتغير حسبما نشاء ، وقد تزيد أو تنقص أو تظل بلا تغيير ، وقد تكون كبيرة أو صغيرة ـ ومع هذا فليس لهذا كله أثر على عملية خلق القيمة بواسطة قوى العمل التي تحرك أدوات الانتاج . وبناء على هذا يتخذ القانون الذي ندرسه الشكل التالي : إذا ظلت قيمة العمل ودرجة استغلال قوة العمل ثابتتين فان مقدارى القيمة وفائض القيمة اللذين تنتجهما مجموعات مختلفة من رأس المال يتناسبان تناسباً مباشراً مع أحجام العناصر المتغيرة في هذه المجموعات المختلفة ، وبعبارة أخرى مع مقدار كل عنصر يتحول إلى قوة عمل حية .

وهذا القانون يتعارض مع كافة التجارب القائمة على ظواهر الأشياء . فكل منا يعلم أن غزال القطن الذي يملك مقداراً كبيراً نسبياً من رأس المال الثابت ومقداراً صغيراً نسبياً من رأس المال المتغير لا يحصل من الربح أو فائض القيمة على مبلغ أقل مما يحصل عليه الخباز الذي يوظف مقداراً صغيراً نسبياً من رأس المال الثابت ومقداراً كبيراً نسبياً من رأس المال المتغير . ولكي يتسنى لنا حل هذا التناقض الظاهري نحتاج إلى عدد كبير من العبارات الوسطى كما هو الشأن بالنسبة إلى الطالب الذي يدرس علم الجبر قبل أن يفهم أن $\frac{0}{0}$ يمكن أن يمثل حجماً حقيقياً . وبرغم أن الاقتصاديين الكلاسيك لم يصوغوا هذا القانون إلا أن غريزتهم كانت تقنعهم بصدقه لأنه نتيجة لازمة مترتبة على قانون القيمة العام . وقد حاولوا بواسطة عملية عنيفة من التجريد abstraction أن يهربوا من التناقض بين القانون والحقائق الظاهرة ، وسنرى فيما بعد كيف تحطم كتاب مدرسة ريكاردو على هذه العقبة الكئود . أما الاقتصاديون الدهماء العاجزون عن التعليم فانهم يقنعون بالظواهر ويتجاهلون القانون الذي ينظمها ويفسرها . وهم يعتقدون (بخلاف سبينوزا) أن « الجهل سبب كاف » .

إن العمل الذي يحركه مجموع رأس مال في أي مجتمع من يوم إلى يوم يمكن النظر إليه على أنه يوم عمل كلي . ولنفرض مثلا وجود مليون عامل وأن متوسط يوم العمل ١٠ ساعات فإذن يكون يوم العمل الاجتماعي الكلي ١٠ ملايين ساعة . فإذا كان طول يوم العمل هذا ثابتاً (بغض النظر عن كون الحدود المفروضة مرجعها الاعتبارات المادية أو الاجتماعية) فان مقدار فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بواسطة زيادة عدد العمال أي بزيادة الفريق العامل من السكان . وعلى هذا يكون نمو السكان هو الحد الرياضي لإنتاج فائض القيمة بواسطة المجموع الاجتماعي لرأس المال . وبالعكس إذا اعتبرنا حجم السكان ثابتاً فان الحد الذي يكون هذا

الحد هو إمكان إطالة يوم العمل[1] . وسنرى في الفصل التالي أن هذا القانون صحيح فقط بالنسبة إلى ذلك الشكل من القيمة الفائضة الذي درسناه حتى الآن .

علمنا من دراستنا السابقة لإنتاج فائض القيمة أن ليس كل مبلغ من النقود أو القيمة قابلا للتحول إلى رأس مال ، وأنه قبل إمكان إحداث هذا التحول لا بد من وجود حد أدنى محدود من النقود أو القيمة التبادلية في أيدي المالك الفردي للنقود أو السلع . والحد الأدنى من رأس المال المتغير هو ثمن التكلفة لقوة عمل فردية تستخدم خلال سنة بأكملها يوما بعد يوم حتى يتسنى الحصول من ذلك على فائض قيمة . فإذا كان هذا العامل نفسه صاحب أدوات الإنتاج التي يشتغل بها ، وإذا كان قانعاً بالعيش كعامل ، فرأى (وهذا فرض) أن بذل قوة عمل ضرورية خلال ٨ ساعات يومياً يكفي لإعادة إنتاج وسائل عيشه ، وعلى ذلك يحتاج فقط إلى أدوات الإنتاج اللازمة لعمل يومي مدى ثمانية ساعات . ولكن الرأسمالي الذي يطلب من العمال ٤ ساعات (فرضاً) من العمل الفائض بالإضافة إلى الثمانية ساعات من العمل الضروري ، يحتاج مبلغاً إضافياً من النقود لشراء أدوات الانتاج الإضافية . وعلى أساس فروضنا إذا شاء أن يعيش حسب مستوى حياة العامل ، وإذا استطاع إشباع مطالبه الأولية فسيكون عليه أن يبدأ باستخدام عاملين لغرض واحد هو الحصول على قدر كاف من القيمة الفائضة يومياً لمواجهة هذا الطلب . فلو كان هذا كل ما في الأمر ، لكان الهدف الذي يرمي اليه من وراء الانتاج ضمان معيشته في حد الكفاف ، ولما كانت غايته أية زيادة في الثروة كما يفترض حين نعالج الانتاج الرأسمالي . فاذا كان عليه أن يعيش في ضعف مستوى العامل العادي وأن يحول من جديد نصف فائض القيمة الذي يحصل عليه إلى رأس مال ، لكان لزاما عليه أن يستخدم ثمانية أمثال الحد الأدنى من وحدات رأس المال المتغير أي يستخدم ثمانية عمال . ويستطيع بالطبع كأي عامل في المهنة أن يشتغل بيده ، ولكنه إذا فعل ذلك لما كان رأسمالياً بالمعنى الحقيقي ، ولن يزد عن كونه « رب عمل صغير » وهو مرحلة وسطى بين العامل والرأسمالي . وعند بلوغ مرحلة معينة من الانتاج الرأسمالي سيصبح من الضروري أن يكرس الرأسمالي جميع الوقت الذي يؤدي فيه وظيفته بصفته رأسمالياً (أي الصورة التي يتمثل فيها رأس المال بعبارة أخرى) لامتلاك عمل الغير والسيطرة عليه وبيع منتجات هذا

---

(١) لأن العمل أي الوقت الاقتصادي للمجتمع عبارة عن جزء معلوم . . ولتكن ذلك عشر ساعات في اليوم لمليون من الناس أو عشرة ملايين ساعة . . وهناك حد لازدياد رأس المال . ويمكن في فترة معلومة بلوغ هذا الحد في المدى الفعلي للوقت الاقتصادي المستخدم .» An Essay on the Political Economy of Nations, London, 1821. p.p. 74 and 49.

العمل[1]. ولذلك حاولت نقابات المهن في العصور الوسطى بوسائل قهرية أن تمنع تحول رجال النقابة الى رأسماليين ، ففرضوا حدوداً ضيقة جداً على عدد العمال الذين يستطيع المعلم الواحد استخدامهم . فمالك النقود أو السلع لا يتحول الى رأسمالي حقيق إلا إذا كان الحد الأدنى من المبلغ الذى يقدمه للانتاج يزيد كثيراً على الحد الأعلى المعروف فى العصور الوسطى . وهنا كما فى العلوم الطبيعية ، نرى تأييد القانون الذى كشفه هيجل فى كتابه «المنطق» وهو أنه عند بلوغ درجة معينة تصبح ما كانت تغيرات كمية بحتة تغيرات من حيث الكيف[2] .

إن أدنى مقدار من القيمة يجب على المالك الفردى للنقود أو السلع أن يملكه قبل أن يصير رأسمالياً ، يتغير فى المراحل المختلفة من تطور الانتاج الرأسمالى ، ويتغير عند بلوغ مرحلة معلومة – فى فروع مختلفة من الانتاج طبقاً لاختلاف المطالب الفنية الخاصة . فبعض فروع أو مجالى الانتاج الرأسمالى تتطلب حتى فى أوائل أيام الانتاج الرأسمالى ، حداً أدنى من رأس المال يزيد عما يوجد فى أيدى فرد واحد . وعلى ذلك يحدث أحيانا فى مثل هذه الحالات أن تقدم الاعانات من الدولة للأفراد كما حدث بفرنسا أيام كولبير وكما يحدث اليوم فى كثير من الولايات الألمانية . وأحياناً يؤدى موقف من هذا النوع إلى تكوين شركات يمنحها القانون احتكاراً فى ممارسة بعض فروع الصناعة والتجارة[3] وهذه هى الشركات

---

(١) لا يستطيع الفلاح الاعتماد على عمله ، ولو فعل ذلك لكان هو الخاسر . فيجب أن يكون عمله عبارة عن توجيه الاهتمام إلى الكل ، فعليه أن يراقب الدارس وإلى فقسه أجره من القمح غير المدروس ، ويجب ملاحظة الحاصدين الخ ، ويجب أن يدور باستمرار حول الأسيجة ، وأن يستوثق من عدم وجود إهمال وهو الأمر الذى يحدث إذا اكتفى بقطعة واحدة» .

An Inquiry into the Connexion between the Prices of Provision and the Size of Farms & etc. by a Farmer.

لندن ١٧٧٣ ص ١٢ ، وهذا المؤلف هام وطريف جداً إذ فيه تعرض طريقة تكوين «المزارع الرأسمالى» أو المزارع التاجر كما يطلق عليه ، ولا التمهيد الذاتى بخلاف «الفلاح الصغير» وهو الرجل الذى يقوم فى الغالب بإنتاج حد الكفاف من العيش . «إن طبقة الرأسماليين يصبح جانب منها فى أول الأمر ثم كلها فى النهاية معفاة من ضرورة أداء العمل اليدوى» .

Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, by the Rev. Richard Jones, Hertford, 1852, Lecture III, p. 39.

(٢) إن نظرية الذرة فى علم الكيمياء الحديث والتى صاغها لأول مرة لوران وجرهاردت بصورة علمية لا ترتكز على قانون خلاف هذا .

(٣) يتحدث مارتن لوثر على أمثال هذه الهيئات باسم «شركات الاحتكار» .

ذات الامتيازات والتي تعد مقدمة للشركات المساهمة الحديثة .

لن أعرض بالتفصيل لما وقع خلال عملية الانتاج من التغييرات في العلاقات بين الرأسمالي والعامل الأجير ، ولن أسهب هنا في بيان تطور رأس المال إذ يكفي أن نذكر قليلا من النقط الهامة الرئيسية .

في نطاق عملية الإنتاج حصل رأس المال على السيطرة على العمل ، أي على قوة العمل وهي في حالة العمل ، ومعنى هذا السيطرة على العامل . ويعنى الرأسمالي ، أي الصورة التي يتمثل فيها رأس المال ، بأن يجعل العامل يؤدي عمله على الوجه الأكمل وبنفس القدر المطلوب من حدة العمل .

وأكثر من هذا لقد تحول رأس المال إلى علاقة قاهرة تلضع ترغم العامل على أن يشتغل أكثر مما تتطلب حاجياته الحيوية . فالرأسمالية بصفتها باعثة على النشاط في الغير ومتصة للقيمة الفائضة ومستغلة لقوة العمل ، تفوق من حيث نشاطها وقسوتها وكفايتها كافة النظم السابقة في الإنتاج ، تلك النظم التي كانت ترتكز على العمل الإرغامي الشاق .

وتبدأ فنقول إن رأس المال يخضع العمل للأحوال الفنية الموجودة في العصر التاريخي الذي يحدث فيه الغزو ، وهو لا يسبب تغييراً سريعا مباشراً في طريقة الإنتاج . وعلى ذلك فإن إنتاج القيمة الفائضة بالشكل الذي درسناه حتى الآن أي بمجرد إطالة يوم العمل ، يبدو مستقلا عن أي تغيير في طريقة الإنتاج . إن أثره في المخابز العتيقة ليس أقل منه في معامل الغزل الحديثة .

حين نتأمل عملية الإنتاج على أنها مجرد عملية عمل ، فإن علاقة العامل بأدوات الإنتاج ليست علاقة بها بصفتها رأس مال ، بل هي علاقة بها بوصفها أدوات ومادة أولية تخدم نشاطه الإنتاجي ذي الهدف المحدود . ففي المدبغة مثلا لا تعدو الجلود التي يدبغها أن تكون المادة التي يقوم بأداء عمله عليها . إنه لا يدبغ جلد الرأسمالي ! ولكن يختلف الموقف بمجرد أن نتأمل عملية الإنتاج على أنها أداة لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال أي كأداة لخلق فائض القيمة ، إذ الآن تتحول أدوات الإنتاج في لمح البصر إلى أدوات لامتصاص عمل الآخرين ، وبدلا من أن يكون العامل هو الذي يستخدم أدوات الإنتاج فإن الأخيرة هي التي تستخدم العامل ، وبدلا من أن يستهلكها بوصفها العناصر المادية لنشاطه الإنتاجي فإنها تستهلكه بوصفه خميرة عمليتها الحيوية ؛ وعملية رأس المال في حياته لا تزيد عن كونها حركته كقيمة تزداد بنفسها . فأفران الصهر ومباني المصنع حين تستريح بالليل وبذلك لا تمتص العمل الحي تصير مجرد خسارة

على الرأسمالى . وهذا هو السبب الذى من أجله تدعى أفران الصهر ومبانى المصنع حقوقاً فى العمل الليلى لقوة العمل . إن مجرد تغير النقود إلى عوامل مادية لعملية الانتاج وإلى أدوات إنتاج يحول الأخيرة إلى شىء ذى حق فى عمل وفائض عمل الآخرين . ولأضرب مثلا آخر نرى منه كيف أن هذه السفسطة الخاصة بالانتاج الرأسمالى والمميزة له ، وكيف أن هذا القلب للعلاقة بين العمل الميت والعمل الحى وبين القيمة والقوة التى تخلق القيمة تنعكس فى مرآة العقل الرأسمالى . خلال ثورة أصحاب المصانع الانجليزية فيما بين ١٨٤٨ - ١٨٥٠ تحدث رئيس بيت من أقدم وأفضل البيوت قدراً فى غرب اسكتلنده وهم السادة كارليل وأولاده وشركاه أصحاب مصنع خيوط الكتان والقطن فى بزلى وهى شركة مضى على وجودها حوالى قرن وكانت تعمل فى سنة ١٧٥٢ وأدارت شئونها أجيال أربعة من نفس الأسرة — أقول إن رئيس هذا البيت وهو سيد ذكى ، كتب خطاباً إلى صحيفة جلاسجو ديلى ميل فى (٢٥ ابريل سنة ١٨٤٩) بعنوان « نظام المناوبة » . نقتطف منه ما يدل على البساطة « ولنبحث الآن ... الشرور الملازمة لقصر العمل بالمصنع على عشر ساعات ... إنها تؤدى إلى أخطار الخسارة بالنسبة إلى آمال صاحب المصنع وأملاكه ، فإذا كان « (يحسن أن تقرأها « عماله ») يشتغل ١٢ ساعة قبلا وحدد له عشر فمعنى هذا أن كل ١٢ آلة أو مغزل فى منشأته تنقص إلى ١٠ وإذا أراد بيع المصنع اقدرت قيمته على أساس ١٠ بحيث يخصم السدس من قيمة كل مغزل فى البلاد (١) .

إذن نجد وجهات النظر الرأسمالية مغروسة فى عقل هذا الرجل الذى ظل أسلافه رأسماليين فى غرب اسكتلنده أجيالا كثيرة . ففى نظره قيمة أدوات الإنتاج كالمغازل وما إليها عبارة عن صفتها كرأس مال تمكنها من زيادة قيمتها ذاتها وابتلاع مقدار محدود كل يوم من عمل الآخرين الذى لا مقابل له ، ولهذا يتخدع رئيس شركة كارليل وأولاده وشركاؤه فيظن أنه حين يبيع مصنعه فلن يدفع له قيمة المغازل أى العمل المجسم فيها واللازم لإنتاج مغازل من نفس النوع فحسب بل إنه مضافاً إلى هذا يدفع له ثمن العمل الفائض الذى يساعده يوميا على امتصاصه من عمال بزلى الاسكتلنديين . وهذا هو السبب الذى من أجله يتخيل أن ثمن بيع ١٢ آلة غزل سيهبط إلى ثمن بيع ١٠ حينما ينقص يوم العمل بمقدار ساعتين !

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٤٩ ص ٥٩ — ٦٠ . ومفتش المصانع ستيوارت الاسكتلندى (ويختلف هو وهذا الصدد عن مفتشى المصانع الانجليز) والواقع تحت سلطان طرائق التفكير الرأسمالية يلاحظ عن هذا الخطاب الذى يورده فى تقريره أنه أنفع رسالة قدمها أحد أصحاب المصانع التى تشتغل بنظام المناوب إلى زملائه فى نفس الصناعة وهو كفيل بأن يزيل الأدلة الحية التى يتمسك بها البعض من جهة أى تغيير فى ترتيب ساعات العمل .. .

الباب الرابع

إنتاج فائض القيمة النسبي

الفصل العاشر

نظرية فائض القيمة النسبي

إن جزء يوم العمل الذي يتم فيه إنتاج معادل لقيمة ما يبذل خلاله من قوة العمل وهي القيمة التي يدفعها الرأسمالي ـ تقول إننا عالجنا ذلك الجزء حتى الآن على أنه حجم ثابت ، وهو ثابت حقاً في ظل ظروف إنتاج معلومة وفي مرحلة اقتصادية معينة من مراحل التطور الاجتماعي . قد يشتغل العامل كل يوم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ أو أكثر من الساعات زيادة عن وقت العمل الضروري هذا . وكان معدل فائض القيمة وطول يوم العمل يتوقفان على مدى هذه الإطالة فبينما ظل وقت العمل الضروري ثابتاً كان طول يوم العمل على وجه العموم متغيراً . لنفرض يوم عمل نعلم طوله وتقسيمه إلى عمل ضروري وآخر فائض ؛ وليكن الخط ا حـ أو ا ـــ ب ـــ حـ يمثل يوم عمل طوله ١٢ ساعة يمثل فيه الجزء ا ب العمل الضروري وقدره ١٠ ساعات والجزء ب حـ عبارة عن فائض العمل ومداه ساعتان . هنا يتبادر إلى الذهن السؤال عن الكيفية التي يتسنى بواسطتها إنتاج فائض القيمة أي طريقة إطالة فترة فائض العمل بدون إطالة يوم العمل كله ا حـ .

برغم ثبات ا حـ فإن ب حـ قابل للامتداد إذ بينما لا تمكن (فرضاً) مده بعد حـ وهي النهاية ليوم العمل ا حـ فإن في الإمكان مده في الاتجاه العكسي أي بإرجاع نقطة ابتدائه ب ناحية ا . لنفرض أن بَ ب في الخط ا ـــ بَ ـ ب ـــ حـ نصف ب حـ ويمثل ساعة عمل واحدة . فغاية ما حصل في يوم العمل ا حـ ذي الاثني عشرة ساعة أننا دفعنا النقطة ب إلى بَ ، وهنا برغم بقاء يوم العمل ثابتاً أي ١٢ ساعة كما كان قبلاً فإننا مددنا بَ حـ ليصبح بَ حـ وبذا زاد فائض العمل بمقدار النصف أي من ساعتين إلى ثلاث ساعات . ومن

فالواضح أن هذا الامتداد مستحيل إلا إذا صحبه خفض فى طول فترة العمل الضرورى من ماب إلى اب َ أى من ١٠ إلى ٩ ساعات ، ومعنى هذا أن الجزء الذى اشتغل فيه العامل لنفسه قد تحول إلى وقت عمل يشتغل فيه لصاحب رأس المال . فكأن الذى تغير ليس الطول الكلى ليوم العمل وإنما تقسيمه إلى عمل ضرورى وعمل فائض .

ويتضح من جهة أخرى أنه إذا علمنا طول يوم العمل وقيمة قوة العمل علمنا كذلك طول فترة العمل الفائض ، وقيمة قوة العمل تعين مقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها من جديد ، فلو كانت ٦ بنسات تمثل صورة ساعة عمل واحدة ، وإذا كانت قيمة قوة العمل فى يوم واحد ٥ شلنات ، تعين على العامل أن يشتغل ١٠ ساعات يومياً حتى ينتج بديل القيمة التى يدفعها له الرأسمالى مقابل قوة العمل ، أو بمعنى آخر حتى ينتج المعادل لوسائل العيش الضرورية له كل يوم . فاذا علمنا قيمة ما يحتاج من وسائل العيش أمكن أن نعرف قيمة قوته على العمل[1] . وإذا كانت لدينا قيمة قوته على العمل أمكننا معرفة وقت عمله الضرورى .

والآن يمكن التحقق من مدى فترة فائض العمل بطرح وقت العمل الضرورى من يوم العمل كله ، فبطرح ١٠ ساعات من ١٢ ساعة يتبقى ساعتان . وليس من السهل أن نرى كيف يمكن فى ظل الظروف المعلومة أن يجعل فائض العمل يزيد عن ساعتين . ولا ريب أن الرأسمالى قد يدفع للعامل ٤ شلنات ونصف أو ربما أقل من ذلك بدلا من خمس . ولإعادة إنتاج قيمة ٤ ½ شلنات تكفى ٩ ساعات عمل ، وحينئذ تخصص من الساعات الإثنى عشرة ثلاث ساعات لفائض العمل بدلا من ساعتين ، ويزداد فائض القيمة من شلن إلى شلن ونصف . ولكن لا سبيل إلى إدراك هذه النتيجة إلا بخفض أجر العامل إلى ما دون قيمة قوته على العمل ، فبالشلنات الأربع ونصف التى ينتجها فى ٩ ساعات لا يستطيع التسلط إلا

---

(١) يتحدد متوسط الأجر اليومى بما يحتاج إليه العامل «كى يعيش ويعمل ويتوالد» William Petty, Political Anatomy of Ireland, 1072, p. 64. «يتكون ثمن العمل من ثمن الضروريات ... حتما ... لا تمكن أجور الرجل العامل ، اللازمة لتربيته ونشأته كعامل ، لإعالة مثل هذه الأسرة كما هو نصيب الكثيرين منهم ، فإنه لا يحصل على الأجر اللازم الصحيح » J. Vanderlint op. cit., p. 15. «إن العامل العادى الذى لا يملك سوى ذراعيه وجهده لا يكون لديه شىء حتى يبيع عمله للآخرين ... وفيما يختص بكل نوع من العمل فإنما يجب أن يحصل كما يحصل فعلا من أن أجر العامل محدود بما هو ضرورى حتى يحصل على ما يكفى عيشه »

Turgot, Reflexions, etc., in Daire's edition vol. I., p. 10.

« إن ثمن ضروريات الحياة عبارة فى الحقيقة عن نفقة إنتاج العمل » Malthus, Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London, 1815, p. 48, note.

على جزء مقدار وسائل العيش التى كان يتسلط عليها من قبل ، وبذا تتأثر إعادة إنتاج ما يملك من قوة العمل تأثيراً سيئاً . فى هذه الحالة تمت إطالة فائض العمل عن طريق تجاوزه حدوده العادية ، وحدث توسيع نطاقه بمجرد اغتصاب جانب من ميدان العمل الضرورى . وبرغم ما لهذا الدور من أهمية فى الحركة الفعلية للأجور فاننا نستبعدها هنا نظراً لأننا سبق أن فرضنا أن السلع التى نعنى بأمرها بما فيها قوة العمل وغيرها تشترى وتباع حسب قيمتها الحقيقية . فاذا كان هذا أحد فروضنا الأولية صار من غير الممكن إنقاص وقت العمل اللازم لإنتاج قوة العمل أو لإعادة إنتاج قيمتها عن طريق خفض الأجور إلى ما دون قيمة قوة العمل ، وإنما يتم ذلك النقص حين تهبط قيمة قوة العمل ذاتها . فى حالة يوم ذى طول معلوم ينبغى أن تكون إطالة فائض العمل نتيجة تقليل وقت العمل الضرورى على أن لا يترتب الأمر الأخير على إطالة فائض العمل . فى المثال الذى ضربناه ينبغى أن تهبط حقيقة قوة العمل بمقدار العشر إذا أريد خفض وقت العمل الضرورى بمقدار العشر أى من ١٠ ساعات إلى تسع حتى يمكن زيادة فائض العمل من ساعتين إلى ثلاث .

مثل هذا الخفض بمقدار العشر فى قيمة قوة العمل معناه بدوره أن كمية وسائل العيش التى كان يتم إنتاجها من قبل فى عشر ساعات يمكن الآن إنتاجها فى تسع ساعات . وهذا الأمر مستحيل إلا إذا حدثت زيادة فى إنتاجية العمل . فى استطاعة صانع الأحذية بأدوات معلومة أن يصنع زوجاً فى يوم عمل طوله ١٢ ساعة ؛ فاذا تعين عليه أن يصنع زوجين فى نفس الوقت لزم أن تتضاعف انتاجية عمله ، وهذه الانتاجية لا يمكن مضاعفتها دون حدوث تغيير فى أدوات العمل أو أساليبه أو كلا الاثنين ، أى لا بد أن انقلاباً قد طرأ على أحوال الانتاج وطريقته وعملية العمل . فحين نتحدث هنا عن زيادة انتاجية العمل فاننا نقصد تغييراً فى عملية العمل التى يمكن بواسطتها تقليل وقت العمل اللازم فى ظل أحوال اجتماعية معلومة لإنتاج سلعة بحيث أن نفس المقدار من القيمة الاستعمالية يتم انتاجه بقدر أقل من العمل ، أو أن مقداراً أكبر من القيمة الاستعمالية بواسطة نفس العمل [1] وخلال بحثنا انتاج فائض القيمة فرضنا حتى الآن عدم تغير طريقة الانتاج ، ولكن اذا كان انتاج فائض القيمة سيتم بتحويل العمل الضرورى إلى عمل فائض فان يكف رأس المال أن يتحكم فى عملية العمل بشكلها

(١) «حين تصل الأساليب إلى حد الاتقان ومعنى هذا كشف طرق جديدة يمكن بها القيام بالصناعة بواسطة عدد أقل من العمال أو فى وقت أقل من ذى قبل ......» Galiani. op. cit., p. 156. «يمكن الاقتصاد فى نفقة الانتاج بتوفير مقدار العمل الذى استخدم للانتاج» Sismondi, Etudes, etc, vol. 1, p. 22.

التقليدي أو اليابي وبمجرد زيادة مدى فترة هذه العملية . فيجب على رأس المال أن يحدث ثورة في الأحوال الفنية والاجتماعية لعملية العمل بل وفي عملية العمل ذاتها قبل إمكان زيادة إنتاجية العمل ، وبهذا فقط يمكن خفض قيمة العمل ، وبهذا فقط يمكن تقصير جزء يوم العمل اللازم لإعادة إنتاج هذه القيمة . وإنى أطلق عبارة فائض القيمة المطلق على فائض القيمة الناتج عن إطالة يوم العمل ، ومن جهة أخرى أطلق فائض القيمة النسبي على فائض القيمة الذي يترتب على خفض وقت العمل الضروري وعلى تغيير مماثل في النسبة بين جزئي يوم العمل .

إذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل تهبط بقيمة قوة العمل فيجب أن تقع الزيادة في تلك الفروع من الصناعة التي تعين منتجاتها قيمة قوة العمل ، وهي المنتجات التي تكون جزءاً من وسائل العيش العادية أو قادرة على الحلول محل وسائل العيش ذات الاستعمال العادي . ولكن قيمة السلعة تعينها لا كمية العمل التي تكسبها شكلها النهائي فحسب ، ولكن تعينها كذلك كمية العمل التي تتضمنها أدوات الانتاج . ومثال ذلك أن قيمة الزوج من الأحذية لا يعينها عمل صانع الأحذية فقط بل تعينها كذلك قيمة الجلد والغراء والخيط الخ من الأشياء المستعملة في صنع الحذاء . ولهذا السبب فان الزيادة في الإنتاجية وما يترتب عليها من رخص المنتجات في تلك الفروع من الصناعة وهي الفروع التي تهيء العناصر المادية من رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج ضروريات الحياة ـ هذا كله يؤدي كذلك إلى خفض قيمة قوة العمل . ومن جهة أخرى لا تتأثر قيمة قوة العمل بالزيادة في الإنتاجية في الفروع التي لا علاقة لها بانتاج ضروريات الحياة أو إنتاج أدوات إنتاج هذه الضروريات .

وبالطبع لن يسبب ترخيص السلعة خفض قيمة قوة العمل إلا بنسبة مدى الدور الذي تلعبه في إعادة إنتاج قوة العمل . فمثلا القمصان من ضروريات الحياة ولكن القميص ليس سوى شيء ضروري إلى جانب أشياء كثيرة سواه - فاذا رخصت القمصان فهذا يخفض فقط مقدار ما يتعين على العامل أن ينفقه على القمصان ، ولكن مجموع ضروريات الحياة لا يتكون إلا من سلع مختلفة من منتجات صناعات مختلفة وقيمة كل من هذه السلع تكون دائماً جزءاً من قيمة قوة العمل . هذه القيمة تتناقص مع نقص وقت العمل الضروري لإعادة إنتاجها ، والنقص الكلي عبارة عن مجموع كافة الاقتطاعات المختلفة في وقت العمل والتي تحدث في هذه الصناعات المختلفة . والنتيجة العامة تعالج هنا كما لو كانت نتيجة مباشرة وشيئاً عاجلا في كل حالة خاصة . وبالطبع حين يرخص رأسمالي سلعة كالقمصان مثلا فلا يستتبع هذا بالضرورة أنه فعل ذلك عامداً أن يخفض قيمة قوة العمل وبالتالي وقت العمل الضروري إلى حـــد

متناسب مع الترخيص . ولكن بقدر ما يؤدي هذا في النهاية إلى هذه النتيجة فهو يساهم في رفع المعدل العام لتناقص القيمة [١] . ويجب تمييز الاتجاهات العامة والضرورية لرأس المال عن أشكاله الظاهرية .

ومن المسائل التي تقع خارج نطاق بحثنا الطريقة التي تبدو بها قوانين الانتاج الرأسمالية الثابتة في حركات مجموعات فردية من رأس المال ، والطريقة التي بها تثبت ذاتها كقوانين تعسفية للمنافسة وبهذا تدخل في شعور الرأسمالي الفردي على هيئة دوافع . ولكن واضح منذ البداية أنه كما أن الحركات الظاهرية للأجسام السماوية لا تصبح مفهومة إلا لدى من يعرف حركاتها الحقيقية التي لا تقدرها حواسنا بطريقة مباشرة فكذلك التحليل العلمي للمنافسة غير ممكن إدراكه إلا لمن تفهم الطبيعة الداخلية لرأس المال . ومع هذا فلكي يحسن فهمنا لإنتاج فائض القيمة النسبي ، وعلى أساس مجرد المعرفة التي حصلنا عليها حتى الآن يجوز لنا إبداء هذه الملاحظات .

إذا كان عمل ساعة واحدة يتجسم في ٦ بنسات فحينئذ تنتج قيمة قدرها ٦ شلنات في يوم عمل طوله ١٢ ساعة . لنفرض أنه مع إنتاجية عمل معلومة تنتج ١٢ سلعة في هذه الساعات الإثنى عشرة . وسنفرض أن قيمة أدوات الانتاج التي بليت والمادة الأولية التي استهلكت الخ هي ٦ بنسات لكل سلعة . في هذه الظروف كل سلعة تساوي شلناً ، ٦ بنسات لقيمة أدوات الانتاج ، ٦ بنسات للقيمة الجديدة التي أضيفت خلال عملية الصنع . ولنفرض الآن أن رأسماليا قادر على مضاعفة إنتاجية العمل مما يترتب عليه إنتاج ٢٤ سلعة بدلا من ١٢ في يوم عمل طوله ١٢ ساعة . وإذ تظل قيمة الانتاج لكل سلعة بدون تغيير فان قيمة كل سلعة ستهبط الآن إلى ٩ بنسات منها ٦ بنسات تمثل قيمة أدوات الانتاج وثلاث بنسات تمثل القيمة الجديدة المضافة في ظل الأحوال الجديدة أثناء عملية الصنع . ورغم أن إنتاجية العمل ضوعفت لا يزال كل يوم عمل يخلق قيمة جديدة مقدارها ٦ بنسات لا أكثر ، ولكن هذه القيمة الجديدة توزع الآن بين ٢٤ سلعة بدلا من ١٢ سلعة (كما كان الحال قبلا) . وعلى ذلك ينال كل سلعة ١/٢٤ فقط من القيمة الجديدة الكلية بدلا من ١/١٢ أي ٣ بنسات بدلا من ٦ بنسات أو بعبارة مماثلة حين تحول أدوات الانتاج إلى منتج يضاف في كل سلعة نصف ساعة فقط من وقت

---

(١) لنفرض أن ... منتجات ... رجل الصناعة أضاعفت عن طريق تحسينات في الآلات ... فانه يستطيع أن يكسو عماله بنسبة أصغر من الانتاج الكلي ... وبهذا ترتفع ربحه . ولكنه لن يتأثر بأي طريقة أخرى ..

Ramsay, op. cit., pp. 168–169.

العمل بدلا من ساعة كما كان الحال قبلا. فالقيمة الفردية لهذه السلع هي الآن أقل من قيمتها الاجتماعية بمعنى أن كل سلعة تكلف وقت عمل أقل مما يتكلفه النوع المتوسط من بين مجموع السلع المتشابهة الكبير والتي يتم إنتاجها في ظل أحوال اجتماعية متوسطة. فالتكلفة في المتوسط لكل سلعة شلن أي الصورة التي يتجسم فيها ساعتان من العمل الاجتماعي ، والتكلفة لكل سلعة من السلع المنتجة في ظل طريقة الانتاج المتغيرة هي ٩ بنسات فقط أي الصورة التي يتجسم فيها ساعة من العمل فقط . ومع هذا فالقيمة الحقيقية للسلعة ليست قيمتها الفردية وإنما قيمتها الاجتماعية ، وتقاس قيمتها لا بوقت العمل الذي كلفته فعلا للمنتج في حالة منعزلة قائمة بذاتها ولكن تقاس بوقت العمل اللازم لإنتاجها في ظل أحوال المجتمع العادية . وعلى ذلك إذا كان الرأسمالي الذي يستخدم الطريقة الجديدة يبيع سلعته بقيمتها الاجتماعية وهي شلن فهو يبيعها بما يزيد عن قيمتها الفردية بثلاث بنسات وبذا يحقق فائض قيمة أكثر بمقدار ٣ بنسات ولكن من جهة أخرى يتمثل الآن يوم العمل الذي طوله ١٢ ساعة في ٢٤ سلعة بدلا من ١٢ كما كان الأمر من قبل ، فاذا أراد التخلص من المنتج الذي لديه وجب أن يكون الطلب اليومي ضعف ما كان عليه وبعبارة أخرى لزم أن يكون اتساع السوق ضعف ما كان عليه قبلا ؛ وإذ تتساوى الأشياء الأخرى لن تستطيع سلعه أن تتسلط على سوق أكبر إلا بخفض ثمنها وعلى ذلك سيبيعها بما دون قيمتها الاجتماعية وإن ظل ذلك أعلى من قيمتها الفردية - أي يبيع السلعة الواحدة بعشر بنسات مثلا . بهذا يستمر في اجتناء فائض قيمة أزيد يبلغ في هذه الحالة بنسا في كل سلعة ، وسيحصل على فائض القيمة الزائد هذا سواء كانت سلعته من ضروريات الحياة أم لم تكن ، وسواء كانت قيمتها تلعب دورا في تعيين القيمة العامة لقوة العمل أم لا . ومن هنا ، وبغض النظر عن الاعتبار الأخير ، يصبح لكل صاحب رأس مال دافع يحمله على بذل أقصى جهود لديه لخفض ثمن سلعة وذلك عن طريق زيادة إنتاجية العمل . ورغم هذا فحتى في هذه الحالة ينشأ ازدياد إنتاج فائض القيمة عن تقليل وقت العمل الضروري وإطالة مماثلة في العمل الفائض [1] . ليكن وقت العمل الضروري ١٠ ساعات وقيمة قوة العمل في يوم عشرة شلنات ، فإذن يكون فائض العمل ساعتين وفائض القيمة الذي يتم إنتاجه في يوم

---

(١) « ولا يتوقف ربح المرء على ما يسيطر عليه من منتج عمل الآخرين ، وإنما يتوقف على سيطرته على العمل ذاته . فاذا استطاع أن يبيع بضاعته بسعر أعلى بينما تظل أجور عماله دون تغيير لاستفاد من ذلك . . . وتكفي نسبة أصغر مما ينتج لتحريك ذلك العمل ، ونتيجة لهذا تتبقى نسبة أكبر لنفسه » .

Outlines of Political Economy, London, 1832, pp. 49-50.

شلناً . ولكن صاحبنا الرأسمالي ينتج الآن ٢٤ سلعة ويبيع كل منها بعشر بنسات محققاً بذلك ٢٠ شلنا في المقدار كله . فبما أن قيمة أدوات الإنتاج ١٢ شلن فإن ⅖ ١٤ من السلع تصلح فقط للحلول محل رأس المال الثابت الذى سبق إنفاقه ، ويوم العمل ذو الإثنى عشرة ساعة يتجسم فى السلع الباقية وهى ⅗ ٩ . وبما أن ثمن قوة العمل ٥ شلنات فإن ٦ سلع تمثل وقت العمل الضرورى ، ⅗ ٣ تمثل العمل الفائض . ونسبة العمل الضرورى إلى الفائض تصبح الآن ٥ : ٣ بعد أن كانت ٥ : ١ فى متوسط الأحوال الاجتماعية السائدة . ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة بطريقة أخرى . إن قيمة منتج يوم ذى ١٢ ساعة ٢٠ شلنا ومن هذا المبلغ ١٢ لقيمة أدوات الإنتاج وهى القيمة التى يعاد إنتاجها فى المنتج . وعلى ذلك تبقى ٨ شلنات كالصورة النقدية التى تعبر عن القيمة التى تجسم فيها يوم العمل . وهذا التعبير النقدى أعلى من التعبير النقدى عن العمل الاجتماعى المتوسط الذى من نفس النوع إذ منه ١٢ ساعة تعبر عنها ست شلنات فقط . فالعمل ذو الإنتاجية الاستثنائية يكون أثره كعمل مكثف يخلق فى وقت معلوم أكثر مما ينتج متوسط العمل الاجتماعى الذى من نفس النوع . ومع ذلك لايزال صاحبنا الرأسمالى يدفع ٥ شلنات قيمة لقوة عمل فى يوم واحد . ولكن بينما كان العامل قبلا يستغرق ١٠ ساعات لإنتاج هذه القيمة من جديد فهذا لا يكفيه الآن أكثر من ½٧ ساعة وبذا يزيد فترة العمل الفائض اليومية بالنسبة له بمقـــدار ½٢ ساعة وارتفع مقدار القيمة الفائضة التى ينتجها من شلن إلى ٣ شلنات . فالرأسمالى الذى يستخدم وسائل الإنتاج المحسنة يحصل بذلك على قدر من فائض العمل نسبته أعلى مما هى فى حالة سواه من الرأسماليين فى نفس الفرع من الإنتاج ، فهو يعمل بصفة فردية ما يعمله رأس المال بصفة جماعية فى انتاج فائض القيمة النسبى ، ولكن فائض القيمة الإضافى فى هذا يزول حالما تعمم طريقة الإنتاج الجديدة إذ ينعدم الفارق فى القيمة بين القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية للسلع التى أنتجت رخيصة . إن القانون القائل بأن القيمة تتحدد بوقت العمل وهو القانون الذى حقق سيطرته على الرأسمالى الذى استخدم الطريقة الجديدة فى الإنتاج بأن جعله يبيع سلعه بأقل من قيمتها الاجتماعية ... هذا القانون يفرض سلطانه على منافسيه على شكل قانون تحكمى للمنافسة ويرغمهم على اقتباس الطريقة الجديدة فى الإنتاج[1] . وعلى ذلك فى النهاية لا يتأثر المعدل العام لفائض القيمة إلا

---

(١) « وإذا كان جارى يقدر كثيراً بجهود أو عمل قليل وبذا يبيع بسعر رخيص فعلى أن أحاول البيع رخيصاً مثله . وبذلك فإن كل فن أو مهنة أو آلة تؤدى العمل بعمال أقل عدداً وبالتالى بسعر أرخص تثير فى غيرها نوعاً من الضرورة والرغبة فى التقدم إما باستعمال نفس الفن أو المهنة أو الآلة وإما باختراع شىء شبيه بها بحيث يتساوى الناس ـــ

بالعملية كلها حين تكون الزيادة في إنتاجية العمل ذات مفعول في فروع الإنتاج التي تعنى بإنتاج ضروريات الحياة بحيث أن الزيادة في الانتاجية تؤدى إلى رخص السلع التي تكون عناصر قيمة قوة العمل .

ويتناسب قيمة السلع تناسباً عكسياً مع إنتاجية العمل ، وكذلك الحال بالنسبة إلى قيمة قوة العمل ما دامت هذه تعينها قيمة السلع . ومن جهة أخرى يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً مباشراً مع إنتاجية العمل فيزيد بارتفاع الإنتاجية وينقص بانخفاضها . وبفرض ثبات قيمة النقود فإن يوم عمل اجتماعي متوسط ذا ١٢ ساعة ينتج دائماً نفس القيمة وهي ٦ شلنات مهما كانت النسب التي ينقسم إليها هذا المبلغ بين معادل قيمة قوة العمل من جهة وفائض القيمة من جهة أخرى . ولكن إذا ترتب على زيادة الانتاجية هبوط في قيمة العرض اليومي من ضروريات الحياة وبالتالي هبوط قيمة قوة العمل اليومية من ٥ إلى ٣ شلنات ، كانت النتيجة ارتفاع فائض القيمة من شلن إلى ثلاث شلنات . وبينما كانت ١٠ ساعات في ظل الأحوال القديمة لازمة لإعادة إنتاج قيمة العمل فإن ٦ ساعات عمل تكفي لهذا الغرض في ظل الأحوال الجديدة . ونتيجة لهذا تحررت ٤ ساعات عمل يمكن أن تضاف إلى ميدان العمل الفائض . وعلى ذلك فالاتجاه الدائم لرأس المال ، وهو اتجاه نتيجة دافع كامن فيه ، هو زيادة إنتاجية العمل لكي يمكن العمل من رخص السلع وبالتالي رخص العامل (١).

والقيمة المطلقة لسلعة التي ينتجها العامل ليست في حد ذاتها بذات أهمية للرأسمالي إذ الشيء الوحيد الذي يهمه فائض القيمة الذي تتضمنه السلعة والذي يحققه عن طريق بيعها . وتحقيق فائض القيمة يتضمن بالضرورة استرداد القيمة التي أنفقت . وإذ يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً

ـــيولا يستطيع أحدهم أن يبيع السلع بثمن دون ما يفعل الغير»
The Advantages of the East Indian Trade to England. London 1720 p. 67.

(١) «ومهما كانت النسبة التي تدفع بها نفقات العامل كأجره ، ينقص بنفس النسبة إذا أزيلت في الوقت ذاته القيود المفروضة على الصناعة» Considerations concerning Taking off the Bounty on Corn exported etc., London. 1752, p. 7. «من صالح التجارة أن تكون الغلال وكافة المؤن أرخص ما يمكن ثمناً لأن ما يرفع ثمنها يحمل على رفع ثمن العمل كذلك ..... ففي جميع البلاد التي لا تكون الصناعة فيها مقيدة لابد أن يؤثر ثمن المؤن في ثمن العمل . وهذا ينقص دائماً حين يؤدى رخص ضروريات الحياة» شرحه ص ٣ «تنخفض الأجور بنسبة ازدياد قوة الانتاج . حقيقة تعمل الآلات على رخص ضروريات الحياة ولكنها تؤدى كذلك إلى رخص العامل» A Prize Essay on the Comparative Merits of Competition and Cooperation, London 1834, p. 27.

مباشراً مع تطور إنتاجية العمل وينمو بازديادها ، وبين قيمة السلع متناسبة تناسباً عكسياً مع تطور إنتاجية العمل أي تهبط حين تزيد الإنتاجية ، وبقـــدر ما تكون نفس العملية الواحدة مؤدية إلى رخص السلع وتضخم ما تحتوى عليه السلع من فائض قيمة — نقول إن هذا جميعه يجعلنا ندرك السبب الذى من أجله يجاهد صاحب رأس المال (الذى لايعنيه سوى إنتاج القيم التبادلية) فى سبيل خفض القيم التبادلية للسلع ، ونستطيع أن نفسر التناقض وأن نحل اللغز الذى اعتاد كويناى أحد مؤسسى الاقتصاد السياسى أن يضايق خصومه بتفسيره لهم . لقد كان اللغز بالنسبة إليهم مما لا يمكن حله ، وقد كتب يقول « وهم متفقون على أنه كلما زاد القصد فى نفقات صنع المنتجات الصناعية والأعمال الكثيرة المكلفة المتصلة به ، كان مثل هذا الاقتصاد مصدر ربح لأنه يسبب خفض ثمن المنتجات . (على شرط ألا يكون هـذا التوفير ضاراً بالإنتاج) . ولكنهم يعتقدون أن إنتاج الثروة التى هى نتيجة لعمل الأيدى العاملة ، ينحصر فى زيادة القيمة التبادلية لمنتجاتهم (١) » .

لهذا فالمحاولات التى ترمى إلى توفير العمل عن طريق زيادة إنتاجيته (٢) لا تهدف فى ظل الإنتاج الرأسمالى إلى خفض طول يوم العمل وإنما الغرض الوحيد منها خفض مقدار وقت العمل الضرورى الذى يستخدم فى إنتاج قدر محدود من السلع . ومع أن العامل الآن — بفضل زيادة إنتاجية عمله — ينتج فى ساعة واحدة مقداراً من السلع يعادل عشرة أمثال ما كان ينتجه من قبل ، أو بعبارة أخرى ينتج نوعاً واحداً من السلع فى بـ١٠ الوقت الذى كان يحتاج إليه من قبل ، إلا أنه لا يزال عليه أن يشتغل ١٢ ساعة فى اليوم وينتج ١٢٠٠ سلعة مقابل ١٢٠ من قبل . وربما يكون يوم العمل بالنسبة إليه قد تعرض للزيادة بحيث أصبح يعمل

---

(١) Dialogues sur le commerce et les travaux des artisaus, Daire's edition, Paris, 1846, pp. 185—189.

(٢) « وهؤلاء الضاربون المقتصدون فى عمل العمال وذلك حين يتعين عليهم أن يدفعوا مقابله » J. N. Bidaut Du monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce, Paris 1828 p. 13 « ويكون رب العمل على استعداد وانتظار كى يقتصد فى الرتب والأجور » Dugald Stewart, Lectures on Political Economy, in works, edited by Sir William Hamilton Edinburgh, 1855. vol. III, p. 318 « وتنحصر مصلحتهم (أى الرأسماليين) فى أن تكون القوى الإنتاجية لمن يستخدمونهم من العمال أعظم ما يمكن . واهتمامهم موجه ومركز بصفة خاصة نحو تنمية تلك القوة » R. Jones, op. cit., Lecture III.

الآن ١٤ ساعة وينتج ١٤٠٠ سلعة وهكذا . هذا هو السبب الذى من أجله تطالع كتابات الاقتصاديين من أمثال ماك كولوخ ويوروسيفيور فقرا فى صحيفة أن على العامل أن يقر بالفضل لرأس المال الذى زاد من إنتاجيته ، ونجد فى الصحيفة الأخرى أن على العامل الإفصاح عن هذا الشكر بالعمل من الآن فصاعداً ١٥ ساعة فى اليوم بدلا من ١٠ ساعات : إن تنمية إنتاجية العمل ترمى فى ظل الإنتاج الرأسمالى إلى إنقاص ذلك الجزء من يوم العمل والذى يتعين فيه على العامل أن يشتغل لنفسه وذلك لكى يطيل جزء اليوم الذى يستطيع أن يعمل خلاله للرأسمالى بلا مقابل أو جزاء . أما كيف يمكن أن تتحقق هذه النتيجة بوسائل أخرى خلاف ترخيص السلع فهو الأمر الذى سنكشف عنه الغطاء بفحص الوسائل الخاصة بإنتاج فائض القيمة النسبى .

الفصل الحادى عشر

التعــــاون

يبدأ الإنتاج الرأسمالى حينما تستخدم مجموعة مفردة من رأس المال عدداً كبيراً من العمال فى وقت واحد لمتابعة العمل على نطاق أعم وأكثر شمولا وحتى تغل قدراً كبيراً نسبياً من المنتجات . ومن وجهتى النظر التاريخية والنظرية تقع نقطة الابتداء فى الانتاج الرأسمالى حيث يجتمع عدد كبير من العمال فى وقت واحد ومكان واحد (أو فى نفس ميدان العمل إن شئت القول) وتحت إمرة رأسمالى واحد لانتاج نفس النوع من السلعة . أما من الناحية الواقعية العملية فى الانتاج فيكاد يمكن القول إن الصناعة اليدوية Manufacture لاتختلف عن الصناعة الحرفية اليدوية التى مارستها نقابات المهن Guilds إلا من حيث أنه فى الأولى تستخدم وحدة من رأس المال عدداً أكبر من العمال فى وقت واحد ، فكأن ورشة المعلم فى العصور الوسطى قد كبرت ، وبهذا يكون الفرق بينهما فرقاً من ناحية الكم فقط . وقد رأينا أن مجموعة فائض القيمة التى ينتجها مقدار معلوم من رأس المال تساوى فائض القيمة الذى ينتجه عامل مفرد مضروباً فى عدد العمال الذين تستخدمهم تلك الوحدة من رأس المال فى وقت واحد . ولايؤثر عدد العمال فى معدل فائض القيمة أو فى درجة استغلال قوة العمل ، كما أنه يقال بوجه عام إن أى تغيير فى الكم لايؤثر على مايبدو فى إنتاج قيم السلع . وهذا الأمر ناشىء عن طبيعة القيمة . فإذا كان يوم عمل طوله ١٢ ساعة متجسما فى ٦ شلنات فإن ١٢٠٠ يوم من هـــذا النوع تتجسم فى ٦ شلنات × ١٢٠٠ ، وفى الحالة الأخيرة تكون ١٢ × ١٢٠٠ ساعة عمل داخلة فى تكوين المنتج كما كانت الحال بالنسبة إلى الساعات الاثنى عشرة فى الحالة الأولى ، فكأنه فى إنتاج القيمة لاتعدو أهمية تعدد الأشخاص كونه مجرد تضعيف لأجزاء فردية . وإذن ففى إنتاج القيمة لانجد فرقاً إذا اشتغل ١٢٠٠ عامل بالانتاج وكل منهم منفصل عن الآخر أو وهم مرتبطون متصلون تحت إمرة وإرشاد مجموعة واحدة من رأس المال .

وبرغم هذا فهناك تغيير فى نطاق حدود معينة . فالعمل الذى يتجسم فى القيمة إن هو إلا عمل ذو صفة اجتماعية متوسطة بمعنى أنه المظهر الدال على متوسط قوة العمل . ولكن المتوسط بين أحجام لا يمكن تحقيقه إلا بين عينات متعددة من نفس النوع مهما كان مبلغ اختلاف

أحجامها . ففى كل فرع من الصناعة يختلف العامل الفردى مثل بطرس أو بولص عن العامل المتوسط بالزيادة أو النقص ، وهذه الاختلافات الفردية (أو « الأخطاء » كما يعبر عنها فى الاصطلاحات الفنية الرياضية) يوازن وينفى كل منها الآخر فى حالة عدد كبير من العمال فى نفس الوقت . وقد ذهب السفسطائى الشهير إدمند بيرك إلى حد القول بأن خبرته العملية كفلاح جعلته يرى أنه حتى فى حالة « حيز صغير » من خمسة عمال مثلا تمتزج الفوارق الفردية بحيث أننا لو انتقينا عفواً خمسة عمال زراعيين من الإنجليز لألفينا إنتاجهم مساوياً لانتاج أى خمسة عمال آخرين (١). فليكن هذا ، ولكن لاريب أننا لو أخذنا مجموع يوم عمل لعدد كبير من العمال نستخدمهم فى وقت واحد وقسمناه على عدد العمال لكان الناتج عبارة عن يوم واحد من متوسط العمل الاجتماعى . لنفرض أن يوم العمل بالنسبة إلى فرد واحد يتألف من ١٢ ساعة ، فإذا استخدمنا ١٢ عاملا فى وقت واحد كان مجموع يوم العمل بالنسبة لهم جميعاً ١٤٤ ساعة ورغم أن عمل كل منهم يزيد أو يقل اختلافاً أو انحرافاً عن متوسط العمل الاجتماعى ، ورغم أن لواحد منهم قد يحتاج إلى قدر أكبر أو أصغر من الوقت لأداء عملية معينة ، فإن يوم العمل بالنسبة لكل منهم له صفة متوسط يوم العمل الاجتماعى مادام يوم العمل لكل منهم يمثل ١/١٢ من يوم عمل الجميع والبالغ ١٤٤ ساعة . ويوم العمل بالنسبة للرأسمالى الذى يستخدم ١٢ عامل عبارة عن مجموع يوم العمل للاثنى عشرة كلهم ، فيوم العمل لكل فرد جزء من يوم العمل الكلى بغض النظر عما إذا كان هؤلاء الاثنى عشرة يشتغلون سوياً فى نفس العملية حيث يتداخل مجهود كل منهم فى الآخر ، أو أن العلاقة الوحيدة التى تربطهم كونهم يعملون جميعاً لنفس الرأسمالى . ومن جهة أخرى إذا اشتغل هؤلاء العمال الاثنى عشرة بحيث أن كل اثنين منهم يعملون لدى واحد من صغار أرباب العمل لكانت الصدفة المجردة وحدها هى التى تجعل أرباب العمل الست هؤلاء ينتجون نفس القدر من القيمة ، وبالتالى يحققون فى كل حالة المعدل العام للقيمة الفائضة . إن الانحرافات تحدث فى الحالات الفردية .

---

(١) « لا نزاع فى وجود قدر كبير من الاختلاف بين قيمة عمل رجل ما وقيمة عمل آخر وهو ما ينجم عن اختلاف القوة والمهارة والأمانة فى العمل . ولكنى واثق تماماً من خير أقوال ملاحظاتى أن أى خمسة من العمال فى مجموعهم يقدمون كمية من العمل مساوية لأى خمسة آخرين فى نفس فترات الحياة التى ذكرتها ، أى أنه فيما بين هؤلاء الخمسة نجد واحداً له كافة مميزات العامل الجيد وآخر له صفات الردىء ، وثلاثة لهم صفة المتوسطين ويقتربون من الأول والأخير . بحيث أنه فى مثل هذا الحيز الصغير المكون من خمسة أفراد نجد المقدار الكامل لكل ما يستطيع أن ينتجه الخمسة أن يكسبوه »
Edmund Burke. op. cit., p. 16 - Cf. also Luételet on the average man in various works

فإذا احتاج عامل كي ينتج سلعة ما إلى قدر أكبر من وقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معينة ، وإذا اختلف وقت العمل الضروري الذي تطلبه اختلافاً كبيراً عن متوسط العمل الاجتماعي ، ففي هذه الحالة لن يحسب عمله على أنه عمل متوسط ولن تكون قوته على العمل متوسط قوة العمل المعهودة ، كما أن قوته على العمل لا تباع أو قد تباع دون متوسط قيمة قوة العمل . وعلى ذلك فالمفروض وجود حد أدنى معين من الكفاية في العمل ، وسنرى فيما بعد أن الانتاج الرأسمالي يجد طريقة لقياسه . ومع هذا قد ينحرف الحد الأدنى عن المتوسط برغم أنه لابد من دفع ثمن هذا الحد الأدنى وفقاً لمتوسط قيمة قوة العمل . وعلى ذلك فقد يختص أحد أرباب العمـــل الست أولئك قدراً يزيد عن متوسط العمل فائض القيمة ، وقد يحصل آخر على مادون ذلك . وبالنسبة إلى المجتمع عموما تنفي هذه الفروق كل منها الآخر ، ولكن ليس الحال كذلك بالنسبة إلى أرباب العمل الفرديين . بهذا لا يتحقق تماماً القانون العام بصـــدد خلق القيمة (أو بعبارة أخرى التجدد الذاتي لرأس المال) بالنسبة إلى المنتج الفردي إلا إذا مارس الإنتاج كرأسمالي أي كشخص يستخدم عدداً كبيراً من العمال في نفس الوقت بحيث تكون للعمل الذي يسيطر عليه منذ البداية خواص متوسط العمل الاجتماعي (١) .

وحتى في حالة عدم وجود تغير في طريقة العمل فإن استخدام طاقات energies عدد بالغ من العمال في وقت واحد يحدث ثورة في الأحوال الموضوعية التي تجري فيها عملية العمل ، ذلك أن الأبنية التي يؤدى فيها العمل ومخازن المادة الأولية والأدوات والعدد التي يستخدمها في وقت واحد العمال الذين يشتركون في العمل ـ نقول إن هذه جميعاً يتم استهلاكها بالاشتراك . إن القيمة التبادلية لأدوات الإنتاج هذه لا تزيد لأن القيمة التبادلية للسلع (بما فيها أدوات الإنتاج) لا تزيد بمجرد أن قيمتها الاستعمالية تستغل أو تستخدم بطريقة أنجح وأفضل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تكون أدوات الإنتاج في حالة العمل المشترك أو المتحد على نطاق أوسع منها في حالة العمل الفردي الذي يقوم به كل عامل على حدة . إن الحجرة التي يؤدى فيها عشرون غزالا العمل على عشرين نولا يجب أن تكون أكبر من التي يشتغل فيها عامل مستقل ومعه اثنان من عمال المياومة ، ولكن إقامة ورشة تتسع لعشرين عاملا تتكلف عملا أقل مما يتكلفه بناء عشرة ورش يعمل في كل منها رجلان . ونستطيع القول بوجه عام إن القيمة المتجسدة في أدوات

---

(١) يدعى الأستاذ روشر أنه اكتشف أن خياطة استخدمتها زوجته يومين انتجت عملا أكثر مما تؤديه خياطتان تعملان سوياً خلال يوم واحد ولكن لا ينبغي للأستاذ العالم أن يأخذ في دراسة عملية الانتاج الرأسمالي في مكان الحضانة ، ولا في الأحوال التي لا يوجد فيها الشخص الرئيسي أي الرأسمالي .

الإنتاج التى تركوها لعمل مشترك على نطاق كبير لا تزيد بنسبة الزيادة فى مدى هذه الأدوات والنتيجة النافعة المترتبة على استخدامها على هذا النحو ، حينما تستخـــدم أدوات الإنتاج بالاشتراك فإنها تنقل إلى كل منتج فردى مقداراً من قيمتها أصغر حجماً ، ويرجع السبب فى هذا أولا إلى أن القيمة الكلية التى تنقلها هكذا تشمل كمية أكبر من المنتجات وبذا يكون المقدار المنقول إلى كل نوع أقل ، وثانياً لأنه برغم كون قيمتها المطلقة أكبر منها فى حالة أدوات الإنتاج التى يستخدمها العمال المنفصل كل منهم عن الآخر إلا أن هذه القيمة أقل نسبياً نظراً لأن مجال عملها ونشاطها أوسع مدى . فبقدر نسبة الهبوط فى القيمة التى ينقلها رأس المال الثابت إلى المنتج الفردى يكون الهبوط فى القيمة الكلية للسلعة المفردة . وهذه النتيجة لا تختلف عنها فى حالة ما إذا كانت الأدوات التى تم بها إنتاج السلعة قد حدث إنتاجها بنفقة أقل . فالوفر فى استخدام أدوات الإنتاج راجع إلى أن عدداً من العمال يستهلكون هذه الأدوات بالاشتراك فى عملية العمل . هذا الاقتصاد فى ذلك النوع من استخدام أدوات الإنتاج يلازمها كأنه من شروط العمل الاجتماعى أو الأحوال الاجتماعية للعمل ، الأمر الذى يختلف عن أدوات الإنتاج التى يستخدمها عمال مستقلون كل منهم منفصل عن الآخر بطريقة أكثر كلفة وأعظم انفصالا بعضها عن بعض نسبياً ، بل إن هذا الوفر يلازم أدوات الإنتاج التى تستخدم هكذا حتى ولو اقتصر الأمر على جمع عمال كثيرين فى مكان واحد دون أن يصحب ذلك إشتراك فعلى تام فى العمل الذى يؤدونه . وإن جانباً من وسائل العمل يكتسب هذه الصفة الاجتماعية قبل أن تكتسب عملية العمل بوجه عام الطابع الاجتماعى .

ونقول بوجه عام إنه يتعين علينا أن ندرس موضوع الوفر فى استعمال أدوات الإنتاج فى ظل مظهرين ، الأول من حيث أنه يعمل على رخص السلع وبذا يؤدى إلى خفض قيمة قوة العمل ، والثانى من حيث أنه يغير النسبة القائمة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى المدفوع مقدماً المكون من عنصريه الثابت والمتغير . وسنعالج النقطة الأخيرة فى الجزء الأول من الكتاب الثالث ولهذا أؤجل كذلك النظر فى بعض مسائل تتعلق بالموضوع الحالى . وهذا التقسيم لموضوع البحث يمليه سير التحليل الذى نقوم به ويتفق مع روح الإنتاج الرأسمالى ذلك أنه لما كانت أحوال العمل فى هذه الطريقة فى الانتاج تواجه العامل بوصفها وحدات كلية مستقلة فإن الاقتصاد فى استخدام أدوات الانتاج يبدو له عملية خاصة لا يعنيه أمرها وبذا لا تكون لها علاقة بالوسائل التى تزيد من إنتاجيته الفردية .

إنى أطلق عبارة التعاون فى حالة ما إذا اشتغل عدة عمال لغرض معلوم جنباً إلى جنبه

وبالاشتراك سواء كان ذلك في عمليات عمل مختلفة أو متصلة متداخلة فيما بينها (١).

وكما أن قوة هجوم فرقة من الفرسان أو قوة دفاع فرقة من المشاة تختلف عن مجموع قوى الدفاع أو الهجوم التي يستطيع أن ينميها الفرد من الفرسان أو المشاة على حدة، فكذلك يختلف مجموع نواحي النشاط الآلية التي ينميها العمال غير المتحد أحدهم بالآخر اختلافاً كبيراً عن القوة الاجتماعية الكامنة التي تظهر حينما يشتغل عمال كثيرون في وقت واحد في نفس العملية غير المقسمة كما هو الحال في رفع ثقل كبير أو إدارة رافعة أثقال أو إزالة عقبة من العقبات (٢).

ففي هذه الحالات يحقق العمل المشترك نتائج يعجز عنها العمل المنفصل، أو لو أن الأخير استطاع تحقيقها لاحتاج إلى وقت أطول أو حققها على نطاق ضئيل. فالذي له أثر هنا ليس مجرد الزيادة في القوة الانتاجية الفردية عن طريق التعاون بل هو خلق قوة إنتاجية جديدة هي القوة الانتاجية للجماهير (٣).

وفضلا عن الطاقة الجديدة التي يولدها امتزاج طاقات كثيرة لتكون طاقة متحدة فالذي يحدث عادة في العمل الانتاجي أن مجرد الاتصال أو الاحتكاك الاجتماعي يثير التنافس وينمي الغرائز الحيوانية إلى حد ما مما يترتب عليه ازدياد كفاية كل عامل فردي بحيث أن يوم عمل طوله ١٤٤ ساعة ويشمل أيام عمل طول كل منها ١٢ ساعة لإثني عشرة عاملا يتعاونون في العمل يغل منتجاً كلياً أكبر من المنتج الكلي لاثني عشرة عاملا يشتغل كل منهم على حدة ١٢ ساعة أو من المنتج الكلي لعامل يشتغل بمفرده ١٤٤ ساعة خلال ١٢ يوما متتالية (٤). والسبب في هذا أن الإنسان بطبعه إن لم يكن حيواناً سياسياً (كما قال أرسطو)

---

(١) يطلق ديستوت دي تراسي عبارة « اتفاق القوى » على التعاون (ص ٧٨).

(٢) هناك عمليات عدة بسيطة إلى حد أنه لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء ولكنها لا تتم إلا عن طريق تعاون أيد عاملة كثيرة ومثال ذلك رفع شجرة كبيرة على رافعة الأثقال ...... وكل شيء لا يمكن أداؤه إلا إذا تعاون عدد كبير من العمال في نفس العملية غير المقسمة وفي نفس الوقت » E. G. Wakefield, A View of the Art of Colonisation, London 1849, p. 168.

(٣) « بينما أن رجلا واحداً لا يستطيع رفع ما ثقله طن وبينما أن عشرة رجال يجب أن يجهدوا أنفسهم كي يتم لهم ذلك. إلا أن مئة رجل يستطيعون أداء ذلك العمل إذا ما استخدم كل منهم قوة أحد أصابعه »

John Bellers, Proposals for Raising a College of Industry, London, 1696, p. 21.

(٤) « هنا يقوم مزارع واحد باستخدام نفس العدد من العمال في أرض مساحتها ٣٠٠ فدان بدلا من أن يستخدمهم ١٠ مزارعين كل منهم يفلح أرضاً مساحتها ٣٠ فداناً، لكانت هناك كذلك ميزة في نسبة الخدم التي لا يسهل إدراكها إلا

فإنه على كل حال حيوان اجتماعي [1] .

وبالرغم من أن عدداً من الأفراد قد يؤدون فى نفس الوقت عمليات مماثلة أو متشابهة ، فقد يمثل العمل الفردى الذى يقوم به كل عضو فى جماعة تعاونية مظهراً معيناً فى عملية عمل مكونة من مظاهر عدة يتخطاها العمل بسرعة أكبر ما دامت العملية تتم بطريق التعاون : ومثال ذلك : لو وقف إثنى عشرة رجلا فوق سلم كأنهم سلسلة لنقل الطوب من أسفله إلى أعلاه فإن كلا منهم يؤدى نفس الشيء الذى يعمله زميله ، ومع ذلك فأعمال الواحد منهم أجزاء فى سلسلة متصلة من العمليات أو أنها مظاهر خاصة معينة فى سلسلة عامة من الحركات يجب أن تمر الطوبة الواحدة خلالها ، وبذلك نجد أن الأيدى الأربع والعشرين لهذا العامل الجماعي تنقل الطوب إلى حيث يراد ذلك بسرعة أعظم عما لو أن كلا من العمال الاثنى عشرة أخذ طوبة وعلا بها السلم ثم نزل ليأخذ غيرها [2]، فكأن الشيء الذى يتناوله العمل يمر خلال نفس الفراغ فى وقت أقصر أمدا . ومن جهة أخرى هنالك اتحاد فى العمل حين يشيد بناء فى نفس الوقت الواحد من كافة الجوانب مرة واحدة وإن كان من يرصون الطوب متعاونين يعملون نفس الشيء أو أشياء متشابهة . إن يوم العمل المتحد المكون من ١٤٤ ساعة والذى يتم فيه ممارسة أمر ما من جوانب مختلفة كثيرة فى وقت واحد يؤدى إلى إتمام المنتج الكلى بقدر من السرعة أعظم منه فى حالة ١٢ يوما يقوم خلالها بالعمل ١٢ رجلا قد يعظم أو يقل استقلال كل منهم عما يؤديه الأمر الذى يجعلهم يقربون العمل بطريقة ذات جانب واحد نسبياً (والسبب فى هذا أن العامل الجماعي أى المكون من اتحاد عدد من العمال له أعين وأيد

= على الرغم من ذلك أنه من الطبيعى أن تقول إنه لا يكون ١ بالنسبة إلى ٤ فكذلك تكون ٣ إلى ١٢ ولكن هذا لا يصدق عليها ، ففى وقت الحصاد وعمليات أخرى كثيرة تتطلب نفس النوع من السرعة عن طريق تشغيل كثير من الأيدى العاملة سوياً يتم أداء العمل بطريقة أفضل وأسرع ؛ فحينما يراعى فى الحصاد واستخدام سائقين وخيالين وجامعين مع بذور القمح والتبن عن تسوية التربة واستخدام الباقين عند أكوام الدريس أو فى المرعى فإن ذلك يؤدى إلى أداء ضعف العمل الذى يقوم به نفس العمال لو قسموا جماعات مختلفة تشتغل فى مزارع مختلفة »

An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions and the Size of Farms, by a Farmer, (لندن ١٧٧٣ ص ٧ — ٨) .

(١) إذا شئنا الدقة فإننا نرى أرسطو يعرف الانسان بأنه ساكن المدينة ، وبالنسبة للعصور القديمة يعد هذا مميزاً لها كما تتميز الروح الأمريكية الحديثة بتعريف فرانكلين إلى الانسان بطبيعته حيوان يصنع العدد .

(٢) هـذا المثال مأخوذ من كتاب Théorie des richesses sociales تأليف F. Sharbek الطبعة الثانية ، باريس ، ١٨٣٩ ، المجلد الأول ص ٩٧ — ٩٨ .

من الأمام ومن الخلف) . إن للعمل المشترك الفضل في أن تتم وتنضج مختلف أجزاء المنتج في وقت واحد .

لقد وجهت الأهمية في الأمثلة السابقة إلى الطريقة التي يقوم فيها أشخاص كثيرون يكمل عمل منهم عمل الآخرين بأداء نفس الأشياء أو الأشياء المتشابهة ، ذلك لأن هذا الشكل البسيط جداً من العمل المشترك يلعب كذلك دوراً عظيماً حتى في أعظم أنواع التعاون رقياً ونمواً . أما إذا كانت عملية العمل معقدة فإن بمجرد وجود الكثير من العمال المتعاونين يجعل في الإمكان تخصيص العمليات المتنوعة إلى أيد عاملة مختلفة بحيث يمكن أداء العمليات كلها في نفس الوقت وبهذه الوسائل يمكن خفض وقت العمل الضروري لإتمام المنتج الكلي [1] .

وفي كثير من الصناعات لحظات دقيقة أي مظاهر خاصة متوقفة على طبيعة عملية العمل ولا بد خلالها من الحصول على نتائج خاصة معينة . فإذا جز مثلا صوف قطيع من الغنم أو حصد قمح مزروع في عدد معلوم من الأفدنة فإن مقدار المنتج ونوعه يتوقفان على بدء العملية في يوم معين وإتمامها خلال فترة محدودة من الزمن . وفي هذه الحالات يحدد الحد الأقصى لطول عملية العمل مقدماً كما هو الحال في صناعة صيد الرنجة .

إن العامل المستقل بنفسه لا يستطيع أن يعطاه في يوم واحد أكثر مما يسمح به يوم عمل طوله ١٢ ساعة مثلا ، أما إذا تعاون ١٠٠ عامل مدى يوم واحد كان معنى هذا أن يوم العمل ذا الاثني عشرة ساعة يتمدد ويتسع فيصبح يوم عمل كلي طوله ١٢٠٠ ساعة ، وبذا يمكن أن نعوض قصر الوقت اللازم لأداء العمل عن طريق حجم العمل المشترك الذي نستخدمه في ميدان الإنتاج خلال فترة معينة . فإتمام العمل سراعا كما نرغب فيه صار ممكناً لأننا استخدمنا في وقت واحد وبطريقة الاشتراك أيام عمل أفراد عدة ، واتساع نطاق النتيجة النافعة يتوقف على عدد المشتغلين بإنتاجها ، ولكن في حالة وجود التعاون يكون هذا العدد من الأشخاص أقل دائماً مما يتطلبه إدراك نفس النتيجة وفي نفس الوقت والمكان لو اشتغل هؤلاء بغير تعاون واشتراك [2] . وإلى انعدام مثل هذا التعاون في ولايات الاتحاد الأمريكي الغربية

---

(١) ".. إذا أريد أداء عمل معقد أتكون من أشياء عدة في نفس الوقت الواحد ، فيقوم فرد بأمر ما ويؤدي آخر سواه ، وبهذا يحقق الجميع نتيجة ليست ممكناً في مستطاع الفرد المستقل عن غيره . فرجل منهم يحرك المجاذيف والثاني يمسك الدفة والثالث يلقي بالشباك أو الرمح ، ويكون العمل المشترك أكثر نجاحاً مما لو لم يكن هنالك وجود لهذا الاتحاد في القوى .. (ديستوت دي تراسي) .

(٢) ".. وأداؤه (أي العمل الزراعي) في تلك اللحظة الحرجة ذو أهمية كبرى .. An Inquiry into the Connection between the Present Crisis, etc, p. 9. ".. ليس من عامل يفوق عامل الوقت أهمية في الزراعة .. " .

Liebig, Ueber Theorie und Praxis in der Landwirtschaft 1856, p. 23.

وفى بعض أجزاء الهند حيث قضى الحكم الانجليزى على نظام تعاون الجماعة القديمة يرجع تبديد جانب كبير من القمح فى البلد الأول والقطن فى البلد الثانى عاما بعد آخر [١].

والتعاون من جهة يجعل فى الامكان اتساع مجال تنفيذ المشروعات من حيث المكان، وذلك تتطلبه العلاقات المكانية لمادة العمل فى عمليات معينة كالصرف وإقامة السدود والرى وشق الترع ومد الطرق والخطوط الحديدية وما أشبه ذلك. ومن جهة أخرى يجعل التعاون من السهل تقلص ميدان الانتاج بالنسبة إلى مداه؛ وهو الأمر الذى يسبب حدوثه فى نفس وقت امتداد نطاق العمليات وفراً كبيراً فى نفقات لا لزوم لها وهو وفر ممكن بسبب تقريب العمال بعضهم من بعض وضم عمليات العمل المختلفة وتركيز وسائل الانتاج [٢].

إذا قسنا يوم العمل المتحد بمجموع مساو له من أيام العمل الفردية المنعزل كل منها عن الآخر، لوجدناه ينتج مقادير أكبر من القيم الاستعمالية وبذلك يؤدى إلى خفض مدة وقت العمل اللازمة لانتاج النتيجة النافعة المرغوب فيها. ومهما كان ازدياد الانتاجية فى حالة معلومة سببه أن يوم العمل المتحد يزيد من حدة طاقة العمل الميكانيكية، أو يوسع مجال فعل العمل. أو يقلل ميدان الانتاج بالقياس إلى مناطقه أو يحرك فى اللحظة الحرجة مقادير كبيرة من العمل بشرط أن يكون ذلك فى وقت أقل نسبياً، أو يثير روحاً من المنافسة فى العمال الفرديين ويزيد من قوة وحدة غرائزهم الحيوانية؛ أو يدمغ العمليات المتشابهة التى يقوم بها أفراد كثيرون بطابع الاستمرار وتعدد الشكل، أو يؤدى إلى الوفر فى أدوات الانتاج عن طريق تنظيمها المشترك، أو يطبع العمل الفردى بخصائص متوسط العمل الانتاجى ــ نقول إن الانتاجية الخاصة ليوم العمل المتحــد هى إنتاجية العمل الاجتماعية أو إنتاجية العمل

---

(١) ... والأذى الآخر الذى نادراً ما يتوقع الانسان أن يجده فى بلد يصدر مقداراً من العمل أكثر مما يصدره بلد آخر فى العالم مع استثناء الصين وانجلترا ــ استحالة الحصول على عدد كاف من الأيدى العاملة لتنظيف القطن. والنتيجة المترتبة على هذا عدم جنى مقادير كبيرة من المحصول بينما يجمع جانب آخر من الأرض بعد تساقطه وبذلك يتعرض بطبيعة الحال إلى التوت لونه وتعفنه. ولهذا يتعرض المزارع بسبب نقص العمال فى الفصل المناسب لخسارة جزء كبير من ذلك المحصول الذى تشتد حاجة انجلترا إليه ... Bengal Hurkaru, bi-monthly overland summary of news, July 22, 1861.

(٢) فى تقدم الزراعة نجد أن كل رأس المال والعمل الذى كان يشغل ٥٠٠ فدان أصبح الآن متركزاً لزراعة ١٠٠ فدان زراعة أوفى ... ويرغم ... أن المكان متركز بالنسبة إلى مقدار رأس المال والعمل المستخدم، فإن ميدان الانتاج قد اتسع إذا قيس بميدان الانتاج الذى كان يشغله أو يعمل فيه من قبل عامل واحد مستقل من عوامل الانتاج
R. Jones, An Essay on the Distribution of Wealth, on Rent, London, 1831, p. 191.

الاجتماعي . إنها النتيجة المباشرة المترتبة على التعاون . حينما يتعاون عامل بطريقة منتظمة مع غيره من العمال فإنه يتجاوز أو يتخطى حدوده الفردية ويعمل على تنمية المقدرات capabilities التي يتميز بها بوصفه عضواً في مجموعة أو جنس [1] .

ونقول بوجه عام إن العمال لا يستطيعون الاشتراك والتعاون مباشرة إلا إذا جمعوا في صعيد واحد أي أن ارتباطهم المكاني مقدمة ضرورية لتعاونهم - وفيما يختص بالعمال الأجراء فإنهم لا يستطيعون التعاون إلا إذا استخدمهم رأسمالي معين أو مجموعة معينة من رأس المال في نفس الوقت أي يشترى قوة عملهم جميعاً في التو والحال - وقبل أن يجمع العمال سويا في عملية لا بد أن يكون في جيب الرأسمالي قيمة قوة العمل المتحدة أي المجموع الكلي اللازم لدفع أجور العمال المتحدين أي المتعاونين خلال يوم أو أسبوع (حسبما تكون عليه الحال) . إن مقدار ما ينفق من رأس المال لدفع أجور ٣٠٠ عامل في وقت واحد وإن كان ذلك لمدة يوم واحد فقط ، أكبر مما تنفقه في دفع أجور عدد صغير من العمال بنظام الأسبوع خلال السنة كلها . ومن هنا يتوقف عدد العمال المتعاونين أو نطاق الإنتاج على مقدار رأس المال الذي يستطيع الرأسمالي الفردي إنفاقه في شراء قوة العمل ، وبعبارة أخرى يتوقف على مدى تسلط رأسمالي واحد على وسائل عيش عدد من العمال .

وما ينطبق هنا على رأس المال المتغير يصدق كذلك على الثابت . فمثلا يتعين على الرأسمالي الذي يستخدم ٣٠٠ عامل أن ينفق في مرة واحدة مقداراً أكبر على المادة الخام مما ينفقه أي واحد من الثلاثين رأسماليا الذي يستخدم كل منهم ١٠ عمال . وفيما يتعلق بأدوات العمل التي يستخدمها العمال بالاشتراك فإن قيمتها وكميتها لا يزيدان بنسبة الزيادة في عدد العمال المستخدمين . ولكنهما ينموان نمواً بالغا . إن تركز كميات كبيرة من أدوات الإنتاج في أيدي رأسماليين فرديين شرط مادي أولي لا بد منه لتعاون العمال ، كما أن مجال التعاون أو نطاق الإنتاج يتوقف على مدى درجة مثل هذا التركز .

ونلاحظ أولا أنه كان على المجموع الفردي من رأس المال أن يبلغ حجما معينا قبل أن يكون في عدد العمال المشتغلين في نفس الوقت وبالتالي قبل أن يكون في مقدار فائض القيمة ما يكفي لأن يجعل صاحب العمل في غير حاجة إلى الاشتراك بنفسه في العمل اليدوي وما يكفي لتحويله من صاحب عمل صغير (أوسطى) إلى رأسمالي وبذا يستهل الانتاج الرأسمالي بالمعنى

---

(١) إن قوى كل إنسان صغيرة جداً ولكن اتحاد هذه القوى الصغيرة يحقق نتيجة أعظم من مجرد جمع هذه القوى نفسها بطريقة حسابية ، حيثما تتحد القوى فإنها تؤدي عملها في وقت أقصر وتحقق نتيجة أوسع مدى ...

G. R. Carli, note to P. Verri, op. cit., vol. xv. p. 196.

الذى تدل عليه هذه العبارة . وإنا لنرى الآن أن نفس الشيء شرط أولى لا بد منه لتهيئة الأحوال المادية التى تجعل فى الإمكان جمع عدد من عمليات العمل الفردية المستقلة المنعزلة بحيث تصير عملية عمل اجتماعية متحدة .

ونلاحظ أولا فضلا عن ذلك أن خضوع العمل لرأس المال لم يكن سوى النتيجة المترتبة على اشتغال العامل للرأسمالى لا لنفسه ، وبذا يضطر إلى العمل تحت سلطان الرأسمالى . ولكن حين يأخذ عدد كبير من العمال الأجراء فى التعاون يصبح أداؤهم العمل تحت رقابة وإشراف رأس المال أمراً أساسيا لعملية العمل وشرطا ضروريا للانتاج . وهكذا تصبح سيطرة الرأسمالى فى ميدان الإنتاج لا تقل ضرورة وأهمية عن سيطرة القائد فى ساحة القتال .

والعمل الاجتماعى ذو الصفة الإجتماعية أى عمل الجماعة على نطاق كبير يتطلب الإشراف عليه وتوجيهه بدرجة أكبر أو أقل ، ويحتاج إلى الإدارة التى تنسق ما بين مظاهر النشاط الفردية وتؤدى الوظائف العامة التى تنتمى إلى حركة الجهاز الانتاجى الموحد . إن عازف الكمان يدير أموره بنفسه ولكن فرقة العزف تحتاج إلى من ينظم أمرها : وهذه الوظيفة التى تنحصر فى الارشاد والاشراف والتنظيم تقع على عاتق رأس المال بمجرد أن يكتسب العمل الخاضع له الطابع التعاونى ، وتكتسب وظيفة الإدارة هذه صفات وميزات خاصة وذلك بوصفها وظيفة يقوم بها رأس المال .

وغاية الانتاج الرأسمالى ، والقوة الدافعة له ، إن هى كلها إلا محاولة لتنمية التوسع الذاتى لرأس المال[1] أى إنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة . وبالتالى استغلال قوة العمل إلى أقصى حد . ولكن لما كانت الزيادة فى عدد العمال الذين يستخدمهم الرأسمالى تصحبها أخرى فى قوة مقاومتهم ، لذا يحتاج رأس المال إلى قدر أكبر من الضغط للتغلب على هذه المقاومة . إن الارشاد والاشراف الرأسماليين لا يبدو أن لنا على أنهما بوجه خاص وظيفة ناشئة عن طبيعة عملية العمل الاجتماعية وخاصة بها ، ولكنهما يظهران كذلك على أنهما وظيفة الغرض منها استغلال عملية عمل اجتماعية ، وهى وظيفة تولدت عن التعارض الذى لا مفر منه بين المستغل والمادة الخام الحية التى يستغلها وعلى هذا كلما اتسع نطاق استخدام أدوات الانتاج التى تواجه العامل الأجير بصفتها ملك لآخر ، حدثت بنفس النسبة زيادة فى الحاجة إلى الاشراف والسيطرة على الاستغلال المقصود لهذه الأدوات[2] . وفضلا عن هذا فا

(١) .. الارباح ... هى الغاية الوحيدة من التجارة .. ج . فاندرلنت ص ١١ .

(٢) فى العدد الصادر فى ٣ يوليه سنة ١٨٦٦ أشارت مجلة سبكتاتور إلى ما أنتجته شركة عمل الأسلاك بمنشستر من إدخال نوع من المشاركة بين الرأسمالى والعمال فقالت .. وأول نتيجة ترتبت على ذلك كانت النقص الفجائى فى المادة ==

تعاون العمال الأجراء أكثر من نتيجة لرأس المال الذي يستخدمهم في وقت واحد . إن الصلات التي تربط بين عمل هؤلاء وتعمل على توحيده لتكوين جهاز إنتاجي جماعي صلات خارجية وغريبة عنهم ولكنها كامنة في رأس المال الذي يجمعهم سوياً . وعلى ذلك يبدو اتحاد عملهم بالنسبة اليهم على أنه خطة رسمها الرأسمالي كما يبدو في الواقع ومن الناحية العملية على أنه وليد إرادة خارجة عنهم تخضع أعمالهم لخدمة أهداف ذلك الرأسمالي .

بهذا يقدم الارشاد والاشراف الرأسماليان لنا مظهرين مختلفين والسبب في هذا أن عملية الانتاج الرأسمالية ذاتها ذات طبيعة مزدوجة ، فهي من جهة عملية عمل اجتماعية يراد بها إنتاج قيم استعمالية ، ومن جهة أخرى عملية ترمي إلى تنمية التوسيع الذاتي لرأس المال أي فائض القيمة . وفضلا عن هـــذا فان الارشاد والإشراف الرأسماليين يتخذان طابعاً استبدادياً ، وهذا الاستبداد يتخذ أشكالا خاصة كلما اتسع نطاق التعاون . ففي الأيام الأولى يتحرر الرأسمالي من الحاجة إلى قيامه بذاته بالعمل اليدوي وذلك حينما يبلغ رأس المال الحد الأدنى الذي يبدأ عنده الإنتاج الرأسمالي . وكذلك الآن وفي هذه المرحلة المتأخرة من التطور نراه يتخلص من ضرورة قيامه بالإشراف الذاتي المتواصل على العمال الفرديين والمجموعات العاملة . ويكل هذه المهمة إلى نوع معين من العمال الأجراء . وكما هو الحال في الجيش يجب أن يكون للعمال الكثيري العدد الذين يتعاونون سوياً ضباط رسميون (وهم المديرون) وغير رسميين (وهم مقدمو العمال والأسطوات الخ) وهؤلاء يديرون عملية العمل ويشرفون عليها باسم رأس المال . حين يوازن دخل الاقتصاد السياسي بين الأعمال الانتاجية التي يقوم بها الفلاحون المستقلون والصناع المستقلون وبين الانتاج القائم على عمل العبيد في المزارع الكائنة بالأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية ، نراه يحدثنا بوجوب اعتبار وظيفة الاشراف في الحالة الأخيرة داخلة في مصاريف الانتاج النثرية [1] . ولكنه إذ يتحول إلى بحث موضوع الانتاج الرأسمالي فإنه يجعل مهمة الإدارة من حيث أنها ناشئة عن الطبيعة الأساسية لعمل العمل المتحدة مماثلة لنفس

التي تذهب هباء في العمل لأن العمال لم يروا دائماً تجديد ما هو ملك لهم كما هو ملك لصاحب العمل ، وأن التجديد المثمر يعتبر بعد القرون المئة من أعظم مصادر خسارة رجال الصناعة . ويحدثنا الجلة عما تقول إنه العيب الأساسي في التجارب التعاونية في روشديل فتقول « لقد أظهرت أن جماعات العمال تستطيع إدارة المحال والمصانع وكافة أشكال الصناعة تقريباً بنجاح ، وأدت إلى إحداث تحسين بالغ في أحوال العمال ، ولكنها لم تدع مكاناً واضحاً لأصحاب الأعمال ، وإنه لمن أمر فظيع ! »

(١) بعد أن يحدثنا الاستاذ كيرنز أن الاشراف على العمل ظاهرة أساسية الانتاج الذي يؤديه العبيد في ولايات الاتحاد الأمريكي الجنوبية يقول « إن المالك (في الولايات الشمالية) الذي يختص لنفسه بنتيج التربة كله لا يحتاج إلى دافع خلاف هذا على بذل المجهود ولهذا يتم هنا الاستغناء عن الاشراف تماماً » .

The Slave Power, London, 1862, pa. 48-49.

واهية لأنها نتيجة الطابع الرأسمالي لتلك العملية وبذا يجعلها التعارض بين صاحب رأس المال والعامل أمراً ضرورياً [١] . إن الرأسمالي لا يصير كذلك لأنه يسيطر على الصناعة ، ولكنه يتحكم في الصناعة لأنه رأسمالي . فالسيطرة على الصناعة صفة لازمة لرأس المال كما كانت القيادة في الحرب والجلوس في محاكم القضاء من خواص الملكية الزراعية في عصر الإقطاع [٢] .

يملك العامل قوة العمل مادام يعرضها في السوق كي يبيعها للرأسمالي ، وليس لديه ما يبيعه سوى قوة العمل الفردية المنعزلة في ذاتها . ولا يختلف الحال عن هذا لأن الرأسمالي يشترى قوة عمل مائة عامل أو يتعاقد مع مائة كل منهم مستقل عن الآخر ، وهو قادر على استخدام هؤلاء المائة دون أن يجعلهم متعاونين ، وما يدفعه الرأسمالي إن هو إلا قيمة قوات عمل منفصلة تملكها مائة فرد وليس بقيمة قوتهم على العمل المتحدة . وبصفتهم أفراداً مستقلين فهؤلاء العمال أصبحوا ذوي علاقة بنفس الرأسمالي ولكن لم يقيموا علاقات فيما بينهم ، ولا يبدأ تعاونهم إلا بابتداء عملية العمل ولكنهم في عملية العمل لا يعودون ملكاً لأنفسهم بل يندمجون في رأس المال إذ أنهم بصفتهم متعاونين وأعضاء في جهاز عامل لا يعدون كونهم أسلوباً خاصاً معيناً يبدو به رأس المال وبالتالي تكون إنتاجية العامل بوصفه عاملاً متحداً مع غيره إنتاجية رأس المال . إن إنتاجية العمل المتزايدة التي تنجم عن الاتحاد شيء يمنح مجاناً بدون مقابل بمجرد أن يوضع العمال في الأحوال والظروف التي يهيئها رأس المال . ونظراً لأن إنتاجية العمل المتحد العليا لا تكلف رأس المال شيئاً ونظراً لأن العامل (من جهة أخرى) لا يبدي هذه الإنتاجية العليا إلا إذا صار عمله ملكاً لرأس المال لهذا يبدو كأنما هذه الإنتاجية العليا خاصية طبيعية يتميز بها رأس المال ويعزى خطأ إلى طاقة إنتاجية كامنة فيه .

ويمكن إدراك النتائج الداعية إلى الإعجاب والدهشة والمترتبة على التعاون البسيط من دراسة المنشآت الضخمة التي أقامها أهل آسيا ومصر وأتروريا الخ في العصور القديمة . ولقد وجدت هذه الدول الشرقية بعد تغطية مصروفات المنشآت المدنية والعسكرية أن لديها فائضاً تستخدمه في إقامة المنشآت الرائعة أو ذات المنفعة وقد كان لسيطرتها على الفريق غير الزراعي من السكان الأثر في إنتاج هذه الآثار الضخمة التي لا تزال تنهض دليلاً على قوتها . فأنتج وادي النيل الخصيب ... الغذاء للفريق الوافر العدد من غير المشتغلين بالزراعة وهيأ ذلك

---

(١) يقول السير جيمس ستيوارت الذي يتميز بدقة ملاحظات الفوارق بين مختلف أساليب الإنتاج « إن السبب الذي من أجله تؤدي المشروعات الكبيرة في الصناعة إلى دمار الصناعة الخاصة الفردية يرجع إلى أنها تتبع أساليب أشبه ببساطة العمل القائم على استغلال العبيد » . (مبادىء الاقتصاد السياسي ، لندن ١٧٦٧ ج ١ ص ١٦٧ — ١٦٨) .

(٢) لذا أوجست كونت وتلاميذه الذين يستخلصون ضرورة وجود أمراء رأس المال قد يستخلصون الضرورة الدائمة لوجود سادة الأرض الإقطاعيين .

الغذاء الذى كان ملكا للفراعنة والكهنة السبيل لاقامة الآثار الضخمة التي تملأ البلاد .... وقد استخدم العمل اليدوى وحده تقريبا في نقل التماثيل الهائلة وكتل الحجارة الضخمة الأمر الذى يثير الاعجاب والدهشة .. وكان في عدد العمال وتركز جهودهم الكفاية والغناء . إننا نرى صخوراً مرجانية ترتفع من أعماق المحيط مكونة جزراً وأرضاً ثابتة ولكن كل حيوان بحرى يودع هذه المادة مخلوق ضئيل ضعيف يدعو إلى احتقاره . إن العمال غير الزراعيين في الملكيات الأسيوية لم يكن لديهم سوى جهودهم الجثمانية لأداء العمل ولكن عددهم الوفير كان مصدر قوتهم وسبب توجيه هذه الجماهير والاشراف عليها قيام القصور ، المعابد والأهرامات والأعداد الهائلة من التماثيل الضخمة التي لا تزال بقاياها داعية إلى دهشتنا وحيرتنا . إن تركيز هذه الموارد التي تغذى السكان في يد واحد أو عدد قليل ما جعل إقامة هذه المشروعات في حيز الامكان»[١] . إن القوة التي كانت متركزة في أيدى ملوك آسيا ومصر وحكام أتروريا المستبدين وأشباههم تحولت في العصر الحديث إما إلى الرأسماليين الفرديين أو الرأسماليين الجماعيين كالحال في الشركات المساهمة .

والتعاون في أداء عملية العمل كما نراه في فجر الحضارة (بين القبائل المشتغلة بالصيد[٢] مثلا ، أو في الزراعة كما تمارسه الجماعات القروية في بلاد الهند) يرتكز من جهة على الملكية المشتركة لأدوات الإنتاج ، ومن جهة أخرى على عدم انفصام صلة الدم التي تربط الفرد بالقبيلة بين تلك الشعوب البدائية . فالفرد جزء من الجماعة كما أن النحلة العاملة جزء من الخلية . ولكن في كلا المظهرين المشار إليهما يختلف التعاون البدائي عن التعاون الرأسمالي . كذلك حين ننظر إلى تطبيق التعاون من حين لآخر على نطاق واسع جداً في العالم القديم والعصور الوسطى والحياة الحديثة بالمستعمرات نراه يقوم على علاقات مباشرة من السيادة والخضوع وفي الحقيقة على الرق . أما التعاون الرأسمالي من جهة أخرى فيفترض مقدما وجود العامل الأجير الحر الذى يبيع قوة العمل إلى رأس المال . وإذا درسناه من الوجهة التاريخية لوجدناه يسمو كمظهر معارض أو مناقض للزراعة التي يتولاها الفلاح ومناقض للحرفية المستقلة (سواء أكانت هذه منظمة في ظل نقابات الحرف أم لا)[٣] وبخلاف هذه النواحي لا يبدو التعاون

---

(١) R. Jones, Textbook of Lectures, etc., pp. 77-78. ومما يشهد بعملية الحشد الانتاجية هذه المجموعات الأثرية والمصرية القديمة وغيرها في لندن وفي سواها من العواصم الأوربية .

(٢) أدل لنجويه على حق إذ يقول في كتابه Théories des lois civiles إن صيد الحيوان كان أول أشكال التعاون عهداً ، وأن صيد الانسان (الحرب) كان أثراً لشكل المطاردة (الصيد) chasse

(٣) كانت الزراعة الصغيرة التي يمارسها الفلاحون والحرف اليدوية المستقلة إلى حد ما الأسس التي قامت عليها طريقة الانتاج في العصر الاقطاعي ، وظهرت جنبا إلى جنب مع أداة الانتاج الرأسمالي بعد تحطيم النظام الاقطاعي ، وتحديد

الرأسمالى لنا كشكل تاريخى خاص من أشكال التعاون ، بل نقول بالأحرى إن التعاون يبدو كشكل تاريخى خاص بعملية الإنتاج الرأسمالية يميزها عن غيرها بصفة خاصة .

وكما أن إنتاجية العمل الاجتماعية التى تمت بفضل التعاون تبدو كأنها إنتاجية رأس المال كذلك يتخذ التعاون نفسه مظهر كونه شكلا خاصاً بعملية الانتاج الرأسمالية كما تبدو معارضته للانتاج الذى يقوم به عمال مستقلون بل وصغار أصحاب العمل . والتحول إلى التعاون أول تغيير يطرأ على عملية العمل الفعلية حتى تخضع لسلطان رأس المال ، وهذا التحول يحدث بصفة تلقائية ، والفرض الأول الضرورى لتحققه وهو اشتغال كثير من العمال الأجراء فى وقت واحد فى أداء نفس عملية العمل هو النقطة التى يبدأ عندها الانتاج الرأسمالى وهى النقطة التى يتفق ظهورها مع نشأة رأس المال . وعلى ذلك إذا بدا أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج لاغنى عنها من الوجهة التاريخية لتحول عملية العمل إلى عملية اجتماعية ، فإن هذا الشكل الاجتماعى الذى تتخذه عملية العمل يبدو من جهة أخرى وسيلة يستخدمها رأس المال لزيادة إنتاجية تلك العملية وبهذا يسهل زيادة الاستغلال المربح للعمل . ويبدو التعاون فى شكله الأولى وعلى مابحثناه حتى الآن كأنه أمر ملازم للانتاج على نطاق ممتد أو متسع ، ولكنه ليس عنصراً ثابت الأسس مميزاً من العناصر التى يتكون منها عصر معين من عصور تطور الإنتاج الرأسمالى . ويمكن أن ننظر إليه على أنه كذلك تقريباً فى الأيام الأولى للصناعة اليدوية (حين كان الطابع الحرفى الغالب عليها)[1] وفى ذلك النوع من الزراعة الكبيرة النطاق التى يتفق وجودها مع عصر الصناعة اليدوية والتى لاتتميز عن الزراعة التى يمارسها الفلاح الفردى إلا من حيث عدد العمال الذين يستخدمون فى العمل فى وقت واحد ، ومن حيث اتساع مدى أدوات الإنتاج التى جمعت بقصد استعمالها . إن التعاون البسيط يظل الشكل الغالب من التعاون فى فروع الانتاج التى يعمل فيها رأس المال على نطاق كبير ولكن لايلعب فيها تقسيم العمل والآلات دورا هاما بعد .

إن التعاون دائماً عنصر أساسى فى الانتاج الرأسمالى ، وبينما هو بذرة أشكال أخرى أشد تعقيداً إلا أنه يظل قائماً إلى جانبها فى شكله البسيط أو الأولى كما وصفناه آنفا .

= كانت كذلك الأسس الاقتصادية لمجموعات الدول القديمة فى أيامها الأولى بعد اختفاء الملكية المشتركة الشرقية للأرض ، وقبل أن يحوز الرق سيطرة فعالة على الانتاج .

(١) « سواء لم يكن اتحاد مهارة الكثيرين وحصر وتقاسمهم فى نفس العمل الوسيلة لتقدمه ؟ وسواء أكان من الممكن بغير هذا أن تواصل انجلترا صناعتها الصوفية إلى مثل هذا الحد العظيم من الاتقان ؟ »

Berkeley The Querist. لندن ١٧٥٠ ص ٥٦ — ٥٢١

الفصل الثاني عشر

تقسيم العمل والصناعة اليدوية

(١) أصل الصناعة اليدوية المزدوج

يتخذ التعاون القائم على أساس تقسيم العمل الشكل الخاص به وذلك في الصناعة اليدوية ، كما تكون له خلال عصرها الغلبة والسيادة بوصفه الشكل الذي تتميز به عملية الانتاج الرأسمالية. ويمكن القول عموما بأن هذا العصر يمتد من أواسط القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر .

تنشأ الصناعة اليدوية بطريقين أولهما حين يجتمع في ورشة واحدة تحت إشراف رأسمالي واحد عمال يمارسون حرفا مختلفة مستقلة يجب أن تمر سلعة معلومة خلال أيديهم حتى يتم صنعها . فقد كانت العربة مثلا المنتج المشترك لعمل عدد كبير من رجال الحرف المستقل كل منهم عن الآخر من أمثال صانع العجلات وعدة الحصان والخائك وصانع الأقفال والمنجد وعامل الزجاج والنقاش والمذهب الخ . هنا يجتمع مختلف رجال الحرف في محل عمل واحد ويقومون بالعمل الذي يخرج من يد الواحد منهم إلى الآخر وهكذا . وبالطبع لا يمكن تذهيب العربة قبل صنعها ، ولكن إذا كان صنع عربات كثيرة يجري في وقت واحد أمكن أن يكون جزء منها في أيدي المذهب بينما يمر جزء آخر في مرحلة أولية من عملية الإنتاج . والغاية الآن لا زلنا أمام التعاون البسيط الذي يجد المواد اللازمة له على هيئة الأفراد والأشياء . ولكن سرعان ما يحدث تغيير هام ذلك أن المنجد أو أي واحد من أهل الحرف إذ يشتغل خاصة في مهمة صنع العربة لا يلبث بسبب نقص المران أن يفقد بالتدريج مقدرته على مواصلة حرفته اليدوية القديمة إلى أقصى حدها الكامل . ومن جهة أخرى نظراً لأن عمله ينحصر في ناحية واحدة فانه يتعلم أداءها بقدر أكبر من الكفاية . لقد كان صنع العربة في الأصل اتحاداً من حرف يدوية كل منها مستقلة عن الأخرى ، ولكن بمرور الوقت تنقسم عملية الصناعة إلى عدد من العمليات التفصيلية لا تلبث أن تتبلور كل منها بحيث تصبح الوظيفة الخاصة لعامل مخصوص ، ويقوم بالصناعة عموماً أولئك العمال عن طريق العمل المشترك . وقد نشأت بالمثل صناعة

القماش وسلسلة من صناعات أخرى عن طريق اتحاد حرف يدوية مختلفة تحت سيطرة وحدات مفردة من رأس المال (١) .

أما في الطريقة الثانية فإن نفس الوحدة من رأس المال تستخدم في الورشة في نفس الوقت عددا من العمال يؤدون جميعاً نفس الشيء أو أشياء متشابهة كعمل الورق والإبر. وهذا تعاون في أبسط أشكاله إذ أن كلا من هؤلاء العمال (وربما بمساعدة صبي أو صبيين) يقوم بالعمليات التي يتطلبها صنع السلعة واحدة بعد الأخرى متبعاً أساليب حرفته اليدوية القديمة ، ولكن لاتلبث الظروف والأحوال الخارجية أن تحتم الاتجاه إلى طريقة مختلفة في الانتفاع بتركز العمال في نفس البقعة الواحدة وأدائهم العمل في نفس الوقت الواحد . فمثلا يصير من الضروري إنتاج كمية أكبر من السلع التامة الصنع خلال فترة معلومة ، ولذا يعاد توزيع العمل بحيث تفصل هذه العمليات ويجرى أداؤها جنباً إلى جنب ، وتخصص كل منها لعامل معين ، ويتمها العمال المتعاونون في وقت واحـــد . وإذ يتكرر هذا التوزيع لعرضي الجديد تبدو مزاياه ويتحول بمرور الوقت إلى توزيع للعمل وفق نظام معلوم ، وبهذا بدلا من أن تكون السلعة المنتج الفردى لعامل مستقل يقوم بعمليات كثيرة تتحول إلى منتج اجتماعي تخرجه مجموعة من العمال يؤدى كل منهم عملية واحدة لاغير . فالعمليات التي كانت في حالة صانع ورق ينتمي إلى إحدى نقابات الحرف الألمانية ممتزجة ببعضها بوصفها أفعالا متتالية يقوم بها عامل واحد تصبح في صناعة الورق اليدوية الهولندية عدداً من العمليات الجزئية يتولاها عدد من العمال يتعاونون فيما بينهم . وإن صناع الإبر المنتمين إلى نقابة الحرف في نورمبرج يعتبرون الصورة التي قام على أساسها ونسقها زملاؤهم الانجليز ، ولكن بينما كان كل من الاولين يتولى عمليات مختلفة قد تبلغ العشرين عدداً الواحدة تلو الأخرى نجد في حالة صناعة الإبر اليدوية بانجلترا أن نحو عشرين صانعا يؤدون في وقت واحد عشرين عملية مختلفة بحيث يختص كل عامل فردى بإحدى هذه الأقسام الفرعية .

(١) القطعة التالية مثال أحدث عهداً يوضح الطريقة التي تنشأ بها الصناعة اليدوية وهي عن صناعة غزل ونسج الحرير في ليون ونيم . فهذه الصناعة تستخدم عدداً كبيراً من النساء والأطفال دون أن تنهك قواهم أو تقصمهم ، فهي تتركهم في أوديتهم الجميلة (الدروم ، الفار ، إيزير ، فوكلوز) حيث يربون دود القز ويفضون الشرانق ، ولا تأتي بهم مطلقاً إلى مصنع حقيقي . وبرغم كمال تقسيم العمل هنا إلا أن هذا المبدأ يتخذ صفة خاصة . فهنا عمال يقومون بالفك والصباغة والغزل الخ ولكنهم لا يجتمعون في بناء واحد ، ولا يعتمد كل منهم على الآخر ، إنهم جميعاً يتمتعون بالاستقلال
A. Blanqui : Cours d'économie industrielle, edited by A. Blaise, Paris, 1838-1839, p. 79.
ومنذ أن كتب بلانكي الفقرة السابقة أخذ مختلف العمال المستقلين يجمعون إلى حد ما في مصانع .

بهذا نرى أن منشأ الصناعة اليدوية وتطورها من الحرفة اليدوية عملية مزدوجة فهى تقوم من جهة عن طريق اتحاد حرف يدوية مستقلة مختلفة لاتلبث أن تفقد استقلالها وتصبح موضع التخصص بحيث لاتعدو فى النهاية كونها عمليات جزئية تكمل كل منها الأخرى فى عملية إنتاج نفس السلعة الواحدة . وقد تنشأ من جهة أخرى عن طريق تعاون عمال يمارسون نفس الحرفة اليدوية الواحدة التى لاتلبث أن تنقسم إلى عمليات خاصة تصير كل منها منعزلة ومستقلة عن غيرها إلى الحد الذى يجعل أداءها منوطاً بعامل فردى مخصوص . وعلى ذلك نرى أن الصناعة اليدوية من جهة تدخل تقسيم العمل فى ميدان عملية إنتاجية أو تنمى هذا التقسيم أكثر مما هو عليه ، كما أنها من جهة أخرى تربط حرفاً يدوية كانت من قبل منفصلة فيما بينها . ومهما كانت نقطة الابتداء فإن النتيجه النهائية واحدة ألا وهى أداة إنتاجية أدواتها المخلوقات الآدمية .

ويتعين علينا أن نلم بالنقط التالية إذا أردنا أن نفهم تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية فهما صحيحاً صادقاً . فأولا يتفق تحليل عملية الانتاج إلى مظاهرها الخاصة مع انقسام الحرفة اليدوية إلى عملياتها الجزئية المختلفة . ولكن سواء كان ذلك معقداً أو بسيطاً فإن تنظيم العمل يظل جارياً حسب خطوط الحرفة اليدوية وبذا يتوقف على القوة والمهارة والسرعة والدقة التى يتناول بها العامل الفردى عدده وأدواته . وطالما احتفظت عملية الإنتاج بهذا الأساس الفنى الضيق فليس من الممكن إجراء تحليل علمى حقيقة ما دامت كل عملية جزئية يمر خلالها المنتج يجب أن تكون مما يمكن القيام به على أنه حرفة يدوية . وإلى نفس السبب الذى من أجله تظل المهارة فى الحرفة أساس عملية الإنتـــاج يرجع تخصيص وظيفة جزئية لكل عامل ، وبذا تصير قوته على العمل أداة هذه الوظيفة الجزئية بقية عمره . وثانياً فتقسيم العمل هذا ضرب مخصوص من التعاون والكثير من مزاياه نتيجة مترتبة على ماهية التعاون العامة لا على طبيعة هذا الشكل الخاص .

(٢) العامل الذى يقوم بعملية تفصيلية وأدواته

إذا ما أمعنا النظر فى الموضوع لرأينا بادىء الأمر أن العامل الذى يمارس نفس العملية البسيطة الواحدة طيلة حياته إنما يحول جسمه إلى آلة أوتوماتيكية متخصصة لتلك العملية الأمر الذى يترتب عليه أن يصير قادراً على أدائها بأسرع مما يستطيع من يؤدى سلسلة كاملة من عمليات مختلفة . ولكن العامل الجماعى أو المتحد الذى تتكون منه أداة إنتاج المصنع اليدوى الحية أى العمال المشتغلين فيه ليس إلا المجموع المكون من أمثال هؤلاء العمال المتخصصين فى العمليات التفصيلية . وبناء على هذا إذا ما وازنا إنتاج المصنع اليدوى بالحرفة اليدوية المستقلة لوجدنا نظام المصانع اليدوية قادراً على أن ينتج مقدار أكبر فى وقت أقصر ، إذ بذلك تزداد

إنتاجية العمل (١). وعلاوة على هذا فإن طريقة العمل التفصيلي تزداد إتقانا وكمالا بعد أن تصبح الوظيفة الوحيدة التي يختص بها شخص واحد؛ ذلك أن التكرار المتواصل لنفس العملية الواحدة المحدودة وتركيز انتباه العامل في هذا الميدان الضيق يعلمانه بالتجربة كيف يدرك الغاية النافعة المرغوب فيها مع بذل الجهـــد الأدنى من النشاط أو الطاقة. وإذ تعيش أجيال عدة من العمال سوياً في نفس الوقت وتتعاون في نفس الصناعة اليدوية فإن ما تكتسبه من حيل المهنة عن طريق التجربة تثبت دعائمه ويتراكم وتتناقله الأجيال واحداً بعد الآخر (٢).

والواقع أن الصناعة اليدوية تولد مهارة العامل المختص بالعملية التفصيلية وذلك لأنها تعيد بانتظام داخل الورشة على أن يصل إلى غايته التمييز بين الحرف التي تجدها هذه الصناعة بين يديها كشيء نما عن المجتمع نمواً طبيعياً. ومن جهة أخرى فتحول العمل التفصيلي إلى مهنة يمارسها الفرد طيلة حياته يطابق ما ساد المجتمعات الأولى من ميل إلى جعل المهن وراثية وحصرها في طبقات أو نقابات طوائف — وهذه العملية الأخيرة تحل محل الأولى حينما تجد ظروف وأحوال تاريخية خاصة تولد قدراً من قابلية التغير والتنوع لدى الأفراد مما لا يتسق ونظام الطبقات. فالطبقات ونظام الطوائف صورة تعبر عن نفس القانون الطبيعي كذلك الذي ينظم تقسيم النبات والحيوان إلى أنواع وفصائل، والفارق الوحيد أنه عند بلوغ مرحلة أو ظاهرة معينة من التطور يتخذ طابع الوراثية في الطبقات والاحتكارية في نقابات الطوائف صفة القانون الاجتماعي (٣). «ليس ما يفوق حرير الدكن في رقتها ودقتها، أو الفنة وغيرها

(١) كلما زاد توزيع الصناعة على عـــدد كبير من الصناع كلما أمكن الانتاج بطريقة أفضل وبسرعة أكبر وبقدر أقل من الوقت والعمل. The Advantages of the East Indian Trade (لندن، ١٧٢٠ ص ٧١).

(٢) يقول توماس هودجسكن «العمل السهل مهارة منقولة».

(٣) «كذلك بلغت الفنون ... في مصر الدرجة اللازمة من الإتقان لأنها البلد الوحيد الذي لا يتدخل فيه الصناع في شؤون طبقة أخرى من المواطنين، بل يجب عليهم ممارسة العمل الذي يحتم القانون أن يكون وراثياً في طائفتهم ... في البلاد الأخرى يوزع الحرفيون اهتمامهم على أشياء مختلفة فتارة يعملون في الزراعة، وأخرى في التجارة، وأحيانا يمارسون عملين أو ثلاثاً في وقت واحد. وفي البلاد الحرة كثيراً ما يرتادون الجمعيات الشعبية، أما في مصر فالقانون ينزل العقاب الشديد بالعامل الذي يتدخل في شؤون الدولة أو يمارس حرفاً عدة في وقت واحد. وهكذا ليس من شيء يحول دون انتظام مواظبتهم العمل الذي توافروا عليه ... وعلاوة على ذلك فكما أنهم يرثون عن أجدادهم قواعد وتقاليد متعددة، تراهم شديدي الشغف بكشف مزايا جديدة» (ديودور الصقلي ـــ المكتبة التاريخية L. I, c. 74).

من أقمشة إقليم كرومانديل من حيث بهاء اللون وثباته ، ولكن هذه المنسوجات يتم إنتاجها بدون رأسمال أو آلات أو تقسيم عمل أو أى من تلك الوسائل التى تهيىء التسهيلات المشرفين على إنتاج المصانع اليدوية بأوربا . فليس النساج إلا فرداً مستقلا بعمله ينسج ما يطلبه منه عميله مستخدماً فى ذلك نولا غاية فى بساطة التركيب يتركب أحياناً من بضع من فروع الشجر أو قضبان الخشب قد جمعت سوياً بطريقة أولية . بل إنك لا تجد لديه وسيلة للف النسيج وبذا لابد من مد النول إلى الحد الأقصى من طوله الأمر الذى يجعله كبيراً بحيث لا يمكن أن يظل داخل كوخ الصانع الذى يضطر إلى أداء عمله فى الهواء الطلق حيث يتعرض للعطل نتيجة كل تقلب يطرأ على الجو(١) ويكتسب الهندى هذه المقدرة ، كما يفعل العنكبوت ، بفضل المهارة الناجمة عن التخصص والتى تتجمع من جيل إلى جيل ويتوارثها الأبناء عن الآباء . ومع هذا فالعمل الذى يؤديه مثل هذا النساج الهندى شديد التعقيد إذا ماقيس بما يقوم به معظم العمال فى المصانع اليدوية .

وصاحب الحرفة اليدوية الذى يمارس مختلف العمليات التفصيلية اللازمة لعمل المنتج التام واحدة بعد الأخرى مضطر إلى تغيير مكانه وعدده من وقت إلى آخر ، كما يعطل الانتقال من عملية إلى أخرى سير العمل وبذا يحدث ثغرات فى يوم العمل ، ولكن هذه الثغرات تسد حينما يقوم العامل بأداء نفس العملية الواحدة باستمرار خلال يوم العمل أو أنها تقل بنسبة الهبوط فى درجة وقوع تغيرات فى العملية . ويرجع تزايد الإنتاجية إما إلى ازدياد ماينفق من قوة العمل فى فترة معلومة من الوقت (أى إلى ازدياد حدة العمل) وإما إلى خفض فى الاستهلاك غير الإنتاجى لقوة العمل . والافراط فى بذل النشاط وهو مايتطلبه الانتقال من الراحة إلى الحركة تعوضه الإطالة فى السرعة العادية إذا ما تم إدراكها . ومن جهة أخرى فإن العمل المتصل من نوع متجانس يسىء إلى حدة وقوة غرائز الانسان الحيوانية التى تجد فى تغيير العمل والجهد باعثاً على تجديدها ودافعاً لها .

ولا تتوقف إنتاجية العمل على مهارة العامل فحسب ، بل وعلى جودة العدد ، فالأدوات التى من نوع واحد كالسكاكين والمثاقيب والبريمات الصغيرة والمطارق الخ يمكن استعمالها فى عمليات عمل مختلفة ، كما قد تصلح أداة واحدة لأغراض مختلفة فى نفس عملية العمل . ولكن

---

(١) Historical and Descriptive Account of British India, etc., by Hugh Murray and James Wilson, etc, Edinburgh, 1832, vol. 11, p. 449.
ويقول الهندى رأسى بحتى أن السداة تنشر وتمد بطريقة رأسية .

بمجرد أن تنفصل العمليات المختلفة الواحدة عن الأخرى وبمجرد أن تكتسب العملية الجزئية التي يؤديها عامل الشكل الأصلح والأكثر ملاءمة أصبحت التغييرات في الأدوات التي ظلت صالحة لأغراض مختلفة أمراً ضرورياً . ويتحدد اتجاه أمثال هذه التغييرات في الشكل عن طريق الخبرة المكتسبة من الصعاب الناشئة عن استخدام شكل غير متغير من الأدوات فالإنتاج في المصنع اليدوي يتميز بتنويع أدوات العمل وهو ما تكتسب بفضله أدوات من نفس النوع أشكالا خاصة دائمة مطابقة لأغراض خاصة نافعة ، كما يتميز بتخصص الأدوات . وهو الأمر الذي يتيح للعمال المختصين بالعمليات التفصيلية استخدام هذه الأدوات البالغة حداً عالياً من التخصص إلى أقصى حد لذلك . ففي برمنجهام وحدها تصنع حوالي خمسمائة نوع مختلف من المطارق ، ولكن يجب ألا يتبادر إلى الظن أن كلا منها يصلح لبعض عمليات إنتاج بكليتها إذ هناك في كثير من الحالات أنواع عدة لأداء عمليات مختلفة بوصفها أجزاء من نفس العملية . إن عصر إنتاج المصانع اليدوية يعمل على تبسيط أدوات العمل ويؤدي إلى تحسينها ومضاعفتها وذلك بأن يجعلها ملاءمة للوظائف الخاصة التي تناط بالعامل المتخصص في عملية تفصيلية ، كما أنه في الوقت ذاته يولد الشروط المادية اللازمة لوجود الآلات الميكانيكية التي تنشأ من اتحاد أدوات بسيطة .

فالعامل المختص بالعملية التفصيلية يكون مع أدواته العناصر البسيطة لإنتاج المصانع اليدوية . وعلينا الآن أن ننتقل إلى بحث مظهر إنتاج المصنع اليدوي بوجه عام .

(٣) الشكلان الأساسيان لإنتاج المصنع اليدوي (الصناعة اليدوية)

الشكل غير المتجانس والشكل العضوي

ينقسم إنتاج المصنع اليدوي إلى شكلين أساسيين . ورغم تداخلهما أحيانا هنا وهناك إلا أن كلا منهما متميز عن الآخر تماماً ، وهما يلعبان بصفة خاصة دورين مختلفين اختلافاً كلياً حينما يتحول في النهاية إنتاج المصنع اليدوي إلى الصناعة الكبيرة الحديثة التي تقوم بها الآلات . هذه الصفة المزدوجة ناشئة عن طبيعة المنتج . فالسلعة التامة الصنع تتكون إما عن طريق الضم الآلي البسيط لمنتجات جزئية تم صنع كل منها على حدة وإما نتيجة سلسلة من العمليات والتحولات التي يعتمد كل منها على الأخرى .

فالقاطرة مثلا تتكون من أكثر من خمسة آلاف جزء مستقل ولكننا لا نستطيع أن نتخذ من القاطرة أنموذجاً للنوع الأول من إنتاج المصنع اليدوي بمعناه الصحيح لأنها من منتجات

الصناعة الكبيرة ، ولذا فالتمثيل بالساعة قد يكون أصلح لتحقيق الغرض الذى أمامنا ، ولنذكر أن ولِم بتى استخدم الساعة لتوضيح تقسيم العمل فى انتاج المصنع اليدوى . لقد كانت الساعة قديماً يقوم بإنتاجها أحد أرباب الحرف فى نورمبرج ، أما اليوم فهى المنتج الاجتماعى لعدد كبير جداً من العمال المضطلعين بتفاصيل العمل من أمثال صناع الزنبركات والميناء والعقارب والغلاف والمسامير المحواة والعجلات والتروس الخ .. وقليل من الأجزاء الساعة يمر خلال عدة أيدى كما أن هذه الأجزاء المتصلة لاتتجمع سوياً إلا بعد أن تصل الى أيدى شخص معين يقوم بضم هذه الأجزاء بعضها الى بعض كى يجعل منها شكلا ميكانيكياً . وفى هذا المثال الذى ضربناه كما هو الحال فى السلع الأخرى التامة الصنع تجد أن طبيعة العلاقة بين المنتج النهائى والعناصر المتنوعة التى يتركب منها تجعل اجتماع العمال أو عدم اجتماعهم تحت سقف واحد أمراً وليد الصدفة ، فقد يتم إجراء العمليات الجزئية أحياناً كأنها حرف يدوية مستقلة كما هو الحال فى مقاطعتى الفود ونيوشاتل بينما تجد فى جنيف مصانع كبيرة لعمل الساعات وفيها يتعاونون على العمليات التفصيلية مباشرة تحت اشراف وحدة واحدة من رأس المال ، وحتى فى الحالة الأخيرة يكون من النادر عمل الميناء والزنبركات والغطاء فى المصنع . إن تركز العمال فى مهنة عمل الساعات تحت سقف واحد بقصد مواصلة انتاج المصنع اليدوى نادراً ما يكون أمراً مجزياً إذ المنافسة أعظم درجة بين العمال الذين يزاولون أعمالهم فى بيوتهم ، كما أن تقسيم العمل الى عدد من العمليات المتباينة لا يدع إلا مجالا صغيراً لاستعمال أدوات الانتاج المشتركة ، وحينما تتفرق الصناعة اليدوية فان هذا يوفر على صاحب رأس المال المبالغ التى ينفقها على الورش وما الى ذلك[1] . ولكن هؤلاء العمال الذين يشتغلون لحساب الرأسمالى برغم أنهم يؤدون العمل فى

(١) فى سنة ١٨٥٤ أنتجت جنيف ٨٠٠٠٠ ساعة وهذا لا يبلغ خمس ما تنتجه مقاطعة نيوشاتل ، وتنتج Chauxtde—Fonds (التى لاتزيد عن كونها مصنعاً واحداً كبيراً للساعات) ضعف ما أخرجته جنيف ، وأنتجت جنيف ٧٥٠٠٠٠ ساعة فيما بين ١٨٥٠ — ١٨٦١ انظر Report from Geneva on the Watch Trade, Reports by H. M.'s Secretaries of Embassy and Legation on the Manufactures, Commerce, etc. (رقم ٦ ، ١٨٦٣) . فى حالة سلعة كالساعة حيث السلعة التامة الصنع مكونة من عدد من الأجزاء تجد من الصعب تحويل مثل هذه الصناعة اليدوية إلى فرع من الصناعة الكبيرة حيث تستخدم الآلات . ذلك بسبب عدم وجود صلة بين مختلف العمليات ، ولكن فيما يتعلق بالساعة توجد عقبتين فى وجه مثل هذا التحويل أولاهما صغر ودقة الأجزاء التى تتكون منها ، وثانيهما أن الساعة أداة ترف . ومن هنا يأتى اختلاف أنواع الساعات بحيث أنك قلما تجد أحسن بيوت لندن يصنع فى السنة إثنى عشرة ساعة متشابهة . ومن جهة أخرى ففى فاشيرون وقسطنطين حيث استخدمت الآلات بنجاح فى مصنع الساعات تجده ينتج على الأكثر ثلاثة أو أربعة أحجام وأنواع مختلفة من الساعات .

بيوتهم ـ نقول إن مركز هؤلاء مختلف جداً عن مركز أرباب الحرف المستقلين الذين يعملون لحسابهم[1] .

أما النوع الثاني من إنتاج المصنع اليدوي وهو الشكل الكامل منه فينتج سلعاً تامة الصنع تمر خلال مراحل تعتمد الواحدة على الأخرى أي خلال سلسلة متدرجة من العمليات، ومن أمثلة ذلك عملية صنع الإبرة التي فيها يمر السلك الذي تصنع منه خلال أيدي ما بين اثنين وسبعين واثنين وتسعين من عمال المسائل التفصيلية .

وبقدر ما يسبب إنتاج المصنع اليدوي اتحاداً بين حرف كانت في أول الأمر متميزة فإنه يعمل على خفض مدى الانفصال المكاني بين المظاهر الخاصة في إتمام المنتج النهائي ؛ فيقصر الوقت اللازم للانتقال من مرحلة الى أخرى ، كما ينخفض العمل الذي يسبب هذا الانتقال[2]. وبالموازنة مع الحرف اليدوية نرى أن انتاج المصنع اليدوي يكسب من ناحية الطاقة الانتاجية وهذا الكسب ناجم عن الصفة التعاونية العامة للانتاج ، ومن جهة أخرى نجد أن تقسيم العمل وهو المبدأ الذي يتميز به إنتاج المصنع اليدوي يتطلب فصل مظاهر الانتاج المختلفة التي يتبع كل منها الآخر كأنها عـــدد كبير من عمليات الحرف اليدوية التفصيلية ، ويستدعي قيام علاقة بين الوظائف المستقل كل منها عن الأخرى انتقال السلعة باستمرار من يد إلى أخرى ومن عملية الى غيرها . ولو نظرنا الى هذا الأمر من وجهة نظر الصناعة الكبيرة لبدا أنه من المساوىء المميزة والكثيرة الكلفة والكامنة في المبدأ الذي يقوم عليه انتاج المصنع اليدوي[3] .

حينما نبحث مقداراً محدوداً من المادة الخام كالخرق في صناعة الورق والسلك في صناعة الإبر لوجدناه في أيدي العمال المشتغلين بالأمور التفصيلية يمر في سلسلة متتالية من مظاهر أو مراحل الانتاج الى أن يتم إعداد الشكل النهائي . ولكن اذا تأملنا الورشة على أنها جهاز آلات كامل الأجزاء لرأينا أن المادة الخام توجد في نفس الوقت في كافة مظاهر الانتاج في نفس

---

(١) عمال الساعات مثل للصناعة اليدوية غير المتجانسة ، وفيها تسهيلات غير مألوفة لدراسة ما سبق ذكره من مظاهر التمييز بين أدوات العمل وتخصصها ، وهو ما يعد نتيجة انقسام الحرف اليدوية أقساما فرعية

(٢) « لابد أن يكون النقل أقل في مثل هذه الحالة حين يكون الناس قريبين بعضهم مع بعض »

The Advantages of the East Indian Trade, p. 106.

(٣) « إن عزل المراحل المختلفة في الصناعة اليدوية وهو الأمر الذي يترتب على استخدام العمل اليدوي ، مما يزيد نفقة الانتاج زيادة بالغة ، وتنشأ الخسارة في الغالب من الانتقال من عملية إلى أخرى »

The Industry of Nations, London, 1855, pt, II, p, 200.

الوقت الواحد ، فالعامل الجماعى (أى الوحدة المكونة من العمال الفرديين المشتغلين بالعمليات التفصيلية) يستخدم بعض أياديه الكثيرة (أى العمال الفرديين) المزودة بالعدد فى سحب السلك ، ويستخدم غيرها فى نفس الوقت فى مده وقطعه وتدبيبه وهكذا . فالعمليات التفصيلية المختلفة تتجمع فيما بينها فى مكان واحد برغم توالبها الزمنى أى وقوع كل منها بعد الأخرى ، وإلى هذا يرجع الفضل فى إمكان إنتاج مقدار أكبر من السلع التامة الصنع فى وقت معلوم[1]. حقيقة إن التوافق الزمنى أى وقوع الأشياء فى وقت واحد ، نتيجة مترتبة على الشكل التعاونى العام للعملية كلها . ولكن إنتاج المصنع اليدوى لا يقتصر أمره على أنه يجد ظروف التعاون قائمة معدة أمامه نظراً لأنه من جهة يخلق هذه الأحوال أو الشروط عن طريق تقسيم عمليات الحرفة اليدوية إلى أقسام فرعية ، غير أنه بسبب هذا التنظيم الاجتماعى لعملية العمل وذلك لمجرد أنه ربط كل عامل بعملية تفصيلية معينة يتعين عليه أداؤها .

لما كان المنتج الجزئى الذى يتمه كل عامل مختص بعملية تفصيلية لا يعدو كذلك ان يكون مظهراً من مراحل التطور التى يمر خلالها المنتج إلى حين إتمام صنعه ، ترتب على هذا أن ما يتمه كل عامل أو كل مجموعة من العمال يصلح كالمادة الخام التى يبدأ بها عامل آخر أو مجموعة أخرى من العمال ؛ وبهذا يهيىء كل عامل عملا لمن يأتى بعده أو يعقبه . ومقدار وقت العمل اللازم لإدراك الهدف النافع المرغوب فيه فى كل عملية جزئية يتحدد عن طريق التجربة ، والجهاز الآلى الكامل لإنتاج المصنع اليدوى يقوم على فرض تحقيق نتيجة معلومة فى فترة معلومة من وقت العمل ، وعلى أساس هذا الفرض وحده يمكن لعمليات العمل المختلفة التى يكمل بعضها بعضاً أن يتم أداؤها فى وقت واحد وباستمرار دون أن يعوقها ما يعطل سيرها . ومن الواضح أن اعتماد العمليات وبالتالى العمال كل على الآخر اعتماداً مباشراً يجعل من اللازم ألا ينفق كل فرد أكثر من وقت العمل اللازم لقيامه بوظيفته الخاصة المنوطة به . وبهذا نجد أن استمرار العمل وانتظامه وانسجامه [2] . وأكثر من هذا حدته تختلف جميعها فى حالة

(١) «يسبب تقسيم العمل كذلك وفراً فى الوقت نتيجة فصل العمل إلى فروعه المختلفة وكلها يمكن إتمامها فى نفس اللحظة .... ونظرا لأداء العمليات المختلفة مرة واحدة وهى العمليات التى لابد لفرد واحد أن يؤديها كلا على حدة ، يصبح فى الامكان انتاج عدد كبير من الدبابيس تامة الصنع فى نفس الوقت الذى يجرى فيه تقطيع دبوس واحد أو تدبيبه» Dugald Stewart, op. cit., p. 319.

(٢) «كلما زاد تنوع الصناع فى كل صناعة ... زاد الانتظام فى كل عمل ، ويجب أن يتم أداء هذا فى وقت أقل وبعمل أقل» The Advantages of the East Indian Trade, p. 68.

إحدى العمليات التي يتكون منها إنتاج المصنع اليدوي عنها في حالة الحرفة اليدوية المستقلة أو حتى في حالة التعاون البسيط . وإذن تبدو القاعدة القائلة بألا يبذل في إنتاج السلعة أكثر من وقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معلومة كأنها قاعدة عامة في إنتاج السلع تدعمها وتثبت قواعدها قوة المنافسة ، ذلك أن كل منتج فردي — إذا شئنا بساطة التعبير — ينبغي له أن يبيع السلعة بسعر السوق . ومع هذا ففي إنتاج المصنع اليدوي يكون إنتاج كمية معلومة من المنتج في مقدار معلوم من وقت العمل قانوناً فنياً من قوانين عملية الانتاج ذاتها [١].

ولكن تحتاج العمليات المختلفة إلى فترات من الزمن مختلفة كي يتسنى أداؤها ، وعلى ذلك ففي فترات الوقت المتساوية يتم صنع مقادير غير متساوية من المنتجات الجزئية . فاذا كان على نفس العامل أن يؤدي نفس العملية ولاشيء سواها يوماً بعد يوم ترتب بعد ذلك ضرورة وجود أعداد متفاوتة من العمال لمارسة العمليات المختلفة . وهنا نجد مرة أخرى تعاوناً في أبسط ضروبه وهو استخدام أفراد كثيرين في نفس الوقت لعمل نفس الشيء الواحد . ولكن هذا عبارة عن صورة تعبر عن علاقة عضوية . وعلى ذلك فتقسيم العمل في نظام إنتاج المصنع اليدوي لا يقف عند حد تبسيط ومضاعفة أجهزة العامل الجماعي المختلفة من حيث الكيف أي النوع وإنما يقيم نسبة رياضية ثابتة بين أعداد هذه الأخيرة ويحدد عدد العمال أو حجم المجموعات العاملة بالنسبة لكل وظيفة خاصة معينة : فهو بينما يقسم عملية العمل أقساماً فرعية من ناحية الكيف يحدد قاعدة ثابتة من حيث الكم ويقيم تناسباً ثابتاً بالنسبة إلى هذه العملية .

وإذا ما حدث أن هدت التجربة إلى تحديد أصلح النسب العددية لمختلف أنواع مجموعات عمال المسائل التفصيلية في مجال معين من الانتاج صار امتداد ذلك المجال غير مستطاع إلا باستخدام مضاعفات كل مجموعة عاملة معينة [٢] . وفضلا عن هذا فهناك أنواع معينة من العمل يستطيع الفرد فيها أن يؤدي على نطاق كبير نفس القدر من العمل الذي يقوم به على نطاق أصغر ومثال ذلك الرقابة ونقل المنتجات الجزئية من إحدى مظاهر الانتاج إلى غيرها

---

(١) برغم هذا نفى فروع كثيرة من الصناعة يؤدي نظام الصناعة اليدوية هذه النتيجة بطريقة ناقصة نظراً لنفس قوة الضبط الدقيق عن الأحوال الكيماوية والطبيعية في عملية الانتاج .

(٢) « نظرا للطبيعة الخاصة الممتازة لمنتج كل مصنع يدوي (حين نتأكد من عدد العمليات التي تنقسم إليها بما يعود بالفائدة ، وحينما نتأكد من عدد الأفراد الذين نستخدمهم ، ففي هذه نجد أن بقية المصانع اليدوية الأخرى التي لا تستخدم مضاعفات هذا العدد تنتج نفس السلعة بنفقة أعظم .. ومن هنا أحد أسباب كبر حجم المنشآت الصناعية » C. Babbage : On the Economy of Machinery (الطبعة الأولى ، لندن ١٨٣٢ ، الفصل الحادي والعشرون ص ١٧٢ — ١٧٣)

وهكذا . وعلى ذلك فإسناد هذه المهام إلى عمال مخصوصين يصبح مفيداً حين يتضاعف عدد العمال ، ولكن هذا التضعيف يجب أن يؤثر في كافة المجموعات نسبياً .

والمجموعة الفردية من عمال يضطلعون بنفس المهمة الجزئية تتكون من عناصر متجانسة كما أنها جزء مخصوص من الأجزاء التي يتكون منها الجهاز العامل كله . ومع هذا فإننا نجد في بعض الصناعات اليدوية أن المجموعة نفسها هي هيئة العمل المنظمة وأن الجهاز الكامل كله يتكون بواسطة تكرار ومضاعفة هذه المجموعات أو العناصر الإنتاجية الأولية . ومن الأمثلة على ذلك عمل القوارير من الزجاج لأنه ينقسم ثلاث مراحل أو مظاهر يتميز كل منها عن سواه تميزاً أساسياً . فلدينا أولاً المرحلة الإعدادية أي تحضير المواد والعناصر التي يصنع منها الزجاج ، وخلط الرمل والجير ، وتسخين هذا المزيج حتى تتكون لدينا كتلة من الزجاج المذاب[1] ، فني هذه المرحلة الأولى يجري استخدام مختلف العمال في الأعمال الجزئية التفصيلية ، ويصدق نفس الأمر على المرحلة الختامية وهي إنتاج القوارير من أفران التجفيف وترتيبها وتعبئتها وما إلى ذلك ، ويقع بين هاتين المرحلتين الأولى والختامية صنع الزجاج بالمعنى المراد من هذه العبارة ونقصد بذلك تشكيل الزجاج المذاب وصياغته . فعند كل من فتحات الفرن نجد مجموعة من خمسة عمال يطلق عليها اسم hole ويقوم كل منهم بعمل تفصيلي خاص ولكنهم يقومون بالعمل بصفتهم وحدة لا تستطيع أداء عملها إلا إذا تعاون الخمسة فيما بينهم بحيث يتوقف عمل المجموعة كلها إذا تغيب أحد أفرادها . ولكن لكل فرن عـــدة فتحات يتراوح عددها في انجلترا ما بين ٤ ، ٦ ولكل منها وعاء ملىء بالزجاج المذاب كما أن كلا منها تهيء عملاً لمجموعة مماثلة مكونة من خمسة من العمال . ويقوم تنظيم كل جماعة مباشرة على تقسيم العمل بينما الصلة التي تربط ما بين المجموعات الخمس صلة من التعاون البسيط الذي يرجع إليه الفضل في أن أداة الانتاج (وهي فرن الإذابة في هذا المثل) يمكن استخدامها بطريقة أدعى إلى الاقتصاد والوفر نظراً لأنها تستعمل بالاشتراك . ومن هذا الفرن بمجموعاته التي يتراوح عددها بين ٤ ، ٦ يتكون ما يقال له « بيت الزجاج » ويضم المصنع عدداً من هذه البيوت مع الجهاز العامل والعمال مما تتطلبه المرحلتان الأولى والختامية في عملية الانتاج .

وأخيراً كما أن الصناعة اليدوية تنمو عن طريق ربط حرف يدوية مختلفة فإنها تستطيع كذلك أن تنمو فتصبح اتحاداً أو ارتباطاً بين صناعات يدوية مختلفة . ومثال ذلك أن معامل

---

(١) في انجلترا تجرى كل من عمليتي إذابة وصنع الزجاج في فرن خاص بها ، أما في بلجيكا فتجرى العمليتان في نفس الفرن الواحد .

الزجاج فى انجلترا تتولى عمل الأوانى الفخارية اللازمة لها لأن نجاح المنتج أو فشله يتوقف إلى حد كبير على جودة هذه الأوانى وهنا نجد لدينا ارتباطا بين صنع إحدى أدوات الانتاج وصنع المنتج ذاته . وبالعكس يمكن أن يتحد صنع المنتج بصناعات أخرى يقوم بالنسبة اليها بوظيفة المادة الخام أو يتحد بمنتجاتها بطريقة أو أخرى . فمثلا ترتبط صناعة الزجاج من الصوان أحياناً بقطع الزجاج بصناعة brass Founding إذ يستخدم النحاس كأجزاء معدنية فى سلع مختلفة مصنوعة من الزجاج . هذه الصناعات اليدوية المختلفة التى ارتبطت فيما بينها تكون أقساماً (يزداد أو يقل انفصالها من حيث المكان) من الصناعات اليدوية الكلية ، ولكنها فى الوقت ذاته عمليات إنتاجية مستقلة لكل منها طريقتها فى تقسيم العمل الخاص بها . ورغم ما لأمثال هذه الصناعات المرتبطة فيما بينها من مزايا كثيرة فانها لا تكتسب على أساس الصناعة اليدوية البسيطة وحدة فنية حقيقية لأن الوحدة الفعالة لا تحدث إلا حين تحل الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية .

وفى عهد الصناعة اليدوية سرعان ما أصبح خفض مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلع مبدأ فى العمل له غايته[1] ، واستخدمت خلال ذلك العصر الآلات هنا وهناك وخاصة بقصد أداء عمليات بسيطة معينة يمكن القيام بها على نطاق واسع وتتطلب بذل مقدار كبير من النشاط أو الطاقة فمثلا فى صنع الورق بالمصنع اليدوى كان عمل العجينة من الخرق يتم فى معامل الورق[2]. وقد ورث العالم عن الإمبراطورية الرومانية الشكل الاول من الآلات على هيئة الطاحون المائى[3] . وقد تمت خلال عصر الحرف اليدوية كشوف عظيمة كالبوصلة والبارود والطباعة والساعة الأوتوماتيكية . وعلى العموم لعبت الآلات الدور الثانى الذى نسبه اليها آدم سميث وذلك بالقياس إلى تقسيم العمل[4] . وكان استخدام الآلات فى نواح

---

(١) أنظر The Advantages of the East Indian Trade وكذلك كتابات و . بيتى ، جون بلرز ، أندرو بارانتون ، ج . فاندرلنت .

(٢) حتى أواخر القرن السادس عشر كانوا لا يزالون فى فرنسا يستعملون الهاون والمنخل اليدوى لسحق ودق الخامات المعدنية .

(٣) يمكن أن نتقفى آثار تاريخ تطور الآلات فى تاريخ طواحين الغلال corn mills ، ففى انجلترا لا زالوا يطلقون كلمة mill على المصنع factory ، وفى ألمانيا استعملوا فى أوائل القرن التاسع عشر كلمة muhle للدلالة لا على الآلات التى تديرها قوى الطبيعة فحسب ، بل وعلى جميع المصانع اليدوية التى يستخدم فيها أى جهاز من نوع الآلات .

(٤) وكما سنرى حين نشرح نظريات القيمة الفائضة بالتفصيل ، لم يأت آدم سميث بأى رأى جديد بصدد ——

متفرقة خلال القرن السابع عشر ذا نتائج خطيرة إذ هيأت للرياضيين في تلك الأيام أساساً عملياً ودافعاً على خلق وابتداع علم الميكانيكا الحديث .

و « الآلات » المخصوصة التي تتميز بها فترة الصناعة اليدوية هي العامل الجماعي الذي يتكون من ارتباط العمال الذين يقوم كل منهم بعملية تفصيلية . والعمليات المختلفة التي يؤديها منتج السلعة واحدة بعد أخرى تفرض عليه حقوقاً وواجبات متباينة الأنواع . فعليه أن يبذل قدراً أكبر من حيث القوة في إحدى العمليات ، ومن المهارة في ثانية ، ومن الانتباه الشديد في عملية ثالثة . وليس من فرد قد وهبته الطبيعة هذه المزايا جميعاً إلى حد الكمال ، فبعد أن يتم عزل العمليات المختلفة واستقلال كل منها ، يجرى فصل العمال وترتيبهم وتجميعهم في مجموعات تبعاً لمواهبهم الغالبة . فإذا كانت مواهبهم الطبيعية أساس تقسيم العمل تجد الصناعة اليدوية من جهة أخرى تنمي فيهم قوى عاملة أعدتها الطبيعة لوظائف قليلة متخصصة . وبذلك العامل الجماعي جميع الصفات الإنتاجية بدرجة متساوية من الجودة . ويستطيع في نفس الوقت أن يستخدمها بطريقة تحقق أعظم الوفر لأنه يستخدم جميع أعضائه (أي العمال أو مجموعات العمال) لأداء مهام مخصوصة[1] . فالنقص في العامل الذي يقوم بعملية تفصيلية يصبح كمالا حين ننظر إليه على أنه عضو من أعضاء العامل الجماعي[2] . وعادة أداء شيء واحد فقط تحوله إلى أداة لا تخيب في عملها . بينما تضطره علاقته بالجهاز الكلي إلى العمل بذلك القدر من الانتظام الذي يتميز به كل جزء من أجزاء الآلة[3] .

تقسيم العمل . والشيء الذي جعل منه أعظم الاقتصاديين الكلاسيك في عصر الصناعة اليدوية إنما ما علقوه من عظيم الأهمية على تقسيم العمل . والأهمية الضئيلة التي علقوها على الآلات كانت سبباً في الجدل من جانب لاودرديل في أوائل عهد الصناعة الكبيرة ، ويور بعد أن قطعت شوطاً في تطورها ونموها . وفضلا عن هذا خلط آدم سميث بين اختراع الآلات وبين الفرقة والتمييز بين أدوات العمل (وهو الأمر الأخير الذي يلعب فيه عمال المسائل التفصيلية في الصناعة اليدوية دوراً فعالا) . وفيما يتعلق بالأخير فالذي لعب الدور الهام لم يكن عمال الصناعة اليدوية ، بل رجال العلم وأهل الحرف اليدوية وحتى الفلاحين (برندلي) .

(١) إذا قسم صاحب الصناعة العمل المراد أداؤه إلى عمليات مختلفة يتطلب كل منها درجات مختلفة من المهارة والقوة ، فإنه يستطيع أن يشتري تماماً تلك الكمية منهما اللازمة لكل عملية ، بينما إذا قام عامل واحد بالعمل كله فيجب أن يكون حائزاً للقدر الكافي من المهارة والقوة لأداء أصعب وأشق العمليات التي تنقسم إليها السلعة » (Babbage ص ١٨) .

(٢) فمثلا قد يحدث غالباً نمو غير عادي في مجموعات خاصة من العضلات ، العظام الخ . . .

(٣) تساءل أحد أعضاء لجنة التحقيق كيف أمكن إبقاء « الصغار السن » لأداء العمل بانتظام ، فأجاب المستر وليم مارشال مدير أحد مصانع الزجاج اليدوية قائلا « لا يستطيعون إهمال عملهم ، فإذا ما بدأوا العمل وجب عليهم أن يواصلوه ، إنهم كأجزاء الآلة » (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٢٤٧) .

ولما كانت بعض وظائف العامل الجماعي بسيطة والأخرى معقدة نجد أن أعضاءه أى قوى العمل الفردية التي يتكون منها تتطلب درجات متباينة من التدريب ، وبذلك تكون لها قيم متفاوتة . ونتيجة لهذا تعمل الصناعة اليدوية على نشأة ترتيب هرمى لقوى العمل يلائمه نظام من الأجور المتدرجة . فاذا كان العامل الفردى من جهة مخصصاً طيلة حياته لوظيفة مقيدة محدودة ، فمن الجهة الأخرى نجد أن مختلف العمليات التي يقوم بها أعضاء هذه المجموعة ذات الترتيب الهرمى تنقسم وتخصص طبقاً لمهاراتهم الطبيعية والمكتسبة (١). وتتطلب كل عملية إنتاج أعمالا بسيطة معينة يستطيع كل عامل أداءها ، فهى تنفصل إذن وتصبح وظائف خاصة قائمة بذاتها .

وعلى ذلك فى كل حرفة يدوية تبسط عليها الصناعة اليدوية سيطرتها تنشأ طبقة من يقال لهم العمال غير الحاذقين وهى ما لم يكن له مكان فى الصناعة الحرفية . فالى جانب الترتيب الهرمى نجد تقسيماً فرعياً بسيطاً إلى عمال حاذقين وغير حاذقين ، وتهبط نفقات تدريب الأخيرين إلى لا شيء كما تكون فى حالة الأولين أقل مما كانت عليه فى عهد الحرف اليدوية نظراً لأن مهمتهم أو وظيفتهم تصبح أبسط مما كانت عليه قبلا . وفى كلتا الحالتين تهبط قيمة قوة العمل (٢). وثمت استثناءات لهذا القانون نظراً لأن تجزئة عملية العمل يولد وظائف أوسع مدى لم يكن لها وجود مطلقاً فى الحرفة اليدوية أو كانت موجودة بدرجة أقل . والنقص النسبى فى قيمة قوة العمل وهو ما ينجم من زوال نفقات التدريب الحرفى أو خفضها ، ينطوى على ازدياد الفائدة التي يستخدم بها رأس المال ذلك لأن كل ما يؤدى إلى تقصير وقت العمل الضرورى لإعادة إنتاج قوة العمل يؤدى إلى ازدياد مدى العمل الفائض .

---

(١) إن الدكتور يور — فى تمجيده الصناعة الكبيرة من وجهة نظرها والاشادة بها — يحرق خواص الصناعة اليدوية خيراً مما فعل من تقدمه من الاقتصاديين الذين لم يتوافر لهم حماسه واهتمامه بالأمر . بل وربما خيراً من معاصريه مثل باباج الذى وإن فاق يور كرياضى وميكانيكى إلا أنه مال إلى النظر إلى الصناعة الكبيرة من وجهة نظر الصناعة اليدوية فقط . يقول يور إن تخصص العمال فى عمليات مخصوصة .. جوهر تقسيم العمل .. . وفى مكان آخر يصف تقسيم العمل بأنه إعداده وجعله ملائما لمواهب الناس المختلفة .. ، وأخيراً يتحدث عن نظام الصناعة اليدوية كله بأنه نظام التقسيم أو تدريج العمل .. وأنه .. تقسيم العمل إلى درجات من المهارة .. الخ .

Ure : Philosophy of Manufactures, pp. 10—23.

(٢) .. نظراً لأن كلا من أهل الحرف اليدوية ... تمكن من بلوغ حد الاتقان فى ناحية واحدة بفضل المران والتدريب لهذا أصبح ... عاملا أرخص ثمناً ... شرحه ص ١٩ .

٤ — تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية وتقسيم العمل فى المجتمع

بحثنا نشأة الصناعة اليدوية ، وعناصرها البسيطة ، والعامل الذى يؤدى عملية تفصيلية وأداته التى يشتغل بها ، وأخيراً جهاز الصناعة اليدوية بوجه عام . والآن نعرض بإيجاز للعلاقة بين تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية وتقسيم العمل فى المجتمع . ومن الأخير يتكون الأساس العام الذى يقوم عليه إنتاج السلع كله .

إذا جعلنا العمل وحده نصب أعيننا أمكن أن نصف التقسيم الفرعى للانتاج الاجتماعى إلى أقسامه الأساسية كالزراعة والصناعة الخ بأنه تقسيم العمل بوجه عام . وأمكن أن نصف تجزئة هذه الأقسام إلى أنواع وفروع بأنه التقسيم من الوجهة الخاصة ، وأخيراً استطعنا أن نصف تقسيم العمل داخل الورشة بأنه تقسيم من حيث التفاصيل[١].

وتقسيم العمل فى المجتمع وما يماثله من قصر الأفراد على مهن أو أعمال خاصة ينشأ ـ مثل تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية ـ من نقطتى ابتداء يقعان فى طرفين متقابلين . ففى داخل الأسرة ثم فى القبيلة[٢] بعد ذلك يحدث تقسيم العمل بصفة تلقائية تبعاً لاختلافات الجنس والسن ، بمعنى أن أساس هذا التقسيم فسيولوجى بحت . وتمتد أو تنتشر المادة التى تخضع للعمل بنسبة اتساع نطاق الجماعة ، والزيادة فى عدد السكان ، وأكثر من هذا بفضل المنازعات التى تنشب بين القبائل المختلفة وإخضاع قبيلة للاخرى . ومن جهة أخرى ينشأ تبادل المنتجات فى النقط التى تتلاقى أو تتصل عندها الأسرات والقبائل أو الجماعات المختلفة ـ ذلك أنك ترى فى المراحل المبكرة للحضارة أن الوحدات المستقلة التى يواجه بعضها بعضاً ليست أفراداً وإنما هى أسرات وقبائل الخ . وتكتشف الجماعات المختلفة عن وسائل إنتاج وعيش مختلفة فى

(١) «. يتراوح تقسيم العمل من فصل أشد المهن اختلافاً بعضها عن بعضها ، إلى ذلك التقسيم الذى يشترك فيه عدد من العمال فى إعداد نفس المنتج الواحد ، كما هو الشأن فى الصناعة اليدوية ».

(٢) Storch : Cours d'économie politique, Paris edition, vol 1, p.173.

« نجد بين الشعوب التى بلغت درجة معينة من الحضارة ثلاثة أنواع من تقسيم العمل : أولها ما نسميه التقسيم العام وهو الذى يميز بين المنتجين الزراعيين والصناعيين والتجاريين وهؤلاء ينتمون إلى الأنواع الثلاثة من الحرفة القومية؛ وثانيها ونطلق عليه عبارة التقسيم الخاص وهو تقسيم كل نوع من العمل industry إلى أنواع وأجناس ، وثالثها وهو تقسيم المهنة أو العمل بمعناه الصحيح والذى نجده داخل نطاق الصناعات والحرف وهو ما نلقاه فى معظم الصناعات اليدوية والورش » (شاربك : مصدر سابق ٨٤ — ٨٥) .

البيئة الطبيعية التي تعيش في أحضانها . وهذا ما يترتب عليه اختلاف ما لديها من وسائل الإنتاج وأساليب الحياة والمنتجات . ونظراً لهذه الاختلافات والفروق التي تنشأ من تلقاء ذاتها ، نرى أنه إذا ما اتصلت الجماعات بعضها ببعض حدث التبادل بين منتجات عدة بحيث لا تلبث هذه المنتجات أن تتحول تدريجاً إلى سلع . فالتبادل لا يحدث على اختلاف ميادين الإنتاج ، وإنما يقيم علاقة فيما بينها وبذا يحولها إلى فروع من الإنتاج الجماعي الاجتماعي تتفاوت من حيث اعتماد (تبعية) كل منها على الآخر . وهكذا ينشأ التقسيم الاجتماعي للعمل عن طريق التبادل بين مجالات الإنتاج التي يكون كل منها في الأصل متميزاً ومستقلاً عن الآخر . ولكن حيث يكون التقسيم الفسيولوجي للعمل هو نقطة الابتداء فإن الأعضاء أو العناصر الخاصة في الهيكل أو التشكل الذي تعتمد أجزاؤه مباشرة كل على الآخر ، تتفكك وبذا تصبح وحدات مستقلة بحيث أن تبادل المنتجات بوصفها سلعاً هو وحده الذي يبقى العلاقة القائمة بين مختلف أنواع العمل . في الحالة الأولى يصبح ما كان مستقلاً في حالة اعتماد على غيره ، بينما في الحالة الثانية يصير ما كان معتمداً على غيره مستقلاً عنه (ذلك أن تبادل السلع مع الجماعات الغريبة الأجنبية فيه الدافع الرئيسي نحو عملية التحلل والتفكك هذه) .

إن الانقسام بين الحضر والريف الأساس الذي يقوم عليه كل تقسيم للعمل قد بلغ مبلغاً عالياً من التطور ، وهو التقسيم الذي سببه تبادل السلع[1] . ويجوز القول إن التاريخ الاقتصادي للمجتمع بأسره يتلخص في تطور هذا الانقسام بين الحضر والريف ، وإن كنا لن نتوسع أو نتعمق في بحث هذا الموضوع الآن .

وكما أن تقسيم العمل في الصناعات اليدوية يستلزم حتماً وجود طبقة سفلية مادية أعني عدداً معيناً من عمال يجري تشغيلهم في وقت واحد ، كذلك لا بد لتقسيم العمل في المجتمع من أن يكون السكان على قدر كاف من الوفرة وكثافة العدد ـ لأن حجم السكان وكثافتهم يحلان هنا محل تجميع العمال في نفس محل العمل الواحد[2] وكثافة السكان هذه مسألة

---

(١) عالج سير جيمس ستيوارت هذا الموضوع خيراً مما فعل غيره من الكتاب . ومما يدل على قلة معرفة الناس بكتابه الضخم الحجم الذي نشر قبل «ثروة الشعوب» بعشر سنوات ، أن المعجبين بمالتس لا يعرفون أن كتاب ذلك المؤلف Principles of Population معظمه مجرد نقل عن مؤلف ستيوارت (وإن كان مالتس استعان أيضاً بولاس وتونسند) .

(٢) «وتحت قدر معين من كثافة السكان يسهل الاتصال الاجتماعي واتحاد القوى التي يمكن بواسطته زيادة منتج العمل» (جيمس مل ، مصدر سابق ص ٥٠) ــ كلما زاد عدد العمال ، زادت قوة المجتمع الإنتاجية بالنسبة المركبة لهذه الزيادة مضروبة في الآثار الناجمة عن تقسيم العمل» Thomas Hodgskin

نسبية . فالبلد الذى تتوافر به وسائل مواصلات نامية يعد بلداً كثيفاً ولو كان عدد سكانه قليلا ، وعلى هذا الاعتبار يجوز أن تعد الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكى أشد كثافة وازدحاماً بالسكان من بلاد الهند [١] .

لما كان إنتاج السلع وتداولها الشروط العامة اللازمة للأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج فإن تقسيم العمل فى ظل الصناعة اليدوية لا يمكن أن يقوم إلا إذا ما بلغ نمو وتطور تقسيم العمل فى داخل المجتمع درجة معينة . وبالعكس فتقسيم العمل فى نظام الصناعة اليدوية أثر فى تنمية ومضاعفة التقسيم الاجتماعى للعمل . وإذ تتعرض أدوات العمل للتفرقة فيما بينها يزداد التباين والافتراق بين الصناعات التى تنتج هذه الأدوات [٢] . وإذا غزا نظام الصناعة اليدوية صناعة ظلت حتى ذلك الوقت ذات علاقة بغيرها ، إما كصناعة رئيسية أو كصناعة ثانوية (وكلها تحت سيطرة منتج واحد) فسرعان ما تنفصل هذه الصناعات بعضها عن بعض ويصبح كل منها مستقلا عن الآخر . وإذا غزا نظام الصناعة المنزلية مرحلة معينة فى إنتاج سلعة ما ، تحولت المظاهر المختلفة فى إنتاجها إلى صناعات مستقلة . وقد سبق أن بينت أن السلعة التامة الصنع لا تزيد عن كونها مجموعة من المنتجات الجزئية تجمعت بطريقة آلية فقد تعود المهن التفصيلية فتثبت قواعدها بصفتها حرفاً يدوية مستقلة . ولكى يزداد تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية نمواً فقد ينقسم فرع واحد من الإنتاج إلى صناعات مختلفة قد يكون بعضها جديداً تماماً ، وفى هذه الحالة يتوقف الشكل الذى تتخذه العملية على الفروق فى المواد الأولية أو على وجود أنواع مختلفة من نفس المادة الأولية الواحدة . ففى فرنسا مثلا منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر كانوا ينسجون أكثر من مائة نوع من المادة الحريرية . وكان بأفينيون قانون يحتم « على كل صبى أن يخصص نفسه لنوع واحد من الصناعة اليدوية ، وألا يتعلم إعداد أنواع عدة من المادة فى وقت واحد » . ونظام الصناعة اليدوية الذى يعمل على الاستفادة من كافة الخواص والميزات المحلية يساعد على نمو التقسيم الإقليمى للعمل وهو الذى بمقتضاه تتركز فروع معينة من الإنتاج فى جهات معينة [٣] . ومن العوامل التى أسرعت

---

(١) نظراً لازدياد الطلب على القطن منذ سنة ١٨٦١ ، زاد إنتاجه على حساب إنتاج الارز وذلك فى أشد أجزاء جزر الهند الشرقية ازدحاما . وترتب على هذا كثرة حدوث المجاعات المحلية وذلك لأنه بسبب رداءة المواصلات إذا قل محصول الارز فى جهة تعذر استيراده من جهات أخرى .

(٢) هكذا نرى كيف أصبحت صناعة المكاكيك فرعاً خاصاً من الصناعة فى هولنده خلال القرن السابع عشر .

(٣) ومما لم تكن الصناعة الصوفية بانجلترا منقسمة أجزاء أو فروعا عدة يتخصص فى عمل كل منها مكان معين كالأقمشة الرفيعة فى سومرست ، السميكة فى يوركشير ، ells فى اكستر ، الحرير فى سدبرى ، crapes فى نوروتش

بتقسيم العمل داخل المجتمع خلال عصر الصناعة اليدوية ، اتساع السوق العالمية وتكوين المستعمرات وكلاهما جزء من الشروط العامة اللازمة لوجود ذلك العصر . وليس هنا مجال البحث المفصل فى كيف غزا تقسيم العمل كافة ميادين الحياة الاجتماعية إلى جانب الميدان الاقتصادى ، وكيف أنه صار فى كل مكان الأساس الذى قام عليه التخصص إلى الحد الذى دعا ا. فرجوسن ـ أستاذ آدم سميث القول « إننا نخلق شعبا من العبيد ، وليس لدينا مواطنون أحرار » (History of Civil Socity – إدنبره الجزء الرابع ، قسم ٢ ص ٢٨٥) .

برغم ما بين تقسيم العمل فى المجتمع وتقسيم العمل فى الورشة من أوجه الشبه والصلات يجب علينا ألا نعدهما درجتين مختلفتين من نفس العملية الواحدة ، ذلك لأنهما متمايزان بصفة أساسية . إن وجه التشابه بينهما مما لا يمكن نكرانه حين تكون صلة غير متطورة تربط ما بين مختلف فروع الصناعة . مثال ذلك ينتج مربى الماشية الجلود ، ويصنع الدباغ من هذه الجلد المدبوغ ، وهذا الأخير يحوله الحذاء إلى أحذية . فكل من هؤلاء الثلاثة يخرج منتجاً متدرجاً والشكل الختامى التام الصنع هو الثمرة المتحدة لكافة أعمالهم المنفصل كل منها عن الآخر . ثم علينا أن ننظر إلى فروع العمل المختلفة التى تمد كلا من مربى الماشية والدباغ والحذاء بأدوات الإنتاج . وعلى ذلك من المستطاع أن نتصور مع آدم سميث أن هذا التقسيم الاجتماعى للعمل إنما يتميز من الناحية الذاتية عن تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية ، وأنه تقسيم لا يميزه سوى الناظر إليه الذى يستطيع فى حالة الصناعة اليدوية أن يرى من أول نظرة مختلف العمليات التفصيلية يجرى أداؤها فى نفس المكان ، بينما فى حالة التقسيم الاجتماعى للعمل تجد أن الصلات المتداخلة يخفيها توزيع هذه العمليات على أماكن متباعدة ويخفيها كذلك العدد الكبير من أنواع العمل المنفصلة [1] . ولكن ما طبيعة العلاقة بين الأعمال المستقلة التى يؤديها كل من

Berkeley ; The Querist, 1750; p. 250. « ... فى كنال . البطاطين فى حوتى ، وهكذا linseys (الأسماء لانجليزية أنواع من الأنسجة) .

(١) يحدثنا آدم سميث أن تقسيم العمل يبدو أعظم فى الصناعات اليدوية بينما الصحيح ذلك « وأن الذين يستخدمون فى كل فرع من فروع العمل المختلفة يمكن جمعهم فى نفس محل العمل تحت أنظار من يريد مشاهدتهم ، وبالعكس فى الصناعات اليدوية الكبيرة التى تمد أغلب الناس بحاجياتهم ، يستخدم كل من فروع العمل المختلفة عدداً كبيراً من العمال بحيث يستحيل جمعهم فى نفس محل العمل الواحد ... وبذا لا يكون تقسيم العمل واضحاً كما فى الحالة الأولى » (ثروة الشعوب ، الكتاب الأول ، الفصل الأول) — انظر القطعة المشهورة التى تبدأ بالكلمات الآتية « ولاحظ مسكن الصانع ==

مربى الماشية والدباغ والحذاء ؟ تنحصر هذه العلاقة فى وجود منتجاتهم على هيئة سلع . وما الذى يميز من جهة أخرى تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية ؟ يميزه كون العامل الذى يقوم بإتمام عملية تفصيلية لا ينتج السلع ، لأن الذى يتحول إلى سلعة إنما هو منتج عدد من عمال العمليات التفصيلية[1]. وتقسيم العمل داخل المجتمع يترتب على بيع وشراء منتجات مختلف فروع الصناعة . بينما العلاقة بين الأعمال التفصيلية فى الصناعة اليدوية يسببها بيع قوات العمل المختلفة للرأسمالى الذى يستخدمها كقوة عمل متحدة . ويتضمن تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية معنى تركيز أدوات الإنتاج فى أيدى رأسمالى واحد بينما يتضمن التقسيم الاجتماعى للعمل معنى تفرق أدوات الإنتاج بين كثير من منتجى السلع ، كل منهم مستقل عن الآخر . وبينما نجد فى الصناعة اليدوية أن قانون تناسب يخضع جماعات معينة من العمال لوظائف معينة ، تلعب الصدفة والهوى الدور فى توزيع منتجى السلع وما لديهم من أدوات الإنتاج على مختلف فروع

ـ العادى أو العامل الذى يشتغل باليوم ، فى دولة متمدنية غنية ،، وفى هذه القطعة يوضح لنا كثرة وتنوع الصناعات التى تساهم فى إشباع الحاجات التى يتطلبها عامل عادى . هذه القطعة منقولة حرفاً بحرف من .

Bernard de Mandeville's " Remarks to his « Fable of the Bees, or Private Vices. Publick Benefits » The "Remarks" were added to the 1714. edition.

(٢) .. لم يعد ثمت وجود لما يقال له الجزاء الطبيعى للعمل الفردى . إن كل عامل ينتج فقط جزءاً من كل ، ولما كان كل جزء ليست له قيمة أو منفعة فى حد ذاته ، فلا يجد العامل له سنداً حين يقول : هذا ما أنتجته ، وسأحتفظ به لنفسى ،، (لندن ١٨١٥ ص ٢٥) .

Labour defended against the Claims of Capita

وصاحب هذا المؤلف الذى يثير الاعصاب توماس هودجسكين .

(١) أوضح لنا الأمريكيون بصورة عملية هذا الفارق بين التقسيم الاجتماعى للعمل وتقسيم العمل فى الصناعة اليدوية . فى الحرب الأهلية فرضت ضريبة قدرها ٦ ٪ على المنتجات الصناعية، وطبيعة الحال يبدر السؤال : ما هو المنتج الصناعى ؟ جاوب المشرع .. ينتج الشىء حين يصنع ، ويصنع حين يكون معداً للبيع ،، وإليك مثال واحد ، كانت المصانع اليدوية فى نيويورك وفيلادلفيا سابقاً تصنع ،، المظلات بكافة لوازمها . ولكن لما كانت المظلة مكونة من أجزاء كثيرة مختلفة ، أصبحت الأجزاء التى تكونها أدوات تامة الصنع يتم إنتاجها بصورة مستقلة بواسطة صناعات مستقلة بأماكن مختلفة ، وكانوا يرسلون المنتجات الجزئية إلى المصنع اليدوى بصفتها سلعاً مستقلة حيث يتم تجميعها لصنع مظلة كاملة . وأطلق الأمريكيون على الأدوات التى يتم إعدادها على هذا النحو عبارة ، الأدوات المجمعة assembled articles وهو اسم مناسب لأنها كانت مجموعات من الضرائب . وعلى ذلك تجمع المظلة أولا ضريبة قدرها ٦ ٪ على ثمن كل جزء من أجزائها ، ٦ ٪ على ثمن المظلة كلها .

الصناعة فى المجتمع . حقيقة تحاول مختلف ميادين الانتاج تحقيق التوازن إذ يجب من جهة على كل منتج للسلع أن ينتج قيمة استعمالية أى يشبع حاجة اجتماعية مخصوصة (ويختلف مدى هذه الحاجيات إختلافاً كمياً ولكن هذه الحاجيات المختلفة ترتبط فيما بينها بدخفية غير منظورة كى تكون نظاماً طبيعياً) ، ومن جهة أخرى فإن قانون قيمة السلع يعين المقدار الذى يمكن تخصيصه من المجموع الكلى من وقت العمل لإنتاج نوع معين من السلعة . ولكن هذا الميل المستمر من جانب ميادين الإنتاج المختلفة بقصد إحداث التوازن فيما بينها لا يبدو مفعوله إلا كرد فعل على ما يتعرض له هذا التوازن من اضطراب مستمر .

والقاعدة التى يبدو فعلها فى حالة تقسيم العمل داخل الورشة كأنه يرمى إلى هدف مقصود تعمل فى حالة تقسيم العمل فى المجتمع كأنها ضرورة طبيعية (كامنة ، صماء ، يكشف الغطاء عنها ما يصيب بارومتر أثمان السوق من ارتفاع وانخفاض) وتفرض سلطانها على ما يقوم به منتجو السلع من أعمال غير منظمة تخضع للهوى . وينطوى تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية على سلطة غير مقيدة يتمتع بها الرأسمالى إزاء الأفراد الذين صاروا مجرد أجزاء فى الجهاز الكامل الذى يملكه ، أما التقسيم الاجتماعى للعمل فيجعل منتجى السلع المستقلين يواجه بعضهم بعضاً لا يعرفون سلطاناً عليهم إلا سلطان المنافسة وضغط المصالح المتبادلة ، كالحال فى مملكة الحيوان حيث حرب الكل ضد الكل تحافظ على الأحوال اللازمة لبقاء الأجناس . تمتدح العقلية البورجوازية تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية ، وضم العامل طيلة حياته إلى عملية جزئية ، وخضوع العامل الذى يتولى عملية تفصيلية خضوعاً غير مشروط لرأس المال ، على اعتبار أن هذه جميعاً تنظيم للعمل هدفه وغايته زيادة إنتاجية العمل . هذه العقلية ذاتها تحمل بنفس القوة على كل ضرب من ضروب الإشراف الاجتماعى وتنظيم عملية الإنتاج الاجتماعية ، باعتبار هذا جميعه إعتداء على ما للرأسمالى من حقوق لا يجوز انتهاكها من حيث الملكية وحرية العمل والتصرف . إن الذين يدافعون عن نظام المصانع لا يجدون حجة يقيمونها على التنظيم العام للعمل الاجتماعى أسوأ من قولهم إن هذا الأمر لو حدث فإن أن يحول المجتمع كله إلى مصنع .

وبينما نجد فى المجتمع الخاضع للطريقة الرأسمالية فى الإنتاج أن فوضى التقسيم الإجتماعى للعمل واستبداد تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية يعين ويحدد كل منهما الآخر ، نجد أن أشكال المجتمع المتقدمة التى نما فيها انفصال الصناعات من تلقاء ذاته وتبلور ثم دعمه أخيراً القانون — نقول إن هذه الأشكال تقدم لنا من جهة صورة لتنظيم له هدف وسلطان العمل الاجتماعى ، وترينا من جهة أخرى نظاماً يكون فيه تقسيم العمل داخل الورشة إما معدوماً وإما فى أدنى

حد له وإما وجوده راجع إلى مجرد الصدفة [1] .

إن الجماعات الهندية الصغيرة القديمة العهد للغاية والقائمة حتى اليوم ، أساسها امتلاك الجماعة للأرض ، والصلة المباشرة بين الزراعة والحرفة اليدوية ، والشكل الثابت من تقسيم العمل والذى تتخذه وتتبعه الجماعات الجديدة والتي تتكون . هذه الجماعات وحدات إنتاجية تكفي ذاتها بذاتها ، وتتراوح مساحة أرض الجماعة بين مائة وعدة آلاف من الأفدنة . ويخصص الشطر الأكبر من الإنتاج لإشباع حاجيات الجماعة المباشرة ، وبذلك يكون الإنتاج نفسه مستقلا عن تقسيم العمل الناجم من تبادل السلع فى المجتمع الهندى بوجه عام ، ولا يتحول إلى سلع إلا المنتجات الفائضة من حاجة الجماعة وهذا العمل نتيجة أولية مترتبة على أعمال الدولة التى خصصت لها منذ أبعد الأزمنة فى القدم نسبة محدودة من الناتج على صورة ريع يدفع لها عينا . وتلقى بمختلف أقاليم الهند أشكالا مختلفة من أمثال هذه الجماعات . وأبسط شكل ذلك الذى تقوم فيه الجماعة بفلاحة الأرض بطريقة الاشتراك ثم يوزع الناتج على أعضائها ، وفى الوقت ذاته تمارس كل أسرة الغزل والنسيج الخ بصفة مهنة منزلية إضافية ، وإلى جانب الجماهير أو مجموعات الناس التى تشتغل بنفس الحرف الواحدة ، نجد هذه المجموعة من الأفراد ولكل منهم عمل يؤديه ، فهناك الرئيس ويتولى القضاء وحفظ الأمن وجباية الضرائب ، والمحاسب الذى يقيد حسابات الزراعة ويسجل كل ما يتصل بذلك ، وموظف مهمته مقاضاة المجرمين وحماية تنقلات المسافرين الوافدين من بعيد وحراستهم حتى يبلغوا القرية المجاورة . ورجل آخر يحافظ على الحدود التى تفصل ما بين جماعته والجماعات المجاورة ، ومراقب المياه الذى يتولى توزيع المخزون منها فى خزانات الجماعة ، والقسيس ـ البراهما ـ الذى يتولى الشؤون الدينية ، والمعلم الذى يعلم القراءة والكتابة للأطفال مستخدما الرمل فى ذلك ، والمنجم الذى يعين الأوقات المناسبة للبذر والحصاد ويخبر الناس عن أيام الخير والشر لمختلف العمليات الزراعية ، والنجار والحداد اللذان يصنعان أدوات الزراعة ويصلحانها ، والفخارى الذى يعمل حاجة الجماعة من أوان ، والجوهرى الذى يصنع الحلى والأدوات من الفضة ، وقد يكون هناك شاعر يقوم بعمل الجوهرى فى بعض الجماعات وبوظيفة المعلم فى الأخرى . هؤلاء الأفراد جميعاً تتولى الجماعة الانفاق عليهم . وإذا زاد عدد السكان قامت جماعة جديدة على

---

(١) يصح القول ... بصفة قاعدة عامة إنه كلما قل ما نلقاه من سلطان يسود تقسيم العمل داخل المجتمع ، زاد نمو تقسيم العمل فى الورشة وعظم خضوعه لسلطان فرد واحد . وهكذا فيما يختص بتقسيم العمل نجد أن السلطان فى الورشة والسلطان فى المجتمع ، يتناسبان تناسباً عكسياً الواحد إزاء الآخر » .
كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١٣٠ — ١٣١ .

نسق الأولى واتخذت مكاناً لها أرضاً عذراء . ومن هذا نرى أن جهاز الحياة في الجماعة يتميز بتقسيم للعمل ذي هدف محدود ، ولكن تقسيم العمل – كما يكون في الصناعة اليدوية – مستحيل نظراً لأن السوق التي تستوعب عمل الحداد والنجار الخ ثابتة محدودة ، وحتى إذا كانت القرية كبيرة فقد تضم اثنين أو ثلاثة من الفخارين والحدادين(١) . هنا نجد أن القانون الذي ينظم تقسيم عمل الجماعة يبدو فعله وكأنما قد اكتسب قوة قانون طبيعي لا يمكن خرقه ، فكل من رجال الحرف اليدوية يؤدي عمله طبقاً للعرف والتقاليد ولكنه يعمل مستقلاً عن غيره ويقوم في محل عمله وحسب ما يبديه له تفكيره بكافة الأعمال اللازمة لما تخصص فيه . وذلك كله دون أن يخضع لأي نوع من السلطان والسيطرة . هذه الجماعات التي تعيش في حالة استكفاء ذاتي والتي تتكاثر أو تنشأ من جديد – إذا تحطمت – في نفس المكان وبنفس الاسم(٢) ذات جهاز إنتاجي يمتاز ببساطة تكشف لنا عن سر استقرار وثبات المجتمع الآسيوي خلافاً للتقلبات التي تتعرض لها الدول الآسيوية والأسرات الحاكمة . إن العناصر الاقتصادية التي يتكون منها المجتمع تظل غير متأثرة بالعواصف السياسية .

أوضحت كيف حالت النقابات الطائفية guilds عمداً دون تحول رب العمل (المعلم master) إلى رأسمالي وذلك بفضل القيود التي فرضتها على من يعملون عنده من الصبيان apprentices ورجال اليومية journeymen ، كما أنه لم يكن في استطاعته أن يستخدم عمال اليومية إلا في الحرفة التي كان نفسه فيها معلماً . فكأن هذه النقابات راقبت بعين الغيرة كافة محاولات التدخل والاعتداء على ميدانها من جانب رأس المال التجاري وهو النوع الوحيد من رأس المال الذي اتصلت به . لقد كان في استطاعة التاجر أن يشتري البضائع ولكنه لم يكن قادراً على شراء العمل كسلعة ، فكأنه وجد للمتاجرة في منتجات الحرف اليدوية . وإذا استدعت الأحوال الخارجية نوعاً أكثر تقدماً ورقياً من تقسيم العمل انقسمت النقابات فروعاً أو أسست

(١) Lieutenant Colonel Mark Wilks : Historical Sketches of the South of India, London, 1810-1817, vol. I, pp. 118-120.

ونجد وصفاً حياً للجماعات الهندية في كتاب « الهند الحديثة » جورج كامبل (١٨٥٢) .

(٢) « في ظل هذا الشكل البسيط ... عاش أهل البلد منذ أقدم العصور ، وقلما تعرضت الحدود الفاصلة بين القرى للتغيير . ورغم ما أصاب القرى ذاتها أحياناً من الأذى بل والدمار بسبب الحرب والمجاعة والمرض ، ظلت نفس الأسماء ونفس الحدود ونفس المصالح بل ونفس الأسرات باقية عصوراً . ولا يهتم الأهلون بتحطم الممالك وانقسامها ، فبينما تظل القرية كاملة فإنه لا يعنيهم إلى أي قوة أو حاكم تؤول . إن اقتصادها الداخلي يظل دون تغيير » . توماس ستامفورد رافلس ، حاكم جاوه السابق « تاريخ جاوه » . لندن ١٨١٧ ج ١ ص ٢٨٥

تقابلات جديدة إلى جانب القديمة ، كما أنها لم تحاول ممارسة حرف يدوية مختلفة فى نفس الورشة . وكنتيجة لهذا نجد أن هذا الضرب الثانى من التقسيم لم يكن متفقاً مع نمو تقسيم العمل للصناعة اليدوية وذلك بفضل الحرف اليدوية (مع أنه ربما مال إلى خلق الشروط اللازمة لتطور عصر الصناعة اليدوية وذلك بفصل الحرف اليدوية وعزلها بعضها عن بعض وإتقانها) . وإذا نظرنا إلى النظام كله رأينا أن العامل ظل متصلا بأدوات الانتاج التى استخدمها ، ولذلك لم يتوافر الأساس الأولى الذى تقوم عليه الصناعة اليدوية وهو وجود أدوات الانتاج على هيئة رأس مال يواجه وجود العامل .

وبينما نجد فى المجتمع عموماً أن تقسيم العمل ، سواء ولده أو لم يولده تبادل السلع ، مظهر لمجتمعات من أشد الأنواع الاقتصادية تبايناً وتنوعاً ـ فتقسيم العمل فى الصناعة اليدوية تطور تتميز به الطريقة الرأسمالية فى الانتاج .

(٥) الطابع الرأسمالى الذى تتميز به الصناعة اليدوية

إن نقطة الابتداء الطبيعية فى التعاون بأعم معنى له وفى الصناعة اليدوية على حد سواء هى وجود عدد متزايد من العمال تحت إشراف وحدة واحدة من رأس المال . وبالعكس فتقسيم العمل فى الصناعة اليدوية يجعل زيادة فى عدد العمال الذين هم تحت سيطرة وحدة واحدة من رأس المال ضرورة فنية . والشكل القائم من تقسيم العمل يتحكم فى الحد الأدنى من عدد العمال الذين يستخدمهم رأسمالى واحد . هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى لا تمكن تحقيق المزايا الناجمة من ازدياد درجة تقسيم العمل إلا بالإضافة إلى عدد العمال ولا يتم هذا إلا بإضافة مضاعفات مختلف المجموعات المشتغلة بالعمليات التفصيلية ولكن نمو الجزء المتغير من رأس المال يجب أن يصحبه نمو الجزء الثابت ، أى ان أى زيادة فى أدوات الانتاج العامة كالمبانى والأفران الخ يجب أن تصحبها كذلك زيادة فى مورد (عرض) المادة الأولية التى يعظم الطلب عليها بأسرع مما يعظم على عدد أكثر من العمال . وتزداد كمية المادة الأولية التى يستخدمها مقدار معلوم من العمل فى وقت معلوم بقدر النسبة التى تزيد بها إنتاجية العمل بسبب تقسيم العمل . وعلى هذا فالطابع الفنى للصناعة اليدوية يترتب عليه القانون التالى وهو أنه لا بد من زيادة مطردة فى الحد الأدنى من مقدار رأس المال الذى يكون فى أيدى الرأسماليين الفرديين ، وبعبارة أخرى لابد من ازدياد مستمر فى تحويل وسائل العيش وأدوات الانتاج الاجتماعية إلى رأس مال [١] .

(١) .. لا يكفى أن رأس المال (وكان ينبغى للكاتب أن يقول وسائل العيش الضرورية وأدوات الانتاج) اللازم لتقسيم الحرف اليدوية إلى فروع يكون موجوداً فعلا فى داخل المجتمع ، بل من الضرورى أن يكون رأس ـــــ

والجهاز العامل الجماعي ، في الصناعة اليدوية كما في التعاون البسيط ، شكل ينم عن وجود رأس المال ، والرأسمالي يملك الأداة الانتاجية الاجتماعية التي تتكون من عدد كبير من العمال الفرديين ممن يضطلعون بالعمليات التفصيلية . ونتيجة لهذا تبدو الطاقة الانتاجية الناجمة من اتحاد العمل كأنها طاقة رأس المال الانتاجية . إن الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لا تقف عند حد إخضاع العامل الذي كان من قبل مستقلا لإشراف رأس المال ، بل إنها بالاضافة إلى هذا تخلق تدريجاً هرماً بين العمال أنفسهم أي تجعلهم درجات يعلو بعضها بعضاً . وبينما لا يغير التعاون البسيط وسائل العمل التي يستخدمها الفرد تحدث الصناعة اليدوية انقلابات في هذه الوسائل ، وتحول العامل إلى شخص كسيح ومارد وذلك بارغامه على أن يظهر مهارة ذات درجة عالية من التخصص على حساب عالم من القوى والمواهب الانتاجية وهو الأمر الشبيه بما يفعلون في الأرجنتين حيث يذبحون حيواناً لكي يحصلوا على جلده أو دهنه . لا يقف الأمر عند حد تخصيص عمليات جزئية متنوعة لأفراد مختلفين ، بل إن الفرد نفسه ينقسم أجزاء ويتحول إلى محرك أوتوماتيكي لعملية جزئية[1] . وبهذا تتحقق أسطورة Menenius Agrippa السخيفة التي صورت الآدمي كأنه قطعة من جسده[2] . ونبدأ القول بأن العامل يبيع ما يملك من قوة العمل للرأسمالي إذ هو نفسه يفتقر إلى الوسائل المادية اللازمة لإنتاج السلعة . فقوته على العمل الفردية لا تستطيع أداء وظيفتها إلا إذا بيعت لرأس المال وأصبحت في البيئة التي تحصل فيها بورشة صاحب رأس المال . أما وقد أصبح العامل عاجزاً عن الاستقلال بعمله وإنتاج ما يشاء فانه يتحول إلى شيء تابع لورشة الرأسمالي[3] ، وبذلك يدمغ

المال هذا قد تجمع في أيدي الصناعيين بمقادير كافية تمكنهم من إدارة عملياتهم على نطاق كبير ... كلما تقدم تقسيم العمل فإن استخدام عدد معين من العمال بصفة دائمة يتطلب زيادة إنفاق رأس المال على العدد والمواد الخام الخ .. (ستورش : Cours d'économie politique طبعة باريس جـ ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١) .. إن تركيز أدوات الانتاج وتقسيم العمل لا ينفصلان ضرورة وأهمية عن تركيز السلطات العامة وتقسيم المصالح الخاصة في عالم الحياة السياسية .. (كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١٣٤) .

(١) يطلق Dugald Stewart على العمال الصناعيين عبارة .. الأجهزة الحية living automatons ... التي تستخدم في تفصيلات العمل .. (ص ٣١٨) .

(٢) في الحيوانات المرجانية يكون الفرد في الحقيقة معدة للجماعة بأسرها . ولكن الحيوان المرجاني polyp يمد المجموعة بالغذاء بينما السيد الشريف patrician الروماني كان يحصل على الغذاء من الجماعة .

(٣) .. إن العامل الذي يبرع في ممارسة حرفة كاملة يمكنه أن يزاولها في أي مكان وأن يجد وسائل العيش ، أما العامل في الصناعة اليدوية فليس أكثر من شيء إضافي ، وإذ ينفصل عن أقرانه يفقد الكفاءة والاستقلال ويضطر إلى قبول ما يرى ثمة فرضه عليه من قواعد وقيود ..

Storch. op. cit., p. 28 St. Petersburg edition, 1815, vol. 1. p. 204.

تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية العامل بأنه متاع لرأس المال وملك له . إن الفلاح أو رجل الحرفة اليدوية المستقل تنمو لديه المعرفة والبصر بالأمور والادارة ولو إلى حد معتدل ، والمتوحش يمارس فنون القتال كمظاهر دالة على ماالديه من دهاء ، أما فى نظام الصناعة اليدوية فكافة هذه الملكات إنما تحتاجها الورشة بصفتها كل واحد . فالذكاء فى الانتاج يتضخم فى ناحية لأنه يختفى فى نواح عدة أخرى . وما يفقده عمال المساقات التفصيلية يتركز فى رأس المال الذى يستخدمهم[1] . ويترتب على تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية أن القوى الفكرية لعملية الانتاج المادية تواجه العامل الذى أصبح عبداً لها ، وتبدأ هذه العملية فى التعاون البسيط الذى فيه يقف الرأسمالى إزاء العامل ممثلا وحدة وإرادة الجهاز العامل المتحد ، ويشتد هذا الاتجاه فى الصناعة اليدوية ويكمل فى الصناعة الكبيرة التى تفصل العلم عن العمل وتجعل من الأول قوة إنتاج مستقلة لخدمة رأس المال[2]. فى الصناعة اليدوية نجد أن إثراء العامل الجماعى وبالتالى رأس المال فى مسألة الانتاجية الاجتماعية يتوقف على إفقار العمال فيما يتعلق بقواهم الفردية فى الانتاج ، ولد الجهل الجد والخرافة ، ويتعرض الفكر والخيال للخطأ ولكن عادة تحريك اليد أو القدم مستقلة عن أى منهما . وتتقدم الصناعات إذا ما قل الدور الذى يقوم به العقل وإذا ما صارت الورشة آلة الناس أجزاؤها . (فرجسون ص ٢٨٠) . والواقع درج بعض رجال الصناعة فى منتصف القرن الثامن عشر على استخدام البلهاء فى بعض عمليات بسيطة كانت معتبرة من أسرار المهنة[3] .

يقول آدم سميث إن ملكات الفهم لدى معظم الناس تكونها أعمالهم العادية . فالرجل الذى يقضى حياته فى أداء بضع عمليات بسيطة لا تتوافر له الفرصة لاستخدام موهبة الفهم ويصبح شخصاً غبياً وجاهلا . وبعد أن يصف غباء العامل المكلف بعملية جزئية يقول إن وحدة حياته الراكدة مما يفسد عقله ، بل إنها تفسد نشاط جسمه وتجعله عاجزاً عن استخدام قوته ونشاطه ومثابرته فى أى أعمال خلاف العمل الذى تربى عليه . وهنا يبدو كأنما مهارته فى الحرفة المخصوصة التى يمارسها قد اكتسبها على حساب فضائله ومزاياه العقلية والاجتماعية

---

(١) " قد يكون الأول كسب ما خسره الآخر " (؟ . فرجسون ، مصدر سابق ص ٢٨١) .

(٢) إن الرجل ذا المعرفة والعامل الانتاجى يكون التقسيم بينهما ، وبدلا من أن تظل المعرفة أداة يستخدمها العامل لزيادة قواه الانتاجية فانها تقف ضد العمل ... وتخدع العمال وتضللهم كى تجعل قواهم العضلية ميكانيكية ومطيعة تماماً " و . تمبسون : بحث فى مبادىء توزيع الثروة ، لندن ١٨٢٤ ص ٢٧٤ .

(٣) J. D. Tuckett : A History, of the Past and Present State of the Labouring Population, London, 1846, vol. I, p. 149.

والحربية ، وهذه هي الحالة التي يهوى إليها العمال الفقراء في كل مجتمع متمدين متقدم[1] ولكي يمكن التغلب على الآثار الخطيرة الناجمة عن تقسيم العمل يوصي آدم سميث بقيام الدولة بتعليم الشعب ، ولكن المسيو ج . جارنيه الذي ترجم كتاب آدم سميث إلى الفرنسية وعلق عليه ، ينتقد رأي الاقتصادي الانجليزي وهو انتقاد يتفق مع النظم التي سادت في عهد الامبراطورية الفرنسية والتي أتاحت له أن يصبح أحد أعضاء مجلس الشيوخ . يقول جارنيه إن إقدام الدولة على تعليم الجماهير فيه خرق لأول قوانين تقسيم العمل ، وينطوي على القضاء على نظام المجتمع بأسره . « إن التقسيم بين العمل اليدوي ، والعمل الذهني[2] ، يشتد وضوحاً وتأثيراً كلما عظم ثراء المجتمع[3] ، وهذا التقسيم ثمرة الماضي وسبب فيما يتم من تقدم في المستقبل . . فهل للحكومة أن تعمل ما يتعارض مع تقسيم العمل هذا وما يعرقل سيره الطبيعي ؟ هل لها أن تنفق جانباً من الأموال العامة في مزج هذين النوعين من العمل واللذين يجاهدان في سبيل الانقسام والانفصال[4] .

وحتى تقسيم العمل في المجتمع بوجه عام يعمل على إضعاف العقل والجسم . ولما كان عصر الصناعة اليدوية يخطو خطوة بعيدة بهذا التقسيم الاجتماعي لفروع العمل فضلا عن أنه يجتث جذور حياة الفرد ، لهذا نجد في هذا العصر أن الأمراض الصناعية تزداد وضوحاً[5] .

---

(١) Wealth of Nations, bk V, ch. 1, part 3, art. 2. — كان آدم سميث واضحاً في هذه النقطة إذ هو تلميذ أ . فرجسون الذي وجه أعظم الاهتمام إلى آثار تقسيم العمل السيئة . ففي الجزء الافتتاحي من مؤلفه حيث يمتدح تقسيم العمل تراه يشير إشارة عابرة إلى الوسيلة التي يسبب بها هذا التقسيم الفوارق الاجتماعية ، وهو لا يردد آراء فرجسون إلا حين يصل إلى الكتاب الخامس الذي تكلم فيه عن إيرادات الدولة . وفي كتابي « فقر الفلسفة » قلت كل ما يلزم لبيان العلاقة التاريخية بين فرجسون وآدم سميث وليمونتاي وساي بصدد نقد تقسيم العمل ، وقد أشرت في كتابي أولا إلى أن تقسيم العمل في الصناعة اليدوية شكل خاص من الطريقة الرأسمالية في الانتاج ص ١٢٢ وما بعدها) .

(٢) قال فرجسون (ص ٢٨١) « وحتى التفكير ذاته يصبح في هذا العصر من الانفصال حرفة مخصوصة غريبة

(٣) يستعمل آدم سميث بحق كلمة « المجتمع » هذه للدلالة على رأس المال والملكية الزراعية والدولة التي تقوم عليهما .

(٤) ترجمة G. Garnier لكتاب آدم سميث ، الجزء الخامس ص ٤ — ٥

(٥) في سنة ١٧١٣ نشر Ramazzini أستاذ الطب في بادوا كتابا باسم De morbis artificum (أمراض العمال) ، وظهرت ترجمة فرنسية له وأعيد طبعها سنة ١٨٤١ في « دائرة معارف العلوم الطبية » ، وخلال عصر الصناعة الكبيرة زاد الكتالوج الذي يتضمن الأمراض المهنية زيادة كبيرة . أنظر مثلا :

، إذا قسمت الإنسان أجزاء كان ذلك حكما بإعـــدامه إذا استحق ، واغتيالا إذا لم يستحق .. . وتقسيم العمل فروعاً اغتيال للشعب»(١) .

والتعاون القائم على أساس تقسيم العمل ، أو الصناعة اليدوية بعبارة أخرى قد نما نمواً تلقائياً . وبمجرد أن يبلغ مرحلة معينة من الثبات والامتداد يصبح شكلا واضحاً منظماً ذا هدف مقصود ، اتخذته طريقة الإنتاج الرأسمالية . ويدل تاريخ الصناعة اليدوية على أن تقسيم العمل الذي تميزها قد اتخذ الشكل المناسب له من وراء ظهور المشتركين فيه ثم ما لبث أن سعى إلى الاحتفاظ بهذا الشكل بقوة التقاليد وإنه ليحتفظ به فعلا قروناً كثيرة . فإذا حدث تغيير في الشكل كان السبب فيه تغيير انقلابي في أدوات العمل . وفي بعض الحالات تجد الصناعة اليدوية الحديثة بالمدن الكبرى الأجزاء المتناثرة من الجهاز الذي تعمل به وما عليها إلا أن تجمع هذه الأجزاء . وفي حالات أخرى تستطيع بسهولة أن تطبق مبدأ التقسيم بأن تخصص العمليات المختلفة التي تتكون منها حرفة يدوية كتجليد الكتب لأفراد مخصوصين . وفي مثل هذه الحالات يكفي أسبوع واحد ليبين النسب العددية الملائمة بين الأيدي العاملة وهي النسب اللازمة للوظائف المختلفة(٢) أي بوضع عدد العمال اللازمين لكل وظيفة .

Dr. A. L. Fonterel : Hygiène physique et morale de l'souvrier dans les grandes villes en général et dans la ville de Lyon en particulier (باريس ١٨٥٨) ، وكذلك Die Krankheiten welche verschiednen Standen, Altern und Geschlechtern eigenthumlich sind, 6 vols., 1860.

وفي سنة ١٨٥٤ عينت The Society of Arts لجنة لتحقيق الأمراض الصناعية ، وجمعت اللجنة وثائق تجدها في كتالوج متحف تويكنام الاقتصادي . ومن الوثائق الهامة جداً « التقارير عن الصحة العامة » ... أنظر أيضاً

Eduard Reich, M. D., : Ueber die Entartung des Menschen, Erlangen, 1868.

(١) D. Urquhart : Familiar Words, London. 1855, p. 119.

الهيجل آراء فاسدة للغاية بصدد تقسيم العمل وهو يقول في كتابه Rechtsphilosophie « حين نتحدث عن المثقفين نقصد أولا أولئك الذين يستطيعون عمل كل ما يعمله الآخرون » .

(٢) يؤمن الأساتذة الألمان بالعبقرية الابتكارية التي لابد أن الرأسمالي الفردي قد استخدمها لكي يقيم قواعد تقسيم العمل ، ومن هؤلاء روشير الذي يفترض أن تقسيم العمل وليد ذهن الرأسمالي ، وعلى أساس هـذا الفرض يخصص لهذا الرأسمالي « أجوراً مختلفة » من قبيل الجـزاء والمكافأة . إن عظم أو تقص تطبيق تقسيم العمل يتوقف على جيب الرأسمالي أكثر منه على حجم عبقريته .

بواسطة تحليل أعمال الحرفة اليدوية ، وتخصيص أدوات العمل لنواح معينة ، وإيجاد العمال الذين يتولون العمليات التفصيلية ، وتجميعهم والربط فيما بينهم لتكوين جهاز واحد كامل ، يسبب تقسيم العمل في الصناعات اليدوية تقسيماً فرعياً من حيث الكيف وتناسباً كمياً في عملية الإنتاج الاجتماعية وهذا يتضمن تنظيماً محدوداً للعمل الاجتماعي ، كما أنه في الوقت نفسه يولد إنتاجية عمل اجتماعية جديدة . وبصفته الشكل الرأسمالي الخاص لعملية الإنتاج الاجتماعية فهو لا يزيد عن كونه طريقة خاصة لتوليد فائض القيمة أو زيادة الاعتداد الذاتي لرأس المال والذي يقال له عادة «الثروة الاجتماعية» ، «ثروة الشعوب» الخ) على حساب العمال . وهو لا يقف عند حد تنمية إنتاجية العمل الاجتماعية للرأسمالي بدلا من أن ينميها لمصلحة العامل ، بل إنه ليصوغ أحوالا جديدة تمكن لرأس المال من أن يسيطر على العمل . وعلى ذلك إذا كنا ننظر إليه من جهة على أنه تقدم تاريخي وعامل ضروري في التطور الاقتصادي للمجتمع ، يجب علينا من جهة أخرى أن نعده أداة للاستغلال المتحضر المهذب . والاقتصاد السياسي الذي يبدو لأول مرة كعلم مستقل في عصر الصناعة اليدوية ، ينظر إلى تقسيم العمل فقط من وجهة نظر تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ،[1] أي كأداة لإنتاج سلع أكثر بنفس المقدار من العمل وبالتالي كوسيلة لخفض أثمان السلع والإسراع بتجميع رأس المال . وإذا كان اهتمام الكتاب القدماء منصباً على النوع والقيمة الاستعمالية[2] فقالوا إنه عن طريق فصل فروع الإنتاج الاجتماعي يتم إنتاج السلع بطريقة أفضل ، كما تتهيأ لنواحي نشاط الإنسان ومواهبه أصلح ميادين العمل[3] وقالوا

---

(١) نجد الاقتصاديين الأوائل مثل بتي والمؤلف المجهول الاسم لكتاب « مزايا تجارة الهند الشرقية » يبرزون الطابع الرأسمالي لتقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، بشكل أوضح مما يفعل آدم سميث .

(٢) وعلى سبيل الاستثناء من بين الكتاب الحديثين أذكر بعض كتاب القرن الثامن عشر الذين لا تختلف نظرتهم إلى رأس المال عن رأى القدماء ، ومن أمثلة هذا النفر بكاريا وجيمس هاريس ، ويقول الأول Cesare Beccaria في كتابه Elementi di economica politica (طبعة كستودى ، القسم الحديث ج ١١ ص ٢٨) «ومن الملاحظ يوميا أن الشخص الذي يستخدم يده وذكاءه في الدوام في نفس العمل والمنتجات يحصل على نتائج أسهل وأفضل وأكثر مما يحققه الشخص الذي يصنع الأشياء المختلفة التي تشبع حاجاته ، وبهذا ينقسم الناس طبقات وأحوالا متباينة يقصد الصالحين للعام والخاص» ، أما جيمس هاريس الذي أصبح فيما بعد إيرل مالسبرى والمعروف بيومياته عن سفارته في سان بطرسبرج فيقول في حاشية في Dialogue concerning Happiness (لندن ، ١٧٤١ ، أعيد طبعها في مقالات ثلاث الخ ، الطبعة الثالثة ١٧٧٢) « إن الكتاب الثاني من جمهورية أفلاطون يحدثنا بالحجة الكاملة لإثبات أن المجتمع طبيعي (بواسطة تقسيم الأعمال) » .

(٣) قارن أوديسة هومر ١٤ ، ٢٢٨ « يجد الناس المختلفون لذة في الأعمال المختلفة » ، وقال Archilochus نفس الشيء (أنظر Sextus Empiricus) .

باستحالة تحقيق شيء مهم بغير نوع من تركيز الغاية والهدف(١). فعلى رأيهم يؤدي تقسيم العمل إلى تحسين كل من المنتوج والمنتج. وإذا كنا نذكر أحياناً وعرضاً الزيادة في كمية المنتجات فإن هذا لا يقع إلا بالإشارة إلى ازدياد توافر القيم الاستعمالية. وليس هناك ذكر مطلقاً للقيمة التبادلية، أو أي فكرة عن ترخيص السلع. وإن أفلاطون نفسه ليعنى بالقيمة الاستعمالية(٢) وهو الذي يعد تقسيم العمل أساس تقسيم الطبقات الاجتماعي، كما نجد نفس الاهتمام بالقيمة الاستعمالية لدى زينوفون(٣) الذي حدثنا الكثير عن تقسيم العمل داخل الورشة وهذا الأمر

---

(١) لدى الاغريقي ما يشبه أثر الغرب ... « إن من يحترف كافة المهن لا يتقن أياً منها »، وكان الاثيني يعتبر نفسه منتجاً للسلع أفضل من الاسبرطي، لأن الأخير وقت الحرب كان يجد الرجال تحت تصرفه، ولكنه لم يتحكم في المال. وقد قال بركليس مثل هذا في خطابه الذي ألقاه ليحث الاثينيين على حرب البليوبونيز « إن الناس الذين يفلحون الأرض بأيديهم أكثر استعداداً للمخاطرة بحياتهم في الحرب من المخاطرة بممتلكاتهم ».
Thucydides, book I Chapter 141 ورغم هذا ظل « الاستكفاء الذاتي » حتى فيما يختص بالانتاج المادي هو المثل الأعلى للاثينيين، وهو ما يختلف عن تقسيم العمل. وبهذه المناسبة يجب أن نذكر أنه في عهد سقوط الطغاة الثلاثين ـ ذلك العهد المتأخر بالنسبة إلى ما سبقه ـ لم يكن بأثينا سوى خمسة آلاف مواطن لا يملكون أرضاً زراعية.

(٢) يرى أفلاطون أن تقسيم العمل داخل الجماعة ينشأ عن تعدد الحاجيات بخلاف بساطة الصفات الفردية، وأهم حججه أن على العامل أن يجعل نفسه صالحاً للعمل، وأن من غير المرغوب فيه أن تجعل العمل موافقاً للعامل وهو الشيء الذي لا يمكن تجنبه حين يمارس العامل عدة حرف في وقت واحد أو يمارس حرفة أو اثنتين ثانويتين إلى جانب حرفته الأساسية، لأن العمل لا يميل إلى الانتظار حتى يكون فاعله حراً غير مقيد، ولكن الفاعل ينبغي له أن يتابع ما يعمله وأن يجعل العمل مقصده الأول ـــ يجب عليه هذا، وإذا كان الأمر كذلك يجب أن نستخلص من هذا أن كافة الأشياء يمكن إنتاجها بنجاح أوفر وبطريقة أسهل ومن نوع أفضل، وذلك حينما يؤدي المرء العمل الذي يتفق وطبيعته، ويؤديه في الوقت المناسب الصحيح، ويدع كل ما عداه »
(Republica, 11, 370, Jowett's translation, Dialogues, 1892, vol. III, p. 50).
وإن الملاحة البحرية كأي حرفة أخرى تعد فناً (صنعة) ولا يمكن القيام بها كأنها مهنة إضافية مساعدة، وكذلك لا يمكن ممارسة أي مهنة أخرى كأنها مساعدة للملاحة البحرية. ويلاحظ أفلاطون أنه إذا كان على العمل أن ينتظر العامل فغالباً ما يحدث أن تضيع اللحظة المناسبة وتفسد الصناعة. ونلقى ما يماثل هذه الفكرة الأفلاطونية في احتجاج مبيضي القماش الانجليز ضد ... من مواد تفرض ساعة محدودة للغذاء لكافة العمال في نفس الوقت الواحد، ويقولون إنهم لا يستطيعون أن يؤخروا عملهم مراعاة لراحة العمال ذلك أنه فيما يختص بالعمليات المختلفة من غسل وتبييض وصباغة الخ لا يمكن إيقاف واحدة منها في لحظة معلومة دون التعرض لخطر الخسارة. وإن فرض نظام ساعة الغذاء لجميع العمال قد يعرض من وقت لآخر بضائع قيمة للخطر الناجم عن عمليات غير كاملة .. إلى أين تتجه الأفلاطونية بعد ذلك؟

(٣) يحدثنا زينوفون أنه ليس شرفاً فحسب أن تحصل على الأطعمة الشهية من مائدة الملك الفارسي، بل إن ـــ

من جانبه يتفق وطابع الرجل البورجوازى . وجمهورية أفلاطون من حيث أنها تعتبر تقسيم العمل كأنه المبدأ الذى تقوم عليه الدولة ، لا تزيد عن كونها صورة مثالية رسمها الأثينيون لنظام الطبقات caste system فى مصر القديمة ، وعلينا أن نذكر أن بعض الإغريق ممن عاشوا فى عهد أفلاطون كانوا يعدون مصر البلد الصناعى النموذجى ومن أمثال هؤلاء Isocrates [1]. وقد رأى الإغريق نفس الأمر فى أيام الامبراطورية الرومانية (ديودور الصقلى) .

فى عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح أى فى العصر الذى كانت فيه الصناعة اليدوية الشكل الغالب من الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج نجد أن هـذا النظام يلقى عقبات كثيرة تحول دون النمو الكامل لاتجاهاته الخاصة به . ورغم أن الصناعة اليدوية لا تؤدى إلى تقسيم العمال حسب تقسيما هرمياً بل تسبب كذلك انقساماً بسيطاً بين العمال الحاذقين وغير الحاذقين ، يظل عدد العمال غير الحاذقين صغيراً جداً نظراً لغلبة نفوذ العمال الحاذقين . ورغم أنها توفق بين عملياتها التفصيلية وبين تفاوت عمالها من حيث درجة نضوجهم وقوتهم ومهارتهم وبذا تميل إلى تشجيع الاستغلال الإنتاجى للنساء والأطفال ، إلا أن هذا الميل تحد منه التقاليد ومقاومة

ـــــن هذه الأطعمة الرائعة أفضل مذاقا من غيرها وليس تحت مايدعو إلى الدهشة فكما أن كافة الفنون الأخرى تصل حد الإتقان فى المدن الكبيرة كذلك يرقى بالأطعمة إلى المائدة الملكية وفق أسلوب أرقى وأسمى لأنه فى المدن الصغيرة يصنع نفس العامل الكراسى والأبواب والمحاريث والمناضد ، وفضلا عن هذا فى الغالب أن يعمل فى بناء البيوت ، وإنه ليشعر بالرضاء لو وجد عملا كافياً لإعالته . وطبيعى أن من المستحيل على رجل يمارس كافة الحرف أن يتقن واحدة منها . أما فى المدن الكبرى حيث تتعدد المطالب على كل مهنة ، فإن حرفة يدوية واحدة تكفى المرء كى يكسب عيشه ، بل إن الحرف اليدوية تقسم حقاً فيصنع إنسان أحذية الرجال بينما يقوم آخر بعمل أحذية النساء . وقد تجد رجلا يعيش على حياكة الأحذية أو بعمل أو بقطع الأجزاء العليا من الحذاء ، بينما يقتصر آخر على تجميع هذه الأجزاء سوياً . والذى يحدث حتما أن الرجل الذى يتخصص فى عمل كهذا يؤديه على وجه أفضل . وتنطبق نفس الاعتبارات على فن الطهى » Cyropaedia, VIII, ii, 5 ويلاحظ أن الشيء الوحيد الذى يعنى به زينوفون هنا إنما رغبته فى أن يحدثنا عن الطريقة التى يمكن بها إنتاج أجمل القيم الاستعمالية ، ولكنه يعلم جيداً أن مراتب تقسيم العمل المتدرجة تتوقف على حجم السوق .

(١) « قسمهم بوصفهم طبقات خاصة ... بحيث ينبغى على نفس الأفراد أن يمارسوا دائماً نفس المهن والأعمال لأنه يدرك أن الذين يغيرون أعمالهم على الدوام لا يتمكنون من أى منها ، أما الذين يحترفون نفس العمل فيبلغون درجة الإتقان . والحقيقة أنهم فاقوا منافسيهم من حيث الفنون والحرف اليدوية ، وقد بلغت الوسائل التى يحافظون فيها على الملكية ونظم الدولة الأخرى مبلغاً طيباً بحيث نرى أن أشهر الفلاسفة الذين تعرضوا لهذا الموضوع قد امتدحوا دستور الدولة المصرية » Isocrates : Busiris. cap. 8.

العمال المذكور . ورغم أن انقسام الحرفة أجزاء فرعية يقلل نفقة تدريب العامل وبذا يهبط بقيمته ، إلا أن العمل التفصيلي الصعب يظل فى حاجة إلى فترة طويلة من التدريب وهذا يحرص العمال على المطالبة بإبقاء فترة التمرين هذه حتى ولو انتفت الحاجة إليها . ولذا ظلت القوانين التى حددت فترة تدريب الصبيان بسبع سنوات نافذة فى انجلترا حتى ختام عصر الصناعة اليدوية ولم يوقف مفعولها إلا بعد أن أصبحت الفنية للصناعة الكبيرة . ولما كانت مهارة عمال الحرفة اليدوية الأساس الذى استندت إليه الصناعة اليدوية تعين على رأس المال أن يناضل دائماً مع تمرد العمال ، وفى هذا يقول صديقنا Ure ، بسبب ما تمتاز به الطبيعة البشرية من نقص يحدث أنه كلما زاد العمل حذقاً كان أقوى إرادة وأشد عناداً وأقل صلاحية لأن يكون أحد العناصر المكونة لنظام ميكانيكى ... يستطيع فيه هذا العامل أن يسبب أذى كبيراً لهذا النظام ، [1] (مصدر سابق ص ٢٠) . وهذا هو السبب الذى من أجله كثرت الشكاوى فى الصناعة اليدوية من افتقار العمال إلى النظام . وإذا لم تكن لدينا الأدلة من أقوال الكتاب المعاصرين فإن هذه الأدلة متوافرة مما نعلمه من عدم سيطرة رأس المال خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى قيام الصناعة الكبيرة : على وقت العمل كله الذى يحييه عمال ذلك العصر ، كما أن الصناعات كانت قصيرة الأجل وتنتقل من مكان لآخر تبعاً لانتقال العمال . ويقول مؤلف Trade and Commerce « لا بد من استقرار النظام » ، وكذلك طالب بنفس الشيء الدكتور أندرو اور منذ ٦٩ عاماً . « كان النظام غير متوافر » فى الصناعة اليدوية القائمة على أساس « المذهب القديم فى تقسيم العمل » وقد « خلق أركريت » هذا النظام وأقام قواعده .

لم يكن فى استطاعة الصناعة اليدوية أن تضع يدها على مدى الإنتاج الاجتماعى كله ، أو تحدث انقلاباً كاملاً فيه . إن ضيق الأساس الفنى الذى قامت عليه جعلها فى صراع مع المطالب الإنتاجية المتولدة عنها .

ومن أعظم ما ابتدعته الورشة التى قامت لإنتاج أدوات العمل ذاتها وبخاصة ما كان منها من الأنواع الشديدة التعقيد . وقد قال يور إن مصنع الآلات « يظهر تقسيم العمل فى مراتبه المتدرجة الكثيرة الأشكال — المبرد والمثقاب والخرطة ولكل منها عمالها المختلفون بحسب ترتيب مهارتهم » (شرحه ٢١) . فالورشة وهى وليدة تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية قامت بدورها بإنتاج الآلات التى قضت على العمل اليدوى بصفته المبدأ الذى ينظم الإنتاج الاجتماعى . وبهذا لم يعد ثمت وجود للأسباب الفنية التى قضت بقصر العامل مدى حياته على وظيفة جزئية ، كما اختفت القيود التى فرضها نفس المبدأ على سيطرة رأس المال .

---

(١) تنطبق هذه الملاحظة على انجلترا أكثر منها على فرنسا ، وعلى الأخيرة أكثر منها على هولنده .

الفصل الثالث عشر

الآلات والصناعة الكبيرة

(١) تطور الآلات

يقول جون ستيوارت مل (مبادىء الاقتصاد السياسي): «لنشك إذا كانت كافة المخترعات الميكانيكية خففت المجهود اليومي الواقع على عاتق كل فرد»[1]. غير أن هذا ليس الغاية التي ترمي إليها الطريقة الرأسمالية في استعمال الآلات (machinery) إذ مهمة الأخيرة — كأي تقدم آخر في إنتاجية العمل — العمل على رخص السلع، وإنقاص وقت العمل الذي يشتغل فيه العامل لنفسه، وزيادة الجزء الذي يعطيه للرأسمالي دون مقابل، فكأن الآلات وسيلة لإنتاج فائض القيمة. في الصناعة اليدوية يبدأ الانقلاب في طريقة الإنتاج بقوة العمل ولكنه يبدأ في الصناعة الكبيرة بأدوات العمل instruments of labour، والذي يعنينا أولا بحث الوسائل التي تتحول بها هذه الأدوات من عدد tools إلى آلات وأن نكتشف الفوارق بين الاثنين. ولا يهمنا سوى المميزات العامة إذ يستحيل رسم خطوط دقيقة حاسمة بين عصور التاريخ الاجتماعي كما يستحيل ذلك بصدد عصور التاريخ الجيولوجي. يصف علماء الرياضة والميكانيكا العدة بأنها آلة بسيطة، والآلة بأنها عدة مركبة، وكذلك يفعل الاقتصاديون البريطانيون. ولا يرى هؤلاء جميعاً فرقاً عاماً بين الآلة والعدة، بل إنهم ليطلقون كلمة آلة على أدوات بسيطة، لتضعيف القوة الميكانيكية كالعتلة والمسطح المائل والمسمار المحوري والاسفين الخ[2]. والواقع أن الآلة تتركب من هذه الأدوات implements البسيطة مهما كان مبلغ تستر الأخيرة وارتباطها. غير أن هذا الوصف غير سليم من الناحية الاقتصادية لأنه يغفل أثر العامل التاريخي. ويرى البعض الفارق في أن القوة المحركة في العدة بشرية ولكنها في

---

(١) كان ينبغي لمل أن يقول «الفرد الذي لا يعيش على عرق الغير» إذ لا مراء أن الآلات زادت من عدد الفريق المترف الذي لا يعمل جيداً.

(٢) انظر مثلا Hutton's Course of Mathematics

الآلة قوة طبيعية أخرى كالحيوان والماء والريح الخ[1] . وقياساً على هذا يدخل فى عداد الآلة المحراث الذى تجره الثيران والذى استخدمه الإنسان فى مختلف عصور الإنتاج ، بينما لا يعدو Clausen's Frame الذى يدور باليد ويتم ٩٦٠٠٠ فتحة فى الدقيقة الواحدة أن يكون عدة . ونظراً لأن استخدام قوة الحيوان من أقدم كشوف الجنس البشرى فإن الانتاج بالآلة كان موجوداً فعلا قبل عصر الانتاج وفق نظام الحرف اليدوية . ولما أنبى جون ويات العالم سنة ١٧٣٥ اختراعه المؤذن بقيام الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر لم يقل مطلقاً إنه اختراع يديره الحمار بدلا من الانسان ; ومع هذا كان هذا العمل من نصيب الحمار . لقد اكتفى الرجل بوصف اختراعه بأنه آلة « تعمل بغير الأصابع »[2] .

تتكون الآلة الكاملة التطور من ثلاثة أجزاء وهى الآلة المحركة motor machine وجهاز نقل الحركة transmitting mechanism وآلة التشغيل working machine . والجزء الأول هو القوة الدافعة ويولد ما يلزمه من قوة محركة كما تفعل الآلة البخارية أو يستمد الطاقة من قوة طبيعية خارجية موجودة من قبل كما تستمد العجلة المائية القوة المحركة من المياه المتساقطة . والطاحون الهوائى من الريح الخ . ويقوم جهاز النقل بتنظيم الحركة وتغيير شكلها

---

(١) « ويمكن من هذه الناحية أن نرسم خطوطاً واضحة للتمييز بين العدة والآلة . فالجاروف والمطارق والأزاميل والوحدات المكونة من عتلات ومن بريمات الخ مهما كانت درجة التعقيد فى تركيبها تدخل فى عداد العدد ما دام الانسان القوة المحركة فيها . ولكن المحراث الذى تجره الثيران ، والطواحين الهوائية وما إلى ذلك تنتمى إلى عالم الآلات » . Wilhelm Schulz: Die Bewegung der Prodektion, Zurich. 1843, p. 33. وهو كتاب يستحق الثناء من وجوه كثيرة .

(٢) سبق استعمال آلات غزل (ناقصة جداً) قبل عصر ويات ، ولعل ذلك بإيطاليا قبل غيرها . ويتضح من دراسة تاريخ الحرف والصنائع أن القليل من مخترعات القرن الثامن عشر توصل إليه فرد واحد ، وحتى الآن لم ينشر مثل هذا الكتاب . لقد أثار داروين اهتمامنا بأصل أعضاء النبات والحيوان بعدها أدوات إنتاجية تستخدم لبقاء هذه المخلوقات . ألا يستحق الاهتمام تاريخ أصل الأعضاء (الأجهزة) الانتاجية للناس فى المجتمع وهى الأجهزة التى يتكون منها الأساس المادى الذى يقوم عليه كل نوع من التنظيم الاجتماعى ؟ وكما يقول فيكو إن جوهر التمييز بين التاريخ الانسانى والتاريخ الطبيعى ينحصر فى أن الأول من عمل الانسان بخلاف الآخر ، أليست كتابة تاريخ الحرف الصناعية الانسانية أسهل من كتابة تاريخ الحرف الصناعية الطبيعية ؟ إن البحث فى نشأة الصناعات يظهر العلاقة بين الانسان والطبيعة ، ويكشف عن نواحى النشاط الانتاجى فى حياته ، وبذا يلقى الضوء على العلاقات الاجتماعية والآراء الفكرية الناجمة عنها . إن الدين يخلو من الطابع النقدى إن لم تدخل فى حسابنا هذا الأساس المادى ... إن المادية المجردة فى العلم الطبيعى الذى يستبعد العملية التاريخية ، مادية ناقصة معيبة ، كما نرى ذلك حين نلقى نظرة سريعة على الصور الذهنية التى يصدر عنها أنصارها حين يجرؤون على تجاوز نطاق اختصاصهم .

إذا لزم الأمر وتوزيعها ونقلها إلى آلة التشغيل ، وهو مكون من أعمدة المحاور وعجل التروس والطارات والسيور والأحزمة والتروس الصغيرة الخ . وعلة وجود الأجزاء المحركة والناقلة أنها تدفع آلة التشغيل الفعلية وتنقل إليها الحركة التى تمكنها من تغيير ومعالجة المادة الخام بالشكل الملائم . وقد اعتمدت ثورة القرن الثامن عشر الصناعية على هذا الجزء الأخير من جهاز الآلة الكامل . إن آلات التشغيل نقطة الابتداء دائما حينما تحل الصناعة الآلية machinofacture محل الحرفة اليدوية أو الصناعة اليدوية .

يرينا الفحص الدقيق أن آلة التشغيل تحتوى — ولو فى صورة معدلة — على الجهاز والأدوات التى اشتغل بها العامل فى نظامى الحرفة اليدوية والصناعة اليدوية . ولكن هذه صارت أدوات ميكانيكية mechanised بدلا من كونها أدوات يشتغل بها إنسان . فالآلة بجملتها إما نسخة ميكانيكية معدلة من عدة عصر الحرفة اليدوية كما كان فى حالة النول البخارى[1] وإما أن فى تركيبها ما يذكرنا بأشياء قديمة كالمغازل فى آلة الغزل ، والمناشير فى آلة النشر وهكذا . هذه العدد ينتجها فى الغالب رجال الحرف اليدوية أو عمال الصناعة اليدوية ، ثم توصل بآلة التشغيل التى تصنعها الصناعة الميكانيكية[2] . فآلة التشغيل — عن طريق العدد المتصلة بها — تؤدى العمل الذى كان يؤديه العامل اليدوى قبلا بواسطة عدد من نفس النوع . وجوهر المسألة واحد سواء جاءت القوة المحركة عن طريق الإنسان أو الآلة . إن الآلة تحل محل العدد فى اللحظة التى تنتقل فيها إدارة العدة من الإنسان إلى جهاز آلى . والفرق واضح حتى لو ظل الإنسان القوة المحركة الأولى للآلة . ويحد من عدد أدوات العمل التى يشتغل بها العامل فى نفس الوقت الواحد ما يملك من أدوات إنتاج طبيعية أى أعضاء جثمانية . لقد حاولوا فى ألمانيا أن يدير الغزال آلتين سويا بيديه وقدميه فوجدوها طريقة منهكة للقوى وصنعوا آلة ذات مغزلين يديرها مداس واحد . كان الغزالون الحاذقون ممن يغزلون خيطين فى وقت واحد فى الندرة كالآدمى ذى الرأسين . ولكن آلة spinning jenny تدير ١٢ — ١٨ مغزل فى وقت واحد ، وعلى ذلك فمنذ البداية الأولى يتحرر عدد العدد التى يديرها نفس آلة التشغيل الواحدة فى وقت واحد من القيود العضوية التى تقيد عمل عدد أهل الحرف اليدوية

---

(١) نستطيع أن نرى من أول نظرة أن النول البخارى فى أول أشكاله يشبه النول اليدوى القديم ؛ أما الشكل الحديث من النول البخارى فقد تغير تغيرا أساسيا .

(٢) منذ حوالى سنة ١٨٥٠ ازدادت باطراد نسبة عدد آلة التشغيل والتى أنتجتها الصناعة الميكانيكية بانجلترا ولو أن إنتاج هذه العدد لم يتم فى نفس المصانع التى تصنع الآلات ذاتها . ومن بين الآلات التى تصنع هذه العدد نذكر الأنواع الآتية card-setting engine, automatic bobbin making engine الخ .

وفي كثير من الأدوات اليدوية نجد التباين واضحاً بين الانسان بصفته قوة محركة بسيطة وبصفته عاملا يشتغل بالعدد فعلا ، فني عجلة الغزل تستخدم القدم كمجرد قوة تديرها بينما تقوم اليد التي تشتغل بالمغزل بعمليات الغزل الفعلية . هذا الجزء الأخير من أداة نظام الحرفة اليدوية هو الذي تبدأ الثورة الصناعية بوضع اليد عليه . فعلى الانسان وهو يراقب الآلة وعملها ويصحح أخطاءها ، أن يؤدي دوراً ميكانيكيا بحتا وهو إمداد القوة المحركة .

ومن جهة أخرى فالأدوات التي يمدها الإنسان دائماً بالقوة المحركة عن طريق مجرد استعمال عضلاته (مثل إدارة دولاب الطاحون (١) . وتحريك يد المضخة الخ) سرعان ما تتطلب استخدام الحيوان والماء والريح (٢). ولقد أخذ مثل هذه الأدوات يتحول إلى آلات قبل عصر الصناعة اليدوية بزمن طويل وذلك في حالات متفرقة ، واستمرت العملية خلال ذلك العصر دون أن تحدث انقلاباً في طريقة الإنتاج . فلما بدأ عصر الصناعة الكبيرة نجد أن هذه الأدوات — حتى في شكلها الذي تدار فيه باليد — قد أصبحت آلات . ومثال ذلك أن المضخات التي جففت بها الهولنديون بحيرة هارلم (١٨٣٦—١٨٣٧) كان تصميمها وفق مبدأ المضخات العادية مع فارق واحد وهو إدارة مكابسها بواسطة آلات بخارية بدلا من يد الإنسان . ولا زال منفاخ الحداد يتحول في انجلترا إلى منفاخ ميكانيكي وذلك بأن يوصل ذراعه بآلة بخارية . والآلة البخارية نفسها بالشكل الذي ظهرت به أولا في عصر الصناعة اليدوية في ختام القرن السابع عشر والذي استمر حتى سنة ١٧٨٠ (٣) ، لم تؤد إذ ذاك إلى ثورة صناعية . ولكن خلق العدد الميكانيكية mechanised tools استلزم

---

(١) يقول موسى « لن تكمم الثور حين يدرس القمح » ولكن الالمانيين المسيحيين بألمانيا حينما استخدموا الأقنان لادارة الطواحين وضعوا قطعاً دائرية كبيرة من الخشب حول أعناق هذه الماشية الآدمية لتمنعهم من الأكل أثناء العمل »

(٢) والذي حمل الهولنديين على الالتجاء إلى الريح كقوة محركة عدم وجود مجاري مائية وافية بالغرض ، والحاجة إلى إبعاد الماء عن الجهات التي لا لزوم لذلك فيها وهي عملية تكلف قدراً من الطاقة . وحصل الهولنديون على الطاحون الهوائي من ألمانيا حيث دب ذلك الكشف نزاعاً بين النبلاء ورجال الدين والامبراطور بسبب ادعاء كل من هؤلاء أن الريح « تابع له » . وكانوا يقولون في ألمانيا « الهواء يجلب العبودية » بينما جلب الريح الحرية في هولنده . إن الريح يوهنده استرق الأرض لا الانسان وقد بلغ عدد الطواحين الهوائية في ذلك البلد ١٢٠٠٠ وقوتها ٦٠٠٠ حصان بخاري (سنة ١٨٣٦) وذلك لمنع تحول ثلثي البلد إلى مستنقعات من جديد .

(٣) تحسنت كثيراً في الواقع بفضل اختراع الآلات البخارية الأولى التي يقال لها Single action engine ولكنها لم تزد في هذا الشكل عن كونها مضخة لرفع الماء من مناجم الفحم ، والماء الشديد الملوحة من مناجم الملح .

حدوث انقلاب فى الآلة البخارية . والإنسان الذى يشتغل بإحدى العدد حالما يكتفى بإمداد آلة التشغيل بقوة محركة فإنه من الصدف المجردة أن يكون مصدر هذه القوة عضلاته إذ يمكن أن يحل الريح والماء والبخار أو أية قوة آلية أخرى محل القوة المحركة الآدمية ، ولكن هذا العمل يستلزم تغييرات فنية كبيرة فى الجزء الذى كان مصنوعاً من قبل بحيث تديره القوة المحركة الآدمية . وتمت آلات كالتى تستخدم فى الحياكة وعمل الخبز الخ تصنع بطريقة تجعلها صالحة لأن تديرها القوة المحركة الآدمية أو الميكانيكية . إن الذى يسبب الثورة الصناعية هو الآلة التى تجعل مكان العامل الذى يشتغل بعدة واحدة جهاز آلة يدير فى نفس الوقت الواحد عدة عدد مشابهة وتديرها قوة محركة واحدة مهما كان شكل هذه القوة(1) . فلدينا هنا آلة ولكن لنبدأ بها على أنها عامل أولى من عوامل الصناعة الميكانيكية .

وكبر حجم آلة التشغيل وازدياد عدد ما تحركه من عدد فى وقت واحد يترتب عليهما ازدياد المقاومة الداخلية مما يتطلب قوة محركة أقوى من عضلات الإنسان ، وهذا بغض النظر عن عدم استعداد الإنسان الطبيعى لإنتاج أو توليد حركة متجانسة مستمرة . وبفرض أن الإنسان يستمر فى العمل كقوة محركة أولية بينما تحولت العدة التى يستعملها بيده إلى عدة ميكانيكية ، فهنا يتضح أن فى إمكان قوى الطبيعة أن تحل محله كقوة محركة . والحصان أسوأ أنواع القوة المحركة الكبيرة التى وصلتنا من عصر الصناعة اليدوية ذلك أن له رأساً تفكر كما أنه كثير التكلفة ومدى استخدامه فى المصانع محدود(2) . ورغم هذا ظلت الأحصنة تستخدم

---

(1) « تتكون الآلة من اتحاد جميع هذه الأدوات البسيطة التى يحركها محرك واحد » Babbage, op cit.

(2) فى يناير سنة ١٨٦١ قرأ جون . س . مورتن بحثاً عن « القوى المستخدمة فى الزراعة » أمام جمعية الفنون فقال : « كل تحسين يزيد من وحدة شكل الأرض وانتظامها يجعل الآلة البخارية أكثر صلاحية للاستعمال فى توليد قوة ميكانيكية بحتة ... وقوة الحصان البخارى لا بد منها حينما توجد الأسيجة الملتوية أو العوائق التى تحول دون انتظام الحركة ، وهذه العوائق تزول يوماً بعد آخر . وفى حالة العمليات التى تتطلب استخدام الإرادة أكثر من استخدام القوة الفعلية ، نجد أن أصلح قوة تلك التى يسيطر عليها العقل البشرى ، وبعبارة أخرى قوة الإنسان » . بعد ذلك يرد مستر مورتن القوة البخارية وقوة الحصان وقوة الإنسان إلى الوحدة التى تستخدم عموماً للآلات البخارية أى القوة اللازمة لرفع ٣٣٫٠٠٠ رطل لمسافة قدم فى دقيقة واحدة وهو يقول إن تكلفة الحصان البخارى إذا ولدته الآلة البخارية عبارة عن ٣ بنسات فى الساعة ، وإذا تولد عن الحصان فهو ٥ بنسات فى الساعة . وأكثر من هذا إذا أريد بقاء الحصان فى صحة جيدة ينبغى ألا يشتغل أكثر من ٨ ساعات فى اليوم . واستخدام قوة البخار يمكن الفلاح من أن يستغنى عن ٣ أحصنة على الأقل من كل سبعة يستخدمها فى الأرض وذلك بنفقة لا تزيد فى السنة عن نفقة الأحصنة التى يستغنى عنها خلال الثلاثة أو الأربعة شهور التى يمكن فيها استخدام الأحصنة بطريقة فعالة . وأكثر من

على نطاق واسع فى أيام الانقلاب الصناعى الأولى ، ويدل على ذلك شكوى الزراع إذ ذاك كما أننا لا زلنا نستخدم عبارة « حصان بخارى » على أنه المقياس التقليدى لكمية القوة الميكانيكية . وإذ وجدوا الريح غير مضمونة يصعب السيطرة عليها سادت القوة المائية بانجلترا مهد الصناعة الكبيرة الحديثة ـ حتى فى عصر الصناعة اليدوية . وحاولوا فى القرن السابع عشر إدارة اسطوانتين ومجموعتين من الرحى بواسطة عجلة مائية واحدة ، ولكن آلة نقل الحركة بعد أن كبر حجمها صارت قوية بالنسبة إلى العجلة : وهذا أدى إلى القيام بدراسة أدق لقوانين الاحتكاك . وبسبب عدم انتظام الطواحين التى تدار بواسطة دفع وجذب عتلة ظهرت نظرية الحدافات وأخذوا فى تطبيقها[1] وهى النظرية التى لعبت دوراً هاماً فى الصناعة الكبيرة . هكذا تولدت فى عصر الصناعة اليدوية أولى العناصر العلمية والفنية التى يتطلبها قيام الصناعة الكبيرة . وكانت آلة أركريت للغزل تدار منذ ظهورها بقوة الماء ، ولكن استخدام هذه القوة كان محفوفاً بالصعاب إذ لا يمكن زيادتها حسب الطلب كما أنها تنفد فى فصول معينة ، وأهم من هذا أنها ذات طابع محلى بحت[2] . ولما اخترع وات آلته البخارية الثانية ظهر لأول مرة محرك يولد قوته عن طريق استهلاك الفحم والماء ، وهو محرك نسيطر عليه وننقله من مكان لآخر ، ويمكن استخدامه بالمدينة لا بالقرية وحدها بحيث أمكن تركيز الانتاج بالمدن بعد أن كان متناثراً بالريف[3] ، وصالح للاستعمال من الناحية الفنية إذ يقل تأثره بالظروف المحلية التى يوجد فيها . وتبدو عبقرية وات فى أنه فى الامتياز الذى حصل عليه فى أبريل ١٧٨٤ وصف الآلة البخارية لا على أنها كشف يراد به أغراض خاصة بل كعامل يمكن استخدامه

= هذا فاستخدام القوة البخارية مكان الاحصنة يؤدى إلى تحسين نوع العمل فى العمليات الزراعية التى يؤديها ذلك أن أداء عمل الآلة البخارية يتطلب ٦٦ رجلا بنفقة كلية قدرها ١٥ شلن فى الساعة ، بينما أداء عمل الحصان يتطلب ٣٢ رجلا والتكاليف الكلية ٨ شلنات فى الساعة .

(١) Fauihibr, 1625, De Cous, 1688.

(٢) كان من أثر كشف التربين أن تحرر استخدام قوة الماء فى الصناعة من كثير من القيود السابقة .

(٣) « فى الأيام الأولى لصناعات النسج كان موقع المصنع يتوقف على وجود مجرى مائى به مسقط يستطيع إدارة العجلة المائية ، ورغم أن إنشاء هذه المعامل التى تدور بالماء كان بداية تحطيم النظام المنزلى فى الصناعة اليدوية إلا أن المصانع (التى كانت بحكم الضرورة واقعة على المجارى المائية ومتباعدة بعضها عن بعض) كانت جزءاً من نظام ريفى أكثر منها من نظام مدنى . فلما استخدمت قوة البخار مكان الماء تجمعت المصانع فى المدن وتوافرت الاماكن التى بها الفحم والماء اللازمان لتوليد البخار بكميات كافية . فالآلة البخارية هى الأصل فى قيام المدن الصناعية »

A. Redgrave Reports of the Inspectors of Factories, April 30, 1866 p. 36.

بصفة عامة في الصناعة الميكانيكية . لقد تنبأ باستعمالات لم يتحقق كثير منها مثل المطرقة البخارية إلا بعد انقضاء نصف قرن . ومع ذلك شك في استخدام آلته البخارية للملاحة وصنع خلفاؤه بولتن ووات عرضا في المعرض الدولي (١٨٥١) آلات بخارية ضخمة صنعت من أجل عابرات المحيط البخارية .

حالما تتحول العدد التي يشتغل بها الفرد الى عدد في آلة التشغيل لا يلبث جهاز نقل الحركة أن يكتسب شكلا مستقلا وقد تحرر تماما من القيود التي تفرضها القوة الآدمية . في هذه الحالة تهبط العدة الميكانيكية الفردية الى منزلة أحد عناصر الصناعة الميكانيكية ، ويصبح في الامكان لجهاز حركة واحد أن يدير عدة آلات تشغيل في وقت واحد . وإذ يزيد عدد الأخيرة يزداد جهاز الحركة حجما وقوة ، ويتسع نطاق جهاز النقل إلى حد كبير . وعلينا الآن أن نميز بين التعاون الذي تقوم به آلات كثيرة من نوع واحد وبين النظام القائم على الآلة بوجه عام . ففي الحالة الأولى يتم إنتاج السلعة بواسطة آلة تشغيل واحدة تؤدي مختلف العمليات التي كان يقوم بها رجل الحرفة اليدوية بما يملك من أداة ، أو التي كان عدد من رجال الحرف اليدوية يستخدمون عدداً مختلفة يضطلعون بها بوصفها عمليات كل منها تتم بعد الأخرى وذلك باعتبار كل عملية مستقلة عن الأخرى أو باعتبارها جميعاً أجزاء من عملية صناعية كاملة واحدة [1] . فمثلا في صنع ظروف الخطابات باليد كان رجل يطوي الورق وآخر يلصق الصمغ وهكذا ، وحتى تتم هذه العمليات الجزئية لا بد من انتقال الظرف من يد إلى أخرى ، أما الآن فآلة واحدة تقوم بهذه العمليات جميعا وتصنع ٣٠٠٠ ظرف في الساعة . وعرضت في معرض لندن (١٨٦١) آلة أمريكية تنتج ٣٠٠ حقيبة من الورق في الدقيقة وتقوم بقطع الورق ولصقه وطيه . هذه العملية التي كانت منقسمة إلى عمليات كثيرة في عصر الصناعة اليدوية تؤديها الآن آلة واحدة تدير عدداً مختلفة في وقت واحد . وسواء كانت آلة التشغيل الضخمة هذه صورة ميكانيكية جديدة لأداة يدوية معقدة ، أم أنها اتحاد من أدوات مختلفة كانت مخصصة لأغراض صناعية معينة ، ففي كلتا الحالتين يعود التعاون إلى الظهور بالمصنع - أي المكان الذي يتم فيه العمل بالآلات الميكانيكية - في شكله البسيط . وإذا

---

(١) من وجهة نظر تقسيم العمل في ظل الصناعة اليدوية كان النسج شكلا معقداً من العمل اليدوي ، ولهذا السبب فالنول البخاري آلة تقوم بوظائف متعددة الأنواع . ومن الخطأ أن نظن أن الآلات الحديثة بدأت بوضع يدها على العمليات التي بسطها تقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، ففي ذلك العهد كان الغزل والنسج منقسمين أنواعاً جديدة كما تحسنت وتعدلت الأدوات التي استعملت فيها ، ولكن عملية العمل نفسها لم تنقسم وظلت يدوية . إن تطور الآلة يبدأ من أدوات العمل لا العمل نفسه .

صرفنا النظر مؤقتاً عن العمال فهذا التعاون يبدو تجميعاً فى مكان واحد لآلات متشابهة تؤدى عملا فى وقت واحد . مثال ذلك أن مصنع عمل المنسوجات يتكون من أنوال بخارية كثيرة تعمل جنباً إلى جنب ، ومن مصنع للحياكة يشمل آلات الحياكة التى تعمل فى نفس البناء . ففى أى الحالتين نجد وحدة فنية لأن جميع الأنوال البخارية أو آلات الحياكة يديرها محرك واحد فى وقت واحد وبدرجة متساوية ، وهذه الطاقة ينقلها جهاز ناقل مشترك بالنسبة إليها جميعاً نظراً لأن أجزاء منه تتفرع إلى كل آلة تشغيل . فكما أن آلة تشغيل واحدة تتكون من عدد كثيرة ، كذلك يتكون نفس الجهاز المحرك الواحد من آلات تشغيل كثيرة .

إن ما أطلقنا عليه عبارة «النظام القائم على الآلة» machine system لا يؤدى عمله مكان الآلات الفردية المستقلة إلا بعد أن يتعرض الشىء الذى يتناوله العمل لسلسلة من عمليات مختلفة متدرجة تقوم بها آلات تشغيل مختلفة على التوالى ، وكل من الأخيرة تكمل عمل غيرها . وهنا كذلك نجد تكراراً للتعاون عن طريق تقسيم العمل وهو ما تتميز به الصناعة اليدوية . ولكن هذا التقسيم يقوم به الآن اتحاد من آلات التشغيل كل منها تؤدى عملية جزئية ، أى أن المهام التى كان يتولاها مختلف عمال المسائل التفصيلية (كالنضاربين والمشاطين والغزالين فى صناعة الصوف اليدوية) تتحول إلى مهام تؤديها آلات تشغيل مخصوصة كل منها عضو خاص لأداء وظيفة معينة فى نظام الجهاز الآلى المتحد كله . وعلى ذلك ففى الفروع التى تدخلها الصناعة الميكانيكية لأول مرة تهيء الصناعة اليدوية بوجه عام الأساس الطبيعى لتقسيم عملية الانتاج وبالتالى تنظيمها [1] وبرغم هذا يبدو لنا فى الحال فارق أساسى . ففى الصناعة اليدوية يتعين على العمال أن يؤدوا كل عملية جزئية بعددهم اليدوية سواء أكانوا منعزلين الواحد عن

---

(١) قبل أيام الصناعة الكبيرة كان عمل المنسوجات الصوفية الفرع الرئيسى من الصناعة الانجليزية اليدوية ، نتيجة لهذا جرت أغلبية التجارب فى هذا الفرع خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر . وبعد ذلك استخدمت الخبرة المكتسبة على هذا النحو فى صناعة السلع القطنية، وهى التى تتطلب استعدادات أقل مشقة منها فى حالة المنسوجات الصوفية . وبالعكس ، نجد فيما بعد أن صنع الأصواف بالآلات تطور وفق مبدأ الغزل الآلى والنسيج بالنول البخارى فى عمل المنسوجات القطنية . ولم تدخل عناصر معينة من الصناعة الصوفية فى نظام المصانع إلا فى العهود الحديثة ، وإن استخدام البخار فى عملية تمشيط الصوف ... على نطاق واسع منذ استعمال آلة التمشيط وخاصة الآلة التى اخترعها ليستر ... كان من أثره بلا ريب تعطل عدد كبير من العمال . كان تمشيط الصوف يتم من قبل باليد وغالباً فى كوخ العامل الذى يتولى هذه العملية ، أما الآن فيجرى تمشيطه بوجه عام فى المصنع وحدث الاستغناء عن العمل اليدوى إلا فى حالة أنواع مخصوصة من العمل . وقد اشتغل كثيرون من المشاطين فى المصنع ولكن نسبة التمشيط باليد ضئيلة بالقياس إلى التمشيط بالآلة بحيث زال عهد استخدام عدد كبير جداً من المشاطين » تقارير مفتشى المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٦ .

الآخر أم كانوا على هيئة مجموعات . والواقع أن العامل مهيء للعملية كما أن العملية صارت من قبل موائمة له . هذا المبدأ الذاتي الذي يقوم عليه تقسيم العمل لم يعد له وجود في حالة الانتاج القائم على الآلة إذ هنا تصبح العملية بأسرها موضوعية وينظر إليها في حد ذاتها وبذاتها ، وتحلل إلى المظاهر التي تكونها ، كما أن مشكلة أداء كل عملية تفصيلية وربط مختلف العمليات الجزئية يتم حلها عن طريق علوم الميكانيكا والكيمياء الخ [1] . وبالطبع لابد للنظريات من أن تدعمها الخبرة العملية المتراكمة . إن كل آلة جزئية تمد المادة الخام للآلة التي تتلوها في السلسلة ، ولما كانت هذه الآلات جميعاً تعمل في نفس الوقت الواحد فان المنتج يكون في نفس الوقت في مختلف مراحل إنتاجه ، كما يكون في نفس الوقت في مراحل انتقاله من أحد مظاهر الانتاج إلى الآخر . وكما أنه في الصناعة اليدوية يقيم تعاون عمال المسائل التفصيلية نسباً عددية محدودة بين المجموعات العاملة ، كذلك في أي نظام منظم من الانتاج القائم على الآلة — حيث كل آلة تفصيلية فيه تمد الأخرى بالعمل باستمرار — تقوم علاقات محدودة بين عددها ونطاق عملها وسرعة أدائها للعمل . فآلة التشغيل الجماعية Collective التي تشمل أنواعاً مختلفة من آلات التشغيل الفردية ومجموعات من أمثال هذه الآلات ، يزداد قربها من الكمال والاتقان كلما أصبحت العملية بصفتها كل واحد أكثر دواماً واستمراراً أي كلما قل تعطل انتقال المادة الخام من المظهر الأول إلى الأخير ، وبعبارة أخرى كلما زادت مقدرة الجهاز نفسه على أن يحل محل الأيدي الانسانية في تمرير المادة الخام من أحد مظاهر الانتاج إلى الآخر . إن عزلة أو انفراد كل عملية تفصيلية في الصناعة اليدوية شرط تفرضه نفس طبيعة تقسيم العمل ، أما في المصنع الكامل التطور فلابد من أداء العمليات المنفصلة باستمرار .

إن مجموعة الآلات (سواء كانت مجرد تعاون بين آلات تشغيل من نفس النوع كما هو الحال في النسج ، أو كانت اتحاداً من آلات مختلفة النوع) تصبح آلة ضخمة بمجرد أن يديرها محرك أوتوماتيكي رئيسي . ولكن برغم أن المجموعة كلها يديرها محرك رئيسي كآلة بخارية مثلا ، فان بعض آلات التشغيل الفردية قد يظل في حاجة إلى يد الانسان لأداء عمليات معينة (كما يستلزم الحال في معامل الغزل الرفيع) ، أو قد يكون من الضروري — لتمكين آلة من أداء عملها — أن يتولى أمر بعض أجزائها عامل كما لو كانت هذه الأجزاء عدداً يدوية (كما كان يحدث في ورش صانعي الآلات قبل تحويل حركة الانزلاق إلى حركة

---

(١) « وعلى ذلك يقوم مبدأ نظام المصانع على إحلال ... تقسيم (تجزئة) عملية إلى العناصر الاساسية التي تتكون منها ، مكان تقسيم أو تدريج العمل بين الصناع » (يور — ص ٢٠)

أوتوماتيكية) . وحالما تستطيع آلة التشغيل ـــ بدون مساعدة الإنسان ـــ أن تؤدى كافة الحركات اللازمة لصوغ المادة الخام بحيث لا يتطلب الأمر أكثر من مجرد الإشراف صار لدينا نظام أوتوماتيكي من الآلات ولكنه نظام قابل للتحسين في التفاصيل . وهكذا نحصل على الجهاز الذي يوقف آلة الغزل حينما ينقطع خيط ، كما نحصل على آلة التوقيف الأوتوماتيكية التي توقف النول البخاري حالما يفرغ المكوك من الخيط . ولكن هذه اختراعات حديثة جداً. ويقدم لنا مصنع الورق الحديث مثلا طيباً عن استمرار الانتاج وتطبيق المبدأ الأوتوماتيكي . ففي صناعة الورق يمكن أن ندرس بالتفصيل لا الفروق بين مختلف أساليب الانتاج التي تتبعها أدوات الانتاج المتباينة فحسب ، بل وكذلك الرابطة بين علاقات الانتاج الاجتماعية وبين أدوات الانتاج هذه ، لأن صناعة الورق الألمانية في الأيام الأولى كانت أنموذجا لإنتاج الحرف اليدوية ، وصناعة الورق الهولندية في القرن السابع عشر والفرنسية في القرن الثامن عشر أنموذجا لانتاج الصناعة اليدوية ، وصناعة الورق البريطانية الحديثة أنموذج الانتاج بالمصنع الأوتوماتيكي . وعلاوة على ذلك ففي الصين والهند شكلان آخران لنفس الصناعة ولا يزالان قائمين . إن الجهاز المنظم من آلات التشغيل التي يحركها جميعا جهاز ينقل إليها الحركة من جهاز أوتوماتيكي مركزي ، هو الشكل الكامل المتطور للصناعة الميكانيكية . فبدلا من الآلة الفردية نجد أمامنا مارداً ميكانيكياً يملأ فراغ المصنع وله قوة شيطانية يظهرها ذلك العدد الهائل الصاخب من أعضائه العاملة ، وإن أخفى هذه القوة عن أبصارنا تتابع الانتظام الذي يميز أطراف ذلك المارد الضخمة .

لقد وجدت بغلات وآلات بخارية قبل وجود عمال عملهم الوحيد صنعها ، كما كان هناك من يرتدي الملابس قبل أن يوجد الحائك . ولكن كشوف واختراعات فوكانسن وأركريت ووات وغيرهم لم تصبح في حيز الإمكان إلا لأن هؤلاء المخترعين وجدوا أمامهم ميكانيكيين حاذقين بفضل عهد الصناعة اليدوية . وبعض أولئك العمال من أرباب الحرف اليدوية المستقلين ممن يمارسون حرفاً مختلفة ، والبعض الآخر تجمعوا في الصناعات اليدوية التي اتبعت نظام تقسيم العمل بدقة كما شرحنا ذلك آنفاً . وبتقدم الاختراع الميكانيكي وازدياد الطلب على الآلات التي تم كشفها حديثاً حدث أمران بالتدريج : أولهما انقسام صنع الآلات إلى فروع مستقلة كثيرة العدد ، وثانيهما تقسيم العمل في الصناعات اليدوية المشتغلة بصنع الآلات . هكذا نجد في الصناعة اليدوية الأساس الفني المباشر للصناعة الكبيرة ، فكانت الأولى أنتجت الآلات التي مكنت الصناعة الكبيرة أولا من السيطرة على فروع معينة من الصناعة الحرفية واليدوية . وإذ بلغت هذه درجة معينة من النمو كان عليها أن تحدث تغييراً ثورياً في هذا الأساس الذي

وجدته تحت يدها ، وأن تخلق أساساً جديداً يناسب أسلوبها فى الإنتاج . وكما كانت الآلات الفردية التى يحركها الإنسان وحدة ضئيلة الحجم . وكما أن نظام الآلة لم يكن لينمو فى حرية قبل أن تحل الآلة البخارية محل القوى المحركة التى مصدرها الحيوان والريح والماء ، كذلك عطل من تطور الصناعة الكبيرة أن أداة الإنتاج الخاصة بها — ونقصد بذلك الآلة نفسها — كانت تعزو وجودها إلى القوى الفردية والمهارة الفردية ، — وكانت إذا صح التعبير — تعتمد على التطور العضلى وحدة البصر ودهاء اليد مما كان يستخدمه عمال المانيفاكتورة التفصيلية فى الصناعة اليدوية والعمال اليدويون فى الحرف اليدوية لتحويل أدواتهم الضئيلة الحجم . وعلى ذلك فبغض النظر عن ارتفاع نفقة الآلات التى تصنع بهذه الطريقة (والتكلفة الأولية ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى رأس المال) فإن توسع الصناعات التى تقوم بها الآلات ، وانتشار الآلات إلى فروع جديدة من الإنتاج ، كانا يعتمدان على نمو طائفة من العمال لا يستطيع عددهم أن يزداد بسرعة كبيرة بسبب الطبيعة الفنية لمهنتهم وعملهم . وعلاوة على ذلك وجدت الصناعة الكبيرة نفسها — بعد أن بلغت مرحلة معينة من تطورها — أنها أمام عقبة ترجع إلى نقص فى أساسها الذى هيأته لها الحرفة والصناعة اليدوية وذلك فى المجال الفنى . لقد أصبحت المحركات أكبر حجماً وقوة وحدث نفس الشىء بالنسبة إلى جهاز نقل الحركة وآلات التشغيل وزاد تعقيد الأجزاء التى تتركب منها هذه الآلات وتعددت أشكالها وأصبحت فى الوقت ذاته أكثر انتظاماً من حيث الشكل وذلك بقدر نسبة ابتعاد آلات التشغيل عن نموذج الآلات التى كان تصميمها من قبل للعمل فى ظل نظام الحرفة اليدوية ، وبقدر ما أصبح لها تركيب أكثر حرية ويتحدد بالعمل الميكانيكى المنوط بهذه الآلات [1] . ثم تلا ذلك التطور الأكمل للنظام الأوتوماتيكى تبعاً للحاجة إلى اتساع نطاق استخدام المواد التى كان من الصعب نسبياً استعمالها وذلك كالحديد بدلا من الخشب . ولكن حل جميع هذه المشاكل التى نشأت من تلقاء ذاتها خلال تطور الإنتاج القائم على الآلة ، اصطدم بعقبات فى مسألة الحدود الفردية التى لم يتغلب عليها العامل الجماعى فى الصناعة اليدوية إلا من حيث مداها ، لا من حيث جوهرها النوعى أى جوهرها

---

(١) فى بادىء الأمر كان النول البخارى يصنع فى الغالب من الخشب ولكن النوع الحديث يصنع من الحديد وقد أثرت الأشكال القديمة من أدوات الإنتاج فى الأشكال الجديدة بصورة واضحة كما نستدل على ذلك حتى من عقد موازنة سطحية بين النول البخارى الحالى والنوع القديم ، وبين جهاز النفخ فى الأفران الحديثة والمنفاخ العادى . ويبدو أن الأشكال القديمة بشكل أوضح فى تطور القاطرة البخارية ، وكانت أولى المحاولات لاختراع القاطرة عبارة عن محاولة إنشاء آلة ذات قدمين ترفعان بالتبادل كما هو الحال فى أقدام الحصان . ولكن بعد أن حدث التقدم الكبير فى علم الميكانيكا وتراكمت الخبرة العملية بدأ شكل الآلة يتطور طبقاً للمبادىء الميكانيكية . وفى هذه الحالة فقط تحرر ذلك الشكل من الشكل التقليدى للعدة التى ولدت الآلة .

الكيفى . ومثال ذلك أن آلات مثل المكبس الهيدروليكى والنول البخارى الحديث وآلة التمشيط الحديثة لم يكن من المستطاع عملها بواسطة عملية الصناعة اليدوية .

إن الانقلاب الذى يصيب طريقة الإنتاج فى مجال من الصناعة ينطوى على انقلاب مماثل فى كل مجال . وهذا ينطبق أولا على تلك الفروع من الصناعة التى تتصل فيما بينها كمظاهر عملية متحدة واحدة ، برغم أن التقسيم الاجتماعى للعمل يفصل كلا منها عن الأخرى (بحيث أن كل فرع ينتج سلعة مستقلة) . وهكذا جعل الغزل بالآلة النسج بالآلة ضروريا ، وكلاهما تطلب انقلابا ميكانيكيا وكيماويا فى عمليات التبييض والطبع والصباغة . ومن جهة أخرى نجد أن الانقلاب فى غزل القطن استلزم كشف الحلج لفصل البذور عن الشعر إذ فى هذه الحالة فقط يمكن لإنتاج القطن أن يبلغ النسب التى لابد منها الآن [1] . والثورة التى أصابت طريقة الإنتاج فى الصناعة والزراعة استلزمت مثلها فى الأحوال العامة لعملية الإنتاج الاجتماعية أى فى وسائط المواصلات والنقل . ففى المجتمع الذى كانت محاوره (حسب تعبير فورييه) عبارة عن الزراعة الصغيرة أولا مع الصناعات المحلية التابعة ، وثانيا الحرف اليدوية التى يمارسها أهل المدن — كانت وسائل المواصلات والنقل لاتلائم مطلقا مطالب عصر الصناعة اليدوية مع ماصحبه من اتساع نطاق تقسيم العمل الاجتماعى ، وتركز وسائل العمل والعمال ، وقيام أسواقها بالمستعمرات — ولهذا كان لابد من انقلاب ـ حدث فعلا ـ فى وسائل المواصلات والنقل . كذلك نجد أن ماتخلف من وسائل النقل والمواصلات السائدة فى عصر الصناعة اليدوية أصبح قيداً لايطاق على الصناعة الكبيرة بما تميزت به من سرعة المحموم فى الإنتاج ، واتساع نطاق مجالاتها ، واطراد نقلها لرأس المال والعمل من أحد ميادين الانتاج إلى الآخر وماصار لها من علاقات حديثة المنشأ فى السوق العالمية . وعلى ذلك نجد أنه إلى جانب التغييرات الواسعة المدى فى بناء السفن الشراعية أمكن بالتدريج أن تجعل وسائل المواصلات والنقل ملائمة لوسائل الإنتاج فى ظل الصناعة الكبيرة وذلك بالسفن البخارية النهرية والخطوط الحديدية والبواخر عابرة المحيط والتلغراف . وقد أصبح من المتعين الآن صياغة ومزج وقطع وحرق وتشكيل مقادير هائلة من الحديد ، ولهذا بدوره صار لابد من وجود آلات ضخمة ماكان فى الاستطاعة صنعها فى ظل نظام الصناعة اليدوية . وعلى ذلك كان لابد للصناعة الكبيرة من السيطرة على أدوات الإنتاج المميزة لها أى الآلة نفسها ، أى صار عليها أن

---

(١) حتى وقت حديث جداً تعرضت آلة إيلى ويتنى للحلج إلى تغييرات أساسية أقل منها فى حالة أية آلة أخرى من آلات القرن الثامن عشر . ولكن أخيرا وبعد سنة ١٨٥٦ أصبحت آلة هويتنى نوعا قديما بالنسبة إلى العصر وذلك نتيجة لاختراع آخر اهتدى إليه المخترع الأمريكى من ألباني التابعة لولاية نيويورك .

نتاج الآلات بواسطة الآلات ، الأمر الذي مكنها من أن تجد لنفسها أساساً فنياً مناسباً وأن تقف على قدميها . وبنمو الصناعة الميكانيكية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر حازت الآلات بالفعل السيطرة تدريجاً على عمل العدد التي تتكون منها الآلة . ولكن في العقود الحديثة فقط استدعى إنشاء الخطوط الحديدية وبناء عابرات المحيط على نطاق هائل وجود الآلات الضخمة التي تقوم الآن بتشييد المحركات الأساسية .

ولصنع الآلات بواسطة الآلات كان لا بد من آلة تمد القوة إلى أي مدى ويمكن الإشراف الكامل عليها ، وقد توافر هذا الشرط في الآلة البخارية . ولكن ظل من الضروري أن نتمكن من أن ننتج بالآلة أشد الأشكال الهندسية دقة التي تتكون منها أجزاء الآلات ، من أمثال الخطوط المستقيمة والمسطحات والدوائر والأسطوانات والمخاريط والكرات . وقد استطاع هنري مودسلاي حل المشكلة في مستهل القرن التاسع عشر وذلك باختراع حركة الانزلاق وهي عدة ما لبثت أن صارت أوتوماتيكية ؛ وبعد أن كانت في الأصل مصنوعة من أجل المخرطة سرعان ما استعملت في غير ذلك من الآلات الانشائية بعد أن دخل على شكلها بعض التعديل . وهذا الاختراع الآلي لا يحل محل عدة أخرى ولكن يحل محل يد الإنسان ذاتها التي تنتج شكلا مخصوصاً عن طريق مسك واستخدام وتوجيه الأدوات القاطعة التي تستخدم في حالة الحديد أو غيره من المواد ، وبهذا صار من المستطاع إنتاج الأشكال الهندسية اللازمة للأجزاء الفردية من الآلة ، وذلك بقدر من اليسر والدقة والسرعة مما لا يمكن توافره لأحذق عامل مهما كانت درجة الخبرة التي اكتسبها[1] » .

وإذا انتقلنا إلى الآلات التي تصنع العدد الميكانيكية لرجعنا إلى أداة عصر الحرفة اليدوية ولكن على نطاق ضخم . ومثال ذلك الجزء العامل من آلة ثقب الأرض وهي آلة ضخمة تديرها آلة بخارية وبدونها لا يمكن إنتاج اسطوانات الآلات البخارية الضخمة والمكابس المائية . والمخرطة الميكانيكية صورة للآلة الضخمة من مخرطة القدم العادية ، وآلة تسوية الخشب الميكانيكية عبارة عن نجار من الحديد يشكل الحديد بنفس العدة التي يستخدمها النجار الآدمي في تسوية سطح الخشب . وآلة القطع في أحواض بناء السفن بلندن عبارة عن موسى هائل ،

---

(١) The Industry of Nations (لندن ١٨٥٥ ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٩) . وجاء في نفس المؤلف أنه برغم ما يبدو في الظاهر من بساطة وتقدم أهمية هذه العدة الملحقة بالخارط فإن أهميتها في تحسين الآلات وتوسيع مداها كبيرة تشابه الآثار التي ترتبت على التحسينات التي أدخلها وات في الآلة البخارية . وقد عمل استخدامها على إتقان الآلات ورخصها وتنشيط الاختراع والتحسين .

والمطرقة البخارية ذات رأس شبيهة برأس المطرقة العادية ، ولكنها من الضخامة بحيث أن ثور Thor نفسه لا يستطيع استعمالها[1] . فثمت مطرقة بخارية زنتها أكثر من ستة أطنان وتهوى بحركة رأسية مقدارها ٧ أقدام على سنديان زنته ٣٦ طناً ، وإن سحق كتلة من الجرانيت بهذه الآلة شبيه بعمل سهل يقوم به الطفل . ولكن مطرقة Nasmyth قادرة على إحداث دقات خفيفة تستطيع دفع مسمار في قطعة من الخشب اللين[2] .

حينما تتخذ أدوات العمل شكل آلات ميكانيكية فإنها تكتسب نوعاً من الوجود المادي ينطوي على إحلال قوى الطبيعة محل القوة الآدمية . إن تنظيم عملية العمل الاجتماعية في الصناعة اليدوية عملية ذاتية بحتة واتحاد من عمال يؤدون المسائل التفصيلية ، أما في الصناعة الميكانيكية فللصناعة الكبيرة جهاز إنتاجي موضوعي بحت لا يزيد فيه العامل عن أن يكون شيئاً ملحقاً بأحوال الإنتاج المادية القائمة . وفي التعاون البسيط ، بل وفي التعاون القائم على تقسيم العمل نجد إن إحلال العامل الجماعي محل العامل المنعزل مسألة تتعلق بالصدفة ، ولكن الآلات لا يمكن تشغيلها إلا بواسطة العمل المتحد أو المشترك ـ اللهم إلا إذا استثنينا حالات قليلة سنذكرها في موضعها المناسب . لقد أصبح الطابع التعاوني لعملية العمل في نظام الآلات machine system ضرورة فنية تفرضها نفس طبيعة وسائل العمل .

(٣) القيمة التي تنقلها الآلات إلى المنتج

رأينا أن ازدياد إنتاجية العمل نتيجة التعاون وتقسيم العمل لا يكلف الرأسمالي شيئاً ، إذ هذه هي القوى الطبيعية للعمل المتحد أو المشترك . كذلك فإن القوى الطبيعية كالبخار والماء مما يصلح للاستعمال في العمليات الإنتاجية لا تكلف شيئاً . ولكن كما أن الإنسان يحتاج رئتين كبيرتين قبل أن يستطيع التنفس ، كذلك يشعر بالحاجة إلى شيء من صنع أيدي الإنسان قبل أن يتمكن من استهلاك قوى الطبيعة للعمليات الإنتاجية ، فلا بد من عجلة مائية لاستغلال قوة الماء المحركة ومن آلة بخارية للاستفادة من مرونة البخار . وما ينطبق على قوى الطبيعة ينطبق بالمثل على العلم . فنحن لم تكلف شيئاً بكشف القانون الخاص بانحراف الإبرة المغناطيسية في

---

(١) يلدت مطرقة بخارية تعمل اسم Thor وتستطيع أن تصوغ عامود محور زنة ١٦½ طن بنفس السهولة التي يصوغ بها الحداد حدوة الحصان .

(٢) إن الآلات المصنوعة للعمل على الخشب ويمكن استخدامها على نطاق صغير ، هي اختراعات أمريكية في الغالب .

حقل التيار الكهربي أو القانون الذي بمقتضاه نعلم أن قطعة الحديد تمغطس إذا دار حولها تيار كهربي [١]. ولكن إذا ما انتقل الأمر إلى استخدام هذه القوانين في التلغراف الخ تطلب الأمر جهازاً دقيقاً كثير التكلفة . لقد رأينا أن الآلات لاتقضي على العدة ، وكل ما يحدث أن العدة وهي أداة ضئيلة الحجم في أيدي الإنسان تكبر وتتسع وتتضاعف لتصبح إحدى أدوات جهاز آلي من خلق الإنسان ، ويحمل رأس المال الآن العمال على أن يشتغلوا بآلة تحركه عددها بدلا من أن يحملهم على العمل بعدد يدوية . وعلى ذلك إذا وضح منذ أول نظرة أن الصناعة الكبيرة لابد أن تزيد من إنتاجية العمل عن طريق استخدام قوى طبيعية هائلة والاستعانة بالعلوم الطبيعية في أغراض الإنتاج ، وضح كذلك أن هذه الإنتاجية المتزايدة لا تستلزم مقابلا لها عن طريق الزيادة في بذل العمل . إن الآلات ، كبقية عناصر رأس المال الثابت ، لا تخلق قيمة ولكنها تنقل قيمتها إلى المنتج الذي تشترك في إخراجه وبهذا تكون أحد عناصر قيمته . وبدلا من أن تؤدي إلى رخصه فانها تجعله أغلى بالنسبة إلى قيمة الآلة .
ومن الواضح أن الآلات أي وسائل العمل التي تستخدمها الصناعة الكبيرة أكبر قيمة بالقياس إلى وسائل العمل التي كان العمال يستخدمونها في الصناعة اليدوية . وينبغي في أولا أن أوضح أن الآلات تدخل بصفة جزئية في عملية خلق القيمة . فهي لاتضيف من القيمة أكثر مما تفقده منها عن طريق التآكل . وعن هذا ينشأ فارق عظيم جدا بين قيمة الآلة والقيمة التي تنتقل من الآلة إلى المنتج من وقت لآخر ، أي بين الآلة كعامل من عوامل تكوين القيمة وبينها كعامل من عوامل تكوين المنتج . ويعظم هذا الفرق بازدياد طول الفترة التي يتكرر خلالها استخدام نفس الآلات في نفس عملية العمل . وقد رأينا بطبيعة الحال أنه بينما تدخل وسيلة العمل أي أداة الإنتاج بكليتها في عملية العمل فانها تدخل عملية خلق القيمة بالتدريج أي بنسبة ما تفقده يومياً بطريق التآكل . ولكن الفارق بين الاستعمال والبلى أعظم في حالة الآلات منه في حالة العدة اليدوية وذلك راجع إلى أسباب متعددة منها متانة المادة المصنوعة منها الآلة ، وتنظيم الآلة وفق قوانين علمية دقيقة عما يسمح بالوفر في استهلاك أجزائها وفي بذل ما تستهلك من وسائل . وأخيراً لاتساع ميدان الإنتاج بالقياس إلى ما هو عليه في حالة

---

(١) يمكن القول بوجه عام أن العلم لا يكلف الرأسمالي شيئاً وهذه حقيقة لا تحول بينه وبين استغلال العلم ، فرأس المال يعمد إلى نطاق علم الغير أسوة بما يفعله من الاستحواذ على عمل الآخرين . ولكن الاستحواذ الرأسمالي والشخصي سواء على العلم أو الثروة المادية ، شيئان متمايزان . وحتى الدكتور يور نفسه يأسف للجهل الفاضح بالعلوم الميكانيكية الذي يبديه أرباب المصانع الذين يستعملون آلات عزيزة على نفسه بقصد الاستغلال ، ولدى ليبج الكثير عن الجهل المدهش من جانب أصحاب المعامل الكيماوية البريطانيين في كل ما يتعلق بعلم الكيمياء .

العدة اليدوية . وإذا تسامحنا فى كلا حالتى الآلة والعدة اليدوية بشأن ما ينقلانه يومياً من قيمة بسبب البلى والتآكل وباستهلاك المواد المساعدة الإضافية كالزيت والفحم الخ لرأينا أنهما يؤديان عملهما بلا مقابل ، شأنهما فى ذلك شأن القوى الطبيعية التى تعمل دون المساعدة من جانب العمل الإنسانى . وكما أن ميدان عمل الآلة الإنتاجى أضخم منه فى حالة العدة اليدوية فكذلك تؤدى خدمة غير مربحة أعظم نسبياً إذا قيست بنفس هذه الخدمة التى تؤديها العدة اليدوية . إن الناس لا ينجحون فى أن يجعلوا منتجات عملهم الماضى تعمل مجاناً على نطاق واسع كقوى الطبيعة إلا بعد استقرار الصناعة الكبيرة وثبات قواعدها[1].

حيثما كنا نبحث موضوع التعاون والصناعة اليدوية رأينا أن بعض عوامل الإنتاج العامة كالمبانى التى يمكن الاقتصاد فيها بالقياس إلى عوامل الإنتاج المتناثرة فى أيدى العمال المتفرقين ، وذلك بفضل الاستهلاك المشترك بحيث أنها تضيف إلى المنتج نفقــــة أقل مما تضيفه لو أن الاستهلاك ظل متفرقاً . وفى نظام الإنتاج بالآلات لا يقف الأمر عند حد استعمال الجسم الرئيسى لآلة العمل بواسطة عدده الكثيرة ، بل إن آلات التشغيل الكثيرة تقوم بالاستهلاك المشترك لنفس جهاز الحركة وجانب من جهاز النقل .

وإذا علمنا الفرق بين قيمة الآلات ومقدار القيمة الذى تنقله إلى منتجهـــا اليومى فإن الدرجة التى بها يجعل ذلك الجزء المنقول من القيمة المنتج أغلى إنما يتحدد أولا بمقدار ذلك المنتج أى بسطحه إذا صح القول . وفى محاضرة منشورة سنة ١٨٥٨ قدر المستر بينس من بلاكبيرن أن «كل حصان بخارى ميكانيكى حقيقى يدير ٤٥٠ مغزلا من مغازل آلة البغلة مع التجهيز ، أو ٢٠٠ من مغازل آلة اللف والثنى ، أو ١٥ نول لكل ٤٠ ياردة من القماش مع ما يلزم من أدوات التعريف والترتيب حسب الحجم الخ» . ومعنى هــــذا أن نفقة الحصان البخارى اليومية وتآكل الآلات التى تحركها تلك القوة يوزعان فى الحالة الأولى على المنتج اليومى لأربعمائة وخمسين مغزلا من مغازل القفالة ، وفى الحالة الثانية على منتج ٢٠٠ مغــــ

(١) يوجه ريكاردو اهتماماً كثيراً لهذا الأثر من جانب الآلات بحيث أنه لا يرى القيمة التى تنتقل من الآلة إلى المنتج ، كما أنه يجعل فعل الآلات فى نفس مستوى قوى الطبيعة (برغم أنه فى مناسبات أخرى لا يلاحظ هذا كما يغفل ملاحظة الفرق بين عملية العمل وعملية خلق القيمة) . وهكذا يقول «إن آدم سميث لا يقلل من قيمة الخدمات التى تؤديها العوامل الطبيعية والآلات لنا ، ولكنه يميز بحق طبيعة القيمة التى تضيفها هذه العوامل والآلات إلى السلع ... فكما أنها تعمل مجاناً فإن المساعدة التى تمدنا بها لا تضيف شيئاً إلى القيمة فى التبادل» (ريكاردو : مصدر سابق ص ٣٣٦ — ٣٣٧) . وهذه الملاحظة من جانب ريكاردو صحيحة من ناحية كونها موجهة ضد ج . ب . ساى الذى يتوهم أن الآلات تؤدى «خدمة» وهى خلق القيمة التى تكون جانباً من «الأرباح» .

مغازل الآلة الثانية ، وفى الحالة الثالثة على منتج ١٥ تول تجارى . وتكون النتيجة أن جزءاً صغيراً جداً من القيمة ينتقله مثل هذا الميل إلى رطل من الغزل أو ياردة من القماش . وإذا علمنا ميدان أو مجال عمل آلة التشغيل فإن كمية المنتجات تتوقف على السرعة التى تشتغل بها الآلة أى على سرعة دوران المحور أو عدد ضربات المطرقة فى الدقيقة . فكثير من هذه المطارق الضخمة تضرب ٧٠ مرة فى الدقيقة . وآلة ريدر التى تصنع المغازل وتستخدم هذا الغرض مطارق بخارية صغيرة تبلغ عدد دقاتها ٧٠٠ فى الدقيقة الواحدة . وإذا علمنا المعدل الذى بمقتضاه تنقل الآلات قيمتها إلى المنتج فإن مقدار القيمة المنقول على هذا النحو يتوقف على حجم قيمة الآلات ذاتها [1] . فكلما قل ماتحتويه من عمل قل ماتنقله من قيمة إلى المنتج . وكلما قل ماتنقله من قيمتها كلما كانت أكثر إنتاجية وكلما اقتربت من أن تشابه قوى الطبيعة فى خدماتها . ولكن إنتاج الآلات بالآلات يقلل قيمتها بالنسبة إلى مداها وكفايتها . وإذا قمنا بتحليل مقارن لأثمان السلع التى تنتجها الحرف اليدوية أو الصناعة اليدوية من جهة ولأثمان نفس السلع التى تنتجها الصناعة الميكانيكية من جهة أخرى لوجدنا أنه فى الحالة الأخيرة يزداد مقدار ماتنقله وسائل العمل من قيمة بطريقة نسبية ولكنه يقل بصفة مطلقة ، ومعنى هذا أن حجمه المطلق ينقص بينما يزداد حجمه بالنسبة إلى قيمة المنتج العامة كرطل من الغزل مثلا [2] .

(١) والقارئ الذى أصبح ذا علم بطريقة الرأسمالى فى النظر إلى الأشياء يدهش بطبيعة الحال إذ لا يجد هنا ذكراً لـ « الفائدة » التى تنقلها الآلة إلى المنتج بمقدار متناسب مع قيمتها التى تحولت إلى رأس مال . ولكن من السهل أن نرى أن الآلة التى لا تستطيع أن تخلق قيمة جديدة أكثر مما يفعل أى عناصر رأس المال الثابت الأخرى ، لا يمكن أن تضيف أية قيمة باسم « الفائدة » . وواضح كذلك أنه حيث نعنى هنا بإنتاج القيمة الفائضة لا يمكننا أن نفترض وجود أى جزء من تلك القيمة تحت اسم « الفائدة » . وستوضح فى الكتاب الثالث من هذا المؤلف الطريقة الرأسمالية فى حساب الأشياء والتى تبدو فى مظاهرها سخيفة ومتعارضة مع قوانين إنتاج القيمة .

(٢) إن تلك النسبة من القيمة التى تنقلها الآلة تتناقص من الوجهتين المطلقة والنسبية حين تحتل الآلة عن الخيل والحيوانات الأخرى التى تستخدم كمجرد قوة محركة لا كآلات لتغيير أشكال المادة . ويصح أن أشير إلى أن ديكارت حين عرف الحيوانات بأنها مجرد آلات إنما فعل ذلك لأنه كان ينظر إليها من وجهة نظر عصر الصناعة اليدوية لا من وجهة نظر العصور الوسطى حين كان الناس ينظرون إلى الحيوانات على أنها مساعدة للإنسان وذلك شبيه برأى فون هالر فيما بعد فى كتابه Restauration der Staatsweissenschaften — وكان ديكارت يتوقع ، كما فعل فرنسيس بيكون ، حلول الوقت الذى يتغير فيه شكل الإنتاج وتزداد سيطرة الإنسان على الطبيعة ، نتيجة تغيير فى طرق التفكير ، وهذا ظاهر من مؤلفه Discours de la Methode حيث نقرأ أنه بفضل الطريقة التى يريد اتباعها فى الفلسفة ، يمكن إدراك المعرفة التى تكون نافعة فى الدفع للحياة بحيث —

وواضح أنه حينما يتكلف إنتاج الآلة نفس القدر من العمل الذى يوفره استعمالها نجد أن المقدار الكلى من العمل اللازم لإنتاج سلعة لا يقل كما لا تزيد إنتاجية العمل . ولكن الفرق بين العمل الذى تتكلفه الآلة والعمل الذى توفره أى درجة إنتاجيتها ، يتوقف على الفرق بين قيمتها وقيمة العدة اليدوية التى حلت الآلة محلها . فطالما أن العمـــل المبذول فى إنتاج آلة وبالتالى طالما أن مقدار القيمة الذى تنقله الآلة إلى منتجها أقل من القيمة التى يضيفها العامل إلى المنتج بواسطة العدة التى لديه ، فإن هناك دائماً فرقاً فى العمل الذى توفر لصالح الآلة . وعلى ذلك تقاس إنتاجية الآلة بمدى حلولها محل قوة العمل الإنسانية . ويحدثنا مستر بينس أنه لا بد من ٢ ½ عامل [1] لكل ٤٥٠ من مغازل آلة البغلة مع الآلات التحضيرية تديرها قوة حصان بخارى واحد ، وكل مغزل ينتج ١٣ أوقية من الغزل فى ١٠ ساعات ، ونتيجة لهذا يغزل عاملان ونصف عامل ٣٦٥ ⅝ رطلا فى الأسبوع . ولتبسيط الأمر نرى أن ٣٦٦ رطلا من القطن تمتص فى تحولها إلى غزل ١٥٠ ساعة عمل أى ١٥ يوم طول كل منها ١٠ ساعات ، بينما تمتص نفس الكمية ٢٧٠٠٠ ساعة عمل أى ٢٧٠٠ يوم كل منها ١٠ ساعات وذلك فى حالة ما إذا كان الغزال اليدوى ينتج بواسطة عجلة الغزل ١٣ أوقية فى ٦٠ ساعة [1] وتستطيع آلة

= أنه بدلا من هذه الفلسفة النظرية التى تدرس فى المدارس سنجد فلسفة عملية نستطيع عن طريقها أن نعرف قوة وعمل النار والماء والهواء والنجوم وكذا الأشياء المحيطة بنا فضلا عن معرفتنا بمختلف الحرف التى يمارسها الصناع ، وبهذا يصير فى استطاعتنا استخدامها لإدراك الغايات التى تناسبها هذه الأشياء ويصبح السادة المسيطرون على الطبيعة ، وهكذا ،، نساهم فى الوصول بالحياة الإنسانية مرتبة الكمال ،، . وفى مقدمة كتاب Discourses upon Trade (١٦٩١) لسير دلى نورث يقال لنا أن تطبيق طريقة ديكارت على الاقتصاد السياسى قد بدأ فى تحرير ذلك العلم من الخرافات والترهات القديمة عن النقود والتجارة الخ . ويمكن القول بوجه عام أن الاقتصاديين الأوائل استمدوا فلسفتهم من بيكون وهوبز ، أما بعد ذلك فقد أصبح لوك ،، فيلسوف ،، الاقتصاد السياسى بالنسبة إلى انجلترا وفرنسا وإيطاليا .

(١) جاء فى التقرير السنوى الذى أصدرته الغرفة التجارية فى إسن (أكتوبر ١٨٦٣) إنه قد تم سنة ١٨٦٢ إنتاج ١٣٠٠٠٠٠٠ من الصلب المصهور بمصانع كروب للصلب التى تحتوى على ١٦١ فرن ، ٣٢ آلة بخارية ، ١٤ مطرقة بخارية (تمثل ١٢٣٦ حصاناً بخارياً) ، ٤٩ ورشة ، ٢٠٣ من آلات التحريك ، وحوالى ٢٤٠٠ عامل — وهنا لا نجد عاملين لكل حصان بخارى . أما عن الآلات البخارية البالغ عددها ٣٢ بمصانع كروب فعلينا أن نذكر أن هذا الرقم يمثل العدد الكلى من الآلات البخارية فى منشستر كلها .

(١) يقدر Babbage أن الغزل وحده تقريباً (بجاوه) يضيف ١١٧ ٪ إلى قيمة القطن . وفى نفس التاريخ (١٨٣٢) بلغت القيمة الكلية التى أضافتها الآلات والعمل إلى القطن فى صناعة الغزل الرفيع حوالى ٣٣ ٪ من قيمة المادة الخام (On the Economy of Machinery ص ٢١٤) .

واحدة بمساعدة رجل أو ولد واحد أن تطبع من البفتة بأربعة ألوان مقداراً في الساعة يساوي ما كان يطبعه من قبل ٢٠٠ رجل[1] . وقبل اختراع آلة هويتني للغزل سنة ١٧٥٣ كان فصل رطل من القطن عن البذور يتطلب عمل يوم في المتوسط . ولكن بفضل هذه الآلة تستطيع زنجية أن تنظف ١٠٠ رطل من القطن يومياً ، ثم زادت كفاية عملية الحلج بعد ذلك . لقد كان إنتاج رطل من القطن الشعر يتكلف ٥٠ سنتاً فأصبح يباع الآن بعشر سنتات ويدر ربحاً أكبر (أي يحتوي على مقدار أكبر من العمل الذي يؤدى بدون مقابل) . وفي الهند يتم الحلج بأداة يقال لها churce ونصفها آلة والنصف الآخر عدة يدوية ، ويستطيع بها رجل واحد وامرأة واحدة تنظيف ٢٨ رطلا في اليوم . ومنذ سنوات قلائل اخترع الدكتور فوربس « شوركا » جديدة يستطيع بها رجل وطفل تنظيف ٢٥٠ رطلا . وإذا استخدمت الثيران أو القوة البخارية أو قوة الماء لإدارة هذه الآلة لاستطاعت ست عشرة منها تجرها الثيران أن تؤدي في اليوم عملا كان يقوم به من قبل ٧٥٠ شخصاً[2] . والمحراث البخاري الذي يتكلف ٣ بنسات في الساعة يقوم بعمل ٦٦ رجلا يتكلفون ١٥ شلن في الساعة . وإني أعود إلى هذا المثال لكي أوضح لبساً في الأمر . إن الشلنات الخمس عشرة أبعد من أن تكون تعبيراً بالنقود عن جميع العمل الذي يقوم به ٦٦ رجلا في الساعة . فإذا كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري ٣٠٠٠٪ لأنتج هؤلاء في ساعة واحدة قيمة قدرها ٣٠ شلناً مع أن معادل أجورهم أي ١٥ شلناً يمثل عمل ٣٣ ساعة فقط . لنفرض أن آلة تتكلف مقدار الأجور السنوية التي يتقاضاها ١٥٠ عاملا تحل محلهم أي ٣٠٠٠ جنيه مثلا فإن هذا المبلغ ليس التعبير بالنقود عن عمل هؤلاء العمال المائة والخمسين والذي يضيفونه إلى الشيء الذي يتناولونه بعملهم ، إن هذا المبلغ يعبر فقط عن ذلك الجزء من عمل السنة وهو الجزء الذي اشتغلوا خلاله لأنفسهم وتقاضوا عنه أجوراً . ومن جهة أخرى فالقيمة النقدية للآلة وهي ٣٠٠٠ جنيه تعبر عن كمية العمل المبذولة في إنتاج الآلة بغض النظر عن النسب التي تمثل كلا من أجور العمال والعمل الفائض الذي يستحوذ عليه الرأسماليون . ونتيجة لذلك فبرغم أن الآلة تتكلف نفس المقدار من قوة العمل المتجسم فيها أقل بكثير دائماً من مبلغ العمل الحي الذي تحل محله[3] .

---

(١) تؤدي الطباعة بالآلات إلى التوفير في مواد الصباغة .

(٢) A paper reae by Dr . Watson. repoeier on producis lo the qovernment of India, pefore the Society of Arls, April 41, 1860 .

(٣) هذه العوامل الصماء (الآلات) يتجها عمل أقل بكثير من ذلك الذي تحل محله ، حتى ولو كانت لها نفس القيمة النقدية .. (ريكاردو ص ٤٠)

إذا نظرنا إلى الآلات على أنها وسيلة لأغير لترخيص المنتج لكان حد استعمالها أن إنتاجها يتكلف أقل من العمل الذى يحل استخدامها محله وهذا التحديد أضيق فيما يختص برأس المال . وبما أن رأس المال لا يدفع ثمن العمل المبذول وإنما يدفع قيمة قوة العمل فإن فائدة الآلات بالنسبة لرأس المال يحد منها الفرق بين قيمة الآلة وقيمة قوة العمل التى تحل الآلة محلها . وبما أن تقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض يتباين فى البلاد المختلفة ، بل إنه ليختلف فى البلد الواحد فى فترات مختلفة أو يختلف أثناء الفترة الواحدة فى فروع مختلفة من الصناعة ، وبما أن الأجور الحقيقية التى يتناولها العامل قد تكون أحياناً دون قيمة قوته على العمل أو أعلى من هذه القيمة ـ تبع ذلك أن الفرق بين ثمن الآلات وثمن قوة العمل التى تحل الآلات محلها قد يتفاوت إلى حد كبير برغم ثبات الفرق بين كمية العمل اللازم لإنتاج الآلة وبين كمية العمل الكلية التى تحل الآلات محلها(١) . إلا أن الفرق الأول هو الذى نفقة إنتاج السلعة فى نظر الرأسمالى والذى يؤثر فى أعماله عن طريق ضغط المنافسة . وهذا هو السبب الذى من أجله اليوم يحدث أحياناً اختراع آلات لا تستعمل إلا فى أمريكا الشمالية كما كانوا فى القرن السادس عشر يصنعون آلات فى ألمانيا لا يمكن استعمالها إلا فى هولنده ، وكما حدث من أن اختراعات فرنسية كثيرة فى القرن الثامن عشر لم تستعمل إلا فى انجلترا وحدها . حينما تستخدم الآلات فى البلاد الأقدم عهداً فى بعض فروع الصناعة فإنها تخلق فائضاً من العمل فى فروع أخرى بحيث أنه فى الأخيرة تهبط الأجور دون قيمة قوة العمل الأمر الذى يعوق استخدام الآلات ويجعله مستحيلا من وجهة نظر رأس المال (الذى لا يتأتى ربحه من إنقاص العمل المستخدم وإنما من إنقاص العمل الذى يدفع عنه أجر) . وفى السنوات الأخيرة تناقص استخدام عمل الأطفال فى بعض فروع الصناعة الصوفية بانجلترا ، بل وانتهى تماماً فى حالات متفرقة . فما السبب فى هذا ؟ السبب أن قوانين المصانع تتطلب استعمال نوبتين من الأطفال تعمل أولاهما ٦ ساعات ، وثانيتهما ٤ ساعات أو تتطلب تشغيل كل منهما ٥ ساعات ولكن الوالدين يرفضون أن يبيعوا أطفالهم ممن يعملون نصف الوقت بأقل مما يدفع لمن يشتغلون الوقت الكامل ، ولهذا السبب حلت الآلات محل الأولين(٢) . وقبل تحريم استخدام عمل

---

(١) لهذا يكون مجال استخدام الآلات فى المجتمع الشيوعى مختلفاً جداً عنه فى المجتمع البورجوازى .

(٢) .. يحتفظ الذين يستخدمون العمل بنوعين أو مجموعتين من الأطفال من دون الثالثة عشرة ... والواقع نجد طائفة من رجال الصناعة وهم أصحاب صناعة غزل الصوف نادرا ما يستخدمون الآن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثالثة عشرة ، ويعنى أنصاف الذين يشتغلون نصف الوقت . وقد أدخل هؤلاء آلات جديدة محسنة من مختلف الأنواع تحل تماماً محل الأطفال (دون ١٣) ، وسأذكر عملية واحدة للدلالة على هذا النقص فى عدد الأطفال ـــ

النساء والأطفال ممن هم دون العاشرة من أعمارهم في المناجم لم ير الرأسماليون ما يتنافى مع الآداب العامة في استخدام النساء والفتيات العاريات وإلى جانب الرجال أحياناً ، بل وجدوا هذا الأمر في صالحهم المالي ولم يقلعوا عنه ويلجأوا إلى الالات إلا بعد صدور هذا التحريم. لقد اخترع الأمريكيون آلة لقطع الحجر ولكن الإنجليز لا يستعملونها لأن ذلك «التعس»[1] الذي يقطع الحجر بيده يتقاضى أجراً على نسبة صغيرة من عمله بحيث أن الالات تزيد من تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى الرأسمالي[2] . ولا يزال القوم في انجلترا يستخدمون النساء أحياناً في جر القوارب التي تسير في القنوات[3] . ذلك لأنهم يدركون فعلا مقدار العمل اللازم لإنتاج الخيل والالات بينما نفقة الإبقاء على النساء في صفوف الجانب الفائض من السكان ضئيلة جداً . وهكذا لا نجد في بلد آخر خلاف انجلترا مثل هذا التبديد لقوة عضلات الإنسان مع أن هذه البلاد موطن الالات .

(٣) النتائج الأولية للصناعة الالية بالنسبة الى العامل

أوضحنا أن الانقلاب في أدوات العمل كان نقطة الابتداء في الصناعة الكبيرة . وأن هذه الأدوات أصابها أعظم انقلاب فعال في ظل نظام الصناعة الالية . وقبل أن نبحث كيفية اندماج المادة الانسانية في هذا الجهاز الموضوعي يحسن بنا أن ندرس بعض ما ترتب على الانقلاب المذكور من آثار بالنسبة إلى العامل .

ا — استحواذ رأس المال على قوة عمل اضافية .

استخدام النساء والأطفال

بقدر ما تقضي الالات على الحاجة إلى بذل مقدار كبير من القوة العضلية فانها تصير وسيلة لاستخدام العمال من ذوي القوة الجثمانية الضئيلة نسبياً وممن لم يكتمل نموهم الجثماني

= وفيما ترتب على إضافة جهاز يقال له Piecing-machine إلى الالات الموجودة يمكن الآن لشخص (تزيد عمره عن ثلاثة عشرة) أن يقوم بعمل ٦ أو ٥ من الذين يشتغلون نفس الوقت ... وقد شجع نظام نصف الوقت اختراع «Piecing machine» تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ .

(١) كلمة «التعس» استعمل في قاموس الاقتصاد السياسي الانجليزي للدلالة على العامل الزراعي !

(٢) «يمكن أحياناً ألا تستعمل الالات حتى يرتفع العمل» (ويقصد بالعمل الأجور) — ريكاردو (مصدر سابق ص ٤٧٩) .

(٣) تقرير مؤتمر العلوم الاجتماعية بادنبرة ، أكتوبر ١٨٦٣ .

ولهذا كان عمل النساء والأطفال الفصل الأول فى كتاب الاستغلال الرأسمالى للآلات ! هذا البديل القوى عن العمل والعمال سرعان ما تحول إلى أداة لزيادة عدد العمال الأجراء عن طريق استخدام كافة أفراد أسرة العامل بدون تمييز من حيث الجنس والسن ، واغتصب العمل الشاق من أجل الرأسمالى الوقت المعد للعب الأطفال والمرأة كى تؤدى وظائفها المنزلية ووقتها الفراغ فى البيت [1] .

كانت قيمة قوة العمل يعينها وقت العمل الذى يلزم للابقاء على الأسرة العاملة لا الذى يلزم للمحافظة على العامل البالغ . وإذ تلقى الآلات بأفراد أسرة العامل فى سوق العمل فانها توزع قيمة قوة عمل الرجل عليهم وبذا تهبط بقيمتها . قد يكلف شراء قوة عمل أسرة من أربعة أفراد أكثر مما كان يتكلفه قبلا شراء قوة عمل رب الأسرة . ولكن المشترى يشترى أربعة أيام عمل بدلا من يوم واحد فيهبط الثمن بنسبة مبلغ زيادة فائض عمل الأربعة على فائض عمل الفرد الواحد . وعلى ذلك فلكى تتمكن الأسرة من الحياة يتعين عليها لا أن تعمل فحسب بل وأن تقدم العمل الفائض لرأس المال . هكذا نرى أن الآلات إذ تزيد من مقدار المادة البشرية وهى المجال الأساسى للاستغلال الرأسمالى [2] ، فانها تعمل فى الوقت نفسه على زيادة درجة هذا الاستغلال .

---

(١) أثناء الأزمة القطنية التى سببتها الحرب الأهلية الأمريكية بعثت الحكومة البريطانية بالدكتور ادورد سميث إلى لانكشير وشيشير وغيرهما للبحث فى الحالة الصحية لعمال صناعة القطن ، وقد رفع تقريره الذى أشار فيه إلى أنه من الوجهة الصحية وبغض النظر عن إبعاد العمال عن جو المصنع ، كان للأزمة مزايا عدة فقد توافر للأمهات الوقت لارضاع أطفالهن بدلا تسميم هؤلاء الرضعاء باعطائهم Godfrey's Cordial ، وتوافر لهم الوقت لتعلم الطهى وإن كان تعلمهم هذا الفن جاء فى وقت لم يجدن فيه ما يؤكل وهو الأمر الذى يؤسف له ! ولكن التقرير أوضح كيف أن رغبة رأس المال فى الامتداد الذاتى جعلته يغتصب إلى سلطانه العمل الذى كان من الواجب تخصيصه للبيت والأسرة . وقد كان للأزمة ميزة أخرى إذ تعلم بنات العمال الخياطة فى مدارس خاصة . وهكذا كان لا بد من ثورة أمريكية وأزمة عالمية كى يتسنى لبنات الطبقة العاملة اللاتى يغزلن للعالم كله أن يتعلمن كيف يحكن الملابس .

(٢) ترتب على استخدام النساء بدل الرجال والأطفال مكان البالغين حدوث زيادة كبيرة فى عدد العمال . فقد حلت بنات ثلاث يتراوح أجر الواحدة منهن فيما بين ٦ ، ٨ شلنات محل رجل بالغ أجره بين ١٨ ، ٤٥ شلناً فى الأسبوع Thomas De Quincey, The Logic of Political Economy. London, 1845, note to p. 147.

ولما من غير الممكن الاستغناء عن بعض وظائف الأم تماماً كتربية الأطفال وإرضاعهم تعين إيجاد وسائل تحل على هذه الوظائف إلى حدما ، وكذلك تعين الحصول على العمل اللازم للأسرة من حياكة وإصلاح الملابس عن ...

وحتى من وجهة الشكل غالباً ما يشبه الطلب على عمل الأطفال الطلب على العبيد السود كما تعبر عنه إعلانات الصحف الأمريكية . ومن الأمثلة لذلك ما يقوله أحد مفتشي المصانع الانجليز « استرعى نظرى إعلان فى صحيفة محلية بمدينة من أهم المدن الصناعية فى منطقة عملى وفيما يلى صورة من هذا الإعلان (مطلوب ١٢ - ٢٠ من الأحداث ممن لا يبدو عليهم أنهم دون الثالثة عشرة من العمر - الأجر الأسبوعى ٤ شلنات - تقدم الطلبات الخ)[1] والعبارة التى وضعنا تحتها خطاً تشير إلى حقيقة كون قانون المصانع ينص على عدم اشتغال من هم دون الثالثة عشرة من أعمارهم سوى ست ساعات فى اليوم . ولما كان الطبيب المختص هو الذى يحدد سن الطفل لهذا يطلب صاحب المصنع أحداثاً يبدو عليهم أنهم يزيدون عن الثالثة عشرة من العمر . وقد لوحظ فى الإحصائيات الانجليزية عن العقدين الأخيرين هبوط مفاجىء يدعو إلى الدهشة فى عدد الأطفال ممن هم دون الثالثة عشرة ، ويقول مفتشو المصانع إن هذه الظاهرة راجعة إلى الأطباء المختصين الذين لا يقدرون أعمار الأحداث على حقيقتها وذلك رغبة منهم فى مساعدة أصحاب الأعمال وموافقة رغبات الوالدين . وفى حى بتنال جرين السىء السمعة بلندن يعقد سوق فى صباح أيام الإثنين حيث يتقدم أطفال من كلا الجنسين وممن سن التاسعة فما فوق يعرضون أنفسهم للايجار لدى أصحاب صناعة الحرير فى لندن . « والأجر المعتاد شلن وثمانى بنسات فى الأسبوع (وهذا نصيب الوالدين) وبنسان لنفسى وللشاى . ويسرى العقد لمدة أسبوع .

إن المنظر الذى نشاهده فى هـــذه السوق واللغة التى نسمعها هناك مما يدعو إلى الخجل تماماً[2] . ولا يزال يحدث فى انجلترا أن تأخذ النساء الأطفـال من بيت العمل ويؤجرونهم مقابل شلنين وست بنسات فى الأسبوع[3] . وبرغم التشريع لا يزال بانجلترا ألفا ولد على

—طريق شراء السلع الجاهزة . ونتيجة لهذا يتضمن خفض المجهود فى العمل المنزلى زيادة فى إنفاق النقود ، وبذلك تزيد نفقات إنتاج أسرة العامل حتى توازن الدخل المتزايد . وفضلا عن هـذا يصبح من المستحيل الاقتصاد والقصد فى استخدام غذاء الأسرة وإعداده . هذه المسائل التى يخفيها الاقتصاد السياسى الرسمى عن الأنظار نجد أدلة وافرة عليها فى تقارير مفتشى المصانع ولجنة تشغيل الأطفال ، وأهم من ذلك فى التقارير عن الصحة العامة .

(١) A. Redgrave, in Reports of Inspectors of Factories, October 31 1858, p. p. 40 - 41

(٢) Children's Employment Commission. Fifth Report, London, 1866, p. 81 note 31

(٣) Ibid, Third Report, London, 1864, p. 53, note 15.

الأقل باعهم والدوهم كى يقوموا بمهمة آلات حية لكنس المداخن وذلك برغم توافر العدد التى تقوم مقام هؤلاء العمال الاحياء[1]. لقد أحدثت الآلات ثورة فى العلاقات القانونية بين شارى قوة العمل وبائعها ، وهى الثورة التى بسببها فقدت العملية كلها حتى مظهر التعاقد بين أفراد أحرار ، وقد اتخذ البرلمان الانجليزى من هذا التغيير ذريعة يبرر بها تدخل الدولة فى نظام المصانع . وحينما يحدد التشريع عمل الأطفال بست ساعات فى صناعة ما لم ينفذ فيها هذا القيد من قبل ، ترتفع أصوات أرباب المصانع بالشكوى ويعلنون أن بعض الوالدين يسحبون أطفالهم من الصناعة الخاضعة للتنظيم حتى يبيعوهم حيثما تسود « حرية العمل » ويقصد بهذا الأماكن التى يرغم فيها أطفال لما يبلغوا الثالثة عشرة من أعمارهم على أداء العمل كما يفعل البالغون وبذلك يحصلون على أجر أفضل . ولكن لما كان رأس المال كالعدة التى تستخدم فى التسوية يعنى أنه يعتبر من حقوقه الطبيعية أن توجد المساواة فى حالات استغلال العمل ، لهذا يصبح تقييد عمل الأطفال فى فروع من الصناعة سبباً فى تعميم نفس الشيء فى الفروع الأخرى .

سبق أن ذكرنا الانحطاط الجثمانى الذى يصيب الأطفال وصغار السن والعاملات وهو الانحطاط الناجم عن استخدام الالات أولا بصفة مباشرة فى المصانع التى تقوم لممارسة الانتاج بالالات ، وثانياً بطريقة غير مباشرة فى كل فرع من فروع الصناعة يخضع للاستغلال من جانب رأس المال . ويكفى الان أن نشير هنا إلى نقطة واحدة وهى ارتفاع نسبة الوفيات بين صغار أطفال الطبقة العاملة بدرجة مخيفة . ففى انجلترا ١٦ من مراكز التسجيل حيث نسبة الوفيات بين الأطفال الذين فى السنة الأولى من العمر لا تزيد عن ٩٠٠٠ سنوياً فى كل ١٠٠،٠٠٠ (وهى ٧٠٤٧ فقط فى جهة واحدة) ، وفى ٢٤ جهة النسبة أكثر من ١٠،٠٠٠ ولكنها دون ١١،٠٠٠ ؛ وفى ٣٩ جهة بين ١١،٠٠٠ ، ١٢،٠٠٠ ، وفى ٤٨ جهة بين ١٢،٠٠٠ ، ١٣،٠٠٠ ، وفى ٢٠ جهة أكثر من ٢٠،٠٠٠ ، وفى ٢٥ جهة أكثر من ٢١،٠٠٠ ؛ وفى ١٧ جهة أكثر من ٢٢،٠٠٠ ، وفى ١١ جهة أكثر من ٢٣،٠٠٠ ، كما تزيد النسبة عن ٢٤،٠٠٠ فى هو وولفرهمتن وآشتن لين وبرستن ، وأكثر من ٢٥،٠٠٠ فى نوتنام وستكبورت وبرادفورد ، ٢٦،٠٠٠ فى وسبتش ، ٢٦،١٢٥ فى منشستر[2] . وجاء فى تحقيق طبى رسمى أجرى سنة ١٨٦١ أنه إذا أسقطنا من حسابنا الأحوال المحلية فان ارتفاع نسبة الوفيات

---

(١) Children's Employment Commission, Fifth Report, p. 22 note 137.

(٢) Sixth Report on Public Health, London 1864, p. 34.

يرجع فى الأغلب إلى تشغيل النساء وبعيداً عن بيوتهن مما يترتب عليه إهمال الأطفال وسوء تربيتهم ، كما يعزى كذلك إلى عدم ملاءمة الغذاء ونقصه وإعطاء المخدرات الخ . وإلى ضعف فى العاطفة يدفع الأمهات أحياناً إلى تجويع أطفالهن بل وتسميمهم[1] . » ومن جهة أخرى تجد نسبة الوفيات منخفضة جداً فى الجهات الزراعية حيث استخدام النساء فى أدنى حد[2] ، وقد دل تحقيق جرى سنة ١٨٦١ على أمر لم يتوقعه أحد ذلك أنه فى بعض الجهات الزراعية البحتة المجاورة لبحر الشمال كانت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين لم يتجاوزوا السنة الأولى من أعمارهم مساوية لمثيلتها فى أسوأ المناطق التى تقوم فيها المصانع . إزاء هذا أرسلت الحكومة الدكتور جوليان هنتر لإجراء تحقيق فى تلك الجهة يتضمنه « التقرير السادس عن الصحة العامة[3] » وكان المظنون حتى ذلك العهد أن هذه الظاهرة راجعة إلى الملاريا وغيرها من الأمراض التى تتميز بها الجهات المنخفضة والتى تكثر بها المستنقعات ؛ ولكن أظهر التحقيق العكس إذ اتضح أن السبب الذى قضى على الملاريا وهو تحويل الأراضى التى كانت مستنقعات فى الشتاء ومراعى جافة فى الصيف إلى أراض لزراعة القمح ، كان فى الحقيقة السبب فى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال إلى هذه الدرجة غير العادية[4] . وقد أجمع على هذا الرأى الأطباء المحليون الذين سألهم الدكتور هنتر . لقد سبب الانقلاب فى أسلوب الزراعة إدخال النظام الصناعى ، وكانت النساء المتزوجات اللاتى يعملن فى جماعات مع الأولاد والبنات يؤجرن للفلاح عن طريق رجل يقال له « المتعهد » إذ يتعاقد عن جماعة بأسرها . « وأحياناً تسافر هذه الجماعات إلى أماكن تبعد أميالا عن القرية التى يقطنها ، وإنك لتلقاهم صباحاً ومساء وقد ارتدين ملابس قصيرة مع البلاطى والأحذية وأحياناً السراويل وتبدو عليهم القوة والصحة بشكل مدهش ولكن تبدو عليهن تلك الروح المعتادة من فساد الخلق وعدم الاهتمام بالآثار الخطيرة التى يجلبها حبهم لهذه الحياة العاملة المشتغلة على الأطفال البؤساء

(١) إن تحقيق سنة ١٨٦١ ، أظهر أنه بينا فى الظروف التى سبق وصفها يهلك الأطفال الصغار بسبب الإهمال وسوء التربية المترتبين على الأعمال التى تقوم بها أمهاتهم ، فإن الأمهات يصبحن إلى حد مؤلم وقد فقدن طبيعتهن إزاء نسلهن ، فلا يعبأن كثيراً بموتهم وأحياناً . . . . يلجأن إلى أساليب مباشرة لتحقيقه » — التقرير السادس عن الصحة العامة (لندن ١٨٦٤) .

(٢) شرحه ص ٤٥٤

(٣) Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the Excessive Mortality of Infants in Some Rural Districts of England. p.p. 454-463,

(٤) التقرير السادس عن الصحة العامة (لندن ١٨٦٤) ص ٣٥ ، ٤٥٥ — ٤٥٦ .

الذين يتألمون ويذوون فى البيت ، (١) فهنا تظهر كافة الظواهر التى تتميز بها مناطق المصانع مع فارق واحد وهو أن وأد الأطفال سراً أكثر حدوثاً وعادة إعطاء الأطفال جرعات من المخدر أوسع انتشاراً(٢) . وقد كتب الدكتور سيمون الموظف الطبي بالمجلس المخصوص والمشرف على تحرير « التقارير عن الصحة العامة » يقول « لعل ما أعلنه عن هذه الشرور يبرر الشك (العميق) الذى أنظر به إلى التوسع فى استخدام النساء البالغات فى الصناعة (شرحه ص ٣٧) وقال مفتش المصانع المستر بيكر فى تقرير له « إنه ليكون لمن سعادة المناطق الصناعية فى انجلترا حقاً لو حرم على أية امرأة متزوجة لها أسرة العمل فى أى مصنع من مصانع المنسوجات » (تقارير ٣١-١٠-١٨٦٢ ص ٢٩ - كان بيكر فى وقت ما طبيباً) .

وإذ أسهب إنجلز وغيره من الكتاب فى وصف الانحطاط الخلقي الناجم من استغلال النساء والأطفال فانى أكتفى بالإشارة العابرة . أما عن الجدب الفكرى الذى ينجم بطريقة غير طبيعية من تحويل مخلوقات آدمية غير ناضجة إلى آلات تصنع فائض القيمة (وهذا الجدب حالة متميزة بوضوح عن الجهل الطبيعى الذى يجعل الذهن فارغاً دون أن يقضى على خصبه الطبيعى ومقدرته على النمو) - أقول إن هذا الجدب أرغم البرلمان البريطانى فى النهاية على أن يصر على مصاحبة التعليم الأولى لاستخدام الأطفال دون سن ١٤ « الانتاجى » وذلك فى فروع الصناعات الخاضعة لقوانين المصانع . وإن روح الاستغلال الرأسمالى لتلمع واضحة فى الطريقة المضحكة التى صيغت بها ما تعرف فى قوانين المصانع باسم مواد التعليم ، وذلك لعدم وجود نظام إدارى فأصبح هذا التعليم الاجبارى وهماً ، وهذه الروح تدل عليها معارضة أصحاب المصانع للمواد هذه وكذلك الحيل التى يعمدون إليها للتهرب فى القانون . ويقع اللوم فى هذا على السلطة التشريعية وحدها لإصدارها هذا القانون الخادع المطاط الذى بينما ينص على تعليم الأطفال الذين يشتغلون بالمصانع لا يتضمن أى نص يضمن تحقيق هذا الهدف اللهم

---

(١) Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the Excesive Mortality of Infants in some Rural Districts of England, p. 456,

(٢) هناك زيادة مطردة بين العمال والعاملات فى استهلاك الأفيون ، والحال لا يختلف فى المناطق الزراعية عنه فى الجهات الصناعية وذلك فى نفس البلد الواحد . « إن توسيع نطاق بيع الأفيون . . . هو الهدف العظيم الذى يرمى إليه بعض تجار الجملة النشيطين ، وهذه المادة تعتبر فى نظر بائعى العقاقير فى المقدمة بنسبة غيرها » (شرحه ص ٤٥٩) . والأطفال الذين تعودوا على تناول جرعات من هذه المادة « تضاءلت أجسامهم حيث كبروا وصاروا رجالا » أو أصبحوا أشبه « بالقردة » (شرحه ص ٤٦٠) — هكذا نرى كيف انتقمت الهند والصين من انجلترا .

إلا بالقول بأن الأطفال يوضعون فى أيام معينة من كل أسبوع ولساعات معينة (قدرها ثلاث) فى اليوم داخل مكان يقال له مدرسة وأن على رب العمل أن يتسلم كل أسبوع شهادة موقعاً عليها من المدرس أو المدرسة ممن يتولون هذا الأمر »[١] . وكثيراً ما حدث قبل صدور قانون المصانع المعدل سنة ١٨٤٤ أن وقع المعلمون والمعلمات على شهادة الانتظام فى الدراسة برسم علامة الصليب لأنهم كانوا يجهلون القراءة أنفسهم . « وحدث مرة أن زرت مكاناً يقال له مدرسة ويمنح شهادات تدل على انتظام الأطفال وقد راعنى جهل المعلم فقلت له : اسمح لى ياسيدى أن أسأل إن كنت تعرف القراءة ؟ فأجاب : إلى حد ما ! ولكى يبرر حقه فى منح مثل هذه الشهادات أضاف قائلا : وعلى أى حال فانى خير من تلاميذى . ولما كان قانون سنة ١٨٤٤ فى صدد الاعداد لم يفت المفتشين أن يبينوا الحالة المخجلة للمدارس والتى كانوا مضطرين إلى الموافقة على شهاداتها التى تمنحها طبقاً للقانون ، وقد عمدوا منذ صدور القانون على أن يحتموا أن يكتب المعلم الأرقام واسمه ولقبه بخط يده »[٢] . ويذكر سير جون كنكيد مفتش المصانع باسكتلنده بعض تجارب مماثلة عرضت له « كانت المسز آن كيلين صاحبة أول مدرسة توجهنا لزيارتها . وحين طلبت منها هجاء اسمها أسرعت بذلك فأخطأت إذ بدأت اسمها بالحرف C بدلا من K ثم صححت خطأها فى الحال قائلة إن اسمها يبدأ بالحرف التالى . ولما ألقيت نظرة على توقيعها فى الشهادات لاحظت أنها تتهجى اسمها بطرق مختلفة ، بينما لم يدع خطها موضعاً للشك فى عدم صلاحيتها للتدريس . وقد اعترفت بنفسها أنها لا تستطيع استعمال السجل... وفى مدرسة ثانية رأيت غرفة الدراسة ١٥ قدم فى الطول ، ١٠ أقدام فى العرض ، وتضم ٧٥ طفلا ينطقون بشىء لا يمكن فهمه »[٣] ثم قال بعد ذلك « ولا يقتصر الأمر على هذه الأماكن التعسة حيث يمنح للأطفال شهادات بالحضور بينما لم يحصلوا على تعليم له قيمته ، بل إن المدارس التى يتوافر فيها مدرس كفء تتحد عوامل تجعل عمله غير ذى نفع ومن ذلك ازدحام الأطفال من كافة الأعمار إذ تبدأ أعمارهم من الثالثة ، كما يرجع الأمر كذلك إلى تعاسة الحياة التى يحياها هذا المعلم إذ اعتماده على البنسات التى يحصل عليها من أكبر عدد من الأطفال يستطيع زجهم فى هذا الفراغ . يضاف إلى هذا قلة الأثاث ونقص

---

(١) Leonard Horner, Reports of Inspectors of Factories, June 30 1857, p. 17.

(٢) Ibid, October 31, 1855, p. p. 18 - 19

(٣) Sir John Kincaid, Reports of Inspectors of Factories, October 31, 1858, p. p. 31 - 32.

الكتب والمواد الضرورية للتدريس ، والأثر السيء من هذا الجو الخانق الصاخب . لقد زرت مدارس كثيرة حيث رأيت صفوفاً من الأطفال لا يعملون شيئاً مطلقاً وهذا ماتسميه الشهادة المدرسية حضوراً وتحدث البيانات الإحصائية عن هؤلاء الأطفال بأنهم متعلمون[١] ويبذل أصحاب المصانع فى اسكتلنده قصارى جهدهم كى يستغنوا عن خدمات الأطفال الذين يتعين توجيههم إلى المدرسة « ولا يحتاج الأمر إلى حجج أخرى كى تثبت أن عدم ميل أصحاب المصانع للقانون يحرم الأطفال من كلا العمل والتعليم الذى ينص عليه قانون المصانع[٢] . وتبدو المسألة فى صورة محزنة أليمة مزعجة فى المصانع التى تقوم بطبع المنسوجات القطنية وغيرها ، وهذه المصانع تخضع لقانون مصانع خاص ينص على ما يأتى « يجب قبل التحاق كل طفل بعمل طبع أن يكون قد حضر المدرسة ٣٠ يوماً على الأقل وما لا يقل عن ١٥٠ ساعة وذلك خلال الشهور الست السابقة لأول يوم يتسلم فيه العمل . وفى خلال فترة العمل بمحال الطبع يجب عليه أن يتوجه إلى المدرسة مدى ٣٠ يوماً و ١٥٠ ساعة خلال كل فترة تالية طولها ستة أشهر ... يكون التوجه إلى المدرسة فيما بين ٨ صباحاً ، ٦ مساء . أى دراسة تقل عن ساعتين ونصف الساعة أو تزيد عن ٥ ساعات فى اليوم الواحد لن تحسب من بين الساعات الخمسين والمائة » فى الأحوال العادية يحضر الطفل إلى المدرسة فى الصباح وبعد الظهر مدى ٣٠ يوماً فى كل منها ٥ ساعات يومياً ، فاذا انقضت المدة بعد إتمام الساعات الخمسين والمائة فانهم يعودون إلى عملهم حيث يبقون إلى انقضاء الشهور الست حيث تبدأ دورة ثانية من التوجه إلى المدرسة ويلازمون الدرس حتى يدركوا المطلوب ... وكثير من الأطفال ممن حضروا عدد الساعات المطلوب ، حين يعودون إلى المدرسة بعد انقضاء ستة شهور فى العمل يكونون فى نفس الحالة التى كانوا عليها لما التحقوا بالمدارس كأولاد بمصانع الطبع أى أنهم فقدوا ما تعلموه فى الفترة الأولى التى التحقوا خلالها بالمدرسة ... وفى مصانع طباعة أخرى تتوقف مواظبة الأطفال فى المدرسة على مطالب العمل فى المؤسسة ، يتكون عدد الساعات المطلوب كل ستة شهور بواسطة دورات كل منها ما بين ٣ ، ٥ ساعات فى وقت واحد وقد تمتد مدى الشهور الست كلها ... فمثلا قد يذهب الطفل إلى المدرسة فى أحد الأيام من ٨ إلى ١١ صباحاً وفى يوم آخر من ١ إلى ٤ مساء ، وقد لا يذهب الطفل إلى المدرسة ثانية مدى أيام عدة بعدها يحضر فيما بين الثالثة والسادسة مساء . ثم يواظب على الحضور مدى ٣ أو ٤

(١) Leonard Horner, Reports etc. October 31, 1857, p.p. 17—18

(٢) Sir. John Kincaid, etc. October 31, 1856, p. 66.

أيام أو أسبوع ، ثم لا يتوجه إلى المدرسة ثلاثة أسابيع أو شهراً ، وبعد ذلك في الأيام وأثناء الساعات التي يراها صاحب العمل ملائمة ، وهكذا يتأرجح الطفل بين العمل والمدرسة حتى يتم الساعات الخمسين والمائة »[١] .

وإذا تمكنت الآلات من استخدام نسبة ساحقة من النساء والأطفال فإنها استطاعت أخيراً أن تحطم المقاومة التي واجهها بها العمال الذكور خلال عهد المصانع اليدوية لاستبداد رأس المال[٢] .

ب — إطالة يوم العمل

رغم أن الآلات أقوى وسيلة لزيادة إنتاجية العمل في الصناعات التي تبدأ بفرض سلطانها عليها تصبح في أيدي رأس المال أقوى أداة لإطالة يوم العمل أكثر من حدوده التي تفرضها الطبيعة . ويرجع هذا إلى أنها من جهة تخلق أحوالا جديدة تسمح لرأس المال أن يرخي العنان الكامل لما له من ميول لا تتغير في هذا الاتجاه ، كما أنها من جهة أخرى تهيء دوافع جديدة تزيد من نهمه في استغلال عمل الغير .

ونلاحظ أولا في الآلات أن حركات أدوات العمل تكتسب حياة مستقلة خاصة بها تقف إزاء حياة العامل . إن الآلات نوع من حركة دائمة صناعية قد تظل تعمل بدون توقف إن

---

(١) A. Redgrave, Reports of Inspectors of Factories, October 31, 1857, p.p. 41—42. — وفي الصناعات التي نفذ فيها قانون المصانع الأصلي (لا القانون المشار إليه في النص والمتعلق بمصانع الطبع) أمكن التغلب إلى حد ما على العقبات التي كانت قائمة في سبيل تنفيذ المواد الخاصة بالتعليم . وفي الصناعات غير الخاضعة للقانون لا تزال السيادة لوجهة نظر المستر J. Geddes أحد أصحاب مصانع الزجاج ، وقد قال المستر هوايت أحد أعضاء لجنة التحقيق ، « يبدو لي أن القسط الأكبر من التعليم والذي تم به جانب من الطبقة العاملة خلال السنوات القلائل الماضية شر ، وهو خطير الأثر إذ يجعلهم مستقلين » . لجنة استخدام الأطفال ، التقرير الرابع ، لندن ١٨٦٥ ص ٢٥٨ .

(٢) حدثني المستر E أحد رجال الصناعة أنه استخدم الإناث فقط لتشغيل الأنوال الجارية ... وهو يؤثر المتزوجات وبخاصة أولئك اللاتي لهن أسرات تعتمد عليهن لعيشها ، فهؤلاء على قدر كاف من الانتباه والمرونة أكثر من غير المتزوجات ، وهن مضطرات إلى بذل أقصى ما لديهن من جهد حتى يحصلن على ضروريات . وهكذا يصار تحويل فضائل المرأة إلى ما فيه إيذاؤها ، وهكذا نجد أن كل ما في طبيعتها من مراعاة الواجب ومن رقة يستخدم وسيلة لاسترقاقها وإيلامها » . Ten-hours Factory Bill, a Speech of Lord Ashley, March, 15 London, 1844, 20

لم تصطدم ببعض العوائق من جانب مساعديها الآدميين ، ومن هذه العوائق نواحي الضعف الجثماني فيهم وكذلك إرادتهم . وللالات عن طريق الرأسماليين وبصفتها رأس مال شعور وإرادة ، وعلى ذلك فالذي يحركها دافع كامن فيها يرمى إلى أن يخفض إلى الحد الأدنى المقاومة التي تلقاها من القيود الطبيعية والمرنة برغم ذلك والتي تتوافر في المادة البشرية التي تعمل الآلات عن طريقها [1]. وفضلا عن هذا فمقاومة هذه المادة البشرية تقلل منها السيولة الظاهرية التي يتميز بها العمل بواسطة الالة ، وكذلك يقلل منها استخدام النساء والأطفال وهم أكثر مرونة وأشد طاعة من الرجال [2].

ورأينا أن إنتاجية الالات تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم القيمة التي تنقلها الالة إلى السلعة التي تم صنعها . فكلما طالت حياة الالة عظم مقدار المنتجات التي تنقل الالة قيمتها إليه وبذلك يقل ذلك القدر من قيمتها المنقول إلى السلعة الواحدة . وواضح أن الحياة العامة للآلة تتوقف على طول يوم العمل ، أو مدى عملية العمل اليومية مضروبا في عدد الأيام التي تجرى فيها .

ولا يتماثل بلى الالة بدقة حسابية مع الوقت الذي تستعمل فيه . وحتى لو حدث ذلك فان الالة التي تعمل ١٦ ساعة في اليوم خلال ٧½ سنوات تعمل خلال نفس الفترة وتنقل إلى المنتج الكلي نفس المقدار من القيمة كما لو أنها اشتغلت فقط ٨ ساعات في اليوم لمدة ١٥ سنة ، ولكن في الحالة الأولى تكون السرعة التي يعاد بها إنتاج قيمة الالة ضعفهـا في الحالة الأخيرة ،

---

(١) ,, ومنذ أن عم استخدام الآلات الكثيرة كلفة المخلفات الطبيعية البشرية إلى أكثر من متوسط قوتها ،،

Robert Owen : Observations on the Effects of the Manufacturing System الطبعة الثانية لندن ١٨١٧ .

(٢) أن الانجليز الذين يميلون إلى أن يعدوا الشكل الظاهري للشيء سبباً له يقولون إن طول يوم العمل في المصانع نتيجة مترتبة على الحالة الواسعة لخطف الأطفال والتي قام بها الرأسماليون في بيوت العمل وملاجىء الأيتام خلال العهد الأول من نظام المصانع ، وهي الحالة التي زودتهم بمادة بشرية وديعة لا تبدي مقاومة . إليك ما يقوله فيلدن من أرباب المصانع) ,, وواضح أن ساعات العمل الطويلة يسببها الحصول على عدد كبير من الأطفال اليتامى من مختلف أنحاء البلاد بحيث صار أصحاب الأعمال في غير ذي حاجة إلى العمال ، وبمجرد أن سادت عادة الحصول على هذه المواد الآدمية التعسة بهذه الطريقة استطاعوا فرضها على جيرانهم بقدر أكبر من اليسر ،،

J. Fielden : The Curse of the Factory System. London, 1836 p. 11

وحدثنا المفتش سوندرز (تقارير سنة ١٨٤٤) عن عمل النساء فيقول ,, بين العاملات نجد بعض النسوة وقد اشتغلن أسابيع متوالية (مع استثناء أيام قلائل) من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل ولم يبق سوى ساعتين لوجبات الطعام بحيث أن وقت الفراغ من ٦ ساعات يومياً خلال ٥ أيام وهو ما يعطين إياه للتوجه إلى بيوتهن والنوم ثم العودة إلى العمل ،،

ويستطيع الرأسمالي بهذه الآلة أن يضع في جيبه في ٧½ سنوات مقداراً من فائض القيمة يعادل ما يحصل عليه في ١٥ سنة لو استعملت الآلة بنصف السرعة فقط .

ويلي الآلة المادي نوعان ؛ أولهما ناشيء عن استعمالها الفعلي كالقطعة النقدية تبلى من كثرة التداول . أما النوع الثاني فنتيجة لعدم الاستعمال كالسيف يصدأ وهو في غمده . ويتناسب النوع الأول تناسباً مباشراً مع استعمال الآلة ، بينما يتناسب النوع الأخير تناسباً عكسياً إلى حد ما مع استعمالها [١] .

وتتعرض الآلة إلى جانب ذلك لما يقال له البلى الأدبي ، فهي تفقد قيمتها التبادلية بالنسبة التي يمكن بها الحصول على آلات مماثلة بسعر أرخص ، أو بنسبة المنافسة التي تتعرض لها من جانب آلات أخرى خير منها صنعة [٢] . في كلا الحالتين لا تعود قيمتها تتحدد بالمقدار الفعلي من وقت العمل الضروري الذي تنطوي عليه ، وإنما يعينها مقدار وقت العمل الضروري الذي تتطلبه إعادة إنتاجها أو إعادة إنتاج آلة أفضل منها . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن قيمتها تهبط بدرجة أكثر أو أقل . فكلما قلت الفترة التي يعاد فيها انتاج قيمة الآلة الكلية قل خطر تعرضها لهذا البلى الأدبي . وحينما تستخدم آلات لأول مرة في أي فرع من فروع الانتاج فسرعان ما تتوالى الوسائل الجديدة التي يمكن بها اعادة انتاج مثل هذه الالات بسعر أرخص [٣] وكذلك تستخدم بالمثل التحسينات المختلفة الواحد بعد الاخر وهي تحسينات لا تمس فقط أجزاء منفصلة من الجهاز وإنما تشمل تركيب الآلة بأكمله . ونتيجة لهذا نجد أنه في الأيام الأولى من حياة الآلة يكون فعل هذا الدافع على زيادة يوم العمل عظيم النشاط [٤] .

وإذا تساوت الأشياء الأخرى فان استغلال عدد مضاعف من العمال خلال فترة معلومة

---

(١) « يصيب ... الأذى للاجزاء المتحركة الدقيقة في الجهاز المعدني ، وكذلك قيمة عدم العمل والنشاط » (يور ص ٢٨) .

(٢) يحدثنا غزال منشستر المشار إليه أن ما يحسب من أجل تآكل الالات « يراد به تغطية الخسارة التي تنجم دائماً من استبعاد الالات قبل أن تبلى وإحلال أخرى جديدة وأفضل صنعة مكانها » (التيمس ٢٦ نوفمبر ١٨٦٢)

(٣) قدروا بصفة إجمالية أن أول آلة تصنع تتكلف خمسة أمثال الآلة الثانية بابآج ص ٢١١ .

(٤) إن التحسينات التي أدخلت منذ زمن ليس بالبعيد على الاطارات اللازمة لعمل الشباك كانت كبيرة بحيث أن آلة في حالة جيدة تكلفت ١٢٠٠ جنيه بيعت بستين جنيهاً بعد ذلك بسنوات قليلة .... وقد توالت التحسينات بسرعة بحيث أن آلات كثيرة أهملت ولما يتم صنعها والسبب في ذلك أن تحسينات جديدة جعلتها غير ذات منفعة » ـ المصدر السابق ص ٢٣٣ ـ في تلك الفترة من التقدم السريع العاصف زاد صناع patent net العمل من ثمانية ساعات إلى ٢٤ ساعة مع اتباع نظام العمل نوبتين (شرحه) .

من يوم العمل يتطلب مضاعفة ذلك الجزء من رأس المال الثابت المستثمر فى الالات والمبانى وكذلك مضاعفة ذلك الجزء المستثمر فى المواد الأولية والمواد المساعدة الخ. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا زاد طول يوم العمل أمكن مواصلة الانتاج على نطاق واسع مع بقاء مقدار رأس المال المستثمر فى الالات والمبانى بدون تغيير (١) وعلى ذلك لا يقتصر الأمر على ازدياد القيمة الفائضة بل يقل كذلك ماينفق من المال فى سبيل الحصول عليها . ويحدث هذا بطبيعة الحال — بدرجة أكثر أو أقل — مع كل زيادة فى يوم العمل ، ولكن التغير أعظم وضوحا فى المثل الحالى نظراً لأن ذلك الجزء من رأس المال والذى تحول إلى أدوات عمل له الغلبة والسيادة بدرجة أعظم (٢). وتقدم الصناعة الآلية يحدد جانباً متزايداً باستمرار من رأس المال ويكون ذلك على شكل تتمكن فيه قيمته من التوسع الذاتى من جهة ، كما أنه من جهة أخرى يفقد قيمته الاستعمالية وقيمته التبادلية حينما ينقطع اتصاله بالعمل الحى . لقد قال المستر آشورث — من كبار رجال صناعة القطن — للاستاذ « سينيور » مايلى : « حينما يضع العامل مجرفته كافاً عن العمل يجعل خلال تلك الفترة رأس مال مقداره ثمانية عشر بنس عديم الفائدة ، وحينما يغادر أحد عمالنا المصنع فانه يجعل دون نفع رأس مال كلفنا ١٠٠,٠٠٠ من الجنيهات (٣) » . أهذا خيال فقط ؟ وهل يصح رأس مال تكلف ١٠٠,٠٠٠ جنيه عديم النفع لحظة واحدة ؟ يالله من أمر فظيع إذ يغادر أى من رجالنا المصنع ! إن ازدياد المجال الذى تعمل فيه الالات (الأمر الذى يدركه سينيور كما علمه آشورث) يجعل الزيادة فى يوم العمل أمراً « مرغوبا فيه » (٤).

---

(١) « من الواضح أنه خلال تقلبات الأسواق وانساع الطلب وتقاصه المتتاليين تنشأ على الدوام حالات قد تجعل رجل الصناعة يستخدم مقداراً إضافياً من رأس المال السائر بدون أن يستخدم رأس مال ثابت ... إذا أمكن تشغيل مقادير اضافية من المادة الخام دون أن تترتب على ذلك نفقات إضافية المبانى والالات »

R. Torrens : On Wages and Combinations, London, 1834, p. 63.

(٢) إن ماذكرناه فى المتن إنما أوردناه بقصد إتمام البحث ، ولكنى لن أعرض لمعدل الربح أى النسبة بين فائض القيمة ورأس المال ككل المستثمر إلا فى الكتاب الثالث .

(٣) Senior : Letters on the Factory Act, London, 1837, pp. 13-14

(٤) « إن النسبة الكبيرة من رأس المال المتداول ورأس المال الثابت تجعل ساعات العمل الطويلة أمراً مرغوبا فيه » . « وبازدياد استعمال الالات الخ » تعظم الدوافع على إطالة ساعات العمل على أن ذلك الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها أن تجعل نسبة كبيرة من رأس المال الثابت تغل ربحاً مجزياً » (شرحه ص ١١—١٣) . « وثمت نفقات معينة تستمر ثابتة كما هى سواء استغل المصنع وقتاً قصيراً أو لوقت كامل ، ومن أمثال هذه النفقات الايجار والرسوم والضرائب —

ان الالات تنتج القيمة الفائضة ولايحدث هذا لأنها تعمل بطريقة مباشرة على خفض قيمة قوة العمل وبطريقة غير مباشرة على ترخيصها عن طريق ترخيص ثمن السلع التى تدخل فى إعادة انتاج هذه القيمة — نقول انها لاتنتج القيمة الفائضة لهذه الأسباب وحدها بل لأن الالات حين تستخدم لأول مرة فى احدى الصناعات تحول العمل الذى يستخدمه صاحبها إلى عمل ذى قوة كامنة عالية الدرجة ، وترفع القيمة الاجتماعية المنتجة فوق قيمتها الفردية وبهذا تمكن صاحب رأس المال من أن يجعل نسبة أصغر قدراً من قيمة منتج اليوم تحل محل قيمة قوة عمل اليوم الواحد . وفى أثناء هذه الفترة الانتقالية التى يشغل فيها استخدام الآلات نوعا من المركز الاحتكارى تكون الأرباح عالية إلى درجة غير عادية ، ويبذل صاحب رأس المال جهده كى يحصل على أعظم الفائدة من فرص الاستغلال المتاحة له خلال هذه الأيام الأولى للحب . وذلك بإطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن . إن عظم الربح يزيد من حدة شهية الرأسمالى فى سبيل الحصول على ربح أكثر .

وإذ يعم استعمال الالات فى فرع مخصوص من الصناعة تهبط القيمة الاجتماعية لمنتج الالة إلى مستوى قيمته الفردية وبهذا يتحقق فعل القانون الذى بمقتضاه لا تنشأ القيمة من قوى العمل التى أحل الرأسمالى الالات محلها ، وإنما بالعكس تنشأ عن قوى العمل التى يستخدمها فعلا فى العمل بالالات . إن القيمة الفائضة إنما تنشأ فقط عن الجزء المتغير من رأس المال ، وقد رأينا أن مبلغ القيمة الفائضة يعينه عاملان : معدل القيمة الفائضة وعدد العمال الذين يستخدمون فى نفس الوقت الواحد . وفى خلال طول معلوم من يوم العمل يتحدد معدل القيمة الفائضة بالنسبة التى ينقسم طبقاً لها يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض . ويتوقف عدد العمال الذين يستخدمون فى نفس الوقت الواحد على النسبة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت . وواضح الان أنه مهما كان استعمال الالات عاملا فى زيادة فائض العمل على حساب العمل الضرورى وذلك بزيادة إنتاجية العمل ، فان هذه النتيجة إنما تتحقق فقط بتناقص عدد العمال الذين يستخدمهم مقدار معلوم من رأس المال . إن استعمال الالات يحول جزءاً من رأس المال الذى كان متغيراً من قبل إلى آلات أى إلى رأس مال ثابت لاينتج قيمة فائضة ما . ومثال ذلك أنه من المستحيل أن تحصل من عاملين على قيمة فائضة تعادل ما تمتصه منها من ٢٤ عاملا . فإذا كان كل من الأربعة وعشرين عاملا يشتغل ١٢ ساعة فى اليوم وينتج ساعة من فائض العمل فإن هؤلاء جميعاً ينتجون ٢٤ ساعة من فائض العمل بينما مجموع عمل الرجلين عبارة عن ٢٤ ساعة

ـــــــوتأمين ضد الحريق وأجور عدة خدم دائمين واستهلاك الآلات فضلا عن مصاريف أخرى على المنشأة الصناعية، وهى مصاريف تزيد نسبتها إلى الأرباح كلما تناقص الانتاج .. (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ١٩) .

فقط . ونتيجة لهذا يوجد تناقض كامن فى استخدام الآلات لإنتاج القيمة الفائضة ، ذلك لأن الآلات تستطيع أن تزيد أحد عاملى القيمة الفائضة وهو معدلها وذلك فقط بإنقاص العامل الآخر وهو عدد العمال . هذا التناقض الكامن يكشف عن ذاته بمجرد أن تصبح قيمة السلعة التى تنتجها الآلة هى الأداة الاجتماعية التى تنظم قيمة كافة السلع التى من نفس النوع ، وذلك بفضل تعميم استخدام الالات فى صناعة معلومة . وأكثر من ذلك فهذا التناقض هو الذى يدفع رأس المال (وإن لم يشعر الرأسماليون بطبيعة الدوافع التى تحركهم) [1] إلى إطالة يوم العمل على سبيل التعويض عن النقص فى العدد النسبى للعمال وذلك بالزيادة فى فائض العمل المطلق ، إلى جانب الزيادة فى فائض العمل النسبى .

ويهيىء الأسلوب الرأسمالى فى استخدام الالات دوافع جديدة قوية للزيادة المفرطة فى يوم العمل ، كما يحدث تغييراً أساسياً فى كل من وسائل العمل وطابع جهـــاز العمل الاجتماعى بطريقة تتحطم بها كل مقاومة أو معارضة لهذا الاتجاه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تخلق الالات فائضاً من العمال[2] يضطر إلى الخضوع لسيطرة رأس المال ، وذلك لأنها من جهة تمد يد الرأسمالى إلى طبقات من العمال لم تكن بالغة إياها من قبـل ، ومن جهة أخرى تحرر العمال الذين تحل محلهم ، وإن هذا ليفسر لنا ظاهرة من أبرز الظواهر فى تاريخ الصناعة الحديثة ، ويفسر الطريقة التى بها تضع الالات حداً لكافة القيود الأدبية والطبيعية المفروضة على طول يوم العمل . وهذا يفسر التناقض الاقتصادى وهو أن أقوى أداة لتقصير وقت ثبت أنها سبيل يجعل كل لحظة من وقت العامل وأسرته تحت تصرف صاحب رأس المـال ، وذلك بقصد العمل على تحقيق تراكم رأس المال . لقد أرخى أرسطو أعظم مفكرى العصور القديمة العنان لخياله فقال ، لو أن كل أداة بمجرد أن ندعوها للعمل أو بمحض إرادتها تؤدى العمل الذى يناسبها كما تحركت مخترعات ديدالس من تلقاء ذاتهـا ، تقول لو أن نول الغزل يقوم بعملية الغزل من تلقاء ذاته ، إذن لانتفت الحاجة إلى الصبيان يستخدمهم المعلمون أو إلى العبـيد يعملون لسادتهم » [3]. كذلك امتدح الشاعر الإغريقى الذى عاش فى أيام شيشرون

---

(١) سنشرح فى الجزء الأول من الكتاب الثالث السبب الذى من أجله يعجز عن إدراك ذلك التناقض الكامن الرأسماليون ورجال الاقتصاد السياسى الذين غرهم أسلوب التفكير الرأسمالى .

(٢) من أجل الخدمات التى أداها ريكاردو انه أدرك أن الالات ليست سبيلا لانتاج السلع فحسب ، بل إنها كذلك وسيلة لايجاد « عدد فائض عن الحاجة من السكان » .

(٣) F. Biese, Die Philosophie des Aristoteles, vol Berlin 1842, p. 408.

العجلة المائية لطحن الغلال (والتي تعد الشكل الأولي لكافة الالات الانتاجية) واعتبر أن هذا الاختراع منح الحرية للأرقاء الإناث وكان بداية العصر الذهبي وهؤلاء كانوا وثنيين مساكين يعيشون في الظلام، لايعرفون شيئاً عن الاقتصاد أو المسيحية كما كشف عن ذلك باستيا الذكي وسلفه مالك كولوخ الأكثر منه كفاءة، فشلا لم يدركوا أبداً أن الآلة خير طريقة ممكنة لإطالة يوم العمل. لعلهم كانوا يغضون الطرف عن الاستعباد الواقع على رجل واحد إذ كان هذا سبيلا يؤدى إلى تقدم آخر ولكن لم يخطر ببالهم أن يدعوا إلى استعباد الجماهير لكي يحولوا بعضاً من أنصاف المتعلمين والدهماء إلى أساطين في الصناعة والتجارة.

حـ — زيادة حدة العمل

تؤدي الالات في يد رأس المال إلى زيادة شديدة في طول يوم العمل، وهذا الأمر على ما رأينا يحدث رد فعل من جانب المجتمع الذي يرى حياته مهددة فيعمد إلى تحديد ساعات العمل بنص القانون. وإذ يحدد القانون يوم العمل يزداد ما لاحظناه من ازدياد حدة العمل في ظل عهد الالات بروزاً ووضوحاً. عند تحليل فائض القيمة المطلق عنينا أولا بمدى نطاق العمل ومدته مع افتراض أن حدته ثابتة. وعلينا الآن أن نبحث كيف يتسنى لزيادة حدة العمل أن تعوض النقص في مدى امتداده، أي ندرس الدرجة التي تمكن بها زيادة حدة العمل.

من الطبيعي أنه بقدر درجة انتشار استعمال الالات وبقدر مايكتسب العمال من خبرة نتيجة تعودهم استخدامها، يسهل العمل بحيث تنمو حدته كما لو أن ذلك يحدث وفقاً لقانون طبيعي، ولهذا نجد خلال نصف قرن بانجلترا أن الزيادة في طول يوم العمل سارت جنباً إلى جنب مع حدة العمل بالمصنع. وواضح أنه اذا تعلق الامر بعمل يتعين أداؤه يوما بعد يوم لفترة غير محدودة وبانتظام تام لابد أن تصل إلى نقطة عندها لايتفق امتداد يوم العمل مع الزيادة في حدة العمل بحيث أن الزيادة في يوم العمل لا تمكن إدراكها إلا عن طريق خفض حدة العمل، وبالعكس لا تمكن زيادة الأخيرة إلا بتقصير يوم العمل. وبمجرد أن أرغم الغضب من جانب الطبقة العاملة الدولة على تحديد طول يوم العمل بطريقة قانونية وتنفيذ ذلك في كافة المصانع بمعناها الصحيح، استخدم رأس المال كل قوته وكرس جهوده لغاية أخرى وهي إنتاج فائض القيمة النسبي عن طريق الاسراع بتنمية الصناعة الالية مادام قد استحال عليه أن يزيد من إنتاج فائض القيمة عن طريق زيادة يوم العمل. وفي الوقت ذاته تبع ذلك تغير في صفة فائض القيمة النسبي. ويمكن القول بوجه عام إن طريقة إنتاج فائض القيمة النسبي تنحصر في أن نمو انتاجية العمل تمكن العامل أن ينتج مقداراً أكبر في

فترة معلومة مع بذل نفس القدر من العمل، وبعد التغيير — كما كان الشأن قبل وقوعه — يضاف الى المنتج الكلي خلال فترة معلومة من وقت العمل نفس المقدار من القيمة، غير أن هذه القيمة التبادلية غير المتغيرة تنتشر ظلالها على مقدار من القيمة الاستعمالية أكبر عن ذي قبل الأمر الذي يترتب عليه هبوط قيمة السلعة الفردية. ويختلف الأمر حينما يحتم القانون تقصير يوم العمل إذ حينئذ يتوافر دافع قوي للغاية على تنمية إنتاجيـــة العمل والاقتصاد في استخدام أدوات الانتاج، ويتوافر الباعث على حمل العامل على بذل مقدار أكبر من العمل خلال وقت معلوم، وعلى زيادة حدة العمل، وعلى التقليل من أي فجوات في وقت العمل ما وسع الجهد ذلك. وبكلمة واحدة نقول إن العامل يرغم أن يكثف عمله أي يزيد من حدته وكثافته على أن ذلك هو السبيل الوحيد أمامه في ذلك اليوم الذي قال القانون من مداه. ومعنى هذا التكثيف — كما هو في الواقع — أداء كمية أكبر من العمل خلال فترة معلومة من الوقت، ويجب أن يقاس وقت العمل لا حسب مداه فقط بل وكذلك حسب كثافته(١) بحيث أن ساعة من يوم العمل الذي طوله ١٠ ساعات تتضمن الآن عملا أكثر أي بذلا أكبر لقوة العمل عما كانت تتضمنه ساعة في ذلك اليوم الذي كان طوله ١٢ ساعة، وبذلك يكون للمنتج الآن قيمة أكبر مما كان لمنتج ساعة وخمس الساعة. وبصرف النظر عن الزيادة في فائض القيمة النسبي عن طريق زيادة إنتاجية العمل. فإن ٣ ١/٣ ساعة من العمل الفائض، ٦ ٢/٣ ساعة من العمل الضروري تنتج الآن للرأسمالي نفس الكمية من القيمة التي كانت تنتجها من قبل ٤ ساعات من العمل الفائض وثمانية ساعات من العمل الضروري.

وعلينا أن نسأل الآن: ما الكيفية التي تزيد بها حدة العمل؟.

يرجع أول أثر لخفض يوم العمل إلى فعل ذلك القانون الواضح الذي يقول إن طاقة قوة العمل على بذل الجهد تتناسب تناسباً عكسياً مع ساعات العمل، وعلى ذلك — في حدود معينة — نجد أن الخسارة من ناحية الوقت يعوضها كسب من ناحية النشاط أو الطاقة، فرأس المال يعمل على أن يجعل من طريقة دفع الأجر سبيلا لحمل العامل على أن يبذل فعلا مقدار أكبر من قوة العمل(٢).

---

(١) هناك بطبيعة الحال فوارق من حيث درجة حدة العمل في فروع الانتاج المختلفة وهذه إلى حد ما على الأقل يعوض كل منها الآخر كما أوضح ذلك آدم سميث من زمن طويل، والفضل في هذا راجع إلى اعتبارات أقل شأناً خاصة بكل نوع من العمل. ولكن استخدام وقت العمل كمقياس للقيمة يتأثر بهذا من حيث أن مدة العمل وحدته تعبيران متضادان لنفس الكمية من العمل ويستبعد أو ينفي كل منهما الآخر.

(٢) تنطبق هذه الملاحظة بصفة خاصة على نظام العمل بالقطعة وهي الطريقة التي سندرسها في القسم السادس من هذا الكتاب.

وفيما يختص بالصناعات التي تلعب فيها الآلات دوراً بسيطاً، كما هو الشأن في صناعة الفخار، قدم لنا قانون المصانع دليلاً مقنعاً على أن اقتصار يوم العمل أثراً واضحاً في زيادة انتظام العمل وتجانسه واستمراره ونشاطه[1]. ولكن بدا من الأمور المشكوك فيها إدراك هذه النتيجة في المصانع التي تستحق هذه التسمية ذلك أن اعتماد العمال فيها على الحركة المستمرة والمتجانسة للآلات أوجد منذ زمن طويل أدق نظام ممكن. وعلى ذلك حين تقدمت الاقتراحات في سنة ١٨٤٤ لخفض يوم العمل من ١٢ ساعة أجمع كافة أصحاب المصانع تقريباً على أن رؤساء العمل في مختلف الأقسام حريصون ألا يضيع العمال وقتاً، بحيث أنه يكاد يكون من غير الممكن أن نزيد من يقظة العمال وانتباههم في أداء العمل، وعلى ذلك فمع بقاء سرعة الآلات والأحوال الأخرى ثابتة دون تغيير فإن من السخف أن نتوقع أية نتيجة هامة من زيادة انتباه العمال وذلك في أي مصنع تديره إدارة جيدة[2]. ولكن التجارب أثبتت بطلان هذه الحجة، ففي ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٤ بدأ المستر ر. جاردنر العمل ١١ ساعة يومياً بدلاً من ١٢ ساعة في مصنعيه الكبيرين بجهة بريستن، ثم أعلن نتيجة تلك التجربة بعد انقضاء عام على البدء فيها فقال «حققنا نفس المقدار من المنتجات بنفس التكاليف، ولم تختلف أجور العمال بوجه عام في اليوم ذي الأحد عشرة ساعة عما كانت عليه في ظل اليوم المكون من ١٢ ساعة»[3]. إني أغض الطرف عن التجارب التي أجريت في أقسام الغزل والتمشيط إذ في هذه زيدت سرعة الآلات بمقدار ٢٪. ولكن في قسم النسج لم يطرأ أي تغيير على الأحوال الموضوعية التي يتم فيها الانتاج، عدا إنقاص ساعات العمل اليومية، وكانت النتيجة كالآتي:

«كان متوسط أجر العامل أسبوعياً ١ ½ بنس، ١٠ شلن فيما بين ٦ يناير، ٢٠ أبريل سنة ١٨٤٤ مع العمل ١٢ ساعة في اليوم، وكان ٣ ½ بنس، ١٠ شلن من ٢٠ أبريل إلى ٢٩ يونية سنة ١٨٤٤ مع اتباع نظام اليوم ذي الأحد عشرة ساعة»[4]. وهذا

---

(١) «تقارير مفتشي المصانع» سنة ١٨٤٤، وربع السنة المنتهي في ٣٠ أبريل ١٨٤٥ ص ٢٠ – ٢١.

(٢) نفس المصدر ص ١٩ — لما كانت الأجور حسب نظام القطعة لم تتغير، فإن الأجر الأسبوعي كان يتوقف على الكمية المنتجة.

(٣) المرجع ص ٢٢.

(٤) المرجع ص ٢١ — لعب العنصر الأدبي دوراً بالغاً في التجارب المشار إليها آنفاً، وقد قال العمال لمفتش المصنع «إن روحنا المعنوية أعلى، وأمامنا الجزاء وهو الخروج مبكرين في الليل — إن روحاً من النشاط والبهجة تسود المصنع كله، من أصغر عامل إلى أكبر ناسج، ويستطيع كل منا أن يساعد الآخر إلى حد كبير».

زاد مقـــدار المنتج فى ١١ ساعة عمـــا كان عليـه فى ١٢ ساعة ، وذلك نتيجة لاطراد انتظام العمل وزيادة الوفر فى الوقت من جانب العمال . فبينما حصل العمال على نفس الأجور وكسبوا ساعة من الفراغ ، حقق صاحب رأس المال نفس الكمية من المنتجات ووفر على نفسه نفقات فى الفحم والغاز الخ خلال ساعة واحدة كل يوم . وقد أجريت تجارب مماثلة فى مصانع السادة هورروكس وجاكسون ، وحالفها نفس النجاح [1] .

ويهيء خفض ساعات العمل الأحوال الذاتية التى يتطلبها تكثيف العمل ؛ وذلك بقدر ما يزيد من طاقة العامل على بذل مقدار أكبر من النشاط فى وقت معلوم . وحالما يحتم القانون اتباع يوم أقصر مدى يعمد رأس المال إلى استخدام الآلات بانتظام بقصد امتصاص كمية أكبر من العمل خلال وقت معلوم . ويتم هذا الأمر إما بتسهيل الآلات أى زيادة سرعتها ، وإما بتوسيع المجال الذى يؤدى فيه العامل عمله أى بتكليفه الإشراف على مقدار أكبر من الالات . وتحسين تركيب الالات ضرورى إلى حد ما حتى يتسنى زيادة الضغط الواقع على العامل ، ولكن هذه التحسينات تعد من جهة أخرى أمراً لا بد أن يصحب حدة العمل بطريقة تلقائية ؛ ذلك أن تحديد يوم العمل يضطر الرأسمالى إلى الاقتصاد الشديد فى نفقات الإنتاج . إن التحسين فى الآلة البخارية يزيد من عدد ضربات المكبس piston فى الدقيقة الواحدة كما يسمح فى الوقت ذاته ونتيجة الاقتصاد فى استخدام القوة المحركة بتوسيع نطاق إدارة الآلات بواسطة نفس المحرك ونفس المقـدار من الفحم ، بل وبأقل من ذلك . والتحسين فى الأداة الناقلة يقلل الاحتكاك كما يهبط بقطر وثقل عامود المحور إلى الحـــد الأدنى الممكن . وأخيرا فالتحسينات فى الالات العاملة إما أن تزيد من سرعتها وكفايتها بينما تقلل من حجمها كما هو الحال فى النول البخارى الحديث ، وإما تزيد من مدى وعدد العدد العاملة بينما تزيد من حجم الهيكل الخارجى كما هو الحال فى آلات الغزل التى تعرف الواحدة منها باسم البغلة ، وإما تزيد من مرونة حركة ونقل هذه الأدوات العاملة نتيجة تغييرات تافهة فى التفاصيل مثل التغييرات التى سببت منذ خمسين عاماً زيادة سرعة «البغلة» التى تدور بنفسها بمقدار الخمس مما كان عليه الأمر من قبل .

ويعود تاريخ خفض يوم العمل إلى ١٢ ساعة بانجلترا إلى سنة ١٨٣٢ ؛ وقد صرح أحد أرباب المصانع الإنجليز سنة ١٨٣٦ بما يلى : إن العمل الذى يقوم الان فى المصنع أعظم بكثير مما كان قبلا ... إذا قيس بالحال منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً خلت ... نظراً لازدياد الانتباه والنشاط وبذل المجهود مما يتطلبه ازدياد سرعة الالات بدرجة عظيمة[1] . وقد ذكر

(١) John Fielden, op. cit., p. 32.

اللورد شافتسبرى البيانات الآتية فى سنة ١٨٤٤ أمام مجلس العموم وأيدها بالأدلة والوثائق فقال :

« إن العمل الذى يقوم به أولئك الذين يشتغلون فى الصناعة ثلاثة أمثال ما كان عليه فى بداية أمثال هذه العمليات . لا شك أن الالات قامت بالعمل الذى لولاها كان يتطلب سواعد الملايين من الناس ، ولكنها فى الوقت ذاته ضاعفت من عمل أولئك الذين تتحكم فيهم حركاتها المخيفة ... ففى سنة ١٨١٥ كان تتبع زوج من آلة البغلة التى تغزل القطن رقم ٤٠ بحساب ١٢ ساعة فى يوم العمل يتضمن ضرورة السير مسافة ٨ أميال ، وفى سنة ١٨٣٢ زادت المسافة مع غزل نفس المقدار من القطن إلى ٢٠ ميلا ؛ ثم زاد أكثر من ذلك بعدئذ وفى سنة ١٨٣٥ [1] كان الغزال يضع يومياً ١٢٠ قطعة stretches على كل من هذه البغلات ومجموع ذلك ١٩٤٠ فى اليوم . وفى سنة ١٨٣٢ كان يضع على كل بغلة ٢٢٠٠ أى ٤٤٠٠ فى اليوم ، وزاد العدد سنة ١٨٤٤ إلى ٢٤٠٠ للبغلة الواحدة ، ٤٨٠٠ للاثنتين فى اليوم الواحد . وفى بعض الحالات يزيد مقدار المطلوب من العمل عن ذلك ... ولدى وثيقة أخرى وصلت إلىّ سنة ١٨٤٢ جاء فيها أن العمل يزيد باطراد — لا بسبب عظم المسافة التى يتعين على الغزال أن يمشيها فحسب ، بل ومن حيث تضاعف كمية البضائع المنتجة ، بينما الأيدى العاملة أقل عدداً بالنسبة إلى ما كانت عليه ، وعلاوة على ذلك بسبب نوع أحط من القطن فى الغزل مما يزيد من صعوبة العمل به ... وقد حدثت زيادة عظيمة فى العمل داخل غرفة التمشيط ففيها يقوم شخص واحد بالعمل الذى كان يقتسمه اثنان من قبل . وفى حجرة الغزل حيث يستخدم عدد هائل من الأشخاص وبخاصة من الإناث ... زاد العمل خلال السنوات القلائل الأخيرة بنسبة ١٠ ٪ نظراً لازدياد سرعة الآلات فى الغزل . وقد كان عدد اللفات hanks المغزولة فى الأسبوع ١٨٠٠ (١٨٣٨) فارتفع الرقم إلى ٢١٠٠٠ سنة ١٨٤٣ . وفى سنة ١٨١٩ كان عدد picks فى النسج بالنول البخارى ٦٠ فى الدقيقة الواحدة ، فأصبح ١٤٠ سنة ١٨٤٢ مما يدل على زيادة كبيرة جداً فى العمل » [2] .

ونظراً لهذه الدرجة العالية التى بلغتها حدة العمل فى ظل سيادة قانون الإثنى عشرة ساعة بدا نوع من التبرير لدعوى أرباب المصانع من حيث أن أى تقدم فى ذلك الاتجاه مستحيل ، وهذا يتضمن أن أى نقص بعد ذلك فى يوم العمل معناه نقص فى الإنتاج . وما يبدو من

---

(١) لعل هذا الرقم خطأ مطبعى وصوابه ١٨١٥ أو ١٨٢٥ .

(٢) Lord Ashley, op. cit., pp. 6—9 passim.

طابع الصحة والوجاهة على حججهم تستطيع أن نلمسه من هذا البيان المعاصر الذى سطره مفتش المصانع ليونارد هورنر ذلك الرجل الذى لم يفتر عن نقد أصحاب المصانع . والآن بما أن الكمية المنتجة يجب فى الأغلب أن تنظمها سرعة الآلات فلا بد أنه من صالح صاحب المصنع أن يدير الآلة إلى أقصى حد ممكن يتفق مع الشروط الآتية وهى : المحافظة على الآلات من الفساد السريع ، والمحافظة على نوع السلعة المصنوعة ، وطاقة العامل على تتبع الحركة بدون إجهاد أعظم مما يستطيع أن يتحمله . ومن المعضلات العظيمة الأهمية التى يتعين على صاحب المصنع أن يجد لها حلا هو أن يهتدى إلى أقصى معدل للسرعة يستطيع إدارة الآلات مع مراعاة الشروط السالفة الذكر . فغالباً ما يحدث أن يجد أن السرعة فاقت الحد السليم الواجب ويرى أن التوقف والعمل الردىء لا يعادلان السرعة المتزايدة وبذا يضطر إلى التقليل منها . وعلى ذلك وصلت إلى النتيجة التالية وهى أنه إذا اهتدى صاحب المصنع إلى الحد الأقصى السليم من السرعة فلن يكن فى الإمكان أن ينتج فى ١١ ساعة ما يتم إنتاجه فى ١٢ ساعة . ورأيت كذلك أن العامل الذى يتناول أجره حسب نظام القطعة يبذل أقصى ما لديه من جهد يتفق مع مقدرته على مواصلة العمل بنفس المعدل والدرجة[1] . وعلى ذلك نقول إن استنتاج هورنر معناه — برغم التجارب التى أجراها جاردنر وسواه — أن العمل بعد ذلك على خفض يوم العمل إلى ما دون ١٢ ساعة يؤدى بالضرورة إلى انقاص كمية المنتج[2] . وبعد انقضاء عشر سنوات أورد الرأى الذى عرضه سنة ١٨٤٥ ليدلل به على أنه قدر بأقل من الحقيقة مرونة الآلات وقوة العمل الإنسانية إذا استخدما لأقصى حد عن طريق الخفض الإجبارى ليوم العمل .

لنرجع الآن إلى الفترة التالية لسنة ١٨٤٧ حين سرى مفعول قانون العشر ساعات فى مصانع المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والتيلية بانجلترا .

« زادت سرعة المغازل على آلات ثنى ولف الألياف throstles ٥٠٠ دورة فى الدقيقة وعلى البغلة ١٠٠٠ ، ومعنى هذا أن سرعة مغزل الآلة throstle وقد كانت ٤٥٠٠ مرة فى الدقيقة سنة ١٨٣٩ صارت الآن (١٨٦٢) ٥٠٠٠ ، وأن سرعة مغزل البغلة كانت ٥٠٠٠ فأصبحت ٦٠٠٠ فى الدقيقة ، أى أن الزيادة بمقدار العشر فى الحالة الأولى وبنسبة الخمس فى الحالة الثانية »[3] . وقد كتب جيمس ناسميث المهندس المدنى المشهور

(١) «تقارير مفتشى المصانع» «ربع السنة المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٨٤٤ ومن أكتوبر ١٨٤٤ إلى أبريل ١٨٤٥» ص ٢٠

(٢) نفس المصدر ص ٢٢ .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٦٢ .

في نوبكروفت القريبة من منشستر إلى ليونارد هورنر سنة ١٨٥٢ موضحاً ماهية التحسينات التي أدخلت على الآلة البخارية فيما بين عامي ١٨٤٨ ، ١٨٥٢ . وبعد أن لاحظ أن قوة الآلات البخارية مقدرة بالأحصنة التي قدرتها الإحصائيات الرسمية طبقاً لقوة الآلات المماثلة سنة ١٨٢٨[1] إن هي إلا قوة إسمية فقط ولا تصلح إلا كدليل عام على قوتها الحقيقية ، تابع كلامه قائلا « إني لعلى ثقة أننا نحصل من نفس وزن الآلة على عمل يزيد عن المتوسط بمقدار ٥٠ ٪ لأنه في حالات كثيرة نجد أن الآلات البخارية المماثلة التي كانت تنتج ٥٠ حصاناً بخارياً في الأيام التي حددت فيها السرعة بمقدار ٢٢٠ قدماً في الدقيقة ، أصبحت الآن تقل نحو ١٠٠ ..... ويمكن الآن أن تدير الآلة البخارية ذات الإثنا حصاناً بخارياً بقوة أعظم مما كان عليه الحال قبلا ، وهذا راجع إلى التحسينات التي أدخلت على صنعها وطاقة الغلايات وتركيبها الخ .... ورغم أن نسبة عدد الأيدي العاملة إلى القوة البخارية كما هو الحال في الفترات الماضية ، فان نسبة العمال إلى الآلات أصبحت أقل عن ذي قبل[2]. وقد استخدمت مصانع المملكة المتحدة سنة ١٨٥٠ ما مقداره ١٣٤ر٢١٧ من الأحصنة البخارية الإسمية لإدارة ٢٥ر٦٣٨ر٧١٦ مغزل ، ٣٠١ر٤٤٥ نول ! وفي سنة ١٨٥٦ بلغ عدد المغازل والأنوال ٣٣ر٥٠٣ر٥٨٠ ، ٣٦٩ر٢٠٥ على التوالي . فلو بقيت القوة البخارية على ما كانت عليه سنة ١٨٥٠ لاحتاج الحال إلى ١٧٥ر٠٠٠ من الأحصنة البخارية سنة ١٨٥٦ ، ولكن تدل الإحصائيات الرسمية على أن المطلوب كان ١٦١ر٤٢٥ أي أقل عما يحسب على أساس سنة ١٨٥٠ بمقدار ١٠ر٠٠٠ حصان بخاري[3] ، وتدل الحقائق التي أظهرها إحصاء (١٨٥٦) على أن نظام المصانع يزداد زيادة سريعة ، وأن هناك عدداً أقل من الأيدي العاملة بالنسبة إلى الآلات مع أن نفس العدد من العمال يستخدم الآن بالنسبة إلى الأحصنة البخارية كما كان الحال قبلا ، وأن الآلة البخارية تستطيع أن تدير آلات ذات زنة متزايدة مع الوفر في القوة والوسائل الأخرى ، وأن في الإمكان زيادة كمية العمل عن

---

(١) أنظر ذلك في الإحصاء البرلماني لسنة ١٨٦٢ ، وفي تلك الوثيقة يذكر الحصان البخاري الحقيقي للآلات البخارية الحديثة والعجلات المائية بدلا من الحصان البخاري الإسمي (أنظر الحاشية السابقة عن الحصان البخاري) وعلاوة على ذلك لم تعد المغازل المزدوجة داخلة بين مغازل الغزل كما كان الحال في إحصاءات ١٨٣٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ . وفي حالة معامل الأصواف أضيفت gigs ويجد تمييزاً بين مصانع الجوت والقنب من جهة ومعامل الكتان من جهة أخرى ، وأخيراً يذكر التقرير لأول مرة نسج الجوارب .

(٢) تقرير ٣١/١٠/١٨٥٦ ص ١٣ — ١٤ ، ٢٠ ، سنة ١٨٥٢ ص ٢٣ .

(٣) المرجع ص ١٤ — ١٥ .

طريق التحسينات فى الالات ؛ وفى أساليب الصناعة بواسطة زيادة سرعة الالات وأسباب أخرى متنوعة »[1] وأكثر من هذا «إن التحسينات العظيمة التى أدخلت على الالات من كل نوع زادت قوتها الانتاجية كثيراً ... ولا شك أن تقصير ساعات العمل ... كان الدافع على هذه التحسينات . وقد ترتب على هذه التحسينات وعلى ازدياد المجهود الذى يقوم به العامل أن ما كان يتم إنتاجه فى اليوم الطويل أصبح فى الإمكان إنتاجه فى الأيام التى قصرت (بمقدار ساعتين أو بنسبة السدس)»[2] .

وتكفى الحقيقة الآتية لبيان مقدار زيادة ثروة أصحاب المصانع وهى زيادة سارت جنباً إلى جنب مع عظم حدة استغلال قوة العمل ، فقد كان متوسط الزيادة النسبية فى مصانع القطن الإنجليزية وغيرها ٣٢٪ فيما بين ١٨٣٨ ، ١٨٥٠ فصارت ٨٦٪ فيما بين ١٨٥٠ ، ١٨٥٦

وبرغم عظم التقدم الذى لمسته الصناعة البريطانية خلال السنوات الثمان من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٦ حين بدأ مفعول يوم العمل ذى العشر ساعات ، فإنه أقل من التقدم الذى حدث خلال السنوات الست (١٨٥٦ — ١٨٦٢) . ومثال ذلك أن مصانع الحرير سنة ١٨٥٦ كان بها ١٫٠٩٣٫٧٩٩ مغزلا ، ٩٢٦٠ نولا فارتفعت الأرقام إلى ١٫٣٨٨٫٥٤٤ ، ١٠٫٧٠٩ على التوالى ، بينما هبط عدد الأيدى العاملة من ٥٦٫١٣١ إلى ٥٢٫٤٢٩ فى نفس الفترة . ومعنى هذا زيادة قدرها ٢٦٫٩٪ فى المغازل ، ١٥٫٦٪ فى الأنوال ، وذلك فى الوقت الذى هبط فيه عدد العمال بنسبة ٧٪ . وزاد عدد المغازل فى مصانع الصوف من ٨٧٥٫٨٣٠ إلى ١٫٣٢٤٫٥٤٩ (وهى زيادة قدرها ٥١٫٢٪) فيما بين ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ ، وبلغ عدد المغازل (سنة ١٨٦٢) ١٫٢٨٩٫١٧٢ (بنقص قدره ٢٫٧٪) . فإذا طرحنا عدد المغازل المزدوجة وهى واردة فى إحصاء سنة ١٨٥٦ وليست فى إحصاء سنة ١٨٦٢ لرأينا أن عدد المغازل يكاد يظل ثابتاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ أنه بعد سنة ١٨٥٠ تضاعفت سرعة المغازل والأنوال فى حالات كثيرة . ففى سنة ١٨٥٠ بلغ عدد الأنوال البخارية بمصانع الصوف ٣٢٫٦١٧ فأصبح ٣٨٫٩٥٦ سنة ١٨٥٦ ، ٤٣٫٠٤٨ سنة ١٨٦٢ ، وكان عدد العمال فى السنوات الثلاث المذكورة هكذا على التوالى : ٧٩٫٧٣٧ ، ٨٧٫٧٠٤ ، ٨٦٫٠٦٣ وهذه

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠

(٢) تقارير مفتشى المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ ص ٩ — ١٠ . أنظر كذلك تقارير الخ ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٣٠ وما بعدها .

الأرقام تشمل الأطفال ممن هم دون الرابعة عشرة من العمر وكانت عدتهم ١٠٢٢٨٬٩٩٥٦ ، ١١٧٨٠١٣ و١٣ في نفس السنوات . ونرى من ذلك أنه برغم ازدياد عدد الأنوال في سنة ١٨٦٢ بالقياس إلى ما كان عليه سنة ١٨٥٦ فهناك نقص في عدد العمال تقابله زيادة في عدد الأطفال[1].

وقد قال المستر فراند في جلسة مجلس العموم بتاريخ ٢٧ أبريل ١٨٦٣ « علمت من مندوبي ١٦ جهة بمقاطعتى لانكشير وشيشير وهم الذين أتحدث بالنيابة عنهم أن العمل بالمصانع يتزايد باستمرار نتيجة التحسينات التى أدخلت على الآلات ، فبينما فى الأيام الماضية كان عامل واحد ومساعدان له يرعون نولين أصبح عامل واحد بمفرده يرعى ثلاثة أنوال ، وليس من غير المألوف أن يعهد إليه أمر أربعـــة أنوال ، وهكذا يتضح من الحقائق أن أقل من عشر ساعات تتضمن عمل إثنى عشرة ساعة . ومن هذا يتضح المدى الهائل الذى بلغته زيادة الارهاق الواقع على عمال المصانع خلال السنوات العشر الأخيرة »[2].

ورغم أن مفتشى المصانع امتدحوا بحق النتائج الطيبـة التى نجمت عن قانونى ١٨٤٤ ، ١٨٥٠ فإنهم برغم ذلك قد اعترفوا أن خفض يوم العمل سبب زيادة حدة العمل وهى الأمر الذى كانت له من قبل آثار سيئة بالنسبة إلى صحة العمال وطاقتهم تبعاً لذلك . « ويبدو لى أن الزيادة المفرطة فى الوفاة من أمراض الرئة ، وهو الأمر الذى أشار إليه الدكتور ج . جرينهاو فى تقرير له عن هذا حديثاً ، إنما ترجع إلى مايسود مصانع القطن والصوف والحرير من حالة الاضطراب المجهدة التى لابد منها لتمكين العامل من مراقبـة الآلات بطريقة تدعو

---

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٢ ص ١٠٠ ، ١٣٠ .

(٢) بواسطة نول بخارى حديث يعمل النول الآن فى الأسبوع الذى طوله ٦٠ ساعة ٢٦ قطعة من نوع وطول وعرض معينة وذلك باستخدام نولين ، بينما لم يكن ليستطيع من قبل أن يصنع بواسطة الأنوال البخارية القديمة أكثر من ٤ قطع . وقد هبطت نفقة كل قطعة بعد سنة ١٨٥٠ من ٩ ٢ إلى ٥ بنس بلس شلن . « ومنذ ثلاثين عاماً مضت (١٨٤١) لم يكن يطلب من الغزال ومعه ثلاثة من الصبيان الذين يلحمون الخيوط المقطوعة أن يرعى أكثر من بلتيج بهما ٣٠٠ – ٣٢٤ مغزلا . أما فى الوقت الحاضر (١٨٧١) فعليه أن يرعى بمساعدة خمسة من الصبيان ٢٢٠٠ مغزل وينتج (من الغزل) مالا يقل عن سبعة أمثال ما كان ينتجه سنة ١٨٤١ » .

Alexander Redgrave, factory inspector. «Journal of Arts» January 5, 1872.

للرضا، وهي الآلات التي زادت سرعتها خلال السنوات القلائل الأخيرة » [١]. ومما لايحتمل الجدل مطلقاً أن ميل رأس المال نحو زيادة حدة العمل على سبيل التعويض بعد تحريم إطالة يوم العمل ، وأن ميله إلى أن يجعل من كل تحسين في الآلات وسيلة فعالة لاستخلاص أعظم مايقدر عليه من قوة العمل — إن هذا الميل سيؤدى قبل انقضاء وقت طويل إلى حالة تجعل تخفيض يوم العمل أكثر مما هو حادث الآن أمراً محتوما [٢]. ومن جهـــة أخرى فتقدم الصناعة البريطانية السريع منذ سنة ١٨٤٨ حتى الوقت الحالي أى خلال الفترة التى ساد فيها يوم العشر ساعات ، يفوق التقدم الذى حدث فيما بين عامى ١٨٣٣ ، ١٨٤٧ حينما كان يوم العمل ١٢ ساعة ، وإن التقدم الذى شاهدته الصناعة خلال عهد يوم العشر ساعات يزيد عنه فى فترة يوم الإثنى عشرة ساعة أكثر مما يزيد التقدم الحادث فى عهد يوم الاثنى عشرة ساعة عن التقدم الذى حدث خلال الخمسين عاما التالية لقيام نظام المصانع لأول مرة وهى الخمسين عاما التى لم يكن هناك خلالها أية قيود قانونية على يوم العمل [٣].

(١) تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦١ ص ٢٥ — ٢٦ .

(٢) بدأت الآن (١٨٦٧) فى لانكشير حركة بين عمال المصانع الغرض منها تقرير يوم عمل طوله ٨ ساعات .

(٣) يوضح الجدول المذكور فى الصحيفة (٣٦١) الزيادة فى إنتاج المصانع البريطانية منذ سنة ١٨٤٨ . أنظر الكتب الزرقاء : Statistical Abstract of the United Kingdom رقم ٨ ، ١٣ ، لندن ١٨٦١ ، ١٨٦٦ . فى لانكشير كانت نسبة الزيادة فى عدد المصانع : ٤٪ (١٨٣٩ — ١٨٥٠) ١٩٪ (١٨٥٠ — ١٨٥٦) ، ٣٣٪ (١٨٥٦ — ١٨٦٢) ، بينما نلاحظ فى الفترات الثلاث أن عـدد العمال زاد بصفة مطلقة ونقص بصفة نسبية (تقارير مفتش المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٦٣) . وتحتل لانكشير المحل الأول فى الصناعة القطنية . ويدل على أهمية الدور الذى تلعبه هـــذه المقاطعة فى عمل الغزل والمنسوجات عموماً أن ٤٥٫٢ ٪ من جموع مصانع المنسوجات فى انجلترا وويلز وأسكتلنده وارلنده توجد فى لانكشير وفيها ٨٣٫٣ ٪ من المغازل ، ٨١٫٤ ٪ من مجموع الأنوال البخارية ، ٧٢ ٪ من الأحصنة البخارية ، ٥٨٫٢ ٪ من العمال . (نفس المصدر ص ٦٢ — ٦٣) .

إنتاج المصانع البريطانية — الكمية الصادرة

	١٨٤٨	١٨٥١	١٨٦٠	١٨٦٥
قطن				
غزل	١٣٥،٨٣١،١٦٢	١٤٣،٩٦٦،١٠٦	١٩٧،٣٤٣،٦٥٥	١٠٣،٧٥١،٤٥٥
خيط حياكة	—	٤،٣٩٢،١٧٦	٦،٢٩٧،٥٥٤	٤،٦٤٨،٦١١
قماش	١،٠٩١،٣٧٣،٩٣٠	١،٥٤٣،١٦١،٧٨٩	٢،٧٧٦،٢١٨،٤٢٧	٠١٥،٢٣٧،٨٥١
كتان وقنب				
غزل	١١،٧٢٢،١٨٢	١٨،٨٤١،٣٣٦	٣١،٢١٠،٦١٢	٣٦،٧٧٧،٣٣٤
قماش	٨٨،٩٠١،٥١٩	١٢٩،١٠٦،٧٥٣	١٤٣،٩٩٦،٧٧٣	٢٤٧،٠١٢،٥٢٩
حرير				
غزل	٤٦٦،٨٢٥	٤٦٢،٥١٣	٨٩٧،٤٠٢	٨١٢،٥٨٩
قماش	—	١،١٨١،٤٥٥	١،٣٠٧،٢٩٣	٢،٨٦٩،٨٣٧
صوف				
غزل	—	١٤،٦٧٠،٨٨٠	٢٧،٥٣٣،٩٦٨	٣١،٦٦٩،٣٦٧
قماش	—	٢٤١،١٢٠،٩٧٣	١٩٠،٣٨١،٥٣٧	٢٧٨،٨٣٧،٤٣٨

القيمة الصادرة (بالجنيهات الانجليزية)

	١٨٤٨	١٨٥١	١٨٦٠	١٨٦٥
قطن				
غزل	٣،٩٢٧،٨٣١	٦،٦٣٤،٠٢٦	٩،٨٧٠،٨٧٥	١٠،٣٥١،٠٤٩
قماش	١٦،٧٥٣،٣٦٩	٢٣،٤٥٤،٨١٠	٤٢،١٤١،٥٠٥	٤٦،٩٠٣،٧٩٦
كتان وقنب				
غزل	٤٩٣،٤٤٩	٩٥١،٤٢٦	١،٨٠١،٢٧٢	٢،٥٠٥،٤٩٧
قماش	٣،٨٠٢،٧٨٩	٤،١٠٧،٣٩٦	٤،٨٠٤،٨٠٣	٩،١٥٥،٣١٨
حرير				
غزل	—	١٤٥،٢٨٠	٩١٨،٣٤٢	٧٦٨،٠٦٧
قماش	٧٧،٧٨٩	١،١٣٠،٣٩٨	١،٥٨٩،٣٠٣	١،٤٠٩،٢٢١
صوف				
غزل	٧٧٦،٩٧٥	١،٤٨٤،٥٤٤	٣،٨٤٣،٤٥٠	٥،٤٢٤،٠١٧
قماش	٥،٧٣٣،٨٢٨	٨،٣٧٧،١٨٣	١٢،١٥٦،٩٩٨	٢٠،١٠٢،٢٥٩

(٤) المصنع

رأينا فى بداية هذا الفصل كيف تزيد الالات من مقدار المادة الآدمية المعدة للاستغلال وذلك بضم عمل النساء والأطفال ، وكيف تستولى على حياة العامل بأسرها بفضل إطالة يوم العمل إلى ماوراء الحدود المعتدلة ، وكيف تقيم نظاما يتم فى ظله أداء مقدار أكبر من العمل فى فترة أقل من الزمن وبعبارة أخرى كيف أصبحت الالات وسيلة لزيادة حدة استغلال قوه العمل . ولنأخذ الآن فى دراسة المصنع فى أرقى أشكال تطوره ونموه . يصف الدكتور يور المصنع الأوتوماتيكى بأنه « تعاون مشترك من طوائف كثيرة من العمال البالغين والأحداث ويقومون فيه برعاية مجموعة من الالات الإنتاجية بما يسهم من جهد ومهارة وتحركهم جميعاً قوة مركزية » ويتحدث عنه من جهة أخرى بأنه « جهاز آلى كبير » مكون من أعضاء ميكانيكية وعقلية مختلفة تعمل كلها فى اتحاد وانسجام متصلين لإنتاج شىء مشترك ، وتخضع كلها لقوة محركة تنظم نفسها بذاتها » . وكلا الوصفين أبعد عن التشابه ففى الوصف الأول ينظر إلى العامل الجماعى على أنه الذات ويعامل الجهاز الاوتوماتيكى على أنه الموضوع . أما فى الوصف الآخر فيصبح هذا الجهاز الذات بينما لا يزيد العمال عن كونهم الاعضاء أو العناصر الواعية المرتبطة فى انسجام مع أعضاء الجهاز الالى غير الواعية ، وهم خاضعون مثلها لقوة محركة مركزية . وينطبق الوصف الأول على كافة الوسائل الممكنة لاستخدام الالات على نطاق واسع ، بينما يعد الثانى من مميزات نظام المصانع الحديث أى الطريقة الرأسمالية فى استعمال الالات ، ولهذا يفضل يور أن يصف الالة المركزية التى تبدأ منها الحركة بأنها حاكم مستبد فيقول « فى تلك الصلات الواسعة تجمع قوة البخار الكريمة حولها ألوفا من الاتباع على استعداد لتلبية رغبتها » (مصدر سابق ص ١٨) .

تنتقل مهارة العامل فى استعمال العدة الى الالة ، وتتحرر طاقة العدة على أداء وظيفتها من القيود التى تفرضها عليها قوة عمل العامل وهذا يقضى على الأساس الفنى الذى يرتكز عليه تقسيم العمل فى ظل نظام الصناعة اليدوية . فبدلا من هذا الشكل الهرمى من العمال المتخصصين وهو مايتميز به تقسيم العمل فى ظل الصناعة اليدوية ، نجد فى المصنع الأوتوماتيكى اتجاها نحو التسوية بين الأعمال التى يتعين على مساعدى الالات أداؤها (مصدر سابق ص ٣١ ، وانظر كذلك « فقرة الفلسفة » تأليف كارل ماركس ص ١٤٠ — ١٤١) . وكذلك نجد أن الفوارق الطبيعية من حيث السن والجنس تحل محل الفوارق الاصطناعية بين العمال الذين يؤدون العمليات التفصيلية .

ويعود تقسيم العمل إلى الظهور فى المصنع الأوتوماتيكى أولا على هيئة توزيع العمال بين الالات المتخصصة ، وتوزيع جماهير منهم على مختلف أقسام المصنع حيث يشتغلون على آلات متشابهة قد وضعت جنباً إلى جنب ، وهكذا نجد تعاون العمال من الشكل البسيط ؛ فالمجموعة المنظمة التى تميزت بها الصناعة اليدوية حلت محلها علاقة بين رئيس عمال وبعض معاونين والفارق الرئيسى إنما هو بين العمال الذين يرعون فعلا آلات التشغيل بما فى ذلك بعض العمال الذين يعنون بجهاز الحركة ويشونه بالوقود من جهة وبين أولئك الذين يساعدون هؤلاء العمال من جهة أخرى . وأغلب هؤلاء المعاونين لهم من الأطفال . ويدخل فى عداد المساعدين أولئك الذين يقتصر عملهم على إمداد الآلات بالوقود . وإلى جانب هاتين الطائفتين المذكورتين آنفاً نجد جماعة قليلة عملها العناية بالآلات بوجه عام والمحافظة عليها فى حالة جيدة وتشمل هذه الطائفة المهندسين ومختلف أنواع الميكانيكيين الخ . وهؤلاء الأخيرون يكونون طبقة عليا من العمال بعضهم من حصل على تدريب علمى والبعض الآخر من رجال الحرف الحاذقين ، فهم طبقة متميزة عن عمال المصنع وإنما تضاف إليهم وتجمع معهم[1]. هذا التقسيم للعمل فنى بحت .

ولا بد لمن يريد أن يشتغل على آلة أن يتدرب عليها منذ الصغر حتى يتعلم أن يوفق بين حركاته وحركة الجهاز الأوتوماتيكى المتشابهة المستمرة . ونظراً لأن الآلات المختلفة فى المجموعة الواحدة تعمل فى وقت واحد وبانسجام واتفاق لهذا يتطلب التعاون القائم على أساس استعمال الآلات توزيع الجماعات المختلفة من العمال على الآلات المختلفة بالمصنع . ولكن الصناعة الميكانيكية لا تجعل هذا التوزيع روتيناً ثابتاً كما هو الحال فى الصناعة اليدوية ، بل إنها لتقضى على الحاجة الداعية إلى مثل هذا[2] . ذلك أنه لما كانت الحركة الكلية لا تصدر

---

(١) يستبعد تشريع المصانع البريطانى من دائرة مفعوله طبقة العمال المذكورة أخيراً لأنهم حسب القانون لا يعتبرون من العمال operatives بينما Parliamentary Returns تضم إلى دائرة الأخيرين المهندسين والميكانيكيين وهيئة الادارة والكتبة وعمال المراسلة الخ ، وبعبارة أخرى جميع من فى المكان عدا صاحب المصنع . ويبدو أن مثل هذا الاضطراب محاولة متعمدة لتعقيد النتائج الاحصائية ، ومن السهل إعطاء أمثلة عن مثل هذا الغرض الباطل فى حالات أخرى .

(٢) يعترف يور بهذا ويقول إنه ‹‹فى حالة الحاجة›› يمكن نقل العمال من آلة إلى أخرى حسب إرادة المدير ثم يصرح رافعاً عقيرته ‹‹إن مثل هذا التغيير يتعارض مع الأسلوب القديم المتبع الذى يقسم العمل ويعهد إلى عامل بتهيئة رأس الابرة وإلى آخرى بسن طرفها ››. وكان يحسن به أن يسأل نفسه عن السبب الذى من أجله يتحولون فى المصنع الأوتوماتيكى عن هذا ‹‹الأسلوب القديم›› فى وقت الحاجة فقط .

عن العامل وإنما تصدر عن الآلة لهـذا يمكن نقل العمال وتغييرهم من آلة لأخرى دون أن يؤدى ذلك إلى توقف أو تعطيل عمليـة العمل . وأبرز مثل لذلك نظام التناوب الذى اتبعه أصحاب المصانع الانجليز خلال ثورتهم من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠ . وأخيراً فالسرعة التى يتعلم بها الأحـداث العمل على الآلة سبب آخر يجعل من الضرورى تدريب طبقة مخصوصة من العمال تنحصر وظيفتهم فى كونهم عمالا على الآلات[1] . وأما فيما يختص بعمل عمال البنائين Hodmen فى الإمكان أن تحل محله الآلات إلى حد ما[2] . ونظراً لبساطة هذا العمل الكبير ليس من الصعب إجراء تغيير سريع ودائم فى الأفراد المثقلين بعبء هذا العمل الممل .

وبرغم أن الآلات تضع حداً ـــ حسب التعبير الفنى ـــ للنظام القديم فى تقسيم العمل ، إلا أن هذا النظام يظل قائماً بالمصنع فترة من الوقت على أنه تقليـد موروث عن الصناعة اليدوية ثم يأخـذ بعد ذلك أن يتعدل شكله بحيث لا يلبث أن يصبح وسيلة أبشع من ذلك لاستغلال قوة العمل . فبعد أن كان العامل يتخصص طيلة حياته فى الاشتغال بآلة واحـدة تؤدى عملية جزئية ، يصبح العامل وقد تخصص مدى حياته فى خدمة آلة تقوم بعملية جزئية ، فالآلات يساء استخدامها كيما تحول العامل منـذ طفولته إلى مجرد جزء من أجزاء آلة تؤدى

---

(١) فى أثناء كساد التجارة ـــ كما حدث أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ـــ تعمل البورجوازية العمال على القيام بأشق أنواع العمل كبناء الطرق الخ . وقد اختلفت ,,الورش الأهلية،، البريطانية التى أنشأت سنة ١٨٦٢ وما بعدها لتشغيل عمـال الصناعة القطنية المتعطلين ، عن زميلتها الفرنسية التى فتحت سنة ١٨٤٨ من هذه الناحية وهى أن العمال فى الأخيرة كانوا يؤدون عملا غير انتاجى على نفقة الدولة بينما قام نظراؤهم فى الأولى بأداء أعمال إنتاجية بالمدن لصالح البورجوازية ولقاء أجر أقل من أجور العمال النظاميين الذين أخذ الأولون بذلك فى منافستهم ,,ولقد تحسن المظهر الجثمانى لعمال الصناعة القطنية بلا شك . . . وإنى لأعزو ذلك . . . فيما يختص بالرجال إلى أداء أعمال المنافع العامة فى الهواء الطلق ،، . والاشارة هنا إلى عمال المصانع فى بريستن حينما عملوا على العمل فى مستنقع بريستن (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٥٩) .

(٢) إليك مثلا لهذا . فمنذ صدور قانون سنة ١٨٤٤ أدخلت فى الصناعة الصوفية آلات القرض بهيا أن تحل محل الأطفال . وحين يتعين على الأطفال المتازين أى أطفال أصحاب المصانع أنفسهم أن يدرسوا برنامجاً كمساعدين فى المصنع فإن هذا الذى لم يكتشف بعد والمعد لتخريج الميكانيكيين بخير يتقدم رائع . ,, لعل الجلات التى تدور بنفسها فى مثل الخطر الذى يترتب على أى نوع آخر من الآلات ، ومعظم الحوادث الناجمة منها تصيب الأطفال الصغار بسبب أنهم يزحفون تحت آلات الجلة وهى فى حالة حركة وذلك لكى ينظفوا أرضية المكان . وقد فرضت غرامات على بعض المشرفين على الآلات لهذا السبب دون أن يصحب ذلك أى نفع عام . فلو أن مخترعى الآلات استطاعوا اختراع آلة للكنس لوفروا هذا العمل على الأطفال ولزاد ذلك من أساليبنا فى حماية العمال ،، (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٦٣) .

عملية تفصيلية [1]. وبهذه الطريقة لا يقف الأمر عند خفض نفقات توالد العامل وتكاثره إلى حد كبير. بل يكمل اعتماده على المصنع (أى على الرأسمالى بمعنى آخر). وهنا يتعين علينا أن نميز بين الإنتاجية المتزايدة بسبب نمو وتطور عملية الإنتاج الاجتماعية وبين الانتاجية المتزايدة التى ترجع إلى استغلال الرأسماليين هذه العملية.

فى الصناعة اليدوية والحرف اليدوية يستعمل العامل معدة وتصدر عنه حركات أداة العمل وهو جزء من جهاز حى، أما فى المصنع فانه يخدم آلة وتخضع حركاته لحركاتها، كما أنه لا يعدو أن يكون جزءاً ملحقاً بجهاز عديم الحياة مستقل عنه. وإن الروتين الممل المترتب على هذا الكد المتصل والذى تتكرر فيه نفس العملية الميكانيكية بلا انقطاع يشبه عذاب سيسفس — فهذا العمل الكادح يرتد كالصخر على رأس العامل المتعب على الدوام» [2].
وإلى جانب الأثر السيء للعمل على الآلة عما يتعرض له الجهاز العصبى، فان هذا العمل يعوق نشاط العضلات المتعدد النواحى ويحول دون حرية النشاط الجثمانى والعقلى [3]. وحتى تخفيف العمل يصبح وسيلة للتعذيب لأن الآلة لا تحرر العامل من عمله وإنما تسلب عمله من عنصر اللذة والاهتمام به. إن هناك أمراً مشتركا بين كافة أنواع الإنتاج الرأسمالى من حيث كونها عمليات عمل يراد بها تحقيق التمدد الذاتى لرأس المال، وذلك الشيء المشترك هو أن العامل لا يستعمل أدوات العمل ولكن أدوات العمل هى التى تستخدمه، ولكن هذا الوضع المقلوب يصبح حقيقة فنية مادية فى نظام الإنتاج بالآلات وحده إذ فى ظله تقف أداة العمل أثناء عملية العمل إزاء العامل بوصفها رأس مال أو عملا ميتاً يتحكم فى قوة العمل الحية ويمتص دمها. فى الصناعة الكبيرة القائمة على أساس الإنتاج بالآلة يتم انفصال القوى إلى

---

(١) قارن هذا بنظرية برودون الغريبة وهو الذى «يفسر» الآلات لا على أنها تأليف بين وسائل العمل بل على أنها تأليف بين عمليات تفصيلية الغرض منه منفعة العامل نفسه.

(٢) J. P. Kay, M. D., : The Moral and Physical Conditions of The Working Classes etc, 1832 p. 8 وحتى المسيو موليناري وهو من من دعاة حرية التجارة العادين المتفائلين يلاحظ «» أن الرجل الذى يقضى ١٥ ساعة يومياً فى الاشراف على حركات الجهاز الآلى المتشابهة تنهك قواه أكثر مما لو استخدم نشاطه الجثمانى فى مثل هذه الفترة من الوقت، وهذا الاشراف الذى يصح أن يكون تدريباً نافعاً للذكاء لولا إطالة مدته أكثر من اللازم، يؤدى فى الأجل الطويل وبسبب الافراط إلى تحطيم العقل والجسم على حد سواء.

G. de Molinari : Etudes Economiques, Paris, 1848

(٣) فردريك انجلز : مصدر سابق ص ٢١٦ .

قوى لرأس المال تتسلط على العمل . إن المهارة الخاصة التي يتصف بها كل عامل فردى على الالة تتضاءل حتى تصبح عنصراً عديم الشأن إذا قيس بالعلم وقوى الطبيعة الهائلة وكتلة العمل الاجتماعى وهى العناصر التى تندمج كلها فى النظام الالى والذى تتولد منه « قوة » صاحب العمل . هذا الرجل الذى تمتزج فى ذهنه الالات باحتكاره لها ، يحدث العمال باحتقار إذا ما نشب بينه وبينهم نزاع فيقول لهم إن عليهم أن يذكروا أن عملهم نوع منحط من العمل الحاذق يمكن الحصول على مثله بسهولة وبقدر قليل من المران والتدريب « إن الالات التى يملكها رب العمل تلعب فى عملية الإنتاج دوراً أعظم أهمية من عمل العامل ومهارته وهما الأمران اللذان يستطيع العامل العادى أن يتعلمهما فى ظرف ستة أشهر »(١) .

هذا الخضوع الفنى من جانب العامل لحركة أداة العمل ، وهذا التكوين الخاص للهيئة العاملة (من أفراد من مختلف الأعمار ومن الجنسين) ؛ نقول إن هذين الأمرين يخلقان نوعاً من نظام المعسكرات يتحول إلى نظام مصانع كامل ينطوى على تطور تام لعملية الإشراف. ومعنى هذا انقسام الفئة العاملة إلى عمال عاديين ومشرفين يراقبون عملهم ، أى إلى أنفار وضباط فى الجيش الصناعى . « كانت الصعوبة الرئيسية (فى المصنع الأوتوماتيكى) تنحصر فى تدريب المخلوقات الآدمية على أن تتخلص من عادات العمل غير المنتظمة الغالبة عليها ، وأن توفق بينها وبين انتظام حركة الجهاز الآلى المعقد . وقد كان خلق وتنفيذ قانون ناجح للنظام بالمصنع يلائم ضروريات العمل النشط المنتظم فيه من أعظم وأنبل ماقام به أركريت . وحتى اليوم نجد من المستحيل تقريباً أن نحول الأشخاص الذين تجاوزوا سن البلوغ إلى عمال بالمصنع نافعين ، برغم أن هذا النظام قد كمل تنظيمه والعمل قد خفف إلى الحد الأقصى»(٢). هذا القانون الذى يطبق بالمصنع ليس إلا صورة كاريكاتورية لذلك التنظيم الاجتماعى لعملية العمل وهو التنظيم الذى يصبح ضرورياً حين يجرى التعاون على نطاق واسع وحين تعمل أدوات العمل المشترك وهى على هيئة آلات (وهذا القانون الذى يصوغ فيه رأس المال سلطانه على العمال عبارة عن نظام تشريعى خاص خلو من توزيع السلطات والأساليب النيابية

The Master Spinners' and Manufacturers' Defence Fund, Report of the Committee, Manchester, 1854, p. 17 ونرى فيما بعد أن رب العمل يستعمل أسلوباً غير حينما يتعرض لخطر أن يفقد العمال »

(٢) (يور . ص ١٥) إن أى رجل درس حياة أركريت لا يسعه أن يصف ذلك الحلاق المرهوب بالنبل. فى مخترعى القرن الثامن عشر يعد الرجل بلا شك على رأس اللصوص فيما يختص باختراعات الآخرين ، كما أنه لص من أحط الأنواع .

التى تحبها البورجوازية كثيراً فى ميادين أخرى) . فى ظل هــذا النظام تحل العقوبات التى يقيدها مقدم العمال فى دفتره محل سوط مقدم العبيد . وبطبيعة الحال تتخذ هذه العقوبات شكل غرامات تفرض وخصم من الأجور ، ويتم هــذا الأمر الذى ابتدعه مشرع المصانع الشبيه بليكرجس بحيث تكون مخالفة التعليمات واللوائح أكثر ربحاً للرأسمالى من مراعاتها(١) .

---

(١) لانجد فى غير المصنع دليلا واضحاً على الرق الذى تفرضه البورجوازية على البروليتاريا . ففى المصنع ينتهى القانونى والواقع حداً للحرية إذ على العامل أن يكون بالمصنع فى الخامسة والنصف صباحاً ، ولو تأخر دقيقة أو دقيقتين فرضت عليه غرامة ، فإن بلغ التأخير عشر دقائق لم يسمح له بالدخول إلا بعد الانتهاء من تناول الإفطار وبهذا يضيع ربع أجر اليوم . إن عليه أن يأكل ويشرب وينام حسب الأوامر التى تصدر إليه ... إن الصفارة المستبدة تخرجه من فراشه وتجعله يترك الفطور والغداء . وماذا يحدث منذ أن يدخل المصنع ؟ هناك تجد صاحب المصنع مشرعاً مطلق السلطان يصدر التنظيمات حسب إرادته وهواه ويغير قانونه ويضيف إليه أشياء كما يريد ، وحتى لو وضع المخف على هــذه اللوائح لقالت المحاكم للعامل : ما دمت قد تعاقدت بمحض إرادتك الحرة فعليك أن تنفذ التعاقد ... إن هؤلاء العمال يحكم عليهم بأن يظلوا رؤوسهم للسوط فعلا ومجازاً مدى الحياة منذ سن التاسعة حتى الممات (فردريك انجلز ، مصدر سابق ص ٢١٧ ومابعدها) . وسأقدم مثلين عمــا تقوله المحاكم وأحدهما تقدمه لنا شفيلد فى أواخر سنة ١٨٦٦ . فهناك وقع عامل عقداً لسنتين فى إحدى مصانع الصلب ثم حدث أن تنازع مع صاحب المصنع وخرج من العمل وهنا قاضاه الأخير وحكمت عليه المحكمة بالحبس شهرين لإخلاله بالعقد (ولو أن صاحب العمل هو الذى أخل بالتعاقد لحوكم أمام المحكمة المدنية ولما زاد جزاؤه عن غرامة يدفعها) . فلما انقضت المدة طالب رب العمل العامل بتنفيذ العقد بينهما فأبى الأخير وقدم إلى المحاكمة حيث حكم عليه من جديد ولو أن المعترض أحد قضاة المحكمة أعلن أن من الفظائع القانونية أن يعاقب الرجل من وقت لآخر على نفس الجريمة الواحدة . والذين أصدروا الحكم قضاة يجلسون فى محكمة من أرقى محاكم لندن . وإليك مثال آخر من ولتشير فى نهاية نوفمبر سنة ١٨٦٣ وهو خاص بإضراب ٣٤ نساجاً فى مصنع يملكه رجل يدعى Harrup ، ويرجع الإضراب إلى طريقة الرجل فى الاستقطاعات التى يفرضها مقابل التأخير فى الصباح وهى : ٦ بنسات عن دقيقتين ، شلن عن ثلاث دقائق ، شلن شلن عن عشر دقائق — أى بمعدل ٩ شلنات فى الساعة وأربعة جنيهات ونصف الجنيه فى اليوم مع أن متوسط أجر النساج منهم ١٠ بنس ، ١٢ شلن فى الأسبوع . وكان هارب يستخدم طفلا ينفخ فى صفارته وكان الأخير يفعل ذلك قبل الساعة السادسة صباحاً فإذا لم يوجد العمال عند باب المصنع فى تلك اللحظة أغلقت الأبواب ، وقد صرح المضربون أنهم يطالبون بوضع ساعة فى البناء بدلا من استخدام تلك الصفارة ، وقد رفع الرجل الدعوى على ١٩ امرأة وفتاة فصدر الحكم على كل منهن بدفع غرامة قدرها ٩ بنسات مضافة إلى المصاريف وقدرت بشلنين ونصف شلن ، وما عاد هارب إلى بيته شيعه الجمهور بالصفير دليلا على السخط والغضب . ومن الأمور التى يلجأ إليها أصحاب المصانع فرض الغرامات على العمال فى حالة وجود عيوب فى المادة الخام ، وقد سببت هذه الطريقة إضرابات فى مصانع الفخار سنة ١٨٦٦ . وتذكر لنا تقارير لجنة تشغيل الأطفال (١٨٦٣ — ١٨٦٦) أمثلة عن حالات استغرقت الغرامات فيها أجر العامل وأصبح مدينا لرب العمل . وإليك ما يقوله المفتش ستربارك عن مهارة أرباب المصانع فى خصم الأجور ...

وسنكتفي هنا بالإشارة العابرة إلى الأحوال المادية التي يجرى فيها العمل بالمصنع فأعضاء الحواس المختلفة يصيبها الأذى بسبب رفع درجة الحرارة بطريقة اصطناعية ، وبسبب تلوث الهواء بالأجزاء المتناثرة من المادة الأولية ، وبسبب الصوت الذى يصم الاذان الخ — وهذا إلى جانب الإصابات والوفيات التي تحدث بانتظام شبيه بانتظام توالى الفصول الأربع ، والتى ترجع إلى ازدحام الالات وتجمعها جنباً إلى جنب[1] . والاقتصاد فى استخدام وسائل الإنتاج الاجتماعية يتحول فى أيدى رأس المال وفى ظل نظام المصانع إلى طريقة لسلب العامل من الضروريات الحيوية وهو يؤدى عمله ، ذلك أنه محروم من الفراغ والهواء والضوء والحماية لشخصه من العناصر الضارة غير الصحية التى تصاحب العملية الإنتاجية . ولن تقل شيئاً عن الطريقة التى يحرم بها من كل العناصر التى تهيء له الراحة أثناء العمل[2] . هل كان

—— أخيراً صاحب مصنع للمنسوجات القطنية لأنه عهد فى هذه الأيام العصيبة إلى استقطاع ١٠ بنسات من بعض صغار الصبى لأجل أن يدفع ثمن شهادة الجراح (مع أنه دفع فيها ٦ بنسات) ومع أن القانون لا يخول له سوى استقطاع ٣ بنسات لهذا الغرض ، ويجرى العرف ألا يدفع العامل عنها شيئاً ... وقد نما إلى خبر شخص آخر يرغم كل طفل يشتغل لديه على دفع شلن مقابل تعليمه مهنة الغزل ومقتضياتها بمجرد أن يشهد الجراح بصلاحيتهم لهذه المهنة » . وإنه يعتقد أن الاضطرابات التى كثر حدوثها فى تلك الأيام والتى يعجز الرأى العام عن تعليلها لابد أن لها أسباباً خفية . والمثل يكر بغيرها إلى إضراب النساجين الذين يشتغلون على الأنوال الجاكارية فى داروين وهو الاضراب الذى حدث فى يونية سنة ١٨٦٣ (أنظر تقارير مفتشى المصانع بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ٥٠ — ٥١) وعلى القارىء ملاحظة أن هذه التقارير تتخطى دائماً التواريخ الرسمية .

(١) لا ريب أن ما كفلته قوانين المصانع من حماية ضد أخطار الآلات كان له أثر طيب . ولكن هناك أسباباً للحوادث لم يكن لها وجود منذ عشرين عاما وتتلخص فى ازدياد سرعة الآلات مما يستدعى أن تكون حركة الأصابع أسرع وأحذق فى امساك الخيط المتقطع . ويرجع جانب كبير من الحوادث إلى رغبة العمال فى أداء عملهم بسرعة . وعلينا أن نذكر ان استمرار حركة الآلات ذو أهمية قصوى فى نظر رجال الصناعة لأن التوقف دقيقة معناه تبديد القوة المحركة وضياع للانتاج ولهذا يحرص القائمون على أن تظل الآلات فى حركة دائمة . وبرغم أن تنظيف الآلات وهى فى حالة الدوران محرم بشدة الا أن العادة السائدة فى معظم المصانع ان لم يكن كلها أن يقوم العمال بعملية التنظيف أثناء دوران الآلات ، ولهذا السبب وحده وقعت ٩٠٦ حادثة فى الشهور الست الماضية ويخصص يوم السبت للتنظيف الكامل ، وإذ يحرص العمال على أداء ذلك العمل بسرعة لهذا تزيد الحوادث فى أيام الجمعة وخاصة فى أيام السبت ونسبة الزيادة (القياس إلى الأيام الأخرى) ١٢ ٪ فى أيام الجمعة ، ٢٥ ٪ فى أيام السبت وإذا راعينا مسألة ساعات العمل لوجدناها ٧½ مقابل ١٠½ فى الأيام الأخرى أى الزيادة على متوسط الأيام الخمسة الأخرى تبلغ ٦٥ ٪ (تقارير مفتش المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩ و ١٥ و ١٦ و ١٧) ـ (هذه الحاشية خلاصة وافية لما أورده المؤلف) .

(٢) سأوضح فى الباب الأول من الكتاب الثالث الحملة التى شنها أصحاب المصانع ضد مواد القانون التى ترمى

فورييه محقاً حين قال عن المصنع إنه « شكل مخفف من سجن المجرمين »؟[1] .

(٥) الصراع بين العامل والآلة

يرجع تاريخ الصراع بين الرأسمالي والعامل الأجير إلى عهد نشأة رأس المال، وظل قائماً خلال عصر الصناعة اليدوية [2] . ولكن العامل لم يصبح في حرب مع أدوات العمل ذاتها أي الصورة المادية التي يتجسم فيها رأس المال، إلا منذ بدأ استخدام الآلات الميكانيكية. فهو ثائر ضد هذا الشكل المخصوص من أدوات الإنتاج لأنها الأساس المادي الذي تقوم عليه طريقة الإنتاج الرأسمالية . وخلال القرن السابع عشر شهدت كل أوربا تقريباً ثورة ضد آلة لنسج الشرائط والضفائر، وقد حدث اختراع هذا النول في ألمانيا. وقد جاء ما يأتي في كتاب للأسقف الإيطالي لانشيلوتي صادر بالبندقية عام ١٦٣٦ (وإن كان قد كتب سنة ١٥٧٩) : « منذ

= إلى حماية « العمال » من الآلات الخطيرة . ويكفي هنا أن أقتبس بعض ما في التقرير الرسمي الذي كتبه المفتش ليونارد هورنر : « سمعت بعض أصحاب المصانع يتحدث بخفة لا يمكن تبريرها عن حوادث مثل ضياع إصبع ويصفها بأنها مسألة تافهة . إن حياة العامل ومستقبله يتوقفان كثيراً على أصابعه بحيث أن فقدان أحدها مسألة خطيرة بالنسبة إليه . وإذ سمعت هذه الملاحظات غير المدققة توجهت بالسؤال الآتي : لنفرض إنك احتجت إلى عامل زيادة عما لديك وتقدم إليك عاملان متساويان في الكفاية ولكن أحدهما فقد إبهامه أو خنصره ، فأيهما تلحق بخدمتك ؟ ولم يتردد أحد مطلقاً في الإجابة » . « وفي نفوس رجال الصناعة « سوء ظن خاطىء ضد ما يسمونه التشريع ذا الطابع الإنساني المتكلف الكاذب » ... (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٥) — لقد كان أصحاب المصانع هؤلاء أذكياء ، وكانت لديهم أسباب جيدة في تأييدهم الحماسي لثورة ملاك العبيد !

(١) في المصانع التي خضعت زمناً أطول من غيرها لقانون المصانع بما فيه من قيود على ساعات العمل ومن تنظيمات أخرى مختلفة ، زالت كثير من المساوىء السابقة ، وتحسين الآلات « يتطلب نصيباً في تشييد المباني » وهذه ميزة للعمال . (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ١٠٩) .

(٢) أنظر مثلاً John Houghton : Husbandry and Trade Improved, London, 1827 وكذلك The Advantages of the East Indian Trade, 1720 وأيضاً John Bellers (مصدر سابق) — وأنظر الفقرة التالية : « من سوء الحظ أن أصحاب العمل masters وعمالهم في حرب دائمة ، فهدف الأولين أداء العمل بأرخص ما يمكن ولا يتورعون عن استخدام أي حيلة أو طريقة لتحقيق ذلك ، أما الآخرون فلا يدعون فرصة لمضايقة مخدوميهم حتى يقبلوا طلبات أعلى يقدمونها » (العمال) .
An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions. 1767 pp. 61—62 (كتبه The Rev. Nathaniel Forster وهو في صف العمال) .

خمسين عاماً رأى أنطون مولر من أهل دانزج آلة هناك تنسج ما بين أربع وست قطع مرة واحدة ، وإذ خشي مجلس المدينة تعطل عدد كبير من العمال بسبب هذا الاختراع أمر بتحطيم الآلة ودبر وسيلة خفية لخنق مخترعها أو إغراقه » . واستخدمت تلك الآلة في ليدن سنة ١٦٢٩ فأثارت شغباً بحيث اضطر مجلس المدينة إلى تحريم استعمالها ، وقيد مجلس الولايات استعمالها بقرارات أصدرها في ١٦٢٣ ، ١٦٢٩ ، الخ ثم أجاز ذلك القرار الصادر في ١٥ ديسمبر ١٦٥١ بشروط معينة . وذكر بوكسهورن في كتابه « النظم السياسية » المنشور سنة ١٦٦٣ ما يلي عن هذه الآلة : « منذ عشرين عاماً اخترعت بالمدينة – ليدن – آلة يستطيع بها رجل واحد أن يصنع مقداراً أكبر من الأشرطة وبطريقة أحسن مما كان يفعل كثيرون في نفس الفترة من الزمن . أدى ذلك إلى اضطرابات محلية وشكوى من جانب النساجين مما حمل مجلس المدينة على تحريمها » . وقد منعت في كولونيا (١٦٧٦) ، كما سبب إدخالها في إنجلترا حوالي ذلك الوقت اضطرابات بين طوائف العمال ، وقد أصدر الإمبراطور في ١٩ فبراير ١٦٨٥ أمراً بتحريمها في ألمانيا . وأمر سناتو همبرج بحرقها علناً . وجدد شارل السادس القرار السابق (٩ فبراير ١٧١٩) . ولم يُسمح بها في سكسونيا علناً إلا سنة ١٧٦٥ . هذه الآلة التي أحدثت مثل هذه الضجة كانت مقدمة لآلات الغزل والنول البخاري ، وبذا كانت إيذاناً بالثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر . وقد كان في استطاعة أي ولد لم تتوافر له الخبرة اللازمة أن يدير ذلك النول بكافة مكاكيكه وذلك بمجرد تحريك عصا ذات اليمين وذات الشمال . وفي أرقى أشكالها أنتجت تلك الآلة ما بين ٤٠ ، ٥٠ قطعة مرة واحدة . وحوالي سنة ١٦٣٠ حدث شغب انتهى بتدمير ورشة تدور بقوة الريح سبق أن أقامها هولندي على مقربة من لندن ، واستمر الشغب حتى نهاية القرن الثامن عشر يقاوم أمثال هذه المعامل وهي مقاومة لقيت تأييد البرلمان ولم يمكن التغلب عليها إلا بصعوبة . وفي ١٧٥٨ أنشأ إيفريت أول آلة لجز الصوف تدار بقوة الماء فأحرقها مائة ألف عامل تعطلوا ، وقدم ٥٠٠٠٠ عامل ممن كانوا يعيشون على جز الصوف التماساً إلى البرلمان ضد مصنع أركريت وآلات التمشيط التي اخترعها . وفي المناطق الصناعية بانجلترا خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر سبب استخدام الآلات (وبخاصة على هيئة الأنوال البخارية) اضطرابات تعرف باسم حركة « لد » هدفها تدمير الآلات واتخذتها الحكومة المكونة من أمثال سدموث وكسلريه ذريعة لإجراءات شديدة ورجعية للغاية ضد الطبقة العاملة . وكان لا بد للعمال من قدر كاف من الخبرة والوقت ليفرقوا بين الآلات أي أدوات الإنتاج المادية ذاتها وبين استخدام رأس المال للآلات أي الشكل الاجتماعي

الذي تستعمل فيه أدوات الإنتاج (١) .

ومنازعات الأجر داخل معامل الصناعات اليدوية تفترض مقدماً وجود هذه الصناعة كما أن المنازعات غير موجهة ضدها ، وإذا كانت هناك مقاومة لانتشار النظام الصناعي فإن مصدرها النقابات الطائفية والمدن ذوات الامتيازات وليست مقاومة من جانب العمال الأجراء . وينظر كتاب عصر الصناعة اليدوية إلى تقسيم العمل في الغالب على أنه وسيلة لتعويض نقص في العمال لا على أنه وسيلة للتخلص من يشتغلون فعلا . وهذا التمييز واضح . لنفرض أن انجلترا تحتاج ١٠٠٠٠٠٠٠٠ شخص كي يغزلوا بواسطة العجلات العتيقة القطن الذي تغزله الآلات الميكانيكية الآن بمساعدة نصف مليون شخص ، فليس معنى هذا أن الآلات حلت محل هذه الملايين التي لم يكن لها وجود مطلقاً بل معناه أنه لو أردنا استبدال آلات الغزل الميكانيكية بعمال لاحتاج الأمر إلى ملايين كثيرة . وإذا قلنا إن الأنوال البخارية عطلت ٨٠٠٠٠٠ نساج فإننا لا نقصد الإشارة إلى الآلات التي يمكن فقط أن يحل محلها عدد محدود من العمال ؛ وإنما نشير إلى عدد محدود قد حلت الآلات محله فعلا وألقت به إلى عرض الطريق . وفي عصر الصناعة اليدوية كانت الحرفة اليدوية هي الأساس برغم كونها غير متصلة الحلقات ؛ ولم يكن مستطاعاً أن تشبع منتجات ذلك العدد الصغير نسبياً من عمال المدن الذين كانوا من مخلفات العصور الوسطى ، مطالب الأسواق الجديدة بالمستعمرات ، وفتحت المصنوعات اليدوية بمعناها الصحيح مجالات جديدة من الإنتاج لأهل الريف الذين طردوا من الأرض حين تحطم النظام الإقطاعي . وفي الوقت ذاته كانوا ينظرون إلى تقسيم العمل والتعاون في الورشة من وجهة النظر الإيجابية أي أنهما جعلا العامل المشتغل فعلا أكثر إنتاجية (٢) . حقيقة سبب تطبيق

---

(١) في الصناعات القديمة الأسلوب نجد حتى اليوم أن ثورات العمال ضد الآلات تتخذ مظهراً وحشياً ، وقد حدث هذا مثلا بين خراطي المبارد بشفيلد سنة ١٨٦٥ .

(٢) يقيم سير جيمس ستيوارت الآلات بصفة عامة : « وعلى ذلك أعد الآلات طريقة لزيادة عدد المجدين (زيادة فعلية) بدون أن تترتب على ذلك نفقات تغذية لعدد الأفواه ... ففي أي ناحية يختلف تأثير الآلات عن التأثير الناجم من وجود سكان جدد ؟ An Inquiry into the Principles of Political Economy » ج ١ ، لندن ١٧٦٧ ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ . (الكتاب الأول ، الفصل التاسع) — وتجد بتي أكثر بساطة لأنه يقول إن الآلات تحل محل « تعدد الزوجات » . ويمكن تقبل هذا الرأي بخصوص بعض أنحاء الولايات المتحدة . ومن جهة أخرى يقول Piercy Ravenstone في كتابه

Thoughts on the Funding System and its Effects

(لندن ١٨٢٤ ص ٤٥) : « يندر استخدام الآلات بنجاح لاختصار العمل الذي يقوم به الفرد ، لأن إنشاءها يؤدي إلى ضياع وقت أكثر من الوقت الذي يوفره استخدامها . إن فائدتها تظهر حين تساعد آلة واحدة عمل الألوف —

التعاون على الزراعة وتركيز وسائل الإنتاج فى أيدى أفراد قلائل ثورات واسعة جبائية فى طريقة الإنتاج وبالتالى فى أحوال المعيشة ووسائل العمل لأهل الريف — وذلك فى بلاد كثيرة قبل بدء عصر الصناعة الكبيرة بوقت طويل . ولكن هذا الصراع كان فى منشئه صراعاً بين كبار الملاك وصغارهم أكثر منه بين رأس المال والعمل الأجير . ومن جهة أخرى لما كانت أدوات العمل والأغنام والخيول التى تطرد العمال من الأرض ، كان يحدث الاتجاه المباشر إلى القوة كمقدمة للثورة الصناعية . فى أول الأمر كان العمال يطردون من الأرض ثم تأتى بعد ذلك الأغنام . وهذا التهافت الكبير على الأرض كما حدث بانجلترا كان الخطوة الأولى لإقامة الزراعة على مدى كبير[1] . وعلى ذلك فى البداية كان لهذه الثورة فى الزراعة مظهر ثورة سياسية أكثر من أى شىء آخر . وحين تصبح أدوات العمل على هيئة آلات ميكانيكية فهناك تبدأ المنافسة المباشرة بينها وبين العامل[2] . والتوسع الذاتى لرأس المال بواسطة الآلات يتناسب تناسباً مباشراً مع عدد العمال الذين حطمت الآلات وسائل عيشهم . ويرتكز نظام الإنتاج الرأسمالى بأسره على حقيقة كون العامل يبيع قوة العمل كسلعة . وبفضل تقسيم العمل تتخصص هذه القوة وتهبط إلى منزلة مهارة فى استعمال عدة مخصوصة . وبمجرد أن يصبح توجيه العدة من عمل الآلة الميكانيكية تختفى القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية لقوة عمل العامل . يصبح العامل غير قابل للبيع كالورق النقدى الذى لا تعود له قوة إبراء قانونية . هذا الفريق من الطبقة العاملة والذى تحول بسبب الآلات إلى فائض من السكان (أى فريق لا تعود هناك حاجة مباشرة إليه لتنمية التوسع الذاتى لرأس المال) إما أن يتحطم فى الصراع غير المتساوى القوة بين الحرف القديمة والصناعة اليدوية القديمة من جهة وبين الصناعة الآلية من جهة أخرى ، وإما أن يفيض على فروع الصناعات التى يسهل الوصول إليها فيغمر سوق العمل وبذلك يهبط بثمن قوة العمل إلى ما دون قيمتها . والمفروض أن من أساليب التعزية لهؤلاء العمال الذين أصابهم الفقر أن آلامهم إلى حد ما ليست أكثر من مشاق مؤقتة . وكذلك بالتدريج تسيطر الآلات على

= ولهذا نرى أوسع انتشاراً فى البلاد الشديدة الازدحام بالسكان حيث يوجد قوم من أشد الناس خمولا ... إن استعمالها ليس سببه قلة السكان ، وإنما سهولة استخدامهم للعمل فى مجموعات كبيرة » .

(١) ينطبق هذا أيضاً على ألمانيا ، حيثما لا تزال الزراعة موجودة على نطاق واسع وبخاصة فى الولايات الشرقية فالسبب راجع إلى نظام Bauern—legen الواسع الانتشار منذ القرن السادس عشر وبخاصة منذ سنة ١٩٤٨ . (يقصد بهذه الكلمة إلغاء اليد الإقطاعي لما منحه من أرض للفلاح ثم إدماجها فى مزرعته) .

(٢) يقول ريكاردو (ص ٤٧٩) « إن الآلات والعمل فى تنافس دائم » .

ميدان الإنتاج كله بحيث يخفف مدى وحدة آثارها المدمرة . وكل من هاتين التعزيتين تعادل الأخرى وتنفيها . حين تغزو الآلات ميداناً من الإنتاج ببطء فإنها تحدث فاقة مزمنة بين العمال الذين عليهم منافسة الآلات ، وحين يكون الانتقال سريعاً فإن أثر الآلات هائل شديد . وإن التاريخ لا يقدم لنا مشهداً أكثر إيلاماً للنفس من التحطم التدريجي الذي أصاب النساجين اليدويين بإنجلترا وهي عملية استغرقت عقوداً عدة وتمت نهائياً حوالي سنة ١٨٣٨ ومات كثيرون منهم جوعاً بينما واصل الكثيرون منهم البقاء يعولون أنفسهم وأسراتهم بأجر قدره بنسان ونصف البنس في اليوم الواحد (١) . ومن جهة أخرى كان للآلات القطنية الإنجليزية تأثير شديد الوقع في الهند فقد جاء في تقرير الحاكم العام (١٨٣٤ – ٣٥) « يكاد الشقاء لا يجد مثيلا له في تاريخ التجارة فسهول الهند تغطيها عظام نساجي القطن » . ولا ريب أن الآلات إذ حولت النساجين من هذا العالم المؤقت ، لم تفعل أكثر من أنها سببت « متاعب مؤقتة » . ولكن هذا التأثير « المؤقت » دائم في الحقيقة نظراً لانتشار الآلات باستمرار إلى فروع جديدة من الإنتاج . ويقال بوجه عام إن الطريقة الرأسمالية للإنتاج تكسب حالات العمل ومنتج العمل مظهراً مستقلا وغريباً إزاء العمال ، ولكن حينما تستخدم الآلات فإنها « تثبت دعائم تناقض فاحش » (٢) . ولهذا نرى استخدامها تصحبه ثورة العمال لأول مرة ضد أدوات العمل . هذا العداء المباشر بين الطرفين يزداد وضوحاً حين تقع المنافسة بين الآلات من جهة

---

(١) طالت أمد المنافسة بين الغزل اليدوي والغزل بالنول البخاري في إنجلترا قبل صدور قانون الفقراء الجديد (١٨٣٤) ، والسبب في ذلك تقديم الإعانة الخارجية للعمال الذين هبطت أجورهم دون الحد الأدنى . ونستطيع أن نستدل على المنافسة بين العمل الإنساني والآلات من الأسئلة التي وجهتها « لجنة الهجرة » إلى المستر تورنر (القسيس ببلدة ومسلو بمقاطعة شيشير سنة ١٨٢٧) . « ألم يحل النول البخاري على النول اليدوي ؟ » « بلا شك » ، وكان من المستطاع أن تزداد هذه الظاهرة لولا أن أرغم الغزالون اليدويون على قبول خفض في الأجور » — « ولكن أليس معنى رضوخ العامل أنه قبل أجوراً غير كافية وبذا ينتظر المساعدة من الأبرشية ؟ » « نعم ، والواقع أن المنافسة بين النول اليدوي والنول البخاري أبقت عليها الإعانات التي تدفع للفقراء » . هذا الفقر المذل هو المنفعة التي عادت على العامل المجد من استخدام الآلات ؛ فهوى من منزلة الميكانيكي المحترم والذي يتمتع بقدر من الاستقلال إلى مرتبة ذلك التعس الذي يعيش على خبز الصدقة »

A Prize Essay on the Comparative Merits of Competition and Co-operation, London 1824, p. 29.

(٢) « ونفس السبب الذي قد يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة قد يجعل في الوقت ذاته السكان فائضين عن الحاجة ويحط من أحوال العامل » (ريكاردو ص ٤٦٩) . وفي نفس الفقرة يشرح لنا ريكاردو معنى « إيرادات الدولة » ومنها نعلم أنه يقصد إيرادات ملاك الأراضي والرأسماليين وهم الذين يعد ذلك الاقتصادي ثروتهم المعاصر —

وبالحرف اليدوية أو الصناعة اليدوية القديمة من جهة أخرى . ولكن ، حتى فى داخل نطاق الصناعة الكبيرة ، نجد أن التحسينات الدائمة فى الآلات وتطور النظام الآلى لها تأثير مماثل . إن الغرض من تحسين الآلات تقليل العمل اليدوى ، وضمان أداء عملية أو إتمام حلقة فى صناعة بمساعدة جهاز حديدى بدلا من جهاز آدمى[1] . وكذلك ، إن استخدام القوة فى الآلات المدارة باليد حتى ذلك الوقت عمل يكاد يحدث كل يوم ... والتحسينات الصغرى فى الآلة بقصد توفير القوة وإنتاج عمل حسن وزيادة العمل ، والحلول محل الطفل أو الأنثى أو الرجل ، هى تحسينات دائمة ، ورغم أنها قد تبدو فى الظاهر غير عظيمة الأهمية فلها نتائج هامة توعاً[2] . وكذلك حينما تتطلب عملية ما مهارة وضبط يد من نوع خاص فإنها تسحب بأسرع ما يمكن من يد العامل المعرض لعدم الانتظام ويعهد بها إلى آلة تنظم نفسها بنفسها بحيث يستطيع طفل أن يشرف عليها[3] ، ولكن النظام الآلى يقضى على العمل الحاذق تدريجيا[4] ، ويبدو أثر التحسينات فى الآلة لا فى أنها لا تجعل ثمت حاجة إلى استخدام نفس المقدار من عمل الأفراد البالغين كما كان الحال قبلا فحسب بقصد تحقيق نتيجة معينة ولكن فى إحـــلال نوع من العمل الإنسانى محل الآخر : كالعمل غير الحاذق مكان الحاذق ، وعمل الصبيان محل عمل البالغين ، وعمل المرأة بدلا من عمل الرجل ـــ وهذا أمر يحدث اضطراباً جديداً فى معدل الأجور[5] . والأثر الناجم من إحلال البغلة الميكانيكية مكان البغلة العادية هو

═ التى تتكون منها ثروة الشعب .. إن لكل تحسين فى الآلات هدفاً وميلا دائمين هو الاستغناء التام عن عمل الإنسان أو خفض ثمنه بإحلال النساء والأطفال محـــل الذكور البالغين ، أو استخدام عمال غير الحاذقين مكان الحاذقين (يور ، ص ٢٥) .

(١) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٨ ص ٤٣

(٢) تقارير ......٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٥

(٣) يور (ص ١٩) .. « وتنحصر المزية الكبرى لاستخدام الآلات فى عمل الطوب فى استقلال رب العمل تماماً عن العمال الحاذقين » (لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١٣٠ رقم ٤٦) — ويقول المستر ا . ستاروك مراقب قسم الآلات فى سكة حديد الشمال الكبرى ، بصدد بناء القاطرات الخ « فى كل يوم يقل استخدام العمال الأعلى المبذرين الكلفة ، ويزداد انتاج الورش فى انجلترا بفضل استعمال العدد ، وهذه العدد يتولاها طبقة منحطة من العمال ... كان العمل الحاذق فيما مضى ينتج بحكم الضرورة كافة أجزاء الآلات . أما الآن فيقوم بهذا العمال الأقل حذقاً ومهارة وهم يستخدمون عدداً طيبة أقصد بها آلات المهندسين من أمثال المخارط والآلات المسوية والثاقبة الخ » Royal Commission on Railways. London, 1867 Minutes of Evidence. nn. 17,862 and 17,863.

(٤) يور ص ٢٠ . (٥) شرحه ص ٣٢١

التخلص من الجانب الأكبر من النساجين الرجال واستبقاء البالغين والأطفال[1].

أما كيف أصبح النظام الآلى مرناً إلى حد غير عادى بفضل تجميع الخبرة العلمية وطابع الشمول الكامن فى الالات والتقدم المتصل فى الناحية الفنية ـ نقول إن هذا دل عليه التقدم الذى حققه ذلك النظام تحت ضغط يوم العمل الأقصر أمداً عن ذى قبل . ولكن من ذا الذى كان يستطيع أن يحلم عام ١٨٦٠ ـ وهى أشد سنى صناعة القطن بانجلترا رخاء ـ بمدى سرعة تحسين الالات فى السنوات الثلاث التالية وذلك تحت ضغط الحرب الأمريكية ، أو يحلم بمدى طرد العمل اليدوى بنفس الدرجة ! ولنذكر مثلا أو اثنين ، مقتبسين من تقارير مفتشى المصانع . ذكر أحد رجال الصناعة بمنشستر ما يأتى « كان لدينا قبلا ٧٥ آلة تمشيط ولكنها أصبحت الآن ١٢ فقط تؤدى نفس القدر من العمل .... وعدد العمال قل بمقدار أربعة عشر عاملا فوفرنا من الأجور ١٠ جنيهات كل أسبوع ، والوفر فى العادم من القطن المستهلك يعادل ١٠٪ » . وقيل لى فى مصنع آخر للغزل الرفيع فى منشستر إن الزيادة فى السرعة واستخدام عمليات آلية سببا خفضاً فى العدد بقدر الربع فى قسم وأكثر من النصف فى قسم آخر ، كما أن إدخال آلة التمشيط هبط بعدد العمال فى غرفة التمشيط كثيراً » . ووفر مصنع آخر للغزل ١٠٪ من الأيدى العاملة . وذكر السادة جيلمور الغزالون بمنشستر أن نفقاتهم فى قسم التنظيف هبطت بمقدار الثلث بسبب استخدام الالات الجديدة ، وحدث نفس الأمر فى غرفة الغزل . وأكثر من هذا إن ما يخرج من مصانعهم من الغزل يجعل فى إمكان رجال الصناعة الآخرين إنتاج كمية أكبر من القماش وبثمن أرخص مما كانوا ينتجون عن طريق استخدام الغزل الذى استعملت فيه الالات القديمة[2] . والخفض فى عدد الأيدى العاملة مع الإنتاج المتزايد يحدث فى الحقيقة على الدوام ، ففى مصانع الصوف بدأ الخفض منذ زمن ولا يزال مستمراً . وقال ناظر مدرسة بجوار روتشديل إن الهبوط فى عدد التلميذات لا يرجع إلى الضيق فحسب ، بل وإلى التغييرات التى حدثت فى الالات والتى ترتب عليها خفض بنسبة ٧٠٪ فى عدد من يشتغلون بعض الوقت[3] . ويوضح الجدول التالى

---

(١) شرحه ص ٢٣ .

(٢) تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ١٠٨ — ١٠٩ .

(٣) شرحه ص ١٠٩ ـ كان من أثر التحسين السريع فى الآلات خلال الأزمة القطنية أن تمكن أصحاب المصانع الانجليز من إغراق السوق العالمية على أثر الحرب الأهلية الأمريكية . فخلال الشهور الست الأخيرة من عام ١٨٦٦ كانت المنسوجات تكاد لا تجد شارياً . وبعد ذلك بدأ إرسال البضائع إلى الهند والصين مما زاد الاغراق سوءاً ، فلجأ أصحاب المصانع فى بداية ١٨٦٧ إلى طريقتهم المعتادة وخفضوا الأجور بمقدار ٥٪ ، ثار العمال وأعلنوا (دوم على

(ص ٣٧٧) نتائج تلك التحسينات التي أدخلت على الالات في الصناعة القطنية بانجلترا والتي ترتبت على الحرب الأهلية الأمريكية . فنيا بين ١٨٦١ ، ١٨٦٨ اختفى ما لا يقل عن ٣٣٨ مصنعاً للقطن ، وبعبارة أخرى تركز عدد أكبر من الآلات الأكثر إنتاجية في أيدى عدد أصغر من الرأسماليين . لقد هبط عدد الأنوال البخارية بمقدار ٢٠,٦٦٣ ولكن زاد مقدار ما تنتجه . وأخيراً زاد عدد المغازل بمقدار ١,٦١٢,٥٤١ بينما نقص عدد العمال المستخدمين بمقدار ٥٠,٥٠٥ ، وهكذا زادت الفاقة ، المؤقتة ، التي عاناها العمال بسبب الأزمة القطنية وتحولت إلى فاقة دائمة بسبب التحسين السريع المستمر في الالات . ولكن وظيفة الآلات لا تقف عند حد كونها منافساً قوياً مستعداً على الدوام لأن يجعل العمال الأجراء ، فائضين عن الحاجة ، ، بل إنها كذلك قوة معادية مباشرة للعامل الأجير وينظر إليها الرأسمالي على أنها كذلك ويستخدمها بهذا المعنى . وهى تستخدم كأقوى سلاح للتغلب على المقاومة التي تبديها الطبقة العاملة من وقت لآخر ضد أوتوقراطية رأس المال[1] . ويقول جاسكل إن الآلة البخارية كانت منذ البداية الأولى خصما للقوة الآدمية مكن الرأسمالي من أن يقاوم بنجاح دعاوى العمال المتزايدة التي هددت بإيقاع نظام المصانع في أول أمره في أزمة[2]. وفي الإمكان وضع كتاب كامل عن تاريخ الاختراعات منذ سنة ١٨٣٠ والتي كانت سلاحاً في يد رأس المال ضد الطبقة العاملة ، وفوق كل شيء ينطبق هذا الأمر على آلة الغزل المعروفة باسم البغلة والتي استهلت عهداً جديداً في النظام الآلي[3] automatic . وفي شهادة ناسميث مخترع المطرقة البخارية أمام لجنة اتحادات العمال جاء ما يلي بصدد التحسينات التي أدخلها في الآلات بسبب إضراب المهندسين الواسع النطاق والطويل الأمد سنة ١٨٥١ ، والمظهر الذى يميز

= حتى من الناحية النظرية) أن السبيل الوحيد للخلاص من الأزمة إنما يكون بخفض وقت العمل أي بجعله أربعة أيام في الأسبوع . وبعد أن قاوموا وقتاً طويلا اضطر قادة الصناعة إلى الموافقة على العمل وقتاً قصيراً بنفس الأجور السابقة في بعض الجهات وخفضها بمعدل ٥ ٪ في جهات أخرى .

(١) ,, والعلاقة بين رب العمل والعامل في حرفة عمل القوارير من الصوان المنفوخ ، كأنها حالة من الاضراب المزمن ،، ومن هنا يجىء الدافع على صنع الزجاج المضغوط حيث تقوم الآلات بالعمليات الرئيسية . وفي نيوكاسل شركة كانت تصنع من النوع الأول ٣٥٠,٠٠٠ رطل فأصبحت تنتج اليوم ٣,٠٠٠,٥٠٠ من الأرطال من الزجاج المضغوط . (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الرابع ١٨٦٥ ص ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

(٢) Gaskell : The Manufacturing Population of England, London: 1833, pp. 3—4.

(٣) بسبب الاضرابات في معامل صنع الآلات قام المستر فيربيرن بتطبيقات هامة للآلة للآلات في بناء الآلات .

عدد المصانع

	١٨٥٨	١٨٦١	١٨٦٨
إنجلترا وويلز	٢،٠٤٦	٢،٧١٥	٢،٤٠٥
اسكتلنده	١٥٢	١٦٣	١٣١
إرلنده	١٢	٩	١٣
المملكة المتحدة	٢،٢١٠	٢،٨٨٧	٢،٥٤٩

عدد الأنوال البخارية

	١٨٥٨	١٨٦١	١٨٦٨
إنجلترا وويلز	٢٧٥،٥٩٠	٢٦٨،١٢٥	٣٤٤،٧١٩
اسكتلنده	٢١،٦٢٤	٣٠،١١٠	٣٠،٨٦٤
إرلنده	١٠،٦٣٣	١١،٧٥٧	١٢،٠٤٦
المملكة المتحدة	٢٩٨،٠٤٧	٣٠٩،٩٩٢	٣٨٧،٦٢٩

عدد المغازل

	١٨٥٨	١٨٦١	١٨٦٨
إنجلترا وويلز	٢٥،٨١٨،٥٧٦	٢٨،٣٥٢،١٥٢	٣٠،٤٧٨،٢٢٨
اسكتلنده	٢،٠٤١،١٢٩	١،٩١٥،٣٩٨	١،٣٩٧،٥٤٦
إرلنده	١٥٠،٥١٢	١١٩،٩٤٤	١٢٤،٢٤٠
المملكة المتحدة	٢٨،٠١٠،٢١٧	٣٠،٣٨٧،٤٩٤	٣٢،٠٠٠،٠١٤

عدد الأشخاص المستخدمين

	١٨٥٨	١٨٦١	١٨٦٨
إنجلترا وويلز	٣٤١،١٧٠	٤٠٧،٥٩٨	٣٥٧،٠٥٢
اسكتلنده	٣٤،٦٩٨	٤١،٢٣٧	٣٩،٨٠٩
إرلنده	٣،٣٤٥	٢،٧٣٤	٤،٢٠٣
المملكة المتحدة	٣٧٩،٢١٣	٤٥١،٥٦٩	٤٠١،٠٦٤

التحسينات الميكانيكية الحديثة إدخال the self acting tool machinery ، إن ما يتعين على العامل أداؤه وما يستطيع ولد عمله إنما هو الإشراف فقط على العمل الجميل الذى تقوم به الآلة . لقد تم الاستغناء تماماً عن طائفة العمال الذين يعتمدون على مهارتهم بصفة خاصة . فمن قبل كنت استخدم أربعة أولاد مقابل كل ميكانيكى . وبفضل الارتباطات الميكانيكية الجديدة خفضت عدد الرجال من ١٠٠٠ إلى ٧٥٠ مما نجمت عنه زيادة بالغة فى أرباحى » . ويقول يور عن آلة لطبع البفتة « وأخيراً بحث الرأسماليون فى ميدان العلم عن وسيلة للخلاص من هذه العبودية التى لا تطاق[1] وسرعان ما عادوا ثانية للجلوس فى مركزهم الشرعى للحكم وهو مركز الرئيس على الأعضاء الأقل شأناً » . وقال عن اختراع آخر لترتيب السداة بسبب إضراباً « خيل لهؤلاء المستائين أنهم متحصنون فى مراكز منيعة وراء خطوط تقسيم العمل القديمة ، فما لبثت الصفوف أن انهارت وخطوط الدفاع وقد صارت غير ذات نفع بسبب الخطط الميكانيكية الجديدة ، واضطروا إلى التسليم حسب الإرادة » . أما عن اختراع البغلة ذات الحركة الآلية الذاتية فقال « إنه كشف يقدر له أن يعيد النظام إلى صفوف الطبقات العاملة فى الصناعة ... لقد أثبت هذا الاختراع صدق المذهب الذى قال إنه حينما يستخدم رأس المال العلم فإن يد العمل المتمردة تتعلم الهدوء والدعة » (يور ص ٣٦٨ — ٣٧٠) . وبالرغم من أن كتاب يور نشر سنة ١٨٣٥ حيث لم يكن نظام المصانع متقدماً نسبياً ، فإنه لا يزال أعظم تعبير كلاسيكى عن روح المصنع من حيث قسوتها السافرة وصراحتها التى تخفى متناقضات العقلية الرأسمالية عديمة الذكاء . فمثلا بعد توسع فى بيان « المذهب » الذى يرى « أن رأس المال يستطيع بمساعدة العلم أن يعود يد العامل المتمردة على الرضوخ دائماً » ، تراه يثور غضباً لأن العلوم الطبيعية الميكانيكية تتهم بأنها تعرض نفسها للرأسمالى الغنى كأداة لمضايقة الفقراء . وبعد أن ألقى عظة طويلة أبان فيها المزايا التى تعود على العمال من التقدم السريع فى الآلات ، حذرهم من التمرد والإضراب لأن هذين يعجلان بتحسين الآلات وتقدمها . « إن الاضرابات العنيفة التى من هذا النوع تظهر الإنسان القصير النظر فى صورة حقيرة لشخص يعذب نفسه » ، ولكنه — قبل هذا بصفحات — يقول العكس « ولولا المصادمات والإضرابات العنيفة الناجمة من وجهات نظر خاطئة بين عمال المصانع ، لزاد نمو نظام المصانع بطريقة أسرع وأكثر نفعاً لكل من يعنيهم الأمر » . والآن تأتى هذه العبارة الداعية إلى العجب « ولحسن حظ المجتمع فى مناطق صناعة القطن ببريطانيا العظمى فإن التحسينات فى الآلات تحدث تدريجاً » . ويقال خطأ عن التحسين فى الآلات « إنه يخفض معدل أرباح البالغين وذلك بأن

(ع) ويراد بهذا شروط عقودهم مع العمال وهى الشروط التى رأى فيها أصحاب رؤوس الأموال عبئاً كبيراً .

تحل محل جانب منهم وبذا يزيدون عن الحاجة إذا ما قيس ذلك بالطلب على عملهم . من المؤكد أنه يزيد الطلب على عمل الأطفال ويرفع معدل أجورهم ، ومن جهة أخرى يدافع الكاتب عن انخفاض أجور الأطفال بحجة أن هذا الأمر يمنع والديهم من إرسالهم إلى المدرسة في سن مبكرة جداً . إن هذا الكتاب كله تبرير ليوم عمل ذي طول غير محدود ، وروحه الحرة تذكرنا بأحلك أيام العصور الوسطى حين كان التشريع يحرم استخدام الأطفال من في سن الثالثة عشرة أكثر من اثني عشرة ساعة في اليوم . وبرغم هذا فإنه يدعو عمال المصنع إلى أن يشكروا العناية الإلهية التي أتاحت لهم بفضل الآلات الوقت الفراغ للتفكير في مصالحهم الخالدة . (يراجع ص ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٨٠ و ٤٢١ و ٤٢٨ و ٤٧٥) .

٦ — نظرية التعويض فيما يختص بالعمال الذين تحل محلهم الآلات

ذهب كثير من الاقتصاديين البورجوازيين أمثال جيمس مل وماك كولوخ وتورنس وسينيور وجون ستيوارت مل الخ إلى أنه حين تطرد الآلات عمالا يترتب على هذا أن يتحرر في نفس الوقت مقدار من رأس المال يكفي لاستخدام عدد مساوٍ من العمال[1] .

لنفرض أن رأسماليا يستخدم ١٠٠ عامل أجر كل منهم ٣٠ جنيها سنويا وليكن ذلك في مصنع لعمل الأبسطة ، ومعنى هذا أن رأس المال المتغير ٣٠٠٠ جنيه في السنة . ولنفرض أنه طرد ٥٠ عاملا واحتفظ بالباقين ليعملوا بمساعدة الآلات التي كلفته ١٥٠٠ جنيه ، ولتبسيط الأمر لن ندخل في حسابنا مسألة المباني والفحم الخ . ولنفرض أن نفقة المادة الخام التي استهلكت ٣٠٠٠ جنيه في السنة[2] (سواء قبل استخدام الآلات أو بعد ذلك) . ألم يتحرر رأس مال بهذا التحويل ؟ في ظل الطريقة السابقة للصناعة كان المجموع الكلي لرأس المال وهو ٦٠٠٠ جنيه مكونا من نصفين أحدهما ثابت والآخر متغير ، وبعد التحويل يتكون من ٤٥٠٠ جنيه من رأس المال الثابت (٣٠٠٠ للمواد الأولية ، ١٥٠٠ للآلات) ، ومن ١٥٠٠ من رأس المال المتغير فهذا الأخير الذي ينفق على قوة العمل الحية يعادل الآن ربع رأس المال الكلي لا نصفه . وبناء على هذا نجد أن جانبا من رأس المال بدلا من « تحرره »

---

(١) كان ريكاردو في الأصل يرى هذا الرأي ، ولكن ما لبث بعد وقت أن أنكره ، وذلك بفضل ما اتصف به الرجل من روح عدم التحيز وحب الحق في العلم (الفصل ٣١ ، عن الآلات) .

(٢) أرجو القارئ أن يلاحظ أن المثل الذي أضربه للتوضيح إنما هو على نسق الأمثلة التي يضربها أولئك الاقتصاديون الذين ذكروا آنفاً .

يحبس بحيث لا يعود صالحاً لشراء قوة عمل ؛ وبهذا يتحول رأس المال المتغير إلى رأس مال ثابت . وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رأس المال البالغ ٦٠٠٠ جنيه لن يستخدم بعد ذلك أكثر من ٥٠ عاملا ، ويتناقص عدد العمال الذين يستخدمون فى العمل كلما حدث تحسين فى الآلات . فإذا كانت الآلات التى أدخل استعمالها حديثا تكلف أقل من قوة العمل ومن الأدوات التى حلت هذه الالات محلها (وليكن ١٠٠٠ بدلا من ٥٠٠) فإذن يتحول رأس مال متغير قدره ١٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ثابت يطلق سراح رأس مال مقداره ٥٠٠ جنيه . وبفرض ثبات معدل الأجور السنوى فإن هذا المبلغ الأخير يهيء عملا لحوالى ١٦ عامل بينما يبلغ المطرودون من العمال ٥٠ عاملا ، وحتماً لأقل من ١٦ عامل ، لأنه إذا أريد استخدام هذا المقدار كرأس مال فيجب الآن أن يتحول جزء إلى رأس مال ثابت وما يتبقى من ذلك ينفق على قوة العمل .

وحتى لو فرضنا أن صنع الالات الجديدة يهيء عملا لعدد أكبر من صانعى الالات ، فهل فى هذا تعويض عن عمال الأبسطة الذين طردوا من عملهم ؟ فى أحسن الظروف يستخدم صنع الالات عددا من العمال أقل مما يسبب استعمالها طرده وتعطله . إن مبلغ الخمسمائة جنيه الذى كان قبلا عبارة عن أجور العمال الذين استغنى عنهم الآن أصبح يمثل على هيئة آلات (١) قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة فى عمل هذه الآلات (٢) أجور الميكانيكيين الذين صنعوها (٣) فائض قيمة من نصيب مخدومهم . وأكثر من هذا حين يتم صنع الآلات فليس من حاجة إلى تجديدها إلا إذا بليت . فإذا كان لابد من إبقاء أكبر عدد من الميكانيكيين فى حالة عمل ، استتبع هذا أن تحل الآلات محل العمال فى مصنع الأبسطة بعد الآخر . والواقع إن هؤلاء المعتذرين لا يشيرون إلى هذا النوع من تحرير رأس المال . إن الذى يفكرون فيه إنما هو وسائل عيش العمال المطرودين . فى المثال السابق لا يمكن إنكار أن الالات لا تقف عند حد تحرير خمسين عاملا وبذا تجعلهم تحت تصرف الغير ، لأنها كذلك تقطع صلتهم بوسائل عيش قيمتها ١٥٠٠ جنيه ؛ وبذلك وتطلق سراح هذا المقدار من وسائل العيش ، ومعنى هذا أن الالات تحول وسائل عيش العامل إلى رأس مال لاستخدام العامل . فأنت ترى من ذلك أن طريقة التعبير هى كل شيء ، وفى استطاعتنا أن نخفى الأشياء الرديئة تحت ستار أسماء طيبة نطلقها عليها .

وطبقاً لهذه النظرية فوسائل العيش البالغ قيمتها ١٥٠٠ جنيه كانت رأس مال يتمدد بفضل عمل الخمسين عاملا الذين طردوا ، ويظل رأس المال هذا غير مستخدم ولا يستريح إلا إذا كشف وجهاً جديداً للاستثمار يستطيع فيه الخمسون عاملا المشار إليهم أن يستهلكوه بطريقة

إنتاجية ، وعلى ذلك لا بد من أن يتقابل رأس المال والعامل ثانية عاجلا أو آجلا وبذلك يحدث التعويض . ونتيجة لهذا وطبقاً لهذه النظرية فهذه الآلام التي يعانيها العمال الذين تحل محلهم الالات آلام زائلة مثلها كمثل طيبات هذا العالم .

ولكن بصدد العمال المطرودين فإن الـ ١٥٠٠ جنيه في وسائل العيش لم تكن أبداً رأس مال حقيقة . فالذي كان يواجههم كرأس مال كان مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه الذي تحول الآن إلى آلات . وإذا دققنا النظر في الأمر رأينا أن الـ ١٥٠٠ جنيه لا تمثل أكثر من جزء من الأبسطة التي أنتجها سنوياً أولئك العمال المطرودون يدفع لهم كأجور من قبل صاحب العمل على هيئة نقود بدلا من دفعه لهم عيناً . فالأبسطة وقد تحولت إلى ١٥٠٠ جنيه كانوا يشترون وسائل عيش بهذا المقدار . وعلى ذلك لم توجد وسائل العيش بالنسبة لهم على هيئة رأس مال ولكنها كانت على هيئة سلع ، وكانت علاقتهم بهذه السلع علاقة مشترين لا عمال أجراء . فحقيقة كون الالات « حررتهم » من وسائل الشراء معناها أنها حولتهم من مشترين إلى غير مشترين ومن هنا يتناقص الطلب على هذه السلع . هذا كل ما في الأمر . وإذا كان هذا الطلب المتناقص لا يعوضه ازدياد الطلب في نواح أخرى فلا بد من هبوط سعر سوق السلع . وإذا حدث هذا الهبوط لمدة طويلة وعلى نطاق واسع اترتب عليه طرد العمال المشتغلين في إنتاج هذه السلع . وجانب من رأس المال الذي كان مخصصاً من قبل لإنتاج وسائل العيش الضرورية عليه أن يبحث الآن عن شكل آخر للانتاج من جديد . وحينئذ نجد أنه أثناء هبوط أثمان السوق وإخراج العمال المشتغلين بانتاج وسائل العيش الضرورية « يتحررون » كذلك من جانب من أجورهم . وعلى ذلك فبدلا من أن يثبت أولئك المعتذرون أنه حين تحرر الالات العامل من وسائل العيش تعمل في الوقت نفسه على تحويل هذه الوسائل إلى رأس مال لاستخدام العامل بعد ذلك ، تراهم بفضل تمسكهم بقانون العرض والطلب يثبتون العكس وهو أن الالات تلقي بالعمال إلى عرض الطريق لا في ذلك الفرع من الصناعة الذي تستخدم فيه الالات بل وفي الفروع التي لم يتم استخدام الالات فيها .

إن الحقائق الصحيحة التي يعبر عنها المتفائلون الاقتصاديون بالأسلوب المتقدم هي كالآتي: حين تخرج الالات من الورشة تلقي بهم في سوق العمل حيث يعملون على زيادة عدد من هم فعلا تحت تصرف الرأسماليين لاستغلالهم . وحين ندرس تجمع رأس المال (الباب السابع) سترى أن هذا التأثير الناجم عن الالات والذي يقال إنه نوع من التعويض للطبقة العاملة ، ليس في الحقيقة سوى سوط عذاب بشع . ويكفي هنا أن نقول إن من يطردون من أحد فروع الصناعة يمكنهم السعي للحصول على عمل في فرع آخر . فاذا وفقوا وتجددت بالتالي

العلاقة بينهم وبين وسائل العيش التي تحررت حين إخراجهم ، فهذا التجديد راجع إلى تدخل رأس مال فائض جديد يطلب الاستثمار لا رأس المال القديم المستثمر من قبل في تشغيلهم لأن الأخير قد تحول الآن إلى آلات . ولو وجدوا عملا ، فما أضأل آمالهم ! هؤلاء التعساء الذين شوههم تقسيم العمل لا يساوون إلا قليلا بعد إخراجهم من دائرة عملهم القديم بحيث لا يجدون العمل إلا في أنواع منحطة وفي فروع من الصناعة شديدة الازدحام بمن فيها وأجورها دون الحد الواجب[1]. وسنة بعد أخرى يجتذب كل فرع من الصناعة مجرى جديداً من العمال الذين يحتاج إليهم لملء المحال الشاغرة وتهيئة سبل التوسع . وحالما تحرر الآلات بعض العمال الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعملون في فرع معين من الصناعة ، يعاد توزيع الفرقة الإضافية من العمال بنفس الطريقة وتمتصها فروع أخرى . وفي خلال عملية الانتقال هذه يهلك أغلب الضحايا الأصليين .

ومما لا يحتمل الريب أن الآلات في حد ذاتها غير مسئولة عن « فصل » العمال عن وسائل العيش ، إنها تعمل على رخص المنتج وزيادته في الفرع الذي تسيطر عليه ، ولا يكون لها مؤقتا تأثير على مجموع وسائل العيش التي يتم إنتاجها في فروع أخرى من الصناعة . وبعد استخدامها فإن لدى المجتمع نفس المقدار من وسائل العيش للعمال الذين حلت محلهم الآلات إن لم يكن أكثر منه وذلك بغض النظر عن المقدار الهائل من المنتج السنوي الذي يبدده غير العاملين . هذه هي النقطة المركزية للاقتصاديين ممن يلتمسون الأعذار والمبررات ! فعندهم لا وجود للمتناقضات والعداوات التي تصحب استخدام الآلات بالطريقة الرأسمالية ، لأن هذه المتناقضات والعداوات لا تنشأ عن الآلات ذاتها بل عن الطريقة الرأسمالية لاستخدام الأخيرة ! وعلى ذلك بما أن الآلات تعمل على تقصير يوم العمل بينما يطيله الاستعمال الرأسمالي لها ، وبما أنها في حد ذاتها فوز للإنسان على قوى الطبيعة ، وهي بذاتها تعمل على زيادة ثروة الشخص المنتج بينما الأسلوب الرأسمالي في استعمالها يؤدي إلى فقره — لهذا

---

(١) يلاحظ أحد أتباع ريكاردو في معرض الرد على سخافات ج . ب . ساي « حيث يكون تقسيم العمل قد وصل درجة عالية من النمو ، وحيث لا تتوافر مهارة العامل إلا في ذلك الفرع الخصوص الذي حدث فيه اكتسابها فإن العامل نفسه نوع من الآلة . لهذا لا فائدة البتة في ترديد القول بطريقة الببغاء أن الأشياء تميل لأن تجد مستواها . حين نتلفت حولنا لا نرى إلا أنها عاجزة عن إيجاد مستواها لمدة طويلة وإنها إذا توصلت إلى إيجاد هذا المستوى فإنه يكون دائماً دون ما كان عليه عند بدء العملية » .

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand, etc, London, 1821, p. 72.

يقنع الاقتصادي البورجوازي بالقول بأننا إذا تأملنا الآلات في حد ذاتها ألفينا أن هــــذه المتناقضات الواضحة شيء ظاهري لا وجود لها في ذاتها وبالتالي في النظرية الاقتصادية . وهكذا يوفر على نفسه عناء إعمال الفكر وينسب الغباء إلى خصمه الذي يهاجم الآلات ذاتها لا الاستعمال الرأسمالي لها . ولا يحاول الاقتصادي البورجوازي بطبيعة الحال أن ينكر بعض الضيق المؤقت الذي يصيب العمال الذين يطردون من أعمالهم ، ولكن ـــ كل خير له مشقته ! إنه لا يستطيع أن يتصور طريقة لاستغلال الآلات سوى الطريقة الرأسمالية : ونتيجة لهذا فاستغلال الآلة للعامل كاستغلال الأخير لها تماماً . وعلى ذلك نرى هذا الاقتصادي يعتقد أن أي امرىء يحاول أن يفهم الماهية الحقة للأسلوب الرأسمالي في استخدام الآلات ليس سوى عدواً لاستعمال الآلات إطلاقاً ، وخصماً للتقدم الاجتماعي[1]. مثل هذا التعليل جدير ببيل سيكس «حضرات المحلفين ، لا شك أن رقبة هذا التاجر الرحالة قد قطعت ولكن ليس هذا خطأي ، إنه خطأ ارتكبه السكين ! فهل يجب علينا بسبب هذا الضيق المؤقت أن نلغي استخدام السكين ؟ هل ترون ذلك أنفسكم ؟ أين تكون الزراعة والحرف بغير السكاكين ؟ أليس السكين كذلك مصدر شفاء في أيدي الجراح ، ومشع المعرفة في أيدي عالم التشريح ؟ وأكثر من هـــذا أليس عوننا لنا في موائد الحفلات ؟ إذا ألغيتم السكين ألقيتم بنا في هوة الهمجية[2]» .

رغم أن الآلات تطرد العمال في الفرع الذي تستخدم فيه ، فإنها قد تؤدي إلى زيادة العمالة في فروع أخرى ؛ ولكن لا علاقة لهذا الأثر بما يقال له نظرية التعويض . بما أن ما تنتجه الآلة كياردة من القماش مثلا ، أرخص من مثيله الذي يتم إنتاجه باليد ، فهنا نصل إلى هذه الحقيقة كقانون عام : إذا ظل المقدار الكلي من السلع التي تنتجها الآلات متماثلا مع المقدار الكلي من السلع التي يتم إنتاجها في ظل نظامي الحرف اليدوية والصناعات اليدوية وهو ما حلت الآلات محله ، نقص المقدار الكلي من العمل الذي استخدم في الإنتاج . والزيادة في مقدار العمل اللازم لإنتاج أدوات العمل كالآلات والفحم الخ يجب أن تكون أقل من

---

(١) إن ماكولوخ من أساطين هذا النوع من البلاهة . أنظر إليه كيف يتحدث وهو يتظاهر بسذاجة طفل في الثامنة من عمره «. إذا كان من المصلحة العمل على تنمية حذق العامل بحيث يستطيع بنفس المقدار من العمل أو بأقل منه إنتاج كمية من السلع تزداد على الدوام ، فلا بد أن يكون من المصلحة أيضاً أن ينتفع بما تهيئه له الآلات من مساعدة تمكنه من بلوغ تلك النتيجة» . (مبادئ الاقتصاد السياسي ، لندن ١٨٣٠ ص ١٦٦) .

(٢) لقد سبب مخترع آلة الغزل خراب الهند ــ وإن لم تنزع عنا ملوعنا بصفة خطيرة «ــ أ . تيير » عن الملكية» ، والمسيو تيير يخلط بين آلة الغزل والنول البخاري ــ وإن لم تنزع منا ملوعنا بصفة خطيرة !

النقص في مقدار العمل الذي ينتج من استخدام الآلات . ولو كان الأمر خلاف هذا لكان ما تنتجه الآلة غالياً كالشيء الذي ينتجه العمل اليدوي أو أغلى منه . ولكن الواقع أن الكمية الكلية من السلع التي ينتجها بواسطة الآلات عدد أصغر من العمال لا تظل مساوية للكمية الكلية من السلع التي كان العمل اليدوي ينتجها من قبل ، وإنما نجد زيادة في الانتاج . لنفرض أن ٤٠٠٠٠٠٠ ياردة من المنسوجات التي تصنع بالآلات ينتجها عدد من العمال أقل من عدد الذين ينتجون ١٠٠٠٠٠٠ ياردة من المنسوجات المصنوعة بالأنوال اليدوية . هنا تتجسم في المنتج الذي هو أربعة أمثال الثاني مادة أولية أكبر أربع مرات وعلى ذلك ينبغي أن يزيد إنتاج المادة الأولية أربعة أمثال . ولكن الأمر يختلف فيما يتعلق بأدوات العمل كالمباني والفحم والآلات الخ . فالحد الذي يمكن أن يزداد إليه العمل الإضافي اللازم لإنتاجها يتغير تبعاً للفرق بين كمية السلعة التي هي من إنتاج الآلة وبين كمية نفس السلعة التي يستطيع نفس العدد من العمال أن يصنعوها باليد . ومن هنا فالزيادة في استخدام الآلات في أي فرع من فروع الصناعة تتلوها أولا زيادة في الإنتاج في الفروع الأخرى التي تمد فرعنا بأدوات الإنتاج ، أما عن مدى الزيادة الناجمة من هذا في عدد العمال المستخدمين في العمل فيتوقف (مع فرض بقاء يوم العمل وحدته دون تغيير) على تكوين رأس المال المستثمر أي على النسبة بين جزئيه الثابت والمتغير ، وهي نسبة تتفاوت إلى حد كبير مع مدى استخدام الآلات في الصناعات التي نبحث أمرها . فقد زاد عدد العمال في مناجم الفحم والمعادن زيادة هائلة نظراً للتقدم الذي حدث في الصناعة الميكانيكية بانجلترا برغم أن الزيادة في المعدّنين كانت أقل سرعة في العقود الحديثة نتيجة لاستخدام آلات جديدة في المناجم[١]. حين تظهر الآلات يظهر معها نوع جديد من العمل ألا وهو عمل أولئك الذين ينتجونها ، وإنا لنعلم أن صناعة الآلات تتسع باطراد في هذا الفرع من الانتاج[٢]. وبخصوص المادة الأولية[٣]. فلا شك

---

(١) يدل إحصاء سنة ١٨٦١ (ج ٢ لندن ١٨٦٣) على أن عمال مناجم الفحم بانجلترا وويلز بلغ عددهم ٢٤٦٦١٣ منهم ٧٣٥٤٥ دون سن العشرين ، ١٧٣٠٦٧ فوق هذه السن . ومن بين الأولين ٨٣٥ شخصاً تتراوح أعمارهم بين خمس وعشر سنوات ، ٣٠٧٠١ فيما بين العاشرة والخامسة عشرة ، ٤٢٠١٠ فيما بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة . وبلغ عدد العمال في مناجم الحديد والنحاس والرصاص والزنك وغيرها من المعادن ٣١٩٢٢٢ .

(٢) عدد المشتغلين (١٨٦١) بانجلترا وويلز في إنتاج الآلات ٦٠٨٠٧ (بما في ذلك أصحاب المصانع والكتبة الخ) والوكلاء ومن يتجرون في هذه الصناعة . ولكن الأرقام لا تشمل منتجي الآلات الصغيرة كآلات الخياطة ولا منتجي العدد التي تستعمل في الآلات العاملة مثل المغازل الخ . وكان المجموع الكلي للمهندسين المدنيين ٣٣٢٩

(٣) بما أن الحديد من أهم المواد الخام أذكر أن عدد عمال هذه الصناعة بانجلترا وويلز بلغ ١٢٥٧٧١ (١٨٦١) منهم ١٢٣٤٣٠ من الذكور ، ٢٣٤١ من الإناث ، ومن الأولين ٣٠٨١٠ دون سن العشرين ، ٩٢٦٢٠ فوق هذه السن .

مطلقاً أن التقدم الحائل فى غزل القطن أدى إلى توسيع مزارعه بالولايات المتحدة وبذا شجع لا تجارة الرقيق الإفريقية فحسب بل وكذلك تربية العبيد التى صارت من الصناعات الرئيسية فى دول العبيد الواقعة على الحدود . لقد ارتفع عدد العبيد بالولايات المتحدة من ٦٩٧٠٠٠ (حسب أول إحصاء عمل سنة ١٧٩٠) إلى ٤ ملايين (١٨٦١) . وبالمثل سبّب قيام الإنتاج الآلى فى صناعة المنسوجات الصوفية تحويل الأراضى الزراعية إلى مراع للأغنام بالتدريج مما ترتب عليه إخراج العمال الزراعيين بالجملة من الأرض فأصبحوا ، فائضين عن الحاجة ، وفى الوقت الذى نكتب فيه هذا تخضع إرلنده لهذه العملية إذ فى السنوات العشرين الأخيرة (منذ ١٨٤٠) نقص سكانها بما يقرب من النصف ولا يزال التناقص آخذاً مجراه لكى يهبط عدد السكان إلى الحد الذى يكون أكثر ملاءمة لصالح ملاك الأراضى الإرلنديين وأصحاب مصانع المنسوجات الصوفية من الإنجليز .

حينما تستخدم الالات فى أى من المراحل الأولى أو الوسطى فى عملية العمل قبل أن يتم صنع الشىء ، تتزايد غلة المادة فى تلك المراحل وبذلك يزداد الطلب على العمل فى الحرف أو الصناعات اليدوية التى يزودها الإنتاج بالالات بما تحتاج إليه . فالغزل بالالات جعله رخيصاً متوافراً إلى حد أن النساجين بواسطة الأنوال اليدوية استطاعوا فى أول الامر أن يشتغلوا طول الوقت بدون زيادة نفقاتهم بما سبب ارتفاع مكاسبهم[1] . لهذا تدفق العمال على صناعة نسج القطن وانتهى الأمر بأن النساجين البالغ عددهم ٨٠٠٠٠٠ والذين يرجع وجودهم إلى آلات الغزل (jenny, throstle, mule) ، طردوا من عملهم بواسطة النول البخارى ، كذلك بفضل وفرة القماش المصنوع بالآلة استمر عدد الترزية والخياطات فى الزيادة إلى أن اخترعت آلة الحياكة .

وبقدر ما تزداد المواد الخام والمنتجات المتوسطة وأدوات العمل الخ فى كميتها حين يتم إنتاجها بواسطة الصناعة الميكانيكية بمساعدة مقدار أقل نسبياً عن ذى قبل ، فإن صياغة (صنع) هذه المواد الخام والمنتجات المتوسطة تنقسم فروعاً لاحد لها ومعنى هذا أن فروع الإنتاج الاجتماعية تصبح أكثر عدداً وتنوعاً . فالصناعة الميكانيكية تسير بالتقسيم الاجتماعى للعمل

---

(١) «فى نهاية القرن الماضى وبداية الحالى بلغت أرباح أسرة من أربعة أشخاص بالغين وطفلين ٤ جنيهات فى الاسبوع على أساس العمل ١٠ ساعات فى اليوم ، وإذا كان هناك ضغط على العمل استطاعت الاسرة أن تكسب أكثر من ذلك ... انه كانوا من قبل ذلك يقاسون عدم كفاية المعروض من الغزل» (جنكيل ص ٢٥ — ٢٧)

إلى حد أبعد كثيراً جداً مما تفعل الصناعة اليدوية ، لأنها تزيد إلى حد أبعد إنتاجية الصناعات التي تغزوها أكثر مما فعلت الصناعة اليدوية .

والنتيجة المباشرة للآلات أنها تزيد فائض القيمة وتزيد في الوقت نفسه مجموع المنتجات التي يتجسم فيها فائض القيمة . وإلى جانب عملها على زيادة المادة التي تعيش عليها الطبقة الرأسمالية وأذنابها فإنها تعمل كثيراً على تكبير هذه الطبقات الاجتماعية . فثروتها المتزايدة وكون عدد أصغر نسبياً من العمال يتطلبهم الآن إنتاج ضروريات الحياة ، يؤديان من جهة إلى نشوء حاجات جديدة مترفة ، ومن جهة أخرى إلى ظهور وسائل إشباع هذه الحاجات . يتحول قدر أكبر من المنتج الاجتماعي إلى منتج فائض ، وجانب متزايد من هذا المنتج الفائض يعاد إنتاجه ويستهلك بطرق أكثر سفسطة وتنوعاً . وبعبارة أخرى نجد زيادة في انتاج أدوات الترف [1] ، وهذه السفسطة وهذا التنويع في المنتجات ينشئان كذلك من العلاقات الجديدة في السوق العالمية وهي العلاقات التي تخلقها الصناعة الكبيرة . لا يقف الأمر عند حد تبادل مقادير أكبر من أدوات الترف الأجنبية بالمنتجات المحلية ، بل يضاف إلى ذلك أن مقادير أكثر من المواد الأولية والمنتجات المتوسطة تستخدم كأدوات إنتاج في الصناعات المحلية . ونظراً لهذه الأحوال الجديدة في السوق العالمية يتزايد الطلب على العمل في صناعة النقل التي تنقسم أقساماً فرعية عدة [2] .

وازدياد الطلب على أدوات الإنتاج ووسائل العيش الى جانب هبوط نسبي في عدد العمال ، يؤدي إلى امتداد العمل في نواح من الصناعة لا تؤتي منتجاتها كالترع والأحواض والأنفاق والجسور الخ ، ثمارها إلا في المستقبل البعيد . وعلى أساس الآلات أو كنتيجة للثورة الصناعية العامة التي أحدثتها الآلات ، تنشأ فروع جديدة تماماً من الإنتاج وبالتالي ميادين عمل جديدة . ولكن نصيب هذه في الإنتاج الكلي أبعد من أن يكون هاماً حتى في أعظم البلدان نمواً وتقدماً . وعدد العمال الذين يشتغلون فيها يتناسب تناسباً مباشراً مع ما تولده من الطلب على أبسط أنواع العمل اليدوي . ومن الصناعات الرئيسية التي من هذا النوع اليوم مصانع الغاز والتلغراف والتصوير الفوتوغرافي والملاحة البخارية والسكك الحديدية . ويدل إحصاء سنة ١٨٦١ على أنه كان بانجلترا وويلز ١٥٠٢١١ شخص في صناعة

---

(١) أظهر لنا الهواز في كتابه (حالة الطبقة العاملة ....) سوء حال الكثيرين من العمال المشتغلين في إنتاج الكماليات وأدوات الترف ، ونستطيع الحصول على تفاصيل اوفى عن هذا الموضوع من تقارير لجنة تشغيل الاطفال .

(٢) بلغ عدد الذين يعملون (١٨٦١) في البحرية التجارية بانجلترا وويلز ٩٤٦٦٥ شخصاً .

الغاز ، ٢٣٫٣٩ فى التلغرافات ، ٢٣٦٦ فى التصوير الفوتوغرافى ، ٣٥٧٠٠ فى السفن البخارية ، ٧٠٫٥٩٩ فى السكك الحديدية منهم ٢٨٫٠٠٠ من غير الحاذقين وهيئة الإدارة والكتبة . وعلى ذلك يبلغ مجموع جميع الأفراد المشتغلين فى هذه الصناعات الخمس ٩٤٫١٤٥ .

وأخيراً ، نظراً لزيادة الإنتاجية زيادة تدعو إلى الدهشة فى ميدان الصناعة الكبيرة (مصحوبة بزيادة استغلال قوة العمل فى كافة مجالى الإنتاج الأخرى) فى الإمكان استخدام نسبة متزايدة من الطبقة العاملة فى أغراض غير إنتاجية وبهذا تعود إلى الظهور طبقة الأرقاء المنزلية القديمة تحت اسم جديد وهو « الخدم » من كلا الجنسين . وحسب إحصاء ١٨٦١ كان عدد سكان انجلترا وويلز ٢٠٫٠٦٦٫٢٤٤ منهم ٩٫٧٧٦٫٢٥٩ من الذكور ، ١٠٫٢٨٩٫٩٦٥ من الإناث . وإذا طرحنا من هذا الرقم عدد أولئك الذين يحول كبر أو صغر سنهم دون قيامهم بالعمل ، والنساء والأحداث والأطفال « غير المنتجين » ، والأشخاص الذين يشتغلون بالمسائل الفكرية كموظفى الحكومة ورجال الدين والمحامين والجنود الخ ، والذين ينحصر عملهم فى استهلاك عمل الغير على هيئة ريع أرض أو فائدة الخ ، وأخيراً الفقراء الذين يتناولون الإعانات ثم المتشردين والمجرمين الخ ، لنبقى لدينا ٨ ملايين شخص من الجنسين ومن كافة الأعمار بما فيهم الرأسماليون الذين يشتغلون فعلا فى التجارة والمالية وما إليهما . ومن هذه الملايين الثمان نجد الآتى : —

	أشخاص
عمال زراعيون (بما فيهم الرعاة وخدم المزارع والخادمات اللاتى يعشن فى بيوت المزارعين)	١٫٠٩٨٫٢٦١
المشتغلون فى مصانع القطن والصوف والكتان والقنب والحرير والجوت ، وفى عمل الجوارب والدنتلا بالآلات) .	٦٤٢٫٦٠٧ (منهم ١٧٧٫٥٩٦ من الذكور فوق سن الثالثة عشرة)
المشتغلون فى مناجم الفحم والمعادن .	٥٦٥٫٨٣٥
فى معامل الصناعات المعدنية (أفران الصهر الخ) وفى الصناعات المعدنية .	٣٩٦٫٩٩٨ (منهم ٣٠٫٥٠١ من الإناث)
طبقة الخدم .	١٫٢٠٨٫٦٤٨ [1]

(١) ومجموع الأشخاص الذين يشتغلون فى مصانع المنسوجات والمناجم عندهم ١٫٢٠٨٫٤٤٢ والذين يعملون فى عدد

(٧) نظام المصانع يجتذب العمال ويطاردهم — الأزمة التي حدثت في تجارة القطن

يعترف جميع الاقتصاديين ممن لهم وزن بما لاستخدام الآلات من آثار مدمرة بالنسبة لعمال الحرف والصناعات اليدوية القديمة التي تأخذ الآلات في منافستها ، وتراهم - باستثناء نفر قليل منهم - ينعون ما يرضخ له عمال المصانع من عبودية . ولكن ما الذي يخبئونه في النهاية . إنهم ليصرحون أنه بعد انقضاء حكم الإرهاب الذي تحدث به الآلات حين يبدأ استخدامها ويتسع نطاقه ، تنتهي الآلات بزيادة أرقاء العمل ! بل يبلغ بالاقتصاد السياسي أن يعلن هذه النظرية الكريهة وهي أنه بعد انقضاء فترة من النمو وفوات ، مرحلة انتقال ، أقصر أم أطول ، يصبح في استطاعة المصنع القائم على أساس إنتاج الآلة والذي بلغ أتم مراحل النضج - أن يستغل من العمال عدداً أكبر من العدد الذي ألقى به في الأصل إلى عرض الطريق[1] . (وهي نظرية كريهة في نظر ، ذوي الميول الإنسانية ، حتى لو اعتقدوا أن الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج مقدر له الدوام) .

مصانع النسيج والصناعات المعدنية ١٠٣٩،٦٠٥ والعدد في كلتا الحالتين أقل من عدد المشتغلين بالخدمة المنزلية .... يا لها من نتيجة رائعة ولدها الاستغلال الرأسمالي للآلات الميكانيكية !

(١) ومع هذا يرى Ganilh أن النتيجة النهائية للصناعة الميكانيكية أنها تسبب نقصاً مطلقاً في عدد أرقاء العمل ممن يستطيع على حسابهم أن يعيش عدد متزايد من « القوم الأمثال » وأن ينموا « قابليتهم للتقدم الكامل » . ويقدر حق قدره فهمه لحركة الانتاج إلا أنه على أي حال يشعر أن الآلات لا بد أن تكون نظاماً ذا نتائج ضارة إذا كان استعمالها يحول العاملين إلى فقراء مستجدين ، ولكن تطورها لا يلبث أن يعيد إلى الحياة عدداً من أرقاء العمل أكثر من ذلك الذي قضت عليه وقتئذ . ولا نستطيع أن ندرك تماماً بلاهة هذا الرأي إلا بأن نتمثل أقواله ذاتها « إن الطبقات التي حكم عليها بأن تنتج وتستهلك ... وتتضاعف الطبقات التي توجه العمل والتي تعمل على الترفيه والتخفيف عن السكان كلهم .... كما تستحوذ على كافة المزايا الناتجة من خفض نفقة العمل ، ومن وفرة المنتجات ، ومن رخص سلع الاستهلاك . وفي هذا الاتجاه يرتفع الجنس البشري إلى أسمى تصورات العبقرية ، وينفذ إلى أعماق الدين الخفية ، ويقيم قواعد الأخلاق السليمة » (وهي القواعد التي بمقتضاها تستحوذ الطبقات العاطلة على كافة المزايا الخ) « وقوانين الحرية » (والمفروض أنها الحرية التي بمقتضاها يحكم على طبقات معينة « بأن تنتج وتستهلك ») « والقوة والطاعة والعدالة والواجب والانسانية » .

Des Systèmes d'économie politique, etc., second edition, Paris, 1821, vol. II, p. 224. See also p. 212.

حقيقة نلاحظ في حالات معينة كما في مصانع الصوف والحرير الانجليزية أنه في مرحلة مخصوصة من النمو والتطور يكون الامتداد العظيم في المصانع مصحوباً بنقص مطلق ـ لا نسبي فحسب ـ في عدد العمال فيها . في سنة ١٨٦٠ أمر البرلمان بإجراء تعداد خاص لجميع المصانع بالمملكة المتحدة فذكر المفتش بيكر أن منطقة إشرافه (وتشمل لانكشير ، شيشير ، يوركشير) بها ٦٥٣ مصنعاً في ٥٧٠ منها : أنوال بخارية ٨٥،٦٢٢ ، مغازل (عدا فيها مغازل الازدواج) ٦،٨١٩،١٤٦ ، قوة بخارية ٢٧،٤٣٩ (حصاناً بخارياً) ، قوة مائية ١٣٩٠ حصاناً بخارياً ، مستخدمون ٩٤،١١٩ . وفي سنة ١٨٦٥ صارت الأرقام هكذا على التوالي : ٩٥،١٦٣ ، ٧،٠٢٥،٠٣١ ، ٢٨،٩٢٥ ، ١٤٤٥ ، ٨٨،٩١٣ . ومن هذا نرى أنه خلال تلك الفترة بلغ النقص في عدد الأنوال البخارية ١١ ٪ والمغازل ٣ ٪ ، والقوة البخارية ٥ ٪ ، في عدد المستخدمين ٥،٥ ٪ [(١)] وفيما بين ١٨٥٢ ، ١٨٦٢ حدث توسع كبير في الصناعة الصوفية الميكانيكية بينما ظل عدد عمالها ثابتاً ، وهذا يرينا إلى أي حد حل استخدام آلات جديدة محل عمل مرحلة سابقة [(٢)] . وفي حالات معينة تكون الزيادة في عدد عمال المصانع ظاهرية فقط ، وسببها ضم الفروع المساعدة في الصناعة تدريجاً ، وليس توسيع نطاق المصانع القائمة . ومثال ذلك أن « الزيادة في الأنوال البخارية وعدد من تستخدمهم من العمال في صناعة القطن (البريطانية) فيما بين ١٨٣٨ ، ١٨٥٦ كان السبب فيها امتداد هذا الفرع من الصناعة . أما في الصناعات الأخرى فالسبب استخدام القوة البخارية في أنوال نسج السجاجيد والدنتلا والتيل وغيرها من الأنوال التي كانت تدار قبلا بواسطة الإنسان » (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٦) . ومن هنا كانت الزيادة في عدد عمال المصانع في تلك الحالات مجرد تعبير عن نقص

---

(١) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٥٨ وما بعدها ـ ولكن في الوقت نفسه كانت الوسائل لاستخدام عدد متزايد من العمال موجودة على هيئة مصانع جديدة قدرها ١١٠ وبها ١١،٦٢٥ من الأنوال البخارية ، ٦٢٨،٧٥٦ من المغازل ، ٢٦٩٥ من الأحصنة البخارية (من القوة البخارية والقوة المائية) ...

(٢) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٧٩ . — في ختام ديسمبر سنة ١٨٧١ قال مفتش المصانع أ . ريدجريف في محاضرة ألقاها في New Mechanics Institution ببرادفورد : « استرعى انتباهي منذ زمن ما طرأ من التغير على مظهر مصانع الصوف . فقد كانت من قبل ملأى بالنساء والأطفال ، أما الآن فيبدو كأن الآلات تقوم بالعمل كله . هنا سألت أحد رجال الصناعة تفسيراً لهذه الظاهرة فقال : في ظل النظام القديم كنت أستخدم ٦٣ شخصاً ، وبعد استعمال الآلات الجديدة خفضت عدد الأيدي العاملة إلى ٣٣ ثم استطعت بعد ذلك أن أهبط بالعدد الأخير إلى ١٣ نتيجة لتغييرات جديدة واسعة النطاق » .

في عدد العمال الكلي. وأخيراً نلاحظ أن هذه الإحصائيات تغفل هذه الحقيقة وهي أنه في كل مكان (عدا صناعات المعادن) نجد العناصر الغالبة التي تتكون منها طبقة عمال المصانع عبارة عن الأحداث (ممن لم يبلغوا الثامنة عشرة) والنساء والأطفال . وهكذا من السهل أن ندرك أنه برغم أن أساليب الإنتاج الآلية تحل محل جماهير من العمال فعلا ، فقد يحدث بفضل بناء معامل جديدة أو توسيع الموجود منها في صناعة معلومة أن يصبح عمال المصانع في النهاية أكثر عدداً من عمال الصناعة اليدوية أو رجال الحرف اليدوية ممن أخرجتهم الالات في الأصل من أعمالهم وحلت محلهم . لنفرض مثلا أنه في ظل طريقة الإنتاج القديمة يستخدم كل أسبوع رأس مال قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من $\frac{2}{5}$ رأس مال ثابت ، $\frac{3}{5}$ رأس مال متغير بمعنى أن ٢٠٠ جنيه تخصص لأدوات الانتاج ، ٣٠٠ جنيه تنفق على قوة العمل . (ولنكن باعتبار جنيه واحد عن كل رجل) . فاذا استخدمنا الالات تعدل تكوين رأس المال الكلي . لنفرض أن $\frac{4}{5}$ رأس مال ثابت والخمس عبارة عن رأس مال متغير أي أن ١٠٠ جنيه تنفق على قوة العمل . فعلى ذلك يكون ثلثا العمال الذين كنا نستخدمهم قبلا قد طردوا . فاذا اتسع المصنع بحيث أنه — مع ثبات الأحوال الأخرى — يرتفع رأس المال من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه ، وهنا يصبح عدد العمال ثلاثمائة أي كما كان قبل الثورة الصناعية . وإذا زاد رأس المال بعد ذلك ٢٠٠٠ جنيه صار لدينا ٤٠٠ عامل أي بزيادة الثلث عما كان عليه الحال في ظل طريقة الانتاج الأصلية . لقد حدثت زيادة مطلقة قدرها ١٠٠ في عدد العمال ، ولكن حدث نقص نسبي قدره ٨٠٠ أي بالنسبة إلى رأس المال الكلي ذلك أنه في ظل الأحوال القديمة كان رأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه يهيء عملا إلى ١٢٠٠ عامل بدلا من ٤٠٠ ، ومن هنا نرى أن النقص النسبي في عدد العمال المستخدمين يتمشى مع الزيادة المطلقة في عددهم . لقد فرضنا في المثال السالف الذكر أنه بينما يزداد رأس المال الكلي لا يطرأ تغيير على تكوين عنصريه بسبب حدوث أي تغيير في أحوال الإنتاج . ولكننا علمنا أنه مع أي تقدم في طريقة الانتاج بالآلة يزداد رأس المال الثابت (أي الجزء المكون من الالات والمواد الخام الخ) بينما ينقص الجزء المتغير (الذي ينفق على قوة العمل) . ونعلم كذلك أنه ما من نظام إنتاج تجد فيه التحسينات مستمرة وتكوين رأس المال عرضة لأمثال هذه التغييرات السريعة كما في نظام المصانع . ولكن هذه التغييرات تتخللها فترات توقف لا يحدث فيها تغيير خلاف الامتداد الكمي على الأساس الفني القائم . في مثل هذه الفترات يزداد عدد العمال المستخدمين . ففي سنة ١٨٣٥ كان المجموع الكلي لعمال مصانع القطن والصوف والكتان والحرير بالمملكة المتحدة ٣٥٤٦٨٤ فقط بينما بلغ عدد الغزالين على الأنوال البخارية (من الجنسين ومن سن

الثامنة فما فوقها) ٢٣٠٦٨٤ (١٨٦١) . وبالتأكيد لاتبدو هذه الزيادة كبيرة حين تتذكر أنه في سنة ١٨٣٨ بلغ عدد الغزالين على الأنوال اليدوية بانجلترا ٨٠٠٠٠٠ (بما في ذلك أفراد أسراتهم ممن يشتغلون معهم)[١] ، ولا نقول شيئاً عن عدد الغزالين على الأنوال اليدوية في آسيا وفي القارة الأوربية ممن أخرجهم النول البخاري من العمل .

وفي الملاحظات الإضافية القلائل التي سأوردها ، سأشير إلى أحوال مادية محسوسة ظلت حتى الآن خارج نطاق عرضنا النظري للموضوع .

طالما اتسع نطاق الصناعة الميكانيكية في أي فرع من الصناعة على حساب الحرف اليدوية القديمة أو نظام الصناعة اليدوية فإن تقدمها الظافر محقق كتقدم الجيش المزود بالبنادق الحديثة أمام آخر لا يملك من السلاح سوى السهام والرماح . هذه الفترة التي تقوم فيها الآلة بغزو الميادين التي تعمل فيها ذات أهمية حاسمة نظراً للأرباح العالية بشكل غير معتاد والتي يمكن جنيها في مثل هذا الجو . هذه الأرباح لا تقتصر أمرها على أنها مصدر للاسراع بعملية التجميع الرأسمالي ، بل إنها لتجتذب إلى ذلك المجال المحبوب للانتاج جانباً كبيراً من رأس المال الاجتماعي الإضافي الذي يتكون باستمرار ويبحث دواماً عن وجوه جديدة للاستثمار . هذه المزايا الخاصة التي تتسم بها تلك الفترة الافتتاحية تتجدد باستمرار في فروع الإنتاج التي تدخلها الآلات لأول مرة . ولكن بمجرد أن يبلغ نظام المصانع قدراً طيباً من الإتساع والانتشار والنضوج ، وبعبارة أخرى بمجرد أن تقوم الآلات بإنتاج أساسه الفني (الآلات) ، وبمجرد أن يتعرض استخراج الفحم والحديد وصياغة المعادن وتغير نظام النقل إلى انقلاب فيها — وبكلمة واحدة ، بمجرد أن تستقر قواعد الأحوال الإنتاجية العامة الملائمة للصناعة الكبيرة ، فإن هذه الطريقة في الانتاج تكتسب مرونة أي مقدرة على الامتداد المفاجىء السريع لا تحد منها سوى القيود التي يفرضها عرض المواد الأولية وطاقة الأسواق . ولكن لا تستطيع الآلات أن تسبب زيادة مباشرة في مورد المواد الأولية . ومثال ذلك أن اختراع المحلج أدى إلى زيادة في إنتاج القطن الخام[١] . ومن جهة أخرى نرى أن رخص المنتجات التي تصنعها الآلات ، والانقلاب في طرق النقل

---

(١) شكلت لجنة ملكية للتحقيق في مسألة الآلام التي يعانيها النساجون بالأنوال اليدوية ، ورغم الاعتراف بما يقاسون من ضيق ورثاء الأسف له ، ترك أمر تحسين حالتهم للظروف وتقلبات الزمن مما نأمل الآن (بعد عشرين عاماً) « أن يكون قد محا آلامهم ويأسهم تقريباً ، ومن المحتمل أن يكون ذلك بفضل اتساع نطاق استخدام النول البخاري في الوقت الحاضر » — تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٥٦ ص ١٥ .

(٢) وسنصف في الكتاب الثالث طرقاً أخرى تؤثر بها الآلات في إنتاج المواد الخام .

المواصلات ، يصبحان أسلحة لغزو الأسواق الأجنبية . حين تدمر الآلات إنتاج الحرفة اليدوية في البلاد الأخرى فإنها تحولها إلى ميادين تمدها بالمادة الأولية ، وهكذا أرغمت جزر الهند الشرقية على إنتاج القطن والصوف والقنب والجوت والنيلة الخ لبريطانيا العظمى [1] . وكما أنه في البلاد التي تستعمرها الصناعة الكبيرة تصبح أعداد من العمال وفائضة عن الحاجة ، فكذلك ينمي تقدم الصناعة الميكانيكية الهجرة واستعمار البلاد الأجنبية التي تصير مواطن لإنتاج ما تحتاج إليه الدولة الأصلية من مواد أولية وبهذه الطريقة تأفرت أستراليا مثلا على إنتاج الصوف [2]. وهنا ينشأ تقسيم دولي جديد للعمل بحيث تصبح بلاد المواطن الرئيسية للصناعة الميكانيكية وتتحول أخرى إلى الانتاج الزراعي . هذا الإنقلاب ترتبط به تغييرات انقلابية في الزراعة لا حاجة بنا إلى بحثها في هذا الموضع [3].

وبناء على اقتراح من المستر غلادستون أمر مجلس العموم في ١٧ فبراير سنة ١٨٦٧

(١) صادرات القطن والصوف من الهند إلى بريطانيا العظمى مقدرة بالأرطال

	١٨٤٦	١٨٦٠	١٨٦٥
القطن	٣١٠٠٩٤٠٠١٤٣	٢٠١٠٤٤٤٠١١٦٨	٤٤٥٠٩٤٧ ٦٠٠
الصوف	٤٠٥٧٠٠٥٨١	٢٠٠٣١٤٤١٧٣	١٠٠٦٧٩٠٤١١

(٢) صادرات الصوف إلى بريطانيا العظمى من : (مقدرة بالأرطال)

	١٨٤٦	١٨٦٠	١٨٦٥
مستعمرة الرأس	٢٠٩٥٨٠٤٥٦	١٦٠٥٧٤٠٣٤٥	٢٩٠٩٢٠٦٣٣
أستراليا	٢١٠٧٨٩٠٣٤٦	٥٩٠١٦٦٠٦١٦	١٠٩٠٧٣٠٢٦١

(٣) إن تقدم الولايات المتحدة ذاتها الاقتصادي من عمل الصناعة الكبيرة في أوربا وخاصة انجلترا . واليوم (١٨٦٦) يجب اعتبار الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية مستعمرة أوربية .

صادرات القطن من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى (بالأرطال)

١٨٤٦	١٨٥٢	١٨٥٩	١٨٦٢
٤٠١٠٩٤٩٠٣٩٣	٧٦٥٠٦٣٠٠٥٤٣	٩٦١٠٧٠٧٠٢٦٤	١٠١١٥٠٨٩ ١٩٠٨

بإجراء إحصاء عن المقادير الكلية من الحبوب والقمح والدقيق من جميع الأنواع التي استوردتها وصدرتها المملكة المتحدة فيما بين ١٨٣١ — ١٨٦٦ ، وتجد في (صحيفة ٣٩٤) خلاصة نتائج الإحصاء . وقد أوردنا الدقيق بمعيار أرباع القمح .

إن الطاقة الكبيرة على الامتداد التي يتميز بها نظام المصانع ، والطريقة التي بها يزيد من الإنتاج بخطوات سريعة ، واعتماده على السوق العالمية — تقول إن في هذا كله دفعاً على تنمية الانتاج فتمتلىء الأسواق . ويتلو ذلك أن يصبح الطلب غير ملائم نسبياً مع الانتاج وبهذا تتعرض الصناعة للشلل . وتصبح حياة الصناعة وقد تميزت بفترات متتالية من النشاط المعتدل ، الرخاء ، الافراط في الانتاج ، الأزمة ، والركود . وبفضل هذا التوالي الذي في حلقات الدورة الصناعية فان ما تفرضه الصناعة الميكانيكية على عمل العامل من عناصر عدم التأكد والاستقرار تصبح الآن مظاهر عادية مألوفة . وإذا استثنينا فترات الرخاء ألفينا الرأسماليين في تنافس عنيف دائم فيما بينهم في سبيل الحصول على مكان بالسوق ، ويتناسب حجم نصيب كل منهم تناسباً مباشراً مع رخص منتجه . هذه الحاجة إلى الرخص تسبب تنافساً بين الرأسماليين في

صادرات الحبوب الخ من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى

بالهندردويت	١٨٥٠	١٨٦٢
القمح	١٦٬٢٠٢٬٣١٢	٤١٬٠٣٣٬٥٠٣
الشعير	٢٬٦٦٩٬٦١٥	٦٬٦٢٤٬٨٠٠
القرطم	٣٬١٧٤٬٨٠١	٤٬٤٢٦٬٩٩٤
الشوفان	٣٨٨٬٧٤٩	٧٬١٠٨
الدقيق	٣٬٨١٩٬٤٤٠	٧٬٢٠٧٬١١٣
Buckwheat	١٬٠٥٤	١٩٬٥٧١
الذرة	٥٬٤٧٣٬١٦١	١١٬٦٩٤٬٨١٨
Bere أو Bigg (نوع من الشعير)	٢٬٠٣٩	٧٬٦٧٥
الحمص	٨١١٬٦٢٠	١٬٠٢٤٬٧٢٢
الفول	١٬٨٢٢٬٩٧٢	٢٬٠٣٧٬١٣٧
المجموع الكلي	٣٤٬٣٦٥٬٨٠١	٧٤٬٠٨٣٬٣٥١

استخدام آلات أكثر تحسيناً قادرة على أن تحل محل قوة العمل ، وفي تطبيق وسائل جديدة للإنتاج . وعلاوة على ذلك تأتي اللحظة التي يحاولون فيها خفض ثمن السلع عن طريق انقاص الأجور دون قيمة قوة العمل . (١)

فترات كل منها خمس سنوات ، وسنة ١٨٦٦

المتوسط السنوي	١٨٣١ — ٣٥	١٨٣٦ — ٤٠	١٨٤١ — ٤٥	١٨٤٦ — ٥٠
الوارد .... (بالربع)	١،٠٩٦،٣٧٣	٢،٣٨٩،٧٢٠	٢،٨٤٣،٨٦٥	٧٧٦،٥٥٢
الصادر .... (بالربع)	٢٢٥،٢٦٣	٢٥١،٧٧٠	١٣٩،٠٥٦	١٥٥،٤٦١
زيادة الوارد على الصادر	٨٧١،١١٠	٢،١٣٧،٩٥٩	٢،٧٠٤،٨٠٩	٨،٦٢١،٠٩١
السكان				
المتوسط السنوي في كل فترة	٢٤،٦٢١،١٠٧	٢٥،٩٢٩،٥٠٧	٢٧،٢٦٢،٥٦٩	٢٧،٧٩٧،٥٩٨
متوسط الكمية من القمح الخ (بالربع) والذي يستهلكه الفرد زيادة عما يستهلك من الإنتاج المحلي	٠،٠٣٦	٠،٠٨٢	٠،٠٩٩	٠،٣١٠
المتوسط السنوي	١٨٥١ — ٥٥	١٨٥٦ — ٦٠	١٨٦١ — ٦٥	١٨٦٦
الوارد .... (بالربع)	٨،٣٤٥،٢٣٧	١٠،٩١٣،٦١٢	١٥،٠٠٩،٨٧١	١٦،٤٥٧،٣٤٠
الصادر .... (بالربع)	٣٠٧،٤٩١	٣٤١،١٥٠	٣٠٢،٧٥٤	٢١٦،٢١٨
زيادة الوارد على الصادر	٨،٠٣٧،٧٤٦	١٠،٥٧٢،٤٦٢	١٤،٧٠٧،١١٧	١٦،٢٤١،١٢٢
السكان				
المتوسط السنوي في كل فترة	٢٧،٥٧٢،٩٢٣	٢٨،٣٩١،٥٤٤	٢٩،٣٨١،٤٦٠	٢٩،٩٣٥،٤٠٤
متوسط الكمية من القمح الخ (بالربع) والذي يستهلكه الفرد زيادة عما يستهلك من الإنتاج المحلي	٠،٢٩١	٠،٣٧٢	٠،٥٤٣	٠،٥٤٣

(١) في يوليه سنة ١٨٦١ رفع الغزالون في ليستر التماساً إلى Trade Societies بإنجلترا وفيما يلي بعض ما جاء فيه « منذ عشرين عاماً تعرضت صناعة الأحذية في ليستر لانقلاب سببه استبدال التسمير بدلا من التخريز ، وكان في الإمكان إذ ذاك الحصول على أجور طيبة ، وتنافست الشركات المختلفة في أيها تنتج أفخر الأنواع . ولكن ما لبثت ــ

والزيادة فى عدد عمال المصنع تسببها زيادة أسرع ومتناسبة فى مبلغ رأس المال المستثمر فى المصانع ، ولكن هذه العملية تستمر فقط خلال فترات الرخاء والركود من الدورة الصناعية ، وفضلا عن هذا فإنها تتوقف باستمرار بسبب التقدم الفنى الذى يحل أحيانا محل العمال وأحيانا يطردهم من المصنع بصفة واقعية . هذه التغييرات من حيث الكيف والتى تصيب الانتاج بالآلة تعمل باستمرار على طرد العمال من المصنع أو إغلاق أبوابه دون العمال الجدد ، بينما مجرد امتداد كمى تحت المصانع يؤدى إلى استخدام عمال جدد وهى عملية تسير جنبا إلى جنب مع عملية طرد الآخرين . وهكذا العمال عرضة باستمرار للطرد والجذب ، وفى الوقت نفسه هناك تغييرات غير منقطعة فى جنس هذه الفرق المجندة وعمرها ومهارتها .

وفى استطاعتنا أن نتخيل مصير عامل المصنع إذا قمنا باستعراض سريع لما حدث فى الصناعة القطنية فى انجلترا . فيما بين ١٧٧٠ ، ١٨١٥ أصيبت هذه الصناعة بالركود لمدة خمس سنوات فقط ، وخلال هذه الفترة الأولى وطولها خمس وأربعون سنة كان لأصحاب المصانع الإنجليز احتكار الآلات والسوق العالمية . ثم أصيبت الصناعة بالركود (١٨١٥ - ٢١) وأعقبه رخاء فى ١٨٢٣ ، وفى سنة ١٨٢٤ ألغيت القوانين المعروفة باسم Combination Laws فاتسع نطاق نظام المصانع بوجه عام ، وفى سنة ١٨٢٥ حدثت أزمة وتميزت سنة ١٨٢٦ بانتشار الفاقة والاضطرابات بين عمال الصناعة القطنية ، ثم حدث تحسين معتدل سنة ١٨٢٧ وشهدت سنة ١٨٢٨ زيادة عظيمة فى استعمال الأنوال الميكانيكية والتصدير ، وزادت الصادرات

المنافسة أن اتخذت شكلا أسوأ إلا وهو محاولة كل شركة أن تبيع بثمن دون ما تبيع به غيرها ، ومن أن هاجت النتائج الضارة لهذا التمنى فى خفض الأجور وكان الخفض سريعاً كاملا بحيث أن شركات كثيرة تدفع الآن تلك الأجور التى كانت تدفعها من قبل . ومع هذا يبدو أن كل تغير فى مستوى الأجور تصحبه زيادة فى الأرباح . وفى أوقات الركود يستغلها أرباب المصانع بجنى أرباح استثنائية عن طريق خفض الأجور إلى أقصى حد وبسرقة أخرى عن طريق السرقة المباشرة لوسائل عيش العمال . ولأضرب مثلا لذلك ، بالفترة التى اعتزم اتخاذها تتعلق بالأزمة التى تعرضت لها صناعة نسيج الحرير فى كوفنترى . ويبدو من المعلومات التى حصلت عليها من أرباب الصناعة والعمال أنه لا شك أن الهبوط فى الأجور أعظم مما تقتضيه طبيعة المنافسة من جانب المنتجين الأجانب أو من ناحية الظروف الاخرى .... إذ تشتغل أغلبية النساجين بأجور خفضت بمقدار ٣٠ - ٤٠ ٪ . فقد خمس سنوات كانت أجرة قطعة

بنس شلن   بنس شلن

الدقة ٦ أو ٧ شلنات ، فأصبحت اليوم ٢ ٣ أو ٦ ٣ ، وثمن العمل الآخر الآن شلنان أو شلنان وثلاث بنسات مقابل ٤ شلنات وثلاث بنسات من قبل . ويبدو أن الخفض فى الأجر قد سار إلى حد أبعد مما هو ضرورى لمطلب الأخذ فى الازدياد . والواقع أن الخفض فى نفقة النسج فى معظم أنواع كثيرة من الشرائط ، لم يكن مصحوباً بهبوط مماثل له فى ثمن بيع السلعة المصنوعة » لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الخامس ١٨٦٦ ، ص ١١٤ ، الرقم ٦ .

سنة ١٨٢٩ إلى حد بالغ وبخاصة ما كان منها إلى الهند إذ فاق الصادر إليها في الأعوام السابقة ، وفي ١٨٣٠ امتلأت الأسواق وعم الفقر ثم حدث ركود مستمر فيما بين ١٨٣١ ، ١٨٣٣ . وفي هذا الوقت سحب احتكار التجارة مع الشرقين الأوسط والأقصى (الهند والصين) من يد شركة الهند الشرقية . وشهد عام ١٨٣٤ امتداداً عظيماً للمصانع وفي استخدام الآلات وحدثت كذلك ندرة في العمل ، وشجعت قوانين الفقراء الجديدة هجرة العمال الزراعيين إلى الجهات الصناعية وجيء بالعدد الوفير من الأطفال من المقاطعات الزراعية إلى المدن . وهذه تجارة الرقيق الأبيض . وتميزت سنة ١٨٣٥ بأعظم الرخاء ولكن في الوقت نفسه كان العمال على الأنوال اليدوية يموتون جوعاً . وساد الركود في ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ وحدثت أزمة أعقبها انتعاش سنة ١٨٣٩ ، ولكن في سنة ١٨٤٠ حل الركود العظيم ووقعت الاضطرابات مما استدعى تدخل الجيش وقاسى عمال المصانع شديداً في عام ١٨٤٠ ، ١٨٤٢ . وفي ١٨٤٢ طرد أصحاب المصانع العمال حتى يحملوا الحكومة على إلغاء قوانين الغلال ، وتدفق ألوف العمال على مدن لانكشير ويوركشير فطردهم الجيش وقدم زعماؤهم للمحاكمة في لانكستر ، وعم الفقر سنة ١٨٤٣ ثم حدث انتعاش سنة ١٨٤٤ وتلاه رخاء عظيم سنة ١٨٤٥ واستمر خلال الشهور الأولى من ١٨٤٦ ثم بدت علائم رد الفعل . ألغيت قوانين الغلال ووقعت أزمة في عام ١٨٤٧ وخفضت الأجور بمقدار ١٠٪ أو أكثر . ودام الركود في سنة ١٨٤٨ ووضعت منشستر تحت حماية السلطات العسكرية . بعد ذلك حدث انتعاش (١٨٤٩) . ورخاء (١٨٥٠) وتميزت سنة ١٨٥١ بهبوط في الأثمان والأجور وانتشار الاضطرابات . وفي سنة ١٨٥٢ هدد أصحاب المصانع بأن يأتوا بعمال أجانب . ثم ارتفعت الصادرات سنة ١٨٥٣ . وحدث في برستن اضطراب وانتشرت الفاقة لمدة ثمانية أشهر ، ثم حل الرخاء سنة ١٨٥٤ وغمرت الأسواق . وفي سنة ١٨٥٥ انهالت أنباء الإفلاس من الولايات المتحدة وكندا وأسواق آسيا الشرقية . ورخاء كبير سنة ١٨٥٦ ، وأزمة في ١٨٥٧ ، بدأ التحسن سنة ١٨٥٩ وزاد عدد المصانع ، وشهدت سنة ١٨٦٠ ذروة صناعة القطن الإنجليزية ، وامتلأت أسواق الهند وأستراليا وغيرها إلى حد أن المكيات المنتجة لم يتم تصريفها تماما حتى سنة ١٨٦٣ . ووقعت إنجلترا معاهدة تجارية مع فرنسا وحدث توسع هائل في المصانع واستخدام الآلات . وفي سنة ١٨٦١ استمرت فترة التوسع زمنا ثم جاء هبوط ، ونشبت الحرب الأهلية الأمريكية وقل مقدار القطن الخام ، وأصبح الانهيار كاملا فيما بين ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ .

ويستحق تاريخ المجاعة القطنية أن نتوسع بشأنه قليلا ، ونرى من دراسة أحوال السوق العالمية في عامي ١٨٦٠ ، ١٨٦١ أن هذه المجاعة كانت ذات نفع بالنسبة إلى أصحاب

المصانع إلى حد ما . ونلقى الاعتراف بهذا فى تقارير غرفة منشستر التجارية وأعلن ذلك كل من بالمرستون ودربى فى البرلمان . وأيدت الحوادث وجهة النظر هـــذه (تقارير ... ٢١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٣٠) . لاشك أن من مصانع القطن البالغ عددها ٢٨٨٧ فى سنة ١٨٦١ كان كثير منها ذا حجم صغير . وجاء فى تقرير المفتش ا . ريدجراف الذى شملت منطقة إشرافه ٢١٠٩ مصنع كان ٣٩٢ منها أى ١٩٪ تدار بقوة بخارية تقل عن ١٠ أحصنة بخارية لكل منها ، ٣٤٥ منها أو ١٦٪ ذات قوة ما بين ١٠ ، ٢٠ حصاناً بخارياً ، وفى ١٣٧٢ منها قوة بخارية أكثر من ٢٠ حصاناً (شرحه ص ١٩) . ولم تزد أغلبية المصانع الصغيرة عن أماكن بسيطة للغزل بنيت خلال الرواج الذى حدث سنة ١٨٥٨ والسنوات التالية وقد أقامها فى الغالب المضاربون الذين كان أحدهم يقدم القطن ، وآخر الآلات ، وثالث الباقى ؛ ويديرها جماعة من ذوى الموارد المالية الصغيرة . وقد ساء حال معظم هذه المصانع الصغيرة وكان من الممكن أن يصيبها نفس المصير أثناء الأزمة التجارية التى أوقفتها الأزمة القطنية ؛ وبرغم أن هذه المصانع الصغيرة ثلث عدد المصانع الكلى إلا أن رأس مالها صغير بالنسبة إلى مجموع رأس المال المستثمر فى صناعة القطن . أما عن مدى التوقف فتدل الإحصائيات الصحيحة أنه فى أكتوبر سنة ١٨٦٢ تعطل من المغازل ٦٠,٣٪ ومن الأنوال ٥٨٪ . ويلاحظ أن هذه الأرقام خاصة بالصناعة بوجه عام ويجب تعديلها إذا تعلق الأمر بجهات خاصة . وكانت مصانع قليلة جداً تشتغل كل الوقت (٦٠ ساعة فى الأسبوع) أما الأغلبية فتشتغل جزءاً من الوقت . وحتى فى حالة العدد الصغير نسبياً من العمال الذين يشتغلون كل الوقت وبمعدلات الأجور حسب نظام القطعة ، فقد أنقصت الأجور الأسبوعية نظراً لاستخدام القطن الردىء محل الجيد . وإحلال القطن المصرى محل قطن سى أيلاند فى معامل الغزل الرفيع ، وقطن سورات (بشرق الهند) محل القطن الأمريكى والمصرى ، والمزيج من نفاية القطن وسورات مكان القطن الخالص ؛ وقصر ألياف قطن سورات وقذارته وسهولة تقطع فتله واستخدام كافة أنواع المواد الثقيلة مكان الدقيق الناعم فى تجميع خيوط السداة . كل هذه قللت من سرعة الآلات أو من عدد الأنوال التى يستطيع النساج الواحد الإشراف عليها ؛ وزادت من العمل بسبب العيوب فى الآلات ، وخفضت أجر القطعة بخفض الإنتاجية . واشتغل العمال كل الوقت بقطن سورات فأضاعوا ٢٠٪ ، ٣٠٪ وأكثر من ذلك .

ويمكن أن نفهم بسهولة حالة العمال الذين كانوا يشتغلون ٣ ، ٣½ ، ٤ أيام (ولكن معظم أصحاب المصانع خفضوا أجر القطعة بنسبة ٥٪ ، ٧½٪ أو ١٠٪) أو ٦ ساعات فقط فى اليوم . وبعد أن حل تحسين نسبى فى سنة ١٨٦٣ لم يستطع كثير من النساجين والغزالين الخ

بنس شلن بنس شلن بنس شلن بنس شلن

أن يكسب الواحد منهم أكثر من ٤ ، ٣ ، ١٠ ، ٣ ، ٦ ، ٤ ، ١ ، ٥ شلنات وبنس واحد الخ فى الأسبوع (تقارير... ٣١ أكتوبر ١٨٦١ ص ٤١ - ٤٥) وحتى حينما كانت الأحوال السائدة بين النساجين داعية إلى الرثاء استخدم أصحاب المصانع قواهم فى خفض الأجور .

وظل سيف إمكان الخفض معلقاً على رؤوس العمال كعقاب لهم على الخطاط نوع السلعة التامة الصنع وإن كان السبب فى هذا رداءة المادة الأولية واستخدام آلات غير صالحة. وهكذا . وحينما كان صاحب المصنع المؤجر للعامل فى نفس الوقت تراه يدفع الإيجار باستقطاعه من هذه الأجور الهزيلة . ويحدثنا المفتش رد جراف عن عمال يديرون آلتين من نوع البغلة ويتقاضون أجراً قدره ٨ شلنات وأحد عشر بنساً فى نهاية الأسبوعين مع اشتغالهم كل الوقت ، ومن هذا المبلغ يخصم رجل الصناعة إيجار مسكن العامل ولكنه يعيد إليه نصف الإيجار هبة منه وبذا يأخذ هؤلاء العمال ٦ شلنات ، ١١ بنساً . وفى أماكن كثيرة تراوحت أجور عمال هذا النوع من ٥ إلى ٩ شلنات فى الأسبوع ، وأجور النساجين من شلنين إلى ٦ شلنات فى الأسبوع ، وذلك خلال القسم الأخير من عام ١٨٦٢ (شرحه ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٤١ — ٤٢) وحتى فى حالة اشتغال العمال جزئياً من الوقت كان الإيجار يستقطع من أجورهم (شرحه ص ٥١) . ولهذا لا ندهش إذا انتشر نوع من حمى المجاعة فى لانكشير . وثمت أمر آخر وهو الثورة التى حدثت فى عملية الإنتاج على حساب العمال ، فأجريت التجارب على أجسامهم كتلك التجارب التى يجريها علماء الطبيعة على أجسام الضفادع . ويقول المستر رد جراف « ولو أنى ذكرت مكاسب العمال الفعلية فى المعامل المتعددة فهذا لا يستتبع أنهم يكسبون نفس المبلغ أسبوعاً بعد آخر . فهم يخضعون للتقلبات الناجمة من التجارب التى يجريها رجال الصناعة باستمرار .... وترتفع مكاسب العمال وتهبط تبعاً لنوع القطن وما يمتزج به ، فأحياناً تكون ١٥ ٪ من مكاسبهم السابقة وإذا بها تهبط فى أسبوع أو اثنين من ٥٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ » (شرحه ص ٥٠ — ٥١) . لم تجر هذه التجارب على حساب وسائل عيش العامل فحسب ، بل كان عليه أن يدفع الثمن من حواسه الخمس كلها . « يشكو العمال الذين يشتغلون بقطن سورات كثيراً ، وهم يذكرون لى أنهم حين يفتحون بالات القطن تتصاعد رائحة لا تطاق تسبب المرض ..... وفى غرف المزج والتمشيط يتصاعد الغبار والقاذورات مما يسبب السعال وصعوبة التنفس ... وكذلك تحدث قذارة قطن سورات تهيجاً مما يسبب مرضاً للجسم ... ونظراً لقصر الألياف يستخدم مقدار كبير من الغراء الحيوانى.

والنباتى ... والنزلة الشعبية أكثر انتشاراً بسبب الغبار . وحين تخرج النساج اللحمة من المكوك تنكسر وهذا يسبب المرض وسوء الهضم . (شرحه ص ٦٢-٦٣) . وكان استخدام المواد الثقيلة مكان الدقيق مصدر ثراء لأصحاب المصانع المخترعين إذ مكنهم ذلك من زيادة وزن الغزل ، وبذلك تزن ١٥ رطلا من المادة الأولية ٢٦ رطلا بعد غزلها » ونقرأ ما يلى فى تقارير مفتشى المصانع (٣٠ أبريل ١٨٦٤) «إن التجارب استفادت من هذا الإجراء . لقد سمعت من مصدر طيب عن قماش وزنه ٨ أرطال مصنوع من ٥¼ رطل من القطن ، ٢¾ رطل من الغراء ؛ وعن قماش وزنه ٥¼ رطل منها رطلان من الغراء . وفى أنواع أخرى من الأقمشة أضيف أحياناً نحو ٥٠ ٪ من الغراء بحيث أن رجل الصناعة يفخر حقيقة أنه يثرى عن طريق بيع القماش بثمن يقل فى الرطل عما دفعه فى الغزل المصنوع منه القماش » (مصدر سابق ص ٢٧) . ولكن كان على العمال أن يتحملوا أشياء أخرى إلى جانب التجارب التى يجريها أصحاب المصانع داخل المعامل والتى تقوم بها البلديات خارج المعامل . ومنه الشرور منها خفض الأجور أو التعطل التام ، والعوز والإحسان . وخطابات الملق التى يلقيها أعضاء مجلس اللوردات والعموم ، والإناث البائسات اللاتى تعطلن بسبب المجاعة القطنية وبذا أصبحن طريدات المجتمع ، ورغم انتعاش التجارة ووفرة العمل يظل حال أولئك النسوة دون تغيير . وفى البلدة عدد من المومسات الشابات أكثر مما عرفت فى العشرين عاماً الأخيرة »[1] .

هكذا نجد أنه خلال الخمس والأربعين عاماً الأولى من حياة صناعة القطن البريطانية (١٧٧٠ - ١٨١٥) شاهدنا أزمة وركوداً فى خمس سنوات فقط ، ولكننا نذكر أن هذه كانت الفترة التى تمتعت فيها تلك الصناعة باحتكار السوق العالمية والفترة الثانية (١٨١٥-٦٣) وطولها ثمانية وأربعون عاماً تشمل فقط عشرين سنة من الانتعاش التجارى والرخاء مقابل ثمانية وعشرين عاماً من الركود . وخلال السنوات الخمس عشرة الممتدة من ١٨١٥ إلى ١٨٣٠ بدأت أوروبا والولايات المتحدة فى منافسة انجلترا . ومنذ سنة ١٨٣٣ اتسع نطاق الأسواق الآسيوية بالقضاء الشامل على النساجين الهندوس الحتود (وهى العملية التى قيل لها « تدمير الجنس البشرى ») . ومنذ إلغاء قوانين الغلال أى خلال الفترة (١٨٤٦ - ٦٣) نجد ثمانى سنوات من الانتعاش التجارى والرخاء مقابل تسع سنوات من الركود . ومن الحاشية التى نوردها[2] . نستطيع أن نحكم على حالة عمال صناعة القطن الذكور خلال فترة الرخاء .

(١) من خطاب كتبه المستر هاريس كبير رجال الهيئة التنفيذية فى بولتن (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ، ص ٦١ - ٦٢) .

(٢) فى ربيع سنة ١٨٥٠ أصدر عمال الصناعة القطنية فى لانكشير الخ . . فالغرض منه تشجيع تكوين جمعية ...

٨ — الثورة التي أحدثها تقدم الصناعة الكبيرة وذلك في الصناعة اليدوية والحرف اليدوية والصناعة المنزلية

أ — القضاء التعاون القائم على أساس الحرفة اليدوية وتقسيم العمل

رأينا كيف تقضي الآلات على التعاون القائم على نظام الحرفة اليدوية ، وكيف يقضي ذلك على شكل من الصناعة اليدوية المرتكز على أساس تقسيم عمل الحرفة اليدوية . ومن أمثلة النوع الأول آلة الحصاد التي تحل محل الحاصدين اليدويين ، ومثال بارز عن النوع الثاني آلة عمل إبر الخياطة ، ويحدثنا آدم سميث أن ١٠ رجال في عهده كانوا ينتجون أكثر ٤٨٠٠٠ إبرة في اليوم وذلك بفضل تقسيم العمل ، أما اليوم فآلة واحدة تنتج ١٤٥٠٠٠ في يوم من ١١ ساعة ، وتستطيع امرأة أو فتاة بالإشراف على أربع من هذه الآلات أن تخرج ٦٠٠٠٠٠

تنظيم الهجرة ، ونقرأ في الانخاس و لا يتكر إلا القليون أن الهجرة الكبيرة من جانب عمال المصانع ضرورة أساسية لرفعهم من هذه الحالة المنحطة التي تردوا فيها الآن ، وكي توضح أن استمرار الهجرة أمر مطلوب في كل وقت إذ بدونها يستحيل عليهم المحافظة على مراكزهم في الاوقات العادية نشير بنفت النظر إلى الحقائق الآتية : تدريث الاحصائيات الرسمية في سنة ١٨١٤ قيمة صادرات المصانع القطنية بمبلغ ١٧٠٦٦٥٠٣٠٨ جنيه بينما القيمة الحقيقية بأسرق ٢٠٠٠٧٠٠١٨٧٤ وفي سنة ١٨٥٨ صارت الارقام ١٨٢٠٢٢١٦٨١ ، ٤٣٠٠٠١٠٣٢٢ على التوالي بمعنى أن عشرة أمثال الكمية تباع بما لا يزيد عن ضعف الثمن السابق إلا قليلا . ولو كانت الظروف تسمح لاوردنا الاسباب التي أدت إلى هذه النتائج السيئة بالنسبة إلى البلاد عموماً وأرباب المصانع بوجه خاص ، ويكفي أن نقول الآن إن أوضح سبب هو وفرة العمل الذي لولاه ما أمكن لصناعة ذات آثار مدمرة كهذه أن تستمر ، والتي تتطلب اتساع السوق باستمرار حتى لا تصاب بالدمار . وقد تترقف مصانعنا في فترات ركود التجارة وهي فترات لا بد من حدوثها في ظل الاحوال الحالية ولكن عقل الانسان لا يكف عن التفكير . ورغم اعتقادنا بأننا دون الحقيقة حين نقدر عدد من غادروا هذه البلاد بست ملايين خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة ، إلا أنه بسبب الزيادة الطبيعية في السكان وإحلال الآلات محل العمل بقصد ترخيص الانتاج يصبح من المستحيل على عدد كبير من الذكور البالغين في أشد الاوقات رخاء أن يجدوا عملا في المصانع بأي شروط مهما كانت » (تقارير ... أبريل ١٨٦٣ ص ٥١ — ٥٢) . وسنرى في فصل تال كيف حاول أصحاب المصانع خلال نكبة الصناعة القطنية أن يحولوا دون هجرة عمال المصانع ، واستخدموا في ذلك كافة الطرق التي قدروا عليها ، بل إنهم طلبوا من الدولة التدخل في الامر .

إبرة يوميا أو أكثر من ٣٠ ملايين في الأسبوع . (١) ويقدر ما تحل آلة واحدة محل التعاون أو الصناعة اليدوية فإنها ذاتها تصلح أساساً للصناعة الحرفية اليدوية ؛ ولكن الأخيرة على هذا الوضع الجديد تصلح مجرد انتقال إلى صناعة المصنع وهى التى تنشأ عادة حالما تحل القوة الميكانيكية كالبخار والماء محل عضلات الإنسان ، بصفتها القوة المحركة للآلة . ولا يستطيع المشروع الصغير أن يمتزج بالقوة المحركة الآلية عن طريق البخار إلا بطريقة منعزلة وكظاهرة مؤقتة زائلة ، كما حدث فى بعض فروع الإنتاج برمنجهام ، أو بفضل استعمال العدد الكالورية فى بعض فروع صناعة الغزل[٢]. الخ وفى صناعة غزل الحرير بكوفنترى قاموا بتجربة « مصانع الأكواخ » . فبنيت صفوف من الأكواخ حول ميدان قام فى وسطه بيت به الآلة التى تتصل بالأنوال فى الأكواخ . وكان أصحاب الأكواخ يدفعون شلنين وست بنسات مثلا عن كل نول مقابل استخدام البخار . وكانوا يدفعون بالأسبوع سواء كانت الأنوال فى حالة عمل أو عاطلة . واحتوى كل كوخ على عدد يتراوح بين نولين وستة أنوال ، هى أحيانا ملك للعمال ، أو تشترى بطريق الائتمان أو تستأجر . دام الصراع بين المعمل الكوخى والمصنع بمعناه الصحيح أكثر من ١٢ عاما وانتهى بدمار شامل أصاب ٣٠٠ معمل من النوع الأول . (تقارير مفتشى المصانع ٣١ / ١٠ / ١٨٦٥ ص ٦٤). وحيث لم تكن طبيعة العملية تتطلب من بادىء الأمر إنتاجا على نطاق واسع فإنا نجد أن الصناعات الجديدة التى قامت فى العقود الحديثة كعمل الظروف وأقلام الصلب الخ مرت بوجه عام فى مراحل قصيرة من الإنتاج الحرفى اليدوى وإنتاج الصناعة اليدوية قبل أن تصل إلى مرحلة إنتاج المصانع . ويحول مثل هذا النوع من أصعب الأمور حينما لا يتحصر إنتاج السلعة التامة الصنع بواسطة الصناعة اليدوية فى سلسلة متدرجة من العمليات المتطورة وإنما يتحصر فى تعدد عمليات لا اتصال فيما بينها . وكان هذا مثلا عقبة كبيرة فى حالة صنع الأقلام الصلبة ، وعلى كل فمنذ حوالى ١٥ سنة اكتشفت آلة أوتوماتيكية تقوم بست عمليات كل منها منفصلة عن الأخرى . وخاصة بعمل الأقلام وذلك فى وقت واحد . وبلغ الثمن الإجمالى لأقلام الصلب (١٨٢٠) بواسطة إنتاج الحرف اليدوية ٧ جنيه ، ٤ شلنات ثم صار ٨ شلنات بواسطة الصناعة اليدوية ، وهو اليوم ما بين ٢ ، ½ شلن بفضل الصناعة الميكانيكية (٣) .

---

(١) لجنة تشغيل ... التقرير الرابع ١٨٦٤ ص ١٠٨ رقم ٤٤٧ .

(٢) إن تكرار نظام الحرفة اليدوية على أساس الآلة أمر شائع بالولايات المتحدة . ونتيجة لهذا حينما يتم حتماً الانتقال إلى نظام المصانع فإن التركز الذى يتلوه يسير بخطوات واسعة جداً بالقياس إلى أوربا بل وانجلترا .

(٣) كان تأسيس أول مصنع على نطاق واسع لعمل الأقلام الصلبة فى برمنجهام على يد المصنع جيلوت =

ب — رد الفعل لنظام المصانع على الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية

بتقدم نظام المصانع وقيام الثورة الملازمة له في الزراعة لم تتغير الفروع الأخرى من الصناعة من حيث اتساع نطاق إنتاجها فحسب ، بل حدثت تغيرات في صفتها وماهيتها . فالتعيين يصبح في كل مكان أحد مبادىء الصناعة الميكانيكية ، وهذا ينحصر في تحليل عملية الإنتاج إلى المظاهر التي تتكون منها ، وفي حل المشاكل الناجمة إذن بتطبيق العلوم الطبيعية كالميكانيكا والكيمياء الخ . وعلى ذلك تدخل الآلات في الصناعات اليدوية مبتدأة بعملية تفصيلية ثم بأخرى وهكذا . ويصحب هذا التنظيم المستقر لهذه الصناعات اليدوية وهو ماكان ملائماً لتقسيم العمل قديماً ، وتتلو ذلك عملية من التغيير المتواصل . وفضلا عن هذا يحدث تعديل أساسي في تكوين العامل الجماعي أو بعبارة أخرى في هيئة العمال المتحدة بخلاف ماكان حادثاً أثناء عصر الصناعة اليدوية فتقسيم العمل هنا يقوم الآن على أساس استخدام النساء والأطفال من كافة الأعمار والعمال غير الحاذقين حيثما أمكن ، وبعبارة أخرى استخدام العمل الرخيص ، كما يقول التعبير الإنجليزي على سبيل التمييز . وينطبق هذا الأمر لا على الإنتاج المتجمع على نطاق كبير (سواء استخدمت الآلات أم لا) ، بل وعلى مايقال له الصناعة المنزلية سواء جرت في بيوت العمال فعلا أو في ورش صغيرة . هذه الصناعة المنزلية الحديثة لا يربطها سوى الإسم بالنوع القديم منها الذي كان يفترض مقدماً وجود حرفة يدوية مدنية مستقلة ، وطاقة مستقلة من الفلاحين ، وفوق هذا كله مسكناً للعامل وأسرته . لقد تحول النوع القديم إلى فرع خارجي من المصنع الميكانيكي . وفضلا عن الأعداد الوفيرة من عمال المصنع وعمال الصناعة اليدوية وأهل الحرف اليدوية ممن يخضعهم رأس المال لسيطرته المباشرة ، فإنه يحرك بواسطة خيوط غير منظورة جيشاً آخر مكوناً من العمال المنزليين المنتشرين في كافة أرجاء المدن الكبرى والريف . ومن أمثلة ذلك أن في مصنع السادة تيلي بلوندندري ٩٠٠ عامل ، بينما هناك ٩٠٠٠ آخرون يستخدمون بصفة عمال منزليين وهم موزعون في أرجاء الريف (لجنة تشغيل ... التقرير الثاني ١٨٦٤ ص ٥٨ رقم ٤١٥) .

وفي الصناعة اليدوية الحديثة تجد أن استغلال قوة العمل الرخيصة غير الناضجة يتميز بأنه أشد ابتعاداً عن الحياء منه في المصانع بمعناها الصحيح . لأن الأولى يعوزها غالباً الأساس

———

ويبلغ إنتاجها السنوي (١٨٥١) أكثر من ١٨٠ مليوناً تستهلك ١٢٠٠ طناً من الصلب . ويحتكر برمنجهام هذه الصناعة وتنتج الآن آلاف الملايين سنوياً . وحسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان عدد الأفراد ١٤٢٨ منهم ١٢٦٨ من الإناث من سن الخامسة فما فوقها .

الفني لإنتاج المصنع ، وإحلال الآلات محل القوة العضلية بحيث يصير العمل سهلا من الوجهة الجثمانية . وفي نفس الوقت نجد النساء والأطفال الذين يعملون في الصناعة اليدوية الحديثة خاضعين لتأثير كثير من المواد السامة دون ما نظر إلى النتائج التي تترتب على مثل هذا العمل . وتلق الاستغلال في الصناعة المنزلية أكثر شناعة منه في الصناعة اليدوية ذلك أن تفرق العمال يضعف من قوة مقاومتهم . وأكثر من هذا نجد أن في الصناعات المنزلية الحديثة تتوسط رب العمل والعامل طائفة من الطفيليين متعطشة للدماء مليئة بالجشع . وثمت أسباب أخرى يعزى إليها ذلك الاستغلال الشائن الذي يتعرض له العمال في الصناعة المنزلية ذلك أن على الأخيرة أن تنافس نظام المصانع أو الصناعة اليدوية في نفس الفرع من الإنتاج ، كما أن الفقر من جهة أخرى يجعل العامل سلبياً من أشد الظروف اللازمة له . وسبب آخر وهو ازدياد عدم الانتظام في استخدام هؤلاء العمال ، وأخيراً فالمنافسة تبلغ حدها الأقصى بين هؤلاء العمال الذين تجعلهم الصناعة والزراعة الكبيرتان ، فائضين عن الحاجة ، . والاقتصاد في وسائل الإنتاج (الأمر الذي يصير في أول الأمر منظما في نظام المصانع ويوجد منذ البداية متفقاً مع أشد مظاهر الإسراف في قوة العمل ومع حرمان العمال من الظروف اللازمة في العادة لمواصلتهم العمل) ـ هذا الاقتصاد تبدو أشد مظاهره تناقضاً وفتكا بوضوح متزايد بنسبة عكسية إلى درجة تنمية الإنتاجية الاجتماعية للعمل ، والأساس الفني لعملية العمل المتحدة .

(ج) الصناعة اليدوية الحديثة

سأضرب أمثلة قلائل لتوضيح ما سبق وإن كان القارىء حقيقة يعلم الكثير منها أثناء بحثنا يوم العمل . يقوم بالجانب الأكبر من العمل الثقيل اللازم للصناعة المعدنية في برمنجهام وما يجاورها ٣٠,٠٠٠ طفل وحدث تساعدهم ١٠,٠٠٠ إمرأة . وترى النساء والأطفال يعملون في ورش القماش ومصانع الزراير التي لا تتوافر فيها الشروط الصحية (ويستخدم الأطفال الآن فعلا في صناعة قطع المبارد بشفيلد) . ويطلق اسم بيوت الذبح (السلخانات) على بعض بيوت لندن المشتغلة بطبع الصحف والكتب ، وذلك بسبب ما يتعرض له عمالها البالغون والأحداث من أشد صنوف العمل إرهاقاً ؛ ويقع مثل هذا الإرهاق المفرط في صناعة تجليد الكتب ، وضحاياه في الغالب من النساء والفتيات والأطفال (لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ٣ رقم ٢٤ ؛ ص ٦ رقم ٥٥و٥٦ ، ص ٧ رقم ٥٩ و ٦٠) . ويحدث تشغيل الصغار في صنع الحبال الشاق ، وفي العمل الليلي بمناجم الملح ومصانع الشمع اليدوية وغيرها من مصانع المواد الكيماوية وكذلك الحال في صناعة غزل الحرير حيث

لا تستعمل الأفران التي تديرها القوة البخارية ، فترى الصغار يشتغلون فوق طاقتهم إلى حد شنيع[١] . وترتيب الخرق من أبشع وأقذر أنواع العمل التي يشتغل فيها الفتيات الصغار والنساء وأقلها أجراً . ونعلم أن انجلترا إلى جانب إنتاجها الكبير من الخرق ، تعد مستودع هذه التجارة للعالم أجمع وهذه تتدفق عليها من اليابان وأبعد دول أمريكا الجنوبية وجزر كناريا . ولكن ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ومصر وتركيا وبلجيكا وهولندا هي البلاد الرئيسية التي تزودها بهذه المادة التي تستخدم في التسميد وصنع مراتب الأسرة وعمل الورق . وعن طريق عمال هذه الحرفة ينتشر الجدري وغيره من الأمراض المعدية وهم أول ضحايا هذه الأوبئة[٢] . وثمت مثال آخر عن العمل المرهق المؤذي بصورة وحشية بالنسبة إلى العامل منذ طفولته ، ونقصد به — فضلا عن استخراج الفحم والمعادن عموماً عمل القرميد والطوب ، إذ نجد أن الآلات التي اخترعت حديثاً لا تستعمل بانجلترا في هذه الصناعة إلا في حالات ومواضع متفرقة (كتب هذا حوالي عام ١٨٦٦) ويستمر العمل فيما بين شهري مايو وسبتمبر من الساعة ٥ صباحاً حتى ٨ مساء ، وحيثما يجرى التجفيف في العراء يكون العمل غالباً من ٤ صباحاً حتى ٩ مساء . وإن يوماً من العمل يبدأ في الخامسة صباحاً وينتهي في السابعة مساء ليعد يوماً « مخفضاً » أو « معتدلاً » . ويستخدم الأطفال من كلا الجنسين ومن سن السادسة بل والرابعة . وهؤلاء يكدحون مثل البالغين بل ولمدة أطول أحياناً . وتزيد حرارة الشمس من شدة الإرهاق والإعياء . وفي حقل معد لصنع القرميد بموزلي كانت امرأة في الرابعة والعشرين من عمرها تصنع في اليوم ٢٠٠٠ قطعة بمساعدة فتاتين صغيرتين تحملان إليها الطين وتكومان القرميد وتحملان يومياً ١٠ أطنان يطلعن بها المنحدرات الزلقة لمناجم الطين من عمق قدره ٣٠ قدماً ثم تسيران مسافة أفقية قدرها ٢١٠ من الأقدام . من المستحيل على طفل أن يمر في مطهر حقل الطوب دون أن يصيبه الانحطاط الخلقي ... واللغة المنحطة التي يتعودون سماعها والعادات السيئة التي ينشئون في أحضانها — كل هذا يجعلهم في المستقبل فئة منبوذة متحللة لا تعرف القانون والنظام . وأسلوب المعيشة مصدر مخيف للانحلال . وضارب الطوب وهو عادة عامل حاذق ورئيس مجموعة ، يمد السبعة الذين يعملون تحت إمرته بالمأكل والمسكن في كوخه وسواء كانوا من أسرته أو لم يكونوا ، ترى الرجال والأولاد والفتيات ينامون

---

(١) لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ص ١١٤ — ١١٥ رقم ٦ و ٧ — ويبدى مفتش اللجنة هذه الملاحظة الحكيمة وهي أنه بينما تحل الآلات في الجهات الأخرى محل الإنسان ، فهنا يحل الأطفال محل الآلات .

(٢) يتضمن التقرير الثامن عن الصحة العامة (لندن ١٨٦٦ ، ملحق ص ١٩٦ — ٢٠٨) وصفاً لتجارة الخرق به تفصيلات هامة .

سوياً في كوخ ذي غرفتين ، أو ثلاث على سبيل الاستثناء ، وكلها بالطابق الأرضي ورديئة التهوية . ويشتد الإرهاق بعد عمل اليوم بحيث لا يراعي هؤلاء قواعد الصحة أو النظافة أو اللياقة . هذا نظام يربط الفتيات منذ الطفولة إلى طائفة منبوذة من الأوشاب فيمثلن خشونة وجفاء ، ويتعلمن أنهن صرن نسوة وهن يبلغن سن المراهقة . وإذ يرتدين الأسمال القذرة وتتعرى سيقانهن إلى ما فوق الركبة بكثير وتلوث القاذورات وجوههن ، تراهن يتعلمن ازدراء كافة مشاعر اللياقة والخجل . وفي أوقات وجبات الطعام يستلقين على ظهورهن في الحقل ويراقبن الأولاد وهم يستحمون في الترعة المجاورة . وإذ ينتهي اليوم الشاق يرتدين أحسن ملابسهن ويصحبن الرجال إلى الحانات . هذه الطبقة من الناس يسودها أشد ألوان الإفراط منذ الطفولة . وأسوأ ما في الأمر أن صانعي الطوب يتملكهم اليأس من أنفسهم ، حتى أنه قيل لقسيس إن محاولته " سبر مستوى مصانع الطوب كأنها محاولة لرفع حال الشيطان (لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١٦ رقم ٩٦ و ٩٧ ، ص ١٣٠ رقم ٣٩ ـ ٦١ — انظر كذلك التقرير الثالث ١٨٦٤ ص ٤٨ ، ٥٦) .

أما عن الطريقة التي يتم بها الاقتصاد الرأسمالي في النفقات في الصناعة اليدوية الحديثة (وأدخل فيها كافة الورش عدا المعامل بمعناها الصحيح والتي تجري فيها الصناعة على نطاق كبير) فإننا نجد مادة وفيرة في التقارير عن الصحة العامة (الرابع ١٨٦١ ، السادس ١٨٦٤) حيث يقصر خيال الروائيين عن الوصف الذي نلقاه فيها للورش وبخاصة عمل الملابس بلندن . كتب الدكتور سيمون العضو الطبي بالمجلس المخصوص والمحرر الرسمي لتقارير الصحة العامة ، أظهرت في تقريري الرابع (١٨٦٣) استحالة إصرار العمال عملياً على ما يعد أول حق صحي لهم أي تحرر العمل من الأحوال غير الصحية التي يمكن تجنبها ، مهما كان نوع العمل الذي يجمعهم فيه رب العمل وما دام الأمر متوقفاً عليه . وأشرت أنه بينا يعجز العمال عملياً عن تحقيق هذا العدل الصحي لا يحصلون على أي عون فعال من رجال الإدارة الصحية الذين يؤجرون لهذا العمل ... إن الألم الجثماني الذي لا ينتهي الناجم من عملهم يؤدي بغير مانع إلى تعذيب ألوف العمال رجالا ونساء وتقصير أمد حياتهم (الصحة العامة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ، ص ٣١) . ولتوضيح أثر غرف الورش على الصحة يورد الدكتور الجدول التالي عن الوفيات .[1] .

---

(١) التقرير السادس ص ٣٠ ـ يلاحظ الدكتور أن الوفيات بين الخياطين والطباعين بلندن فيما بين سن ٢٥ و ٣٥ أكثر بكثير فعلا مما يدل عليه الجدول لأن أصحاب الأعمال يأتون من المناطق الزراعية بعدد كبير من الشبان ...

عدد العمال من كافة الأعمار فى الصناعات كل على حدة	الموازنة بين الصناعات فيما يختص بالصحة	نسبة الوفيات فى كل ١٠٠٬٠٠٠ رجل فى الصناعات المذكورة بين الأعمار الواردة بالجدول		
٩٥٣٬٢٦٥	الزراعة بإنجلترا وويلز	سن ٢٥ – ٣٥	٣٥ – ٤٥	٤٥ – ٥٥
٢٢٬٣٠١ رجل	الخياطة فى لندن	٧٤٣	٨٠٥	١٬١٤٥
١٢٬٣٧٩ امرأة		٩٥٨	١٬٢٦٢	٢٬٠٩٣
١٣٬٨٠٣	الطباعون فى لندن	٨٩٤	١٬٧٤٧	٢٬٣٦٧

(د) الصناعة المنزلية الحديثة

حتى يتسنى لنا تكوين فكرة عن هذا الضرب من الاستغلال الرأسمالى وعن مساوئه البشعة ندرس صناعة عمل المسامير بقرية إنجليزية نائية (والإشارة هنا إلى المسامير المطروقة لا التى تقطع وتعمل بالآلات : لجنة تشغيل الأطفال ... التقرير الثالث ص ١١ ، ١٩ رقم ١٢٥–١٣٠ ص ٥٢ رقم ١١ ، ص ١١٤ رقم ٤٤٧ ، ص ١٣٧ رقم ٦٧٤) . وتكفينى كذلك أمثلة قلائل من فروع صناعات الدنتلا وتضفير القش التى لم تستخدم فيها الآلات بعد ولم تنافس الفروع التى تتم فى المصانع وفى المعامل اليدوية . فمن ١٥٠٬٠٠٠ عامل فى صناعة الدنتلا بإنجلترا ينطبق قانون المصانع لعام ١٨٦١ على نحو ١٠٬٠٠٠ منهم ، والباقون من النساء والصغار أو الأطفال من كلا الجنسين وتشمل الفئة الأخيرة عدداً قليلا من الذكور . ويدل على صحة هذه المادة « الرخيصة » المعدة للاستغلال ، الجدول التالى الذى جمعه الدكتور ترومان طبيب عيادة نوتنجهام العامة . فمن بين ٦٨٦ مريضة (معظمهن فيما بين سن ١٧ – ٢٤) بلغ عدد المصابات بالسل كالآتى (شرحه ـ التقرير الثانى ص ٢٢ رقم ١٦٦)

١٨٥٢ – ١ فى ٤٥	١٨٥٥ – ١ فى ١٨	١٨٥٩ – ١ فى ٩
١٨٥٣ – ١ » ٢٨	١٨٥٦ – ١ » ١٥	١٨٦٠ – ١ » ٨
١٨٥٤ – ١ » ١٨	١٨٥٧ – ١ » ١٣	١٨٦١ – ١ » ٨
	١٨٥٨ – ١ » ١٥	

== دون سن الثلاثين ليتقنوا هذه المهنة ويقال لهم ،، الصبيان ،، أو ،، improvers ،، . هؤلاء يظهرون بالجدول على أنهم من أهل لندن وبذا يزيدون العدد الذى تحسب إليه نسبة الوفيات دون أن يزيدوا بصفة جدية عدد الوفيات . ومعظم هؤلاء يعودون إلى الريف ، وبصفة خاصة يرجعون إلى بيوتهم إذا مرضوا .

هذه الزيادة فى نسبة إصابات المال يجب أن ترضى أشد التقدميين تفاؤلا ، وحتى الكذابين من أبواق حرية التجارة بألمانيا . ويسرى قانون المصانع الصادر عام ١٨٦١ على عمل الدنتلا ما دام ذلك بالآلات وهذه هى القاعدة فى انجلترا . والفروع التى سنعالجها بإيجاز (وتقتصر على العمال الذين يعملون فى بيوتهم ونتجاهل من يعملون فى المصانع اليدوية الخ) . تنقسم إلى (١) الإعداد النهائى (٢) الدنتلا للوسائد . ويشمل الأول الدنتلا التى تصنعها الآلات وهذا بدوره يضم عدة أقسام فرعية . وتقوم بالعمل فيه نسوة فى بيوتهن بمساعدة أطفالهن أو غيرهم . وهؤلاء النسوة فقيرات للغاية وحجرة العمل جزء من مسكنهن ، ويتسلمن الطلبات من أصحاب المصانع والمخازن الخ . ويستخدمن النساء والبنات وصغار الأطفال . ويتوقف عدد هؤلاء على مساحة حجرة العمل وتقلبات الطلب ، ويتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ أو بين ١٠ ، ٢٠ ، ومتوسط سن الأطفال السادسة ولكن الكثيرين منهم يبدأون العمل قبل الخامسة . ويمتد يوم العمل من ٨ صباحاً حتى ٨ مساء مع تخصيص ١½ ساعة للراحة والطعام ، وغالباً ما يتناول العاملات الغذاء فى غرفة العمل الفاسدة . فاذا كانت التجارة رائجة استمر العمل من الساعة ٨ (وأحياناً ٦) صباحاً حتى ١٠ أو ١١ أو ١٢ ليلا . يحتم القانون فى المعسكرات البريطانية أن يخصص لكل جندى ٥٠٠ - ٦٠٠ قدم مكعب من الفراغ الهوائى ، ١٢٠٠ فى المستشفيات العسكرية بينما النسبة فى هذه الجحور ٦٧ — ١٠٠ من الأقدام المكعبة للفرد الواحد ، وذلك بالإضافة إلى مصابيح الغاز التى تستهلك الهواء . وبرغم أن الأرضية من الطوب أو الحجارة لضمان نظافة الأسرة يرغم الأطفال حتى فى برد الشتاء على خلع نعالهم « وليس من غير المعتاد فى نوتنجهام أن تلقى ما بين ١٤ ، ٢٠ طفلا متراصين فى غرفة صغيرة لا تزيد مساحتها عن ١٢ قدم مربعة ويعملون ١٥ ساعة يومياً فى عمل مرهق فى حد ذاته ويجرى فى أحوال لا تتوافر فيها الشروط الصحية ... وحتى صغار الأطفال يشتغلون بانتباه مجهد لأعصابهم وبسرعة مدهشة لا يكادون يريحون أصابعهم أو يقللون من سرعة حركتها . وإذا ما وجه إليهم سؤال لما رفعوا العين عن العمل خشية إضاعة لحظة واحدة » . وتستخدم المديرات « عصاً طويلة » للتنبيه والتنشيط « فيتعب الأطفال تدريجاً ويشتد قلقهم كالطيور ، وذلك عند ما تدنو نهاية احتجازهم الطويل فى عمل مجهد للعين ومهلك بسبب الوضع المتسق الذى يكون عليه الجسم . إن عملهم شبيه بالرق » . (التقرير الثانى للجنة تشغيل الأطفال ١٨٦٤ ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١) . وفى حالة اشتغال النساء فى البيت بمساعدة أطفالهن (ونقصد البيت بمعناه الحديث أى غرفة واحدة مؤجرة غالباً ما تكون فوق السطح) فالأحوال أسوأ . ويعطى العمل الذى من هذا النوع فى دائرة قطرها ٨ أميال

من نوتنجهام . وحينما تخرج الأطفال من المخازن فى التاسعة أو العاشرة ليلا يعطيهم الرأسمالى القاسى حزمة لإكمالها فى بيوتهم قائلا للطفل « هذا لأمك » وهو يعلم تمام العلم أن المسكين سيسهر على العمل ويساعد فى إتمامه (شرحه ص ٢١ ، ٢٦) .

وتجرى صناعة pillow lacemaking فى جهتين زراعيتين بإنجلترا إحداهما هونيتون وتمتد مسافة من ٢٠ إلى ٣٠ ميلا على شاطىء ديفون الجنوبية وإن شملت أماكن قليلة فى ديفونشير الشمالية . وتشمل الجهة الثانية الشطر الأكبر من مقاطعات بكنجهام وبدفورد ونورثمبتن مع الأجزاء المجاورة من مقاطعتى أكسفورد وهنتنجتن . والورش فى العادة عبارة عن أكواخ العمال الزراعيين . ويستخدم كثير من رجال الصناعة أكثر من ٣٠٠٠ من هؤلاء العمال المنزليين معظمهم من الأطفال والأحداث ، وجميع هؤلاء من الإناث . وتتكرر هنا نفس الأحوال التى أشرنا إليها بصدد إعداد الدنتلا والفارق الوحيد أننا نجد بدلا من بيوت صاحبات العمل مايقال له « مدارس الدنتلا » تتولاها نسوة فقيرات فى أكواخهن . وفى هذه « المدارس » يعمل أطفال تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثانية عشرة أو الخامسة عشرة . ويشتغل الصغار جداً من ٤ إلى ٥ ساعات ، وعند ما يكبرون يشتغلون يوماً كاملا من ٦ صباحاً حتى ٨ أو ١٠ مساء . وغرف العمل هى حجرات الخزين ذاتها فى تلك الأكواخ الصغيرة وتسد المدخنة لمنع التيارات الهوائية ويعتمد من فى الحجرات على حرارة الجسم الطبيعية للتدفئة . ويحدث هذا غالباً فى الشتاء . وفى حالات أخرى تكون غرف الدراسة هذه كما يقال لها شبيهة بغرف خزين صغيرة بدون مواقد التدفئة ... ويبلغ الازدحام فى هذه المغارات والفساد الناجم عن هذا أقصاهما . ويضاف إلى هذا الأثر الضار الناجم من المجارى والمواد المتحللة وغير ذلك من القاذورات التى تجدها عادة فى جوار الأكواخ الصغيرة . أما عن الفراغ ، ففى غرفة بها ١٨ فتاة ورئيستهن ٣٥ قدماً مكعباً ، ويكون ذلك ٢٤½ فى غرفة أخرى بها ١٨ شخص ورائحتها لا تطاق . وتلقى فى هذه الصناعة أطفالا فى سن الثانية والثانية والنصف (شرحه ص ٢٩ ، ٣٠) . وفى مقاطعتى بكنجهام وبدفورد يبدأ تضفير القش وينتشر فى قسم كبير من مقاطعة هرتفورد والأجزاء الغربية والشمالية من إسكس . وفى سنة ١٨٦١ بلغ عدد المشتغلين فى تهيئة القش وعمل القبعات منه ٤٠٠٤٣ منهم ٣٨١٥ من الذكور من كافة الأعمار والباقون من الإناث منهم ١٤٩١٣ دون سن العشرين ، ٧٠٠٠ من الأطفال . وهنا نجد بدلا من مدارس الدنتلا « مدارس تهيئة القش » : ويبدأ الأطفال عادة فى تعلم الصنعة فى سن الرابعة بل والثالثة فى حالات كثيرة . ويتحدث الأطفال أنفسهم عن المدارس الأولية بأنها « مدارس طبيعية » تمييزاً لها عن هذه المنشآت القاتلة التى يضطرون فيها إلى أداء

العمل الذي تفرضه عليهم أمهاتهم الجائعات واللاتي يحملنهم على العمل في البيت بعد انتهاء المدرسة حتى الساعة ١٠ أو ١١ أو ١٢ مساء . والنقش يقطع أصابعهم وكذلك أفواههم لأنهم يعملون دائماً على ترطيبه بلعابهم . وبناء على أقوال الدكتور بالارد يحتذ موظفو الصحة في لندن بضرورة تخصيص ٣٠٠ قدم مكعبة لكل فرد في غرفة نوم أو عمل على أساس أن هذا هو الحد الأدنى . ولكن هذه النسبة أقل في هذه المدارس منها في مدارس الدنتلا فهي ١٢⅔ ، ١٧ ، ١٨½ وأقل من ٢٢ قدم مربعة لكل شخص . ويقول عضو اللجنة هوايت إن أقل هذه الأرقام دون نصف الفراغ الذي قد يشغله طفل وضع في صندوق طول كل ضلع منه ٣ أقدام . وهكذا ينعم الأطفال بالحياة حتى سن ١٢ أو ١٤ . وأما الآباء التعساء وهم أنفسهم يتضورون جوعاً فإنهم لا يفكرون إلا في الحصول على أكبر قدر من المال من أطفالهم . وبطبيعة الحال حين يكبر الأخيرون يهجرون والديهم إذ لا يأبهون لهم . فلا عجب أن يعم انتشار الجهل والرذيلة في قوم شبوا على هذا النحو ... ومستواهم الأخلاقي منحط للغاية ... فلعدد كبير من النساء أطفال غير شرعيين ويحدث ذلك في سن مبكرة جداً يدهش لها أولئك الذين لهم دراية واسعة بالإحصائيات عن المجرمين » (شرحه ص ١١ ، ١٤) . ومع ذلك يتحدث الكونت مونتالمبرت عن هذا البلد الذي تسكن فيه هذه الأسرات النموذجية في مثل هذه البيوت بأنها البلد النموذجي في أوربا المسيحية ! والأجور منخفضة بالنسبة إلى الأجور الحقيقية (إذ يندر أن يتناول الطفل ثلاث شلنات) وذلك بفضل نظام truck System الواسع الانتشار في الجهات المختصة بصناعة الدنتلا (شرحه التقرير الأول ١٨٦٣ ص ١٨٥) .

(هـ) الانتقال من الصناعة اليدوية الحديثة والصناعة المنزلية إلى الصناعة الكبيرة

الإسراع بهذه الثورة بسبب تطبيق قوانين المصانع على النوعين الأخيرين

إن العمل على رخص قوة العمل بسبب سوء استغلال عمل النساء والأطفال ، وسلب كافة الأحوال والظروف العادية اللازمة للحياة والعمل ، والطابع الوحشي للإرهاق والعمل الليلي .. هذه العوامل جميعها لها حدود معينة تفرضها الطبيعة ولا يمكن تخطيها . وعلى ذلك هناك حدود مفروضة على محاولات إنقاص ثمن السلع (على هذا الأساس) وعلى الاستغلال الرأسمالي بوجه عام . وإذ تصل إلى هذه النقطة أخيراً (بعد وقت طويل) تدق الساعة التي يجب فيها استخدام الآلات وتحويل هذه الصناعات المنزلية المتفرقة (أو الصناعات اليدوية المتناثرة) إلى صناعة المصانع بسرعة . ونلتقي في إنتاج الملابس مثلا بهذا التحويل على نطاق

هائل . وحسب تقسيم لجنة تشغيل الأطفال، تشمل هذه الصناعة صانعي قبعات القش ، والسيدات والخياطين والخياطات وصانعي القمصان وأحزمة السيدات ، وكذلك فروعاً صغيرة كثيرة كعمل ربطات العنق والياقات الخ . وفى سنة ١٨٦١ بلغ عدد الإناث المشتغلات فيها بانجلترا وويلز ٥٨٦،٢٩٨ منهن ١١٥،٢٤٢ على الأقل دون العشرين ، ١٦،٦٥٠ دون الخامسة عشرة وكان عددهن (١٨٦١) بالمملكة المتحدة ٧٥٠،٣٣٤ . وفى نفس التاريخ كان عدد العمال الذكور فى عمل القبعات والجوانتيات والأحذية وتفصيل الملابس ٤٣٧،٩٦٩ فى انجلترا وويلز منهم ١٤،٩٦٤ دون الخامسة عشرة ، ٨٩،٢٨٥ فيما بين الخامسة عشرة والعشرين ، ٣٣٣،١١٧ يزيدون عن العشرين . والأرقام المذكورة لا تشمل عدداً كبيراً من الحرف الصغيرة الشأن التي تشملها هذه الصناعات . ومع هذا فمن هذه الأرقام — كما هى عليه — نجد أنه حسب إحصاء سنة ١٨٦١ بلغ عدد المشتغلين فى صناعة الملابس بانجلترا وويلز ١،٠٢٤،٢٧٧ وهذا يعادل عددهم فى الزراعة وتربية الماشية . هنا نبدأ فى إدراك السبب الذى من أجله تستطيع الآلات أن تسحر هذه المقادير الضخمة من المنتجات وبذلك تساعد على تحرير أو « إطلاق سراح » مثل هذه الأعداد الوفيرة من العمال .

ويحدث جانب من إنتاج الملابس فى المصانع اليدوية التى لا يتوافر فى نطاقها تكرار تقسيم العمل الذى يجد المواد المتفرقة على استعداد له . كذلك يقوم بقدر آخر من إنتاج الملابس صغار أرباب الحرف اليدوية الذين لم يعودوا يعملون من أجل المستهلكين الفرديين كما كان شأنهم من قبل وإنما يعملون للمصانع اليدوية والمخازن بحيث أن مدناً ومناطق زراعية بأكملها قد تشتغل فى بعض فروع كعمل الأحذية وما إلى ذلك على أنها من خصائصها . وثمت جانب ثالث أوسع انتشاراً يزاوله العمال المنزليون وهم الذين يكونون القسم الخارجى من المصانع اليدوية والمخازن بل والورش التابعة لصغار أرباب الحرف اليدوية[١] . وتهيء الصناعة الكبيرة مواد العمل (كالمواد الأولية والمنتجات المتوسطة الخ) ، ويتكون العمل الرخيص ممن حررتهم الصناعة والزراعة الكبيرتان . ومصنوعات هذه الطبقة منشؤها فى الغالب حاجة الرأسماليين الى أن يجعلوا تحت يدهم جيشاً من العمال على استعداد لمواجهة كل زيادة فى الطلب[٢] . ولكن هذه

---

(١) العادة أن تجرى ممارسة عمل الملابس للسيدات فى مسكن صاحب العمل بواسطة عاملات يعشن فيه ، وعاملات يعشن فى بيوتهن ويحضرن نهاراً لأداء العمل .

(٢) زار المستر هوايت عضو اللجنة أحد رجال الصناعة المشتغلين بعمل ملابس الجيش وكان يستخدم (١٠٠٠ - ١٢٠٠ كلهم تقريباً من النساء . وقام كذلك بزيارة لأحد المشتغلين بصناعة الأحذية ويستخدم ١٣٠٠ نصفهم تقريباً من الأحداث والأطفال الخ) شرحه ، التقرير الثانى ص ١٧ رقم ٣١٩ .

المصنوعات تحت بقاء الحرف اليدوية المبعثرة والصناعات المنزلية كأساس واسع تقوم عليه. والإنتاج الكبير الفائض القيمة في مثل فروع العمل هذه، مضافاً إلى اطراد ترخيص السلع التي تنتجها، يرجع إلى انخفاض الأجور فيها إلى حد لا تكفي معه مجرد المعيشة، وكذلك إلى امتداد ساعات العمل إلى أقصى حد ممكن من الوجهة الإنسانية. والحقيقة إن هذا الامتداد الذي لا ينقطع للسوق التي تستوعب هذه السلع التي يتم إنتاجها على هذا النحو، إنما يرجع في الواقع إلى رخص ذلك العرق والدم البشريين اللذين يتحولان إلى سلع. وتجد انجلترا هذه السوق بالمستعمرات حيث تغلب العادات والأذواق الانجليزية. وأخيراً تصبح الطريقة القديمة وهي الوحشية المجردة في استغلال العمل، عاجزة عن سد مطالب السوق النامية وعن الصمود أمام المنافسة المتزايدة بسرعة بين صفوف الرأسماليين. هنا تدق الساعة مؤذنة بضرورة استخدام الآلات. وماكينة الحياكة هي الآلة الانقلابية الحاسمة الأثر والتي تمد قبضتها على الفروع التي لا عد لها في هذا الميدان من الإنتاج مثل عمل الملابس والحياكة وصنع الأحذية وأشغال الإبرة وعمل القبعات وغير ذلك. وأثرها العاجل بالنسبة إلى العمال شبيه بأثر كافة أنواع الآلات التي تغزو فروعاً جديدة خلال عصر الصناعة الكبيرة. فيبطل استخدام الأطفال الصغار جداً، وترتفع أجور عمال الآلات بموازنتها بأجور العمال المنزليين الذين ينتمي أغلبهم إلى الفقراء جداً، وتهبط أجور العمال الحاذقين إذ تنافسهم الآلات بعد أن كانوا حتى ذلك الوقت في مركز طيب نسبياً، وتصبح غالبية العمال من الفتيات والنساء خاصة وهؤلاء يحطمن بمساعدة القوة الآلية ما للذكور من احتكار العمل الثقيل، بينما يطردن أيضاً من الأعمال الأخف نوعاً أعداداً من النسوة المتقدمات في السن وصغار الأطفال. والمنافسة القوية الطاغية تسحق الضعيف في صفوف أهل الحرف اليدوية.

وقد سارت الزيادة الشنيعة في الوفيات من الموت جوعاً في لندن خلال العقد الأخير جنباً إلى جنب مع اتساع نطاق آلة الحياكة [1]. وتدير العاملات الجدد آلات الحياكة باليد أو القدم، واقفات أو جالسات، طبقاً لما يتطلبه ثقل الآلة وحجمها وخواصها، وبذا ينفقن مقداراً كبيراً من قوة العمل. وعملهم غير صحي بسبب الساعات الطويلة وإن كانت في العادة أقصر منها في ظل النظام القديم. وحينما تشق آلة الحياكة سبيلها إلى غرف العمل الصغيرة المزدحمة يزداد ابتعاد هذه المحال عن الشروط الصحية. ويقول مستر لورد «إن الأثر الذي

---

(١) وإليك مثال، ففي تقارير المسجل العام الأسبوعية (بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٦٤) نجد خمس حالات من الموت جوعاً، وذكرت صحيفة التيمس حالة أخرى في نفس اليوم ... معنى هذا ستة ضحايا من الجوع في أسبوع واحد:

تلمسه عند دخول حجرات العمل ذات السقوف المنخفضة وحيث يتراص ما بين ٣٠ ، ٤٠ آلة حياكة ، أثر لا يطاق ... وحتى في ساعات العمل المعتدلة أي التي تمتد من ٨ صباحاً حتى ٦ مساء يصاب ٣ ـ ٤ أشخاص بالإغماء يومياً » (التقرير الثاني ١٨٦٤ ص ٥٧ رقم ٤٠٦ – ٤٠٩ ، ص ٨٤ رقم ١٢٤ ، ص ٦٣ رقم ٤٤١ ، ص ٦٦ رقم ٦ ، ص ٨٤ رقم ١٢٦ ، ص ٧٨ رقم ٨٥ ، ص ٧٦ رقم ٦٩ ، ٧٢ رقم ٤٨٣) . والانقلاب في الوسائل الإجتماعية للقيام بالصناعة وهو الانقلاب الذي يعقب بالضرورة الثورة في أدوات الإنتاج ، يعبر عن نفسه بمزيج من الأشكال الإنتقالية . وتختلف هذه الأشكال طبقاً لمدى استعمال آلة الحياكة في فرع أو آخر من الصناعة ، والوقت الذي استخدمت أثناءه ، والحالة السابقة التي كان عليها العمال ، وغلبة الصناعة اليدوية والحرفة اليدوية أو الصناعة المنزلية ، وإيجار الورشة(١) وغير ذلك ، ففي حالة عمل الملابس للسيدات حيث نظم العمل (في الغالب على هيئة تعاون بسيط) لا تعدو آلة الحياكة أن تكون عاملاً جديداً من عوامل الإنتاج في الصناعة اليدوية . وفي حياكة الملابس وعمل القمصان والأحذية الخ تمتزج أشكال الإنتاج كلها امتزاجاً لا انفصام لأجزائه ، وهنا نجد نظاماً بحتاً من إنتاج المصانع . هناك يتسلم الوسطاء المادة الأولية من الرأسمالي الرئيسي ويجمعون حول آلات الحياكة في غرف أو حجرات صغيرة فوق الأسطح ما بين ١٠ ، ٥٠ من العاملات أو أكثر . وفي أماكن أخرى ، كما هو الشأن حيث تستخدم الآلات على نطاق ضيق ، يستعمل بعض عمال الصناعة اليدوية آلات يملكونها ويعاونهم أهلوهم أو عمال مأجورون (٢) . والغالب اليوم في انجلترا أن يجمع الرأسمالي عدداً كبيراً من الآلات في ورشته ويوزع ما أنتجته الآلات على ذلك الجيش من العمال المنزليين لإعداده بصورة نهائية (مصدر سابق ص ٢ رقم ١٢٢) . ومع هذا فتعدد الأشكال الانتقالية لايخفي الميل إلى تحويل الصناعة إلى صناعة مصانع بالمعنى الصحيح الذي تدل عليه هذه العبارة . ويعظم هذا الاتجاه بسبب نفس طبيعة آلة الحياكة والاستعمالات المتعددة الجوانب لها ، مما يشجع تركز فروع المهنة المتفرقة من قبل في مكان واحد وتحت إدارة واحدة . ويساعد على ذلك أيضاً أن بعض العمليات التمهيدية الأخرى كأشغال الإبرة يحسن القيام بها في نفس المكان الذي تستخدم فيه الآلة . وأخيراً يشتد هذا الإتجاه بسبب سلب أرباب الحرف اليدوية والعمال المنزليين

---

(١) يبدو أن إيجار الأماكن اللازمة لتكوين حجرات عمل هو العنصر الذي يعين هذه النقطة في النهاية ، ونتيجة لذلك فهو المركز الرئيسي الذي احتفظ به النظام القديم في إعطاء العمل لصغار أرباب العمل والأسرات أطول زمن ، ودفع إليه قبل غيره (مصدر سابق ص ٨٣ رقم ١٢٣) . والعبارة الختامية تشير خاصة إلى صنع الأحذية .

(٢) لا يقع هذا في صناعة عمل القفازات وغيرها من الصناعات التي يكاد فيها أن تميز بين العمال والفقراء إنما كبير .

الذين ينتجون بآلاتهم ، وهؤلاء أصابهم هذا المصير إلى حد بالغ ، فاطراد زيادة كمية رأس المال المستثمر في آلات الحياكة [1] ينشط الإنتـــاج ويتخم السوق ، وهذه ترغم العمال اليدويين على بيع آلاتهم . والإفراط في إنتاج آلات الحياكة ذاتها يؤدي بالمنتجين الذين يتعين عليهم إيجاد أسواق لبضائعهم إلى تأجير آلاتهم وهذا يسبب منافسة قاتلة بالنسبة إلى صغار مالكي الآلات (مصدر سابق ص ٨٤ حاشية ١٢٤) . والتغيرات التالية في بناء الآلات وازدياد ورخص أثمانها مما يؤدي إلى خفض مطرد في قيمة الأنواع الأقدم عهداً والتي تباع حينئذ بأعداد كبيرة بأسعار قاصية والمشترون هم كبار الرأسماليين وهم وحدهم القادرون على استخدامها بطريقة مربحة . وأخيراً كما هو الشأن في كافة الانقلابات الصناعية المشابهة ينتهي الإشكال بإحلال القوة البخارية محل عضلات الإنسان كالقوة المحركة . فأولا يلاقي استخدام القوة البخارية صعاباً فنية كعدم الانتظام في الآلات ، والصعاب الناشئة عن السيطرة على سرعتها ، وسرعة فساد الآلات الخفيفة وهكذا — وكلها مما تتيح التجارب التغلب عليه [2]. بينما من جهة أخرى يكون في تركيز الآلات عمل كثيرة في مصانع يدوية كبيرة دافع على استخدام القوة البخارية ، فمنافسة البخار للعضلات الإنسانية تعجل بتركيز العمال والآلات في مصانع كبيرة . وبذلك نرى اليوم فيما يختص بالصناعة الإنتاجية الهائلة لعمل الملابس في انجلترا وبلاد كثيرة غيرها ، تحولا من الصناعة اليدوية والحرف اليـــدوية والصناعة المنزلية إلى صناعة المصانع ، وذلك منذ وَرِثَ كل من هذه الأشكال المبكرة جميع مساوىء نظام المصانع أو فاقها بدون الاشتراك في أي ناحية من نواحي تقدمها الحقيقي [3] . وذلك بعد أن تعرضت هذه الأشكال للتغيير والانحلال كلية تحت تأثير الصناعة الكبيرة .

هذا الانقلاب الصناعي وهو عملية تحـدث من تلقاء ذاتها يعجل به توسيع مدى تطبيق

---

(١) كانت صناعة الأحذية بالجملة في ليستر سنة ١٨٦٤ تشغل ٨٠٠ آلة حياكة .

(٢) وعلى هذا أمكن التغلب على هذه الصعاب في مصنع ملابس الجيش في بيمليكو ، وحدث نفس الشيء في مصنع تيلي وهندرسن لعمل القمصان في لندندري ، وكذلك في مصنع ملابس ليمريك حيث يشتغل حوالي ١٢٠٠ عامل .

(٣) « الاتجاه إلى نظام المصانع » (ص ٥٧) — « العمل كله في هذا الوقت في حالة انتقال ويمر بنفس التغيير الذي حصل في صناعة الدنتلا والنسيج الخ » رقم ٤٠٥ — « انقلاب شامل » رقم ٣١٨ . وحينما ألفت لجنة تشغيل الأطفال سنة ١٨٤٠ كان صنع الجوارب يتم بواسطة العمل اليدوي ثم استخدمت آلات تدار بقوة البخار وذلك منذ سنة ١٨٤٦ ، والمجموع الكلي للمشتغلين في صناعة الجوارب بانجلترا من كلا الجنسين ومن كافة الأعمار في ذلك كان حوالي ١٢٩٠٠٠ (١٨٦٢) ، ولكن ٤٠٦٣ منهم فقط داخلون في نطاق قوانين المصانع

(Parliamentary Return, February 11, 1862).

قوانين المصانع على كافة فروع الصناعة التي يشتغل فيها النساء والأحداث والأطفال . فالتنظيم الإجباري ليوم العمل من حيث طوله وفترات الراحة وبدايته ونهايته ونظام المناوبات للأطفال وتحريم استخدامهم دون سن معينة الخ — هذا التنظيم يتطلب بالضرورة زيادة استعمال الآلات[1] وإحلال القوة البخارية محل عضلات الإنسان كقوة محركة[2] ، كما ينشأ عنه من جهة أخرى توسيع المجال الذي تستخدم فيه أدوات الإنتاج بالاشتراك مثل الأفران والمباني الخ حتى يتسنى التعويض في الحيز عما ضاع في الوقت . وبكلمة واحدة يعقب ذلك تركيز أعظم في أدوات الإنتاج وتجميع أعظم مماثل في نفس الوقت للعمال . ويتفق أرباب الصناعة الذين يهددهم تطبيق قوانين المصانع على مشروعاتهم ، بأن من الضروري استخدام قدر أكبر من رأس المال إن شاءوا مواصلة أعمالهم على الأساس القديم . وفيما يتعلق بالأشكال المتوسطة بين الصناعة اليدوية والصناعات المنزلية ، وكذلك الصناعة المنزلية ذاتها ، فإن الأرض تميد من تحت أقدامها حين تفرض القيود القانونية على طول يوم العمل واستخدام الأطفال ، إذ تتعذر المنافسة لانهيار الأساس اللازم لها وهو الاستغلال غير المحدود لقوة العمل الرخيصة .

ومن الضروريات الأساسية لإنتاج المصانع — وبخاصة في حالة إخضاعه لتنظيم يوم العمل ضرورة التأكد من النتيجة أي إنتاج مقدار محدود من السلع ، أو من النتيجة النافعة المرغوب فيها في فترة معلومة من الزمن . وفترات التوقف عن العمل التي ينص عليها القانون أثناء يوم العمل تتضمن معنى إمكان تنظيم مثل هذه الفترات الفجائية والضرورية في عملية الإنتاج بدون إفساد نوع السلعة . مثل هذا التأكد من النتيجة ، ومثل هذه الطاقة على احتمال آثار الراحة في عمليات العمل ، يسهل تحقيقها بطبيعة الحال في العمليات الميكانيكية الصرفة أكثر منه في العمليات التي تلعب فيها التغييرات الكيماوية والجثمانية دوراً كما هو الحال في صناعة عمل الفخار والصباغة والخبز ومعظم صناعات المعادن . حينما ساد يوم العمل غير المقيد والعمل الليلي وتبدد المادة البشرية كان الناس يعدون الصعاب الطبيعية التي تنشأ في عملية الإنتاج ، عوائق

(١) عن صناعة الفخار يقول السادة كوشرين أصحاب مصنع برتيين بجلاسجو ، « للاحتفاظ بالكمية التي ننتجها توسعنا في استخدام آلات يديرها العمل غير الحاذق ، وكل يوم يزيدنا اقتناعاً بأن في استطاعتنا أن ننتج كمية أكبر مما كنا ننتجها بواسطة الطريقة القديمة » (تقارير . . . ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١٣) . « ويترتب على قوانين المصانع إرغام أصحاب الصناعات على التوسع في استخدام الآلات » (ص ١٣ — ١٤) .

(٢) بعد تطبيق قوانين المصانع على عمال عمل الأدوات الفخارية حدثت زيادة كبيرة في استخدام المناخل البخارية power jiggers بدلا من النوع القديم الذي كان يتم تحريكه باليد .

طبيعية لا يمكن فصلها » . إن أى مادة سامة لا تقتل الحشرات بمثل ما تتغلب قوانين المصانع على هذه العوائق الطبيعية . ولم يتغلب على هذه المستحيلات أكثر من السادة أصحاب محال عمل الفخار . ففى سنة ١٨٦٤ طبق القانون على مشروعاتهم وبعد انقضاء ١٦ شهر زالت جميع هذه المستحيلات ولم تزد نفقة الآنية الفخارية وإن كانت هناك زيادة بالغة فى مقدار المنتج بحيث بلغت الصادرات ١٣٨٫٦٢٨ جنيه (خلال السنة المنتهية فى ديسمبر ١٨٦٥) زيادة على متوسط السنوات الثلاث السابقة لذلك . وفى عمل الكبريت كانوا يعدون من القوانين الطبيعية أن يواصل الأولاد غمس عيدان الثقاب فى الفسفور المذاب حتى أثناء الطعام بينما يتصاعد الغاز السام إلى وجوههم ، وترتب على استخدام قانون المصانع فى عام ١٨٦٤ أن بدأ استعمال آلة لهذه العملية فلا يحتك البخار المتصاعد منها بالعمال(١) . ويحدثونا الآن عن فروع فى صناعة الدنتلا لم تدخل بعد فى نطاق قانون المصانع ، بأن أوقات تناول الطعام لا يمكن أن تكون منتظمة بسبب الحاجة إلى فترات مختلفة للتجفيف تتراوح بين ثلاثة دقائق وساعة أو أكثر ، وقد أصر بعض رجال هذه الصناعة على أن طبيعة المواد المستعملة وعملياتهم المختلفة تجعل فى التوقف أى لحظة خلال أوقات الطعام خسارة خطيرة ، ولكن وضح إمكان التغلب على هذه الصعوبة بفضل العناية والتنظيم . وقد أمهلهم القانون (المادة ٦ من القسم السادس) ١٨ شهر قبل تطبيق النصوص الخاصة بساعات الغذاء عليهم (لجنة ... التقرير الثانى ١٨٦٤ ص رقم ٥٠) . وما أن صدر القانون حتى اكتشف أرباب الصناعة أن هذه الصعاب التى تخوفوا منها لم تنشأ ولم يؤثر تطبيق القانون فى الانتاج بل قال أحدهم « إننا ننتج مقداراً أكبر فى نفس الوقت » (تقارير ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ٢٢) . لقد تحقق البرلمان بالتجربة أن الإلزام القانونى كاف للقضاء على ما يقال له العوائق الطبيعية فى العملية الإنتاجية ، ويلاحظ أن القانون يمهل رجال الصناعة فترة من الوقت ليتخلصوا منها . لقد قال ميرابو « مستحيل ؟ لا تستعمل هذه الكلمة الغبية معى ! » ، وينطبق هذا على التعبير الفنى الحديث بصفة خاصة . ومع هذا فرغم أن قوانين المصانع تهيء الأحوال المادية لتحويل الصناعة اليدوية إلى نظام المصانع ، فانها كذلك تعجل بانهيار صغار أصحاب الأعمال ، وتركيز رأس المال إذ تجعل من الضرورى استخدام مقدار كبير منه(٢) .

---

(١) أدى استخدام هذه الآلة وغيرها فى صناعة الكبريت إلى النتائج التالية فى قسم واحد : حل ٣٢ ولداً وبنتاً تتراوح أعمارهم بين ١٧،١٤ سنة محل ٢٣٠ من الشبان ، وترتب على استخدام القوة البخارية سنة ١٨٦٥ ازدياد مقدار الوفر فى العمل .

(٢) « ويجب أن نذكر أن هذه التحسينات برغم تطبيقها تماما فى بعض المنشآت ، إلا أنها ليست عامة ولا —

وبغض النظر عن العقبات الفنية البحتة التي يمكن التغلب عليها بوسائل فنية ، يتصادم تنظيم يوم العمل مع عادات العمال غير المنتظمة وبخاصة حين يسود نظام الدفع بالقطعة بحيث يمكن تعويض التكاسل في جانب من اليوم أو الأسبوع بزيادة مفرطة في حدة العمل أو عن طريق العمل الليلي الأمر الذي له آثار وحشية على الذكور البالغين وهدامة في حالة النساء والصغار[(١)] . وبرغم أن عدم الانتظام في بذل قوة العمل يعتبر رد فعل طبيعي ساذج للإعياء فإنه ينشأ إلى حد أكبر عن فوضى الإنتاج التي تمثل استغلال رأس المال لقوة العمل استغلالا غير مقيد . ذلك أنه ، إلى جانب التقلبات الدورية للدورة الصناعية وإلى جانب تقلبات السوق فهناك الاختلافات الفصلية التي تتوقف من جهة على ملاءمة بعض الفصول للملاحة البحرية ، ومن جهة أخرى على المودة أو طلبات فجائية كبيرة يتعين إنجازها بسرعة . وكلما عظم انتشار السكك الحديدية والتلغراف كثرت عادة تنفيذ هذه الطلبات في الحال . « إن امتداد نظام السكك الحديدية مال إلى تشجيع طريقة الطلب قبل نفاذه بوقت قصير . فيأتي المشترون من جلاسجو ومنشستر وإدنبره مرة كل أسبوعين أو نحو ذلك إلى مخازن بيع الجملة التي تمدها بالسلع ويتقدمون بطلبات صغيرة عاجلة التنفيذ بدلا من أن يشتروا المخزون . ومنذ سنوات كنا قادرين دائماً على العمل في أوقات الركود حتى نتمكن من مواجهة الطلب في الفصل التالي ولكن من الصعب الآن التكهن بما يكون عليه الطلب حينذاك »[(٢)] . وفي المصانع والمعامل اليدوية التي لم يطبق عليها قانون المصانع يلجأون من وقت لآخر إلى أشد أنواع العمل إرهاقاً في مثل هذا الفصل لمواجهة الطلبات المفاجئة بسرعة . ففي القسم الخارجي من المصنع أو

يمكن استخدامها في كثير من المصانع اليدوية القديمة إذ يتطلب ذلك انفاق مقادير من رأس المال تزيد عن طاقة أصحاب هذه المصانع » . ويضيف المفتش المساعد هاي أن « نوعاً من الاضطراب المؤقت لا بد أن يصاحب تطبيق قوانين المصانع ولكن هذا دليل على الشروط التي أريد علاجها بتطبيق القانون » (٣١ أكتوبر ١٨٦٥) .

(١) في حالة أفران الصهر مثلا « يزداد العمل بوجه عام حوالي نهاية الأسبوع نظراً لما اعتاده العمال من التكاسل في يوم الاثنين وكذلك في جزء من يوم الثلاثاء أو اليوم كله » (لجنة تشغيل ... التقرير الثالث ص ٦) « ولا ينتظم صغار الأسطوات بوجه عام ، فتراهم يضيعون يومين أو ثلاثة ثم يشتغلون ليلا لتعويض ذلك ... وهم يستخدمون دائماً أطفالهم إن كان لهم أطفال ص ٧ . « وعدم الانتظام في الحضور إلى العمل الأمر الذي يشجع عليه عادة تعويض ذلك بالعمل ساعات أطول » ص ١٨ . « ويضيع مقدار كبير من الوقت في برمنجهام ... التكاسل في خلال بعض الوقت والإرهاق في بقيته ص ١١ .

(٢) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الرابع ص ٣٢ . « يقال إن توسيع نطاق نظام السكك الحديدية ساعد إلى حد كبير على انتشار عادة إعطاء هذه الأوامر المفاجئة بالطلبات وما ينجم عن ذلك من إسراع العمال وإهمالهم أوقات تناول الطعام واشتغالهم حتى ساعة متأخرة من الليل » (المصدر السابق ص ٣١) .

العمل اليدوي أي في مجال الصناعة المنزلية (حيث العمل غير منتظم لأن توريد المادة الأولية وتقديم الطلبات متوقفان على أهواء الرأسمالي الذي لا يتقيد بأية اعتبارات لحسن استخدام الأبنية والآلات الخ والذي لا يخاطر بشيء سوى جلد العامل، في حالة الصناعة المنزلية) — نقول في هذا القسم الخارجي تتخذ الخطوات بانتظام للتأكد من وجود جيش صناعي احتياطي يمكن استخدامه، ففي جزء من العام ينقص عدده بسبب الكد الشديد وفي بقية العام يهبط إلى درجة التسول بسبب عدم توفر العمل. ويستغل أرباب الأعمال طابع عدم انتظام العمل المنزلي هذا بحيث أنه يستمر في حالة الطلب الإضافي المفاجئ، حتى الساعة ١١ أو ١٢ مساء أو ٢ صباحاً، أو «كل الساعات» كما يقولون. وقد وصف شاهد أرباب العمل بأنهم قوم غريبون إذ يظنون أن الولد لا يصيبه الضرر إذا أسرف في العمل خلال نصف العام وتعطل في النصف الآخر (لجنة ... التقرير الرابع ص ١٢٧ رقم ٥٦). وكما هو الشأن في أصحاب الفنية يتحدث الرأسماليون عما يقال لها «العادات»، وهي التي تمت بنمو التجارة ويصفونها بأنها قيود طبيعية، فرضت على الإنتاج، وتلك هي شكوى أصحاب الصناعة القطنية حينما هددهم تطبيق قانون المصانع. ورغم اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية وبالتالي على الملاحة فقد كذبتهم التجارب، ومنذ ذلك الحين يصف مفتشو المصانع كل عقبة من هذا القبيل بأنها هراء[(١)]. وأثبتت الأبحاث النزيهة التي قامت بها لجنة استخدام الأطفال عدة أمور منها: أولاً في بعض الصناعات يرجع إلى تنظيم يوم العمل الفضل في تنظيم العمل المستخدم على مدار السنة (لجنة... التقرير الرابع ص ١٧١ رقم ٣١). ثانياً — كان تنظيم يوم العمل أول قيد معقول على أهواء الذوق القاتلة والعديمة المعنى والتي لا تتفق مع تنظيم الصناعة الكبيرة[(٢)]. ثالثاً. قضى تقدم النقل في المحيط ووسائل المواصلات

---

(١) «... وبخصوص خسارة التصدير بسبب عدم إنفاذ أوامر الشحن في الوقت المناسب، أذكر أن هذه كانت الحجة النافذة التي تذرع بها أصحاب المصانع في عامي ١٨٣٢، ١٨٣٣. ولا يمكن لأي شيء يقال الآن بصدد هذا الأمر أن تكون له قوته في ذلك الوقت قبل أن يختصر البخار المسافات بما يعادل النصف ويقيم تنظيمات جديدة للنقل» (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٢ ص ٥٤ — ٥٥).

(٢) في سنة ١٦٩٩ لاحظ جون بلرز ما يأتي: «... ويزيد عدم التأكد من الأسواق عدد الفقراء المحتاجين وهذا الأمر ضروري: أولهما بؤس عمال اليومية في الشتاء لعدم توافر العمل، ولا يستطيع الخردواتية والنساجون استخدام هؤلاء العمال قبل حلول الربيع حيث يعرفون نوع الموضة، وثانيهما أن عدد عمال المياومة لا يكون كافياً في الربيع ولكن النساجين يجب عليهم استخدام عدد كبير من الصبيان حتى يلبي إنتاج مطالب التجارة في البلد خلال ربع السنة أو نصفها وهذا يحرم الأرض من العمال ويملأ المدينة بالمتسولين ويجيع البعض في الشتاء ممن يخجلون من الاستجداء».
Essays about the Poor, Manufactures, etc., p. 9.

عموماً على السبب الحقيقي الوحيد للعمل الفصلي (لجنة ... التقرير الخامس ص ١٧١ رقم ٣١)؛
رابعاً : تختفي جميع الصعاب الأخرى التي يقال إنها ، لا تنفصل ، عن العمل ، وذلك حين
تتوسع المباني وتضاف آلات أخرى وتحدث زيادة مناسبة في عدد العمال[1] ، وحين يكون
لهذه التغييرات أثرها الطبيعي على طريقة إجراء تجارة الجملة[2] . ولكن ، مع هذا كله ، لم
اعترف الرأسماليون دواماً ، لا يمكن التوفيق مطلقاً بين رأس المال ومثل هذه التغييرات إلا
وتحت ضغط قانون برلماني عام[3] ، لتنظيم الإجباري لساعات العمل .

(٩) قوانين المصانع ، المواد الخاصة بالصحة والتعليم في هذه القوانين ،

تطبيق قوانين المصانع على انجلترا كلها

إن تشريع المصانع أول رد فعل منتظم مقصود أو هادف من جانب المجتمع إزاء التطور التلقائي غير المقيد لعملية الإنتاج ، وهو نتيجة حتمية للصناعة الكبيرة لا تختلف في هذا عن غزل القطن والمحركات الآلية والتلغراف . وقبل أن نعرض لتطبيق قوانين المصانع في انجلترا كلها تحسن الإشارة إلى موادها التي لا تتصل بساعات العمل .

ورغم صيغتها التي تجعل من السهل على الرأسماليين التهرب منها ، فالمواد الصحية ضئيلة إذ تقتصر على تبييض الجدران والنظافة في مسائل معينة والحماية ضد الآلات الخطرة .

---

(١) وقد شهد مثلو بيوت برادفورد للتصدير بما يلي : «يبدو واضحاً في هذه الظروف أنه لا حاجة لتشغيل الأولاد أكثر من مدة تمتد من ٨ صباحاً حتى ٧ و ٣٠/٧ مساء وذلك على سبيل التعويض . إن المسألة مجرد أيدي عاملة ونفقات زيادة عن المعتاد . ولو لم يكن بعض أصحاب الأعمال بهذا القدر من الجشع لما اشتغل الأولاد إلى ساعة متأخرة من الليل ، إن آلة إضافية (علاوة على العدد المعتاد) تتكلف ١٦ أو ١٨ جنيه فقط ، وإن جانباً كبيراً من الوقت الخارج عن المقرر والمشار إليه يرجع السبب فيه إلى عدم كفاية الآلات والأجهزة وعدم توفر الفراغ» (لجنة التقرير الخامس ص ١٧١ رقم ٣١ ، ٣٦ ، ٣٨) .

(٢) فيما يلي ما قاله صاحب مصنع بلندن وهو من يعد التنظيم الإجباري ليوم العمل حماية للعمال ضد أصحاب المصانع ، وللآخرين ضد تجار الجملة «ويرجع الضغط الذي نعانيه في العمل الذي نقوم به إلى أصحاب السفن الذين يريدون مثلا إرسال البضائع بالسفن الشراعية لكي تصل إلى هدفها في فصل معلوم ويريدون في الوقت ذاته أن يستولوا على الفرق في أجرة النقل بين السفينة الشراعية والسفينة البخارية ، كما يرجع السبب إلى الذين يختارون الباخرة التي تبحر قبل غيرها حتى تصل البضائع إلى السوق الأجنبية قبل بضائع منافسيهم» — نفس التقرير .

(٣) ويقول أحد أصحاب المصانع «ويمكن القضاء على هذا على حساب توسيع المصانع إذا ما صدر قانون برلماني بذلك» — نفس التقرير ص ٩ رقم ٣٨ .

وسنعالج فى الكتاب الثالث مقاومة أرباب المصانع لتلك المواد التى أرغمتهم على إنفاق مبلغ إضافى حماية لعمالهم . وهى مقاومة تلقى الضوء مرة أخرى على مبدأ الحرية الذى يقول إنه حيث تتفاعل المصالح المتعارضة فى المجتمع يرعى المرء مصالح الجماعة حين يعمل على تنمية صالحه الشخصى ، ومثل واحد يكفى . خلال العشرين سنة الأخيرة تقدمت صناعة الكتان كثيراً بإرلنده وتبع هذا ازدياد عدد Scutching mills بحيث بلغ ١٠٠٨ عام ١٨٦٤ . وتجتذب هذه الصناعة عاماً بعد آخر فى الخريف والشتاء عمالا كثيرين أغلبهم من النساء والصغار من أبناء وبنات وزوجات المستأجرين الزراعيين بالجهات المجاورة . والحوادث لامثيل لها فى تاريخ الآلات ، سواء من حيث عددها أو شدتها . فى مصنع بكيلدينان بجوار كورك بلغ عدد الإصابات المميتة ٢٦ والتشويه ٦٠ فى الفترة (١٨٥٢ — ٥٦) ، وكان فى المستطاع تجنبها ببعض أجهزة بسيطة وبإنفاق بضع شلنات . ويقرر الدكتور هوايت (جراح مصانع جهة داون باتريك فى تقريره بتاريخ ١٥—١٢ — ١٨٦٥) أن الحوادث فظيعة ، فى حالات كثيرة يقطع ربع الجسم من الجذع وقد يؤدى إلى الموت أو إلى مستقبل من الألم والعجز . وبطبيعة الأمر تزداد هذه النتائج المرعبة بازدياد المعامل . وإنها لنعمة كبرى لو خضعت هذه المصانع لسلطان التشريع : ولو أحكمت الرقابة لأمكن تجنب تضحيات هائلة فى الأرواح وأعضاء الجسم (مصدر سابق ص ١٥ رقم ٧٢) .

كيف يستطاع إظهار حقيقة الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج بأكثر من الحاجة إلى فرض أبسط أساليب المحافظة على النظافة والصحة بواسطة التشريع ؟ فى الصناعة الفخارية سبب قانون ١٨٦٤ تبييض أكثر من ٢٠٠ ورشة وتنظيفها بعد امتناع دام ٢٠ عاماً فى حالات كثيرة وامتناع مطلق فى بعض الحالات . وحتى ذلك الوقت ظل عمالها البالغون ٢٧٫٨٠٠ يتنفسون خلال الأيام الطويلة وأحياناً الليالى جواً فاسداً جعل العمل مليئاً بالمرض والموت ، وقد عمل القانون على تحسين التهوية كثيراً (تقارير ٣١ — ١٠ — ١٨٦٥ ص ١٢٧) . وأظهر التنفيذ أن نفس طبيعة الإنتاج الرأسمالى تحول دون تحسين معقول بعد حد معين . أشرت إلى ما يراه الأطباء الإنجليز من اعتبار فراغ قدره ٥٠٠ قدم مكعبة كحد أدنى للفرد فى الأماكن التى يجرى فيها عمل متواصل . هذه النصوص تعجل بتحويل الورش الصغيرة إلى مصانع وهذا اعتداء على حقوق الامتلاك بالنسبة لصغار الرأسماليين ، كما يضمن احتكاراً لكبارهم . فتحتيم فراغ هوائى كاف يفقد الألوف من صغار أرباب الأعمال ملكيتهم بضربة واحدة . ويحطم نفس أساس طريقة الإنتاج الرأسمالية أى التجدد الذاتى لرأس المال (كبيراً كان أم صغيراً) بواسطة « حرية » شراء واستهلاك قوة

العمل . وتتفق السلطات الصحية ولجان التحقيق والمفتشون على ضرورة توفير ٥٠٠ قدم مربعة كحد أدنى ، وتصر على القول باستحالة حمل الرأسماليين على قبول هذا الإصلاح . وتصرح بأن السل وغيره من أمراض الرئة بين العمال ظروف لا بد منها لبقاء رأس المال[1] .

ومع أن المواد الخاصة بالتعليم لم تخط إلا خطوة قصيرة فإنها تنص على أن التعليم الأولى يجب أن يصحب عمل الأطفال[2] . وكان فى نجاح القانون أول دليل على إمكان الجمع بين التعليم والتربية الجثمانية[3] وبين العمل اليدوى من جهة ، وربط العمل اليدوى بالتعليم والتربية الجثمانية من جهة أخرى . وكشف مفتشو المصانع أن أطفال المصانع ، وإن كانوا لا ينالون من التعليم إلا نصف ما يحصل عليه التلاميذ النظاميون ، فإنهم يتعلمون مثلهم وأحيانا أكثر منهم ، وتعليل ذلك أن بقاءهم بالمدرسة نصف يوم يجعلهم نشيطين على الدوام وعلى استعداد لتلقى العلم . وقضاء نصف اليوم فى العمل اليدوى والآخر بالمدرسة فيه نوع من الراحة والترويح فيعظم إقبال الطفل على كل من الأمرين ، والطفل الذى كان بالمدرسة طول الصباح لا يجارى (وبخاصة فى الطقس الحار) زميله الذى يأتى نشطا ومبتهجا من عمله[4] . ونرى

---

(١) دلت التجارب على أن الفرد المتوسط الصحة يستهلك ٢٥ بوصة مكعبة من الهواء حين يتنفس مرة واحدة وهو يتنفس حوالى عشرين مرة فى الدقيقة . وعلى ذلك يبلغ ما يستهلكه الفرد ٧٢٠٠٠٠ بوصة مكعبة أو ٤١٦ قدم مكعبة من الهواء فى اليوم المكون من ٢٤ ساعة . ونعلم علاوة على ذلك أن الهواء الذى تستنشقه لا يصلح بعد ذلك إلا إذا أعادته الطبيعة نقيا من جديد . ويبدو من نتائج التجارب التى أجراها فالنتين وبرونر أن الرجل المتمتع بصحة سليمة يقدر ما يخرجه من الرئتين فى الساعة الواحدة ١٣٠٠ بوصة مكعبة من أكسيد الكربون ، ومعنى هذا أن ما تخرجه الرئتان فى ٢٤ ساعة يعادل ٨ أوقيات من الكربون الصلب . ويقول هكسلى « يجب أن يكون لكل إنسان ٨٠٠ من الأقدام المكعبة » .

(٢) يقضى قانون المصانع الإنجليزى ألا يبعث الوالدون بأطفالهم إلى المصانع « الخاضعة له » ما داموا دون سن الرابعة عشرة من العمر إلا إذا سمحوا لهم فى نفس الوقت بالحصول على التعليم الأولى ، وصاحب المصنع مسئول عن تنفيذ القانون . « التعليم بالمصنع إجبارى وشرط من شروط العمل » تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ١١١

(٣) أما عن النتائج الطيبة المترتبة على ربط التربية البدنية (والتمرينات الرياضية فى حالة الأولاد) بالتعليم الإجبارى لأطفال المصانع والطلاب الفقراء ، فعليك أن تقرأ خطاب ن . و . سينيور الذى ألقاه بالمؤتمر السنوى السابع للجمعية الأهلية لترقية العلوم الاجتماعية « تقرير عن أعمال المؤتمر الخ » لندن ١٨٦٣ ص ٦٣ ، ٦٤ . وكذلك تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٦ وما بعدها .

(٤) تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١١٨ — وقد صرح صاحب مصنع حرير بما يأتى ببساطة أمام لجنة تشغيل الأطفال « إنى متأكد تماما أن السر الحقيقى فى إنتاج عمال أكفاء ينحصر فى ربط التعليم والعمل منذ الطفولة وبقية الخلاف يعود الآن الطريقة القاسية أو المجهدة أو غير الصحية ، ولكنى لا أشك فى ميزة الربط بين التعليم والعمل —

من خطاب سينيور أمام مؤتمر العلوم الإجتماعية بإدنبره سنة ١٨٦٣، أن يوم المدرسة الممل الطويل بغير حاجة بالنسبة لأطفال الفصول العليا والمتوسطة ويزيد من مجهود المعلم بلا فائدة . وهـــذا ليس عديم الجدوى وضاراً بصفة مطلقة فحسب ؛ بل إنه يبدد وقت الأطفال وصحتهم ونشاطهم[1] . ونحن كما تتوافر عليه أوين أن بذور التعليم فى المستقبل توجد فى نظام المصانع . وسيكون هذا تعليما يرتبط فى حالة كل طفل فوق سن معينة بين العمل الإنتاجى وبين التعليم والتربية الجثمانية ؛ لا على أن ذلك وسيلة لزيادة الإنتاج الاجتماعى فحسب ، بل على أنه الطريقة الوحيدة لتخريج مخلوقات آدمية كاملة النمو .

رأينا أن الصناعة الكبيرة بسبب التطورات الفنية المصاحبة لها تضع حداً لتقسيم الصناعة اليدوية للعمل وهو ذلك النوع الذى يرتبط فيه كل فرد طيلة حياته بعملية تفصيلية واحدة . ولكنه يعود إلى الظهور فى عهد الصناعة الكبيرة بشكلها الرأسمالى فيتحول العامل إلى ملحق واع بآلة تؤدى عملية جزئية ، بينما فى غير ذلك تحدث أمثال هذه الشرور على غير انتظام بفضل الاستعمال المتناثر للآلات وعمل الآلة[2] ، ومن جهـــة نظراً لإدخال عمل النساء

وإنى لأريد لو تهيأ لأطفال العمر إلى جانب الخبز فهذا نوع من التوزيع تعليمهم» (التقرير الخامس ص ٨٢ رقم ٣٠)

(١) سينيور ص ٦٦ — إن الموازنة بين الخطاب الذى ألقاه سينيور سنة ١٨٦٣ وهجومه على قانون المصانع الصادر سنة ١٨٣٣ ، أو إن الموازنة بين الآراء التى أبداها المؤتمر المشار إليه وبين ما نراه فى بعض مناطق ريفية معينة بإنجلترا يحرم فيها على الوالدين الفقراء أن يعلموا أطفالهم وإلا مات هؤلاء الوالدون من الجوع — نقول إن مثل هذه الموازنة تكفى لبيان كيف أن الصناعة الحديثة تستطيع إذا بلغت مستوى معيناً من النمو أن تحدث انقلاباً فى عقول الناس بفضل ثورة التى تحدثها فى طريقة الانتاج وفى علاقات الانتاج الاجتماعية . مثال ذلك أن المستر Snell يقرر عن مقاطعة سومرست أنه حين يطالب فقير بالمعونة من الأبرشية فغالباً ما يضطر إلى إخراج أطفاله من المدرسة. ويحدثنا المستر ولاستن القسيس فى فلتام عن حالات رفض فيها منح المساعدة لأسرات معينة «، لأنها كانت تبعث بأطفالها إلى المدرسة »... :

(٢) حينما تبدأ المنافسة المباشرة أو غير المباشرة بين آلات الحرفة اليدوية التى تدار بواسطة عضلات الانسان وبين الآلات التى بلغت مبلغاً عالياً من النمو (أى التى تديرها القوة الميكانيكية) ، يحدث تحول عظيم فيما يتعلق بالعامل الذى يدير الآلة . لقد حلت الآلة فى الأصل محل هذا العامل ، أما الان فقد تعين عليه أن يحتل مكان الآلة البخارية وتبعاً لذلك يشتد إرهاق ما له من قوة العمل ويبلغ درجة هائلة ، ويتعرض لمثل هذا العذاب بصفة خاصة صغار السن ومن أمثلة ذلك أن عضو اللجنة لونج وجد فى كوفنترى وما جاورها أولاداً فيما بين العاشرة والخامسة عشرة من أعمارهم يشتغلون فى إدارة أنوال نسج الأشرطة ribbon فضلا عن الأطفال الأصغر سناً والذين كانوا يقومون بإدارة آلات أصغر ... « انه عمل متعب إلى حد غير معتاد ، وما الولد إلا مجرد بديل عن القوة البخارية » — لجنة تشغيل ... التقرير الخامس ١٨٦٦ ص ١١٤ رقم ٦ — وهـذا الجزء نفسه من التقرير يحتوى على أمثلة بخصوص النتائج القاتلة المترتبة على « نظام العبودية هذا » .

والأطفال والعمل غير الحاذق كأساس جديد لتقسيم العمل . والآن يتضح التناقض بين تقسيم العمل فى ظل الصناعة اليدوية وبين الطبيعة الأساسية للصناعة الحديثة . ومن الوسائل التى يبدو بها هذا التناقض أن نسبة كبيرة من الأطفال فى المصانع الحديثة يخضعون لأشد الاستغلال عاماً بعد آخر دون أن يتعلموا حرفة تجعلهم نافعين فى المستقبل فى نفس الصناعة اليدوية أو حتى المصنع . مثال ذلك طبع الكتب بإنجلترا حيث كان الصبيان فى الأيام السالفة ينتقلون تدريجاً من عمل سهل إلى آخر أصعب نسبياً وهكذا يتعلمون الحرفة كلها حتى يحصلوا على ما يؤهلهم لعمل الطباعين ، وهذا إلى جانب تعلم القراءة والكتابة وقد تغير هذا كله بسبب استخدام الطباعة الآلية التى تستخدم اليوم صنفين من العمال : البالغين (الذين يرعون الآلات) والأحداث فيما بين سن ١١ ، ١٧ وعملهم الوحيد نشر أفرخ الورق تحت الآلة ثم إخراجها بعد ذلك . وهم يزاولون هذا العمل المتعب وخاصة فى لندن حوالى ١٤ ، ١٥ أو ١٦ ساعة خلال أيام عدة وأحياناً لمدة ٣٦ ساعة مرة واحدة مع منحهم ساعتين فقط للطعام والراحة[1] . وكثيرون منهم لا يقرأون وليس من الضرورى أن يحصلوا على تدريب فكرى إذ ليس فى العمل سوى مجال صغير للمهارة ومجال أصغر منه لتقدير الحسن . والأجور لا تتناسب زيادتها مع تقدمهم فى السن . وأغلبهم لا يتطلعون إلى الوظائف الأحسن أجراً والأكثر مسئولية وهى وظائف المشرفين على الآلات ، لأن لكل آلة مشرفاً واحداً ومعه ولدان أو أربعة »[2] . فإذا ما بلغوا السابعة عشرة من العمر طردوا من المطبعة وبذا يزداد عدد الطبقات المجرمة . وتفشل محاولات إيجاد عمل لهم فى ميادين أخرى بسبب جهلهم ووحشيتهم وانهيارهم العقلى والجثمانى .

وما ينطبق على تقسيم الصناعة اليدوية للعمل داخل المصنع ينطبق بالمثل على تقسيمه فى المجتمع . فما دامت الحرفة اليدوية والصناعة اليدوية أساس الإنتاج الاجتماعى يصبح تخصيص المنتج لفرع من الإنتاج خاصة وتكسير الجوانب الأولية المتعددة النواحى لمهنته[3] خطوة

(١) شرحه ص ٣ رقم ٢٤ .

(٢) شرحه ص ٧ رقم ٦٠ .

(٣) « جاء فى Statistical Account عن إقليم المرتفعات باسكتلندة أن كل فلاح منذ سنوات ليست بالكثيرة كان يصنع أحذيته من جلد يدبغه بنفسه . وكثيراً ما كنا نجد فى الكنيسة الكثيرين من الرعاة وسكان الأكواخ من صغار الفلاحين cottars وقد ارتدوا ثياباً من صنع أيديهم مادتها الأولية صوف أغنامهم والكتان الذى زرعوه فى حقولهم ، ونادراً ما كانوا يشترون أداة واحدة مما يحتاجون إليه فى هذا العمل وذلك باستثناء الخرز والإبرة والكشتبان وبعض أجزاء قليلة جداً من الأدوات الحديدية التى تستخدم فى النسج ، وكانت

ضرورية فى طريق التطور . وعلى هذا الأساس وكثمرة التجربة يتخذ كل فرع خاص من الإنتاج الشكل الفنى المناسب ، ويتقنه بالتدريج ثم يتبلور فى ذلك الشكل عند بلوغ درجة معينة من النضج . والشىء الذى يحمل على التغيير هنا وهناك هو التغيير التدريجى فى أدوات العمل بالإضافة إلى ما يرد من أنواع جديدة من المادة الأولية عن طريق التجارة . وحين يمكن الحصول على ذلك الشكل الذى أثبتت التجارب صلاحيته تراه يجمد ويبدو ذلك من الطريقة التى ينتقل بها من جيل لآخر مدى آلاف السنين . ومن مظاهر هذا التطور أنه حتى فى القرن الثامن عشر كان يقال للحرف اليدوية « الخفايا » [1] التى لا يعلم أسرارها سوى الذين يعلمون السحر . لقد مزقت الصناعة الكبيرة القناع الذى اعتاد إخفاء عملية الإنتاج الاجتماعية عن الناس ، وجعل ألغازاً من مختلف فروع الإنتاج التى تمت من تلقاء ذاتها . وهى ألغاز لا للخارجين عنها بل لمن يبحثونها . والمبدأ الذى تسير عليه الصناعة الحديثة وبمقتضاه تحلل كل عملية إلى الأجزاء التى تكونها بغض النظر عن وجود أية علاقة بينها وبين أساليب المبدع الإنسانى لها ، هو الذى خلق علم الصناعات والحرف . فالأشكال المتعددة من عملية الإنتاج الاجتماعية والتى تبدو فى ظاهرها غير متصلة الحلقات إنما تتحول إلى تطبيقات مقصودة الهدف للعلوم الطبيعية ، وكل منها يعد بطريقة منتظمة لإدراك النتيجة النافعة المرغوب فيها . كذلك كشف الأشكال الأساسية القليلة للحركة وهى الأشكال التى يجب أن يتخذها كل نشاط إنتاجى للجسم الإنسانى برغم تنوع العُدد المستعملة وذلك كما أن علم الميكانيكا لا يرى فى أقصى تعقيدات الآلات أكثر من التكرار الدائم للقوى الميكانيكية البسيطة . ولا تنظر الصناعة الحديثة إلى الشكل القديم من عملية إنتاجية على أنه نهائى . إن أساسها الفنى على ذلك انقلابى بينما كان الأساس الفنى لكافة وسائل الإنتاج السابقة محافظاً [2] . وعن طريق الآلات والعمليات الكيماوية

= النساء يستخرجن الأصباغ من الأشجار والشجيرات والأعشاب » مؤلف Dugald Stewart ، طبعة هاملتن ج ٨ ص ٣٢٧ — ٣٢٨ .

(١) فى المؤلف الشهير المعروف باسم Livres des métiers والذى وضعه Etienne Boyleau نقرأ أن أحد عمال اليومية إذا ما انضم إلى جماعة المعلمين من أعضاء النقابة كان يقسم « أن يحب اخوانه بمحبار المحبة الأخوية ، وأن يعاونهم فى حرفهم المختلفة وألا يفشى أسرار المهنة ، وألا يحبذ بضاعته عن طريق لفت نظر المشترى إلى عيوب سلع الغير وهذا الأمر الأخير فى صالح الجميع » .

(٢) « لا تستطيع البورجوازية العيش دون أن تحدث بلا انقطاع انقلابات فى أدوات الإنتاج وفى علاقات الإنتاج بعد ذلك ، ومن ثم فى مجموعة العلاقات الاجتماعية . وعلى العكس من هذا كان الإبقاء على أساليب الإنتاج القديمة الشرط الأول لوجود الطبقات الصناعية السابقة وبقائها . والشىء الذى يميز العصر البورجوازى عن سواه التحويل =

ووسائل أخرى فالصناعة الحديثة إذ تغير الأساس الفنى للانتاج تعمل كذلك على تغيير وظائف العمال والارتباطات الاجتماعية لعملية العمل. وفى الوقت ذاته وبنفس الدرجة من الاستمرار تحوّل تقسيم العمل فى داخل المجتمع فتنقل بلا انقطاع مقادير من رأس المال والعمل من فرع إلى آخر من فروع الانتاج. فالصناعة الكبيرة بطبيعتها تسبب تغييرات فى العمل وكثرة فى الوظائف، ومرونة متعددة الجوانب للعامل. ومن جهة أخرى فى شكلها الرأسمالى تكرر التقسيم القديم للعمل وخواص ذلك التقسيم. وقد رأينا كيف أن هذا التناقض الكامن يسلب العامل الراحة والثبات والاستقرار ويهدد بحرمانه فى الوقت ذاته من وسائل العمل والحياة[١] وأن يجعل فائضاً عن الحاجة لا الوظيفة التفصيلية التى يقوم بها فحسب، بل والرجل نفسه. وقد رأينا كذلك كيف أن هذا التناقض يبدو أثره الخطير فى التضحية المستمرة بالعمال وفى تبديد قوة العمل تبديداً يتميز بالإرهاق والتهور، وفى مظاهر الدمار المترتبة على الفوضى الاجتماعية. وهذا هو الجانب السلبى. ولكن إذا كانت تغيرات العمل المستمرة تعرض نفسها كقانون طبيعى غالب على سواه وعمياً أثره بذلك النشاط المدمر لمثل هذا القانون حين يلقى فعله عقبات فى كل مكان[٢]. ومن جهة أخرى فالصناعة الكبيرة عن طريق نكباتها تفرض ضرورة حيوية وهى أن التغييرات فى العمل وفى مهارة العامل إلى أقصى حد ممكن سينظر إليها على أنها قوانين عامة للانتاج الاجتماعى بحيث أن الإنتاج يجب أن يجعل مطابقاً للطريقة التى تؤدى بها هذه القوانين وظائفها فى العادة.

= المستمر للانتاج والاضطراب الدائم فى الأحوال الاجتماعية وعدم الاستقرار والحركة الخالدان، تزول كافة العلاقات الثابتة الجامدة بما يصحبها ويتعلق بها من أفكار وآراء خاطئة قديمة لها احترامها، كما أن العلاقة الحديثة التشكل والتكوين تصبح عتيقة بالية قبل أن تجمد وتتحجر، ويتحطم كل ما كان يراه الناس صلباً وتتناثر أجزاؤه، ويصيب الدنس كل ما كان مقدساً، وأخيراً يضطر الناس إلى أن يحدقوا بأعين مفتوحة فى مراكزهم وعلاقاتهم الاجتماعية » فى. انجلز. كارل ماركس Manifesto of the Communist Party لندن ١٨٤٨.

(١) « إنك تسلبنى الحياة حين تنزع منى الوسائل التى أعيش بها »
شكسبير: تاجر البندقية — الفصل الرابع، المنظر الأول السطر ٣٧١—٣٧٢.

(٢) على أثر عودة عامل فرنسى من سان فرنسسكو كتب ما يأتى « لم أكن لأصدق أبداً أنى قادر على الاشتغال فى حرف مختلفة متنوعة، اشتغلت فى كاليفورنيا وكنت مقتنعاً أنى لا أصلح إلا للطباعة ... ولكن إذ ألقيت نفسى فى وسط هذا العالم من المغامرين الذين يغيرون مهنهم كما يغيرون ملابسهم، فعلت مثلهم، وإذ لم يكن التعدين عملا مجزياً هجرته إلى المدينة حيث اشتغلت بترتيب الحروف وأصبحت سباكاً الخ. وبذا كشفت صلاحيتى لأى نوع من العمل شعرت أنى إنسان » C. A. Cordon : De l'enseignement professionnel الطبعة الثانية، باريس ١٨٥٨ ص ٥٠.

ولكن تطور هذه المتناقضات في نطاق شكل تاريخي من الانتاج هو الطريقة التاريخية الوحيدة التي تُحل بها هذه المتناقضات ويظهر شكل جديد إلى عالم الوجود. لقد كان من آثمن جواهر حكمة رجال الحرف اليدوية قولهم «ليثبت الإسكافي حتى النهاية» . ولكن هذه الحكمة صارت سخافة مطلقة منذ اللحظة التي تمكن فيها صانع الساعات وات من اختراع الآلة البخارية ، والحلاق أركريت من اختراع الآلة المعروفة باسم البغلة ، والجوهري فولتن من ابتداع السفينة البخارية »(١).

بقدر ما ينظم تشريع المصانع العمل في المصانع ومعامل الصناعة اليدوية الخ لا يبدو هذا في أول الأمر أن يكون تدخلا في حق رأس المال في الاستغلال . ومن جهة أخرى يعد أي تنظيم لما يعرف باسم الصناعة المنزلية(٢) تدخلا واضحاً ومباشراً في سلطة الوالدين ؛ وهذه كانت خطوة ظل البرلمان البريطاني الطيب القلب راغباً عن أن يخطوها . ولكن أرغمته قوة الظروف في النهاية على أن يعرف أن الصناعة الكبيرة التي حطمت الأسس الإقتصادية التي يقوم عليها نظام الأسرة القديم وعمل الأسرة الملائم لذلك النظام ، كانت تكتسح أمامها العلاقات الأسرية القديمة . وصار من المتعين المناداة بحقوق الأطفال ، وإننا لنقرأ ما يلي في تقرير لجنة استخدام الأطفال لعام ١٨٦٦ «لسوء الحظ يتضح من جميع الأدلة أن الأطفال من الجنسين إنما يتطلبون الحماية إزاء أهليهم أكثر منها إزاء الغير . فالسبب في نظام الاستغلال غير المقيد لعمل الطفل عموماً ولما يقال له العمل المنزلي على وجه الخصوص إنما هو ، لأن الوالدين قادرون دون ما رقابة أو تقييد على ممارسة سلطانهم الاستبدادي الضار على فلذات أكبادهم الصغار وناعمي الأظفار ، ... فينبغي ألا يكون للوالدين السلطة المطلقة التي تمكنهم من أن يجعلوا من أطفالهم مجرد آلات تكسب كذا أجر في الأسبوع ... فالأطفال والصغار

---

(١) في نهاية القرن السابع عشر نجد أن جون بلرز (وهو صورة هامة في تاريخ الاقتصاد السياسي) قد أدرك بوضوح الضرورة الداعية إلى إلغاء نظام التعليم الحالي والأساليب الحالية في تقسيم العمل التي تخلق الامتلاء والحرمان في طرفي المجتمع المتقابلين ، «والبطالة قوته .. والتعليم الخامل لا يفضل كثيراً تعلم الخمول ... والعمل الجثماني نظام أولي فرضه الله ... ويكون العمل صالحاً لصحة الجسم كالغذاء بالنسبة إلى حياته ، لأن الآلام التي يوفرها الإنسان بواسطة الراحة إنما يراها في المرض ... إن العمل يضيف الزيت إلى مصباح الحياة الذي يشعله التفكير .. إن العمل السخيف الشبيه بعمل الأطفال يجعل عقول الأطفال تافهة ».

Proposals for Raising a College of Industry of all Useful Trades and Husbandry, London, 1696, pp. 12, 14, and 18.

(٢) يستمر هذا النوع من العمل في الورش الصغيرة كما رأينا في صنع الدنتلا وطي القش ويمكن أن ندرسه بتفصيل أرقى في صناعات المعادن بشفيلد وبرمنجهام الخ .

فى كافة أمثال هذه الحالات طبع ما يبرر طابعهم على اعتبار ذلك حق طبيعى لهم بأن يحقروا
محطم قبل الأوان قوتهم الجثمانية ويهبط بهم فى معيار المخلوقات الفكرية والأدبية . (لجنة
تشغيل الأطفال،التقرير الخامس ص ٢٥ رقم ١٦٢ ، التقرير الثانى ص ٣٨ رقم ٢٨٥،٢٨٩،
ص ٣٥ رقم ١٩١) ولكن لم يكن سوء استغلال السلطة الأبوية السبب فى هذا الاستغلال
المباشر وغير المباشر لعمل الأشخاص غير الناضجين من جانب رأس المال ، بل بالعكس إن
الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج هى التى حولت سلطة الوالدين إلى إساءة استعمال لها لأن هذه
الطريقة قضت على الأساس الاقتصادى الملائم لسلطة الوالدين . ومهما بدا تحطيم نظام
الأسرة القديم فى داخل المجتمع الرأسمالى شنيعاً فالصناعة الكبيرة إذ تخصص للنساء والأحداث
والأطفال دوراً حاسماً فى عملية الإنتاج المنظمة على أساس اجتماعى وهو دور يجب الاضطلاع
به خارج البيت ، إنما تبنى الأساس الاقتصادى الجديد لشكل أعلى من الأسرة ومن العلاقات
بين الجنسين . ومن السخف أن تنظر إلى الشكل المسيحى التيوتونى للأسرة على أنه شكل
مطلق ، كما ينطبق نفس الأمر على الأشكال الرومانية والإغريقية والشرقية : وهى بهذه
المناسبة تكون سلسلة متطورة متصل بعضها ببعض على مر التاريخ . وواضح علاوة على ذلك
أن تكوين هيئة العمل المتحدة من أفراد من كلا الجنسين ومن أعمار مختلفة برغم أنه فى شكله
الرأسمالى الناشئ من تلقاء ذاته والوحشى (حيث فيه يوجد العامل من أجل عملية الإنتاج لا أن
تكون عملية الإنتاج من أجل العامل) — نقول إنه وإن كان هذا التكوين مصدراً سيئاً
للفساد والاستعباد فقد يتحول إلى مصدر تقدم الإنسان إذا توافرت أحوال مناسبة(١) .

يدأ تشريع المصانع كقانون استثنائى طبق على الغزل والنسج الآليين وهى أولى ثمار
الصناعة الميكانيكية . وقد رأينا الحاجة إلى توسيع مداه بحيث يصبح قانوناً عاماً ينطبق على
جميع الإنتاج الاجتماعى تنشأ من عملية التطور التاريخية للصناعة الكبيرة كنتيجة ترتب
عليها حدوث انقلاب فى الأشكال التقليدية للصناعة اليدوية والحرف اليدوية والصناعة
المنزلية فتتحول الأولى على الدوام إلى إنتاج مصانع ، والثانية إلى صناعة آليةيدوية ، وتصبح
أقاليم الحرف اليدوية والصناعة المنزلية ، فى وقت سريع إلى درجة مدهشة عبارة عن أماكن
بؤس يجد فيها الاستغلال الرأسمالى المجال حراً لممارسة أقدح ألوانه . وهناك عاملان هما اللذان
يعينان فى النهاية امتداد تشريع المصانع . فأولا هناك التجربة المتجددة على الدوام وهى أن
رأس المال حالما تخضعه لإشراف الدولة فى نواح قليلة منعزلة من البناء الاجتماعى يبحث عن

(١) « قد يكون العمل بالمصنع خالصاً وجيداً كالعمل المنزلى بل وربما أفضل منه » — تقارير مفتشى
المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٥ ص ١٢٧ .

التعويض بقوة أعظم فى نواح أخرى (المصدر السابق ص ٢٢٧و٢٣٢) . والعامل الثانى الطالب الملح من جانب الرأسماليين أنفسهم لتحقيق المساواة فى أحوال المنافسة وهذا يتضمن طلباً على إقامة حدود يمكن تطبيقها عموماً لاستغلال العمل (وتجد معلومات وفيرة عن هذا الأمر فى « تقارير مفتشى المصانع ») . ولنستمع إلى حديثين يشقان القلوب ، فالسادة كوكسلى من المشتغلين بصناعة المسامير والسلاسل برستول وقد طبقوا من تلقاء أنفسهم تنظيمات قانون المصانع . نظراً لبقية الأسلوب القديم غير المنظم فى المعامل المجاورة فموقف جماعة كوكسلى غير ملائم لأن الأولاد فى منشآتهم يجذبون للعمل بعد الساعة السادسة مساء فى أماكن أخرى ، وهم يقولون بالطبع « إن هذا ينافى العدل وتنجم عنه خسارة لأنه يهلك جانباً من قوة الأولاد وهى القوة التى يجب أن نستفيد منها إلى الحد الأقصى (لجنة ... التقرير الخامس ص ١٠ رقم ٣٥) . وصرح المستر ج . سمبسون صانع ورق الصناديق والحقائب بلندن أمام اللجنة أنه مستعد لتوقيع أى التماس لتدخل التشريع لأنه يشعر دائماً بالقلق ليلا حين يغلق محله خشية أن يشتغل الغير حتى ساعة متأخرة من الليل وبذا يحصلون على الطلبات التى كانت من نصيبه (شرحه ص ٩ رقم ٢٨) . ورأت اللجنة أنه من غير العدل وضع مصانع كبار أرباب الأعمال تحت التنظيم بعكس المحال الأصغر منها . وأشارت إلى الظلم الناجم عن المنافسة بخصوص ساعات العمل إذا أعفيت المحال الصغيرة . وفضلا عن هذا تجذب أماكن العمل المعفاة من التشريع ما لدى كبار أرباب الصناعة من العمال الأحداث من الذكور والإناث . وفضلا عن هذا فثمت حافز على مضاعفة عدد المحال الصغيرة مع أنها أقل مناسبة لصحة القوم وراحتهم وتعليمهم وتحسين أحوالهم (مصدر سابق ص ٢٥ رقم ١٦٥ - ١٦٧) . لإدراك المزايا الأخرى للصناعات الكبيرة . راجع التقرير الثالث للجنة تشغيل الأطفال ص ١٣ رقم ١٤٤ و ص ٢٥ رقم ١٢١ و ص ٢٦ رقم ١٢٥ و ص ٢٧ رقم ١٤٠ الخ .

وتوصى اللجنة فى تقريرها الختامى بتطبيق القانون بحيث يدخل فى دائرته ١٤٠٠٠٠٠(١) من الأطفال والأحداث والنساء حوالى نصفهم موضع الاستغلال فى الصناعة الصغيرة والمنزلية . . إذ لا ريب أن مثل هذا التشريع سيكون له أثر طيب لا بالنسبة للصغار والضعفاء

---

(١) هذا الامتداد للقانون جعله يسرى على المهن الآتية : عمل الدنتلا ، نسج الجوارب ، على القش ، عمل الملابس بفروعها المختلفة ، عمل الزهور الصناعية ، عمل الأحذية ، عمل القبعات ، عمل الجوانتيات ، الخياطة ، كافة مصانع المعادن من أفران الصهر حتى مصانع الإبر الخ ، مصانع الورق والزجاج والطباق والمطاط ، عمل الأبسطة اليدوى ، عمل المظلات ، صناعات المغازل ، الطباعة ، التجليد ، عمل الأدوات الكتابية (ويشمل ذلك عمل الحقائب الورقية والورق الملون الخ) ، وعمل الحبال ، وصنع الحلى وعمل الطوب ، وصنع الحرير باليد ، والنسج فى كوفنترى ــ

فحسب وهم موضع عنايته المباشرة . بل وبالنسبة إلى العمال البالغين الذين يدخلون تحت سلطانه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ؛ وسيفرض ساعات منتظمة معتدلة ، والنظافة وصحة أماكن العمل ، وهذا يعمل على توفير وتحسين قوتهم الجثمانية التي تتوقف عليها رفاهيتهم ورفاهية البلاد كثيراً ، كما ينقذ الجيل الناشيء من الإفراط في المجهود في سن مبكرة ... وأخيراً يتيح لهم - على الأقل حتى سن الثالثة عشرة - فرصة تلقي مبادىء العلم ... » (مصدر سابق ص ٣٥ رقم ١٦٩) .

وأعلنت وزارة التوري في خطاب العرش (٥ فبراير ١٨٦٧) أنها ضمنت توصيات لجنة التحقيق الصناعية بضع مشروعات قوانين[1] ؛ وكان لا بد قبل إدراك هذه النتيجة من تجربة أخرى لمدة ٢٠ عاماً على حساب الطبقة العاملة . ففي ١٨٤٠ تألفت لجنة لفحص عمل الأطفال وكان صرح نساو . و . سينيور أظهر تقريرها (١٨٤٢) « أفظع صورة للجشع وحب الذات من جانب أصحاب العمل والوالدين ، والبؤس والدمار من جانب الصغار والأطفال ... ولسوء الحظ لا زالت تلك الويلات مستمرة بمثل حدتها السابقة ؛ كما يتضح من الكتيب الذي نشره هاردويك منذ عامين ... وإنه لدليل غريب على ما يصيب أخلاق أطفال الطبقة العاملة وصحتهم من إهمال عام عدم الاهتمام بهذا التقرير مدى عشرين عاماً سمح خلالها لأطفال نشأوا دون أي إدراك لما يراد بكلمة الأخلاق وبدون معرفة أو دين أو عاطفة طبيعية أن يصبحوا والدين للجيل الحالي » (سينيور : مؤتمر العلوم الاجتماعية ص ٥٥ - ٥٨) . وخلال ذلك تغيرت الأحوال الاجتماعية ولم يجرأ البرلمان على تجاهل مطالب لجنة ١٨٦٣ ومد نطاق مفعول القانون النافذ إذ ذاك في صناعة المنسوجات ليشمل عدة صناعات منها عمل الفخار وورق الجدران والكبريت والخرطوش الخ ، وذلك سنة ١٨٦٤ مع أن تقرير اللجنة لم ينشر منه إلا جزء . وقد أتمت اللجنة أعمالها سنة ١٨٦٦ ، وفي ١٥ أغسطس سنة ١٨٦٧ صدق الملك على The Factory Acts Extension Act (للصناعات الكبيرة) وعلى Workshops Regulation Act

---

ومعامل الملح والشمع والأحذية ، ومعامل تكرير السكر ، وصناعات متنوعة متصلة بالخشب ، وحرف أخرى متصلة بالخشب ، وحرف أخرى مختلفة .

(١) صدر القانون Factory Acts Extension Act في ١٥ أغسطس ١٨٦٧ ونظم كافة معامل المعادن والسبك والمصنوعات بما في ذلك عمال الآلات وكذلك صناعات الزجاج والورق ، وصمغ جاوه gutta percha ، والمطاط ، والطباق وعمال الطباعة والتجليد . وأخيراً كافة الورش التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً . وصدر « قانون تنظيم أوقات العمل » في ١٧ أغسطس ١٨٦٧ وهو ينظم الورش الصغيرة وما يقال له الصناعة المنزلية . وسأعود إلى هذه القوانين وإلى قانون التعدين الجديد الصادر سنة ١٨٧٢ الخ في المجلد الثاني .

فى ٢١ أغسطس (الصناعات الصغيرة). ويسرى الأول على أفران الخبز ومعامل صهر الحديد والنحاس ومعامل السبك ومصانع عمل الآلات والمصانع المشتغلة بالصناعة المعدنية وورش الورق والزجاج والطباق والطباعة والتجليد. وعلى العموم جميع المنشآت الصناعية من هذا النوع والتى يشتغل فيها ٥٠ شخصاً أو أكثر فى نفس الوقت لمدة لا تقل عن ١٠٠ يوم فى السنة. ولكى نعطى فكرة عن مدى مجال تطبيق هذا القانون نقتبس الفقرات التالية من المادة التفسيرية لقانون تنظيم الورش.

الحرفة اليدوية handicraft وهى أى عمل يمارس بطريقة التجارة أو لأغراض التكسب، أو تكون ملازمة لصنع أى سلعة أو جزء من سلعة، أو ملازمة لتغيير وإصلاح وتزيين وإتمام سلعة أو جعلها صالحة للبيع.

الورشة (workshop) - أى غرفة أو مكان مهما كان فى العراء أو مسقوفاً ويعد لممارسة أى حرفة يدوية بواسطة أى طفل أو شخص صغير السن أو امرأة، ويكون فيه حق الرقابة والإشراف لمن يستخدم هذا الطفل أو الحدث أو المرأة.

المستخدمون employed ويقصد بذلك من يعملون فى أى حرفة يدوية بأجر أو بغير أجر تحت إشراف رب عمل أو والد كما هو مبين هنا.

الوالد - ويراد به الوالد والوصى أو الشخص الذى عليه رعاية أو الإشراف على أى ... طفل أو حدث.

وتنص المادة السابعة على عقاب استخدام الأطفال والأحداث والنساء بطريقة مخالفة للقانون، وتفرض الغرامات لا على من يدير الورشة سواء كان والداً أو غير ذلك فحسب بل وحتى والد الطفل والصغير أو المرأة أو الشخص الذى يستفيد فائدة مباشرة من عمل هؤلاء أو يسيطر عليهم.

ويختلف القانون الأول الخاص بالمنشآت الكبيرة عن قانون المصانع بسبب اشتماله على عدد من الاستثناءات الفاضحة، كما أنه يسلم عن جبن بأمور كثيرة لصالح أصحاب رؤوس الأموال. وظل قانون تنظيم الورش على تفاهته عديم القيمة فى أيدى السلطات المدنية والمحلية التى عهد إليها تنفيذه. وحين سحب البرلمان هذه الاختصاصات سنة ١٨٧١ من السلطات المحلية ونقلها إلى مفتشى المصانع أضيف إلى عمل الأخيرين أكثر من ١٠٠,٠٠٠ ورشة، ٣٠٠ مصنع لعمل الطوب دفعة واحدة. وبرغم نقص عدد موظفى هيئة التفتيش من الأصل لم يزد

عددها إلا ثمانية مع اتساع نطاق عملها بهذه الإضافة الجديدة[1] .

ومما يسترعى النظر فى التشريع البريطانى (١٨٦٧) أن البرلمان المكون من الطبقات الحاكمة اضطر أن يقبل كمسألة مبدأ اتخاذ مثل هذه الاجراءات الواسعة والشاذة ضد ما شاهده من تطرف رأس المال فى الاستغلال . هذا من جهة ، ومن أخرى كان التطبيق العملى لهذه الاجراءات متصفاً بالتردد ، وعدم الرغبة فى التنفيذ ، وسوء النية .

كذلك أوصت لجنة ١٨٦٢ بإجراء تنظيم جديد لصناعة التعدين التى تميزت باتفاق مصالح كل من ملاك الأراضى والرأسماليين الصناعيين . لقد ساعد تضارب مصالح الفريقين على صدور تشريع المصانع ، وإن اختفاء هذا العداء يفسر التراخى الذى تميزت به محاولات تنظيم المناجم عن طريق التشريع . وقد كشفت لجنة ١٨٤٠ الغطاء عن أشياء بشعة كانت موضع فضيحة بأوربا ، وهنا سن البرلمان قانون التعدين (١٨٤٢) الذى حرم العمل الليلى تحت سطح الأرض بالنسبة للنساء والأطفال ممن لم يبلغوا العاشرة . ثم نص قانون ١٨٦٠ على أن يتولى التفتيش على المناجم موظفون عموميون يعينون لهذا الغرض ، كما حرم العمل تحت سطح الأرض على الأحداث فيما بين العاشرة والثانية عشرة إلا إذا كانوا مزودين بشهادة من المدرسة أو كانوا يدرسون ساعات معينة كل أسبوع .

ومن أحدث الكتب الزرقاء ، تقرير اللجنة المختارة عن المناجم ، مضافاً إليه ... الأدلة (٢٣ يولية ١٨٦٦) وأصدرته لجنة من أعضاء مجلس العموم خولت حق استجواب الشهود . والتقرير مجلد ضخم لا يشغل فيه التقرير الفعلى سوى خمسة سطور ، فكان على اللجنة أن تستجوب شهوداً آخرين . ويذكرنا توجيه الأسئلة بطريقة المحاكم الانجليزية حيث يحاول الدفاع بأسئلة وقحة محيرة انتزاع الألفاظ من الشهود . وكان أعضاء اللجنة يتولون التحقيق بأنفسهم ، ومنهم ملاك المناجم ومستغلوها ، أما الشهود فمن عمال المناجم وأغلبهم من عمال مناجم الفحم . وهذه المهزلة تمثل روح الرأسمالية ، وسنقدم مقتطفات مرتبة ؛ وأود أن أشير إلى أنه فى الكتب الزرقاء البريطانية يعطى لكل سؤال وجواب رقم . وما نورده أجزاء من شهادة عمال مناجم الفحم .

---

(١) كانت هيئة التفتيش تتكون من مفتشين ، ومساعدين ، ٤١ من صغار المفتشين زاد عددهم ثمانية سنة ١٨٧١ ، لم تزد نفقات تنفيذ القانون فى انجلترا واسكتلندا وايرلنده عن ٢٥٣٤٧ من الجنيهات فى عام ١٨٧١ – ١٨٧٢ بما فى ذلك النفقات القانونية المترتبة على رفع الدعوى على أصحاب الأعمال عن خالفوا نصوص القانون .

استخدام الأولاد من سن العاشرة فما فوقها بالمناجم

يستمر العمل (بما فى ذلك الخروج والعودة) ١٤ ، ١٥ ساعة وأحياناً من ٣ ، ٤ ، ٥ صباحاً حتى ٤ر٥ مساء (رقم ٦ ، ٤٥٢ ، ٨٣) . ويعمل البالغون نوبتين كل منهما ٨ ساعات . وليس هناك تغيير بالنسبة للأولاد بسبب ما يتكلفه ذلك العمل (٨٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤) . ويقوم الصغار بفتح وإغــلاق أبواب التهوية . أما من يكبرونهم فيقومون بحمل الفحم الخ (١٢٢ ، ٧٣٩ ، ٧٤٧ ، ١٧٤٧) . ويظلون فى هذا العمل حتى سن ١٨ أو ٢٢ ثم يبدأون عمال المعدن بمعناه الصحيح (١٦١) . ومعاملة الأطفال والأحداث أسوأ وأشق من أى فترة مضت (١٦٦٣ - ٦٧) . وهنا يسأل مسيو فيفيان « ألا يتوقف رأى العامل على فقر الأسرة ؟ » مستر بروس « لا ترى فى حالة إصابة الوالد أو مرضه أو موته وعدم وجود غير الأم أن من الصعب منع طفل فيما بين ١٢ و ١٤ من أن يكسب ١ شلن ٧ بنس ، فى اليوم للأسرة ؟ » يجب وضع قاعدة عامة ... هل ترى صدور تشريع يمنع استخدام الأطفال دون سن ١٢ أو ١٤ مهما كانت حالة الوالدين؟ « نعم » (١٠٧ - ١١٠) فيفيان « ... ألا يحتمل - إذن - أن يبحث الوالدون عن عمل لأطفالهم فى نواح أخرى كالصناعة اليدوية مثلا ؟ » « لا أظن » (١٧٤) كينيرد « يرعى بعض الأولاد الأبواب ، أليس كذلك ؟ » « - نعم - » « ألا يحدث تيار قوى حين فتح أو إغلاق الباب ؟ » « نعم » . « ويبدو ذلك سهلا ولكنه مؤلم حقيقة ؟ » « إنه سجين كما لو كان فى زنزانة » ـــ فيفيان البورجوازى « إذا أعطينا الولد مصباحاً ألا يستطيع القراءة ؟ » « نعم » - « أظنه يعد مذنباً إذا وجدوه يقرأ إذ عليه أولا أداء عمله ، ولا أظن إمكان السماح بذلك فى المنجم » (١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠) .

التعليم

يطالب عمال المناجم بالتعليم الاجبارى لأطفالهم كما هو الحال بالمصانع . ويعدون مواد قانون ١٨٦٠ وهما لا حقيقة . « هل تطالبون القانون ضد أصحاب العمل أو الوالدين ؟ » « أظن ضد الطرفين » - « إذن ليس ضد طرف أكثر منه ضد الآخر ؟ » - « أكاد لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال » (١١٥ ، ١١٦) . « هل بأصحاب الأعمال رغبة فى توجيه الأطفال للمدرسة ؟ » . لا ، إذ لا تخفض ساعات العمل لهذا الغرض (١٣٧) المستر كينيرد . هل لديك أمثلة عن رجال حسنوا تعليمهم منذ بدأوا العمل ، أم أنهم يفقدون ما حصلوه ؟ .

« تسيء حالتهم بوجه عام وتتكون فيهم عادات سيئة كالقمار وتناول المسكرات . (٣٩١) ـ هل يقومون بأية محاولة من هذا النوع بإنشاء المدارس ليلا ؟ ـ تشمل مناجم قليلة مدارس ليلية ولكن من العبث توجيههم إليها بسبب إعيائهم . (٤٥٤) . إذن أنت ضد التعليم ؟ : لا ... بكل تأكيد ولكن : الخ (٤٤٣) ـ . ألا يحتم القانون على ـ أرباب الأعمال ـ المطالبة بهذه الشهادات المدرسية ؟ : ـ يطالبهم القانون بذلك ، ولكن لا أظنهم يطالبونها . ـ إذن من رأيك أن هذا النص عاطل في المناجم : إنه غير نافذ المفعول : (٤٤٣ـ٤٤٤) ـ هل يهتم العمال بمسألة التعليم ؟ . أغلبهم (٧١٧) ـ . هل بهم رغبة شديدة في نفاذ القانون ؟ : ترى الأغلبية ذلك . (٧١٨) : هل ترى أي قانون ... لا يصير فعالا إذا عاون الناس على تنفيذه ؟ : ـ قد يرغب الكثيرون في الاعتراض على استخدام الولد ولكنهم يصبحون موضع المراقبة » : (٧٢١) ـ . من جانب ؟ . ـ الذين يستخدمونه (٧٢٠) ـ . أتظن أرباب الأعمال يرون ما يدعو للمؤاخذة في حالة رجل يطيع القانون ؟ ... اعتقد ذلك (٧٢٢) ـ . هل سمعت عاملا اعترض على استخدام ولد بين سن ١٠ و١٢ لا يستطيع القراءة أو الكتابة ؟ ـ ليس له حق إبداء الرأى . (١٢٣) . هل تطلب تدخل البرلمان ؟ : لا بد من قرار برلمانى ليكون تعليم أولاد المعدنين إلزامياً : (١٦٣٤) ـ : هل يقع هذا على عاتق المعدنين وحدهم ؟ : إنى أتحدث عن المعدنين فقط . (١٦٣٦) ـ لماذا تميز بين أولادهم وأولاد الآخرين ؟ لأنهم استثناء للقاعدة (١٦٣٨) ـ من أية ناحية ؟ من الناحية الجثمانية (١٦٣٩) ـ لماذا يكون التعليم في حالتهم أكبر قيمة ؟ لا أعرف أنه أكبر قيمة ، ولكن الارهاق لا يجعل لأولاد عمال المناجم فرصة الدراسة في مدارس الأحد أو المدارس النهارية : (١٦٤٠) ـ أليس من المستحيل أن تنظر إلى مسألة كهذه بصفة مطلقة ؟ (١٦٤٤) ـ هل هناك عدد كاف من المدارس ؟ ـ لا (١٦٤٦) إذا حتمت الدولة إلحاق كل طفل بمدرسة فهل تتوافر المدارس ؟ ـ إذا جدت الظروف فقد تنشأ المدارس (١٦٤٧) ـ أظن بعض الأولاد يجهل القراءة والكتابة ؟ ـ أغلبهم . وكذلك أغلبية الرجال » (٧٠٥ـ٧٢٥)

استخدام النساء

منذ سنة ١٨٤٢ اقتصرت النساء على العمل فوق سطح الأرض في حمل الفحم الخ وجر البراميل إلى الترع وعربات السكك الحديدية ... وزاد عددهم في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة (١٢٢٧) وأعمارهم ما بين ١٢ و ٥٠ أو ٦٠ (٦٤٥ـ١٧٧٩) : « ما شعور المعدنين إزاء تشغيل النساء ؟ ـ يستنكرون ذلك عموماً (٦٤٨) ـ « لماذا ـ لأنه محط للجنسين » (٦٤٩)

„ هل ثمت ما يعين الملابس ؟ - إنها أجدر بالرجال . وأعتقد أنها أحياناً تطغى على كل شعور بالرقة » ، « هل تدخن النساء ؟ بعضهن - » - « أعتقد أن هذا عمل قذر ؟ - قذر جداً » - « هل تسود وجوههن ؟ - كالرجال داخل المنجم - » « أعتقد أن المرأة ذات الأولاد تعجز عن القيام بواجبها نحوهم ؟ (٦٥٠ - ٦٥٤) » هل تستطيع أرملة أن تحصل على مثل هذا الأجر (٧-١٠ شلنات في الأسبوع) في مكان آخر ؟ لا أستطيع التحدث عن ذلك ، (٧٠٩) - « ولكن هل أنت مستعد لمنعهن عن كسب العيش بهذه الوسائل ؟ - نعم ، (٧١٠) » ما الشعور في الجهة ... إزاء استخدام النساء ؟ - إنه محط للكرامة ، وإنا نود أن ننظر إلى الجنس اللطيف بقدر أكبر من الاحترام بدلا من رؤيته في جوانب المنجم ... وبعض العمل شاق جداً بحيث أن بعض الفتيات يحمل يومياً ما زنته ١٠ أطنان » (١٧١٥ ، ١٧١٧) . « هل المشتغلات بالمناجم دون زميلاتهن بالمصانع خلقياً ؟ - قد تكون نسبة الرديئات أعلى قليلا » (١٢٣٧) « ولكنك غير راض عن الحالة الأخلاقية بالمصانع ؟ - لا (١٧٣٣) » ، هل توافق على تحريم استخدام النساء في المصانع أيضاً ؟ لا (١٧٣٤) - ولماذا ؟ أظن العمل بالمصانع أشرف لهن (١٧٣٥) » ومع هذا ألا تراه ضاراً بأخلاقهن ؟ « ليس كالحال بالمناجم ، ولكنه أرقى من وجهة المركز الاجتماعي ... هكذا أنظر إلى المسألة وليس من الوجهة الأخلاقية وحدها . إن أثر الانحطاط في الفتيات يدعو إلى الرثاء . وحين تتزوج هذه الفتيات الأربعمائة أو الخمسمائة يقاسي المعدنون كثيراً مما يحملهم على هجر بيوتهم والاتجاه إلى الشراب (١٧٣٦) - إذا حرمت استخدام النساء بالمناجم فقد تضطر إلى تطبيق نفس الأمر على معامل الحديد ؟ لا أستطيع التحدث عن مهنة أخرى (هل ثمت اختلاف بين ظروف العمل في معامل الحديد وفوق سطح الأرض في المناجم ؟ - لم أتحقق من الأمر (١٧٤٠) » « هل ترى ما يدعو إلى التمييز بين طبقة وأخرى ! - لم أتأكد من ذلك ولكن زياراتي للبيوت دلتني على أن الحالة في جهتنا داعية إلى الإشفاق . . » (١٧٤١) - « هل ترى التدخل حيثما يكون استخدام النساء محطاً للكرامة ؟ ... » يكون ذلك ضاراً بالطريقة الآتية . لقد تلقى الانجليز أحسن مشاعرهم من تعليم الأم ... (١٧٥٠) - « ألا ينطبق هذا على الأعمال الزراعية ؟ نعم ولكن خلال فصلين ونحن نشتغل طيلة الفصول الأربعة » (١٧٥١) - « إنهم يعملون أحياناً بالليل والنهار وينفذ الماء إلى الجلود وتحطم البنية والصحة ... لعلك لم تبحث الأمر ؟ لاحظته بكل تأكيد في طريقي ، ولكنه لا يعادل نتائج استخدام النساء بالمناجم .. إنه عمل الرجل ، والرجل القوى » (١٧٥٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤) - « إن شعورك ينحصر في أن الطبقة الأحسن من المعدنين تشعر أنها تهبط من الناحية الإنسانية وذلك بسبب الحصول على المساعدة من

النساء أليس كذلك ؟ نعم » (١٨٠٨) .

وبعد أسئلة من هذا النوع المعوج من جانب هؤلاء البورجوازيين ينكشف أخيراً سر (عطفهم) على الأرامل والأسرات الفقيرة .. إن صاحب منجم الفحم يعين البعض للإشراف على العمل وهؤلاء سياستهم أن يجرى العمل على أحسن الأسس الاقتصادية حتى ينالوا رضاء مخدوميهم ، وهؤلاء الفتيات تتناول الواحدة منهن أجراً قدره شلن وخمس بنسات مقابل شلنين ونصف شلن للرجل » (١٨٠٦) .

تحقيقات قاضى التحقيق

هل يثق العمال بالإجراءات المتبعة فى التحقيقات حين وقوع حوادث ؟ ـ لا ثقة لهم بها (٣٠٦) ـ ولماذا ؟ ـ لأن من يقومون بها لا يعرفون شيئاً عن المناجم وأمثالها . ـ ألا يجلس العمال مطلقاً فى هيئة المحلفين ؟ مبلغ علمى أنهم لم يظهروا إلا كشهود . ـ ومن يدعون عادة لتكوين هيئة المحلفين ؟ تجار بالجهة المجاورة .. يقعون أحياناً تحت تأثير مخدوميهم بحكم ظروفهم ـ أصحاب المصانع وهؤلاء لا تتوافر لهم الدراية الكافية ويكادون لا يفهمون الشهود والاصطلاحات التى تستعمل الخ ، ـ وهل ترى تأليف هيئة المحلفين ممن سبق لهم العمل فى صناعة التعدين ؟ ـ نعم إذن من جهة .. يظن (العمال) أن الحكم لا يتفق بوجه عام مع الشهادة التى يدلون بها ، (٣٦١،٣٦٤،٣٦٦،٣٧١،٣٧٥) . ـ إن الغرض الأعظم من استدعاء محلف هو الحصول على شخص محايد ، أليس كذلك ؟ أظن ذلك .. ـ وهل يتوافر عدم التحيز إذا كانت الأغلبية من العمال ؟ . لا أرى ما يحمل العمال على التحيز .. إنهم أدرى بالعمليات المتصلة بالمنجم . ـ إذن لا تظن هناك ميلا من جانب العمال لإصدار أحكام قاسية ؟ ـ لا أرى ذلك ، (٣٧٨،٣٧٩،٣٨٠) .

الموازين والمقاييس المغشوشة

يطالب العمال بدفع الأجر كل أسبوع بدلا من كل أسبوعين ، وبالوزن بدلا من المحتويات المكعبة فى البراميل ، ويطلبون حمايتهم من استعمال الأوزان المغشوشة الخ (١٠٧١) . ـ وإذا زيفت البراميل بالغش أليس فى إمكان الرجل الانقطاع عن العمل بواسطة إنذار بذلك قبل الانقطاع بأربعة عشر يوماً ؟ ولكن إذا ذهب لمكان آخر وجد نفس الشىء ، (١٠٧١) ـ ألا

يستطيع مغادرة المكان الذى ارتكب فيه خطأ ؟ هذا الخطأ عام ، وإنما يتوجه عليه أن يخضع له » (١٠٧٢) « هل يستطيع أى رجل أن يترك العمل بإنذار يقدمه قبل الموعد بأربعة عشر يوماً ؟ .. نعم » (١٠٧٣) ومع ذلك فهم غير راضين !

التفتيش على المناجم

ليست الإصابات الناجمة عن حوادث الانفجار هى وحدها الأخطار التى يتعرض لها العمال (رقم ٢٣٤ وما بعده) بل إنهم يشكون كثيراً من سوء التهوية مما يؤذيهم ويؤدى إلى انقطاعهم عن العمل وعدم صلاحيتهم بعد حين لمزاولته ، وهم لا يجرأون على الشكوى للمفتش خشية أن يفقدوا عملهم ولا يستطيعون الحصول على سواه . أما عن التفتيش فقد قال الشاهد إن عدد المفتشين قليل جداً بحيث أن المنجم الذى يشتغل فيه لم يزل فيه مفتش إلا مرة واحدة خلال سبع سنوات ، وقال إن بجهتهم مفتشاً تزيد سنه عن السبعين وعليه أن يفتش على ١٣٠ منجماً . « هل ترغب فى وجود طبقة من المفتشين المساعدين ؟ — نعم » (أرقام ١٠٢٢٤ : ١٠٢٥٢،٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٣) . ولما سئل إذا كان يرى فى إمكان الحكومة الإنفاق على مثل هذا الجيش الكبير من المفتشين أجاب باستحالة ذلك . « ألا ترى أن كثرة زيارات المفتشين معناها نقل ثقل مسئولية (؟) التهوية الصحيحة من أرباب المناجم إلى موظفى الحكومة ؟ — لا أظن ذلك ، وأرى أن عليهم تنفيذ القوانين القائمة » (١٨٥) . « وحين تتحدث عن المفتشين المساعدين هل تقصد طبقة أدنى أجراً ودرجة ؟ » فكان الجواب بالنفى وأن الغرض إيجاد المفتش الكفء الذى يعرف واجبه ولا يخشى شيئاً (٢٠٥،٢٩٤) . « إذا وجدت هذه الطبقة من رجال أقل درجة أليس من خطر ينجم عن نقص المهارة والكفاية الخ ؟ — أظن أن على الحكومة أن تنتقى الأفراد الصالحين » (٢٩٧) . وهنا ينفد صبر رئيس اللجنة من هذا الضرب من الأسئلة بحيث أنه يتدخل قائلا « إنك تريد قوماً يفهمون دقائق العمل ويتوجهون إلى كل مكان ثم يرفعون تقاريرهم إلى المفتش الرئيسى الذى يعالج الحقائق التى يوردونها بمعرفته ومعلوماته » (١٩٩،٢٩٨) . ولما قيل للشاهد إن تهوية هذه الأماكن القديمة الكثيرة العدد عمل ينطوى على نفقات كثيرة أجاب « ولكن يجب فى الوقت نفسه حماية الأرواح » (٥٣١) . واعترض أحد عمال المناجم على القسم السابع عشر من قانون سنة ١٨٦٠ قائلا « إذا وجد المفتش الآن جانباً من المنجم غير صالح كتب بذلك إلى صاحب المنجم وإلى وزير الداخلية . بعد ذلك تتاح للأول فرصة ٢٠ يوماً ليتدبر الأمر وفى نهايتها له أن يرفض إجراء أى تغيير فى المنجم ولكنه

يكتب بذلك إلى وزير الداخلية ويعين فى الوقت نفسه خمسة مهندسين يختار الوزير أحدهم ليكون حكماً ، وأرى فى هذه الحالة أن صاحب المنجم نفسه هو الذى يعين الحكم ، (٥٨١) . وهنا تتوالى الأسئلة من المحقق البورجوازى ، إذن رأيك ضعيف فى نزاهة المهندسين ؟ — هذا بكل تأكيد بعيد عن الحق (٥٨٨) ، وألا ترى أن المهندسين من ذوى الصبغة العامة مما يجعلهم فوق مستوى شبهة التحيز ؟ لا أريد الإجابة عن هذا السؤال فيما يختص بصفتهم الشخصية . إنى أعتقد أنهم يتحيزون فى حالات كثيرة ويجب ألا يترك الأمر فى أيديهم إذا ما تعلق بحياة الناس ، (٥٨٩) . ونفس هذا البورجوازى لا يخجل من توجيه السؤال التالى « ألا ترى أن صاحب المصنع يخسر بسبب الانفجار ؟ » وأخيراً ، ألا تستطيعون يا عمال لانكشير أن ترعوا مصالحكم دون طلب مساعدة الحكومة لكم ؟ — لا ، (١٠٤٢) .

فى سنة ١٨٦٥ كان ببريطانيا العظمى ٣٢١٧ من مناجم الفحم ، ١٢ مفتشاً وفى خطاب بعث به أحد أصحاب المناجم فى يوركشير إلى صحيفة التيمس ذكر أنه بغض النظر عن كون العمل الكتابى يستوعب جانباً كبيراً من وقت المفتشين فان من غير الممكن أن يتوجه المفتشون لزيارة كل منجم إلا مرة كل عشر سنوات . ونكاد لا ندهش إذن أننا نجد فى السنوات الحديثة وبخاصة فى عامى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ زيادة مطردة فى عدد وقوة كوارث المناجم مما يؤدى أحياناً إلى التضحية بعدد يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ من المعدنين دفعة واحدة . هذه هى ,, مظاهر الجمال ،، التى يتصف بها الإنتاج الرأسمالى ,, الحر ،، !

ورغم هذا فقانون سنة ١٨٧٢ ، برغم ما به نقص ، أول قانون لتنظيم ساعات العمل للأطفال فى المناجم ، وأول قانون يجعل المستغلين وأصحاب المناجم مسئولين بدرجات متفاوتة عن الحوادث .

وقد ظهرت تقارير هامة جداً وضعتها اللجنة الملكية التى تألفت سنة ١٨٦٧ للتحقيق فى مسائل استخدام الأطفال والأحداث والنساء فى العمل الزراعى . وقد حدثت محاولات عدة لتطبيق مبادىء تشريع المصانع فى صورة معدلة على الزراعة ولكن أخفقت هذه المحاولات تماماً . ومع ذلك فالذى أود أن ألفت النظر إليه هنا هو وجود ميل لا يمكن مقاومته نحو التطبيق العام لهذه المبادىء .

لقد صار من المحتوم تعميم تشريع المصانع بقصد كفالة الحماية الجثمانية والعقلية للطبقة العاملة . وإلى جانب هذا عمَّ تحويل عمليات العمل المتناثرة الصغيرة المدى إلى عمليات عمل

متحدة تجرى على نطاق واسع (أى على نطاق اجتماعى) ينطوى على تركيز رأس المال وأوتوقراطية نظام المصنع . هذه التغييرات ينجم عنها دمار كافة الأشكال العتيقة والانتقالية التى يختفى فيها سلطان رأس المال إلى حد ما بحيث تصبح سيطرة رأس المال الآن مباشرة وظاهرة . ولكن فى الوقت نفسه نجد أن تعميم تشريع المصانع يعمم النضال المباشر ضد السيطرة الرأسمالية ذلك أنه إلى جانب فرض الانسجام والانتظام والنظام والاقتصاد فى الورشة الفردية عن طريق تحديد وتنظيم ساعات العمل وتنمية التقدم الفنى ، فإنه يزيد فى الوقت ذاته من فوضى الإنتاج الرأسمالى ويضاعف من نكباته ، ويزيد من حدة العمل ومن المنافسة بين الآلات والعامل . وفى مجال الصناعة الصغيرة والصناعة المنزلية يعمل تعميم تشريع المصانع على تحطيم آخر ملاجىء « السكان الفائضين عن الحاجة » وبهذا يقضى على صمام الأمان الوحيد الباقى فى الجهاز الاجتماعى كله . وإذ يعمل على نضوج أحوال الإنتاج المادية والارتباطات الاجتماعية لعملية العمل ، فإنه ينمى المتناقضات ونواحى التعارض التى يتميز بها الشكل الرأسمالى فى الإنتاج ؛ وبهذا ينمى فى الوقت نفسه العوامل التى تميل إلى إحداث انقلاب فى المجتمع القديم والعوامل التى تميل إلى بناء مجتمع جديد[1] .

١٠ — الصناعة الكبيرة والزراعة

ندع وصف الانقلاب الذى أحدثته الصناعة الكبيرة فى الزراعة وفى العلاقات الاجتماعية للمشتغلين بالإنتاج الزراعى إلى مرحلة متأخرة من هذا البحث ، ولكنا نكتفى الآن بالإشارة إلى بعض من نتائج ذلك الانقلاب . إذا كان استخدام الآلات فى الزراعة لا يخلو من المساوىء الجثمانية بالنسبة للعامل والتى يتميز بها استخدامها فى المصانع[2] إلا أن الأثر المترتب على

---

(١) كان روبرت أوين — مؤسس المصانع والمخازن التعاونية — أبعد من أن يشارك أتباعه فى أوهامهم بصدد مغزى عوامل التحويل هذه ، ولهذا لم يقتصر أمره على أن يبدأ فى تجاربه من نظام المصانع بل إنه أعلن أن هذا النظام نقطة ابتداء الانقلاب الاجتماعى وذلك من الناحية النظرية . ويبدو أن السيد Vissering أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعة ليدن قد ساورته الشكوك من ناحية هذا الأمر حيث نجد أنه يحبذ بشدة الحرف اليدوية إزاء نظام المصانع . وذلك فى كتابه Handbok van praktische Staat huishau dkunde الذى كرر فيه إيراد سخافات وبسائط الاقتصاد العامى الدارج .

(٢) تجد وصفاً دقيقاً للآلات المستعملة فى الزراعة البريطانية فى كتاب Die landwirthscaftlichen Gerathe und Maschinen Englands تأليف السيد هام (Hamm) ، الطبعة الثانية ، ١٨٥٦ . ولكن العرض الذى يقدمه لنا السيد هام عن تطور الزراعة البريطانية يبعد عن روح النقد وذلك من حيث أنه يتبع =

فالآلات من حيث حلولها محل العمال يكون أعظم وضوحاً ويلقى مقاومة أقل درجة كما سنرى تفصيل ذلك فيما بعد . مثال ذلك أنه بينما زادت مساحة الأرض المزروعة إلى حد كبير في مقاطعتي كمبردج وسفولك خلال العقدين الأخيرين فقد اقترنت هذه الزيادة بنقص في عدد السكان من الوجهتين النسبية والمطلقة . ويحدث أحياناً بالولايات المتحدة الأمريكية أن تحل الآلات الزراعية محل العمال من الناحية الفعلية وليس بصفة مطلقة ، ومعنى هذا أنها تجعل في مكنة المنتج أن يزرع مساحة أكبر عن ذي قبـــل مع بقاء استخدام نفس العدد من العمال . وفي انجلترا وويلز كان عدد الأشخاص المشتغلين بعمل الآلات الزراعية ١٠٣٤ في سنة ١٨٦١ وذلك في الوقت الذي بلغ فيه عدد العمال الزراعيين الذين يستخدمون فعلا الآلات البخارية وآلات التشغيل ١٢٠٥ فقط .

وأعظم أثر انقلابي تحدثه الصناعة الكبيرة في ميدان الزراعة أنها تحطم الحاجز الذي يحمي المجتمع القديم ويراد بذلك الفلاح Peasant إذ يحل محله عامل أجير . وبهذه الطريقة ينشأ التعادل بين التحولات الاجتماعية ونواحي التعارض بكل من الريف والمدينة . فتحل الأساليب العلمية القائمة على أساس التقدم الفني محل الأساليب العتيقة غير الرشيدة في الزراعة . كما أن الأسلوب الرأسمالي في الانتاج يفصل تماماً صلة الاتحاد التي كانت قائمة بين الزراعة والصناعة اليدوية وهما اللتان كانتا مرتبطتين إذ كانتا في عهد طفولتهما ؛ كما أن هذا الأسلوب الرأسمالي يعمل في الوقت نفسه على خلق الشروط والأحوال المادية اللازمة لقيام التآلف والتوافق بين الزراعة والصناعة (الآلية) . فمع اطراد غلبة الفريق من السكان المتجمع في المراكز العظمى يعمل الإنتاج الرأسمالي من جهة على زيادة حركة (مرونة) المجتمع . بينما يحطم من جهة أخرى تبادل المادة بين الانسان والتربة ، ومعنى هذا أن تعود الى التربة عناصرها المكونة لها والتي تستخدمها المخلوقات الآدمية على هيئة غذاء وكساء — وهذه العودة الشرط الطبيعي الذي لابد منه للابقاء على خصوبة التربة . وهكذا نراه في نفس الوقت عاملا على تحطيم صحة عامل المدينة من الوجهة الجثمانية ، والرخاء العقلي لعامل الزراعي[1] . ولكن بينما يحطم هذا النظام الطبيعي

خطرات السير Léonce de Lavergne

(١) « إنك تقسم الناس إلى معسكرين متعاديين من مزرعة فلاحين وأقزام سلبية الرجولة يا تلميذ ؛ شعب منقسم إلى مصالح زراعية وتجارية يدعو نفسه شعباً عاقلا ، لا بل يتراءى له أنه مستنير ومتحضر ، لا برغم هذا الانقسام القطيع وغير الطبيعي فحسب بل ونتيجة له » دافيد اركهارت : مصدر سابق ص ١١٩ — ترينا هذه الفقرة مدى القوة والضعف في مثل هذا الأسلوب النقدي الذي يستطيع أن يحكم على الحاضر ويستنكره بينما يعجز في الوقت ذاته عن إدراك معناه وفهمه .

والتطور بصفة تلقائية لتداول المادة من التربة إلى الآدميين ومن الآخرين إلى التربة ، فإنه يتطلب عودة مثل هذا التداول بصفته قانوناً ينظم الإنتاج الاجتماعي ، وتكون العودة على شكل ملائم للتقدم الكامل للجنس البشرى . ففي الزراعة كما في الصناعة اليدوية نجد أن تحول عملية الإنتاج إلى الطابع الرأسمالي يتضمن في الوقت ذاته معنى استشهاد المنتج ، وتصبح أداة العمل الوسيلة لإخضاع العامل واستغلاله وإفقاره ، ويؤدى التنظيم الاجتماعي لعملية العمل وظيفة كونها وسيلة جيدة لسحق حيوية العامل وحريته واستقلاله الفردية . فتفرق العمال الزراعيين في مساحات واسعة يحطم قواهم على المقاومة في الوقت الذي يعمل فيه التركز على زيادة قوى عمال المدن في هذه الناحية . في الزراعة الحديثة وفي صناعة المدن يتم شراء زيادة إنتاجية العمل ومرونته على حساب تدمير قوة العمل وجعلها فريسة للمرض . وفضلا عن هذا فكل تقدم في الزراعة الرأسمالية تقدم في فن سلب العامل والتربة على حد سواء ، وكل تقدم في خصوبة التربة خلال فترة معلومة من الوقت معناها في الوقت نفسه تقدم نحو دمار المصادر الدائمة لهذه الخصوبة . وكلما عظم مدى ميل البلد نحو بدأ تطوره على أساس الصناعة الكبيرة (كما تفعل الولايات المتحدة مثلا) زادت سرعة عملية التدمير هذه[1] . وعلى ذلك فالإنتاج

---

(١) Liebig : Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agricultur und Physiologie الطبعة السابعة ، ١٨٦٢ ، وبخاصة في المجلد الأول Introduction to the Natural Laws of Agriculture ومن أجل الخدمات الخالدة التي أسداها ليبيج أنه أوضح المظاهر السلبية أو المدمرة للزراعة الحديثة ، أنه فعل ذلك من وجهة نظر العلوم الطبيعية . والوصف التاريخي الذي قدمه لنا عن تقدم الزراعة يلقى ضوءاً كبيراً على الموضوع وإن لم يخل هذا العرض من أخطاء خطيرة ، ومما يدعو للأسف أن نجد لديه أقوالا كالآتية " وتحطيم التربة بطريقة أفضل وبالإكثار من الحرث يسهل تسرب الهواء في داخل التربة المسامية ويزداد تعرض السطح الفعل الجو ، إلا أنه من السهل أن نرى أن الزيادة في غلة الأرض لا يمكن أن تتناسب مع العمل المبذول في تلك الأرض إذ الأولى أقل بكثير من الثانى " ثم يضيف ليبيج إلى ما تقدم قوله " وكان جون ستيوارت مل أول من صاغ هذا القانون والعبارة الآتية في كتابه (مبادىء الاقتصاد السياسى ج ١ ص ١٧) : والقانون العام لحرفة الزراعة ينحصر في أن ناتج الأرض يزداد بنسبة متناقصة وذلك بالقياس إلى زيادة العمال المستخدمين وهذا إذا تساوت الأشياء الأخرى . ... هذه العبارة ذات أهمية نظراً لأن مل كان يجهل السبب في هــذا القانون " (ليبيج المصدر السابق ج ١ ص ١٤٣ والحاشية) . ويجدر بنا أن نذكر أنه من في الفقرة التي اقتبسها ليبيج قد أخطأ في صياغة القانون الذي ابتدعته مدرسة ريكاردو ذلك أنه لما كان " النقص في العمال المستخدمين " يتمشى في انجلترا مع تقدم الزراعة فإن هذا القانون الذى تم كشفه في انجلترا وقيل إنه صالح فيها لا يمكن أن ينطبق على ذلك البلد في كافة الأحوال والظروف ـــ ولكن بصرف النظر عن تفسير ليبيج الخاطىء لكلمة " عامل " labourer وهى الكلمة التى تدل في نظره على معنى يخالف ما يراه الاقتصاد السياسى ، فمن المؤكد أنه " الأمر بارز جداً " أن نراه يعزو إلى المستر جون ستيوارت ===

الرأسمالى لا يستطيع تنمية فن واقتصاد عملية الإنتاج الاجتماعية إلا اذا فوض فى الوقت نفسه أسس جميع الثروة ـــ أى الأرض والعمال .

ـــــل نظرية أعلنها جيمس أندرسون لأول مرة فى أيام آدم سميث وترددت فى مؤلفات مختلفة حتى بداية القرن التاسع عشر . وهى نظرية نجد أن مالتس الأستاذ فى فن السرقة الأدبية (ونظريته عن السكان سرقة أدبية لأحيان فيها) قد أضافها إلى نفسه سنة ١٨١٥ . وهى نظرية وصل إليها وست فى نفس الوقت الذى نشرها فيه اندرسن ومستقلا عنه ، ونظرية ربطها ريكاردو سنة ١٨١٧ بنظريته العامة عن القيمة ثم دارت فى العالم على أنها « نظرية ريكاردو » ثم عممها فى سنة ١٨٢٠ جيمس مل والد جون ستيوارت مل ، وأخيراً كررها جون ستيوارت مل وسواه على أنها نظرية مألوفة لطلاب المدارس . وإلى مثل هذه الأمور ترجع شهرة جون ستيوارت مل « البارزة » ومركزه وسمعته

بعض أخطاء الطباعة

نوردها بعض أخطاء الطباعة معتذرين عن غيرها مما لا يخفى أمره على فطنة القارىء

صفحة	السطر	إقرأ
١٢	٢	المتزايدة
١٨	١٣	أو رداء واحد = ٢٠ ياردة
٣٠	٥	لا تجد
٣١	٢٣	وهي النيل
٣٥	٢٢	وهذه الصفة لا انفصال
٣٩	١٩	من صلاة
٤١	١٢	على سبيل التنويع
٤٣	٦	كما يقاس
٨١	٢٣	بقل حديث
٨٨	٧	دون حد أدنى
٨٨	١٣	مجاري العملة
٨٧	٨	غير القابل للتحويل
٩٦	٢٧	ففي العملية
١١٦	١١	إذا استثنينا
١٤١	٢٢	ومنذ اللحظة
١٥٤	٢	من متوسط
١٥٨	١٤	مجرد الصورة
١٦٠	٦	تحسب بكليتها
١٧٣	١٥	ورأس المال
١٩٥	٢١	أن يتعرض
٢٠٢	١٦	أمر غير
٢٦٧	٢٠	ثمن سلعة
٢٨١	٢٠	لا يبدوان
٢٨٢	٢١	لعملية العمل
٢٩٢	٥	من أجزاء
٢٩٧	١١	وفيها يتساوون
٣٠٣	٥	إلى القول
٣٣٥	٢٣	فإنها أقل
٣٤٢	١٤	على أن يعبر
٣٤٣	١٨	من القانون
٣٤٥	٥	استبداد
٣٤٧	٩	تتحدد
٣٤٨	١٥	القمع إذ يغادر أي من رجالنا المصنع لحظة واحدة ؟
٣٥٤	٩	بتشغيل
٣٧٩	٢٣	في أول الأمر
٤٣٧	١٠	وإذ يعمل

رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الثانى

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الاعتماد بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

هذا هو الجزء الثانى من « رأس المال » آثرنا إصداره مع الجزء الأول حتى يكون البحث بأكمله أمام القارىء الذى يتسنى له إذ ذاك الإلمام بأطراف الموضوع . ونرى لزاماً علينا أن نتقدم بالشكر إلى المعاونة القيمة التى أسدتها إلينا « مطبعة الاعتماد » وما بذله حضرات صاحبها وموظفيها وعمالها من جهد حتى تم إخراج الجزء الثانى فى هذا الثوب القشيب .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٤٧

راشد البراوى

محتويات الجزء الثانى

الباب الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

صفحة

الباب السادس

الأجور

الباب السابع

تجميع رأس المال

صفحة

صفحة

الباب الخامس

انتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

الفصل الرابع عشر

فائض القيمة المطلق والنسبي

بدأنا في (الفصل الخامس) ببحث عملية العمل من وجهتها المجردة مستقلة عن أشكالها التاريخية ، على أنها عملية مستمرة جارية بين الإنسان والطبيعة . وقلنا إذ ذاك : لو نظرنا إلى عملية العمل كلها من وجهة نظر نتيجتها أي المنتج فإن كلا وسائل العمل والشيء الذي يقع عليه العمل تتخذ مظهر وسائل إنتاج ، كما يتخذ العمل ذاته مظهر عمل منتج . وفي حاشية لذلك توسعنا بقولنا : إن هذه الطريقة في تعريف العمل المنتج ، أي تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، لاتلائم مطلقا الشكل الر . الإنتاج . ويتعين أن نزيد الأمر بحثاً الآن .

بقدر ماتكون عملية العمل عملية فردية صرفة فإن العامل يجمع في شخصه كافة الوظائف التي تصبح فيما بعد منفصلة . ففي حالة مايخصص لنفسه الأشياء الطبيعية اللازمة لشؤون حياته ومعيشته فانه يتولى إدارة أموره بنفسه . ولكنه بعد ذلك يقع تحت إشراف الآخرين . إن الانسان بمفرده لايستطيع أن يشتغل فيما تهيئه له الطبيعة إلا بعضلاته ومجهودها تحت إشراف عقله . وكما أنه في نظام الطبيعة ينتمي كل من الرأس واليد إلى الآخر فبذلك يتحد العمل العقلي والعمل اليدوي في عملية العمل . ثم يحدث بعد ذلك أن يصيرا منفصلين بل ويصل الأمر بهما إلى أن يكونا عدوين لدودين . ويمكن القول إجمالا بأن المنتج يتحول من حالة كونه ثمرة مباشرة لعمل المنتج الفردي ويصير منتجاً اجتماعياً أي المنتج المشترك لعامل جماعي ويراد بهذا الأخير هيئة العمال المتحدة والتي تقوم عناصرها المفردة بإعداد الشيء الواقع عليه العمل وذلك بدرجات متفاوتة . وإذ تتسع الصبغة التعاونية لعملية العمل يحدث بالضرورة توسع

مماثل فى النظرة إلى العمل المنتج والنظرة إلى الشخص الذى يؤديه أى العامل المنتج . ولكى يؤدى العامل العمل بطريقة منتجة ليس من الضرورى أن يكون هو الذى يقوم بالعمل ، بل يكفى أن يكون عضواً من أعضاء العامل الجماعى يقوم بأداء إحدى وظائف العامل الجماعى الثانوية . والتعريف الأولى السابق للعمل المنتج كما استخلصناه من نفس طبيعة الإنتاج المادى ، يصدق دائماً بالنسبة للعامل الجماعى إذا نظرنا إليه ككل . ولكنه لا يصدق بالنسبة إلى عناصر ذلك العامل إذا أخذناها من الناحية الجمعية .

ومن جهة أخرى تضيق النظرة إلى العمل المنتج ، فالإنتاج الرأسمالى ليس مجرد إنتاج للسلع ، ولكنه إنتاج شىء أكثر من هذا . فهو فى أساسه إنتاج لفائض القيمة . والعامل لا ينتج لنفسه ، وإنما ينتج لرأس المال . وعلى ذلك لا يكفى اقتصاره على الانتاج ، بل لا بد له من إنتاج فائض القيمة . فالعامل الآن لا يعد منتجاً ، إلا إذا أنتج فائض قيمة للرأسمالى وبذا ساعد على التوسع الذاتى لرأس المال . وإذا سمح لى أن أضرب مثلا خارج مجال الإنتاج المادى لقلت إن المعلم يعتبر عاملا منتجاً إذا كان يكد لإثراء صاحب المدرسة ، إلى جانب ما يقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء طلابه . وسواء استثمر صاحب رأس المال ماليه فى مدرسته أو فى مصنع صلصة فإن هذا لا يغير شيئاً من الموضوع الأساسى . وعلى ذلك فنظرية العامل المنتج لا تنطوى فقط على علاقة بين العمل والمنتج النافع ، أى بين العامل وثمرة عمله ، وإنما تتضمن علاقة إنتاج اجتماعية خاصة وهى العلاقة التى ظهرت إلى عالم الوجود خلال عملية تاريخية والتى بفضلها يوصف العامل بأنه وسيلة مباشرة تعمل على ازدياد التوسع الذاتى لرأس المال ، وعلى ذلك ليس من حسن الحظ أن يكون المرء عاملا منتجاً بل قد يكون هذا الأمر نكبة . وحين نناقش تاريخ نظرية فائض القيمة فى الكتاب الرابع من هذا المؤلف سنرى بقدر أكبر من الوضوح والجلاء أن الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ظل ينظر إلى إنتاج فائض القيمة على أنه الصفة التى تميز العامل المنتج ، ولهذا يختلف تعريفه للعامل المنتج تبعاً لنظرته عن طبيعة فائض القيمة . وهكذا نرى الطبيعيين يصرحون بأن العمل الزراعى هو النوع الوحيد من العمل المنتج ولذا يعدونه النوع الوحيد من العمل الذى ينتج فائض القيمة . وحسب رأيهم لا يوجد فائض القيمة إلا على هيئة ريع الأرض .

وإنتاج فائض القيمة معناه أن تطيل يوم العمل إلى ما بعد الحد اللازم للعامل كى ينتج خلاله مقداراً معادلا لما يملك من قوة العمل ، وبعد ذلك يستولى صاحب رأس المال على فائض القيمة هذا . فهو الأساس العام الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى ، ونقطة الابتداء فى

إنتاج فائض القيمة النسبي . والأخير يفترض مقدما انقسام يوم العمل إلى قسمين : العمل الضروري والعمل الفائض . ولكي يمكن زيادة فترة العمل الفائض لابد من تقصير فترة العمل الضروري بوسائل تجعل في الامكان إنتاج المعادل لأجر العمل في وقت أقصر . ان إنتاج فائض القيمة المطلق يتوقف فقط على طول يوم العمل . أما إنتاج فائض القيمة النسبي فإنه يحدث انقلاباً في عملية العمل الفنية وفي الطريقة التي ينقسم بها المجتمع إلى مجموعات فرعية .

وعلى ذلك فهو يفترض طريقة رأسمالية خاصة في الإنتاج ، وهي طريقة تعمل بالإضافة إلى وسائلها وأدواتها وأحوالها ، على أن تنمو نمواً تلقائياً على ذلك الأساس الذي يكونه خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفي خلال هذا النمو يصبح ما كان خضوعا شكلياً لرأس المال خضوعاً فعلياً .

ويكفي أن نشير إشارة عابرة إلى أشكال متوسطة معينة ، وهي أشكال لايستخلص فيها فائض العمل من المنتج بالقهر المباشر ، وفيها لم يتم خضوع العمل خضوعاشكليا لرأس المال . وفي هذه الحالات لم يحز رأس المال بعد سيطرة مباشرة على عملية العمل . فإلى جانب المنتجين المستقلين الذين يمارسون الحرف اليدوية أو يفلحون الأرض وفق الوسائل التقليدية ، يقف المرابي برأس ماله الربوي والتاجر برأس ماله التجاري يعيشان كالخلوق الطفيلي على المنتجين . وغلبة هذا الشكل من الاستغلال في أي مجتمع يستبعد وجود الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج ، وإن كان مرحلة انتقال إلى هذا الأسلوب كما حدث في العهد الأخير من العصور الوسطى ، وأخيراً ، وكما يتمثل في الصناعة المنزلية الحديثة ، قد تتولد أشكال انتقالية معينة هنا وهناك على أساس من الصناعة الكبيرة وإن كان ذلك في صورة معدلة تعديلا كبيراً . وخضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكليا بحتا يكفي لإنتاج فائض القيمة المطلق ومثال ذلك أنه يكفي في حالة أهل الحرف اليدوية الذين اعتادوا العمل لحسابهم أو كصبيان لمعلمين ، أن يصبحوا عمالا أجراء تحت الإشراف المباشر للرأسمالي . ولكننا نرى من جهة أخرى أن وسائل إنتاج فائض القيمة النسبي هي في الوقت ذاته وسائل لإنتاج فائض القيمة المطلق . وفي الواقع قد يبدو أن إطالة يوم العمل إلى حد فائق الثمرة الكبرى المميزة للصناعة الكبيرة . ويمكن القول بوجه عام إن هذه الطريقة الرأسمالية نوع خاص من الإنتاج لاتعود مجرد وسيلة لإنتاج فائض القيمة النسبي حالما تسيطر تلك الطريقة على فرع بأكمله من الإنتاج ، وأكثر من هذا حالما تغزو كافة فروع الإنتاج المهمة . وحينئذ تصبح الشكل العام والمسيطر من الوجهة الاجتماعية على العملية الإنتاجية . وكوسيلة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي فإنها

تظل ذات أثر فعال أولا بقدر مدى سيطرتها على الصناعات التي كانت من قبل خاضعة لرأس المال بالمعنى الشكلي وعلى ذلك بقدر ما تمد نطاقها ، وثانياً بقدر ما تصبح الصناعات التي دخلت في نطاقها عرضة للانقلابات المستمرة نتيجة للتطورات في وسائل الإنتاج .

وقد يبدو من إحدى وجهات النظر أن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي إن هو إلا تمييز خيالي ، ففائض القيمة النسبي مطلق لأنه يشترط إطالة مطلقة ليوم العمل بعد ذلك القدر من وقت العمل اللازم للعامل كي يمده بعيشه ، وفائض القيمة المطلق نسبي لأنه يشترط زيادة الإنتاجية مما يسمح بقصر وقت العمل الضروري على جزء واحد من يوم العمل . ولكن إذا وضعنا أمام أعيننا حركة فائض القيمة لاختفى مظهر التماثل هذا . ما تثبت قواعد الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تماما وتصبح طريقة الإنتاج العامة فإن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي يبدي أثره حينما تكون المسألة عبارة عن زيادة معدل فائض القيمة . فبفرض أن قوة العمل يدفع لها أجرها حسب قيمتها فإننا نواجهنا الأمور التالية . فأما في حالة بقاء إنتاجية العمل وحدته العادية بلا تغيير فإن معدل فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بالإطالة المطلقة ليوم العمل . وأما في حالة ثبات طول يوم العمل لا يمكن زيادة معدل فائض القيمة إلا بتغيير في الأحجام النسبية للأجزاء التي تكونه — أي العمل الضروري والعمل الفائض ، وهذا يتضمن تغيراً في إنتاجية أو حدة العمل إلا إذا هبطت الأجور دون قيمة قوة العمل . إذا كان العامل في حاجة إلى جميع وقت العمل لديه كي ينتج وسائل العيش لنفسه ولأسرته : فلن يبقى له وقت عمل يعمل فيه بدون مقابل من أجل الغير . فإلى أن يبلغ العمل مستوى معيناً من الإنتاجية فلن يكن لدى العامل وقت علاوة على الوقت اللازم لإنتاج وسائل عيشه ، وبغير هذا الوقت الفائض لا يكون ثمت وجود للعمل الفائض وبالتالي للرأسماليين . وصحيح بالمثل أنه في مثل هذه الظروف ينعدم وجود ملاك العبيد والبارونات الاقطاعيين . وبكلمة واحدة لا يمكن قيام طبقة من الملاك [١] .

وعلى ذلك نستطيع القول بوجود أساس طبيعي لفائض القيمة ولكن بالمعنى العام فقط أي عدم وجود عقبة طبيعية في سبيل أي امرىء يشاء أن يزيح على عاتق غيره عبء العمل الضروري لإنتاج أسباب عيشه ، كما لا يكون هناك ثمت عائق طبيعي في سبيل أي امرىء

---

(١) ان نفس وجود المادة الرأسمالية كصفة متميزة يتوقف على إنتاجية الصناعة — رمزي (المصدر المشار اليه قبلا) ص ٢٠٦ « لو أن عمل كل انسان كان كافيا لانتاج غذائه لما كان ثمت وجود للملكية » رافنستون (مصدر سابق) ص ١٤ — ١٥ .

يرى أن يتغذى على لحم مخلوق آخر [١] . إن إنتاجية العمل تطور طبيعي وليس في الأمر خفاء وغموض وإن كان هناك بعض من يميل أن يجعل من ذلك سراً غامضاً . ولا تنشأ الأحوال التي يصبح فيها فائض عمل امرىء وسيلة عيش لآخر إلا إذا ارتقى الآدميون فوق مستوى الحيوانات التي تسلسلوا منها ، وإلا إذا أصبح عملهم إلى حد ما ذا صبغة اجتماعية . إن إنتاجية العمل ضئيلة في بداية الحضارة ، ولكن نجد في الوقت ذاته أن مطالب الانسان قليلة لأن هذه المطالب إنما تنمو بدرجة تتناسب مع النمو في وسائل إشباعها . وأكثر من هذا في تلك الأيام الأولى تكون نسبة أعضاء المجتمع الذين يعيشون على عمل الغير ضئيلة جداً إذا قيست بمجموع المنتجين . ولكن إذ تزداد إنتاجية العمل الإجتماعية فإن هذه النسبة تعظم من الوجهتين المطلقة والنسبية [٢] وعلاوة على هذا تنشأ العلاقة التي تجعل رأس المال من الممكنات على أساس اقتصادي هو نفسه ثمرة عملية من التطور طويلة الأمد . إن إنتاجية العمل القائمة الآن والتي يفترض رأس المال وجودها ، ليست هبة من هبات الطبيعة . بل وليدة تاريخ دام ألوف القرون .

وبغض النظر عن درجة نمو الإنتاج الاجتماعي تتوقف إنتاجية العمل على أحوال طبيعية ترد جميعا إلى « طبيعة » الآدميين (الجنس الخ) وإلى « الطبيعة » التي تشكل بيئة الانسان . ويمكن تقسيم الأخيرة من وجهة النظر السياسية الاقتصادية إلى قسمين : الثروة الطبيعية في وسائل العيش وهذه مثالها تربة خصبة ومياه تعج بالأسماك .. والثروة الطبيعية في أدوات العمل كالشلالات والأنهار الصالحة للملاحة والخشب والمعادن الخام والفحم الخ .. وقد كانت الثروة الطبيعية من النوع الأول ذات أهمية حاسمة خلال أيام التمدين الأولى ، بينما تكون الأهمية الحاسمة للثروة الطبيعية من النوع الثاني في المراحل العليا من التطور الاجتماعي . ويمكنك على سبيل المثال أن توازن بين انجلترا والهند ، أو بين أثينا وكورنث من جهة والبلاد الواقعة على جوانب البحر الأسود من جهة أخرى في الأيام القديمة .

كلما قل عدد الحاجيات الطبيعية التي لابد من إشباعها ، وعظمت خصوبة التربة الطبيعية ،

---

(١) يعيش على الأقل ٤ ملايين من أكلة لحوم البشرية في أجزاء العالم التي كشفت حتى الآن ، وذلك طبقا لتقدير حديث .

(٢) بين الهنود المتوحشين في أمريكا يكاد يكون كل شيء ملكا للعامل ، ٩٩ ٪ يوضع لحساب العمل ، بينما لايكون للعامل في انجلترا سوى الثلث .

Advantages of the East India Trade etc., P. 73.

وزادت صلاحية المناخ ، قل مقدار العمل الضروري الذي لابد منه للابقاء على المنتج وتوالده ، وعظمت تبعاً لذلك النسبة بين عمل المنتج للغير وعمله من أجل ذاته . وقد كتب ديودور عن قدماء المصريين يقول : لايمكن تصور ضآلة مايعانون من مشقة ونفقة في تربية أطفالهم . فيطبخون لهم أول وأبسط غذاء في متناول أيديهم ، ويعطونهم الجزء الأسفل من البردي ليأكلوه بقدر مايمكن تسويته على النار ، وكذلك يعطونهم الجذور وسيقان نباتات المستنقعات بعضها نيء وبعضها مغلي مستو . ولا ينتعل معظم الأطفال شيئاً ، ويسيرون عراة لأن الهواء معتدل . وعلى ذلك لايكلف الطفل والديه أكثر من عشرين دراخمة . وهذا هو السبب في وفرة سكان مصر وإمكان القيام بمنشئات كبيرة كثيرة [1] . وحقيقة الأمر أن القيام بأعمال البناء الضخمة في مصر القديمة لم يكن نتيجة الكثرة العددية في السكان أكثر مما كان نتيجة وجود نسبة كبيرة من السكان تحت تصرف العمل . فكما أن العامل الفردي يستطيع أن يسلم مقداراً أكبر من وقت العمل بنسبة صغر مقدار العمل الضروري فلذلك كلما صغر حجم ذلك الفريق من السكان العاملين اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية ، عظم ذلك الفريق من السكان العاملين الصالح للأعمال الأخرى .

وبفرض وجود الإنتاج الرأسمالي مع افتراض ثبات الأحوال من نواح أخرى وكون يوم العمل ذا طول ثابت ، فإن مقدار العمل الفائض يختلف تبعاً للظروف الطبيعية التي يتم فيها أداء العمل ، وبخاصة خصوبة الأرض . ولكن هذا لا يستتبع حدوث العكس . فليس من الصحيح دائماً أن أخصب التربة هي أكثرها ملاءمة لنمو الطريقة الرأسمالية في الإنتاج . إن نمو هذه الطريقة يفترض مقدماً سيطرة الإنسان على الطبيعة . فحيث تكون الطبيعة عظيمة السخاء فإنها تبقيه في يمينها كما يقبض الطفل على خيوط لعبه . وحين تكون الطبيعة كريمة لايعد نمو الملكات الإنسانية إلى الحد الأكمل ضرورياً وأساسياً [2] . ليس موطن رأس

(١) Diodorus, op. cit., lib, I, cah. 80

(٢) والثروة الطبيعية « كما أنها أنبل الأشياء وأشدها نفعاً فإنها تحمل الناس على الإهمال والكبرياء ومختلف صنوف الإفراط » أما الثروة الاصطناعية « فتخلق اليقظة والأدب والفنون والسياسة » England's Treasure by Foreign Trade, or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure (كتبه توماس تن التاجر ونشره الآن للصالح العام ابنه جون تن ، لندن ١٦٦٩ ص ١٨١ — ١٨٢) — « ولا أستطيع أن أتصور لعنة تحيق بشعب أعظم من أن يجد نفسه في أرض إنتاجها للعيش والغذاء يتم بصورة تلقائية ولا يسمح جوها إلا بالقليل من أسباب الكساء أو المأوى . . . وقد يكون =

المال بالمناطق الحارة حيث النبات غزير ، بل إن موطنه المنطقة المعتدلة . إن تنوع المنتجات الطبيعية من الأرض ، وليس خصوبتها المطلقة ، الأساس الطبيعي للتقسيم الاجتماعي للعمل ؛ وهذا التنوع يدفع الإنسان عن طريق تغيير الأحوال الطبيعية لبيئته ، إلى مضاعفة حاجياته وقواه ووسائل العمل وطرق العمل . إن الذي يلعب أعظم الأدوار الحاسمة في تاريخ الصناعة الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية على الطبيعة ، والحاجة إلى الاقتصاد فيها بامتلاكها على نطاق واسع أو باستئناسها ، والحاجة إلى أداء هذه الأشياء بواسطة عمل الأيدي الانسانية . خذ لك مثلا من الأعمال المائية في مصر ولمبارديا وهولندة إلخ (١) . . . والري في الهند وبلاد فارس إلخ مثال آخر . فهناك تجد الري بالقنوات الصناعية لا يمد التربة بالماء اللازم لها فحسب وإنما يأتي لها بالخصبات المعدنية من التلال على هيئة رواسب . إننا لنجد سر ازدهار حال الصناعة في أسبانيا وصقلية في ظل الحكم العربي في أعمال الري (٢) .

تهيء الأحوال الطبيعية الملائمة مجرد إمكانية وجود العمل الفائض وبمعنى آخر فائض القيمة أو فائض المنتج . ولكنها لا تكفي أن تجعل ذلك أمراً واقعياً . وكون العمل يتم أداؤه في ظل أحوال طبيعية مختلفة في أماكن مختلفة ، يترتب عليه أن نفس الكمية من العمل في بلاد مختلفة تشبع مقادير مختلفة من الحاجات الإنسانية (٣) ، بحيث أنه إذا تساوت الأشياء

═ هناك تطرف في الجانب الآخر . إن الأرض التي لا تنتج بواسطة العمل رديئة سيئة كالأرض التي تنتج إنتاجا وفيرا بدون استخدام العمل ، An Inquiry into the Present High Price of Provisions, London, 1767, p. 10.

(١) كانت الحاجة إلى التنبؤ بارتفاع مياه النيل وهبوطها داعية إلى دراسة الفلك في مصر القديمة وبها قامت سلطان رجال الدين بصفتهم الموجهين لشؤون الزراعة . بدأ ارتفاع النيل وقت انقلاب الشمس وهذه هي الفترة التي رأى المصريون ضرورة الالتفات إليها . . . لقد احتاجوا إلى تدوين السنة المدارية يسترشدون بها في عملياتهم الزراعية ، ولذلك تعين عليهم أن يكشفوا في السماء ما يدل على عودتها ، Cuvier : Discours sur les révolutions du globe, Hoefer, Paris, 1853, p. 141.

(٢) كان تنظيم موارد الماء في الهند أحد الأسس المادية التي قام عليها سلطان الدولة على الأجهزة الانتاجية الصغيرة المفككة بالبلاد ، وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة أكثر مما فعل الانجليز ، ويكفي أن نذكر مجاعة ١٨٦٦ التي هلك فيها ما يربو على مليون من الهنود جوعا بمنطقة أوريسا في مقاطعة البنغال .

(٣) لا يوجد بلدان في العالم يتيحان نفس المقدار من ضروريات الحياة بنفس الوفرة وبنفس المقدار من العمل . إن حاجات الناس تزيد أو تنقص تبعا لقسوة الجو الذي يعيشون فيه أو اعتداله ونتيجة لهذا تختلف نسبة التجارة التي يضطر الأهلون إلى ممارستها بحكم الضرورة ، كما أنه ليس من الأمور العملية أن نتأكد من درجة الاختلاف أبعد من أن يكون ذلك بتقدير درجات الحر والبرد ، ومن هنا ═

الأخرى اختلف مقدار وقت العمل الضرورى من مكان إلى آخر . هذه الأحوال تؤثر فى فائض العمل فقط كحدود طبيعية أى بتحديد النقطة التى يمكن أن يبدأ عندها العمل للغير . وبنمو الصناعة تُدفع هذه النقطة إلى الوراء . فى مجتمع أوربا الغربية حيث لا يستطيع العامل أن يحصل على إذن بالعمل من أجل بقائه إلا بشرط أن يقدم عملا فائضاً ، يسهل الوقوع فى خطأ الاعتقاد أن تقديم العمل الفائض صفة كامنة فى العمل البشرى . (١) لننتقل إلى بحث حالة أحد سكان جزر الأرخبيل الأسيوى حيث ينمو نبات الساجو فى الغابات . حين يقتنع الأهلون بعد ثقب الشجرة أن العصير ناضج يقطعون الجذع ويقسمونه قطعا عدة ، ويستخلص العصير ويمزج بالماء ويرشح ، وحينئذ يكون صالحاً للاستعمال كساجو . وفى العادة تغل الشجرة ٣٠٠ رطل . ويذهب الناس هناك إلى الغابة ويقطعون الخبز لأنفسهم كما نفعل نحن لقطع خشب الوقود (٢) . لنفرض أن قاطع الخبز هذا يحتاج إلى العمل ١٢ ساعة فقط فى الأسبوع لكى يشبع حاجياته . إن الهبة التى تقدمها له الطبيعة كثرة وقت الفراغ ، وقبل تمكنه من استخدام ذلك الفراغ لصالحه لابد أن تكون سلسلة كاملة من الأحوال التاريخية قد نضجت ، وقبل أن يقدمه كعمل فائض بالنيابة عن الغير من الضرورى استخدام القهر . فإذا أدخل الإنتاج الرأسمالى فقد يضطر هذا الشخص الطيب أن يعمل ستة أيام فى الأسبوع لكى ينتج لنفسه ثمرة يوم عمل واحد . وكرم الطبيعة لا يفسر لنا السبب الذى يتعين عليه من أجله فى هذه الحالة أن يعمل ستة أيام فى الأسبوع ، أو من أجله يجب أن يعطى الغير فائض عمل خمسة أيام . وكل ما يفسره كرم الطبيعة هو السبب الذى من أجله يقتصر عمله الضرورى على يوم واحد فى الأسبوع . ومهما يحدث ليس لنا الحق فى أن نقول إن منتجه الفائض نتيجة صفة خفية كامنة فى العمل الإنسانى . إن إنتاجية العمل الاجتماعية التى تطورت ونمت خلال

= نستخلص هذه النتيجة العامة وهى أن كمية العمل التى تلزم عدداً معينا من الناس تكون فى أعلى درجاتها فى الجو البارد وأقلها فى الأجواء الحارة ، ذلك أن الناس فى الجو البارد لا يحتاجون ملابس أكثر فحسب ، بل إن التربة تتطلب جهودا أكبر لزراعتها عنها فى الأجواء الحارة An Essay on the Covering Causes of the Natural Rate of In (لندن ١٧٥٠ ص ٦٠) ومؤلف هذا الكتاب الذى نشر دون اسم صاحبه ، هو ج . ماسى ؛ وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة من هذا المؤلف (الذى يعد بداية عصر جديد) .

(١) « يجب أن يظل العمل فائضا على الدوام » ؛ هكذا كتب برودون الذى يبدو أنه توهم أن هذا أيضا من حقوق المواطن وواجباته !

(٢) F. Shouw, Die Erde, die Pflanze, und der Mensch (الطبعة الثانية ، ليبزج ١٨٥٤ ص ١٤٨) .

التاريخ ، وكذلك إنتاجية العمل الطبيعية ، تتخذان مظهر كونهما إنتاجية رأس المال الذى أندمج فيه ذلك العمل .

ولا يكلف ريكاردو نفسه مطلقاً عناء البحث فى منشأ فائض القيمة فهو يناقش فائض القيمة كما لو كان شيئاً كامناً فى طريقة الإنتاج الرأسمالية والتى يعدها الشكل الطبيعى للانتاج الاجتماعى . وحين يتحدث عن إنتاجية العمل فانه يبحث فيها فقط عن السبب الذى يعين حجم فائض القيمة لاعن سبب وجود فائض القيمة . ومن جهة أخرى نادت مدرسته بصوت عال أن إنتاجية العمل السبب الذى يولد الربح (ويحسن أن تقرأ ذلك ، فائض القيمة) . حقيقة يعد هـــذا خطوة نحو الأمام بالقياس إلى التجاريين الذين اعتقدوا أن زيادة ثمن المنتجات عن نفقات إنتاجها نشأت من التبادل ووجدت لأن المنتجات يبعث بأغلى من قيمتها . ومع هذا فقى مدرسة ريكاردو قد تحاشت المسألة بدلا من أن تحاول حلها . والحق أن غريزة سليمة حذرت هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين من التعمق فى بحث منشأ فائض القيمة ، لأن هذا التعمق مبعث خطر للغاية . ولكن ماذا نقول حين نجد جون ستيوارت مل بعد ريكاردو بنصف قرن ، يعلن تفوقه على التجاريين بينما يقتصر على ترديد هذه التفاهات الخاطئة التى نشرها أتباع مذهب ريكاردو ؟

يقول مل ، سبب الربح أن العمل (العامل) ينتج أكثر مما يلزم لإعالته . وهو إلى هذا الحد إنما يضرب على الأوتار القديمة ، ولكنه يريد أن يزيد شيئاً مبتكراً فيقول : ولتغيير شكل النظرية نقول إن السبب الذى من أجله يغل رأس المال إنما يرجع إلى أن الغذاء والملبس والمواد والعدد تعيش زمناً أطول مما استلزمه إنتاجها » . وهو هنا يخلط بين مدة وقت العمل وبقاء منتجات العمل . وطبقاً لهذا الرأى لايستطيع الخباز المعلم التى تدوم منتجاته يوماً واحداً فقط أن يستخلص من عماله الأجراء مقداراً من الربح يعدل ما يحصل عليه صاحب مصنع لعمل الآلات وهو الرجـــل الذى تدوم منتجاته عشرين عاماً أو أكثر . وبالطبع صحيح أن الطيور كانت تضطر أن تستغنى عن الأعشاش إذا كان العش لايعيش أكثر من الوقت الذى تستغرقه فى بنائها !

وإذ يضع مل قواعد هذه الحقيقة الأساسية فإنه يأخذ فى إثبات تفوقه بالنسبة إلى التجاريين فيقول : هكذا نرى أن الربح ينشأ لامن حدوث التبادل ولكن من قوة العمل الإنتاجية ، والربح العام الذى يحصل عليه البـــلد هو الربح الذى تولده قوة العمل الإنتاجية ، سواء حدث التبادل أم لم يحدث . لو لم يكن هناك تقسيم فى الأعمال لما كان هنا شراء أو بيع ،

ولكن كان يكون هناك ربح رغم ذلك . وإذن فل ينظر إلى التبادل والبيع والشراء والأحوال العامة للانتاج الرأسمالى على أنها حادث عرضى ، وأن الربح موجود حتى فى حالة انعدام بيع أو شراء قوة العمل ! ثم يستطرد فيقول : « إذا كان عمال البلد مجتمعين ينتجون أكثر من أجورهم بمقدار ٢٠٪ لكانت الأرباح ٢٠٪ مهما كانت الأثمان » إن هذا مثل بديع للغو التافه لأنه إذا كان العمال ينتجون فائض قيمة قدره ٢٠٪ للرأسماليين الذين يستخدمونهم فإن النسبة بين الأرباح والأجور الكلية للعمال تكون ٢٠ : ١٠٠ . وفضلا عن هذا فمن الخطأ المطلق القول بأن الأرباح تكون ٢٠٪ ، إنها تكون دائما أقل لأن الأرباح تحسب على أساس المجموع الكلى لرأس المال الذى أنفقناه . فإذا كان الأخير مثلا ٥٠٠ جنيه أنفق منه ٤٠٠ جنيه على أدوات الإنتاج ، ١٠٠ جنيه على أجور العمل ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٢٠٪ حسب الفرض ، فإذن يكون معدل الربح ٢٠ : ٥٠٠ وهذا عبارة عن ٤٪ لا ٢٠٪ .

والآن نأتى إلى مثال رائع للطريقة التى يعالج بها ميل أشكال الإنتاج الإجتماعى التاريخية المختلفة . « إنى أفترض فى الموضوع بأسره غلبة الحال التى يكون فيها العمال والرأسماليون طبقتين منفصلتين مع استثناءات قليلة ، وهى الحالة التى يقدم فيها الرأسمالى النفقات كلها بما فى ذلك أجر العامل .

لابد أن ميل ضحية خداع بصرى غريب بحيث يرى فى كل مكان حالة لا توجد على أرضنا إلا فى أمثلة شواذ ! حسنا فلنتابع الأمر . إن طيبة مل تحمل على الاعتراف بأن « كونه يعمل ذلك ليس مسألة ضرورة كامنة » بل على العكس « قد ينتظر العامل حتى يتم الإنتاج ، كل ذلك الجزء من أجره الذى يزيد عن الضروريات ، بل وقد ينتظر كل الأجر إذا توافر لديه مايكفى إعالته مؤقتاً . وحتى العامل فى الحالة الأخيرة عبارة عن رأسمالى حقيقة فى المشروع وذلك بتقديم جزء من الأموال الضرورية لمواصلة المشروع » وكم يحسن مل لو قال إن العامل الذى يقدم وسائل العمل ، لاضروريات الحياة فقط ، هو عامل أجير لنفسه . وبنفس العدل يجوز له القول بأن المالك الأمريكى عبد لنفسه ؛ أى عبد يشتغل لنفسه لا للسيد .

وبعد أن أوضح مل بذلك القدر من الوضوح أن الإنتاج الرأسمالى موجود دائما حتى ولو لم يكن له وجود فهو منسجم مع نفسه إلى الحد الذى يجعله يثبت أن هذا الإنتاج غير موجود حتى فى حالة وجوده . « وحتى فى الحالة السابقة ، (أى حين يكون العامل عاملا أجيراً يقدم له الرأسمالى كل ضروريات الحياة) فإنه (العامل) قد ينظر إليه فى نفس الضوء (أى

بوصفه رأسماليا) ، لأنه بتقديم العمل بأقل من سعره فى السوق يعتبر كأنما أقرض الفرق (؟) لمخدومه ثم استرده مع الفائدة (١) » .

فى العالم الحقيقى الواقعى يقسم العامل عمله للرأسمالى لمدة أسبوع لكى يحصل على سعر السوق لقوته فى العمل فى نهاية الأسبوع . ويقول مل إن هذا يحوله إلى رأسمالى ! إن الأكوام البسيطة تبدو كالتلال على السطح المنبسط . إننا نستطيع أن نقيس تفاهات الأكوام البورجوازية الحديثة ذاتها بالحدود التى يستطيع « مفكروها العظام » بلوغها .

---

(١) جون ستيورت مل — مبادىء الاقتصاد السياسى ، لندن ١٨٦٨ ص ٢٥٢ — ٢٥٣ وما بعدها .

الفصل الخامس عشر

تغيرات الحجم فى ثمن قوة العمل وفى فائض القيمة

إن ضروريات الحياة التى يتطلبها عادة العامل المتوسط هى التى تعين قيمة قوة العمل. ورغم اختلاف شكل هذه الضروريات من وقت إلى آخر فإن مقدارها معروف فى عصر معين وفى مجتمع معين ، الأمر الذى يجعل فى إمكاننا أن ننظر إليها كحجم ثابت. والذى يتغير هو قيمة ذلك المقدار . وثمت عاملين إضافيين يلعبان دورهما فى تحديد قوة العمل ، وأولهما نفقة تنمية هذه القوة ، وهى نفقة تتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج ، وثانيهما تنوع قوة العمل الطبيعى أى هل هى قوة عمل ذكور أم أناث أم أطفال ، صغار ، بالغين . واستخدام هذه الأنواع المختلفة من العمل (وطريقة الإنتاج هى التى تعين هـذا الاستعمال) يترتب عليه اختلاف كبير فى نفقة توالد الأسرة من الطبقة العاملة ، وفى قيمة قوة عمل العامل الذكر البالغ . وهذان العاملان اللذان ذكرناهما أخيراً نسقطهما من الحساب فى البحث الآتى :

إنى أفرض (١) أن السلع تباع بقيمتها (٢) وأن ثمن قوة العمل لاتهبط دون قيمتها وإن كان يعلو فوق ذلك المستوى من حين إلى آخر .

فعلى أساس هذين الفرضين رأينا أن الأحجام النسبية لفائض القيمة وثمن قوة العمل تعينها ظروف ثلاثة (١) طول يوم العمل أى الحجم الممتد للعمل (٢) حدة العمل العادية أى حجمه من حيث كثافته يعنى أن مقداراً مخصوصاً من العمل يُبذل فى وقت مخصوص (٣) إنتاجية العمل وهى التى تبعاً لها يغل مقدار مخصوص من العمل فى وقت مخصوص مقداراً أكبر أو أصغر من المنتج ، وهو المقدار الذى يتوقف على درجة تطور أحوال الإنتاج . ومن الواضح أن الارتباطات الكثيرة الاختلاف من الأمور الممكنة وذلك تبعاً لما إذا كان أحد العوامل ثابتاً والعاملان الآخران متغيرين ، أو كان اثنان ثابتين وواحد منهما متغيراً أو الثلاثة جميعها متغيرة فى نفس الوقت . ويعظم عدد الارتباطات لأنه حين تتغير هذه العوامل فى نفس الوقت ، قد يختلف حجم واتجاه هذه التغييرات . ولن نعرض فيما يلى إلا للارتباطات الرئيسية .

(١) ثبات طول يوم العمل وحدة العمل ، وتغير انتاجية العمل

على أساس هذه الفروض تحدد قوانين ثلاثة قيمة قوة العمل وحجم فائض القيمة .

أ — إن يوم عمل ذا طول معلوم يخلق دائماً نفس المقدار من القيمة مهما كان مبلغ إنتاجية العمل ، وقد يتغير معها مجموع المنتج وسعر كل سلعة مفردة واحدة أنتجت . فإذا كانت القيمة التي يخلقها يوم عمل طوله ١٢ ساعة عبارة عن ست شلنات مثلا فإذن — رغم أن كمية القيمة الاستعمالية المنتجة تختلف حسب إنتاجية العمل ، نجد أن القيمة المقدرة بـ ٦ شلنات إنما — توزع — فقط على عدد أكبر أو أصغر من السلع .

ب — تختلف فائض القيمة وقيمة قوة العمل بنسبة عكسية . فالتغير في إنتاجية العمل ، سواء بالزيادة أو النقص حسب الحالة ، إنما يؤدى إلى تغير متضاد في قيمة قوة العمل ، وتغير مماثل في فائض القيمة .

إن القيمة التي يخلقها يوم عمل من ١٢ ساعة مقدار ثابت وليكن ذلك ست شلنات ، هذا المقدار الثابت يساوى مبلغ فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل وهذه القيمة الأخيرة يستبدلها العامل بمعادل . وواضح وضوحاً ذاتياً أنه حين يتكون مقدار ثابت من جزئين فلا يمكن أن يزيد أحدهما إلا إذا تناقص الآخر . فقيمة قوة العمل لايمكن أن ترتفع من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبط فائض القيمة من ٣ شلنات إلى شلنين ، وفائض القيمة لايمكن ارتفاعه من ٣ شلنات إلى ٤ إلا إذا نقصت قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين ، في هذه الظروف لايمكن حدوث أى تغيير في الحجم المطلق لفائض القيمة أو قيمة قوة العمل بدون أن يحدث تغير في ذات الوقت في حجمهما النسبيين أى في النسبة بين حجم الواحد وحجم الآخر ، إذ لا يمكن أن يرتفع الحجمان أو ينخفضا في وقت واحد .

وفضلا عن هذا لايمكن أن تهبط قيمة قوة العمل وبالتالى لايمكن أن يرتفع فائض القيمة إن لم تكن هناك زيادة في إنتاجية العمل . فمثلا في الحالة السابقة لايمكن هبوط قيمة قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين الا اذا ترتب على زيادة الانتاجية أن أصبحت تنتج في ٤ ساعات نفس مقدار وسائل العيش التي كانت تنتجها من قبل في ست ساعات ، وعلى العكس من ذلك لايمكن زيادة قوة العمل من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات الا اذا هبطت إنتاجية العمل بحيث يتيسر في ٨ ساعات إنتاج كمية معلومة من وسائل العيش كنا ننتجها من قبل في ٦ ساعات .

ويترتب على هذه الاعتبارات أن الزيادة فى إنتاجية العمل تؤدى إلى خفض قيمة قوة العمل وزيادة فائض القيمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالهبوط فى إنتاجية العمل يسبب ازدياد قيمة قوة العمل وخفض فائض القيمة .

حين صاغ ريكاردو هذا القانون أغفل ظرفاً واحداً . فبرغم أن التغيير فى حجم فائض القيمة أو فائض العمل يسبب تغييراً عكسياً فى حجم قيمة قوة العمل أو فى حجم العمل الضرورى ، فإن هذا لايستتبع بالضرورة أنهما يختلفان بنفس النسبة . إنهما فعلا يزيدان أو ينقصان بنفس المقدار ، ولكن ازديادهما أو نقصهما النسبى يتوقفان على حجميهما الأصليين قبل أن حدث التغيير فى إنتاجية العمل . فإذا كانت قيمة قوة العمل ٤ شلنات أو إذا كان وقت العمل الضرورى ٨ ساعات ، وإذا كان فائض القيمة شلنين أو كان فائض العمل ٤ ساعات ، وإذا حدث نتيجة لزيادة إنتاجية العمل أن هبطت الآن قيمة قوة العمل إلى ثلاث شلنات أو هبط العمل الضرورى إلى ست ساعات فإن فائض القيمة سيرتفع إلى ثلاث شلنات أو فائض العمل الى ٦ ساعات . فنفس المقدار وهو شلن أو ساعتان يضاف فى حالة ويطرح فى الأخرى . ولكن التغيير النسبى فى الحجم مختلف فى الحالتين . فبينما تهبط قيمة قوة العمل من ٤ شلنات الى ٣ شلنات أى بمقدار الربع أو ٢٥ ٪ يرتفع فائض القيمة من شلنين الى ثلاث شلنات أى بمقدار ٥٠ ٪ ، ويتبع ذلك اذن أن الازدياد أو النقص النسبى فى فائض القيمة المترتبين على تغيير معلوم فى إنتاجية العمل ، يتوقفان على الحجم الأصلى لذلك القسم من يوم العمل الذى ضمن نفسه فى فائض القيمة . فكلما صغر ذلك القسم ، زاد التغيير النسبى ، وكلما عظم كان التغيير النسبى أقل .

— حجم زيادة أو نقص فائض القيمة هو دائما نتيجة ، وليس سببا مطلقاً لنقص أو ازدياد مماثل فى قيمة قوة العمل (١) .

---

(١) وقد زاد ماكولوخ وغيره على هذا القانون الثالث هذه الإضافة السخيفة وهى أن ارتفاعا فى القيمة الفائضة غير مصحوب بهبوط فى قيمة قوة العمل ، قد يحدث عن طريق إلغاء الضرائب التى يدفعها الرأسمالى . إن إلغاء مثل هذه الضرائب لايسبب أى تغيير فى مقدار القيمة الفائضة التى يغتصبها الرأسمالى فى الأصل من العامل ، وكل ما يحدثه من أثر ينحصر فى النسبة التى تقسم بها القيمة الفائضة بينه وبين الأشخاص الآخرين . ونتيجة لهذا لايؤثر مطلقا فى النسبة بين القيمة الفائضة وقيمة قوة العمل . وهذا الاستثناء الذى يبديه ماكولوخ إنما يثبت سوء فهمه للقانون — وهو سوء حظ يلازمه حين يحاول تقريب آراء ريكاردو إلى الناس كما يحدث بالمثل للكاتب ج . ب . ساى حين يحاول نفس الشىء بالنسبة إلى آدم سميث .

بما أن يوم العمل ذو حجم ثابت وتمثله قيمة ذات حجم ثابت ، وبما أنه مع كل تغيير في حجم فائض القيمة يحدث كذلك تغيير عكسي في حجم قيمة قوة العمل ؛ وبما أن تغير قيمة قوة العمل لا يمكن إلا أن يصحب التغيير في إنتاجية العمل — فمن الواضح أنه في ظل هذه الأحوال يجب أن ينشأ كل تغيير في حجم فائض القيمة من تغيير عكسي في حجم قيمة قوة العمل . فإذا لم يكن هناك ، كما رأينا ، تغيير في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو تغيير في فائض القيمة غير مصحوب بتغيير في حجميهما النسبيين ، كانت النتيجة أنه لا يمكن حدوث تغيير في حجميهما النسبيين بدون تغيير سابق في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل .

وطبقاً للقانون الثالث يفترض التغيير في حجم فائض القيمة تغيراً في قيمة قوة العمل ، وهذا التغيير الأخير يسببه تغيير في إنتاجية العمل . والقيمة المتغيرة لقوة العمل هي التي تعطي حد التغيير . وبرغم هذا ، حتى إذا كانت الظروف تسمح بسريان مفعول القانون فقد تحدث حركات إضافية . فلو حدث مثلا نتيجة لازدياد إنتاجية العمل ، أن هبطت قيمة قوة العمل من ٤ إلى ٣ شلنات ، أو إذا حدث هبوط في وقت العمل الضروري من ٨ إلى ٦ ساعات ، فلا يمكن أن يهبط ثمن قوة العمل إلى ٨ بنس و٣ شلنات ، ٦ ب ، ٣ ش ، ٢ ب ، ٣ ش وهكذا ، وتبعاً لهذا لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة عن ٤ ب ٣ ش ، ٦ ب ٣ ش ، ١٠ ب ٣ ش وهكذا . فمقدار هذا الهبوط الذي حده الأدنى ٣ شلنات (أي القيمة الجديدة لقوة العمل) يتوقف على الوزن النسبي الذي يحدثه في الميزان ضغط رأس المال من جهة ومقاومة العمال من جهة أخرى .

إن قيمة قوة العمل تعينها قيمة كمية محدودة من وسائل العيش ؛ فالذي يتغير مع التغيرات في إنتاجية العمل إنما هو قيمة وسائل العيش هذه ، لا مقدارها . ومع هذا من المستطاع ، بسبب زيادة في إنتاجية العمل ، أن يختص كل من العامل والرأسمالي نفسه في ذات الوقت بمقدار أكبر من هذه الضروريات بدون حدوث أي تغيير في ثمن قوة العمل أو فائض القيمة . إذا كانت القيمة الأصلية لقوة العمل ٣ شلنات ، وإذا كان وقت العمل الضروري ست ساعات ، وإذا كان فائض القيمة بالمثل ٤ شلنات ، وفائض العمل ٦ ساعات — إذن لو تضاعفت إنتاجية العمل بدون تغيير نسبة العمل الضروري إلى فائض العمل فلن يحدث تغيير من حيث الحجم في فائض القيمة وثمن قوة العمل .

وهنا تكون النتيجة الوحيدة المترتبة على ذلك أن كلا منهما يمثل ضعف القيمة الاستعمالية التي كان يمثلها من قبل ، وتصير هذه القيم الاستعمالية أرخص مرتين مما كانت عليه من قبل . فبرغم عدم حدوث تغيير في ثمن قوة العمل فإن الثمن الآن يكون أعلى من قيمتها .

ومع هذا لو حدث أن ثمن قوة العمل قد هبط إلى س١٠ ش٢ ؛ س٦ ش٢ وهكذا لا إلى س٦ ش١ (وهو أدنى رقم ممكن يتفق مع قيمتها الجديدة) فإن هذا الثمن الأقل يظل يمثل مقداراً متزايداً من ضروريات الحياة . وعلى ذلك من الممكن فى حالة زيادة إنتاجية العمل ، أن يستمر ثمن قوة العمل فى الهبوط ومع هذا يكون الهبوط مصحوباً بنمو دائم فى مقدار وسائل عيش العامل . ومن الوجهة النسبية إذا قورنت قيمة العمل بفائض القيمة ، كان هناك نقص مستمر فى النسبة بينهما بحيث أن الهوة بين مركز العامل ومركز الرأسمالى تتسع باستمرار[1].

كان ريكاردو أول من صاغ القوانين الثلاث السالفة بدقة ، ولكنه وقع فى أخطاء . فهو أولا ينظر إلى الأحوال التى تثبت فيها صلاحية هذه القوانين على أنها أحوال الإنتاج الرأسمالى الواضحة بذاتها ، وأنها الأحوال العامة التى تستبعد غيرها . فهو لا يعترف بأى تغيير سواء فى طول يوم العمل أو فى حدة العمل بحيث أنه لا يرى إلا عاملا واحداً متغيراً ذلك هو إنتاجية العمل . ثانيا (وهذا الخطأ يسرى فى تحليله بصفة أخطر) أنه لم يدرس ، أكثر مما فعل غيره من الاقتصاديين ، فائض القيمة فى ذاته وبذاته أى مستقلا عن أشكاله الخاصة مثل الربح وريع الأرض الخ .. وعلى ذلك فهو يخلط بين القوانين المتعلقة بمعدل فائض القيمة وبين قوانين معدل الربح . وكما قلت قبلا إن الربح هو النسبة بين فائض القيمة والمجموع الكلى لما أنفق من رأس المال ، بينما معدل فائض القيمة هو النسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير من رأس المال . لنفرض أن رأس المال ج قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من مادة أولية وأدوات عمل مقدارها ٤٠٠ جنيه (او ح) ومن أجور مقدارها ١٠٠ جنيه أو (م) وأن فائض القيمة هو ١٠٠ جنيه أو ب . هنا نحصل على معدل لفائض القيمة هكذا .

$$\frac{ف}{م} = \frac{١٠٠\ جنيه}{١٠٠\ جنيه} = ١٠٠ \ \%$$

ولكن معدل الربح هكذا

$$\frac{ف}{ج} = \frac{١٠٠\ جنيه}{٥٠٠\ جنيه} = ٢٠ \ \% \quad (٢)$$

---

(١) حين يطرأ تغير على إنتاجية الصناعة وهو ماتنتجه كمية معلومة من العمل ورأس المال فقد تتفاوت نسبة الأجور بينما تظل الكمية التى تمثلها تلك النسبة ثابتة أو قد تختلف الكمية بينما تظل النسبة كما هى « معالم الاقتصاد والسياسى » (لمؤلف مجهول الاسم) لندن ١٨٣٢ ص ٦٧) .

(٢) رمزنا بالحروف الآتية : ج (رأس المال) ، م (رأس المال المتغير) ، ف (فائض القيمة) .

وواضح علاوة على ذلك أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف ربما لا تؤثر بأية طريقة في معدل فائض القيمة ، وسأوضح في الكتاب الثالث أنه بواسطة معدل معلوم لفائض القيمة قد نحصل على أي عدد من معدلات الربح ، وأن معدلات مختلفة لفائض القيمة قد تجد التعبير عن ذاتها ، في ظل أحوال معلومة ، في نفس معدل الربح الواحد .

(٢) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، وحدة العمل متغيرة

إن ازدياد حدة العمل معناه زيادة ما يبذل من عمل في فترة معلومة من الوقت ، وبالتالي فيوم عمل أكثر حدة يتضمنه مقدار أكبر من المنتجات ، بخلاف يوم عمل أقل حدة ويتكون من نفس العدد من الساعات . أو إذا كان يوم العمل من نفس الطول فإنه ينتج منتجات أكثر حين تكون الإنتاجية أكبر . وفي الحالة الأخيرة تنقص قيمة المنتج الفردي مادام يكلف من العمل أقل مما كان يتكلفه قبلا . وفي الحالة الأولى تظل قيمة المنتج الفردي بلا تغيير نظراً لأن المنتج يتكلف الآن كما هو الحال من قبل ، نفس المقدار من العمل . هنا يزداد عدد المنتجات بدون أي هبوط في ثمنها . وإذ يزداد عددها يزداد مبلغ ثمنها أيضاً ، بينما في الحالة الأخرى لا يتمثل المقدار الكلي للقيمة إلا في كمية متزايدة من المنتجات . وعلى ذلك حين يظل عدد ساعات العمل على ما هو عليه كلما كان المنتج ذو القيمة الإجمالية الأعلى ينطوي على يوم أعظم حدة ، ومعنى هذا أنه تنطوي عليه نقود أكثر حين تظل قيمة النقود بدون تغيير .

والقيمة التي تُخلق تتغير مع التطورات في درجة اختلاف حدة العمل عن الشكل الإجتماعي ، وبالتالي فإن نفس يوم العمل لا يمثله ، كما كان الحال قبلا ، مقدار ثابت من القيمة المخلوقة بل مقدار متغير منها . ومثال ذلك أن يوما أكثر حدة ومكونا من ١٢ ساعة قد تمثله ٧ أو ٨ شلنات بدلا من ٦ شلنات كما كان يحدث لو كان يوما طوله ١٢ ساعة ومن الحدة المعتادة . وواضح أنه إذا زادت القيمة التي يخلقها عمل يوم واحد من ٦ شلنات مثلا إلى ٨ شلنات فإذن قد يحدث أن القسمين اللذين تنقسم إليهما القيمة (وهما ثمن قوة العمل وفائض القيمة) يزيدان كلاهما في نفس الوقت وبنسبة متساوية أو غير متساوية . وثمن قوة العمل من جهة وثمن فائض القيمة من جهة أخرى يمكن أن يزداد كلاهما في وقت واحد من ٣ شلنات إلى أربع شلنات حين يزداد مقدار القيمة المنتجة من ٦ شلنات إلى ٨ شلنات . فهنا الارتفاع في ثمن قوة العمل لا يعني بالضرورة أن ثمن قوة العمل قد ارتفع أكثر من قيمتها ، بل

بالعكس قد يكون الارتفاع فى الثمن مصحوبا بهبوط فى القيمة . ويحدث هذا دائما حين يكون الارتفاع فى ثمن قوة العمل غير كاف للتعويض عن ازدياد استهلاك قوة العمل .

ونعلم أنه مع (استثناءات زائلة) ، لا يترتب على التغيير فى إنتاجية العمل إلا تغير فى حجم قيمة قوة العمل وبالتالى فى حجم فائض القيمة حين تكون منتجات فرع الصناعة الذى تعنى به جزءا من الاستهلاك العادى اليومى للعامل . ولكن فى الحالة الحالية لا يعود هذا الشرط منطبقاً . فسواء كان التغيير فى حجم العمل من حيث المدى أو الحدة فإن هذا التغيير يحدث تغيير مطابق له فى حجم القيمة التى تم إنتاجها بغض النظر عن طبيعة (ماهية) السلعة التى تتضمنها تلك القيمة . فاذا كانت حدة العمل تزداد فى الوقت ذاته وبنفس الدرجة فى جميع فروع الصناعة فربما تصبح الدرجة الجديدة والأعلى من الحدة المعيار الاجتماعى للمجتمع الذى ندرس أمره ؛ وبذلك لا تعود تحسب كحجم ممتد ، ومع ذلك حتى فى هذه الحالة تختلف حدة العمل فى البلدان المختلفة وبذلك تؤثر فى تطبيق قانون القيمة على أيام العمل التى سادت فى تلك البلاد . فيوم العمل الأكثر حدة فى بلد يتمثل فى مبلغ من النقود أكبر ، بخلاف يوم عمل أقل حدة فى بلد آخر [١] .

(٣) ثبات انتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل

يمكن أن يختلف يوم العمل فى أى اتجاهين ، فقد يكون أطول أو أقصر .

أ — فى حالة بقاء إنتاجية وحدة العمل بدون تغيير : فإن الخفض فى طول يوم العمل يترك قيمة قوة العمل وبالتالى وقت العمل الضرورى بلا تغيير ، فينخفض فائض العمل وفائض القيمة . يتصل بالهبوط فى الحجم المطلق لفائض القيمة هبوط فى حجمه النسبى أى بالنسبة إلى قيمة العمل التى تبقى هنا غير متغيرة . والطريقة الوحيدة أمام الرأسمالى لكى يحصل على التعويض تكون بالعمل على خفض ثمن قوة العمل دون قيمتها . وجميع الحجج الاعتيادية ضد الخفض فى يوم العمل ترتكز على افتراض أن هذا الخفض يحدث فى ظل

(١) « فى حالة تساوى الأشياء الأخرى يستطيع رجل الصناعة الانجليزى أن يخرج فى وقت معلوم مقداراً من العمل أكبر بكثير مما يفعل رجل الصناعة الأجنبى بحيث يوازن أو يعوض اختلاف أيام العمل أى بين ٦٠ ساعة فى الأسبوع هنا ، و٧٢ أو ٨٠ فى الجهات الأخرى » (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ ص ٦٥) . ولو اقتصر التحديد القانونى لساعات العمل فى مصانع القارة الأوربية لكان ذلك سبيلا لانقاص هذا الفارق الكمى بين يوم العمل فى القارة وفى انجلترا .

الأحوال التي هي موضع النظر الآن . بينما في الحقيقة التغيير في إنتاجية العمل وكثافته إما أن يسبق الخفض في طول يوم العمل أو يتلوه مباشرة (١) .

ب — والآن لنفرض أن طول يوم العمل قد زيد . ليكن وقت العمل الضروري ٦ ساعات أو قيمة قوة العمل ٣ شلنات ، وليكن فائض العمل ٦ ساعات وفائض القيمة تبعاً لذلك ٣ شلنات ، فيوم العمل الكلي يكون إذن ١٢ ساعة ويتجسم في قيمة قدرها ٦ شلنات . إذا أطيل يوم العمل بمقدار ساعتين ، مع بقاء ثمن قوة العمل بدون تغيير زاد الحجم النسبي والحجم المطلق لفائض القيمة . ورغم أن حجم قيمة قوة العمل يظل بلا تغيير بصفة مطلقة فإنه يهبط بصفة نسبية ، وفي ظل الأحوال التي فرضناها في (١) لا يمكن تغيير القيمة النسبية لقوة العمل بدون تغيير في قيمتها المطلقة ، وهنا من جهة أخرى يكون التغيير في القيمة النسبية لقوة العمل نتيجة تغيير مطلق في حجم فائض القيمة .

وبما أن القيمة التي يتجسم فيها عمل اليوم تزداد كلما طال يوم العمل فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في نفس الوقت في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة ، وتكون الزيادة في هذين متساوية أو غير متساوية . وعلى ذلك فالزيادة التي تحدث في وقت واحد في كلا الحجمين قد تحدث في أي من الحالتين : حين تكون هناك زيادة مطلقة في طول يوم العمل ، وحين تكون زيادة في حدة العمل بدون زيادة كهذه في طول يوم العمل .

في حالة الزيادة في طول يوم العمل قد يهبط ثمن قوة العمل دون قيمتها وإن ظل إسمياً بلا تغيير أو إن ازداد ، لأن القارىء يذكر أن قيمة يوم قوة العمل تقدر طبقاً لمداها المتوسط العادي أو طبقاً لمدى الحياة العادي بين العمال ، وعلى ذلك (طبقاً لطبيعة الانسان العامة) على أساس مدى التحول العادي للمادة الانسانية إلى حركة (٢) . وإلى حد معين فإن البلى في قوة العمل وهو ما لا ينفصل عن الزيادة في طول يوم العمل ، يمكن تعويضه بأجور أعلى ، وبعد هذه النقطة يزداد البلى بمتوالية هندسية وفي الوقت نفسه يلقي إلى الخارج بكافة الأحوال العادية الضرورية لتكاثر قوة العمل وأدائها لوظائفها ، ولا يعود ثمن قوة العمل ودرجة استغلالها مقدارين قابلين للتعادل فيما بينهما .

---

(١) « هناك ظروف عوضت هذا ... أظهرها تنفيذ قانون العشر ساعات » شرحه أول ديسمبر ١٨٤٨ ص ٧

(٢) « إن مقدار العمل الذي قام به رجل خلال ٢٤ ساعة يمكن إدراكه تقريبا إذا فحصنا التغيرات الكيماوية التي طرأت على جسمه والأشكال المتغيرة للمادة والتي تدل على فعل القوة الديناميكية »
Grove : On the Correlation of Physical Forces.

(٤) تغييرات عادة في نفس الوقت في وقت العمل وإنتاجيته وحدته

من الواضح إمكان ذكر عدد كبير من الارتباطات تحت هذا العنوان . قد يختلف أي عاملان ويبقى الثالث ثابتاً ، أو قد تتغير العوامل الثلاثة في وقت واحد ، وقد يكون اختلافها بدرجة متساوية أو بدرجة غير متساوية ، وفي نفس الاتجاه أو في اتجاهات متضادة بحيث أن تغييراتها يقاوم كل واحد منها الآخر مقاومة كلية أو جزئية ، ومع ذلك فيمكن تحليل جميع الحالات الممكنة وذلك طبقاً للمبادىء الموضحة في ١ و ٢ و ٣ ، ويمكن حساب أثر كل ارتباط ممكن بمعاملة كل عامل بدوره على أنه متغير أو معاملة العاملين الآخرين على أنهما ثابتان مؤقتاً ، وعلى ذلك يكفي أن نناقش مثالين هامين بإيجاز .

١ — هبوط في إنتاجية العمل مصحوب بزيادة في طول يوم العمل في نفس الوقت . حين نتحدث هنا عن هبوط في إنتاجية العمل فالذي يعنينا هو فروع الصناعة التي تعين منتجاتها قيمة قوة العمل ، ومثال ذلك هبوط سريع في خصوبة التربة مصحوب بزيادة مماثلة في أثمان المنتجات الزراعية . لنفرض أن يوم العمل ١٢ ساعة وأن القيمة التي يخلقها يوم كهذا ٦ شلنات وأن نصف هذا يحل محل قيمة قوة العمل بينما النصف الآخر عبارة عن فائض القيمة . إذن ينقسم يوم العمل إلى ٦ ساعات عمل ضروري ، ٦ ساعات فائض القيمة . ونظراً للارتفاع في ثمن منتجات التربة لنفرض أن قيمة قوة العمل ترتفع الآن من ٣ شلنات إلى أربع شلنات بحيث أن وقت العمل الضروري الذي كان ٦ ساعات أصبح ٨ . وإذ يبقى طول اليوم العمل بدون تغيير يهبط فائض العمل من ٦ ساعات إلى أربعة وفائض القيمة من ٣ شلنات إلى اثنين . فاذا زيد الآن يوم العمل بمقدار ساعتين ، أي من ١٢ إلى ١٤ ساعة صار فائض العمل حينئذ ٦ ساعات كما كان شأنه في ظل الأحوال التي بحثناها في بداية هذه الفقرة ، ويظل فائض القيمة ٣ شلنات ، ولكن يكون هناك هبوط في قيمة النسبة إذا ماعقدت الموازنة بينها وبين قيمة قوة العمل مقاسة بمقدار وقت العمل الضروري . وإذا زيد يوم العمل بمقدار ٤ ساعات أي من ١٢ ساعة إلى ١٦ ساعة فان الأحجام النسبية لفائض القيمة وقوة العمل ، ولفائض العمل والعمل الضروري ، تستمر بلا تغيير ، ولكن الحجم المطلق لفائض القيمة يرتفع من ٣ إلى ٤ شلنات ، ويرتفع الحجم المطلق لفائض العمل من ٦ ساعات عمل إلى ٨ وهي زيادة قدرها الثلث أي ٣٣٪ وعلى ذلك فمع إنتاجية عمل متناقصة وزيادة في نفس الوقت في طول وقت العمل ، وقد يظل الحجم المطلق لفائض القيمة ثابتاً

فى الوقت الذى فيه ينقص حجمه النسبى ، أو قد يظل حجمه النسبى بلا تغيير بينما يزداد حجمه المطلق ، وقد يزداد كلاهما إذا كانت الزيادة فى طول يوم العمل كافية .

خــلال الفترة (١٧٩٩ — ١٨٢٥) أدى ازدياد ثمن ضروريات الحياة بانجلترا إلى زيادة إسمية فى الأجور ، بينما كانت الأجور الحقيقية — معبراً عنها بضروريات الحياة — فى هبوط . وقداستنتج وست وريكاردو من هذه الحقيقة أن النقص فى إنتاجية العمل الزراعى يسبب هبوطاً فى معدل فائض القيمة ، وفى نظرهم هذا الفرض الذى تمثل حقيقة لم يكن لهــا وجود إلا فى خيالهم صار نقطة ابتداء لتحليلات هامة إلى الأحجام النسبية للأجور والربح وريع الأرض . وفى الحقيقة بفضل ازدياد كثافة العمل والزيادة الإجبارية فى طول يوم العمل زاد فى ذلك الوقت فائض القيمة من الوجهتين المطلقة والنسبية . هذا هو العهد الذى كانوا ينظرون فيه إلى زيادة غير معتدلة فى طول يوم العمل على أنها أمر طبيعى[1] . وكان العهد الذى تميز خاصة بزيادة فى رأس المال من جهة والفقر والتسول من جهة أخرى[2] .

---

(١) نادرا ما يسير القمح والعمل جنبا إلى جنب تماما ، ولكن هناك حدا ظاهرا لا يمكن بعده فصلهما . وفيما يختص بالجهود غير العادية التى تبذلها الطبقات العاملة فى فترات ارتفاع الأثمان وهى الفترات التى تسبب هبوط الأجور الذى لاحظناه من الشهادات [التى أدلى بهـا أمام لجنة التحقيق البرلمانية ١٨١٤ — ١٨١٥] ، فإنها تلائم بكل تأكيد نمو رأس المال ، ولكن لا يسع أى رجل مشبع بالروح الانسانية أن يرى هذه الجهود متصلة لا تنقطع ، وهى داعية للإعجاب كنوع من التخفيف المؤقت ، أما لو دامت لترتبت عليها آثار مماثلة لتلك التى تنجم من استهلاك الشعب لأقصى ما يملك من الغذاء ، Malthus : Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London 1815, p. 48, Footnote . ومن الواضح أن مالثس إنما يفكر فى الزيادة فى يوم العمل وهو يشير الى هذه الزيادة فى مواضع أخرى من هذا الكتاب بينما جعل ريكاردو وغيره الطول الثابت ليوم العمل أساسا لأبحاثهم ، وأنه لشرف كبير لمالثس أن يكون صريح القول فى هذه المسألة ، ولكن مصالح الطبقة المحافظة وهى المصالح التى كان يخدمها جعلت من المستحيل عليه أن يرى أن الزيادة غير المحدودة فى طول يوم العمل إلى جانب تقدم واسع المدى فى الآلات واستغلال عمل النساء والأطفال ، قمينة أن تجعل نسبة كبيرة من الطبقة العاملة « فائضة عن الحاجة » وبخاصة عندما انتهت الحرب وزال معها ما كان لانجلترا من احتكار فى السوق العالمية . ومن الطبيعى أنه كان أنسب له وأكثر اتفاقا مع مصالح الطبقات الحاكمة لو أنه فسر هذه الزيادة المفرطة فى عدد السكان بأنها راجعة إلى قوانين الطبيعة الخالدة بدلا من أن يجعلها وليدة التاريخ الطبيعى للانتاج الرأسمالى .

(٢) وثمت سبب رئيسى لازدياد رأس المال خلال الحرب وذلك عبارة عن الجهود الكبيرة التى بذلتها الطبقات العاملة ومظاهر الحرمان الذى عانته . فقد أرغمت الظروف أعدادا من النساء والأطفال أكبر من أى عهد سبق على مزاولة أعمال شاقة مجهدة ، واضطر العمال السابقون — لنفس السبب — أن يخصصوا جانبا أكبر من وقتهم لزيادة الانتاج .

Essay on Political Economy, in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress, London, 1830, p. 428.

١ — ازدياد حدة وإنتاجية العمل مع نقص طول يوم العمل فى نفس الوقت . لإنتاجية العمل المتزايدة والزيادة فى حدته تأثير مشابه ، فكلاهما يزيد مقدار المنتجات المنتجة فى فترة معلومة من الوقت ، وعلى ذلك فكلاهما يخفض ذلك القسم من يوم العمل الذى يحتاجه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو المعادل لها . والحد الأدنى لطول يوم العمل يعينه هذا القسم الضرورى من يوم العمل والمقابل مع ذلك للتقلص . فإذا خفض طول يوم العمل إلى هذا الحد الأدنى اختفى فائض العمل وهذا مستحيل فى ظل النظام الرأسمالى . فالغاء طريقة الانتاج الرأسمالية سيسمح بخفض طول يوم العمل إلى مقدار وقت العمل الضرورى . ولكن حتى فى الحالة الأخيرة قد يتعرض مقدار وقت العمل الضرورى (مع تساوى الأشياء الأخرى) للامتداد وهذا يحدث من جهة لأن حاجيات العامل الأساسية تزداد ويرتفع مستوى حياته . ومن جهة أخرى فإن جانبا مما يعد الآن عملا فائضاً سيحسب عملا ضرورياً أى ذلك المقدار من العمل الضرورى لإعداد رصيد للاحتياطى والتجميع .

كلما عظمت الزيادة فى إنتاجية العمل أمكن خفض طول يوم العمل ، وكلما خفض طول يوم العمل عظمت الزيادة فى حدة العمل . ومن وجهة النظر الاجتماعية تزداد إنتاجية العمل بازدياد الاقتصاد فى العمل ولا يقصد هنا باقتصاد العمل التوفير فى وسائل الإنتاج فحسب بل وتجنب كل عمل لاحاجة إليه . ومع أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج تفرض الاقتصاد فى كل عمل فردى ، إلا أن فوضى المنافسة تؤدى إلى أفدح وأشنع تبديد لقوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية ، بينما تؤدى الرأسمالية إلى خلق مهن عدة لاغنى لها عنها ، ولكنها فى حد ذاتها زائدة عن الحاجة .

وإذا نظرنا إلى حدة العمل وإنتاجيته على أنهما ثابتان فتقصر نسبة يوم العمل الاجتماعى الذى سيكون من اللازم تخصيصه للانتاج المادى ، ونتيجة لهذا يعظم مقدار الوقت الذى يستغله العامل فى نواحى النشاط العقلى والاجتماعى بنسبة توزيع العمل على كافة أعضاء المجتمع القادرين بدرجة عادلة ، وبنسبة عكسية إلى الحد الذى فيه تستطيع طبقة اجتماعية معينة أن تزيح العبء الطبيعى من العمل على كاهل أفراد طبقة أخرى . وسيكون هناك حد لخفض يوم العمل ولكن هذا الحد سيتوقف على إنتاجية عمل الجماعة ذى الطابع العام . وفى المجتمع الرأسمالى من جهة أخرى نجد أن وقت الفراغ لطبقة ممتازة مصدره تحويل حياة الجماهير إلى وقت عمل .

الفصل السادس عشر

الصيغ المختلفة لمعدل فائض القيمة

رأينا أن معدل فائض القيمة تمثله الصيغ الآتية :

$$(١)\quad \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} = \left(\frac{\text{ف}}{\text{م}}\right) = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضرورى}}$$

والصيغتان الأوليتان تمثلان بوصفهما نسبة للقيم ، ذلك الذى يمثل فى الصيغة الثالثة كنسبة للاوقات التى تنتج فيها القيم ، وهذه القيم ، بمعادلتها الواحدة بالأخرى ، محدودة وصحيحة تماماً ، وهذا نلقاها فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى . وفيه نلقى كذلك الصيغ الآتية مشتقة من السابقة .

$$(٢)\quad \frac{\text{فائض العمل}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتج}} = \frac{\text{المنتج الفائض}}{\text{المنتج الكلى}}$$

فنفس النسبة الواحدة يعبر عنها هنا كنسبة لأوقات العمل ، وللقيم التى تتجسم فيها أوقات العمل هذه ، وللمنتجات التى توجد فيها هذه القيم . والمفروض طبعا ن لمرد ، بقيمة المنتج ، القيمة التى أنتجت حديثا فى يوم عمل ، مع استبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتج .

وفى هذه الصيغ جميعاً يعبر بصورة باطلة عن درجة استغلال العمل الواقعية أى معدل فائض القيمة . ليكن يوم العمل ١٢ ساعة ، فاذن ، باتخاذ الفروض المذكورة فى الأمثلة السابقة ، يتمثل المعدل الفعلى لاستغلال العمل بالنسبة التالية .

$$\frac{\text{٦ ساعات فائض عمل}}{\text{٦ ساعات عمل ضرورى}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{رأس مال متغير قدره ٣ شلنات}} = ١٠٠ \text{ ٪}$$

ولكن نحصل من الصيغ الواردة تحت رقم (٢) على الآتى .

$$\frac{\text{٦ ساعات فائض عمل}}{\text{يوم عمل طوله ١٢ ساعة}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{قيمة منتجة قدرها ٦ شلنات}} = ٥٠ \text{ ٪}$$

هذه الصيغ التي استنتجناها تعبر حقيقة عن النسبة التي ينقسم بها يوم العمل أو القيمة التي ينتجها بين الرأسمالي والعامل . وعلى ذلك إذا نظرنا إليها على أنها التعبيرات المباشرة عن معـــدل التوسع الذاتي لرأس المال ، لصح القانون الخاطيء الآتي : لا يمكن مطلقاً أن يبلغ فائض العمل أو فائض القيمة ١٠٠٪(١) ونظراً لأن فائض القيمة لا يمكن إلا أن يعدو كونه جزءاً من المقدار الكلي للقيمة المنتجة ، فينتج بالضرورة أن فائض العمل يتكون عادة من وقت أقصر من يوم العمل ، أو أن فائض القيمة يمثل دائماً مقداراً أصغر من القيمة الكلية المنتجة . ولكن إذا بلغنا النسبة ١٠٠ : ١٠٠ فلابد من تساويهما . ولكي يستوعب فائض العمل يوم العمل كله (ويعنينا هنا متوسط يوم العمل لأسبوع العمل أو لسنة العمل الخ) يجب أن يهبط العمل الضروري إلى الصفر . ولكن باختفاء العمل الضروري يختفي العمل الفائض أيضاً ما دام الأخير ليس سوى وظيفة للأول . وعلى ذلك فالنسبة

$$\frac{\text{فائض العمـــل}}{\text{يوم العمـــل}} = \frac{\text{فائض القيمـــة}}{\text{القيمة المنتجـــة}}$$

لا يمكن أن تبلغ النسبة الحـــدية $\frac{١٠٠}{١٠٠}$ ولا ترتفع إلى $\frac{١٠٠ + س}{١٠٠}$ ولكن الحال خلاف هذا بالنسبة إلى معدل فائض القيمة أو درجة استغلال العمل الفعلية . خذ مثلا تقدير المسيو ليونس دي لافيرني عن أن العامل الزراعي الإنجليزي لا يتناول إلا ربع المنتج(٢) أو قيمته مقابل ثلاثة أرباع هي نصيب الرأسمالي (وهو الفلاح في هذه الحالة) — وهذا بعيد عن المسألة الأخرى وهي كيفية توزيع الغنيمة فيما بعد بين الرأسمالي (الفلاح) والمالك والآخرين . وحسب هذا التقدير تكون النسبة بين العمل الفائض والعمل الضروري في حالة العامل الزراعي

---

(١) أنظر مثلا :

Rodbertus : Soziale Briefe an kirchmann, third leteer, Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie, Berlin, 1851.

(٢) نظراً لأن كافة الأشكال الراقية من عملية الانتاج الرأسمالية عبارة عن أشكال من التعاون ، فليس أسهل من أن نتجاهل صفتها التعارضية ، وبذا نقول إنها أشكال خالصة للتعاون والاشتراك . وهذا ما فعله الكونت A. de Laborde في كتاب De l'esprit de l'association dans tous les intérêts d la communauté (باريس ١٨١٨) . وفي استطاعة الكاتب الأمريكي هـ . كاري أن يلعب هذه الخدعة الساحرة بنجاح حين يعالج موضوع الخواص التي يتميز بها نظام الرق .

الانجليزى عبارة عن ٣ : ١ وهذه درجة استغلال تبلغ ٣٠٠٪ .

والطريقة السائدة بين الاقتصاديين من حيث النظر إلى ساعات العمل على أنها ثابتة فى عددها أيدها استعمال الصيغ الواردة فى رقم(٢) إذ فيها تجرى الموازنة دائما بين فائض العمل ويوم عمل ذى طول معلوم . وينطبق نفس الأمر إذا كان الاعتبار الوحيد هو تقسيم القيمة التى أنتجت . ويوم العمل الذى صار مجسما فى منتجات ذات مقدار معلوم من القيمـــــة ، هو دائما يوم عمل ذو طول معلوم .

وعادة تمثيل فائض القيمة وقيمة قوة العمل على أنهمـا أجزاء من القيمة المنتجة (وهى العادة التى تولدت عن الشكل الرأسمالى فى الانتاج وهى عادة سيتضح مغزاها فيما بعد) تخفى الصفة المخصوصة للعلاقة التى يختفيها رأس المال وهى مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية واستبعاد العامل من المنتج بعد ذلك . وبدلا من هذه الحقائق لايرى الناس ســـــوى مظهراً خداعاً لعلاقة اشتراك يقتسم فيها العامل والرأسمالى المنتج وفق نسب تطابق العناصر المختلفة التى يساهمان بها فى تكوينه .

وأما عن الباقى فإن الصيغ الواردة فى رقم (٢) قابلة دائماً لأن يعاد تحويلها إلى الصيغ رقم (١) فلو كان لدينا مثلا :

$$\frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{يوم عمل قدره ١٢ ساعة}}$$ فإذن يكون وقت العمل الضرورى مساوياً ليوم عمل قدره ١٢ ساعة ناقصاً فائض العمل الذى قدره ٦ ساعات وبذلك نحصل على الآتى :

$$\frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{عمل ضرورى قدره ٦ ساعات}} = \frac{١٠٠}{١٠٠}$$

وهناك مجموعة ثالثة من الصيغ أوردتها من باب استباق الأمور أكثر من مرة وهاهى :

$$(٣) \quad \frac{\text{فائض قيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضرورى}} = \frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$$

وقد تؤدى الصيغة $\frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$ إلى سوء فهم وتجعلنا نظن أن الرأسمالى يدفع ثمن العمل لاقوة العمل ، ولكن الاعتبارات السالفة تجعل فى إمكاننا تجنب سوء الفهم هذا ، فالصيغة التالية وهى :

$$\frac{\text{عمل بغير أجر}}{\text{عمل بأجر}}$$ إن هى تعبير عادى عن الصيغة $$\frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضرورى}}$$

فالرأسمالى يدفع قيمة قوة العمل (أو ثمن قوة العمل وهو غير متماثل دائماً مع القيمة)، ويأخذ مقابل ذلك القدرة على التصرف فى قوة العمل الحية . ويكون حق الانتفاع بقوة العمل هذه من فترتين فى الأولى منهما ينتج العامل قيمة مساوية لقيمة ما يملك من قوة العمل أى قيمة لا تزيد عن كونها معادلا . وعلى ذلك فالرأسمالى الذى يدفع ثمن قوة العمل يحصل بدوره على منتج ذى ثمن مماثل ، وهو أشبه بما لو كان اشترى السلعة التامة الصنع فى السوق . وفى الفترة الثانية وهى فترة العمل الفائض يخلق حق الانتفاع بقوة العمل قيمة الرأسمالى دون أن يدفع عنها مقابلا[1] . فهو يحصل على هذا التحويل لقوة العمل إلى قيمة مجاناً وبلا مقابل ، وبهذا المعنى يمكن أن يقال عن العمل الفائض إنه عمل بغير أجر .

وهكذا ليس رأس المال كما يدعوه آدم سميث السيطرة على العمل فحسب ، ولكنه فى أساسه سيطرة على العمل الذى لا أجر له . وكل قيمة فائضة مهما كان الشكل الذى تتبلور فيه بعدئذ على هيئة ربح أو ريع أرض أو فائدة الخ ... إن هى فى أساسها إلا الصورة المادية التى يبدو بها وقت العمل غير ذى الأجر . وتجد سر التوسع الذاتى لرأس المال فى هذه الحقيقة وهى أن رأس المال يجد تحت تصرفه كمية محدودة من عمل الآخرين وهو عمل لا يدفع عنه أجراً .

---

(١) ولو أن الطبيعيين لم يتمكنوا من حل لغز فائض القيمة إلا انهم استطاعوا على الأقل أن يروا أن فائض القيمة « ثروة مستقلة » يمكن التصرف بها ، وهى ثروة يبيعها المالك وإن لم يشترها .

الباب السادس

الأجور

الفصل السابع عشر

تحويل قيمة أو ثمن قوة العمل إلى أجور

في ظاهر المجتمع البورجوازي يبدو أجر العامل كأنه ثمن العمل ، أي مبلغ محدود من المال يدفع مقابل مقدار محدود من العمل .

ويتحدث الناس عن قيمة العمل ويقولون إن مبلغ النقود الذي يعبر عن تلك القيمة هو الثمن الضروري أو الطبيعي للعمل . وهم يتحدثون كذلك عن ثمن السوق للعمل كأنه ثمن يتقلب على أي من جانبي ثمنه الضروري .

ولكن ماقيمة السلعة ؟ إنها الشكل الموضوعي الذي يتخذه العمل الاجتماعي الذي يبذل في إنتاجها . حسناً ، وكيف نقيس حجم قيمتها ؟ نقيس تلك القيمة بحجم العمل الذي تتضمنه . وكيف إذن نتأكد من قيمة يوم عمل ذي اثني عشرة ساعة مثلا ؟ يجب أن نقيسها بساعات العمل الاثني عشرة التي يحتوي عليها يوم عمل ذو ١٢ ساعة — وهو لغو يدعو إلى السخرية[١].

---

(١) يتحاشى المستر ريكاردو بمهارة صعوبة قد تهدد مذهبه القائل بأن القيمة تتوقف على كمية العمل التي تستخدم في الانتاج ، ولو تمسكنا بهذا المبدأ بدقة لتبع هذا أن قيمة العمل تتوقف على كمية العمل التي تستخدم في إنتاجها ، وهو أمر واضح السخافة ، وعلى ذلك يجعل المستر ريكاردو قيمة العمل تتوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور أو حسب عبارته أن قيمة العمل تقدر بكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور وهو يقصد بهذا كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود أو السلع التي تعطى للعامل ، وهذا شبيه بالقول إن قيمة القماش لا تقدر بكمية العمل الذي يبذل في إنتاجها بل بكمية العمل التي تبذل في إنتاج الفضة التي تجرى مبادلة القماش بها .

A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value, pp. 50—51. (By S. Bailey' published anonymously).

إذا كان لابد من بيع العمل فى السوق كسلعة فهذا العمل يجب أن يكون موجوداً قبل إمكان بيعه . ولكن إذا استطاع العامل أن يجعل لعمله وجوداً مستقلا ، لباع سلعة لا عملا(١).

وبغض النظر عن هذه المتناقضات فإن المبادلة المباشرة للنقود (أى العمل المجسم) بالعمل الحى إما أن تقضى على قانون القيمة الذى يبدأ فقط أن ينمو فى حرية على أساس الإنتاج الرأسمالى ، وإما أن ينفى الانتاج الرأسمالى نفسه الذى يرتكز مباشرة على العمل الأجير . إن يوم العمل ذا الاثنى عشرة ساعة مثلا تمثله قيمة نقدية قدرها ٦ شلنات والآن أمامنا هنا احتمالان . فإما أن يجرى التبادل بين معادلين وفى تلك الحالة يحصل العامل على ٦ شلنات مقابل عمل إثنى عشرة ساعة ، وإذن يكون ثمن عمله مساوياً لما ينتجه . ولكن إذا كان الأمر كذلك لما أنتج فائض القيمة لمشترى عمله ، ولما تحولت الشلنات الست إلى رأس مال ، ولزالت أسس الإنتاج الرأسمالى وهى التى عليها يبيع عمله ويصبح عمله عملا أجيراً . والأمر الممكن الثانى هو أنه يحصل لقاء عمل الساعات الإثنى عشرة على أقل من ٦ شلنات أى أقل من عمل الساعات الإثنى عشرة ، وهى فى هذه الحالة يبادل عمل ١٢ ساعة بعمل ١٠ أو ٦ ساعات أو ربما أقل من ذلك حسب ما تكون الحال . ومثل هذا التعادل لأحجام غير متساوية لا يقتصر على أنه يضع حداً لتعيين القيمة . وليس فى الإمكان التعبير عن تناقض هادم لذاته كهذا أو صياغته كقانون عام (٢) .

ولا نستفيد فى هذا المأزق إذ تفسر مبادلة مقدار أكبر أو أقل من العمل بأن نقول إن للعمل شكلا مختلفاً فى الحالتين ، وإن أحد العملين مجسم والآخر عمل حى (٣) . وتزداد

---

(١) إذا سميت العمل سلعة فإنه غير السلعة التى تنتج اولا بقصد التبادل ثم يؤتى بها الى السوق حيث يجب مبادلتها بالسلع الاخرى تبعا لما فى السوق إذ ذاك من مقادير كل سلعة . إن العمل يخلق فى اللحظة التى يؤتى بها إلى السوق ، بل إنه ليؤتى به إلى السوق قبل ان يخلق .

Observations on certain Verbal Disputes, etc., pp. 75-76.

(٢) إذا نظرنا إلى العمل كأنه سلعة ، ورأس المال وهو منتج العمل على انه سلعة اخرى ، فحينئذ إذا كانت قيمتا هاتين السلعتين ينظمهما مقداران متساويان من العمل ، فإن مقدارا معلوما من العمل تجرى ... مبادلته بكمية رأس المال التى انتجها نفس المقدار من العمل ؛ كما أن العمل السابق ... تجرى المبادلة بينه وبين نفس المقدار من العمل الحالى . ولكن قيمة العمل بالنسبة إلى السلع الأخرى ... لا تعينه كميات متساوية من العمل » .

E. G. Wakefield, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London. 1836, vol. 1, p. 231.

(٣) « أصبح من الضرورى أن نوافق » (صورة جديدة من «العقد الاجتماعى») «على أنه حينما =

سخافة هذا إذا ذكرنا أن قيمة السلعة لا يعينها مقدار العمل المجسم فيها فعلا ، وإنما مقدار العمل الحي اللازم لإنتاجها . لنفرض أن سلعة تمثل ست ساعات عمل . فإذا حدثت اختراعات جعلت في الإمكان إنتاج هـــذه السلعة في ٣ ساعات هبطت قيمة السلعة التي تم إنتاجها إلى النصف فهي لا تمثل الآن إلا ثلاث ساعات من العمل الإجتماعي الضروري بدلا من الساعات الست التي كانت تمثلها قبلا . وعلى ذلك فالذى يعين قيمة السلعة إنما هو مقدار العمل اللازم لإنتاجها ، لا الشكل المجسم لهذا العمل .

والذى يواجه صاحب النقود في السوق هو العامل لا العمل ، فالعامل إنما يبيع قوته على العمل . وبمجرد ابتداء العمل لا تعود هذه القوة ملكا للعامل وبذا لا يعود في إمكانه بيعها . فالعمل هو جوهر القيمة ومقياسها الكامن ولكنه غير ذى قيمة بذاته (١) .

وحين يقال « قيمة العمل » ففي هذه العبارة لا تمحى الفكرة عن القيمة فحسب ، بل إنها تتحول إلى نقيضها . فهذه العبارة خيالية كما لو تحدثنا عن قيمة الكرة الأرضية . ولكن هذه التعبيرات الخيالية تنشأ من نفس علاقات الإنتاج ، فهي أنواع للأشكال المظهرية من العلاقات الأساسية . إن طلاب العلوم الأخرى يدركون كون الأشياء المظهرية تبدو أحيانا في أشكال مقلوبة ، ولكن الاقتصاديين السياسيين هم الطلاب الوحيدون الذين لا يعرفون هذه الحقيقة (٢) .

= يجرى التبادل بين عمل تم أداؤه وعمل يجب القيام به فإن الأخير (الرأسمالى) تكون قيمته أعلى من قيمة الأول (العامل) » .

Simonde (de Sismondi) : De la richesse commerciale, Genève, 1803, vol. I, p. 37

(١) « العمل معيار القيمة الوحيد ... ومبدع جميع الثروة ، ليس سلعة » Thomas Hodgskin

(٢) إن الذين يحاولون أن يفسروا أمثال هذه العبارات على أنها لا تزيد عن كونها نوعا من إسراف الشعراء في أقوالهم ، إنما يظهرون مدى عجز تحليلهم . قال برودون « يقال إن العمل ذو قيمة لا على أنه نفسه سلعة بل من حيث القيم الكامنة التي يظن أنه يتضمنها . إن قيمة العمل تعبير مجازى » . والرد على هذا وضعت مؤلفى « فقر الفلسفة » وقلت (ص ٣٤ — ٣٥) ما يأتى « إنه لا يرى في العمل بوصفه سلعة ، وهى حقيقة مخيفة ، إلا ألفاظا وعلى ذلك علينا أن نظن أن المجتمع المعاصر كله القائم على أساس العمل كسلعة يجب أن ننظر إليه كأنه يقوم على عبارات شعرية وتعبير مجازى . إذا شاء المجتمع أن يتخلص من متاعبه فما عليه إلا أن يتخلص من عبارات وألفاظ ويعمد إلى تغيير شكلها ، وما عليه إلا أن يطلب من الأكاديمية أن تعيد طبع قاموسها في شكل جديد » . وأسهل لنا بطبيعة الحال أن نذهب إلى أن القيمة لا تعني شيئا مطلقا ، وندمج كل شيء في هذه الطبقة وهذا ما يفعله ج . ب . ساى . السؤال : « ما القيمة ؟ » الجواب : « إنها ما يساويه الشيء » . السؤال « وما الثمن ؟ » الجواب « قيمة الشيء معبرا عنه بالنقود » . السؤال « ولم تكون لزراعة التربة ... قيمة ؟ » الجواب « لأننا نحدد لها ثمنا » . وهكذا فالقيمة عبارة عما يساويه الشيء ، والأرض ذات قيمة لأننا نعبر عن قيمتها بالنقود . وهذا يمثل تأكيد طريقة بسيطة جدا لإدراك أسباب الأشياء !

لقد استعار الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من الحياة اليومية العادية عبارة « ثمن العمل » دون أن يحاول نقدها ، ثم أخذ يتساءل بعد ذلك عن كيفية تعيين هذا الثمن . وسرعان ما اعترف الاقتصاديون الكلاسيك أن التغيير فى نسبة العرض والطلب لا يمكن أن يفسر — بصدد ثمن العمل أو ثمن أية سلعة أخرى — أكثر من تغيرات فى الثمن وبعبارة أخرى تقلبات أثمان السوق فوق أو دون مقدار محدود . فإذا توازن العرض والطلب انقطعت التقلبات فى الثمن (مع تساوى الأشياء الأخرى) ؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك عجز العرض والطلب عن تفسير أى شىء . إن ثمن العمل ، حين يكون هناك توازن بين العرض والطلب ، هو ثمنه الطبيعى ، أى ثمنه مستقلا عن النسبة بين العرض والطلب ، وهذا هو الشىء الواقعى الذى علينا أن نحلله . ثانيا : بملاحظة التقلبات فى أثمان السوق خلال فترة طويلة كسنة مثلا ، وُجد أن كلا منها يمحو الآخر ، مخلفاً ثمناً متوسطاً أى كمية محدودة . ومن الواضح إذن أن الثمن المتوسط يجب أن يعينه عامل آخر خلاف الانحرافات عنه وهى الانحرافات التى محا كل منها الآخر . وهذا الثمن الذى يسيطر ويتحكم فى أثمان السوق العرضية للعمل (وسماه الطبيعيون السعر الضرورى) وأطلق عليه آدم سميث « الثمن الطبيعى للعمل » — هذا الثمن كما فى حالة السلع الأخرى ، لا يمكن أن يكون سوى قيمته معبراً عنها بالنقود . وبهذه الطريقة توهم الاقتصاد السياسى أن فى استطاعته أن يغوص خلال أثمان العمل العرضية فيصل إلى قيمته . وهذه القيمة عينتها نفقة الانتاج ، كما هو الشأن فى السلع الأخرى . ولكن ماهى نفقة إنتاج العامل . ما الذى يتكلفه إنتاج العامل ، أو إعادة إنتاجه ، وقد سمح الاقتصاديون لهذا السؤال أن يحل محل السؤال الذى سألوه فى أول الأمر ، وذلك عن غير وعى منهم ، لأنهم ظلوا فيما يتعلق بمشكلة نفقة إنتاج العمل ، يدورون ويدورون فى دائرة دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام . وعلى ذلك فما يطلق عليه فى الاقتصاد السياسى عبارة قيمة العمل إنما هو فى الحقيقة قيمة قوة العمل وهى الثروة الموجودة فى شخص العامل ، وهى تختلف عن وظيفتها كما تختلف الآلة عن العمل الذى تقوم به . وبسبب انهماكهم فى بحث الفرق بين أثمان السوق للعمل وقيمة السلع التى ينتجها العمل الخ . . . تراهم لم يلاحظوا أبداً أن اتجاه التحليل لم يؤد بهم من أسعار السوق للعمل إلى قيمته المفترضة فحسب ، بل أدى بهم إلى تحليل قيمة العمل هذه إلى قيمة قوة العمل . ونظرا لغفلتهم عن نتيجة تحليلهم ، ونظراً لتقبلهم بنظرة غير انتقادية عبارات « قيمة العمل » ، « الثمن الطبيعى للعمل » الخ كأنها تعبيرات صادقة نهائية لعلاقة القيمة التى كانوا يبحثونها ، وقع الاقتصاديون الكلاسيكيون

(كما سنرى فيما بعد) فى اضطرابات ومتناقضات ، وبهذا أعدوا للاقتصاديين الدهماء أساساً متيناً يمارسون عليه تلك العقيدة التى أصبحت مبدأ بالنسبة إليهم . وهى عقيدة التفاهة أى عبادة المظاهر .

ولننتقل الآن لنرى كيف أن قيمة وثمن قوة العمل يتمثلان فى شكلهما المتحول على هيئة أجر .

نعلم أن القيمة اليومية لقوة العمل تحسب على أساس ما ينتظر من الحياة للعامل ، وأنه بالمثل يتطابق مع هذا طول محدود ليوم العمل ، ولنفرض أن يوم العمل المعتاد عبارة عن ١٢ ساعة وأن القيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات أى التعبير النقدى لقيمة تتجسم فيها ست ساعات ، فحين يتسلم العامل ٣ شلنات فإنه يحصل على قيمة ما لديه من قوة عمل تشتغل فترة قدرها ١٢ ساعة . وإذا كنا الآن نعبر عن هذه القيمة اليومية لقوة العمل على أنها قيمة يوم العمل ، لحصلنا على الصيغة التالية : عمل ١٢ ساعة له قيمة قدرها ٣ شلنات . وهكذا تعين قيمة قوة العمل قيمة العمل ، أو تعين ثمنها الضرورى إن شئنا التعبير عن ذلك بالنقود . وإذا كان ثمن قوة العمل من جهة أخرى ينحرف عن قيمتها فإن ثمن العمل ينحرف بالمثل عما يقال له قيمة العمل .

وبما أن قيمة العمل ليست إلا تعبيراً غير سليم عن قيمة قوة العمل فمن الأمور الواضحة بذاتها أن قيمة العمل يجب أن تكون دائماً أقل من القيمة التى تخلقها لأن الرأسمالى يحرص دائماً على أن قوة العمل تواصل العمل خلال وقت أطول مما يلزم لإعادة انتاج قيمتها . ففى المثال السابق قيمة قوة العمل التى تشتغل ١٢ ساعة عبارة عن ٣ شلنات ولإعادة انتاج هـــذه القيمة يجب أن يشتغل العامل ٦ ساعات . لكن القيمة المنتجة عبارة عن ٦ شلنات ذلك لأن قوة العمل تشتغل خلال الاثنى عشرة ساعة ، والقيمة المنتجة تتوقف لا على قيمة قوة العمـــل ذاتها بل على المدة التى تقوم خلالها بإداء وظيفتها . وهكذا نصل الى النتيجة التى تبدو سخيفة لدى أول نظرة ، وهذه النتيجة هى أن العمل الذى يخلق قيمة قدرها ٦ شلنات ، قيمته ذاته ٣ شلنات[1] .

---

(١) أنظر كتاب « نقد الاقتصاد السياسى » حيث ذكرت (ص ٤٠) أن فى ذلك الجزء من العمل الذى يتعامل مع رأس المال نجد حلا للمشكلة الآتية « كيف يؤدى الانتاج على أساس القيمة التبادلية التى يعينها وقت العمل وحده ، إلى النتيجة الآتية وهى أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتج العمل التبادلية ؟ » .

وعلاوة على ذلك ترى أن القيمة وقدرها ٣ شلنات والتي تمثل ذلك الجزء من يوم العمل المدفوع أجره (أي الست ساعات من العمل) تبدو كأنها قيمة أو ثمن المجموع الكلي ليوم العمل ذي الاثني عشرة ساعة وهو الذي يتضمن ٦ ساعات من العمل بغير مقابل. وعلى هذا فشكل الأجر يزيل كل أثر لتقسيم يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض: أي إلى عمل له أجره وآخر لا أجر له. ويتخذ كل العمل مظهر عمل دفع له أجره. وفي نظام السخرة (العمل الاجباري في ظل النظام الإقطاعي) تجد ثمن عمل القن لنفسه وعمله الاجباري للسيد منفصلا كل منهما عن الآخر من حيث الفراغ (أي المكان والزمان) وتجد كلا منهما واضحاً متميزاً عن الآخر. وفي عمل العبد تجد أن ذلك الجزء من يوم العمل الذي لا يقوم فيه العبد إلا بإحلال قيمة وسائل عيشه وبالتالي الذي يعمل فيه لنفسه حقيقة — نقول إن ذلك الجزء يتخذ مظهر عمل لمالك العبد، ويبدو عمل العبد كله بدون أجر (١)

أما في حالة العمل الأجر من جهة أخرى فحتى العمل الفائض أو الذي لا أجر له يبدو كأنه عمل دفع عنه أجره. ففي حالة واحدة تخفي علاقة الملكية حقيقة كون العبد يشتغل جانباً من وقته لنفسه، وفي الحالة الأخرى تخفي علاقة النقود حقيقة كون العامل الأجير يعمل جانباً من وقته بلا مقابل.

ومن هنا نستطيع أن ندرك الأهمية الحاسمة لتحويل قيمة وثمن قوة العمل إلى شكل أجور للعمل أو إلى قيمة وثمن العمل ذاته. وعلى أساس هذا الشكل الظاهري الذي يجعل العلاقة الحقيقية خفية ويبرز عكسها تماما، تقوم التصورات القانونية التي يعتقد بها العامل والرأسمالي سواء بسواء، وكافة تصرفات الرأسمالي في الإنتاج، وجميع صورها الخادعة عن الحرية، وكل المبررات الخادعة التي يلجأ إليها الاقتصاديون الدهماء.

وليس أسهل من تفسير السبب في هذا، والسبب في أن هذا الشكل المظهري ضروري — حتى ولو كان التاريخ قد استغرق زمنا طويلا في حل سر الأجور الخفي. وفي أول الأمر يبدو التبادل بين رأس المال والعمل كأنه من نفس نوع شراء وبيع السلع الأخرى. فالمشتري يدفع مبلغاً معيناً من النقود والبائع يقدم سلعة من نوع مختلف عن النقود. وشعور رجل القانون

---

(١) تعد «المورننج ستار» الصحيفة اللندنية من أشد حماة حرية التجارة وتتميز بسذاجة تدنو من الغباء. وقد صرحت الصحيفة مرارا خلال الحرب الأهلية الأمريكية وهي تتميز بالغضب الأدبي، أن العبيد في الولايات المتحالفة كانوا يشتغلون دون مقابل مطلقا. وكان يحسن لو أنها وازنت بين ما يتكلفه مثل هذا العبد في اليوم بما يتكلفه عامل حر مثلا في حي إيست إند بلندن!

لا يستطيع أن يرى هنا أكثر من اختلاف مادى يعبر عن نفسه فى الصيغ المعادلة من الوجهة القانونية . «اعط كى تعطى ، وأعطى كى تصنع واصنع كى تعطى ، واصنع كى تصنع» .

وفضلا عن هذا بما أن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية حجمان غير قابلين للتساوى والتعادل فان التعبيرات «قيمة العمل» و «ثمن العمل» لا تبدو أكثر بعداً عن السداد عن تعبيرات «قيمة القطن» و «ثمن القطن» . وإلى جانب هذا فالعامل يتناول الأجر بعد أن يؤدى عمله . فمن حيث وظيفتها كوسيلة للدفع ، تجسم النقود فيها بعد قيمة أو ثمن السلعة التى تسلم ، والتى هى — فى الحالة المعلومة — قيمة أو ثمن العمل الذى تم اداؤه . وأخيراً فالقيمة الاستعمالية التى يسلمها العامل إلى الرأسمالى ليست فى الحقيقة قوته على العمل ، ولكنها وظيفة تؤديها قوة العمل — أى عمل نافع معين مثل الخياطة وعمل الأحذية والغزل أوحسبما تشاء . والعقل العادى عاجز تماما عن أن يدرك أنه من وجهة أخرى هذا النوع المخصوص من العمل له مغزى عام كعنصر يخلق قيمة ، وكصفة تميزه عن كافة السلع الأخرى . لنضع أنفسنا مكان العامل الذى نفرض أنه يحصل مقابل عمله ١٢ ساعة على القيمة التى يخلقها فى ست ساعات ولتكن ٣ شلنات مثلا . وبالنسبة إليه يكون عمله مدى ١٢ ساعة هو فى الحقيقة الوسيلة التى يتمكن بها من شراء الشلنات الثلاث . وقد تختلف قيمة قوته على العمل تبعاً لقيمة وسائل عيشه الاعتيادية من ٣ إلى ٤ شلنات أو ٣ شلنات إلى اثنين ، كما أنه فى حالة ثبات قيمة قوة العمل قد يترتب على تغييرات العرض والطلب أن يرتفع ثمن قوة العمل إلى ٤ شلنات أو يهبط إلى شلنين ، ولكن العامل يؤدى دائما عملا خلال ١٢ ساعة . هذا يستتبع بالضرورة أن أى تغيير فى حجم المعادل يبدو فى نظر العامل الذى يتسلمه تغييراً فى قيمة أو ثمن العمل الذى دام ١٢ ساعة . لهذا نجد أن آدم سميث الذى عامل يوم العمل على أنه ثابت(١) قد خدعته هذه الظاهرة التى سلفناها فاعتقد أن قيمة العمل ثابتة برغم ما تتعرض له قيمة وسائل العيش من اختلاف وبرغم أن نفس يوم العمل الواحد يأتى للعامل بمقدار من النقود يختلف من حالة إلى أخرى .

لنتحول الآن إلى النظر فى أمر صاحب رأس المال . إنه يريد الحصول على أكبر قسط من العمل بأقل مبلغ من النقود ، وعلى ذلك فالشىء الوحيد الذى يعنيه من الناحية العملية إنما هو الفرق بين ثمن قوة العمل والقيمة التى تخلقها قوة العمل عن طريق قيامها بمهمتها

(١) حين يكتب آدم سميث فى موضوع نظام دفع الأجور بالقطعة (الوحدة) تراه يشير بطريقة عابرة فقط إلى التغييرات فى يوم العمل .

ووظيفتها . ولكنه يحاول أن يشترى جميع السلع بأرخص ما يمكن ، كما أنه يفسر لنا دائما الربح الذي يحصل عليه على أنه ناجم عن الشراء بثمن بخس والبيع بثمن مرتفع ، أي شراء الشيء بما دون قيمته وبيعه بأغلى منها . بناء على هذا يعجز عن ان يدرك انه حتى إذا كان الشيء كقيمة العمل وجود حقيقي وحتى اذا كان قد دفع هذه القيمة حقيقية ، فانه لا يمكن وجود رأس مال لأن نقوده لم تتحول إلى رأسمال .

وفضلا عن هذا فالحركة الفعلية للأجور تبدى لنا ظواهر يبدو أنها تثبت أن ما يدفع أجره ليس قيمة قوة العمل وإنما قيمة وظيفتها أي العمل ذاته . ونستطيع أن نرجع هذه الظواهر إلى طبقتين كبيرتين . فأولا لدينا تغيير في الأجور مرتبط بتغيير في طول يوم العمل . ونستطيع أن نستنتج من هذا أنه نظرا لأن استئجار آلة لمدة أسبوع قد يكلفنا أكثر من استئجارها ليوم فإن ما ندفع مقابله ليس قيمة الآلة بل قيمة عملها . ثانيا لدينا الفوارق الفردية في أجور مختلف العمال الذين يؤدون نفس النوع من العمل ، ونجد نفس الفوارق الفردية في نظام الرق حيث تباع قوة العمل علنا وبدون تحفظ ، ولكن هنا لا تنشأ أي أوهام . وفي عصر نظام الرق تكون أية ميزة ناجمة عن قوة عمل فوق المتوسط أو الضرر من قوة عمل دون المتوسط ، من نصيب مالك العبد ، بينما في نظام العمل الأجير يعود النفع أو الضرر على العامل نفسه لأنه هو نفسه الذي يبيع ماله من قوة عمل ، بينما قوة عمل العبد يبيعها شخص آخر .

وأما عن الباقي بصدد الشكل الظاهري « قيمة وثمن العمل » أو « الأجور » عند الموازنة مع العلاقة الأساسية التي في أساس ذلك الشكل المظهري الذي هو قيمة وثمن قوة العمل — فإن نفس الاختلاف يصدق على كافة الأشكال المظهرية وطبقاتها الفرعية الخفية . إن الأشكال الظاهرية تبدو بصورة تلقائية ومباشرة كأشكال من الفكر عادية (سائدة) ويجب البحث عن الطبقات التحتية الفعلية بالبحث العلمي . ويقترب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الحقيقة الداخلية بدون أن يصوغها عن إدراك ووعي . هذه الصياغة الواعية مستحيلة بالنسبة لعلم الاقتصاد إلا إذا خلع عنه رداءه البورجوازي.

الفصل الثامن عشر

دفع الأجور حسب نظام الوقت

تتخذ الأجور بدورها أشكالا متباينة وإن كانت أبحاث الاقتصاديين لا تجعلنا قادرين على فهمها نظراً لأن اهتمامهم بالجوهر يحملهم على إغفال الفوارق الشكلية. ومع أن بيان صفة الأشكال المتعددة الجوانب ينتمي إلى المذهب الخاص بالعمل الأجير وبهذا لا محل له في هذا المؤلف، إلا أني أرى من اللازم أن نمر بصورة موجزة بين الشكلين السائدين من دفع الأجور. يذكر القارىء أن قوة العمل تباع دائما لمدد محدودة ولهذا تبدو قيمتها اليومية أو الأسبوعية الخ بشكل أجر يدفع حسب نظام الوقت، أي تتخذ شكل الأجر اليومي أو الأسبوعي الخ. ويتعين علينا أولا أن نشير إلى أن القوانين التي أوردناها في الفصل الخامس عشر عن التغيرات التي تطرأ على الأحجام النسبية لثمن قوة العمل وفائض القيمة، تستطيع بتغيير بسيط في الشكل أن تتحول إلى قوانين للأجور. وبالمثل فالتمييز بين القيمة التبادلية لقوة العمل وبقية وسائل العيش التي تتحول إليها هذه القيمة يظهر الآن بأنه تمييز بين الأجور الإسمية والحقيقية.. ويكفينا الآن أن نعرض لمسائل قليلة يتميز بها نظام الأجر حسب الوقت.

إن مبلغ النقود[1] الذي يتسلمه العامل لقاء عمله يوما أو أسبوعا هو الأجر الإسمي أو الأجر مقدرا بالقيمة. ومن الواضح أن التغير في طول يوم العمل (أي مقدار ما يؤديه العامل من عمل يوميا) يتبعه أن نفس الأجر اليومي أو الأسبوعي الخ قد يمثل ثمنا مختلفا للعمل — ومعنى هذا دفع مبالغ مختلفة جدا لنفس المقدار من العمل[2]. لهذا يتعين علينا في نظام الأجر حسب

---

(١) سنفرض ثبات قيمة النقود.

(٢) « ثمن العمل عبارة عن المبلغ الذي يدفع لقاء مقدار معلوم من العمل (سير ادوورد وست: « ثمن القمح وأجر العمل »، لندن ١٨٢٦ ص ٦٧). وقد وضع وست مقالا (دون ذكر اسم المؤلف) يعد بداية عصر في تاريخ الدراسات الاقتصادية في انجلترا، وعنوانه:

Essay on the Application of Capital to Land, by a Fellow of University College, Oxford, London, 1815.

الوقت أن نميز بين المبلغ الكلي للأجور (الأجور اليومية أو الأسبوعية الخ) وثمن العمل . فكيف توجد هذا الثمن ، وكيف نتأكد من القيمة النقدية لكمية معلومة من العمل ؟ في الإمكان معرفة متوسط ثمن العمل عن طريق قسمة متوسط القيمة اليومية لقوة العمل على عدد الساعات التي يحتوي عليها يوم العمل المتوسط . فاذا كانت هذه القيمة ٣ شلنات (وهي القيمة التي يخلقها عمل ٦ ساعات) وإذا كان اليوم ١٢ ساعة كان ثمن ساعة عمل واحدة $\frac{٣}{١٢}$ أي ٣ بنسات . هذا الثمن الذي حققناه هكذا هو وحدة قياس ثمن العمل .

لهذا قد يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي على ماهو عليه مع أن ثمن العمل يتناقص باستمرار . فلو فرضنا أن يوم العمل العادي ١٠ ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات كان ثمن الساعة ٣ $\frac{٣}{٥}$ بنس ولكنه يهبط إلى ٣ بنسات لو أصبح يوم العمل ١٥ ساعة ، وفي كل هذا يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي دون تغيير . وبالعكس قد يرتفع الأجر الأسبوعي الخ برغم ثبات ثمن العمل بل وبرغم هبوطه . فلو شمل يوم العمل ١٠ ساعات وكانت قيمة قوة العمل في اليوم ٣ شلنات كان ثمن الساعة ٣ $\frac{٣}{٥}$ بنس . فاذا ترتب على تحسن أحوال التجارة اشتغال العامل ١٢ ساعة في اليوم مع ثبات ثمن العمل أصبح الأجر اليومي ٣ شلنات و ٧ $\frac{١}{٥}$ بنس ويمكن بلوغ نفس النتيجة عن طريق زيادة حدة العمل دون أن يصحب ذلك تغيير في حجمه (أي مدته) [1] . وعلى ذلك قد تكون الزيادة في الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي مصحوبة بثمن عمل لم يتغير أو بهبوط فيه . وينطبق نفس الأمر على دخل الأسرة العاملة حيث أن مايقوم به رئيسها من عمل يكمله عمل بقية الأفراد ؛ ولهذا هناك وسائل لخفض ثمن العمل وهي خارجة عن خفض الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي [2] .

---

(١) « يتوقف أجر العمل على ثمنه ومقداره ... وليس من الضروري أن تنطوي الزيادة في أجر العمل على ارتفاع في ثمنه ، فقد يترتب على عمالة كاملة وجهود كبيرة تبذل أن يزاد أجر العمل إلى حد بالغ مع بقاء ثمنه على ما هو عليه » (وست : مصدر سابق ص ٦٧ ، ٦٨ ، ١١٢) . ولكن السؤال الرئيسي هو كيفية تعيين « ثمن العمل » ، ولكن وست يتجنب الأمر بالغو التافه .

(٢) يعد مؤلف An Essay on Trade and Commerce من أشد المدافعين عن البورجوازية الصناعية تعصبا في القرن الثامن عشر ؟ وقد أدرك هذه النقطة ولكنه عبر عنها بطريقة مضطربة فقال « إن ثمن المؤن والضروريات هو الذي يعين كمية العمل لا ثمنه (ويقصد بهذا الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي) : خفضوا ثمن الضروريات وبالطبع تخفضون كمية العمل بما يتناسب مع ذلك ... ويعلم أرباب الصناعة سبلا مختلفة لرفع وخفض ثمن العمل وذلك إلى جانب تغيير مبلغه الإسمي » (ص ٤٨ ، ٦١) . وقد كتب سينيور نساو في كتابه « محاضرات ثلاث عن معدل الأجر » (لندن ١٨٣٠ ص ١٤) =

يمكن إذن أن نقول بوجود قانون عام فحواه أنه إذا عرفنا مقدار العمل اليومي أو الأسبوعي فإن أجره يتوقف على ثمن العمل الذي يتغير هو ذاته تبعا لقيمة قوة العمل أو لمدى انحراف ثمنها عن قيمتها . كذلك إذا علمنا ثمن العمل كان الأجر اليومي أو الأسبوعي متوقفا على كمية العمل اليومي أو الأسبوعي .

إن ثمن ساعة العمل ، أي وحدة الأجر بنظام الوقت ، عبارة عن مبلغ القيمة اليومية لقوة العمل مقسوماً على عدد ساعات اليوم العادي من العمل . نفرض أن طول اليوم ١٢ ساعة ، وقيمة العمل اليومية ٣ شلنات (القيمة التي يولدها عمل ست ساعات) ؛ هنا يكون ثمن ساعة العمل ٣ بنسات ومبلغ القيمة التي يتم إنتاجها في ساعة عمل ٦ ست بنسات . فإذا اشتغل العامل أقل من ١٢ ساعة يومياً (أي أقل من ٦ أيام في الأسبوع) وليكن ذلك ٦ أو ٨ ساعات فقط كان أجره اليومي (٢) أو (١½) شلن حسب الثمن المعلوم للعمل [1] . وبما أنه حسب فرضنا يجب أن يعمل في المتوسط ست ساعات يومياً كي ينتج فقط أجر يوم يطابق قيمة ما لديه من قوة العمل ، وبما أنه طبقا لنفس الفرض يشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالي ، يتضح إذن أنه لا يستطيع أن يحصل لنفسه على منتج ٦ ساعات إذا استخدم أقل من ١٢ ساعة . لقد بحثنا الآثار الهدامة للإرهاق في العمل ، وهنا نستطيع أن نبصر المتاعب التي يتعرض لها العامل إذا لم يتوافر العمل الكافي لديه .

إذا تحدد أجر الساعة بطريقة تجعل صاحب رأس المال لا يلتزم بدفع أجر يوم أو أسبوع وإنما يدفع أجر الساعات التي يشاء أن يستخدم العامل فيها ، أصبح في إمكانه استخدام العامل وقتا أقصر من الوقت الذي كان في الأصل أساساً لتقدير أجر الساعة أو أساساً لوحدة قياس ثمن العمل .

وبما أن وحدة القياس تعينها النسبة التالية $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات}}$ فإن هـذه

= ما يأتي (مستعينا بالكتاب السالف الذكر دون الإشارة إليه) : « يهتم العامل قبل كل شيء بمقدار الأجر » ، ومعنى هذا أنه يهتم بما يقبضه أي المبلغ الإسمي للأجر ، لا بما يعطيه للغير أي كمية العمل !

(١) يختلف الأثر الناجم عن هبوط غير عادي في العمالة عنه في حالة حدوث خفض عام في يوم العمل بحكم التشريع . فليس للأول أي علاقة بالطول المطلق ليوم العمل وقد يحدث في يوم طوله ١٥ ساعة أو ٦ ساعات . وفي الحالة الأولى يحسب الثمن العادي للعمل على أساس الفرض بأن العامل يستخدم ١٥ ساعة في اليوم ، وفي الحالة الأخيرة على أساس افتراض اشتغاله ٦ ساعات في المتوسط . وعلى ذلك فالنتيجة واحدة إذا اشتغل في إحدى الحالتين ٧½ ساعات فقط وفي الأخرى ٣ ساعات فقط .

الوحدة تفقد معناها حالما لايصبح يوم العمل محتويا على عدد محدود من الساعات ، وتنفصم الرابطة بين العمل ذي الأجر والعمل الذي لامقابل عنه ، ويستطيع الرأسمالي الآن أن يستخلص كمية محدودة من فائض العمل دون أن يسمح للعامل بوقت العمل الضروري اللازم لعيشه ، ويستطيع أن يقضى على انتظام العمل ويتبع أهواءه أو مصلحته المؤقتة بحيث يجعل الارهاق الشديد تعقبه فترات من البطالة الكاملة أو الجزئية . ويستطيع بحجة أنه يدفع « الثمن العادي للعمل » أن يطيل يوم العمل أكثر من المعتاد بدون أن يعوض العامل عن هذا تعويضاً مناسباً ، وهذا يفسر لنا سخط عمال صناعة البناء بلندن سنة ١٨٦٠ لما حاول الرأسماليون تطبيق أجر الساعة عليهم . ويضع التحديد القانوني ليوم العمل حداً لهذه المساوىء ، إلا انه بالطبع لايوقف خفض العمل الناجم من منافسة الآلات أو من التغيير في نوع العمال ، أو من الأزمات الجزئية أو العامة .

حين يأخذ الأجر اليومي او الأسبوعي أو اليومي في الازدياد فقد يظل ثمن العمل ثابتاً بصورة إسمية وقد يهبط برغم ذلك دون مستواه العادي . ويحدث هذا دائماً عند إطالة يوم العمل أكثر من المعتاد مع فرض ثبات ثمن العمل أو ثمن ساعة العمل . ففي الكسر التالي

$$\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم العمل}}$$

إذ زاد البسط زاد المقام بأسرع منه ، ونظراً لأن قيمة قوة العمل تتوقف على البلى الذي يصحب استخدامها لهذا تزيد مع مدة عملها وتكون الزيادة في القيمة أسرع منها في المدة التي تؤدي خلالها وظيفتها . وفي كثير من فروع الصناعة حيث يسود نظام الأجر حسب الوقت وحيث لاتوجد قيود قانونية على يوم العمل قضى العرف باعتبار يوم العمل عادياً إذا بلغ طوله حداً معيناً . فمثلا يقال ليوم العشر ساعات « يوم العمل العادي » او « يوم العمل » أو « ساعات العمل المنتظمة » و غير ذلك . اما مايزيد عن هذا فيعد من قبيل العمل الزائد عن المقرر ، وإذا كانت الساعة هي وحدة القياس كان أجر الساعة من العمل الزائد عن المقرر يحسب غالبا على أساس معدل (مستوى) منخفض إلى حد يدعو للسخرية [1] . فيوم العمل العادي هنا كسر من يوم العمل الفعلي ، وكثيرا مايجد الأخير

---

(١) « معدل الأجر عن العمل الزائد عن المقرر (في صناعة عمل الدنتلا) صغير جدا ويتراوح بين $\frac{1}{2}$ و $\frac{3}{4}$ بنس عن الساعة الواحدة ، بحيث تجد التناقض مؤلما بينه وبين مبلغ الأذى الذي يصيب صحة العمال وقوتهم ... وهذا المقدار الصغير الذي يكسبونه على هذا النحو غالبا ما ينفقونه بسبب ما يحتاجون إليه من تغذية زائدة عن المعتاد » (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثاني ، ص ١٦ رقم ١١٧) .

يسود خلال فترة من السنة أطول من التي يغلب فيها يوم العمل العادي [١] . وحين يُطال يوم العمل بعد حد عادي معين يتخذ ثمن العمل في مختلف الصناعات البريطانية شكلا بحيث يكون منخفضا خلال مايقال له يوم العمل العادي إلى درجة تجعل العامل مضطراً إلى العمل فترة خلاف الوقت المقرر وبمعدل أعلى وذلك كي يحصل على أجر يمكنه من أن يعيش [٢] . والتحديد القانوني ليوم العمل يضع حداً لهذه المساوىء [٣] ومن المعلوم انه كلما طال يوم العمل في اي فرع من الصناعة هبط الأجر [٤] . ويوضح المفتش ردجراف هـــذا بعرض نسبي لفترة عشرين عاما (١٨٣٩ — ٥٩) يرينا كيف ارتفعت خلالها الأجور في المصانع

---

(١) حدث هذا في صناعة تلوين الورق قبل تطبيق قانون المصانع عليها حديثا . « إننا نشتغل دون التوقف لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل البالغ عشر ساعات ونصف ينتهي في الساعة ٤/٣٠ مساء وبعد ذلك اشتغل مقدارا آخر وقلما ما تنتهي قبل السادسة مساء » . (شهادة المستر سميث ، لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٢٥) .

(٢) حدث هذا في مصانع التبييض الاسكتلندية قبل تطبيق قانون المصانع عليها سنة ١٨٦٢ ، ففي بعض جهات اسكتلنده كان العمال يشتغلون يوم العمل العادي (١٠ ساعات) بأجر يومي قدره شلن وبنسان ، ثم ٣ — ٤ ساعات بعد ذلك لقاء ٣ بنسات عن الساعة الواحدة . ومعنى هذا عدم استطاعة العامل أن يكسب أكثر من ٨ شلنات في الأسبوع إذا اشتغل الوقت العادي وهو أجر غير عادي أو معقول (تقارير ... ٣٠ ابريل ١٨٦٣ ص ١٠) . وعرض أجور أعلى فيه إغراء قوي لحمل العاملين على العمل ساعات أطول من المقرر . (شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٥) . وفي صناعة تجليد الكتب بلندن كثير من البنات تتراوح اعمارهن بين ١٤ ، ١٥ سنة ، ورغم تحديد ساعات العمل فهن قاعون يعملن خلال الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ليلا الى جانب العاملين مع الاختلاط بهم . ويغريهن أرباب العمل بمقدار من الأجر والعشاء زيادة عن المقرر ، وهن يتناولن العشاء في الحانات العامة المجاورة (لجنة ... التقرير الخامس ص ٤٤ رقم ١٩١) . والفساد الخلقي واسع الانتشار بين هؤلاء بسبب الأحوال التي يعملن فيها .

(٣) تقارير مفتشي المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ — كان عمال صناعة البناء في لندن على علم دقيق بمجريات الاحوال ولذا أعلنوا خلال إضراب سنة ١٨٦٠ أنهم يقبلون الأجر بالساعة بشرط أنه في حالة تحديد ثمن الساعة يكون اليوم ٩ أو ١٠ ساعات ، وأن يكون ثمن الساعة في يوم العشر ساعات أعلى منه في حالة يوم التسع ساعات . واشترطوا كذلك دفع معدل أجر أعلى عن كل ساعة بعد الوقت المقرر .

(٤) « من الأمور البارزة ضآلة الأجر في حالة ساعات العمل الطويلة » — تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٩ — وفي (التقرير السادس عن الصحة العامة ١٨٦٤ ص ١٥) أن العمل الذي يعطى عنه مقدار قليل من الغذاء هو اليوم الذي يطال إلى حد بالغ جدا .

الخاضعة لقانون العشر ساعات وانخفضت حين كان العمل يستمر ١٤ أو ١٥ ساعة فى اليوم (تقارير ٣٠ أبريل ١٨٦٠ ص ٣١ — ٣٢).

ومن القانون التالى ، إذا حدّ ثمن العمل فإن الأجر اليومى او الأسبوعى يتوقف على كمية العمل ، نستخلص أولا انه كلما هبط ثمن العمل عظمت كميته أى طال يوم العمل بحيث يستطيع العامل الحصول حتى على مقدار زهيد من متوسط الأجر ، وفى هذه الحالة يكون انخفاض ثمن العمل حافزاً على إطالة يوم العمل [1]. وبالعكس يؤدى امتداد وقت العمل إلى هبوط فى ثمنه وبالتالى فى الأجر اليومى او الأسبوعى . والكسر التالى

$\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات}}$ الذى يعين ثمن العمل ، يرينا أن مجرد إطالة يوم العمل يؤدى إلى خفض ثمن العمل مالم تتدخل مؤثرات أخرى على سبيل التعويض . ولكن نفس الظروف التى تمكن الرأسمالى من إطالة يوم العمل فى الأجل الطويل تمكنه فى أول الأمر وترغمه بعد ذلك على ان يهبط بالثمن الاسمى للعمل ايضا اذ يتناقص الثمن الكلى لعدد الساعات المزاد ، أى أن يكون هناك هبوط فى الأجر اليومى أو الأسبوعى . وتكفى الإشارة هنا إلى ظرفين . فإذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين زاد عرض العمل برغم ثبات عرض قوة العمل ، إذ المنافسة الذى تنشأ هنا بين العمال تمكن الرأسمالى من أن يهبط بثمن العمل ، وبالعكس يجعل هبوط ثمن العمل فى إمكان الرأسمالى أن يزيد وقت العمل أكثر من ذلك [2] ولكن سرعان ما تبعث هذه المقادير غير العادية من العمل الذى لا يدفع أجر عنه — على المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم . ويدخل ثمن العمل فى تكوين ثمن السلع ولكن الجزء المجانى من ثمن العمل يجب ألا يدخل فى حساب ثمن السلع ، ويمكن تقديمه للمشترى وهذه هى الخطوة الأولى التى تؤدى اليها المنافسة . والخطوة الثانية استبعاد جزء

---

(١) نظرا لانخفاض ثمن عمل صناع المسامير اليدويين كان على الواحد منهم أن يشتغل ١٥ ساعة يوميا لكى يحصل على عيشه الاسبوعى الذى يدعو الى الرثاء . فكان الواحد منهم يعمل ما بين ٦ صباحا ، ٨ مساء بجد ونشاط طيلة الوقت كى يحصل على أجر قدره ١١ بنسا أو شلن واحد ، والى جانب هذا بلى العدد ونفقة إعداد النار وما يترتب على هذا من تبديد بعض الحديد ، وهذا كله يكافئ ٢½ أو ٣ من البنسات (لجنة ... التقرير الثالث ص ١٣٦ رقم ٦٧١) . وأجر النساء الأسبوعى ، شلنات فقط مقابل العمل خلال نفس العدد من الساعات (ص ١٣٦ رقم ٦٧٤) .

(٢) إذا رفض أحد عمال المصنع أن يشتغل العدد المعتاد من الساعات حل غيره مكانه وتعطل (تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ شهادة ص ٣٩ رقم ٣٨) . « إذا قام رجل واحد بعمل اثنين ... ارتفع معدل الأرباح بوجه عام ... بسبب أن عرض العمل الإضافى أدى إلى نقص ثمنه » (سينيور ص ١٤) .

على الأقل من القيمة الفائضة التي يولدها إطالة يوم العمل من ثمن السلع . وبهذه الطريقة نجد لدينا ثمن بيع منخفضاً ليصبح من الآن فصاعداً سبباً دائماً في الأجور المنخفضة للغاية وساعات العمل الطويلة جداً مع أنه كان نتيجة لهذين الأمرين ، ولكن أود الإشارة إلى أن تحليل المنافسة لا يعنينا هنا ومع هذا سأدع الرأسمالي يتكلم عن نفسه «في برمنجهام منافسة كبيرة بين أصحاب الأعمال بحيث يضطر كثير منهم إلى عمل أشياء بصفته من أصحاب الأعمال يخجل منها في خلاف هذه الظروف ، ومع ذلك لا يجنون مالا أكثر وإنما الفائدة تعود على الجمهور» (لجنة تشغيل . . . التقرير الثالث - شهادة ص ٦٦ رقم ٢٢) . وقد قال الخبازون بلندن (full-priced) أمام لجنة التحقيق البرلمانية ما يأتي عن منافسيهم الذين يبيعون دون الثمن «إن وجودهم راجع أولا إلى أنهم يخدعون الجمهور وبعد ذلك يستخلصون عمل ١٨ ساعة من عمالهم مقابل أجر ١٢ ساعة . . . فالسبب في المنافسة وبقائها ما يقدمه العمال من عمل لا ينالون عنه أجراً . . . والمنافسة بين أصحاب المخابز السبب في صعوبة التخلص من العمل الليلي . . . ومعظم الذين يستخدمهم الذين يبيعون دون الثمن الصحيح من الأجانب والشبان الذين يقبلون أي أجر يعرض عليهم[1]» .

هذا الكلام طريف لأنه يرينا أن ذهن الرأسمالي لا ينعكس فيه سوى مظهر علاقات الإنتاج ، فهو لا يدري تماما أن الثمن العادي للعمل يشمل كذلك مقدارا محدودا من العمل الذي لا أجر عنه وأن هذا العمل الأخير هو المصدر العادي لكسبه . ففي نظره لا وجود لفائض العمل بسبب انه داخل في يوم العمل العادي ، الذي يظن أنه يدفع أجره . أما الوقت الزائد عن المقرر فله وجود في نظره . فاذا واجهه شخص يبيع بأقل منه فانه يصر على دفع أجر زائد عن هذا الوقت الذي يشتغل فيه العامل بعد الزمن المقرر . وهنا نجده أيضاً لا يدري أن هذا الأجر الأخير يتضمن كذلك عملا مجانيا . ومثال ذلك لنفرض أن ثمن ساعة من يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٣ بنسات وهذه الساعة قيمة يتم إنتاجها في نصف ساعة عمل ، وأن ثمن الساعة من الوقت الخارج عن المقرر ٤ بنسات وهي قيمة ما ينتج في ثلثي ساعة . في الحالة الاولى يستولى الرأسمالي على نصف ساعة من العمل دون ان يدفع ثمن ذلك ، أما في الحالة الثانية فيستولى على الثلث .

(1) *Report, etc relative to the Grievances complained of by the Journeymen Bakers, London 1862, d. 411* وكذلك في الشهادة رقم ٤٧٩ ، ٣٥٩ ، ٢٧٤ في الوقت نفسه فهؤلاء الخبازون الذين يبيعون بالسعر الكامل « يبدأون العمل عادة في الساعة ١١ مساء . . . ويستمرون حتى ٨ من صباح اليوم التالي ... يشتغل (العمال) بعد ذلك طول اليوم ... حتى السابعة مساء » ، وقد أشرنا إلى هذا وكذلك اعترف لسان حالهم بليث (مصدر سابق ص ٢٢) .

الفصل التاسع عشر

دفع الأجور حسب نظام القطعة (الوحدة)

ليست الأجور حسب القطعة سوى صورة متحولة للأجور التي تدفع حسب الوقت ، كما أن الأخيرة الصورة التي تحولت اليها قيمة قوة العمل أو ثمنها . وفي النوع الاول من الأجور يبدو من أول نظرة كما لو ان القيمة الاستعمالية المشتراة من العامل لا يمكن ان تكون وظيفة ما تديه من قوة العمل أي العمل الحي بل يجب ان تكون عملا قد تحقق في المنتج ، وكذلك يبدو كما لو أن ثمن هذا العمل تعينه طاقة المنتج على العمل وليس يحدده الكسر الآتي

القيمة اليومية لقوة العمل
──────────────
يوم عمل من عدد معلوم من الساعات

كما هو الشأن في حالة الأجور التي تدفع حسب نظام الوقت (١) .

والثقة التي تجعل الناس يخطئون فيظنون هذا المظهر هو الحقيقة كان من الواجب أن تتزعزع بسبب إمكان وجود نظامي دفع الأجور جنبا إلى جنب في نفس الفرع من الصناعة ، فالعادة أن صفافي حروف الطباعة بلندن يشتغلون بالقطعة بينما زملاؤهم بالريف يشتغلون حسب الوقت . ويشتغل نجارو بناء السفن في ميناء لندن حسب العملية التي يتولونها أو الوحدة بينما يعمل زملاؤهم في الجهات الأخرى باليوم (٢) . وفي محال عمل السروج بلندن غالبا ما نجد في نفس الحرفة عمالا من الفرنسيين والإنجليز ويتناول الأولون أجرهم بالقطعة بينما يدفع أجر

---

(١) «يوضح نظام الأجور بالقطعة عصرا في تاريخ يوم العمل إذ يقسم في منتصف الطريق بين مركز عامل اليومية الذي يعتمد على إرادة الرأسمالي وبين الصانع التعاوني الذي ينتظر في المستقبل غير البعيد أن يجمع في شخصه بين الصانع والرأسمالي . إن العمال الذين يعملون بنظام القطعة سادة أنفسهم وإن كانوا يشتغلون على رأس مال صاحب العمل» John Watts : Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies منشستر ١٨٦٥ ص ٥٢ — ٥٣) . وقد نشر واتس هذا كتيباً سنة ١٨٤٢ عنوانه Facts and Fictions of Political Economists وعنا قال «الملكية سرقة» ولكن ذلك كان منذ زمن بعيد .

(٢) ت . ج . دننج «اتحادات العمال والاضرابات» لندن ١٨٦٠ ص ٢٢

الآخرين حسب الوقت . وفى المصانع التى تتبع نظام الدفع بالقطعة نجد أن حرفا معينة لايلاءمها هذا النظام لأسباب فنية ولذا يتناول الذين يمارسونها أجرهم حسب نظام الوقت (١) وواضح أن الاختلافات فى شكل دفع الأجر لاتغير جوهر المسألة ، وإن كان أحد الشكلين أكثر ملاءمة من الآخر لتنمية الإنتاج الرأسمالى .

لنفرض أن يوم العمل العادى ١٢ ساعة ٦ منها لها أجرها والست الباقية لايدفع عنها مقابل ، ولنفرض أن مبلغ القيمة التى يخلقها ٦ شلنات بحيث أن عمل ساعة واحدة يخلق قيمة قدرها ٦ بنسات . ولنفرض أن التجارب تريناأن العامل ينتج ٢٤ سلعة متميزة فى يوم العمل هــذا إذا اشتغل بالدرجة المتوسطة من الحدة والمهارة أى لم يشتغل أكثر من مقدار وقت العمل اللازم فى ظل الأحوال الاجتماعية العادية السائدة . فإذا ماطرحنا ذلك الجزء الذى تتضمنه هذه السلع من رأس المال الثابت كانت قيمتها ٦ شلنات وكانت قيمة السلعة الواحدة ٣ بنسات . يتناول العامل ٣شلنات بمعدل بنس ونصف البنس عن القطعة الواحدة وكما أنه فى حالة الأجر حسب الوقت لايهمنا أن يكون العامل قد اشتغل ست ساعات لنفسه وستا للرأسمالى ، أو اشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالى ، كذلك لايهمنا فى حالة الدفع بالقطعة أن نقول إن الرأسمالى يدفع ثمن نصف كل قطعة ولا يدفع ثمن نصفها الآخر ، أو أن ثمن كل قطعة يحل محل قيمة قوةالعمل بينما تدخل القطع الإثنى عشرة الأخرى فى نطاق القيمة الفائضة .

ولا يقل نظام القطعة عن زميله بعدا عن جادة العقل والصواب . ومثال ذلك أنه بينما تكون قيمة السلعتين اللتين تنتجهما ساعة عمل واحدة ٦ بنسات (بعد خصم مااستهلك فى

---

(١) وجود نظامى الدفع فى نفس الوقت بالمصنع الواحديلائم كافة أنواع الخداع من جانب رب المصنع « يستخدم المصنع ٤٠٠ عامل نصفهم حسب القطعة والنصف الآخر يتناولون الأجر باليوم ، فللأولين مصلحة مباشرة فى العمل ساعات أطول ، والآخرون يشتغلون ساعات طويلة ولكنهم لاينالون شيئا عن العمل الزائد عن المعتاد ... وعمل هؤلاء المائتين نصف ساعة يساوى عمل شخص واحد مدة ٥٠ ساعة أو ٦/٥ عمل شخص واحد فى الاسبوع وهذا كسب ايجابى لصاحب العمل (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٩) . « لايزال الارهاق فى العمل سائدا وفى كثير من الحالات تعقد الاحتياطات لمنع كشف المخالفات وتوقيع الجزاء بما ينص عليه القانون ... وقد أظهرت فى كثير من تقاريرى السابقة ... الضرر الذى يعود على العمال الذين لايشتغلون بنظام القطعة وإنما يتناولون أجوراً أسبوعية — ليونارد هورنر ، تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٩ ص ٨ — ٩ .

إنتاجهما من قيمة أدوات الإنتاج) ، فإن العامل لايحصل مقابلهما إلا على ٣ بنسات والواقع الفعلى أن الأجر بالقطعة لايعبر بصفة مباشرة عن علاقة قيمة . ليست المسألة خاصة بقياس قيمة القطعة حسب ماتتضمنه من مقدار وقت العمل ؛ بل بالعكس إنها مسألة قياس مابذله العامل من عمل عن طريق حساب عدد القطع التي أنتجها . يقاس العمل في نظام الدفع بالوقت بمدة العمل المباشرة ، أما في نظام القطعة فيقاس بكمية المنتجات التي يندمج فيها العمل خلال فترة محدودة من الوقت (١) . وفي النهاية يتحدد ثمن وقت العمل بمعادلة القيمة التالية وهي : قيمة عمل اليوم = القيمة اليومية لقوة العمل ، وعلى ذلك ليست الأجور بالقطعة سوى شكل معدل من الأجور التي تدفع حسب الوقت . . . ولندرس الآن بقدر أكبر من الدقة المميزات التي تتصف بها الأجور وفق نظام القطعة .

إن نوع العمل أو صفته هنا تخضع لسلطان العمل ذاته إذ يجب أن يكون العمل من جودة متوسطة إذا أريد دفع ثمن القطعة كاملا . ولهذا يصبح هذا النظام مصدرا طيباً للاستقطاعات من الأجور ووسيلة غش يتبعها الرأسمالي . والأجور من هذا النوع تعد في نظر صاحب رأس المال مقياسا دقيقا لحدة العمل ، ذلك ان وقت العمل الذي يعتبر متوسطا اجتماعياً ويدفع ثمنه على هذا الأساس إنما هو وقت العمل الذي يتجسم في كمية من السلع سبق تحديدها من قبل (على هدى التجارب) . ففي بعض محال حياكة الملابس بلندن يتحدثون عن قطعة معينة من العمل كالصديري مثلا بأنها ساعة أو نصف ساعة ، وتحسب الساعة على أساس ست بنسات ، وعن طريق التجارب العملية تعرف مقدار متوسط ماتنتجه الساعة الواحدة . وفي حالة الأزياء الجديدة إلخ تنشأ المنازعات بين رب العمل ومن يشتغلون عنده في هل تمثل قطعة ما من العمل ساعة وهكذا ، وهنا يكون الحكم للتجارب . كذلك في ورش صنع الأثاث في لندن يطرد العامل إذا لم يؤد حداً أدنى محدودا من العمل في اليوم وبعبارة أخرى إذا لم تتوافر له الدرجة المتوسطة من المهارة والحذق (٢) .

---

(١) يمكن قياس الأجور بأي من الطريقتين الآتيتين : مدة دوام العمل أو منتج العمل

Abrégé élémentaire des principes d'économie politique

باريس ١٧٩٦ ص ٣٢ — كان ج . جارنييه صاحب هذا الكتاب المجهول اسم مؤلفه .

(٢) يعطى (للغزال) مقدار معلوم من القطن على أن يعيد في فترة معينة بدلا منه وزنا معلوما من الغزل ذي درجة معينة من الدقة ويتناول الأجر عن الرطل الواحد من الغزل . فإذا كان عمله نقص من حيث النوع وقع عليه الجزاء ، وإذا كان المقدار دون الحد الأدنى المتفق عليه من وقت معلوم فإنه يطرد ليحل محله عامل أكفأ منه (يور — مصدر سابق ص ٣١٧) .

وما دام الشكل الذى تدفع بمقتضاه الأجور يتحكم فى نوع العمل وحدته أصبح الإشراف عليه وقد انتفت الحاجة إليه إلى حد كبير . فمعدلات دفع الأجور بالقطعة تصير الأساس الذى يقوم عليه نظام الصناعة المنزلية الحديث والذى وصفناه فى الفصول المتقدمة ، ويصبح كذلك أساسا لنظام هرمى من الاستغلال والاستعباد . وثمت شكلان أساسيان للأمر الأخير . فمن جهة يسهل نظام الأجر بالقطعة تدخل الطفيليين فيما بين الرأسمالى والعامل الأجير ، وأرباح الوسطاء مصدرها الفرق بين ثمن العمل الذى يدفعه الرأسمالى وبين ذلك الجزء من الثمن الذى يسمح الوسطاء فعلا باستيلاء العمال عليه (١) . ويعرف هذا الأمر فى انجلترا « بنظام التعريق أو الإرهاق » (sweating system) . ومن جهة أخرى يتمكن الرأسمالى بفضل هذا النظام من أن يتعاقد على الثمن الذى يدفعه لكل عامل عن عدد معلوم من القطع مع رئيس يتولى جمع العمال ودفع الأجور لهم . وفى هاتين الحالتين يتحقق استغلال رأس المال للعامل عن طريق استغلال عامل لآخر (٢) وفى ظل نظام القطعة يرى العامل من صالحه الشخصى أن يجهد ما يملك من قوة العمل إلى الحد الأقصى مما يسهل على الرأسمالى أن يزيد الدرجة العادية من حدة العمل (٣) . ويرى العامل كذلك صالحه فى إطالة يوم العمل حتى يرتفع أجره اليومى أو

---

(١) « وحين يمر العمل بين أفراد عدة لكل منهم نصيب فى الأرباح بينما لا يؤدى العمل سوى الشخص الأخير يكون الأجر الذى يصل إلى العامل غير متناسب إلى حد يدعو إلى الاشفاق (لجنة ... التقرير الثانى رقم ٤١٤ ص ٦٠) .

(٢) وحتى واتس يلاحظ بهذا الصدد ما يأتى « لو أن الذين يستخدمون فى عمل كانوا شركاء فى العقد حسب مقدرة كل منهم بدلا من أن يكون من صالح رجل واحد أن يرهق الآخرين لمصلحته الذاتية ... لو حدث هذا لتحسن نظام الدفع بالقطعة تحسينا عظيما » (ص ٥٢) . راجع لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثالث ص ٦٦ رقم ٢٢ ، ص ١١ رقم ١٢٤ ، ص ١١ رقم ١٣ ، ٥٣ ، ٥٩ الخ بشأن المساوى الوخيمة المترتبة على Sweating System .

(٣) وغالبا ما يحدث تنشيط هذه النتيجة التلقائية بوسائل مفتعلة « ففى أغلب الشائع فى صناعة الهندسة بلندن هو اختيار رجل يمتاز بما لديه من قوة جثمانية وسرعة ليكون رئيس عمال عدة ويدفع له أجر إضافى كل ثلاثة أشهر أو خلاف ذلك على أساس أن يبذل قصارى جهده لحمل الآخرين الذين لا يتناولون سوى الأجر العادى على اللحاق به ... وهذا يفسر شكاوى العمال من حيث إرغامهم من قبل أصحاب الأعمال على بذل مقادير أكبر من النشاط والمهارة وقوة العمل » (دننج ص ٢٢ — ٢٣) — ولما كان دننج هذا عاملا وسكرتيرا لأحد اتحادات العمال فقد يعد كلامه مبالغة ، ولهذا نشير على القارىء بالاطلاع على مقال « العامل » فى « دائرة معارف الزراعة » التى وضعها ج . س . مورتن ، وهو مؤلف « جدير بالاحترام الكبير » ، ويرى أن الكاتب ينصح الفلاحين باستخدام تلك الطريقة المشار إليها .

الأسبوعي[1] ، وبذا تحدث رد فعل كالذى وصفناه بصدد نظام الوقت ، مع العلم أن هذه الإطالة تهبط بثمن العمل حتى مع ثبات أجر القطعة .

وفى نظام الوقت تتشابه أجور أنواع العمل الواحدة ؛ أما فى النظام الآخر ورغم أن وقت العمل يقاس بكمية محدودة من المنتج فإن الأجر اليومى أو الأسبوعى يتفاوت تبعاً لقدرة العامل على أن ينتج المقدار المتوسط من المنتج أو أعلى أو أدنى منه . وبهذا يتفاوت مبلغ النقود الذى يحصل عليه العامل تبعاً لاختلاف مهارته وقوته ونشاطه الخ . عن الحد المتوسط من كل منها[2] . وبالطبع لا يؤثر هذا فى العلاقة العامة القائمة بين رأس المال والعمل الأجير وذلك أولا لأن الفوارق الضرورية يوازن بعضها بعضاً فى المصنع بوجه عام بحيث تنتج الورشة فى فترة معلومة من وقت العمل المقدار المتوسط من المنتج ؛ وبحيث أن مجموع الأجور الكلى يطابق متوسط الأجور السائد فى ذلك الفرع من الصناعة . وثانيا ليس من تغيير فى النسبة بين الأجور وفائض القيمة نظراً لأن الأجر الفردى الذى يتناوله العامل الفردى يطابق مبلغ القيمة الفائضة الذى يجنيه الرأسمالى . ولكن نظام القطعة يتيح مجالا أوسع للعامل تنمو فيه روح الفردية والشعور بالحرية والاستقلال وسيطرته على نفسه ، كما ان هذا المجال يعمل من جهة أخرى على تنمية المنافسة فيما بين العمال . ولذلك فبينما يميل العمل بالقطعة إلى رفع أجور العمال الفرديين فوق متوسط مستوى الأجور السائد فى صناعة ما ، فإنه يعمل فى الوقت نفسه على خفض هذا المستوى بصفته الكلية العامة . ولكن إذا كان معدل أجر القطعة قد حدده العرف بحيث أن خفضه قمين أن يثير مقاومة العمال ، لهذا يعمد أصحاب العمل إلى اتباع نظام الدفع بالوقت بدلا من نظام الأجر حسب القطعة ؛ وإلى هذا يرجع سبب الإضراب الذى قام به عمال نسج الدنتلا فى كوفنتري سنة

---

(١) ينتفع جميع الذين يتناولون الأجر على حسب نظام القطعة من هذا الانتهاك على حدود العمل القانونية ، وتنطبق هذه الملاحظة بنوع خاص وهى الرغبة فى العمل الى مابعد الوقت المحدود ، على النساء اللاتى يشتغلن بالنسيج (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ ص ٩) — وهذه الطريقة الملائمة لصالح رب العمل تعمل بصفة مباشرة الى تشجيع الفخارى الناشىء على أن يجهد نفسه خلال السنوات الأربع أو الخمس التى يستخدم فيها وفق نظام القطعة ولكن بأجر منخفض . وهذا سبب كبير يعزى اليه ضعف بنية الفخاريين (لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٣) .

(٢) حيث تكون طريقة الدفع فى أى مهنة حسب القطعة أو العملية المتفق عليها فقد تختلف الأجور كثيراً من حيث مقدارها . . . أما فى نظام الأجر باليوم فعادة نجد معدلا واحدا يعترف به كل من صاحب العمل والعامل مقياسا لأجور العمال فى هذه المهنة (دنج ص ١٧)

منه ١٨٦٠ (١) وأخيرا فنظام القطعة دعامة رئيسية لنظام السخرة الذي وصفناه في الفصل السابق(٢). يتضح مما سبق أن نظام الدفع بالقطعة أصلح أشكال الأجور من وجهة نظر طريقة الإنتاج الرأسمالية . وليس هذا النظام حديث النشأة إذ نجد ذكرا له في وثائق قوانين العمل الفرنسية والانجليزية في القرن الرابع عشر، ولكن لم يعم استخدامه إلا بابتداء عصر الصناعة اليدوية ، كما اتخذ منه أرباب الأعمال في بداية عصر الصناعة الكبيرة أي خلال الفترة (١٧٩٧ — ١٨١٥) وسيلة لإطالة يوم العمل وخفض الأجور . وتمدنا الكتب الزرقاء الصادرة خلال هذه الفترة بمعلومات عن تقلبات الأجور إذ ذاك ، ومنها نعلم باطراد الهبوط في ثمن العمل بحيث أن الهبوط في صناعة النسج كان أعظم منه قبلا برغم الزيادة في طول يوم العمل « والأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل في صناعة نسج القطن أقل بكثير مما كان عليه ، كما لم يعد هنالك وجود تقريبا لتفوقه على العامل العادي وهو التفوق الذي كان من قبل عظيما جدا ... إن الفرق في أجر كل من العامل الحاذق والعامل العادي أقل بكثير الآن مما كان عليه في أي فترة سابقة » (٣) ونستطيع من الفقرة التالية أن ندرك ضآلة المنفعة التي عادت على العمال الزراعيين من ازدياد حدة العمل واتساع مداه ، وهذه الفقرة مقتبسة من كتاب يعد صاحبه من المدافعين عن قضية ملاك الأراضي والفلاحين ، « يقوم بمعظم العمليات الزراعية

---

(١) « وينظم عمل رجال المياومة باليوم أو بالقطعة ... ويعلم المعلم master تقريبا ما يستطيع العامل أداءه من عمل في اليوم الواحد وعلى هذا الأساس يحسب الأجر ، وهذا يضطر رجال المياومة الى بذل جهد كبير دون ما حاجة الى الرقابة عليهم » اذ ذلك في صالحهم (كانتيون : « مقال عن التجارة بوجه عام » طبعة أمستردام ١٧٥٦ ص ١٨٥ ، ٢٠٢ ؛ وقد ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٧٥٥) . وكان كانتيون هذا ، وهو الذي اقتبس منه كيناي وسير جيمس ستيوارت وآدم سميث كثيرا ، يعد الأجور بالقطعة مجرد شكل معدل من أجور الوقت . ويدل عنوان الطبعة الفرنسية على أن الكتاب مترجم عن الانجليزية ولكن الطبعة الانجليزية وعنوانها The Analysis of Trade, Commerce, etc., by Philip Cantillon تاريخها سنة ١٧٥٩ أي بعد الفرنسية بأربع سنوات . وفضلا عن هذا تدل محتويات الطبعة الانجليزية على أنها متأخرة العهد وتناولتها يد المراجعة ، فمثلا في الطبعة الفرنسية لا ذكر لهيوم وكذلك الشأن بيتي في الطبعة الانجليزية . وفيما يتعلق بالمسائل النظرية البحتة نجد الطبعة الانجليزية قليلة الأهمية نسبيا ولكنها تشمل تفصيلات عدة خاصة بالتجارة الانجليزية وتجارة السبائك الخ مما لا نجد له ذكرا في الطبعة الفرنسية .

(٢) « ألسنا نرى كثيرا أن أصحاب الورش يستخدمون أحيانا عددا من العمال أكثر مما يتطلبه العمل ؟ وفي حالات كثيرة يستخدم عمال أكثر توقعا لعمل عرضي (قد يكون وهميا تماما) ، ولما كانوا يتناولون أجورهم بالقطعة فان صاحب العمل لا يتحمل أي خطر لأن الخسارة كلها على حساب المتعطلين »
H. Grégoir : Les typographes devant le Tribunal correctionnel de Bruxelles, Brussels, 1865, p. 9.

(٣) Remarks on the Commercial Policy of Great Britain, London, 1815.

قوم يؤجرون باليوم أو حسب العمل بالقطعة ، والأجر الأسبوعى حـــوالى ١٢ شلن ، وبرغم أننا قد نفترض أن الفرد يكسب فى نظام القطعة شلنا أو شلنين زيادة عن الأجر الأسبوعى ، لكن وُجد أنه إذا حسبنا دخله الكلى كان هذا الكسب أقل من العمل الذى يخسره خلال السنة بسبب التعطل . . وفضلا عن هذا وجدوا أن ثمت نسبة معينة بين أجور هؤلاء الناس وثمن وسائل العيش الضرورية بحيث أن رجلا له طفلان يستطيع تربية أسرته دون الالتجاء إلى التماس المعونة من الأبرشية » (١) . وكتب مالتس مشيرا إلى الحقائق التى نشرها البرلمان فى تاريخ متأخر يقول « أعترف أنى أنظر بعين الشك إلى اتساع نطاق عادة دفع الأجر بالقطعة . والحق يقال إن العمل الشاق خلال ١٢ أو ١٤ ساعة فى اليوم أو أكثر من ذلك أمر كثير على أى مخلوق آدمى » (٢) ويسود نظام الأجر بالقطعة فى الورش التى تخضع لفعل قوانين المصانع إذ بذلك يستطيع رأس المال الحصول على إنتاج أكبر من يوم العمل عن طريق زيادة حدة العمل (٣) .

حينما تتغير إنتاجية العمل تمثل نفس الكمية من المنتجات مقدارا مختلفا من وقت العمل وتبعا لهذا يتغير الأجر حسب القطعة إذ أنه عبارة عن الصورة التى تعبر عن ثمن مقدار محدود من وقت العمل . فى المثال السابق وجدنا أن ٢٤ سلعة تم إنتاجها فى ١٢ ساعة ، وقيمة منتج هذه الفترة ٦ شلنات ، والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات ، وثمن ساعة العمل ٣ بنسات ، وأجر القطعة الواحدة بنس ونصف البنس . إن القطعة الواحدة تتضمن عمل نصف ساعة ، فلو تضاعفت إنتاجية العمل بحيث يتم إنتاج ٤٨ سلعة فى نفس الوقت لهبط أجر القطعة من ١ ½ بنس إلى ¾ بنس ، وهذا مع بقاء الظروف الأخرى دون تغيير ما دامت كل قطعة تمثل الآن ¼ ساعة فقط بدلا من ½ ساعة . إن ١ ½ بنس × ٢٤ مرة تساوى ٣ شلنات ، وكذلك ¾ بنس × ٤٨ = ٣ شلنات وبعبارة أخرى يهبط أجر القطعة بنفس النسبة التى يزيد بها عدد القطع التى يتم إنتاجها فى فترة معلومة من الوقت (٤) أو إلى الحسد

---

(١) « دفاع عن الملاك والفلاحين فى بريطانيا العظمى » لندن ١٨١٤ ص ٤ — ٥ .

(٢) مالتس Inquiry into the Nature and Progress of Rent لندن ١٨١٥ .

(٣) « لدى أربعة أخماس العمال فى المصانع ... ممن يتقاولون أجورهم بنظام القطعة » تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ .

(٤) « وتقاس القوة الإنتاجية لآلة الغزل بدقة ، ومعدل الأجر عن العمل الذى يتم أداؤه بها ينقص تبعا لزيادة القوة الإنتاجية ولكنه لا ينقص مثلها » (يور ص ٣١٧) ، وبعد ذلك ألغى يور العبارة الأخيرة ، وهو يعترف أن إطالة (آلة) البغل تسبب بعض الزيادة فى العمل . والنتيجة لهذا لا ينقص العمل ==

الذي يتناقص به مقدار وقت العمل المتجسم في كل قطعة . هذا التغيير في أجر القطعة ، وهو تغيير إسمي بحت ، يؤدي إلى نزاع دائم بين الرأسمالي والعامل إما لأن الرأسمالي يستخدمه ذريعة لخفض ثمن العمل فعلا ، وإما لأن ازدياد الإنتاجية ينطوي على زيادة في حدة العمل . أو قد يكون السبب أن العامل يعتقد أن ما يحصل عليه من الأجر هو ما ينتجه وليس هو قوته على العمل ولهذا يقاوم أي خفض في سعر القطعة لا يكون مصحوبا بأي خفض في ثمن بيع السلعة « إن العمال ... يراقبون بعناية ثمن المادة الخام وثمن السلع المصنوعة وبهذا يستطيعون أن يحصلوا على تقدير دقيق مضبوط لأرباح صاحب العمل » (١) ويعترض الرأسمالي على مثل هذه الادعاءات التي يراها راجعة إلى أخطاء فاحشة في إدراك طبيعة العمل الأجير (٢) ، ويحمل على عجرفة هذه المحاولة الرامية إلى فرض ضرائب على تقدم الصناعة ، ويعلن بجفاء أن ليس للعامل مطلقا أي دخل في مسألة إنتاجية العمل (٣) .

= بنسبة زيادة إنتاجيته» بهذه الزيادة تكبر القوة الإنتاجية للآلة بمقدار الخمس . وحين يحدث هذا فان الغزال لا يتناول أجره بنفس المعدل عن العمل الذي يؤديه كما كان الحال قبلا ، ولكن لما كان ذلك المعدل لا ينقص بنسبة الخمس فان التحسين يزيد من مكاسبه النقدية خلال عدد معلوم من ساعات العمل » ولكن « القول السالف يتطلب بعض التعديل ... على الغزال أن يدفع شيئا إضافيا مساعدة الأحداث وذلك من البنسات الست الإضافية التي يحصل عليها ، وهو ما يصحبه إحلال الصغار محل جانب من البالغين» (ص ٣٢١) وليس هذا بميل إلى رفع الأجور .

(١) H. Fawcett : The Economic Position of the British Labourer. لندن وكيمبردج ١٨٦٥ ص ١٧٨) .

(٢) نقرأ في العدد الصادر من جريدة الاستاندرد في ٢٦ أكتوبر ١٨٦١ عن قضية رفعتها شركة جون برايت وشركاه أمام قضاة روشديل على ممثلي اتحاد نساجي الأبسطة متهمة إياهم بالالتجاء الى وسائل التخويف . لقد استخدم شركاء برايت آلات جديدة تنتج ٢٤٠ ياردة من قماش الأبسطة في نفس الوقت وبنفس العمل (!) اللذين كانا لازمين من قبل لإنتاج ١٦٠ ياردة . ولم يكن للعمال حق في المطالبة بنصيب في الأرباح الناتجة عن استثمار صاحب العمل لرأس ماله في التحسينات الميكانيكية . وتبعا لذلك اقترح السادة برايت خفض معدل الأجر من ١½ بنس للياردة الى بنس واحد حتى أن يظل ما يكسبه العمال عن نفس العمل كما كان قبلا ! ولكن يقال انه كان هناك خفض اسمي لم ينذر بشأنه العمال مقدما .

(٣) « ان رغبة الاتحادات العمالية في المحافظة على الأجور تدفعها الى محاولة الاشتراك في الفوائد التي تعود من تحسين الآلات » (يالها من فكرة جريئة !) « ... ان طلب أجور أعلى بسبب اختصار العمل ، معناه بعبارة أخرى محاولة فرض رسم على التحسينات الميكانيكية » On Combinations of Trades الطبعة الجديدة ، لندن ١٨٣٤ ص ٤٢) .

الفصل العشرون

الفوارق القومية في الأجور

درسنا في الفصل الخامس عشر مختلف العوامل المتحدة التي تحدث تغييرا في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو في حجمها النسبي (أي بالقياس إلى فائض القيمة) ، وأوضحنا كيف أن كمية وسائل العيش التي يتحقق فيها ثمن قوة العمل تستطيع أن تتعرض لحركات مستقلة ومختلفة عن التغيرات في هذا الثمن . وقد سبق أن بينت [1] أن التحول البسيط لقيمة أو ثمن قوة العمل إلى ذلك المظهر الخارجي الدال عليها أي الأجور ، يجعل من هذه القوانين جميعها قوانين متعلقة بحركة الأجور وتوضحها . إن ما يبدو في تقلبات الأجور هذه داخل دولة واحدة على أنه سلسلة من ارتباطات متفاوتة قد يظهر في حالة الموازنة بين بلدان مختلفة كأنه اختلافات معاصرة في المعدلات القومية للأجور . وعلى ذلك حينما نعقد مثل هذه الموازنة بين المعدلات القومية للأجور يتعين علينا أن ندخل في حسابنا كافة العوامل التي تعين التغيرات في حجم قيمة قوة العمل ، ومن هذه العوامل : ثمن الضروريات الأولية للحياة ومداها ، ونفقة تدريب العمال ، والدور الذي يلعبه عمل النساء والأطفال ، وإنتاجية العمل وحجمها . وحتى الموازنة السطحية تقتضي في البداية أن نرد متوسط الأجر اليومي (في حالة صناعة معينة تجري مزاولتها في بلدان مختلفة) ، إلى يوم عمل متجانس . فإذا ما رددنا الأجور اليومية إلى نفس الأسس وجب أن نعيد تحويل الأجور التي تدفع حسب نظام الوقت إلى الأجور التي تدفع حسب نظام القطعة لأن الأخيرة وحدها هي التي يمكن أن تكون مقياسا لكل من إنتاجية العمل وكثافته (حدته) .

إن لحدة العمل معيارا متوسطا في كل بلد بحيث أنه إذا كان العمل اللازم لإنتاج سلعة ما ينطوي على بذل مقدار أكبر من المقدار الضروري من وقت العمل الاجتماعي ، فإن هذا العمل المبذول في إنتاج السلعة لا يعد من النوع العادي المألوف . إن قياس قيمة العمل

---

(١) « ليس من الدقة أن نقول ان الاجور (ويتحدث المؤلف هنا عن التعبير النقدي عن الاجور) تزداد لأنها تشترى مقادير أكبر من السلعة الارخص » David Buchanan, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London, 1814, vol. I, P. 417, note.

حسب مدى وقت العمل وحده لا يتأثر فى بلد معلوم إلا إذا زادت درجة الكثافة عن المتوسط القومى . وليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالسوق العالمية التى أجزاؤها عبارة عن البلدان الفردية . ويختلف متوسط حدة العمل من بلد إلى آخر ، وعلى ذلك فالمتوسطات القومية تكون ميزاناً وحدة القياس فيه متوسط وحدة العمل العالمى . وعلى ذلك فالعمل القومى الأكثر حدة إذا قيس بالأقل حدة منه ينتج فى فترة معلومة من الزمن قيمة أكبر يعبر عنها مقدار أعظم من النقود . وعلاوة على هذا فالتطبيق الدولى لقانون القيمة تحدث له الحقيقة التالية وهى أنه فى السوق العالمية يعد العمل القومى الأكثر إنتاجية كعمل أكثر حدة وكثافة ما دام الشعب الأكثر إنتاجية لا يضطر بداعى المنافسة إلى خفض ثمن بيع سلعه إلى مستوى قيمتها . تزيد حدة وإنتاجية العمل القوميتان ببلد معلوم عن المتوسط الدولى منهما وذلك تبعاً لدرجة ونسبة نمو الإنتاج الرأسمالى فى ذلك البلد [1] . وعلى ذلك فالكميات المختلفة من سلع نوعها واحد والتى يتم إنتاجها فى بلدان مختلفة خلال نفس الفترة من وقت العمل ، تكون لها قيم مختلفة تعبر عنها أثمان مختلفة أى مبالغ من النقود تتفاوت طبقاً للقيم الدولية ، ولهذا ففى البلد الذى يسود فيه نظام من الإنتاج الرأسمالى أكثر نمواً منه فى غيره ، نجد أن القيمة النسبية للنقود أقل منها فى بلد أسلوبه الرأسمالى فى الانتاج أقل تقدماً ونمواً . وهذا يستتبع أن تكون الأجور الاسمية — أى معادل قوة العمل معبراً عنه بالنقود — أعلى فى البلد الأول منه فى الثانى . ولكن لا يجوز الظن بأن هذا الأمر ينطبق كذلك على الأجور الحقيقية كما تعبر عنها كمية وسائل العيش التى تكون تحت تصرف العامل .

وحتى بصرف النظر عن هذه الاختلافات النسبية بين قيمة النقود فى البلدان المختلفة فغالباً ما سنرى أن الأجر اليومى أو الأسبوعى فى البلد الأول أعلى منه فى الأخير ، بينما يكون الثمن النسبى للعمل — إذا قيس بكلا فائض القيمة وقيمة المنتج — أعلى فى البلد الثانى منه فى الأول [2] .

---

(١) سنبحث فى موضع آخر الظروف المتصلة بالإنتاجية والتى تستطيع تعديل هذا القانون فيما يتعلق بفروع الإنتاج الفردية .

(٢) جاء فى الحجة التى شنها جيمس أندرسن على آدم سميث مايأتى « ومما هو جدير بالملاحظة أنه برغم أن الثمن الظاهرى للعمل أقل عادة فى البلدان الفقيرة حيث منتجات التربة والحبوب عموماً رخيصة ، إلا أنه فى الحقيقة أعلى منه فى البلاد الأخرى . والسبب فى ذلك أن الثمن الحقيقى للعمل لا يتكون من الأجر الذى يدفع للعامل ولو أنه ثمنه الظاهرى ، إن الثمن الحقيقى هو ما يكلفه صاحب العمل من جراء إداء كمية من العمل فعلا ، وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر على هذا الوضع لرأينا أن العمل فى جميع الحالات =

وقد قام المستر ج . و . كوول عضو لجنة المصانع سنة ١٨٣٣ بدراسة دقيقة لصناعة الغزل خرج منها بالنتيجة الآتية وهي « أن الأجور في انجلترا أقل فعلا بالنسبة إلى الرأسمالي وأعلى بالنسبة إلى العامل منها في بلدان القارة الأوربية[1] . وقد أثبت مفتش المصانع ردجراف في تقرير له بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ بالإحصائيات وبالموازنة بين الأحوال السائدة في انجلترا والقارة أنه برغم أن الأجور أقل وساعات العمل أطول في العمل في جهات القارة (من حيث علاقته بالمنتج) أغلى منه في انجلترا . ويذكر مدير أحد مصانع القطن في أولدنبرج ، وهو رجل انجليزي ، أن وقت العمل هناك يستمر من منتصف السادسة صباحا حتى الثامنة مساء بما في ذلك يوم السبت ، وأن العمال الذين يعملون تحت إشراف مراقبين انجليز ، لا ينتجون ما ينتجه زملاؤهم الإنجليز في ١٠ ساعات ، وإنتاجهم أقل من هذا إذا كان المشرفون عليهم من الألمان . والأجور أقل منها في انجلترا بنسبة ٥٠ ٪ في حالات كثيرة ولكن نسبة العمال إلى الآلات أكبر فتصل في بعض الأقسام ٥ : ٣ . ويورد لنا المستر ردجراف تفاصيل وافية عن مصانع القطن الروسية وقد أمده بالبيانات اللازمة والإحصائيات مدير انجليزي كان يعمل بالروسيا إلى وقت قريب . فلا تزال مساوئ نظام المصانع التي شهدتها انجلترا في أول الأمر مزدهرة بالروسيا ، والمديرون بطبيعة الحال من الإنجليز بسبب عدم كفاية الرأسمالي الروسي في هذا المضمار . وبرغم العمل المرهق الذي يستمر ليلا ونهاراً وبرغم ضآلة الأجور ، فلا يستطيع إنتاج المصانع الروسية إلا أن يحتفظ بمركز غير مستقر بفضل منع المنافسة الأجنبية . وفي الختام أورد جدولا مقارنا أمدنا به المستر ردجراف وفيه متوسط عدد المغازل في المصنع وبالنسبة إلى الغزال في بلدان أوربية مختلفة . ويرى المستر ردجراف أن ماشهدته انجلترا من ازدياد حجم المصانع وعدد المغازل منذ أن جمع هذه البيانات ، قد صحبه بلا شك تقدم نسبي مماثل في البلدان الأوربية ، بحيث لا يزال الجدول صالحا للموازنة .

تقريبا أعلى في البلاد الغنية منه في الفقيرة برغم انخفاض ثمن الحبوب والمواد الغذائية الأخرى في البلدان الأخيرة بالنسبة إلى الأولى ... فالعمل مقدرا باليوم أوطأ في اسكتلنده منه في انجلترا »
Observations on the Means of exciting a Spirit of national Industry, etc, Edinburgh, 1777, pp 350 -351. وبالعكس من ذلك فانخفاض الأجر يسبب بدوره غلو ثمن العمل « فالعمل في ارلنده أغلى منه في انجلترا ... لأن الأجر أقل »
Royal Commission on Railways, Minute, 1867,

(١) يور (مصدر سابق) ص ٣١٤.

متوسط عدد المغازل لكل مصنع	
البلد	المغازل
انجلترا	١٢٫٦٠٠
فرنسا	١٫٥٠٠
بروسيا	١٫٥٠٠
بلجيكا	٤٫٠٠٠
سكسونيا	٤٫٥٠٠
النمسا	٧٫٠٠٠
سويسرا	٨٫٠٠٠

متوسط عدد المغازل للعامل الواحد	
البلد	المغازل
فرنسا	١٤
روسيا	٢٨
بروسيا	٣٧
باڤاريا	٤٦
النمسا	٤٩
بلجيكا	٥٠
سكسونيا	٥٠
سويسرا	٥٥
الولايات الصغرى بألمانيا	٥٥
بريطانيا العظمى	٧٤

ويقول المستر ردجراف ، هذه الموازنة ليست فى صالح بريطانيا العظمى لأن هناك عدداً كبيراً من المصانع يجرى فيها النسج بالقوة البخارية إلى جانب الغزل ، بينما الجدول يشمل النساجين ، والمصانع فى الخارج فى الأغلب قائمة بالغزل . وإذا أمكن الموازنة بين الشبيهين لوجدت فى منطقة على كثير أمن مصانع غزل القطن يقوم فيها رجل واحد ومساعدان بملاحظة بغلات تشمل ٢٢٠٠ مغزل ، وينتجان فى اليوم الواحد ٢٢ رطلا من الغزل طولها ٤٠٠ ميل [1] .

نعلم أن الشركات البريطانية قامت بمد خطوط حديدية فى أوربا الشرقية وآسيا ، واستخدمت عدداً من العمال الإنجليز إلى جانب العمال الوطنيين . وقد دفعتهم الضرورة العملية إلى أن يحسبوا حساباً للفوارق القومية فى حدة العمل ، ولم يعد عليهم هذا بأى ضرر . وقد تعلمت هذه الشركات من التجارب أنه برغم أن ارتفاع الأجور يتماثل إلى حد كبير أو قليل مع متوسط حدة العمل ، فالثمن النسبى للعمل (أى الثمن من حيث علاقته بالمنتج) يختلف بوجه عام فى الاتجاه العكسى .

وقد حاول ه . كارى فى أحد مؤلفاته الاقتصادية السابقة [2] أن يثبت أن الأجور فى

---

(١) « تقارير مفتشى المصانع » ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٣١ — ٣٣ .

(٢) Essay on the Rate of Wages, with an Examination of the Causes of the Differences in the Condition of the Labouring Population throughout the World, Philadelphia, 1835.

البلدان المختلفة تتناسب تناسبا مباشرا (طردياً) مع درجة إنتاجية يوم العمل القومي ، وهو يستخلص من هذه العلاقة الدولية أن الأجور — بوجه عام — تعلو وتهبط بنسبة إنتاجية العمل . وإن تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يثبت سخافة هذه النتيجة حتى ولو أن كارى حاول على غير عادته المألوفة أن يثبت صدق المقدمات والقضايا التي بحثها . وأعظم ما يدعو إلى الضحك أنه لا يرى أن الأشياء في الواقع العملي تتفق مع ما تحدثنا عنه نظريته . فهو يحدثنا أن تدخل الدولة قد برهن على بطلان وكذب العلاقات الاقتصادية الطبيعية ، وعلى ذلك يجب علينا أن نحسب الأجور القومية المختلفة كما لو أن ذلك الجزء من كل منها والذي تأخذه الدولة على هيئة ضرائب يعود حقيقة إلى العامل . ألا يحسن بالمستر كارى أن يتساءل ، أليست « نفقات الدولة » هذه نفسها « الثمار الطبيعية » للتقدم الرأسمالي ؟ والمنطق جدير بذلك الرجل الذي صرح بأن علاقات الانتاج الرأسمالية قوانين خالدة أملتها الطبيعة وفرضها العقل ولا يعوق من فعلها المتسق المنظم سوى تدخل الدولة . ثم كشف بعد ذلك ان تأثير انجلترا الشيطاني على السوق العالمية (وهو تأثير على ما يبدو غير ناشىء عن قوانين الإنتاج الرأسمالية) تطلب تدخل الدولة — ومعنى هذا ان على الدولة ان تحمى هذه القوانين التي هي وليدة الطبيعة والعقل ، وبعبارة أخرى إن على الدولة أن تتبع نظاما حاميا . وكشف المستر كارى كذلك أن نظريات ريكاردو والآخرين والتي عبرت عن المتناقضات والمدارات الاجتماعية الموجودة ، ليست فلسفة أو آراء مذهبية تولدت عن حركة اقتصادية فعلية . إن كارى ليحدثنا العكس إذ يرى أن متناقضات الإنتاج الرأسمالي سواء في انجلترا أم في غيرها ، نتيجة مترتبة على نظرية ريكاردو ! وأخيرا اهتدى إلى كشف آخر ألا وهو ان التجارة هي التي تقضي على جمال وتناسق الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج . ولعله إن خطا خطوة أخرى قمين ان يكشف ان رأس المال هو عيب الإنتاج الرأسمالي . رجل مثل هذا لا يمتاز بطابع البحث النقدي جدير ان يكون المنبع الذي ينهل منه أمثال باستيا وسواه من أنصار حرية التجارة المتفائلين في العصر الحالي .

——— . ———

الباب السابع

تجميع رأس المال

اعتبارات عامة

إن تحويل مبلغ من النقود الى أدوات إنتاج وقوة عمل أول خطوة يخطوها مقدار من القيمة سيقوم بوظيفة رأس المال ، ويحدث هذا التحويل فى السوق ، أى فى مجال التداول . وتتم الخطوة الثانية أى عملية العمل بمجرد أن تتحول أدوات الانتاج الى سلع تفوق قيمتها قيمة الأجزاء التى تتكون منها السلع ، وبذا تحتوى على رأس المال الذى أنفق فى الاصل مضافاً اليه القيمة الفائضة . ويجب أن يلقى بهذه السلع فى التداول وتباع وتتحقق قيمتها بالنقود ، ويجب أن تتحول النقود ثانية الى رأس مال وهكذا . هذه الحركة الدائرية التى تتكرر فيها نفس المظاهر على الدوام يتكون منها تداول رأس المال .

وأول شرط التجميع أن يكون الرأسمالى قد باع سلعه وحول الجانب الأكبر من النقود التى تسلمها الى رأس مال . وسنفرض فى الصفحات التالية أن رأس المال يتداول بطريقته العادية ، وسنقوم بتحليل مفصل لعملية فى الكتاب الثانى .

والرأسمالى الذى ينتج القيمة الفائضة أول من يستولى حقاً على هذه القيمة وإن لم يكن آخر مالك لها ، وعليه أن يقتسمها مع الرأسماليين الذين يؤدون وظائف أخرى فى الانتاج الاجتماعى : أى يقتسمها مع ملاك الأراضى الخ . وعلى ذلك تنقسم القيمة الفائضة أقساماً فرعية مختلفة تذهب الى جيوب طوائف مختلفة من الأشخاص وتتخذ أشكالا مستقلة مختلفة كالربح والفائدة وريع الأرض الخ . ولا يمكن قبل الكتاب الثالث أن نبحث هذه الأشكال المتحولة من القيمة الفائضة .

هنا نفرض من جهة أن الرأسمالى الذى ينتج السلع يبيعها حسب قيمتها ، ولن نؤجل البحث بصفة شاملة كاملة فى دخوله ثانية الى السوق العالمية أو البحث فى الأشكال الجديدة التى يتخذها رأس المال خلال تداوله ، أو فحص أحوال الانتاج المادية الحسية التى تحقق

داخل هذه الأشكال . ومن جهة أخرى ستعامل المنتج الرأسمالى بصفته صاحب القيمة الفائضة أو بعبارة أخرى بصفته الممثل لجميع الذين يقاسمونه الأسلاب فى النهاية . ونتيجة لهذا نبدأ ببحث موضوع التجميع من الوجهة المجردة على أنه مجرد مظهر فى عملية الانتاج الفعلية .

ولكى يحدث التجميع لا بد أن يكون الرأسمالى قد نجح فى بيع سلعه وإعادة تحويل نقود الشراء الى رأس مال . وفضلا عن هذا فتقسيم القيمة الفائضة الى أجزائها المختلفة لا يؤثر فى ماهية القيمة الفائضة بأى حال من الأحوال أو فى الظروف والحالات التى تصبح فيها عنصراً للتجميع ، ومهما كانت النسبة التى استطاع المنتج الرأسمالى أن يحتفظ بها فى يده من القيمة الفائضة ، ومهما كانت النسبة التى يتعين عليه فى النهاية أن يتنازل عنها للغير ، فانه الشخص الذى يختص نفسه بها ويملكها . وعلى ذلك فالعرض الذى ستقدمه للتجميع لن يزد عن كونه وصفاً لما يحدث فعلا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالشكل البسيط والأساسى لعملية التجميع يحجبه تقسيم القيمة الفائضة ، وحركة التداول التى يعتمد عليها . وعلى ذلك إذا شئنا تحليل العملية بكل ما بها من بساطة وجب علينا أن نتجاهل المظاهر المختلفة التى تخفى فعل جهاز هذه العملية الباطنى .

الفصل الحادي والعشرون

الانتاج المتجدد البسيط

Simple Reproduction

مهما كان شكل عملية الانتاج في مجتمع ما فلا بد أن تكون مستمرة أو تمر من فترة لأخرى في نفس المظاهر. والمجتمع لا يتقطع عن الإنتاج أو الاستهلاك. وإذا نظرنا إليه على أنه كل متصل الأجزاء وفي حالة دائمة من التجدد، لكانت كل عملية إنتاج اجتماعية عملية انتاج متجدد أو معاد في نفس الوقت. والأحوال التي يتم فيها الانتاج هي في الوقت ذاته ما يلائم الانتاج المتجدد. ولا يستطيع أي مجتمع أن ينتج أي ينتج من جديد إلا اذا عمل باستمرار على اعادة تحويل جانب من منتجاته الى أدوات انتاج أو الى عناصر إنتاج جديد. وإذا بقيت الظروف في النواحي الأخرى دون تغيير فلا يستطيع المجتمع إعادة الانتاج أو المحافظة على ثروته في نفس المستوى إلا اذا عمل على أن يحل مكان أدوات الانتاج (أدوات العمل، المواد الخام، المواد المساعدة) التي تستهلك سنوياً مقدار مساوٍ من نفس نوع السلع، وهذا المقدار يجب عزله عن مجموع المنتجات السنوية وإدماجه من جديد في عملية الانتاج؛ وعلى ذلك ينتمي مقدار محدود من المنتج السنوي الى الانتاج. ولما كان هذا الجزء معداً من أول الأمر للاستهلاك الانتاجي فانه يوجد بصفة أساسية على هيئة سلع غير صالحة إطلاقاً للاستهلاك الفردي.

إذا كان شكل الانتاج رأسمالياً فكذلك يكون شكل الانتاج المتجدد. وكما أنه في طريقة الانتاج الرأسمالية تبدو عملية العمل وسيلة لتحقيق التوسع الذاتي لرأس المال، كذلك يبدو كأن الانتاج المتجدد لا يعدو أن يكون قيمة تتمدد بذاتها. إن الشخص لا يقال له رأسمالي إلا لأن نقوده تؤدي وظيفة رأس المال باستمرار، فاذا تحول مبلغ ١٠٠ جنيه الى رأس مال هذه السنة وأنتج قيمة فائضة مقدارها ٢٠ جنيها، فلا بد من تكرار نفس العملية في السنة التالية وهكذا. والقيمة الفائضة بصفتها ثمرة يغلها من وقت لآخر رأس مال في حالة

حركة وحيوية ، تكتسب شكل إيراد ناشىء عن رأس المال [1] .

إذا كان هذا الإيراد لا يخدم صاحب رأس المال إلا كرصيد للاستهلاك ، وإذا كان يتم استهلاكه وكذلك انتاجه من فترة لأخرى ، فحينئذ لا يكون لدينا سوى إنتاج متجدد بسيط وهذا في حالة بقاء الظروف الأخرى كما كانت من قبل . وبرغم أن الانتاج المتجدد البسيط مجرد تكرار لعملية الانتاج على الأساس القديم إلا أن هذا التكرار أو استمرار العملية يكسب تلك العملية خواص جديدة معينة أو بالأحرى يؤدي الى اختفاء خواص ظاهرية معينة كانت لها وهي بصفتها عملية منعزلة قائمة بذاتها .

وتبدأ عملية الانتاج بشراء قوة العمل لمدة محدودة ، ويتجدد هذا على الدوام حين يقضي الأجل الذي اشتريت قوة العمل خلاله وحين تنتهي فترة إنتاج محدودة مثل أسبوع أوشهر الخ . ولكن العامل لا يتسلم أجره إلا بعد استعمال ما يملك من قوة عمل وبعد أن تكون قد حققت على هيئة سلع قيمة فائضة إلى جانب قيمتها . وعلى ذلك لم ينتج العامل فائض قيمة فحسب (وهو ما نعده الآن كرصيد لاستهلاك الرأسمالي الخاص) وإنما أنتج كذلك الرصيد الذي يدفع له منه أجره أى أنتج رأس المال المتغير ، والعامل يظل يشتغل طالما يستمر في إعادة إنتاج هذا الرصيد . وهذا يفسر الصيغة التي أوردها الاقتصاديون والتي أشرنا إليها في الفصل السادس عشر وهي الصيغة التي طبقاً لها تعد الأجور كنصيب في المنتج نفسه [2] . فالذي يعود إلى العامل على شكل أجر عبارة عن جزء من المنتج الذي يعيد إنتاجه باستمرار . حقيقة يدفع له الرأسمالي قيمة السلعة نقداً ، ولكن هذه النقود ليست سوى الشكل الذي تحول

---

(١) « ولكن هؤلاء الأغنياء الذين يستهلكون منتجات عمل الغير لايستطيعون الحصول عليها بغير عمليات التبادل [المشتريات من السلع] . فاذا أعطوا ما حصلوا عليه وجمعوه من الثروة مقابل هذه المنتجات الجديدة التي يحتاجون إليها ، بدا أنهم معرضون لخطر استنفاد أرصدتهم سريعا . قلت إنهم لا يشتغلون بل وأنهم عاجزون عن العمل ، وعلى ذلك قد يظن أن ثروتهم تتناقص يوما بعد آخر حتى إذا ما انتهت لما وسعهم تقديم شىء للعمال لحملهم على العمل لهم خاصة ... ولكن في نظامنا الإجتماعي اكتسبت الثروة خاصية تجديد إنتاجها بواسطة عمل الغير بدون أن يساهم صاحبها في ذلك العمل . فالثروة ، كالعمل بواسطة أدوات العمل ، تؤتى ثمرة سنوية يمكن القضاء عليها سنويا دون أن يصبح صاحب الثروة أفقر مما هو عليه . هذه الثمرة هي الإيراد المتولد عن رأس المال » (سيسموندي : مبادىء جديدة في الاقتصاد السياسي ؛ باريس ١٨١٩ ج ١ ص ٨١ — ٨٢) .

(٢) « يجب أن تنظر الى كل من الأجور والأرباح على أن كلا منهما حقيقة جزء من المنتج التام الصنع » (رمزي ص ١٤٢) — « النصيب الذي يحصل عليه العامل من الناتج على هيئة أجر » (جيمس مل : عناصر الاقتصاد السياسي ، الترجمة الفرنسية ، باريس ١٨٢٣ ص ٣٤) .

إليه منتج العمل . فبينما يقوم العامل بتحويل جزء من أدوات الإنتاج إلى منتج ، فإن جانبا مما سبق له إنتاجه يعاد تحويله ثانية إلى نقود . فالأجر الذي يأخذه مقابل عمله اليوم أو خلال الشهور الست القادمة هو العمل الذي قام به في الأسبوع الماضي أو الشهور الست الماضية . والوهم الذي يولده الشكل النقدي يختفي في الحال إذا كنا ننظر إلى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بدلا من أن نقصر نظرتنا على رأسمالي واحد وعامل واحد . والطبقة الرأسمالية تعطى الطبقة العاملة أوامر شراء على هيئة النقود ، أي أوامر تمكن العمال من الحصول لأنفسهم على جزء من المنتجات التي أنتجوها بأنفسهم والتي استولى عليها أفراد الطبقة الرأسمالية . وأوامر الشراء هذه يردها العمال باستمرار إلى الطبقة الرأسمالية وبهذه الطريقة يحصلون على أي نصيب يخصهم من الأشياء التي أنتجوها ، ولكن الماهية الحقيقية للعملية يخفيها شكل السلعة الذي يتخذه المنتج والشكل النقدي الذي تتخذه السلعة . وعلى ذلك ليس رأس المال المتغير أكثر من شكل تاريخي خاص لذلك الرصيد الذي يُعد من ضروريات الحياة ، أو لرصيد العمل الذي يحتاج إليه العامل لبقائه على قيد الحياة وتوالده — وهذا الرصيد يتعين عليه نفسه أن يقوم بإنتاجه وإعادة إنتاجه مهما كان نظام الإنتاج الاجتماعي . وإذا كان رصيد العمل ينساب إليه على الدوام على هيئة النقود التي تمثل أجر عمله فما ذلك إلا لأن ماينتجه ينساب بعيداً عنه على شكل رأس مال . ولكن حقيقة كون رصيد العمل يتخذ هذا الشكل الظاهري لاتؤثر في الحقيقة الأخرى وهي أن مايقدمه (يدفعه) الرأسمالي للعامل ليس إلا عمل العامل وقد تحقق في منتج [1] . لنبحث حالة قن يخضع لنظام السخرة ، ولنفرض أنه يشتغل في قطعة الأرض التي له ثلاثة أيام في الأسبوع مستعملا مايملك من أدوات الإنتاج بينما يؤدى خلال الأيام الثلاثة الأخرى عملا إجباريا في أبعادية السيد . فهو يعيد باستمرار إنتاج رصيد العمل الذي يملكه وفيما يختص بهذا القن لايتخذ هذا الرصيد أبدا شكل نقود تدفع له لقاء عمله ويدفعها له شخص آخر . ومن جهة أخرى فالعمل الإجباري الذي يؤديه بدون مقابل لسيده لايبدو عليه مطلقا مظهر عمل اختياري مأجور . وإذا حدث يوماً أن وضع السيد يده على أدوات الإنتاج التي يملكها القن وهي قطعة الأرض والحصان أو الثور وبذور القمح ، فمن الآن فصاعداً لايبقى أمام القن إلا أن يبيع مالديه من قوة العمل للسيد . وإذا تساوت

---

(١) حيث يستخدم رأس المال في دفع أجور العامل فلا تترتب عليه زيادة في الأرصدة اللازمة للإبقاء على العمل » — كازينوف في حاشية بالطبعة التي نشرها لكتاب مالتس « تعاريف في الاقتصاد السياسي » لندن ١٨٥٣ ص ٢٢ .

الأشياء الأخرى فيظل كما كان يشتغل لنفسه ثلاثة أيام فى الأسبوع ويعمل ثلاثة أخرى للرجل الذى كان سيده الإقطاعى وأصبح الآن السيد الذى يدفع له الأجر . والآن ، كما كان الحال من قبل ، سيستهلك أدوات الإنتاج كأدوات إنتاج وينقل قيمتها إلى المنتج . والآن — كما كان الحال قبلا — سيخصص جزء مخصوص من المنتج للإنتاج المتجدد أو المعاد . ولكن منذ اللحظة التى يتحول فيها العمل الإجبارى إلى عمل أجير فإن رصيد العمل (الذى يستمر الفلاح فى إنتاجه وإعادة إنتاجه ثانية) يتخذ شكل رأس مال يدفعه إليه السيد على هيئة أجور . والاقتصادى البورجوازى الذى يحول ضيق عقله بينه وبين الفصل بين الشكل الظاهرى والحقيقة المستترة تحته ، يغمض عينيه عن حقيقة وهى أنه حتى اليوم لا يتخذ رصيد العمل شكل رأس مال إلا فى حالات ومواضع متفرقة على سطح الكرة الأرضية (١) .

حقيقة يفقد رأس المال المتغير صفة كونه قيمة مدفوعة من أرصدة الرأسمالى (٢) وذلك حينما نتأمل عملية الإنتاج الرأسمالى فى حركة تجددها الدائم . ولكن لابد أن لتلك العملية بداية فى مكان ما وفى وقت ما . ومن وجهة نظرنا الحالية من المحتمل أن الرأسمالى صار ذات مرة مالكا لنقود بفضل نوع من التجميع البدائى مستقل عن عمل الغير الذى لا مقابل له ، وهذا التجميع هو الذى مكنه من دخول السوق بصفته مشتريا لقوة العمل . ومهما كان الأمر فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج الرأسمالية أو عملية الإنتاج المتجدد البسيط ، تترتب عليه تغييرات بارزة لا يقتصر تأثيرها على رأس المال المتغير بل يشمل كذلك رأس المال كله بجزئيه .

لنفرض أن رأس المال قدره ١٠٠٠ جنيه ينتج (كل سنة مثلا) قيمة فائضة تبلغ ٢٠٠ جنيه ولنفرض أنها تستهلك كل عام . يتضح لنا إذن أنه إذا تكررت العملية خمس سنوات كان مقدار القيمة الفائضة التى استهلكت ٥ × ٢٠٠ جنيه وهذا مبلغ يعادل رأس المال الأصلى وهو ١٠٠٠ جنيه . أما لو استهلكنا النصف مثلا ، حصلنا على نفس النتيجة بعد تكرار عملية الإنتاج عشر سنوات متتالية لأن ١٠٠ × ١٠ يساوى ١٠٠٠ ألف جنيه . وللتعبير عن

---

(١) « يدفع الرأسماليون أجور العمل فى حالة أقل من ربع العمال على ظهر الأرض » Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, p. 16

(٢) « ورغم أن رجل الصناعة (أى العامل المشتغل بالصناعة) يدفع له مخدومه الأجر مقدما فى الحقيقة لا يتكلف الأخير شيئا ، ذلك أن قيمة هذه الأجور مضبوطة مع الأرباح فى قيمة الشىء التى زادت الفائدة التى يبذل فيها العمل » حسب آدم سميث ، الكتاب الثانى ، الفصل الثالث ص ٣٥١ .

هذا بصفة عامة نقول إنه لو قسمنا قيمة رأس المال على القيمة الفائضة المستهلكة سنويا لحصلنا على عدد السنوات أو فترات تجدد الإنتاج التي في ختامها يتم اختفاء رأس المال الأصلي واستهلاك الرأسمالي له . ولا يغير من هذه الحقيقة اعتقاد الرأسمالي أنه يستهلك القيمة الفائضة أي عمل الغير الذي لا يدفع مقابله . فبعد انقضاء عدد معين من السنوات تكون القيمة الرأسمالية التي استولى عليها مساوية لمجموع القيمة الفائضة الكلي الذي أخذه دون معادل خلال تلك السنوات ، ويكون المجموع الكلي لما استهلكه مساوياً لمجموع رأس ماله الأصلي . حقيقة في يده رأس مال لم يتغير مقداره ، وأن جانباً منه (مباني وآلات الخ) كان موجوداً فعلا حينما بدأ أعماله ؛ ولكن الذي يعنينا الآن قيمة رأس المال لا العناصر المادية التي يتكون منها . حينما يبدد امرىء ممتلكاته بأن يستدين ما يعادل قيمتها فحينئذ لا تمثل أملاكه سوى المجموع الكلي للديون . وكذلك الحال بالنسبة للرأسمالي الذي يستهلك معادل رأس المال الذي قدمه ، لأن قيمة رأس ماله الحالي لا تمثل سوى المبلغ الكلي من القيمة الفائضة التي استحوذ عليها بدون أن يدفع فيها شيئاً . لا يعود ثمت وجود لذرة واحدة من قيمة رأس ماله القديم .

وعلى ذلك فبغض النظر عن أي تجميع فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج أو بعبارة أخرى مجرد الانتاج المتجدد البسيط لابد حتما أن ينتهي عاجلا أو آجلا بتحويل كل رأس مال إلى قيمة فائضة متجمعة أو متراكمة . وحتى لو كان رأس المال حين دخوله عملية الانتاج عبارة عن ممتلكات أمكن لصاحبه الحصول عليها عن طريق عمله الشخصي ، فإنه يصير عاجلا أو أو آجلا قيمة يتم الاستيلاء عليها بدون معادل لها أي يصبح عبارة عن عمل الغير الذي لا أجر أو مقابل له والذي اتخذ صورة مادية إما على هيئة نقود أو بأي شكل آخر .

رأينا في الفصل الرابع أن تحويل النقود إلى رأس المال يتطلب شيئا أكثر من مجرد إنتاج القيمة وتداول السلع ، ورأينا ضرورة وقوف شخصين في مواجهة بعضهما أحدهما بائع والآخر مشتر : فهنا صاحب القيمة أو النقود وهناك صاحب المادة التي تخلق القيمة ، وهنا مالك أدوات الإنتاج ووسائل العيش وهناك من لا يملك سوى قوة العمل . ورأينا أن نقطة ابتداء الإنتاج الرأسمالي تنحصر في فصل العمل عن منتجه أي بين قوة العمل الذاتية وأحوال العمل الموضوعية . ولكن بفضل استمرار العملية أي الإنتاج المتجدد البسيط نجد أن ما كان في أول الأمر نقطة ابتداء فقط أصبح النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالي وهي نتيجة تتجدد على الدوام . فمن جهة تحول عملية الإنتاج الثروة المادية إلى رأس مال بدون انقطاع أي إلى وسائل

لخلق ثروة أكثر ووسائل تمتع لصاحب رأس المال . ومن جهة أخرى يخرج العامل دائماً من عملية الإنتاج كما دخلها — أي مصدر ثروة للغير ولكنه محروم من الوسائل التي تمكنه من الحصول على الثروة لنفسه . ولما كانت قوته على العمل قد تنازل عنها قبل أن يدخل عملية الإنتاج وأصبحت ملكاً للرأسمالي واندمجت في رأس المال ، لهذا نجد أنها تتخذ خلال عملية الإنتاج صورة مادية أي تتجسم في منتج تملكه شخص آخر . ونظراً لأن عملية الإنتاج هي كذلك العملية التي يستهلك بواسطتها الرأسمالي قوة العمل لهذا يتحول منتج العامل باستمرار لا إلى سلع فحسب بل إلى رأس مال ، وإلى قيمة تمتص القوة التي تخلق القيمة ، ووسائل عيش تشتري الأفراد ، وأدوات إنتاج تعمل على الانتفاع بالشخص المنتج[١]. وعلى ذلك فالعامل ينتج دائماً ثروة موضوعية على شكل رأس مال ، أي على شكل قوة غريبة عنه تتحكم فيه وتعمل على استغلاله ، وكذلك ينتج الرأسمالي قوة عمل ولكن على هيئة مصدر ذاتي للثروة لا وجود له إلا في العامل الذي ينفصل عن الأشياء التي يمكن فيها وحدها تحقيق ذلك المصدر ، وبعبارة موجزة ينتج الرأسمالي العامل بصفته عاملاً أجيراً (٢) وهذا الإنتاج المتجدد الدائم للعامل شرط لاغنى عنه للإنتاج الرأسمالي .

والاستهلاك الذي يقوم به العامل مزدوج ، فهو في عملية الإنتاج يستخدم عمله كوسيلة لاستهلاك أدوات الإنتاج وتحويلها إلى منتجات قيمتها أعلى من قيمة رأس المال . هذا النوع يقال له الاستهلاك الإنتاجي وهو في نفس الوقت استهلاك الرأسمالي لقوة العمل التي اشتراها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشتري العامل وسائل العيش بالنقود التي تدفع ثمناً لما يملك من قوة العمل ، وهذا هو الاستهلاك الفردي . هكذا يختلف هذان النوعان اختلافاً كلياً . ففي حالة الاستهلاك الفردي يؤدي العامل دور القوة المحركة لرأس المال ويكون ملكاً للرأسمالي ، وفي الحالة الثانية يكون ملكاً لنفسه ويقوم بوظائف حيوية خارج عملية الإنتاج . ونتيجة

---

(١) هذه خاصية بارزة يتميز بها العمل الإنتاجي . إن كل ما يستهلك بصورة إنتاجية رأس مال ، ويصبح رأس مال عن طريق الاستهلاك » (جيمس ميل ٢٤٢) ومع هذا لم يصل ميل إلى قراءة معنى هذه « الخاصية البارزة التي يتميز بها » .

(٢) من الصحيح حقيقة أن أول من يأتي بصناعة يستخدم كثيرين من الفقراء ولكنهم يظلون كذلك ، ويزيد عدد الفقراء باستمرار هذه الصناعة « Reason for a Limited Exportation of Wool (لندن ١٦٧٧ ص ١٩) « يؤكد المزارع الآن في سخف أنه يحافظ على الفقراء » وهم فعلاً موضع المحافظة عليهم في الفقر » Reasons for the late Increase of the Poor Rate or Comparative View of the Prices of Labour and Provisions, London ,1777, P. 37.

النوع الأول حياة الرأسمالي ، وفي الثاني حياة العامل نفسه .

رأينا من بحثنا في يوم العمل والموضوعات المتعلقة به أن العامل غالبا ما يرغم على أن يجعل استهلاكه الفردي مجرد أمر عرضي في عملية الإنتاج ، وفي مثل هذه الحالة يزود نفسه بوسائل العيش حتى تظل قوة العمل التي يملكها تقوم بعملها ، شأنه في ذلك شأن الآلة البخارية التي نزودها بالفحم والماء أو العجلة التي نمدها بزيت التشحيم . فإذا كان الأمر كذلك لكانت وسائله للاستهلاك مجرد وسائل استهلاك لأداة إنتاج ، ولأصبح استهلاكه الفردي استهلاكاً إنتاجياً بصفة مباشرة . ولكن يبدو على هذا أنه سوء استعمال ليس من الضروري أن يكون خاصا بعملية الإنتاج الرأسمالية (١) .

ولكن الأمر يتخذ مظهراً مختلفاً إذا لم نقصر نظرتنا على الرأسمالي الفردي والعامل الفردي بل جعلناها تشمل الطبقتين الرأسمالية والعاملة ، وكذلك إذا لم نجعل بحثنا خاصا بعملية منعزلة لإنتاج هذه السلعة أو تلك بل جعلنا دراستنا تشمل الإنتاج الرأسمالي في أكمل صورة وعلى أساس اجتماعي . حين يحول رأسمالي جانباً من رأس ماله إلى قوة عمل فإنه يزيد من حجم رأس ماله الكلي ، أي أنه يقتل عصفورين بحجر واحد . فهو لا يستفيد مما يأخذه من العامل فحسب ، بل ومما يدفعه له . فرأس المال الذي يعطى مقابل قوة العمل يتحول إلى ضروريات الحياة التي يعمل استهلاكها على تجديد عضلات وأعصاب وعظام وأدمغة العمال القائمين بالعمل ، كما يعمل على تشجيع توالد عمال جدد . وعلى ذلك فاستهلاك الطبقة العاملة الفردي معناه أن وسائل العيش التي دفعها رأس المال مقابل قوة العمل يعاد تحويلها إلى قوة عمل جديدة يستغلها رأس المال فكأن هذا الاستهلاك معناه إنتاج العامل وتوالده . ذلك العامل هو أداة الإنتاج التي لا يستغنى عنها الرأسمالي . فالاستهلاك الفردي من قبل العامل سواء كان داخل الورشة أو المصنع أو خارجهما وسواء كان داخل عملية العمل أو خارجها ، عبارة عن عامل من عوامل إنتاج رأس المال وإنتاجه المتجدد ، شأنه في ذلك شأن تنظيف الآلات سواء حدث خلال عملية العمل أو أثناء فترة توقف فيها . والقول بأن العامل يستهلك وسائل العيش لإرضاء ذاته لا لإرضاء الرأسمالي تافه عديم الأهمية . لا شك ان الحصان او الثور الذي يشترك في العمل بالحقل يتمتع بغذائه ومع ذلك فاستهلاكه الغذاء عامل ضروري في عملية الإنتاج فالإبقاء على حياة الطبقة العاملة وتوالدها شرط ضروري دائما لإعادة إنتاج رأس المال ، ويستطيع الرأسمالي ان يدع تحقيق هذا الشرط لغريزة حب البقاء والتكاثر لدى العامل ، وكل

---

(١) لو أن روسي تعمق في سر « الاستهلاك الإنتاجي » لما حمل على هذا بشدة كما فعل .

مايعني به خفض مايستهلك العامل إلى الحد الأدنى الضروري ولايخطر بباله مطلقاً أن يقلد وحشية أصحاب المناجم بأمريكا الجنوبية الذين يرغمون العمال على أن يأكلوا كمية أكبر من الغذاء اللازم لأجسامهم (١) . ومن هنا نجد ان الرأسمالي ورجل الاقتصاد السياسي الذي يعبر عن آرائه ومذهبه يسبغان طابع الإنتاجية على ذلك الجزء من استهلاك العامل الفردي الذي يتطلبه دوام بقاء الطبقة العاملة والذي لابد منه ليتسنى لرأس المال أن يجد قوة عمل يستهلكها، أما مايستهلكه العامل علاوة على هذا الجزء الضروري فيعتبر استهلاكاً غير إنتاجي (جيمس مل ص٢٢٨ ومابعدها) . فإذا سبب تجميع رأس المال ارتفاعاً في الأجور وزيادة في الاستهلاك من جانب العامل دون أن تصحبهما زيادة في استهلاك رأس المال لقوة العمل، كان معنى هذا أن رأس المال الإضافي قد استهلك بطريقة غير منتجة (٢) . والواقع أن الاستهلاك الفردي من قبل العامل غير منتج فيما يتعلق بهذا العامل وحده مادام هذا الاستهلاك لايولد من جديد سوى هذا العامل المحتاج ، ولكنه استهلاك منتج بالنسبة إلى الرأسمالي والدولة إذ معناه إنتاج القوة التي تخلق الثروة لشخص آخر خلاف العامل (٣) . وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر اجتماعية لوجدنا أن الطبقة العاملة ، حتى ولم تشترك اشتراكاً مباشراً في عملية العمل ، ليست إلا شيئاً ملحقاً برأس المال شأنها في ذلك شأن أداة العمل غير الحية ، وحتى استهلاكها الفردي لايزيد — في حدود معينة — عن كونه عاملاً من عوامل تجديد إنتاج رأس المال . ولكن يحرص الرأسماليون على أن يمنعوا أدوات الإنتاج الواعية هذه من أن تدع تلك العملية راكدة لأن مانتجه هذه الأدوات الواعية ينتقل بمجرد إنتاجه من العامل إلى الرأسمالي . هكذا يهيء الاستهلاك الفردي السبل للإبقاء على حياة العمال وتكاثرهم .

---

(١) « إن العمال بالمناجم في أمريكا الجنوبية والذين يتحصر عملهم (وهو أشق عمل في العالم) في أن ينقلوا على أكتافهم إلى سطح الأرض معدناً خاماً يزن ١٨٠ — ٢٠٠ من الأرطال من على عمق قدره ٤٥٠ قدماً ، يعيشون على الخبز والفول فقط ، ولو خيروا لفضلوا الخبز وحده . ولكن سادتهم يعاملونهم كما تعامل الخيل ويرغمونهم على أكل الفول لأنهم لايستطيعون بالخبز وحده أن يعملوا كثيراً ، والفول يمتاز عن الخبز بوفرة فوسفات الجير فيه » Leibig' op. cit., Vol. I,p.194, note

(٢) « لو ارتفع ثمن العمل إلى هذا الحد برغم زيادة رأس المال ، لما أمكن استخدام الكثيرين ، بل إني لأقول إن مثل هذه الزيادة برأس المال يظل استهلاكها بطريقة غير منتجة » ريكاردو ص١٦٣ .

(٣) « والاستهلاك الإنتاجي الوحيد بمعناه الصحيح هو استهلاك الثروة أو القضاء عليها » (يقصد استهلاك أدوات الإنتاج) « من جانب الرأسماليين بقصد إعادة الإنتاج ... والعامل ... مستهلك إنتاجي بالنسبة لمن يستخدمه وللدولة ولكنه غير منتج بالنسبة لنفسه » (مالتس تعاريف : ... ص ٣٠) .

كما أنه من جهة أخرى وعن طريق القضاء على ضروريات الحياة يهيء السبيل لاستمرار ظهورهم من جديد فى سوق العمل . لقد كانوا فى روما يقيدون العبد بالأغلال . واليوم نقيد العامل الأجير إلى سيده وصاحب أيد غير منظورة . أما مظهر الاستقلال الذى يتمتع به العامل فيحافظون عليه عن طريق انتقاله الدائم من سيد إلى آخر ، وبواسطة تلك الخرافة القانونية التى يقال لها العقد .

كان رأس المال من قبل يلجأ إلى التشريع لينفذ ما له من حقوق الملكية على العامل الحر ، ومن أمثلة ذلك تحريم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون فى عمل الآلات فى انجلترا حتى سنة ١٨١٥ مع توقيع أشد العقوبات على من يخالف ذلك الحظر . ويشمل تكاثر الطبقة العاملة تراكم الحذق وانتقاله من جيل لآخر (١) فحالما تحدث أزمة تهدد الرأسمالى بخسارة ما ترى إلى أى حد يعتبر وجود طبقة العمال الحاذقين كعامل من عوامل الإنتاج التى له حق امتلاكها وإلى أى حد ينظر إلى هذه الطبقة على انها الشكل الحقيقى الذى يبدو به رأس المال المتغير . نعلم ان الحرب الأهلية الأمريكية والمجاعة القطنية المترتبة عليها سببتا العطل فى صفوف معظم اعمال الصناعة القطنية فى لانكشير الخ ، وهنا طالب العمال وغيرهم بجمع تبرعات تمكين « العمال الفائضين عن الحاجة » من الهجرة إلى المستعمرات البريطانية أو الولايات المتحدة . وهنا نشرت « التيمس » (٢٤ مارس ١٨٦٣) خطابا كتبه إدمند بوتر وهو رئيس سابق للغرفة التجارية بمنشستر ، وقد وصف الخطاب فى مجلس العموم بأنه بيان أو منشور رجال الصناعة (٢) . ومن الفقرات التى اقتبسها نرى كيف يثبت رأس المال ما يدعيه من حقوق الامتلاك إزاء قوة العمل . « قد يقال له (أى العامل العاطل فى صناعة القطن) إن عدد عمال الصناعة القطنية كبير جدا .. ويجب ... فى الحقيقة خفضه لمقدار الثلث وبذلك قد يكون الطلب طيبا على الباقين ... ويطالب .. الرأى العام بالهجرة ... ولكن صاحب العمل لا يمكنه الموافقة على إبعاد مورد العمل على هذا النحو ، وقد يرى بحق فى هذا عملا غير سليم .... ولكن إذا أريد استخدام الأموال العامة فى المساعدة على الهجرة ، فإن له الحق فى إسماع صوته بل

---

(١) « مهارة العامل الشىء الوحيد الذى يمكن أن يقال إنه مخزن أو سبق إعداده ... ويتم تجميع حذق العامل وخزنه وهى أعظم العمليات أهمية ، بدون أى رأس مال متداول

Thomas Hodgskin: Labour Defended, etc., pp. 12 — 13.

(٢) « يجوز النظر إلى ذلك الخطاب على أنه بيان أصدره رجال الصناعة » .

Ferrand, Motion on the Cotton Famine, House of Commons, April 27, 1863.

والاحتجاج على هذا . ثم أخذ الكاتب يبين نجح صناعة القطن وكيف أنها جذبت بلا شك الناقص من السكان فى إرلندة والجهات الزراعية ، وكيف اتسع نطاقها بحيث كانت صادراتها سنة ١٨٩٠ تعادل $\frac{1}{12}$ من مجموع الصادرات الإنجليزية ، وكيف أنها ستتسع بعد سنوات قلائل بسبب اتساع السوق وخاصة فى الهند وبسبب استيراد قطن بسعر الرطل ٩ بنسات . ثم يتساءل بعد ذلك إن كان من الخير والمصلحة الإبقاء على تلك الصناعة ، وإن كان من الحماقة التفريط فى تلك الآلات العادية (ويقصد بها العمال الحى) . « إنى أعترف أن العمال ليسوا ملكاً للانكشير وأصحاب الأعمال ، ولكنهم مصدر قوة الطرفين ، وهم القوة العقلية والمدربة التى لا يمكن أن تحل أخرى محلها مدى جيل ، أما الآلات التى يعملون بها فى المستطاع إبدالها بغيرها بل وتحسينها فى ظرف سنة واحدة (١) . إنكم تشجعون العامل على الهجرة أو تسمحون (؟) له بذلك ، وماذا يكون مصير صاحب رأس المال ؟ ... أبعدوا زبدة العمال تهبط قيمة رأس المال الثابت إلى درجة كبيرة ، كما لن يعرض رأس المال السائل نفسه لصراع مع مورد قليل من العمل المنحط النوع ... يقولون إن بالعمال رغبة فى (الهجرة) وهذا أمر طبيعى . . . خفضوا صناعة القطن وبعاد القوة التى تعمل فيها وخفض نفقات أجورها وليكن الخمس أو خمسة ملايين ، فماذا يحدث للطبقة المذكورة وبعدئذ أصحاب المداكين ، وماذا عن الريع وإيجار الأكواخ .... تتبعوا الآثار بالنسبة إلى الجميع من أعلاهم درجة إلى الفلاح الصغير ورب البيت الأحسن حالا . . . ومالك الأرض ، وقولوا لنا هل هناك إجراء مماثل من حيث نتائجه بالنسبة إلى كافة الطبقات كهذا الاقتراح الذى يرمى إلى إضعاف الشعب بتصدير خير عناصر المشتغلين فى الصناعة وبالقضاء على قيمة أعظم جزء إنتاجى من رأس المال ، ثم يقترح الرجل عقد قرض قدره خمس أو ست ملايين من الجنيهات لإنفاقها على المتعطلين مع اتخاذ كافة الضمانات القانونية لحسن تنفيذ الفكرة .

وينو بوتر وهو لسان حال سادة صناعة القطن بين نوعين من الآلات ، كل منهما ملك للرأسمالى . فالأول جماد ثابت فى المصنع ، والآخر حى يبيت فى الأكواخ خلال ساعات الليل وفى أيام الآحاد . والآلات الجماد لا يقف أمرها عن حد البلى وهبوط قيمتها من يوم لآخر بل إنها لتصبح طرازاً قديماً غير صالح للاستعمال بسرعة كبيرة نظراً التقدم المستمر فى النواحى

---

(١) لا ننسى أن رأس المال هذا يفنى أغنية أخرى فى ظل الظروف العادية إذا تعلق الأمر بخفض الأجور .

الفنية بحيث أنه يمكن بعد انقضاء أشهر قلائل استبدالها بأخرى أكثر نفعا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تتحسن الآلات الحية كلما طال أمد بقائها وبسبب المهارة المتجمعة التي تنتقل من جيل لآخر . وقد كتبت التيمس رداً على هذا الخطاب جاء فيه : إن المستر إدمند بوتر قد تأثر بالأهمية الفائقة لأصحاب صناعة القطن بحيث أنه يقبل إبقاء نصف مليون من الطبقة العاملة فى معمل أدنى عظيم ضد إرادتهم ، وذلك فى سبيل المحافظة على طبقة رجال الصناعة ودوام حرفتهم . إنه يتساءل : هل تستحق هذه الصناعة الإبقاء عليها ؟ — نقول نعم بكل تأكيد مادامت الوسائل شريفة ، ثم يسأل : هل يجدر بنا إبقاء الآلات فى حالة نظام ؟ وهنا نتردد فى الإجابة . يقصد المستر بوتر بكلمة (آلات) الآلات البشرية ، لأنه بعد ذلك يقول على سبيل الاحتجاج إنه لا يقصد استخدامها وصنعها متاعاً مملوكاً . ويجب الاعتراف بأننا لا نرى إبقاء الآلات البشرية محجوزة حتى تحين الحاجة إليها ، فالأمر غير مستطاع . إن الآلات البشرية تصدأ إذا لم تعمل مهما لجأت إلى مسحها وتشحيمها . وأكثر من هذا فإنها تثور فى مدننا الكبرى كما سبق أن رأينا . إن إنتاج العمال من جديد قد يتطلب وقتاً كما يقول المستر بوتر ولكن بما أننا لدينا الميكانيكيون والرأسماليون كذلك فى استطاعتنا دائماً أن نجد أفراداً مقتصدين ويجدون بهم عدد من أرباب الصناعة أكثر مما تحتاج إليه . ويتحدث المستر بوتر عن انتعاش التجارة فى عام أو اثنين أو ثلاثة ويطلب إلينا ألا نشجع الهجرة أو نسمح بها ، ويقول إن من الطبيعى أن يبدى العمال الرغبة فى الهجرة ولكنه يرى أنه رغم هذه ينبغى للشعب أن يبقى نصف المليون من العمال مع من يعولونهم وقدرهم ٧٠٠,٠٠٠ محبوسين فى مناطق صناعة القطن ، ويترتب على هذا أن الكاتب يذهب إلى أن على الشعب أن يخمد استياء هؤلاء الناس بالقوة وأن يساعدهم بالإحسان — عسى أن يحتاج إليهم سادة الصناعة القطنية يوماً من الأيام ... لقد حل اليوم الذى يتعين على الرأى العام فى هذه الجزر أن يعمل على إنقاذ « هذه القوة العاملة » من أولئك الذين يعاملونها بنفس النظرة التى ينظرون بها إلى الحديد والفحم والقطن . ولم يكن القصد من مقال « التيمس » أن يؤخذ مأخذ الجد لأن « الرأى العام العظيم » كان فى الحقيقة يؤمن بما ذهب إليه مستر بوتر من اعتبار عمال المصانع جزءاً من الأشياء المنقولة بالمصنع . لقد منع العمال من الهجرة [1] ، وحبسوا فى « بيت

(١) لم يتمد البرلمان عشا واحدا للهجرة مكتفيا بسن القوانين لتمكين البلديات من الإبقاء على العمال فى حالة تتراوح بين الحياة والموت ، أو استغلالهم بدون دفع المعدل العادى للأجور . ولما انتشر وباء الماشية بعد ذلك بسنوات ثلاث أسرع البرلمان بفض البخار عن تقاليده واعتمد فى لمح البصر الملايين لتعويض أرباب الملايين من ملاك الأراضى الذين نجا مزارعوهم من الخسارة نظرا لارتفاع ثمن اللحم .

العمل الأدنى » بمناطق القطن ، ولا يزالون حتى اليوم « قوة » لسادة صناعة لانكشير .

هكذا تعيد عملية الإنتاج الرأسمالية انفصال قوة العمل عن أدوات العمل ، وتولد من جديد الأحوال اللازمة لاستغلال العامل وتعمل على تخليدها ، وترغم العامل دائما على أن يبيع مايملك من قوة العمل حتى يستطيع البقاء بينما تمكن صاحب رأس المال من شراء قوة العمل حتى يثرى بذلك (١) . ثم يعد وقوف وقوف الرأسمالى والعامل فى سوق السلع على هيئة مشتر وبائع أمراً وليد الصدفة ، وعملية الإنتاج نفسها تلعب هذه الحيلة باستمرار والتى بواسطتها يلقى بأحد الطرفين إلى سوق السلع بائعا لقوة العمل وعن طريق هذا العمل يصبح ماينتجه هذا الشخص الوسيلةالتى بهايستطيع الآخر شراءه . والحقيقة إن العامل ملك لرأس المال قبل أن يبيع نفسه للرأسمالى ، فالعبودية الاقتصادية (٢) التى يرسف فى أغلالها يسببها ويخفيها مايقوم به من وقت لآخر من بيع ذاته ، والانتقال من أحد سادة الأجور إلى الآخر ، والتقلبات التى تطرأ على ثمن العمل بالسوق (٣) .

---

(١) « طلب العامل الوسائل التى تتيح له الحياة ، وطالب رب العمل بالعمل حتى يتسق له جنى الربح » — سيسموندى ص ٩١

(٢) نلقى مثل هذا الشكل فى مقاطعة درهام وهى إحدى المقاطعات القلائل التى لاتكسب الظروف فيها المزارع حقوق امتلاك غير محدودة على العامل الزراعى لأن وجود صناعة التعدين فى هذه الجهة يجعل للعامل حرية الاختيار . والمزارع فى درهام (بخلاف المناطق غيرها) يستأجر المزارع التى تقوم عليها أكواخ العمال ، وإيجار الأكواخ جزء من الأجور وتعرف هذه الأكواخ باسم hinds houses (بيوت الأيل) ، وتؤجر مقابل خدمات اقطاعية معينة حسب عقد يعرف باسم « الرق » يلزم العامل أن يقدم ابنه أو شخصا آخر ليحل محله إذا وجد عملا فى جهة أخرى ، ويقال للعامل « رقيق » . وتريبا العلاقة التى نبحث أمرها الآن كيف أن الاستهلاك الفردى من جانب العامل يصبح استهلاكا بالنيابة عن رأس المال أو استهلاكا إنتاجيا ، وتريبا هذا فى مظهر جديد بالمكاية . « مما يدعو إلى العجب أن سماد الأيل والرقيق المصرط الأولى اللازم لسيده ... ولا يسمح السيد فى الجهة المجاورة كلها إلا بالرماس الذى يملكه ، ويفضل أن يعطى جزءا من السماد هنا وهناك عن أن ينقص جزءا من حقوق السيادة » — الصحة العامة التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٨٨

(٣) يذكر القارىء أنه فيما يختص بعمل الأطفال الخ يختفى حتى المظهر الشكلى للبيع الذى يجرى طواعية واختيارا .

بناء على هذا إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج الرأسمالية على أنها كل متصل الأجزاء أو عملية من الإنتاج المتجدد ، لوجدنا أنها لا تنتج سلعا أو فائض قيمة فحسب ، لأنها تولد العلاقة الرأسمالية وتعيدها من جديد فتجد الرأسمالى فى جانب والعامل الأجير فى الجانب الآخر (١) .

---

(١) يفترض رأس المال وجود العمل المأجور ، وهذا العمل المأجور يفترض وجود رأس المال ، فكل منهما شرط لازم لوجود الآخر ، وكل منهما يستدعى وجود الآخر . هل ينتج العامل فى مصنع القطن ملابس قطنية ؟ لا ، إنه ينتج رأس مال ، وينتج قيما تزيد من السيطرة على عمله كما يؤدى إلى خلق قيم جديدة » (كارل ماركس : العمل الأجير ورأس المال فى مجلة Neue Rheinische Zeitung بالعدد رقم ٢٦٦ الصادر فى ٧ أبريل ١٨٤٩ — والمقالات التى نشرت تحت العنوان السابق فى هذه المجموعة أجزاء من محاضرات ألقاها فى هذا الموضوع سنة ١٨٤٧ على أعضاء جمعية العمال الألمان فى بروكسل ، وقد قطعت ثورة فبراير نشر هذه المحاضرات) .

الفصل الثاني والعشرون

تحويل فائض القيمة إلى رأس مال

(١) الانتاج الرأسمالي على نطاق متزايد تزايدا تصاعديا — تحول قوانين الملكية التي تميز إنتاج السلع إلى قوانين الاستيلاء الرأسمالي

عرفنا كيف ينشأ فائض القيمة من رأس المال ، وعلينا أن نبحث الآن كيف ينشأ رأس المال من فائض القيمة . وتطلق عبارة «تجميع رأس المال»[1] على استعمال فائض القيمة على هيئة رأس مال ، أو إعادة تحويله إلى رأس مال . ولنبدأ ببحث هذا الأمر من وجهة نظر الرأسمالي الفردي . لنفرض أن صاحب مصنع يقدم رأسمال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه تخصص أربعة أخماسه لشراء القطن والآلات الخ ، والباقي لدفع الأجور ، ولنفرض أن إنتاج المصنع ٢٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل قيمتها ١٢,٠٠٠ جنيه . فإذا كان معدل القيمة الفائضة ١٠٠٪ فإن هذه القيمة تكون كامنة في فائض المنتج أو المنتج الصافي وهو ٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل أي $\frac{1}{6}$ المنتج الكلي وقيمة ذلك ٢٠٠٠ جنيه وهي القيمة التي تتحقق ببيع فائض المنتج . في هذا المبلغ (٢٠٠٠ جنيه) لانرى أو نشم أنه قيمة فائضة . حين نعلم أن قيمة معينة عبارة عن قيمة فائضة فإنا نعرف كيف حصل صاحبها عليها ولكن هذا لا يغير طبيعة القيمة أو النقود التي يعنينا أمرها . وصاحب مصنع الغزل الذي يرغب في تحويل هذا المبلغ الإضافي وهو ٢٠٠٠ جنيه سينفق — مع بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها ... أربعة أخماسه (١٦٠٠ جنيه) في شراء القطن الخ والخمس الباقي في شراء عمال إضافيين وهؤلاء يزودون أنفسهم من السوق بضروريات الحياة التي أمدهم صاحب المصنع بقيمتها

---

(١) «تجميع رأس المال : استخدام جانب من الإيراد كرأس مال» — مالتس «تعاريف» (طبعة كازينوف ص ١١) — «تحويل الإيراد إلى رأس مال» (مالتس : مبادئ الاقتصاد السياسي ، الطبعة الثانية ، لندن ١٨٣٦ ص ٣١٩) .

فرأس المال الجديد هذا والبالغ ٢٠٠٠ جنيه ينتج بدوره فى المصنع قيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه .

لقد دُفعت قيمة رأس المال فى الأصل على هيئة النقود ، أما القيمة الفائضة فتوجد فى الأصل كقيمة جزء محدود من المنتج الكلى . فحينما يباع هذا ويتحول إلى رأس مال تستعيد قيمة رأس المال شكلها الأصلى ولكن القيمة الفائضة تطرح عن نفسها شكلها الأصلى وتتخذ شكل نقود . ومنذ ذلك الوقت تكون قيمة رأس المال والقيمة الفائضة مبلغين من النقود ويحدث تحويلهما من جديد إلى رأس المال بنفس الطريقة تماما ، وينتفع بهما الرأسمالى لشراء السلع ليبدأ صنع بضائعه من جديد وعلى نطاق أوسع الآن ، ولكن لابد من وجود هذه السلع بالسوق إن شاء شراءها .

والغزل الذى ينتجه يجرى تداوله لأنه يأتى بمنتجه السنوى إلى السوق كما يفعل سواه من الرأسماليين بسلعهم . ولكن قبل مجىء هذه السلع إلى السوق كانت موجودة كجزء من المنتج السنوى العام أى كجزء من مجموع الأشياء المختلفة الأنواع التى تحول إليها رأس مال المجتمع خلال السنة وهو المجموع الذى بأيدى كل رأسمالى فردى جزء فقط منـــه . وتؤدى العمليات التى تجرى بالسوق إلى انتقال عناصر هذا المنتج السنوى الفردية من يد لأخرى ، ولكنها لاتستطيع أن تزيد المجموع الكلى من الإنتاج السنوى أو تغيير طبيعة الأشياء التى تم إنتاجها وعلى ذلك تتوقف فائدة المنتج الكلى السنوى على تكوينه وليس على التداول .

ويجب أولا أن يجىء الإنتاج السنوى كافة الأشياء (القيم الاستعمالية) التى يمكن أن تحل محل ما استهلك خلال السنة من العناصر المادية التى يتكون منها رأس المال ، فإذا طرحنا هذه حصلنا على المنتج الصافى أو الفائض الذى تكمن فيه القيمة الفائضة . مم يتكون المنتج هذا ؟ ألعله من الأشياء المعدة لإشباع ماالطبقة الرأسمالية من حاجيات ورغبات وهذه الأشياء جزء من استهلاكها ؟ أو أن هذا كل مافى الأمر لما تبقى شىء من القيمة الفائضة ، ولما حدث مطلقاً سوى إنتاج متجدد بسيط .

إذا أريد التجميع فلا بد من تحويل جزء من المنتج الفائض إلى رأس مال ، ولكن لايتعرض لمثل هذا التحويل سوى وسائل عيش العامل . أى أدوات الإنتاج ، ونتيجة لهذا لابد أن جانباً من العمل السنوى الفائض قد بذل فى إنتاج أدوات إنتاج ووسائل عيش إضافية تزيد عن الكمية التى كانت لازمة لأن تحل محل رأس المال الأصلى . وتقول بعبارة

موجزة إن القيمة الفائضة يمكن تحويلها إلى رأس مال لأن المنتج الفائض الذي تمثل هي قيمته يشمل العناصر المادية اللازمة لتكوين رأس مال جديد (١).

وإذا شئنا أن تؤدي هذه العناصر وظيفة رأس المال فلا بد للطبقة الرأسمالية من الحصول على مورد إضافي من قوة العمل إذا لم يكن في النية زيادة استغلال العمال القائمين بالعمل عن طريق زيادة وقت العمل أو حدته . وقد احتاط جهاز الإنتاج الرأسمالي لمثل هذا المأزق ، ذلك أن الرأسمالية تحرص على أن تتكاثر الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعتمد على الأجور بحيث أن هذه الأجور لاتكفيها للعيش فحسب بل تمكنها من التكاثر والزيادة . فإذا أدمج رأس المال قوة العمل الإضافية هذه التي تقدمها الطبقة العاملة سنويا على شكل عمال من كافة الأعمار بأدوات الإنتاج الفائضة التي يتضمنها المنتج السنوي ، تحولت القيمة الفائضة إلى رأس مال . وعلى ذلك فمن وجهة النظر المادية المجسمة يصبح التجميع عبارة عن إعادة إنتاج رأس المال على نطاق يزداد زيادة تصاعدية . لقد كان الإنتاج المتجدد البسيط يتحرك داخل دائرة ، أما الآن ، أما الآن فقد تغيرت الدائرة وصارت حلزوناً كما يقول سيسموندي(٢).

لنرجع الآن إلى مثالنا السابق . يغل رأس المال الأصلي (١٠,٠٠٠ جنيه) قيمة فائضة (٢٠٠٠ جنيه) تتحول إلى رأس مال . ورأس المال الجديد هذا (٢٠٠٠ جنيه) يأتي بقيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه تحول بدورها إلى رأس مال إضافي يغل قيمة فائضة مبلغها ٨٠ جنيها وهكذا . ويلاحظ أننا نغفل الآن أمر أي جزء يستهلكه الرأسمالي ، كما لايعنينا كون رأس المال الإضافي يضاف إلى رأس المال الأصلي أو يستخدم في عملية من التوسع قائمة بذاتها ، ولا يهمنا كذلك أن الرأسمالي الذي جمّعه يستفيد منه بشخصه أو يعطيه للغير . إن الذي يجب أن نذكره هو أنه إلى جانب زيادات رأس المال الحديثة التكوين يستمر رأس المال الأصلي في التكاثر والتوالد وإنتاج القيمة الفائضة ، ويصدق نفس الشيء بالنسبة إلى كل جزء من رأس المال المتجمع بخصوص مايولده من رأس مال إضافي .

---

(١) يكفي أن نغفل أمر تجارة الصادر التي يحول الشعب بواسطتها أدوات الترف إلى أدوات إنتاج ووسائل عيش ، والعكس . وإذا شئنا أن ندرس موضوعنا من الناحية الشكلية العامة دون الاهتمام بالظروف الثانوية التابعة ، لوجب علينا الآن أن ننظر إلى العالم على أنه شعب واحد ، وأن نفرض قيام الإنتاج الرأسمالي في كل مكان واستحواذه على كافة فروع الصناعة .

(٢) عيب تحليل سيسموندي للتجميع أن الرجل على استعداد للاكتفاء بعبارة « تحويل الإيراد إلى رأس مال » دون أن يحاول سبر غور الأحوال المادية الكائنة تحت هذه العملية .

كان رأس المال الأصلى ١٠,٠٠٠ جنيه ، فكيف حصل صاحبه عليه ؟ يجمع المتحدثون بلسان الاقتصاد السياسى على أنه حصل عليه « عن طريق عمله وعمل أسلافه » [١] ، والواقع يبدو على فرضهم هذا أنه الوحيد الذى يتفق مع قوانين إنتاج السلع ولكن الأمر خلاف هذا فيما يتعلق برأس المال الإضافى البالغ ٢٠٠٠ جنيه ، إننا نعلم تماما من أين أتى ؛ إنه قيمة فائضة تحولت إلى رأس مال ، ولا يحتوى منذ البداية على ذرة واحدة ليست ناجمة من العمل الذى لا يُدفع مقابل عنه . إن أدوات الإنتاج التى تمتزج بها قوة العمل الاضافية ، ووسائل العيش التى يحافظ بها العمال على بقائهم ، لا تزيد عن كونها الأجزاء التى يتكون منها المنتج الفائض أو التى تتكون منها الجزية التى تتقاضاها الطبقة الرأسمالية كل عام من الطبقة العاملة . حين تستخدم الطبقة الرأسمالية جانباً من هذه الجزية لشراء قوة عمل إضافية (ولو بثمنها الكامل) فإنها تقتفى أثر ذلك الفاتح الذى يشترى بضائع من هزمهم ويدفع ثمنها بالنقود التى سلبها منهم .

إذا كان رأس المال الاضافى يجىء عملا لمن أنتجه تعين على هذا المنتج لأن يواصل العمل على زيادة قيمة رأس المال الأصلى فحسب ، بل وأن يشترى ثانية ثمار عمله السابق بقدر من العمل أكثر مما تكلفته . ولو تأملنا الأمر على أنه عملية بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة لما كان هناك ثمت فارق فى أن يتم استخدام عمال إضافيين بواسطة العمل غير ذى الأجر والذى قام به العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل فقد يحول الرأسمالى رأس المال الاضافى إلى آلة تطرد منتجى رأس المال الاضافى من عملهم فيحل عدد قليل من الأطفال محلهم . وفى أى الحالين فبفائض العمل الذى تنتجه الطبقة العاملة فى هذه السنة تخلق رأس المال الذى يؤدى فى السنة التالية إلى استخدام عمل إضافى [٢] .

كان تجميع رأس المال الاضافى الأول والبالغ ٢٠٠٠ جنيه يفترض أن الرأسمالى استخدم مبلغاً قدره ١٠,٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى يملكه بحكم « عمله الأول » ، ولكن هذا الفرض الذى يتوقف عليه وجود رأس المال الاضافى الثانى والبالغ ٤٠٠ جنيه معناه أن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كان قد تجمع أولا ومن هذا المبلغ لا تعد الـ ٤٠٠ جنيه أن تكون

---

(١) « العمل الأولى الذى تعزى إليه نشأة رأس ماله » — سيسموندى ، طبعة باريس ، جـ ١ ص ١٠٩

(٢) يخلق العمل رأس المال قبل أن يستخدم رأس المال العمل ١ . ج ويكفيلد « انجلترا وأمريكا » — لندن ١٨٣٣ جـ ٢ ص ١١٠

قيمة فائضة محولة إلى رأس مال . فامتلاك العمل الذى لا أجر عنه فى الماضى يصبح من الآن فصاعداً الشرط الضرورى الوحيد لامتلاك العمل الحى الذى لايدفع مقابله وذلك على نطاق يتزايد بانتظام واطراد . فكلما جمّع الرأسمالى ، زاد مقدار مايستطيع تجميعه . بقدر ماتكون القيمة الفائضة التى يتكون منها رأس المال الاضافى رقم (١) نتيجة شراء قوة العمل بجزء من رأس المال الأصلى (وهو شراء يتفق مع قوانين تبادل السلع ، والذى لايفترض مقدما من الوجهة القانونية أكثر من حرية العامل فى التصرف فى مقدرته وحرية صاحب النقود أو السلع فى التصرف فى القيم التى فى حيازته) ، وبقدر مايكون رأس المال الاضافى رقم (٢) مجرد نتيجة لرقم (١) وبالتالى نتيجة للأحوال السالفة الذكر ، وبقدر ماتظل كل عملية واحدة مطابقة لقوانين تبادل السلع بمعنى ان الرأسمالى يشترى قوة العمل دائما والعامل يبيعها دائما (وسنفرض انها تباع بقيمتها الحقيقية) ... نقول بقدر ماتصح هذه الأحوال جميعاً يتضح ان قانون الامتلاك او قانون الملكية الشخصية (المرتكز على إنتاج السلع وتداولها) يتحول إلى نقيضه المباشر بفضل ما به من ديالكتيك باطنى لا يتغير . إن تبادل المعادلات ، وهو العملية التى بدأنا بها فى الأصل ، تحورت بحيث ليس لدينا الآن سوى تبادل ظاهرى . فأولا نجد أن رأس المال الذى استبدلت به قوة العمل لا يزيد عن كونه جزءاً من منتج عمل الآخرين حدث الاستيلاء عليه بدون معادل له . وثانيا فرأس المال هذا لا يجب أن يحل محله من أنتجه أى العامل فحسب بل لا بد أن يزاد عن طريق فائض إضافى . وهكذا تصبح العلاقة بين الرأسمالى والعامل مجرد مظهر خاص بعملية التداول ، أى مجرد مظهر غريب عن جوهر العملية . فالشكل الظاهرى هو البيع والشراء الدائمان لقوة العمل ، أما المحتوى الحقيقى فيتلخص فى أن الرأسمالى يستولى باستمرار وبدون مقابل على جزء من عمل الغير والذى سبق ان اتخذ شكلا مادياً ثم يستبدل هذا الجزء بكمية أكبر قدراً من العمل الحى . ففى البداية بدا حق الملكية قائما على عمل المالك الشخصى . وعلى كل كان مثل هذا الفرض ضروريا نظرا لأن أصحاب السلع ذوى الحقوق المتساوية هم وحدهم الذين يقفون وجها لوجه ، والوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها إنسان أن يمتلك سلع الآخرين كانت بالتنازل عن سلعه التى لا يمكن إنتاجها من جديد إلا بالعمل . أما اليوم فيبدو أن الملكية معناها فيما يتعلق بالرأسمالى حق امتلاك عمل الغير الذى لا أجر عنه أو منتج ذلك العمل ، ومعناها من ناحية العامل استحالة امتلاكه لما ينتجه عمله لقد أصبح انفصال الملكية عن العمل

نتيجة لازمة مترتبة على قانون نشأ فى الظاهر من تماثل الاثنين (١)

ومهما بدت طريقة الامتلاك الرأسمالية مخالفة لقوانين إنتاج السلع الأساسية فالواقع تنشأ هذه الطريقة عن تطبيق هذه القوانين لا عن خرقها . ولعل فى عرض موجز لتوالى المظاهر التى بلغت ذروتها فى التجميع الرأسمالى ما يوضح هذا الأمر .

رأينا أن التحويل المبدأى لكمية معينة من القيمة إلى رأس مال يتم بطريقة تتفق تماما مع قوانين التبادل ، فأحد الطرفين المتعاقدين يبيع ما لديه من قوة العمل والآخر يشتريها ، والأول يتسلم قيمة سلعته التى تنتقل قيمتها الإستعمالية (العمل) إلى ملكية الآخر . بعد ذلك يحول مشترى قوة العمل أدوات الإنتاج التى يملكها إلى منتج جديد عن طريق العمل الذى يخصه كذلك ، كما أن القانون يجعل امتلاكه للمنتج حقاً له . وقيمة هذا المنتج تشمل أولا قيمة أدوات الانتاج التى تم استهلاكها فى عملية الانتاج . ولا يستطيع العمل النافع أن يستهلك أدوات الإنتاج هذه دون نقل قيمتها إلى المنتج الجديد . ولكى تكون قوة العمل قابلة للبيع يجب أن تكون قادرة على أن تهيىء عملا نافعا فى ذلك الفرع الخاص من الصناعة الذى تستخدم فيه .

وأكثر من هذا تتضمن قيمة المنتج الجديد المعادل لقيمة قوة العمل فضلا عن القيمة الفائضة ، ذلك أن لقوة العمل التى تباع لمدة محدودة كيوم أو أسبوع الخ قيمة أقل من القيمة التى تنتجها إذا استخدمت خلال هذه الفترة . لقد أخذ العامل القيمة التبادلية لما يملك من قوة العمل وتنازل عن قيمتها الاستعمالية ، وهذا ما يحدث فى كل عملية شراء وبيع .

ولا يتأثر القانون العام لإنتاج السلع بكون هذه السلعة الغريبة (قوة العمل ذات قيمة استعمالية خاصة بها أى المقدرة على أداء العمل أو خلق القيمة بعبارة أخرى . وعلى ذلك إذا كان مجموع القيم المدفوع فى الأجور لايعاد إنتاجه فى المنتج فحسب بل يزاد كذلك عن طريق إضافة قيمة فائضة ؛ فالسبب أن المشترى قد استهلك السلعة ، وليس السبب ميزة حققها بالنسبة للبائع الذى تسلم بكل تأكيد قيمة سلعته .

يشترط فى قانون التبادل المساواة فيما يتعلق فقط بالقيم التبادلية للسلع التى تمر من يد إلى أخرى ، ويفترض مقدماً وجود اختلاف فى قيمها الإستعمالية ولا علاقة له مطلقا باستهلاكها الذى إنما يبدأ فقط بعد إجراء العملية وإتمام التبادل . وعلى ذلك يقع تحويل النقود الأولى

---

(١) إن ملكية الرأسمالى لمنتج عمل الآخرين « نتيجة لازمة لقانون الامتلاك الذى كان مبدأه الأساسى بالعكس حق كل عامل فى منتج عمله » Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris, 1841.P58 وعلى كل فهذا العكس أو القلب الديالكتيكى ليس سليم الوضع والصياغة .

إلى رأس مال بطريقة تتفق تماماً مع القوانين الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع ومع حق الملكية المترتب على هذه القوانين . ومع ذلك فينجم عنه :

(١) أن المنتج يخص الرأسمالي لا العامل (٢) أن قيمة هذا المنتج تتضمن إلى جانب قيمة رأس المال المدفوع ، قيمة فائضة كلفت العامل عمله ولكنها لم تكلف الرأسمالي شيئاً ، وبرغم هذا فهي ملك شرعي للرأسمالي (٣) أن قوة عمل العامل تظل سليمة وتحت تصرفه ليبيعها إن وجد شارياً .

والإنتاج المتجدد البسيط تكرار للعملية الأولى من فترة لأخرى ، وتتحول النقود باستمرار إلى رأس مال وبهذا يكتسب القانون العام فرصة الظهور بمظهر الدوام والثبات « إن عدة عمليات متتالية من التبادل جعلت من العملية الأخيرة ممثلة للأولى » (سيسمندى ص ٧٠) . ومع هذا رأينا أن الإنتاج البسيط المتجدد قادر على أن يصبغ العملية الأولى ، بقدر ما تكون عملية منعزلة ، بطابع مختلف اختلافاً كلياً . « من الذين يتقاسمون الإيراد القومى تحصل البعض [العمال] كل سنة على حق جديد فيه بواسطة عمل جديد ؛ أما الآخرون [الرأسماليون] فقد حصلوا من قبل على حق دائم بسبب عملهم الأول » (شربحه ص ١١١) . وإنا لنعلم بطبيعة الحال أن العمل ليس الميدان الوحيد الذي فيه يلعب حق وراثة الابن الأكبر العجائب !

وليس من فرق إذا كان الإنتاج المتجدد البسيط يحل محله نوع ممتد إذ في الحالة الأولى يستهلك الرأسمالي القيمة الفائضة كلها ، وفي الثانية يستهلك جزءاً منها ويحول الباقي إلى رأس مال . والقيمة الفائضة ملك له فإذا استخدمها في الإنتاج فإنما يدفع من أمواله كما فعل أول يوم دخل فيه السوق ، ولا أهمية لكون هذا الرصيد مصدره في هذه المناسبة العمل الذي لم يأخذ العمال ثمنه . فإذا كان العامل (ب) تستخدمه القيمة الفائضة التي أنتجها زميله (ا) ، فيجب علينا أن نذكر أمرين : أولهما أن (ا) سلم هذه القيمة الفائضة بعد أن أخذ ثمن سلعته وثانيا أن (ب) لا يعنيه من الأمر إلا أن يدفع له الرأسمالي قيمة ما يملك من قوة عمل ، وكلا الجانبان يكسبان : العامل إذ تدفع له ثمار عمله قبل أن يؤدى أى عمل (ويحسن أن نقول : يدفع له عمل الآخرين الذين لم يأخذوا عنه مقابلا) ، ورب العمل لأن ما يقوم به عامله من عمل يساوى أكثر من الأجر الذى يتناوله هذا العامل » (سيسموندى ص ١٣٥) . حقيقة يتخذ الأمر مظهراً مختلفا حين ننظر إلى الطبقة الرأسمالية كلهـــا إذ تقف ازاءها الطبقة العاملة ، ولكننا حين نفعل ذلك فإنما نطبق مستوى للقياس غريبا عن إنتاج السلع . ففي إنتاج السلع ليس من شيء سوى مشتر وبائع كل منهما مستقل عن الآخر ويواجهه ، وتنتهي

علاقاتهما المتبادلة بإتمام الصفقة التي عقداها . فإذا تكررت العملية كان ذلك بسبب إجراء صفقة جديدة لا علاقة لها بالأولى والتي يكون دخول نفس المشتري والبائع في علاقات فيما بينهما مسألة صدفة . وعلى ذلك إذا شئنا أن نحكم على إنتاج السلع أو أي عملية منه بقوانينه الاقتصادية وجب علينا أن ننظر إلى كل عملية تبادل على أنها قائمة بذاتها ولا علاقة لها بالعملية التي سبقتها أو التي تتلوها . وعلاوة على ذلك لما كانت كل المبيعات والمشتريات عمليات بين أفراد يجب ألا نحاول أن نكتشف فيها علاقات بين طبقات إجتماعية .

ما دامت قوانين التبادل قائمة في عملية تبادل ننظر إليها من وجهتها الفردية فقد تتعرض طريقة الامتلاك لانقلاب كامل دون أن تؤثر في حق الملكية الذي يسبقه إنتاج السلع . ويظل هذا الحق نافذ المفعول سواء بقيت الأشياء كما كانت في الأيام الأولى حين كان المنتج مالكا لمن انتجه وحين كان الأخير يستطيع عن طريق التبادل بين المعادلات أن يغتني بواسطة عمله ، أو سواء ظلت الأشياء كما هي في العصر الرأسمالي حين تصبح الثروة الاجتماعية ملكا للذين يمكنهم على الدوام الاستيلاء على عمل الآخرين الذي لا مقابل عنه . وتصبح هذه النتيجة امراً محتوماً بمجرد ان يبيع العامل قوة العمل كسلعة ، ومن هذه النقطة يكتسب إنتاج السلع طابع العمومية ويصير الشكل الغالب المميز للإنتاج ، ومن هذه النقطة وما بعدها يكون البيع هو الغاية من كل منتج وتدخل كل الثروة المنتجة في عملية التداول . ولا يستطيع إنتاج السلع ان يفرض نفسه على المجتمع قبل ان يصبح العمل الأجير أساساً له . إذا قلنا إن تدخل العمل الأجير يبطل إنتاج السلع كان ذلك شبيها بالقول إن إنتاج السلع يجب الا ينمو مطلقا إذا أراد ان يبقى سليما . وكما يتطور إنتاج السلع بفعل قوانينه الكامنة إلى إنتاج رأسمالي ، فكذلك تتحول قوانين الملكية في إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالي [1]

رأينا أنه حتى في حالة الانتاج المتجدد البسيط ومهما كانت طريقة الحصول على رأس المال في الأصل ، فان النفقات الرأسمالية تتحول إلى رأس مال متجمع أو قيمة فائضة حولت إلى رأس مال . ولكن خلال حركة الإنتاج المستمرة يصبح كل رأس المال المدفوع في الأصل حجماً زائلا إذا وازناه برأس المال المتجمع بطريقة مباشرة أي بفائض القيمة أو فائض المنتج الذي تحول إلى رأس مال ، سواء كان يؤدي وظيفته الآن في أيدي من جمعه في الأصل أو

---

(١) لا يسعنا إلا الإعجاب بدهاء برودون الذي يقترح إلغاء الملكية الرأسمالية بأن تنفذ ضده القوانين الخالدة للملكية في إنتاج السلع !

فى أيدى شخص آخر . ولذلك يصف الاقتصاد السياسى رأس المال عموماً بأنه ثروة متجمعة « (أى فائض قيمة أو إيراد متحول) ، يعاد استخدامها فى إنتاج قيمة فائضة » [١] ، ويصف الرأسمالى بأنه « صاحب المنتج الفائض » [٢] ، وهذه النظرة إلى الموضوع تتخذ شكلاً مختلفاً فى التعبير القائل بأن كل رأس المال الموجود عبارة عن فائدة متجمعة أو متحولة إلى رأس مال ؛ إذ ليست الفائدة سوى جزء من القيمة الفائضة [٣] .

٢ — فكرة رجال الاقتصاد السياسى الخاطئة عن الانتاج المتجدد على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً

جدير بنا قبل التعمق فى بحث تجميع رأس المال أن نتخلص من لبس أوجده رجال الاقتصاد الكلاسيكى . إن السلع التى يشتريها الرأسمالى لاستهلاكه بجزء من القيمة الفائضة لا تفيده كأدوات إنتاج أو كوسائل تمدد رأس المال ، وكذلك تقل إنتاجية العمل الذى يشتريه لإشباع حاجياته الطبيعة والاجتماعية ؛ ذلك أنه يستهلك هذه السلع وهذا العمل أو ينفقها كإيراد . وقد درج النبلاء القدماء كما يقول هيجل بحق ، على استهلاك الموجود ، وكانوا شديدى الميل إلى الاسراف فى استخدام الأتباع ، ولذا كان من الأهمية بمكان أن يجهد الاقتصاديون البورجوازيون أنفسهم فى تعليم المواطنين ان تجميع رأس المال أول واجب عليهم . ولا يستطيع امرىء هذا التجميع إذا استهلك كل إيراده بدلا من تخصيص جزء كبير منه للنفقات التى تستخدم عدداً إضافياً من العمال المنتجين الذين يأتون له بأكثر مما كلفوه من نفقة ، ومن جهة أخرى وجد الاقتصاديون البورجوازيون من الضرورى أن يحملوا على الخطأ الشائع الذى يخلط بين الانتاج الرأسمالى والاختزان [٤] ، والذى يترتب عليه انتشار

---

(١) « رأس المال ... ثروة متجمعة تستخدم بقصد اجتناء الربح » مالتس — « رأس المال ... يتكون من ثروة أمكن توفيرها من الايراد وتستخدم بقصد الحصول على الربح »
R. Jones : An Introductory Lecture on Political Economy, London 1833, p. 15.

(٢) « المالك للمنتج الفائض أو رأس المال » The Source and Remedy of the National Difficulties, a Letter to Lord John Russell, London, 1821

(٣) « ورأس المال بفائدة مركبة على كل جزء من رأس المال الذى توفره ، شامل لكل شىء بحيث أن جميع الثروة بالعالم والتى يستمد الدخل منها ، قد أصبحت منذ زمن طويل عبارة من الفائدة على رأس المال » (الإيكونومست ، ١٩ يوليه ١٨٥٩) .

(٤) ليس من اقتصادى سياسى اليوم يقصد بالتوفير الاختزان ، ووراء هذا الاجراء المتقلص غير =

الوهم بأن الثروة المتجمعة ثروة أنقذت من التدمير في شكلها الطبيعي القائم وبذلك سحبت من التداول . إن إخراج النقود من التداول لايتفق مطلقاً مع تقدمها الذاتي بوصفها رأس مال ، كما يكون تجميع المال المخزون دليل هيئة سلع مختلفة ممكنة [1] ، إذ أن تجميع السلع بمقادير ضخمة نتيجة مترتبة على توقف التداول وعلى الإفراط في الإنتاج [2] (overproduction) ، حقيقة يسترعي خيال الناس منظر البضائع التي يخزنها الأغنياء ليستهلكوها تدريجاً ، كما يسترعيه تكوين المقادير الاحتياطية منها . وهذا الأمر الأخير تشترك فيه كافة طرق الإنتاج ، وسنسهب في بيانه عند تحليل عملية التداول .

والاقتصاد الكلاسيكي على حق حين يصر على القول بأن استهلاك العمال المنتجين للمنتج الفائض ظاهرة تتميز بها عملية التجميع ، ولكن هنا يبدأ الخطأ . لقد اعتاد آدم سميث أن يمثل التجميع بأنه لا يزيد عن استهلاك العمال المنتجين للمنتج الفائض وهذا شبيه بالقول إن رسملة القيمة الفائضة capitalisation لا تزيد عن تحويلها إلى قوة عمل . ولنعد مثلاً إلى ريكاردو . « يجب ان ندرك ان جميع منتجات البلد تستهلك ، ولكن أعظم وجه للاختلاف يمكن تصوره ينحصر في هل يتم هذا الاستهلاك بواسطة الذين يعيدون إنتاج قيمة أخرى أم الذين لايفعلون ذلك . حينما نتحدث عن توفير الإيراد وإضافته إلى رأس المال نقصد ان ذلك الجزء من الإيراد والذي يضاف إلى رأس المال يستهلكه العمال المنتجون لاغير المنتجين . ليس من خطأ أعظم من أن نظن أن رأس المال يزداد بعدم الاستهلاك » (مصدر سابق ص ١٦٣ ، حاشية) . وليس من خطأ أعظم مما ردد ريكاردو ومن جاء بعده من الاقتصاديين ماقاله آدم سميث من ان ذلك الجزء من الإيراد والذي يقال انه أضيف إلى رأس المال ، يستهلكه العمال المنتجون ، إذ معنى هذا الرأي أن كل قيمة فائضة تحول إلى رأس مال تصبح رأس مال متغيراً . أما الذي يحدث حقيقة فهو ان جانباً منها يصبح رأس مال ثابتاً (أدوات إنتاج) والآخر رأس مال متغيراً (قوة عمل) . يوجد رأس المال المتغير داخل نطاق عملية

=== الكلاسيكي لايمكن تصور استعمال الاصطلاح بصدد الثروة الأهلية خلاف ذلك الاستعمال الذي يجب أن ينشأ عن استخدام ماتوفر بطريقة مختلفة وعلى أساس تمييز حقيقي بين مختلف أنواع العمل التي يحافظ عليها » — مالثس ص ٣٨ — ٣٩

(١) قام بالزاك بدراسة وافية لمكافة ألوان الجشع ، وقد صور لنا المرابي القديم Gobseck في مقولته الثانية حينما بدأ يخزن السلع ...

(٢) « تجميع مقادير البضائع ... عدم التبادل ... الإفراط في الإنتاج » توماس كوربت ، مصدر سابق ص ١٤ .

الانتاج عن هيئة قوة العمل وهى التى يستهلكها الرأسمالى فى هذه العملية . وعن طريق الوظيفة التى تضطلع بها (وهى العمل) تستهلك قوة العمل أدوات الانتاج . وفى الوقت ذاته النقود التى دفعت لشراء قوة العمل تتحول إلى ضروريات الحياة التى يستهلكها « العامل المنتج » لا « العمل المنتج » . وبسبب خطأ التحليل الذى وقع فيه آدم سميث تراه يصل إلى نتيجة سخيفة وهى أنه برغم أن كل رأس مال فردى ينقسم إلى الجزئين الثابت والمتغير إلا أن رأس المال الاجتماعى لا يتكون إلا من رأس المال المتغير أى ينفق خاصة فى دفع الأجور . لنفرض مثلا أن صاحب مصنع لعمل القماش يحول ٢٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ، فهو ينفق جانبا من النقود فى شراء النساجين والآخر فى شراء الغزل والآلات الخ . ولكن الناس (كما يقول سميث) الذين يشترى منهم الغزل والآلات يدفعون ثمن العمل بجزء من نقود الشراء وهكذا حتى يتم إنفاق مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنية فى دفع الأجور أى إلى أن يتم العمال المنتجون استهلاك المنتج كله الذى يمثله مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه . وواضح ان حجة سميث تنحصر فى عبارة « وهكذا » . الحقيقة أن آدم سميث يقف ببحثه عند النقطة التى تبدأ عندها المصاعب [1] .

من السهل أن نفهم عملية الانتاج المتجدد السنوية مادامت نظرتنا مقصورة على المجموع الكلى للانتاج السنوى . ولكن كافة الأجزاء التى يتكون منها الانتاج السنوى يجب أن يؤتى بها إلى سوق السلع ، وهنا تبدأ المتاعب . ذلك أن حركات رؤوس الأموال الفردية والإرادات الشخصية تتداخل وتختلط بعضها ببعض فى ميدان تداول الثروة الاجتماعية . هذا الأمر يبهر نظر المراقب ويعرض عليه مشكلات صعبة حلها ، وسأقوم فيما بعد بتحليل العلاقات المتداخلة الفعلية فى هذه العملية . من الخدمات العظيمة التى أسداها الطبيعيون انهم أول من حاول تصوير الانتاج السنوى بالشكل الذى يتخذه بصفته نتيجة مترتبة على التداول (وهذا هو كتاب كوينياى : (Tableau economique) [2].

(١) برغم « منطق جون ستيوارت ميل لم يكتشف المغالطة فى تحليل واضع الخطأ والمغالطة كذلك الذى قام به من تقدموه » وهو تحليل — إذا نظرنا إليه من وجهة النظر البورجوازية ومن الناحية « الفنية » الصرفة — ألقياد يطلب التصحيح والتعديل . فبهذا الايمان الذى يتميز به تغنية إزاء مذهبه تراه يردد كالببغاء نواحى الاضطراب التى تشتمل عليها آراء أساتذه . « ورأس المال نفسه يصبح فى الأجل الطويل أجورا » ويصبح أجورا ثانية حين يسترد ببيع الناتج » .

(٢) فى كلام آدم سميث عن عملية الانتاج المتجدد وبالتالى فى عملية التجميع أيضا لم يتقدم به الأمر عند حد ما سبق من تقدموه بل إنه أخفق فى نواح وخاصة إذا ما وازنا بينه وبين الطبيعيين ، وإلى جانب الخطأ الذى أشرنا إليه فى المتن نجد ذلك المذهب الخرافى الذى نقله عنه الاقتصاد السياسى والذى يقول إن ثمن السلع يتكون من الأجور والربح « الفائدة » وريع الأرض ، ومعنى هذا أنه يتكون من الأجور

وفضلا عن هذا لما كان الاقتصاد السياسي يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية فمن الواضح أنه لن يدع الفرصة لاستغلال مايذهب إليه آدم سميث من أن الطبقة العاملة تستهلك ذلك الجزء من المنتج الصافي والذي يحول إلى رأس مال .

٣ — تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد — نظرية الامتناع

درسنا في الفصل السابق فائض القيمة أو فائض المنتج من حيث كونه فقط مصدراً للاستهلاك الفردي من جانب الرأسمالي . وعالجناه حتى الآن في الفصل الحالي على أنه مصدر التجميع . ولكنه يشمل الأمرين في نفس الوقت ذلك أن الرأسمالي يستهلك جانبا منه كإيراد [١] بينما يتجمع الجانب الآخر منه ليستخدم كرأس مال .

في حالة مبلغ معلوم من فائض القيمة يكون أحد هذين الجزئين أكبر بنسبة مايكون الآخر صغيراً ، وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن النسبة التي يتم بها هذا التقسيم يحددها حجم أو مدى التجميع . ولكن الشخص الذي يجري هذا التقسيم هو مالك فائض القيمة أي الرأسمالي ، وهو يقوم بذلك بمحض اختياره فيقال إنه « يوفر » ذلك الجزء من الجزية التي يجمعها ويوفره لأنه لايستهلكه ولأنه يقوم بواجبه كرأسمالي وهو الواجب الذي بواسطته يعمل على إثراء نفسه .

للرأسمالي قيمة تاريخية من حيث أنه الصورة التي يتجسم فيها رأس المال ، وهو لاحق له في الوجود إلا من هذه الناحية وحدها . وإذ هو صورة مجسمة لرأس المال فإن الذي يدفعه ليست القيمة الاستعمالية والتمتع بها فحسب ، بل وتحمله على ذلك القيمة التبادلية وازديادها . إنه مكب في تعصب على زيادة القيمة ولذلك يحمل الناس على الإنتاج بقصد الإنتاج وبذا

= والقيمة الفائضة خاصة وعلى أساس هذا الرأي يعترف ستورش في بساطة « بأن من المستحيل أن نرد الثمن إلى عناصره » (طبعة سان بطرسبرج ١٨١٥ جـ ١ ص ١٤٠ ، حاشية) . يالة من علم اقتصاد بديع ، ذلك الذي يصرح باستحالة رد ثمن السلع إلى أبسط عناصره : وتجد تفاصيل أوفى عن الموضوع في القسم الثالث من الكتاب الثاني والقسم السابع من الكتاب الثالث .

(١) سيلاحظ القارىء إنى أستخدم كلمة « إيراد revenue » بمعنى مزدوج : أولهما الدلالة على القيمة الفائضة ، وثانيهما الدلالة على ذلك الجزء من هذه القيمة الذي يستهلكه الرأسمالي استهلاكا خاصا من وقت لآخر . وهذا التعبير المزدوج للكلمة يتفق مع مصطلحات الاقتصاديين البريطانيين والفرنسيين المعتادة .

بسبب نمو الإنتاجية الاجتماعية وخلق أحوال الإنتاج المادية التي يقوم على أساسها وحدها نوع من المجتمع أرقى شكلا وهو نوع مبدؤه الأساسي النمو الكامل الحر لكل فرد . فالرأسمالي موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال وعلى هذه الصورة يشارك البخيل في حبه الشديد للثروة من حيث كونها كذلك . ولكن ذلك الذي يتخذ في حالة البخيل مظهر جنون إن هو في حالة الرأسمالي إلا نتيجة الجهاز الاجتماعي الذي لا يزيد فيه الرأسمالي عن كونه أحد العجلات الدافعة . وعلاوة على ذلك يتطلب نمو الإنتاج الرأسمالي ازدياداً مستمراً في رأس المال المستثمر في المشروع الصناعي ؛ وتُخضع الرأسمالية كل رأسمالي فردي لقوانين الإنتاج الرأسمالي الكامنة . ويضطر الرأسمالي بفعل المنافسة أن يسعى دائما لمد نطاق رأس المال بقصد الإبقاء عليه وهو لا يستطيع ذلك إلا بواسطة التجميع المطرد .

وإذ ننظر إليه على أنه صورة يتجسم فيها رأس المال الذي يكون عن طريقه ذا إرادة ووعي ، لهذا كان كل استهلاك من جانبه معتاد سرقة جانب مما يجب تجميعه . إن التجميع غزو لعالم الثروة الإجتماعية ، ويزيد من حجم كمية المادة البشرية التي يستغلها الرأسمالي مما يوسع دائرة سلطانه المباشر وغير المباشر (١) .

ولكن الخطيئة الأصلية قائمة في كل مكان ، فبازدياد تطور الطريقة الرأسمالية للإنتاج ، والتجميع والثروة ، لا يعود الرأسمالي مجرد صورة يتجسد فيها رأس المال . بينما كان النوع القديم من الرأسمالي ينظر إلى استهلاكه الفردي كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التي يقوم بها أي كأنه « امتناع » عن التجميع ، نجد زميله الحديث ينظر إلى التجميع على انه « تنازل » عن الشعور الذي يدفعه إلى الاستمتاع . وا أسفاه ، إن له قلبين في جسد واحد وكل منهما يسعى إلى الانفصال عن الآخر ! (أنظر فاوست تأليف جيته) .

في بداية تطور الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج تتحكم الرغبة الجامحة في الإثراء — أي الجشع ، ولكن تقدم الإنتاج الرأسمالي يفعل أكثر من خلق عالم من المتع إذ يفتح آلاف المصادر المؤدية إلى الإثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان . بهذا تصل إلى مظهر معين من التطور الإجتماعي وتستقر درجة من الإسراف تصلح في نفس الوقت الواحد مظهراً ينم عن الثروة ثم كوسيلة للحصول على الثقة . ومثل هذه الدرجة من الإسراف

---

(١) يحمل مارتن لوثر على المرابي حملة شعواء ويعده أكبر عدو للجنس البشري لأنه يخدع الناس ويسلبهم ويعيش على أموالهم وجهودهم دون أن يبدي إزاءهم أي نوع من الشفقة . ويقول كذلك إن المجتمع يعدم المجرمين واللصوص والسفاكين ولكن الواجب أن نعقب المرابين باللعنة والعقاب والقتل .

قد تصبح حتى فى الأعمال ضرورة لابد منها للرأسمالى « غير الموفق » . فالترف صار الآن بالنسبة لرأس المال جزءاً من نفقة الإبقاء على المظاهر . وفضلا عن هذا فالرأسمالى لايثرى كما يفعل البخيل بمجرد الامتناع الشخصى عن الاستهلاك وإنما باستغلال قوة عمل الآخرين وإجبار العامل على التنازل عن جميع مسرات الحياة ومباهجها . وبرغم أن إسراف الرأسمالى لايكتسب مطلقاً الطابع الحقيقى للإسراف غير المحدود الذى تميز به السادة والنبلاء الاقطاعيون ، وبرغم أن وراء إسراف الرأسمالى يكمن جشع وتدقيق فى الحساب ، — نقول برغم هذا يزداد إسرافه بما يتناسب مع تجميعه المال وليس من الضرورى أن يضع أى من الإثنين حداً للآخر . بهذا تجد فى قلب الرأسمالى صراعاً — كالذى جربه فاوست — بين الرغبة الجامحة نحو التجميع وبين الرغبة فى الاستمتاع .

يقول الدكتور أيكين فى كتاب صدر سنة ١٧٩٥ « يجوز أن تقسم تجارة منشستر اربع فترات ، الأولى حينما اضطر رجال الصناعة إلى الكد فى سبيل العيش ، فأثروا فى الغالب عن طريق السرقة من الآباء الذين كان أطفالهم مقيدين إلى محال الصناعة ؛ ومن جهة أخرى كان متوسط الأرباح منخفضاً ولذا كان التقتير الشديد الوسيلة الوحيدة للتجميع ؛ فعاش هؤلاء القوم كالبخلاء بعيدين عن استهلاك حتى فائدة رأس مالهم . وتبدا الفترة الثانية حين جمعوا ثروات صغيرة ولكن ظلوا يكدون كما كان يفعلون من قبل ، (ذلك لأن الاستغلال المباشر يتكلف عملا) ، وعاشوا فى بساطة الفترة السابقة ، أما الفترة الثالثة فذلك عندما بدأ الترف وأخذت التجارة تنمو بفضل إرسال الرسل والمبعوثين فى كل مدينة للبحث عن الطلبات ... ومن المحتمل أنه لم توجد قبل سنة ١٦٩٠ رؤوس أموال مصدرها التجارة وقدرها ٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ جنيه أو كان عدد الموجود منها قليلا . ومع هذا فحوالى تلك الفترة أو بعدها بقليل كان التجار قد حصلوا على النقود وبدأوا فى بناء البيوت من الطوب بدلا من الخشب وحتى فى أوائل القرن الثامن عشر نجد أن رجل الصناعة فى منشستر الذى يقدم النبيذ الأجنبى لضيوفه كان عرضة للملاحظات التى يبديها جيرانه . وقبل قيام الآلات لم تتعد مصروف الواحد من رجال الصناعة حين يلتقون ليلا كعادتهم فى المحال العمومية ستة بنسات لشراب وبنساً للطباق . أما الفترة الرابعة وتشمل الثلاثين عاما الأخيرة من القرن الثامن عشر فهى التى تقدم فيها الانفاق والترف تقدماً كبيراً بفضل انتشار التجارة عن طريق المبعوثين والوكلاء فى كل جزء من أوروبا » (Description of the Country from Thirty to Forty Miles round Manchester) — لندن ١٧٩٥ ص ١٨٢ وما بعدها) .

« تهيىء الصناعة المادة التي يعمل التوفير على تجميعها » (أدم سميث ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث) . وعلى ذلك يجب عليكم أن توفروا ما استطعتم ، أي تحولوا أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة أو المنتج الفائض إلى رأس مال . التجميع لذاته ، والإنتاج لذاته ، هذه هي الصيغة التي عبر بها رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن مهمة العصر البورجوازي . لم يساورهم الوهم بشأن ما يصحب توليد الثروة من آلام العمل[1] ، ولكن ما فائدة إبداء الأسى على هذه الضرورة التاريخية ؟ إذا كانت البروليتاريا في نظر الاقتصاديين الكلاسيك آلة لإنتاج فائض القيمة ، فالرأسمالي في نظرهم آلة لتحويل هذه القيمة الفائضة إلى رأس مال إضافي . إن هؤلاء ينظرون إلى الوظيفة التاريخية المنوطة بالرأسمالي نظرة جدية . وفي أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر أراد مالتس أن يخلص الرأسمالي من ذلك الصراع بين الرغبة في التمتع والدافع على الإثراء فاقترح تقسيماً للعمل مقتضاه يختص الرأسمالي الذي يشتغل في الإنتاج فعلا نفسه بعملية التجميع ، بينما تختص عملية الإنفاق لمن يقاسمونه في القيمة الفائضة (من أمثال النبلاء ملاك الأراضي وموظفي الدولة ورجال الدين ذوي المرتبات والمزايا الخ) .

فمن الأهمية القصوى كما يقول ، « أن نفصل الرغبة الشديدة في الإنفاق عن مثيلتها الرامية إلى التجميع » (شرحه ص ٣١٩ — ٣٢٠) . فرفع الرأسماليون الذين ذاقوا لذة الحياة الطيبة من قبل هذا الوقت بزمن طويل صوتهم عالياً محتجين على هذا بعد أن وتساءل أحد ألسنة حالهم وهو من تلاميذ ريكاردو : هل يقصد المستر مالتس بذلك رفع الإيجارات ، الضرائب الخ كدافع يحرك المستهلكين غير المنتجين حتى يظل رجال الصناعة يعملون ؟ يقول ناقدو مالتس بسلامة الرأي الذي ينادي بالإنتاج بكافة السبل على نطاق واسع وبزيادة باطراد . كأنه ليس من العدل أن تبقى عدداً من الأشخاص في حالة نمو لكي تستأنس غيرهم الذين إذا أرغمتم على العمل من الممكن بفضل أخلاقهم وطباعهم أن يؤدوا العمل بقدر من النجاح[2] ورغم أن كاتب الخطاب يرى خفض أجر العامل إلى أدنى مستوى ممكن ، حتى يظل مجداً في

---

(١) وحتى ج . ب . ساى يعلن أن « مادخره الأغنياء إنما هو من حساب الفقراء » . « والبروليتاري كلمات سيسموندي « كان العامل الروماني يكاد يعيش بالكامل على حساب المجتمع ... ويمكن القول إن المجتمع الحديث يعيش على حساب العامل أي على ما يقتطعه من جزء أجره » (دراسات الخ ج ١ ص ٣٤) .

(٢) An Inquiry Into those Principles respecting the Nature of Demand, etc., p.7.

عنه » . كما أن هذا الباحث لا يخفي حقيقة كون القيمة الفائضة مصدرها الاستحواذ على العمل الذي لا يدفع أجره . « إن تزايد الطلب من جانب العمال لا يعني أكثر من رغبتهم في أن يأخذوا أقل مقدار من منتجاتهم وأن يدعوا جانباً أكبر لمخدوميهم ، وإذا قيل إن هذا يؤدي إلى التخمة بتقليل الاستهلاك ، (من جانب العمال) » كان ردي أن هذه التخمة مرادفة للأرباح الكبيرة » (مصدر سابق ص ٥٠) .

ولكن هذا النزاع العلني بالطريقة التي توزع بها الأسلاب المنتزعة من العامل بين الرأسمالي الصناعي والغني الخامل (بقصد تنمية الإنتاج) حين نشبت ثورة يولية ، ولم يمض وقت قليل حتى رفعت البروليتاريا في ليون علم الثورة وبدأ التذمر في صفوف البروليتاريا الزراعية بانجلترا حيث أخذت حركة أوين في الانتشار بينما ازدهرت في فرنسا مبادىء سان سيمون وفوريه . لقد بزغ فجر الاقتصاد المنحط الشأن ، فقبيل ذلك بعام كشف نساو . و . سينيور في منشستر أن ربح رأس المال (ويتضمن هذا الفائدة) ينتج عن الساعة الثانية عشرة من العمل والتي لا أجر عنها ، ثم أعلن للعالم كشفاً آخر حيث قال مفتخراً « إذا نظرنا إلى رأس المال على أنه أداة إنتاج فإني أستعمل بدلا منه كلمة امتناع »[1] هذا مثل من كشوف هؤلاء الاقتصاديين إنهم يستعملون كلمة مداهنة مكان نوع اقتصادي ، وهذا كل ما في الأمر . ويقول سينيور « حين يصنع المتوحش القسي فإنه يمارس صناعة ولكنه لا يمارس أي امتناع » . وهذا يفسر كيف ولماذا كان من المستطاع في المراحل الأولى من تطور المجتمع عمل أدوات العمل بدون ممارسة الامتناع الرأسمالي . « بازدياد تقدم المجتمع يشتد الطلب على الامتناع » (سينيور

---

(١) سينيور Principes fondamentaux de l'économie politique ، الطبعة الفرنسية ، باريس ١٨٣٦ ص ٣٠٨ — كان هذا كثيرا على أنصار مدرسة الاقتصاد الكلاسيكية وقد عبروا عن العمل والربح بقولهم « لقد استبدل المستر سينيور ... تعبير العمل والامتناع . إن الذي يحول إيراده يمتنع عن العمل الذي يتيحه له هذا الإيراد . ليس رأس المال السبب في الأرباح ولكن السبب استخدام رأس المال بطريقة إنتاجية » جون كازينوف حاشيه في ص ١٣٠ — أما جون ستيوارت ميل فبينما قبل نظرية ريكاردو عن الربح إلا أنه من جهة أخرى يضيف فكرة سينيور عن « جزاء الامتناع » . ورغم أن مذهب هيجل عن التناقضات لا يوافقه وهو المذهب الذي يعد أساس الديالكتيك ، إلا أنه يحس بالراحة تماما في مجال التناقض المكشوف . لم يخطر ببال دهاة الاقتصاديين أن أي نوع من النشاط الانساني يمكن اعتباره « امتناعا » فالأكل امتناع عن الصوم ، والمشي امتناع عن الوقوف ، والعمل امتناع عن الكسل ، والكسل امتناع عن العمل وهكذا . يحسن بهؤلاء السادة أن يفكروا ولو لحظة في قول سبينوزا « التعيين سلب » (determination is negation) .

ص ٣٤٢) — أى الإمتناع من جانب الذين ينحصر عملهم فى الاستيلاء على ثمار مجهود الغير . من الآن فصاعدا تتحول كافة أحوال محنة العمل الى حرمان من جانب الرأسمالى ، فإذا لم يؤكل القمح كله واحتفظ ببعضه كبذور فالسبب فى هذا أن الرأسمالى يمتنع عن أكله وإذا ترك النبيذ زمنا حتى ينضج فهذا لأن الرأسمالى يمتنع عن تعاطيه فى حالته الخام ! (١) إن الرأسمالى يخالف رغباته الطبيعية حين « يعير أدوات الإنتاج للعامل » أى حينما يدمج معها قوة العمل ويستخدمها لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال — وذلك بدلا من أن يأكل الكل من آلات بخارية وقطن وسكك حديدية وسماد وخيل الخ . أو — كما يقول الاقتصاديون الدهماء — بدلا من أن يبدد « قيمتها » فى أدوات الترف وسلع الاستهلاك الأخرى » (٢) . أما كيف تستطيع الطبقة الرأسمالية هذا العمل المجيد فلغز احتفظ بحله هؤلاء الاقتصاديون ، ويكفى أن العالم باق لأن الرأسمالى يتحمل آلام الحرمان الذاتى وعذابه . ليس التجميع وحده بل « الاحتفاظ البسيط برأس المال « يتطلب مجهوداً دائماً لمقاومة الإغراء الذى يدفع إلى استهلاكه » (٣) . إن الإنسانية لتجعل لزاما علينا أن نحرر الرأسمالى من هذا الاستشهاد والإغراء ، بنفس الطريقة التى تحرر بها أصحاب العبيد فى الولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى — بعد إلغاء الرق — من مشكلة مؤلمة وهى هل يحولون كل المنتج الفائض الذين ينتزعونه قسرا من العبد الأسود إلى شمبانيا أو يفضلون تحويل جانب منه للاستزادة من العبيد والأرض .

فى أشد أشكال المجتمع الاقتصادية اختلافا لا نجد الانتاج المتجدد البسيط فحسب ، بل ونلقى بدرجات متفاوتة إنتاجاً متجــــدداً على نطاق متزايد باستمرار أى يزداد الإنتاج والاستهلاك ومعنى هذا زيادة مقدار المنتج الذى يتحول إلى أدوات إنتاج . ومع هذا لا تتخذ

(١) « مامن أحد يبذر القمح مثلا ويسمح ببقائه فى التربة اثنى عشر شهرا ، أو يترك نبيذه فى مخزن سنوات بدلا من استهلاك هذه الأشياء أو المعادل لها فى الحال ... إلا إذا كان يتوقع الحصول على قيمة إضافية » (سكروب : الاقتصاد السياسى ، طبعة أ . بوتر ، نيويورك ١٨٤١ — ص ١٣٣ — ١٣٤) .

(٢) « الحرمان الذى يفرضه الرأسمالى على نفسه بأن يعير ما يملك من أدوات الإنتاج للعامل بدلا من استخدام قيمتها لحسابه الخاص وتحويلها إلى أدوات ترف نافعة » (ج دى موليناري — ص ٤٩) — . وكلمة « يعير » تعبير مهذب الغرض منه إيجاد التشابه بين العامل الأجير الذى يستغله الرأسمالى الصناعى وبين الرأسمالى الصناعى الذى يستغل العامل وذلك عن طريق النقود التى يقدمها الرأسماليون الآخرون .

(٣) Courcelles - Seneuil, op. cit., p.57.

العملية شكل تجميع رأس المال وبذا لاتبدو لنا وظيفة يضطلع بها الرأسمالي ، ما دام العمل لاتواجهه أدوات الإنتاج (أى منتجه ووسائل عيشه ، على صورة رأس مال [١] . وهـذه النقطة ناقشها على ضوء حقيقتين هامتين ريتشارد جونز الذى مات منذ سنوات قلائل بعد أن خلفه مالتس فى كرسى الاقتصاد السياسى بكلية هايليبرى . لما كان الشعب الهندى يتكون من فلاحين يزرعون أرضهم نجم من هذا أن انتاجهم وأدوات العمل التى يستخدمونها ووسائل عيشهم لاتتخذ مطلقا ، شكل رصيد وفرناه من الإيراد ، وهذا الرصيد قد مر فى عملية سابقة من التجميع ، (شرحه ص ٢٦) ومن جهة أخرى نجـد فى الولايات الهندية التى يقل فيها تأثر النظام القديم بالحكم البريطانى أن العمال الزراعيين فى خدمة كبار الملاك الذين يحصلون على نصيب من فائض المنتج الزراعى على هيئة جزية أو ريع أرض . ويستهلك هؤلاء الملاك جزءاً من هذا المنتج عيناً ، ويحول العمال لهم جزءاً آخر إلى أدوات ترف ومواد استهلاك أخرى ، أما الباقى فعبارة عن أجور العمال الذين يملكون أدوات العمل التى يستخدمونها . وهنا يأخذ كل من الإنتاج والإنتاج المتجدد وعلى نطاق ممتد متسع بدون أى تدخل من جانب ، الرأسمالى الذى يمتنع عن التمتع ، بماله .

٤ — الظروف التى تحدد مدى التجميع بغض النظر عن النسب التى بها تنقسم القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد : درجة استغلال قوة العمل — انتاجية العمل — ازدياد الفارق فى المقدار بين رأس المال المستخدم ورأس مال المستهلك — مقدار رأس المال الذى يقدم

لو علمنا النسبة التى تنقسم بها القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد فمن الواضح أن مبلغ رأس المـال المتجمع يتوقف على حجم القيمة الفـائضة المطلق . فلو فرضنا تحويل ٨٠ ٪ إلى رأس مال واستهلاك ٢٠ ٪ ، وأن القيمة الفائضة الكلية ٣٠٠٠ جنيه لكان مبلغ رأس

---

(١) وطوائف الدخل التى تغل أكبر قدر لازم لتقدم رأس المال القومى ، تتغير فى مراحل مختلفة من تقدمها وبذلك تـكون مختلفة اختلافا كليا فى الشعوب التى تشغل مراكز مختلفة فى هذا التقدم ... والأرباح ... وهى مصـدر غير هام للتجميع ، بالقياس إلى الأجور والريع فى مراحل المجتمع المبـكرة جيدا ... فاذا حدث تقدم بالغ فى الصـناعة القومية تصبح الأثمان ذات أهمية نسبية كمصدر من مصادر التجميع» 'Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, pp.16 — 21.

المال المتجمع ۲٤٠٠ جنيه ؛ أما إذا كانت القيمة الفائضة ١٥٠٠ جنيه لكان رأس المال المتجمع ۱۲۰۰ جنيه وهكذا . من هنا نرى أن كافة الظروف التي تعين مبلغ القيمة الفائضة الكلي تلعب دورها في تعيين مبلغ التجميع ، وسأخصها مرة ثانية ولكن من حيث الضوء الذي تلقيه على التجميع .

يذكر القارىء أن معدل القيمة الفائضة يتوقف أولا على درجة أو معدل استغلال قوة العمل . ويقدر الاقتصاد السياسي هذا الدور تقديراً كبيراً بحيث انه يجعل الاسراع بالتجميع عن طريق إنتاجية العمل المتزايدة متماثلا مع السرعة التي يتم بها التجميع بسبب الاستغلال المتزايد للعامل(١) . وقد فرضنا عند بحث إنتاج القيمة الفائضة ان الأجور على الأقل مساوية لقيمة قوة العمل . أما خفض الأجور دون هذه القيمة فيلعب دوراً ضئيلا بحيث لا نعيره التفاتا ، والواقع ان مثل هذا الخفض يعمل داخل حدود معينة على تحويل جزء من رصيد العامل المعد للاستهلاك الضروري إلى رصيد لتجميع رأس المال .

يقول جون ستيوارت مل « ليس للأجور قوة إنتاجية إذ هي ثمن القوة الإنتاجية . والأجور وإلى جانبها العمل لا تساهم في إنتاج السلع أكثر مما يساهم ثمن العدد ومعه العدد ذاتها . فلو أمكن الحصول على العمل دون شرائه لجاز الاستغناء عن الأجور » (٢) . ولكن إذا استطاع العمال أن يعيشوا على الهواء لما أمكن شراؤهم بأي ثمن ، وهذا يستتبع القول إن شراء العمال بلا ثمن حد لا يمكن بلوغه كما يقال في التعبير الرياضي وإن زاد اقترابنا منه ، ويميل رأس المال دائما نحو الاقتراب من حد الصفر هذا . وقد كشف أحد كتاب القرن الثامن عشر ، وهو مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce الغطاء عن حقيقة الرأسمالي البريطاني الباطنية قائلا إن مهمة انجلترا التاريخية تنحصر في خفض الأجور إلى مستواها في فرنسا وبلجيكا (٣) . « إذا عاش فقراؤنا » (وهذا اصطلاح فني يراد به العمال)

---

(١) « يقول ريكاردو : في مراحل المجتمع المختلفة تزداد أو تنقص سرعة تجميع رأس المال أو الأدوات التي تستخدم العمل (ويحسن أن تقرأها : تستغل) ، في جميع الحالات يجب أن يتوقف هذا التجميع على قوى العمل الإنتاجية ، وقوى العمل الإنتاجية أعظم ماتكون في حالة وفرة الأرض الزراعية فإذا كان المراد « بقوى العمل الإنتاجية » وهي العبارة الواردة في الجملة الأولى ، ذلك الجزء من المنتج الذي يكون من نصيب من أنتجوه بعملهم اليدوي ، لكانت الجملة متعلقة لأن الجزء الباقي هو الرصيد الذي يتمكن منه تجميع رأس المال إذا شاء صاحبه . ولكن عادة لا يحدث هذا حيث تتوافر أشد الأراضي خصوبة »
Observation on certain Verbal Disputes. op. cit, pp. 74 — 75.

(٢) Essays on some Unsettled Questions of Political Economy, London 1844, p. 90.

(٣) An Essay on Trade and Commerce (لندن ١٧٧٠ ص ٤٤) — وبالمثل نشرت =

عيشة ترف ... لا ترتفع ثمن العمل بطبيعة الحال .... حينما ننظر إلى الكماليات التي يستهلكها فريق الصناع كالبراندى والجبن والشاى والسكر والفاكهة الأجنبية والجعة والبياضات والنشوق والطباق ... » (مصدر سابق ص ٤٤ ـ ٤٦) . بعد ذلك يقتبس الكاتب ما قاله صاحب مصنع فى نورثمبتشير يشكو من أن العمل فى فرنسا أرخص منه فى انجلترا بمقدار الثلث ، لأن العمال هناك يكدون ويقاسون الكثير ، فغذاؤهم الخبز والفاكهة والأعشاب والجذور والسمك المجفف ، لأنهم نادرا ما يأكلون اللحم وإذا كان الخبز غاليا أكلوا القليل منه »[1] . ويضيف الكاتب الصغير إلى ذلك قوله « يضاف إلى ذلك أنهم يشربون الماء أو المسكرات البسيطة بحيث انهم لا ينفقون إلا القليل ... ومن الصعب إحداث هذه الأشياء ، ولكنها ليست مستحيلة عمليا إذ حدثت فى فرنسا وهولنده »[2] . وبعد انقضاء عشرين عاما نجد كاتباً أمريكيا تافها يدعى بنيامين فرانكلين يردد هذه اللهجة الانسانية التى ترضى الله والانسان . وكتابه المعروف باسم Essays كتاب عن الطهى يشمل مختلف انواع الأغذية الرخيصة التى يمكن ان تحل محل الأنواع الغالية مما يتكون منه غذاء العمال العادى ، وفيما يلى بعض ما أورده « ٥ أرطال من أكله من الشعير ـ ٧ وتصف بنس ؛ ٥ ارطال من القمح الهندى ٦ وربع بنس ؛ ٣ بنسات من الرنجة الحمراء ؛ بنس واحد ملح ؛ بنس واحد خل ؛ ٢ بنس فلفل وأعشاب حلوة ـ والمجموع ٢٠ ٣/٤ وصنع حساء ٦٤ رجلا تكلف الكمية التى وزنها ٢٠ أوقية ربع بنس حسب متوسط ثمن القمح الهندى »[3] .

═ التيمس فى ديسمبر ١٨٦٦ ويناير ١٨٦٧ احتجاجات من جانب أصحاب المناجم الانجليز وصفوا فيها سوء حالة عمال المناجم ببلجيكا الذين لا يتناولون إلا ما هو ضرورى فقط لبقائهم على الحياة حتى يشتغلوا لخدومهم حقيقة يقاسى العمال البلجيكيون شظف العيش ولكن من الصعب أن تذكرهم التيمس على أنهم عمال نموذجيين ! وقد جاء الرد فى بداية فبراير ١٨٦٧ إذ أضرب المعدنون البلجيكيون فى مارشيين ، ولكنه قمع بالرصاص .

(١) ارتكب صاحب المصنع تزويرا سليم النية . إن هدفه الموازنة بين أحوال معيشة عمال المصانع فى فرنسا وانجلترا ولكنه فى هذه الفقرة ، كما اعترف بعدها (يصف أحوال معيشة عمال الزراعة بفرنسا !

(٢) مصدر سابق ص ٧٠ ـ ٧١ ـ واليوم (١٨٨٣ فى حاشية أضيفت إلى الطبعة الثالثة من « رأس المال ») قد أحرزنا تقدما بالغا بفضل المنافسة فى السوق العالمية وهى المنافسة التى ثبتت قواعدها منذ الأيام التى تشير اليها الفقرة المقتبسة فى المتن ، وقد قال النائب ستر ستابلتون فى خطابه لأهل دائرته الانتخابية « إذا غدت الصين دولة صناعية كبرى فلا أدرى كيف يحافظ الأهالى العاملون بأوروبا على مستواهم بغير أن يهبطوا إلى مستوى منافسيهم » (التيمس فى ٣ سبتمبر ١٨٧٣ ، ص ٨) . فالهدف الذى ترمى إليه الرأسمالية البريطانية لم يعد الأجور بالقارة وإنما الأجور فى الصين .

(٣) بنيامين تومبسون « مقالات سياسية واقتصادية وفلسفية الخ » ، ٣ أجزاء ، لندن ١٧٩٦ ـ ١٨٠٢ ═

ونظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالي لم تعد هناك حاجة إلى مُثل تومبسون العليا بفضل غش الطعام[1]. وفي نهاية القرن الثامن عشر وفي العقد الأول من القرن التاسع عشر لجأ الفلاحون وملاك الأراضي الانجليز إلى خفض الأجور دون الحد الأدنى على أن يتم تعويض الفرق بواسطة المساعدة التي تقدمها الأبرشيات، وفيما يلي مثال عن تصرف السادة بطريقة «قانونية» لتحديد طريقة تعريفة الأجور. «يقول المستر بيرك إن أعيان نورفولك تعشوا حين حددوا معدل الأجور ورأى أعيان بركس أنه لا ينبغي للعمال أن يفعلوا ذلك حين حددوا معدل الأجور في سبينهاملند سنة ١٧٩٥ ... فهناك قرروا جدول الدخل الأسبوعي» ٣ شلنات للرجل بينما الرغيف الذي يزن ٨ أرطال، ١١ أوقية ثمنه شلن ويزداد بانتظام حتى صار ثمن الخبز شلناً وخمس بنسات وحين يكون أعلى من ذلك المبلغ تهبط حتى تصل شلنين، وحينئذ يكون غذاؤه أقل بمقدار الخمس»[2]. وقد سألت لجنة التحقيق التي شكلها مجلس اللوردات سنة ١٨١٤ المستر أ. بينيت المزارع والمشرف على تنفيذ قانون الفقراء وتنظيم الأجور «هل تدفع للعمال نسبة من قيمة العمل اليومي عن ضرائب الفقراء؟» فأجاب «نعم: إن دخل الأسرة الأسبوعي عبارة عن رغيف يزن ٨ أرطال، ١١ أوقية، وثلاث بنسات وذلك للفرد الواحد ... ونعتقد أن هذا الرغيف يكفي الفرد طيلة الأسبوع أما البنسات الثلاث فللملابس؛ ويخصم هذا المبلغ إذا أعطت الأبرشية الملابس له. هذا الإجراء سائد في جميع القسم الغربي من ولتشير وأعتقد في

== ج ١ ص ٢٨٨. وفي كتاب سير ف. م. إيدن «حالة الفقراء أو تاريخ الطبقات العاملة في انجلترا الخ» يوصي المؤلف أصحاب بيوت العمل باتباع حساء المتسولين الذي وصفه الكونت رمفورد ويحذر العمال الانجليز مع انحاء اللائمة عليهم «أن كثيرين من الفقراء وخاصة في اسكتلندا يعيشون في راحة شهوراً طويلة على غذاء من الحنطة والشعير ممزوجاً بالماء والملح فقط» (ج ١، الفصل الثاني ص ٥٠٣) ونجد مثل هذه النصائح في مؤلفات القرن التاسع عشر فمثلا نقرأ أنهم لا ينفرون من الغذاء الصحي المكون من مزيج الدقيق «وهو ما رفضه العامل الزراعي في انجلترا»

Charles H. Parry M.D.: The Question of the Necessity of the existing Corn Laws Considered

(لندن ١٨١٦ ص ٦٩) ويرى هذا نفسه هو الذي يشكو سنة ١٨١٥ من أن حالة العامل الانجليزي أسوأ بكثير مما كانت عليه في الوقت الذي كتب فيه إيدن سنة ١٧٩٧.

(١) يتضح من تقارير أحدث لجنة برلمانية شكلت لفحص موضوع غش وسائل المعيشة أن غش الأدوية في انجلترا ليس أمراً استثنائياً، فمثلا جرى فحص ٣٤ عينة من الأفيون اشتريت من ٣٤ صيدلية مختلفة في لندن فظهر أن ٣١ نوعاً منها مغشوش بإضافة الخشخاش والدقيق والصمغ والطين والرمل الخ، وكثير منها لم يحتوي على ذرة من المورفين وهو العنصر القلوي الأساسي في الأفيون.

(٢) G.B. Newnham, Barrister-at-law: A Review of the Evidence before the Committee of the two Houses of Parliament on the Corn Laws, 1815, p. 28, note.

البلاد كلها » (مصدر سابق ص ١٩ — ٢٠) . وقد حمل أحد الكتاب البورجوازيين فى ذلك العهد على الفلاحين الذين هبطوا بعمالهم إلى مستوى الالتجاء إلى بيوت العمل وحالوا بينهم وبين تجميع الأموال فى الوقت الذى عملوا (الفلاحون) فيه على زيادة أرباحهم[1] برغم أنه فى كل فرع من الصناعة يجب أن يكون ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذى يتكون من أدوات العمل كافيا لعدد معين من العمال (يعينه حجم المشروع) فليس من الضرورى أن يزداد هذا الجزء بنسبة الزيادة فى كمية العمل التى يستخدمها من المشروع . لنفرض مصنعا فيه ١٠٠ عامل يشتغلون ٨ ساعات يوميا أى يعملون سويا ٨٠٠ ساعة فإذا أراد الرأسمالى زيادة هذا المقدار استخدم ٥٠ عاملا إضافيا ولكن يتعين عليه فى هذه الحالة أن ينفق مبلغا إضافيا من رأس المال لا على الأجور فحسب بل وأدوات العمل كذلك ، بدلا من هذا يحمل العمال المائة الأصليين على العمل ١٢ ساعة وبذا تكفى الأدوات الموجودة وتكون النفقة الإضافية أن هذه الأدوات تزيد السرعة التى تبلى بها . وهكذا نجد أن العمل الإضافى الذى نحصل عليه من زيادة حدة قوة العمل يستطيع أن يزيد المنتج الفائض ، والقيمة الفائضة ، وهى جوهر التجميع ، دون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة فى العنصر الثابت من رأس المال .

وفى الصناعات الاستخراجية (المناجم الخ) لا تعد المواد الخام جزءا من النفقات الرأسمالية لأن المادة هبة من الطبيعة وليست وليدة عمل سابق ، وينطبق هذا على الخامات المعدنية والمعادن والفحم والحجارة الخ . فهنا يكاد يتكون رأس المال الثابت من أدوات العمل التى يمكن حسن الاستفادة منها إذا ما زدنا مقدار العمل (أى إذا دام العمل ٢٤ ساعة فى اليوم مع اتباع الدورة النهارية والنوبة الليلية) . فإذا بقيت الأحوال الأخرى دون تغيير فإن مقدار وقيمة المنتج يزيدان بنسبة الزيادة فى مقدار العمل الذى نستخدمه . فبفضل مرونة قوة العمل يتسع مجال التجميع دون أية زيادة سابقة فى رأس المال الثابت .

وفى الزراعة لا يمكن زيادة الأرض المزروعة إلا إذا استخدمنا مقدارا إضافيا من البذور والسماد ، ولكن حين نعد هذا المورد الإضافى منهما فإن الإعداد الآلى للتربة يحدث تأثيرا عظيما واضحا على كمية المنتج ، فإذا كان نفس العدد من العمال يبذل مقدارا من العمل أكبر

---

(١) س . ه . بارى مصدر سابق ص ٧٧ ؛ ٦٩ — لم يكتف ملاك الأراضى « بتعويض أنفسهم من الحرب ضد اليعاقبة التى شنوها باسم انجلترا ، بل إنهم أثروا ثراء بالغا فزادت ريعهم الضعف أو ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه ، » بل وزاد ستة أمثاله فى بعض الحالات ، وذلك خلال ١٨ عاما » — شرحه ص ١٠٠ — ١٠١

ما كان يبذلون من قبل زاد خصب التربة دون أن يستدعي ذلك أي نفقات إضافية على أدوات العمل . ومرة أخرى نجد أن عمل الإنسان على الطبيعة يستطيع ان يسبب زيادة مباشرة في التجميع بدون تدخل رأس مال جديد .

وإذا انتقلنا من الزراعة إلى الصناعة بمعناها الصحيح نجد ان كل مقدار إضافي من العمل نبذله يفترض نفقة إضافية مماثلة على المواد الخام وليس من الضروري إنفاق مبلغ إضافي على أدوات العمل . ولما كانت الصناعة الاستخراجية والزراعة تمد صناعات المصانع بالمـــواد الخام وأدوات العمل أيضا ، فإن المنتج الإضافي الذي خلقته الأولى بدون إجراء نفقـات رأسمالية إضافية يكون في صالح الأخيرة .

نبحث الآن النتيجة العامة المترتبة على الاعتبارات السابقة . بما ان رأس المال يدمج في ذاته العاملين الأوليين اللذين يخلقان الثروة وهما قوة العمل والأرض ، فإنه يكـتسب طاقـة التوسع والانتشار التي تمكن من توسيع مدى عناصر تجميعه إلى ما وراء الحدود التي يفرضها عليه في الظاهر حجمه ، أو التي تفرضها عليه قيمة وكمية أدوات الإنتاج التي تم إنتاجها من قبل والتي يوجد فيها .

وثمت عامل هام في تجميع رأس المال ، ذلك هو درجة إنتاجية العمل الاجتماعي . إن مجموع المنتجات الذي تتجسم فيها قيمة محدودة (تشمل قيمة فائضة ذات حجم معلوم) يزيد تبعا لانتاجيـة العمل . وحين يبقى معدل القيمة الفائضة ثابتا أو حتى حـين يهبط مادام الهبوط أقل سرعة من ارتفاع إنتاجية العمل ، يزيد مجموع فائض المنتج . واذا ظل التقسيم النسبي الفائض المنتج الى ايراد ورأس مال اضافي كما كان من قبل ، فيمكن على ذلك ان يزيد استهلاك الرأسماليين بدون اى هبوط في رصيد التجميع ، بل قد يزيد الحجم النسبي للتجميع على حساب رصيد الاستهلاك بينما انخفاض ثمن السلع يضع تحت تصرف الرأسمالي وسائل كثيرة للتمتع كما كانت قبلا أو عددا منها أكبر مما كانت عليه . ولكننا رأينا أن خفض أجر العامل يحـــدث في نفس الوقت مع ازدياد إنتاجية العمـل (ومعنى هذا الزيادة في معدل القيمة الفائضة) حتى ولو كانت الأجور الحقيقية في ارتفاع . إن الأجـور لا ترتفـع مطلقا بنسبة الزيادة في إنتاجية العمل ، وعلى ذلك تدفع نفس القيمة في رأس المال المتغير قوة عمل أكبر وبالتالي عملا أكثر إلى الحركة ، وتتجسم نفس القيمة في رأس المـال الثابت في مقدار أكبر من أدوات الإنتاج أي في مقدار أكبر من أدوات العمل ومواد العمل والمواد المساعدة ، وبذا تهيء عناصر أكثر لإنتاج كل من القيمة الاستعمالية والقيمة . وعلى ذلك

إذا ظلت قيمة رأس المال الإضافى كما هى أو تناقصت استمر التجميع جاريا بنفس السرعة ، ولا يقف الأمر عند حد امتداد نطاق الإنتاج المتجدد إذا نظرنا إليه من الناحية المادية بل إن إنتاج القيمة الفائضة يزداد بأسرع من ازدياد قيمة رأس المال الإضافى .

وكذلك يكون لنمو قوة العمل الإنتاجية رد فعل على رأس المال الأصلى أى المستخدم فى عملية الإنتاج ، ويتكون جزء من رأس المال الثابت العامل من أدوات العمل كالآلات الخ التى لا تستهلك إلا فى الفترات الطويلة من الزمن . ومع هذا يهلك جزء من أدوات العمل هذه سنة بعد أخرى أو يبلغ حد وظيفته الإنتاجية ، وسنة بعد أخرى يتعرض جزء من الآلات لأن تحل محله آلات جديدة من نفس النوع . فإذا كانت إنتاجية العمل فى موطن أدوات العمل هذه زادت خلال هذا الوقت (وتزداد باستمرار بفضل التقدم المتصل فى العلم والناحية الفنية) ، فى هذه الحالة تحل آلات وعدد وأجهزة الخ أكثر كفاية محل القديم منها وتكون أرخص نظرا لازدياد كفايتها وطاقتها ، ويتجدد إنتاج رأس المال القديم بشكل أكثر إنتاجية بغض النظر عن التحسينات التفصيلية الدائمة فى أدوات العمل المستعملة فعلا . والجزء الآخر من رأس المال الثابت وهو المكون من المواد الخام والمواد المساعدة يعاد إنتاجه باستمرار فى أقل من سنة بينما يحدث هذا الانتاج المتجدد سنويا فى الزراعة . وكل استعمال للأساليب المتحسنة يؤثر فى هذه الحالة وفى نفس الوقت على رأس المال الاضافى ورأس المال الذى يقوم بأداء عمله . وكل تقدم فى الكيمياء لا يؤدى إلى مضاعفة عدد المواد النافعة ووسائل استعمال الأساليب المعروفة فحسب بل إنه يعلمنا أساليب جديدة تجعل فى الامكان أن نعيد الفضلات الناتجة من عملية الإنتاج والاستهلاك إلى دائرة عملية الإنتاج المتجدد وبذلك تخلق مادة رأسمالية جديدة بدون أى نفقات رأسمالية سابقة . وكما أن ازدياد استغلال الثروة الطبيعية بواسطة مجرد زيادة حدة العمل ، كذلك يكسب العلم والتقدم الفنى رأس المال قوة على الإنتشار مستقلة عن حجم رأس المال المستخدم ، كما يؤثر فى نفس الوقت فى ذلك الجزء من رأس المال الأصلى الذى دخل فى مظهره من التجدد . وبطبيعة الحال هذا النمو فى الإنتاجية مصحوب بخفض جزئى فى قيمة رأس المال المستخدم فعلا ، ولما كان هذا الهبوط فى القيمة يبدو أثره على شكل منافسة ، لهذا يقع معظم العبء على العامل لأن الرأسمالى يحاول أن يحصل على تعويض مقابل ذلك بأن يزيد الاستغلال .

ينقل العمل إلى المنتج قيمة ما يستهلكه من أدوات الإنتاج . هذا من جهة ومن جهة أخرى تزداد كمية ومجموعة هذه الأدوات التى يحركها مقدار معلوم من العمل زيادة تتناسب

مع مثيلتها فى إنتاجية العمل . وبرغم أن نفس كمية العمل تضيف إلى منتجاتها دائما نفس مقدار القيمة الجديدة تماما فإن القيمة الرأسمالية القديمة التى نقلها العمل إلى المنتجات تزيد تبعا لعظم إنتاجية العمل .

فمثلا قد يشتغل غزال قطن انجليزى وآخر صينى خلال عدد واحد من الساعات وبنفس الحدة ، فبذلك يخلقان فى أسبوع واحد مقدارين متساويين من القيمة . إلا أنه برغم هذه المساواة نجد فرقا هائلا بين قيمة منتج الأول الأسبوعى حيث جرى العمل بجهاز آلى عظيم القوة وبين قيمة ما أنتجه الصينى فى الأسبوع وهو الذى استخدم عجلة غزل بدائية ، ففى الوقت الذى يغزل فيه العامل الصينى رطلا من القطن يغزل الانجليزى عدة مئات من الأرطال . وهنا تتضخم قيمة المنتج لأن مئات القيم القديمة تعود إلى الظهور فيه فى شكل جديد نافع وبذا تقوم من جديد بوظيفة رأس مال ، وفى هذا حدثنا فردريك إنجلز ، فى سنة ١٧٨٢ ظل محصول صوف السنوات الثلاث السابقة دون أن يمس (فى انجلترا) بسبب عدم توافر العمال وكان من الممكن أن يظل كذلك لولا أن تقدمت آلات تم اختراعها حديثا للمساعدة وعملت على غزله » (حالة الطبقات العاملة فى انجلترا ص ٢٠) . بطبيعة الحال لم يكف العمل المتجسم على هيئة آلات أن يخلق عاملا حيا واحدا ، ولكن بفضل الاستعمال أمكن بعدد صغير من العمال استهلاك الصوف بطريقة منتجة وإضافة قيمة جديدة إليه ، فضلا عن أنه استطاع المحافظة على قيمته القديمة فى شكل غزل الخ . وفى الوقت ذاته شجع وأنمى إنتاج الصوف من جديد . هذه هى الخاصية الطبيعية للعمل الحى ، ألا وهى نقل قيمة جديدة . ومن هنا نجد أنه مع الزيادة فى كفاية ومجال وقيمة أدوات الإنتاج وبعبارة أخرى مع التجميع الذى يصحب نموقوته الإنتاجية ، يحافظ العمل على قيمة رأسمالية متزايدة على الدوام ويخلدها وذلك على هيئة أشكال جديدة دائما (١) هذه القوى الطبيعية التى يتميز بها العمل تتخذ

---

(١) نظرا لما يمتاز به الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من نقص فى تحليل عملية العمل وعملية خلق القيمة ، لهذا لم يصل إلى إدراك مرضى لهذا العامل الهام وهو الإنتاج المتجدد ، ونرى مثل هذا فى كتابات ريكاردو فيقول مثلا إنه مهما كان التغيير فى القوة الإنتاجية « فإن مليون رجل ينتجون دائما فى الصناعات نفس القيمة » ، وهذا صحيح بشرط ثبات حدة العمل ومدته . وبرغم هذا (وهنا حقيقة يغفلها ريكاردو وهو يستخلص النتائج التى وصل إليها) فإن المليون من الرجال ينتجون منتجات قد تتفاوت قيمتها تفاوتا بالغا إذا اختلفت إنتاجية عملهم وأخذوا فى تحويل مقادير مختلفة من أدوات الإنتاج إلى منتجات وبذلك يحفظون فى هذه الأخيرة مقادير مختلفة من القيمة . وقد حاول ريكاردو عبثا أن يوضح لساى الفارق بين القيمة الاستعمالية (التى يدعوها هنا الثروة ، والقيمة التبادلية ، فأجاب ساى بما يأتى « أما عن الصعوبة

مظهر قوة للمحافظة على الذات يمتلكها رأس المال الذي تندمج فيه هذه القوى الطبيعية ، وشأنها هذا شأن القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي إذ تتخذ مظهر خواص لرأس المال ، وشأن عملية استحواذ الرأسماليين على فائض العمل وهي عملية تبدو مظهر الامتداد الذاتي المتصل لرأس المال . إن كافة قوات العمل تتنكر فتبدو كأنها قوات رأس المال ، كما أن جميع أشكال القيمة التي للسلعة تتنكر فتبدو كأنها أشكال نقدية .

وبازدياد رأس المال تزداد الفرق بين رأس المال الذي يستثمر ورأس المال الذي يستهلك ، وبعبارة أخرى هناك زيادة قيمة أدوات العمل ومجموعها المادي ، كالمباني والآلات وحيوانات الجر ومختلف أنواع الأجهزة ، فهذه جميعها تقوم بعملها في عمليات الإنتاج التي تتكرر على الدوام بينما نجد أنها تبلى بالتدريج ويترتب على ذلك أن تفقد قيمتها شيئاً فشيئاً

= التي يثيرها المستر ريكاردو حين يقول إنه يترتب على العمليات المتحسنة أن يتمكن مليون رجل من إنتاج ضعفي وثلاثة أمثال الثروة بدون إنتاج مقدار أكبر من القيمة ؟ نقول إن هذه الصعوبة لا يصبح لها وجود حين ننظر الى الإنتاج على أنه تبادل يعطي فيه الانسان خدمات عمله الإنتاجية وأرضه ورأس ماله لكي يحصل على منتجات . فبواسطة هذه الخدمات الإنتاجية نحصل على كافة المنتجات الموجودة بالعالم . والآن ... نزداد غنى وتكتسب خدماتنا الانتاجية قيمة أكثر بنسبة ما تحصل عليه في التبادل الذي يقال له : الانتاج من كمية أكبر من الاشياء النافعة » (خطابات إلى المسيو مالتس ، باريس ١٨٢٠ ص ١٦٨—١٦٩) . وتتلخص الصعوبة (التي لا وجود لها إلا في نظر ساي لا ريكاردو) والتي يريد الأول إيضاحها هكذا : لماذا لا تزيد قيمة القيم الاستعمالية حينما تزداد كميتها بسبب زيادة في إنتاجية العمل ؟ الجواب : تحل المشكلة بأن نطلق كلمة القيمة التبادلية على القيمة الاستعمالية . إن القيمة التبادلية شيء متصل بالتبادل ، وعلى ذلك لو دعونا الانتاج بأنه « تبادل » العمل وأدوات الانتاج بالمنتج يتضح أنه كلما كان المنتج يغل قيمة استعمالية أكثر حصلت على قدر أكبر من القيمة التبادلية ، فكلما عظم مقدار القيم الاستعمالية (ولتكن الجوارب) التي يغلها عمل يوم واحد ، زاد غناه في الجوارب ، ولكن فجأة يخطر ببال ساي أن « ازدياد كمية الجوارب » يهبط « بثمنها » (الذي لا علاقة له بالقيمة التبادلية) « لأن المنافسة ترغم المنتجين على عرض منتجاته بثمن التكلفة » ولكن كيف يحصل الرأسمالي اذن على الربح ؟ لا أهمية لذلك ! ويوضح ساي أنه نتيجة للزيادة في الانتاجية يحصل كل مشتر مقابل نفس المعادل على زوجين من الجوارب بدلا من زوج واحد كما كان الحال من قبل . والهدف الذي وصل اليه ساي هو كلام ريكاردو الذي أراد أن ينقضه . وبعد هذا المجهود الفكري الجبار نراه يخاطب مالتس فيقول « هذا ياسيدي هو المذهب الذي بدونه يستحيل تفسير الصعوبات الرئيسية في الاقتصاد السياسي وبخاصة كيف يصبح شعب ما أكثر ثراء حين تهبط قيمة منتجاته رغم حقيقة كون الثروة قيمة » (ص ١٧٠) . وقد علق اقتصادي انجليزي على أمثال هذه الآراء والمحاولات في « خطابات » ساي فقال « إنه لو تأملنا كل هذا الذي يدعوه ساي مذهبا وينصح مالتس بتدريسه لرأينا أنه بعيد عن طابع الابتكار .

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand etc, pp.116 and 110

وبذلك لا تنقل قيمتها إلى المنتج إلا تدريجا . وبنفس النسبة التى تستخدم بها أدوات العمل على أنها عوامل خلق المنتج دون أن تضيف قيمة إليه ، وبنفس الدرجة التى تستخدم بها بكليتها بينما تستهلك تدريجيا ، نراها تؤدى خدمات مجانية شأنها فى ذلك شأن قوى الطبيعة من ماء وبخار وريح وكهرباء الخ . هذه الخدمة المجانية التى يؤديها العمل الماضى حين تستحوذ عليه وتبعث فيه الحياة بواسطة العمل الحى ، تزداد وكلما تقدمنا فى التجميع من مرحلة إلى أخرى .

نظرا لأن العمل الماضى يبدو دائما فى ثوب رأس المال ، وبمعنى آخر نظرا لأن « أصول » العمل الذى قام به أ و ب و جـ الخ تصبح « خصوم » غير العامل س ، لهذا يكيل رجال الاقتصاد السياسى البورجوازيون المدح والثناء إلى خدمات العمل الماضى وهى الخدمات التى يجب — كما يقول العبقرى الاسكتلندى (Mc Culloch) — أن يكون لها جزاء خاص على هيئة فائدة أو ربح وما إلى ذلك .(١)

بذلك نرى أن الأهمية المتزايدة باطراد لما لتعاون العمل الماضى (تحت ستار أدوات الإنتاج) فى عملية العمل الحى إنما ترجع إلى ظهوره بمظهر رأس مال ، برغم أن هذا المظهر أو الشكل يبعد ويفصل عن العامل الذى تنطوى أدوات الإنتاج على ما سبق أن قام به من عمل دون أن يؤجر عليه .

فى حالة درجة معلومة من استغلال قوة العمل تتحدد كمية القيمة الفائضة بواسطة عدد العمال الذين يجرى استغلالهم فى نفس الوقت الواحد ، وهذا يطابق حجم رأس المال وعلى ذلك كلما زاد رأس المال بفضل ما يولده التجميع من زيادات متتالية ، عظم بالمثل المجموع الكلى من القيمة الفائضة والذى ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد التجميع ، وبذا يستطيع الرأسمالى أن « يمارس الامتناع » بدرجة أكبر . وأخيرا يعظم نشاط قوى الإنتاج كلما اتسع نطاق الإنتاج نتيجة لزيادة مبلغ رأس المال الذى يقدم للاستثمار .

٥ — ما يقال له رصيد الأجور

علمنا من أبحاثنا أن رأس المال ليس حجما ثابتا ولكنه جزء من الثروة الاجتماعية التى تتقلب على الدوام من حيث مقدارها تبعا لما يطرأ من تغيرات فى تقسيم القيمة الفائضة إلى

---

(١) استعمل ماكولوخ عبارة « أجر العمل الماضى » قبل أن يستعمل سينيور عبارة « أجر الامتناع » بزمن طويل .

إيراد ورأس مال إضافى . ورأينا كذلك أنه حتى إذا نظرنا إلى حجم رأس المال على أنه ثابت فإن ما يتجسم فيه من قوة عمل وعلم وأرض عبارة عن قوى كامنة مرنة فى رأس المال تتيح له داخل نطاق حدود معينة مجال عمل مستقلا عن حجمه . وفى هذا البحث تجاهلنا كافة النتائج المترتبة على عملية التداول وهى النتائج التى قد تؤثر إلى حد عظيم فى مقدار معلوم من رأس المال فى ناحية أو أخرى . وإذ نقبل — كما فعلنا — القيود المفروضة على الإنتاج الرأسمالى ، كان موضوع بحثنا شكلا من عملية الإنتاج الاجتماعية نشأ بصورة تلقائية ، ولم يكن اعتراضنا موجها إلى أى اتحادات أخرى من القوى الإنتاجية كتلك التى يمكن تحقيقها مباشرة وعن عمد بواسطة استخدام أدوات الإنتاج الموجودة وكمية قوة العمل التى يتيسر لنا الحصول عليها الآن . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مغرمين بأن ينظروا إلى رأس المال الاجتماعى بوصف كونه حجما ثابتا ذا درجة ثابتة من الكفاية . ولكن هذ الظن الخاطئ، لا يتحول إلى عقيدة حتى نصل إلى جيريمى بنتام ذلك الرجل التافه المدعى الذى يمثل الذكاء البورجوازى العادى فى القرن التاسع عشر [1] .

إن مركز بنتام بين الفلاسفة كمركز مارتن تبر بين الشعراء ، وما كان يمكن لأيهما أن يكون ذا أهمية إلا فى انجلترا [2] . فى ضوء مذهبه تصبح أبسط ظواهر عملية الإنتاج من

---

(١) Jeremy Bentham : Théorie des Peines et des recompenses — ترجمانى الفرنسية « اتين دومون » الطبعة الثالثة ، باريس ١٨٢٦ ، جـ ٢ الكتاب الرابع ، الفصل الثانى .

(٢) إن بنتام ظاهرة انجليزية بحتة ، وإن لا أستثنى الفيلسوف الألمانى كريستيان وولف حين أقرر أنه مامن رجل تافه فى أى عصر وفى أى بلد تمتع بهذه الشهرة مثل هذا الرجل . إن بنتام لم يكتشف مبدأ المنفعة ، ولكنه كرر بطريقة تم عن الغباء والجمود ماقاله Helvétius وغيره من الكتاب الفرنسيين فى القرن الثامن عشر . إذا أردنا أن نعلم ماينفع الكلاب وجب علينا أن ندرس طبيعة الكلاب ، وإذا طبقنا هذه الاعتبارات على الانسان فمعنى ذلك أن الرجل الذى يريد الحكم على أعمال الانسان وحركاته وعلاقاته الخ طبقا لمبدأ المنفعة يجب أن يكون أولا على دراية بالطبيعة البشرية عموما وبالطبيعة البشرية كما تتمثل فى كل عصر تاريخى ، وهذا مايتجاهله بنتام الذى يفرض أن البورجوازية الصغيرة الحديثة وخاصة فى انجلترا عبارة عن الرجل العادى وكل مايكون نافعا لها ولأمثالها يعد شيئا نافعا فى حد ذاته وبذاته ، وبهذا المعيار يريد بنتام قياس كل شىء فى الماضى والحاضر والمستقبل ، ومثل ذلك أن الدين المسيحى « مفيد » لأنه يحرم باسم الدين مايعاقب عليه القانون الجنائى الخ . لقد ملأ بنتام الطيب مؤلفاته بمثل هذه القاذورات جاعلا شعاره « لا يمضى يوما دون أن يسطر فيه بضع سطور على الأقل » ولو كان لى كفاية وجرأة صديقى هنريخ هاين لقلت عن المستر جيريمى إنه عبقرية من نوع الغباء البورجوازى .

أمثال اتساعها أو تقلصها المفاجىء بل والتجميع نفسه ، مما لا يمكن إدراكه مطلقا (١) . وقد استخدم بنثام ومالتس وجيمس ميل وماكولوخ وسواهم هذا المذهب بقصد التماس المعاذير والمبررات وبخاصة لكي يمثلوا رأس المال المتغير كأنه حجم ثابت ؛ أما الصورة المادية لرأس المال المتغير أي مجموعة وسائل العيش التي يمثلها في نظر العامل أو بعبارة أخرى ما يقال له رصيد الأجور — تقول إنهم وصفوا هذا كما لو أنه جزء مخصوص من الثروة الاجتماعية فصلته عن بقية أجزائها حواجز لا يمكن التغلب عليها . حقيقة لا بد لنا من كمية محدودة من العمل الحي إذا أريد أن تحرك ذلك الجزء من الثروة المادية الذي يضطلع بوظيفة رأس المال الثابت (أي بوظيفة أدوات الإنتاج) وهذا الأمر تعينه اعتبارات فنية . ولكن ليس من الصحيح أن عدد العمال اللازمين لتحريك هذه الكمية من العمل ثابت بصفة نهائية ، لأن العدد يختلف تبعا لدرجة استغلال قوة العمل الفردية ؛ كما أنه ليس من الصحيح أن يبدي رأيه بصدد تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسيلة تمتع لغير العاملين وأداة إنتاج . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أن يزيد ما يقال له رصيد الأجور على حساب إيراد الأغنياء إلا في الحالات الاستثنائية من حيث ملاءمتها (٢) .

سأنقل بعض ما قاله الأستاذ فاوست لأوضح كيف أن الطريقة التي يحاولون بها تصوير القيود الرأسمالية المفروضة على الأجور على أنها قيود طبيعية اجتماعية ، تؤدي بنا إلى لغو تافه سخيف : « ورأس المال المتداول في بلد ما عبارة عن رصيدها الذي تدفع منه الأجور — وعلى ذلك إذا أردنا أن نحسب متوسط الأجر النقدي الذي يحصل عليه كل عامل فما علينا

---

(١) يميل رجال الاقتصاد السياسي إلى أن يروا أن كمية معينة من رأس المال وعددا معينا من العمال عبارة عن أدوات إنتاجية ذات قوة مماثلة أو درجة حدة واحدة ... إن الذين ... يذهبون إلى ... أن السلع هي عوامل الإنتاج الوحيدة ... يعتقدون أنه لا يمكن توسيع حجم الإنتاج لأن هـذا يشترط أمرا لا غنى عنه وهو أن تكون مقادير الغذاء والمواد الخام والعدد قد زادت من قبل ، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تحدث زيادة في الإنتاج بغير زيادة سابقة » س . بايلي : النقود وتقلباتها ص ٢٦ ، ٧٠ ، ٢٠ ويتنقد بايلي هذا الرأي من وجهة نظر عملية التداول .

(٢) يقول جون ستيوارت مل في « مبادىء الاقتصاد السياسي » إن الأعمال التي تعد أشد من غيرها إرهاقا وكراهة يدفع عنها أحط الأجور بدلا من أحسنها ... كلما كانت المهنة أشد تنفيرا للنفس كان جزاؤها أقل من سواها ... وبدلا من أن تكون المشاق والأجور متناسبة بعضها إلى بعض كما تقضي بذلك قواعد المجتمع العادلة ، فإن كلا من الطرفين يتناسب تناسبا عكسيا مع الآخر » . وأود أن أشير هنا إلى أنه برغم التناقض بين آراء أمثال جون ستيوارت مل الاقتصادية العتيقة وبين اتجاهاتهم الحديثة فمن الظلم أن تدخل هؤلاء الناس في زمرة الجهلة من الاقتصاديين .

إلا أن نقسم مبلغ رأس المال هذا على عدد العمال » [1] ومعنى هذا أن علينا أولا أن نجمع كافة المبالغ التي تدفع فعلا أجوراً للعمال ، وحينئذ نصرح بأن هذا المبلغ عبارة عن القيمة الكلية « لرصيد الأجور » الذي أنعم الله به علينا ووهبنا الطبيعة إياه . وأخيرا نقسم هذا المبلغ على عدد العمال الكلي لكي نستنتج ما يستطيع كل عامل أن يحصل عليه من أجر . يا لها من حيلة دنيئة تدل على الدهاء ! ومع ذلك يقول المستر فوست « تنقسم الثروة التي توفرها سنويا في انجلترا قسمين يستخدم أحدهما كرأس مال للإبقاء على صناعتنا ، ويصدر الآخر إلى البلاد الأجنبية . . . لعل جزءاً صغيرا من الثروة التي نوفرها سنويا في انجلترا يُستثمر في صناعتنا » (ص ١٢٢ — ١٢٣) .

وتبعا لهذا يحدث أن الشطر الأعظم من المنتج الفائض الذي يزداد سنويا ويؤخذ من العامل الإنجليزي بدون معادل له يحول إلى رأس مال لا في انجلترا بل في البلاد الأجنبية . ومع هذا فإلى جانب رأس المال الإضافي الذي يصدر هكذا ، يجرى كذلك تصدير جانب من « رصيد الأجور » الذي اخترعه المستر بفنام [2] .

(١) هـ . فوست أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج «الاقتصاد السياسي للعامل الانجليزي» لندن ١٨٦٥ ص ١٢٠ — وأود أن أذكر القارئ أني كنت أول من استعمل عبارتي « رأس المال المتغير » و « رأس المال الثابت » constant ، أما رجال الاقتصاد السياسي بوجه عام من آدم سميث ومن بعده فيخلطون مزايا هذين النوعين الأساسية بالاختلافات الشكلية الناشئة بين رأس المال الثابت fixed والمتداول وهي اختلافات ناشئة عن عملية التداول وسنفصل الأمر في الباب الثاني من الكتاب الثاني .

(٢) ويجوز القول إن انجلترا لا تصدر رأس المال فقط وإنما تصدر العمال كذلك على هيئة مهاجرين ولكن لا نجد في وجوه النظر ذكرا لمسألة ممتلكات المهاجرين الخاصة إذ معظمهم من العمال اليدويين وكثيرا منهم من أبناء الفلاحين . ان رأس المال الإضافي الذي يصدر سنويا من انجلترا لاستثماره بالخارج نسبته إلى التجميع السنوي أعلى من نسبة الهجرة السنوية إلى الزيادة السنوية في عدد السكان .

الفصل الثالث والعشرون

القانون العام للتجميع الرأسمالى

١ — ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل مع بقاء تركيب رأس المال كما هو

نعالج فى هذا الفصل أثر نمو رأس المال على مصائر الطبقة العاملة . وأهم عناصر هذا البحث تركيب رأس المال والتغيرات التى يتعرض لها خلال عملية التجميع . ويجب أن نفهم أننا نقصد بعملية تركيب Composition معنى مزدوجا . فمن وجهة نظر القيمة يتحدد بواسطة النسب التى بها تنقسم الى رأس مال ثابت (قيمة أدوات الإنتاج) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل) أى المبلغ الكلى للأجور . ومن وجهة نظر جوهر رأس المال كما يؤدى عمله فى عملية الإنتاج . ينقسم كل رأس مال إلى أدوات إنتاج وقوة عمل حية . هذا التركيب الأخير تعينه النسبة بين كمية أدوات العمل المستعملة من جهة ، وكمية العمل اللازم لاستعمالها من جهة أخرى . وإنى لأدعو النوع الأول « التركيب القيمى » وأطلق على الثانى إسم « التركيب الفنى » . وبين الاثنين علاقة وثيقة متبادلة . وللتعبير عن هذا أطلق على النوع الأول عبارة « التركيب العضوى » وهى ما أشير اليه حينما أتحدث عن تركيب رأس المال بدون تخصيص . وتختلف رؤوس الأموال الفردية الكثيرة والمستثمرة فى فرع معين من الانتاج اختلافا كبيراً أو قليلا من حيث تركيبها ، ومتوسط mean تراكيبها الفردية يعطينا تركيب رأس المال الكلى فى هذا الفرع من الإنتاج . وأخيراً نعرف تركيب رأس المال الاجتماعى فى بلد ما اذا عرفنا المتوسط العام لمتوسطات تركيبات رؤوس الأموال المستثمرة فى كافة فروع الإنتاج بهذا البلد .

ويشمل نمو رأس المال نمو الجزء المتغير منه ، فجانب من القيمة الفائضة المحولة إلى رأس مال إضافى يجب أن يعاد تحويله إلى رأس مال متغير أو رصيد إضافى . لنفرض أن تركيب رأس المال يظل بلا تغيير ، مع ثبات الظروف الأخرى ، بمعنى أن كمية محدودة من أدوات الانتاج

أي رأس المال الثابت تتطلب دائما نفس الكمية من قوة العمل ، فمن الواضح في هذه الحالة أن يزداد الطلب على العمل ورصيد عيش العمال بالنسبة إلى رأس المال ، وتعظم الزيادة كلما أسرع رأس المال في النمو . ولما كان رأس المال ينتج كل عام قيمة فائضة يضاف جزء منها إلى رأس المال الأصلي سنة بعد أخرى ، ولما كانت هذه الزيادة (الجزء الزائد) تنمو سنة بعد أخرى تبعاً للنمو في رأس المال ، وأخيراً لما كان يحدث تحت ضغط رغبة خاصة في الإثراء ، كالتي تنشأ من فتح أسواق جديدة ومجالات جديدة للاستثمار سببا نشأة حاجيات اجتماعية جديدة الخ) أن يتسع نطاق التجميع بمجرد حدوث تغيير في التقسيم النسبي لفائض القيمة أو فائض المنتج إلى رأس مال وإيراد — نقول نظراً لهذه الاعتبارات تزيد حاجة رأس المال إلى التجميع على نمو قوة العمل بحيث يفوق الطلب على العمال العرض وهنا ترتفع الأجور . ولما كان عدد العمال في كل سنة أكثر مما كانوا يستخدمون في السنة التي قبلها فلا بد عاجلا أو آجلا أن تحل اللحظة التي فيها تزيد الحاجات إلى التجميع على العرض العادي للعمل وهنا يجب ان ترتفع الأجور . وقد سمعت انجلترا في القرن الخامس عشر والنصف الأول من الثامن عشر شكاوى بصدد ارتفاع الأجور . ولكن الصيغة الأساسية للإنتاج الرأسمالي لا تتغير بأي حال من الأحوال نظراً لأن الطبقة الاخيرة تجد نفسها مؤقتاً في ظروف ملائمة نسبياً لبقائها وتكاثرها . وكما أن الانتاج المتجدد البسيط لا ينقطع عن توليد العلاقة الرأسمالية وهي الرأسماليون في جانب والعمال الأجراء في الجانب الآخر ، كذلك إذا اتسع نطاق هذا الانتاج المتجدد (التجميع) فإنه يظل باستمرار يولد من جديد العلاقة الرأسمالية على نطاق اوسع أي يزداد الرأسماليون في طرف ويعظم عدد العمال الأجراء في الطرف الآخر . وإعادة إنتاج قوة العمل التي يجب أن تندمج على الدوام برأس المال بصفتها وسيلة تحقق تعدده ذاته ، وإعادة إنتاج قوة العمل التي لا تستطيع التحرر من رأس المال والتي يختفي استرقاق رأس المال لها تحت ستار الحقيقة التي مراداها وهي أنها تبيع نفسها تارة إلى هذا الرأسمالي وتارة إلى ذاك — نقول إن هذا الانتاج المتجدد لقوة العمل هو في الحقيقة عامل أساسي في إعادة إنتاج رأس المال نفسه وعلى ذلك يكون تجميع رأس المال عبارة عن زيادة عدد البروليتاريا (١) .

---

(١) أنظر كارل ماركس « مصدر سابق » وتأمل ما يأتي « في حالة بقاء درجة الاستبداد بالجماهير كما هو دون تغيير ، فكلما زاد عدد أفراد البروليتاريا في بلد ما عظم ثراؤه »
Collins : L'économie Politique, source des révolutions et des utopies prétendues socialistes, Paris, 1857, vol. III, p. 331.
ومن وجهة النظر الاقتصادية لا يعدو « هذا الفرد من البروليتاريا » أن يكون العامل الأجير الذى ينتج

لقد أدرك الاقتصاد السياسى هذه الحقيقة بحيث أن آدم سميث وريكاردو الخ أخطأوا فعلا إذ جعلوا التجميع مماثلا لاستهلاك العمال المنتجين لذلك الجزء من المنتج الفائض الذى يتحول إلى رأس مال أو مماثلا لتحويله الى عمال أجراء إضافيين . وقد كتب جون بيلرز سنة ١٦٩٦ يقول « لأنه إذا كان لدى المرء مائة ألف فدان ومثلها من الجنيهات والماشية دون أن يوجد عامل واحد ، فهل يزيد الغنى عن كونه عاملا ؟ ولما كان العمال هم الذين يجعلون الناس أغنياء لهذا كلما زاد العمال زاد عدد الأغنياء . . . فعمل الفقراء مصدر ثراء الأغنياء (؟) . وكتب برنارد دى ماندفيل بنفس المعنى فى بداية القرن الثامن عشر « من السهل فى حالة استقرار الملكية أن يعيش الناس دون المال عن أن يعيشوا بغير وجود الفقراء ، إذ من يقوم بالعمل؟ ولما كان الواجب الإبقاء عليهم (الفقراء) من الموت جوعا ، كذلك يجب ألا يأخذوا شيئا يستحق التوفير منه . وإذا حدث فى حالات متفرقة أن استطاع أحد أفراد الطبقة الدنيا عن طريق الجد غير العادى والاقتصاد فى مأكله أن يرتفع بنفسه عن المستوى الذى نشأ فيه فيجب ألا محال بينه وبين هذا . لا ننكر أن أحكم سبيل لكل منها فى المجتمع ولكل أسرة أن تكون مقتصدة ، ويعد من صالح جميع الشعوب الغنية ألا يكون أغلب الفقراء عاملين ولكن على أن ينفقوا باستمرار كل ما يحصلون عليه ... إن الذين يكسبون عيشهم عن طريق ما يؤدون من عمل كل يوم . . . لا دافع لهم على خدمة الغير إلا مطالبهم وهى المطالب التى يكون تخفيفها حكمة ، وعلاجها سخفاً . فالشىء الوحيد الذى يجعل العامل مجداً هو كمية معتدلة من النقود لأن القليل منها يثبط همته أو يلق به فى هاوية اليأس ، كما أن الكثير منها يجعله وقحاً كسولا . . . ويتضح مما سبق قوله أنه فى أى شعب حر لا يسمح بوجود العبيد تنحصر الثروة المؤكدة فى وجود جمع كثير من الفقراء المجدين ، لأنهم فضلا عن هذا عدون الأساطيل والجيوش بالرجال ، وبدونهم ينعدم التمتع ولا يكون ثمة قيمة لما تنتجه أية دولة . لكى

== « رأس المال » ويعمل على زيادته ثم يلق به فى عرض الشارع بمجرد أن يفيض عن الحاجة ولا يصبح ضروريا لتوسيع رأس المال وامتداده (السيد رأس المال Monsieur Capital حسب تعبير بيكير) .

« والعامل الهزيل الجسم الذى يقطن الغابة البدائية » شبح ولده خيال روشير ، فساكن الغابة البدائى صاحبها ولا تقل ملكيته من حيث كونها غير مقيدة عن ملكية فرد الأورانج تان ، وبذلك فهو لا يعد من حقوق البروليتاريا وإنما يصبح كذلك لو استغلته الغابة البدائية بدلا من أن يتولى هو استغلالها . أما من حيث ضعف جسمه وصحته فهناك وجه الموازنة بينه وبين أفراد البروليتاريا الحديثة بل وبين المصابين بالأمراض السرية من أفراد الطبقة العليا . ولا شك أن الهر ولهم روشير حين يتحدث « عن الغابة البدائية » إنما يقصد حقيقة موطنه الأصلى Luneburger Heath

تجعل المجتمع [الذي يتكون بطبيعة الحال من غير العمال) سعيداً والناس في رفاهية وراحة في ظل أحط الظروف لابد أن يكون عدد كبير منهم جهلاء وفقراء ، ان المعرفة تزيد رغباتنا حجماً وعدداً ، وكلما قل عدد الأشياء التي يتطلبها الإنسان سهل إمداده بالضروريات التي يتطلبها »[1] ولكن ماندفيل الابن السليم النظر لم يدرك أن جهاز عملية التجميع بينما يزيد من رأس المال يعمل في الوقت ذاته على زيادة عـــدد «الفقراء العاملين أي العمال الأجـراء الذين يحولون مالديهم من قوة عمل إلى رأس مال ذي قوة على التمدد الذاتي ، وهم إذ يفعلون ذلك يخلدون اعتمادهم على ثمرة إنتاجهم كما تتمثل في صورة الرأسمالي . وفي هذا يقول المسترف . م ، « إيدن » ماتنتجه التربة في بلادنا لا يكفي تماماً لمعيشتنا ، فلا نستطيع الحصول على الكساء والمسكن والغذاء إلا نتيجة عمل سابق . فيجب استخدام فريق على الأقل من المجتمع باستمرار ..... وهناك آخرون رغم أنهم لا يكدون ولا يغزلون تراهم يتحكمون في إنتاج الصناعة ولكنهم يعزون إعفاءهم من ممارسة العمل إلى ظروف الحضارة والنظام ... فهم وليدو الأنظمة المدنية [2] التي اعترفت بأن للأفراد أن يقتنوا الممتلكات بوسائل أخرى مختلفة إلى جانب الإجهاد والعمل ... والذين يملكون ثروات مستقلة ... فالتحكم في العمل ، لا امتلاك الأرض أو المال ، هو الذي يميز الأغنياء عن الفريق العامل من الجماعة ... إن هذا (والكلام يشير إلى مشروع يقترحه إيدن) كفيل أن يهيء للمالكين قدراً كافياً من النفوذ والسلطان على الذين ... يشتغلون من أجلهم ، وأن يضع مثل هؤلاء العاملين لا في مركز منحط وإنما في حالة من الاعتماد الحر الذي يلزم لراحتهم ورفاهيتهم كما يعلم أولئك الذين يعرفون الطبيعة البشرية »[3]. وعلي أولا أن أشير إلى أن المستر

---

(١) Bernard de Mandeville : The Fable of the Bees الطبعة الخامسة ، لندن ١٧٢٨ Remarks ص ٢١٢ و٢١٣ و٢٢٨ « إن المعيشة المعتدلة والعمل الدائم هما الطريق المباشر أمام الفقراء نحو السعادة الموافقة لمثل » [ولعل المؤلف يقصد بذلك ساعات العمل الطويلة ووسائل العيش الضئيلة] « ونحو غنى الدولة وقوتها » [أقرأ بدلا من ذلك : ملاك الأراضي والرأسماليين والسادة والوكلاء السياسيين] An Essay on Trade and Commerce, London 1770, p. 54.

(٢) كان يحسن بإيدن لو أنه سأل نفسه ممن خلق هذه « الأنظمة المدنية » ومن وجهة نظر الوهم القانوني التي رآها ، فانه لاينظر إلى القانون على أنه وليد علاقات الإنتاج المادية ؛ بل بالعكس يعتقد أن علاقات الإنتاج وليدة القانون . وقد قضى لنجويه بعبارة واحدة على نظرية منتسكيو الخيالية عن « روح القوانين » فقال « روح القوانين هي ـــ الملكية » .

(٣) « حالة الفقراء تاريخ الطبقات العاملة في انجلترا » ، لندن ١٧٩٧ جـ ١ الكتاب الأول ، الفصل الأول ، ص ١ ـــ ٢ ، المقدمة ص ٢٠

ف . م . إيدن الوحيد من تلامذة آدم سميث فى القرن الثامن عشر الذى أخرج مؤلفا له أهميته .(١)

فى ظل أحوال التجميع التى عرضناها وهى أحوال ملائمة نسبيا للعمال ، يتخذ اعتمادهم هذا شكلا يمكن احتماله ، بمعنى أنه فى هذه الظروف لا تشتد حدة هذه العلاقة وإنما يتسع مداها وبعبارة أخرى إن مجال استغلال وسيطرة رأس المال إنما يتسع تبعا لنموه فى الحجم وتبعا للزيادة فى عدد رعاياه ، وجانب أكبر من فائض منتجهم يزيد ويتحول باستمرار إلى رأس مال إضافى ، يعود إليهم على هيئة وسائل للدفع بحيث يستطيعون أن يوسعوا دائرة أسباب التمتع وأن يزيدوا رصيد استهلاكهم المكون من الكساء والأثاث الخ ، وأن يكونوا فى مركز يمكنهم من توفير قدر تافه من النقود كما أن تحسن نوع الكساء والغذاء والمعاملة لا يقضى على اعتماد العبد على سيده أو يحرره من الاستغلال كذلك لا يضع حدا لخضوع العامل الأجير لسلطان رأس المال ، فالارتفاع فى ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال لا يزيد عن كونه طوقا ذهبيا صاغه العامل لنفسه وجعله من الطول والثقل بحيث لا تكون ثمت ضرورة لربطه بإحكام حول عنقه . وفى خلال الجدل الذى نشب حول الموضوع أغفل الكتاب هذه النقطة الأساسية وهى الصفة الخاصة التى يتميز بها الإنتاج الرأسمالى . إن قوة العمل فى ظل الرأسمالية لا تباع لكى تشبع حاجيات شاريها الشخصية . إذ هدفه أن يزيد رأس ماله وأن ينتج سلعا تحتوى من العمل على مقدار أكبر من ذلك الذى دفع ثمنه أى تحتوى على جزء من القيمة لم يكلفه شيئا وإن كان يمكن تحقيقه رغم ذلك عن طريق بيع هذه السلع : فإنتاج القيمة الفائضة قانون لا بد منه ولا غنى عنه فى ظل هذه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج ولا تباع قوة العمل إلا لأنها تحفظ أدوات الإنتاج (بحكم كون الأخيرة رأس مال) ، كما أنها فضلا عن هذا تؤدى وظيفة المصدر لتكوين رأس مال إضافى(٢) ومهما كانت الأحوال

---

(١) « إذا كان القارىء يذكر مالتس الذى نشر فى كتابه "Essay on Population" سنة ١٧٩٨ أود أن أذكر أن هذا كتاب سطحى تافه سرق صاحبه مادته من ديفو ، سير جيمس ستيوارت ، تونسند ، فرانكلين ، ولاس وغيرهم ، ولا يحتوى على جملة واحدة من تفكير المؤلف نفسه [ويقول ماركس إن نظرية السكان هذه لها وجود سابق قبل عهد مالتس ، ثم يذكر القارىء أن مالتس قد حلف اليمين بأن يبقى أعزب بعد أن صار عضوا بكمبرج وذلك تبعا لقوانين تلك الجامعة وقد آثرنا إغفال بقية هذه الحاشية] .

(٢) ومع هذا فالحد الذى يقف عنده استخدام الآلة والعامل واحد أى إمكانية تحقيق رب العمل لربح على ما ينتجه عملهما فاذا كان معدل الأجور بحيث يهبط بمكاسب رب العمل إلى ما دون متوسط ربح رأس المال لانقطع رب العمل عن استخدامهما أو لاستخدمهما بشرط قبولهما الخفض فى الأجور »
John Wade ,op.cit ,p.241.

التي يجري فيها بيع قوة العمل في صالح العمال أو في غير صالحهم فإن هذه الأحوال تنطوي على الضرورة الداعية إلى إعادة بيع هذه القوة على الدوام وإلى التوسع في إعادة إنتاج الثروة على هيئة رأس مال . ونفس طبيعة الأجور تتضمن على ما رأينا معنى أن العامل يقدم دائما مقداراً محدوداً من العمل الذي لا يقبض عنه أجراً . وبغض النظر تماما عما يحدث من ارتفاع الأجور حينما يكون ثمن العمل في هبوط وهكذا ، فلا يعني ارتفاع في الأجور أكثر من هبوط كمي في مقدار العمل المجاني الذي يتعين على العامل أداؤه . ولا يمكن أن يستمر هذا الهبوط حتى يصل الحد الذي يهدد فيه النظام بأسره . وإذا استثنينا الحالة التي يحدث فيها صراع حول معدل الأجور (وقد أوضح آدم سميث من زمن طويل أن السيد يظل سيداً في مثل هذا النضال) ، فإن الارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال يتضمن أحد أمرين . فإما أن يستمر ثمن العمل في الارتفاع لأن هذا الارتفاع لا يؤثر في تقدم عملية التجميع ، وليس في هذا ما يستدعي النظر إذ كما يقول آدم سميث « بعد إنقاص هذه (الأرباح) قد لا يقف الأمر برأس المال عند حد مواصلة الزيادة بل إنه يزداد بأسرع مما كان يفعل من قبل ... إن رأس مال كبيراً جداً ذا أرباح صغيرة يزداد بوجه عام بأسرع مما يزداد رأس مال صغير بأرباح كبيرة » (ج٢ ص ١٩٨) . وواضح في تلك الحالة أن النقص في مبلغ العمل المجاني لا يؤثر بأي حال من الأحوال في اتساع مجال السيطرة الرأسمالية وقد يبطئ التجميع نتيجة الارتفاع في ثمن العمل ، والسبب في هذا ضعف الدافع على الكسب . يقل معدل التجميع ، وبناء على هذا يختفي السبب الأولي في هذا النقص وهو عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل التي هي موضع الاستغلال . إن جهاز عملية الإنتاج الرأسمالي يزيل العقبات التي خلقها بصورة مؤقتة . يعود ثمن العمل إلى الهبوط مرة أخرى إلى المستوى الذي يتفق مع حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي بغض النظر عما إذا كان المستوى يقل عن أو يزيد على أو يتماثل مع المستوى الذي كان معتبراً مستوى عادياً قبل حدوث الزيادة في الأجور . من هذا نرى أن الذي يجعل رأس المال زائداً عن الحد في الحالة الأولى ليس هذا المعدل المنخفض في الزيادة المطلقة أو النسبية في قوة العمل أو في عدد العمال ، بل بالعكس نجد أن الزيادة في رأس المال هي التي تجعل قوة العمل التي هي موضع الاستغلال غير ملائمة أو كافية . أما في الحالة الأخيرة فالذي يجعل رأس المال غير كاف ليس الزيادة في النمو المطلق أو النسبي للعمل أو للعمال ، بل بالعكس من ذلك فإن النقص في رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال أو بالأحرى ثمنها زائدة عن الحد . هذه الحركات المطلقة في تجميع رأس المال هي التي تنعكس لنا كحركات نسبية في كمية قوة العمل القابلة

للإستغلال وبذلك تبدو كأنما ولدتها أو انتجتها حركة مستقلة قامت بها الاخيرة . ولنضع الأمر بصورة رياضية تقول إن حجم التجميع عبارة عن التغير المستقل . إن حجم الأجور هو المتغير الذى يعتمد على غيره ؛ لا العكس . وعلى ذلك حيث تدخل الدورة الصناعية فى مرحلة الأزمة يعبر الارتفاع فى قيمة النقود عن الهبوط العام فى ثمن السلع ؛ وحين تدخل الدورة مرحلة الرخاء يعبر الهبوط فى قيمة النقود عن الارتفاع العام فى ثمن السلع . ولهذا يستنتج رجال المدرسة التى يقال لها المدرسة النقدية أنه حين ترتفع الأثمان تقل النقود التى بالتداول والعكس . هذا الجهل وسوء الفهم التام للحقائق (كارل ماركس : نقد للاقتصاد السياسى ص ١٦٦ وما بعدها) يجد ان مثيلا لها لدى الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرة التجميع المذكورة آنفاً على أنها نتيجة وفرة أو ندرة العمال الأجراء .

وفيما يلى خلاصة بسيطة لقانون الإنتاج الرأسمالى (والذى هو أساس « قانون السكان الطبيعى » المزعوم) . لاتزيد النسبة بين رأس المال الى التجميع وبين معدل الأجور عن كونها النسبة بين العمل المجانى المحول إلى رأس المال من جهة والعمل المأجور الاضافى الذى يلزم لدفع رأس المال الإضافى فى هذا إلى الحركة . وهى على ذلك ليست نسبة بين حجمين مستقلين ، حجم رأس المال من جهة وعدد العمال من جهة أخرى ؛ لا بل إنها فى التحليل الأخير ليست إلا النسبة بين العمل المجانى والمأجور من جانب نفس العمال ، وعلى ذلك إذا كان مقدار العمل المجانى الذى تقدمه الطبقة الرأسمالية يزيد بسرعة كبيرة بحيث أنه لايتحول إلى رأس مال إلا بالاستعانة بمقدار إضافى كبير جداً من العمل الذى يدفع أجره ، نقول فى هذه الحالة ترتفع الأجور ، وكذلك يحدث هبوط نسبى فى نسبة العمل المجانى وذلك إذا تساوت الأشياء الاخرى . ولكن لا يلبث أن يحدث رد فعل بمجرد أن يبلغ هذا الهبوط النقطة التى لا يعود عندها وجود عرض عادى للعمل الفائض عما يتغذى به رأس المال ، وحينئذ تتحول نسبة من الإيراد أصغر إلى رأس مال ، ويبطىء التجميع ، وتقف الحركة التصاعدية للأجور . وهكذا نجد الارتفاع فى ثمن العمل مقيداً داخل حدود لا تقف عند حد أنها لا تمس أسس النظام الرأسمالى ؛ بل إنها لتضمن فعلا استمراره على نطاق يأخـذ فى الازدياد . ولا يعنى قانون التجميع الرأسمالى حقيقة أكثر من أنه ذو طبيعة تحول دون أى نقص فى درجة استغلال العمل أو أى زيادة فى ثمن العمل زيادة تعرض للخطر الملاقة الرأسمالية وتجد إنتاجها على نطاق يزداد اتساعاً باستمرار ، ولا يمكن أن تكون الأمور بخلاف هذا فى طريقة إنتاج لا يوجد فيها العامل إلا لتنمية طاقة القيم الموجودة على الاتساع

والامتداد ، وهى طريقة تخالف تلك التى توجد فيها الثروة المادية بقصد العمل على تنمية حاجيات العامل المتزايدة والمتطورة .

هكذا نرى أن الإنسان فى ميدان الإنتاج الرأسمالى يتحكم فيه ويسيطر عليه ما أنتجته يداه (١) .

٢ — التناقص النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال

كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركز

يرى الاقتصاديون أن الارتفاع فى الأجور لا يرجع إلى مدى اتساع الثروة الاجتماعية ولا إلى حجم رأس المال الذى يؤدى وظيفته فعلا ، وإنما يعزى إلى النمو الدائم للتجميع وسرعة ذلك النمو (آدم سميث ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن) . وكان بحثنا حتى الآن مقصوراً على مظهر خاص معين من هذه العملية وهو المظهر الذى تحدث فيه الزيادة فى رأس المال بدون أن يطرأ أى تغيير على التركيب الفنى لرأس المال ، ولكن لا يلبث أن يجتاز هذه المرحلة ، ذلك أنه إذ تستقر قواعد النظام الرأسمالى خلال سير عملية التجميع نصل إلى نقطة يصبح عندها نمو إنتاجية العمل الإجتماعى أقوى عامل فى التجميع . ويقول آدم سميث « إن نفس السبب الذى يرفع أجر العمل وهو زيادة رأس المال يميل إلى ان يزيد من قواه الإنتاجية وان يجعل مقداراً صغيراً من المجهود ينتج مقداراً كبيراً من العمل » .

وبغض النظر عن الأحوال الطبيعية (كخصب التربة إلخ) وعن الكفايات والمقدرات الخاصة التى تتوافر للمنتجين المستقلين والمنعزلين بعضهم عن بعض (وهى المقدرات التى تظهر فى جودة منتجاتهم أكثر منها فى مقدارها) — نقول بغض النظر عن هذا كله يعبر المقدار النسبى من أدوات الإنتاج التى يحولها عامل واحد خلال فترة معلومة إلى منتجات عن درجة إنتاجية العمل الاجتماعية (وذلك مع ثبات حدة قوة العمل) . فتزداد كمية أدوات الإنتاج

---

(١) إذا رجعنا الآن إلى بحثنا الأول الذى أظهرنا فيه أن رأس المال نفسه ليس إلا نتيجة العمل الإنسانى ... ليبدو لنا من غير المفهوم إطلاقا أن يقع الانسان تحت سلطان رأس المال ذلك الشيء الذى أنتجه هو . ولكن بما أن هذا الخضوع له وجود حقيقى هنا نجد أمامنا السؤال الآتى : كيف أصبح العامل عبدا لرأس المال وهو خالقه وحاكمه فى الأصل ؟

Von Thunen : Der isolirte Staat, Rostock, 1863, part II, Section II, pp. 5 and 6.

لقد أحسن تونن صنعا بهذا السؤال ولكن إجابته عليه إجابة طفل .

التي يشتغل بها مع إنتاجية العمل ، ولكن أدوات الإنتاج تلعب دوراً مزدوجاً فنمو بعضها يكون نتيجة لإنتاجية العمل المتزايدة بينما نمو البعض الآخر سبب فيها . مثال ذلك إذا ترتب على تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وعلى استخدام الآلات إن صار في الإمكان صياغة مقدار أكبر من المواد الخام في وقت معلوم وبعبارة أخرى أمكن لكمية أكبر من المواد الخام والمساعدة أن تدخل في عملية العمل ، كان هذا نتيجة ناجمة من ازدياد إنتاجية العمل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون مقدار الآلات وحيوانات الجر والحمل والأسمدة المعدنية والمصارف المائية الخ سبباً يعمل على ازدياد إنتاجية العمل . وتنطبق نفس الملاحظة على كمية أدوات الإنتاج المركزة في المباني والأفران ووسائل النقل الخ . وسواء كان هذا النمو سبباً أو نتيجة فإن اتساع نطاق أدوات الإنتاج إذا قيس بما يتجسم فيها من قوة عمل عبارة عن تعبير عن ازدياد إنتاجية العمل ، وعلى ذلك فزيادة الأخيرة تبدو في هبوط كمية العمل بالنسبة إلى كمية أدوات الإنتاج التي يدفعها هذا العمل إلى الحركة ، أو تبدو في هبوط العامل الذاتي في عملية العمل بالقياس إلى عواملها الموضوعية .

هذا التغيير في التركيب الفني لرأس المال أو هذا النمو في كمية أدوات الإنتاج بالقياس إلى كمية قوة العمل التي تحركها ، ينعكس كذلك في التركيب القيمي لرأس المال أي تعكسه الزيادة في رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير . لنفرض رأس مال كان مكوناً من ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج ، ٥٠ ٪ تنفق على قوة العمل ، وبعد ذلك ترتب على ازدياد إنتاجية العمل أن أنفق ٨٠ ٪ منه على أدوات الإنتاج ، ٢٠ ٪ على قوة العمل وهكذا . والقانون الذي يقول إن نسبة رأس المال الثابت تنمو باطراد بالقياس إلى رأس المال المتغير ، قانون يثبته تحليل مقارن لأثمان السلع سواء وازنا بين عصور اقتصادية متتالية في بلد معين أو بين بلاد مختلفة في نفس الوقت الواحد . فالحجم النسبي لعامل الثمن هذا وهو العامل الذي يمثل المستهلك من أدوات الانتاج أو الجزء المتغير من رأس المال لا يتناسب تناسباً مباشراً مع تقدم التجميع ، أما الحجم النسبي لعامل الثمن الذي يعني بدفع أجر العمل أو الذي يمثل رأس المال المتغير ، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التجميع .

والنقص في الجزء المتغير من رأس المال إذا قيس بالجزء الثابت إنما يوضح بصفة تقريبية التغير في تركيب عناصره أو أجزائه المادية فاذا كان رأس المال الذي يستثمر اليوم في الغزل على هذا الشكل : ٧/٨ من الجزء الثابت ، ١/٨ من الجزء المتغير بينما في بداية القرن الثامن عشر كان التوزيع عبارة عن ١/٢ من رأس المال الثابت ، ١/٢ من المتغير ، فمن الواجب علينا أن نذكر من الجهة الأخرى

أن كمية المواد الخام وأدوات العمل الخ التي تستهلكها اليوم كمية من عمال الغزل بطريقة إنتاجية أكبر مئات المرات مما كان يستهلك في بداية القرن الثامن عشر . والسبب في هذا أنه بازدياد إنتاجية العمل لا تحدث فقط زيادة في مقدار ما يستهلكه ذلك العمل من أدوات الانتاج وإنما يحدث نقص كذلك في قيمة هذه الأدوات بالقياس إلى كميتها . حقيقة هناك زيادة مطلقة في قيمتها ولكنها زيادة لا تتناسب مع الزيادة في كميتها ، وعلى ذلك فالزيادة في الفرق بين رأس المال الثابت والمتغير أقل بكثير من الزيادة في الفرق بين مجموعة أدوات الانتاج التي يتحول اليها رأس المال الثابت ومجموعة قوة العمل التي يتحول اليها رأس المال المتغير ، فيزداد الفرق الأول تبعاً للأخير وإن كان بدرجة أقل .

وأكثر من هذا . إذا قلل تقدم التجميع من الحجم النسبي للجزء المتغير من رأس المال فهذا لا يتضمن استبعاد إمكانية حدوث ارتفاع في الحجم المطلق ، لنفرض أن قيمة رأسمالية تقسم أولا إلى ٥٠٪ من رأس المال الثابت ، ٥٠٪ من المتغير ثم أصبح التقسيم فيما بعد ٨٠٪ ، ٢٠٪ على التوالي. فلو زاد رأس المال أثناء ذلك من ٦,٠٠٠ الى ١٨,٠٠٠ جنيه لأصبح جزءه المتغير ٣٦٠٠ جنيه بعد ان كان ٣٠٠٠ وبذا يكون قد تعرض لزيادة مطلقة بمقدار الخمس . ولكن بينما كانت زيادة من قبل في رأس المال بنسبة ٢٠٪ كافية لرفع الطلب على العمل بنسبة ٢٠٪ فإن الأمر الآن يستلزم زيادة رأس المال الأصلي إلى ثلاثة أمثاله .

أوضحت في الباب الرابع ان تقدم إنتاجية العمل الاجتماعية يفترض وجود التعاون على نطاق يتسع باطراد . وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن تنظيم تقسيم واتحاد العمل كما يمكن الاقتصاد في أدوات الانتاج عن طريق التركيز الواسع النطاق ، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن خلق أدوات العمل التي لا تصلح بحكم طبيعتها إلا لاستعمالها بطريق الاشتراك ومثل ذلك (مجموعة الآلات) ، ويمكن تسخير قوى طبيعية هائلة لخدمة الانتاج ، ويمكن تحويل عملية الانتاج الى وسيلة فنية لتطبيق العلم . وعلى أساس هذا الضرب من إنتاج السلع الذي يملك فيه الأفراد أدوات الانتاج (بحيث ان العامل ينتج السلع مستقلا عن الآخرين او يبيع ما يملك من قوة العمل كأنها سلعة إذ تعوزه الوسائل التي يمارس بها الصناعة المستقلة) ، لا يتحقق الفرض السابق من التعاون الواسع النطاق إلا بتعدد رؤوس الأموال الفردية أو بنسبة مدى تحول أدوات الإنتاج ووسائل العيش الإجتماعية إلى متاع للرأسماليين . لا يمكن لإنتاج السلع أن يكون إنتاجا على نطاق واسع إلا في ظل الشكل الرأسمالي ، وعلى ذلك فتوافر مقدار معين من تجميع رأس المال في أيدي منتجي السلع

الفرديين مقدمة ضرورية لهذا الأسلوب الرأسمالي في الانتاج . لقد كان علينا أن نفرض حدوث مثل هذا التجميع كجزء من عملية الانتقال من إنتاج نظام الحرفة اليدوية إلى نظام الصناعة الرأسمالي ، ويصح أن ندعو ذلك باسم التجميع الأولى نظراً لأنه ليس نتيجة لطريقة الانتاج الرأسمالية المخصوصة ولكنه الأساس التاريخي لذلك النظام . وليست بنا حاجة إلى البحث في كيفية حدوثه إذ نكتفي أن نعلم أنه نقطة الابتداء . إن الذي يتعين علينا ملاحظته هو أن كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وهي الوسائل التي تنشأ على هذا الأساس ، تعد في الوقت ذاته وسائل لزيادة إنتاج فائض القيمة أو فائض المنتج وهذا الأخير بدوره العامل الذي يخلق التجميع ؛ فكأنها في نفس الوقت وسائل لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال أو وسائل للإسراع بتجميعه . واستمرار إعادة تحويل القيمة الفائضة إلى رأس مال يبدو كأنه زيادة مطردة في رأس المال المشترك في عملية الانتاج ، وهذا بدوره يصبح أساساً لاتساع نطاق الانتاج وما يصحبه من وسائل لزيادة إنتاجية العمل وللإسراع بإنتاج القيمة الفائضة . بناء على ذلك إذا بدا أن مقداراً معيناً من التجميع شرط ضروري لطريقة الانتاج الرأسمالية ، سببت الأخيرة بالعكس سرعة تجميع رأس المال ؛ فكأن نمو كل من طريقة الانتاج الرأسمالية وتجميع رأس المال متصلان بعضهما ببعض، فيحكم العلاقات المتبادلة بين هذين العاملين الاقتصاديين نرى أنهما يهيئان الدافع على ذلك التغيير الذي يطرأ على التركيب الفني لرأس المال وهو التغيير الذي يرجع اليه الفضل في أن رأس المال المتغير يصغر حجمه باستمرار بالقياس إلى رأس المال الثابت .

وكل رأس مال فردي عبارة عن تركز لأدوات الانتاج الأمر الذي يهيء السيطرة على جيش من العمال ، وكل تجميع يصبح وسيلة لإجراء تجميع جديد ، وكلما زادت مجموعة الثروة التي تقوم بوظيفة رأس المال صحب ذلك ازدياد تركز هذه الثروة في أيدي الرأسماليين الفرديين مما يترتب عليه اتساع الأساس الذي يقوم عليه الانتاج الكبير وأساليب الانتاج الرأسمالية . ونمو رؤوس الأموال الفردية يسبب نمو رأس المال الاجتماعي ، فاذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رؤوس الأموال الفردية ومعها تركز أدوات الانتاج تزيد بنسبة المدى الذي تصبح فيه أجزاء من رأس المال الاجتماعي الكلي ، وفي الوقت ذاته تنفصل أجزاء من رؤوس الأموال الأصلية لتؤدي عملها كرؤوس أموال جديدة مستقلة . وبغض النظر عن الأسباب الأخرى يلعب تقسيم الملكية بين الأسرات الرأسمالية دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية .

وبتجميع رأس المال يزيد عدد الرأسماليين إلى حد أكثر أو أصغر ، وهناك أمران يميزان هذا النوع من التركز الذي يتوقف مباشرة على التجميع أو يتماثل معه . فأولا نجد أنه إذا تساوت الأشياء الأخرى فان ازدياد تركز أدوات الانتاج الاجتماعية في أيدي الرأسماليين الفرديين يحد من مدى الثروة الاجتماعية . وثانياً فذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي والذي يستقر في كل مجال معين من مجالى الانتاج يقسم بين كثيرين من الرأسماليين الذين يواجهون بعضهم بعضا بصفتهم منتجى سلع مستقلين كل منهم ينافس الآخر . ولا يقف الأمر عند حد انتشار التجميع والتركز المصاحب له على نقط كثيرة ، بل إن نمو رؤوس الأموال العاملة يعوقه رؤوس الأموال الجديدة وانقسام القديمة . وهكذا نرى رأس المال يبدو من جهة تركزاً متزايداً لأدوات الانتاج وللسيطرة على العمل ، كما أنه من جهة أخرى يطرد رؤوس أموال فردية كثيرة .

ومقابل هذا الانقسام لرأس المال الاجتماعي إلى عدد من رؤوس الاموال الفردية نجد تركز رؤوس الأموال الفردية أي تركز أدوات الانتاج والسيطرة على العمل . ومعنى هذا الأمر الأخير القضاء على استقلال رؤوس الأموال الفردية ، وسلب الرأسماليين بعضهم بعضا . وتحول الكثير من رؤوس الأموال الصغيرة إلى عدد قليل من رؤوس الأموال الكبيرة . وتتميز هذه العملية عن التجميع البسيط من حيث أنها لاتزيد عن التغيير في توزيع رؤوس الأموال الموجودة الآن والتي تؤدي عملها ، ولهذا لايحدها ميدان فعلها مدى الثروة الاجتماعية المطلق أو حدود التجميع المطلقة . يتجمع رأس المال إلى مجموعات كبيرة في يد لأنه قد نزع من أيد كثيرة . هنا نجد لدينا مركزية حقيقية صادقة تخالف التجميع والتركز .

وليس في الامكان أن نصوغ القوانين المتعلقة بمركزة رأس المال هذه ، وتكفينا الاشارة العابرة إلى الحقائق . تجرى معركة المنافسة بواسطة العمل على خفض أثمان السلع ؛ وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رخص السلع يتوقف على إنتاجية العمل وهذه تتوقف بدورها على مدى نطاق الانتاج ولهذا تتغلب رؤوس الأموال الكبيرة على الصغيرة . ويذكر القارىء أنه كلما تقدم الانتاج الرأسمالي عظم اخذ الأدنى لحجم رأس المال الفردي وهو الحد اللازم لمواصلة العمل والقيام به في الاحوال العادية . لهذا تتدفق رؤوس الأموال الاصغر حجما على ميادين الإنتاج التي لم تستحوذ عليها الصناعة الكبيرة بعد تماما ، فتنشب المنافسة العنيفة في هذه الميادين بنسبة مباشرة إلى عدد رؤوس الاموال المتنافسة وبنسبة

عكسية إلى حجمها ، وتنتهي المنافسة دائماً بالقضاء على عدد من صغار الرأسماليين تنتقل رؤوس أموالهم لحد ما إلى أيدي منافسيهم الأكبر شأناً أو تتحطم . وبغض النظر عن هذا فان نمو الانتاج الرأسمالي يولد قوة جديدة بالكلية ألا وهي قوة نظام الائتمان .

يظهر نظام الائتمان بصفته عاملا يعاون التجميع فيجذب إلى أيدي الرأسماليين الفرديين أو المتحدين الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع ، ولكن لا يلبث قبل مضي وقت طويل أن يصبح سلاحاً قوياً جديداً في الصراع التنافسي ، وفي النهاية يبدو كجهاز هائل يعمل على مركزة رأس المال .

إن تقدم الانتاج الرأسمالي والتجميع يصاحبه نمو المنافسة والائتمان وهما أقوى العوامل المؤدية إلى مركزية رأس المال . وفي الوقت نفسه يعمل تقدم التجميع على زيادة مقدار المادة الصالحة للمركزة وزيادة رؤوس الأموال الفردية ، أما توسع الانتاج الرأسمالي فيخلق من جهة طلباً اجتماعيـاً جديداً كما يولد من جهة أخرى الوسائل الفنية التي تؤدي إلى بدء المشروعات الصناعية الضخمة التي لا يتسنى قيامها إلا كنتيجة لمركزية رأس المال . لهذا نجد اليوم أن الميل إلى المركزية واجتذاب رؤوس الأموال الفردية أقوى مما كان قبلا . ولكن بينما نرى أن التوسع النسبي ونشاط حركة المركزية يعينهما إلى حد ما مقدار الثروة الرأسمالية الموجودة وتفوق الجهاز الاقتصادي ، فان تقدم المركزية لا يتوقف على النمو الإيجابي في حجم رأس المال الاجتماعي .

وهذا هو الفارق الذي يميز بين المركزية والتركز حيث لا يعدو الأخير أن يكون تعبيراً آخر عن الانتاج المتجدد على نطاق متسع . ويمكن حدوث المركزية كنتيجة مجرد التغيير في توزيع رؤوس الأموال الفردية الموجودة الآن أي نتيجة تغيير بسيط في التجميع الكمي quantitative grouping للأجزاء التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي . فمن المستطاع أن تتركز مقادير هائلة من رأس المال في يد واحدة لأن مقادير صغيرة نسبياً منه تسحب من أيدي عدد من الأيدي الفردية . وكان من الممكن في أي فرع معلوم من الصناعة أن تبلغ المركزية حدها الأقصى لو اختلطت جميع رؤوس الأموال المستثمرة في هذا الفرع وكونت رأس مال واحداً . ومن الممكن في مجتمع معلوم أن نصل إلى هذا الحد لو تركز جميع رأس المال الاجتماعي في نفس الأيدي سواء كانت أيدي رأسمالي واحد أو مجتمع رأسمالي واحد .

وتكمل المركزية عمل التجميع إذ تجعل في مكنة الرأسماليين الصناعيين أن يمدوا نطاق عملياتهم . والنتيجة الاقتصادية واحدة سواء كان بلوغ هذا الحد الأقصى عن طريق التجميع أو

المركزية ، او حدثت المركزية بطريقة الضم العنيفة (إذ تصبح بعض رؤوس الأموال من القوة حداً يجعلها تحضر اتحاد رؤوس الأموال الأخرى وتجتذب أجزاءها المتناثرة) أو بطريقة هينة كما يحدث عند إنشاء الشركات المساهمة . ففي كل مكان نجد أن اتساع نطاق المنشآت الصناعية يكون نقطة الابتداء في إجراء تنظيم أكثر شمولا واتساعاً لعمل تعاوني من جانب الكثير من أمثال هذه المنشآت الصناعية ، وفي ازدياد نمو قواها المادية — وبعبارة أخرى يكون نقطة الابتداء في حركة مطردة تعمل على تحويل عمليات الانتاج المنعزلة إلى عمليات إنتاج متحدة من الناحية الاجتماعية وتدار بالطرق الفنية .

واضح إذن أن التجميع أي الزيادة التدريجية في رأس المال عن طريق الانتاج المتجدد ، عملية بطيئة بالقياس إلى المركزية التي لا تقتضي أكثر من تغيير في توزيع اجزاء رأس المال الاجتماعي . لو أن العالم اضطر أن ينتظر حتى تتجمع رؤوس أموال فردية قادرة على إنشاء الخطوط الحديدية لما كانت هذه الأخيرة ذات وجود اليوم ، ولكن المركزية فعلت هذا الشيء الضروري في لمح البصر وذلك عن طريق تكوين الشركات المساهمة . فبينما تزيد المركزية من آثار ونتائج التجميع وتعجل بها ، فإنها في الوقت ذاته تزيد من التغييرات التي تطرأ على التركيب الفني لرأس المال وتعجل بها وهو التغيير الذي بمقتضاه ينمو الجزء الثابت على حساب الجزء المتغير بحيث ينقص الطلب النسبي على العمل .

إن مجموعات رأس المال التي تتحد وتتماسك سراعاً عن طريق المركزية يتجدد إنتاجها وتزيد شأنها في ذلك شأن غيرها ولكن بطريقة أسرع وبهذا تصبح عوامل جديدة وقوية في التجميع الاجتماعي . وعلى ذلك حين نتحدث عن التجميع الاجتماعي فإن كلامنا يتضمن (دون أن نصرح بذلك) نتائج المركزية وآثارها .

رأينا (القسم الأول من الفصل ٢٢) أن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون أثناء عملية التجميع العادي تصلح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة وبخاصة استغلال نواحي التقدم في الفن الصناعي . ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة حتما التي فيها يولد رأس المال القديم من جديد وقد اكتسب طابعاً فنياً مكتملا بحيث أن كمية صغيرة نسبياً من العمل تدفع كمية كبيرة نسبياً من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

وينجم عن هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق في الطلب على العمل كبيراً تبعاً للنسبة التي بها تجمعت رؤوس الأموال التي تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملية المركزة .

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافى الذى تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال، بنسبة حجمه عدداً يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذى يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم .

٣ — الانتاج المتزايد (المتصاعدى) لجيش العمل الاحتياطى

رأينا أن تجميع رأس المال الذى بدا فى الأصل امتداداً له من حيث الكم ، يتم عن طريق تغيير فى تركيبه يتخذ شكل زيادة متصلة فى جزئه الثابت ونقصاً مستمراً فى جزئه المتغير . والطريقة الرأسمالية فى الانتاج ، ونمو قوة العمل الانتاجية المطابقة لها ، والتغيير الذى يعقب ذلك فى التكوين العضوى لرأس المال — هذه كلها لاتسير جنباً إلى جنب مع تقدم التجميع، أو نمو الثروة الاجتماعية فحسب ، بل إن حركتها أشد سرعة ؛ ذلك أن التجميع البسيط أو التوسع المطلق فى رأس المال الكلى تصحبه مركزة عناصره الفردية ، كما أن التغيير فى التركيب الفنى لرأس المال الاضافى يكون مصحوباً بتغيير فى التركيب الفنى لرأس المال الأصلى . وعلى ذلك يترتب على اطراد سير التجميع تغيير فى النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير . فلو فرضنا أن هذه النسبة كانت فى الأصل ١ : ١ فقد أصبحت الآن ٢ : ١ ، ٣ : ١ ، ٤ : ١ ، ٥ : ١ ، ٧ : ١ الخ بمعنى أنه لو كان نصف قيمته الكلية قد تحول فى الأصل إلى قوة عمل والنصف الآخر إلى أدوات إنتاج لوجدنا الآن أن $\frac{١}{٣}$ ، $\frac{١}{٤}$ ، $\frac{١}{٥}$ ، $\frac{١}{٦}$ ، $\frac{١}{٨}$ الخ يتحول إلى قوة عمل بينما من جهة أخرى يتحول $\frac{٢}{٣}$ ، $\frac{٣}{٤}$ ، $\frac{٤}{٥}$ ، $\frac{٥}{٦}$ ، $\frac{٧}{٨}$ الخ يتحول إلى أدوات إنتاج . ولما كان الطلب على العمل يعينه مقدار رأس المال المتغير فإن هذا الطلب يهبط بصورة مطردة كلما زاد رأس المال الكلى ، بدلا أن يزداد كما فرضنا من قبل . وبنمو رأس المال الكلى يزداد كذلك الجزء المتغير منه أو العمل المندمج فيه ولكن بنسبة تتناقص على الدوام ، والتجميع والمركزة الآخذان فى الزيادة يؤديان إلى تغييرات جديدة فى تركيب رأس المال وإلى خفض أسرع فى جزئه المتغير بالقياس إلى الجزء الثابت .

هذا الهبوط النسبى السريع فى الجزء المتغير وهو هبوط يصحب الزيادة السريعة فى رأس المال الكلى ويسير بخطوات أسرع من هذه الزيادة — نقول إن هذا الهبوط يتخذ الشكل المعكوس فى الطرف الآخر أى شكل زيادة مطلقة فى الظاهر فى عدد العمال وهى زيادة أسرع دائماً من مثيلتها فى رأس المال المتغير أى أدوات الانتاج . ولكن الواقع أن التجميع الرأسمالى نفسه هو الذى يولد عدداً من العمال فائضاً عن الحاجة أى عدداً من العمال أكبر مما يكفى متوسط حاجة التوسع الذاتى لرأس المال — وبعبارة موجزة يؤدى إلى تكوين فريق فائض من السكان .

والحركة التى يترتب عليها تجميع رأس الاجتماعى تسبب أحياناً تغييرات هرية تؤثر فى رأس المال الاجتماعى هذا بوجه عام ، بينما فى بعض الأحيان تحدث تغييرات فى نفس الوقت فى مختلف فروع الانتاج . ففى بعض الميادين يطرأ تغيير على تركيب رأس المال دون أن يصحب ذلك زيادة فى حجمه المطلق وهو تغيير ناجم عن التركيز البسيط ، وفى ميادين أخرى يكون النمو المطلق فى رأس المال مصحوباً بنقص فى جزئه المتغير أى فى مقدار قوة العمل ، بينما فى ميادين أخرى يحدث أن رأس المال يستمر فى النمو لمدة معينة على أساسه الفنى القائم ويجتذب قوة عمل إضافية بنسبة الزيادة فيه ، وكذلك فى ميادين أخرى يتعرض رأس المال لتغيير عضوى فينقص جزؤه المتغير — ولكن الذى يحدث فى كافة ميادين الانتاج أن الزيادة فى العنصر المتغير من رأس المال وبالتالى فى عدد العمال الذين يستخدمون تكون مرتبطة على الدوام بتقلبات عنيفة وبالانتاج الزائل المؤقت لفائض السكان ، وقد يتخذ هذا الشكل الظاهر أمام أعيننا من حيث طرد العمال المستخدمين أو الشكل الأقل ظهوراً وإن كان حقيقياً ألا وهو ازدياد صعوبة استيعاب العدد الاضافى من العمال بالطرق الاعتيادية [1] الى جانب درجة الزيادة فى حجم رأس المال الاجتماعى العامل . واتساع نطاق الانتاج والزيادة فى عدد العمال المشتغلين ، ونمو إنتاجية عملهم ، وازدياد تدفق كافة مصادر الثروة — نقول إلى جانب هذا كله يتسع المجال الذى يعظم فيه اجتذاب رأس المال للعمال كما يشتد إبعاده أو

---

(١) حسب الاحصاء عن انجلترا وويلز كان عدد الذين يعملون فى الزراعة (بما فى ذلك الملاك والفلاحون والمشتغلون فى الحدائق والرعاة الخ) ٢٫٠١١٫٤٤٧ (١٨٥١) ، ١٫٩٢٤٫١١٠ (١٨٦١) بنقص قدره ٨٧٫٣٣٧ وكانت النسب كالآتى فى هذين المدتين : ١٠٢٫٧١٤ ، ٧٩٫٢٤٢ : صناعة المنسوجات الصوفية) ، ١١١٫٩٤٠ — ١٠١٫٦٧٨ (نسيج الحرير) ، ١٢٫٠٩٨ — ١٢٫٥٥٦ (البفتة) والزيادة صغيرة جدا فى الصناعة الأخيرة بسبب [illegible] القاتل ، وهذا يتضمن نقصا فى عدد العمال يتناسب مع هذا التوسع — ٢٠٫٣٩٣ ، ١٨٫١٧٦ (عمل القبعات) ، ١٠٫٥٦٦ ، ١٠٫٦٧٧ (الجعة) ٤٫٩٤٩ — ٤٫٦٨٦ (الشمع) والنقص فى هذه الصناعة راجع إلى انتشار الإضاءة بالغاز ، ٢٫٠٣٨ — ١٫٤٧٨ (الأمشاط) ، ٣٠٫٥٥٢ — ٣١٫٦٤٧ (النشر والزيادة الطفيفة هنا راجعة إلى الزيادة فى النشر بالآلة) ، ٢٦٫٩٤٠ — ٢٦٫١٣٠ (عمل المسامير والنقص راجع الى منافسة الآلات) ، ٣١٫٣٦٠ — ٣٢٫٠٤١ (العمال بالمناجم ومناجم النحاس) . ومن جهة أخرى نجد زيادة كبيرة فى غزل ونسج القطن (٣٧١٫٧٧٧ ، ٤٥٦٫٦٤٦ على التوالى) . وكان عدد العمال فى مناجم الفحم ١٨٣٫٣٨٩ (١٨٥١) ، ٢٤٦٫٦١٣ (١٨٦١) . « ويلاحظ بوجه عام أن الزيادة فى عدد العمال بلغت أقصاها منذ سنة ١٨٥١ فى فروع الصناعة التى لم تستخدم فيها الآلات بنجاح حتى الوقت الحاضر » (تعداد انجلترا وويلز ١٨٦١ ج ٣ لندن ١٨٦٣ ص ٣٦) .

طرده إياهم . لذلك تزداد سرعة التغيير فى التركيب العضوى لرأس المال وفى شكله الفنى ويزداد عدد ميادين الانتاج التى تتعرض لهذا التغيير وتدخل فى دائرته أحياناً فى نفس الوقت وأحياناً بالدور والتناوب ؛ والطبقة العاملة بينما تسبب تجمع رأس المال تخلق كذلك الوسائل التى تجعلها فائضة نسبياً عن الحد أى الوسائل التى تجعل منها فائض سكان نسبياً (١) وهذا قانون عن السكان خاص بطريقة الانتاج الرأسمالية ، والحقيقة أن كل طريقة إنتاج ظهرت فى التاريخ لها قانونها الصحيح الخاص بها عن السكان . ولكن إذا كان الفائض من الطبقة العاملة ثمرة ضرورية ولدها التجمع أو نمو الثروة على أساس رأسمالى ، فان زيادة السكان عن الحد هذه تصبح عاملا قوياً يساعد على تنمية عملية التجميع الرأسمالى بل انها حقيقة شرط ضرورى لوجود طريقة الانتاج الرأسمالية . فهى تكون جيشاً احتياطياً للصناعة

---

(١) إن قانون النقص التصاعدى فى الحجم النسبي لرأس المال المتغير وآثار هذا النقص على مركز الطبقة المكونة من العمال الأجراء قد استشفها بعض البارزين من الاقتصاديين الكلاسيكيين برغم فهم لم يفهموا الأمر تماما ، وأعظم خدمة فى هذا الصدد أداها جون بارتون برغم أنه كباقى الكتاب الذين ينتسبون إلى هذه المدرسة خلط بين رأس المال الدائم ورأس المال الثابت ، وبين رأس المال المتغير والمتداول . وإليك مايقول «يتوقف الطلب على العمل على زيادة رأس المال المتداول لا الثابت . فلو صح أن النسبة بين هذين النوعين من رأس المال هى نفسها فى كل الأوقات وفى جميع الظروف يترتب على هذا حقيقة أن يكون عدد العمال المستخدمين متناسبا مع ثروة الدولة . ولكن هذا الفرض غير محتمل . إذ تنمو الصناعات والفنون وتتقدم الحضارة تزداد نسبة رأس المال الثابت fixed الى المتداول فقد يكون مقدار رأس المال الثابت المستخدم فى انتاج قطعة من قماش الموسلين الإنجليزى أكبر مائة مرة أو على الأقل ألف مرة من ذلك المستخدم فى قطعة مماثلة من قماش الموسلين الهندى ، وقد تكون نسبة رأس المال المتداول أقل مائة مرة أو ألف مرة ... لن يكن المدخرات السنوية كلها والتى تضاف الى رأس المال الثابت Fixed أى أثر فى زيادة الطلب على العمل» Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society, London, 1817, pp. 17—18 ويقول ريكاردو «والسبب الذى قد يزيد إيرادات البلد الصافية قد يؤدى فى نفس الوقت إلى زيادة عدد السكان عن الحاجة ، وبهذا يهبط بحالة العامل» (ص ٤٦٩) ويقول أيضا إنه بازدياد رأس المال «يكون الطلب (على العمل) متناسبا تناسبا عكسيا معه» (ص ٤٨٠ حاشية) ويقول ريتشارد جونس «قد يختلف مقدار رأس المال المخصص للابقاء على العمل بصرف النظر عن أى تغييرات فى الوضع الشكلى لرأس المال ... وقد يزداد حدوث التقلبات فى مبلغ العمالة وقد تزيد الآلام والمشاق كلما صار رأس المال نفسه أكثر وفرة» An Introductory Lecture on Political Economy (لندن ١٨٣٣ ص ١٣) — ويقول رمزى «يعظم الطلب (على العمال) ... ولكن ليس بنسبة تجميع رأس المال العام ... إن كل زيادة فى رأس المال القوى المعد للانتاج المتجدد يصبح كلما زاد تقدم المجتمع أقل أثراً بالنسبة إلى حالة العامل» (ص ٩٠ — ٩١) .

يملك رأس المال بصفة مطلقة كما لو أن الرأسماليين ربوا أفراد هذا الجيش على حسابهم ، وهكذا نجد أن حاجة رأس المال الى التوسع الذاتي تخلق مورداً من المادة البشرية الصالحة للاستغلال وهي تفعل ذلك مستقلة عن حدود الزيادة الفعلية فى السكان . وإذ يسير التجميع فى طريقه والى جانبه نمو انتاجية العمل نجد أن قوة رأس المال على التوسع الفجائى تعظم لا بسبب مرونة رأس المال القائم بعمله ولا بسبب اتساع ثروة المجتمع المطلقة ولا بسبب أن الائتمان يجد الدافع الذى يحمله على أن يضع مقداراً كبيراً جداً من هذه الثروة تحت تصرف الانتاج على هيئة رأس مال إضافى — إنها لا تعظم بسبب هذا كله فحسب بل وكذلك لأن الأحوال الفنية لعملية الانتاج نفسها (الآلات ، وسائل النقل الخ) تعمل على سرعة تحويل المنتج الفائض الى أدوات انتاج اضافية تحويلا ملائماً . والثروة الاجتماعية التى زادت كثيرا جداً بسبب تقدم التجميع وصارت قابلة للتحول الى رأس مال اضافى تبحث بشدة عن وجوه لاستثمارها إما فى فروع الانتاج القديمة التى اتسعت السوق أمام منتجاتها أو فى فروع حديثة التكوين (كالسكك الحديدية الخ) نشأت الحاجة اليها عن نمو الفروع القديمة . فى أمثال هذه الحالات جميعها من الضرورى أن يكون فى الامكان توفير أعداد عظيمة من العمال يمكن استخدامهم فى النواحى والنقط الحاسمة دون أن يتعطل الانتاج فى ميادين أخرى . هذه الأعداد الوفيرة التى يتطلبها ذلك الأمر نجدها فى حالة ازدحام السكان .

إن سير الصناعة الحديثة بما يشمله من دورات تحدث كل عشر سنوات ومن فترات إنتاج تمتاز بالنشاط والركود والأزمة ، يتوقف على التقلبات التى يتعرض لها جيش الصناعة الاحتياطى من حيث شدة الطلب عليه أحياناً والعجز عن استيعاب أفراده أحياناً أخرى . وهذه التقلبات فى الدورة الصناعية تعمل بدورها على تضخيم فائض الطبقة العاملة وتصبح من أقوى العوامل على تكاثر هذا الفائض وتوالده .

هذا هو مجرى الحوادث الذى تتميز به الصناعة الحديثة ، ولكن شيئا من هذا القبيل لم يكن معروفا فى العهود السابقة ولم يكن فى الامكان أن يحدث فى بداية عهد الانتاج الرأسمالى حيث كان التغيير فى تركيب رأس المال بطيئاً جداً ، وعلى ذلك نقول — كقاعدة عامة — إن الطلب على العمل كان نموه متفقاً ومتماثلا مع التجميع . لقد كان تقدم التجميع بطيئاً بالقياس الى ما يجرى الآن فى الأزمنة الحديثة ، إذ كان يحد من هذا التقدم إذ ذاك القيود الطبيعية على السكان العاملين الصالحين للاستغلال ، وهى قيود لم يكن فى الإمكان القضاء عليها إلا بوسائل قهرية سنذكرها فيما بعد . إن التوسع الفجائى المتغير فى نطاق الانتاج مقدمة

لتقلص مجانى عاثل وهذا الأخير بدوره يزيد من الأول ويبعث على وجوده ، ولكن التوسع مستحيل ما لم تتوافر مادة بشرية صالحة ، أى ما لم تكن هناك زيادة فى عدد العمال الذين يمكن استخدامهم بغض النظر عن الزيادة المطلقة فى السكان . وهذا المورد من المادة البشرية يتوقف على الحقيقة البسيطة الآتية وهى أن بعض العمال « تحررهم » باستمرار وسائل تهبط بعدد العمال المستخدمين بالنسبة الى الزيادة فى مقدار الانتاج ، وهكذا تتميز حركة الصناعة الحديثة باستمرار تحول جزء من العمال الى عاطلين أو عمال يشتغلون نصف الوقت . وهذا يشهد بقصور رجال الاقتصاد السياسى عن أن يستشفوا ما تحت الظواهر أنهم ينظرون الى توسع الائتمان وتقلصه على أنهما السبب فى التقلبات التى تتعرض لها الدورة الصناعية بينما حركات الائتمان لا تزيد فى الحقيقة عن كونها أعراضاً تدل على مظاهر الدورة الصناعية. وكما أن الأجرام السماوية إذا بدأت تتحرك فى طريق معين تواصل تلك الحركة الى ما لا نهاية ، فكذلك الانتاج الاجتماعى يواصل سيره بمجرد أن يبدأ هذه الحركة من التوسع والتقلص اللذين يحدثان بالتناوب . فما كان نتيجة يصبح سبباً ، وتتخذ تقلبات العملية كلها شكل حركة تحدث من فترة لأخرى . وإذا ما استقرت هذه الصفة الدورية فان رجال الاقتصاد السياسى أنفسهم يعترفون أن انتاج فائض السكان أصبح من الشروط التى لاغنى عنها للصناعة الحديثة .

يقول H. Merivale (وكان أستاذاً فى وقت ما للاقتصاد السياسى بأكسفورد ثم اشتغل بعد ذلك فى وزارة المستعمرات) : « لنفرض أنه فى حالة بعض هذه الأزمات عمل الشعب على أن يتخلص عن طريق الهجرة من بعض مئات الألوف من العمال الزائدين عن الحاجة ، فماذا تكون العواقب ؟ عند ما يعود الطلب على العمل يتضح وجود نقص فى عدد العمال ، ومهما كانت سرعة التكاثر فلا بد من انقضاء جيل لتعويض خسارة العمال البالغين . وإنا لنعلم أن أرباح رجال الصناعة عندنا تتوقف فى الأغلب على مقدرتهم على الاستفادة من فترات الرخاء التى يشتد فيها الطلب وفى هذا تعويض لهم عن الفترات التى كان الطلب فيها بطيئاً . والشىء الذى يتيح لهم هذه المقدرة سيطرتهم على الآلات والعمل اليدوى ، فيجب أن تكون لديهم الأيدى العاملة وأن يكونوا قادرين على زيادة نشاط عملياتهم والتقليل من ذلك تبعاً لحالة السوق وإلا عجزوا عن الاحتفاظ بتفوقهم فى مضمار المنافسة التى تقوم عليها ثروة البلد »(١) . وحتى مالتس برغم ضيق تفكيره الذى يحمله على أن يعزو الافراط فى زيادة السكان إلى زيادة مطلقة فى العمال ،

(١) Lectures on Colonisation and Colonies, London, 1841, vol. I, p. 146.

فإنه يدرك أن ازدياد السكان إلى حد فائق أمر ضروري للصناعة الحديثة . وفي هذا يقول إن اتباع قواعد الحذر والفطنة فيما يختص بالزواج والمغالاة في هذا الأمر من جانب الطبقة العاملة في بلد اعتماده الرئيسي على المصنوعات والتجارة ضرر على هذا البلد . . . ولا يمكن أن نأتي إلى السوق بفائض من العمال نتيجة طلب مخصوص إلا بعد انقضاء ١٦ أو ١٨ سنة وذلك بحكم طبيعة تكاثر السكان ، وقد يحدث تحويل الإيراد إلى رأس مال عن طريق التوفير بأسرع من ذلك فالبلد أكثر تعرضاً لزيادة في كمية الأموال اللازمة للإبقاء على العمل أسرع منها في عدد السكان »[1] . وبعد أن يعترف الاقتصاديون بأن استمرار إنتاج فائض نسبي من الطبقة العاملة أمر ضروري للتجميع الرأسمالي تراهم يخطون خطوة أخرى ويقولون لهؤلاء « الأشخاص الزائدين عن الحاجة ، الذين ألقي بهم إلى عرض الطريق بفضل رأس المال الإضافي الذي أنتجته أيديهم « نحن رجال الصناعة نعمل من أجلكم كل ما نقدر عليه حينما نزيد من رأس المال الذي تتوقف عليه وسائل عيشكم ، وعليكم أداء الباقي وذلك بأن تجعلوا عددكم ملائماً لوسائل العيش هذه »[2] ولكن كمية قوة العمل التي تهيئها الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا تكفي مطالب الانتاج الرأسمالي لأن هذا الأخير لا تكون له حرية العمل إلا إذا كان تحت تصرفه جيش صناعي احتياطي بدون الاعتماد على هذه القيود الطبيعية .

لقد فرضنا حتى الآن أن الازدياد أو النقص في رأس المال المتغير يطابق الزيادة أو النقص في عدد العمال المستخدمين تماماً . ولكن ، حتى إذا ظل عدد العمال الذين تحت تصرف رأس المال ثابتاً ، وحتى إذا تناقص العدد ، فإن رأس المال المتغير يزيد إذا كان العامل الفردي يبذل مقداراً أكبر من العمل ؛ وبذلك يرتفع أجره وإن ظل ثمن العمل دون أن يطرأ عليه عليه تغيير أو هبط ولكنه يهبط أبطأ مما يزيد العمل . وإذن نرى أن الزيادة في رأس المال المتغير دليل على زيادة في العمل لا في عدد العمال الذين يستخدمون . ومن صالح كل رأسمالي أن يستخلص مقداراً محدوداً من العمل من عدد صغير من العمال بشرط أن تظل التكاليف كما هي تقريباً ، وفي هذه الحالة الأخيرة يزداد مقدار ما ينفق من رأس المال الثابت بالنسبة

---

(١) « مبادىء الاقتصاد السياسي » ص ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ — وفي هذا المؤلف يكشف مالتس أخيراً بمساعدة سيسموندي الثالوث الجميل الذي يتكون من الإنتاج الرأسمالي : الإفراط في الانتاج ، الإفراط في عدد السكان ، والإفراط في الاستهلاك (Friedrich Engels, Umrisse Zu einer Kritik der Nationalokonomie, " Deutsch-Franzosische Jahrbucher", pp. 107 et seq.)

(٢) Herriet Martineau: The Manchester Strike, 1842, p. 101.

إلى كمية العمل ، أما فى الحالة الأولى فالزيادة أصغر بكثير . وكلما اتسع نطاق الانتاج عظم تأثير هذا الدافع وزادت قوته تبعاً لتجميع رأس المال .

رأينا أن نمو طريقة الإنتاج الرأسمالية وإنتاجية العمل (وهى سبب التجميع ونتيجته فى نفس الوقت) يمكّن الرأسمالى مع استخدام نفس القدر من رأس المال المتغير من أن يحرك مقداراً أكبر من العمل وذلك عن طريق استغلال كل قوة عمل فردية (إما بإطالة مدة العمل أو زيادة حدته) ؛ ورأينا كذلك أنه يستطيع بنفس القيمة الرأسمالية أن يشترى مقداراً أكبر من قوة العمل لأنه يستبدل باطراد العمال الحاذقين بغير الحاذقين ، والرجال بالنساء ، والبالغين بالأحداث والأطفال .

وعلى ذلك نجد تقدم التجميع يترتب عليه أن مقداراً أكبر من رأس المتغير يدفع إلى الحركة عملاً أكثر دون استخدام عدد أكبر من العمال ، كما أن رأس المال المتغير من نفس الحجم يدفع إلى الحركة عملاً أكثر بنفس الكمية من قوة العمل ، وأخيراً يدفع إلى الحركة عدداً أكبر من قوى العمل الفردية ذات الدرجة المنحطة عن طريق التخلص عن قوى العمل الفردية العالية الدرجة .

لهذا يسير إنتاج فائض السكان النسبى بخطوات أسرع من تقدم التجميع (برغم أن الأخير تعجل به الثورة الفنية فى عملية الإنتاج) وأسرع من الهبوط النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال بالقياس إلى الجزء الثابت . وإذا كانت أدوات الإنتاج حين تزداد من حيث مداها وكفايتها وسيلة إلى حد أقل لاستخدام العمال فإن هذا الأمر تعدله الحقيقة الآتية وهى أنه بازدياد إنتاجية العمل يزداد ما يحصل عليه رأس المال من عمل أكثر كفاية وأثراً بدون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة فى الطلب على العمال الفرديين .

إن إرهاق الفريق الذى يشتغل من الطبقة العاملة يعمل على تضخيم صفوف الاحتياطى ؛ وبالعكس نرى أن ازدياد الضغط عن طريق المنافسة من جانب الاحتياطى يدفع الذين يستخدمون فعلاً على زيادة جهدهم ويزيد من خضوعهم لدكتاتورية رأس المال ، فكأن الحكم على فريق من الطبقة العاملة بالخمول الاجبارى عن طريق الإرهاق الواقع على الفريق الآخر ، والعكس ، يصبحان وسيلة لإثراء الرأسمالى الفردى[1] ويعجلان فى نفس الوقت

---

(١) وفعلا أثناء المجاعة القطنية سنة ١٨٦٣ أصدر غزالو القطن فى بلاكبيرن كتيبا حملوا فيه بشدة على الإرهاق فى العمل (والذى لم يؤثر إلا فى العمال الذكور البالغين نظرا لمفعول قانون المصانع) . لقد طلب من العمال البالغين فى هذا المصنع أن يشتغلوا ما بين ١٢ ، ١٣ ساعة فى اليوم بينما يضطر =

بتضخيم عدد جيش الصناعة الاحتياطي على نطاق يطابق عملية التجميع الاجتماعي ، ويدلنا المثال الذي تضربه لنا انجلترا عن مبلغ أهمية هذا العامل في تكوين فائض السكان النسبي . إن الوسائل الفنية « لتوفير » العمل ذات أثر فعال بالغ في هذا البلد . وبرغم هذا لو حددنا مقدار العمل بدرجة معقولة وجعلناه درجات وفق السن والجنس لمختلف طوائف الطبقة العاملة فإن الفريق العامل الآن من السكان يصبح غير كاف بتاتاً لمواصلة الإنتاج الأهلي على نطاقه الحالي ، ولا بد أن تصبح الأغلبية الكبيرة من العمال الذين يعدون اليوم «غير منتجين» عمالا « منتجين » .

وإذا نظرنا إلى حركات الأجور بوجه عام لرأينا كيف ينظمها توسع وتقلص جيش الصناعة الاحتياطي وهما يتبعان التغييرات التي تنتاب الدورة الصناعية من وقت لآخر ، وعلى ذلك لا تعينها التغييرات التي تحدث في عدد العمال المطلق وإنما تعينها النسب المتفاوتة التي تنقسم بها الطبقة العاملة إلى جيش عامل وجيش احتياطي ، والزيادة والنقص في المدى النسبي لازدحام السكان ، ودرجة امتصاص الصناعة أو طردها للعمال الفائضين عن الحاجة . وفيما يختص بالصناعة الحديثة عما يصحبها من دورة تتم كل عشر سنوات ومظاهر تتكرر من فترة لأخرى ، كم يكون القانون بديعاً لو أن عرض العمل والطلب عليه لا ينظمهما توسع وتقلص رأس المال وحاجاته المتباينة للتوسع الذاتي بل بالعكس لو أصبحت حركة رأس المال متوقفة على التغيير المطلق في عدد السكان . ولكن هذا ما يؤمن به الاقتصاديون فهم يعتقدون أن

= إلى العمل كثيرون ممن يرحبون بالعمل جانبا من الوقت لكي يعولوا أسراتهم وينقذوا إخوانهم المرهقين من موت مبكر . اننا نتساءل اذا كانت عادة العمل زيادة عن المقرر قد تخلق شعوراً طيبا بين السادة والخدم . ان الشعور بالظلم يسود نفوس هؤلاء أسوة بالمتعطلين كذلك . في هذه الجهة مقدار كاف من العمل الجزئي اذا حسن توزيعه . اننا لا نطلب من أرباب العمل الا أن ينبذوا نظام العمل ساعات قليلة وبخاصة حتى تتحسن الأحوال ، وذلك خير من قيام عدد من الأفراد بالعمل أكثر من الوقت المقرر بينما يضطر الآخرون بسبب عدم توافر العمل الى أن يعيشوا على الإحسان » (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٨) — وبالغريزة البورجوازية التي لا تخطىء والتي تميز الرجل نجد مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce يدرك الأثر على العمال المتعطلين من فائض العمال النسبي « وثمت سبب آخر للخمول في هذه المملكة وهو عدم وجود عدد كاف من الأيدي العاملة . وحينما نجد أن الطلب غير العادي على (العمال) يصبح قليلا يشعر العمال بخطئهم ويجعلون أرباب العمل يشعرون بها كذلك — انه أمر يدعو الى الدهشة ؛ ولكن ميول هؤلاء الناس شريرة بحيث أنه في مثل هذه الحالات يتحد عدد من العمال لمضايقة خصومهم وذلك بتبديد يوم بأكمله » (شرحه ص ٢٧ — ٢٨) — والواقع أن هؤلاء القوم كانوا يطالبون بأجر أعلى !

الأجور ترتفع نتيجة لتجميع رأس المال والزيادة فى الأجور تؤدى إلى زيادة أسرع فى عدد الفريق العامل من السكان وتستمر الزيادة حتى يتخم سوق العمل ومعنى هذا أن رأس المال لم يعد كافيـــاً بالحد الذى يتناسب مع مورد العمل ، وحينئذ تهبط الأجور . وبسبب هذا الهبوط تتناقص صفوف العمال تدريجاً بحيث نجد مرة أخرى أن رأس المال أصبح زائداً بالنسبة إلى العمال أو نجد كما يقول البعض أن الهبوط فى الأجور وما يماثله من الزيادة فى استغلال العمال يعملان على تنشيط التجميع بينما نرى فى الوقت نفسه أن انخفاض الأجور يحد من ازدياد عدد الطبقة العاملة . هكذا يتكرر الموقف الذى فيه يكون العرض من العمل غير مساو للطلب عليه الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع الأجور وهكذا . يالها من حركة بديعة تلاءم الإنتاج الرأسمالى النامى ! .

فيما بين ١٨٤٩ ، ١٨٥٩ حين كان ثمن القمح فى هبوط حدث ارتفاع إسمى فى الأجور (تافه حقيقة) فى المناطق الزراعية بانجلترا (من ٧ إلى ٨ شلنات فى ولتشير ، ومن ٧ إلى ٨ أو ٩ فى دورستشير) ، وكان هذا راجعاً إلى تدفق فائض السكان الزراعى بشكل غير مألوف بسبب مطالب الحرب وإنشاء السكك الحديدية وبناء مصانع جديدة وفتح مناجم جديدة الخ . فكلما زاد هبوط الأجور كانت النسبة المئوية لأى ارتفاع فيها عالية مهما كان الارتفاع تافهاً . فمثلا لو زاد الأجر الأسبوعى من ٢٠ إلى ٢٢ شلناً كانت الزيادة ١٠ ٪ ، أما إذا زاد من ٧ إلى ٩ شلنات كانت الزيادة ٢٨ ٤/٧ ٪ . وعلى كل شكا المزارعون شكوى مرة وتحدثت صحيفة الإيكونومست عن ارتفاع عام محسوس وهى تشير إلى هذه الأجور التى لا تحول دون الموت جوعاً (٢١ يناير ١٨٦٦) . ماذا فعل المزارعون إذن ؟ هل انتظروا إلى أن زاد عدد العمال الزراعيين — نتيجة هذا الارتفاع البديع — ووصل الحد الذى لا بد عنده من هبوط الأجور من جديد ؟ الذى حدث أن المزارعين استخدموا آلات أكثر عن ذى قبل وأصبح العمال « فائضين عن الحاجة » . والآن أصبح « مقدار أكبر من رأس المال » مستثمراً فى الزراعة وبشكل أكثر إنتاجية ، وترتب على هذا هبوط الطلب على العمل من الناحيتين النسبية والمطلقة .

هذه الخرافة الإقتصادية السالفة الذكر تخلط بين القوانين التى تنظم الحركة العامة للأجور — أو العلاقة بين الطبقة العاملة أى قوة العمل الكلية من جهة ورأس المال الاجتماعى الكلى من جهة أخرى — وبين القوانين التى بمقتضاها يجرى توزيع الفريق العامل من السكان بين ميادين الإنتاج المختلفة . فاذا تجمعت ظروف مثلا عملت على زيادة التجميع فى فرع معين من

الانتاج بحيث تصبح الأرباح أعلى من المتوسط ، تدفق رأس مال إضافى على هذا الفرع وتكون النتيجة الطبيعية ازدياد الطلب على العمل وارتفاع الأجور .

هذا الارتفاع يجذب عمالا أكثر وأخيراً يتخم هذا الفرع بقوة العمل فتهبط الأجور إلى المتوسط السابق بل وربما أدنى منه لو استمر تدفق العمال زيادة عن الضرورى . وهنا يقف هذا التدفق بل ويخرج بعض العمال من ميدان الإنتاج هذا . بذلك يظن الاقتصادى أنه يفهم السبب الذى من أجله تحدث زيادة مطلقة فى عدد العمال حين ترتفع الأجور ويحدث نقص مطلق فى عددهم حين تهبط ، والحقيقة أنه لا يرى فى هذا التقلبات المحلية التى يتعرض لها فرع من الإنتاج إلا مظاهر توزيع العمال بين مختلف ميادين الاستثمار الرأسمالى تبعاً لحاجيات رأس المال المتباينة .

خلال فترات الركود والرخاء المتوسط يضغط جيش الصناعة الاحتياطى على الجيش العامل ، وفى أثناء فترات الإفراط فى الانتاج يحد الجيش الأول من دعاوى الثانى . وهكذا نجد أن الإفراط النسبى فى الانتاج الأساس الذى يبدو عليه مفعول قانون العرض والطلب ، وفائض السكان النسبى يقيد من حرية فعل هذا القانون داخل الحدود الملائمة للاستغلال الرأسمالى والسيطرة الرأسمالية .

يذكر القارىء أنه إذا ترتب على استخدام الآلات الجديدة أو زيادة استخدام القديمة أن تحول جزء من رأس المال المتغير إلى ثابت فإن بعض الاقتصاديين يفسرون هذه العملية (التى تعمل فعلا على « ثبات » رأس المال وبالتالى « تحرير العمال ») بعكس ماتنطوى عليه ويصرحون بأنها « تحرر » رأس المال أى تجعله حراً للعمال . وهنا نلمس وقاحة هؤلاء القوم . إن الذى يطلق سراحه إنما هم العمال الذين تحل محلهم الآلات وكذلك الذين قد يشغلون مكانهم والفريق الذى قد تمتصه الصناعة فى الأحوال العادية إذا مانشطت التجارة . كل هؤلاء جميعاً « يطلق سراحهم » ليكونوا تحت تصرف كل جزء جديد من رأس المال يبغى الاستثمار . وسواء يجتذبهم أو يجتذب الآخرين فإن التأثير على الطلب العام على رأس المال هذا كاف فقط لاستخدام عدد من العمال مساو تماما لذلك الذى طردته الآلات . فاذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل زاد عدد العمال الفائضين عن الحاجة ، وإذا استخدم عدداً أكثر زاد مستوى الطلب العام على العمل بنسبة زيادة عدد الذين يستخدمون على عدد الذين «أطلق سراحهم» . وهكذا يبدو أثر رأس المال الإضافى الذى يسعى إلى الاستثمار حتى يتم امتصاص العمال الذين أخرجتهم الآلات من أعمالهم . وبعبارة أخرى يحرص جهاز الانتاج الرأسمالى على أن يرى

الزيادة المطلقة فى رأس المال لاتصحبها زيادة مماثلة فى الطلب العام . ويجرأ هؤلاء الاقتصاديون على القول بأن فى هذا تعويضاً عن الفقر والآلام واحتمال الدمار مما يصيب العمال الذين طردوا من عملهم ، وتعويضاً خلال فترة الانتقال التى ترغمهم على الإنتقال إلى صفوف جيش الصناعة الاحتياطى ! ليس الطلب على العمل كنمو رأس المال ، وليس عرض العمل كنمو الطبقة العاملة . إننا لانعنى هنا بقوتين مستقلتين كل منهما تؤثر فى الأخرى . إن رأس المال يعمل فى كلا الجانبين ، فإذا كان تجميعه يزيد من جهة الطلب على العمل فانه يزيد من أخرى العرض من العمل « باطلاق سراح العمال » ، بينما تجد من جهة أخرى أن ضغط العاطلين على العاملين يرغم الأخيرين على بذل عمل أكبر وبذا يحلون إلى حد ما عرض العمل مستقلا عن عرض العمال . وعلى هذا الأساس يزيد فعل قانون العرض والطلب فى حالة العمل من كان استبداد رأس المال . وبمجرد أن يدرك العمال أنه كلما زاد مايؤدون من عمل وما ينتجون للغير وزادت إنتاجية عملهم عرضتهم الوظيفة التى يقومون بها كأدوات لتحقيق توسع رأس المال الذاتى إلى الخطر ، وبمجرد أن يكتشفوا أن حدة المنافسة فيما بينهم تتوقف تماماً على الضغط من فائض السكان النسبى ، وبمجرد أن يحاولوا بواسطة إنشاء اتحادات العمال تنظيم التعاون المقصود بين العاملين والعاطلين حتى يتسنى لهم تجنب أو إضعاف النتائج التى تصيب طبقتهم بفعل هذا القانون الطبيعى عن الإنتاج الرأسمالى — نقول بمجرد أن يحدث هذا يثور رأس المال وأنصاره من الإقتصاديين ضد هذا الاعتداء على قانون العرض والطلب « الخالد » أو « المقدس » بعبارة أخرى ، لأن هذا التماسك بين العاملين يؤدى إلى اضطراب يتناب فعل هذا القانون . هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى حينما تعوق الظروف (كما فى المستعمرات مثلا) نشوء جيش احتياطى للصناعة وبذا تنقذ الطبقة العاملة من حالة التبعية التامة للطبقة الرأسمالية يثور رأس المال وتابعه الاقتصاد السياسى ضد قانون العرض والطلب « المقدس » ويعملان على ايقاف مفعوله بالقوة والإرغام .

٤ — الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبى القانون العام للتجميع الرأسمالى

نجد أشكالا ثلاثة يبدو بها فائض السكان النسبى بصفة مستمرة ، وهى السائر Floating والكامن Latent والراكد Stagnant . ومن أمثلة الشكل الأول مانلقاه فى مراكز الصناعة الحديثة (فى المصانع والورش والمناجم الخ) يطرد العمال أحياناً ثم يستخدمون فى أوقاته

أخرى وذلك بأعداد منهم بحيث نرى بوجه عام أن عدد الذين يستخدمون يزيد وإن لم يكن بمثل اتساع نطاق الإنتاج . وفي المصانع بمعناها الصحيح وفي كافة الورش الكبيرة حيث تلعب الآلات دوراً بارزاً أو حيث يسود النظام الحديث لتقسيم العمل ، يجرى استخدام الصبيان حتى يدركوا سن الرجولة فيطرد معظمهم ويصبحون من عناصر فائض السكان السائر ويزداد عددهم تبعاً لنمو الصناعة . ويهاجر بعضهم إلى حيث انتقل رأس المال . ومن نتائج هذا أن يزداد عدد الإناث بأسرع من الذكور كما نرى في انجلترا . من التناقض الكامن في حركة رأس المال أن الزيادة الطبيعية في الجماهير العاملة لا تكفي لإشباع مطالب تجميع رأس المال ومع ذلك فهي تزيد دائماً عن هذه المطالب ، فرأس المال يحتاج زيادة عدد العمال الصغار السن من الذكور ونقص البالغين الذكور . وثمت تناقض آخر أبشع من هذا ونقصد به الشكوى من قلة الأيدي العاملة في نفس الوقت الذي تجد فيه آلاف العاطلين لأن تقسيم العمل قيدهم إلى فرع مخصوص من الصناعة[1] .

وعلاوة على ذلك يستهلك رأس المال قوة العمل بسرعة بحيث يكون الرجل المتوسط العمر عرضة لأن يبلى فيهوى إلى صفوف الفائضين عن الحاجة أو ينحط إلى احتراف عمل منحط الدرجة بالقياس إلى ما كان فيه من قبل . ومتوسط عمر العمال في الصناعة الكبيرة قصير وقد ذكر الدكتور Lee أن متوسط سن الوفاة بمنشستر ٣٨ سنة (الطبقة العليا من الطبقة الوسطى)، ١٧ سنة (الطبقة العاملة ، والأرقام بليفربول هي ٣٥ ، ١٥ على التوالي أي أن متوسط العمر بين الطبقات الغنية ضعف ما هو عليه في صفوف الأقل حظاً[2] . في ظل هذه الظروف لا بد أن تتخذ الزيادة في هذا الفريق من البروليتاريا شكلا يعمل على زيادة عددهم برغم أن أفراد هذا الفريق يستهلكون بسرعة . ومعنى هذا أن تتعاقب الأجيال من العمال بسرعة ، وهذا يتم عن طريق الزواج المبكر وباستغلال عمل أطفال الطبقة العاملة .

بمجرد أن يسيطر الإنتاج الرأسمالي على الزراعة يقل الطلب بصورة مطلقة على العمال

---

(١) خلال الشهور الست الأخيرة من سنة ١٨٦٦ تعطل في لندن ما بين ثمانين وتسعين ألفا من العمال ومع ذلك نقرأ في التقارير عن نصف السنة هذا « لا يبدو صحيحا بصفة مطلقة ما يقال من أن الطلب سيولد دائما العرض في نفس اللحظة التي تنشأ فيها الحاجة إليه . إنه لم يفعل ذلك مع العمل لأن آلافا كثيرة كانت عاطلة في العام الماضي بسبب نقص الأيدي العاملة » (تقارير مفتشي المصانع ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٨١) .

(٢) خطاب الافتتاح الذي ألقاه بالمؤتمر الصحي ببرمنجهام (١٥ يناير ١٨٧٥) جوزيف تشمبرلن عمدة تلك البلدة والذي صار بعد ذلك (١٨٨٣) رئيس لجنة التجارة .

الزراعيين وهذا النقص يتناسب مع تجميع رأس المال العامل فى الزراعة والنتيجة المترتبة على هذا هجرة العمال الزراعيين اللاحق بالبروليتاريا فى المدن أى البروليتاريا الصناعية (أى غير الزراعية)[١] . هذا المورد لفائض السكان النسبي ينساب باستمرار ، ولكن هذا الإنسياب المستمر إلى المدن يفترض وجود فائض كامن على الدوام بالجهات الزراعية . لهذا يجد العامل الزراعى أجره منحطاً فلا يزيد عن الحد الأدنى .

أما الفئة الثالثة (الفائض الراكد) فجزء من جيش العمل العامل ولكنها تتكون من الأفراد الذين لا يشتغلون بانتظام ، ولهذا فهم مادة صالحة للاستغلال الرأسمالى وتتميز حياتهم بساعات عمل طويلة للغاية وأجور فى منتهى الانحطاط . هذه الطبقة تتلىء دائماً من العمال الفائضين فى ميادين الصناعة الكبيرة والزراعة وكذلك فى فروع الصناعة الآخذة فى الانحطاط كالصناعة الحرفية حين تسحقها الصناعة اليدوية أو كالأخيرة حين تحل محلها الصناعة الآلية . ويزداد أفراد هذه تبعاً لنمو فائض السكان النسبي المترتب على ازدياد التجميع ونشاطه ، وهم يعملون دائماً على تضخيم عدد أفراد الطبقة العاملة لأنهم يتكاثرون بسرعة ويلاحظ أن نسبة المواليد والوفيات عكس ارتفاع الأجور ، وكذلك نجد هذا التناسب العكسى فيما بين حجم أسراتهم المطلق والأجور . قد يبدو هذا القانون الخاص بالمجتمع الرأسمالى سخيفاً فى نظر المتوحشين أو حتى أهل المستعمرات المتمدينين ، وإنه ليذكرنا بتكاثر الأجناس الحيوانية التى يعيش الغير على افتراس أفرادها[٢] .

---

(١) حسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان فى ٧٨١ بلدة بانجلترا وويلز « ٨٩٩٨و٦٦٠,١٠ من السكان . بينما بلغ عدد سكان القرى والأبرشيات الريفية ٩,١٠٥,٢٢٦ . وكان عدد البلاد فى إحصاء سنة ١٨٥٠ عبارة عن ٥٨٠ سكانها مثل عدد سكان الجهات الريفية . ولكن بينما زاد عدد سكان القرى والريف فى السنوات العشر التالية بمقدار نصف المليون زاد عدد سكان البلاد إلى ٥٨٠ بمقدار مليون ونصف (٦٧٠و٥٥٤و١) وبلغت الزيادة فى الأبرشيات القروية ٦و٥ ٪ المدن ٢و١٧ ٪ ، وترجع الزيادة إلى الهجرة من الريف إلى المدن . وكان ثلاثة أرباع الزيادة الكلية فى المدن » — الاحصاء الخ الاختلاف فى المعدلات جـ ٣ ص ١١ ، ١٢ .

(٢) « يبدو الفقر ملائما للتوالد » (آدم سميث) وهذه حكمة إلهية على حسب رأى جليانى ، ومكذا قدر للذين يؤدون أعمالا ذات منفعة أولية أن يتوالدوا بكثرة » (ص ٧٨) « والشقاء الذى يصل إلى حد المجاعة والوباء يميل إلى زيادة عدد السكان بدلا من أن يوقف زيادته » (س لينج National Distress ١٨٤٤ ص ٦٩) ، وبعد أن أوضح لينج هذا الأمر بالإحصائيات قال « لو كان الناس جميعا فى رغد وراحة لأقفرت الأرض من أهلها سريعا » .

وأخيراً نصل إلى أحط دركات فائض السكان النسبي ، وإذا استثنينا المتشردين والمجرمين والعاهرات ، لوجدنا هذه الطائفة تشمل ثلاث فئات (١) القادرون ، وتكفينا نظرة سطحية إلى إحصائيات إعانات الفقر في انجلترا فترى أن هؤلاء يزدادون خلال كل أزمة ويتناقص عددهم حينما تنشط التجارة من جديد (٢) الأيتام وأبناء السبيل وهؤلاء من جنود جيش الصناعة الاحتياطي وينضمون إلى الجيش العامل في أوقات الرخاء العظيم كما حدث سنة ١٨٦٠ (٣) المهزورن الذين لا يصلحون للعمل ومن هؤلاء العاجزون عن العمل عجزاً ولده تقسيم العمل ، والأفراد الذين يتخطون السن العادي للعامل ، وأخيراً ضحايا الصناعة الحديثة (ويزداد عددهم تبعاً لانتشار الآلات الخطرة واتساع نطاق صناعة التعدين والصناعات الكيماوية الخ) . إن هؤلاء الفقراء نتيجة لا بد منها لفائض السكان النسبي ، وحتمية وجودهم تتوقف على حتمية وجود فائض السكان النسبي ، وكلاهما شروط لا غنى عنها للإنتاج الرأسمالي ونمو الثروة . إن الفقر أحد المصروفات العرضية التي يتعين على الإنتاج الرأسمالي أن يتحملها . ولكن رأس المال يعرف كيف يزيح هذا العبء ويضعه على أكتاف الطبقة العاملة والفئة الدنيا من الطبقة الوسطى .

كلما عظمت الثروة الاجتماعية وزاد مقدار رأس المال العامل ومدى نموه وكلما كبر الحجم المطلق للبروليتاريا وإنتاجية عملها ، زاد عدد أفراد جيش الصناعة الاحتياطي . والأسباب التي تزيد من طاقة رأس المال على التوسع الذاتي هي نفسها التي تزيد مدى نمو قوة العمل ، ونتيجة لهذا يزداد الحجم النسبي لجيش الصناعة الاحتياطي كلما زادت الثروة . ولكن كلما كان الجيش الاحتياطي أكبر عدداً بالقياس إلى جيش العمل عظم مجموع فائض السكان الذي يتناسب تناسباً عكسياً مع العذاب الذي يتميز به عمله . وأخيراً كلما عظمت صفوف الفئة المنحطة من الطبقة العاملة وزاد عدد الجيش الاحتياطي ، زاد عدد أولئك الذين يعتبرون فقراء من وجهة النظر الرسمية . هذا هو القانون المطلق العام للتجميع الرأسمالي ، وهو قانون تعدل من مفعوله عدة اعتبارات لا يعنينا تحليلها هنا . بهذا يتضح لنا ما يقصده البعض حين ينصح العمال بأن يجعلوا عددهم ملائماً لحاجيات رأس المال . إن الغرض الحقيقي خلق فائض السكان النسبي وتكوين جيش الصناعة الاحتياطي .

إن القانون الذي بمقتضاه تستطيع كمية متزايدة باطراد من أدوات الإنتاج ، بفضل التقدم في إنتاجية العمل الاجتماعي ، أن تؤدي عملها مع النقص المطرد في بذل الطاقة .

الإنسانية — هذا الإنتاج ينعكس في المجتمع الرأسمالي (حيث لا ينتفع العامل بأدوات الإنتاج وإنما تستفيد منه هذه الأدوات) ويصبح بالوضع الآتي : كلما زادت إنتاجية العمل عظم ضغط العمال على الأدوات التي تستخدمهم وصار وجودهم أكثر تعرضاً للخطر وعدم الاستقرار ويقصد بذلك بيع ما لدى العمال من قوة العمل لزيادة ثروة الآخرين أو لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال . وبالمثل نجد في ظل الرأسمالية أن الحقيقة التي تقول إن أدوات الإنتاج وإنتاجية العمل تنمو بأسرع من السكان المنتجين ، يمكن التعبير بطريقة عكسية وهي أن العمال يزدادون دائماً بأسرع من حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي :

حينما كنا نحلل إنتاج فائض القيمة النسبي (الباب الرابع) رأينا أنه في النظام الرأسمالي تجرى كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العامل الفردي ، وأن كافة الوسائل اللازمة لتنمية الإنتاج تتحول إلى وسائل تمكن من السيطرة على المنتج واستغلاله ، وأنها تحول العامل إلى مجرد ملحق للآلة ، وتفسد الأحوال التي يعمل فيها وتخضعه خلال عملية العمل لاستبداد كريه إلى النفس وبخاصة بسبب تفاهته ، وتحول حياته كلها إلى وقت عمل ، وتربط زوجه وأطفاله بعجلة رأس المال . ولكن جميع أساليب إنتاج القيمة الفائضة ، هي في الوقت ذاته وسائل للتجميع ، وبالعكس كل توسيع لمدى التجميع يصبح وسيلة لتنمية أدوات الانتاج . ونتيجة ذلك أن حالة العامل تسوء سواء كان أجره مرتفعاً أو منخفضاً ، وذلك بنسبة تجميع رأس المال . وأخيراً يزداد ربط العامل إلى عجلة رأس المال حسب القانون الذي يقتضاه يوازن فائض السكان النسبي مدى التجميع ونشاطه وقوته . بفضل هذا القانون يترتب على نمو تجميع رأس المال ازدياد الفقر . إن تجميع الثروة في أحد قطبي المجتمع يستلزم في نفس الوقت تجميعاً للفقر وألم العمل والرق والجهل والانحطاط الأدبي في الطرف الآخر — حيث تقيم الطبقة التي تنتج منتجها على هيئة رأس مال ، وقد وجه رجال الاقتصاد السياسي الأنظار بوسائل مختلفة إلى هذا التناقض الكامن في التجميع الرأسمالي [١] برغم أنهم يخلطون بينه وبين مظاهر متميزة عنه وإن شابهته إلى حد ما ، لأنها تنتمي إلى وسائل إنتاج سابقة للعصر الرأسمالي .

---

(١) يتضح من يوم لآخر أن علاقات الانتاج التي يتحرك فيها البورجوازي ليست ذات صفة وحيدة أو طابع بسيط ، ولكنها ذات صفة مزدوجة أولهما تولد الفقر بنسبة انتاج الثروة وثاني الأمرين أنه إذا نمت قوى الانتاج نمت بنفس الدرجة قوة تولد الضغط ، وهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية أي ثروة الطبقة البورجوازية إلا عن طريق الهدم المستمر لثروة أعضاء هذه الطبقة الفرديين ، وخلق بروليتاريا يزداد عددها باستمرار » — كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١١٦ .

وينظر الراهب البندقي أورتيس وهو من أعظم الاقتصاديين في القرن الثامن عشر إلى طابع التناقض الذي يتميز به الإنتاج الرأسمالي على أنه قانون طبيعي عام للثروة الاجتماعية ، وفي هذا يقول « في اقتصاد كل بلد يوازن الخير والشر أحدهما الآخر . فوفرة الثروة لدى البعض يوازنها نقصها عند البعض الآخر . والثروة الكبيرة في يد فريق يصحبها حرمان فريق أكبر من ضروريات الحياة . وثروة الشعب متمائلة مع عدد سكانه ، وفقره يطابق ثروته . فنشاط البعض يدفع الآخرين على الخمول . إن الفقراء والخاملين نتيجة لازمة مترتبة على وجود الأغنياء والمجدين »[1]. وبعد عشر سنوات كتب تونسند يمجد الفقر على أنه شرط لازم للثروة « لأن الجوع ... أقوى دافع طبيعي على الجد والعمل ويستدعي بذل أقصى الجهود » ، وعلى ذلك يتوقف كل شيء على إدامة الجوع في صفوف الطبقة العامة . واستطرد الرجل فقال إنه « يبدو كأن هناك قانوناً طبيعياً يقضي » بأن الفقراء يجب أن يكونوا عديمي العناية ، حتى يتسنى وجود من يؤدي أحط الأعمال وأحقرها وبهذا تزداد السعادة الانسانية كثيرا ويتاح المجال لذوي النفوس الرقيقة لمزاولة الأعمال التي تلائم أمزجتهم وميولهم المختلفة . ولكن قانون اعانة الفقراء يميل الى تحطيم التآلف والجمال والانسجام والنظام ، مما يتميز به هذا النظام الذي أقامه الله والطبيعة في العالم [2] .

وبينما يرى الراهب البندقي في حكم القدر الذي يقضي بتخليد الفقر مبررا للاحسان المسيحي والعزوبة والرهبنة والمؤسسات الخيرية ، نجد ذلك القس البروتستنتي يرى في نفس

---

(١) Ortes : Della economia nazionale (ستة كتب ، ١٧٧٧ ، طبعة كستودي ، القسم الحديث ج ٢١ ص ٦ و ٦ و ٢٢ و ٢٥ الخ) . ويقول أورتيس بعد ذلك (ص ٣٢) « بدلا من أن أصوغ أنظمة خيالية لا تؤدي إلى سعادة الناس ، سأقصر همي على دراسة أسباب شقائهم » .

(٢) A Dissertation on the Poor Laws by a Wellwisher of mankind (١٧٨٦ وأعيد نشره بلندن سنة ١٨١٧ ص ١٥ و ٣٩ و ٤١) . وهذا الكتاب من تأليف تونسند ، ذلك القس « الرقيق » الذي نقل عنه مالتس صفحات بأكملها ، كما أن تونسند نفسه أخذ معظم مذهبه من سير جيمس ستيوارت وإن لم يكن من الحرص بحيث يغير النص في كتاب ستيوارت لصالحه . فمثلا يقول ستيوارت « كانت في العبودية طريقة قهرية لحمل الناس على الجد والنشاط » (لفئة غير العمال) ... « وكان الناس يرغمون على العمل » (مجانا للآخرين) « لأنهم كانوا عبيداً للآخرين ؛ ويرغم الناس على العمل الآن (مجانا لغير العمال) لأنهم عبيد حاجاتهم » . ولكن ستيوارت لا يستخلص من هذا أن العامل الأجير يجب أن يعاني الجوع ، بل بالعكس يرغب ستيوارت في أن يزيد حاجيات العمال لأن في هذا حثا لهم على العمل من أجل « من هم أشد رقة » .

الشيء تبريرا لاستنكار القرانين التي تخول للفقراء الحق في المساعدة من جانب الدولة .

وقد كتب ستورش (ح ٣ ص ٢٢٣) «يولد تقدم الثروة الاجتماعية هذه الطبقة النافعة من المجتمع . . . التي تؤدي أدنأ الأعمال وأحطها شأناً وأشدها مللا ... فيتيح للطبقات الأخرى الفراغ وصفاء الذهن وكرامة الخلق التقليدية » ويتساءل ستورش عن ميزة الحضارة الرأسمالية على الهمجية ما دامت الأولى تجر في أعقابها الفقر وانحطاط الجماهير . ويستطيع أن يجد رداً على سؤاله في هذه الكلمة الواحدة — الاستقرار !

وانظر الآن الى سيسموندى : «بفضل تقدم الصناعة والعلم يستطيع العامل أن ينتج كل يوم أكثر مما يلزم لاستهلاكه . ولكن في الوقت نفسه ، وبينما ينتج عمله الثروة ، فانه لو طلب اليه استهلاكها لكان أقل صلاحية لأداء العمل » ويقول كذلك « قد يفضل الناس (ويقصد بهم غير العمال) الاستغناء عن جميع مظاهر الكمال الفني والتنازل عن أسباب المتعة مما تهيئه لهم الصناعة لو كان من الضروري أن يشتروها جميعها حسب نفقة العمل الذي بذله العمال . إن الجهد اليوم قد انفصل عن جزائه . فلا نعود نرى شخصاً يعمل ثم يستريح ، وإنما نجد رجلا يحظى بالراحة لأن غيره يعمل ، وبذلك لا يكون للزيادة غير المحدودة في إنتاجية العمل من نتيجة سوى زيادة الترف وأسباب التمتع للاغنياء العاطلين » (ح١ ص٦٩ ، ٨٠ ، ٨٥) .

وأخيراً أنظر الى ديتوت دى تراسى ذلك الكاتب البورجوازى يحدثنا الحق بجفاء « في الشعوب الفقيرة يعيش عامة الناس في راحة ودعة ، ولكنهم فقراء بوجه عام في الشعوب الغنية » (ص ٢٣١) .

٥ — أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالى

ا — انجلترا من ١٨٤٦ الى ١٨٦٦

إذا شئنا دراسة موضوع التجميع الرأسمالى وجدنا خير مجال لنا في العشرين عاما الأخيرة ففيها تفتحت أبواب الثروة ، كما أن انجلترا تهيء لنا المثل الكلاسيكى بسبب مركزها الممتاز في السوق العالمية كما تمثل فيها نمو الطريقة الرأسمالية في الانتاج ، وكذلك منذ بدء عصر حرية التجارة الذهبي سنة ١٨٤٦ انفصل آخر ملجأ للاقتصاد الدارج . وقد أوردت في الباب

الرابع أمثلة عن التقدم الهائل فى الانتاج خلال هذين العقدين واللذين لاق ثانيهما أولهما فى هذه الناحية . ويرغم أن الزيادة المطلقة فى عدد السكان خلال نصف القرن الأخير كانت كبيرة جدا فان معدلها كان يهبط باستمرار كما يتضح من الجدول التالى عن نسبة الزيادة السنوية فى عدد السكان بانجلترا وويلز .

١٨١١ — ٢١	١,٥٣٣ ٪	١٨٤١ — ٥١	١,٢١٦ ٪
١٨٢١ — ٣١	١,٤٤٦ ٪	١٨٥١ — ٦١	١,١٤١ ٪
١٨٣١ — ٤١	١,٣٢٦ ٪		

ولنبحث الآن موضوع الزيادة فى الثروة معتمدين على حركة الأرباح وريع الأرض الخ مما يخضع لضريبة الدخل . وإذا استبعدنا المزارعين وفئات أخرى معينة من دافعى الضرائب لوجدنا أنه فيما بين ١٨٥٣ ، ١٨٦٤ بلغت نسبة الزيادة فى الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل ٥٠,٤٧ ٪ بمتوسط سنوى قدره ٤,٥٨ ٪ [1] أما زيادة السكان فحوالى ١٢ ٪ . والزيادة فى ريع الأرض الخاضع لضريبة الدخل (ويشمل هذا المنازل والسكك الحديدية والمناجم ومصائد الأسماك الخ) ٣٨٪ فى هذه الفترة أو ٣ ٥/١١ ٪ سنوياً . والفئات الآتية تبين أعظم قدر من الزيادة .

ازدياد الدخل من	من ١٨٥٣ الى ١٨٦٤	الزيادة السنوية
	٪	٪
المنازل	٣٨,٦٠	٣,٥٠
المحاجر	٨٤,٧٦	٧,٧٠
المناجم	٦٨,٨٥	٦,٢٦
معامل الحديد	٣٩,٩٢	٣,٦٣
مصائد الأسماك	٥٧,٣٧	٥,٢١
معامل الغاز	١٢٦,٠٢	١١,٤٥
السكك الحديدية	٨٣,٢٩	٧,٥٧ [2]

ولو قسمنا المدة ١٨٥٣ — ١٨٦٤ ثلاث فترات كل منها أربع سنوات لاحظنا زيادة مطردة فى معدل زيادة الدخل . فقد كانت الزيادة السنوية فى الدخل من الأرباح ١,٧٣ ٪

(١) Tenth Report of the Commissioners of H. M. Inland Revenue لندن ١٨٦٦ ص ٣٨ .
(٢) شرحه ص ٣٨ .

(١٨٥٣ — ٥٧) ٢،٧٤ ٪ (١٨٥٧ — ٦١) ، ٩،٣٠ ٪ (١٨٦١ — ٦٤) . وكان المجموع الكلى للدخل الخاضع للضريبة بالمملكة المتحدة (مقدرا بالجنيهات) هكذا : ٣٠٧،٠٦٨،٨٩٤ (١٨٥٦) ، ٣٢٨،١٢٧،٤١٦ (١٨٥٩) ، ٣٥١،٧٤٥،٢٤١ (١٨٦٢) ، ٣٥٩،١٤٢،٨٩٧ (١٨٦٣) ، ٣٦٢،٤٦٢،٢٧٩ (١٨٦٤) ، ٣٨٥،٥٣٠،٠٢٠ (١٨٦٥) [1].

وكان تجميع رأس المال مصحوباً بتركز ومركزية . وبرغم عدم وجود إحصائيات زراعية رسمية عن انجلترا فلدينا إحصائيات غير رسمية عن عشر مقاطعات ومنها نعلم أن المزارع التي تقل مساحة الواحدة منها عن ١٠٠ فدان هبط عددها من ٣١،٥٨٣ في ١٨٥١ الى ٢٦،٥٦٧ سنة ١٨٦١ ومعنى هذا اندماج ٥٠١٦ مزرعة في غيرها [2] . وفي الفترة (١٨١٥ — ٢٥) لم تخضع مزرعة قيمتها أكثر من مليون جنيه لضريبة التركات ولكن بلغ عدد مثل هذه المزارع ثمانية فيما بين ١٨٢٥ و ١٨٥٥ ، وكان هناك ما لا يقل عن أربع مزارع قيمة كل منها أكثر من مليون جنيه وذلك منذ بداية سنة ١٨٥٦ حتى يونيه ١٨٥٩ [3]. ويبدو مدى المركزية من عدد من تحليلات ضريبة الدخل بند د (وهى ضريبة على الأرباح عدا أرباح الزراعة الخ) خلال عامى ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ . ويلاحظ أن كل دخل من هذا المصدر يدفع عنه ضريبة إذا زاد عن ٦٠ جنيها في السنة . وقد بلغ المجموع الكلى لهذه الدخول بانجلترا وويلز واسكتلنده ٩٥،٨٤٤،٢٢٢ ، ١٠٥،٤٣٥،٥٧٩ من الجنيهات في عامى ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ على التوالى [4] . وبلغ عدد دافعى الضرائب ٣٠٨،٤١٦ سنة ١٨٦٤ وعدد السكان ٢٣،٨٩١،٠٠٩ فأصبحت النسبة ٣٣٢،٤٣١ سنة ١٨٦٥ وعدد السكان ٢٤،١٢٧،٠٠٣ .

ويبين الجدول التالى توزيع هذه الدخول في هذين العامين .

---

(١) تكفى هذه الأرقام لإجراء الموازنة ، ولكن يجب ألا نعدها أحجاما مطلقة ، إذ في عام بعد آخر لا يذكر دخل يبلغ ١٠٠ مليون من الجنيهات ، وتذكر تقارير لجان الضرائب شكاوى عدة عن الغش من جانب الطوائف التجارية والصناعية المفروضة عليها ضرائب ، ومثال ذلك ، قدرت شركة مساهمة الأرباح التي تستحق الضريبة عليها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، ولكن مفتش الضرائب رفع المبلغ إلى ٨٨،٠٠٠ وقدرت الضريبة على أساس هذا المقدار ، وشركة أخرى ادعت أن الأرباح ١٩٠،٠٠٠ جنيه ، ولكنها أرغمت على الإعتراف بأنها تبلغ حقيقة ٢٥٠،٠٠٠ جنيه — المصدر السابق ص ٤٢ .

(٢) أكد جون برايت أن ١٥٠ مالكا يملكون نصف انجلترا ، وأن ١٢ مالك يملكون اسكتلندة ، ولم يفند أحد هذا القول .

(٣) التقرير الرابع لجان الضرائب الخ ، لندن ١٨٦٠ ص ٩٢ .

(٤) هذه هي الدخول الصافية بعد إجراء استقطاعات مسموح بها .

السنة المنتهية فى ٥ أبريل ١٨٦٤		السنة المنتهية فى ٥ أبريل ١٨٦٥	
الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)	الأشخاص	الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)	الأشخاص
٩٥,٨٤٤,٢٢٢	٣٠٨,٥١٦	١٠٥,٤٣٥,٧٣٨	٢٣٢,٤٢١
٥٧,٠٢٨,٢٨٩	٢٣,٣٣٤	٦٤,٥٥٤,٢٩٧	٢٤,٢٦٥
٣٦,٤١٥,٢٢٥	٣,٦١٩	٣٢,٥٣٥,٥٧٦	٤,٠٢١
٢٢,٨٠٩,٧٨١	٨٣٢	٢٧,٥٥٥,٣١٣	٩٧٣
٨,٧٤٤,٧٦٢	٩١	١١,٠٧٧,٢٣٨	١٠٧

وبلغ إنتاج الفحم بالمملكة المتحدة بالأطنان ٦١,٤٥٣,٠٧٩ ، ٩٢,٧٨٧,٨٧٣ والقيمة بالجنيهات ١٦,١١٣,١٦٧ ، ٢٣,١٩٧,٩٦٨ وذلك فى عامى ١٨٥٥ ، ١٨٦٤ . والأرقام الخاصة بسبائك الحديد فى نفس العامين ٣,٢١٨,١٥٤ ، ٤,٧٦٧,٩٥١ والقيمة ٨,٠٤٥,٣٨٥ ، ١١,٩١٩,٨٧٧ على التوالى .

وفى سنة ١٨٥٤ كان طول الخطوط الحديدية بالمملكة المتحدة ٨٠٥٤ ميلا ورأس المال المدفوع (بالجنيهات) ٢٨٦,٠٦٨,٧٩٤ فصارت الأرقام فى سنة ١٨٦٤ هكذا : ١٢,٧٨٩ (ميلا) ، ٤٢٥,٧١٩,٦١٣ (جنيه) .

وارتفع مجموع صادرات وواردات المملكة المتحدة الكلى من ٢٦٨,٢١٠,١٤٥ جنيه سنة ١٨٥٤ إلى ٤٨٩,٩٢٣,٢٨٥ سنة ١٨٦٥ . وكانت حركة الصادرات (بالجنيهات) كالآتى :

٥٨,٨٤٢,٣٧٧ (١٨٤٦) ، ٦٣,٥٩٦,٠٥٢ (١٨٤٩) ، ١١٥,٨٢٦,٩٤٨ (١٨٥٦) ، ١٣٥,٨٤٢,٨١٧ (١٨٦٠) ، ١٦٥,٨٦٢,٤٠٢ (١٨٦٥) ، ١٨٨,٩١٧,٥٦٣ (١٨٦٦) [1] .

ومن هذه الأمثلة القلائل يسهل علينا أن نفهم ما قاله المسجل العام وقد استشعر الفوز ، برغم سرعة ازدياد عدد السكان ، فقد فاقها تقدم الصناعة والثروة ، ونترجم الآن إلى الطبقة العاملة أى إلى المنتجين الفعليين لكل هذه الثروة . وإليك ما قاله الوزير غلادستون وقد تملكته العاطفة فى جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤٣ : « من أشد المظاهر إيلاما وحزنا فى الحالة الاجتماعية لهذا البلد أننا نرى بما لا يحتمل الإنكار نقصا فى قوى الناس الشرائية وزيادة فى الحرمان والألم فى الوقت الذى نشاهد فيه تراكم الثروة الدائم فى أيدى الطبقات

(١) فى وقت كتابة هذا (مارس ١٨٦٧) ، امتلأت الأسواق الهندية والصينية بشحنات البضائع القطنية من انجلترا . وقد خفضت أجور عمال الصناعة القطنية بمقدار ٥ ٪ (١٨٦٦) ، ولما حدث خفض آخر بنفس القدر فى سنة ١٨٦٧ أضرب ٢٠٠٠٠ رجل فى برستن .

العليا ، وزيادة فى ترف أحوالهم وعاداتهم ووسائل متعتهم وتنعمهم »[1] . وبعد عشرين عاما من ذلك التاريخ قال فى خطاب الميزانية فى ١٦ أبريل ١٨٦٣ « زاد دخل البلاد الخاضع للضريبة بنسبة ٦ ٪ فيما بين عامى ١٨٤٢ ، ١٨٥٢ . . . . وزاد خلال السنوات الثمان (١٨٥٣ — ٦١) بنسبة ٢٠ ٪ بالقياس إلى أساس سنة ١٨٥٣ ! وهذه حقيقة تبعث على قدر من الدهشة مما يجعل علينا من الصعب أن نصدقها . . . هذا التضخم الفاحش فى الثراء والسلطان . . . والذى هو من نصيب الطبقات المالكة وحدها . . . يجب أن يكون ذا نفع غير مباشر للعمال لأنه يعمل على رخص سلع الاستهلاك العام . وبينما زاد الأغنياء غنى ، صار الفقراء أقل فقراً . ولكنى لا أدعى القول بتناقص الفقر الشديد »[2] . يالها من نهاية معكوسة ! إذا كانت الطبقة العاملة ظلت « فقيرة » ، و « أقل فقراً » فقط بنسبة ما تتيحه للطبقات المالكة من « تضخم فاحش فى الثراء والسلطان » ، فمن وجهة النظر النسبية ظلت هذه الطبقة على فقرها . إذا كانت نهايات الفقر القصوى لم تنقص فإنها زادت نظرا لأن نهايات الثراء القصوى قد زادت . أما عن الهبوط المزعوم فى أثمان وسائل العيش فإن الإحصائيات الرسمية كبيانات ملجأ الأيتام بلندن تدل على زيادة بلغت ٢٠ ٪ فى المتوسط عن السنوات الثلاث (١٨٦١ — ٦٢) بالقياس إلى السنوات الثلاث (١٨٥١ — ٥٣) وفى الفترة (١٨٦٣ — ٦٥) زادت أثمان اللحم والزبد واللبن والسكر والملح والفحم وضروريات أخرى باطراد[3] .

وفى خطاب الميزانية الذى ألقاه غلادستون فى ٧ ابريل ١٨٦٤ أشاد بنمو الثروة ، وأشار إلى الجماهير ، التى على حافة الحرمان والعوز ، وإلى فروع الصناعة التى « لم ترد فيها الأجور » ثم لخص حظوظ الطبقة العاملة قائلا : « ليست الحياة الإنسانية فى تسع حالات من عشر سوى تنازع على البقاء »[4] ويقول الأستاذ فاوست بخشونة وهو الذى لا يرى أثراً أو مفعولا للقيود

(١) Hansard, February 13; also : "Times", February 14, 1863.

(٢) «Morning Star» April 17, 1863.

(٣) انظر البيانات الرسمية فى الكتاب الأزرق « إحصائيات متنوعة عن المملكة المتحدة من ٦ لندن ١٨٦٦ ص ٢٦٠ ، ٢٧٣ » وبدلا من إحصائيات ملاجئ الأيتام قد تخدم أغراضنا أقوال الصحف الوزارية حين تؤيد مخصصات الزواج للأسرة الحاكمة الانجليزية ، إذ نجد فى هذه الأقوال إشارات وفيرة إلى الارتفاع فى وسائل العيش .

(٤) فيما يلى النص الوارد فى هانسارد لهذه العبارة « ثانيا بل وأكثر من هذا — ما الحياة الإنسانية فى أغلب الحالات إلا تنازع على البقاء » . والتناقضات المتكررة الصارخة فى خطب غلادستون عن الميزانية فى عامى ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ قد ميزها واوضحها كاتب انجليزى The Theory of Exchanges etc — لندن ١٨٦٤ ص ١٣٥ ، كما تدل عليها العبارات التالية نقتبسها من موليير : « إليكم الرجل ، يقفز من الأسود إلى الأبيض ، ويستنكر فى الصباح ما قال بالليل : إنه لجوج ، بل إنه ليعمى عن صاحبه ، وهو يغير رأيه كما تتغير الأذواق والأهواء » .

التي تفرضها الاعتبارات الرسمية « لا أنكر بالطبع أن الأجور بالنقد قد زادت ، (خلال السنوات العشر الأخيرة) ، بفضل هذه الزيادة في رأس المال ، ولكن هذه المزية الظاهرية يضيع أثرها إلى حد كبير بسبب ارتفاع أثمان الكثير من ضروريات الحياة (ويعتقد فاوست أن الارتفاع في الأثمان راجع إلى هبوط في قيمة المعادن النفيسة) ، يزداد الأغنياء غنى بسرعة بينما لا نجد تقدما ملحوظا في رفاهية الطبقات الصناعية . . . إنهم » (أي العمال) « يكادون يصبحون عبيداً لأصحاب المتاجر ممن هم مدينون لهم بالمال »[1] .

علم القارىء من الأقسام التي عالجنا فيها يوم العمل والآلات الأحوال التي تخلق فيها الطبقة العاملة ، هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان ، للطبقات المالكة . ولكن كان اهتمامنا منصباً على العامل وهو يؤدي هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة به . غير أنه إذا أردنا أن نوضح تماما قوانين التجميع الرأسمالي لزمنا أن ندرس حالة العامل خارج محل العمل وأن ندرس مأكله ومسكنه . وسنقصر بحثنا – بسبب ضيق الحيز أمامنا – على أقل طوائف البروليتاريا الصناعية أجراً وعلى العمال الزراعيين ، إذ هؤلاء جميعاً يكوّنون أغلبية الطبقة العاملة . ونرى أولا الضرورة لأن نقول كلمة عن إعانة الفقر الرسمية أي عن ذلك الفريق من الطبقة العاملة الذي يعيش على الإحسان . تدل الإحصائيات عن الفقراء المعانين بإنجلترا[2] على أن عددهم بلغ ٨٥١,٣٦٩ ، ٨٧٧,٧٦٧ ، ٩٧١,٤٣٣ في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٦٥ على التوالي . وبسبب المجاعة القطنية في عامي ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ارتفعت الأرقام فيها إلى ١,٠٧٩,٣٨٢ ، ١,٠١٤,٩٧٨ وسببت أزمة سنة ١٨٦٦ – وكانت بلندن أشد منها في مكان آخر – زيادة في مستحق إعانة الفقر بنسبة ١٩,٥ ٪ بالقياس إلى ١٨٦٥ ، ٢٤,٤ ٪ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤ ؛ وعظمت الزيادة خلال الشهور الأولى من ١٨٦٧ . وحين تحلل الإحصائيات عمن يتالون إعانة الفقر ينبغي إبراز نقطتين بوجه خاص . فمن جهة تعكس لنا الزيادة والنقص التقلبات الفترية في الدورة الصناعية . ومن جهة أخرى تزداد الإحصائيات الرسمية تضليلا بشأن مدى هذا الفقر حقيقة وذلك لأن تجميع رأس المال يؤدي إلى اشتداد صراع الطبقات وإلى الزيادة في الوعي الطبقي بين صفوف العمال . فمثلا أثارت الصحافة البريطانية خلال العامين الأخيرين (التيمس

---

(١) فاوست ص ٦٧ — ٨٢ . أما عن ازدياد مديونية العمال لأصحاب المتاجر ، فهذا راجع الى ازدياد عدم التأكد من الحصول على العمل وكذلك الى فترات البطالة .

(٢) كلمة انجلترا في هذه التقديرات تشمل ويلز دائما . ويراد « ببريطانيا العظمى » انجلترا وويلز واسكتلنده . أما « المملكة المتحدة » فتشمل أرلنده كذلك .

وبأن مان جازيت الخ) عاصفة حول المعاملة الوحشية التي يتعرض لها طالبو إعانة الفقر ، وإن كانت هذه في الحقيقة قصة قديمة فقد أشار فردريك انجلز سنة ١٨٤٤ تماما إلى هذه الويلات وما كانت تثيره من حملات عالية الصوت من جانب ذلك الفريق الميال إلى إثارة الأحداث المثيرة . ولكن الزيادة المخيفة في عدد الذين يموتون جوعا بلندن خلال العقد الأخير تشهد بازدياد كراهية الطبقة العاملة لاستعباد بيت العمل[1] أي سجن أولئك الذين جعلهم سوء الحظ فقراء .

ب — الطوائف التي تتناول أحط الأجور بين صفوف العمال الصناعيين في بريطانيا

أثناء المجاعة القطنية كلف الدكتور سميث يبحث مسألة التغذية بين عمال صناعة القطن في لانكشير وشيشير . وكان الرجل قد قام بأبحاث من قبل استخلص منها أنه لكي « تتجنب الأمراض الناشئة عن الجوع ، يجب أن يتكون غذاء المرأة المتوسطة اليومي على الأقل من ٣٩٠٠ حبة من الكربون ، ١٨٠ من النتروجين ومعنى هذا كمية المادة المغذية في رطلين من خبز القمح ، أما الرجل المتوسط فيحتاج على الأقل إلى ٤٥٠٠ حبة من الكربون ، ٢٠٠ من النتروجين أي ما يشمله رطلان ونصف الرطل من خبز القمح من المادة المغذية . وهكذا يجب أن يتكون الغذاء الأسبوعي للبالغ من الذكور والإناث من ٢٨,٨٠٠ حبة من الكربون ، ١٣٣٠ من الكربون على الأقل . وهذه التقديرات أيدتها عمليا الأرقام عن حالة التغذية السيئة بين العمال بسبب شدة الفقر . وفي ديسمبر ١٨٦٢ كانت الأرقام الأخيرة ٢٩,٢١١ حبة من الكربون ، ١٢٩٥ حبة من النتروجين . وفي سنة ١٨٦٣ أمر المجلس المخصوص بإجراء تحقيق في حالة الضيق السائدة بين أحط أفراد الطبقة العاملة بالنسبة تغذية ، فاختار الدكتور سيمون العضو الطبي بالمجلس الدكتور سميث لهذا الغرض على أن يجري التحقيق بين عمال الزراعة ونساجي الحرير والخائكات وصانعي الجوانتيات والجوارب ونساجي الجوانتيات وصانعي الأحذية . وكان جميع هؤلاء العمال الصناعيين باستثناء نساجي الجوارب ، من عمال المدن . وكانت قاعدة التحقيق اختيار أصح وأحسن الأسرات من كل فئة . فجاءت النتيجة « أن القدر

(١) وهنا يأتي ضوءا على التقدم الذي حدث منذ أيام آدم سميث أن هـذا الكاتب استعمل من وقت لآخر كلمة workhouse للدلالة على manufactory ، ومن هـذا القبيل ما جاء في مقدمة الفصل الذي عقده عن تقسيم العمل « أولئك الذين يستخدمون في كل فرع مختلف من فروع العمل يمكن في أغلب الأوقات جمعهم في نفس بيت العمل workhouse

المتوسط من النتروجين زاد قليلا عن حد الكفاف(١) فى حالة إحدى الطوائف التى تشتغل فى المصنع ، بينما لم تبلغ هذا الحد فى حالة فئة أخرى ، وفى فئتين كان هناك نقص فى الكربون والنتروجين . أما عن أسرات العمال الزراعيين فقد كان أكثر من الخمس يحصل على أقل من القدر الكافى من الغذاء الكربونى ، وأكثر من الثلث يحصلون على أقل من كفايتهم من الغذاء المحتوى على الأزوت ؛ وظهر أنه فى المقاطعات الثلاث (بركشير، اكسفوردشير، سمرستشير) كان الغذاء الذى لا يحتوى على القدر الكافى من المواد النتروجينية هو الغذاء المحلى المتوسط ، (الصحة العامة - التقرير السادس ١٨٦٤ ص١٢) . وأسوأ أفراد الطبقة العاملة تغذية العمال الزراعيون بانجلترا مع أنها أغنى أجزاء المملكة المتحدة (ص١٧) وكان عبء هذا يقع فى الغالب على عاتق النساء والأطفال إذ « لا بد للرجل من أن يأكل حتى يؤدى عمله » . وكانت الحالة أسوأ بين عمال المدن الذين لخص الدكتور حالتهم ، فتغذيتهم سيئة بحيث من المؤكد وجود حالات من الحرمان الشديد الضار فى صفوفهم » (ص١٣) وهناك « حرمان » من جانب الرأسمالى لأنه يحرم نفسه من امتياز دفع أجر كاف ، أى الأجر الذى يحتاجه عماله ليعيشوا عيشة الكفاف :

والجدول التالى موازنة بين مقدار التغذية الذى تحصل عليه الفئات السالفة الذكر من عمال المدن وبين المقادير التى قال عنها الدكتور سميث إنها الحد الأدنى اللازم لعمال الصناعة القطنية فى فترة عوزهم الشديد .

الجنسان	متوسط الكربون الأسبوعى		متوسط النتروجين الاسبوعى
خمس مهن بالمدن	٢٨,٨٧٦	حبـــة	١,١٩٢
عمال لانكشير المتعطلون	٢٨,٢١١	حبـــة	١,٢٩٥
الحد الأدنى الذى يتاح لعمال لانكشير	٢٨,٦٠٠	حبـــة	١,٣٣٠

(شرحه ملحق ص٢٣٢)

ونصف العمال الصناعيين الذين لخص حالتهم (أو ٦٠ من ١٢٥ إذا شئنا الدقة) لم يحصلوا على الجعة مطلقا ، ٢٨٪ لم يتناولوا اللبن . وتفاوت متوسط الغذاء السائل فى الأسرات بين ٧ أوقيات (الخياطات) ، ٢٤$\frac{3}{4}$ أوقية (صانعى الجوارب) فى الأسبوع . ومعظم المحرومين من اللبن من الخياطات فى لندن . وتفاوتت كمية الخبز الأسبوعية من ٧$\frac{3}{4}$ (الخياطات) إلى ١١$\frac{1}{4}$ (صانعى الأحذية) من الأرطال ، والمتوسط الكلى فى الأسبوع بالغ ٩,٩ أرطال .

(١) يراد بذلك الحد الذى يحول دون الأمراض الناجمة عن الجوع .

واختلف مقدار السكر من ٤ أوقيات فى الأسبوع (صانعى الجوانتيات) إلى ١١ أوقية (صانعى الجوارب) ، والمتوسط الأسبوعى لكافة فئات البالغين ٨ أوقيات . والمتوسط الأسبوعى من الزبد (أو الدهن) ٥ أوقيات للفرد البالغ . وتراوح متوسط اللحم الأسبوعى للفرد البالغ ٧½ أوقية (نساجى القطن) إلى ١٨¼ (صانعى الجوانتيات) والمتوسط الأسبوعى لجميع الفئات ١٣,٦ أوقية . وكان متوسط نفقة الغذاء فى الأسبوع للفرد البالغ ٢/٣½ (نساجى الحرير) ، ٢/٧ (الخياطات) ، ٢/٩½ (صانعى الجوانتيات) ٣/٧¾ (صانعى الأحذية) ٢/٦¼ (صانعى الجوارب) . ولم يزد المتوسط عن شلن وثمانية بنسات ونصف فى حالة نساجى حرير ماكلسفيلد . وأسوأ الفئات الخياطات ونساجو الحرير وصانعو الجوانتيات (ص ٢٣٢، ٢٣٣) . وقد علق الدكتور سيمون على هذه الحقائق فى تقريره الصحى فقال إن من الميسور إثبات أن نقص الغذاء عامل هام فى اشتداد العلل والأمراض ، ولكنه يرى أن الفقر فى التغذية تسببه أمور أخرى ذات أهمية للصحة ولذا تحدث عن نقص الكساء والوقود وضيق المسكن وازدحامه وتلوثه وعدم توافر الشروط الصحية فيه ، وتحدث عن الأحياء الفقيرة المزدحمة التى تقل فيها المجارى والكنس والمياه الصالحة ، وهذه العوامل كلها خطر كبير على الحياة . ثم عمل على ذلك لأن هذه الآلام ليست وليدة الكسل بل إنها من نصيب الأفراد العاملين الذين يجب أن يكون مقر عملهم كافيا لإعالتهم (ص ١٤-١٥) وكل من له دراية بالقوانين الاقتصادية يسهل عليه إدراك الصلة بين آلام الجوع فى صفوف أكثر أفراد الطبقة العاملة جداً ونشاطا وبين الاستهلاك المتميز بالإسراف والترف من جانب الأغنياء .

ومن السهل إدراك حالات السكنى ، وإن أى ملاحظ غير مغرض لا بد أن يرى أنه كلما عظم تركز أدوات الإنتاج زاد ازدحام العمال فى مساحة صغيرة ومعنى هذا أنه كلما أسرع تجميع رأس المال أصبحت أحوال السكنى أبعد ما تكون داعية إلى الرضاء ، ذلك أن تحسين المدن الذى يصحب ازدياد الثروة وهدم الأحياء القديمة ، وبناء العمارات الفخمة للمصارف والمتاجر الكبيرة الخ ، وتوسيع الشوارع ، ومد خطوط الترام وما شابهها — كل هذه العوامل تدفع العمال إلى الازدحام فى المساكن الفقيرة القذرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعلم كل امرىء أن إيجار البيت يتناسب تناسبا عكسياً مع جودة المسكن ، وأن المضاربين فى البيوت يستغلون هذه المساكن الفقيرة لاجتناء أعظم الأرباح . وإن المتناقضات الكامنة فى التجميع الرأسمالى وبالتالى فى علاقات الملكية الرأسمالية[1] بوجه عام من الوضوح بحيث

---

(١) لا توجد حالة تمت فيها التضحية بحقوق الأفراد على مذبح الملكية بهذا الشكل الفاضح المخجل كما

تجد فى التقارير الانجليزية عن أحوال السكنى جهات كثيرة على الملكية وحقوقها . وقد كان من أثر تقدم الصناعة وتجميع رأس المال ونمو المدن وتحسينها أن عظم الخوف من الأمراض المعدية فيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٦٤ بحيث أصدر البرلمان عشرة قوانين بشأن الأحوال الصحية ، وفى بعض المدن كليفربول وجلاسجو عمدت البرجوازية بسبب خوفها من الأمراض إلى استخدام سلطة الهيئات البلدية لهذا الغرض . وبرغم هذا يقول الدكتور سيمون فى تقريره لعام ١٨٦٥ « ويجب القول بوجه عام ألا سيطرة فى انجلترا على هذه الشرور » . وقد أمر المجلس الخصوصى سنة ١٨٦٤ بإجراء تحقيق فى حالة السكنى بين العمال الزراعيين، وفى سنة ١٨٦٥ أمر بآخر بين الطبقات الفقيرة من سكان المدن ؛ وقد ذكر الدكتور جوليان هنتر نتائج قيمة عظيمة فى التقريرين السابع والثامن عن الصحة العامة . وفيما يلى ملاحظة عامة عن العمال بالمدن أوردها الدكتور سيمون : فهو يقول إنه برغم إعتامه من وجهة النظر الرسمية بالناحية الجثمانية إلا أن الإنسانية تتطلب عدم إغفال المظهر الآخر لذلك الشر ، ثم يأخذ فى بيان الشرور المترتبة على حقارة المساكن وازدحامها وكيف أنها تنطوى على انعدام عواطف الرقة وعادات النظافة ، وتسبب اضطراب الأجسام والوظائف الجثمانيــة ، وتؤدى إلى كشف العورات الحيوانية والجنسية ؛ ولا شك أن المعيشة فى هذه الأحوال تجعل أثرها عميقا على من يقيمون فى وسطها . وأخيرا يقول إن مما يدعو إلى اليأس أن نأمل من أفراد يعيشون فى مثل هذه الظروف أن يصبوا من نواح أخرى إلى ذلك الجو من المدنية الذى جوهره فى النظافة الجثمانية والخلقية[1] ، وتحوز لندن قصب السبق من حيث ازدحام المساكن وعدم صلاحيتها ، ويلفت الدكتور هنتر النظر إلى أمرين : أولهما أنه يوجد بلندن حوالى ٣٠ حيا بكل منها ١٠,٠٠٠ نسمة وسوء الحالة فيها يفوق مثيله فى أى جهة أخرى من انجلترا وهى نتيجة سوء المسكن . وثانيهما أن المساكن أسوأ حالا مما كانت عليه من عشرين سنة خلت »[2] ، ليس

= كما توجد بعدد سكانى الطبقة السافلة - ويجوز اعتبار كل مدينة كبيرة مكانا لتقديم الضحايا البشرية لآلة الجشع . S. Laing. op. cit, p. 156

(١) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ١٤ (حاشية) .

(٢) يقول الدكتور هنتر « لم يبق على قيد الحياة من يستطيع أن يحدثنا كيف كان الأطفال يربون قبل ابتداء هـذا العصر الذى تميز بتجميع الفقراء فى صعيد واحد ، ولن يستطيع إلا من جرىء أن يحدثنا عما ينتظر فى المستقبل من الأطفال الذين ينشأون اليوم فى ظروف لعله لم يكن لها مثيل من قبل فى هذا البلد ، وبذا يحصلون على التربية التى تجعل منهم فى المستقبل طبقات خطيرة ماداموا يقضون شطرا كبيرا من الليل فى صحبة أقوام من كل سن ، أنصاف عراة ، سكيرين ، فاسدى الخلق ، ومشاغبين » (ص ٥٦) .

كثيراً القول بأن الحياة فى بعض أجزاء لندن ونيوكاسل أشبه بالجحيم » (ص ١٢) .
وأكثر من هذا يزداد تعرض فئات العمال الأحسن حالا نسبياً بما فيها صغار أصحاب المتاجر والعناصر الأخرى من الطبقة الوسطى الصغيرة ، إلى هذه الأحوال الكريهة وذلك بقدر ازدياد « أعمال التحسين » وما تنطوى عليه من هدم الشوارع والبيوت القديمة ، وإقامة المصانع بالعاصمة ومايترتب على ذلك من تدفق السكان عليها . وكذلك بنسبة ارتفاع إيجارات المساكن « لقد أصبحت الإيجارات ثقيلة بحيث لا يستطيع عمال قلائل أن يستأجروا أكثر من غرفة واحدة »[1] .

وقليل من الأراضى المملوكة فى لندن لا يرزح تحت عبء الوسطاء . وثمن الأرض فيها مرتفع دائما بالنسبة إلى الدخل السنوى الناجم منها لأن كل مشتر يضارب على فرصة الاستفادة من العملية فى المستقبل بأن يحصل على قيمة إضافية استثنائية نتيجة القرب من مشروع كبير . ونتيجة لهذا نجد تجارة منتظمة فى شراء fag-ends of leases . وبطبيعة الحال للسادة الذين يشتغلون بهذا الأمر أن يحصلوا على كل ما يستطيعون من المستأجرين ما داموا تحت سلطانهم وأن يخلفوا أقل ما يمكن خلفهم[2] . ولا يتعرض ملاك العقارات التى من هذا النوع للخطر ما دامت الإيجارات تجمع كل أسبوع . ونظراً لخطوط الترام نجد من المشاهد المألوفة فى شرق لندن عدداً من الأسرات تجوب الطرقات فى أحد ليالى السبت حاملة ما تملك من متاع الدنيا البسيط ولا تجد لها مأوى سوى المصنع[3] . والمصانع اشتد ازدحامها وقد بدأت « أعمال التحسين » بالمدينة مما أقره البرلمان أخيراً . وحين يطرد العمال من مساكنهم بسبب أعمال الهدم نادراً ما يغادرون الأبرشية ، ولكنهم يكتفون بمجرد العبور إلى الأبرشية الأخرى حتى يكونوا على مقربة من المصانع التى يعملون فيها ، وهم لا يتجاوزون نفس الأبرشية أو الأبرشية المجاورة ويقسمون مساكنهم ذات الغرفتين إلى غرفة واحدة ويزدحمون فى هذه . . ولا يستطيع المطرودون من مساكنهم أن يجدوا مسكنا يعادلها حتى ولو دفعوا إيجارا عاليا . وكان نصف عمال حى سترائد يمشون ميلين حتى يبلغوا محل أعمالهم[4] . وهذا الحى الذى يعطى الغريب عن لندن فكرة عن ثرائها ، يصلح مثالا يوضح لنا كيف تعبىء المخلوقات الآدمية فى هذه المدينة كالسردين فى العلب . فقد قيد موظف صحى أن أحد أبرشيات

(١) Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865.

(٢) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ٩١ (٣) مصدر سابق ص ٨٨ .

(٤) ص ٨٨ .

حي ستراند تضم ٥٨١ شخصا للفـــدان الواحد مع أن هذه المساحة تشمل نصف المساحة أو عرض نهر التيمس ، وواضح أن أي اجراءات صحية تطرد العمال من أحد الأحياء بسبب هدم البيوت غير الصالحة للسكنى ، معناها شدة ازدحامهم في حي آخر . ويقول الدكتور هنتر « إن هذا العمل كله يجب أن يتوقف إما لسخافته وإلا ثار عطف الشعب (!) وطالب بتنفيذ هذا الالتزام الذي أدعوه قوميا دون مبالغة بحيث تكفل المسكن لمن لا يستطيعون الحصول عليه لافتقارهم إلى رأس المال وإن كان في وسعهم أن يدفعوه لمن يمدونهم به وذلك على دفعات فترية »[1] . ولا يسعنا إلا أن نعجب بالعدالة الرأسمالية . فصاحب الأرض والبيوت ورجل الأعمال إذا انتزعت ملكية بعض ما بأيديهم لا يقف الأمر عند حد حصولهم على التعويض الكامل ، بل إن الشرائع الإنسانية والسماوية تعوضهم عن هذا والحرمان الإجباري بالسماح لهم بقدر من الربح . أما إذا طرد العامل وزوجه وأطفاله ومتاعه القليل وألقي بهم في عرض الشارع فتجمعوا في أحد الأحياء قاضتهم السلطات دفاعا عن صالح الصحة العامة !

كانت لندن في بداية القرن التاسع عشر المدينة الانجليزية الوحيدة التي يربو سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وكانت هناك خمس مدن أخرى يعيش في كل منها أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة فأصبح عدد مدن النوع الأخير ٢٨ اليوم (١٨٦٧) » والنتيجة التي ترتبت على هذا التغيير أن المدن الصغيرة المزدحمة القديمة أصبحت مراكز قد قامت المباني حولها فحالت بينها وبين الهواء . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نظراً لأنها أصبحت غير صالحة لسكنى الأغنياء هجروها إلى الأطراف والضواحي وحل محلهم فقراء تسكن الأسرة منهم في غرفة واحدة[2] . وهكذا عاش قوم في هذه البيوت غير الصالحة والتي لم تكن معدة لهم فأحاطت به بيئة تحط حقاً من كرامة البالغين وفيها أكبر الأذى بالنسبة إلى الأطفال »[3] . فكلما أسرعت عملية تجمع رأس المال في مدينة صناعية أو تجارية أسرع التدفق عليها من جانب المادة الآدمية المعدة للاستغلال وساءت مساكن العمال .

وتلي لندن في حجم السكنى هذا مدينة نيوكاسل أون تين وهي مركز للفحم والحديد يزداد إنتاجه باطراد ، فيها لا يقل عن ٣٤,٠٠٠ شخص يقيم كل منهم في مسكن من غرفة واحدة . وقد أمرت السلطات أخيرا في نيوكاسل وجيتسهيد بإزالة بيوت كثيرة لأنها خطر على المجتمع ، ولكن بينما تتقدم التجارة بسرعة تسير حركة بناء البيوت الجديدة ببطء . كانت

---

(١) ص ٨٩ .

(٢) وغالبا ما تجد « المسكن » لساكنين أو ثلاث .

(٣) شرحه ص ٥٥ — ٥٦ .

البلدة سنة ١٨٦٥ أكثر ازدحاما من أى يوم مضى ولم يكن فيها غرفة شاغرة ، وفى هذا يقول الدكتور إمبلتن بمستشفى الحميات فى نيوكاسل « لاشك أن استمرار وانتشار التيفوس مرجعهما شدة ازدحام الآدميين وعدم نظافة المساكن إذ تقع غرف سكنى العمال فى أحواش أو أفنية غير صحية لا يتوافر فيها القدر الكافى من الضوء والهواء والنظافة وهى سبة فى جبين أية جماعة متحضرة ، وفيها يتراص الرجال والنساء والأطفال بالليل جنبا إلى جنب . وفيما يختص بالرجال تتوالى نوبتا العمل النهارى والليلى بحيث لا تجد الأسرة الوقت الكافى لكى ترد ، أما البيت كله فيعوزه الماء والتهوية الصالحة وهو ملىء بالقذارة وجراثيم الأمراض(١) . ويتراوح الإيجار الأسبوعى لكل من هذه الجحور القذرة ما بين ٨ بنسات ، ٣ شلنات . ويقول الدكتور هنتر عن مدينة نيوكاسل أون تين إن بها فريقا من السكان هوت بهم ظروف المسكن والشارع الخارجية إلى درجة تقرب من الانحطاط الوحشى »(٢)

ونظرا لحركة رأس المال والعمل إلى المدينة الصناعية ومنها فقد تكون أحوال السكنى محتملة اليوم وكريهة لا تطاق فى الغد ، وقد تحاول السلطات الصحية بالمدينة معالجة أشد المساوىء ، وقد تبذل قصارى جهدها فى هذا الغرض فإذا فى اليوم التالى يفد عدد كبير من الإيرلنديين أو من العمال الزراعيين الإنجليز المنحلين ويزدحمون بالمكان كالجراد فيسكنوا الأقبية وغرف السطوح ويتحول بيت العامل إلى شبه فندق يتغير ساكنوه سراعا . انظر إلى برادفورد فى مقاطعة يوركشير ، فهناك تجد البلدية مشغولة من وقت قريب بإجراء التحسينات فى المدينة ، وفضلا عن هذا كان بالبلدة سنة ١٨٦١ ما لا يزيد عن ١٧٥١ بيت غير مسكونة . تلا ذلك نشاط التجارة من جديد وصحب ذلك تدفق جانب من « جيش العمل الاحتياطى » أو « فائض السكان النسبى » وتدل القوائم(٣) التى حصل عليها الدكتور هنتر من أحد وكلاء شركة للتأمين أن معظم سكان هذه المساكن الكريهة بالأقبية وهذه البيوت التعسة من عمال يتناولون أجورا طيبة صرحوا باستعدادهم لدفع الإيجار مقابل غرف أحسن حالا لو تيسر لهم الحصول عليها وفى أثناء ذلك تضعف صحتهم وتتناوبهم الأمراض بينما يبكى من فرط الفرح المستر فورستر النائب والحر المعتدل بسبب النعم التى أسبغتها حرية التجارة والأرباح التى حققتها للمشتغلين

---

(١) شرحه ص ٤٩ . (٢) شرحه ص ٥٠ .

(٣) انظر Collecting Agents, list (Bradford)

البيوت

شارع فولكان رقم ١٢٢ ١ غرفة ١٦ شخصا شارع لوملى رقم ١٣ ١ غرفة ١١ شخص

بالصناعة الصوفية فى برادفورد . ويعزو الدكتور بل فى تقرير له (١٥ سبتمبر ١٨٦٥) نسبة الوفيات الفظيعة بين المرضى بالحميات إلى سوء أحوال السكنى فى منطقة إشرافه ، ففى قبو صغير مساحته ١٥٠٠ قدم مكعبة ... ١٠ أشخاص ... ويشمل شارع فنست وميدان جرين إير ولايس ٢٢٣ منزلا تضم ١٤٥٠ فردا ، ٤٣٥ سريرا ... ولكل سرير (واجعل الكلمة تشمل حتى الخرق القديمة القذرة المعدة للنوم) — ٣٫٣ من الاشخاص بل وخمسة أو ستة أشخاص ، وقيل لى إن البعض لاينام على الأسرة مطلقا بل ينامون بملابسهم العادية على الألواح العادية — حيث تجد جنباً إلى جنب الشبان والشابات من المتزوجين وغير المتزوجين . ولست بحاجة إلى القول بأن الكثير من هذه المساكن جحور مظلمة رطبة وقذرة لاتصلح لسكنى الآدميين ، وهذه المراكز التى ينتشر منها المرض والموت فيصيبان من يعيشون فى ظروف أفضل (١) ، أما المحل الثالث من حيث سوء المساكن فتحتله « برشيول » ففى هذه البلدة التى تعد أغنى مدينة فى أوربا يكثر أشنع أنواع الفقر والشقاء .

ج — الفريق الرحل (المتنقل) من السكان

The Nomadic Population

يتكون هذا الفريق من قوم نشأتهم ريفية ومهنتهم فى الأغلب صناعية ، فهم فرقة المشاة

= شارع بوردو ٤١	١	١١ شخصا	شارع بورتلاند ١١٢	١	١٠ أشخاص
شارع هاردى ١٧	١	١٠ أشخاص	» نورث ١٨	١	١٦ شخصا
» نورث ١٧	١	١٣ »	» ويكر ١٦١	١	٨ (بالغ)
» جوويت ٥٦	١	١٣ »	» جورج ١٥٠	١	٣ أسرات
ريفن كورت مارجيت ١١	١	١١ أسرات	» مارشال ٤٩	١	٣ أسرات
شارع مارشال ٢٨	١	١٠ »	» جورج ١٣٠	١	١٦ شخصا
» جورج ١٢٨	١	١٨ »	» يورك ٣٤	١	٢ أسرة
» سوات باى	١	٢٦			
			الأقبية		
ميدان ريجنت	١ قبو	٨ أشخاص	» عكا	١ قبو	٧ أشخاص
روبرتس كورت ٣٣	١	٧	» بالك برات (يستعمل كدكان لعمل الزجاج)	١	٢ »
شارع ايبغزر ٣٢	١	٦			

(op. cit., p. iii)

(١) شرحه ص ١١٤ . (٢) شرحه ص ٥٠ .

الحقيرة فى جيش رأس المال تنتقل من نقطة إلى أخرى حسب اختلاف حاجته إليها . وتطلق عبارة العمل المتنقل على عمليات بناء وحرف مختلفة ، وعمل الطوب وحرق الجير وبناء الخطوط الحديدية وما إليها . هؤلاء الناس إذا ما عسكروا فى جوار أية جهة نقلوا اليها الجدرى والتيفوس والكوليرا والحمى القرمزية (التقرير السابع الصحة العامة ، ١٨٦٤ ص١٨) . وفى المشروعات التى تتطلب مقادير وافرة من رأس المال كإنشاء الخطوط الحديدية يمدهم المقاول بأكواخ خشبية ويقيم لهم قرى خالية من المطالب الصحية وخارج نطاق رقابة السلطات المحلية . وهم مصدر ربح كبير للغاية بالنسبة إلى المقاول وذلك بصفتهم جنوداً فى جيش الصناعة أولا ومستأجرين ثانياً إذ على كل ساكن أن يدفع فى الأسبوع ما بين شلن واحد وشلنين أو ثلاث شلنات (شرحه ص ١٦٥). ويحدثنا الدكتور سيمون أنه فى سبتمبر ١٨٦٤ أرسل رئيس Nuisances Removal Committee لأبرشية Sevenoaks الدعوى الآتية إلى وزير الداخلية سير جورج جراى « كانت حالات الاصابة بالجدرى نادرة فى هذه الأبرشية حتى إلى عشرة شهر خلت . وقبل ذلك التاريخ بوقت وجيز بدأت أعمال مد خط حديدى من لويشام إلى تنبردج ، وفضلا عن إقامة الورش الرئيسية فى جوار البلدة أقيم كذلك مستودع عام بحيث استدعى الأمر استخدام عدد كبير من الأفراد . ونظراً لعدم استطاعة الحصول على مأوى أقيمت أكواخ فى أماكن عدة على طول المصانع وقد شيدها المقاول المستر جاى . ولم تكن بهذه الأكواخ وسائل التهوية أو الصرف فضلا عن ازدحامها الشديد لأن كل ساكن فى كوخ من غرفتين كان يقبل غيره للاقامة معه ، وترتب على هذا أن هؤلاء القوم كانوا يضطرون ليلا إلى تحمل ويلات الاختناق كى يتجنبوا الروائح المليئة بجراثيم المرض والمتصاعدة من الماء الراكد القذر ومن دورات المياه القائمة تحت النوافذ وبجوارها .

تقدم أحد المشتغلين بالشؤون الطبية بالشكوى الى Nuisances Removal Committee وتحدث فيها عن حالة هذه المساكن بعبارات شديدة وأعرب عن مخاوفه من أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة إن لم تتخذ بعض الإجراءات الصحية . ومنذ عام وعد المستر جاى أن يخصص كوخاً ينتقل اليه من يصاب من مستخدميه بمرض معد ، وكرر الوعد فى ٢٣ يوليه الماضى ولكنه لم يعمل شيئاً بصدد تنفيذ الوعد برغم أنه حدثت منذ التاريخ الأخير عدة حالات جدرى فى أكواخه وحالتا وفاة من ذلك المرض . وفى ٩ سبتمبر الجارى أنبأنى المستر كلسن عن حالات أخرى من إصابات الجدرى فى نفس الأكواخ ووصف حالتها بأنها داعية إلى الخجل الشديد . وأود أن أزيد على ما أوردته أن هناك بيتا منعزلا مخصصاً

للمصابين بالأمراض المعدية من أهل الأبرشية ، وقد ظل مليئاً بالمرضى في الشهور الأخيرة ولا يزال كذلك ، وأن أسرة واحدة فقدت خمسة أطفال ماتوا بالجدري والحمى . وفيما بين أول أبريل وأول سبتمبر حدثت بالأبرشية عشر وفيات بسبب الجدري وأربع منها في الأكواخ المشار إليها ، وأقول إن من المستحيل التأكد من العدد المضبوط عمن ماتوا بسبب هذا المرض مع أن المعروف أن عددهم كبير ، ذلك أن أسراتهم تخفي الأمر بقدر الإمكان(١).

والمشتغلون بمناجم الفحم وغيرها من أحسن عمال انجلترا أجوراً . وقد رأينا ما يكلفه حصولهم على هذه الأجور على حساب حياتهم وصحتهم وأجسادهم (٢). وسنكتفي هنا بنظرة عابرة على أحوال سكناهم . فالعادة أن صاحب المنجم أو من يستأجره منهم يشيد أكواخاً للعمال ، وهؤلاء يأخذون الأكواخ والفحم بدون مقابل ، بمعنى أنها جزء من الأجور يدفع عيناً . أما المعدنون من لا يتوافر لهم هذا المسكن فيعطى لكل منهم ٤ جنيهات سنوياً . وتجتذب مناطق التعدين الكثيرين من المعدنين الفعليين ورجال الحرف اليدوية وأصحاب الحوانيت الخ ، ونظراً لكثرة العدد يرتفع إيجار الأرض وهنا يعني المستغل بأن يشيد في أقل مساحة ممكنة عند مدخل المنجم عدداً من الأكواخ يحشر فيها العمال وأسراتهم . وإذا ما فتحت مناجم جديدة أو عاد العمل الى مناجم مهملة من قبل زاد الضغط . وأول شيء يعنى به الرأسمالي في بناء هذه الأكواخ هو « الامتناع » عن كل نفقات يمكن الاستغناء عنها . ويقول الدكتور جوليان هنتر عن مساكن عمال المناجم وغيرهم في نورثمبرلاند ودرهام بأنها أسوأ وأغلى من نظائرها في انجلترا ، مع استثناء الأبرشيات المماثلة في مونموثشير . وتنحصر الرداءة في زيادة عدد من بالغرفة الواحدة ، وصغر المساحة التي تقام عليها بيوت كثيرة ، وعدم توافر الماء ، وانعدام دورات المياه ، ووضع بيت فوق آخر في حالات

---

(١) ص ١٨ ، حاشية — فيما يلي ما جاء في تقرير موظف الإعانة في Chapel-en-leFrith Union إلى المسجل العام « حفر عدد من الفجوات الصغيرة في تل من الحجر الجيري في Doveholes وهي تستخدم كأماكن لإقامة العمال ممن يستخدمون في إنشاء سكة حديدية تخترق المنطقة المجاورة ، وهذه الحفر صغيرة رطبة وليست بها مجاري أو مراحيض ، كما لا تتوافر بها أبسط وسائل التهوية عدا ثقب في أعلاها يستخدم كمدخنة ، وقد ترتب على هذا النقص أن انتشر وباء الجدري ومات به (بعض سكان هذه الكهوف) مما سبب بعض الوفيات » (ص ١٨ حاشية ٢) .

(٢) التفصيلات التي في ختام الباب الرابع تشير بصفة خاصة إلى عمال مناجم الفحم ، أما عمال مناجم المعادن الأخرى وحالتهم أسوأ فنستطيع إدراكها من تقرير التوبه الذي أصدرته اللجنة الملكية سنة ١٨٦٤ .

كثيرة أو تقسيمه إلى شقق ، ويتصرف المستأجر كما لو أن المستعمرة كلها ليست مقيمة بل معسكرة[1] . ويقول الدكتور ستيفنس إنه زار قرى اتحاد درهام القائمة فى منطقة مناجم الفحم فوجد معظمها لا تتوافر فيه الشروط الصحية . وجميع عمال المناجم مرتبطون[2] بصاحب المنجم أو مستأجره لمدة سنة فاذا أبدوا استياء أو ملاحظة طردوا فى نهاية العام . والمعدن ملزم أن يأخذ كجزء من أجره بيتا يسبب المرض ولا يساعده سوى صاحبه الذى يتصرف بما فيه صالح ميزانيته ؛ وعلى العامل أن يدفع ثمن الماء الذى يمده به صاحبه سواء كان الماء طيباً أو رديئاً وإلا خصم ثمن ذلك من أجره[3] . وإذا ماتدخل « الرأى العـــام » أو رجال الصحة العمومية لايخجل رأس المال من « تبرير » هذه الأحوال (الخطرة من جهة والمهينة من جهة أخرى) بأن يقول إنها ضرورية لتكوين الأرباح .

وهذه نفس الحجة التى تذرع بها حين « امتنع » عن اتخاذ الوسائل المؤدية إلى حماية عمال المصنع من الآلات الخطرة ، وتحسين التهوية بالمناجم وجعلها أكثر أمنا . ويقول الدكتور سيمون فى تقرير رسمى له فى هذا الشأن إن القوم يدعون أنهم يستأجرون المناجم فى العادة وذلك لمدة (هى فى العـادة ٢١ سنة) لاتكفى لحثهم على إعداد المسكن الطيب للعمال ولأرباب المتاجر وغيرهم ممن يجتذبهم العمل ؛ وحتى لو أرادوا أن يفعلوا ذلك لما تيسر لهم الأمر إذ يشتط صاحب الأرض فى طلب الريع عن المناطق التى يراد فيها إقامة القرى للعمال . ويشير التقرير إلى ضرورة إجراء علاج ناجع لأن الناس يسيئون استخدام حقوق الملكية فهم يدعون جيشاً من الصناع للعمل ثم لايعدون لأفراده المسكن المناسب . والمستغل لايأبه للأمر لأنه يدرك أن العمال الذين يستخدمهم ليسوا على قدر كاف من الدراية بحقوقهم الصحية ، كما أن المسكن القذر والماء الفاسد لايمكن أن يكونا دافعاً لهم على « الإضراب » (ص١٦) .

(د) تأثير الأزمات على الفريق الأحسن أجراً

من الطبقة العاملة

أنتقل لبيان أثر الأزمات بالنسبة لهذه الفئة وهى أرستقراطية العمل ، ويذكر القارىء أن سنة ١٨٥٧ تميزت بإحدى تلك الأزمات الكبرى التى تنتهى بها الدورة الصناعية ، وكان موعد

---

(١) المصدر السابق ص ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) يرجع تاريخ كلمة « مرتبط » bound مثل كلمة « عبودية » إلى عصر الرق الإقطاعى .

(٣) شرحه ص ٥١٥ ، ص ٥١٧

انتهاء الدورة التالية سنة ١٨٦٦ وقد كانت المجاعة القطنية منذرة بآثار الأزمة القادمة فى مناطق مصانع القطن . وكانت مقادير كثيرة من رأس المال قد تحولت من مجالها المعتاد إلى المراكز الرئيسية فى سوق النقود ولهذا السبب غلب على الأزمة الطابع المالى . وكان نشوب الأزمة فى مايو ١٨٦٦ على أثر إفلاس إحدى مصارف لندن الرئيسية مما أعقبه انهيار شركات ضعيفة كثيرة ، وأصابت الكارثة إحدى فروع الصناعة الأساسية بلندن وهى صناعة بناء السفن التى خدع أربابها الرواج السابق فأفرطوا فى الإنتاج وتعاقدوا على مقادير هائلة للغير على فرض دوام تدفق مصادر الائتمان والاعتمادات المالية . وهنا حدث رد فعل فظيع استمر حتى نهاية كتابة هذه الكلمات (ختام مارس ١٨٦٧) فى صناعات أخرى بلندن[1] . ولبيان حال العمال فى المناطق المنكوبة أعمد إلى تقرير كتبه أحد مراسلى « المورننج ستار » الذى زار هذه الجهات فى نهاية ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ . ذكر الرجل أن المناطق التالية فى حى إيست إند (بوبلار — ملوال — جرينتش — دبلفورد — نيهاوس — كاننج تاون) كان بها على الأقل ١٥٠٠٠ عامل بأسراتهم فى حالة حرمان مطلق ، واشتغل ٣٠٠٠ من الميكانيكيين الحاذقين فى قطع الحجارة بفناء بيت العمل (بعد ضيق دام ستة أشهر) وقد لاقى المراسل مشقة فى بلوغ باب المكان لكثرة عدد الجمهور الجائع المجتمع هناك فى انتظار توزيع البطاقات ولم يكن قد حان الوقت بعد . وكان الفناء ميداناً مربعاً كبيراً تراكمت فيه أكوام الجليد ، وقامت فى وسطه مساحات مسورة أشبه بحظائر الأغنام حيث كان الرجال يعملون فى الطقس الجميل ولكن كانت تلك الحظائر مليئة بالجليد إذ ذاك . ورأى الرجل الناس منهمكين فى قطع الحجارة إلى مكعبات بمطارق كبيرة ويتم كل منهم فى اليوم ٥ بوشل لقاء ثلاث بنسات ومقدار من الغذاء . وفى مكان آخر جلس عدد كبير من الناس متلاصقين من شدة البرد .

---

(١) « موت فقراء لندن جوعا بالجملة ... فى خلال الأيام القلائل الماضية امتلأت جدران لندن بلوحات كبيرة تحمل الاعلان الآتى : [ثيران سمينة ! رجال يموتون من الجوع ! لقد خرجت الثيران السمينة من قصرها الزجاجى لإطعام الأغنياء فى المساكن الفخمة التى يسكنون فيها بينما يترك الجائعون ليفنوا فى المغارات التى يعيشون فيها] — وتعلق هذه اللوحات التى تحمل تلك العبارات المنذرة بالشر فى فترات معينة . وبمجرد أن تمحى إحداها أو تغطى توضع غيرها فى مكانها أو فى مكان عام آخر ... وهذا يذكر المرء بالجمعيات السرية الثورية التى عبأت الشعب الفرنسى لأحداث سنة ١٧٨٩ ... فى هذه اللحظة التى يموت فيها العمال الانجليز مع زوجاتهم وأطفالهم من البرد والجوع ، تستثمر ملايين الجنيهات الانجليزية الذهبية (مما أنتجه العمال الانجليز) فى المشروعات الروسية والأسبانية والإيطالية وغيرها فى الخارج » (صحيفة رينولدس ، ٢٠ يناير ١٨٦٧) .

وبلغ عدد من يتناولون الإعانة فى بيت العمل منذ سبعة آلاف كان مئات منهم قبل ذلك بأشهر يربحون أعلى أجور تدفع للصناع ، ومن الممكن أن يضاعف عددهم لو أضيف إليهم أولئك الذين يأبون طلب المعونة من الأبرشية برغم أنهم استنفدوا مدخراتهم ، ذلك أن لديهم القليل القابل للرهن . خرج المراسل إلى الشوارع ودليله أحد أعضاء لجنة المتعطلين فزار أولا أحد عمال صناعة الحديد وكان متعطلا منذ ٢٧ أسبوعا ، ورآه جالسامع أسرته فى غرفة خلفية خالية من الأثاث وبها نار موقدة لتدفئة أقدام الأطفال العارية حتى لا تجمد من الصقيع وكان الرجل يعمل بالنهار فى بيت العمل فى قطع الحجارة لقاء ثلاث بنسات وقدر من الطعام وقد أتى إلى بيته جائعاً ليتناول عشاء مكونا من قطعتى خبز وفنجال من الشاى بدون لبن . أما البيت الثانى ففتحت بابه امرأة متوسطة العمر وقادت الرجل إلى صالة صغيرة خلفية جلست فيها الأسرة تحدق فى نار أوشكت أن تخبو ، وأشارت المرأة إلى أولادها قائلة « إنهم لم يعملوا شيئا يا سيدى مدى ست وعشرين أسبوعا » ثم قالت إنها استنفدت عشرين جنيها كانت قد ادخرتها فى أيام الرخاء وأبرزت دفتر المصرف تأييداً لقولها . توجه المراسل لزيارة زوجة أحد عمال الحديد كان زوجها يعمل فى الأقبية ، فوجدها مريضة من قلة الغذاء راقدة على مرتبة وقد ارتدت ملابسها وغطت جسمها بقطعة من بساط وحولها أطفالها يعتنون بها . وأوضحت المرأة أن العطل الذى دام ٣٠ أسبوعا بالرغم منهم قد أوصلهم إلى تلك الحال السيئة وكانت تتأوه كما لو أنها فقدت الإيمان بمستقبل طيب . وعند خروج المراسل دعاه شاب لدخول بيته وكان يضم زوجة وطفلين جميلين ومجموعة من تذاكر المرهونات ومنضدة عارية . وليذكر القارىء أن حى إيست إند ليس الجهة الوحيدة التى تقوم فيها صناعة بناء السفن ، بل إن الحى كذلك مقر ما يقال له « صناعة البيت » وهى صناعة الأجور فيها منحطة إلى درجة مزرية ومخجلة . لقد رأى المراسل منظراً فى العاصمة مؤلما من ألوف العاطلين « لنذكر أن هؤلاء القوم يتألمون ، وأنهم يموتون من الجوع . تلك هى الحقيقة البسيطة المرعبة . وعدد هؤلاء ٤٠,٠٠٠ ، وهم موجودون بجانب أعظم تجميع للثروة فى العالم ، ويصرخون من الشقاء ويضرعون إلى السماء ويحدثوننا من مساكنهم التعسة أن من المستحيل عليهم أن يجدوا عملا وألا فائدة لهم من الاستجداء » (صحيفة ستاندارد ، ٥ ابريل ١٨٦٦) .

ولما كان الرأسماليون فى بريطانيا يتحدثون عن بلجيكا بأنها جنة العامل نظراً لأن « حرية العمل » أو « حرية رأس المال » (إذ فى الواقع لا فرق بين التعبيرين) ، لا يحد منها استبداد

اتحادات العمال أو تشريع المصانع ، لهذا نود أن نقول كلمة عن هذا الحظ الحسن الذي ينعم به العامل هناك .

وخير مصدر نلجأ إليه كتاب Budgets économiques des classes ouvrières de la Belgique المنشور سنة ١٨٣٥ لمؤلفه المسيو Ducpétiaux مفتش عام السجون والمؤسسات الخيرية ببلجيكا وعضو اللجنة المركزية للإحصائيات البلجيكية ، وقد قدر بالضبط دخل الأسرة البلجيكية المتوسطة من طبقة العمال ومبلغ مصروفها في السنة . ووازن بين حالتها من حيث الغذاء وبين طوائف أخرى كالجند والمساجين وغيرهم . تتكون الأسرة من ٦ أشخاص يشتغل ٤ منهم طول العام مع فرض صلاحية الست من الناحية الجثمانية والقدرة ، وكذلك عدم وجود نفقات للأغراض الدينية والأدبية والفكرية باستثناء مبلغ ضئيل للكنيسة . وأن الأسرة لا تدفع شيئا لصناديق التوفير ، وأن ليس لها مصرف على الكماليات ، ولكن يخصص ٨٦ سنتيما لتمكين الأب والابن الأكبر من التدخين وارتياد المحال العامة في أيام الأحد . وأعلى أجر فرنك وست وخمسين سنتيما للرجال ، ٨٩ س للنساء ، ٥٦ س للأولاد ، ٥٥ س للبنات فكأن دخل الأسرة ١٠٦٨ فرنكا في السنة . ولكن ، إذا خصصنا أجراً للأم فإننا بذلك نحرم الأسرة من إرشادها ، إذ من يقوم بالطهي والغسيل وإصلاح الملابس ؟ هذه المشكلة تواجه كل عامل يومياً . وعلى ذلك فيما هو بيان ميزانية الأسرة :

			ف	س	
الأب	٣٠٠	يوم عمل بأجر قدره	١	٥٦	٤٦٨
الأم	»	» » »	–	٨٩	٢٦٧
الصبي	»	» » »	–	٥٦	١٦٨
الفتاة	»	» » »	–	٥٥	١٦٥
					١٠٦٨

لنفرض أن غذاء العامل يتكلف ١٨٢٨ فرنكا في السنة فهنا يحدث عجز قدره ٧٦٠ فرنكا (وهذا على أساس مستوى البحار) . وحسب مستوى الجندي وهو ١٤٧٣ يكون العجز ٤٠٠ ، وإذا جعلناه على مستوى السجين وهو ١١١٢ صار العجز ٤٤ فرنكا . فكأن أسرة العامل لا تبلغ مستوى السجين بله البحار والجندي ، وفيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٤٩ كان متوسط نفقة الفرد من الطبقة العاملة يقل بمقدار ١٣ سنتيم . ورغم أننا في حالة السجون يشمل متوسط

المصروف تكاليف الإدارة والحراسة ، إلا أن السجين لا يدفع ثمن مسكنه كما أن نفقته لا تشمل ما يشتريه من الكنتين لأن غذاء المساجين ومطالبهم الأخرى تشترى بالجملة بمقادير كبيرة . . فهل يستطيع العمال أن يوفروا فى مصاريفهم ؟ إنهم يفعلون ذلك بإنقاص مقادير اللحم أو الاستغناء عنها ، وباستبدال خبز الشوفان محل خبز القمح ، وبالاكتفاء بخرقة أو اثنتين ، وبالوفر الشديد فى الملبس والغسيل وغير ذلك ، وبالاستغناء عن مضائب أيام الآحاد وبعبارة أخرى عن طريق تحمل أقسى ألوان الحرمان . وإذ نصل إلى هذا الحد نجد أن أتفه ارتفاع فى ثمن الغذاء ، وأن العطل والمرض ، كلها تزيد من فقر العامل فتتراكم الديون وترهن ملابسه وأثاثه ، وأخيراً تتوسل الأسرة أن تدخل فى عداد مستحقى إعانة الفقر (Ducpétiaux ص ١٥١ و١٥٤ و١٥٥) . والواقع أنه فى « جنة الرأسماليين » هذه يتوقف عدد الوفيات والجرائم على الارتفـــاع أو الهبوط التافه فى أثمان ضروريات الحياة [١] . تشمل بلجيكا ٩٣٠,٠٠٠ أسرة منها ٨٩,٠٠٠ ممن يحيون حياة طيبة (الناخبون) وعدد أفرادها ٤٥٠,٠٠٠ : وتنتمى ١٤٠,٠٠٠ أسرة إلى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى بالمدن والقرى وكثير منهم يهوون إلى منزلة البروليتاريا ، وأخيراً تتكون الطبقة العاملة من ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عدد أفرادها ٢,٢٥٠,٠٠٠ ويجب أن نحسب من صفوفها الأسرات النموذجية التى وصف حالها ديكبتيه ومن الـ ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عاملة تدخل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فى قائمة الفقراء الذين يستحقون الإعانة

(ﻫ) البروليتاريا الزراعية البريطانية

لا تبدو التناقضات والمعارضات التى ينطوى عليها كل من الإنتاج والتجميع الرأسماليين بشكل أوضح مما تبدو به فيما يتعلق بتقدم الزراعة الإنجليزية (بما فيها تربية الماشية وانحطاط شأن العامل الزراعى بإنجلترا . وقبل أن نعرض لحالة الأخير اليوم يحسن أن نرجع إلى الوراء قليلا . وترجع الزراعة الحديثة فى انجلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر وإن كانت الثورة فى علاقات الملكية الزراعية وهى العلاقات التى نجم عنها هذا التغيير فى أساليب الإنتاج الزراعى ترجع إلى عهد سابق لذلك . ونعلم من أرثر يونج ذلك الرجل الذى امتاز بحسن الملاحظة وإن كان مفكراً سطحياً ، أن العامل الزراعى فى سنة ١٧٧١ كان فى مركز تعس بالقياس إلى ما كان

---

(١) أنظر البيان الذى أصدرته جمعية « إلى الأمام أيها الفلمنكيون ! » (Maatschappij) "De Vlamingen Vooruit, Brussels, 1860, pp. 15 and 16.

عليه الحال في نهاية القرن الرابع عشر ، حين كان في استطاعة العامل ... أن يعيش في رخاء ويجتني الثروة » [1] وهذا خلاف القرن الخامس عشر وهو العصر الذهبي للعامل في المدينة وفي الريف .

ويحدثنا مؤلف بتاريخ ١٧٧٧ أن « المزارع الكبير يقرب من مستوى السيد gentleman بينما العامل الفقير هوى إلى الحضيض الأمر الذي يتضح من الموازنة بين مركزه اليوم وحاله من أربعين عاما خلت ... لقد تعاون المالك والمستأجر في إبقاء العامل في هذه المنزلة الدنيا » [2] . ثم يثبت المؤلف أن الأجور الحقيقية انخفضت بما يقرب من ٢٥ ٪ فيما بين ١٧٣٧ ، ١٧٧٧ : ونعلم من الدكتور ريتشارد برايس أن « السياسة الحديثة حقاً في صالح الطبقات العليا . وسيبرهن النتائج المترتبة عليها أن المملكة كلها ستكون من سادة وعبيد » [3] ومع ذلك كان مركز العامل الزراعي الانجليزي فيما بين ١٧٧٠ ، ١٧٨٠ مما لا مثيل له من قبل من حيث الغذاء والمسكن واحترام النفس والمسرات . وإذا اتخذنا المقياس لذلك من مقادير القمح لقلنا إن متوسط أجره بلغ (١٧٧٠-٧١) ٩٠ مكيالا سعة كل منها ٢٠٠ درهم ، ثم هبطت النسبة إلى ٦٥ في عهد إيدن (١٧٧٧) وإلى ٦٠ سنة ١٨٠٨ [4] . وقد أوضحنا مركز العامل الزراعي في نهاية الحرب المعادية لليعاقبة في الوقت الذي تحسنت فيه أحوال الأرستقراطية الزراعية والمزارعين وملاك المصانع والمصرفيين والتجار وسماسرة الأوراق المالية ومتعهدي الجيش الخ . لقد ارتفع أجر العمال الزراعيين الاسمي بسبب خفض في قيمة النقود الورقية من جهة وارتفاع في الأثمان مستقل عن هذا الخفض من جهة أخرى ، ولكن يمكن التأكد من أجرهم الحقيقي بطريقة بسيطة جدا . ففي عامى ١٧٩٥ ، ١٨١٤ كان قانون

---

(١) جيمس ا . ثورولد روجرز أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة أكسفورد و « تاريخ الزراعة والأثمان في انجلترا » أكسفورد ١٨٦٦ جـ ١ ص ٦٩٠ . هذا المؤلف الذي بذل فيه صاحبه جهداً كبيراً لا يتناول في المجلدين اللذين نشرا منه حتى الآن سوى الفترة الممتدة من ١٢٥٩ إلى ١٤٠٠ ويشمل المجلد الثاني بوجه خاص الاحصائيات . وهذا الكتاب أول تاريخ للأثمان خلال تلك الفترة .

(٢) Reasons for the Late Increase of the Poor Rate, or a Comparative View of the Prices of ... Provisions, London, 1777, pp 5, 11.

(٣) Observations on Revesionary Payments (الطبعة السادسة ، لندن ١٨٠٥ جـ ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٩) ويقول Price في صحيفة ١٥٩ « وإن الثمن الاسمي للعمل النهاري لا يزيد الآن عن أربعة أو خمسة أمثال ما كان عليه سنة ١٥١٤ ، ولكن ثمن القمح أعلى سبع مرات عما كان عليه وثمن اللحم والكساء يزيد خمس عشرة مرة . ويتضح من هذا أن ثمن العمل لم يزد بنفس نسبة الزيادة في نفقات المعيشة بحيث أنه الآن نصفها » .

(٤) بارتون ص ٢٦ ، وانظر ايدن (نفس المصدر) عن ختام القرن الثامن عشر .

الفقراء نافذا بدون تغيير فى أساليب تطبيقه ، وكانت العادة فى الريف أن العامل يتناول من الأبرشية إعانةعلاوة على أجره الإسمى حتى يحصل على القدر الذى يكفيه لوسائل العيش . وتدل النسبة بين الأجور والعجز فيها والذى تدفعه الأبرشية على أمرين : أولهما مقدار هبوط الأجر دون الحد الأدنى اللازم للعيش ، وثانيهما مدى هبوط العامل إلى منزلة رقيق أو عبد للأبرشية التى تعينه . لنختر مقاطعة كمثل لغيرها . فى سنة ١٧٩٥ كان متوسط الأجر الأسبوعى فى نورثمبتنشير ٧ شلنات ، ٦ بنسات ، ومصروف أسرة من ٦ أشخاص فى السنة ٥ بنس، ١٢ شلن، ٣٦ ج بينما دخلها من الأجور ١٨ شلن ، ٣٧ ج ، والعجز الذى تسده الأبرشية ٥/ ١٤/ ٦ . وفى سنة ١٨١٤ بالمقاطعة ذاتها كان الأجر الأسبوعى ٢ بنس ، ١٢ ش ، والمصروف المستوى لأسرة من ٥ أشخاص ٤/ ١٨/ ٥٤ ، والدخل الكلى من الأجور ٣٦ جنيها وشلنان ، ومقدار العجز ٤/ ٦/ ١٨ [١] . فالعجز سنة ١٧٩٥ كان أقل من ربع الأجور فصار أكثر من النصف سنة ١٨١٤ . وواضح أنه فى هذه الأحوال كانت الدرجة التافهة من الرفاهية فى كوخ العامل الزراعى فى عهد ايدن قد زالت حين حلت سنة ١٨١٤ [٢] . هكذا كان العامل دون ما يملك من حيوانات غذاء وأكثر منها تعرضاً للظلم والمعاملة الوحشية مع أنه من بينها الحيوان الوحيد الذى يملك موهبة النطق . واستمرت الأحوال كذلك حتى أظهرت لنا اضطرابات سنة ١٨٣٠ مبلغ الشقاء ودرجة الاستياء الكامنة فى نفوس العمال الزراعيين والصناعيين وكان ذلك هو الوقت الذى وصف فيه سادلر العمال الزراعيين أمام مجلس العموم بأنهم « أرقاء بيض » وكرر أحد الأساقفة العبارة فى مجلس اللوردات . ويقول E. G. Wakefield أشهر اقتصادى فى ذلك العصر « ليس الفلاح بجنوب انجلترا .. رجلا حرا، وليس عبدا ، ولكنه فقير محروم » [٤] . وقد ألقت الفترة السابقة لإلغاء قوانين الغلال ضوءاً جديدا على مركز العامل الزراعى . فمن جهة كان من صالح المهيجين البورجوازيين أن يُظهروا كيف أن قوانين الغلال لم تكفل الحماية قليلا لمنتجى القمح الفعليين . ومن جهة أخرى اشتد غضب البورجوازية الصناعية إذ رأت كيف تحمل الأرستقراطية الزراعية على نظام المصانع وساءها ما يتظاهر به أفرادها من أهل الفساد والقسوة والخول من عطف على عمال المصانع ، ونظرت إلى مناصرتهم تشريع المصانع على أنها « حماس دبلوماسى » . هناك مثل انجليزى يقول : إذا تنازع اللصوص ظهر

(١) Parry, op. cit., p. 86

(٢) المصدر السابق ص ٢١٣

(٣) S. Laing, op. cit., P.32.

(٤) England and America (لندن ١٨٣٣ ج ١ ص ٤٧) .

الأمناء . والواقع أن الصراع بين فريقي الطبقة الحاكمة حول أيهما يسيء استغلال العمال أظهر الحقيقة الخافية ، وكان لورد شافتسبري (لورد آشلي إذ ذاك) زعيم الحملة الارستقراطية ضد أصحاب المصانع . في سنة ١٨٤٥ كان هذا النبيل موضوعا محبوبا في الحقائق التي كشفت عنها صحيفة « المورننج كرونيكل » بصدد حالة العامل الزراعي . أرسلت هذه الصحيفة مندوبيها إلى المناطق الريفية . وهؤلاء لم تقنعهم الإحصائيات الرسمية ولم يكتفوا بالأوصاف العامة ، وإنما ذكروا أسماء أسرات الطبقة العاملة التي درسوا أحوالها ، وكذلك أسماء ملاك الأراضي ممن تطلب الأمر ذكرهم . والجدول التالي (ص ١٥٤) يوضح الأجور في قرى ثلاث بجوار بلاندفورد ورمبورن وبول ، والقرى الثلاث ملك للمستر ج . بانكس واللورد شافتسبري ، وسنرى كيف كان لورد شافتسبري يحذو حذو زميله في الاستيلاء على نسبة كبيرة من أجر العامل على هيئة إيجار المسكن .

وكان الغاء قوانين القمح حافزاً قوياً على تقدم الزراعة الانجليزية من حيث القيام بأعمال الصرف على أوسع نطاق[1] ، واتباع نظام جديد في زراعة المحاصيل الخضراء ، وإدخال جهاز للتسميد الميكانيكي ، وإصلاح التربة الطينية ، وازدياد استخدام الأسمدة المعدنية ، واستعمال الآلة البخارية وكافة أنواع الآلات الجديدة ، وعظم انتشار الزراعة الكثيفة بوجه عام . وصرح المستر Pusey رئيس الجمعية الزراعية الملكية أن النفقات « النسبية » في الزراعة انخفضت بمقدار النصف تقريباً نتيجة لاستخدام الآلات ، ومن جهة أخرى زادت الغلة الحقيقية للتربة . ومن الشروط الأساسية للطريقة الجديدة ازدياد ما ينفق من رأس المال على الفدان الواحد وهذا سبب الإسراع في تركز المزارع[2] . وفي الوقت نفسه زادت مساحة الأرض

---

(١) ولكي يمكن تحسين أعمال الصرف في الأرض حصلت الأرستقراطية مالكة الأراضي على الأموال من خزانة الدولة بفائدة منخفضة جداً وعلى المزارعين أن يردوا ذلك مضاعفا . وبطبيعة الحال تم هذا الإجراء وفقا للأوضاع البرلمانية المتبعة .

(٢) البيانات التالية التي أوردها الاحصاء توضح الهبوط في عدد متوسطي المزارعين : « ابن المزارع وحفيده وأخوه وابن أخيه وابنته وحفيدته وأخته وابن أخته » وعبارة واحدة جميع أفراد أسرته الذين يستخدمهم ، في سنة ١٨٥١ شملت هذه الطائفة ٢١٦٨٥١ شخصا رغم نزول العدد في سنة ١٨٦١ عن ١٧٦١٥١ . وفي الفترة (١٨٥١ — ٧١) نقص عدد المزارع التي تقل الواحدة منها عن ٢٠ فدانا بمقدار ٩٠٠ مزرعة ، وانخفض عدد المزارع (٥٠ — ٧٥ فدانا الواحدة) من ٨٢٥٣ إلى ٦٣٧٠ ، وحدث انخفاض مماثل في كافة المزارع الأخرى التي دون المائة فدان ، وعلى العكس من ذلك زاد عدد المزارع الكبيرة خلال هذه الفترة ذاتها فارتفعت المزارع التي تتراوح مساحة الواحدة منها بين

أجور العمال الزراعيين

(أ) أطفال	(ب) عدد أفراد الأسرة	(ح) الأجر الأسبوعي للرجال بنس	شلن	بنس	شلن	(ى) وللاطفال بنس	شلن	(هـ) دخل الأسرة الأسبوعي بنس	شلن	(و) الإيجار الأسبوعي بنس	شلن	(ز) الأجر الأسبوعي بعد خصم الإيجار بنس	شلن	(ع) الدخل الأسبوعي للفرد الواحد بنس	شلن
٢	٤		٨			—			٨	—	٢		٦	٦	١
٣	٥		٨			—			٨	٦	١	٦	٦	٣,٥	١
٢	٤		٨			—			٨	—	١		٧	٩	١
٢	٤		٨			—			٨	—	١		٧	٩	١
٦	٨		٧	—	١	—	١	٦	١٠	—	٢	٦	٨	¼	١
٣	٥		٧	—	١	—	١	—	٧	٤	١	٨	٥	١¼	١
القرية الثانية															
٦	٨	—	٧		١	٦	١	—	١٠	٦	١	٦	٨	¾	١
٦	٨	—	٧		١	٦	١	—	٧	٣½	١	٨½	٥	٨½	—
٨	١٠	—	٧			—		—	٧	٣½	١	٨½	٥	٧	—
٤	٦	—	٧			—		—	٧	٦⅓	١	٥½	٥	١١	—
٣	٥	—	٧			—		—	٧	٦⅔	١	٥½	٥	١	١
القرية الثالثة															
٤	٦	—	٧			—		—	٧	—	١	—	٦	—	١
٣	٥	—	٧	—	١	—	٢	٦	١١	١٠	—	٨	١٠	١½	٢
—	٢	—	٥	—	١	٦	٢	—	٥	—	١	—	٤	—	٢(١)

(١) "Economist" ٢٩ مارس ١٨٤٥ ص ٢٩٠

المزروعة ٤٦٤,١١٩ فدان (١٨٤٦ — ٥٦) فضلا عن المساحات الكبيرة فى المقاطعات الشرقية والتى تحولت من أماكن لصيد الأرانب ومن مراع فقيرة إلى أرض خصبة لزراعة القمح . ويعلم القارىء أن عدد المشتغلين فى الزراعة نقص خلال نفس الفترة . وبخصوص العمال الزراعيين الفعليين من الجنسين فقد هبط عددهم من ١,٢٤١,٢٦٩ (١٨٥١) إلى ١,١٦٣,٢١٧ (١٨٦١)[1] ، ويقول الإحصاء العام « إن الزيادة فى عدد الفلاحين وعمال المزارع منذ ١٨٠١ لا تتناسب أبداً مع زيادة الانتاج الزراعى » (الإحصاء ص٣٦). وعدم التناسب هذا أشد وضوحا فى الفترة الأخيرة حيث سار الهبوط فى عدد العمال الزراعيين جنباً إلى جنب مع اتساع مساحة الأرض المزروعة ، وانتشار الزراعة الكثيفة ، وزيادة لامثيل لها فى إنتاج الأرض ، وتوسع هائل فى ريع ملاك الأراضى وثروة المزارعين الرأسماليين . فاذا أضفنا هذا إلى ما حدث إذ ذاك من توسع أسواق المدن السريع وسيطرة حرية التجارة كنا نتوقع السعادة للعامل الزراعى ، ولكن الأستاذ روجرز يحدثنا أنه فى حالة سيئة بالقياس إلى ما كان عليه سلفه فى الفترة (١٧٧٠-١٨٠٠) ، وأنه عاد عبدا من جديد وعبداً أسوأ حالا من حيث الغذاء والكساء[2] . ويحدثنا الدكتور جوليان هنتر ـ صاحب تقرير عام عن مساكن العمال الزراعيين ـ فيقول إن العامل[3] يعيش على أقل ما يمكن من مستوى وأنه يعد صفراً فى حسابات الزراعة[4] . والمفروض أن وسائل العيش بالنسبة إليه مقدار ثابت ... أما عن أى خفض بعد ذلك فى دخله فانه يقول « لا أملك شيئا ولذا لا أهتم بشىء » (أى مادمت لا أملك شيئا فلن أخسر شيئا) . إنه يخشى المستقبل إذ أنه لا يملك الآن إلا ما يقوم بأوده « ليكن ما يكون ، فلا نصيب له فى السراء أو الضراء (المصدر السابق ص ١٣٤,١٣٥) .

== ٣٠٠،٠٠٠ فدان من ٧٧٧١ إلى ٨٤١٠ ، والمزارع التى تزيد مساحة الواحدة منها عن ٥٠٠ فدان من ٢٧٥٥ إلى ٣٢١٤ ، والمزارع التى تزيد الواحدة منها عن ١٠٠٠ فدان من ٤٩٢ إلى ٥٨٢ .

(١) زاد عدد الرعاة من ١٢,٥١٧ إلى ٢٥,٥٥٩ .

(٢) روجرز ص ٦٩٣ ، ص ١٠ — وينتمى المستر روجرز إلى مدرسة الأحرار وهو صديق شخصى لكوبدن وبرايت ولذا فليس من المحتمل أن يكون « ممن يطرون الأيام السالفة » .

(٣) يستعمل الكاتب كلمة hind للدلالة على العامل الزراعى وهى كلمة موروثة من أيام الرق الاقطاعى .

(٤) الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٥ ص ٢٤٣ — وعلى ذلك ليس من غير المألوف أن تجد مالك الكوخ الذى يقيم فيه العامل يرفع الايجار بمجرد أن يتراءى إلى سمعه أن الساكن زادت مكاسبه قليلا ، وكذلك ليس من غير المألوف أن تجد المزارع يخفض أجر عامله إذا علم أن زوجة الأخير قد حصلت على عمل .

وقد أجرى تحقيق سنة ١٨٦٣ فيما يتعلق بحالة الغذاء والعمل في صفوف المجرمين المحكوم عليهم بالإبعاد والأشغال الشاقة ، وتجد نتائج التحقيق في كتابين أزرقين ضخمين . ونقرأ فيهما أن الغذاء في سجون المحكوم عليهم أحسن نسبياً من غذاء الفقراء في بيوت العمل وغذاء العمال الأحرار[1] ، بينما العمل الذي يطالب به السجين العادي نصف ما يؤديه العامل العادي في اليوم[2] . وفيما يلي بعض الأدلة : جون سميث محافظ سجن إدنبره (رقم ٥٠٥٦) « الغذاء في السجون الانجليزية خير من غذاء العامل العادي في انجلترا » . (رقم ٥٠) « وفي الحقيقة نادراً ما يأكل العمال الزراعيون في اسكتلنده اللحم » . (رقم ٣٠٤٨) « . . . قد يقول (العامل الزراعي) : إني أشتغل بجد ولا أجد الكفاية من الغذاء ، وحينما كنت بالسجن لم أشتغل أشد مما أعمل اليوم وكنت أجد الكثير لآكله ، وعلى ذلك فخير لي أن أعود إلى السجن ثانية » (ج ١ ملحق ص ٢٨٠) . ولقد جمعت هذا الملخص بقصد الموازنة (من الجداول الملحقة بالمجلد الأول من التقرير) :

المقـــدار الأسبوعي من الغذاء

	المقادير من			
	العناصر النتروجينية	غير النتروجينية	المادة المعدنية	المجموع الكلي
	أوقية	أوقية	أوقية	أوقية
بورتلاند (سجين)	٢٨,٩٥	١٥٠,٠٦	٤,٦٨	١٨٣,٦٩
بحار في الأسطول	٢٩,٦٣	١٥٢,٩١	٤,٥٢	١٨٧,٠٦
جندي	٢٥,٥٥	١١٤,٤٩	٣,٩٤	١٤٣,٩٨
صانع عجلات السفر	٢٤,٥٣	١٦٢,٠٦	٤,٢٣	١٩٠,٨٢
صفاق حروف الطباعة	٢١,٢٤	١٠٠,٨٣	٣,١٢	١٢٥,١٩
عامل زراعي	١٧,٧٣	١١٨,٠٦	٣,٢٩	١٣٩,٠٨[3]

ويذكر القارىء ما قلناه من أن غذاء نسبة كبيرة من أسرات العمال الزراعيين دون الحد الأدنى اللازم للوقاية من الأمراض الناشئة عن الجوع ، وهذا هو الحال بصفة خاصة في

---

(١) Report of the Commissioners ... relating to Transportation and Penal Servitude, London, 1863, PP. 42, 50

(٢) شرحه ص ٧٧ ، Memorandum by the Lord Chief Justice

(٣) Op. cit., pp. 274 — 265

الجهات الزراعية البحتة بمقاطعات كورنوال وديفون وسمرستشير وولتس وستافورد وأكسفورد وبركس وهرتس. ويقول الدكتور سيمون إن العامل نفسه يحصل من الغذاء على قدر أكثر مما يحظى به بقية أفراد الأسرة وذلك حتى يتسنى له أداء العمل . أما غذاء الزوجة وكذلك الأطفال في فترة النمو السريع فناقص في حالات كثيرة وبخاصة من ناحية النتروجين[1] .

ويعطى الغذاء الكافى لخدم المزارع والرجال والنساء الذين يسكنون مع الفلاحين) ، وقد هبط عددهم من ٢٨٨,٢٧٧ سنة ١٨٥١ إلى ٢٠٤,٩٦٢ سنة ١٨٦١ . ويقول الدكتور سيمون « ومهما كانت مساوىء عمل النساء فى الحقول .. فانه فى الظروف الحالية ذو ميزة كبرى للأسرة إذ يضيف ذلك القدر من الدخل الذى يمكنها من شراء الأحذية والملابس ودفع الإيجار ، وبهذا يجعل فى مستطاعها الحصول على غذاء أفضل »[2] .

ويدل التحقيق على أن العمال الزراعيين بانجلترا أسوأ تغذية بالقياس إلى أقرانهم فى بقية أنحاء المملكة المتحدة . وفيما يلى بيان بمقادير الكربون والنتروجين التى يستهلكها العامل الزراعى البالغ المتوسط :

	كربون	نتروجين		كربون	نتروجين
انجلترا	٤٧,٦٧٣	١,٥٩٤	اسكتلنده	٤٨,٩٨٠	٢,٣٤٨
ويلز	٤٨,٣٥٤	٢,٠٣١	ارلنده	٤٣,٣٦٦	٢,٤٣٣[3]

(١) الصحة العامة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ص ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) ص ٢٦٢ .

(٣) ص ٢ ٧ — يحصل العامل الزراعى الانجليزى من اللبن على نصف ما يحصل عليه الارلندى ، ومن الخبز على الربع . ولاحظ آرثر يتج فى كتابه « رحلة فى ارلنده » وهى الرحلة التى قام بها فى بداية القرن الحالى ، كيف أن غذاء العامل الارلندى أفضل من غذاء زميله الانجليزى ، والسبب البسيط فى ذلك أن الفلاح الارلندى الفقير إنسان أكثر من الفلاح الغنى الانجليزى . ويجمع الأطباء فى المقاطعات الجنوبية الغربية ويلز على أن زيادة معدل الوفاة من السل وداء الخنازير الخ تتحد نتيجة لانحطاط حالة السكان الجثمانية ، وهم لا يختلفون فى أن هذا الانحطاط مرجعه الفقر . ويقال إن « عامل الزراعة يكلف الفلاح حوالى خمس بنسات فى اليوم ، بل وأقل من هذا بكثير فى مقاطعات عدة » ... (وهو ذاته فقير جداً) ويتكون غذاء العامل كل يوم تقريباً من قطعة من القدد أو لحم الخنزير المجفف والملح وتستخدم فى اصطباغ بعض الطعام على كمية كبيرة من الخبز . وكانت نتيجة تقدم الصناعة بالنسبة إليه أنه لم يعد فى هذا الجو القارس المرطب يرتدى القماش المتين الذى يغزله فى بيته وأخذ يرتدى أقمشة قطنية رخيصة ، ويكتفى من بين المشروبات القوية بهذا الشىء الذى يقال عنه إنه شاى . وإذا ما توجه الزارع إلى بيته بعد ساعات عدة من التعرض للريح والمطر جلس إلى جانب مدفئة يشعل فيها بعض الحشائش وكرات الطين وقطعاً من الفحم ، وتتصاعد منها أكاسيد الكربون والكبريت . أما الكوخ فتقام جدرانه من الطين أو

وقد علق الدكتور سيمون على تقرير الدكتور هنتر فقال إن كل صفحة من التقرير تشهد بسوء حال مسكن العامل الزراعي . وأن من الصعب إيجاد غرفة وإن وجدها فهى أقل صلاحية لسكناه مما كان عليه الحال قرونا . ولقد ساءت الحال كثيرا بوجه خاص خلال العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة . وإن الحصول على مسكن ملائم للآدميين ، وأن تكون له حديقة صغيرة تخفف من وطأة الفقر ، كل هذا لا يتوقف على رغبته أو مقدرته فى دفع إيجار مناسب للسكن الملائم الذى يتطلبه ، بل على الطريقة التى يرى الغير أن يستفيدوا بها من حقهم أن يعملوا ما يشاءون . ومهما كانت المزرعة كبيرة فليس من قانون يحدد تخصيص جزء معين منها لإقامة مساكن العمال عليه ، كما لا يوجد قانون يحفظ للعامل أقل قدر من الحق فى تلك الأرض التى تحتاج إلى عمله كما تتطلب الشمس والمطر . وثمت عامل خارجى سيء ألا وهو قانون الفقراء بخصوصه الخاصة بالإقامة والإنفاق[1]، ذلك أن كل أبرشية ذات مصلحة مالية فى أن تخفض إلى الحد الأدنى عدد العمال المقيمين فيها ، والسبب أن أى مرض أو تعطل مؤقت يصيب العامل الزراعى معناه إلقاء عبء مالى على موارد الأبرشية ، وما كان على كبار

= الحجارة . وأرضيته عارية من أى شيء ، وسقفه من عيدان القش والحطب غير المتماسكة . ويسد كل شق حتى يمكن تدفئة المكان ! وفى هذا الجو الملوء بالرائحة الكريهة وعلى أرضية من الطين يتناول الرجل العشاء وينام مع زوجه وأولاده ويظل مرتديا ملابسه التى لا يملك غيرها حتى تجف . ويقص الغرباء الذين قضوا شطرا من الليل فى هذه الأكواخ كيف كانت أقدامهم تغوص فى الطين وكيف كانوا يحاولون إحداث فتحة صغيرة فى الجدران حتى يتيسر لهم التنفس ، وتدل مختلف أنواع الشهادات على ما كان يتعرض له الفلاح الضعيف التغذية من أمراض الرئة نتيجة لهذه المؤثرات غير الصحية ... ويثبت نفس الأمر أقوال موظفى الاعانة فى كارمارتنشير وكارديجانشير ... وهناك وباء أعظم ألا وهو العدد الكبير من البلهاء . والآن كلمة عن الأحوال المناخية : تهب على البلاد كلها ريح قوية من الجنوب الغربى مدة ثمانية أو تسعة أشهر كل سنة تحمل معها المطر الذى يهطل كالسيل على السفوح الغربية للتلال ، ويندر وجود الأشجار إلا فى الأماكن غير المعرضة (لهذه المؤثرات) . وتقع الأكواخ عادة تحت الساحل أو فى واد ضيق أو محجر . ولا يعيش فى المراعى إلا أصغر الغنم والماشية من البلد ذاته ... ويهاجر الشبان إلى مناطق التعدين الشرقية فى جلامورجان ومنموث ، ومقاطعة كارمارثنشير مورد عمال المناجم . وفيما يلى بيانه عن عدد السكان فى كارديجانشير :

	١٨٥١	١٨٦١
الذكور	٤٥٤٠٤٥	٤٤٤٤٩٦
الإناث	٥٢٥٤٥٩	٥٢٧٩٥٥
	٩٧٢٦١٤	٩٧٢٤٠١

الدكتور هنتر : الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ، لندن ١٨٦٥ ص ٤٩٨ — ٥٠٢ .

(١) فى سنة ١٨٦٥ دخل بعض التحسين على القانون ولكن ستثبت التجارب أن التعديلات التى من هذا القبيل لا جدوى منها مطلقا .

الملاك(١) إلا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على مزارعهم الواسعة وهنا يتخلصون فعلا من المسئولية إزاء الفقراء » . ويضيف الدكتور أنه لن يعرض للقانون والدستور وحكمهما إزاء حق المالك في العمل حين يشاء فيعامل الزراع كأغراب ويطردهم من الأرض إن أراد . وللدلالة على مقدار الأذى يستشهد بما جاء في تقرير الدكتور هنتر من اطراد عملية هدم المساكن خلال السنوات العشر الأخيرة في ٨٢١ أبرشية بحيث أن الأبرشيات سنة ١٨٦١ كان سكانها يزيدون بنسبة ½ ٥ ٪ عما كانوا عليه سنة ١٨٥١ بينما عدد المساكن أقل بنسبة ½ ٤ ٪ . فإذا ما تمت هذه العملية فلن يبقى بالقرى إلا أكواخ قليلة للرعاة وحراس الصيد والخدم النظاميين ولكنهم يلقون معاملة طيبة تتناسب مع نفعهم بالنسبة إلى هذه الطبقة (٢) . ولكن الأرض تتطلب الزراعة وسيتضح أن العمال الذين يستخدمهم ما لكها ليسوا المستأجرين لها منه وإنما هم قوم يأتون من قرية مجاورة ربما تبعد ثلاثة أميال ، وستظل الأكواخ ينهار أمرها تدريجيا ويقل عدد السكان ، ومعنى هذا أن يقل ما يفرض على الملاك الكبار دفعه على هيئة إعانة الفقر ، وبينما يحدث ذلك يتوجه العمال المطرودون إلى القرية المجاورة التي قد تبعد ثلاثة أو أربعة أميال عن المزرعة التي يشتغل فيها العامل ، وهذا البعد له مساوئه بالنسبة إلى العمل نفسه . أما في القرى المفتوحة لهؤلاء المهاجرين فإن المضاربين يستغلون الفرصة فيشيدون أكواخا أشبه بالجحور لإقامة العدد الوفير من العمال الزراعيين بإنجلترا (٣) . وحتى

---

(١) لكي نفهم ما يأتي بعد ذلك يجب على القارىء أن يذكر أن القرى تنقسم نوعين ، أولهما « القرى المقفلة » close villages أي يملك الأرض فيها واحد أو اثنان من كبار الملاك ، وثانيهما « القرى المفتوحة » حيث الأرض ملك لعدد من صغار الملاك . « والقرى المفتوحة » هي المكان الذي يقيم فيه البناؤون المضاربون الأكواخ وبيوت السكنى .

(٢) تبدو مثل هذه القرية جميلة ولكن لا وجود لها في الواقع فهي أشبه بتلك القرى التي رآتها كاترين الثانية خلال رحلتها إلى القرم [Polemkin vil ages] . وقد حدث كثيراً في الأوقات الحديثة أن طرد الرعاة من أمثال تلك القرى التي لا تزيد عن كونها مظهراً ، ومثال ذلك أننا نجد مزرعة القرية الأغنام بجوار Maket Harborough ومساحتها ٥٠٠ فدان وبها راع واحد ، ولكي يوفروا عليه الرحلات الطويلة في السهول المتسعة الأرجاء وهي مراعي ليستر ونورثمبتن الجميلة ، كانوا يقدمون له كوخا في المزرعة . أما الآن فإنهم يعطونه شلنا واحداً زيادة عن أجره كل أسبوع بحيث يصبح مجموع ما يحصل عليه ١٣ شلنا حتى يتمكن من إيجاد مأوى له بعيداً عن المزرعة في إحدى القرى المفتوحة .

(٣) وتقام بيوت العمال (في القرى المفتوحة وهي شديدة الازدحام بطبيعة الحال) على هيئة صفوف تواجه ظهورها الطرف الأقصى من قطعة الأرض التي يستطيع البناء أن يقول إنها له ، ولهذا السبب تحرم

إذا كان مسكن العامل فى الارض التى يشتغل فيها فان هذا المسكن من أحط نوع . فهناك ملاك لايهمهم نوع مسكن العامل ومع ذلك لا يتورعون عن حمله على دفع إيجار مرتفع (١) وقد يكون ذلك المسكن كوخا خربة ذات غرفة واحدة ولا يتوافر بها موقد لنار أو دورة ماء أو نافذة أو حديقة . ولكن العامل فى حالة عجز إزاء هذا الأذى والقوانين المعروفة باسم Nuisances Removals Acts لا أثر لها مطلقا . ان العدل يقضى بتوجيه الاهتمام من جديد الى هذه الحقائق الكثيرة التى تعد سبة لحضارة انجلترا . وأكثر من هذا يلاحظ المراقبون أن سوء حال المساكن شر أقل من الظاهرة الأخرى أى قلة عدد

= تلك البيوت من النور والهواء إلا من ناحية واجباتها» (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٥) ، وغالبا ما تكون هذه البيوت ملكا لبقال القرية الذى يصبح فى هذه الحالة سيدا آخر للعامل الزراعى يفوق الزارع ذلك أن مستأجر الكوخ يجب أن يكون من عملاء ذلك التاجر أيضا . «هذا العامل الذى يتناول أجرا قدره ١٠ شلنات فى الأسبوع يخصم منها أربعة جنيهات سنويا قيمة إيجار السكن ، يجد نفسه مضطرا الى شراء حاجته من الشاى والسكر والدقيق والصابون والشمع والفحم من هذا التاجر بالشروط التى يمليها عليه» (شرحه ص ١٣٢) . والواقع تعد هذه القرى المفتوحة كأنها معسكرات يقضى فيها العمال الزراعيون بانجلترا عقوبات فرضت عليهم . وكثير من هذه الأكواخ مجرد مساكن يمر بها كافة أوشاب المنطقة المجاورة ، أما القروى وأسرته (وهو الذى يحتفظ بدماثة الخلق فى أسوأ الظروف) فليذهب الى الشيطان . وبالطبع تجد من عادة هؤلاء الأرستقراطيين من طراز شيلوك أن يهزوا الأكتاف إزاء فعل بائعى الأكواخ وصغار ملاك الأراضى ، ولا يعبأون بكل مايجرى فى القرى المفتوحة ، ولكنهم يعلمون أن «قراهم المقفلة» «وقراهم ذات المظهر غير الحقيقى» إن هى إلا الوطن الذى تولد عنه «القرى المفتوحة» وأنه لا وجود لأى من النوعين بدون الآخر . «ولولا صغار الملاك لنام العمال فى ظل الأشجار القائمة فى المزرعة» (شرحه ص ١٣٥) . وينتشر نظام القرى «المفتوحة والمقفلة» فى المقاطعات الوسطى وفى جميع الجزء الشرقى من انجلترا .

(١) «يحصل رب العمل ... بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ربح من ذلك الرجل الذى يشتغل لقاء أجر قدره ١٠ شلنات فى الأسبوع ، فيأخذ منه ٤ أو ٥ جنيهات سنويا إيجارا لبيت لا يساوى ٢٠ جنيها فى سوق حرة بالمعنى الصحيح ، ولكنها تظل قائمة حسب هذه القيمة الاصطناعية لأن فى استطاعة صاحبها أن يقول : استعمل بيتى أو ابحث لك عن سواه دون أن تطالبنى بشهادة تدل على حسن سلوكك ... ولو أن أحد العمال فكر فى أن يجد له عملا كوضع الألواح فى السكك الحديدية أو المحاجر لاستخدم هذا المالك سلطانه قائلا : اشتغل معى بهذا الأجر المنخفض أو غادر المكان بعد إنذار قبل ذلك بأسبوع ؛ خذ خنزيرك معك ، واحصل على ما تستطيعه ثمنا للبطاطس التى فى حديقتك . . وإذا وجد الزارع من صالحه أن يرفع الايجار لعمل ذلك عقابا للعامل على مغادرته العمل (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٢)

المساكن بالنسبة إلى الأفراد الأمر الذي أثار اهتمام الكثيرين . لما يترتب عليه من آثار صحية وأدبية سيئة(١) ، برغم الحياة الريفية ومؤثراتها الطيبة على الصحة فان ازدحام العمال فى المساكن عما يسبب انتشار الأمراض المعدية . وقد ذكر الدكتور أورد أمثلة فقال إن شاباً جاء الى قرية ونج فى بكنجهامشير من ونجراف مصاباً بالحمى ونام فى غرفة مع تسعة أشخاص فانتشر المرض سريعا وأصيب خمسة منهم بالحمى ومات أحدهم . وقال الدكتور هارفى بشأن هذا الوباء الذى انتشر فى قرية ونج إن امرأة مصابة بالحمى نامت فى غرفة مع أسرتها وكانت عدتهم جميعا ١٠ ، ومن أسابيع مضت كان يقيم فى تلك الغرفة ١٣ شخص (الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ص ٩ ، ١٤) .

وقد فحص الدكتور هنتر ٥٣٧٥ كوخا من أكواخ العمال فى جميع مقاطعات انجلترا ، فوجد أن ٢١٩٥ منها كانت تشمل غرفة نوم واحدة ، وفى ٢٩٣٠ غرفتان فقط ، وفى ٢٥٠ أكثر من اثنتين (٢) .

(١) بدفوردشير — دنتن Dunton : الإيجار أعلى من المعتاد (٤ — ٥ جنيهات) ، وأجر الرجل فى الأسبوع ١٠ شلنات . فى غرفة نوم واحدة ٦ بالغين ، ٤ أطفال ، ويدفعون فى هذا المسكن ٣ جنيهات ونصف . وأرخص بيت (١٥ × ١٠ قدم) أجره ٣ جنيهات . ومن ١٤ بيت فحصت يحتوى واحد فقط على غرفتى نوم .

(٢) بكنجهامشير — برادنام : مساحتها ١٠٠٠ فدان وفى سنة ١٨٥١ كان بها ٣٦ بيتاً ، ٨٤ من الذكور ، ٥٤ من الإناث . وفى سنة ١٨٦١ كان عدد الذكور والإناث ٩٨ ، ٨٧ أى بزيادة قدرها ١٤ ، ٣٣ فى الجنسين على التوالى ، وفى نفس الوقت نقص عدد البيوت واحداً .

(٣) لنكولنشير — لانجتوفت : والجدول التالى عن ١٢ بيت فيها ويسكنها ٣٨ من البالغين ، ٣٩ من الأطفال

(١) إن الرجال والنساء الذين تزوجوا حديثا ليسوا دراسة طيبة لإخوة وأخوات بالغين ، ورغم أنه لا يجب ذكر أمثلة فالبيانات التى لدينا تؤيد هذه الملاحظة وهى أن البؤس وأحيانا الموت نصيب الأنثى المشتركات فى هذا (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٧) . ويقول أحد رجال بوليس الأرياف ممن خدم سنوات طوالا فى أحط أحياء لندن يقول عن الفتيات فى قريته ما يأتى « لم أر مثيلا لجرأتهن وعدم حيائهن خلال الحياة الطويلة التى قضيتها شرطيا وبوليسا سريا فى أحط أحياء لندن . . . إنهن يعشن كالخنازير فتيان الأولاد والبنات الكبار والأمهات والآباء فى غرفة واحدة فى كثير من الحالات » (لجنة تشغيل . . . التقرير السادس ١٨٦٧ ص ٧٧ وما بعدها ، ص ١٥٥) .

(٢) أورد المؤلف نبذا عن اثنى عشرة مقاطعة ، ولما كانت الأحوال متشابهة آثرنا الاختصار والاكتفاء بالقليل من أربع فقط .

البيوت	غرف النوم	البالغون	الأطفال	عدد الأشخاص
رقم ١	١	٣	٥	٨
« ٢	١	٤	٣	٧
« ٣	١	٤	٤	٨
« ٤	١	٥	٤	٩
« ٥	١	٢	٢	٤
« ٦	١	٥	٣	٨
« ٧	١	٣	٣	٦
« ٨	١	٣	٢	٥
« ٩	١	٢	-	٢
« ١٠	١	٢	٣	٥
« ١١	١	٣	٣	٦
« ١٢	١	٢	٤	٦

(٤) ورستشير : لم يرد تدمير البيوت فى هذه المقاطعة ومع ذلك فمنها بين ١٨٥١ ، ١٨٦١ زاد متوسط عدد السكان بالنسبة للبيت الواحد من ٤,٢ إلى ٤,٦ .

والهجرة المستمرة إلى المدن ، واستمرار تكوين « فائض السكان » فى الريف نتيجة لتركيز المزارع وتحويل الأرض الزراعية إلى مراع واستخدام الآلات الخ ، واستمرار طرد أهل الريف وإخراجهم بسبب تدمير الأكواخ — هذه كلها تسير جنباً إلى جنب . وكلما زاد تجرد الجهة من أهلها زاد « ازدحام السكان النسبي بها » ، واشتد الضغط على مختلف صنوف العمل وعظمت الزيادة المطلقة فى سكان الريف بالنسبة إلى المساكن ، وعظم بذلك ازدحام السكان بالقرى بشكل يؤدى إلى انتشار الأوبئة . إن حشد الآدميين فى قرى صغيرة منعزلة وفى مدن الأسواق يشبه إخراج أهل الريف بوجه عام عن طريق القوة والقهر ، كما أن استمرار العملية التى تجعل العمال الزراعيين « فائضين عن الحاجة » ، برغم تناقص عددهم وبرغم ازدياد منتجاتهم ، هى العوامل الرئيسية التى تؤدى إلى فاقتهم . ولكن هذه الفاقة نفسها أو توقعها دافع على طردهم وإخراجهم وسبب أساسى فى أحوال السكنى الشنيعة التى نلقاها والتى تحطم مقاومتهم وتجعلهم أرقاء لأرباب الأملاك (١) والمزارعين بحيث أن الحاجة إلى

---

(١) « إن استخدام العامل يكسب كرامة لمركزه ، فهو ليس عبيد ولكنه جندى من جنود السلام جدير بأن يهيء له مالك الأرض مكاناً بين صفوف الرجال المتزوجين ، ذلك المالك الذى يدعى أن له =

الحصول على أجر الكفاف تكتسب بالنسبة إليهم قوة القانون الطبيعي .

ورغم « الازدحام النسبي » في المناطق الريفية فإننا نجد من جهة أخرى أن الأرض حقيقة يسكنها عدد دون القدر الواجب وأخذ اللازم . ولسنا نرى هذا الأمر في الجهات التي يغادرها أهلها إلى المدن والمناجم وأعمال إنشاء الخطوط الحديدية الخ ، ولكننا نراه واضحا في كل مكان في فصل الحصاد وفي فترات متقطعة من الربيع والصيف حيث تتطلب الزراعة الإنجليزية الكثيفة المتميزة بحسن الإدارة عددا زائدا من الأيدي العاملة . هنا نجد عددا وفيرا من عمال الزراعيين في الأوقات العادية ، أما في الأوقات غير العادية حين تتطلب الزراعة خلال فترات قصيرة عددا كبيرا فإننا لا نجد إلا القليل من العمال[1] . وهذا يفسر لنا الشكاوى المتناقضة التي تأتي من نفس المكان الواحد حيث نجد الشكوى من قلة العمل إلى جانب مثيلتها من ازدياد عددهم عن الحاجة . والنقص الحلي أو المؤقت في عرض العمل لا يترتب عليه ارتفاع الأجور ولكنه يؤدي إلى استخدام النساء والأطفال في الحقل وإلى الخفض المستمر في

= القوة على رغم العامل عن العمل شأنه في ذلك شأن الدولة إذ تقتضي من الجندي أداء عمله . والعامل — كالجندي — لا يمكن أن يترك السوق لقاء عمله فهم يأخذونه صغيرا جاهلا لا يدري سوى حرفته ولا يلم إلا بمعاقبته . ويخضع لتأثير الزواج المبكر وفعل مختلف القوانين الخاصة بالإقامة كما يخضع الجندي للتجنيد وقانون التمرد » (مقتبس ١٣٢) .

وأحيانا تلقى على سبيل الاستثناء ملاكا طيب القلب يؤلمه فعلا أن يرى هذه الوحدة أو العزلة وهو الذي كان السبب فيها ، « وإنه لشيء محزن أن يقف المرء وحيدا في بلده » — هكذا قال اللورد ليستر حين هنأوه على إتمام هولكهام « إني أتلفت حولي فلا أرى سوى البيت الذي أقيم فيه ، فأنا المارد الذي يسكن قلعته بعد أن أكلت جميع جيراني » .

(١) في خلال العقود الحديثة حدثت بفرنسا حركة مشابهة . حيثما غلب الانتاج الرأسمالي في ذلك البلد على الزراعة تراه قد طرد « فائض » السكان الزراعيين إلى المدن ، وهناك أيضا نجد الآثار السيئة التي يتعرض لها « فائض السكان » والمترتبة على سوء المسكن والأحوال المتغيرة الأخرى . وفيما يختص « بالبروليتاريا الريفية » التي سبب قيامها تجزئة الأرض بفرنسا أقساما صغيرة ، راجع كولنز « كارل ماركس Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon (الفصل السابع) . وكان عدد سكان المدن بفرنسا سنة ١٨٤٦ عبارة عن ٢٤,١٢ ٪ من مجموع السكان الكلي وعدد سكان الريف ٧٤,٥٨ ٪ ، وفي سنة ١٨٦١ صارت النسبتان ٢٨,٨٦ ٪ ، ٧١,١٤ ٪ على التوالي . وفي السنوات الخمس الأخيرة كان الهبوط في نسبة سكان الريف إلى سكان المدن أسرع . وقد كتب Pierre Dupont في « Ouvriers » سنة ١٨٤٦ يقول :

« نرتدي أسوأ الكساء ونقيم في أتعس الجحور ، في غرف السطوح وبين القاذورات . إننا نعيش مع البوم واللصوص — إننا نحب الأطياف » .

السن التي يبدأ عندها الاستغلال . وحالما يشق عمل النساء والأطفال سبيله وتصبح له الغلبة فانه يجعل العمال البالغين فائضين عن الحاجة ويعمل على إبقاء انحطاط أجورهم . وقد ترتب على هذا في المقاطعات الشرقية ظهور ما يقال له نظام الجماعات gang system.

ويغلب هذا النظام في مقاطعات لنكولن وهنتنجدن وكمبردج ونورفك وسفولك ونوتنغام وإن كنا نلقاه في مواضع متفرقة بمقاطعات نورثمبتن وبدفورد وروتلند المجاورة . وسنضرب المثل بمقاطعة لنكولن . ومعظم أراضي هذه المقاطعة عبارة عن مستنقعات أو أجزاء من البحر قد جففت . وتمت أعمال عجيبة من حيث الصرف بواسطة الآلة البخارية بحيث أن ما كان مستنقعات وشواطئ رملية في الأصل أصبح يغل محاصيل وافرة من الحبوب وارتفع ريعه كثيرا . وتنطبق نفس الملاحظة على الأرض الرسوبية التي تحولت الى أراض زراعية بفضل اتباع أساليب اصطناعية كما هو الحال في جزيرة أكسهولم والأبرشيات الأخرى الواقعة على جانبي نهر ترنت . ولما ظهرت المزارع الجديدة إلى عالم الوجود لم يقف الأمر بها عند حد عدم بناء أكواخ جديدة بل دمرت الأكواخ القديمة وصار من المتعين إحضار العمال اللازمين للعمل من القرى المفتوحة التي تبعد أميالا والطرق إليها ملتوية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض . أما العمال القلائل الذين يقيمون في مزارع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ فدان فإنهم يستخدمون في أنواع العمل الزراعي التي تستمر على مدار السنة وهي أعمال ثقيلة لا بد في مزاولتها من الاستعانة بالخيل (ويطلق على هؤلاء العمال « العمال المحجوزون ») . وفي كل ١٠٠ فدان تجد كوخاً واحداً في المتوسط كما قال أحد المزارعين أمام لجنة التحقيق « وفي أزرع ٣٢٠ فداناً كلها أرض صالحة للزراعة وليس في المزرعة كوخ واحد . وفيها الآن عامل واحد كما يقيم أربعة ممن يركبون الخيل » . ويتم أداء العمل الخفيف بواسطة الجماعات gangs « [1] فالأرض تتطلب كذلك قدرا طيباً من العمل السهل كاجتثاث الجذور والعزق والتسميد وإزالة الحجارة الخ . وهذه كلها أعمال تقوم بها جماعات آتية من القرى المفتوحة .

ويبلغ عدد أفراد الجماعة ١٠ — ٤٠ — ٥٠ من النساء والأحداث ممن تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ وأغلبهم من الفتيات ، هذا فضلا عن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشرة . ورئيس الجماعة في العادة عامل زراعي عادي سيء السيرة والخلق ميال إلى

---

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير السادس ، شهادة ص ٣٧ رقم ١٧٣ .

تناول المسكرات ، ولكن من الجائز أنه شخص نشيط على جانب من المقدرة والكفاية . ويعمل أفراد الجماعة الذين يستأجرهم تحت إمرته ويتفق بشأنهم مع المزارع حسب نظام الدفع بالقطعة . أما دخله فيزيد قليلا عن دخل العامل الزراعي العادي (١) غير أن مقدار دخله يتوقف على مقدرته على أن يستخلص من الجماعة أكبر قدر من العمل في أقصر وقت ممكن . وقد اكتشف المزارعون أن النساء إنما يشتغلن بانتظام تحت إشراف الرجال ، وأنه بمجرد أن يبدأن العمل عن والفتيات ، يواصلنه حتى يستقطن من الإعياء . (كما عرف ذلك فوربيه معرفة جيدة) . أما الذكور البالغون فيحرصون على توفير ما يملكون من قوة العمل . وهذا النظام أكثر ربحاً كما أنه يكفل العمل للجماعة مدى ستة أو ثمانية شهور في السنة خلافاً ما إذا كان المزارع الفردي نفسه هو الذي يستأجر العمال . ولهذا السبب يتمتع رئيس الجماعة بنفوذ كبير في القرى المفتوحة بحيث أن من الصعب استئجار الأطفال إلا عن طريقه ، ولهذا يحرص على تأجيرهم بصفة فردية خارجاً عن الجماعة .

وعيب هذا النظام ما يتعرض له الأطفال والأحداث من إرهاق خطير الأثر وهم يسيرون مسافات طويلة تبلغ ٥، ٦، ٧ أميال بين بيوتهم والمزارع ، فضلا عن أن حياة الجماعة مفسدة للخلق . وبرغم أن رئيس الجماعة ويقال له driver أحيانا ، يحمل عصا طويلة إلا أنه نادراً ما يلجأ إليها للأغراض التأديبية كما أن الشكاوى من سوء معاملته نادرة ، والحق أنه نوع من الحاكم الديموقراطي ونجاحه يتوقف على محبة القوم له كما أنه يجيء لهم مباهج الحياة الرحل المتنقلة بما فيها من الحرية الخشنة وعدم النظام والوقاحة الفاحشة . وجرت العادة أنه يسوى الحساب مع الأعضاء في أحد الأماكن العامة ثم يعود إلى بيته سكران مترنحاً وهم يصحبونه صاخبين جذلين ويغنون أغنيات قذرة مستهترة بأعلى صوتهم . والفساد الجنسي أمر شائع معروف ، ومن المألوف أن تجد بنات في الثالثة عشرة قد فقدن عذريتهن على أيدي صبيان مثلهن في السن ، ولهذا تجد نسبة الأطفال غير الشرعيين في القرى المفتوحة التي تمون الجماعات بأفرادها ضعفها في أي مكان آخر بالمملكة (٢) . وقد سبق أن أوضحت أي نوع من الزوجات تصبح فتيات شببن في مثل هذه البيئات والظروف .

وبالشكل الذي أوردناه يقال للجماعة إنها جماعة عمومية أو متنقلة ، ولكن هناك

---

(١) وبرغم هذا استطاع بعض رؤساء هذه الجماعات الإثراء بحيث يستأجرون لحسابهم مزارع مساحة الواحدة منها ٥٠٠ فدان ، أو يملكون صفوفا من البيوت يؤجرونها .

(٢) فقد نصف بنات لدفورد بسبب التحاقهن بالجماعات (المصدر السابق ص ٦ رقم ٣٢) .

« جماعات خاصة » أصغر عدداً ويرأسها خادم يستخدمه المزارع بالسنة . ورغم أن الأخيرة تنقصها الحياة البوهيمية التي يتصف بها النوع الآخر إلا أن الأجور منحطة ومعاملة الأطفال أشد سوءاً .

وواضح أن هذا النظام الذي انتشر بدون توقف خلال السنوات القلائل الأخيرة لم يوجد من أجل رئيس الجماعة [١] . ولكنه موجود بقصد إثراء كبار المزارعين [٢] أو ملاك الأراضي [٣] . ولن يجد المزارع وسيلة أفضل من هذه يحمل بواسطتها عدد من يعملون له دون المستوى العادي في الوقت الذي يجد تحت تصرفه عدداً زائداً من الأيدي العاملة إذا تطلبت ذلك ظروف العمل ؛ ولن يجد كذلك طريقة خيراً من هذه للحصول على أكبر قدر ممكن من العمل بأقل ما يمكن من التكاليف [٤] ؛ وليس هناك سبيل أفضل من هذه الطريقة يصبح بها عمل البالغين الذكور « فائضاً عن الحاجة » . ويستطيع القارىء من الوصف الذي أوردناه أن يفهم السبب الذي من أجله يقال إن العمال الزراعيين يقاسون البطالة بدرجة أكبر أو أقل وذلك في الوقت الذي يصرح القوم فيه بأن نظام الجماعات ضروري « بسبب النقص في عمل الذكور البالغين وبسبب ما يقال من أن العمال الزراعيين يهرعون إلى المدن [٥] . إننا نشاهد

---

(١) زادت الجماعات في العهود الأخيرة ، وقد استخدمت حديثاً جداً في بعض الجهات على ما يقال ... كما أن هذا النظام معروف في جهات أخرى منذ سنوات كثيرة ... ويستخدم فيها أطفال أكثر عدداً وأصغر سناً على الدوام (ص ٧٩ رقم ١٧٤) .

(٢) « لا يستخدم صغار المزارعين الجماعات أبداً ... إن النساء والأطفال لا يستخدمون بأعداد وفيرة في الأرض الفقيرة وإنما في الأرض التي يتراوح ريعها بين ٤٠ ، ٥٠ جنيهاً » (ص ١٧ ، ١٤) .

(٣) ذكر أحد هؤلاء السادة ممن يعتز كثيراً بالريع الذي يحصل عليه ، أمام لجنة التحقيق أن كل هذا الهياج راجع الى الاسم الذي يطلق على هذا النظام ، وإن الحال ليكون أفضل ما يكون لو غير الاسم بالعبارة الآتية : "Agricultural Juvenile Industrial Self-supporting Association"

(٤) « إن العمل الذي يتم تبعاً لنظام الجماعات أرخص من سواه ، وهذا هو السبب في استخدامها » — هذا ما شهد به رجل كان في وقت ما رئيساً لإحدى الجماعات (ص ١٧ رقم ١٤) — « لا مراء أن عمل الجماعات أرخص أنواع العمل بالنسبة للمزارع ، وأسوأها بالنسبة للأطفال » — هذا ما صرح به مزارع (ص ١٦ رقم ٣) .

(٥) « لا شك أن الكثير من العمل الذي يقوم به الآن الأطفال الملحقون بهذه الجماعات كان يؤديه الرجال والنساء . حيث يشتغل الأطفال والنساء نجد عدد المتعطلين من الرجال أكبر مما كان عليه

فى قطى الانتاج الرأسمالى المتقابلين المتناقضين وذلك فى مقاطعة لنكولن حيث تجتث الأعشاب من الحقول بعناية بينما تزدهر الأعشاب الإنسانية بغزارة (١) .

= « قبلا » . (ص ٤٣ رقم ٢٠٢) . ومن جهة أخرى « إن مشكلة العمل فى بعض الجهات الزراعية وبخاصة ما يصلح منها للحرث والزرع ، قد أصبحت مشكلة خطيرة بسبب الهجرة وسهولة الانتقال إلى المدن بسبب السكك الحديدية بحيث أرى أن خدمات الأطفال مما لا يمكن الاستغناء عنها » (ص ٨٠ رقم ١٨٠ — والمتكلم وكيل أحد كبار الملاك) . والحقيقة أنه بخلاف الحادث فى العالم المتمدين تجد أن مشكلة العمل بالمناطق الزراعية بانجلترا هى مشكلة ملاك ومزارعين . إن المسألة تنحصر فى الكيفية التى يمكن بها الاحتفاظ بقدر كاف من « ازدحام السكان النسبى » برغم استمرار هجرة أهل الريف ، وبذلك يظل أجر العامل الزراعى فى المستقبل حسب مستواه المنخفض الحالى .

(١) عالج « تقرير الصحة العامة » الذى اقتبست منه مرارا موضوع نظام الجماعات وذلك أثناء النظر فى مسألة وفيات الأطفال ، ولكن الصحافة أهملت هذا العمل ولذا ظل جمهور القراء بانجلترا يجهله . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تضمن آخر تقرير أصدرته لجنة تشغيل الأطفال « حقائق » مثيرة مما ترحب به الصحف على الدوام . وبينما تساءلت الصحافة الحرة كيف سمح الأعيان وسيداتهم ورجال الدين فى مقاطعة لنكولن بأن ينشأ نظام كهذا فى مزارعهم وتحت أبصارهم ، وعاقت على التناقض الذى يبديه أولئك الذين يرسلون البعثات إلى القطبين « لتحسين مستوى الأخلاق بين سكان جزر البحار الجنوبية » ، فإن الصحف التى عالجت ذوق العالم المهذب ركزت الاهتمام فى حالة السكان الزراعيين المنحطة التى يستطيع فيها الوالدون أن يبيعوا أطفالهم لنظام من الرق كهذا . ونظرا إلى الأحوال اللعينة الكريهة التى يحكم بها القوم « المهذبون » على العامل الزراعى فليس غريبا أن نجده يأكل أطفاله بدلا من أن يبيع ما يملكون من قوة عمل . ولكن العجب حقيقة هو احتفاظ العمال الزراعيين بنزاهة الخلق وسلامته . وقد أثبتت التقارير الرسمية كيف يكره الوالدون نظام الجماعات « لدينا من الأدلة ما يكون إيمانا بأن الوالدين يسرهم لو مكنهم القانون من مقاومة ما يتعرضون له كثيرا من الضغط والاغراء . إنهم عرضة لأن يحملهم موظفو الأبرشية أحيانا وأصحاب العمل أحيانا أخرى على القبول أن العمل فى السن التى يكون فيها الذهاب إلى المدرسة أجدى عليهم ؟ وهم يقبلون هذا لأن الموظفين وأصحاب العمل يهددونهم بالطرد ... كل الوقت والقوة الذى يضيع هباء ؟ وكل الآلام التى يقاسيها العامل وأطفاله من تعب زائد عن الحد ولا جزاء له ؟ وكل الدمار الأخلاقى الذى يصيب الطفل بسبب ازدحام القرى والمؤثرات السيئة الناجمة عن نظام الجماعة العمومية ؟ — كل هذه كانت دوافع أثارت مشاعر فقراء العمال وهو أمر من السهل إدراكه وإن لم تكن ثمت حاجة للحديث عنه على وجه التخصيص . لا شك أنهم يشعرون أن آلاما اجتماعية وعقلية كثيرة يقاسونها بسبب ظروف هم غير مسئولين عنها ولا يمكن أن يرضوا بها لو كان ذلك فى طاقتهم ، وهى ظروف يعجزون عن مقاومتها » (المصدر السابق ص ٢٠ رقم ٨٢ ، ص ٢٣ رقم ٩٦) .

(و) إرلنـده

قبل أن أختم هذا القسم يجب أن نلق نظرة سريعة على إرلنـده ، وسأورد حقائق الحال الرتيبـة .

جدول رقم (١) الماشيـة

السنة	العدد الكلى	الزيادة (+) أو النقص (—)	العدد الكلى	الزيادة (+) أو النقص (—)
	الخيـل		الماشيـة	
١٨٦٠	٦١٩,٨١١	—	٣,٦٠٦,٣٧٤	—
١٨٦١	٦١٤,٢٣٢	— ٥,٩٩٣	٣,٤٧١,٦٨٨	— ١٣٨,٣١٦
١٨٦٢	٦٠٢,٨٩٤	— ١١,٣٣٨	٣,٢٥٤,٨٩٠	— ٢١١,٧٩٨
١٨٦٣	٥٧٩,٩٧٨	— ٢٢,٩١٦	٣,١٤٤,٢٣١	— ١١٠,٩٩٥
١٨٦٤	٥٦٢,١٥٨	— ١٧,٨٢٠	٣,٢٦٢,٢٩٤	+ ١١٨,٢٠٣
١٨٦٥	٥٤٧,٨٦٧	— ١٤,٢٩٠	٣,٤٩٣,٤١٤	+ ٢٣١,١٢٠
	الأغنـام		الخنازير	
١٨٦٠	٣,٥٤٢,٠٨٠	—	١,٢٧١,٠٧٢	—
١٨٦١	٣,٥٥٦,٠٥٠	+ ١٣,٩٧٠	١,١٠٢,٠٤٢	— ١٦٩,٠٣٠
١٨٦٢	٣,٤٥٦,١٣٢	— ٩٩,٩١٨	١,١٥٤,٣٢٤	+ ٥٢,٢٨٢
١٨٦٣	٣,٣٠٨,٢٠٤	— ١٤٧,٩٨٢	١,٠٦٧,٤٥٨	— ٨٦,٨٦٦
١٨٦٤	٣,٣٦٦,٩٤١	+ ٥٨,٧٣٧	١,٠٥٨,٤٨٠	— ٨,٩٧٨
١٨٦٥	٣,٦٨٨,٧٤٢	+ ٣٢١,٨٠١	١,٢٩٩,٨٩٣	+ ٢٤١,٤١٣

وبتلخيص الجدول السابق نحصل على الصورة التالية :

الخيل	الماشية	الأغنام	الخنازير
الزيـــادة المطلقـــة			
٧٢,٣٥٨	١١٦,٦٢٦	١٤٦,٦٠٨	٢٨,٨١٩ [1]

في سنة ١٨٤١ زاد عدد سكان إرلنده الى ٨,٢٢٢,٦٦٤ فهبط الى ٥,٦٢٣,٩٨٥ (١٨٥١) ،

(١) لو رجعنا الى الوراء لوجدنا الهبوط أشد وضوحا ، فمثلا في سنة ١٨٦٥ كان هنالك من الأغنام ٣,٦٨٨,٧٤٢ وفي (١٨٥٦) ٣,٦٩٤,٢٩٤ وفي (١٨٦٥) ١,٢٩٩,٨٩٣ (خنـــازير) ، ١,٤٠٩,٨٨٣ (خنازير سنة ١٨٥٨) .

٥,٨٥٠,٣٠٩ (١٨٦١)؛ ٥,٥ مليون (١٨٦٦) أى كما كان سنة ١٨٠١ تقريبا. وبدأ الهبوط فى سنة المجاعة (١٨٤٦) بحيث فقدت البلاد أكثر من ١/٤ من أهلها فى أقل من ٢٠ عاماً (١). وفى الفترة (مايو ١٨٥١ - يوليه ١٨٦٥) بلغ المهاجرون من أيرلندة ١,٥٩١,٤٨٧ هاجر نحو نصف مليون منهم فيما بين ١٨٦١-١٨٦٥. ونقص عدد أملاك بمقدار ٥٢,٩٩٠ (١٨٥١-١٨٦١) بينما زاد عدد الملكيات (١٥ - ٣٠ فدانا) بمقدار ٦١,٠٠٠، والملكيات (أكثر من ٣٠ فدانا) ١٠٩,٠٠٠ وذلك فى حين هبط مجموع المزارع الكلى بمقدار ١٢٠,٠٠٠ بسبب اختفاء الملكيات (أقل من ١٥ فدانا)، وبذلك حدثت مركزة فى الزراعة. هذا النقص فى عدد السكان صحبه تناقص مثله فى كمية المنتجات.

الجدول التــالى

الزيادة أو النقص فى مساحة المحاصيل والمراعى (بالأفدنة)

السنة	حبوب	محاصيل خضراء	حشائش وبرسيم	كتان	الأرض المزروعة فيها
١٨٦١	١٥,٧٠١ —	٣٦,٩٧٤ —	٤٧,٩٦٩ —	١٩,٢٧١	٨١,٨٧٣ —
١٨٦٢	٧٢,٧٣٤ —	٧٤,٧٨٥ —	٦,٦٢٣ +	٢,٠٥٥ +	١٢٨,٨٤١ —
١٨٦٣	١٤٤,٧١٩ —	١٩,٣٥٨ —	٧,٧٢٤ +	٦٣,٩٢٢ +	٩٢,٤٢١ —
١٨٦٤	١٢٢,٤٣٧ —	٢,٣١٧ —	٤٧,٤٨٦ +	٨٧,٧٦١ +	١٠,٤٩٣ +
١٨٦٥	٧٢,٤٥٠ —	٢٥,٢٤١ +	٦٨,٩٧٠ +	٥٠,١٥٩ —	٢٨,٣١٨ —
٦٥ - ١٨٦١	٤٢٨,٠٤١ +	١٠٧,٩٨٤ +	٨٢,٨٣٤ +	١٢٢,٨٥٠ +	٣٣٠,٨٦٠ —

+ = الزيادة — = النقص

---

(١) كان عدد السكان ٥,٣١٩,٨٦٧ (١٨٠١)، ٦,٠٨٤,٩٩٦ (١٨١١)، ٦,٨٦٩,٥٤٤ (١٨٢١)، ٧,٨٢٨,٣٤٧ (١٨٣١)، ٨,٢٢٢,٦٦٤ (١٨٤١).

الجدول الثالث

الزيادة أو النقص فى المساحة المنزرعة ، وإنتاج الفدان ، والإنتاج الكلى سنة ١٨٦٥ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤

المنتج	١٨٦٤	١٨٦٥ مساحة الأرض المنزرعة	الزيادة	النقص
قمح	٢٧٦,٤٨٣	٢٦٦,٩٨٩	—	٩,٤٩٤
قرطم	١,٨١٤,٨٨٦	١,٧٤٥,٢٢٨	—	٦٩,٦٥٨
شعير	١٧٢,٧٠٠	١٧٧,١٠٢	٤,٤٠٢	—
Bere } شوفان	٨,٧٩٤	١٠,٠٩١	١,١٩٧	—
بطاطس	١,٠٣٩,٨٢٤	١,٠٦٦,٣٦٠	٢٦,٥٣٦	—
لفت	٣٣٧,٢٥٥	٣٣٤,٢١٢	—	٤,١٤٣
Mangold-wurzels	١٤,٠٧٣	١٤,٨٣٩	٣١٦	—
كرنب	٢١,٨٢١	٢٣,٦٢٢	١,٨٠١	—
كتان	٣٠١,٦٩٣	٢٥١,٤٣٣	—	٥٠,٢٦٠
دريس	١,٦٠٩,٥٦٩	١,٦٧٨,٤٩٣	٦٨,٩٢٤	—

الإنتاج بالفدان الواحد

١٨٦٤	١٨٦٥	الزيادة	النقص
١٢٫٣	١٣	—	٠٫٣
١٢٫١	١٢٫٣	٠٫٢	—
٥١٫٩	١٤٫٩	—	١
١٩٫٤	١٤٫٨	—	١٫٦
٨٫٥	١٠٫٤	١٫٩	—
٤٫١	٣٫٦	—	٠٫٥
١٠٫٣	٩٫٩	—	٠٫٤
١٠٫٥	١٣٫٣	٢٫٨	—
٩٫٣	١٠٫٤	١٫١	—
Stone ٣٤٫٢ طن (١٤ رطلا)	٢٥٫٢	—	٩
طن ١٫٦	١٫٨	٠٫٢	—

الإنتـــاج الكلى

٤٨,٩٩٩	—	٨٢٦,٧٨٣	٨٧٥,٧٨٢
١٦٦,٦٠٥	—	٧,٦٥٩,٧٢٧	٧,٨٢٦,٣٣٣
٢٩,٨٩٢	—	٧٣٢,٠١٧	٧٦١,٩٠٩
١,١٧١	—	١٣,٩٨٩	١٥,١٦٠
—	٥,٦٨٤	١٨,٣٦٤	١٢,٦٨٠
٤٤٦,٣٩٨	—	٣,٨٦٥,٩٩٠	٤,٣١٢,٣٨٨
١٦٥,٩٧٦	—	٣,٣٠١,٦٨٣	٣,٤٦٧,٦٥٩
—	٤٤,٦٥٣	٤٩١,٩٣٧	٤٤٧,٢٨٤
—	٥٢,٨٧٧	٣٥٠,٢٥٢	٢٩٧,٣٧٥
٢٤,٩٤٥	—	٣٩,٠٦١	٦٤,٥٠٦
—[1]	٤٦١,٥٥٤	٣,٠٦٨,٧٠٧	٢,٦٠٧,١٥٣

ننتقل إلى الزراعة التى تنتج وسائل العيش للحيوانات والآدميين على حد سواء . وفى الجدول الثانى تشمل « الحبوب » القول والحمص والقمح والقرطم والشعير والشوفان ؛ وتدخل تحت عبارة « المحاصيل الخضراء » البطاطس والفت والبنجر والكرنب والجزر الخ . وفى سنة ١٨٦٥ نجد تحت عبارة « أراضى الحشائش » ١٢٧,٤٧٠ فداناً إضافية نظراً لحدوث نقص قدره ١٥١,٥٤٣ فى الأراضى الخالية ، المستنقعات وأراضى الفضاء غير المسكونة » . وبموازنة عامى ١٨٦٥ ، ١٨٦٤ نجد نقصاً قدره ٢٤٦,٦٦٧ ربعاً فى القمح ، ١٦٦,٦٠٥ ، ٢٩,٨٩٢ فى

---

(١) البيانات بالجداول جمعت مما ورد فى Agricultural Statistics, Ireland, General Abstracts, Dublin, 1860 et seq., and Agricultural Statistics, Ireland, Tables showing the estimated average produce, etc., Dublin, 1866

وهذه الاحصائيات رسمية وتعرض على البرلمان سنويا [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية — تدل احصائيات سنة ١٨٧٢ عند الموازنة بينها وبين وبين احصائيات سنة ١٨٧١ على نقص المساحة المزروعة بمقدار ١٣٤,٩١٥ فدان . وحدثت زيادة فى زراعة المحاصيل الخضراء والفت الخ . ونقصت مساحة القمح بمقدار ١٦,٠٠٠ فدان ، والقرطم ١٤,٠٠٠ ، والشعير والشوفان ٤٠٠٠ ، والبطاطس ٦٦,٦٣٢ ، والكتان ٣٤,٦٦٧ ، والحشائش والبرسيم ، vetches ؛ rape-seed ٣٠,٠٠٠ . وفيما يلى المساحة المزروعة قمحا (بالأفدنة) فى السنوات الخمس الأخيرة لبيان النقص فيها : — ٢٨٥,٠٠٠ (١٨٦٨) ، ٢٨٠,٠٠٠ (١٨٦٩) ، ٢٥٩,٠٠٠ (١٨٧٠) ، ٢٤٤,٠٠٠ (١٨٧١) ، ٢٢٨,٠٠٠ (١٨٧٢) ، وفى سنة ١٨٧٢ نجد زيادة قدرها ٢٦,٠٠٠ حصان ، ٨٠,٠٠٠ من الماشية ، ٦٨,٦٠٩ (أغنام) ؛ بينما نقص عدد الخنازير بمقدار ٢٣٦,٠٠٠] .

الشعير اخ . وبلغ النقص فى البطاطس ٤٤٨,٣٩٨ من الأطنان برغم ازدياد المساحة المزروعة بالبطاطس (انظر الجدول الثالث) .

ننتقل الآن إلى دراسة حركة مالية ملاك الأراضى وكبار المزارعين والرأسماليين الصناعيين فى ذلك البلد ، وهذا يتضح من دراسة أرقام ضريبة الدخل . وبهذه المناسبة أشير إلى أن القائمة (د) (الجدول الرابع) أى « الأرباح الصناعية » — برغم انفصالها عن « أرباح المزارعين » فانها تشمل دخول المحامين والأطباء اخ أى أرباح المهن الحرة . وتشمل القائمتان ج ، هـ دخول موظفى الحكومة وضباط الجيش والبحرية وحملة سندات الدولة اخ . فى القائمة (د) كان متوسط الزيادة السنوية فى الدخل (١٨٥٣ — ٦٤) ٠,٩٣ ٪ بينما كان فى انجلترا خلال نفس الفترة ٤,٥٨ ٪ . ويرينا (الجدول الخامس) توزيع الأرباح (باستثناء أرباح المزارعين) عن عامى ١٨٦٤ ، ١٨٦٥

الجـــــدول الرابع

ضريبة الدخل مقدرة بالجنيهات الإسترلينية

	القائمة (أ)	القائمة (ب)	القائمة (د)	المجموع الكلى من أ إلى هـ
١٨٦٠	١٣,٨٩٣,٨٢٩	٢,٧٦٥,٣٨٧	٤,٨٩١,٦٠٢	٢٢,٩٦٢,٨٨٥
١٨٦١	١٣,٠٠٣,٥٥٤	٢,٧٧٣,٦٤٤	٤,٨٣٦,٢٠٣	٢٢,٩٩٨,٣٩٤
١٨٦٢	١٣,٣٩٨,٩٣٨	٢,٩٣٧,٨٩٩	٤,٨٥٨,٨٠٠	٢٣,٥٩٧,٥٧٤
١٨٦٣	١٣,٤٩٤,٠٩١	٣,٠٣٨,٨٢٣	٤,٨٤٦,٤٩٧	٢٣,٦٥٨,٦٣١
١٨٦٤	١٣,٤٧٠,٧٠٠	٢,٩٣٠,٨٧٤	٤,٥٤٦,١٤٧	٢٣,٢٣٦,٢٩٨
١٨٦٥	١٣,٨٠١,٦١٦	٢,٩٤٦,٠٧٢	٤,٨٥٠,١٩٩	٢٣,٩٣٠,٣٤٠ [١]

الجـــدول الخامس

ضريبة القائمة (د) على الأرباح (التى تزيد عن ٦٠ جنيهاً) فى ايرلنده

مجموع الدخل السنوى (مقدراً بالجنيهات) فى :

١٨٦٤	٤,٣٦٨,٦١٠	مقسمة بين	١٧,٤٦٧	شخصاً
١٨٦٥	٤,٦٦٩,٩٧٩	» »	١٨,٠٨١	»

(١) Tenth Report of the Commissioners of Inland Revenue, London, 1866

دخل سنوي يزيد عن ٦٠ جنيهاً ويقل عن ١٠٠ جنيه :

١٨٦٤	٢٣٨,٦٢٦	٥,٠١٥
١٨٦٥	٢٢٢,٥٧٥	٤,٧٠٢

من مجموع الدخل السنوي :

١٨٦٤	٢,١٥٠,٨١٨	١,١٣١
١٨٦٥	٢,٤١٨,٩٣٣	١,١٩٤

من هؤلاء :

١٨٦٤	١,٠٨٣,٩٠٦	٩١٠
١٨٦٥	١,٠٩٧,٩٣٧	١,٠٤٤
١٨٦٤	١,٠٦٦,٩١٢	١٢١
١٨٦٥	١,٣٢٠,٩٩٦	١٨٦
١٨٦٤	٤٣٠,٥٣٥	١٠٥
١٨٦٥	٥٨٤,٤٥٨	١٢٢
١٨٦٤	٦٤٦,٣٧٧	٢٦
١٨٦٥	٧٣٦,٤٤٨	٢٨
١٨٦٤	٢٦٢,٦١٠	٣
١٨٦٥	٢٦٤,٥٢٨	٣ [1]

لو أن انجلترا ذلك البلد الصناعي والذى اكتمل فيه نمو الإنتاج الرأسمالي ، تعرضت لهذا النقص في السكان لاستنزف ذلك دمها ؛ ولكن ارلنده اليوم لا تزيد عن منطقة زراعية بانجلترا يفصلها البحر عن البلد الذى تمده بالحبوب والصوف والخيل والماشية وعمال الصناعة والمحاربين . وقد نجم عن نقص السكان تضاؤل المساحة المزروعة وهبوط الإنتاج الزراعي[2]. وبرغم الزيادة في المساحة المخصصة لتربية الخيل والماشية نجد في فروع كثيرة تناقصاً مطلقاً. بينما في الفروع التي شاهدت تقدما كان التقدم ضئيلا لا يستحق الذكر . ومع هذا كان تناقص السكان مصحوبا بزيادة في الإيجارات وأرباح الزراعة وإن لم تكن زيادة الأرباح بنفس

---

(١) يختلف المجموع الكلي للدخل السنوي (فئة د) في هذا الجدول عنه في الجداول السابقة بسبب استقطاعات مسموح بها .

(٢) حين نلاحظ أن غلة الفدان قد تناقصت بالمثل فيجب ألا ننسى أن انجلترا عملت خلال قرن ونصف بطريقة غير مباشرة على إصدار تربة أرلندة دون أن تهيء للزراع أية وسيلة كي يعيدوا للأرض العناصر التي تتكون منها وحرمت منها .

سرعة زيادة الايجارات . ويرجع هذا من جهة الى أن نسبة أكبر من المنتج الكلي صارت منتجا فائضا بسبب انضمام المزارع الصغيرة وتحول الأرض الزراعية الى مراع ، فكأن المنتج الفائض عظيم برغم تناقص المنتج الكلي . ومن جهة أخرى زادت قيمة هذا المنتج الفائض بسرعة أعظم نتيجة الارتفاع المطرد في أثمان اللحم والصوف اللتين بالأسواق الانجليزية خلال العشرين عاما الأخيرة والعقد الأخير بوجه خاص . إن أدوات الانتاج المتناثرة التي تحقق للمنتجين الفعليين وسائل العمل والعيش والتي لا تزيد قيمتها نتيجة اندماج عمل الغير فيها — تحول إن مثل هذه الأدوات لا تمـد رأس مال . . فاذا إذا كان الهبوط في عدد السكان مصحوبا بنقص في مجموعة أدوات الانتاج المستخدمة في الزراعة ، زاد مقدار رأس المال المستثمر في الزراعة نظرا لأن جانبا مما كان حتى ذلك الوقت أدوات إنتاج متفرقة قد تحول الى رأس مال . وخلال العقدين الأخيرين تراكم ببطء رأس المال المستخدم بأرلنده في التجارة والصناعة (خلاف الزراعة) ، وكانت عملية التجميع هذه عرضة لتقلبات مستمرة واسعة النطاق . ومن جهة أخرى زادت سرعة نمو العناصر التي يتكون منها . وأخيرا كانت الزيادة في رأس المال كبيرة بالقياس إلى عدد السكان المتناقص .

ها نحن أمام عملية واسعة قد يتخذ منها الاقتصاديون سندا لما يذهبون أليه من اعتبار الفقر نتيجة لازدحام السكان المطلق ، وأن التوازن يمكن تحقيقه إذا قل عدد السكان . والتجربة التي شهدتها ارلنده أعظم أهمية من تلك التي ترتبت على الوباء الأسود في منتصف القرن الرابع عشر والذي استغله أتباع مالتس . ودعوني أقول إنه يبنا نحتاج الى البساطة في التفكير من جانب معلم في مدرسة كي نحمل أي امرىء على أن يطبق معيار القرن الرابع عشر على أحوال الانتاج والسكان في القرن التاسع عشر ، فان البساطة الفائقة وحدها هي التي تتغافل عن الحقيقة التالية وهي أنه بينما تولد عن الموت الأسود تحرر السكان الزراعيين وثراؤهم في انجلترا ، ترتب على نفس الوباء زيادة الاسترقاق والفقر بفرنسا (١) .

لقد خسرت ارلنده بسبب المجاعة أكثر من نصف مليون من أهلها ولكنهم من أفقر الفقراء ، ولكن هذه المجاعة لم تسبب أذى بثروتها ، فالهجرة الواسعة لم تدمر وسائل الانتاج

(١) لما كانت أرلنده أرض الميعاد لمبدأ السكان، نجد أن توماس سادلر قبل أن ينشر كتابه عن السكان أصدر مؤلفه الشهير Ireland, its Evils and Remedies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٢٩) وفيه قام بالموازنة بين الاحصاءات عن الولايات المختلفة والمقاطعات في كل ولاية ، واستخلص من هذا أن الفقر بأرلنده ليس متناسبا مع السكان ، كما يريد مالتس أن يحملنا على الاعتقاد ، بل إنه يسير بنسبة عكسية مع السكان .

والآدميين كما فعلت حرب الثلاثين عاما فى أوربا . فالمهاجرون الى الولايات المتحدة يرسلون مقادير كبيرة من المال سنويا لدفع نفقات السفر لمن تخلفوا فى ارلنده ، وهكذا بدلا من أن تكلف الهجرة البلاد شيئا نراها من أكثر فروع تجارة الصادر ربحاً وغلة . هكذا تزداد الهجرة سنة بعد أخرى الأمر الذى يترتب عليه نقص السكان (١) .

ماذا كان أثر هذه الهجرة على عمال ارلنده بعد أن تخلصوا من وطأة زيادة السكان ؟ لا يزال الازدحام النسبي كبيرا اليوم كما كان قبل عام ١٨٤٦ ، وظلت الأجور منخفضة ، وزاد الظلم بحيث أن الفقر فى صدد أن يسبب أزمة جديدة . والأسباب لذلك بسيطة ، فالهجرة صحبتها ثورة فى الزراعة . والازدحام النسبى لم يتمش مع تناقص السكان . ويبين الجدول (رقم ٢) أن تحول الأرض الزراعية الى مراع كانت له فى ارلنده آثار أشد خطرا منها فى انجلترا . فى الأخيرة تزداد زراعة المحاصيل الخضراء مع تربية الماشية ، وفى ارلنده يحصل العكس . فبينما تحولت مساحة واسعة الى أراض بور أو مراع ، استخدمت مساحات كبيرة من الأراضى البور وجهات المستنقعات لتربية الماشية . ولا يزال متوسطو المزارعين وصغارهم (أى من تقل ملكياتهم عن ١٠٠ فدان) عبارة عن ⅘ السكان (٢) ، ولكن نسبة متزايدة منهم تهوى الى مرتبة الأجراء بسبب ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية ، وصناعة التيل ، وهى الصناعة الكبيرة الوحيدة بارلنده ، تتطلب عددا قليلا نسبيا من البالغين ، وبالرغم من توسعها منذ ارتفاع ثمن القطن (١٨٦١ — ٦٦) فانها تستخدم من السكان جزءا تافها نسبيا . وبسبب التقلبات المستمرة داخل مجالها تؤدى باستمرار الى تزايد فائض السكان النسبى حتى فى الوقت الذى تحدث فيه زيادة مطلقة فى عدد من يشتغلون فيها . ويهيء فقر الفريق الزراعى من السكان أساسا لمصانع عمل القمصان الضخمة الخ التى تلقى جيشها من العمال منتشرا فى الريف ، وهنا تلقى نظام الصناعة المنزلية الذى سبق وصفه ، والذى يجعل جانبا من السكان ، زائدا عن الحاجة ، بسبب قلة الأجور والإرهاق فى العمل . وأخيرا فبرغم أن تناقص السكان آثاره أقل خطرا منها فى بلد اكتمل فيه نمو الانتاج الرأسمالى ، إلا أنه رد فعل على السوق المحلية ، إذ نظرا للثغرات التى تحدثها الهجرة تلق هبوطا لا فى الطلب المحلى على العمال فحسب بل وفى دخول صغار أصحاب المتاجر ورجال الحرف اليدوية وصغار

---

(١) بلغ عدد المهاجرين فى الفترة (١٨٥١ — ٧٤) ٢،٣٢٥،٩٢٢ .

(٢) حسب الجدول الوارد فى كتاب مورفى « أرلنده — الصناعية والسياسية والاجتماعية » والمنشور سنة ١٨٧٠ كان ٩٤،٦ ٪ من الملكيات دون ١٠٠ فدان لكل منها .

العمال الصناعيين عموما . وهذا يفسر نقص الدخول (٦٠ جنيها — ١٠٠ جنيه) كما يتضح من الجدول الخامس .

وتمدنا تقارير مفتشى قانون الفقراء بصورة واضحة عن حالة العمال الزراعيين بأرلنده[1] . وهؤلاء المفتشون حريصون فى أقوالهم لأنهم موظفو حكومة تعتمد على الخراب ولأن البلاد فى حالة من الحصار الحقيقى أو الفعلى . ومع هذا يحدثوننا أن الأجور فى الريف برغم انخفاضها قد زادت خلال العشرين سنة الأخيرة بنسبة ٥٠ ٪ — ٦٠ ٪ وهى تتراوح الآن بين ٦ ، ٩ شلنات فى الأسبوع . ولكن هذا الارتفاع ظاهرى يخفى الهبوط الفعلى لأن الارتفاع لم يكن كافيا ليعوض مثيله الذى حدث فى أثمان ضروريات الحياة ، وفيما يلى بيان مأخوذ من حسابات أحد بيوت العمل الإرلندية .

متوسط النفقات الأسبوعية للفرد الواحد

السنة المنتهية فى	المؤن والضروريات		الملبس	المجموع الكلى	
	بنس	شلن	بنس	بنس	شلن
٢٩ سبتمبر ١٨٤٩	٣ ½	١	٣	٦ ½	١
« « ١٨٦٩	٧ ½	٢	٦	١ ½	٣

قبل المجاعة كان معظم الأجور بالجهات الريفية يدفع عينا ، واليوم ساد الدفع بالنقود . وواضح أنه مهما كانت حركة الأجور الحقيقية فلابد من حدوث ارتفاع فى الأجور النقدية . فقبل هذه المجاعة كان العامل كوخ ونصف فدان أو فدان وتسهيلات لزرع محصول من البطاطس ، كما كان فى استطاعته تربية الخنازير والدجاج ، ولكنه لا يستطيع ذلك الآن كما أن عليه أن يدفع ثمن الخبز[2] . وفى الأيام السالفة لم يكن ثمت تمييز واضح بين العمال الزراعيين وصغار الملاك ، إذ كان هؤلاء جميعاً الطبقة التى تشتغل فى المزارع المتوسطة والكبيرة . ولكن منذ نكبة ١٨٤٦ ظهرت طبقة من العمال الأجراء لا تقوم بينهم وبين السادة الملاك إلا علاقة نقدية . أما المساكن فأسوأ مما كانت عليه سنة ١٨٤٦ ويعيش كثيرمن العمال فى أكواخ شديدة الازدحام بمن فيها وشر من أسوأ المساكن التى وصفناها بصدد المناطق الزراعية بانجلترا .

(١) Reports from the Poor Law Inspectors on the Wages of Agricultural Labourers in Dublin, 1870 وانظر كذلك : Agricultural Labourers (Ireland) Return, etc., March 8, 1862.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ .

وهذه ظاهرة عامة مع استثناء مساحات معينة فى ألستر . فهى تنطبق فى الجنوب على مقاطعات كورك وتيبرارى وكلكنى الخ ، وفى الشرق على وكلو ووكسفورد الخ ، وفى الوسط على مقاطعتى الملك والملكة ودبلن الخ . وفى الشمال على داون وأنتريم وتيرون الخ . وفى الغرب على سليجو وروسكومن ومايو وجلواى الخ . ويقول أحد المفتشين ، إن أكواخ العمال الزراعيين عار فى جبين مسيحية هذه البلاد ومدنيتها »[1] ولزيادة الترغيب فى هذه المغارات جرت العادة أخيراً بمصادرة قطع الأرض الصغيرة التى كانت ملحقة بالمساكن من أبعد العصور . وقد ولدت هذه المعاملة من جانب الملاك ووكلائهم روحاً من العداء والاستياء فى نفس العمال من ناحية أولئك الذين يعاملونهم كأنهم شعب مقهور[2] . وكان أول عمل للثورة الزراعية القضاء على الأكواخ المقامة فى ميادين العمل بحيث اضطر العمال إلى البحث عن المأوى فى القرى والمدن وتجمعوا فى الأقبية والحجرات التى فوق البيوت وفى أحط أنواع المسكن ، وانتقلت ألوف الأسرات الأرلندية البهجة الخلق الميالة إلى الحياة المنزلية والمليئة بروح المرح . إلى أماكن هى فى الحق مواطن للرذيلة . وتحتم على الرجال البحث عن العمل فى أماكن مجاورة حيث يؤجرون باليوم فى الغالب وهذا عمل يعوزه عنصر الاستقرار . ولهذا يسيرون مسافات طويلة وأحياناً يصيبهم البلل ويقاسون المشاق مما ينتهى غالباً بالمرض والوباء والفاقة »[3] . « وكان على المدن أن تتلقى من عام لآخر ما كان يعتبر العمل الفائض بالريف »[4] ، ويدهش الناس ويتساءلون ، هل لا زال هناك فائض من العمل فى المدن والقرى ، وندرة واقعية أو محتملة فى نواح أخرى ، »[5] . والحقيقة أن هذا النقص لا يتضح إلا ، فى وقت الحصاد أو خلال الربيع أو فى الأوقات التى تنشط فيها العمليات الزراعية ، ولكن فى أوقات أخرى من السنة يصبح كثير من الأيدى العاملة بدون عمل »[6] ، بحيث لا يوجد لها عمل منذ جنى المحصول الرئيسى من البطاطس فى أكتوبر حتى أوائل الربيع التالى »[7] ، وفضلا عن هذا فى أوقات النشاط ، يتعرضون لفترات التعطل المؤقتة »[8] .

والنتائج المترتبة عن الثورة الزراعية أى تحويل الأرض الزراعية إلى مراع ، واستخدام الآلات ، إجراء أعظم الوفر فى استخدام العمل الخ — تقول هذه النتائج أسوأ فى مزارع أولئك الملاك النموذجيين الذين يصلهم كرمهم على العيش فى أملاكهم بأرلنده بدلا من أن ينفقوا ريعهم فى البلاد الأخرى . وحتى لا ينشأ ما يعوق فعل قانون العرض والطلب مطلقاً نجد أن

---

(١) مصدر سابق ص ١٢ . (٢) شرحه . (٣) شرحه ص ٢٥ . (٤) شرحه ص ٢٧ .
(٥) شرحه ص ١ . (٦) شرحه . (٧) ص ٣١ — ٣٢ . (٨) ص ٢٥ .

هؤلاء السادة يحصلون على ما يلزمهم من « مورد العمل » من صغار مستأجريهم بصفة خاصة وهم الذين يضطرون إلى العمل للمالك إذا طلبهم بأجور دون المعدل الذى يدفع للعامل الزراعى العادى فى حالات كثيرة، وهذا دون مراعاة لما يصيب المستأجر من مشقة أو خسارة إذ يضطر إلى إهمال عمله فى أوقات البذر والحصاد » (ص ٣٠) .

ويذكر مفتشو قانون الفقراء أن من بين ما تشكو منه البروليتاريا الزراعية فى إرلنده عدم التأكد من الحصول على العمل بانتظام ، وكثرة فترات التعطل الطويلة . ويذكر القارىء أننا شاهدنا مثل هذه الظواهر أثناء بحثنا فى حالة البروليتاريا القروية فى انجلترا . ولكن هناك فارقاً وهو أن انجلترا بلد صناعى ويأتى جيش الصناعة الاحتياطى فيها من الريف ، أما إرلنده فبلد زراعى وعلى ذلك يأتى الاحتياطى الزراعى من المدن التى كانت موئلا للعمال الزراعيين الذين طردوا من الأرض . وفى انجلترا يصبح العمال الزراعيون الزائدون عن الحاجة عمالا فى المصانع أما فى إرلنده فإن أولئك الذين يرغمون على البقاء فى المدن يبقون عمالا زراعيين ويعودون باستمرار إلى الريف للبحث عن عمل ، برغم أن إقامتهم بالمدن ومنافستهم مما يميل إلى إبقاء أجور عمال المدن فى مستوى منخفض .

وفيما يلى ما يصف به أحد مفتشى قانون الفقراء أحوال معيشة العامل الزراعى : « برغم أنه يعيش بأشد مظاهر القصد والاعتدال فأجره لا يكاد يكفى لغذاء أسرة عادية ، ولدفع الإيجار ، ولذا يعتمد على مصادر أخرى يحصل منها على الكساء لنفسه وزوجه وأطفاله . . . وقد أصبحت هذه الطبقة عرضة لأمراض الحمى والسل بسبب جو الأكواخ التى تقيم فيها فضلا عن نواحى الحرمان الأخرى التى تعانيها » (ص ٢١ ، ٢٣) . فلا مدعاة للدهشة إذن إذا أجمع المفتشون على ما يملأ نفوس هذه الطبقة من الإستياء القاتم . فهى تنظر إلى الماضى بعين الحسد ، وإلى الحاضر بالكراهية ، ويغمرها اليأس من المستقبل ، وتستسلم لتأثير المهيجين الشريرين ، ولا تفكر إلا فى أمر واحد ، ذلك هو الهجرة إلى أمريكا .

ويكفى مثال واحد لبيان نوع الحياة السعيدة التى يحياها عامل المصنع بإرلنده . قام مفتش المصانع الإنجليزى روبرت بيكر بزيارة لشمال إرلنــــده حيث وجد عاملا حاذقا (يشتغل فى إنتاج البضائع المعدة لسوق مانشستر) يدعى جونسون ومهنته beetler وله زوجة وخمسة أطفال ويشتغل من السادسة صباحا حتى ١١ ليلا لقاء أجر أسبوعى قدره ١٠ شلنات ونصف له و ٥ شلنات لزوجه . وتتولى كبرى بناته وعمرها ١٢ سنة رعاية شؤون البيت والطهى ومراقبة الصغار طيلة اليوم وإعدادهم للمدرسة . وهو يتناول الشاى مرة واحدة فى الأسبوع . . .

ونادرا ما تقع عين الأسرة على قطعة من اللحم . ويدفع الوالدان بنسا كل أسبوع لكل من أولادهم الثلاثة الذين يذهبون إلى المدرسة ، ويتكلفان أسبوعيا ٩ بنسات (إيجار المسكن) ، و١ شلن للأعشاب المتعفنة التي تستخدم للوقود وذلك كل أسبوعين . (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩٦) . هذه هي الأجور الإرلندية والحياة الإرلندية ! وقد عادت آلام ارلنده تشغل النقاش في انجلترا . ففي آخر عام ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ عكف اللورد دوفرين أحد كبار أعيان إرلنده على كتابة مقالات في التيمس يحاول فيها إيجاد حل للمسألة الإرلندية . يا له من تنازل من رجل عظيم ! ورأينا (راجع الجدول الخامس) مقدار ما يستولى عليه من الأرباح السنوية عدد ضئيل من أفراد الطبقة التي تستحوذ على القيمة الفائضة ولكن نصيب الأسد الذي يحصل عليه نفر يقل عدده باستمرار من كبار الأعيان على هيئة ريع سنوي من انجلترا واسكتلنده وإرلنده ضخم إلى حد أن السياسة البريطانية تأبى أن تزود الجمهور بإحصائيات عن مختلف أنواع الريع أسوة بما تفعله بصدد الأرباح . واللورد دوفرين أحد كبار الملاك هؤلاء . وبطبيعة الحال يعد القول بأن الريع والربح يمكن أن يكونا باهظين فكرة « شائنة » ، « غير سديدة » واللورد يركز همه في الحقائق . حسنا ! الحقيقة أنه كلما تضاءل عدد سكان إرلنده زاد ما يحصل عليه الملاك من ريع ، وتناقص السكان يفيد الملاك ، وبذا يفيد التربة أيضا ، وعلى ذلك فهو نفع للناس الذين لا يزيدون عن كونهم ملحقا بالتربة ! لهذا يصرح اللورد أن ارلنده لاتزال شديدة الإزدحام بالسكان ، وأن سير الهجرة من البلاد بطيء . فإذا شاءت إرلنده أن تكون سعيدة وجب عليها أن تبعث بثلث مليون آخر على الأقل من عمالها إلى أمريكا . ينبغي ألا يظن القارئ أن لورد دوفرين إلى جانب كونه رجلا واسع الخيال ، هو كذلك طبيب على شاكلة الدكتور سانجرادو في رواية Gil Blas الذي رأى مريضه لا تتحسن حالته فأمر بتصفية دمه حتى يتخلص المريض من مرضه بأن يتخلص من الحياة نهائيا . واللورد دوفرين رجل معتدل لأنه يقنع بالمطالبة بهجرة ثلث مليون فقط بدلا من مليونين الأمر الذي بدونه لا يمكن أن يتحقق العهد السعيد في إرلنده . ومن السهل إقامة الدليل .

عدد ومساحة المزارع في إرلنده عام ١٨٦٤

	العدد	الأفدنة
(١) مزارع لا تزيد الواحدة منها عن فدان	٤٨,٦٥٣	٢٥,٣٩٤
(٢) « مساحة الواحدة ١ — ٥ من الأفدنة	٨٢,٠٣٧	٢٨٨,٩١٦

		العدد	الأفدنة
(٣)	« « « ٥ — ١٥ « «	١٧٦,٣٩٨	١,٨٣٦,٣١٠
(٤)	« « « ١٥ — ٣٠ « «	١٣٦,٥٧٨	٣,٠٥١,٣٤٣
(٥)	« « « ٣٠ — ٥٠ « «	٧١,٠٦١	٢,٩٠٦,٢٧٤
(٦)	« « « ٥٠ — ١٠٠ « «	٥٤,٢٤٧	٣,٩٨٣,٨٨٠
(٧)	« « « أكثر من ١٠٠ فدان	٣١,٩٢٧	٨, ٢٢,٨٠٧
(٨)	المساحة الكلية	—	٢٠,٣١٩,٩٢٤

(وتشمل أراضي المستنقعات والمناطق البور)

وحركة المركزة (١٨٥١ — ٦١) أدت إلى القضاء على المزارع (١ و ٢ و ٣) إذ كان لا بد من زوال هذه . وترتب على هذا زيادة فائضة عن الحاجة في عدد الفـــلاحين قدرها ٣٠٧,٠٥٨ ؛ فلو قدرنا ٤ أشخاص للأسرة وهو تقدير منخفض لبلغ العدد ١,٢٢٨,٢٣٢ . ولو أسرفنا في الفرض وقلنا إن ربع هذا العدد تعود الأرض إلى امتصاصه بعد الثورة الزراعية لبقي مع هـذا ٩٢١,١٧٤ شخصا لا بد لهم من الهجرة إلى أمريكا . والمزارع (٤ و٥ و٦) صغيرة جدا كي تصلح لإنتاج القمح حسب الأسلوب الرأسمالي ، كما دلت على ذلك التجارب في انجلترا : كما أنها لا تصلح مطلقا لتربية الأغنام . وهنا نجد عددا إضافيا قدره ٧٨٨,٧٦١ لا بد من هجرتهم أيضا . فالمجموع الكلي ١,٧٠٩,٥٣٢ . هنا نجد الذين يعيشون على الريع أن إرلنده لازالت فقيرة بسبب ازدحامها بالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون — لهذا يجب استمرار عملية إنقاص السكان حتى تؤدي إرلنده رسالتها وهي أن تكون مرعى للأغنام والماشية لانجلترا [١] .

ولكن هذه الطريقة المجزية ، مثلها كمثل كافة الأشياء الطيبة في العالم ، لها مساوئها . ففي الوقت الذي يتراكم فيه الريع في إرلنده يتجمع في أمريكا الأرلنديون الذين أقصتهم عن بلادهم الأغنام والثيران ، وهكذا يعود الفتيان Fenians إلى الظهور على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي ، وتقوم الجمهورية الفتية الجبارة تواجه سيدة البحار القديمة مهددة إياها .

Acerba fata Romanos agunt
Scelusque fraternae necis.

(١) « إن مصيرا سيئا يتعقب الرومان ، ذلك هو جريمة قتل الأخ » .
Horace, Epode VII, translated by C. E. Bennett.

الفصل الرابع والعشرون

التجميع الأولى

Primary Accumulation

١ — سر التجميع الأولى :

رأينا كيف تتحول النقود إلى رأس مال . وكيف تتولد القيمة الفائضة عن طريق رأس المال ، وكيف يتولد رأس مال أكثر بواسطة القيمة الفائضة . ولكن تجميع رأس المال يفترض وجود القيمة الفائضة ، وهذه تفترض الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض بدوره وجود مقادير كبيرة من رأس المال وقوة العمل في أيدي منتجي السلع . هكذا تبدو الحركة كلها كأنها تدور في دائرة شريرة لا مخرج لنا منها إلا بأن نفرض كمقدمة للتجميع الرأسمالي وجود عملية من التجميع الأولى (الذي يدعوه آدم سميث « التجميع السابق ») ، وهو تجميع ليس نتيجة طريقة الإنتاج الرأسمالية ولكنه النقطة التي تبدأ منها . ويلعب هذا التجميع الأولى في الاقتصاد السياسي نفس الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في علم الأديان ، فقد ترتب على ما عمله آدم من أكل الفاكهة المحرمة أن هبطت الخطيئة إلى العالم ، كذلك يقال لنا إنه كان في العصور الماضية فريقان من الناس أحدهما يمثل الفريق المختار وامتاز بالجد والذكاء وبالاقتصاد قبل كل شيء ، أما الآخر فيمثل جماعة من الأوغاد الخاملين الذين يبددون قوتهم وعادتهم في الحياة الصاخبة . هذه القصة تكشف لنا السبب الذي من أجله لا يحتاج أناس إلى كسب عيشهم بعرق جبينهم ولكن لا أهمية لهذا ! يكفي أن نعلم أن هذا السقوط الاقتصادي بداية فقر الجماهير التي لا تجد شيئا تبيعه سوى أنفسها مهما كدت وعملت ، كما أنه بداية ثروة القلائل التي تنمو بصورة مستمرة برغم انقطاعهم عن العمل منذ وقت بعيد . ولا يزال الناس يصدقون هذه البلاهة الصبيانية ويرويها المسيو تيير لمواطنيه في معرض الدفاع عن الملكية . وإننا لنعلم جميعاً إنه في تاريخ العالم الحقيقي يلعب الغزو والإخضاع والنهب والقتل — وبعبارة واحدة القوة — أدوارا رئيسية . ولكن علم الاقتصاد السياسي ظل على الدوام متعلقا بالأفكار المثالية فيقول إن الحق والعمل ، كانا أبدا وسيلة الإثراء الوحيدة مع استثناء « عصرنا » وحده . والواقع أن أساليب التجميع الأولى كانت أبعد الأشياء عن هذه الناحية المثالية .

ليست النقود والسلع من أول الأمر رأس مال شأنها في ذلك شأن أدوات الانتاج ووسائل العيش ، ولكن يجب تحويلها إلى رأس مال . غير أن هذا التحويل لا يحدث إلا في ظل أحوال محدودة نذكر الرئيسي منها. يجب قيام علاقة متبادلة بين صنفين مختلفين من أصحاب السلع ، فمن جهة يجب أن يكون هناك أصحاب النقود وأدوات الانتاج ووسائل العيش الذين يرغبون في زيادة القيم التي يملكونها عن طريق شراء قوة عمل الآخرين . ومن جهة أخرى لابد من وجود عمال أحرار يبيعون قوة العمل وبالتالي العمل . وحريتهم هذه ذات معنى مزدوج فهم ليسوا تابعين لأدوات الانتاج كما هو الحال بالنسبة إلى الأرقاء والأقنان ، وكذلك يجب ألا يكونوا مالكين لأدوات الإنتاج . بهذين الطرفين المتقابلين في سوق السلع تتوافر الشروط اللازمة للإنتاج الرأسمالي إن النظام الرأسمالي يفترض انفصالا بين العمال وملكية الممتلكات التي يصبح عملهم بواسطتها فعالا . وبمجرد أن يتمكن الإنتاج الرأسمالي من الوقوف على قدميه فإنه لا يتبقى هذا الإنفصال على أنه من تراث الماضي فحسب ، وإنما يكرره ويوسع نطاقه باستمرار . فالعملية التي تمهد السبيل للنظام الرأسمالي لا يمكن أن تكون سوى عملية فصل العامل عن أدوات الانتاج وهي عملية تحول من جهة وسائل العيش الإجتماعية إلى رأس مال كما تحول من جهة أخرى المنتجين الفعليين إلى عمال أجراء . إن ما يقال له التجميع الأولى ليس إذن سوى العملية التاريخية التي فصلت المنتج عن أدوات الإنتاج، وهو أولى المظهر لأنه ينتمي إلى المرحلة التي لابد من اجتيازها قبل بدء تاريخ الرأسمالية وطريقة الإنتاج الملائمة لها .

لقد نشأ البناء الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي من البناء الاقتصادي للمجتمع الاقطاعي . ذلك أن تحطم الأخير أطلق سراح العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالي .

لم يكن في استطاعة المنتج المباشر أي العامل أن يتصرف في شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر ، ولكي يتسنى له أن يكون حرا في بيع ما يملك من قوة العمل لابد له من الخلاص من سلطان النقابات الطائفية ونظمها وقواعدها التي قيدت عمل الصبيان وعمال المياومة . فمن هذه الناحية نرى الحركة التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال أجراء عبارة عن حركة لتحرير هؤلاء المنتجين من الرق الإقطاعي وقيود النقابات . هذا هو جانب المسألة الذي له وجود في نظر المؤرخين البورجوازيين . ومن جهة أخرى لا يفد هؤلاء القوم على السوق لبيع ذواتهم إلا إذا سلبت منهم كافة أدوات الإنتاج ، وضمانات الحياة التي كفلتها لهم الأنظمة الإقطاعية القديمة .

ولم يقف الأمر بالرأسماليين الصناعيين عند حد الحلول محل رؤساء الحرف اليدوية من أعضاء النقابات ، بل عملوا على الخلاص من السادة الإقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة ، ومن هنا كان قيام الرأسماليين الصناعيين نتيجة حملة ناجحة موجهة فى نفس الوقت الواحد ضد الأمراء الإقطاعيين وامتيازاتهم ، وضد النقابات وما فرضته من قيود على حرية نمو الإنتاج واستغلال امرىء لآخر .

ونقطة الابتداء فى قيام العامل الأجير والرأسمالى كانت عبودية العامل . وينحصر التغيير الطارىء فى تحويل الاستغلال الإقطاعى إلى استغلال رأسمالى . ولسنا بحاجة إلى الرجوع إلى الماضى البعيد جداً كيما نتمكن من فهم مجرى هذا التحويل . إن العصر الرأسمالى بمعناه الصحيح يبدأ فى القرن السادس عشر وإن صادفتنا البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالى فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر (فى بعض مدن البحر المتوسط) . وكان ظهور الرأسمالية فى الأقاليم التى تم فيها إلغاء الرق الإقطاعى وكانت مدنها ذات الحكم الذاتى قد دخلت فى دور الانحلال .

وفى تاريخ التجميع الأولى تعد كافة الثورات خطوات انتقال للطبقة الرأسمالية الآخذة فى التكوين . وتنطبق هذه الملاحظة قبل كل شىء على اللحظات التى انتزعت فيها جماهير غفيرة من وسائل العيش وألقى بها فى سوق العمل ، وكان أساس العملية كلها الاستيلاء على ما يملك المنتجون الزراعيون والفلاحون وفصلهم عن التربة ، واتخذ هذا العمل أشكالا متباينة فى البلدان المختلفة ولكنه اتخذ فى انجلترا مظهراً خاصاً من النمو ولهذا السبب نجعل من هذا البلد مثلا لنا[1] .

(٢) — سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة

اختفى الرق عمليا بانجلترا فى أواخر القرن الرابع عشر ، وصارت أغلبية السكان مكونة

---

(١) كان أول ظهور الإنتاج الرأسمالى فى إيطاليا ولذا كانت أول بلد اختفى فيه الرق الإقطاعى ، وقد حرر القن قبل أن يكتسب حقا معترفا به فى الأرض . وقد حوله تحرره إلى بروليتارى يقطن سادته الجدد فى المدن (ومعظمهم من مخلفات العهد الرومانى) . ولما حدث فى ختام القرن الخامس عشر أن قضى الانقلاب فى السوق العالمية على التفوق التجارى لإيطاليا الشمالية بدأت حركة فى الاتجاه المضاد فطردت أعداد كبيرة من عمال المدن إلى المناطق الريفية حيث عمل وصولهم إليها على تنشيط الزراعة الصغيرة إلى حد لم يسبق له مثيل وإن كانت فى صغرها شبيهة بأساليب فلاحة البساتين .

من ملاك فلاحين أحرار[1] (مهما كان اللقب الإقطاعى الذى يخفى حقوق امتلاكهم) . فقى ممتلكات اللوردات الكبيرة حل الفلاح الحر محل الوكيل bailiff (وهو نفسه من طبقة الأقنان) ، وكان العمال الزراعيون من فلاحين خصصوا فراغهم للعمل فى أراضى كبار الملاك كما كانوا جماعة من العمال الأجراء الحقيقيين وهى جماعة قليلة العدد من الوجهتين النسبية والمطلقة . وحتى أفراد هذه الطبقة من العمال الأجراء كانوا فى الحقيقة فلاحين مستقلين إذ كانوا يعطون إلى جانب أجورهم الأكواخ والأرض على أساس أربعة أفدنة أو أكثر لكل منهم ، وكانوا يتمتعون بحق الانتفاع بالأراضى العامة حيث يطلقون ماشيتهم للرعى ويحصلون منها على الوقود والخشب إلخ ، شأنهم فى ذلك شأن الفلاحين بالمعنى الصحيح[2] . وكانت طريقة الإنتاج الإقطاعية تتميز فى كافة البلاد الأوربية بتقسيم الأرض بين أكبر عدد ممكن من طبقة المستأجرين المعروفة باسم Copyholders . ولم يكن مقدار الريع الذى يحصل عليه السيد الإقطاعى مصدر قوته ، ولكن هذه كانت تتوقف على عدد رعاياه أى عدد الملاك الفلاحين فى مزرعتـــه الكبيرة[3] . ورغم تقسيم الأرض فى انجلترا بعد الغزو النورمندى بين عدد من أبعاديات

---

(١) كان صغار الملاك الذين يزرعون حقولهم بأيديهم ويتمتعون بقدر متواضع من الكفاية ... كانوا يحتلون مكانا من الشعب أهم مما هو الحال اليوم ، وإذا صدقنا ما أورده كتاب ذلك العصر من إحصائيات لسكان ما لا يقل عن ١٦٠٠٠٠ من الملاك يحصلون على عيشهم من أملاكهم التى يحوزونها حيازة حرة (وهم بأسراتهم يقلون عن سبع عدد السكان) ... وقدر دخل الواحد من هؤلاء الملاك الصغار يبلغ ما يتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ جنيها فى السنة ؛ وقد حسبوا أن عدد الذين يزرعون أرضهم كان أكبر من عدد الذين يزرعون أرض الغير » : ماكولاى « تاريخ انجلترا » ، الطبعة العاشرة ١٨٥٤ ، ج ١ ص ٣٣٣ — ٣٣٤ — وحتى فى الثلث الأخير من القرن السابع كان أربعة أخماس الشعب الإنجليزى يشتغل بالزراعة (شرحه ص ٤١٣) — والسبب فى اقتباسى من ماكولاى وهو أكبر مزور للتاريخ ، راجع إلى أن هذا الرجل يعلق أقل أهمية ممكنة على أمثال هذه الحقائق .

(٢) يجب ألا ننسى أبدا أنه حتى القن لم يكن مجرد مالك قطعة الأرض (وإن كان مالكا يدفع جزية) الملحقة بمسكنه ، ولكنه كان أحد الملاك المشتركين الذين يملكون الأرض الشائعة . وحين يتحدث ميرابو عن المملكة البروسية يصف فلاحى سيليزيا فى عهد فردريك الثانى بأنهم كانوا يملكون الأراضى الشائعة برغم أنهم من الأقنان « لم يكن من المستطاع بعد حمل أهل سيليزيا على تقسيم الأراضى الشائعة وإن كنا فى المارك الجديد لا نكاد نجد قرية لم يجر فيها هذا التقسيم بأعظم قدر من النجاح » De la monarchie prussienne ، لندن ١٧٨٨ ، ج ٢ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٣) إن اليابان الآن التى تتميز فيها الملكية الزراعية بالطابع الإقطاعى الدقيق والتى نما فيها نظام الملكية الصغيرة نموا كاملا ، لتقدم لنا صورة عن العصور الوسطى الأوربية أصدق مما تقدمه لنا كتب التاريخ فى الغرب المليئة بأوصاف وروايات أملتها الروح البورجوازية المغرضة . من السهل أن يكون الإنسان « حر الفكر » على حساب العصور الوسطى .

البارونات الضخمة والتي شمل الكثير منها أكثر من ٥٠٠ من الأبعاديات lord ships الأنجلوسكسونية القديمة ، فقد انتشرت ملكيات الفلاحين الصغيرة . مثل هذه الأحوال ، بالإضافة إلى ازدهار حالة المدن وهو الأمر الذي ميز القرن الخامس عشر ، مما جعل في الإمكان ظهور الثروة الأهلية التي وصفها فورتسكيو ببلاغة في كتابه « De laudibus legum Angliae » ولكن هذه الأحوال برغم هذا استبعدت إمكانية الثروة الرأسمالية .

في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وخلال العقود الأولى من السادس عشر حدثت مقدمة الانقلاب الذي وضع أسس طريقة الإنتاج الرأسمالية ، فقد ترتب على حل جماعات الأتباع الإقطاعيين أن ألقي إلى سوق العمل بأعداد وافرة من البروليتاريا . أولئك الأتباع الذين قال سير جيمس ستيوارت إنهم « كانوا في كل مكان يملأون كل بيت وقصر » . ورغم أن محاولة الملوك تشييد دعائم سلطانهم المطلق عجلت بعملية حل هذه الجماعات من الأتباع ، إلا أن هذا لم يكن السبب الوحيد في هذه الظاهرة . والذي حدث هو أن كبار أمراء الإقطاع — تحدياً للملك والبرلمان — خلقوا طبقة من البروليتاريا أكبر عدداً من ذي قبل وذلك بإخراج الفلاحين من الأرض (برغم ما لهم من حقوق إقطاعية كالبارونات أنفسهم) واغتصاب الأراضي الشائعة ، وكان الدافع المباشر على هذا في انجلترا قيام صناعة الصوف الفلمنكية وما صحب ذلك من ارتفاع ثمن الصوف . لقد قضت الحروب الإقطاعية الكبرى على طبقة النبلاء الإقطاعيين ، وكان النبلاء الجدد من نتاج عصرهم ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل قوة وسلطان وكان شعارهم تحويل الأرض المزروعة إلى مراع للأغنام .

ويحدثنا هاريسون في كتابه « وصف انجلترا » كيف كان سلب أملاك الفلاحين عاملا على دمار البلاد « ماذا يهم هؤلاء المعتدين الكبار ؟ لقد حطمت مساكن الفلاحين وأكواخ العمال أو تركت ليقضي عليها الزمن . ففي بعض الأبعاديات manors نقص من البيوت عدد يتراوح بين ١٨،١٧ ، ٢٠ بحيث لم تكن انجلترا أقل سكانا منها الآن » ... أما المدن فقد تحطمت بصفة تامة أو زال الربع في بعضها وإن كنا نلتقي مدينة في حالات متفرقة قد زادت قليلا عن ذي قبل وزالت مدن لتخلي مكانها لمراعي الأغنام . وبرغم طابع المغالاة في كتابات الرواة القدماء إلا أنها تبين بجلاء الأثر الذي أحدثته تلك الثورة في أحوال الإنتاج بالنسبة إلى عقول المعاصرين لها . وإن الموازنة بين أوصاف كل من فورتسكيو وتوماس مور لتوضح لنا الهوة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر : وكما قال ثورنتن انتقلت الطبقة العاملة الانجليزية بسرعة من

العصر الذهبي إلى العصر الحديدي . وراح منظر هذا الانقلاب السلطات التشريعية التي لم تبلغ بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التي تجعلها ترى الحكمة السياسية في تكوين رأس المال واستغلال الجماهير وإفقارها . ويحدثنا لورد باكون في كتابه عن حياة هنري السابع كيف انتشرت حركة الأسيجة إذ ذاك (١٤٨٩) فتحولت الأرض الزراعية التي لم يكن من المستطاع فلاحتها بغير الناس والأسرات إلى مراع يكفيها عدد قليل من الرعاة ؛ وقد ترتب على هذه العملية انحطاط المدن والكنائس والعشور وما إليها . وهنا تدخل الملك والبرلمان فصدر قانون في سنة ١٤٨٩ يحرم تخريب كافة « بيوت الفلاحين ، التي يتبعها عشرون فداناً من الأرض على الأقل » وجدد القانون في السنة الخامسة والعشرين من عهد هنري الثامن . وجاء في هذا القانون ما يلي : « تركزت مزارع كثيرة وقطعان كبيرة من الماشية وخاصة من الأغنام في أيدي عدد قليل من الناس ، ونجم عن هذا ارتفاع ريع الأرض ، وتناقص الزراعة ، وتهدم الكنائس والبيوت . وحرمان أعداد تدعو إلى الدهشة من الناس من وسائل العيش لأنفسهم ولأسراتهم » ؛ ولذلك أمر القانون بإعادة البيوت المنهارة بالمزارع ، كما قرر نسبة بين أرض القمح وأرض المرعى الخ . وذكر قانون سنة ١٥٣٣ أن البعض يملك ٢٤٠٠٠ رأس من الغنم وحدد أقصى ما يملكه الفرد بألفين[1] . ولم تكن ثمة جدوى من شكاوى الشعب أو من التشريعات التي ظلت تصدر مدى قرن ونصف من الزمان لمقاومة نزع أملاك صغار الفلاحين وقد حلل بيكون لغز الفشل فقال في المقال التاسع والعشرين إن ما عمله الملك هنري السابع كان عملا رائعاً عميق الأثر والمعنى إذ حدد معياراً للمزارع وبيوت الفلاحين أي خصص لها نسبة معينة من الأرض تسمح بتربية فرد يعيش في رخاء ودعة لا في حالة خضوع وعبودية . وتجعل المحراث في أيدي المالكين لا الأجراء[2] . ولكن ما تطلبه النظام الرأسمالي من جهة أخرى كان

---

(١) يقول توماس مور عن انجلترا « انتهت تراني إلى سمعي أن أغنامك التي كانت متواضعة أليفة قليلة الغذاء قد أصبحت الآن على قدر كبير من النهم في الغذاء وفي التوحش بحيث أنها تأكل وتبتلع الناس أنفسهم »

Utopia, Robinson's translation, Arber's edition, London, 1869, p.41.

(٢) يكشف بيكون عن العلاقة بين طبقة حرة رغيدة العيش من الفلاحين وبين المشاة « كان من صالح المملكة وقوتها ورجولة أهلها أن تتوافر بها مزارع ذات مستوى يكفي للارتفاع بالجسم القوي السليم عن هوة الفاقة المدقعة ، وقد نقل هذا جانباً كبيراً من أراضي المملكة إلى حوزة القوم المتوسطين الذين يشغلون مركزاً وسطاً بين السادة gentlemen وأهل الأكواخ والفلاحين ... ذلك أن الرأي العام بين الذين يمتازون بسلامة الحكم والتقدير في الحروب ... أن قوة الجيش الرئيسية تنحصر في المشاة . ولكي يتوافر المشاة الصالحون لابد أن ينشأ الناس نشأة حرة تمتاز بالوفرة لا نشأة وضيعة فقيرة . وعلى ==

وجوب أن تكون الجماهير في هذه الحالة من الخنوع ، وأن تكون أجيرة رأس المال ، وأن يتحول ما لديها من أدوات العمل إلى رأس مال . خلال هذه الفترة الانتقالية حاولت الهيئة التشريعية الإبقاء على أربعة أفدنة بوصف كونها تابعة لكوخ العامل الزراعي وحرمت عليه السماح بسكنى الغير معه ؛ وقد عوقب روجر كروكر في عهد جيمس الأول لمخالفة ما نص عليه القانون من تحديد مساحة الأربعة أفدنة . وفي عهد شارل الأول تألفت لجنة ملكية في عام ١٦٣٨ لتنفيذ القوانين القديمة وخاصة ما تعلق بها من مسألة الأفدنة الأربعة لكل كوخ ، وحرم كرمول بناء أي بيت على بعد أربعة أميال من لندن إلا إذا ألحقت به أربعة أفدنة . وحتى في النصف الأول من القرن الثامن عشر ارتفعت الشكاوى حينما لم يكن كوخ عامل زراعي مزودا بأرض تتراوح مساحتها بين فدان وفدانين . واليوم كم يكون ساكن الكوخ سعيداً لو توافرت له حديقة صغيرة أو لو استطاع تأجير قيراطين ولو على بعد كبير من مسكنه . ويقول الدكتور هنتر ، يعمل ملاك الأراضي والفلاحون هنا يداً بيد . إن قليلا من الأفدنة تلحق بالقرية تجعل العمال على درجة كبيرة من الاستقلال[1] .

حل القرن السادس عشر فكان في حركة الإصلاح الديني وما تلاها من سلب أملاك الكنيسة عامل قوي جديد في عملية نزع الأراضي من الجماهير . وكانت الكنيسة الكاثوليكية بانجلترا تملك إذ ذاك وفق نظام الإيجار الاقطاعي نسبة كبيرة جدا من الأرض . ترتب على حل الأديرة وما صحبه من إجراءات أخرى أن تحول من فيها إلى صفوف البروليتاريا ، ومنحت الأراضي إلى فريق من محاسيب القصر الجشعين أو بيعت بثمن بخس إلى المزارعين وأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صغار حائزي الأرض وضموا ممتلكاتهم الصغيرة لتكوين أبعاديات كبيرة ، وكذلك تم في صمت وسكون مصادرة ما كفله القانون لأهل الريف الذين أصابهم الفقر من نصيب في

═ ذلك إذ أعطت الدولة معظمها تقريبا إلى اللوردات والسادة وجعلت الفلاحين والحرفيين عملا أو مجرد سكان أكواخ (ومعظمهم متسولين يقدم لهم المسكن) لكان لدى الدولة فرسان مهرة ولكن بدون الجند المشاة ... وهذا ما نراه في فرنسا وإيطاليا وبعض البلاد الأجنبية حيث الجميع في الواقع إما من النبلاء أو من الفلاحين ... الأمر الذي يضطرها إلى استخدام فرق المرتزقة من السويسريين وأشباههم لتكوين فرق المشاة ، ولهذا نجد أن هذه الشعوب وفيرة العدد قليلة الجند » .

The Reign of Henry VII, verbatim reprint from Kennets' "England," 1719 edition, London, 1870, p. 308.

(١) مصدر سابق ص ١٣٨ — « إن مقدار الأرض المحدود [في القوانين القديمة] قد يعد الآن كبيرا جدا بالنسبة إلى العمال ، وقمين أن يجعل منهم جماعة من صغار الفلاحين » .

George Roberts: The Social History of the People of the Southern Counties of England in Past Centuries, London, 185, pp. 184 — 185.

العشور (١) ولهذا قالت الملكة إليزابث بعد رحلة قامت بها في المملكة « إني أرى الفقراء في كل مكان » . وفي السنة الثالثة والأربعين من حكمها رأت من الضروري أن تعترف بالفقر قانونا وذلك بجباية ضريبة لمعونة الفقراء . ويبدو أن واضعي القانون تملكهم الخجل من ذكر الأسباب الداعية إلى صدوره ، ولذا لم تكن له ديباجة أو مقدمة ، خلافاً للقواعد المألوفة (٢) ، ثم صار هذا القانون ذا صبغة دائمة في عهد الملك شارل الأول ، وقد ظل في الواقع نافذا حتى عام ١٨٣٤ حين اتخذ شكلا أشد عنفاً وقسوة (٣) . ولكن حركة الإصلاح الديني ترتبت عليها نتائج أخرى

---

(١) « بحسب نظام الاستئجار في ظل القوانين القديمة كان للفقراء الحق في نصيب من العشر »
Tuckett, op. cit., vol. II, pp 604—605.

(٢) William Cobbett: A History of the Protestant Reformation * 471.

(٣) يمكن إدراك مميزات الروح البروتستنتية مما يأتي : اجتمع نفر من ملاك الأرض والفلاحين المستأجرين الأثرياء في جنوب انجلترا وأعدوا عشرة أسئلة بصدد التفسير الصحيح لقانون الفقراء الصادر في عهد اليزابث وبعثوا بها إلى محام شهير في ذلك الوقت ويدعى Sergeant Snigge (وقد أصبح قاضياً في عصر جيمس الأول) طالبين فيه إبداء رأيه . وفيما يلي السؤال التاسع « ابتدع بعض الزارعين الأغنياء في الأبرشية وسيلة ماهرة لتجنب عناء تنفيذ هذا القانون (السنة ٤٣ من عهد إليزابث) فاقترحوا أن تقوم بتشييد سجن في الأبرشية ثم نعلن إلى المناطق المجاورة أن كل من يريد استخدام فقراء هذه الأبرشية عليه أن يكتب إلينا باقتراحات في ظروف مختومة في يوم معين عن أدنى ثمن يدفعونه عمن يأخذونهم من أيدينا ، ولهم الحق في رفض أي شخص لم يكن بذلك السجن . ويعتقد أصحاب الاقتراح أنه سيكون بالمقاطعات المجاورة أشخاص قد يعملون على تقديم عرض مفيد للأبرشية ، ونظرا لأنهم لا يرغبون في العمل ولا يملكون المال اللازم للحصول على مزرعة أو أمادية ، وإذا هلك أحد الفقراء في رعاية المتعاقد فالذنب واقع عليه إذ تكون الأبرشية قد أدت واجبها ، ولكنا نخشى أن القانون (المذكور) لا يسمح بإجراء حكيم من هذا النوع ؟ ولكن لك أن تعلم أن سوانا من الملاك الأحرار في هذه المقاطعة وفي مقاطعة (ب) المجاورة سينضمون في المطالبة باستصدار قانون يمكن الأبرشية من التعاقد مع أي شخص على أن يحبس الفقراء ويشغلهم ، وعلى أن أي شخص يرفض الحبس أو العمل لا يكون له حق في الإعانة والمساعدة ، والمأمول أن هذا سيحول بين من هم في ضيق وبين الحاجة إلى المساعدة وبذلك يعملون على إضعاف الأبرشيات » The History of Political Literature from the Earliest Times, لندن ١٨٥٥ ، ج ٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ . — وتأخر إلغاء الرق الاقطاعي في اسكتلنده بضع قرون عنه في انجلترا ، وفي سنة ١٦٩٨ أعلن فلتشر أوف سالتون في البرلمان الاسكتلندي « يقدر عدد المتسولين في اسكتلنده بما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ ؛ والذي اقترحه بصفتي جمهوريا عن مبدأ أن نعيد نظام الأقنان القديم وأن نجعل عبيداً ممن يعجزون عن كسب عيشهم » — كتب ايدن (الكتاب الأول ، الفصل الأول ص ٦٠ — ٦١) يقول « لابد أن نلتمس في Villenage كان العصر الذي نشأ فيه الفقراء . إن الصناعة والتجارة ولدا =

أكثر دواما وبقاء . لقد كانت الممتلكات الكنسية الحاجز الذي يحمي نظام حيازة الأرض التقليدي . فأدى اختفاء الأولى إلى زوال الثاني(١) .

ظلت طبقة Yeomanry حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أوفر عدداً من المزارعين Farmers ، وكانت تلك الطبقة من المزارعين المستقلين العماد الأساسي لكرمويل ولكن لم يأت عام ١٧٥٠ حتى زالت هذه الطبقة(٢) . وأعقب ذلك اختفاء آخر بقايا الملكية المشتركة Communal ownership للأرض في العقود الختامية من القرن الثامن عشر . ولا تعنينا هنا أسباب الانقلاب الزراعي الإقتصادية . ولكن الذي يهمنا إنما هو الوسائل القهرية التي استخدمت لإحداث هذا الإنقلاب .

بعد عودة الملكية في عهد أسرة استيوارت قام ملاك الأراضي الإنجليز تحت ستار القانون بعملية اغتصاب كانت تتم في أرجاء القارة دون الالتجاء إلى التشكيلات القانونية . فألغوا نظام إيجار الأرض الإقطاعي بمعنى أنهم تخلصوا من جميع التزامات الملاك قبل الدولة التي ، عوضوها ، بفرض الضرائب على الفلاحين Peasantry وعامة الناس بوجه عام ، وأقاموا حقوق امتلاك حديثة في أبعاديات كانوا يحوزونها حتى ذلك الوقت تبعا لنظام الاستئجار الإقطاعي ؛ وأخيراً انتهى بهم الأمر إلى إصدار Laws of Settlement التي كان تأثيرها على

= فقراءها في هذا البلد » - ولكن إيدن كصديقه الاسكتلندي الذي يعتنق المذهب الجمهوري عن مبدأ ، يرتكب خطأ واحدا ، ولكن لم يجعل إلغاء Villenage من نزع الأرض بروليتاريا أو فقيرا ، ولكن الذي سبب ذلك إلغاء ملكية عمال الأرض لها - وفي فرنسا حيث تمت عملية سلب ملكية العاملين في الأرض بطريقة مخالفة لما جرى في انجلترا ، نجد ذلك في Ordinance of Moulins (١٥٧١) وفي المنشور Edict ، المقابل لقانون الفقراء الإنجليزي .

(١) حينما وضع المستر روجرز كتابه « تاريخ الزراعة » كان لا يزال أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة أوكسفورد (معهد العقيدة البروتستنتية الصحيحة) ، وبرغم هذا وجه الأهمية في مقدمة كتابه إلى ما سببته حركة الإصلاح الديني من إفقار الجماهير .

(٢) أنظر : A Letter to Sir T.C.Banbury, Bart, ,on the High Price of Provisions ,by a Suffolk Gentleman, Ipswitch,1795, p.4. وحتى مؤلف كتاب Inquiry into the connection between, . . . etc, (لندن ١٧٧٣) وهو مدافع متعصب عن الزراعة الكبيرة فقد كتب يقول (ص ١٣٣) « إني لآسى جدا على ضياع الطبقة الوسطى yeomanry التي حافظت حقيقة على استقلال هذا الوطن ، ويؤسفني أن أرى أراضيها في أيدي لوردات محتكرين يؤجرونها إلى صغار الفلاحين بشروط تجعلهم لا يزيدون عن الأتباع الإقطاعيين Vassals الذين هم على استعداد لتلبية دعوة لهم في أية مناسبة شريرة » .

العمال الزراعيين بانجلترا شبيها بتأثير المرسوم الذي أصدره بوريس جودينوف سنة ١٥٨٧ على الفلاحين الروس .

لقد ترتب على « الثورة المجيدة » ارتقاء وليم أورنج عرش انجلترا[١] ، وكذلك انتقال السلطان إلى تلك الطبقة من ملاك الأراضي والرأسماليين ممن يستحوذون على القيمة الفائضة ، واستهل هؤلاء السادة العصر الجديد بتوسيع نطاق عملية سرقة أراضي الدولة ، فكانت هذه الأراضي تمنح أو تباع لهم أو يضمونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر[٢] ، وتم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية . وإن الممتلكات الشاسعة التي يحوزها أفراد الأوليجاركية الإنجليزية الحديثة تتكون من أراضي التاج التي استولوا عليها بمثل وسائل الغش هذه ومن أراضي الكنيسة التي سرقت (ما دامت لم تضيع من حائزيها خلال الثورة الجمهورية)[٣] . وسهل الرسماليون البورجوازيون العملية لأسباب خاصة بهم لأنهم أرادوا أن تكون الأرض سلعة تجارية . وأن يتسع مجال الزراعة الكبيرة ، وأن يزداد عدد أفراد البروليتاريا وهكذا . وعلاوة على هذا كانت الأرستقراطية الحديثة من ملاك الأرض حليفا طبيعيا لطبقة كبار رجال المال والصناعة الحديثة (وكان هؤلاء الأخيرون إذ ذاك من أنصار الرسوم الجمركية الحامية) . هكذا كان موقف البورجوازية بانجلترا شبيها بموقف أهل المدن في السويد حيث تحالفوا مع الفلاحين وأيدوا التاج في انتزاع الأراضي من أيدي الأوليجاركية السويدية وهي العملية التي استمرت منذ سنة ١٦٠٤ في عهدي شارل العاشر وشارل الحادي عشر .

---

(١) أما عن الطابع الأدبي الذي يتصف به هذا البطل البورجوازي فعليك بقراءة ما يأتي « إن الأراضي التي منحها في إرلنده للادي أوركني سنة ١٦٩٥ مثال يتم عن محبة الملك وتأثير السيدة ... ويبدو أن وظيفة اللادي أوركني كانت feoda labiorum ministeria (وظيفة المحظية المفيدة) — رقم ٤٢٢٤ في مجموعة مخطوط سلون في المتحف البريطاني ، وعنوان المخطوط :

The Character and Behaviour of king William, Sunderland, etc., as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford Secretary Vernon, etc.

والمخطوط ملىء بمعلومات غريبة .

(٢) « هذا التقل غير القانوني لأراضي التاج بالبيع من جهة وعن طريق المنح من جهة أخرى ، فصل مخجل في التاريخ الإنجليزي ... ونصب ضخم على الشعب » : ف . و . نيومان « محاضرات عن الاقتصاد السياسي » ، لندن ١٨٥١ ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٣) اقرأ مثلا الكتيب الذي وضعه إدمند برك عن بيت الدوق بدفورد الذي تسلسل منه اللورد جون رسل « "the tomtit of liberalism" » .

كانت الملكية المشتركة نظاما قديما يرجع الى عهد التيوتون وعاش تحت ستار الإقطاع ، وقد رأينا كيف بدأ اغتصاب الأراضي العامة في القرن الخامس عشر واستمر في السادس عشر وكان مصحوبا في الغالب بتحويل الأرض المزروعة الى مراع ، ولكن هذه العملية كانت تحدث بواسطة أعمال فردية قاومها التشريع دون جدوى مدى مائة وخمسين عاما . ووجه التقدم الوحيد في القرن الثامن عشر أن القانون أصبح الآن الأداة التي تتم بها سرقة أراضي الناس وإن استمر كبار الفلاحين في الالتجاء الى أساليبهم الخاصة الى جانب ذلك (١) . والشكل البرلماني الذي اتخذته هــــذه العملية عبارة عن إصدار قوانين خاصة بإحاطة الأراضي الشائعة بأسيجة ، أي بقوانين تمكن كبار الملاك من أن يجعلوا الأراضي المعتبرة ملكا للشعب ملكية خاصة لهم . وبرغم أن السير ف . م . إيدن حاول أن يثبت أن هذه الأرض ذات الملكية المشتركة إن هي في الواقع إلا ملكية خاصة لكبار الملاك الذين حلوا محلها أمراء الإقطاع إلا أنه ناقض نفسه حينما طالب والبرلمان بإصدار قانون عام بشأن إقامة الأسيجة حول الأراضي الشائعة ، وبهذا اعترف بضرورة تدخل البرلمان لتحويل الأرض الشائعة الى ملكية خاصة ، وكذلك ناقض نفسه حين طالب السلطة التشريعية بمنح التعويض للفقراء الذين يحرمون من الأرض على هذا النحو (مصدر سابق ، المقدمة) .

بينما زالت طبقة المزارعين المستقلين yeomen ليحل محلها المزارعون الذين يستأجرون الأرض لمدة عام (وبذا يكونون تحت رحمة أهواء الملاك) ، نجد أن الاستيلاء على الأراضي الشائعة إلى جانب سرقة أراضي الحكومة ، مما ساعد على زيادة حجم تلك المزارع الكبيرة التي يقال لها « مزارع رأس المال » (٢) ، و « مزارع التجار » (٣) ، كما ساعد على تحرير أهل

(١) يحرم الفلاحون المستأجرون على أهل الأكواخ ألا يحتفظوا بأي مخلوقات حية سوى أشخاصهم وأطفالهم وذلك بحجة أنهم لو كانوا يربون أي حيوانات أو طيور دواجن فسيسرقون لها الغذاء من أهراء المزارعين ، وهم يقولون كذلك : ابقوا أهل الأكواخ في حالة فقر تجعلونهم يعملون بجد ونشاط الخ . ولكن الذي أعتقده أن السبب الحقيقي ينحصر في أن المزارعين الحق كله في الأرض الشائعة common
A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands, London 1785, p. 75.

(٢) تجد اصطلاح "Capital farms" في Two Letters on the flour Trade and the Dearness of Corn, by a Person in Business, London, 1797, pp. 19 & 20.

(٣) تجد اصطلاح merchant farms في An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions, London, 1797, p. 11 note.

وهذا المؤلف الممتاز الذي نشر بدون اسم مؤلفه ، من وضع : the Rev. Nathaniel Forster

الريف ، ليكونوا طبقة من العمال يخدمون أغراض الصناعة . وبرغم هذا لم يكن القرن الثامن عشر مستعدا لأن يتقبل تماما هذا النظام الذى تتركز فيه الثروة الأهلية على حساب فقر الشعب ، ولهذا حمل الأدب الإقتصادى إذ ذاك على نظام الأسيجة ، فقال Thomas Wright غاضبا إنه فى أبرشيات عدة بمقاطعتى تفورد تحولت ٢٤ مزرعة تتراوح مساحتها فى المتوسط ما بين ٥٠ ، ١٥٠ فدانا للواحدة إلى ثلاثة مزارع » A Short Address to the Public on the Monopoly of Large Farms (١٧٧٩ ص ٢ — ٣) « وفى مقاطعة نورثمبتن وليستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت المزارع الكبيرة الناشئة عن هذه العملية إلى مراعِ بحيث أن البعض منها لا يخصص للزراعة سنويا سوى ٥٠ فدانا بعد ١٥٠٠ فدان من قبل ، وتدل خرائب البيوت والمخازن والاصطبلات السابقة على الأهالى الذين كانوا يقيمون من قبل فى تلك الأنحاء . ففى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسرات من مائة إلى ثمانية أو عشرة ؛ وليس من غير المألوف أن تجد أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يمتلكون أراضى كانت من قبل فى أيدى عشرين أو ثلاثين من الفلاحين فضلا عن عدد من صغار المستأجرين والمالكين . هؤلاء جميعا حرموا من وسائل العيش ، هم وأسراتهم ومن كان يعمل لديهم[١] . لم يقتصر الأمر على اغتصاب الأراضى البور ، بل تعداه إلى أراض تملكها جماعة بالاشتراك أو يستأجرها الأفراد من الجماعة . « إنى أشاهد الأسيجة محيطة بحقول مفتوحة وأراض قد تحسنت من قبل . وإن أشد الكتاب دفاعا عن الأسيجة يعترفون أن هذه القرى التى تناقص عددها زادت من احتكارات المزارع ورفعت أثمان المؤن وأدت إلى تناقص السكان ... وحتى تطبيق نظام الأسيجة على الأراضى البور (كما هو حادث الآن) شديد الوقع على الفقراء إذ يحرمهم من جانب من وسائل العيش لهم »[٢] . ويتحدث برايس عن « العدد الكبير من صغار المالكين والمستأجرين الذين يعولون أنفسهم وأسراتهم عن طريق ما تنتجه الأرض التى يقيمون بها وبواسطة الأغنام التى ترعى فى الأراضى الشائعة والدجاج والخنازير إلخ وبذلك لن يكونوا فى حاجة إلى شراء أى من وسائل العيش ، ولكن . حين تنتقل هذه الأراضى إلى أيدى عدد قليل من كبار الملاك يتحول صغار الفلاحين (الذين تحدث عنهم فى

(١) The Rev. Stephen Addington : Inquity into the Reasons for or against enclosing Open Fields, London, 1772, pp. 37, 43, passim.

(٢) الدكتور ر. برايس (ج ٢ ص ١٥٥) — اقرأ كتابات فورستر ، أدنجتن ، كنت ، برايس ، جيمس ، أندرسن ، ووازن بينها وبين هذر ماك كولوخ فى كتاب The Literature of Political Enomy, London, 1835.

الفقرة السابقة) إلى جماعة تكسب عيشها عن طريق العمل للغير وتضطر إلى شراء كل ما تحتاج إليه من السوق .. وربما يكون هناك مورد من العمل أكبر إذ تزداد الضرورة التي تحمل الناس على عرض عملهم . . . فتزداد المدن ورجال الصناعة إذ يزيد عدد من يتوجه بأجسامهم بحثاً عن العمل . هذه هي الطريقة التي يبدو بها مفعول عملية تكبير حجم المزارع ، وهذا ما حدث فعلا في هذه المملكة »[1] . ثم لخص الكاتب نتائج عمليات إقامة الأسيجة بالعبارات الآتية :

وعلى العموم ساءت أحوال الفئات الدنيا من الناس من كل ناحية تقريباً . فقد انحدروا من مرتبة الحائزين للأرض إلى عمال أجراء ، وأصبحت مسألة عيشهم أصعب من ذي قبل »[2] والحقيقة كان لاغتصاب الأراضي العامة وما صحب ذلك من انقلاب في الزراعة آثار فادحة الخطر بالنسبة إلى العمال الزراعيين بحيث أن أجورهم — كما يقول إيدن — أخذت تهبط فيما بين ١٧٦٥ ، ١٧٨٠ دون الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم مما جعل من الضروري تكملتها بإعانة الفقر . وإليك ما يقول إيدن « لم ترد أجورهم عما يكفي مجرد ضروريات الحياة » . . . . ولنستمع لما يقوله رجل دافع عن نظام الأسيجة وكان خصماً للدكتور برايس « وليس مما يترتب على ذلك نقص السكان لأن الناس لا يركون يبددون عملهم في الحقل المفتوح . . . إذا كان تحويل صغار الفلاحين إلى جماعة تشتغل للغير سبباً في إنتاج قدر أكبر من العمل لكانت

---

(١) برايس (المصدر السابق ص ١٤٧) .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٩ — ويذكرنا المؤلف بروما القديمة « امتلك الأغنياء الجانب الأكبر من الأرض التي لم تقسم بعد . وكانوا واثقين أن ظروف الوقت لن تسمح باسترداد الممتلكات من أيديهم ، وعلى ذلك اشتروا بعض الأراضي الواقعة إلى جانب ممتلكاتهم من أربابها الفقراء وتواقتهم ورضائهم ، كما أنهم استولوا على بعض الأراضي بالقوة ، وكانت نتيجة هذا كله أن أصبحوا يزرعون مساحات واسعة متماسكة بدلا من قطع متفرقة . ثم استخدموا العبيد في الزراعة وتربية الماشية لأن استخدام الأحرار يقتضي حرمان الخدمة العسكرية منهم ، وكان امتلاك العبيد مصدر ربح طائل إذ نظراً لإعفائهم من الخدمة العسكرية كانوا يتكاثرون بحرية ويزداد عدد أطفالهم . وهكذا استولى الأقوياء على الثروة كلها وامتلأت الأرض بالعبيد . أما الطليان من جهة أخرى فكان عددهم في تناقص وحطمتهم الفاقة والضرائب والخدمة العسكرية . وحتى حين حل السلام كان محكوماً عليهم بالخمول لأن الأغنياء كانوا يملكون الأرض ويستخدمون العبيد في فلاحتها » (Appian : Civil Wars, I, 7.) . وتشير الفقرة السالفة الذكر إلى العصر السابق لصدور قوانين ليسنيان . والخدمة العسكرية التي عجلت بدمار طبقة العامة من الرومان استخدمها شرلمان فيما بعد لتحويل الفلاحين الأحرار الألمان بالعنف والقهر إلى أرقاء .

هذه ميزة يجب أن يتمناها الشعب (١) . حين يقوم هؤلاء بالعمل المشترك فى مزرعة واحدة يزداد الإنتاج ويتوافر فائض للصناعات وبهذه الوسيلة تجد أن الصناعات وهى إحدى مصادر ثروة الشعب تزداد بما يتناسب مع كمية ما يتم إنتاجه من القمح ، (٢) .

هذا الهدوء الذى ينم عن عدم الاكتراث والذى يبديه رجل الاقتصاد السياسى حين ينظر إلى هذا الاعتداء الشائن على « حقوق الملكية المقدسة » وإلى ارتكاب أشد أعمال العنف ضد الأفراد (حين تكون هذه الأمور ضرورية لإقامة أسس الإنتاج الرأسمالى) — تقول إن هذا الهدوء يمكن أن ندرسه مثلا فى شخص سير ف . م . إيدن الذى يدعى العطف على الإنسان وإن كان من جماعة التورى من رأسه إلى أخمص قدميه . فهذه السلسلة الطويلة من السرقات والاعتداءات والشدائد التى صاحبت عملية انتزاع أملاك الناس خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر حتى ختام الثامن عشر إنما تحمله على استخلاص هذه النتيجة التى يرى فيها العزاء وتهوين الأمور « كان لابد من إقامة النسبة الواجبة بين الأرض المزروعة والمراعى ، ففى القرن الرابع عشر ومعظم الخامس عشر كان هناك فدان واحد من المراعى مقابل ٢ ، ٣ بل ٤ أفدنة من الأرض المزروعة . ثم تعادلت النسبة حوالى منتصف القرن السادس عشر ، وبعد ذلك أصبح هناك فدانان من المراعى مقابل فدان من الأرض المزروعة وأخيرا تحققت النسبة العادلة وهى ٣ (مراعى) إلى ١ (مزروع) » . وفى القرن التاسع عشر زال حتى مجرد ذكرى الصلة بين عمال الزراعة والملكية المشتركة ولم يحصل أمل الريف على فلس واحد على سبيل التعويض عن ٣,١١١,٧٧٠ فدانا من الأرض العامة سلبت منهم وأهداها كبار الملاك الى أنفسهم مع الحرص على مراعاة القانون ؟

أما آخر مرحلة فى عملية انتزاع ملكية الأرض أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض فقد اتخذت شكلا عرف باسم تطهير (تصفية) الأبعاديات ومعنى هذا طرد الناس منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت (تصفية) الأكواخ بحيث لايستطيع العمال الزراعيون

---

(١) الشعب الذى يجب أن نفرض أن الفلاحين الصغار « الذين تحولوا » على هذا النحو لا ينتمون إليه !

(٢) An Inquiry into the Connexion between the Present Prices of Provisions, etc. ص ١٢٤ ، ١٢٩ — والفقرة التالية تدعم أقوال الكاتب وإن كانت قد كتبت من وجهة نظر مضادة « بطرد العمال من أكواخهم ويرغمون على التحول إلى المدن سعيا وراء العمل ، ولكن بهذا يتوافر فائض أكبر ويزداد رأس المال » The Perils of the Nation — الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٨ ص ١٤ .

أن يجدوا فوق الأرض التي يفلحونها قليلا من الفضاء مما يلزم لسكناهم . ولكي تدرك المعنى الحقيقي لهذه التصفية يحسن بنا دراسة إقليم مرتفعات اسكتلنده حيث تميزت هذه العملية باتساع نطاقها الى حد كبير بحيث تشمل مساحات لاتقل حجما عن إمارات ألمانية بأسرها بينما يقتصر الأمر في إرلنده على طرد الناس من عدة قرى في وقت واحد . وثمت أمر آخر يميز « تصفية الأبعاديات » باسكتلنده وهو راجع إلى الشكل الخاص الذي تميزت به ملكية الأرض . كان أهل إقليم المرتفعات من الغاليين وينقسمون عشائر تملك كل منها الأرض التي تقيم فيها . وكان رئيس العشيرة المالك الإسمي لهذه الأرض بالمعنى الذي تكون به ملكة انجلترا الحالية المالكة الإسمية للارض في البلاد كلها . ولما نجحت الحكومة الإنجليزية في وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وإيقاف اعتداءاتهم على أهل المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقلع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التي مارسوها وإن تغير شكلها . فأقدموا على تحويل ملكيتهم الإسمية إلى ملكية خاصة فعلية ، وإذ قوبل الإجراء بالمقاومة من رجال العشائر عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . وفي هذا يقول الأستاذ نيومان : يجوز لأحد ملوك انجلترا أن يفعل المثل ويلقي برعاياه إلى البحر » (ص ١٣٢) . ويمكن أن تتبع في كتابات سير جيمس ستيوارت [١] وجيمس أندرسن [٢] المراحل الأولى من تلك الثورة التي بدأت بعد آخر محاولات أمير ستيوارت المدعي بالعرش لاسترداد ملكه . في القرن الثامن عشر كان الغاليون موضع المطاردة العنيفة وفي الوقت نفسه حرمت عليهم الهجرة . والغاية من هذا حملهم بالقوة على التحول الى جلاسكو وغيرها من المدن الصناعية [٣] . ولكي نقدم مثالا للأساليب السائدة في القرن التاسع عشر [٤] يكفي أن نصف « أعمال التصفية » التي

(١) يقول ستيوارت « إذا وازنت بين ريع هذه الأراضي ومساحتها لبدا ضئيلا جدا » (لاحظ أنه يجعل خطأ هذا الريع يشمل الجزية التي يدفعها tacksmen لرئيس العشيرة) « وإذا وازنت بينه وبين الأعداد التي تتغذى على المزرعة لرأيت أن أبعادية في المرتفعات — الاسكتلندية — ربما تهيء سبل العيش لعشرة أمثال ما تعوله أبعادية من نفس القيمة في ولاية خصبة جيدة » (جـ ١ فصل ١٦ ، ص ١٠٤) .

(٢) Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry, etc., Edinburgh, 1777.

(٣) في سنة ١٨٦٠ صدرت الأوامر لمن سلبت أملاكهم بالتوجه إلى كندا ، وذلك بأعذار باطلة ، فلجأ بعضهم إلى الجبال والجزر القريبة ، ولما طاردهم البوليس جرت مناوشة بين الطرفين وفروا .

(٤) « يعظم اليوم في إقليم المرتفعات باسكتلنده نظام الملكية القديم ... فالمالك يعرض أرضه لمن يدفع أعلى ثمن فيها وذلك دون أدنى مراعاة للمستأجر الوراثي ، وإذا كان المشترى من أنصار

اتبعت دوقة سذرلاند التي هداها علمها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها إلى مراع للاغنام وكان عدد سكان المقاطعة قد تضاءل إلى ١٥٫٠٠٠ نسمة بسبب عمليات سابقة من هذا القبيل . ففى الفترة (١٨١٤ — ٢٠) دمرت كافة قراهم أو أحرقت وحولت حقولهم جميعها إلى مراع ، واستعانت سموها بالجنود البريطانيين لتنفيذ أوامرها وقد أبت سيدة عجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها النيران . بهذه الوسيلة امتلكت الدوقة ٧٩٤٫٠٠٠ فدان كانت ملكا للعشيرة من أقدم العهود ، وخصصت للاهلين وعددهم ٣٠٠٠ أسرة ٦٠٠٠ فدان بجوار ساحل البحر بمعدل فدانين لكل أسرة ولكن هذه الأرض كانت بورا لا تغل شيئا ولكن طيبة القلب حملت الدوقة على تأجيرها لهؤلاء المطرودين بسعر شلنين ونصف للفدان يدفعه أولئك الذين أراق أهلوهم دماءهم قرونا طويلة في الدفاع عن أسرة الدوقة . أما الاراضي التي انتزعتها فقسمتها ٢٩ مزرعة كبيرة للاغنام يحتل كل منها أسرة واحدة من خدم المزارع أتت بهم من انجلترا . وفى سنة ١٨٢٥ حل ١٣١٫٠٠٠ رأس من الاغنام محل ١٥٫٠٠٠ من الغاليين ، وعاش الباقون على ساحل البحر يحاولون كسب عيشهم بصيد الاسماك . لقد تحولوا إلى مخلوقات برمائية أي تعيش في البر والبحر كما قال أحد الكتاب الانجليز (١) .

= التحسينات فسرعان ما يعمد إلى تطبيق نظام جديد في الزراعة . هذه الأرض التي انتشر فيها من قبل صغار المستأجرين أو العمال كان يسكنها عدد يتناسب مع إنتاجها ، ولكن في ظل هذا النظام من اتباع أساليب أفضل في الزراعة ومن ارتفاع الايجارات يجرى الحصول على أكبر قدر من المنتجات بأقل قدر من التكاليف . بهذا تخرج الأيدى العاملة التي لا نفع فيها ويهبط السكان لا إلى العدد الذي تستطيع الأرض إعالته ولكن إلى العدد الذي تستخدم فيه . أما المستأجرون الذين حرموا من الأرض على هذا النحو فإما أن يهاجروا إلى القرى المجاورة سعيا وراء العمل ... »

David Buchanan: Observations on, etc., Adam Smith: Wealth of Nations, Edinburgh, 1814, vol. IV p. 144.

• «نرى أحيانا تسكنه الأرض من أسرات البلد وأصبح الإنسان يستبدل به رأس من الغنم بل إنه كان أرخص ثمنا من ذلك . حين تدفق المغول على الولايات الشمالية من الصين تقدم اقتراح في أحد مجالسهم بالقضاء على السكان وتحويل الأرض إلى مراع . وقد نفذ الكثيرون من الملاك في اقليم المرتفعات هذا الاقتراح في بلدهم وضد مواطنيهم »
George Ensor: An Inquiry Concerning the Population of Nations, London 1818, pp. 215—216.

(١) أضافت الدوقة السيدة Becher-Stowe مؤلفة كتاب «كوخ العم توم» في قصرها بلندن (دليلا على عطفها على العبيد السود في الجمهورية الأمريكية ، ذلك العطف الذي نسيته هي وزملاؤها من الطبقة الارستقراطية أثناء الحرب الاهلية حيثما كان جميع الملاك النبلاء تخفق قلوبهم « النبيلة ») ، وهنا نشرت في صحيفة نيويورك تريبيون ما أعلمه من الحقائق عن عبيد سذرلاند (وقد حصلت على =

ولكن ما لبث « هؤلاء الرجال العظام » أن استهوتهم رائحة السمك والربح الناجم منه فأجّروا شاطئ البحر لتجار الجملة بلندن ؛ وللمرة الثانية طُورِد الغاليون (١) .

وفي النهاية تحول جزء من مراعي الأغنام إلى غابات لتربية الغزلان يمرح فيها النبلاء نظراً لعدم وجود غابات بالمعنى الصحيح في إنجلترا الأمر الذي ترتب عليه انتشار عادة تربية الغزلان في حدائق قصور النبلاء . ويقول سومرز بعد أن عدد بعض الغابات من هذا النوع في جهات مختلفة وأبان كيف امتدت من أبردين إلى مرتفعات أوبان « لقد جاءوا بالأغنام إلى الأودية الضيقة التي كانت تقيم فيها جماعات من صغار الفلاحين وطرد هؤلاء للبحث عن وسائل العيش في المناطق الجدبة . والآن تحل الغزلان محل الأغنام وتطرد صغار المستأجرين فيشتد شظف العيش بهم وتعظم فاقتهم . إن غابات الغزلان (٢) وجماعات الناس لا يمكن وجودها جنباً إلى جنب بل لابد من أن يخلي أحدهما مكانه للآخر . فإذا زادت الغابات من حيث العدد والمساحة في الربع التالي من القرن كما حدث في الربع الماضي ؛ هلك الغاليون وزالوا من بلادهم . وهذه الحركة التي نشاهدها في إقليم المرتفعات راجعة إلى روح الطمع في نفوس بعض الملاك وإلى حب الرياضة في نفوس البعض ـ بينما البعض الآخر يتوقع اجتناء الربح » ثم يقول الكاتب إن الناس تعرضت لآلام شديدة من هذه العملية » وإن طرد الناس وإخراجهم عملية يتابعها الملاك كأنها مبدأ مقرر وضرورة تقتضيها الزراعة كما تجتث الأعشاب والأشجار من أراضي أمريكا وأستراليا البور . إن العملية تسير في هدوء وبطريقة رجال الأعمال (٣) .

ـته بعض معلوماتي من كتاب هـ . س . كاري المعروف باسم The Slave Trade ، لندن ١٨٥٣ ص ٢٠٢ ـــ ٢٠٣) ، وقد نشرت صحيفة اسكتلندية ذلك فأثار ذلك نزاعا بينها وبين جماعة الكتاب الذين يتملقون آل سذرلاند .

(١) تجد معلومات طريفة عن تجارة السمك هذه في Mr. David Urquhart's "Portfolio" — ويتحدث نساو سينيور عما حدث في مقاطعة سذرلاند بأنه من أعظم أعمال التصفية التي يذكرها الإنسان .

(٢) لا تحتوي « غابات الغزلان » في اسكتلنده على شجرة واحدة ، فالأغنام تطرد إلى التلال الجرداء وتحل محلها الغزلان ثم يقال للمكان « غابة غزلان » . وليس هذا هو إنشاء الغابات !

(٣) Robert Somers : Letters from the Highlands, or the Famine of 1847, London, 1848, pp. 12—28, passim .

وقد نشرت هذه الخطابات في الأصل بصحيفة التيمس ، ولست بحاجة إلى القول إن الاقتصاديين الإنجليز عزوا هذه المجاعة إلى زيادة السكان عن الحد الواجب . وعلى كل حال كان ضغط السكان شديداً على موارد الغذاء . وعملية « تصفية الأبعاديات » وتعرف في ألمانيا باسم Bauernlegen انبعث في تلك البلاد بعد حرب الثلاثين سنة وسببت سنة ١٧٩٠ ثورات الفلاحين في سكسونيا ، وبلغت ==

إن سلب أملاك الكنيسة ، والاستيلاء على أراضي الدولة بوسائل خادعة ، وسرقة الأراضي الشائعة ، وتحويل الممتلكات الإقطاعية وملكية العشائر إلى ملكية خاصة حديثة (وهو

= هذه الحركة أقصاها في شرق ألمانيا . وكان فردريك الثاني أول من ضمن حق الملكية للفلاحين وذلك في معظم مقاطعات بروسيا ، إذ بعد أن تم له غزو سيليزيا أمر الملاك بإعادة بناء الأكواخ والمخازن الخ وأن يزودوا المزارع بالماشية وأدوات الزراعة . كان فردريك في حاجة إلى الجند لجيشه وإلى دافعي الضرائب لملء خزانته . ويمكن من العبارة التالية التي كتبها ميرابو المعجب بفردريك أن نعلم مبلغ سعادة الفلاح في ظل حكومة فردريك التي تميزت بسوء الإدارة التامة وطابع الاستبداد والمركزية والإقطاع » . وعلى ذلك فالكتان من العناصر الرئيسية للثروة للمزارع في شمال ألمانيا . ومن سوء حظ الجنس البشري ليس هذا سوى وسيلة لتجنب الفاقة إذ لا يمكن عده من الوسائل المؤدية إلى الرفاهية . فالمزارع الألماني يئن تحت عبء الضرائب المباشرة والسخرة والعبودية المختلفة الأشكال ، وهذا فضلا عن الضرائب غير المباشرة التي يتعين عليه دفعها ... وحتى يتراكم الدمار فوق رأسه فإنه لا يستطيع أن يبيع منتجاته حيثما وكيفما يشاء ، ولا يجرؤ أن يشتري ما يحتاج إليه من التجار الذين يمكنهم تزويده بها بأقل الأثمان . هذه الأسباب جميعها تودي به تدريجيا إلى الدمار ، ولن يتمكن من دفع الضرائب المباشرة إلا إذا لجأ إلى عجلة الغزل فهيا منقذ من المصاعب المحيطة به إذ تهيئ له عملا لزوجه وأطفاله وخدم مزرعته وعماله وشخصه . ولكن برغم هذا العون فحياته مدعاة للإشفاق ! فهو يعمل في الصيف كالعبد في السفن يحرث الأرض ويحصد المحصول ويتوجه إلى فراشه في التاسعة مساء ويستيقظ في الثانية صباحا إذ بهذا وحده يستطيع أداء عمله اليومي . وينبغي له في الشتاء أن يسترد نشاطه وقوته عن طريق راحة أطول أمدا ؟ ولكنه لا يجد الحب للخبز والبذور لمحاصيل العام التالي إذا تعين عليه أن يبيع الكل لكي يحصل على المال اللازم لدفع الضرائب . يجب عليه إذن أن يمارس الغزل حتى يسد هذه الثغرة ... وأن يجد في هذا العمل . لهذا ينام الفلاح في الشتاء في منتصف الليل أو في الواحدة صباحا ويستيقظ في الخامسة أو السادسة ، أو ينام في التاسعة مساء ويصحو في الثانية صباحا ، وهذه هي حياته طيلة أيام الأسبوع عدا يوم الأحد . يفنى الناس بسبب هذا العمل الكثير وهذا النوم القليل القدر ، ولهذا يهرم الرجال والنساء على السواء في الريف بأسرع مما يحدث نفس الشيء في المدينة » . (مصدر سابق ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها) — [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية . في ١٦ أبريل ١٨٦٦ بعد نشر مؤلف روبرت سومرز بثمانية عشر عاما . ألقى الأستاذ ليون ليفي محاضرة أمام جمعية الفنون عن تحويل مراعي الأغنام إلى غابات للغزلان ، وفيها يلي الوصف الذي أورده للدمار الذي أصاب إقليم المرتفعات بإسكتلنده « كان طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراع للأغنام أنسب طريقة للحصول على دخل بدون تكبد أية نفقات ... وكان قيام غابة للغزلان مكان مرعى الأغنام تغييرا شائعا في إقليم المرتفعات ، فقد طرد الملاك الأغنام كما طردوا الأهلين من قبل ، ورحبوا بالسكان الجدد — أي الحيوانات البرية والطيور ذات الريش الجميل . يستطيع المرء أن يسير من مزارع الإيرل أوف دالهوزي في فورفارشير إلى جون أو جروتس دون أن يغادر أرض الغابات ... في كثير من هذه الأحراج ينتشر الثعلب والقط البري ... وابن عرس والأرنب الألي ، بينما شق الأرنب والسنجاب والفأر سبيلها إلى الريف . هكذا نجد مساحات شاسعة تدل البيانات الإحصائية باسكتلنده على احتوائها على مراع =

أغتصاب يتم بالإرهاق الشديد القسوة) ـ هذه جميعها كانت الوسائل المثالية لتحقيق التجميع الأولى . فقد مهدت الأرض للزراعة الرأسمالية ، وجعلت الأرض جزءاً من رأس المال ، بينما عملت فى نفس الوقت على إشباع حاجات الصناعة بالمدن عن طريق أمدادها بالعدد اللازم من أفراد البروليتاريا .

٣ — التشريع الوحشي ضد الذين نزعت أملاكهم منذ ختام القرن الخامس عشر . القوانين البرلمانية الصادرة بقصد خفض الأجور

تولدت هذه البروليتاريا عن طريق فض جماعات الأتباع والخدم الاقطاعيين ، وأعمال سلب الأرض المتتالية . ولكن كان من المستحيل أن تمتص نظام الصناعة اليدوية الناشيء هذه الأعداد الوفيرة بنفس السرعة التى حدث بها تحريرهم ، كما لم يكن من السهل على هؤلاء الذين أبعدوا فجأة من بيئتهم المعتادة أن يخضعوا للنظام الذى تفرضه الأحوال الجديدة . ولهذا أصبح الكثيرون منهم متسولين ولصوصاً ومتشردين عن ميل من جهة وبسبب ضغط الظروف من جهة أخرى . وقد صدرت بأوربا فى ختام القرن الخامس عشر وخلال السادس عشر قوانين قاسية ضد التشرد ، وهكذا عوقب أسلاف الطبقة العاملة الحالية على كونهم متشردين وفقراء مع أن التشرد والفقر قد فرضا عليهم . عاملتهم السلطة التشريعية على أنهم مجرمون « بمحض

= واسعة غنية بدرجة ممتازة قد حرمت من الزراعة وأعمال التحسين وصارت مخصصة لرياضة نفر قليل من الأشخاص خلال فترة قصيرة من العام » — وإلى لاقتبس العبارات الآتية من مجلة الإيكونومست فى عدد ٢ يونيه ١٨٦٩ « جاء فى احدى صحف الأسبوع الماضى باسكتلندة ما يلى :— ... ان مزرعة من أبدع مزارع الاغنام فى سذرلاندشير وكان ايجارها السنوى ١٢٠٠ جنيه ستحول عند انتهاء مدة الايجار فى العام القادم الى غابة للغزلان — وهنا نرى غرائز نظام الاقطاع الحديثة ... تقوم بعملها كما كان شأنها حين خرب الفاتح النورمندى ٣٦ قرية كى ينشيء الغابة الجديدة .. مليونا فدان ... كلها أرض بور تضم بعضاً من أخصب أراضى اسكتلنده . وكانت الحشائش الطبيعية فى Glen Tilt وادى تلت من أعظم حشائش منطقة برث من حيث قيمتها الغذائية . وكانت غابة الغزلان فى بن أولدر أحسن مرعى فى منطقة بادينوخ الواسعة الأرجاء ، وكان جزء من غابة الجبل الأسود أحسن مرعى للأغنام السوداء فى اسكتلنده . وإذا علمنا أن المنطقة التى تحولت إلى ملهى رياضى باسكتلنده أكبر من مقاطعة برث بأكملها ، أمكن أن ندرك مدى مساحة هذه الأرض التى أصبحت بوراً لهذا السبب ، كما تستطيع إدراك مواقع الخسارة الناجمة عن أعمال التدمير هذه إذا عرفنا موارد غابة بن أولدر . تكفى الأرض لرعى ١٥٠٠٠ رأس من الغنم ، وما كانت لا تزيد عن ١/٣٢ من أراضى الغابات القديمة باسكتلنده ... يجوز الخ ... كل تلك الغابة غير منتجة بالكلية ... كما لو أنها قد غمرتها مياه المحيط الأطلنطى ... ويجب على السلطة التشريعية أن تتدخل للقضاء على هذه الأعمال التى تسبب خراب الأراضى وتحويلها إلى صحراوات »] .

اختيارهم إذ افترضت أن عليهم أن يعملوا فى ظروف لم يعد لها وجود .

وقد بدأ هذا النوع من التشريع بانجلترا فى عهد هنري السابع . فقرر قانون ١٥٣٠ ضرورة حصول المتسولين المسنين والعاجزين عن العمل على رخصة ، ونص على عقاب المتشردين بالجلد والحبس ثم يقسمون فى النهاية بالعودة إلى موطنهم الأصلى أو حيث كانوا يقيمون قبل السنوات الثلاث السابقة وهناك « يقومون بالعمل » . يالها من سخرية قاسية ! وصدر قانون فى السنة السابعة والعشرين من عهد هنري الثامن مجددا القانون السابق وينص على أنه فى حالة الحبس للمرة الثانية بسبب التشرد يتكرر الجلد وتقطع نصف إحدى أذنى المذنب فاذا حكم عليه للمرة الثالثة كان جزاؤه الاعدام كمجرم معتاد الاجرام وعدو للصالح العام وصدر قانون فى أول سنوات عهد إدورد السادس يقول إن أي شخص يرفض العمل يسلم كعبد إلى ذلك الذي اتهمه بالخمول وعلى الأخير أن يطعمه الخبز والماء والحساء الضعيف التغذية وبقايا اللحم ، وأن يرغمه على أداء أي عمل مهما كان منفراً مستعيناً على التنفيذ بجلاده وتقييده بالسلاسل إن أبى . وإذا تغيب العبد أسبوعين بدون إذن حكم عليه بالعبودية مدى الحياة ويطبع على جبهته أو ظهره حرف S ، وإذا هرب للمرة الثالثة أعدم ، ويستطيع مولاه أن يبيعه أو يورثه أو يؤجره للغير ، واذا تآمر العبيد ضد سيدهم كان جزاؤهم الموت . واذا وجد متشرد يطوف الارجاء ثلاثة ايام أعيد إلى مسقط رأسه ودمغ صدره بالحرف V ثم يرغم على العمل بعد ذلك فى الطرق العامة أو غير ذلك من الاعمال مقيداً بالاغلال . واذا كذب فى اعطاء اسم مسقط رأسه وأعطى سواه صار عبداً طيلة حياته للاخير وأهله ونقابتها ويدمغ بالحرف S ولكافة الافراد الحق فى الاستيلاء على أطفال المتشرد والاحتفاظ بهم كصبيان لهم حتى سن الرابعة والعشرين بالنسبة للصبيان ، وسن ٢٠ للفتيات . واذا هرب أولئك الصغار صاروا عبيداً لسادتهم حتى يبلغوا تلك السن المذكورة ، ويستطيع سادتهم تقييدهم وضربهم بالسياط إن شاءوا ، ويمكن السيد أن يعلق طوقاً حديدياً حول عنق عبده أو ذراعيه أو ساقيه لحسن التعرف وضمان المحافظة عليه [١] . وينص القسم الأخير من هذا القانون على جواز استخدام بعض الفقراء بواسطة من يستطيع من الأمكنة والأشخاص إمدادهم بالغذاء والشراب والعمل . وقد ظل عبيد الأبرشيات فى إنجلترا تحت اسم « roundsmen » حتى القرن التاسع عشر .

---

(١) كتب مؤلف An Essay on Trade, 1770 يقول « يبدو أن الانجليز فى عهد إدورد السادس قد استقر رأيهم بصفة جدية على تشجيع الصناعات واستخدام الفقراء . وهذا ما نعلمه من قانون جاء فيه : That all vagrants shall be branded, etc.. (ص ٥) .

وبمقتضى قانون ١٥٧٢ الصادر فى عهد اليزابث كل متسول بدون رخصة ويفوق سن ١٤ يضرب بالسوط بشدة ويدمغ على الأذن اليسرى إلا إذا أخذه شخص فى خدمته لمدة عامين . فاذا تكرر الذنب كان جزاء المذنب الإعدام لو زادت سنه عن الثامنة عشرة إذا استخدمه شخص آخر لمدة عامين . أما فى المرة الثالثة فلا مفر من الاعدام . وصدرت قوانين مماثلة فى السنة الثامنة عشرة من عهد اليزابث وفى سنة ١٥٩٧ [1] .

وفى عهد جيمس الأول كان كل متسول يعد متشرداً ويجلد فى الساحات العامة مع تقرير عقوبة الحبس ٦ أشهر عن الذنب الأول وسنتين عن الثانى . وفى خلال مدة السجن يضربون بالسياط من حين لآخر حسبما يرى القضاة . أما المتشردون الذين لا يرجى صلاحهم فيطبع حرف R على الكتف الأيسر ويعاقبون بالأعمال الشاقة . فاذا قبض عليهم ثانية وهم يتسولون أعدموا دون رأفة . وقد ظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى بداية القرن الثامن عشر حين ألغيت فى السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن . وسنت قوانين مماثلة فى فرنسا ذلك البلد الذى كانت به مملكة للمتشردين ، فى منتصف القرن السابع عشر بالعاصمة باريس . وصدر أمر فى عهد لويس السادس عشر (١٣ يولية ١٧٧٧) بأن كل شخص فيما بين السادسة عشرة والستين من عمره لا تتوافر له وسائل العيش ولا يمارس حرفة ما يعاقب بالعمل فى السفن . وإلى هذا القبيل ينتمى القانون الذى أصدره شارل الخامس بالنسبة إلى الأراضى الواطئة (أكتوبر ١٥٣٧) ،

---

(١) جاء فى كتاب Utopia لتوماس مور أن بعض ذوى الأطماع كانوا يحيطون الاراضى بالأسيجة ويلقون بأهل الزراعة الى خارج بيوتهم ، وهم يستخدمون فى ذلك مختلف الوسائل من ايذاء وضغط وارغام حتى يلجأ الفلاحون الى بيع أراضيهم ثم يغادرون قراهم بأسراتهم والمتاع القليل الذى يملكونه ويرهنونه لقاء مبالغ زهيدة لا تلبث أن تنفد من أيديهم وحينئذ « ماذا فى وسعهم أن يفعلوا الا أن يلجأوا الى التسول وهنا يلقى بهم فى السجن بصفتهم متشردين يجوبون الطرقات ولا يؤدون عملا وهم الذين لا يستخدمهم أى انسان » . « من هؤلاء الذين أرغموا على السرقة » أعدم ٧٢٠٠٠ من كبار اللصوص وصغارهم « فى عهد هنرى الثامن (Hollnsbed : Chronicles of England, I,p. 186 — وفى عهد اليزابث كانوا يشنقون مابين ٣٠٠ ، ٤٠٠ كل عام » Strype : Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other various Occurrences in the Church of England during Queen Elisabeth,s happy Reign (الطبعة الثانية ١٧٢٥ جـ ٢) — ويقول نفس الكاتب أنه أعدم ٤٠ فى سومرستشير خلال سنة واحدة ، ووسمت أيدى ٣٥ من اللصوص ، وجلد ٣٧ ، و ١٨٣ بصفتهم « متشردين غير قابلين للاصلاح » ؟ وبرغم هذا نعتقد أن هذا الرقم الكبير لا يتضمن سوى خمس المجرمين الفعليين « بسبب اهمال القضاة وعطف الناس الخاطىء » و « لم تكن المقاطعات الاخرى أحسن حالا فى هذا الصدد من سومرستشير ، بل ان بعضها كان أسوأ » .

والقرار الذى أصدرته ولايات ومدن هولندة (١٩ مارس ١٦١٤) ، والمقاطعات المتحدة (٢٦ يونيه ١٦٤٩) الخ .

هؤلاء السكان الزراعيون الذين سلبت أملاكهم عنوة وطردوا من بيوتهم وأجبروا على حياة التشرد ثم اتبعت معهم أساليب الجلد والوسم والتعذيب بفضل هذه القوانين الشنيعة . هؤلاء القوم أرغموا على أن يتقبلوا ذلك النظام الذى يتطلبه نظام الاجر . . . لا تكفى هذه الظروف التى تجعل فى الامكان تركز رأس المال فى أحد قطبى المجتمع وجماهير الناس لا يملكون للبيع سوى قوة العمل فى القطب الآخر . لا يكفى أن تضطر هذه الجماهير إلى بيع قوة العمل « بمحض اختيارها » فى أثناء تطور الانتاج الرأسمالى تظهر طبقة عاملة يحملها التعليم والعرف والتقاليد على أن تعد مطالب طريقة الانتاج هذه كأنها قوانين طبيعية واضحة . إن تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية الكاملة النمو والتطور تحطم كل مقاومة . واستمرار تكوين فائض سكان نسبى يجعل قانون عرض وطلب العمل وبالتالى أجر العمل فى حالة تتفق وحاجة رأس المال إلى التوسع الذاتى ، وأخيراً فان ما توقعه العلاقات الاقتصادية من الضغط كل يوم على العامل تتم باخضاعه لصاحب رأس المال . يستمر استخدام القوة بصفة مباشرة ، بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية ، من وقت لآخر ولكنه أصبح الآن استثنائياً . فى ظل مجريات الحوادث العادية يمكن ترك العامل للعمل « قوانين الانتاج الطبيعية » أى لأثر اعتماده على رأس المال وهو الاعتماد الذى تسببه وتديمه ظروف الإنتاج وأحوالها ذاتها . ولكن يحدث خلاف هذا فى أوائل عهد الإنتاج الرأسمالى . فالبورجوازية الناشئة تحتاج الى سلطان الدولة وتستخدمه فى سبيل « تنظيم » الأجور . وجعلها داخل الحدود الملائمة لإنتاج القيمة الفائضة ، وإطالة يوم العمل ، وإبقاء العامل فى حالة من الاعتماد التام عليها . هذا هو العنصر الأساسى فيما يقال له التجميع الأولى .

كانت نسبة طبقة العمال الاجراء التى ظهرت فى النصف الأخير من القرن الرابع عشر صغيرة بالنسبة الى عدد السكان خلال ذلك الوقت وفى القرن التالى ، وكان مركزها تحميه وجود الزراعة التى يمارسها الفلاح المستقل فى الجهات الريفية ووجود نقابات المهن فى المدن ، ولم يكن الفارق الاجتماعى بين رب العمل والعامل واضحاً سواء فى الريف أو المدن ، وكان خضوع العمل لرأس المال أشد غلبة من العنصر الثابت ، ولذلك اشتد الطلب على العمل الأجير بسرعة حينما حدث تجميع رأس المال بينما لم يتناسب مع ذلك العرض من جانب العمل الأجير ، وكان

جانب بالغ القدر من المنتج الأهلي يتحول الى رصيد ليستهلكه العمال بينما صار فيما بعد رصيدا للتجميع الرأسمالي .

كان الغرض من التشريع بخصوص العمل الأجير أن يكون فى صالح استغلال العامل وقد ظل معاديا له على الدوام [1] . وأول التشريعات من هذا القبيل The Statute of Labourers (١٣٤٩) فى عهد إدورد الثالث) فى انجلترا ، كما صدر فى فرنسا سنة ١٣٥٠ قانون مماثل له . وقد عالجت (الفصل الثامن ، القسم الخامس) مارست إليه هذه التشريعات من إطالة يوم العمل . وقد صدر قانون ١٣٤٩ بناء على الطلب الملح من جانب مجلس العموم وفى هذا يقول أحد كتاب التوري « كان الفقراء سابقا يطالبون بأجور عالية مما يهدد الصناعة والثروة . وبعد ذلك هبطت أجورهم الى الحد الذى يهدد الصناعة والثروة بنفس الدرجة إن لم يكن أسوأ وإن كان ذلك من وجهة نظر أخرى » [2] . حدد القانون تعريفة الأجر فى الريف والمدن وحسب القطعة ونظام اليوم ، ونص على أن يؤجر العمال الزراعيون أنفسهم بالعام ، أما عمال المدن فينظمون أمورهم فى السوق المفتوحة ، وجعل السجن عقوبة لمن يدفع أجوراً أعلى من المقرر كما كان جزاء من يقبلها أشد وأقسى (وكذلك نص القسمان ١٨ ، ١٩ من Statute of Apprentices الصادر فى عهد إليزابث على أن يكون عقوبة الأمر الأول الحبس عشرة أيام والثانى ٢١ يوما) — وزيدت العقوبات بمقتضى قانون ١٣٦٠ وصار فى استطاعة رب العمل فعلا أن يهبط بالأجور الى الحد القانونى وذلك عن طريق العقاب البدنى ، وألغيت كافة ما بين البنائين والنجارين من ارتباطات واتفاقات وأيمان متبادلة . وظل القانون منذ القرن الرابع عشر حتى التاسع عشر يعد الارتباط بين العمال جريمة الى أن ألغيت القوانين ضد هذا سنة ١٨٢٥ .
ونستطيع أن نستشف روح قانون ١٣٤٩ والقوانين التى أعقبته من عدم ورود أى ذكر مطلقا للحد الأدنى من الأجور بينما نصت هذه القوانين على حد أعلى لها . ويذكر القارىء أنه بحلول القرن السادس عشر ساءت حال العمال عما كان عليه فى الرابع عشر ، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية وبرغم هذا ظلت القوانين التى تحول دون ارتفاع الأجور نافذة مع مشيئتها

---

(١) « حينما تحاول السلطة التشريعية تنظيم الفوارق بين أرباب العمل وعمالهم ، فإن مستشاريها دائما من أرباب الأعمال (آدم سميث) . ويقول لنجويه « إن الملكية هى روح القوانين » .

(٢) Sophisms of Free Trade, by a Barrister. London, 1850, p. 56— وأضاف الكاتب قائلا « حدة ومرارة » كنا على قدر كاف من الاستعداد للتدخل من أجل صاحب العمل ألا يمكن عمل شىء من أجل من يستخدمهم ؟ » .

التي تنص على جدع آذان ووسم أولئك الذين لا يرغب أحد في استخدامهم » . وخول قانون الصبيان الصادر في السنة الخامسة من عهد اليزابث لقضاة السلام حق تحديد الأجور وتعديلها حسب فصول السنة وأثمان السلع ، وفي عهد جيمس الأول سرى مفعول تنظيمات العمل هذه على النساجين والغزالين ومختلف أنواع العمال (١) . وفي عهد جورج الثاني طبقت القوانين التي تحرم اتحادات العمال على كافة الصناعات .

تقدمت طريقة الإنتاج الرأسمالية خلال عصر الصناعة اليدوية بحيث أصبح التحديد القانوني للأجور غير عملي وانتفت الحاجة إليه ، ولكن أبقيت الأسلحة القديمة لاستخدامها إذا دعت الضرورة . ففي السنة الثامنة من عهد جورج الثاني حرم قانون دفع أجور أعلى من ٢ش ٧ بنس ، ٢ شلن للحاكة من عمال المياومة في لندن وضواحيها إلا في حالات الحداد العام ، وعهد قانون صادر في السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث بتحديد أجور عمال صناعة الحرير إلى قضاة السلام . وفي سنة ١٧٩٦ نشأت الحاجة إلى حكمين أصدرتهما المحاكم العليا لبيان ما إذا كان تحديد هؤلاء القضاة للأجور يسري على كل من العمال الزراعيين وغير الزراعيين ، وصدر قرار برلماني في سنة ١٧٩٩ ينص على أن أجور المعدنين الاسكتلنديين تظل موضع التنظيم طبقا لقانون صادر في عهد اليزابث وقانونين صادرين في ١٦٦١ ، ١٦٧١ . وقد حدث أمر لا مثيل له في مجلس العموم يدل على مدى تغير الظروف تغييراً كاملا ذلك أننا

---

(١) من المادة السادسة في أحد القوانين الصادرة في السنة الثانية من عهد جيمس الأول نعلم أن نفرا معينا من صانعي القماش بصفتهم قضاة السلام فرضوا التعريفة الرسمية للأجور على ورشهم . وصدرت مثل هذه القوانين في ألمانيا بعد حرب الثلاثين سنة « كانت ندرة الخدم والعمال مصدر متاعب لملاك الأراضي في الجهات التي تناقص سكانها ، وحرم على القرويين تأجير غرفهم لغير المتزوجين والمتزوجات وكان لا بد من إبلاغ السلطات عن هؤلاء الأشخاص وتقرر حبسهم إذا رفضوا الاشتغال كخدم حتى ولو كانوا يقومون بعمل آخر كالبذر للفلاحين مقابل أجر يومي أو لو كانوا من التجار » Kaiserliche privilegien und Sanctiones Zur Schlesien, 1 25 وخلال قرن بأكمله نقرأ في المراسيم التي أصدرها الحكام الألمان الأقل شأنا حملات شديدة على العامة الذين لا يريدون الرضا بنصيبهم وقبول الأجور التي حددها القانون ؛ وحرم على ملاك الأراضي أن يدفعوا أجورا أعلى من التعريفة التي حددتها الدولة . ورغم هذا كانت أحوال الخدمة بعد الحرب أحسن نوعا مما صارت إليه بعد قرن . ففي سنة ١٦٥٢ كان اللحم يعطى مرتين في الأسبوع لخدم الزارع بينما نجد في القرن التاسع عشر أن مثل هؤلاء الأشخاص في بعض أجزاء سيليزيا كانوا يتناولون اللحم ثلاث مرات في السنة . وعلاوة على هذا فبعد الحرب مباشرة كانت الأجور أعلى مما آلت إليه في القرن التالي . Gustav Freytag .

بجلسة ١٧٩٣ هوتمريد بإصدار تحديد القانون لحد أدنى لأجور العمال الزراعيين . عارض بت هذا برغم اعترافه بقسوة حال الفقراء ، وأخيرا ألغيت سنة ١٨١٣ القوانين التي تنظم الأجور لأنها صارت أمرا شاذاً بعد أن أصبح الرأسماليون يحكمون مصانعهم بالتشريع الخاص ، كما كانت أجور العمال المنخفضة تكملها الإعانة من ضريبة الفقر . أما النصوص الخاصة بالعقود بين أرباب الأعمال والعمال الأجراء وما إليها والتي تبيح للعامل مقاضاة رب العمل الذي يخل بالتعاقد أمام المحاكم المدنية بينما تبيح اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد العامل الذي يرتكب نفس الأمر — أقول إن هذه القوانين لازالت قائمة في الوقت الذي أكتب فيه هذا .

وفي سنة ١٨٢٥ ألغيت القوانين الهمجية ضد ارتباط العمال بفضل موقف البروليتاريا المنطوي على التهديد ، وبرغم هذا لم يكن الإلغاء كاملا وظلت بعض آثار القوانين القديمة نافذة المفعول حتى سنة ١٨٥٩ ، وأخيرا تظاهر البرلمان بإلغائها حين اعترف قانونا باتحادات العمال (٢٩ يونية ١٨٧١) ، ولكن صدر قانون آخر في نفس التاريخ "An Act to the Criminal Law Relating to Violence, Threat and Molestation" وبذا أعيد الخيال القديم في ثوب جديد . بهذا العمل صارت الوسائل الوحيدة التي بأيدي العمال والتي يلجأون إليها أثناء إضراب ما خاضعة لتشريع خاص يجعل تفسيره في أيدي أصحاب المصانع بصفتهم قضاة السلام . وقبل هذا بعامين قدم نفس مجلس العموم هذا والمستر غلادستون مشروع قانون لإلغاء كافة التشريع ذي العقوبات الاستثنائية ولكن المشروع لم يتعد القراءة الثانية ، وأخيرا بعد أن تحالف حزب الأحرار العظيم مع التوري تشجع فانقلب على البروليتاريا التي رفعته إلى الحكم وأباح للقضاة الانجليز (وهم دائما رهن إشارة الطبقات الحاكمة) إحياء القوانين العتيقة البالية ضد التآمر ، وتطبيقها على ما يعمد إليه العمال من محاولات الاتحاد والارتباط . ونرى أن البرلمان الانجليزي لم يقدم على إلغاء القوانين ضد الاضرابات واتحادات العمال إلا كارها وتحت ضغط الجماهير بعد أن ظل طيلة خمسة قرون يلعب دور اتحاد من الرأسماليين موجه ضد العمال .

وفي بداية عواصف الثورة الفرنسية جرأت البورجوازية على حرمان العمال مما حصلوا عليه قبل ذلك بقليل من حق تكوين الجمعيات إذ أصدرت قراراً في ١٤ يونية ١٧٩١ يعتبر أي اتحاد بين العمال « مجوما موجها إلى الحرية وإعلان حقوق الانسان » ، وجعلت العقوبة غرامة

قدرها ٥٠٠ جنيه فرنسي والحرمان من حقوق المواطن المدنية لمدة عام (١) . هذا القانون الذي قيد الصراع بين رأس المال والعمل وحصره في الحدود الملائمة لرأس المال ، عاش بعد الثورات وتغييرات الأسرات الحاكمة ، بل إن نفس عصر الإرهاب لم يمسه ، ولم يُلغ من القانون الجنائي إلا حديثاً جداً . وفيما يلي الحجة التي تذرعت بها البورجوازية لاصدار هذا كما جاء في أقوال شابلييه مقرر اللجنة المختارة لهـــذا القانون : « لو سلمنا بوجوب ارتفاع الأجور عما هي عليه . . . وبوجوب ارتفاعها كي تحرر من يتسلمها من حالة الاعتماد المطلق المترتب على الحرمان من ضروريات الحياة ، وهو الاعتماد الذي يعادل العبودية من الناحية العملية » ، إلا أنه برغم هذا يجب ألا يسمح للعمال بالتفاهم فيما بينهم بصدد مصالحهم أو باتخاذ العمل المشترك الذي قد يقلل من اعتمادهم المطلق الذي يعادل العبودية من الناحية العملية ، لأنهم حقيقة يعتدون بذلك ، على حرية من كانوا سادتهم يوماً ما والذين هم المنظمون اليوم » (وهي الحرية التي تمكن المنظم من إبقاء العمال في حالة تبلغ مرتبة العبودية !) ، ولأن التحالف ضد استبداد أعضاء النقابات الطائفية السابقين معناه إرجاع هذه النقابات التي ألغاها الدستور الفرنسي (٢) .

٤ — نشأة المزارع الرأسمالي

ننتقل الآن للبحث في هذا الموضوع وهو من أين جاء رأس المال في الأصل . إن سلب أملاك السكان الزراعيين إنما خلق كبار ملاك الأراضي . أما نشأة المزارع الرأسمالي فكانت عملية بطيئة دامت قروناً كثيرة . كان الأقنان كصغار الملاك الأحرار في ظل أنواع مختلفة من الجباية وبذلك تحرروا في ظل أحوال اقتصادية متعددة الأشكال .

وكان الوكيل bailiff في انجلترا ، وهو نفسه قن ، أول شكل ظهر به المزارع ، وكان مركزه

---

(١) تقول المادة الأولى من هذا القانون « إن القضاء على كافة أنواع النقابات الطائفية من نفس الطبقة والمهنة من قواعد الدستور الفرنسي الأساسية ، يحرم إعادة إنشاء هذه بأية حجة وفي ظل أي شكل » ، ونصت المادة الرابعة على أنه إذا دخل المواطنون الذين يمارسون نفس المهنة أو الصناعة أو الحرفة في مباحثات أو عقدوا اتفاقات فيما بينهم بقصد رفض العمل بالاشتراك أو القيام به بثمن محدود فإن هذه المباحثات والاتفاقات تعد مخالفة للدستور وهجوماً موجهاً الى الحرية واعلان حقوق الإنسان الخ. والحقيقة أصبح اتحاد العمال ذنباً سياسياً كما كان الحال في ظل قوانين العمل القديمة Revolutions de Paris, Paris, 1791, vol III, P. 523

(٢) Buchez and Roux : Histoire parlementaire, vol. X. p. 195'

شبيها بمركز villicus في أيام روما القديمة وإن كان مجال عمله أضيق . وخلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر حل الفلاح محل الوكيل ، وكان المالك يمد هذا المزارع بالبذور، والماشية والخيل والأدوات الزراعية ، ولم يكن مركزه يختلف عن مركز الفلاحين peasants السابقين ولكنه كان يستغل مقداراً من العمل الأجير أكبر نسبياً . وسرعان ماتحول إلى مستأجر وفق نظام المزارعة metayer أي يدفع الايجار جزءاً من إنتاج المزرعة ، فكان يوفر جانباً من رأس المال الزراعي ويعطي الباقي المالك وكان تقسيم المنتج وفق أنصبة حددها العقدين الطرفين . اختفى هذا الشكل بسرعة في انجلترا لتحل محله الفلاحة بمعناها العادي . وصار هناك المستأجر tenant الذي جعل غايته زيادة رأس ماله عن طريق استخدام العمال الأجراء ، وكان يعطي جانباً من فائض المنتج للمالك نقداً أو عيناً بصفة إيجار الأرض . وطالما ظل المزارع المستقل وعامل المزرعة ممن استطاعوا خلال القرن الخامس عشر الاثراء عن طريق عملهم ظلت ظروف الفلاح متوسطة ومجال الانتاج لديه محدوداً . ولكن الانقلاب الزراعي الذي حدث في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ومعظم السادس عشر زاد من ثراء المزارع بنفس السرعة التي أدى بها إلى إفقار جمهور أهل الريف . وتمكن بفضل اغتصابه للأرض الشائعة الخ أن يزيد عدد ماشيته بدون تكاليف تقريباً يتكبدها في هذا السبيل . وكانت الماشية تزوده بسماد وفير بسبب غنى أرضه المزرعة . بعد ذلك أضيف إلى هذا عامل حاسم في القرن السادس عشر . وكانت الايجارات في تلك الأيام لآجال طويلة غالبا ما كانت لمدة ٩٩ عاما . وكان الهبوط المستمر في قيمة المادة النفيسة وبالتالي في قيمة النقود خيراً كثيراً للفلاح لأن انخفاض قيمة العملة زاد من قوة الأسباب السالفة الذكر التي أدت إلى هبوط الأجور . وعلى ذلك أصبح جزء مما كان أجوراً من قبل يضاف لتزيد أرباح المزرعة . واستمرار الارتفاع في أثمان الحبوب والصوف واللحم وبالاختصار في أثمان كافة المنتجات الزراعية ، زاد من رأس المال النقدي الذي يملكه المزارع دون أي عمل من جانبه بينما ضعف الإيجار الذي كان عليه أن يدفعه والذي كان يقاس بالعملة المنخفضة القيمة[1] . هكذا أثرى المزارع على

---

(١) فيما يختص بتأثير خفض قيمة النقود خلال القرن السادس على مختلف طبقات المجتمع راجع :

A Compendious or Brief Examination of Certain Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days, by W. S., Gentleman.

(لندن ١٥٨١) . وهذا المؤلف مكتوب على هيئة محاورة ولهذا السبب إلى جانب حرفي W. S. ظل الناس طويلا ينسبونه الى شكسبير ، وظل ينشر حتى سنة ١٧٥١ باسم الأخير ، أما المؤلف الحقيقي فهو وليم ستافورد . ونظرا لطرافة المحاورة فضلنا ايرادها بأصلها الإنجليزي وأسلوبها القديم —

حساب عماله وملاك الأرض ، ولا عجب إذن أن أصبحت بانجلترا فى ختام القرن السادس عشر طبقة من « المزارعين الرأسماليين » وهم قوم أدركوا من الثروة ، الحد المعروف فى تلك الأيام (١) .

— الذى كتبت به : —

Knight : "You, my neighbour, the husbandman, you, Master Mercer, and you Goodman Cooper, with other artificers, may save yourselves metely well. For as much as all things are dearer than they were, so much do you raise in the price of your wares and occupations that ye sell again. But we have nothing to sell whereby we might advance the price thereof, to countervail those things that we must buy again."

وفى موضع آخر يسأل الفارس الطبيب قائلا :

"I pray you, what be those sorts that ye mean, And, first, of those that ye think who should have no loss thereby ?" Doctor : "I mean all those that live by buying and selling, for, as they buy dear, they sell thereafter" Knight : "What is the next sort that ye say would win by it ?" Doctor : "Marry, all such as have takings or farms in their own manurance [cultivation] At the old rent, for where they pay after the old rate they sell after the new — that is they pay for their land good cheap, and sell all things growing thereon dear." Knight:

"What sort is that which ye said should have greater loss hereby, than these men had profit ?" Doctor : It is all noblemen, gentlemen, and all others that live either by stinted (fixed) rent or stipend or do not manure (cultivate) the ground, or do occupy no buying or selling"

(١) فى فرنسا نجد أن régisseur أى الشخص المنوط به جباية الرسوم للسادة الاقطاعيين خلال الجزء الأول من العصور الوسطى ، سرعان ما تحول الى رجل أعمال استطاع عن طريق النهب والخداع وما إليهما أن يصبح رأسماليا . وكان بعض هؤلاء الأشخاص من جماعة الأشراف ، كما يتضح من الفقرة التالية « نعهد بأن السيو جاك دى تورين ، من فرسان بيزانسون ، شخص من السيد الذى يتولى الحسابات فى دنجون لدوق وكونت برجندى ، ايجارات معينة خاصة بالاقطاعية المذكورة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٣٤٩ الى ٢٨ ديسمبر من سنة ١٣٥٠ » Blexis Monteil : Traité des matériaux manuscrits, etc, P. 244. — ونرى فى هذا المثال ، كما فى كافة ميادين الحياة الاجتماعية ، يذهب نصيب الأسد إلى الوسطاء . ففى الميدان الاقتصادى يستولى الماليون والمضاربون فى بورصة الأوراق المالية والتجار وأصحاب الحوانيت على زبدة المكسب ، وفى القانون المدنى يستغل المحامى عملاءه ؛ وفى السياسة نجد النائب أكبر قدرا من الناخب ، والوزير أعظم من السلطان الخ ... وكانت الاباديات الإقطاعية الكبيرة فى فرنسا ، كما هو الحال فى انجلترا ، مقسمة الى عدد لا يحصى من المزارع الصغيرة ولكن بشروط ليست فى صالح سكان الريف . وقد ظهرت المزارع (ويقال لها terriens) خلال القرن الرابع عشر ، وزاد عددها باستمرار الى أكثر من مائة ألف وكان يدفع عنها إيجار يتراوح ما بين ½ ، ⅓ المحصول ويدفع نقدا أو عينا . وكانت هذه المزارع عبارة عن fiefs أو sub-fiefs تتبع تبعا لقيمة ومساحة الأرض ، وكثير منها لم يشمل إلا أفدنة قليلة . ولكن كان للفلاحين قدر محدود —

٥ — رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعي على الصناعة

قيام السوق المحلية لرأس المال الصناعي

رأينا كيف أن سلب سكان الريف من أرضهم ووسائل عيشهم زود الصناعات من وقت لآخر بجماهير من البروليتاريا التي لا صلة لها بنقابات الطوائف ، ويعد آ . آندرسن هذا الحادث من الظروف السعيدة بحيث يعزوه إلى العناية الإلهية . لنقف لحظة لبحث هذا العامل من عوامل التجميع الأولى . برغم تناقص عدد الذين يفلحون الأرض ظل إنتاجها كما هو عليه بل وزاد عنه لأن الإنقلاب في علاقات الملكية صحبه تحسين وسائل الزراعة ، وازدياد التعاون وتركز أدوات الانتاج الخ ، وكذلك لأن العمال لم يقتصر أمرهم على أنهم اضطروا إلى بذل جهود أكثر [1] . بل زاد حرمانهم من ميدان الانتاج الذي يستطيعون العمل فيه لحسابهم . وعلى ذلك حينما تحرر فريق من أهل الزراعة تحررت كذلك وسائل العيش التي كانوا يتغذون بها بصفتهم من العمال في الأرض ، وتحولت وسائل العيش هذه إلى عناصر مادية من رأس المال المتغير ، واضطر العامل الذي ألقى به في عرض الطريق إلى شراء قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من مخدومه الجديد أي الرأسمالي الصناعي . بهذا حدث نفس الشيء بالنسبة إلى المواد الخام التي كانت أدوات إنتاج زراعية ، ومعنى هذا أنها حُولت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت . لنفرض مثلا أن بعض فلاحي وستفاليا (وكانوا جميعا في عهد فردريك الثاني يغزلون الكتان لا الحرير) سلبت منهم وسائل العيش والأرض قهراً وطردوا من الأرض ، وأن من بقي منهم صاروا عمالا أجراء في خدمة كبار المزارعين المستأجرين . وفي نفس الوقت تظهر إلى عالم الوجود معامل للغزل والنسج كبيرة حيث يعمل أولئك الذين « تحرروا » من أجل الحصول على أجر . إن الكتان يظل كما هو دون تغيير ولكنه يصبح الآن جزءاً من رأس المال الثابت الذي يملكه رجل الصناعة . ففي الأيام السابقة كان الكتان موزعاً على عدد غفير من صغار المنتجين يزرعونه بأنفسهم ويغزلونه بمقادير صغيرة

= من القضاء على الأهالي يختلف مداه بدرجات متفاوتة عددها أربعة . ويمكن أن ندرك مدى الاستبداد الواقع على السكان الزراعيين من جانب هؤلاء المستبدين الصغار جميعا إذا تذكرنا قول Monteil إنه كان بفرنسا في تلك الأيام ١٦٠٠٠٠ محكمة بينما عددها اليوم ٤٠٠٠ (بما في ذلك قضاة السلام) .

(١) وقد أكد سير جيمس ستيوارت هذه النقطة .

فى بيوتهم وبمساعدة أسراتهم ، وكان الغزل يقوم به هؤلاء القوم كعمل إضافى يراد به الحصول على دخل إضافى أو على هيئة ضرائب لجلالة ملك بروسيا ، وكانت المغازل والأنوال موزعة منتشرة فى أيدى الرأسمالى الذى يجعل الغير يغزلونه وينسجونه من أجله ، وأصبح العمل الإضافى يتم أداؤه ليعود بالربح على عدد قليل من الرأسماليين ، وتجمعت المغازل والأنوال فى ورش كبيرة . وأصبحت المغازل والأنوال والمادة الخام من الآن فصاعداً أدوات للتحكم [1] فى هؤلاء الغزالين والنساجين واستخلاص العمل المجانى منهم . ولكن لايبدو على ظاهر الأمر أن هذه المصانع اليدوية الكبيرة قد تكونت من عدد كبير جداً من مراكز الانتاج الأصغر منها شأناً ، وأنها تعزو وجودها الى انتزاع ممتلكات الكثيرين من المنتجين المستقلين ، ولكن أى ملاحظ غير متحيز لا يمكن أن تغيب عنه هذه الحقيقة . كانت المصانع اليدوية فى عهد ميرابو ، أسد الثورة الفرنسية ، يقال لها الورش المتحدة « Manufactures reunies » . ويقول ميرابو « يعنى الناس بالمصانع اليدوية الكبيرة حيث يشتغل مئات الأفراد تحت إشراف مدير واحد ، ولكن الناس لا تعبأ كثيرا بالمصانع الكبيرة التى يشتغل فيها عدد كبير من العمال على انفصال ، كل لحسابه » . وهذا خطأ كبير لأن هؤلاء وحدهم العنصر الهام فى الثروة الأهلية . . . إن الورشة المتحدة تأتى بالثروة الطائلة لمنظم واحد أو اثنين ولكن العمال ليسوا إلا قوما يكسبون أجرهم سواء كان ضيئاً أو سيئاً ولا ينالون نصيباً فى حالة رخاء المنظم . فى الورشة المستقلة بذاتها لا يثرى شخص ولكن عدداً كبيراً من العمال يتمتع بدرجة من الرخاء . . . فيزداد عدد العمال المجدين والمقتصدين لأنهم يرون فى حسن الخلق والنشاط وسيلة لتحسين شريف فى مركزهم بدلا من الاقتصار على الحصول على زيادة معتدلة فى الأجور وهى زيادة غير ذات أهمية كبيرة فى المستقبل نظراً لأنها إنما تمكن الناس من العيش فى راحة نوعا وإن كان الأجر لايكاد يكفيهم ولايتبقى منه شىء . إن المصانع اليدوية الفردية المنفصلة تعد مع فلاحة الأرض المصانع الحرة » [2] .

---

(١) يقول الرأسمالى « سأبيح لك شرف خدمتى بشرط أن تعطينى ذلك القليل الذى خلفته مقابل العناء الذى أتحمله فى اعطائك الطلبات التى أريدها » Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'économie politique.

(٢) ميرابو (جـ ٣ ص ٢٠ — ١٠٩) — إذا كان ميرابو يعد الورش المنفصلة أدعى الى الاقتصاد وأعظم انتاجية من الورش « المتحدة » ، وينظر الى الأخيرة على أنها لا تعدو كونها عملية غير طبيعية نمت فى رعاية الحكومة ، فإن هذه النظرة يمكن تفسيرها بمركز معظم الصناعات اليدوية بالقارة فى الوقت الذى كتب فيه ميرابو .

إن سلب فريق من أهل الريف وطرده من الأرض لا يقف عند حد « تحرير » العمال لخدمة أغراض رأس المال الصناعي ، هم ووسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم ، وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى خلق السوق المحلية . والحقيقة . إن الحوادث التي تحول صغار المزارعين إلى عمال أجراء ، وتحول وسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم إلى عناصر رأس المال المادية ـ هذه الأحداث تخلق في الوقت ذاته سوقا محلية للرأسماليين كانت أسرة الفلاح في الأيام السالفة تنتج وتصوغ وسائل العيش والمواد الأولية ثم يستهلك أفرادها معظم هذه الأشياء بعد ذلك ، أما الآن فقد أصبحت وسائل العيش والمواد الأولية هذه سلعاً يبيعها المزارع المستأجر الكبير ويجد السوق لها في المصانع اليدوية ، فالغزل أو التيل والمواد الصوفية السميكة وهي أشياء كانت المواد الخام اللازمة لها تحت تصرف كل أسرة فلاح ويغزلها وينسجها الفلاحون أنفسهم لكي يستعملوها ـ هذه تحولت الآن إلى أدوات الصناعة اليدوية وسوقها في نفس الجهات الريفية هذه ، وتركز العملاء الكثيرون المتناثرون والذين كان صغار المنتجين المستقلين يمدونهم بما يحتاجون إليه ـ تقول تركزوا الآن في سوق واحدة كبيرة يزودها رأس المال الصناعي . « إن تحويل عشرين رطلا من الصوف إلى الكساء السنوى لأسرة العامل وهو عمل تقوم به الأسرة في فترات الفراغ من العمل : أمر عادي . أما إذا أتيت بهذه الكمية إلى السوق وأرسلتها إلى المصنع ثم إلى السمسار ومنه إلى التاجر فهنا تلقى عمليات تجارية كبيرة وتجد رأس المال اسميا يستغل بمقدار يعادل قيمته عشرين مرة . وبهذا ترغم الطبقة العاملة على أن تمول أهل المصانع البؤساء وطبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت ونظاما خياليا تجاريا ونقديا وماليا » . (دافيد اركهارت ص ١٢٠) . وهكذا نجد أنه إلى جانب سلب أملاك الفلاحين المستقلين الذين كانوا يشتغلون من قبل لحسابهم : وإلى جانب فصل هؤلاء عما بيدهم من أدوات الإنتاج ، تتحطم الصناعات الريفية الثانوية ويحدث انفصال الصناعة اليدوية عن الزراعة . وعلاوة على هذا فلا شيء سوى تحطيم الصناعات المنزلية الريفية يمكن أن يهيء السوق المحلية في البلد ذلك الاتساع والاستقرار مما يلزم طريقة الانتاج الرأسمالية .

ومع هذا فإن عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لم يسبب أي تحويل كامل من هذا النوع . إن الصناعة اليدوية قد تحقق السيطرة على الإنتاج القومي هنا وهناك أي في حالات متفرقة ولكن كان وراء ذلك دائمــا أساس من إنتاج نظام الحرف اليدوية بالمدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية في الجهات الزراعية . وبينما تعمل الصناعة اليدوية على تقويض أركان هذه بشكل أو بآخر ، إلا أنها تخلقها من جديد في فروع خاصة وفي أماكن معينة وذلك بقدر

لمفاجأة إليها كى تمد الصناعة اليدوية بالمواد الخام اللازمة لها ؛ وبهذا تدعو من جديد إلى قيام طبقة من القرويين ينحصر عملهم الأساسى فى العمل الصناعى ويبيعون إنتاجه لرجال الصناعة مباشرة أو عن طريق التجار الوسطاء ؛ وذلك برغم أن أفراد هذه الطبقة من القرويين يزاولون الزراعة كحرفة ثانوية مساعدة . هذا سبب وإن لم يكن السبب الرئيسى فى ظاهرة تبدو فى أول الأمر مدعاة لحيرة طلاب التاريخ الإنجليزى الذى يقرءون منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر على شكاوى تتكرر من حين لآخر بصدد انتشار الإنتاج ذى الطابع الرأسمالى فى الجهات الريفية مصحوباً باطراد تحطيم طبقة الفلاحين . هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى يجد طالب التاريخ الإنجليزى أن طبقة الفلاحين هذه يعاد تكوينها وإن كانت أقل عدداً فى شكلها جديد ، وإن تم بعثها من جديد فى ظل ظروف أسوأ [١] . والسبب الرئيسى فى هذا أن انجلترا كانت فى وقت بادئ تغلب عليه زراعة الحبوب ، ثم أصبحت فى وقت آخر وقد غلبت عليها تربية الماشية ؛ ويختلف مدى الزراعة تبعاً للتفاوت فى هذا الصدد بين الزراعة وتربية الماشية . أما الأساس الدائم للزراعة الرأسمالية فلم ينشأ إلا بعد قيام الصناعة الكبيرة على أساس الآلات . وحينئذ يتم سلب الأغلبية الكبرى من أهل الريف من ممتلكاتهم ، وبهذا يكمل الانفصال بين الزراعة والصناعة الريفية (التى يقتلع النظام الجديد جذورها وهى الغزل والنسج [٢]) . وعلى ذلك نجد أن الصناعة الحديثة تنجح أول الأمر فى أن تغزو السوق

---

(١) يعتبر عصر كرومويل استثناء لهذا الأمر ، ذلك أنه فى عصر الجمهورية ارتفع جمهور الشعب الإنجليزى بكافة طبقاته من المنزلة المنحطة التى هوى اليها فى عصر التيودور .

(٢) يدرك Tuckeit أن الصناعة الصوفية الحديثة نشأت حينما أدخل استخدام الآلات من الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح ومن القضاء على الصناعات الريفية والمنزلية (جـ ١ ص ١٤٤) — « كان المحراث والنير اختراع الآلهة ومهنة الأبطال . فهل النول والمغزل والمكوك أقل نبلا ؟ إذا فصلت المحراث ، والمغزل والنير ، صارت لديك المصانع وبيوت العمل للفقراء ، والائتمان والذعر ، وشعبان متعاديان وهما الزراعى والتجارى » (David Urquhart, op. cit., P. 122.) . وهنا يأتى كارى شاكيا أن انجلترا تبذل قصارى جهدها كى تجعل من كافة البلدان الأخرى بالعالم بلاداً زراعية صرفة تمدها انجلترا بما تحتاج إليه من البضائع التى تنتجها المصانع ، وهو يصرح أنه بهذا أصيبت تركيا بالدمار « ذلك لأن انجلترا منعت مالكى الأرض والمقيمين فيها من تقوية أنفسهم عن طريق ذلك التحالف أو الارتباط الطبيعى بين المحراث والنول ، وبين المطرقة والمجرفة » (The Slave Trade, p. 125) . وحسب رأى كارى يعتبر اركهارت من العوامل الأساسية فى دمار تركيا لأنه قام بدعاية واسعة لحرية التجارة كى يخدم مصالح انجلترا . وزبدة النكتة أن كارى (وهو من التابعين لروسيا) يريد أن يتم عملية الانفصال عن طريق نظام الحماية الذى يعجل بهذا الانفصال .

العملية بأسرها نيابة عن رأس المال الصناعي[1] .

٦ — أصل الرأسمالى الصناعى

كانت نشأة الرأسمالى الصناعى[2] عملية أقل تدريجا منها فى حالة المزارع المستأجر . لاشك أن عدداً كبيرا من صغار رجال نقابات الحرف ، وعدداً أكبر من هؤلاء من صغار الصناع أو حتى العمال الأجراء ، قد أصبحوا من صغار الرأسماليين ثم تحول بعض هؤلاء الأخيرين إلى رأسماليين كبار (بفضل توسيع نطاق استغلال العمل الأجير وبالتالى التجميع) . إلا أن بطء العملية فى عهد طفولة الإنتاج الرسمالى لم يكن ليتفق مع المطالب التجارية لسوق العالمية الجديدة التى بعثتها الكشوف الجغرافية العظمى التى حدثت فى نهاية القرن الخامس عشر . ولكن ورث العالم من العصور الوسطى شكلين متميزين من رأس المال ، وهذان هما رأس مال المرابين ورأس مال التجار . . . « إن ثروة المجتمع بأسرها تذهب إلى حوزة الرأسمالى أولا . . . فيدفع الإيجار لمالك الأرض ، والأجر للعامل ، والضريبة والعشور لمن يتولى جبايتها ، ويحتفظ لنفسه بأعظم نصيب فى الواقع من المنتج السنوى وهو نصيب يتزايد على الدوام . ويجوز أن نتحدث عن الرأسمالى الآن بأنه أول من يملك الثروة فى الجماعة برغم أنه ليس ثمت من قانون أسبغ عليه حق هذه الملكية . . . وقد حدث هذا التغيير عن طريق أخذ الفائدة عن رأس المال . . . ولذا لا عجب أن حاول كافة المشرعين فى أوربا أن يمنعوا هذا عن طريق القوانين ضد الربا . . إن سلطان الرأسمالى على ثروة البلد تغيير كامل فى حق الملكية ، ولكن بأى قانون أو سلسلة قوانين تم حدوث هذا ؟ »[3] . وحبذا لو تذكر المؤلف أن الثورات

---

(١) إن الاقتصاديين الأجانب من ذوى الميول الإنسانية من أمثال رولى وروجرز وجولدوين سميث وفاوست الخ ، وأصحاب المصانع من ذوى الميول الحرة أمثال جون برايت وشركاه ، يسألون ملاك الأراضى الزراعية الإنجليز « أين ذهب الألوف من الحائزين الأحرار الذين كانوا فيها ؟ من أين أتيتم ؟ أتيتم عن طريق هؤلاء الحائزين الأحرار ! » (وهذا شبيه بالسؤال الذى وجهه الله إلى قابيل عما حدث لهابيل) — وحبذا لو وجهوا السؤال التالى « أين ذهب النساجون والغزالون المستقلون ورجال الحرف اليدوية ؟ » .

(٢) يستخدم اصطلاح « صناعى » هنا تمييزاً له عن « الزراعى » . أما من حيث المعنى « الطبقى » فالمزارع المستأجر رأسمالى صناعى مثل صاحب المصنع .

(٣) The Natural and Artificial Rights of Property Contrasted لندن ١٨٣٢ ص ٩٨ — ٩٩ الخ . وهذا المؤلف الذى نشر دون اسم كاتبه من تأليف توماس هودجسكن .

لاتخلقها القوانين ... لقــــد أعاق الصرحُ الاقطاعي المجتمع وفي الجهات الريفية ، ونظام نقابات الحرف بالمدن ، تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال صناعي — أي تحويل رأس المال النقدي الذي تكون عن طريق الربا والتجارة (١) ولكن زالت هذه العوائق حين انحل المجتمع الاقطاعي ، وحُلّت جماعات الأتباع والخدم ، وسُلبت أملاك أهل الريف .

إن كشوف الذهب والفضة في أمريكا ، والقضاء على السكان الأصليين في بعض الحالات واسترقاقهم أو دفنهم في المناجم في حالات أخرى ، وبدء أعمال الغزو والنهب في جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقية إلى مورد للعبيد وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق — هذه جميعاً الحوادث التي تميز بها الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي ، والعمليات المثالية التي كانت عبارة عن العوامل الرئيسية للتجميع الأولي . ثم جاءت في أعقابها الحرب التجارية بين البلدان الأوربيــة والتي بدأت حين انفصلت الأراضي الواطئة عن أسبانيا واتسع نطاقها في الحرب التي شنتها انجلترا ضد اليعاقبة ثم ظهر لها ذيل حديث العهد في حروب الأفيون ضد الصين . ويمكن أن نرتب مختلف عوامل التجميع الأولي ترتيباً زمنياً وبخاصة بالإشارة إلى بلدان معينة كأسبانيا والبرتغال وهولندة وفرنسا وانجلترا ؛ وتجمعت بالبلد الأخير في نهاية القرن السابع عشر في النظام الإستعماري ، ونظام الدين الأهلي ، ونظام الضرائب الحديث ، والنظام الحديث للإنتاج وقد ارتكزت إلى حد ما على القوة الغاشمة كما هو الشأن في حالة النظام الاستعماري مثلا ؛ ولكنها جميعاً اعتمدت على سلطان الدولة وقوة المجتمع المركزة المنظمة ، وذلك لتشجيع تحويل الانتاج الإقطاعي إلى إنتاج رأسمالي . فالقوة هي المولدة لكل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعاً جديداً ، وهي نفسها قوة اقتصادية .

وقد كتب W. Howitt عن النظام الاستعماري المسيحي يقول « إن أعمال الوحشية التي ارتكبها ما يقال له الشعب المسيحي في كل قطر من أقطار العالم وعند كل شعب أخضعه لمما لا نجد لها مثيلا في الفظائع التي ارتكبها أي جنس آخر في أي عصر من العصور مهما كان ذلك الجنس متوحشا ، جاهلا ، غير عابئ باعتبارات الرحمة ، غير مكترث بكل ما يسبب العار (٢) .

(١) في سنة ١٧٩٤ بعث صغار صانعي القماش بالجز وفدا يلتمس من البرلمان اصدار قانون يمنع أي تاجر من أن يصبح صاحب مصنع — Aikin, op. cit.

(٢) Colonisation and Christianity a Popular History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies لندن ١٨٣٨ ص ٩ — وأذكر لك عن ==

وتاريخ الإدارة الاستعمارية لهولندة وهي الدولة الرأسمالية النموذجية في القرن السابع عشر تاريخ لأعظم العلاقات شذوذاً، وهي علاقات أساسها الغدر والرشوة وارتكاب المذابح والدناءة. وينطبق هذا بصفة خاصة على عادة خطف الناس في سيليبز ليكونوا عبيداً في جاوه، وكان الخاطفون يدربون لهذا الغرض بعناية، وكان المشتركون الأساسيون في هذه التجارة الشائنة اللص نفسه والمترجم والبائع. أما المشترون الرئيسيون فهم الأمراء الوطنيون. وإذا ما خطف الأحداث حجزوا في سجون سيليبز حتى يحين موعد نقلهم إلى السفن. وجاء في تقرير رسمي ما يأتي، ومدينة ماكاسار مثلا مليئة بالسجون السرية كل منها أبشع من الآخر، يزدحم فيها البؤساء وضحايا الجشع والاستبداد، وقد كبلوا بالسلاسل بعد انتزاعهم من أحضان أسراتهم، ولما أراد الهولنديون امتلاك ملقا رشوا حاكم المدينة البرتغالي ووعدوه ٢١,٨٧٥ جنيهاً ثمنا لخيانته. وعندما أدخلهم أسرعوا إلى بيته واغتالوه ليتخلصوا من الدفع. وأينما حلوا سار في ركابهم الدمار والخراب وتناقص السكان. لقد كان عدد سكان بانجوو انجي (إحدى مقاطعات جاوه) ٨٠,٠٠٠ سنة ١٧٥٠ فهوى الرقم إلى ٨٠٠٠ في سنة ١٨١١. وهذه هي النعم التي سبغتها التجارة!

من المعلوم أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية لم تكن ذات النفوذ السياسي الغالب بالهند فحسب، بل إنها احتكرت تجارة الشاي وتجارة الصين عموما ونقل البضائع من وإلى أوربا؛ ولكن كبار موظفي الشركة احتكروا كذلك التجارة الساحلية في الهند وفيما بين الجزر وكذلك التجارة الداخلية الهندية. وكانت احتكارات الملح والأفيون وغيرهما من السلع موارد للثروة لا ينضب معينها، وحدد الموظفون الأثمان حسب إرادتهم وابتزوا أموال الهنود المساكين بلا رحمة. وكان الحاكم العام يشترك في هذه العمليات الخاصة ومنحت العقود لمحاسيبه وأنصاره وتكونت الثروات بسرعة فائقة وسار التجميع الأولى قدماً دون إنفاق شلن واحد في الأصل. والأمثلة كثيرة تدل عليها مثلا محاكمة وارن هاستنجز أمام البرلمان الإنجليزي وإليك واحد منها. منح عقد عن الأفيون لرجل يدعى سوليفان حينما كان على وشك التوجه في بعثة رسمية إلى جهة من الهند بعيدة عن مناطق زراعة الأفيون. ولذا باع العقد لآخر اسمه «بن» بمبلغ

= معاملة السيد الكتاب الثاني Traité de la législation فى كتاب Charles Comte (الطبعة الثالثة، بروكسل ١٨٣٧) — وعلى الذين يريدون أن يعرفوا ما يصنع البورجوازى بنفسه وبالعامل حين يتاح له أن يرسم العامل حسب صورته، أن يدرسوا هذه المسألة بالتفصيل.

(١) Thomas Stamford Raffles (Sometime lieutenant governor of Java): History of Java and its Dependencies, London, 1817.

٤٠٠٠ جنيه وهذا باعه ثانية فى نفس اليوم بستين ألف جنيه . وقدمت قائمة البرلمان تدل على أن الشركة ومستخدميها حصلت على هدايا من الأمراء الوطنيين قدرها ٦ مليون جنيه فيما بين عامى ١٧٥٧ ، ١٧٦٦ . وفى سنتى ١٧٦٩ ، ١٧٧٠ أحدث الإنجليز مجاعة لأنهم اشتروا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا بأسعار خرافية(١) .

كانت معاملة السكان الأصليين أسوأ ما تكون بطبيعة الحال فى المزارع الكبيرة التى كان الغرض منها الإنتاج للتصدير كما هو الحال فى جزر الهند الغربية ، وكذلك كانت فى البلاد الغنية الكثيرة السكان كالمكسيك والهند . وحتى فى المستعمرات بمعناها الصحيح كان التجميع الأولى منطبقا على طابعه المسيحى . ففى سنة ١٧٠٣ أصدر البيورتان بولاية نيو إنجلند قراراً بدفع مبلغ ٤٠ جنيها عن كل فرد من الهنود الحمر يقتل أو يؤسر ؛ وفى سنة ١٧٢٠ تقرر مبلغ ١٢٠ جنيها عن كل هندى أحمر يقتل . ولما أعلنت ولاية ماساشوستس سنة ١٧٤٤ أن إحدى القبائل تعد ثائرة وضعت الأسعار التالية : عن كل فروة رأس تؤخذ من الذكور الذين أعمارهم الثانية عشرة فما فوق ١٠٠ جنيه ؛ والأسير من الذكور ١٠٥ ، وفروة رأس الطفل ٥٠ جنيها ، وبعد عقود قلائل انتقم النظام الاستعمارى من سلالة الآباء البيورتان الأتقياء بسبب الثورة ضد انجلترا بتسليط الجنود المرتزقة عليهم وأعلن البرلمان الانجليزى أن استخدام كلاب الصيد ونزع فروة الرأس « وسائل وضعها الله والطبيعة فى أيدينا » .

تقدمت التجارة والملاحة فى ظل النظام الإستعمارى وأصبحت الشركات التعاقدية أدوات قوية تعمل على تنمية مركز رأس المـــال ، وكان فى المستعمرات سوق للصناعات اليدوية الناشئة ، وزاد احتكار هذه السوق من اشتداد التجميع . تدفقت على البلاد الأصلية الكنوز التى أمكن الحصول عليها عن طريق النهب المباشر والاسترقاق والقتل وتحولت الى رأس مال وبلغت هولندة غاية عظمتها التجارية حوالى سنة ١٦٤٨ ، إذ كانت تملك وحدها تقريبا تجارة الهند الشرقية والتجارة بين شمالى غرب أوربا وجنوبى شرقها ، وفاقت مصايد الأسماك فيها وبحريتها التجارية وصناعاتها مثيلاتها فى أى بلد آخر ، وزاد رأس مال الجمهورية الكلى على رأس مال بقية أوربا كلها . غير أن Gülich ينسى أن يضيف إلى هذه الأقوال أن عامة الناس بهولندة سنة ١٦٤٨ كانوا أكثر إرهاقاً بالعمل وأكثر فقراً وأشد تعرضاً للاستبداد الوحشى من عامة الناس فى بقية أوربا كلها .

---

(١) فى سنة ١٨٦٦ هلك فى مقاطعة أوريسا وحدها أكثر من مليون هندى من الموت جوعا ، ومع ذلك حدثت محاولة لملأ خزانة الدولة الهندية من ثمن ضروريات الحياة التى كانت تباع للقوم الجائعين .

يتضمن التفوق الصناعي اليوم تفوقاً تجارياً ، ولكن في عصر الصناعة اليدوية كان التفوق التجاري ينطوي على معنى التفوق الصناعي ، ومن هنا كان الدور الغالب الذي لعبه النظام الاستعماري اذ ذاك . لقد كان ذلك النظام « إلهاً غريباً » استوى على عرشه الى جانب آلهة أوربا القديمة وطوح بها من أماكنها وأعلن أن إنتاج فائض القيمة الغاية الوحيدة التي يهدف اليها الجنس البشري .

وخلال عصر الصناعة اليدوية انتشر بأوربا نظام الديون الأهلية الذي يمكن أن نجد آثاراً تم عنه بجنوا والبندقية قبل ختام العصور الوسطى ، وساعد على انتشاره النظام الاستعماري وما صحبه من التجارة البحرية ، وهذا هو السبب الذي من أجله نبتت جذور هذا النظام أولا في هولنده . والدين الأهلي (أي بيع الدولة سواء كانت استبدادية ، دستورية أو جمهورية) يكسب العصر الرأسمالي الطابع الذي يميزه . وهو الجزء الوحيد الذي يشغل فعلا في الملكية الجماعية للشعوب الحديثة[1] ، ومن هنا نشأ المذهب الحديث القائل بأن الأمة تزداد ثراء كلما زاد غرقها في الدين . يصبح الائتمان العام (الدين الأهلي) عقيدة يؤمن بها رأس المال ، والشك في هذا النظام خطيئة كبرى .

وهو يصبح أقوى دافع على التجميع الأولى ، وتسبغ « الأرصدة » على النقود العقيمة قوة التوالد والتكاثر وتحولها بذلك إلى رأس مال ويتم ذلك بدون تحمل المخاطر التي تصاحب استثمارها في المشروعات الصناعية أو حتى في إقراضها على هيئة الربا . إن دائني الدولة لا يتنازلون في الحقيقة عن شيء لأن المال الذي يقرضونه يتحول الى أوراق مالية عامة يمكن التعامل بها . وأكثر من هذا فنظام الدين الأهلي لم يقتصر أمره على إيجاد طبقة من حملة الأسهم الذين لا يؤدون عملا ، أو بعث الثروة المرتجلة للماليين الذين يلعبون دور الوسطاء بين الحكومة والشعب ، أو خلق جماعة الملتزمين بجباية الضرائب والتجار ورجال الصناعة ممن يأتيهم نصيب من كل قرض أهلي كأنما هبط عليهم من السماء — إن الدين الأهلي قد عمل أكثر من هذا ذلك أنه سبب قيام الشركات المساهمة والمعاملات في مختلف أنواع الأوراق المالية — وباختصار سبب المضاربة في سوق الأوراق المالية — وخلق المصرفية الحديثة .

كانت المصارف منذ أول أمرها اتحادات من بعض المضاربين الذين وقفوا دائماً الى جانب

---

(١) يلاحظ وليم كوبت أن كافة الأنظمة الأهلية يقال لها « مملكية » ولكن هناك ديناً أهلياً وذلك على سبيل التعويض .

الحكومات وصاروا بفضل ما حصلوا عليه من امتيازات فى مركز يمكنهم من إقراض الدولة ، ومن هنا نجد أن تراكم الدين الأهلى معناه زيادات متتالية فى رأس مال هذه المصارف التى يرجع تطورها الكامل الى تأسيس بنك انجلترا سنة ١٦٩٤ . بدأ البنك المذكور بإقراض أمواله للحكومة بفائدة قدرها ٨٪ ، وفى نفس الوقت خوله البرلمان حق سك النقود من رأس المال هذا بإقراضه من جديد للجمهور على هيئة أوراق نقدية ، وسمح له باستخدام هذه الأوراق لخصم الكمبيالات ودفع مبالغ مقدماً على السلع وشراء المعادن النفيسة . لم يمض طويل حتى أصبحت نقود الائتمان هذه والتى هى من صنع يدى البنك الوسيلة التى تمكن بها من تقديم القروض للدولة ودفع فائدة الدين الأهلى بالنيابة عنها . ولكن لم يكف أن يسترد البنك بيد ما أعطاه بالأخرى بل وبزيادة . ذلك أنه علاوة على هذا ظل الدائن الدائم للشعب ومدينه حتى آخر فلس ، وما لبث تدريجياً أن صار الحفيظ على جميع الذهب والفضة فى البلاد ، ومركز الثقل للائتمان التجارى . وحوالى هذا التاريخ حين أقلع الناس عن عادة إحراق الساحرات . أخذوا فى شنق الذين يزورون الأوراق النقدية . وتدلنا كتابات ذلك العصر ومنها كتابات بولنجبروك مثلا ، على رأى المعاصرين فى ذلك الظهور المفاجىء لهذا القطيع من المصرفيين والماليين وحملة الأوراق المالية والسماسرة والمضاربين (١) .

وفى الوقت الذى ظهرت فيه مختلف الديون الأهلية قام نظام ائتمان دولى صلح لإخفاء أحد مصادر التجميع الأولى فى هذا الشعب أو ذاك . إن الشرور التى كان ينطوى النظام البندقى فى النهب كانت منبعاً ضعيفاً للرأسمالية بهولنده لأن البندقية الآخذة فى الانحلال أقرضت الهولنديين مبالغ كبيرة من المال . ونشأت عصابات مشابهة بين هولنده وانجلترا ، فمنذ بداية القرن الثامن عشر كانت صناعات هولنده قد بزتها صناعات منافستها انجلترا ولم تعد الدولة الأولى الشعب التجارى والصناعى الرئيسى ، ولهذا كان اهتمام الهولنديين الرئيسى فيما بين ١٧٠١ ، ١٧٧٦ إقراض مقادير هائلة من رأس المال وخاصة لانجلترا منافستها الكبرى . وإننا نشاهد نفس الشىء حادثاً بين انجلترا والولايات المتحدة إذ أن قدراً كبيراً من رأس المال الذى يظهر اليوم فى البلد الأخير كان بالأمس فى انجلترا دم الأطفال وقد تحول الى قيمة رأسمالية

ولما كان الدين الأهلى تسنده الإيرادات العمومية التى يتعين عليها أن تهىء أى مبالغ لابد

---

(١) « لو أن التتار غزوا أوربا فى أيامنا لكان من الصعب جداً أن نجعلهم يفهمون أى نوع من المخلوقات ذلك الرجل الذى ندعوه المالى » — منتسكيو . « روح القوانين » — طبعة لندن ١٧٦٩ جـ ٤ ص ٣٣ .

منها لدفع الفائدة السنوية الخ . هذا كان نظام الضرائب الحديث أمراً ضرورياً يكمل نظام القروض الأهلية . وتستطيع الحكومة عن طريق القروض أن تواجه المصروفات غير العادية دون أن تفرض مؤقتاً أعباء جديدة على عاتق دافعي الضرائب ، ولكن في النهاية يصبح من الضروري دفع ضرائب عالية مقابل هذه الميزة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالزيادة في الضرائب بسبب تراكم الديون التي تعقد ستبعد أخرى يجعل من الضروري أن تلجأ الحكومة باستمرار الى عقد قروض جديدة لتغطية المصروفات الجديدة غير العادية . بهذا نجد أن النظام المالي الحديث الذي يتكون محوره من الضرائب على ضروريات الحياة (بما يجعلها أعلى ثمناً) يحمل في طياته بذور متوالية أوتوماتيكية . فالضرائب الفادحة اليوم مسألة مبدأ أكثر منها مسألة عرضية . ففي هولندة حين بدأ هذا النظام امتدحه الوطني الشهير دي ويت في كتابه Maxims على أنه أفضل نظام يجعل العامل الأجير مطواعاً ، مقتصداً ، نشيطاً — وهو مرهق بالعمل . ولا يعنينا هنا الآثار الخطيرة لفداحة الضرائب على العامل الأجير بل يهمنا الأثر على الطريقة التي بها تؤدي إلى سلب الفلاحين ورجال الحرف اليدوية من أدوات الإنتاج ، وباختصار كافة أعضاء الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى . ومما زيد في طاقة الضرائب الفادحة على إحداث هذه النتيجة نظام الحماية الجمركية .

من الحقائق التي لا تحتمل الشك أن الدين الأهلي والنظام المالي كان لهما نصيب بالغ في رسملة الثروة وسلب الجماهير مما تملك ، كما أنهما حملا بعض الكتاب من أمثال كوبت ودبلداي على أن يعزوا خطأ فقر عامة الناس في الأزمنة الحديثة الى هذين السببين .

وكان نظام الحماية الجمركية حيلة لخلق أصحاب المصانع ، وسلب العمال المستقلين من أدوات الإنتاج ، وتحويل أدوات الانتاج ووسائل العيش القومية الى رأس مال ، وتقصير فترة الانتقال من نظام إنتاج العصور الوسطى الى نظام الانتاج الحديث . وفي بعض البلدان التابعة لغيرها اجتثت الصناعة كما حدث بالنسبة للصناعة الصوفية بايرلنده في ظل الحكم الإنجليزي . أما في دول القارة فكانت العملية أبسط بكثير ، فهنا حصل رجال الصناعة على رأس مالهم الأصلي من خزانة الدولة الى حد كبير . في هذا قال ميرابو « لماذا يذهب الناس بعيداً في البحث عن سبب النجاح الباهر الذي أحرزته سكسونيا في الصناعة ؟ إن السبب نلقاه في الدين الأهلي البالغ مائة وثمانين مليوناً » (جـ ٢ ص ١٠١) .

فالنظام الاستعماري ، الدين الأهلي ، عبء الضرائب الثقيل ، الحروب التجارية الخ —

هذه العوامل كلها التي تولدت عن عصر الصناعة اليدوية نمت وازدهرت خلال عهد طفولة الصناعة الكبيرة . لقد احتفل عولد الأخيرة بقتل الأبرياء أو بمعنى آخر بخطف الأطفال . وبرغم أن السير ف . م . إيدن قد تعود على مظاهر سلب أهل الريف من أملاكهم ويرى فيها أمراً أساسياً لقيام الزراعة الرأسمالية وإقامة النسبة الواجبة بين الأراضي المزروعة والمراعي ، فإنه لا يبدي نفس القدر من عمق الادراك الاقتصادي بصدد ضرورة خطف الأطفال أو استعبادهم بقصد إقامة التناسب الواجب بين رأس المال والعمل ، وفي هذا يقول «قد يكون جديراً بالتفات الجمهور أن يرى هل من الضروري لنجاح الصناعة أن ينزع الأطفال من الأكواخ والورش ، وأن يجبروا على العمل بالتناوب خلال الشطر الأعظم من الليل ، وأن يحرموا من الراحة التي يتطلبها الصغار أكثر من غيرهم وإن كانت الراحة لا غنى عنها للجميع ، وأن يتجمع عدد كبير من الأفراد من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار والميول بحيث أن القدوة لابد أن تؤدي الى انتشار الفجور والفساد — على الجمهور أن ينظر هل هذا كله يؤدي الى الهناء الفردي أو رخاء الشعب» (ح١ ، الكتاب الثاني ، الفصل الأول ، ص٤٢١).

ولنستمع الآن الى فيلدن «في مقاطعات دربيشير ونوتنجهامشير وبخاصة لانكشير استخدمت الآلات التي اخترعت حديثاً في مصانع كبيرة أقيمت على جوانب المجاري مما يجعل في الإمكان إدارة العجلة المائية . نشأ الطلب فجأة على ألوف الأيدي العاملة في هذه الأماكن النائية عن المدن وكان الطلب شديداً في لانكشير بصفة خاصة لأنها قليلة السكان . ولما كانت أكبر الحاجة منصبة على الأطفال جرت العادة في الحال بأن يؤتى بالصبيان apprentices من بيوت العمل التابعة للأبرشيات في لندن وبرمنجهام وغيرهما ، فتساق تلك المخلوقات الصغيرة التعسة نحو الشمال وتتراوح أعمارها بين السابعة والثالثة عشرة أو الرابعة عشرة . وكانت العادة أن يتولى صاحب العمل كساءهم وتغذيتهم وإسكانهم في بيت خاص بهم بجوار المصنع ، وكان هناك مشرفون على العمل ينحصر صالحهم في حمل الأطفال على العمل إلى أقصى حد ، ذلك أن أجر هؤلاء المشرفين كان يتبع مقدار العمل الذي يستطيعون استخلاصه . وبطبيعة الحال كانت القسوة النتيجة المترتبة على هذا» ثم يتحدث الكاتب عن مختلف صنوف القسوة الواقعة على الصغار في الجهات الصناعية وبخاصة في المقاطعة المجرمة التي أنتمي إليها (لانكشير) من جلد وضرب وتقييد بالأغلال وتعذيب وتجويع في بعض الحالات حتى أن البعض عمد الى الانتحار . وكان رجال الصناعة يحصلون على أرباح طائلة وهذا زاد من شهيتهم ولذا لجأوا إلى أساليب تهيء لهم سبيل الربح الى غير حد وذلك باتباع نظام التناوب بالليل والنهار

بحيث ، أنه من التقاليد المألوفة فى لانكشير ان الاسرة لاترد مطلقا »[١]

بنمو الإنتاج الرأسمالى فى عصر الصناعة اليدوية فقد الرأى العام بأوربا آخر بقية من الخجل والضمير ، وفاخرت الشعوب بكل ذميمة تؤدى إلى تجميع رأس المال . فاذا قرأت الحوليات التجارية التى وضعها إ . أندرسن رأيته يحفل من انتصارات السياسة الإنجليزية أنها استطاعت بعد عقد صلح يوترخت أن تنتزع من أسبانيا بمقتضى معاهدة Asiento امتياز ممارسة تجارة الرقيق التى كانت حتى ذلك الوقت مقصورة فى حالة الانجليز على مابين الساحل الإفريقى وجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا وبين إفريقية وأمريكا الأسبانية . حصلت انجلترا على احتكار تزويد أمريكا الأسبانية بعدد من السود كل عام يبلغ ٤٨٠٠ حتى سنة ١٧٤٣ ، وفى نفس الوقت كان هذا سبيلا لتغطية أساليب التهريب الانجليزية . على أساس تجارة الرقيق أصبحت ليفربول مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى فيها . وإنها لتلتى حتى اليوم بعض « المحترمين » من أهل ليفربول على استعداد للكتابة بحماس عن تجارة الرقيق ومن أمثلة ذلك Aikin الذى يتحدث عن « روح المغامرة الجريئة التى تميزت بها تجارة ليفربول وأوصلتها إلى الدرجة الحالية من الرخاء بسرعة ، وأوجدت عملا وفيرا للملاحة والبحارة ، وزادت إلى حد كبير الطلب على مصنوعات البلاد »[٢] . وبلغ عدد سفن ليفربول المشتغلة بتجارة الرقيق ١٥ فى سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ (١٧٥١) ، ٧٤ (١٧٦٠) ، ١٣٢ (١٧٩٢)

وبينما استخدمت صناعة القطن فى انجلترا الأطفال واستعبدتهم فانها فى الوقت نفسه عملت

---

(١) مصدر سابق ص ٥ — ٦ — راجع أيضا Aikin (١٧٩٥ ص ٢١٩) ، وكذلك Gisborne : Inquiry into the Duties of Men (١٧٩٥ ج ٢) . ولما أدخل استخدام الآلة البخارية انتقلت المصانع من الأماكن المجاورة لمساقط الماء إلى أواسط المدن حيث وجد أولئك « المتعففون » ممن يحققون القيمة الفائضة ، عمل الأطفال على مقربة منهم وبهذا لم تكن بهم حاجة إلى البحث عن الأرقاء من بيوت العمل . ولما قدم سير و . بيل (والد الوزير بيل) سنة ١٨١٥ إلى البرلمان مشروع قانون لحماية الأطفال وقف فرنسيس هورنر الصديق الحميم لريكاردو وتحدث كيف يباع هؤلاء الأطفال ويعلن عنهم علنا كأنما هم جزء من المتاع المملوك . ثم ذكر مثالا من قضية عرضت قبل ذلك بعامين أمام Court of King's Bench وهى خاصة بعدد من هؤلاء الأطفال أعطتهم إحدى أبرشيات لندن كصبيان لاحد رجال الصناعة ثم نقلوا إلى شخص آخر ، وأخيرا وجدهم بعض أهل الخير فى حالة مجاعة . وقال كذلك إنه عرضت قبل ذلك بسنوات أمام لجنة برلمانية حالة أشد فظاعة عن اتفاق أبرشية بلندن وأحد رجال الصناعة فى لانكشير واشترط العقد أن يأخذ الأخير مع كل ٢٠ طفلا سليمى التكوين طفلا واحدا معتوها .

(٢) مصدر سابق ص ٣٣٩ .

على تحويل نظام العبيد فى الولايات المتحدة إلى نظام تجارى للاستغلال . ونقول بوجه عام إن الاستعباد المستتر للعمال الأجراء فى أوربا صار الأساس الذى قام عليه استعباد سافر لا يعرف حدوداً فى العالم الجديد(١) .

تلك هى الآلام التى كان لا بد منها فى سبيل إقامة « القوانين الطبيعية الخالدة » لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، وفى سبيل إكمال فصل العمال عن أدوات العمل ، وتحويل أدوات الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال من جهة وتحويل جماهير السكان من جهة أخرى إلى عمال أجراء أو « فقراء عاملين » أحرار ، وهو ذلك الشيء غير الطبيعى الذى تولد فى التاريخ الحديث(٢) . لقد قال Augier (٣) « تأتى النقود إلى العالم وعلى خدها علامة المولد » ، ولا يقل عن هذا صدقاً أن رأس المال يجيء إلى العالم ملوثاً بالوحل من رأسه إلى أخمص قدميه ، « ويتفجر الدم من كافة مسامه »(٤)

---

(١) فى سنة ١٧٩٠ كان بجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا (١٠) من العبيد مقابل (١) من الاحرار ، وكانت النسبة ١٤ : ١ (جزر الهند الغربية الفرنسية) ، ٢٣ : ١ (جزر الهند الغربية الهولندية)
Henry Brougham : An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers, Edinburgh, 1803, Vol. II, p. 74.

(٢) ظهرت عبارة « الفقراء العاملون » فى القوانين الانجليزية بمجرد أن نمت طبقة أولئك الذين يكسبون الاجر ، وكان يقصد التمييز عن « الفقراء الخاملين » (المتسولون الخ) من جهة وعن العمال الذين لا زالوا يملكون أدوات العمل الخاصة بهم . وقد انتقلت عبارة « الفقراء العاملون » إلى الاقتصاد السياسى حيث نجدها فى كتابات Culpeper J. Child ، الخ حتى آدم سميث وايدن . وعلى ذلك نستطيع تقدير إيمان إدمند برك « تاجر الآراء الاقتصادية الفاسدة » الذى وصف اصطلاح « الفقراء العاملون » بأنه « نكرة سياسية لعينة » . وقد وقف برك موقف العداء من الثورة الفرنسية لأنه رجل متملق كان فى خدمة الاوليجاركية الانجليزية ، كما لعب دور الرجل الحر ضد هذه الاوليجاركية نفسها حين بدأت القلاقل الامريكية اذ كان كذلك فى خدمة المستعمرات الامريكية الشمالية . وقد ظل الرجل بورجوازياً عادياً ، فهو الذى قال « إن قوانين التجارة هى قوانين الطبيعة وعلى ذلك فهى قوانين الهية » (ص ٣١ — ٣٢) . فلا عجب اذن أن باع نفسه دائماً فى السوق الاحسن وذلك تبعاً للقوانين الطبيعية السماوية . ونجد صورة جيدة لإدمند برك بالمظهر الحر فى كتابات المستر تكر وكان الأخير من رجال الدين وجماعة التورى ولكن فيما عدا ذلك كان رجلا شريفاً ومن أكفاء رجال الاقتصاد السياسى . نظراً لما نلمسه من عدم التمسك بالمبادىء اليوم ونظراً للإيمان الخالص « بقوانين التجارة » فمن الواجب علينا أن نكشف عيوب أمثال برك الذين يختلفون عن خلفائهم بأنهم من ذوى المواهب !

(٣) Marie Augier : Du Crédit public, Paris, 1842.

(٤) يقول أحد الكتاب فى احدى المجلات إن رأس المال يثير الشقاق والخلاف وهو جبان وهذا صحيح جدا ولكن هذا لا يقرر المسألة تماما . ان رأس المال يرفض الربح أو الربح الصغير جدا ===

٧ — الاتجاه التاريخى للتجميع الرأسمالى

ما الذى يتم عليه التجميع الأولى لرأس المال ومنشؤه التاريخى ؟ من حيث أنه ليس سوى التحويل المباشر للعبيد والأقنان إلى أجراء (وهو تغيير من حيث الشكل فقط) فإن معناه لا يزيد عن أنه سلب المنتجين المباشرين أى وضع حد للملكية الخاصة المرتكزة على عمل صاحبها . بخلاف الملكية الاجتماعية أو الجماعية لا وجود للملكية الخاصة إلا حيث تصبح أدوات العمل وأحوال العمل الخارجية ملكا لأفراد خصوصيين . ولكن يختلف طابعها تبعاً لما إذا كان هؤلاء الأفراد عمالا أو غير عمال . إن المظاهر التى لا عدة لها والتى يبدو لأول نظرة ان الملكية الخاصة تظهرها ليست سوى انعكاسات الحالات المتوسطة التى بين هذين الطرفين المتطرفين .

إن ملكية العامل الخاصة لأدوات الإنتاج أساس الصناعة الصغيرة التى هى شرط لا غنى عنه لنمو الإنتاج الاجتماعى وروح الفردية الحرة فى نفس العامل . وبطبيعة الحال نجد طريقة الانتاج هذه أيضا فى نظام العبودية وفى نظام الرق الإقطاعى ، ولكنها لا تزدهر وتبدى نشاطها الكامل إلا حيث يكون العامل المالك الخاص لأدوات العمل التى يستعملها ، وحيث يملك الفلاح الأرض التى يفلحها ، ورجل الحرفة اليدوية الذى يملك العُدد التى يستخدمها بصفة كونه فناناً حاذقاً .

هذه الطريقة فى الإنتاج تفترض تجزئة التربة قطعاً ، وتوزيع ملكية أدوات الإنتاج . وكما أنها تستبعد تركيز هذه الأدوات فى أيد قليلة فكذلك تستبعد التعاون ، وتقسيم العمل داخل عملية الإنتاج ، والسيطرة الاجتماعية على قوى الطبيعة والتنظيم الإجتماعى لها . وحرية نمو قوى الانتاج الإجتماعية . إنها لا تتفق إلا مع حدود ضيقة للانتاج والمجتمع وهذه حدود هى وليدة نمو تلقائى ، وتكوين الرغبة فى إدامة وجود مثل هذه الحدود كما قال بيكير محق « حكما بإدامة حالة العجز العالمى الشامل » . وإذ تبلغ طريقة الانتاج هذه مستوى معيناً من النمو فإنها تأتى إلى العالم بوسائل مادية تحطمها نفسها ، ومنذ ذلك الوقت تتكون فى المجتمع قوات ومشاعر

= وذلك كما كان يقال من قبل إن الطبيعة تكره الفراغ . وإذا كان الربح مناسبا كان رأس المال جريئا جدا ، فيبلغ ١٠ ٪ يضمن استثماره فى أى مكان ، ٢٠ ٪ يثير الرغبة ، ٥٠ ٪ يولد الجسارة الإيجابية ، ١٠٠ ٪ يجعله يطأ جميع القوانين الانسانية ، وفى حالة ٣٠٠ ٪ لا يتورع عن أى جريمة أو مخاطرة حتى ولو أدى الأمر إلى شنق صاحبه . إذا كان الاضطراب والنزاع يتيسان بالربح ، فإن الأخير يشجع عليهما ، وقد أثبت التهريب وتجارة العبيد كل ما ذكر هنا » . T. J. Dunning, op. cit. 35.

تحس أن هذه الطريقة تغل يقيدها . لابد من تحطيمها ، فيتم القضاء عليها . هذا التحطيم ، وتحويل أدوات الإنتاج الفردية والمتناثرة إلى أدوات انتاج متركزة ، وتحويل ملكية الكثيرين الضئيلة إلى ملكية ضخمة فى أيدى القلائل ، وحرمان الجماهير العظيمـــة من الأرض ومن وسائل العيش ومن أدوات العمل — هذا السلب لما تملك الجماهير تتكون منه مقدمة تاريخ رأس المال . وقد عرضنا لبعض الاجراءات القهرية التى استخدمت فى سبيل تجميع رأس المال ، وتم سلب المنتجين المباشرين بوحشية لاتعرف الرحمـــة وفى ظل دافع أحط وأدنأ وأبشع المشاعر والأهواء . إن الملكية الفردية التى كسبها صاحبها بعمله والقائمة على التآلف بين العامل المستقل الفردى والمنعزل وبين الأحوال التى يؤدى فيها عمله — هذه الملكية تحل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية بيتها ويسندها استغلال عمل الآخرين ، ولكنه عمل يعد من الناحية الشكلية عملا حراً (١) .

ومجرد أن يتفكك المجتمع القديم ويتحلل عن طريق عملية التحويل هذه ، ومجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحول أحوال العمل التى يشتغلون فيها إلى رأس مال ، ومجرد أن تتمكن طريقة الإنتاج الرأسمالية من الوقوف على قدميها — حينئذ تجـــد أن استمرار تشريك Socialisation العمل وازدياد تحويل الأرض وكافة أدوات الإنتاج الأخرى إلى الاستعمال الإجتماعى الطابع (أى المشترك بواسطة الجماعة) الأمر الذى ينطوى على معنى مواصلة عملية نزع الملكية الخاصة من أربابها — نقول إن هذا جميعه يتخذ شكلا جديداً . لم يعد العامل الذى يعمل لحسابه هو الذى تنزع منه ملكية ما لديه ، إن الذى يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالى نفسه الذى يستغل عمالا كثيرين ، وهذا السلب تبعث عليه القوانين الكامنة فى الإنتاج الرأسمالى وتسببه مركزة رأس المال . تجد رأسمالياً يحطم عدداً من أمثاله الرأسماليين وإلى جانب هذه المركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد قليل منهم ، يزداد نمو الشكل التعاونى لعملية العمل ، وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فتزرع الأرض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتميل أدوات العمل إلى الأشكال التى لايلائمها سوى الجهد المتحد ، ويجرى الاقتصاد فى أدوات الانتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الاجتماعى . تدخل كافة شعوب

---

(١) « إننا فى حالة من المجتمع جديدة تماما ... إننا نتجه إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل » — سيسموندى « مبادىء جديدة فى الاقتصاد السياسى » ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

العالم فى نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دولياً وبينما يطرد التقص فى عدد عظماء الرأسماليين (الذين يغتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة فى الفقر والظلم والاستعباد والانحطاط والاستغلال ، ولكن فى الوقت نفسه يشتد سخط الطبقة العاملة التى تزداد عدداً وتنظيما واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الانتاج الرأسمالية . يصبح الإحتكار الرأسمالى قيداً على طريقة الانتاج التى ازدهرت معه وفى ظله ، ويصل تمركز أدوات الانتاج وتشريك العمل نقطة لا يتفقان عندها مع غشائهما الرأسمالى . يدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية ، وإذا بالذين سلبوا غيرهم ملكيتهم يُسلبون ما يملكون (The expropriators are expropriated) .

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الانتاج الرأسمالية هى السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الانتاج الرأسمالى يولد — بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير — القوة التى تسلبه أى تنفيه . وهذا سلب السالب (نفى النفى) . هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيـــدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج (التى ينتجها العمل نفسه) .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمداً وأشد عنفاً وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر فى الحالة الأولى متعلقاً باستيلاء البعض على ملكية جمهور النـاس ، أما فى الحالة الأخيرة فالذى يعنينا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس .

الفصل الخامس والعشرون

النظرية الحديثة في الاستعمار

يخلط الاقتصاد السياسي بين الملكية الخاصة القائمة على عمل المنتج ذاته ، وتلك التي تقوم على أساس استغلال عمل الغير . ولكن الاقتصاديين لاينسون فقط أنهما ضربان متناقضان بل ينسون أيضاً ألا قيام للنوع الثاني إلا بالقضاء على الأول . وفي أوروبا الغربية حيث نشأ علم الاقتصاد السياسي تمت عملية التجميع الأولى بدرجة متفاوتة . ففي بعض بلاد هذا الجزء من العالم سيطر النظام الرأسمالي على ميدان الانتاج القومي بأسره . وفي البعض الآخر حيث لا زالت الأحوال الاقتصادية لم يكتمل نموها نجد أن النظام يتحكم برغم ذلك وبطريقة غير مباشرة في بعض طبقات المجتمع التي لا زالت قائمة إلى جانب الرأسمالية ومستندة إلى طريقة بالية في الانتاج وذلك بالرغم من أن هذه الطبقات قد دخلت في دور الانحلال . يطبق رجل الاقتصاد السياسي على عالم رأس المال هذا آراء عن القانون والملكية استقاها من عصر سابق لقيام الرأسمالية ، وهو يزداد إبداء هذه الآراء والمذاهب كلما كانت الحقائق أعلى صوتاً في إنكارها . ولكن الحال بخلاف هذا في المستعمرات [1] فهناك يلقى النظام الرأسمالي مقاومة المنتجين الذين يملكون أدوات الانتاج التي يعملون بها والذين يستطيعون اجتناء الثروة لأنفسهم عن طريق عملهم بدلا من أن يعملوا لإثراء الرأسمالي . هذا التعارض بين نظامين اقتصاديين متضادين يتخذ من الناحية العملية مظهر صراع بينهما . فإذا كان الرأسمالي يؤازره سلطان أمته عمل على أن يزيح من طريقه أساليب الانتاج والامتلاك القائمة على عمل المنتجين المستقل . وبينما نجد الاقتصادي تدفعه المصلحة الذاتية في بلده إلى التصريح بأن الطريقة الرأسمالية في الانتاج تماثل نقيضها ، نراه إذا تعلق الأمر بالمستعمرات يعلن مدفوعا بالمصلحة الذاتية أنهما طريقتان متعارضتان ، وفي سبيل إدراك هذه الغاية يوضح أن نمو إنتاجية العمل الاجتماعية

---

(١) نتحدث هنا عن المستعمرات بأدق معانيها على أنها بلاد ذات تربة عذراء يستعمرها مهاجرون أحرار . ومن الوجهة الاقتصادية لا تزيد الولايات المتحدة عن كونها مستعمرة لأوربا . ويدخل تحت عنوان المستعمرات المزارع plantations السابقة العهد والتي تغيرت الأحوال فيها بسبب إلغاء الرق .

والتعاون ، وتقسيم العمل ، واستخدام الآلات على نطاق واسع الخ من الأمور التي يستحيل تحقيقها إلا إذا تحول جانب متناسب من أدوات الانتاج التي بأيدي العمال إلى رأس مال. وفي سبيل مصلحة ما يقال له « الثروة الأهلية » يبحث عن أساليب مفتعلة ليضمن بها فقر الجماهير. « يرجع فصل ٢٠ ج . ويكفيلد لا إلى أنه كشف شيئا جديداً عن المستعمرات [1] بل إلى أنه كشف فيها الحقيقة بصدد أحوال الإنتاج الرأسمالي في البلد المالكة للمستعمرات . وكما حاول نظام حماية التجارة في أول أمره أن [2] يخلق الرأسماليين بطرق اصطناعية ، كذلك نجد أن نظرية ويكفيلد في الاستعمار والتي جربت انجلترا تنفيذها بمرسوم أصدره البرلمان حاولت خلق العمال الأجراء في المستعمرات ، وقد تحدث الرجل عن هذا بأنه الاستعمار المنظم « Systematic colonisation » . لقد كشف أولا أن ملكية النقود وأدوات العيش والآلات وأدوات الانتاج الأخرى لا تكفي في المستعمرات لتجعل من صاحبها رأسماليا إلا إذا وجد هنالك أيضا عمال أجراء أي أشخاص آخرون يضطرون إلى بيع أنفسهم « عن طواعية واختيار » ، وكشف أن رأس المال ليس شيئا ولكنه علاقة اجتماعية بين الأشخاص وهي علاقة تنميها وتحددها الأشياء [3] ، وقال آسفا إن المستر بيل أخذ معـــه من انجلترا إلى سوان ريفر بأستراليا الغربية وسائل عيش وأدوات إنتاج قيمتها ٥٠٠٠٠ من الجنيهات ، غير أنه كان على قدر من بعد النظر بحيث اصطحب معه ٣٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال من الطبقة العاملة ولكن على إثر وصوله إلى المكان الذي قصد إليه لم يجد خادما يعد له فراشه أو يأتيه بالماء من النهر . [4] يا لمستر بيل المسكين الذي احتاط لكل شيء إلا تصدير علاقات الانتاج الإنجليزية ، لقد نسي أن يأخذها معه إلى سوان ريفر ! وقبل أن أتناول كشوف ويكفيلد لابد من ملاحظتين أوليتين . نعلم أن أدوات الانتاج ووسائل العيش ليست رأس مال

(١) هذا الادراك النادر الوقوع من جانب ويكفيلد في موضوع المستعمرات سبقه اليه ميرابو ومن قبل ذلك الاقتصاديون الانجليز .

(٢) بعد ذلك أصبحت الحماية ضرورية مدى فترة من الوقت في الصراع التنافسي الدولي ؟ ولكن مهما كانت الاسباب الداعية الى الحماية فإن نتائجها تظل واحدة .

(٣) « والأسود أسود ولا يصبح عبداً إلا في حالات معينة . إن الغزالة آلة لغزل القطن ولا تصبح رأس مال إلا في حالات معينة . فإذا ما انتزعناها من هذه الظروف فلا تعود رأس مال أكثر مما يكون الذهب بذاته وفي حد ذاته نقوداً أو أكثر مما يكون السكر ثمنا للسكر ... إن رأس المال علاقة إنتاج اجتماعية وعلاقة تاريخية من الانتاج » — كارل ماركس Wage Labour and Capital (صحيفة الرين الجديدة ، العدد رقم ٢٦٦ ، ٧ أبريل ١٨٤٩) .

(٤) E. g. Wakefield : England and America ، ج ٢ ص ٣٣ .

مادامت ملكا للمنتج المباشر وأنها لا تصبح رأس مال إلا إذا كانت وسائل للاستغلال وإخضاع العامل لسلطانها ، ولكن روحها الرأسمالية تظل في ذهن رجل الاقتصاد السياسي ممتزجة بجوهرها المادي بحيث يستمر في إطلاق عبارة رأس المال عليها حتى ولو كانت تمثل العكس تماما . وهذا ما يفعله ويكفيلد . وعلاوة على هذا تراه يطلق عبارة « التقسيم المتساوي لرأس المال » على تقسيم أدوات الإنتاج إلى ملكيات فردية لعدد من العمال كل منهم مستقل عن الآخر ويشتغل لحسابه . وهذا هو الشأن مع رجل الاقتصاد السياسي كما هو مع المقنن الاقطاعي . فقد ظل الأخير يطلق على علاقات نقدية صرفة نفس العبارات التي استقاها من أفكاره عن القانون الاقطاعي .

يقول ويكفيلد « لو فرض أن امتلك جميع أعضاء المجتمع أنصبة متساوية من رأس المال .. لما كان لأي إنسان ... دافع يحمله على تجميع مقدار أكبر من رأس المال ، وهذا هو الحال إلى حد ما في المستعمرات الأمريكية حيث الرغبة الشديدة في الامتلاك تحول دون وجود طبقة من العمال الذين يؤجرون » (١) (ج١ ص ١٧) . وهكذا تبدو استحالة التجميع الرأسمالي وقيام طريقة الإنتاج الرأسمالية ما دام في استطاعة العامل أن يجمع رأس المال لحسابه (وهو قادر على ذلك ما دام يملك أدوات الإنتاج التي يعمل بها) . لا وجود لطبقة العمال الأجراء التي لا غنى عنها للرأسمالية ، فكيف إذن تم في أوروبا القديمة فصل العامل عن لوازم العمل وبذا ظهر رأس المال والعمل الأجير ؟ ينسب ويكفيلد هذا إلى عقد اجتماعي من نوع مبتكر تماماً « لقد أتبع الجنس البشري ... طريقة بسيطة لتنمية تجميع رأس المال » . . وهي طريقة لا شك شغلت أذهانهم منذ عهد آدم على أنها الغاية الوحيدة من وجودهم « فقسم أفراده أنفسهم إلى مالكين لرأس المال ومالكين للعمل . . . وكان هذا التقسيم . . . نتيجة التفاهم والانسجام والاتفاق » (شرحه ص ١٨) . وبكلمة واحدة سلب الجنس البشري نفسه مما يملك « إكراما » لتجميع رأس المال » . وإذن قد يفترض المرء أن هذه الغريزة من التعصب المتسم بطابع إنكار الذات يبدو مفعولها في المستعمرات إذ فيها وحدها يوجد الناس والأشياء في ظل ظروف قد تجعل من المستطاع التطبيق العملي لهذا العقد الاجتماعي وتحويله من عالم الأحلام إلى عالم الحقيقة . فلو كان الأمر كذلك فلماذا نلجأ إلى « الإستعمار المنظم » ليحل محل الاستعمار الذي يقوم من تلقاء ذاته والذي هو نقيض النوع الأول تماما ؟ « من المشكوك فيه أن عدد من يقال لهم العمال الأجراء يبلغ عشر السكان في الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكي . . . أما في انجلترا ... فالطبقة العاملة عبارة عن الشطر الأكبر من السكان »

(شرحه ص ٤٢،٤٣،٤٤) . حقا إن الدافع على أن يسلب الإنسان نفسه ما يملك من أجل رأس المال نادر الوجود بين السكان العاملين بحيث أن الرق تبعا لرأى ويكفيلد هو الأساس الطبيعى الوحيد للثروة بالمستعمرات ، وما ، الإستعمار المنظم ، الذى يدعو إليه سوى وسيلة يضطر الى الاتجاه إليها لأنه اليوم أمام قوم أحرار لاعبيد . لم يأت المستعمرون الأسبان الأولون فى سان دومنجو بالعمال من أسبانيا . ولكن لولا العمال (ويحسن أن تقول العبيد) لزال رأس مالهم أو لتناقص على الأقل إلى الحد الذى يتمكن معه كل فرد من استخدامه بنفسه . وهذا ما حدث فعلا فى آخر مستعمرة أسسها الإنجليز وهى مستعمرة نهر سوان حيث هلك مقدار كبير من رأس المال والبذور والأدوات الزراعية والماشية بسبب عدم وجود عمال لاستعمالها وحيث لم يحتفظ أى من المستعمرين بقدر من رأس المال أكبر مما يستطيع استخدامه بيديه (شرحه ج ٢ ص ٥) .

رأينا أن فصل جماهير الشعب عن ملكية الأرض الأساس الذى تقوم عليه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج ومن جهة أخرى ينحصر جوهر الاستعمار الحر فى أن أغلبية الأرض لازالت ملكية عامة وأن فى استطاعة كل مقيم فيها أن يحول جانباً منها إلى ملكية خاصة له وإلى أدوات إنتاج فردية دون ان يتدخل فى شئون من يأتون بعده من المستعمرين إن أرادوا أن يعملوا نفس الشىء (١) .

هذا سر رخاء المستعمرات كما أنه السر فى مقاومتها لتغلغل رأس المال فى أرضها — وهذا خطأها الأكبر ! » — حيث تكون الأرض رخيصة جداً والناس جميعاً أحرار ، وحيث يستطيع كل امرىء إن شاء أن يحصل بسهولة على قطعة من الأرض فان الأمر لايقتصر على كون العمل غالياً جداً من حيث نصيب العامل فى المنتج بل تنشأ صعوبة فى الحصول على العمل المتحد بأى ثمن » (شرحه ج ١ ص ٢٤٧) .

ونظراً لأنه فى المستعمرات لم يتم فصل العمال عن الأشياء اللازمة للعمل وعن الأرض أو أن الفصل حدث فى حالات متفرقة أو إلى حد محدود ، لهذا لم يحدث كذلك انفصال الزراعة عن الصناعة ولم يقض على الصناعة المنزلية الريفية بعد . أين يكون إذن السوق لرأس المال ؟ « ليس من فريق من أهل أمريكا يشتغل بالزراعة خاصة وذلك باستثناء العبيد وأصحابهم عن جمعوا بين رأس المال والعمل فى بعض الأعمال الفنية . إن الأمريكيين الأحرار الذين

(١) « لكى تكون الأرض عنصراً للاستعمار لا يجب أن تكون غير مزروعة فحسب ، بل ينبغى أن تكون ملكية عامة يمكن تحويلها الى ملكية خاصة » (شرحه ج ٢ ص ١٢٥) .

يزرعون الأرض يمارسون حرفاً أخرى كثيرة . فهم يصنعون جانباً من أثاثهم وعُددهم ، وغالباً ما يبنون بيوتهم ، ويحملون منتجات عملهم إلى السوق مهما بعدت عنهم . وهم يقومون بالغزل والنسج وعمل الصابون والشمع . كما يصنعون في حالات كثيرة الأحذية والملابس التي يرتدونها . غالباً ما تكون الزراعة في أمريكا الحرفة الثانوية التي يمارسها الحداد والطحان أو أرباب الحوانيت » (شرحه ص ٢١ — ٢٢) . كيف يمكن إذن وجود أى ميدان للامتناع للرأسماليين في صفوف هذا الصنف الغريب من العملاء ؟

إن أكبر جمال يتحلى به الإنتاج الرأسمالي أنه لا يقتصر على أن يستمر توالد وتكاثر العامل الأجير بهذه الصفة ، بل إنه يخلق فائض سكان نسبياً من العمال الأجراء يتناسب عدده مع درجة تجميع رأس المال ، وبهذه الطريقة يظل مفعول قانون العرض والطلب نافذاً فيما يختص بالعمل ، وتظل تقلبات الأجور محصورة داخل الحدود المناسبة لصالح المستغلين الرأسماليين ، وأخيراً يكون الاعتماد الاجتماعي للعامل على الرأسمالي مضموناً — وهي علاقة مطلقة من الاعتماد (التبعية) يعتبرها الاقتصادي زوراً وبطلاناً بأنها علاقة تعاقدية حرة بين البائعين أى بين طرفين مستقلين من أصحاب السلع أحدهما صاحب السلعة رأس المال والثاني يمثل السلعة العمل . ولكن هذا الوهم يتحطم في المستعمرات فهناك يزداد عدد السكان المطلق بأسرع مما يزداد في البلد الأصلي نظراً لورود عمال كثيرين الى المستعمرات ومع ذلك يظل سوق العمل ينقصه العدد الكافي ولذا لا يسرى مفعول قانون العرض والطلب فيما يختص بالعمال . فمن جهة يستمر العالم القديم في أن يصدر الى المستعمرات رأس مال يجرى وراء الاستغلال ، ومن جهة تقوم صعاب لا يمكن تخطيها في سبيل تكاثر العمال الأجراء بصفتهم هذه فأى مجال هناك إذن لإنتاج فائض من العمال الأجراء بنسبة تجميع رأس المال ؟ فالعامل الأجير اليوم قد يصبح غداً فلاحاً مستقلا أو واحداً من طائفة أرباب الحرف اليدوية . هذا التحول المستمر من عمال أجراء الى منتجين مستقلين يشتغلون لأنفسهم لا لرأس المال ، ويعملون على إثراء ذواتهم بدلا من إثراء الرأسماليين — نقول إن لهذا التحول رد فعل سيئاً بالنسبة إلى سوق العمل . ولا يقف الأمر عند انخفاض معدل استغلال العامل الأجير ، بل إن هذا الأخير لا يصبح في حالة اعتماد على الرأسمالي « العفيف » . ومن هنا تأتي جميع المتاعب التي يصورها ويكشفها بهذا القدر من البلاغة .

إنه يشكو من أن عرض العمل غير دائم أو منتظم أو كاف « ليس العرض من العمل قليلا جداً فحسب بل إنه غير مضمون » (ج ٢ ص ١١٦) . « ورغم أن الناتج الذى يقسم بين الرأسمالي والعامل كبير فإن العامل يحصل على نصيب كبير بحيث أنه يصبح رأسمالياً بسرعة ..

ويستطيع نفر قليل ، حتى من هؤلاء الذين تطول حياتهم إلى حد غير معتاد ، أن يقتنوا ثروات عظيمة ، (جـ ١ ص ١٣١) . ولن يستفيد الرأسمالي إذا جاء بمن يحتاج إليهم من العمال الأجراء من أوربا في الوقت الذي يأتي فيه برأس المال لأنهم لايلبثون وأن يصبحوا ملاك أرض مستقلين ، إن لم ينافسوا سادتهم السابقين في سوق العمل ، (جـ ٢ ص ٥) . يا له من أمر فظيع ، أليس كذلك ؟ لقد دفع الرأسمالي ماله لكي يأتي من أوربا بمن ينافسونه ! هذه نهاية الأمور ! لا عجب إذن أن نجد ويكفيلد يأسف لانعدام أي شعور باعتماد العمال الأجراء على غيرهم في المستعمرات . ويحدثنا تلميذه ميريفيل أنه بسبب ارتفاع الأجور في المستعمرات « تشتد الحاجة إلى عمال أرخص أجراً وأكثر طاعة — أي إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يملي عليها شروطه لا طبقة تملي شروطها عليه ... برغم أن العامل في البلدان القديمة المتحضرة حر إلا أنه بحكم قانون الطبيعة يعتمد على الرأسماليين . أما في المستعمرات فلابد من إيجاد حالة الاعتماد هذه بوسائل مفتعلة »[1]

وحسب رأي ويكفيلد ، ما الذي يترتب على هذه الحالة التعسة في المستعمرات ؟ « ميل ذو طابع همجي لتوزيع ، المنتجين والثروة الأهلية (شرحه جـ ٢ ص ٥٢) . إن توزيع أدوات

---

(١) Merivale, op. cit., vol II pp. 235-414 — وحتى الاقتصادي العادي موليناري وهو من أنصار حرية التجارة المعتدلين فيقول « في المستعمرات حيث ألغي الرق ولكن حيث العمل الاجباري لم يحل محله مقدار معادل له من العمل الحر ، فإن الامور تجري ضد ما نراه كل يوم أمام أعيننا ، فهناك نجد أن العمال العاديين يستطيعون بدورهم أن يستغلوا المنظمين entrepreneurs بطلب أجور لا تتناسب مطلقا مع نصيبهم الصحيح في الناتج . ونظرا لعدم استطاعة أصحاب مزارع السكر أن يبيعوه بثمن يكفي لتغطية الاجور المتزايدة لهذا فهم يضطرون أن يدفعوا الزيادة أولا من أرباحهم وبعد ذلك من نفس رأسمالهم ، وقد تسبب هذا في خراب عدد كبير منهم كما أن بعضا آخر أغلق ما لديه من معامل التكرير ليتجنبوا ما يوشك أن يحيق بهم من دمار ... لا شك أن المرء يفضل أن يرى المقادير المتجمعة من رأس المال تتبدد بدلا من أن يشاهد أجيالا من الناس تهلك » . [يا له من اعتراف كريم من جانب المسيو موليناري] « ولكن ألا يكون من الأفضل لو أمكن بقاء رأس المال دون أن يمس وفي الوقت نفسه يبقي الناس على قيد الحياة » (موليناري . شرحه ص ٥١ — ٥٢) . آه يا مسيو موليناري ! ما الذي آلت اليه الوصايا العشر التي جاء بها موسى والأنبياء ، وماذا جرى لقانون العرض والطلب إذا كان « المنظم » في أوربا يحرم العامل من نصيبه الحق في الناتج بينما يحرم العامل في جزر الهند الغربية من نصيبه الذي يستحقه ؟ وأرجوك أن تحدثنا عن هذا ، « النصيب الحق » الذي يعجز الرأسمالي حسب اعترافك عن دفعه لعماله يوما بعد يوم ؟ هناك في المستعمرات حيث العمال « سذج » بحيث يستغلون الرأسمالي تجد المسيو موليناري شديد الرغبة في استخدام الإجراءات البوليسية لضمان سريان مفعول قانون العرض والطلب الذي يقوم بأداء وظيفته بطريقة آلية في هذا الجانب من العالم الذي نعيش فيه .

الإنتاج بين عدد لا يحصى من الملاك المستقلين يجعل من المستحيل مركزة رأس المال وبذا يقضي على أساس العمل المتحد (associated) ، وتقف صعاب لا يمكن التغلب عليها في وجه المشروعات التي يقتضي القيام بها سنوات طوالا وإنفاق رأس المال الثابت (Fixed). لا يتردد الرأسماليون بأوربا في استثمار أموالهم في أمثال هذه المشروعات لأن الطبقة العاملة هناك عددها زائد دائماً عن الحاجة . وكم تختلف الأمور في المستعمرات ! حدثنا ويكفيلد عن تجربة مؤلمة تعرض لها . لقد جرى الحديث بينه وبين بعض الرأسماليين في كندا وولاية نيويورك حيث غالبا ما تركد موجة الهجرة وتتخلف رواسب من العمال الزائدين (عن العدد المطلوب) . وحسب أقوال أحد رجال هذه المسرحية « كان رأس مالنا على استعداد للقيام بعمليات كثيرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لإنجازها ولكن لم نتمكن من البدء في هذه العمليات بواسطة عمل نعلم أنه لابد أن يتركنا سريعا . لو كنا متأكدين من استبقاء عمل أمثال هؤلاء المهاجرين لسررنا باستخدامه وبثمن مرتفع ; وكنا فعلا نستخدمه حتى ولو كنا على ثقة من أنه سيغادرنا إذا ما كنا متأكدين من إمكان الحصول على مورد جديد من العمل حينما نحتاج إليه » (شرحه ج ٢ ص ١٩١ — ١٩٢) .

وبعد أن أظهر ويكفيلد أوجه الخلاف بين الزراعة الرأسمالية الإنجليزية والعمل المتحد المشترك فيها وبين الأعمال المتناثرة التي يقوم بها الملاك الفلاحون في أمريكا ، نراه على غير شعور منه يقدم لنا لمحة سريعة عن الصورة العكسية ، فيصف عامة الناس بأمريكا بأنهم في رغد ومستقلون ونشطون وأفضل تعليما نسبياً . هذا من جهة ومن جهة أخرى يقاسي الفلاح في جنوب انجلترا كافة شرور العبودية تقريبا دون أن يتمتع بأي من مزاياها . إنه ليس برجل حر ولكنه عبد وفقير يحتاج إلى المساعدة ... إذا استثنينا أمريكا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة ففي أي بلد تزيد أجور العمل الحر الذي يستخدم في الزراعة مجرد أسباب العيش للعامل ؟ ... لاشك أن خيول المزارع في انجلترا تتمتع بغذاء أفضل مما يناله الفلاحون الإنجليز وذلك لأنها متاع قيم » (شرحه ج ١ ص ٤٧ ، ٢٤٦) . لا أهمية لهذا ! فالثروة الأهلية بحكم طبيعتها متماثلة مع فقر الجماهير .

(١) « وأنت تضيف إذن أنه بفضل الملكية الخاصة للأرض ورأس المال يستطيع الرجل الذي لا يملك إلا يديه أن يجد عملا ويكسب عيشه ... وأقول لك على النقيض من هذا إنه بفضل هذه الملكية الخاصة للارض يوجد أفراد لا يملكون غير أيديهم ... إذا وضعت إنسانا في فراغ حرمته من الهواء ، فماذا تفعل خلاف هذا حين تستحوذ على الأرض ؟ ... إنك تضعه في فراغ نضبت منه الثروة حتى لا يسمح إلا أن يعيش وفق ارادتك وهواك » Collins, op. cit, vol, III pp. 268-271, passim.

كيف يمكن إذن علاج هذا السرطان المعادى للرأسمالية ؟ إذا كان الناس على استعداد أن يحولوا الأرض دفعة واحدة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة لاجتثوا الشر من جذوره حقاً ، ولكنهم لو فعلوا ذلك لقضوا على المستعمرات . لابد إذن من وسيلة نقتل بها طائرين بحجر واحد . لتفرض الحكومة ثمناً عالياً مفتعلا للأرض العذراء وهو ثمن لاعلاقة له بقانون العرض والطلب ويكون مرتفعاً بالقدر الذى يضطر معه المهاجر أن يشتغل وقتاً طويلا قبل أن يكسب مقداراً كافياً من المال يشترى به أرضاً وبذا يتحول إلى فلاح مستقل . بيع الأرض بثمن يجعل من المستحيل عملياً على العمال الأجراء شراءها ، وباستخلاص النقود على هذا النحو من أجور العمال عن طريق الافتئات على قانون العرض والطلب المقدس ، — نقول بهذه الوسائل تخلق الحكومة رصيداً يستخدم كلما زاد ونما فى الإتيان بالأفراد من أوربا إلى المستعمرات وبذا تملى سوق العمل بما يزيد عن طاقته لصالح الرأسماليين . هذا هو السر العظيم الذى ينطبق عليه « الاستعمار المنظم » . بهذه الخطة يصرخ ويكفيلد وقد تملكته نشوة الفوز « يجب أن يكون عرض العمل ثابتاً ومنتظماً لأنه لما كان العامل يصبح عاجزاً عن امتلاك الأرض إلا بعد أن يشتغل زمناً طويلا فإن جميع العمال المهاجرين الذين يشتغلون سوياً ينتجون فى هذه الحالة رأس مال يصلح لاستخدام عمال أكثر ؛ وثانياً لأن كل عامل هجر العمل الأجير وأصبح مالكاً لأرض يستطيع تكوين رصيد يستخدم فى إحضار عمل جديد إلى المستعمرة » (ج ٢ ص ١٩٢) . ويجب أن يكون الثمن الذى تحدده الدولة للأرض « ثمناً كافياً » بمعنى أن يكون مرتفعاً إلى الحد الذى « يحول دون تحول العمال إلى ملاك أرض مستقلين قبل أن يأتى غيرهم ليحل محلهم » (ج ٢ ص ٤٥) . هذا « الثمن الكافى » إن هو إلا اصطلاح مهذب للفدية التى يتعين على العامل أن يدفعها للرأسمالى كى يسمح له الأخير بالإنسحاب من سوق العمل . فقبل انسحابه لا بد أن يخلق « رأس مال » يستطيع به معبوده الرأسمالى أن يستغل عمالا أكثر ؛ وعلى العامل أن يزود سوق العمل على حسابه « بمن يحل محله » .

طبقت الحكومة الإنجليزية هذه الطريقة « فى التجميع الأولى » والتى دعا المستر ويكفيلد إلى استخدامها فى المستعمرات ، ولكن المهزلة كانت كاملة شأنها فى ذلك شأن قانون البنك الذى يحمل اسم سير روبرت بيل . وكانت النتيجة الوحيدة لهذه التجربة تحويل الهجرة من المستعمرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة . وفى خلال ذلك الوقت أصبح العلاج الذى اقترحه ويكفيلد غير ذى قيمة نظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالى بأوربا مصاحباً لازدياد الضغط

الحكومى . فمن جهة يتخلف تيار الآدميين المتدفق باستمرار وبدون انقطاع على أمريكا سنة بعد أخرى طبقة رسوبية راكدة فى الولايات الشرقية من الإتحاد الأمريكى لأن فيضان الهجرة من أوروبا يلقى بالناس فى سوق العمل بأسرع من أن يستطيع تيار الهجرة من الولايات الشرقية حملهم إلى الأمام ، ومن جهة أخرى خلفت الحرب الأهلية الأمريكية ديناً أهلياً ضخماً ترتب عليه بعدئذ ازدياد عبء الضرائب ، وقيام أرستقراطية مالية من أحط الأنواع ، وإعطاء نسبة ضخمة من الأراضى العامة إلى شركات مضاربة لتستغلها بواسطة الطرق الحديدية والمناجم الخ — وباختصار مركزة رأس المال بخطوات سريعة . لم تعد الجمهورية العظمى أرض الميعاد للمهاجرين ، إذ الإنتاج الرأسمالى يسير بخطوات جبارة . وبرغم أن أجور العمال لم تهبط إلى مستواها بأوربا وبرغم أن العمال لم يصلوا بعد إلى حالة الاعتماد على رأس المال كما هو الحال فى أوربا ، فإن تبديد الأرض غير المزروعة بالمستعمرات بهذه الطريقة التى لا تعرف الخجل على أعضاء الأرستقراطية والرأسماليين أدى وبخاصة فى أستراليا [1] (إلى جانب تدفق المغامرين عن مناجم الذهب وإلى جانب أثر منافسة استيراد السلع الإنجليزية على رجال الحرف اليدوية) إلى تكوين « فائض سكان نسبى » كبير إلى حد كاف بحيث تتوارد الأنباء دائماً « بازدحام سوق العمل الأسترالية » وانتشار الدعارة فى الجهات الجنوبية من الكرة الأرضية بمثل ازدهارها فى حى هيماركت بلندن .

ولكن لا تعنينا هنا أحوال المستعمرات . إن الشىء الوحيد الذى يهمنا هو أن الاقتصاد السياسى بالعالم القديم قد كشف سراً عظيماً فى العالم الجديد ونادى به فى كل مكان . هذا السر ينحصر فى أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج والتجميع أو أن الملكية الخاصة الرأسمالية باختصار ، تتطلب كشرط أساسى لقيامها القضاء على الملكية الخاصة التى يكتسبها المرء بعمله ، وبعبارة أخرى تتطلب فصل العامل عما علك من الشروط اللازمة لأداء العمل .

« تم بحمد الله »

(١) بطبيعة الحال بمجرد أن تولت أستراليا وضع القوانين اللازمة لها أصدرت الحكومة فى المستعمرة قوانين ملائمة للمستعمرين ولكن دون هذه القوانين وإبداء ثمرتها ما سبق أن لجأت اليه الحكومة الإنجليزية من تبديد الأرض . « ان الهدف الأول والأساسى الذى يهدف اليه قانون الأراضى الصادر سنة ١٨٦٢ أن يزيد من التسهيلات أمام اقامة الناس واستعمارهم للبلاد » The Land Law of Victoria, by the Hon. G, Duffy., minister of public lands, London, 1862.

نورد هنا بعض أخطاء الطباعة معتذرين عن غيرها
مما لا يخفى أمره على فطنة القارىء

صفحة	سطر	صواب
٣٢	٩	الإحلال
٦٠	١٨	رأس مال
٦٤	٢٨	إنتاجي
٦٥	١٢	منظم عامل
٩٣	١٨	الشق الناقص
١٠٨	٣	ترتب
١١٩	٤	السوق
١٩٤	١٥	القيمة الزائدة